

اختبار فرضية منحنى Kuznets البيئي (دراسة تجريبية على 06 دول إفريقية نفطية خلال الفترة 1985-2014)

Testing the environmental Kuznets curve hypothesis in six oil producing countries in Africa over the period 1985-2014

د. جلولي نسيمة

dje_nassima@yahoo.fr

جامعة عبد الحميد ابن باديس / مستغانم

تاريخ الاستلام: 2017/10/15 تاريخ التعديل: 2017/11/17 تاريخ قبول النشر: 2017/11/20
تصنيف JEL: C23, O4, Q56, Q43

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضية منحنى Kuznets البيئي (EKC) بـ 06 دول إفريقية منتجة للنفط خلال الفترة 1985-2014، حيث تشير هذه الفرضية إلى العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي وهي على شكل معكوس U ، باعتماد تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، أشارت نتائج الاختبارات الإحصائية ضرورة اختيار تقديرات نموذج الآثار العشوائية، وأكدت نتائج هذا النموذج صحة فرضية EKC، كما أوضحت النتائج كذلك أن استهلاك الطاقة وإنتاج النفط يزيدان من التلوث البيئي (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون).

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التلوث البيئي، منحنى Kuznets ، الدول الإفريقية المنتجة للنفط

Abstract :

The aim of this study is to test environmental Kuznets curve (EKC) hypothesis for six oil producing countries in Africa over the period 1985–2014, the curve described an inverted U-shape between economic growth and environmental degradation, using regression analysis for panel data, the results of statistical tests (LM, WALD, HAUSMAN) indicate that the random effect model is appropriate, and the results of this model validate EKC hypothesis. Furthermore, the results show that energy use and the production of oil increase environmental degradation.

Key words: economic growth, environmental degradation, Kuznets curve, oil producing countries

مقدمة:

لقد شرح Kuznets (1955) العلاقة ما بين عدم المساواة في الدخل و النمو الاقتصادي، و افترض أن القضاء على التفاوت في الدخل يكون من خلال النمو الاقتصادي ، حيث اقترح أنه عندما يزداد الدخل، فإن التفاوت في توزيع الدخل يزداد أيضا ، ثم بعد نقطة معينة فإن هذا التفاوت يبدأ في الانخفاض، وبذلك يعتقد Kuznets بأن توزيع الدخل يكون غير متساوي في المراحل المبكرة من النمو، لكن هذا التوزيع يتحرك نحو المساواة في نهاية المطاف مع استمرار النمو الاقتصادي، بمعنى أن النمو الاقتصادي المستدام سيؤدي إلى مستويات أدنى من عدم المساواة و تعرف هذه العلاقة ما بين النمو الاقتصادي و عدم المساواة في توزيع الدخل بمنحنى معكوس U (inverted U-shaped)، وفي التسعينات أصبحت هذه العلاقة من بين أهم الفرضيات في الاقتصاد البيئي ، حيث استخدمت هذه العلاقة من طرف باحثين في هذا المجال لوصف العلاقة ما بين التلوث البيئي والنمو الاقتصادي ، وعرفت بمنحنى Kuznets البيئي (EKC)، واقترحت هذه الفرضية لأول مرة من طرف (Grossman and Krueger, 1991)، ومن ثم سعت الجهود الأكاديمية إلى التحقيق في ذلك من خلال دراسات تجريبية واسعة على مختلف الدول وباستخدام مختلف النماذج في القياس الاقتصادي، وفعلا تأكدت صحة هذه الفرضية من طرف العديد من الباحثين، إلا أنه يوجد مجموعة أخرى من الباحثين

الذين لم يلاحظوا مثل هذه العلاقة ما بين التلوث البيئي و النمو الاقتصادي، فهناك من لاحظ أن العلاقة هي على شكل U، وآخرون لاحظوا أن العلاقة تكون على شكل N، بينما هناك من لاحظ أن العلاقة ما بين هذين المتغيرين تكون على شكل معكوس N، وعليه فإن إشكالية الدراسة هي من الشكل التالي:

■ هل تتحقق فعلا فرضية Kuznets البيئي بالدول الإفريقية المنتجة للنفط؟ أم لا يمكن تحقق هذه الفرضية باعتبار أن العينة المدروسة هي من الدول النامية ولم تحقق بعد الاستمرارية في النمو الاقتصادي؟ وعليه ، يمكن صياغة فرضيات الدراسة بالشكل التالي:

- تكون فرضية EKC غير محققة بالدول النامية النفطية لعدم تحقيق هذه الأخيرة نمو اقتصاديا مستمرا خارج قطاع المحروقات، وعليه نرى أن العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي بهذه الدول هي علاقة خطية إيجابية، باعتبار أن غالبية الدول المدروسة يعتمد نموها الاقتصادي على إنتاج النفط.
 - إنتاج النفط يؤثر سلبيا على البيئة ويؤدي إلى تلوثها.
 - ارتفاع استهلاك الطاقة غير المتجددة يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي.
- وتكسب هذه الدراسة أهميتها من مطالبة الدول النفطية وحثها على إيجاد سبل أخرى لتحفيز وتنويع صناعاتها خارج قطاع المحروقات ، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة التي تبُت أنها لا تؤثر على التلوث البيئي بقدر الطاقات غير المتجددة، وكل ذلك، من أجل مواكبة هذه الدول التطورات التي حققتها الدول المتقدمة في مجال التنمية المستدامة. كما نهدف من خلال هذه الدراسة إلى اختبار فرضية EKC بـ 06 دول نامية إفريقية أغلبها رائدة في إنتاج النفط ، و اعتمادنا في تحرير هذه الورقة على منهجية IMRAD (*) التي تركز على المراحل التالية: المقدمة، الطريقة، النتائج والمناقشة، وهيكل الورقة هو كالتالي:

أولا: عرض الدراسات السابقة، ثانيا: عرض الطريقة (النموذج) ومختلف الاختبارات الإحصائية، ثالثا: عرض النتائج، رابعا: مناقشة النتائج، خامسا: خاتمة تتضمن أهم النتائج.

(*) Introduction, Methods, Results And Discussion

١. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة التي اهتمت بفرضية منحني Kuznets البيئي، حيث تهدف هذه الدراسات إلى التأكد من وجود أو عدم وجود علاقة على شكل معكوس U (*) ما بين التلوث البيئي و النمو الاقتصادي، ويوجد من بين هذه الدراسات التي أدرجت متغيرات تفسيرية أخرى التي قد تؤثر في نظر الباحثين على التلوث البيئي مثل زيادة السكان، استهلاك الطاقة، التبادل التجاري، ومتغيرات أخرى، كما اختلفت نماذج ونتائج هذه الدراسات عن بعضها البعض، بالإضافة إلى اختلاف مؤشرات قياس التلوث البيئي. فبخصوص الدراسات التي أكدت هذه الفرضية نجد دراسة (Ahmed et al.2012) على باكستان خلال الفترة 1971-2008، حيث أكدت نتائج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL (**) المستخدمة بهذه الدراسة وجود علاقة على شكل معكوس U ما بين ثاني أكسيد الكربون CO2 و النمو الاقتصادي، كما أخذت هذه الدراسة في الاعتبار كل من التبادل التجاري، الكثافة السكانية و استهلاك الطاقة كمحددات رئيسية لثاني أكسيد الكربون، و أوضحت النتائج أن التبادل التجاري يحسن من النوعية البيئية، بينما الكثافة السكانية و استهلاك الطاقة يزيدان من التدهور البيئي. وباستخدام نفس المنهجية من طرف (Saboori et al.2012) لكن على ماليزيا وأثناء الفترة 1980-2009، أكدت نتائج هذه الدراسة أن فرضية معكوس U محققة في المدى القصير وال المدى البعيد. كذلك استخدم (Shahbaz et al.2014) نفس المنهجية على تونس خلال الفترة 1971-2010، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن فرضية Kuznets محققة في كل من المدى القصير، وال المدى البعيد، ومع أخذ عوامل أخرى التي من المحتمل أن تفسر التغيرات في ثاني أكسيد الكربون كمتغير يقيس التلوث البيئي والمتمثلة في استهلاك الطاقة والتبادل التجاري، فأوضحت النتائج أن كلاهما يزيدان من التلوث البيئي. وفي دراسة أخرى أعدها (Shahbaz et al.2014) على الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1975-2011، وباستخدام نفس المنهجية لكن مع أخذ متغيرات تفسيرية أخرى تتمثل في استهلاك الكهرباء، الصادرات، بالإضافة إلى التحضر، وأكدت نتائج الإمارات نتائج تونس

(*) Inverted U-Shaped relationship

(**)ARDL: AutoRegressive Distributed Lags approach.

بخصوص فرضية منحى Kuznets البيئي، كما كشفت النتائج أن كل من استهلاك الكهرباء والصادرات يخفضان من التلوث البيئي، بينما التحضر يزيد من التلوث. وفي دراسة أخرى، اختبر (Apergis et al. 2015) الفرضية على 14 دولة أسيوية خلال الفترة 1990-2014، باستخدام تقديرات العزوم المعممة GMM (*) على بيانات البانل، وأشاروا إلى أن فرضية EKC حول العلاقة ما بين التلوث البيئي و النمو الاقتصادي محققة ، كما أدرج الباحثون متغيرات تفسيرية أخرى في النموذج تتمثل في الكثافة السكانية، الأرض، الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أربع مؤشرات أخرى تقيس النوعية المؤسساتية و هي الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، والسيطرة على الفساد. وفي دراسة حديثة أخرى أعدها Ahmad et al. (2016) على كرواتيا خلال الفترة 1992-2011 باستخدام منهجية ARDL، أكدت النتائج صحة فرضية EKC في المدى الطويل. بينما درس Ben jebli et al. (2016) صحة هذه الفرضية بدول OECD خلال الفترة 1980-2010 مع الأخذ في الاعتبار متغيرات تفسيرية أخرى ، وهي استهلاك الطاقة المتجددة، استهلاك الطاقة غير المتجددة بالإضافة إلى التبادل التجاري، وأكدت نتائج FMOLS (**) ونتائج DOLS (***) أن فرضية EKC محققة بالدول محل الدراسة، كما أوضحت نتائج الدراسة كذلك، أن زيادة التبادل التجاري و استهلاك الطاقة المتجددة سيساهم في تخفيض التلوث البيئي (CO2). والجدول التالي يلخص باقي الدراسات :

الجدول (01): الدراسات التي أكدت صحة فرضية EKC

الباحث	العينة	فترة الدراسة	النموذج	أهم النتائج
Sahli et al. (2015)	21 دولة من دول MENA	1996/2013	Dynamic Panel	النتائج تدعم فرضية EKC ، الفساد يزيد من التلوث البيئي.
Ali et al. (2016)	ماليزيا	1971/	ARDL DOLS	تأكيد فرضية EKC، تأثير

(*)Generalized Method of Moments.

(**)Fully Modified Ordinary Least Squares.

(***)Dynamic Ordinary Least Squares.

إيجابي لكل من استهلاك الطاقة و التبادل التجاري على CO2، وتأثير سلبي لكل من التطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر على CO2 .		2012		
فرضية EKC مؤكدة، الطاقة المتجددة تساهم في تخفيض التلوث البيئي.	ARDL	/1971 2010	إندونيسيا	Sugiawam et al.(2016)
تأكيد صحة الفرضية، استهلاك الطاقة يعد من أهم عوامل التلوث البيئي، التطور المالي يزيد من التلوث في كل من الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، لكن العكس بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع.	المعادلات الآنية GMM	/1990 2012	56 دولة	Benyoussef et al.(2016)
الفرضية مؤكدة في حالة البرازيل، الصين، إندونيسيا، الهند	ARDL	/1970 2012	البرازيل، الصين، إندونيسيا، الهند	Alam et al.(2016)
أدلة قوية بنتائج AMG حيث تحققت الفرضية في 30 ولاية من أصل 50، بينما أدلة ضعيفة بنتائج CCEMG، حيث تحققت الفرضية في 10 فقط.	AMG*، CCEMG*	/1960 2010	50 ولاية من USA	Atasoy(2017)
فرضية EKC مؤكدة.	Regression	/1972	الدول	Hanif et al.(2017)

	with Panel DATA	2011	النامية	
فرضية EKC مؤكدة، استهلاك الطاقة الكهرومائية يساهم في تخفيض التلوث البيئي.	ARDL	/1965 2013	الهند والصين	Solarin et al.(2017)
تأكيد الفرضية في المناطق الصناعية ذات الدخل المرتفع.	Regression with Panel DATA	/2001 2013	الهند	Sinha et al.(2017)

المصدر: من إعداد الباحثة

أما بخصوص الدراسات التي لم تؤكد فرضية EKC نجد دراسة (Babu et al.(2013) على 22 دولة نامية خلال الفترة 1980-2008 ، حيث كشفت نتائج نموذج الآثار الثابتة أن العلاقة ما بين النمو الاقتصادي و التلوث البيئي هي على شكل N-shaped بهذه الدول، كما درس (Ozokcu et al.(2017) إمكانية وجود منحى EKC باعتماد عينتين الأولى كانت على 26 دولة من دول OECD، والثانية كانت على 52 دولة نامية، وباعتماد الفترة ما بين 1980-2010، لكن نتائج تحليل الانحدار لبيانات البائل أشارت إلى عدم صحة هذه الفرضية، وأوضحت أن العلاقة ما بين النمو الاقتصادي و التلوث البيئي هي على شكل N بدول OECD وعلى شكل معكوس N بدول النامية. وفيما يلي جدول يلخص بعض الدراسات التي لم تؤكد فرضية EKC:

الجدول (02): الدراسات التي لم تؤكد صحة فرضية EKC

الباحث	العينة	فترة الدراسة	النموذج	أهم النتائج
Ben jebli et al.(2015)	تونس	/1980 2009	ARDL	النتائج لم تؤكد فرضية EKC، استهلاك الطاقة غير المتجددة والتبادل التجاري يؤثران إيجابيا على انبعاثات CO2، بينما استهلاك الطاقة المتجددة يؤثر سلبيا علي CO2 .
Al-Mulali et al.(2015)	فيتنام	/1981	ARDL	الفرضية غير مؤكدة، الواردات

واستهلاك الطاقة غير المتجددة تزيد من CO ₂ ، القوى العاملة تخفض من CO ₂ ، الطاقة المتجددة تؤثر سلباً على CO ₂ لكن هذا التأثير غير معنوي إحصائياً.		2011		
الفرضية غير مؤكدة، ارتفاع التحضر و استهلاك الطاقة بالإضافة إلى الانفتاح التجاري يزيد من CO ₂ .	GMM *2sls	/1996 2012	كمبوديا	Ozturk et al.(2015)
الفرضية غير مؤكدة، عدم كفاءة استخدام الطاقة يزيد من CO ₂ ، بينما التوسع الحضري يخفض من CO ₂ .	Panel FMOLS	/1980 2011	05 دول إفريقية	Lin et al.(2016)
الفرضية غير مؤكدة في حالة قياس التلوث البيئي بـ CO ₂ ، استهلاك الطاقة و الصادرات يؤثران إيجابياً على CO ₂ ، التطور المالي يؤثر سلباً على CO ₂ .	ARDL	/1980 2011	قطر	Mrabet et al.(2016)
الفرضية غير مؤكدة.	ARDL	/1971 2011	السعودية	Alshehry et al.(2016)
الفرضية غير مؤكدة، ارتفاع الطاقة المتجددة و القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الزراعي يؤدي إلى انخفاض CO ₂ ، بينما ارتفاع الطاقة غير المتجددة يزيد من CO ₂ .	Panel VECM	/1970 2013	04 دول آسيوية	Liu et al.(2017)

المصدر: من إعداد الباحثة

II. الطريقة (النموذج):

تتكون قاعدة بيانات الدراسة من بعدين، البعد الأول هو بعد السلاسل الزمنية، و البعد الثاني هو بعد البيانات المقطعية، ويطلق على مثل هذه البيانات بالبيانات المقطعية المدمجة مع السلاسل الزمنية، أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel DATA)، ومن بين نماذج البائل نجد نموذج الانحدار التجميعي (المجمع) POLS (*)، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، ففي نموذج الانحدار التجميعي يتم معالجة البيانات في مجموعة واحدة ويتم تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS بعدد مشاهدات NT، ويفترض هذا النموذج ثبات كل معاملات الانحدار (بما فيها الثابت) عبر الأفراد و الزمن، كما يفترض تجانس العينة عبر الأفراد و الزمن، و في نموذج الآثار الثابتة FEM (**)، يتم التعامل مع الآثار المقطعية (والآثار الزمنية) كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية (والزمنية)، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل دولة (مفردة) أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، و ذلك من أجل احتواء العوامل و الآثار غير الملحوظة، سواء كانت ذات بعد مقطعي أو زمني، ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت تستخدم متغيرات صورية بعدد $(N - 1)$ لتمثيل الدول ، وبعدد $(T - 1)$ لتمثيل السنوات، ويعتمد نموذج الآثار الثابتة على افتراض مفاده أن هذه الآثار الخاصة بالدول أو تلك الخاصة بالسنوات مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية أو على الأقل بإحداها ، وعلى خلاف نموذج الآثار الثابتة FEM، يتعامل نموذج الآثار العشوائية REM (***) مع الآثار المقطعية (والآثار الزمنية) على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية (و الآثار الزمنية) هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر و تباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، وبمقارنته مع نموذج الآثار الثابتة، فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة (أو مفردة) تأخذ قاطعا مختلفا، في حين أن نموذج

(*)Pooled OLS.

(**)Fixed Effect Model.

(***)Random Effect Model.

الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة (مفردة) تختلف في حدها العشوائي، وفي حالة وجود كلا من الآثار المقطعية والآثار الزمنية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأ ECM (*) (العبدلي، 2010)، ويتم اختيار ما بين النماذج الثلاث بإجراء اختبارات إحصائية ، والجدول الموالي يوضح هذه الاختبارات وفروضها:

الجدول (03): الاختبارات الإحصائية

اسم الاختبار	الهدف من الاختبار	فرضية الاختبار
اختبار LM	للاختبار ما بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي	$\begin{cases} H_0: \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الأنسب} \\ H_1: \text{نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب} \end{cases}$
اختبار Wald	للاختبار ما بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الانحدار التجميعي	$\begin{cases} H_0: \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الأنسب} \\ H_1: \text{نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب} \end{cases}$
اختبار Hausman	للاختبار ما بين نموذج الآثار الثابتة و الآثار العشوائية	$\begin{cases} H_0: \text{نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب} \\ H_1: \text{نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب} \end{cases}$

المصدر: من إعداد الباحثة

III. البيانات والنتائج:

بهدف اختبار صحة فرضية منحى Kuznets البيئي تجريبيا و على الدول الإفريقية، قمنا باختبار 06 دول افريقية الموضحة في الملحق رقم (01) ، والجدول الموالي يوضح المتغيرات ومصادر جمع البيانات:

الجدول (04) : متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات

المتغير	وحدة القياس	مصدر جمع البيانات
CO2	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لقياس التلوث البيئي (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري).	World bank

(*)Error Components Model.

World bank	الدخل الفردي الحقيقي لقياس النمو الاقتصادي	PGDP
World bank	استهلاك الطاقة (كيلوغرام مكافئ نفط (وقود مكافئ) لكل فرد)	ENERGY
the shift project data portal	إنتاج البترول (مليون طن نفط مكافئ)	OILP

المصدر: من إعداد الباحثة

و نموذج الدراسة هو من الشكل التالي:

$$CO_2 = f(PGDP, PGDP^2, OILP, ENERGY) \Rightarrow$$

$$\ln CO_2 = \alpha + \beta_1 \ln(PGDP) + \beta_2 (\ln(PGDP))^2 + \beta_3 \ln(OILP) + \beta_4 \ln(ENERGY) + \varepsilon$$

حيث سيتم تقدير النموذج أعلاه كما جاء في نموذج الدراسة وباستعمال برنامج STATA، فتحليل انحدار بيانات البائل يعتمد على ثلاث نماذج رئيسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي POLS، نموذج الآثار العشوائية REM، أو نموذج الآثار الثابتة، ونتائج التقدير موضحة في الملحق رقم (02)، أما الاختبارات الإحصائية المعتمدة في الاختيار ما بين النماذج الثلاث هي موضحة في الملحق (03)، الملحق (04) والملحق (05)، وتكون الفرضية محل الاختبار (inverted U-shaped) محققة إذا كان $\beta_1 > 0$ و $\beta_2 < 0$ ، وأدخلنا اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات لحساب نسبة التغير في المتغير التابع الناتجة عن التغير في المتغير المستقل

ومن خلال نتائج اختبار LM الموضح في الملحق رقم (03) سيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو نموذج الآثار العشوائية، كذلك أوضحت نتائج اختبار Wald الموضحة في الملحق رقم (04) أن النموذج المناسب هو نموذج الآثار الثابتة، وأوضحت نتائج اختبار Hausman الموضحة في الملحق رقم (05) أن النموذج المناسب هو نموذج الآثار العشوائية، لذلك تم إعادة تقدير نموذج الآثار العشوائية باستخدام robust option التي تأخذ في اعتبارها مشكل عدم ثبات التباين.

IV. مناقشة النتائج:

بالنظر إلى النتائج الموضحة في الملحق (06)، يتضح أن فرضية inverted U-shaped والمعروفة بمنحنى Kuznets البيئي أو فرضية EKC محققة لأن معامل الدخل الفردي الحقيقي موجب ومعامل مربع الدخل الفردي الحقيقي سالب، وعليه، يمكن الاستنتاج أنه وفي الدول محل الدراسة تكون العلاقة ما بين النمو الاقتصادي و التلوث البيئي هي علاقة غير خطية وتأخذ شكل $\cap$ ، حيث إذا ارتفع النمو الاقتصادي يرتفع معه التلوث البيئي ، وفي تقديرنا إذا ارتفع النمو الاقتصادي بـ 1% مع ثبات العوامل الأخرى، يزيد ثاني أكسيد الكربون للفرد بـ 7,34 % ، وهذا التأثير الإيجابي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، وبمجرد أن يستمر النمو الاقتصادي في الارتفاع وبشكل سريع ، يبدأ التلوث البيئي في الانخفاض، وفي تقديرنا إذا ارتفع مربع النمو الاقتصادي بـ 1% مع ثبات العوامل الأخرى، ينخفض ثاني أكسيد الكربون للفرد بـ 0,456 %، وهذا التأثير السلبي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، وهذه النتيجة تتفق مع أغلبية الدراسات السابقة، أما بالنسبة لنقطة انعطاف(*) بهذا النموذج فقد بلغت \$3333,25 (**). وهذه النقطة هي موضحة بالمنحنى المدرج بالملحق (07)، وبخصوص باقي المحددات و هي استهلاك الطاقة وإنتاج البترول ، فيتضح أنه كلما زاد استهلاك الفرد من الوقود يزيد معه التلوث البيئي، حيث إذا ارتفع استهلاك الفرد من الطاقة بـ 1% مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع ثاني أكسيد الكربون للفرد بـ 0,693 % ، وهذا التأثير الإيجابي و معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات وتعارض مع الأخرى، حيث أن أغلبية الدراسات السابقة أشارت إلى أن استهلاك الطاقات غير المتجددة يزيد من حدة التلوث البيئي عكس استهلاك الطاقات المتجددة، وعليه على الدول أن تسعى إلى الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة من أجل الحفاظ على طهارة البيئة، وبخصوص إنتاج البترول و كما كان متوقع أوضحت النتائج أنه يزيد من حدة التلوث البيئي ، حيث إذا ارتفع إنتاج البترول بـ 1% بهذه الدول مع ثبات العوامل

(*)Turning Point.

(**) $-\frac{\beta_1}{2\beta_2}$

الأخرى، يزيد ثاني أكسيد الكربون للفرد بـ 0,363 % ، وهذا التأثير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 10%.

٧. الخاتمة:

كان الهدف من هذه الدراسة هو البحث في فرضية منحني Kuznets البيئي التي تشير إلى أن العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي هي علاقة غير خطية وتأخذ شكل ، على عينة من الدول النامية تتمثل في 06 دول إفريقية تنتج النفط، وللتأكد من صحة الفرضية اعتمادنا على تقديرات تحليل الانحدار لبيانات البائل ، وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- أشار اختبار LM أن النموذج المناسب هو نموذج الآثار العشوائية، كما أشار اختبار Wald أن النموذج المناسب هو نموذج الآثار الثابتة، لذلك بقي أن نختار ما بين نتائج نموذج الآثار العشوائية و نتائج نموذج الآثار الثابتة، وبعد إجراء اختبار Hausman تبين أن النتائج التي ستأخذ بعين الاعتبار هي نتائج نموذج الآثار العشوائية.
- أكدت نتائج نموذج الآثار العشوائية صحة العلاقة غير الخطية والتي تأخذ شكل معكوس U ما بين النمو الاقتصادي و التلوث البيئي حيث أشارت النتائج إلى إيجابية معامل الدخل الفردي الحقيقي كما أشارت إلى معنويته الإحصائية عند مستوى معنوية 1%، و أشارت كذلك إلى سلبية معامل مربع الدخل الفردي الحقيقي وإلى معنويته الإحصائية عند مستوى 1%، وهذا ما يخالف توقعتنا بخصوص هذه الفرضية.
- بالنظر إلى طبيعة اقتصاد الدول محل الدراسة والتي تعتمد أغلبيتها في نموها الاقتصادي على صادرات النفط، أدرجنا متغير إنتاج النفط لقياس مدى مساهمته في التلوث البيئي بهذه الدول، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً على التلوث البيئي، بمعنى أن إنتاج النفط يزيد من التلوث البيئي، وهذا يتوافق مع توقعتنا بخصوص هذه الفرضية.
- بالأخذ في الاعتبار أهم محددات التلوث البيئي وهو استهلاك الطاقة ، حيث استخدم هذا المتغير في العديد من الدراسات السابقة كأحد أسباب التلوث البيئي ، و كما كان متوقع ، تبين فعلاً من نتائج دراستنا أن استهلاك الطاقة يزيد من التلوث البيئي، وكان هذا التأثير الإيجابي معنوي إحصائياً.

ومن بين الاقتراحات التي تؤكد عليها بهذه الدراسة والموجهة إلى الدول التي تعتمد في اقتصادها بصفة أساسية على النفط، هي توجيه جهودها وقراراتها نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة بكل عزيمة ودون تردد، كما ندعوها إلى خوض هذا التحدي في أقرب الآجال ، وذلك بخفض تدريجيا اعتمادها على إنتاج النفط مع مرافقة ذلك توجيه إنفاقها على البحث و التطوير في مشاريع الجودة البيئية، وذلك لمواكبة تحديات التنمية المستدامة .

٧. الملاحق:

الملحق (01): عينة الدراسة

الدولة	حجم الإنتاج	الترتيب الإفريقي
نيجيريا	1.900.000 برميل يوميا	01
أنغولا	1.507.000 برميل يوميا	02
الجزائر	1.171.000 برميل يوميا	03
مصر	582.000 برميل يوميا	04
تونس	59.000 برميل يوميا	14
جمهورية الكونغو الديمقراطية	20.000 برميل يوميا	16

المصدر: www.africanvault.com

الملحق (02): تقديرات نماذج البائل

VARIABLES	(POLS) lnCO2	(REM) lnCO2	(FEM) lnCO2
lnPGDP	5.556*** (0.744)	7.398*** (0.669)	7.501*** (0.680)
lnPGDPSQ	-0.304*** (0.0531)	-0.456*** (0.0490)	-0.464*** (0.0497)
lnOILP	-0.0885*** (0.0308)	0.363*** (0.0536)	0.379*** (0.0550)
lnENERGY	1.249*** (0.157)	0.694*** (0.182)	0.710*** (0.185)
Constant	-32.34*** (2.742)	-35.50*** (3.086)	-35.98*** (3.133)
Observations	180	180	180
R-squared	0.912		0.722
Number of ID		6	6

Standard errors in parentheses: *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

الملحق (03): اختبار LM

```

          |          Var          sd = sqrt(Var)
-----+-----
lnCO2 |      2.108552      1.452085
e |      .039368      .1984138
u |      .5507933      .7421545
Test:   Var(u) = 0
        chibar2(01) =    753.92
        Prob > chibar2 =    0.0000

```

الملحق (04) : اختبار Wald

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	134.9858	(5, 170)	0.0000
Chi-square	674.9290	5	0.0000

الملحق (05): اختبار Hausman

```

----- Coefficients -----
          | (b)          (B)          (b-B)          sqrt(diag(V_b-V_B))
          | fixed        random        Difference          S.E.
-----+-----
lnPGDP | 7.500762      7.398062      .1027008      .119598
lnPGDPSQ | -.4640627     -.4560116     -.0080512     .0087389
lnOILP | .3794881      .3633633      .0161248      .0122993
lnENERGY | .7100274      .6938184      .016209       .0290225

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg
Test: Ho: difference in coefficients not systematic
        chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
              =      4.83
        Prob>chi2 =      0.3047

```

الملحق (06) : نتائج تقديرات Robust

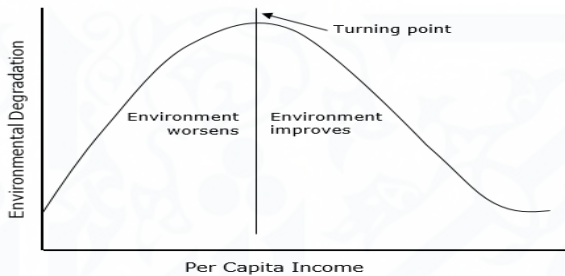
Random-effects GLS regression		Number of obs	=	180
Group variable: ID		Number of groups	=	6
R-sq: within	= 0.7218	Obs per group: min	=	30
between	= 0.7479	avg	=	30.0
overall	= 0.7462	max	=	30
		Wald chi2(4)	=	678.14
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Prob > chi2	=	0.0000
(Std. Err. adjusted for 6 clusters in ID)				

lnCO2		Robust		
		Coef.	Std. Err.	z P> z [95% Conf. Interval]

lnPGDP		7.398062	.7533587	9.82 0.000 5.921506 8.874617
lnPGDPSQ		-.4560116	.0592664	-7.69 0.000 -.5721716 -.3398516
lnOILP		.3633633	.2060043	1.76 0.078 -.0403977 .7671243
lnENERGY		.6938184	.3226166	2.15 0.032 .0615014 1.326135
cons		-35.50452	4.145605	-8.56 0.000 -43.62975 -27.37928

sigma_u		.74215451		
sigma_e		.19841377		
rho		.93329277	(fraction of variance due to u_i)	

الملحق (07): منحني Kuznets البيئي



المصدر: WIKIPEDIA

VII. المراجع:

1. Ahmad, N., Du, L., Lu, J., Wang, J., Li, H. Z., & Hashmi, M. Z. (2017). Modelling the CO 2 emissions and economic growth in Croatia: Is there any environmental Kuznets curve?. *Energy*, 123, 164-172.
2. Ahmed, K., & Long, W. (2012). Environmental Kuznets curve and Pakistan: an empirical analysis. *Procedia Economics and Finance*, 1, 4-13.
3. Alam, M. M., Murad, M. W., Noman, A. H. M., & Ozturk, I. (2016). Relationships among carbon emissions, economic growth, energy consumption

- and population growth: Testing Environmental Kuznets Curve hypothesis for Brazil, China, India and Indonesia. *Ecological Indicators*, 70, 466-479.
4. Ali, W., Abdullah, A., & Azam, M. (2016). Re-visiting the environmental Kuznets curve hypothesis for Malaysia: fresh evidence from ARDL bounds testing approach. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*.
 5. Al-Mulali, U., Saboori, B., & Ozturk, I. (2015). Investigating the environmental Kuznets curve hypothesis in Vietnam. *Energy Policy*, 76, 123-131
 6. Alshehry, A. S., & Belloumi, M. (2017). Study of the environmental Kuznets curve for transport carbon dioxide emissions in Saudi Arabia. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 75, 1339-1347.
 7. Apergis, N., & Ozturk, I. (2015). Testing environmental Kuznets curve hypothesis in Asian countries. *Ecological Indicators*, 52, 16-22.
 8. Atasoy, B. S. (2017). Testing the environmental Kuznets curve hypothesis across the US: Evidence from panel mean group estimators. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 77, 731-747.
 9. Ben Jebli, M. B., & Youssef, S. B. (2015). The environmental Kuznets curve, economic growth, renewable and non-renewable energy, and trade in Tunisia. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 47, 173-185
 10. BenJebli, M. B., Youssef, S. B., & Ozturk, I. (2016). Testing environmental Kuznets curve hypothesis: The role of renewable and non-renewable energy consumption and trade in OECD countries. *Ecological Indicators*, 60, 824-831.
 11. Grossman, G. M., & Krueger, A. B. (1991). *Environmental impacts of a North American free trade agreement* (No. w3914). National Bureau of Economic Research.
 12. Hanif, I., & Gago-de-Santos, P. (2017). The importance of population control and macroeconomic stability to reducing environmental degradation: An empirical test of the environmental Kuznets curve for developing countries. *Environmental Development*.
 13. Lin, B., Omoju, O. E., Nwakeze, N. M., Okonkwo, J. U., & Megbowon, E. T. (2016). Is the environmental Kuznets curve hypothesis a sound basis for environmental policy in Africa?. *Journal of Cleaner Production*, 133, 712-724.
 14. Liu, X., Zhang, S., & Bae, J. (2017). The impact of renewable energy and agriculture on carbon dioxide emissions: Investigating the environmental Kuznets curve in four selected ASEAN countries. *Journal of Cleaner Production*, 164, 1239-1247.
 15. Mrabet, Z., & Alsamara, M. (2016). Testing the Kuznets Curve hypothesis for Qatar: A comparison between carbon dioxide and ecological footprint. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*.
 16. Özokcu, S., & Özdemir, Ö. (2017). Economic growth, energy, and environmental Kuznets curve. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 72, 639-647.

17. Ozturk, I., & Al-Mulali, U. (2015). Investigating the validity of the environmental Kuznets curve hypothesis in Cambodia. *Ecological Indicators*, 57, 324-330.
18. Saboori, B., Sulaiman, J., & Mohd, S. (2012). Economic growth and CO 2 emissions in Malaysia: a cointegration analysis of the environmental Kuznets curve. *Energy Policy*, 51, 184-191.
19. Sahli, I., & Rejeb, J. B. (2015). The Environmental Kuznets Curve and Corruption in the Mena Region. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 195, 1648-1657.
20. Shahbaz, M., Khraief, N., Uddin, G. S., & Ozturk, I. (2014). Environmental Kuznets curve in an open economy: A bounds testing and causality analysis for Tunisia. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 34, 325-336.
21. Shahbaz, M., Sbia, R., Hamdi, H., & Ozturk, I. (2014). Economic growth, electricity consumption, urbanization and environmental degradation relationship in United Arab Emirates. *Ecological Indicators*, 45, 622-631.
22. Sinha Babu, S., & Datta, S. K. (2013). The relevance of environmental Kuznets curve (EKC) in a framework of broad-based environmental degradation and modified measure of growth—a pooled data analysis. *International Journal of Sustainable Development & World Ecology*, 20(4), 309-316.
23. Sinha, A., & Bhattacharya, J. (2017). Estimation of environmental kuznets curve for SO 2 emission: A case of Indian cities. *Ecological Indicators*, 72, 881-894.
24. Solarin, S. A., Al-Mulali, U., & Ozturk, I. (2017). Validating the environmental Kuznets curve hypothesis in India and China: The role of hydroelectricity consumption. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 80, 1578-1587.
25. Sugiawan, Y., & Managi, S. (2016). The environmental Kuznets curve in Indonesia: Exploring the potential of renewable energy. *Energy Policy*, 98, 187-198.
26. Youssef, A. B., Hammoudeh, S., & Omri, A. (2016). Simultaneity modeling analysis of the environmental Kuznets curve hypothesis. *Energy Economics*, 60, 266-274.

27. عابد العبدلي عابد. (2010). محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج

تحليل البائل. دراسات اقتصادية اسلامية، 16، 1-50.

أثر التمكين علي التكامل المهني ما بين المحاسب والمحقق

The impact of Empowerment on Professional Integration between an Accountant and Auditor

د. فاطمة جاسم محمد

جامعة البصرة - العراق -

faimaj16@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/10/10 تاريخ التعديل: 2017/12/10 تاريخ قبول النشر: 2017/12/23

الملخص:

حاز موضوع التمكين في الآونة الاخيرة اهتماما كبيرا من قبل الكثير من الباحثين والكتاب وخصوصا في مجال الادارة وقدمت ابعاد متعددة للتمكين منها (التأهيل العلمي ، الخبرة والمهارة، التدريب والتطوير ، التخصص بالالقوانين والتشريعات والمعايير) كما حاز التكامل في مجال التدقيق اهتماما في الآونة الاخيرة لذا جاء البحث ليسلط الضوء علي كل من التمكين والتكامل المهني (المفهوم ، الاهمية ، الابعاد) من خلال التطرق الى مجموعة من الآراء لعدد من الباحثين والكتاب وتحليلها بما يتفق مع الجانب المحاسبي والتدقيقي على التكامل المهني وتم اعتماد الاستبانة كأداة رئيسية لجمع اراء العاملين في القطاع (الاستخراجي ، الصناعي ، الصحي ، التعليمي،) وعدد من مراقبي الحسابات.

توصل البحث الى ان هناك اهتمام من قبل ادارات القطاعات وبدرجات معقولة بأهمية التمكين لكل من المحاسب والمحقق فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات والتخصص حيث بلغت الاهمية النسبية للقوانين والتشريعات 84% والتخصص 82% اما اهم توصية جاءت بضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والتخصص لكل من المحاسب والمحقق للذان يعدان من المصادر الاساسية التي تمكن هؤلاء الافراد من مواكبة كافة التطورات في المجال المحاسبي والتدقيقي الكلمات الافتتاحية: التمكين ، التكامل ، التخصص ، المعايير المحاسبية الدولية

Abstract:

Empowerment has recently occupied a considerable position and has gained more attention by the researchers in the previous studies, especially in management discipline. There were several dimensions for the empowerment have revealed. On the other hand, integration in audit field has got attention in recently. Therefore, the current research to shed light on both empowerment and professional integration (Concept, importance, dimensions) by addressing a range of viewpoints for some of authors and analyze it to be in line with the accounting and auditing perspective. Therefore, the current research based on the questionnaire to analyze the present research. This research includes four sectors; extractive, industrial, health, educational. In addition, it relies on a number of auditors. The research reached: there is interest by the management of the sectors and to a reasonable extent the importance of enabling both the accountant and the auditor regarding of laws, legislation and specialization where. The relative importance of laws and legislation reached 84% and specialization 82%.

Key word: Empowerment, Integration, Specialization, International accounting standards.

تمهيد :

اصبح موضوع التمكين من الموضوعات التي حظي باهتمام كبيرا حيث اصبح سمة من سمات لكثيرة من المنظمات المتطورة مما دفع الكثير من الباحثين والكتاب بأجراء البحوث والدراسات وخصوصا في مجال الادارة حيث قدمت ابعاد متعددة للتمكين منها (التأهيل العلمي، الخبرة والمهارة، التدريب والتطوير، التخصص، الالتزام بالقوانين والتشريعات و اخيرا المعايير والقواعد) . كما حازم التكامل المهني في مجال التدقيق اهتماما كبيرا في الآونة الاخيرة لذا جاء البحث ليسلط الضوء علي كل من التمكين والتكامل المهني (المفهوم ، الاهمية ، الابعاد) من خلال التطرق الى مجموعة من الآراء لعدد من الباحثين والكتاب وتحليلها بما يتفق مع الجانب المحاسبي والتدقيقي، حيث تم اجراء البحث على عدد من القطاعات المهمة في البيئة العراقية (الاستخراجي ، الصناعي الصحي، التعليمي) وعدد من مراقبي الحسابات.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

1-1 منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث : تواجه كل من مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق من تحدي كبير بدخول شركات كبيرة في سوق العمل العراقية وخصوصا في القطاعات الاستخراجية والصحية وبما ان مهنة التدقيق والمحاسبة هي احد الوسائل المنافسة في سوق العمل لذا يمكن طرح الاسئلة التالية

- 1- هل التمكين اصبح ضرورة ملحة للمنظمات؛
- 2- ما هي أبعاد التمكين التي تحقق التكامل؛
- 3- هل تمكين كل من المحاسب والمدقق سوف يساهم في تحقيق التعاون والتنسيق.

1-1-2 أهمية البحث : يستمد البحث أهميته من خلال:

- 1- يتناول البحث موضوع التمكين الذي يعد من الاتجاهات الحديثة التي يتم التركيز عليها والذي من شأنها الارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق.
- 2- يعتبر موضوع التمكين من المواضيع التي في غاية الأهمية والجدية في زمن تكنولوجيا المعلومات والعولمة والثورة المعرفية.
- 3- محاولة اقتراح موضوع التمكين كنموذج لتحقيق التكامل المهني والذي بدوره يمكن المنظمات من مواجهة حالات الفساد المالي والإداري.

1-1-3 أهداف البحث : يهدف البحث الى مايلي:

- اولا : التعرف على طبيعة التمكين لكل من المحاسب والمدقق ويتفرع منه عدة اهداف فرعية:
- 1- التعرف على متطلبات التأهيل العلمي والتدريب لكل من المحاسب والمدقق وكبعبدين اساسين من ابعاد التمكين وكبعد للبنية المعرفية.
 - 2- التعرف على متطلبات التخصص والخبرة لكل من المحاسب والمدقق وكبعبدين اساسين من ابعاد التمكين وكبعد للبنية المهارية.
 - 3- التعرف على القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية وكبعبدين اساسين من ابعاد التمكين وكبعد لأشكال التكامل المهني.

ثانيا : التعرف التكامل المهني ويتفرع منه عدة اهداف فرعية:

- 1- التعرف على التكامل من حيث (المفهوم، الطبيعة ، الأهمية).
- 2- التعرف على طبيعة ،أهمية واهداف التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق.

3- الوقوف على اوجه التشابه ما بين المحاسب والمدقق كمهنة.

1-1-4 فرضيات البحث : تتضمن مجموعة من الفرضيات الرئيسة والفرعية وهي بصيغة

الاثبات:

الفرضية الرئيسة الاولى : يوجد اثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% للتمكين بأبعاده الستة (التأهيل العلمي ، التدريب ، التخصص، الخبرة ، القوانين والتشريعات ، المعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية) على التكامل المهني بين المحاسب والمدقق وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية

1-الفرضية الفرعية الاولى : يوجد اثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% للتأهيل العلمي علي التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق

2-الفرضية الفرعية الثانية : يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% للتدريب على التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق.

3-الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% للتخصص على التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق.

4-الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% للخبرة علي التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق.

5-الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد اثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% للقوانين والتشريعات علي التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق.

6-الفرضية الفرعية السادسة: يوجد اثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% للمعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية علي التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق.

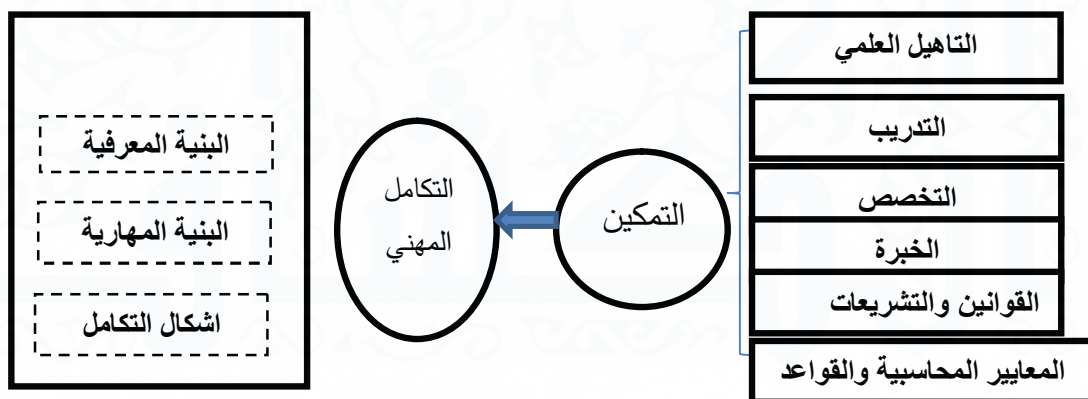
الفرضية الرئيسة الثانية: هناك فروقات معنوية عند مستوى دلالة 5% ما بين القطاعات لأبعاد التمكين الستة (التأهيل العلمي ، التدريب ، التخصص، الخبرة ، القوانين والتشريعات ، القواعد والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية).

الفرضية الرئيسة الثالثة : هناك فروقات معنوية عند مستوى دلالة 5% ما بين القطاعات بالنسبة الى متغير التكامل المهني.

الفرضية الرئيسة الرابعة : هناك فروقات معنوية عند مستوى دلالة 5% ما بين المهن (محاسبين و مدققين) باثر التمكين بأبعاده الستة على التكامل المهني.

1-1-5 مصادر البيانات:

استخدمت الباحثة مصدرين أساسيين للبيانات أولهما : المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث حيث تم اعتماد الاستبانة كأداة للبحث وتم تحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS للتحقق من صحة الفروض اما المصدر الثاني فهي المصادر الثانوية حيث تم الاعتماد علي المراجع العربية والاجنبية من كتب ودوريات

1-1-6 نموذج البحث**1-2 الدراسات السابقة**

أولاً: الدراسات المتعلقة بالتكامل

1- دراسة بدر (2009) العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي واثره

على جودة العمل التدقيقي

هدف الدراسة: تحديد العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بالشكل الذي يسهم في بناء منهجية علمية وعملية سليمة وبما ينسجم مع معايير جودة الاداء . اما اهم الاستنتاجات : ليس هناك اهتمام واضح ومملوس من المدققين الداخليين والخارجيين للعمل على وضع مؤشرات مما يتطلب اهتمام الجهات المهنية المتابعة من خلال تسليط الضوء علي السياسات الاساسية واصدار بعض القوانين والتعليمات يتم العمل على اساسها عند اداء مهام التدقيق وجاءت التوصيات : ضرورة قيام مجلس تنظيم المهنة وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبية والرقابية العراقي وبمساعدة مدراء من ديوان الرقابة المالية ومجلس المهنة والاساتذة الاكاديميين لإصدار معايير وارشادات تخص جودة الاداء المهني ووفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم 220 .

2- أبو سرعة (2010) التكامل ما بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

هدف الدراسة : توضيح مفهوم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وبيان أهميته وفوائده على عمل كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وتحديد مجالات اوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومدى استفادة كل منهما من عمل الآخر وجاءت بالتوصيات : ضرورة اهتمام المنظمات بإدارة المراجعة الداخلية من خلال ردها بالعدد الكافي من المراجعين الداخليين المؤهلين علميا وعمليا والعمل على تدريبهم وتطوير مهاراتهم بشكل مستمر والاطلاع على كافة المتغيرات الدولية المستمرة اضافة الى ضرورة ان يتولى المجلس الاعلى للمحاسبة والتدقيق اصدار تشريع قانوني يلزم المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين بضرورة التكامل والتعاون فيما بينهما وتحديد اوجه التكامل بما يعود بالفائدة على تنفيذها لمهامها وعلى المنظمة التي يعملون بها.

3- المدهون (2014) العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في

المصارف واثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي

هدف الدراسة : الوقوف على اهمية الالتزام كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالتطوير المهني في تعزيز العلاقة بينهما واثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف وجاءت بالتوصية : لابد من وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تعزيز العلاقة بينهما واثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية

4- دراسة مشتهى (2013) العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي من وجهة نظر

المدققين الخارجيين

هدف الدراسة : التعرف على طبيعة العلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي وذلك من منظور المدقق الخارجي من خلال تحديد العوامل المؤثرة على درجة اعتمادية المدقق الخارجي على اعمال المدقق الداخلي وجاءت بالتوصية : ضرورة تعزيز الاستقلال الظاهري والحقيقي لوظيفة التدقيق الداخلي.

5- دراسة Abbas's& Aleqeb 2013

Characteristics and Audit fees: Evidence from ،Internal Auditor :Egyptian Firm

هدف الدراسة : كيف يمكن لخصائص التدقيق الداخلي ان تؤثر على درجة اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي وجاءت بالتوصية : ضرورة الاهتمام بالتدقيق الداخلي ودوره الفعال في مساعدة المدقق الخارجي ومساهمة في التقليل من تكاليف التدقيق الخارجي التي

تكبدها المنظمة كما أوصت المدقق الخارجي بضرورة تقييم موضوعية وكفاءة المدقق الداخلي كما نصت عليه المعايير الدولية لتحديد درجة اعتماده على المدقق الداخلي.

-6 دراسة (Zulkifflee at.al (2012

Internal Audit Attributes and External Audits Reliance on Internal Audit : Implications for Audit Fees

هدف الدراسة : فحص جودة التدقيق الداخلي من خلال فحص كفاءة المدقق الخارجي والى بيان اثر مساهمة المدقق الداخلي في تدقيق القوائم المالية في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي وجاءت بالتوصيات : ضرورة التأكيد على جودة التدقيق الداخلي من خلال الاهتمام بالخبرة المهنية والتدريب والشهادات العلمية الحاصل عليها وضرورة التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والخارجي بهدف تخفيض كلفة التدقيق.

-7 دراسة (Fatwa(2010

A comparative ،CO-operation between internal and external Auditors study on Nationalized and foreign banks in Bangladesh

هدف الدراسة : التعرف على ايجابيات التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وجاءت بالتوصيات : ضرورة الاعتماد على عمل المدقق الداخلي من قبل المدقق الخارجي كما بضرورة تعزيز التعاون الفعال والمنتظم بينهما من خلال وجود قنوات تواصل فعالة ووجود الثقافة المهنية المتبادلة والتشاور المنظم بينهما وبذل العناية المهنية والالتزام بالمعايير المهنية الدولية.

-8 دراسة (Avram et al 2008)

هدف الدراسة : توضيح اوجه التشابه والاختلاف بين وظيفة المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وابراز الدور التكاملي للعلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي التخطيط والتنفيذ لعملي التدقيق

ثانيا: الدراسات المتعلقة بالتمكين

1- دراسة النعمة وسليمان (2012) دور تمكين العاملين في دعم التحسين المستمر : دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية

هدف الدراسة : التعرف على مستويات الاهمية التي توليها ادارة الشركة لأبعاد تمكين العاملين ازاء اهداف التحسين المستمر

التوصيات على ادارة الشركة زيادة نطاق مساهمة العاملين في مختلف الممارسات والافادة من ابعاد التمكين باعتبارها عناصر قوة

2- دراسة نجم (2013) تأثير التمكين في ولاء العاملين دراسة تطبيقية

هدف الدراسة : معرفة تأثير التمكين في ولاء العاملين وجاءت بالتوصية : ضرورة التأكيد على الجوانب المعنوية في منح المكافآت لأجل خلق اجواء المنافسة.

3- دراسة Crous (2007) ، The relation Between conscientiousness Empowerment and performance

هدف الدراسة : فحص ومعرفة العلاقة بين الضمير والتمكين والاداء الوظيفي اما اهم التوصيات جاءت بالتاكيد على السلوك والضمير واثره على التمكين واهمية التمكين واثره على الاداء

4- دراسة (Layup& Chung 2010) Empowerment: hotel Employees perspective

هدف الدراسة : معرفة وتحديد كيف ينظر العاملين الى التمكين اضافة الى تحديد العوامل التي تؤثر على تمكين العاملين وكانت اهم التوصيات تتمحور حول كيفية قيام الادارة بالاهتمام بالاتصالات والتدريب والمشاركة والمكافأة.

5- دراسة (Kaut&Sharma 2012) Employees perspective on workplace Empowerment : A study of the Foreign Banks

هدف الدراسة : تقييم مستويات تمكين العاملين في المصارف وتقييم وجهة نظرهم بشأن وجود سوابق للتمكين. من اهم التوصيات : هناك حاجة الى التمكين على المستوى الفردي والى تقييم التمكين على المستوى المنظمة ككل.

المبحث الثاني : الاطار النظري للبحث

2-1 التمكين (المفهوم ، الاسباب ، الابعاد)

يعد التمكين احد الاساليب الحديثة التي اعتمدت من قبل منظمات الاعمال كوسيلة لتطوير مكانيات وطاقات العاملين بهدف المشاركة في اتخاذ القرار اضافة الى جوانب المنافسة التي تتعرض اليها كثير من المنظمات لذا يعد التمكين جزءا اساسيا في التغير الواسع الذي تشهده منظمات الاعمال (schemer ; 2002;p181).

2-1-1 المفهوم : يقصد بالتمكين مَكَّن (تمكينا) من الشئ اي جعل له سلطانا ومقدرة اي أمكن فلانا اي سهل له او يسر له فعله او ادائه (المنجد : 1973:ص11) وقدمت تعاريف كثيرة ومتعددة من قبل باحثين وكتاب اختلفوا في عرضها لكنهم اتفقوا على ان التمكين هو زيادة الاهتمام بالعاملين من خلال توسيع صلاحياتهم واثراء كمية المعلومات التي تعطى لهم وتوسيع

فرص المبادرة والمبادأة لاتخاذ قراراتهم ومواجهة مشكلاتهم التي تعترض ادائهم (الكبيسي: 2004: ص136) لكن (العتبي :2004:ص4) يرى التمكين على انه تأهيل شخص ما لكي يتولى القيام بمسؤوليات وسلطات اكثر من خلال التدريب والتشجيع اما (السعد : 2010 : ص88) يرى ان التمكين بانه منح العاملين السلطة بحدود معينة لإشراكهم في صنع القرار التي تخص وظائفهم مع خلق ثقة متبادلة ومتكاملة بينهم بما يعزز ويطور قدراتهم بما يتوافق مع الاحتياجات التي ستعود باثر ايجابي على كل من المنظمة والعاملين ويتفق (الكساسبة: 2009:ص27) مع (Gary & Anderson; 1998:1999) على ان التمكين الطريقة التي يتم بها تزويد العاملين بالمهارات التي تؤهلهم للاستقلالية في اتخاذ القرار بينما يرى (Tomas&Velthouse) التمكين على انه الكفاية أي الدرجة التي تمكن الفرد من اداء عمل معين بمهارة عالية وزيادة الاستجابة لحاجات المستفيدين (Applbume;1999;p40) اما (علوان وعبد الرحمن : 2011 :ص110) ذهابا في تعريفهم للتمكين على انه تهيئة الظروف اللازمة لخلق الثقة المتبادلة والمتكاملة ما بين الفرد والمنظمة وبشكل ينسجم مع الاهداف التنظيمية الامر الذي ينعكس ايجابا على مستوى جودة المخرجات بينما يرى (العبيدي : 2010 :ص50) التمكين على انه السبيل الوحيد لتنمية القدرات ومواكبة التغيرات البيئية ويؤكد (raja etal;2009;p92) التمكين على انه عملية تبادل المعلومات والمعرفة ما بين العاملين ، ويتضح مما سبق بان هناك قاسما مشتركا بين هذه التعريفات وهي ان التمكين هي تزويد العاملين بالمؤهلات العلمية (المعرفية) اولا . تزويد العاملين بالمهارات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات وحل المشاكل ثانيا و الاستقلالية في اتخاذ القرار ثالثا

2-1-2-2- الاسباب : ذهب كثير من الباحثين وكتاب لدراسة اسباب التمكين حيث اكد (ابو امجد : 2008: ص92-98) أن أسباب التمكين تتمحور حول:

- 1- توفير الخبرات العالية والمهارات الفنية؛
- 2- استجابة لتكنولوجيا المعلومات؛
- 3- رفع مستوى جودة العمليات المعلوماتية والإدارية؛
- 4- تخفيض اعباء العمل للإدارة العليا.
- 5- زيادة معدلات الاداء كما ونوعا بينما يرى (افندي: 2003 :ص27) و(نجم :2013: ص20) ان اسباب التمكين هو زيادة التبادل المعرفي والمعلوماتي ومن ثم اطلاق قدرات وامكانيات الافراد في مجال استثمار المعرفة اما (السكرانة:2010:ص358) و(العبيدي : 2010: ص50) يرى ان اسباب التمكين هو الانتفاع من القدرات الابتكارية وتنمية الكفاءة

من خلال التدريب وتبادل المعرفة بالإضافة الى الاستجابة الى حاجات المستخدمين المتغيرة . بينما يرى (Daft: 2001:p502) اسباب التمكين بانه ضرورة لخلق منظمة تعليمية فريدة من نوعها مع اداء متفوق وينظر (Mullins;2005:p865) و(Schermerhorn:2002:p181) الى اسباب التمكين بكونه يمنح العاملين قدرات اكبر في عمليات الدعم والتساند وعمليات اتخاذ القرارات اضافة الى منح العاملين درجة عالية من الالتزام وتخفيض الكلف عن طريق التخلص من الاجراءات غير الضرورية ومتابعة عملية التدقيق ويؤكد (Giver do : 2004) ان اسباب التمكين (الهيئتي وآخرون :2006: ص 248)

1-التعجيل في بناء مهارات العمل والاتصال لدى الافراد.

2-تشكيل فرق عمل مؤهلة من خلال التعليم والتدريب على مختلف المهارات لضمان النجاح وترى الباحثة ان اسباب التمكين باتجاه التكامل المهني ما بين المحاسبين والمدققين تتمثل في البعد السياسي (ضغوط الادوار) اولا. البعد الجماهيري (الضغوط لتحقيق الاستجابة) ثانيا. البعد المعرفي (البحث عن مصادر جديدة) ثالثا :البعد الاعلامي (الشفافية والافصاح) رابعا . ويعيد البعد المعرفي من المقومات الاساسية للتمكين اضافة الى كونه مصدر لتحقيق الابعاد الاخرى اما الاسباب التي دفعت الباحثة الى تبني مدخل التمكين لتحقيق التكامل المهني:

1- زيادة البنية المعرفية والبنية المهارية للعاملين ومنهم المحاسب والمدقق؛

2- تخفيض التكاليف وزيادة كفاءة اليات الاتصال ثم سرعة اتخاذ القرار . وهذا ما يتفق مع اهداف التكامل المهني(مهمة الدعم والتساند، مهمة الرقابة، مهمة علاج المشاكل) والتي سيتم التطرق اليه لاحقا.

3-1-2 ابعاد التمكين

ساهم كثير من الباحثين وكتاب بتقديم ابعاد للتمكين قد تكون متفقة واحيان اخرى متعارضة والجدول رقم (1) يوضح ابعاد التمكين

جدول رقم(1) ابعاد التمكين

البعاد	
التأهيل وتوفير المعلومات	الذهب 2004 ، نجم 2013 ، Daft 2001 ، Has an 2010 ، Govindarajan etal:2007
الخبرة والمهارات	الخطيب 2009 ، Gagne elt ، 1997 ، al ، Has an 2010 ، Jha 2011،
التدريب والتطوير	Ayupp2011 ، علوان وعبد الرحمن 2011 Govindarajan

etal:2007	
المغربي 2001 ، Corus 2007	وضوح الهدف
الذهب 2004 ، النعمة وسليمان 2012 ، Gupta 2011 ، Khan elt. ، al 1997،Gagne et al، Kreitner&Kinic 2007 ، 2011	الاستقلالية
Govindarajan etal:2007، Mullins 2005	المشاركة في حل المشاكل
، al 1997،et،Gagne، Sharma&Kaur 2012، 2009 الخطيب وآخرون al 2011،et.khan	الآثر
	المشاركة بالمعلومات
Has an 2010	الثقة
Sharma&Kaur 2012	التخصص
Daft 200 ، نجم 2013	القوة
Robbins 2001	الرقابة
Mullins 2005	الالتزام
Govindarajan ، Corus 2007 ، Layup 2010،Has an 2010 etal:2007	زيادة الاتصالات

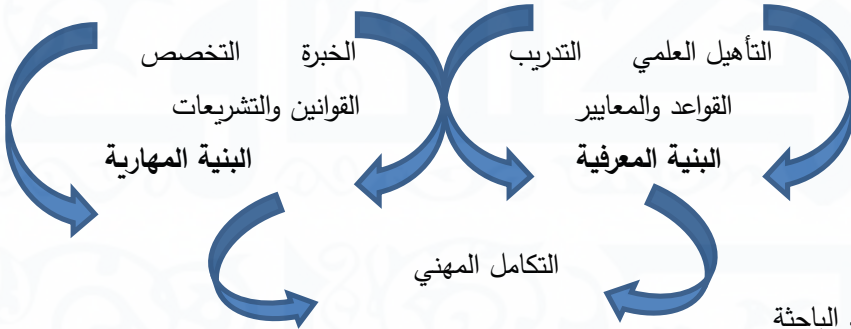
المصدر (السعد :2014: ص101) بتصريف من الباحثة

لكن Spector اختصر ابعاد التمكين الى بعدين هما (حسن: 2002: ص26)

1- البعد المهاري ويقصد به اكتساب العاملين مهارات العمل من خلال التدريب والتعلم وخاصة مهارات التوافق او التكامل.

2- البعد الاداري ويقصد به اعطاء حرية وصلاحيات اتخاذ القرار لكل اعضاء المنظمة . وترى الباحثة ومن خلال استعراض ابعاد التمكين لعدد من الباحثين والكتاب ان ابعاد التمكين التي تحقق اتجاه التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق تتمثل (التأهيل العلمي، التدريب والتطوير، الخبرة ، التخصص، القوانين والانظمة واخيرا المعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية) .

شكل رقم (1) ابعاد التمكين



الشكل: من اعداد الباحثة

2-1-3-1 التأهيل العلمي

عرف التأهيل العلمي للعاملين في الجانب المالي والتدقيقي بمدى توافر قدر مناسب من المعرفة بالعلوم التي ترتبط بطبيعة عمله مع ضمان استمرارية عملية التعليم بما يحقق المستوى الملائم للأداء المهني (ابو النص : بلا سنة:ص12) وعرف (السكرانة :2009:ص27) التأهيل العلمي بأنه الجهد الذي يقوم به الانسان لتنشئة الافراد بطريقة تسمح بتنمية طاقتهم وامكانياتهم الى اقصى درجة . وتتبع اهمية التأهيل العلمي لكل من المحاسب والمدقق من اهمية مهنة المحاسبة والتدقيق وما يمكن ان تقدمه من عوائد للمجتمع اللذان يعملان ضمن نطاقه لذا فان العمل المحاسبي والتدقيقي يحتاج كوادر مهية وفق اسس علمية لتعلمها وممارستها فقد اورد الاتحاد الدولي للمحاسبين لجنة التعليم المحاسبي 1944 اسس او اشتراطات التعليم المحاسبي المعارف أولاً: المعارف المتخصصة، ثانياً: الثقافة العامة، ثالثاً: معلومات عن بيئة الاعمال والمهارات رابعاً. كما اصدر مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي عدة معايير تعنى بالتعليم المحاسبي (IFAC;2010)، (p 15)

معيار رقم 1 متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي ، معيار رقم 2 التطوير المهني الاولي (محتوى برامج تعليم المحاسبة المهنية)، معيار رقم 3 التطوير المهني الاولي (المهارات المهنية والتعليم العام) ، معيار رقم 4 التطوير المهني الاولي (الاخلاق والقيم والمواقف المهنية)، معيار رقم 6 التطوير المهني الاولي (تقييم القدرات والكفاءات المهنية)، معيار رقم 7 التطوير المهني المستمر (برنامج التعليم المستمر)، معيار رقم 8 متطلبات الكفاءة لمهنة التدقيق . لذلك اصبحت مهمة الارتقاء بالتأهيل العلمي ضرورة ملحة للتأقلم مع الممارسات المهنية لذلك تم تأسيس مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي كمجلس مستقل يضع المعايير ويعمل تحت اشراف الاتحاد الدولي للمحاسبين ويتمثل دوره الاساسي في وضع

معايير التعليم الخبرة العملية والتعليم المستمر للمحاسبين ويمثله جهات مهنية واكاديمية من جميع انحاء العالم (خداش والقواسمي : 2015). كما حرصت التشريعات والمنظمات المهنية القائمة على مهنة المحاسبة والتدقيق في مختلف دول العالم على اشتراط توافر قدر مناسب من التأهيل العلمي والعملية لكل من المحاسب والمدقق لأن كفاءة عمله تتوقف على مستوى تعليمه من جهة وخبرته العملية من جهة اخرى كما ان جودة التأهيل العلمي يضمن المحافظة على المهنة وتقدمها بشكل مستمر حيث نصت المادة 14 من معيار التدقيق الدولي رقم 220 على ان يكون للمدقق التأهيل العلمي المناسب لتنفيذ المهام (لطفي: 2004: ص20) كما اكد المعيار في الفقرة رقم 9 يجب على المدقق ان يراعي التأهيل العلمي ويقصد بالتأهيل ان يكون على علم ودراية بعلوم المحاسبة وما يرتبط بها من اجراءات ومعايير اضافة الى المعرفة بالعلوم الاخرى واكد قانون وكسلي 2002 مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها للعاملين في المجال المالي والتدقيقي (المرعي: 2009: ص29).

1- أن يكون حاصلا على تأهيل علمي ملائم والالام بالجوانب المحاسبية والمالية؛

2- أن يكون لديه دراية بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

3- لديه دراية بطبيعة المسؤوليات التي يجب على المحاسب والمدقق القيام به. كما نصت المادة 5 من قانون نقابة المحاسبين والمدققين رقم 185 لسنة 1969 العراقي يشترط العضو ان يكون حاصلا على درجة البكالوريوس او ما يعادلها في العلوم التجارية والاقتصادية وخاصة فيما له علاقة بالتخصص بالعلوم المالية والمحاسبية واكدت المادة 27 من قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق رقم 33 لسنة 2009 على ان مهنة المحاسبة هي مهنة علمية فكرية مستقلة تمارس من قبل شخص طبيعيا او معنويا وان يكون المحاسب قد حصل علي شهادة جامعية واكدت المادة 8 من القانون رقم 7 لسنة 2011 ان يكون الشخص مؤهلا او حاصلا على شهادة محاسبية او ما يعادلها من وزارة التعليم العالي . وترى الباحثة ان التأهيل العلمي في المجال المحاسبي والتدقيقي ضرورة حتمية والسبيل الوحيد لتبادل المعرفة وتنمية القدرات واستجابة للتغيرات البيئية وحاجات المستخدمين المختلفة.

2-1-3-2 التدريب: يعتبر التدريب المرحلة المكملة للتأهيل العلمي ويجب ان يكون وثيق الصلة به حيث يعد التدريب استجابة لضروريات حتمية التي تفرضها التحديات العالمية والتي تتطلب تخصصات غير تقليدية لتحقيق متطلبات سوق العمل. وعرف التدريب على انه الجهد المخطط له من قبل المنظمة لتسهيل عملية تعلم المعارف المرتبطة بالعمل والمهارات او السلوك من قبل العاملين (الصرايرة واخرون : 2010: ص50) اما Raymond's فقد عرف

التدريب على انه نقل المعرفة الى حيز التطبيق وتطوير المعرفة لخدمة العمل بنقلها الى مهارات (المنيف : بلا سنة: ص100) وجاء (السكران: 2009: ص27) بتعريف للتدريب على انه تهيئة الفرد للعمل المثمر ومده بالمعارف والمهارات التي تمكنه من القيام بعمله على اكمل وجه وتتفق الباحثة مع السكارنة 2009 بان التدريب يساعد الفرد على معرفة كيفية توظيف المعارف التي اكتسبها من خلال مرحلة التعليم في الواقع العملي وبالتالي يكتسب المهارات والخبرات اللازمة للممارسة المهنة ويرى (تويحي : 2010: ص 10) و(امسير : بدون سنة: ص180) ان فوائد التدريب تتحقق بالآتي:

- 1- بأنه الوسيلة الأكثر فاعلية والاقوى تأثيرا في صقل وتنمية العاملين؛
- 2- اكتساب الفرد المعارف والخبرات اللازمة لأداء اعماله بنجاح ؛
- 3- يمنح الفرد فرصة الحصول على رصيد تراكمي من الخبرات؛
- 4- يوفر الوقت والجهد في الحصول على المعارف والمهارات والخبرات؛
- 5- يمنح المتدرب القدرة على مواكبة الجديد والحديث في مجال العمل؛
- 6- يساعد في سرعة الفهم والتكيف مع متطلبات العمل.

كما اكدت المادة 3 من قانون ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق رقم 3 المعدل لسنة 2013 على اهمية التدريب لكل من المحاسب والمدقق لأنه يتضمن نشاطات المهنة علميا ومسلخيا وتطبيقا . لكن هناك اختلاف بين اراء الباحثين والكتاب حول التأهيل العلمي والتدريب على ايهما يأتي في المرحلة الاولى فمنهم من يرى التدريب هو التعليم والتأهيل بهدف تحسين اداء الافراد في عمله ومنهم من يرى التدريب مرحلة تالية التأهيل العلمي وتتفق الباحثة مع الرأي الثاني بكون التدريب مرحلة تالية التأهيل العلمي كما انها عملية مستمرة ومن هنا نجد التأهيل والتدريب اجزاء مكملية لبعضها البعض.

2-3-1-3 التخصص : يقصد به امتلاك مساحة عريضة من المعرفة والمهارة العملية في مجال معين او المعرفة المتعمقة في نشاط معين (عزيز: 2005: ص 10) و Bonner (1990:p.2) & Lewis) لكن (Moroney : 2007) يرى التخصص على انه شكل من اشكال الخبرة مع معرفة محددة بنشاط صناعة معينة حيث يكون لدى المتخصص مزيد من المعرفة والقدرة على فهم وحل المشاكل داخل صناعة معينة أما الاسس المعتمدة في زيادة التخصص فقد اختلفت الآراء حولها فيرى (p.11: 2011: attacharge & other) أن للتدريب دور كبير في زيادة التخصص في مجال صناعة معينة ويرد عليه (OReilly:2002) يتحقق التخصص من خلال الحصول على المعرفة العلمية والعملية الكافية في مجال صناعة

معينة وترى الباحثة ان تحقيق التخصص لابد من الجمع بين المعرفة العلمية والعملية والتدريب والذي بدورهما ستزيد القدرة التكتيكية لكل من المحاسب والمدقق

أهمية التخصص : يرى كل من (OReilly: 2002) و (SAICA:2013:b5) أن للتخصص أهمية كبيرة وخصوصا في المجال المحاسبي والتدقيقي لأنه:

- 1- يعزز من سمعة كل من المحاسب والمدقق بتقديم خدمات ذات جودة عالية؛
- 2- يزيد من تقدير المخاطر الضمنية؛
- 3- يدعم المركز التنافسي بين المنظمات؛
- 4- تسهل من فحص العمليات والاجراءات التي تقوم بها الادارة والتي تعتمد على التقدير الشخصي؛
- 5- انخفاض كلفة التدريب والتطوير؛
- 6- زيادة المعرفة بمعايير المحاسبة والتدقيق ومتطلبات اعداد التقرير المالي؛
- 7- زيادة القدرة التكتيكية والتنافسية التي تزيد من فهم البيئة التشغيلية للمنظمة ومن ثم هيكل التقارير؛

ويشير (Mayhew&Michael:2003:p.32-35) الى اهمية التخصص لكل من المحاسب والمدقق للارتقاء بدرجة كفاءة الاداء المهني والخبرة المهنية . اما المعايير التدقيق الدولية التي اشارت الى اهمية التخصص:

1- معيار 310 تحت عنوان (المعرفة بطبيعة النشاط) حيث اكد حمادة 2007 ان المعرفة بطبيعة اعمال المنشأة لكل من المحاسب والمدقق يمثل الاطار الذي يمكن الرجوع اليه.

2- معيار 315 تحت عنوان (طبيعة اعمال منشأة العمل والبيئة التي تعمل فيها وتقييم المخاطر الاخطاء الجوهرية) ويركز هنا حمادة 2007 على القطاع التي تعمل به المنشأة والعوامل المؤثرة فيه.

2-1-3-4 الخبرة : عرفت الخبرة على انها محاولة امتلاك المعلومات في مجالها اثناء ممارسته لعمله واستخدامها في وقت لأخر (كنه : 2003 :ص 71) ويرى كنه ان الخبرة في مجموعها عملية تعلم تتكون من اجزاء وخطوات ذات طابع ذهني احيانا ومادي احيانا اخرى اما (لطفي : 2004) فقد عرف الخبرة بانها الممارسة المهنية لفترة زمنية محددة ونصت المادة 14 من معيار التدقيق 220 على ان يكون للمدقق المهارات والخبرات والتأهيل لتنفيذ المهام وأكد (الهنداوي : 2007 :ص 23) على ان الخبرة بعد من ابعاد التمكين من خلال النمو والتطوير

المهني والاستمرار في التعلم وتنمية المهارات. اما جهود المنظمات المهنية بمجال الخبرة فقد تناولت معايير التدقيق هذا المجال ومنها:

العناية المهنية : حيث نصت ان يكون المدقق على درجة كافية من الدراية بأمر المنشآت وظروفها والاستخدامات المتوقعة لقوائمها المالية وتقديره عنها
معيار التخطيط للتدقيق : حيث نص المعيار تتأثر عملية التدقيق بكل من نطاق التدقيق وحجم المنشأة التي تخضع للتدقيق ومدى اتساع اعمالها والمهارات الفنية والخبرة المطلوبة لدى المدقق والعاملين معه.

وتقسم الخبرة الى (قريش :2001 : ص33)

1- الخبرة المباشرة وتندرج في داخلها فيما بين معاشية الشخص لأحداث اكتشاف الاخطاء ومشاركتها في مناقشتها مع مسؤولين؛

2- الخبرة غير المباشرة وتندرج بين مجرد الحصول على معلومات ملخصة حول بعض الاخطاء المحاسبية المتكررة الحدوث؛

3- الخبرة المختلطة وهي خليط ما بين الخبرة المباشرة والخبرة غير المباشرة . وترى الباحثة حتى يمتلك كل من المحاسب والمدقق الخبرة التي تمكنه من اكتساب وتنمية المهارات يجب عليه اولا اداء مهام متنوعة في مجال بيئة عمله وثانيا المشاركة ضمن فريق عمل والاستفادة من الخبرات المنقولة لكل من المحاسب والمدقق الاكثر خبرة.

وفي هذا الصدد اوجب معيار التعليم الدولي IES7 (التطوير المهني المستمر) الهيئات والسلطات المنظمة للمهنة ان تطالب كل من المحاسبين والمدققين بتطوير وصيانة الكفاءة التي تلائم وتناسب اعمالهم ومسؤولياتهم المهنية.

2-2 التكامل المهني (المفهوم ، المقومات ، الاهمية ، الاهداف)

2-2-1- التكامل لغويا : يقال اكمل الشئ اي اتمه دون نقصان (مصطفى : 1981: ص 302) اما اصطلاحا: بانه حالة الترابط والتساند تفرض على ممارس مهنة معينة بهدف تحقيق اهداف معينة بفاعلية (بدوي: 1981: ص242) واجرائياً: التساند او الترابط المهني والوظيفي بين المهن العاملة في مجال معين.

2- المهنة : لغويا : يقصد بالمهنة نوع العمل الذي يقوم به الفرد بغض النظر عن الصناعة التي يتم فيها هذا العمل (بدوي: 1988: ص 257) اما اصطلاحا : تحديد نوع العمل الذي يمارسه الفرد المهني بالتعاون مع الاخرين في اطار بيئة معينة بعد ان يتلقى دراسته النظرية

بجانب التدريب العملي حيث تتطلب المهنة مجموعة من المهارات المعرفية والقواعد التي تنظم العمل بها (عبد الحميد: 1987 :ص 9) ويرى (مدوخ :2014:ص13) ان المهنة كاصطلاح على انها مجموعة الاعمال التي تتطلب مهارات معينة يؤديها الفرد و اجرائيا: مجموعة الاعمال والانشطة والممارسات التي تزاو في مجال معين والتي تؤسس على بناء معرفي او معلوماتي يُمكن من تحقيق الاهداف المحددة . ام **التكامل المهني** : من اهم التعاريف التي اعطيت الى التكامل المهني هي في الاصل التساند الوظيفي بين مختلف المهن العاملة في المجتمع (صالح 2004 :ص165) وقد اورد جيفر مبل رسون نموذجا لإسباغ صفة المهنية على اي تخصص (الخليوي : 1996:ص192):

- 1- اعتمادها على معارف نظرية كأساس للممارسة؛
- 2- اكتساب المعارف عن طريق التعليم والتدريب؛
- 3- قواعد السلوك الأخلاقي؛
- 4- الهدف من المهنة.
- 5- وجود تنظيم يتم من خلاله تحقيق المهنية والامتحان كأساس للجدارة المهنية. ويرى (الخدّاش واخرون : 2004 : ص 18) ان خصائص مهنة المحاسبة تتعلق بمايلي:
- 1- اتقان مهارات ثقافية معينة يتم الحصول عليها بالتعليم والتدريب؛
- 2- قبول واجبات نحو المجتمع ككل بالإضافة الى الواجبات اتجاه العميل.
- 3- تقديم خدمات اساسها المجهود البشري وليس التعامل مع سلعة او صفقة. وقدمت تأكيدات من قبل منظمات مهنية وكتاب باتجاه التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق ويرى Roth & (2005 : other) ان تحقيق التكامل المهني من خلال امتلاك رصيد ملائم من البنية المعرفية ثم الالمام المناسب بطبيعة نشاط المنظمة ونوعية الصناعة الذي ينتمى اليها
- واخيرا التسلح بمجموعة مهارات التوقع او التنبؤ بما يدور في البيئة المحيطة بالمنظمة والمهنة
- وجاء مؤتمر اتحاد المحاسبين العرب 2016 بتوصيات باتجاه التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق . حيث تم التركيز على عمليات التعليم والتدريب المستمر للمحاسبين والمدققين في مجال المعايير الدولية و اشار المؤتمر الى العمل على تطبيق معايير التدقيق بما يضمن اداء العمل المهني وضروه ان تتفق الجهات المسؤولة اولا بأهمية المدقق ومهنة التدقيق وتعزيز مكانته لينعكس تأثيره ايجابا على القوائم المالية وثانيا طالب الاتحاد بالعمل على دعوة الهيئات المنظمة لمهنة الرقابة على اعمال التدقيق لضبط وتنظيم الممارسة المالية وفي مجال التعاون ما بين المحاسب والمدقق اكد المؤتمر على ضرورة ايجاد الية يتم من خلالها وضع

مقياس لتحديد ابعاد التدقيق بشكل يضمن استقلاليته وتكامله في اداء عمله مع المحاسب بعيدا عن الضغوط كما اوصى المؤتمر بضرورة تضمين برامج التعليم المحاسبي فترة التدريب العملي وتبني توصيات وارشادات المعايير الدولية WWW.Alborsanews.com، وكانت اهم توصيات مؤتمر نقابة خبراء المحاسبة 2014 التأكيد على اهمية التكامل ما بين مهنتي المحاسبة والتدقيق وتأثيراتهما الايجابية والهامة على الاعمال من خلال خلق علاقات مهنية ونشر الوعي المهني ورفع مستوى التقارير المالية كما اكد مؤتمر طرابلس 2006 حتى يتحقق التكامل ما بين مهنتي المحاسبة والتدقيق لابد من الالتزام بالتعليم المستمر والتدريب المناسب اضافة الى ضرورة وضع اسس عالية لمنح تراخيص مزاوله المهنة وجاء مؤتمر الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية 2004 بتوصيات اهمها بضرورة الاهتمام بمخرجات التعليم في حقول المحاسبة والتدقيق والتنسيق في ذلك مع الجامعات والمؤسسات المهنية المختصة . اما الجهود الدولية في مجال التكامل المهني ما بين المحاسبة والتدقيق المتمثلة بجهود الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بتكوين مجلسين (مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي IAASB) كما تم تأسيس مجموعة لجان فنية دائمة وهي (لجنة السلوك الاخلاقي ، لجنة التعليم ، لجنة المحاسبة الدولية في القطاع العام ، لجنة تكنولوجيا المعلومات ، لجنة المحاسبة المالية والادارية ، لجنة الامتثال) وقد قامت اللجان الخمس الاولى بوضع العديد من المعايير الدولية بمهنة المحاسبة كل وفق اختصاصها كما اكدت لجنة التعليم في الفقرة 28-43 لكي يتحقق التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق لابد من توفر البنية المعرفية والبنية المهارية من خلال (تعليم فني مناسب ، خبرة مهنية ملائمة ، تدريب خاص ، فهم المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والانظمة القابلة للتطبيق ، المعرفة بصناعات محددة القدرة على تطبيق الحكم الشخصي المهني (WWW.elbassair.net) . وترى الباحثة أنه ما دامت مهنة المحاسبة والتدقيق هي توظيف ذهني وممارسات أولا وواجبات والتزامات ثانيا . لذا فإن المقومات الاساسية لتحقيق التكامل المهني تتلخص بجوانب: التأهيل العلمي (مجموعة معارف اساسية)، التدريب (بعد التأهيل العلمي) ، الخبرة والتخصص لأداء المهمة ، التنظيم الجيد للتشريعات والقوانين والمعايير المحاسبية.

طبيعة واهمية التكامل المهني : يتمثل التكامل المهني الغاية الأساسية الممكنة في تحقيق الكفاءة الادارية من حيث تجهيز المعلومات الملائمة والصادقة للأغراض اتخاذ القرار . طبيعة التكامل : تناولت (IFAC ومشتهى 2013 ، Abass et al 2013) التكامل من زاوية الاعتمادية حيث اكدوا على اهمية اعتماد المدقق على نتائج العمل المحاسبي كأساس في

اعداد تقريره كما تناول احمد خليل (Avram et al 2008) التكامل من حيث النطاق حيث اكد على اهمية التدقيق في الفحص المحاسبي للمعاملات المالية للتأكد من خلوها من الاخطاء والغش وما يرتبط بها اما شوقي عطا الله تناول التكامل بين نوعين من التدقيق في الاتي ان وجود نوعين من التدقيق (المدققين الداخليين والخارجيين) امر ضروري لابد من تحقيقه .وفي هذا الاطار قدم معهد المدققين الداخليين دراسة في الولايات المتحدة الامريكية وكندا شملت علي قائمة استقصاء 94 سؤالاً اشترك في الاجابة عليها 133 شركة من نوعيات مختلفة وفي سؤال حول العلاقة ما بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين اجابت 81% من الشركات محل الدراسة على

- 30% من هذه الشركات اكدت ان مكاتب التدقيق الخارجي قد قامت بدور فعال في تطوير برنامج التدقيق الداخلي بينما 51% من هذه الشركات اكدت انه تم تنفيذ برنامج مشترك للتدقيق بين المدققين.
- 74% من المدققين الخارجيين للشركات محل الاجابة افادوا انه من الضروري فحص اوراق العمل للمدقق الداخلي للاستعانة بها في التدقيق الخارجي وان 17% من الشركات المجيبة للاستبيان اكدت نقل اوراق عمل المدقق الداخلي الى الملف الدائم للمدقق الخارجي.
- 73% من المدققين الخارجيين جعلوا فحص تقارير المدقق الداخلي والمستندات المؤيدة جزء من برنامج مراجعتهم الرسمية.

اهمية التكامل المهني: يعد التكامل احد الاليات الممكنة لتحسين مستويات اداء كل من المحاسب والمدقق الى حد سواء ومن ثم تحسين جودة الخدمة المقدمة للأطراف ذات العلاقة (اطراف داخلية ؛ اطراف خارجية) وعلى فرض ان هؤلاء الاطراف يتقيدان بالقوانين والتشريعات والقواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية وفي هذا الاطار يمكن ان نحدد اهمية التكامل المهني.

1- من زاوية المدقق

- أ- اطمئنان المدقق بان كافة المعاملات الاقتصادية والمالية تمت بشكل صحيح وزودت بالمستندات المؤيدة لها وطبقا للقواعد والمعايير المحاسبية اضافة الى القوانين والتشريعات
- ب- بناء على النقطة السابقة سيؤدي ذلك الى توفير الوقت للمدقق في فحص معاملات اقتصادية اخرى

ت- يأخذ المدقق بنظر الاعتبار ما يمتلكه المحاسب من مؤهلات وخبرة وتخصص التي ربما تخدم اهداف المحاسبة.

2- من زاوية المحاسب

أ. ان الممارسة الميدانية لمهنة المحاسبة بتسجيل كافة العمليات الاقتصادية واعداد التقارير الخاصة بها وتقديمها الى المدقق من شأنه يسمح بكشف بعض الاخطاء التي لا يستطيع المحاسب من اكتشافها وذلك لأسباب عدة:

- 1- عدم التأهيل العلمي والعملية للمحاسب؛
- 2- عدم كفاية القواعد والمعايير المحاسبية المطبقة؛
- 3- عدم الاعتماد على الاجراءات المحاسبية الخاصة وبالتالي يمكن للمحاسب من زيادة خبرته من جراء التعامل المستمر مع المدقق خاصة لبعض الفقرات التي لم يسبق التعامل معها.

ب- واكد (Zulkifflee et al 2012) بضرورة حصول طاقم التدقيق على شهادات مهنية وتدريب مستمر كما اكد على طول الفترة التي يقضيها المدقق في المنشأة فكلما زادت فترة بقائه زادت مساهمته بمعرفته بالمنشأة وتعاونه من العاملين في المحاسبة

ت- ان ثقة الادارة بعمل المحاسب او من قبل اطراف اخرى في ظل تكامل الطرفين (المحاسب والمدقق) يجعل النقص في اي مهما يكمل من قبل الطرف الاخر

3- من زاوية المنشأة او الشركة : كما هو معلوم ان وجود المدقق جاء لسد الحاجات الرقابية الخاصة بالشركة على كافة المستويات الادارية المكونة للهيكل التنظيمي لها كما ان وجود المحاسب يكون بمثابة المحامي لبيان نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة لذا فان التكامل المهني للطرفين يوفر:

- أ- معلومات تفصيلية وملائمة تساعد الادارة على اداء مهامها بشكل سليم؛
- ب- تأكيد سلامة الانظمة المحاسبية والرقابية المعتمدة من قبل الشركة؛
- ت- بيان اي حالات الخلل التي قد تحدث في الانظمة المحاسبية والرقابية لذا ترى الباحثة ضرورة التأكيد على أهمية التكامل المهني بين المحاسب والمدقق من جانب:
- 1- ما هو مرتبط بالتخصص المهني حيث ان صقل الخبرات والتجارب والمهارات ضرورة حتمية لكل من المحاسب والمدقق؛
- 2- ما هو مرتبط بتطوير الممارسات المهنية التي تنعكس ايجابا على الفكر والنظريات التي تستند اليها تلك المهن.

3- ما هو مرتبط بدقة وسرعة البيانات والمعلومات لأغراض اتخاذ القرار (التأثير على المعلومات) ويرى (المصري : 2007)

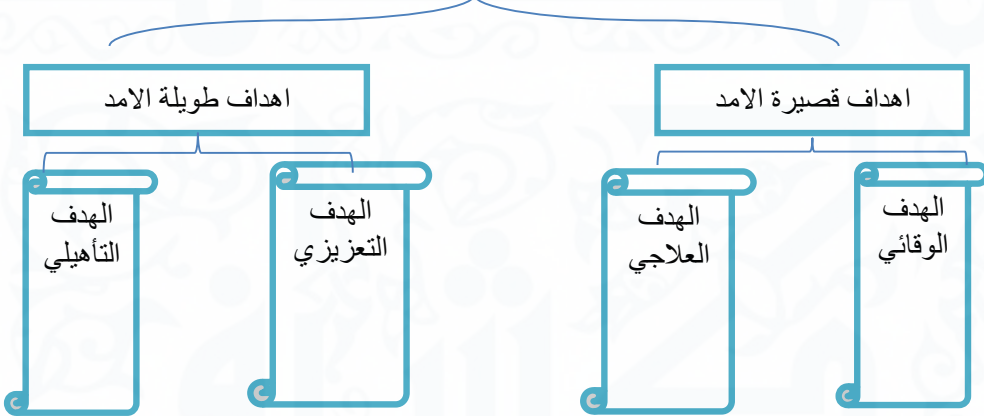
(David: 2009) ان ملائمة وسرعة ودقة المعلومات يرجع الى ان جميع المعلومات تأتي من مصدر واحد ثم ان عملية اتاحة المعلومات ووقيتها تتحقق من خلال التكامل ويؤكد (المصري: 2007:ص17) ان عملية التكامل هي عملية مستمرة لعدة اسباب

1- لا يمكن تحقيق التكامل المهني بكافة جوانبه دفعة واحدة لان عملية البناء المعرفي وتراكمه يتم عبر مجموعة من الاعمال الفكرية والممارسات العملية

2- ان المعرفة المحاسبية (التأهيل العلمي، التخصص ، التدريب) دورية تبدأ بالخلق ثم التنظيم والاستخدام ثم التحديث والتطوير

اهداف التكامل المهني :تتري الباحثة ومن خلال طبيعة واهمية التكامل المهني أن اهداف التكامل المهني بين المحاسب والمدقق يضمن الجانب الوقائي اولا ، الجانب العلاجي ثانيا ، الجانب التعزيزي ثالثا و الجانب التأهيلي رابعا

شكل رقم(3) اهداف التكامل المهني



المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال الشكل اعلاه ان الخطوة الاساسية لتحقيق التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق هو الهدف الوقائي لأنه يمثل الخط التكامل الاول اما الهدف العلاجي يأتي بعد ذلك لأنه يؤدي الى تخفيض التكاليف وكلاهما تمثل اهداف قصيرة الاجل ثم الهدف التعزيزي لكونه يعزز الكفاءة والمهارة الفنية ثم الهدف التأهيلي وكلاهما يمثلان اهداف طويلة الاجل ويمكن تحليل ذلك من خلال:

المحاسبة كمهنة : ان هدف المحاسب السعي الى حدوث تفاعل مستمر بين التأهيل العلمي والخبرة

- المحاسبة عملية تعتمد على الاعداد المهني للممارس ثم الممارسة ثم الخبرة.
- المحاسبة تخضع في ممارستها الى مجموعة من قوانين وتشريعات وقواعد ومعايير اضافة الى الثقافة العامة.
- التدقيق كمهنة :

- تقوم مهنة التدقيق على معارف واساليب فنية وقيم أخلاقية؛
- تهدف مهنة التدقيق الى تحقيق (الوقاية، العلاج، التعزيز او الدعم)؛
- تقوم مهنة التدقيق علي اساس علمي وعلمي لمواجهة المشكلات التي تعترض المنظمة.

أوجه التلاقي والتقارب ما بين المحاسبة والتدقيق :

- ان كل من مهنة المحاسبة والتدقيق تعتمد على اساليب وقيم ومعتقدات؛
 - ممارسة كل من المحاسبة والتدقيق تتطلب اعداد علميا وعمليا؛
 - تعمل كل من المهنيتين على تحقيق افضل كيف مع البيئة المحيطة بهما؛
- وترى الباحثة بان هناك علاقة تكاملية قوية بين المحاسب والمدقق حيث يهدف كلاهما تقديم المساعدة لمستخدمي التقارير المالية في مجال اتخاذ القرارات المناسبة. فالمحاسبة تكون ذات طبيعة انشائية ناتجها النهائي يتمثل بالقوائم المالية اما التدقيق فيكون ذات طبيعة انتقادية تحليلية تتمثل في فحص وقياس ما اعدته المحاسبة لزيادة الثقة في القوائم المالية وقد برزت اهمية العلاقة ما بين معايير التدقيق الدولية والمعايير المحاسبية بظهور الشركات متعددة الجنسية وتزايد دورها في العلاقات الدولية الذي أوجد مشكلة مزدوجة امام مهنة المحاسبة والتدقيق مما تزايدت أهمية المعلومات المحاسبية التي نمت مراجعتها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ومن ناحية اخرى زادت المشاكل المحاسبية المرتبطة بإعداد هذه القوائم الامر الذي دعي بالمنظمات المهنية المحاسبية في ضوء الفكر المحاسبي الى الاستجابة لمواجهة لبعض هذه المشاكل بإصدار معايير المحاسبة الدولية ثم بعدها اصدار معايير التدقيق الدولية كما ان هناك ترابط ما بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية يمكن تبلوره علي سبيل المثال ارتباط معيار التدقيق الدولي رقم 23 المتعلق بالاستمرارية بمعيار المحاسبة الدولي ومعيار رقم 1 (معيار الابلاغ المالي) والخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث اكد على اهمية فرض الاستمرارية التي تبنى عليها البيانات المالية أما معيار التدقيق الدولي المتعلق

بالاستمرارية الذي اوجب على المدقق الاستمرارية بالإجراءات الواجب اعتمادها اذا لم يكن متأكدا من صحة فرض الاستمرارية التي اسست عليها القوائم المالية ومن خلال العرض يتم طرح السؤال التالي هل التدقيق جزء من المحاسبة ام كلاهما مكمل للأخر ام هما مرتبطان متكافئا الجهود حيث تناول (Break: 1998:p.155) هذا الجانب حيث قال:

(اذا اراد المدقق تقديم خدمة مهنية تضيف قيمة يجب عليه ان يتعامل مع كافة الاطراف المستفيدة بشكل متساوي من خلال خدماته بدءا بمجلس الادارة ومرورا بالإدارات الوسطى وانتهاء بالإدارات التنفيذية بناء على مفهوم المشاركة او التكامل) وترى الباحثة ان ما يعزز التكامل المهني بين المحاسب والمدقق:

اولا- التشريعات والقوانين والانظمة الصادرة بهدف معرفة مدى مواكبة الجانب التشريعي والتنظيمي لتطورات المهنة (المحاسبة والتدقيق) في البيئة العراقية وهي (قانون ضريبة الدخل ، قانون الادارة المالية والدين العام ، قانون الموازنة العامة ،قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي ،قانون دائرة المفتش العام ، قانون مزاوله مهنة المحاسبة والتدقيق ، قانون الشركات 1997 المعدل.

ثانيا - معايير الدولية للمحاسبة والتدقيق.

ثالثا - الجمعيات المهنية ذات العلاقة بالمحاسبة والتدقيق.

نقابة المحاسبين والمدققين ، مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق.

وبسبب التغيرات السريعة التي تمر بها المنظمات اصبح من الضروري تفعيل مفهوم التكامل المهني والا تقف احد هذه المهن مكتوفة الايدي ازاء حالات الفساد بنوعيه المالي والاداري والازمات المالية التي يمر بها العالم بشكل عام والعراق خاصة .

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج

1- مجتمع وعينة البحث : تمثلت عينة البحث بمجموعة من المحاسبين والمدققين العاملين في الشركات العراقية وفي القطاع (الاستخراجي ، الصناعي ، الصحي ، التعليمي ، وبعض افراد ديوان الرقابة المالية) وتم اختيار 180 فردا موزعين على فئتين الاولى المحاسبين والثانية المدققين وفيما يلي المعلومات العامة بالفئات المشمولة.

جدول رقم (2) خصائص عينة البحث

الجنس	ذكر	54.60%	انثى	45.60%		
العمر الوظيفي	سنوات فاكثر 10	38.80%	من 11-20	44.40%	فاكثر 21	16.80%
التحصيل الدراسي	اعدادي	11%	دبلوم	33.00%	بكالوريوس	50%
عدد الدورات	دورة واحدة	38%	دورتان	23%	ثلاث دورات	19%
نوع المهنة	محاسب	59%	مدقق داخلي	35%	مدقق خارجي	6%

من أجل تحقيق اهداف البحث واختبار الفرضية الرئيسية بوجود اثر للتمكين على التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق. تم اعتماد الاستبانة كأداة للبحث في الحصول على البيانات اللازمة. اذ تعد الاستبانة الوسيلة الاساسية لجمع البيانات ويمكن تعريفها بانها مجموعة من الاسئلة والاستفسارات المختلفة التي ترتبط بعضها ببعض لتحقيق هدف او اهداف البحث التي تسعى الباحثة الى تحقيقها وفي ضوء مشكلة البحث تم تصميم الاستبانة من النوع المغلق التي تتضمن مجموعة من المعلومات العامة عن الافراد فضلا عن محورين خصص المحور الاول باثر التمكين على التكامل المهني وجاء المحور الثاني بمدى تأثر التكامل بالتمكين و قسمت الاستبانة الى 3 محاور . المحور الاول : عبارة عن السمات الشخصية للمستجيب اما المحور الثاني فجاء بمجالات البحث المكونة من 40 فقرة موزعة بالشكل التالي. التمكين : مجموع فقراته 28 فقرة موزعة بالشكل : التأهيل العلمي (5 فقرات) ، التدريب (5 فقرات) ، التخصص (5 فقرات) ، الخبرة (5 فقرات) ، القوانين والتشريعات (4 فقرات) المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية (4 فقرات) اما التكامل المهني : مجموع فقراته 12 فقرة

ن	الموزعة/القطا	الاستمارات	المحاسب	المدقق	المجموع	النسبة المئوية
	الاستخراجي	35	23	58	30	31.44
	الصناعي	29	17	46	25	25.15
7						

18.8	30	10	20	الصحي	34	11	23	الصحي
18.23	29	10	19	التعليمي	32	10	22	التعليمي
062.	10	10	-	ديوان الرقابة المالية	10	10	-	ديوان الرقابة المالية
100	159	65	94	المجموع	180	71	109	المجموع

جدول رقم (3) توزيع الاستبانة واستلامها على الافراد

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين وبالشكل التالي
 اتفق تماماً (5) ، اتفق (4) ، اتفق الى حد ما (3) ، لا اتفق (2) ، لا اتفق تماماً (1) في
 حين يمثل الرقم 3 حيادية المقياس و للأغراض التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات فقد تم
 اعتماد بعض المؤشرات الإحصائية مثل:

مدى التناسق الداخلي للعبارات المكونة لقياس الدراسة، الوسط الحسابي والانحراف المعياري
 لبيان مدى تمركز وتشتت اجابات افراد العينة على العبارات المتعلقة بالتمكين والتكامل المهني،
 الانحدار لمعرفة مدى تأثير التمكين على التكامل المهني والتبيان ما بين القطاعات في جانب
 التمكين والتكامل.

1- التحليل الوصفي للبحث : الاحصاءات الوصفية الخاصة بأسئلة متغير التمكين

جدول رقم (4)

		النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية		
العلمي	التأهيل	المتغير //	السؤال	لا اتفق تماماً	لا اتفق	اتفق الى حد ما	اتفق	اتفق تماماً
				5.6	19.4	25.6	23.8	25.8
				7.5	21.2	21.9	23.8	25.6
				5.6	19.4	27.5	23.1	24.4
				4.4	20.6	25	25.6	24.4
				6.8	19.4	25	21.9	26.9
				6.2	19.4	31.9	21.9	20.6
				6.2	18.8	33.1	20	21.9
				6.9	19.3	33.1	20	20.6

1.2	3.3	22.5	20	32.5	18.8	6.2	9	
1.2	3.3	20.6	18.8	33.7	19.4	7.5	10	
								التخصص
1.2	3.3	19.4	26.3	30	16.2	8.1	11	
1.2	3.3	18.1	27.5	30.6	15.6	8.2	12	
1.2	3.3	20	24.4	28.8	16.2	10.6	13	
1.2	3.1	16.9	27.5	31.9	15.6	8.1	14	
1.2	3.4	13.1	23.8	30	23.1	10	15	
								الخبرة
1.1	3.3	17.5	30	31.2	14.4	6.9	16	
1.1	3.3	14.4	28.1	32.5	18.8	6.2	17	
1.1	3.3	16.3	26.3	36.3	15	6.2	18	
1.1	3.3	5	28.8	34.4	16.9	5	19	
1.1	3.3	12.5	32.5	3.8	15	6.2	20	
								القوانين والتشريعات
1.1	3.5	21.9	26.9	33.8	15	2.4	21	
1.0	3.6	21.9	30.6	31.9	13.8	1.9	22	
1.0	3.6	23.1	29.4	31.9	14.4	1.2	23	
1.0	3.6	23.1	28.7	33.1	13.1	1.9	24	
								القواعد والمعايير المحاسبية
1.1	3.3	18.8	25	29.4	23.1	3.7	25	
1.2	3.4	18.7	29.4	26.9	20	5	26	
1.1	3.4	20	28.1	28.1	9.4	4.4	27	
1.0	3.6	22.5	28.5	33.1	13.8	1.9	28	

يتضح من الجدول أعلاه بأن قيم الانحراف المعياري للتأهيل العلمي تراوحت بين 1.2 و 1.3 للتأهيل العلمي ، التدريب 1.2 ، التخصص 1.2 ، الخبرة 1.1 ، القوانين والتشريعات 1.0 و 1.1 ، القواعد والمعايير المحاسبية 1.0 و 1.2 وهي قيم صغيرة نسبياً وهذا يشير الى تجانس اجابات افراد العينة عن الفقرات ولبيان الاهمية النسبية لكل بعد من ابعاد التمكين: جدول (5) الاهمية النسبية لأبعاد التمكين

عناصر التمكين	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
التأهيل العلمي	3.42	1.24	78%	3
التدريب	3.3	1.20	66%	5

2	81%	1.20	3.28	التخصص
4	75%	1.10	3.3	الخبرة
1	84%	1.27	3.57	القوانين والتشريعات
4	75%	1.10	3.42	القواعد والمعايير المحاسبية
	76.66%		3.38	المعدل العام

يلاحظ من الجدول الوسط الحسابي 3.42 والانحراف المعياري 1.24 للتأهيل العلمي اما الاهمية النسبية فبلغت 78% ويشير ذلك نظرة الادارة الى اهمية التأهيل العلمي لكل من المحاسب والمدقق كأساس للمعرفة وللممارسة المهنية وينطبق ذلك على كل من التخصص والخبرة حيث الوسط الحسابي 3.3،3.3 وانحراف معياري 1.1، 1.2 اما الاهمية النسبية لهما فبلغت (75%،81%) بينما يلاحظ ان نظرة الادارة بأهمية الالتزام بالقوانين والتشريعات لكل من المحاسب والمدقق لما لها اثر على الاداء وصولا الى التنسيق والتكامل حيث بلغ الوسط الحسابي 3.57 والانحراف المعياري 1.27 اما القواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية يلاحظ بان هناك نظرة من قبل الادارة بضرورة متابعة الجهات المهنية بكافة التطورات في مجال القواعد والمعايير المحاسبية والتدقيقية حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.42 والانحراف المعياري 1.10 وتري الباحثة هناك تأكيد من قبل الادارة بضرورة توفر ابعاد التمكين لكل من المحاسب والمدقق لإنجاز المهام المحددة له حيث بلغ المعدل العام 3.38 والاهمية النسبية 76.66%

ثانيا: الاحصاءات الوصفية بأسئلة متغير التكامل المهني

جدول رقم (6)

النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	السؤال	عناصر التكامل المهني
لا اتفق تماما	لا اتفق	م اتفق الى حد	اتفق	اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
6.2	23.8	27.5	23.1	19.4	3.3	1.2	البنية المعرفية
3.1	20.6	29.4	26.3	20.6	3.4	1.1	
2.5	20.6	30.6	31.9	14.4	3.4	1.0	
3.1	23.1	34.4	26.9	2.5	3.2	1.0	البنية المهارية

1.1	3.4	18.1	25.6	31.9	21.9	2.5	5	
1.1	3.4	17.5	28.1	36.3	14.4	3.7	6	
1.1	3.3	16.3	27.5	32.5	20	3.7	7	
1.1	3.4	19.4	25.6	33.8	16.2	5	8	
								القوانين والتشريعات
1.0	3.8	25.6	30.6	37.5	6.2	5	9	
1.0	3.6	22.5	25.6	38.1	12.5	1.3	10	
1.0	3.5	17.5	30.6	32.5	9.4	0	11	
1.0	3.5	20	31.3	31.3	17.4	0	12	

يتضح من الجدول أعلاه ان قيم الانحراف المعياري لكل من البنية المعرفية تتراوح بين 1.0 و 1.2 ، البنية المهارية 1.1 والقوانين والتشريعات 1.0 وهي قيم صغيرة نسبيا وهذا يشير الى تجانس اجابات افراد العينة على الفقرات ولبيان الاهمية النسبية لأبعاد التكامل

جدول رقم (7) عناصر التكامل المهني

عناصر التكامل المهني	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
البنية المعرفية	3.325	1.075	78%	2
البنية المهارية	3.375	1.10	82%	1
القوانين والتشريعات	3.55	1.00	84%	1
المعدل العام	3.416		81.33%	

من الجدول أعلاه يلاحظ أن هناك اتفاق كبير بين العاملين في عينة البحث على اهمية التكامل المهني بين المحاسب والمدقق حيث بلغ الوسط الحسابي العام 3.416 وباهمية نسبية 81.33%.

3- اختبار الفرضيات

سيتم اختبار الفرضية الرئيسة المتعلقة اثر التمكين بمحاوره الستة على التكامل المهني بين المحاسب والمدقق:

1- وجود علاقة ارتباط واثر معنويين بين التمكين بأبعاده (التأهيل العلمي ' التدريب، التخصص ' الخبرة ' القوانين والتشريعات ، المعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية) على التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق.

من اجل معرفة اثر متغير التمكين X علي التكامل المهني Y بشكل عام تم اجراء الانحدار الخطي البسيط.

(x_1 ' x_2 ، x_3 ، x_4 ' x_5) التأهيل العلمي ، (x_6 ' x_7 ' x_8 ' x_9 ' x_{10})
التدريب ، (x_{11} ' x_{12} ' x_{13} ' x_{14} ' x_{15}) التخصص ، (x_{16} ' x_{17} ' x_{18} ' x_{19} ' x_{20})
الخبرة ، (x_{21} ' x_{22} ' x_{23} ' x_{24}) القوانين والانظمة والتشريعات (x_{25} ' x_{26} ' x_{27} ' x_{28})
المعايير والقواعد المحلية والدولية وتم التوصل الى النتائج التالية:

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار

معادلة التقدير	المعلمة	T	P	F	P	R2	D.W
$Y=0.526+0.858x$	B0	3.11	0.00	295.1	0.00	0.85	2.14
	B1	17.1	0.00				

يلاحظ الجدول رقم 8 ان إحصاءه اختبار $F=295.11$ لمستوى معنوية 0.000 وبما ان $P \leq 0.000$ عليه فان النموذج معنوي وهذا يشير بان المتغيرات التوضيحية 28 بأجمعها مهمة ومؤثرة بالنموذج والذي يعزز ذلك يلاحظ ان قيمة R^2 بلغت 0.85 وهذا يدل على ان قدرة النموذج على تفسيره 0.85 اما المتبقي 0.15 يرجع الى عوامل اخرى ولمعرفة الاثر الإيجابي في معنوية النموذج تم اختبار t حيث اظهرت نتائج التحليل ان قيمة $t = 17.18$ اذ بلغ مستوى المعنوية لها 0.000 وهو اقل من $\alpha=0.05$ ويقود ذلك بان نتائج التحليل الانحدار تشير الى قبول الفرضية الرئيسية كما يشير ذلك الى صلاحية النموذج والذي يمهد لإمكانية اختبار الفرضيات الفرعية الستة المشتقة لها . ومن اجل اختبار المتغيرات الفرعية قامت الباحثة بأجراء الانحدار الخطي البسيط لكل من التأهيل العلمي x_1 ، التدريب x_2 ، التخصص x_3 ، الخبرة x_5 ، القوانين والتشريعات x_5 ، القواعد والمعايير المحلية والدولية x_6 وتم التوصل الى النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم 9 .

جدول رقم (9)

معادلة التقدير	المعلمة	T	P	F	P	R2	D.W
$Y=0.202+0.385X_1$	B0	12.77	0.000	85.99	0.000	0.30	1.40
	B1	8.12					
$Y=2.20+0.366x_2$	B0	13.32	0.000	54.52	0.000	0.26	1.36
	B1	7.38					
$Y=1.942+0.453x_3$	B0	13.86	0.000	114.10	0.000	0.42	1.57

	B1	10.68					
$Y=1.701 + 0.635x4$	B0		0.000	101.10	0.000	0.39	1.26
	B1	10.06					
$Y= 1.156 + 0.635x5$	B0	5.77	0.000	129.20	0.000	0.45	1.24
	B1	11.37					
$Y = 1.383+ 0.596x6$	B0	6.96	0.000	106.56	0.000	0.40	1.16
	B1	10.32					

الفرضية الفرعية الاولى : وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتأهيل العلمي X1 على التكامل المهني

Y

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة $F=85.99$ عند مستوى معنوية 0.000 وبما ان القيمة الاحتمالية $P \leq 0.05$ عليه فان النموذج معنوي ولمعرفة الاثر الايجابي في معنوية النموذج تم اختبار T حيث بلغت $t=12.77$ لمستوى معنوية 0.000 وهو اقل من القيمة الاحتمالية $\alpha=0.05$ ويدل ذلك على وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتأهيل العلمي على التكامل المهني وعليه قبول الفرضية : وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتأهيل العلمي على التكامل المهني

الفرضية الفرعية الثانية : وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتدريب X2 على التكامل المهني Y

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة $F=84.52$ لمستوى معنوية 0.000 وبما ان القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وعليه فان النموذج معنوي ولمعرفة الاثر الايجابي في معنوية النموذج تم اختبار t حيث بلغت $t=13.32$ اذ بلغ مستوى المعنوية لها 0.000 وهو اقل من $\alpha=0.05$ ويدل ذلك على وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتدريب على التكامل المهني وعليه قبول الفرضية : وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتدريب على التكامل المهني

الفرضية الفرعية الثالثة : وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتخصص X3 على التكامل المهني

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة $F=114.10$ لمستوى معنوية 0.000 وبما ان القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وعليه فان النموذج معنوي ولمعرفة الاثر الايجابي في معنوية النموذج تم اختبار t حيث بلغت $t=1386$ اذ بلغ مستوى المعنوية لها 0.000 وهو اقل من $\alpha=0.05$ ويدل ذلك على وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتخصص على التكامل المهني وعليه قبول الفرضية : وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتخصص X3 على التكامل المهني

الفرضية الفرعية الرابعة : وجود تأثير ذو دلالة معنوية للخبرة X4 على التكامل المهني Y

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة $F=101.10$ لمستوى معنوية 0.000 وبما ان القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وعليه فان النموذج معنوي ولمعرفة الاثر الايجابي في معنوية النموذج تم اختبار t حيث بلغت $t=10.06$ اذ بلغ مستوى المعنوية لها 0.000 وهو اقل من $\alpha=0.05$ ويدل ذلك على وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتخصص على التكامل المهني وعليه قبول الفرضية ك وجود تأثير ذو دلالة معنوية للخبرة X4 على التكامل المهني Y

الفرضية الفرعية الخامسة : وجود تأثير ذو دلالة معنوية للقوانين والتشريعات X5 على

التكامل المهني Y

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة $F=129.20$ لمستوى معنوية 0.000 وبما ان القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وعليه فان النموذج معنوي ولمعرفة الاثر الايجابي في معنوية النموذج تم اختبار t حيث بلغت $t=11.37$ اذ بلغ مستوى المعنوية لها 0.000 وهو اقل من $\alpha=0.05$ ويدل ذلك على وجود تأثير ذو دلالة معنوية للقوانين والتشريعات على التكامل المهني وعليه قبول الفرضية وجود تأثير ذو دلالة معنوية للقواعد والتشريعات X5 على التكامل المهني

الفرضية الفرعية السادسة: وجود تأثير ذو دلالة معنوية للقواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية X6 على التكامل المهني Y .

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة $F=106.56$ لمستوى معنوية 0.000 وبما ان القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وعليه فان النموذج معنوي ولمعرفة الاثر الايجابي في معنوية النموذج تم اختبار t حيث بلغت $t=10.32$ اذ بلغ مستوى المعنوية لها 0.000 وهو اقل من $\alpha=0.05$ ويدل ذلك على وجود تأثير ذو دلالة معنوية للقواعد والمعايير المحلية والدولية على التكامل المهني وعليه قبول الفرضية وجود تأثير ذو دلالة معنوية للقواعد والمعايير المحاسبية X6 على التكامل المهني Y. وليبيان اهمية كل بعد من ابعاد التمكين (المتغيرات الفرعية للتمكين) من ناحية قوة التأثير على التكامل المهني Y .

جدول رقم (10)

الترتيب	F	المتغير الفرعي
5	85.99	التأهيل العلمي
6	54.52	التدريب
2	114.1	التخصص

الخبرة	101.5	4
القوانين والتشريعات	129.2	1
المعايير المحاسبية الدولية والمحلية	106.56	3

الفرضية الرئيسية الثانية : هناك فروق معنوية عند مستوى دلالة 5% ما بين القطاعات لأبعاد التمكين (التأهيل، التدريب ، التخصص، الخبرة ، القوانين والتشريعات ، المعايير المحاسبية والدولية والمحلية) ومن اجل التحقق من هذه الفرضية تم فرضية تم اجراء تحليل التباين

جدول رقم (11)

	Sum of squares	Df	Mean square	F	Sig
Between groups	17.605	4	4.401	175.749	0.000
With Groups	3.882	155	.025		
Total	21.486	159			

حيث يلاحظ ان قيمة $F=175.749$ للمستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبما ان $P \leq 0.05$ ويشير ذلك الى وجود فروقات ذات دلالة معنوية ما بين القطاعات في مجال التمكين بأبعاده الستة وعليه تم قبول الفرضية ،ولبيان الفروقات ما بين القطاعات تم اعتماد الاوساط الحسابية كأساس للترتيب كما هي موضحة في الجدول رقم 14 حيث جاء ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالمرتبة الاولى بوسط حسابي 4.455 بينما احتل القطاع الاستخراجي المرتبة الثانية بوسط حسابي 3.519 ثم جاء القطاع الصناعي بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي 3.328 اما القطاع الصحي فاحتل المرتبة الرابعة بوسط حسابي 3.116 اما المرتبة الخامسة فجاءت للقطاع التعليمي بوسط حسابي 3.070 .

جدول رقم (12)

						95% confi confidence interval	
القطاع	(I)S	(J) S	Mean Difference(I-J	Std.Error	Sig	Lower Bound	Upper ound
الاستخراجي	1.00	2.00	.19115	.03357	0.00	.1248	.2575
		3.00	.40373	.03655	0.00	.3315	.4759
		4.00	.44973	.03655	0.00	.3775	.5219

		5.00	-.93560	.05482	0.00	-1.0439	-.8273
الصناعي	2.00	1.00	-.19115	.03357	0.00	-.2575	-.1248
		3.00	.21258	.03822	0.00	.1371	.2881
		4.00	.25858	.03822	0.00	.1831	.3341
		5.00	-1.12675	.05595	0.00	-1.2373	-1.0162
الصحي	3.00	1.00	-.40373	.03655	0.00	-.4759	-.3315
		2.00	-.21258	.03822	0.00	-.2881	.1371
		4.00	.04600	.04086	0.00	-.0347	.1267
		5.00	-1.33933	.05778	0.00	-1.4535	-1.2252
التعليمي	4.00	1.00	-.44973	.03655	0.00	-.5219	-.3775
		2.00	-.25858	.03822	0.00	-.3341	-.1831
		3.00	-.04600	.04086	.262	-.1267	.0347
		5.00	-1.38533	.05778	0.00	-1.4995	-1.12712
ديوان الرقابة المالية	5.00	1.00	.93560	.05482	0.00	.8273	1.0439
		2.00	1.12675	.05595	0.00	1.0162	1.2373
		3.00	1.33933	.05778	0.00	1.2252	1.4535
		4.00	1.38533	.05778	0.000	1.2712	1.4995

The mean difference is significant at the 0.05 level •

جدول (13) الاوساط الحسابية وترتيبها

الترتيب	الوسط الحسابي	القطاع
2	3.519	الاستخراجي
3	3.328	الصناعي
4	3.116	الصحي
5	3.070	التعليمي
1	4.455	ديوان الرقابة المالية

الفرضية الثالثة: هناك فروق معنوية عند مستوى دلالة 5% ما بين القطاعات بالنسبة للتكامل المهني من اجل التحقق من الفرضية تم اجراء تحليل التبيان والتوصل الى النتائج كما في الجدول رقم 14

جدول رقم 14

	Sum of squares	Df	Mean square	F	Sig
Between Groups	18.297	4	4.574	118.589	0.000
With Groups	5.979	155	.039		
Total	24.275	159			

حيث يلاحظ أن قيمة $F=118.589$ لمستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبما أن $P \leq 0.05$ ويشير ذلك الى وجود فروقات ذات دلالة معنوية ما بين القطاعات في مجال التكامل المهني وعليه تم قبول الفرضية وليان الفروقات ما بين القطاعات تم اعتماد الوسط الحسابي كأساس للترتيب كما هي موضحة في الجدول رقم 17 حيث احتل ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرتبة الاولى بوسط حسابي 4.540 وجاء القطاع الاستخراجي بالمرتبة الثانية وبوسط حسابي 3.575 اما القطاع الصناعي فجاء بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي 3.337 بينما احتل القطاع الصحي المرتبة الرابعة بوسط حسابي 3.181 واخيرا جاء القطاع التعليمي بالمرتبة الخامسة بوسط حسابي 3.128 .

جدول (15)

						95% confidence interval
القطاع	(I) S	(J) S	Mean Difference(I-J)	Std. Error	Sig.	Lower Bound Upper Bound
الاستخراجي	1.00	2.00	.23800	.04166	0.00	.1557 .3203
		3.00	.39433	.04536	0.00	.3047 .4839
		4.00	.44700	.04536	0.00	.3574 .5366
		5.00	-.96500	.06803	0.00	-1.0994 -.8306
الصناعي	2.00	1.00	-.23800	.04166	0.00	-.3203 -.1557
		3.00	.15633	.04743	0.00	.0626 .2500
		4.00	.20900	.04743	0.00	.1153 .3027
		5.00	-1.20300	.06944	0.00	-1.3402 -1.0658
الصحي	3.00	1.00	-.39433	.04536	0.00	-.4839 -.3047
		2.00	-.15633	.04743	0.30	-.2500 -.0626
		4.00	.5267	.05071	0.00	-.0475 .1528
		5.00	-1.35933	.07171	0.00	-1.5010 -1.2177
التعليمي	4.00	1.00	-.44700	.04536	0.00	-.5366 -.3574
		2.00	-.20900	.04743	0.00	-.3027 -.1153
		3.00	-.05267	.05071	.262	-.1528 .0475
		5.00	-1.41200	.07171	0.00	-1.5537 -1.2703
ديوان الرقابة المالية	5.00	1.00	.96500	.06803	0.00	.8306 1.0994
		2.00	1.20300	.06944	0.00	1.0658 1.3402
		3.00	1.35933	.07171	0.00	1.2177 1.5010
		4.00	1.41200	.07171	0.00	1.2703 1.5537

The mean difference is significant at the 0.05 level •

جدول رقم (16) الاوسط الحسابية وترتيبها

القطاع	الوسط الحسابي	الترتيب
الاستخراجي	3.575	2
الصناعي	3.337	3
الصحي	3.181	4
التعليمي	3.128	5
ديوان الرقابة المالية	4.54	1

ومن الجدولين (14 و 15) اعلاه يلاحظ ان ديوان الرقابة المالية لديه اهتمام كبير بالتمكين وما يتضمنه من متغيرات فرعية والتكامل المهني كأساس لأداء المهمة المناطة بهم بكفاءة وفاعلية وجاء القطاع الاستخراجي بالمرتبة الثانية وصولا الى القطاع التعليمي حيث جاء بالمرتبة الخامسة ويدل ذلك على عدم الاهتمام الجهات المسؤولة بالتمكين كمتغير مهم واثره على تحقيق التكامل، ولمعرفة اي من المهن (محاسبين ومدققين) اكثر اهتماما بالتمكين واثره على التكامل تم اجراء تحليل التباين وتم التوصل الى النتائج التالية

جدول رقم (17) المهن وعلاقتها بالتمكين واثره على التكامل المهني

مصدر التباين	Sum of squares	Df	Mean Squares	F	Sig
Between Groups	13.473	2	6.737	97.583	0.000
With Groups	10.839	157	0.069		
Total	24.321	159			

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة $P \leq 0.05$ وقيمة $F=97.583$ نستنتج وجود فروقات معنوية بين المهن (محاسبين ومدققين) فيما يخص اثر التمكين على التكامل المهني.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات .توصلت الباحثة من خلال الاطار النظري والعملي الى جملة من الاستنتاجات:

1- من خلال الاطلاع على العديد من الاديبيات الادارية ذات العلاقة بالتمكين وجدت الباحثة ان هناك عدم اتفاق بين معظم الباحثين حول ابعاد التمكين.

2- ان دراسة العلاقة بين التمكين والتكامل المهني امرا لم يحظى بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين.

3- ان علاقة التمكين للمنظمة ككل بالتكامل المهني بين المحاسب والمدقق تتشا من كون المحاسبة وما يرتبط بها من انظمة و التدقيق كليهما جزء من المنظمة.

4- هناك اهتمام من قبل المنظمات وبدرجات معقولة بأهمية التمكين لكل من المحاسب والمدقق فيما يتعلق بالتخصص والقوانين والتشريعات حيث بلغت الاهمية النسبية للقوانين والتشريعات 84% وللتخصص في المجال المحاسبي والتدقيقي 82% ويمكن النظر بمنطقية الى هذه النتيجة وذلك لطبيعة الخدمات المقدمة من قبل المحاسبين والمدققين.

5- هناك ضعف في الاهتمام في جانب التدريب قياسا الى الابعاد الاخرى ويمكن ان يكون السبب هو اعتماد المنظمات على ما هو جاهز من افكار وممارسات (النظام المحاسبي الموحد).

6- وجود تأثير معنوي لجميع ابعاد التمكين التي اعتمدها البحث في التكامل المهني ما بين المحاسبين والمدققين وان اكثر الابعاد تأثيرا في التكامل المهني التخصص، القوانين والتشريعات.

ثانيا التوصيات

1- توصي الباحثة في التوسع في الدراسات المستقبلية فيما يخص التكامل المهني وتأثره بالتمكين.

2- ينبغي على المنظمات (القطاعات) بشكل عام والخدمية بشكل خاص الاهتمام بموضوع التمكين بأبعاده الستة وعدم التردد في ذلك لا نه سيعود على المنظمة حاليا ام اجلا بمردودات ايجابية على كفاءة وفاعلية الوحدات المحاسبية والتدقيقية لها.

3- ضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والتخصص لكل من المحاسب والمدقق اللذين يعدان من المصادر الاساسية التي تمكن هؤلاء الافراد من مواكبة كافة التطورات في المجال المحاسبي والتدقيقي.

4- ضرورة الاستمرار والتأكيد على الكفاءة والمهنية وزيادة مستوياتها لكونها السبيل الاهم في الحد من الغش والتلاعب.

5-

المصادر والمراجع:

أولا : المصادر العربية

القوانين والتشريعات: (قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق ، قانون نقابة المحاسبين والمدققين، قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي)

ثانيا: الكتب والدوريات

1- ابو المجد محمد جمال (2008) التمكين الوظيفي ودوره في تعزيز القدرات البشرية بيروت

2- ابو النصر عصام عبد الهادي :اثر التحولات العالمية الجديدة على التأهيل العلمي والعمل لمراجع الحسابات في الدول النامية مع التطبيق على مصر

3- الافندي عطية حسين (2003) تمكين العاملين مدخل للتحسين والتطوير المستمر دليل ارشادي المنظمة العربية للتنمية الادارية القاهرة

4- السعد زيد صادق (2014) الانماط القيادية وتأثيرها في الالتزام التنظيمي من خلال تمكين العاملين جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد / رسالة ماجستير

5- السكارنة بلال خلف (2009) التدريب الاداري دار وائل للنشر عمان الاردن

6- الشريف وآخرون (2015) واقع التمكين الاداري للمديرين وعلاقته بالتنمية المهنية جامعة ام القرى كلية التربية / رسالة ماجستير

7- الزالمى محمد يوسف (2015) درجة التمكين وعلاقتها بمستوى الرضا الوظيفي الجامعة الاسلامية - غزة / كلية التربية / رسالة ماجستير

8- الصرايرة اكثم عبد المجيد وآخرون (2010) اثر وظائف ادارة الموارد البشرية في الابداع دراسة في شركة الاتصالات الاردنية المجلة الاردنية المجلد 6 العدد 4

9- العتيبي سعدون مرزوق (2004) تمكين العاملين كاستراتيجية للتطوير الاداري سلطة عمان / مسقط

10- الكبيسي عامر (2004) ادارة المعرفة وتطوير المنظمات /الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث

- 11- الكساسبة محمد وآخرون (2009) تأثير ثقافة التمكين والقيادة التحويلية على المنظمة
المجلة الاردنية العلوم الادارية المجلد 5 العدد 1
- 12- المرعي نبيه توفيق (2009) دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفية التدقيق الداخلي في
شركات التأمين الوطنية كلية الدراسات الاقتصادية والادارية والمالية الاردن
- 13- المنيف ابراهيم عبد الله دور التدريب في التنمية المجلة العربية للتدريب
- 14- الهيتي وآخرون (2006) اثر التمكين الاداري والدعم التنظيمي في السلوك الابداعي كما
يراه العاملون في شركة الاتصالات الاردنية مجلة دراسات للعلوم الادارية المجلد 33
- 15- توبجي فاطمة الزهراء (2012) استراتيجية تدريب الموارد البشرية جامعة محمد خضير
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير بسكرة الجزائر
- 16- حسن سالمه علي محمد (2002) العلاقة بين التمكين ودرجة الرضا الوظيفي جامعة
القاهرة / عين شمس / رسالة ماجستير
- 17- خداح حسام الدين والقواسمة حاتم و نصار محمد (1015) الارتقاء بامتحان مهنة
المحاسبة القانونية الاردنية نحو العالمية دراسة مقارنة / جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية
- 18- خداح حسام الدين وآخرون (2013) دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات
الاخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد الجامعة الأردنية
- 19- عزيز ليلي (2013) اثر التخصص المهني في الصناعة على تقليل خطر المراجعة
المجلة المصرية للدراسات التجارية كلية التجارة / المنصورة العدد 1
- 20- علوان شذى عبد الله عبد الرحمن (2011) التمكين الاداري في المنظمات الخدمية دراسة
مقارنة بين القطاع العام والخاص / محافظة البصرة مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة
مجلد 7 العدد 27
- 21- قریش رباب عبد الملك (2001) اثر الخبرة على اداء المراجع الخارجي دراسة تطبيقية في
المملكة العربية السعودية جامعة الملك عبد العزيز / رسالة ماجستير
- 22- لطفي شعبان (2004) المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسير المؤسسة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير جامعة الجزائر / رسالة ماجستير

23- مدوخ خيام محمد كامل (2014) واقع تطوير مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة كلية التجارة / الجامعة الإسلامية / رسالة ماجستير

24- ملحم يحيى سليم (2006) التمكين كمفهوم اداري معاصر المنظمة العربية للتنمية الادارية / القاهرة

25 - نجم نجيب عبد الحميد 2013 تأثير التمكين في ولاء العاملين للمنظمة دراسة تطبيقية مجلة الاستاذ مجلد 1 العدد 204

المصادر الاجنبية

- 1- A bass،D.A&Alegab،M.M (2013) Internal auditors characteristics and audit fees: Evidence from Egyptian firms internal Business Research vol 6 No 4
- 2- Bhattacharya ،S.H (2011) Auditor industry specialization and Earing response coefficient A new Zealand perspective University of Technology
- 3- Appelbaum،S.H& Honegger ،K(1998) Empowerment A contrasting overview of organization in general and Nursing in particular : An Examination of organization factors، ، managerial behavior ،Job design and structural power Empowerment in organization VOL 6 NO 2
- 4- Bonner ،S.E & lewis،B.L (1990) Determinant of Auditor Expertise journal of Accounting Research vol 1 No 28 Supplement U.S.A
- 5- Gray& Anderson (1998) Organization culture and the psychological contact A Review of literature WWW.Kumpania.co U.K
- 6- Daft، R.L (2001) Organization theory and design 7ed southwestern To son Learning
- 7-IFAC (1994) The education committee : information Technology in Accounting Curriculum new york
- 8-Mayhew،B.& Michal ،S.W (2003) Audit firm Industry Specialization as differentiation strategy :Evidence from fees charged to firms Going public Auditing journal of practice and theory Sep VOL 22 ISS 2
- 9- Mullins،L.J (2005) Management and organizational behavior 7ed prentice، Hall financial times

10- O، Reilly،C.A et-al (2002) People and organization a profile comparison a approach to assessing person- organization fit The Academy of management journal VOL 34 NO 3

11- Schermerhorn،J.R et al (2002) Organizational behavior 7ed John willy 7 son .Inc.

المؤتمرات والندوات

1- المؤتمر الوطني الاول حول المحاسبة (2006) ليبيا طرابلس

2- الجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (2004) الدورة الثامنة الاردن عمان

3- مؤتمر خبراء المحاسبة (2014) تأثيرات التكامل في التدقيق على الاعمال / لبنان

الملحق: استبيان البحث

جامعة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

استمارة استبيان

اخي الفاضل ----- اختي الفاضلة : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستبانة التي بين يديك تحت عنوان ،، اثر التمكين على التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق دراسة ميدانية في عينة من القطاعات الاقتصادية ،، ان الهدف الرئيسي هو بيان مدى تأثير التمكين على التكامل المهني ما بين المحاسب والمدقق لذا فان مشاركتكم في اعطاء الاجابات عن جميع الاسئلة الواردة في الاستمارة تعد من الامور المهمة علما بان المعلومات التي سيتم الحصول عليها من هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط شاكرين تعاونكم معنا مقدما

الباحثة/

نوع القطاع	استخراجي	صناعي	صحي	تعليمي	رقابة مالية	
التحصيل الدراسي	اعدادي	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه

حقل الاختصاص	محاسبة	ادارة اعمال	مالية ومصرفية	اقتصاد	اخرى
مدة الخدمة	اقل من 5	من 5-10	من 10-15	اكثر من 15	
عدد الدورات					

ثانيا : الاسئلة الخاصة بالاستبانة - يرجى وضع علامة (صح) امام الاجابة المناسبة

المحور الاول : التمكين

ت	التأهيل العلمي	اتفق تماما	لا اتفق	الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
1	هل تنظر الادارة الى المؤهل العلمي لكل من المحاسب والمدقق اساس للممارسة المهنية .					
2	هل تنظر الادارة الى التأهيل العلمي كضرورة ملحة للمعرفة المهنية في المجالات المحاسبية والتدقيق					
3	هل تنظر الى التأهيل العلمي على انه أساس للمتابعة كل من المحاسب والمدقق لكافة المستندات في المعايير المحاسبية والتدقيقية .					
4	هل يحرص مجلس الادارة على توفير الشهادة المهنية لكل من المحاسب والمدقق.					
5	تتظر الادارة الى الارتقاء بالبنية المعرفية لكل من المحاسب والمدقق كنتاج عن توسع نطاق العمل الى ما وراء النواحي المالية					
	التدريب					
6	هل تتبنى الادارة خطة واضحة للتدريب					
7	هل تسعى الادارة الى تطوير الكوادر المحاسبية والتدقيقية					
8	هل تشجع الادارة العاملين على تبادل الخبرات فيما بينهم وتوفر فرص تطوير المهارات					
9	هل تشجع الادارة العاملين على الحضور لورش العمل في المجالات المهنية الحديثة					
10	هل تعتمد الادارة خطة تدريب مستمرة لكل من المحاسب والمدقق					
	التخصص					
11	هل تقدر الادارة التخصص في مجال العمل					

					المحاسبي والتدقيقي .	
				12	هل تسمح اجراءات العمل المتبعة المشاركة في حل المشاكل	
				13	هل تنظر الادارة للتخصص ضرورة ملحة لتحقيق . العناية المهنية والكفاءة .	
				14	هل تنظر الادارة للتخصص القيام بمهام جديدة وتحمل النتائج	
				15	هل تعتمد الادارة على التخصص المهني في اختيار المحاسب والمدقق	
					الخبرة	
				16	هل تعطي الادارة اهمية كبيرة للخبرة كأداة لزيادة الكفاءة .	
				17	هل تنظر الادارة الى اهمية صقل الممارس المهني لمهارته بما يمكنه من تحقيق اهدافه	
				18	هل تنظر الادارة الى الخبرة المحاسبية والتدقيقية للممارس ضرورة في تحقيق التكامل	
				19	هل تنظر الادارة الى الخبرة الاخذ بكافة التطورات والمستجدات في بيئة العمل المحاسبي والتدقيقي	
				20	هل توفر الادارة الفرص للعاملين بما يعزز القدرة على ابتكار الحلول او المجي بأفكار جديدة	
					القوانين والتشريعات	
				21	هل تحرص الادارة على تطبيق القوانين والتشريعات التي تخص مهنة المحاسبة والتدقيق	
				22	هل تنظر الادارة الى ضرورة متابعة كافة المستجدات في القوانين والتشريعات الخاصة بمهنة المحاسبة والتدقيق	
				23	هل تنظر الادارة بان تكون القوانين والتشريعات صادرة من مصدر واحد	
				24	هل تنظر الادارة الى ان ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق مرهون بوجود قوانين وتشريعات منظمة	
					المعايير المحاسبية الدولية والمحلية	

25	هل تنتظر الادارة ان تطور مهنة المحاسبة والتدقيق يتحقق من متابعة كافة المستجدات في المعايير الدولية والقواعد المحاسبية				
26	هل تتابع الادارة اهمية مشاركة كل من المحاسب والمدقق في المؤتمرات وورش العمل الخاصة بالمعايير لاكتساب مهارات وخبرات جديدة				
27	هل تهتم الادارة بوضع البرامج التدريبية المتخصصة لتطوير كفاءة المحاسبين والمدققين ولاسيما في مجال المعايير والقواعد المحاسبية				
28	هل هناك ضرورة بمتابعة الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق بكافة التطورات في مجال المعايير المحاسبية والتدقيقية				

المحور الثاني : التكامل المهني

	مستويات التكامل				
	البنية المعرفية				
29	هل تعتقد ان مهنة المحاسبة والتدقيق تحتاج الى تطوير معارفها ونظرياتها المرتبطة بالعمل				
30	هل تعتقد بان اغلب العاملين في الجانب الحاسبي والتدقيقي يتفوقون في الهدف ويختلفون في وسائل التحقيق لذا فان الاعداد المهني للممارس نظريا وعمليا يؤثر ايجابا على التكامل المهني				
31	هل ترى التركيز على البرامج التدريبية الخاصة بالجوانب النظرية والعملية سيساعد في اكتشاف المشاكل بسرعة وخلق اساس لتحقيق التكامل المهني				
32	هل تستطيع اتخاذ قرارات مهمة في حالات ندرة المعلومات ومتابعة المشاكل التي يعاني منها زملائك				

					الاخرين	
					البنية المهنية	
					هل تمتلك الشجاعة للقيام بإعمال جديدة وتحمل النتائج	33
					هل تمتلك القدرة على الاشراف وامكانية التعامل مع المقترحات المقدمة من الاخرين بمرونة وجدية بهدف انجاز المهام	34
					هل ترى البنية المهنية بشكلها الحالي لا تمكن الممارس من انجاز ما يسند اليه من مهام بفاعليه	35
					هل تتأثر العملية المحاسبية والتدقيقية سلبا بانفصال المهن عن بعضها البعض لذا فان وجود البنية المهنية تساعد على بناء الثقة المتبادلة بين العاملين انطلاقا لتحقيق التكامل المهني	36
					اشكال التكامل المهني	
					هل تعتقد ان القوانين والتشريعات المنظمة للعمل تشكل دعما للتكامل المهني	37
					هل تقاوم تطبيق القوانين والانظمة لأنها توصف بالجمود مما يحد من التكامل المهني	39
					هل تحتكم في الممارسة العملية الى مجموعة من القواعد والمعايير التي تخرج من مصدر واحد	40

تحديد أثر، الجاذبية، الجودة، القيمة والمصداقية على رأسمال علامة بنك

الخليج الجزائر AGB وكالة سعيدة.

Assessing The Effects Of Affinity, Quality, Value, And Credibility On The Brand Equity: In The Banking Agency "Saida AGB"

أ/ شيخ كريمه

karima_ssalam@yahoo.fr

طالبة دكتوراه جامعة تلمسان، الجزائر

د/ موفق ميمون

mimoun.mouffok@uni-saida.dz

جامعة سعيدة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/06/16 تاريخ التعديل: 2017/12/11 تاريخ قبول النشر: 2017/12/26
تصنيف JEL: (M31), (G21).

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى اختبار وتحليل العوامل المؤثرة في قيمة رأسمال العلامة في قطاع الصناعة المصرفية، ولتحقيق اهداف البحث قمنا بتوزيع استبانة مكونة من 31 سؤال لقياس رأسمال العلامة، والعوامل الأخرى المؤثرة كجاذبية العلامة، القيمة المدركة، الجودة ومصداقية المؤسسة، لدى بنك الخليج الجزائر و"كالة سعيدة"، بتوظيف اختبارات إحصائية (اختبار-ت، التحليل العاملي والانحدار الخطي المتعدد). حيث اظهرت نتائج الاختبار وجود عاملين مؤثرين دالين معنويا من أصل أربع عوامل موظفة، هي جاذبة العلامة، والجودة المدركة في التأثير على رأسمال العلامة التجارية، والتي تساعد البنوك على الرفع من القيمة الادراكية للجودة، والروابط العاطفية للعلامة، والتي تؤدي في النهاية الى تعظيم قيمة رأسمال علامتها التجارية.

الكلمات الدالة: بنوك، رأسمال علامة، جودة، قيمة مدركة، جاذبية، مصداقية مؤسسة.

Abstract

The objective of this study is to analyse and examine the influencing factors on brand equity in banking industry. In order to conduct this research, we have distributed questionnaire that consists of 31 questions for measuring brand equity and other factors such as brand affinity, perceived value, perceived quality and corporate credibility in one of Gulf Bank Algeria agencies in "Saida". Then, we have executed statistics using analysis (T- test, factor analysis and multiple linear regression). At the end, from data analysis of the survey, two out of the four variables selected were found to be significant for the brand equity construction. Brand affinity and Perceived quality help banks to increase overall perception of quality and emotional connections with their brand, which ultimately increases the value of their brand.

Key words: Banks, Brand Equity, Brand Affinity, Service Value, Perceived Quality, and Corporate Credibility.

1- تمهيد :

ان العلامة التجارية من بين اهم المواضيع التي استحوذت على اسهام متميز من البحوث ضمن الادبيات التسويقية، وباهتمام أكبر في عالم السلع الملموسة مقارنة بالخدمات، التي تستحوذ على النصيب الاكبر من المساهمة في احداث القيمة المضافة على مستوى الاقتصاديات الحديث، خصوصا في الصناعة المصرفية، التي تعاني على مستوى السوق الجزائري من تقديم منتجات نمطية وتقليدية لا ترقى الى مستوى تطلعات الزبون، من هنا تلعب العلامة وقيمة رأسمالها التجاري، ومجمل العوامل المشتركة الوظيفية منها والعاطفية المحددة لأصولها من منظور الزبون، الدور الأساسي في عملية الاتصال وبناء العلاقة المربحة مع الزبون فهي الوسيلة التي من خلالها يتم نقل والتعبير عن مجمل القيم التي تعكس السمات الوظيفية والعاطفية وحتى الاجتماعية للعرض؛ فطبيعة المنتجات المصرفية التي تتسم بالجوانب الالملموسة تحتم على المؤسسات المصرفية الاهتمام اكثر بالعناصر الرمزية والحسية المرتبطة بالإدراك، لتحقيق رضا الزبون وبناء علاقة متينة ومستدامة يتم من خلالها تثمين قيمة رأسمال العلامة التجاري

في نظر الزبون والاستحواذ على قطاع سوقي مهم في خضم التزاحم المتفاقم مع المنافسين.

■ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: هل هناك دور للعناصر الوظيفية والعاطفية في التأثير على قيمة رأسمال العلامة؟

■ فرضيات البحث:

انطلاقاً من إشكالية الرئيسية للبحث يمكن صياغة الفرضيات المحل دراسة كالتالي:

1. يتمتع بنك AGB فرع وكالة سعيدة برأسمال علامة تجارية وجاذبية كبيرة، ويحظى بقيم عالية من حيث المصداقية وتقديم الخدمة وجودتها.
2. تؤثر كل من العناصر الوظيفية والعاطفية الحسية في الاسهام في تحديد رأسمال علامة بنك AGB وكالة سعيدة.

■ أهمية الدراسة:

لقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد والكشف عن تأثير العوامل الوظيفية المرتبطة بخصائص الخدمة، قيمتها وجودتها والعوامل الحسية والادراكية الخاصة بالجاذبية والمصداقية وسلوك هذه العوامل في تحديد قيمة رأسمال العلامة التجارية بالإسقاط على بنك "AGB" وكالة ولاية سعيدة، وكذا الأهمية المرتبطة بنقل المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بالعلامة الى الادبيات التسويقية باللغة العربية.

■ هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على مدى تأثير العناصر الوظيفية المتعلقة بالخدمة والعناصر الحسية المتعلقة بالعلامة في تحديد رأسمال العلامة التجارية من منظور الزبون، حيث يتفرع هذا الهدف العام إلى جملة من الأهداف الفرعية والمتمثلة فيما يلي:

1. أثر جاذبية العلامة في تحديد رأسمال العلامة التجارية.
2. أثر الجودة المدركة على رأسمال العلامة التجارية.
3. أثر القيمة المدركة في تحديد رأسمال العلامة التجارية.
4. أثر مصداقية المؤسسة على رأسمال العلامة التجارية.

■ الدراسات السابقة:

دراسة (Farhana & Shohana, 2012) جاءت هذه الدراسة لتحليل رأسمال العلامة التجارية والصدى الخاص بخدمات المؤسسات المصرفية المقدمة من طرف البنوك العاملة في البنغلاديش بتوظيف نموذج (CBBE)، بأبعاده الستة الخاصة بصيت العلامة، الأداء الخاص، صورة العلامة، الاحكام الخاصة بالعلامة، الاحاسيس العاطفية، والصدى الواسع للعلامة، حيث تم تطبيق عدة أساليب إحصائية في تحليل المعطيات، كتحليل ارتباط بيرسون، تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وتحليل ANOVA، على عينة إحصائية مكونة من 300 زبون بتوزيع استبانة تظم (30) عبارة، توصلت الدراسة الى ان بعض عوامل ببناء النموذج لا تساهم في تكوين رأسمال قوي لعلامات الخدمات المصرفية المقدمة، مع وجود ارتباط قوي بين الشعور إيجابي لدى العملاء اتجاه العلامات المصرفية مع الخدمات المقدمة التي ترتقي الى مستوى تطلعاتهم، كما اشارت نتائج هذه الدراسة الى انه متى ارتبط الزبون بطريقة عاطفية مع العلامة فانه ستتولد علاقة ارتباط قوية مشتركة تجمعها بها، كما ان جودة الخدمات المقدمة والمصداقية الخاصة ببنك التي لها علاقة بالأحكام الخاصة بالعلامة تأثر بشكل قوي في ارتباط الزبون بالعلامة التجارية.

الدراسة الخاصة بـ (Nadernezhada & Vakilaroaiab, 2013) تناول المقال محاولة تحديد العوامل المؤثرة في تحديد رأسمال العلامة التجارية في القطاع المصرفي الإيراني بدراسة حالة بنك "Mellat Bank" فرع مقاطعة "مازندران" باستجواب 196 زبون عن طريق استبانة مكونة من 16 عبارة تختزل الابعاد الخمسة للنموذج المقتبس من مساهمات (Aaker, 1991)، اشارت الدراسة من خلال توظيف اختبارات ت للعينه الواحدة في تحليل المعطيات الى استخلاص مساهمة كل من الولاء، والشهرة والارتباط بالعلامة في تكوين وبناء رأسمال البنك، مع استثناء البعد الخاص بالجودة المدركة التي لم تكن ترقى الى مستويات تطلعات الزبائن.

الدراسة (Rambocas, Kirpalani, & Simms, 2014) تناولت الدراسة تحديد نموذج الادراكي الذي بواسطته تتم عملية قياس وتحديد اثر العناصر الخاصة بجاذبية العلامة، تجربة الزبون، ورضا الزبون في بناء وتكوين رأسمال العلامة التجارية لدى البنوك التجارية العاملة في دولة "Trinidad and Tobago"، باستخدام تقنية

التحليل الإحصائي للمعادلات البنائية من خلال عينة من 315 زبون، وقد اظهر التحليل الدور الكبير والوسيط لرضا الزبون في عملية بناء رأسمال العلامة، مع تحديد الأثر الأساسي الكبير لكل من جاذبية العلامة، تجربة الخدمة، رضا العميل في تحديد رأسمال العلامة التجارية في البنوك التجارية لدى الزبائن العاديين.

الدراسة الخاصة بـ (Newell & Goldsmith, 2001) تناولت هذه الدراسة تطوير مقياس خاص بقياس مصداقية كبرى المؤسسات المتخصصة في البرمجيات ومنتجات الاعلام الالي، في السوق الامريكي من وجهة نظر الزبون باستخدام اسلوب التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي، من خلال استبانة مكونة من ثمانية عبارات مقاسة على سلم ليكرت السباعي، وزعت على عينة واسعة مكونة من 864 زبون لكبرى العلامات التجارية، حيث توصلت الدراسة بنجاح في بناء مقياس قصير ذو مصداقية عالية خاص بقياس مصداقية المؤسسات والعلامات التجارية من خلال بعدين، البعد الأول متعلق بالتجربة، والثاني متعلق بالموثوقية الكبيرة في للعلامة التجارية.

أبحاث (Cronin, Brady, & Hult, 2000) التي ركزت على تحديد وإبراز الإطار المفاهيمي لأثر الجودة، الرضا، والقيمة المدركة على سلوك الانتباه لدى المستهلكين، في بيئة الخاصة بقطاع الخدمات بأسواق الولايات المتحدة الامريكية، خلصت الدراسة الامبريقية عن طريق تقنية التحليل العاملي الاستكشافي والمعادلات البنائية، المطبقة على عينة واسعة مكونة من (1944) زبون، جمعت من ست قطاعات مختلفة في بيئة الخدمات، الى تحديد الأثر الإيجابي الكلي المشترك والمباشر لكل من الجودة والقيمة المدركة للخدمات، والرضا على السلوك الشرائي للخدمات، والتأثير الغير مباشر والوسيط لكل من الجودة والقيمة المدركة في تحسين مستوى الرضا الذي ينعكس بدوره على سلوك الانتباه لدى المستهلكين

الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة:

مفهوم العلامة التجارية:

العلامة التجارية هي حقيقة فرضت نفسها في واقعنا المعاصر من خلال ابعادها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية؛ ومنذ ظهورها من خلال الدمغة الموسومة بشكل واضح على الجرار الخزفية المكتشفة في بحر ايجي، والتي تشهد بوسم الصانع او الموزع قديما في اليونان (Kapferer, 2006, p. 3)؛ والى يومنا هذا، لا تزال العلامة

التجارية تحمل من خلالها مجمل الدلالات بالإيحاء بالأصلية بخصوص المنشأ، والاشارة الى الجودة من جانب التميز والتفرد بالحصريّة من حيث الصنع، فهي تعرف العرض وتصادق على مصدره، من خلال جميع القيم التي تشترك معها، وللعلامة اليوم مظاهر عدة لتشعب في جميع المؤسسات والعروض عبر كل القطاعات، حيث يتم التعامل معها كنموذج منجربالي مخصص للتكيف مع مختلف الأوضاع التنافسية في الاقتصاديات المتقدمة، من خلالها يمكن مواجهة التيارات الطبيعية التي تفرضها المنافسة ومختلف الفاعلين في البيئة الجزئية والكلية للمؤسسة، وبما انه يتعذر على المنافسة في المدى المتوسط والقريب تمييز عروضها بوسائل أخرى ما عدى متغير السعر، نظرا لمرونته وسهولة تعديله، فان العلامة تبقى الوسيلة الوحيدة لتحقيق المكانة السوقية للمؤسسة، فهي الأساس في عملية التمييز، التجديد والابتكار، وبناء العلاقة المتينة مع الزبون.

تعريف العلامة التجارية:

حظيت العلامة التجارية على العديد من الاسهامات البحثية في الادبيات التسويقية المعاصرة، على خلاف البحوث الصادرة باللغة العربية نظرا لصعوبة المفاهيم المرتبطة بها من جهة، وتعذر نقل بعض المصطلحات وتعريبها من جهة أخرى، لكن المهم في هذه الورقة هو تحديد ماذا يقصد بالعلامة؟ باستعراض مجموعة واسعة من الاسهامات، ومن هذا المنطلق عرف (Farquhar, 1989, p. 25) العلامة هي: " اسم، او رمز، او تصميم، او الوسم الذي يعزز قيمة المنتج بما يتجاوز ويفوق غرضه الوظيفي"؛ ومن وجهة نظر (Kotler P. H., 1991) العلامة هي "اسم، مصطلح، إشارة، رمز، او رسم، او توليفة من العناصر السابقة التي تعرف سلع وخدمات بائع او مجموعة من الباعة وتميزهم عن باقي المنافسين"؛ وهو نفسه تقريبا ما جاء في تعريف الخاص بالجمعية الامريكية للتسويق الصادر سنة (1960) (Maurya & Mishra, 2012, p. 123)؛ اما من وجهة (Kapferer, 2006, p. 37) فالعلامة ماهي الا "رسم، اسم، صوت، شكل معين... موسوم بمنتج او مجموعة من المنتجات او الخدمات، حيث تصادق على الأصل، والمنشأ، وتشير للتمييز عن منتجات الأخرى للمنافسين"؛ اما الجمعية الامريكية للتسويق (AMA, Dictionary, 2017) فقد وضعت تعريفا للعلامة لم يتغير منذ سنة 1995 كونها: "اسم، عبارة، تصميم، او أي شكل من اشكال التمييز الذي يعرف باعة السلع او الخدمات، ويفرقهم عن البقية"؛ ان جل هذه التعاريف تتفق وتتناول العلامة من

منظور كونها عبارة عن "رمز" ؛ لكن هناك العديد من التعاريف المضمنة من خلال جملة من البحوث الخاصة بأبرز المتخصصين تتناول العلامة من منطلق قيمة الماركة التجارية المتمثلة في القدرة على الحماية من التعدي والسرقة (Simonson, 1994)؛ أي العلامة من منظور اعتبارها كأداة قانونية، ومنهم من تناول العلامة كوسيلة للتعريف بالمؤسسة، أي ان المؤسسة تعرف بشكل طبيعي من خلال وسم العلامة الخاصة بها في السوق (Varadarajan, DeFanti, & Busch, 2006) ؛ اما البعض فقد تناول موضوع العلامة التجارية كصورة في ذهن الزبون، كونها مجموعة من الأفكار الخاصة بالمستهلكين حول المنتج (Pitcher, 1985)؛ كما ان العديد اعتبر العلامة كقيمة مضافة تدرك من خلال الخصائص الملموسة والا ملموسة التي تزيد من جاذبية المنتج او الخدمة وتتجاوز القيمة الوظيفية للعرض (Wood, 2000; Farquhar, 1989). اذن العلامة التجارية ماهي إلا: مجموعة من الرموز، الأسماء، الاشكال، او الاختصارات والتصاميم الحرفية أو العددية أو الصوتية او التشكيلية، التي تعرف، وتوسم، وتحمي العرض وتميزه، وتظفي عليه قيم إضافية، بحيث تثير وتستحضر جملة من الأفكار الذهنية حول المنافع والسمات المشتركة المرتبطة بمختلف السلع، الخدمات، والكيانات.

رأسمال العلامة التجارية:

لقد تم معالجة موضوع قيمة او رأسمال العلامة التجارية في الادبيات التسويقية بطرق عديدة ومختلفة، تخدم اهداف متعددة متصلة بموضوع البحث في هذا المجال؛ لكن لحد اليوم لا يوجد اتفاق واضح على وجهة نظر مشتركة تتناول رأسمال العلامة التجارية بأبعاد خاصة ومحددة (Vázquez, Del Rio, & Iglesias, 2002) (Keller, 2003)؛ فالقيمة الحقيقية للعلامة تختلف من وجهة نظر المصنعين والموزعين والمستهلكين وحتى المستثمرين الذين يميلون أكثر لرأسمال العلامة التجارية من الجانب المالي؛ حيث يرى منظري البعد المالي للعلامة التجارية قيمتها كونها مجموع القيم الكلية للعلامة الخاصة بالأصول المنفصلة في حال بيعها او ادراجها في الميزانية (Feldwick, 1996)؛ لكن المفهوم التسويقي لمصطلح رأسمال العلامة التجارية في اغلب الادبيات التسويقية المنشورة يشير الى رأسمال العلامة التجارية لذى الزبون، ففهم هذا المصطلح ينطلق من تحديد العلاقة بين الزبون والعلامة التجارية (Wood, 2000)؛ ويعتبر من اهم المفاهيم

التسويقية التي أدرجت في علم التسويق منذ سنوات الثمانينات انطلاقاً من أعمال (Srinivasan , 1979) الذي يعتبر أول باحث أشار إلى فكرة الفصل، كون العلامة تمتلك قيمة إضافية خاصة بها منفصلة تماماً عن المنتج؛ لتظهر بعدها فكرة رأسمال العلامة بشكل واضح من خلال أبحاث (Sullivan & Simon; 1990) في جامعة شيكاغو، حيث تطرقا إلى تحديد رأسمال العلامة انطلاقاً من "التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة الإضافية الناجمة من النتيجة الخاصة بمنتج موسوم بعلامة تجارية مقارنة بالعائد المنتظر من نفس المنتج بدون علامة" (Simon & Sullivan, 1993) ؛ أما (Keller, 1993 ; Aaker, 1991; Farquhar, 1989) فقد حددوا رأسمال العلامة كونه: "القيمة المضافة التي تمنحها العلامة التجارية لمنتج/أو خدمة، أي بمعنى المنفعة الإضافية التي تتجاوز وتغلب المنفعة الجوهرية للمنتجات والخدمات"؛ فهي: "مجموع الأصول والخصوم المرتبطة بالعلامة، واسمها ورمزها، والتي تغطي أو تنقص من القيم الممنوحة إلى المؤسسة أو/و زبائن المؤسسة" (Aaker, 1991, p. 15)؛ ومن وجهة نظر (Kotler P. , 2003) مفهوم رأسمال العلامة التجارية نفسه ما جاء في التعريف الخاص بـ (Keller, 1993, p. 8) كونه: "الأثر الفارق الخاص بمعرفة العلامة التجارية، على استجابة الزبون لتسويق العلامة"، حيث ينجم الأثر الفارق من الاختلاف في استجابة الزبون لتسويق منتج أو خدمة ذو اسم للعلامة مقارنة مع نفس المنتج أو الخدمة من دون اسم تجاري؛ أما من وجهة نظر خبراء الجمعية الأمريكية للتسويق (AMA, 2017) ، رأسمال العلامة التجارية هو "قيمة العلامة من وجهة نظر الزبون، فرأسمال العلامة التجارية يعتمد على مواقف المستهلك إزاء مختلف السمات الإيجابية للعلامة والظروف الملائمة للاستعمال" لكن ماهي العناصر المكونة للرأسمال العلامة التجارية؟ للإجابة على هذا السؤال، صدرت عدة اسهامات لعدد كبير من الباحثين منها الأبحاث الخاصة بـ (Krishnan & Zeithaml, Parasuraman, & Berry, 1985) التي تلتها دراسة (Hartline, 2001) بينت ان مفهوم رأسمال العلامة التجارية يتضح بأهمية كبيرة في المنتجات أكثر من الخدمات، وعموماً فإن أهم النماذج الخاصة بقياس رأسمال العلامة التجارية تعتمد في جوهرها على إطار المفاهيمي لـ (CBBE) اختصاراً "لرأسمال العلامة على أساس الزبون" الذي يقوم من منطلق قياس القيمة المدركة للعلامة في السوق من وجهة نظر جمهور المستهلكين، على أساس ان جميع البرامج التسويقية المصاغة

المختلفة تسعى الى تنمية وتطوير قيمة العلامة، التي بدورها تهدف الى تنشيط وتوسيع حجم المبيعات في السوق، ويسبق ذلك كله ضرورة بناء أسس هيكلية لمعرفة العلامة، بحيث يستجيب الزبون بشكل إيجابي مع مختلف الأنشطة المتعلقة بالعلامة، فأول نموذج واضح للأبعاد رأسمال العلامة تناول مفهوم الأصول الغير ملموسة للعلامة التجارية؛ المتمثلة في كل من: (1) الولاء للعلامة التجارية، (2) شهرة العلامة¹، (3) الجودة المدركة، (4) الارتباط بالعلامة، (5) وباقي الأصول الأخرى الخاصة بـ: الوسم، حقوق الملكية الخاصة... (Aaker, 1991, pp. 19-21)؛ مقترحا بذلك ان رأسمال العلامة التجارية يقوم بتقديم قيمة مدركة فارقة للزبون عن طريق ثلاث اشكال أساسية تتمثل في: (Aaker, 1992, p. 31) الشكل الاول ينطوي على الأصول التي تساعد الزبون على شرح، معالجة، تخزين، استعادة اكبر قدر من المعلومات حول المنتجات او العلامات، الشكل الثاني يتمثل في الأصول التي تعطي الثقة في اتخاذ قرار الشراء عند الزبون الذي يشعر بالارتياح لدى استعمالها، الشكل الثالث يكمن في تقديم أصول العلامة جودة مدركة خاصة، كما ان الارتباط بالعلامة التجارية يمنح للزبون قيمة مضافة، ورضا عالي متى قام الافراد باستعمال المنتج؛ اما نموذج (Brand resonance model) الذي يعرف بنموذج "صدى العلامة التجارية"²؛ لـ (Keller, 2001, pp. 7-15) الذي يرى ان بناء رأسمال العلامة التجارية عبارة عن سلسلة من اربع خطوات متداخلة من الأسفل الى الأعلى بشكل هرمي، تبدأ أولاً بضمان التعريف العميق للعلامة لدى الزبون وربطها في ذهنه بالعوامل المشتركة التي تصنف منتجاتها ضمن صنف معين او تلبية حاجيات خاصة، يطلق على هذا البعد بـ (1) "الصيت الخاص بالعلامة"³، الخطوة الثانية تعتمد على بناء شعور ووعي قوي بالعلامة في ذهن الزبون نابع من السمات والخصائص المشتركة للموسوعة والا ملموسة الخاصة بها، هذه الخطوة تظم البعد الخاص بـ (2) أداء العلامة، (3) التصور المتعلق بها، الخطوة الثالثة تكمن في الحصول على استجابة خاصة وشعور مميز اتجاه الحكم على العلامة، بحيث تشمل على البعد المتمثل في: (4) الاحساس بالعلامة، (5) والحكم عليها، اما الخطوة الثالثة فتتمثل في تحويل استجابة الزبون نحوى الانتباه الفعال للعلامة، وبناء علاقة ولاء متينة وعميقة مع الزبون بإدراكها كعلامة مألوفة جدا في العادات الشرائية، هذا البعد يتمثل في: (6) الصدى الواسع للعلامة.

القيمة المدركة:

يركز المنظور الخاص باعتبار العلامة كمنتج على القيم المقترحة المقدمة من طرف العلامة، التي تنطوي على المنافع الأساسية والوظيفية في اغلب أصناف المنتجات، فإذا لم تقدم العلامة القيمة الخاصة بها فإنها ستعرض الى تهديدات المنافسة، كما ان قياس هذه القيمة يعطي مؤشرا مختصرا هاما حول نجاح العلامة في خلق القيمة المقدمة لزبون (Aaker, 1996, p. 1996)؛ فإذا قامت المؤسسة بصياغة استراتيجيتها على اساس معايير القيمة المدركة لدى الزبون، فسيتيح ذلك تأطيرا لموارد المؤسسة بشكل فعال يستجيب الى توقعات الزبون بسهولة تامة (Zeithaml, 1988)؛ هذا ويمكن تقسيم قيمة العلامة؛ الى قسمين، قيمة رمزية، وقيمة وظيفية، حيث يرى العديد من الباحثين منهم (Lassar, et al., 1995; Aaker, 1996; Vázquez, et al., 2002) ان القيمة الوظيفية الخاصة بالأفراد ترتبط بالاحتياجات التي تدار بشكل مواتي من المحيط المادي، على خلاف القيمة الرمزية التي تتأتى من الاحتياجات التي تدار بشكل مواتي من المحيط الاجتماعي وبسيكولوجي، فالقيمة الوظيفية تقدر انطلاقا من التقييم العقلاني لمنافع العلامة على أساس الخصائص الحقيقية و الأداء المتعلق بالسلمات المادية لها، اما القيم الرمزية فتتج من التجارب والعواطف اتجاه العلامة، وهي تنشأ من المظاهر التصورية والتعبيرية المرتبطة بحس العلامة، أوضاع المختلفة للاستعمال، الشخصية، ونمط العيش المرتبط بنوع المستعمل؛ وبصفة عامة القيمة الوظيفية ترتبط بالمنتج، بخلاف القيمة التي تتعلق في الاساس بالعلامة التجارية (Vázquez, Del Rio, & Iglesias, 2002).

جاذبية العلامة:

يمكن للعلامة التجارية ان تنفصل عن المنافسة عن طريق تنمية وتطوير علاقة قوية مع زبائننا في السوق، وبالأخص في عالم الخدمات التي تلعب فيه دورا محوريا في الرفع من مستوى الثقة لدى الزبائن للقيام بعملية الشراء الغير ملموس، الذي يتميز بصعوبة فحص وتحقق الزبون من مقتنياته الشرائية، فالعلامات التجارية القوية هي أكثر أهمية بالنسبة للمنظمات الخدمية، لكونها تنمي قدرات المؤسسة على الاتصال، وتضفي خاصية مميزة، وروابط حسية عاطفية معها (Berry, 2000)؛ في هذا الصدد يعتبر البرفسور (Keller, 1993) اول باحث أشار الى الرابط العاطفي الذي ينشأ بين الزبائن والعلامات التجارية المختلفة، فبالنسبة له تقوم جاذبية العلامة بالتأثير على الزبون بلعبها

دورا في تعريف العلامات المميزة الخاصة، فالجاذبية العلامة، هي التي تظفي القوة والتفرد بالجودة، بحيث يتم استحضار مختلف المعلومات عنها من طرف الجمهور، كونها علامة ذو منتجات مختلفة، وذات أهمية بالغة في اتخاذ قرارات الشراء؛ فالمؤسسة بإمكانها تحقيق الجاذبية والصدى الواسع من خلال زبائنها عن طريق إفادة العملاء بعدد المزايا (Keller, 2001, p. 17)

الجودة المدركة:

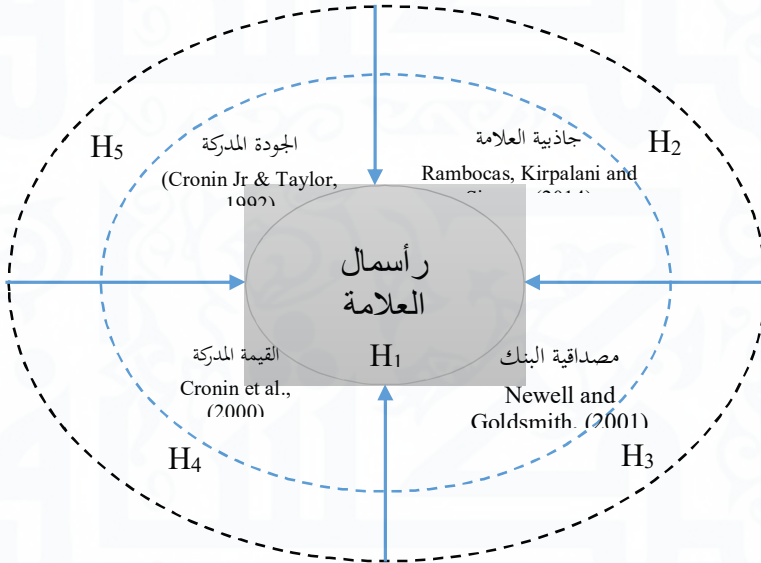
انطلاقا من اسهامات (Aaker, 1991) تحدد الجودة المدركة من الاعتقادات العامة للمستهلكين حول جودة المنتج مقارنة بعلامات المنافسين؛ وهي اهم مكون في العناصر المشتركة للعلامة وابرز بعد في بناء رأسمالها، فالجودة المدركة هي المقاربة البحثية الشاملة التي وظفت كثيرا في قياس رأسمال العلامة التجارية (Aaker, 1996, p. 109)؛ وتعرف الجودة " بإدراك الزبائن للجودة الشاملة او العالية للمنتجات او الخدمات بالمقارنة مع الغرض منها والبدائل المتاحة لها"، فالجودة الخاصة بالخدمات تحدد بشكل عام عن طريق الحكم الاجمالي او الموقف العام الناجم عن عنصر التفوق في تقديمها (Parasuraman , Zeithaml, & Berry, 1988)؛ وهي حتمية تنافسية، فالعديد من المؤسسات اليوم تعمل على تحويل الجودة المتمركزة على أساس الزبون الى سلاح استراتيجي قوي لمواجهة المنافسين في السوق، بحيث تعمل على تحقيق إرضاء ومنح الزبون قيم اعلى عن طريق تلبية حاجاته ورغباته بشكل مربحة ومتناهيّة الجودة (Atilgan, Aksoy, & Akinci, 2005, p. 240)؛ فعادة ما ينمي الزبائن العديد من التوقعات مقابل الخدمة، بناء على خبرات الشراء السابقة، تأثير كلمة الفاه، والاتصال، بحيث يقارن الزبائن الجودة المدركة مع تلك المتوقعة، والرضا من التوافق او التفوق من حيث الجودة المتوقعة (Kotler, Keller, & Manceau, 2012, p. 425).

مصادقية المؤسسة:

تبنى تصورات الزبون عن المؤسسة من خلال الحملات الترويجية التي تقوم بها بالإضافة الى البرامج المختلفة التي تتبناها في السوق والتي تحدد تموقع المؤسسة، وعروضها في القطاع، ومن جهة أخرى فان تصورات جمهور الزبائن حول المؤسسة يؤثر بشكل خاص على انتباه واتخاذ قرارات الشراء لديهم؛ وكنتيجة لذلك لوحظ ان المؤسسة التي تعاني من مصادقية متدنية لدي الزبائن، لا يمكنها جذب والاحتفاظ

بزبائنها لمدة طويلة، على عكس المؤسسات التي تتمتع بمصداقية كبيرة، التي تؤثر وتسمح للمؤسسة بامتلاك وبناء رأسمال قوي للعلامة التجارية، سواء تعلق الأمر بالسلع الملموسة أو الخدمات الغير ملموسة (Newell & Goldsmith, 2001, p. 236)؛ بينا أهمية سمعة أو مصداقية المؤسسة و السمعة الخاصة بالمتحدثين باسم الشركة، حيث ان المؤسسات التي تتمتع بسمعة إيجابية تتمتع بموقع افضل لدى المستهلك الذي يعتقد انه يتوجب الترويج له (Goldberg & Hartwick, 1990, p. 173)؛ يبين الرسم التوضيحي الموالي(1) مجمل المتغيرات التي من المتوقع ان تاتر في تشكيل رأسمال التجاري للعلامة في القطاع المصرفي.

رسم توضيحي 1: الإطار المفاهيمي الخاص بالدراسة



II - الطريقة :

منهجية الدراسة:

لقد تم اختيار القطاع المصرفي نظرا لتأخر الكبير الذي تعرفه هذه الصناعة في الجزائر، واقتصارها على تقديم منتجات مالية نمطية تفتقر للقيمة ولا ترتقي للاستجابة لتطلعات الزبون، حيث تم التركيز على بنك AGB في الدراسة الامبريقية، لاختبار أثر

الجودة المدركة، جاذبية العلامة، المصادقية، والقيمة المدركة للخدمات في تحديد قيمة رأسمال العلامة، وذلك لتحديد سلوك الابعاد الوظيفية والعاطفية في تحديد رأسمال العلامة التجارية من منظور الزبون، في هذا السياق تم توزيع استبانة صممت لقياس هذا الأثر على (84) زبون عادي وخاص على مستوى البنك الخليج الجزائر، وكالة سعيدة.

طريقة تحليل البيانات:

في اطار النموذج المفاهيمي الخاص بهذه الدراسة ثم جمع البيانات الخاصة بالمتغيرات بتوزيع استبانة تحتوي 31 عبارة شملت المتغيرات الخمس وهي رأسمال العلامة، جاذبية العلامة، الجودة المدركة، قيمة الخدمات، مصداقية المؤسسة، وقياسها على سلم ليكرت الخماسي؛ حيث تم توظيف اعمال (Rambocas, Kirpalani, & Simms, 2014) في تحديد البعد الخاص برأسمال العلامة، والمتغير الخاص بالجاذبية، وتوظيف دراسة (Newell & Goldsmith, 2001) بالنسبة للبعد المتعلق بالمصادقية، ولقياس الجودة المدركة تم توظيف نموذج Servperf الخاص بـ (Cronin Jr & Taylor, 1992) والنموذج الخاص بـ (Cronin, Brady, & Hult, 2000) بالنسبة للبعد الخاص بالقيمة المدركة، هذا وقد تم توظيف الاختبارات الإحصائية لمقارنة المتوسطات T-test لاختبار الفرضيات الأولى، اما الفرضية الثانية فقد قمنا باستخدام تقنية التحليل الاحصائي الخاصة بالتحليل المتعدد والتحليل العاملي للكشف عن البنية العاملية لمتغيرات الدراسة وقياس اثر العوامل الوظيفية والعاطفية كمتغيرات مستقلة على مستوى رأسمال العلامة التجارية كمتغير تابع.

جدول 1 المتغيرات الوصفية للعينة

Variable	n	Valid%	Variable	n	Valid%
Gender	84	100%	Client	84	100%
male	46	54,8%	B to C	68	81,0%
female	38	45,2%	B to B	16	19,0%
Education	84	100%	Age	84	100%
Basic education	2	2,4%	41-50	35	41,7%
Secondary	18	21,4%	31-40	35	41,7%

education					
Bachelor	37	44,0%	20-30	9	10,7%
Dr S/L	27	32,1%	+51	5	6,0%

اما عن خصائص العينة المدروسة فقد كانت النسبة العالية لأفراد العينة الخاصة بالزبائن ذكور بنسبة 54,8% والاناث 45,2% اما التوزيع على متغير الفئة العمرية فكانت نسبة 83,3% من الزبائن ما بين 20 الى 40 سنة، 10,7% اقل من 20 سنة، و 6,0% اكثر من 50 سنة، اما نوع الزبائن فكانت نسبة 81% من الزبائن عاديين والباقي من قطاع الاعمال، وفيما يخص مستوى التأهيل فكانت نسبة 76,1% من الجامعيين وحملة الشهادات العليا، والباقي 23,9% هم من المستوى الثانوي ودون المتوسط، من خلال النتائج الخاصة بتوزيع العينة حسب المتغيرات الديمغرافية يمكن القول ان العينة العشوائية محل الاختبار تمثل تمثيلا دقيقا لمجتمع الدراسة من حيث جميع الخصائص.

ثبات وصدق أداة القياس:

يقصد بصدق أداة القياس التأكد من ان جميع الفقرات قد صيغت بطريقة مفهومة بما يسمى بالصدق الظاهري لأداة القياس حيث تم اختبار مجمل ابعاد أداة القياس من خلال دراسات سابقة مختلفة، اما اختبار درجة ثبات أداة القياس الفا كرومباخ الذي يحدد مدى الاتساق الداخلي وثبات الفقرات بالنسبة لمختلف الابعاد فقد كان 0,96 وهي قيمة جيدة توجي بثبات الاتساق الداخلي لأداة القياس الموظفة في الدراسة حسب الجدول الموالي:

جدول 2 المصدر: من مخرجات SPSS V23

Anchors: strongly disagree (1) – strongly agree (5)		
Composite measures	N of Items	Cronbach's Alpha
Perceived Quality	15	0,918
Brand Affinity	05	0,917
Brand Equity	04	0,832
Corporate Credibility	05	0,893
Perceived Value	02	0,838

II- النتائج ومناقشتها:

وصف متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات البحث في العوامل الوظيفية الخاصة بالخدمة المقدمة من حيث الجودة والقيمة المدركة بالإضافة الى العوامل الحسية العاطفية المتمثلة في الجاذبية ورأسمال العلامة التجارية، حيث يبين الاختبار اذناه من خلال الجداول (3) استجابات افراد العينة حسب متغيرات الدراسة حيث تظهر نتائج التحليل الوصفي وقوع هذه الاستجابات عند درجة القبول الجيدة بالنسبة لجميع المتغيرات.

اختبار One-Sample Test				
	Mean	t	df	Sig. (2-tailed)
Perceived Quality	4,2056	19,627	83	,000
Brand Affinity	4,1452	13,903	83	,000
Perceived Value	4,1369	14,977	83	,000
Brand Equity	4,1042	15,075	83	,000
Corporate Credibility	4,0714	14,611	83	,000

جدول 3 المصدر: من مخرجات SPSS V23

اختبار الفرضيات:

H1₀: لا يتمتع بنك AGB وكالة سعيدة برأسمال علامة تجارية وجاذبية كبيرة، وقيم عالية من حيث المصداقية، الجودة والخدمة المقدمة.

لاختبار صحة الفرضية قمنا بإجراء اختبار One-sample T Test، وذلك على أساس مقارنة الوسط الحسابي لإجابات افراد العينة حول متغيرات رأسمال العلامة، الجاذبية، القيمة المدركة، الجودة، والمصداقية، مع المتوسط الحسابي للأداة القياس (3) على سلم ليكرت الخماسي حيث تبين المخرجات أعلاه في الجدول (03) ان مستوى الدلالة المحسوب لجميع العناصر: $\text{sig} = 0,00$ وهو اقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرضية البديلة القائلة بتمتع بنك خليج الجزائر برأسمال علامة وجاذبية كبيرة، وقيم عالية من حيث المصداقية، الجودة والخدمة المقدمة.

H2₀: لا تؤثر جاذبية العلامة على مستوى رأسمال العلامة التجارية لبنك AGB

H3₀: لا تؤثر مصداقية المؤسسة في تحديد رأسمال العلامة التجارية لبنك AGB.

H4₀: لا تؤثر القيمة المدركة على مستوى العلامة التجارية لبنك AGB.

H5₀: لا تؤثر الجودة المدركة في تحديد رأسمال العلامة التجارية لبنك AGB.

قبل اختبار صحة الفرضيات قمنا بالكشف عن البنية العاملية لمتغيرات الدراسة عن طريق تقنية التحليل العائلي للمكونات الأساسية (PCA) عن طريق برنامج XLSTAT 2016 حيث تمثلت مخرجات التحليل فيما يلي:

جدول 4 اختبار KMO

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser–Meyer–Olkin

Perceived Quality	0,876
Brand Affinity	0,839
Perceived Value	0,929
Corporate Credibility	0,883
Brand Equity	0,850
KMO	0,872

المصدر من مخرجات XLSTAT 2016

يمثل الجدول أعلاه اختبار كفاية العينة ومؤشر ملائمة البيانات للتحليل العائلي، إذ بلغت 0,87 وهي قيمة أكبر من 0,5 وهو يدل على الارتباط الجيد القوي بين البيانات.

جدول 5 الارتباط مع المحاور بعد التدوير

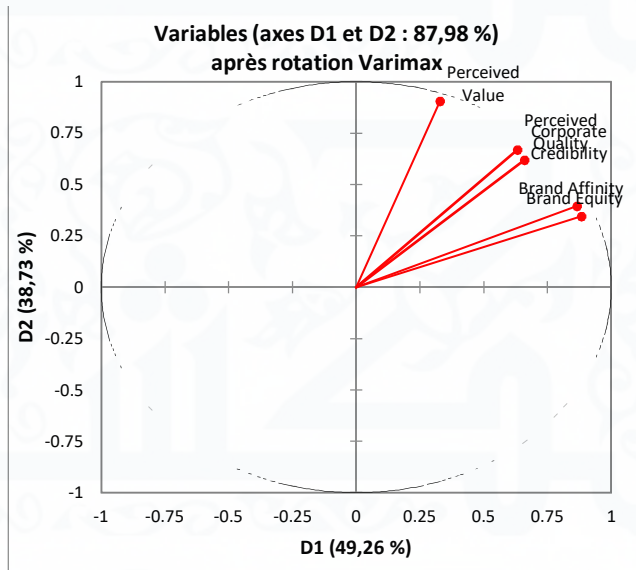
Corrélations entre les variables et les facteurs après rotation Varimax

	D1	D2
Perceived Quality	0,631	0,671
Brand Affinity	0,865	0,398
Perceived Value	0,327	0,907
Corporate Credibility	0,658	0,621
Brand Equity	0,882	0,346

المصدر مخرجات XLSTAT 2016

يبين الجدول (5) اعلاه العوامل الكامنة التي تم استخراجها بواسطة التحليل العاملي للمكونات الأساسية، حيث ترتبط كل من رأسمال العلامة وجاذبيتها بشكل كبير مع المحور الأول المتعلق بالعاطفية، اما المتغيرات الخاصة بالجودة ومصداقية المؤسسة فلها تشعبات مهمة مع نفس المحور، وبالنسبة لقيمة الخدمات فان تشعباتها ضعيفة نوعا ما مع محور العاطفية أي تميل الى العقلانية، وهذه النتائج تتطابق وخصائص الالموسة التي تتميز الخدمة المصرفية، كما ان هذا المتغير يتشعب على العامل الثاني المتمثل في البعد الوظيفي بشكل كبير جدا، اما الجودة المدركة ومصداقية المؤسسة فتتشعب بشكل أساسي وبنفس القيمة مع محور الوظيفية، اما رأسمال العلامة وجاذبية العلامة فتتشعب بشكل ضعيف نوعا ما على هذا المحور بما يعكس ميلانها لسمات الرمزية كما يظهر في المخطط التالي الخاص بدائرة الارتباط الخاصة بتحليل العوامل الرئيسية.

رسم توضيحي 2 مخطط لدائرة الارتباط الخاصة بتحليل PCA



symbolic

المصدر: مخرجات XLSTAT 2016

ولاختبار صحة هذه الفرضيات الاربع قمنا بإجراء التحليل الاحصائي الخاص بالانحدار الخطي المتعدد باعتبار رأسمال العلامة التجارية متغير تابع والعناصر الوظيفية والعاطفية كمتغيرات مستقلة وحيث ان حجم العينة أكبر من 30 فان توزيع قيم الأخطاء يكون أقرب الى التوزيع الطبيعي، وبما انه مقاس على مقياس فئوي ونظرا لوجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بحيث تتحقق افتراضات الانحدار المتعدد، ويمكن اعتماد النتائج الخاصة بالتحليل كالآتي:

Model Summary^c

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,848 ^a	,719	,716	,35771
2	,865 ^b	,748	,742	,34081

a. Predictors: (Constant), Brand Affinity

b. Predictors: (Constant), Brand Affinity , Perceived Quality

c. Dependent Variable: Brand Equity

جدول 6 المصدر من مخرجات SPSS V23

تبين نتائج التحليل المبينة في الجدول (6) اعلاه باستعمال طريقة Stepwise وجود نموذجين خاصين بتحليل الانحدار المتعدد لكل منها عدد معين من المتغيرات المستقلة، حيث تحقق اكبر معامل للتحديد R Square بالنسبة للنموذج (b) بقيمة 0,748 بمعنى ان 74,8% من التغير في مستوى رأسمال العلامة التجارية لبنك الخليج الجزائر يعود الى التغير في جاذبية العلامة والجودة المدركة وهو مؤشر قوي لاعتماد هذا النموذج، وحيث ان قيمة $F=120,50$ حسب مخرجات تحليل ANOVA في الجدول (7) بالنسبة للنموذج (b) وهي اكبر من قيمتها الجدولية وبما ان مستوى الدلالة $Sig=0,000$ وهو اقل بكثير من المستوى المعتمد (0,05)، فإننا نرفض الفرضيات الصفرية (H_{01}, H_{02}) ونقبل الفرضية البديلة بوجود اثر للعناصر الوظيفية والعاطفية في التأثير على رأسمال العلامة التجارية لبنك الخليج الجزائر لوكالة سعيدة من حيث عنصر جاذبية العلامة والجودة المدركة، وقبول الفرضيات الصفرية بالنسبة لعنصر القيمة المدركة والمصداقية.

جدول 7 المصدر من مخرجات SPSS V23

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	26,909	1	26,909	210,300	,000 ^b
Residual	10,492	82	,128		
Total	37,401	83			
2 Regression	27,993	2	13,996	120,505	,000 ^c
Residual	9,408	81	,116		
Total	37,401	83			

a. Dependent Variable: Brand Equity

b. Predictors: (Constant), Brand Affinity

c. Predictors: (Constant), Brand Affinity , Perceived Quality

كما يشير الجدول (8) الأخير الى معاملات المستخرجة لتكوين معادلة الانحدار المتعدد حسب مخرجات كل نموذج للتنبؤ بمعادلة المتغير التابع بحيث يمكن استخلاص المعاملات وصياغة معادلة الانحدار حسب النموذج المعتمد كالآتي:

$$BE = 0,39 + 0,572(\text{Affinity}) + 0,317(\text{Perceived Quality})$$

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,978	,219		4,463	,000
	Brand Affinity	,754	,052	,848	14,502	,000
2	(Constant)	,397	,282		1,407	,163
	Brand Affinity	,572	,077	,644	7,385	,000
	Perceived Quality	,317	,104	,266	3,055	,003

a. Dependent Variable: Brand Equity

جدول 8 من مخرجات SPSS V23

■ الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة يتبين التأثير المباشر والكبير للعناصر العاطفية والوظيفية في التأثير على مستوى رأسمال العلامة التجارية في بنك الخليج الجزائر فرع سعيدة، كعينة عن البنوك التجارية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي في الجزائر الذي تتمتع عروضه بمستويات عالية من حيث الجودة المدركة، القيمة، والمصادقية؛ كما يحظى برأسمال علامة جيدة من منظور الزبون، حيث اتاحت عملية الكشف عن البنية العملية للمتغيرات المدروسة الى ان حكم الزبون على الجودة المدركة ومصادقية المؤسسة يتم على اساس الخصائص الوظيفية للخدمة والجوانب العاطفية والحسية المربطة بها، وان الحكم على قيمة رأسمال التجاري والجاذبية الخاصة بالعلامة المصرفية يتم من منطلق القيم العاطفية والحسية والرمزية، وان قيمة المدركة للخدمة تحدد من منطلق الاحكام الوظيفية التي تميل الى العقلانية، كما اظهرت الدراسة ان جاذبية العلامة والجودة المدركة للخدمات المقدمة تلعب دورا اساسيا في تحديد قيمة رأسمال العلامة التجارية من منظور زبائن هذا البنك (انظر الى الجدول 8)، بما يستوجب تقديم هذا البنك لمنتجات غير نمطية ضمن تشكيلة مبتكرة والتركيز اكثر على الجوانب الملموسة في اضاء البعد الوظيفي للعلامة والتركيز اكثر على العناصر الرمزية التي تعزز اكثر من جاذبية العلامة التجارية لبنك الخليج الجزائر والتي تحدد معالم استراتيجية ادارة وتسيير علامته .

جدول 8 ملخص نتائج اختبار الفرضيات

H1 ₀	يتمتع بنك AGB وكالة سعيدة برأسمال علامة تجارية وجاذبية كبيرة، وقيم عالية من حيث المصادقية، الجودة والخدمة المقدمة	مقبولة
H2 ₀	تؤثر جاذبية العلامة على قيمة رأسمال العلامة التجارية لبنك AGB	مقبولة
H3 ₀	تؤثر المصادقية في تحديد رأسمال العلامة التجارية لبنك AGB	مرفوضة
H4 ₀	تؤثر القيمة المدركة على قيمة العلامة التجارية لبنك AGB	مرفوضة
H5 ₀	تؤثر الجودة المدركة في تحديد رأسمال العلامة التجارية لبنك AGB	مقبولة

Références

- Aaker, D. A. (1991). *Managing Brand Equity: Capitalizing on the Value of a Brand Name*. New York: The Free Press.
- Aaker, D. A. (1992). The Value of Brand Equity. *Journal of Business Strategy*, 13(4), 27-32.
- Aaker, D. A. (1996). Measuring Brand Equity Across Products and Markets. *California Management Review*, 38(3), 102-120.
- AMA. (2017, 06 03). *Dictionary*. Récupéré sur American Marketing Association:
<https://www.ama.org/resources/pages/dictionary.aspx?dLetter=B>
- AMA. (2017, 08 3). *Dictionary*. Récupéré sur American Marketing Association:
<https://www.ama.org/resources/pages/dictionary.aspx?dLetter=B>
- Berry, L. L. (2000). Cultivating Service Brand Equity. *Journal of the Academy of Marketing Science*, 28(1), 128-137.
- Cronin Jr, J. J., & Taylor, S. A. (1992). Measuring service quality: a reexamination and extension. *The journal of marketing*, 55-68.
- Cronin, J. J., Brady, M. K., & Hult, G. M. (2000). Assessing the Effects of Quality, Value, and Customer Satisfaction on Consumer Behavioral Intentions in Service Environments. (N. Y. University, Éd.) *Journal of Retailing*, 76(2), 193-218.
- Farhana, N., & Shohana, I. (2012). Analyzing the Brand Equity and Resonance of Banking Services: Bangladeshi Consumer Perspective. *World Review of Business Research*, 2(4), 148-163.
- Farquhar, P. H. (1989). Managing Brand Equity. *Marketing Research*, 1(3), 24-33.
- Feldwick, P. (1996). Do we really need 'brand equity'? *Journal of Brand Management*, 4(1), 9-28.
- Goldberg, M. E., & Hartwick, J. (1990). The Effects of Advertiser Reputation and Extremity of Advertising Claim on Advertising Effectiveness. *Journal of Consumer Research*, 17(2), 172-179.
- Kapferer, J. N. (2006). *FAQ La Marque: La marque en questions: Réponses d'un Spécialiste*. Paris: Dunod.
- Keller, K. L. (1993). Conceptualizing, Measuring, and Managing Customer-Based Brand Equity. *Journal of Marketing*, 57(1), 1-22.
- Keller, K. L. (2001). *Building Customer-Based Brand Equity: A Blueprint for Creating Strong Brands*. USA: Marketing Science Institute.
- Keller, K. L. (2003). *Strategic Brand Management: Building, Measuring and Managing Brand Equity*. New Jersey: Prentice-Hall Englewood Cliffs NJ.

- Kotler, P. (2003). *Marketing Management* (11 ed.). New Jersey: Prentice Hall.
- Kotler, P. H. (1991). *Marketing Management: Analysis, Planning, and Control* (8 ed.). Prentice-hall, Inc.
- Kotler, P., Keller, K., & Manceau, D. (2012). *Marketing Management*. Paris: Pearson France.
- Krishnan, B. C., & Hartline, M. D. (2001). Brand Equity: Is it More Important in Services? *Journal of Services Marketing*, 15(5), 328-342.
- Lassar, W., Mittal, B., & Sharma, A. (1995). Measuring Customer-Based Brand Equity. *Journal of Consumer Marketing*, 12(4), 11-19.
- Maurya, U. K., & Mishra, P. (2012). What is a Brand? A Perspective on Brand Meaning. *European Journal of Business and Management*, 4(3), 122-133.
- Nadernezhada, M., & Vakilalroaiab, Y. (2013). Measuring Brand Equity in Banking Industry: A Case Study of The Mellat Bank. *Management Science Letters*, 3(8), 2289-2294.
- Newell, S. J., & Goldsmith, R. E. (2001). The Development of a Scale to Measure Perceived Corporate Credibility. *Journal of Business research*, 52(3), 235-247.
- Parasuraman, A., Zeithaml, V. A., & Berry, L. L. (1988). SERVQUAL: A Multiple-Item Scale for Measuring Consumer Perceptions of Service Quality. *Journal of Retailing*, 64(1), 14-40.
- Pitcher, A. E. (1985). The role of Branding in international advertising. *International Journal of Advertising*, 4(3), 241-246.
- Rambocas, M., Kirpalani, V. M., & Simms, E. (2014). Building Brand Equity in Eetail Banks: The Case of Trinidad and Tobago. *International Journal of Bank Marketing*, 32(04), 300-320.
- Simon, C. J., & Sullivan, M. w. (1993). The Measurement and Determinants of Brand Equity: A Financial Approach. *Marketing Science*, 12(1), 28-52.
- Simonson, I. (1994). Trademark Infringement From The Buyer Perspective: Conceptual Analysis and Measurement Implications. *Journal of Public Policy and Marketing*, 13(2), 181-199.
- Srinivasan, V. (1979). Network Models for Estimating Brand-Specific Effects in Multi-Attribute Marketing Models. *Management Science*, 25(1), 11-21.
- Varadarajan, R., DeFanti, M. P., & Busch, P. S. (2006). Brand Portfolio, Corporate Image, and Reputation: Managing Brand Deletions. *Journal of the Academy of Marketing Science*, 34(2), 195-205.
- Vázquez, R., Del Rio, A. B., & Iglesias, V. (2002). Consumer-Based Brand Equity: Development and Validation of a Measurement Instrument. *Journal of Marketing Management*, 18(1-2), 27-48.

- Wood, L. (2000). Brands and Brand Equity: Definition and Management. *Management Decision*, 38(9), 662-669.
- Zeithaml, V. A. (1988). Consumer Perceptions of Price, Quality, and Value: a Means-end model and Synthesis of Evidence. *The Journal of marketing*, 52(3), 2-22.
- Zeithaml, V. A., Parasuraman, A., & Berry, L. L. (1985). Problems and Strategies in Services Marketing. *The Journal of Marketing*, 49(9), 33-46.

الهوامش:

- ¹ هي تعريب وترجمة لكلمة (brand awareness): وتعني التعرف على العلامة واستحضارها في الذاكرة حيث يقابل هذا المصطلح بالفرنسية كلمة "notoriété": التي تعني المعرفة الكبيرة والانتباه العالي للشيء بمجرد الاتصال به، أي المعرفة الواسعة بالمنتج أو العلامة من طرف جمهور المستهلكين (أ.موفق ميمون).
- 2 الترجمة العربية لمصطلح "Resonance" أي: صدى العلامة وهو الانعكاس الطبيعي لعلاقة الولاء المتينة مع الزبون بحيث يألف العلامة ويتعلق بها. (أ.موفق ميمون).
- 3 هي الترجمة لمصطلح "Salience" تعني: الصيت أي الشهرة الواسعة للعلامة بحيث تصل الى درجة استحضارها في جميع القرارات المتعلقة بأوضاع الشراء المختلفة. (أ.موفق ميمون).

رؤية المملكة 2030 وتصحيح وضع سوق العقار السعودي Saudi Arabia's Vision 2030 and Saudi Real Estate Market Course Correction

د.البشير مضباح الفريضي

bechir.fridhi@gmail.com

أ.مساعد بكلية إدارة الأعمال جامعة المجمعة،
السعودية

د.سعد بن محمد الفليح

saad.alflayyeh@gmail.com

عميد كلية إدارة الأعمال جامعة المجمعة،
السعودية

تاريخ الاستلام: 2017/10/02 تاريخ التعديل: 2017/12/15 تاريخ قبول النشر: 2017/12/29

تصنيف JEL:M12-D9-C14

المخلص :

تتولى هذه الدراسة البحثية تقييم وتوقع أبرز التوجهات التي يحتمل أن تؤثر وترسم ملامح القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية عام 2017 م وما بعده، وتجلي ذلك في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في رهانها على هذا القطاع، فالمملكة تحتل المرتبة الثانية كأكبر سوق عقارية في العالم بحجم استثمارات تتجاوز ألتريليون ريال سعودي، وقدرت الأوساط العقارية حاجة السعودية من الوحدات السكنية بنحو 4.5 مليون وحدة سكنية بحلول العام 2020م، هذا بالإضافة إلى أن القطاع العقاري يعد أحد أهم روافد الميزانية وحلا لأهم التحديات التي تواجهها. وقد تم توظيف عينة من تسع متغيرات أو مؤشرات اقتصادية خلال الفترة الزمنية (2007م-2017م)، واعتمدت الدراسة نموذج تجريبي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي الكمي القياسي لتحديد أسباب حالة الركود الكبيرة في عمليات البيع والشراء في القطاع العقاري خلال السنوات الأخيرة، وتحديد علاقة واتجاه المتغيرات المدروسة فيما بينها، وأثر هذه العلاقة على المدى القصير والطويل. وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار العقار في المملكة تضخمت بشكل كبير خلال الفترة الماضية إلى أن أصبحت بعيدة عن متناول غالبية شرائح المجتمع السعودي، بالتزامن مع تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي وتراجع أسعار النفط وارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تمر السوق بمرحلة تصحيح وسط ضغط العرض وقلة الطلب.

الكلمات المفتاحية: القطاع العقاري، رؤية المملكة 2030، الأسلوب الوصفي التحليلي، الأسلوب الإحصائي الكمي القياسي، تصحيح وضع سوق العقار.

Abstract:

This study aims at assessing and anticipating the most prominent trends that are likely to affect and determine the characteristics of the real estate sector in Saudi Arabia in 2017 and beyond. It appears on, Saudi Arabia's Vision 2030 which bets on the sector's revival since the Kingdom has the second largest real estate market in the world with investments exceeding SR 2 Trillions. Real estate experts estimate that Saudi Arabia's need of housing units will reach about 4.5 million housing units by 2020. In addition real estate sector is one of the main sources of financing government budget and its revenues are considered a solution to major economic challenges that are facing the Kingdom. In this study, nine variables or economic indicators were identified and examined during the period (2007 - 2017). The study adopted an empirical model using both the descriptive analytical method and the statistical quantitative method to determine the reasons behind the significant slowdown in the sales activity of Saudi real estate market during the last few years. The study also attempts to determine the relation between the variables understudy and the impact of such interrelations in the short and the long terms. The study found that real estate prices in the Kingdom have surged dramatically over the past few years which made real state property beyond the reach of many segments of the Saudi society. It should also be noted that this surge was in conjunction with a major slowdown in the GDP growth, a low oil price drop, and a significant rise in the US dollar exchange rates. Therefore, the Saudi real estate market is normally anticipated to witness a course-correction phase amid supply pressure and lack of demand.

Keywords: *real estate sector, Kingdom's Vision 2030, the descriptive analytical method, the statistical quantitative method, real estate market course-correction.*

المقدمة

يقدر حجم الاستثمارات العقارية في المملكة بأكثر من ألتريليون ريال، ما يجعل المملكة تتبوأ المرتبة الثانية كأكبر سوق عقارية في العالم، وقدرت الأوساط العقارية حاجة السعودية من الوحدات السكنية بنحو 4.5 مليون وحدة سكنية بحلول العام 2020م، فيما تقدر حجم التمويل الإسكاني بحوالي 117 مليار ريال سنوياً، لاستغلال مساحة 110 ملايين متر مربع من الأراضي الصالحة للاستثمار لمواجهة النمو السكاني المتزايد، فيما لا يزال حجم الاستثمار في قطاع صناعات مواد البناء منخفضاً باستثمار يبلغ نحو 9.5% من حجم الاستثمار في الصناعات التحويلية عموماً .

غير أنه خلال السنوات الأخيرة، أصيبت السوق العقارية السعودية بحالة ركود كبيرة في عمليات البيع والشراء، وتراجعت أسعار المخططات العقارية السكنية الواقعة على أطراف المدن ما بين 20 إلى 40%، فيما تراجعت أسعار الأراضي داخل المدن ما بين 10 إلى 20%.

وقد بلغ حجم الصفقات العقارية التي نفذت في جميع مناطق المملكة خلال الثلث الأول من العام الحالي 2016 م، حوالي 116.5 مليار ريال، مسجلة انخفاضا قدره 25.4 مليار ريال، وبنسبة 20% مقارنة بالثلث الأول من العام الماضي 2015 م، الذي حقق مبلغا قدره 141.9 مليار ريال، وقد استحوذ القطاع السكني على النسبة الأكبر من إجمالي الصفقات، حيث بلغ 68.6 مليار ريال، مقابل 47.9 للقطاع التجاري، وذلك وفقا لبيانات المؤشر العقاري التابع لوزارة العدل السعودية.

وفي ضل هذه التحديات والصعوبات التي يواجهها القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية محليا وإقليميا، أتت أهمية هذا البحث والذي يهدف إلى دراسة وتحليل خصائص هذا القطاع الحيوي، بغية التعرف على أسباب حالة الركود الكبيرة في عمليات البيع والشراء خلال السنوات الأخيرة.

لقد تم ترتيب محتويات هذا البحث في سبعة أجزاء رئيسية: فالجزء الأول يحتوي على نظرة عامة عن القطاع العقاري السعودي، والجزء الثاني يتضمن هدف ومنهجية البحث والأساليب الإحصائية والتحليلية المتبعة بالإضافة إلى مصادر المعلومات وحدود البحث،

والجزء الثالث يتضمن توزيع الأراضي المعدة للغرض السكني والتجاري وقيمتها السوقية والموزعة بين مناطق المملكة العربية السعودية الثلاثة عشر، أما الجزء الرابع فيتضمن تقييم الوضع الراهن للقطاع العقاري بالمملكة من وجهة نظر الخبراء ثم بطريقة عملية (دراسة تجريبية)، وقد استخدمت الدراسة نموذج تجريبي لتقييم وتوقع أبرز التوجهات التي يحتمل أن تؤثر وترسم معالم القطاع العقاري في المملكة خلال عام 2017 م وما بعده، وقد تم توظيف عينة تتكون من تسع متغيرات والتي لها ارتباط مباشر مع السوق العقاري، أما الجزء الخامس فيحتوي على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وأبرز توجهات السوق العقاري، ويتضمن الجزء السادس رؤية المملكة 2030 والرهان على القطاع العقاري باعتباره أحد أهم روافد الميزانية وحلا لأهم التحديات التي تواجهها، وتجلى ذلك في رؤية السعودية 2030 التي وضح ملامحها وبعض أهدافها الأمير محمد بن سلمان ولي العهد الذي أكد على الدعم الذي سوف يلقاه هذا القطاع ليكون لاعبا أساسيا في صناعة المستقبل، والمهم هنا ليس فقط الدعم بل طريقة التفكير المختلفة لهذا القطاع الحيوي والمؤثر على المواطن وعلى الاقتصاد، أما الجزء الأخير فيحتوي على خلاصة عامة وتوصيات مستخلصة من الدراسة.

1. هدف ومنهجية البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل وضع القطاع العقاري للمملكة العربية السعودية خلال المدة ما بين 2007م إلى 2017 م بغية التعرف على أسباب الركود الكبيرة في عمليات البيع والشراء خلال السنوات الأخيرة، ورؤية المملكة 2030 لتصحيح وضع هذا القطاع الذي يعتبر أحد أهم روافد الميزانية وحلا لأهم التحديات التي تواجهها.

استقيت معلومات هذه الدراسة من الدوائر الحكومية ذات العلاقة كالهيئة العامة للإحصاءات والمعلومات، مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة العدل، وزارة العمل والتنمية، وزارة الإسكان، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات ذات الصلة بالقطاع العقاري بالمملكة العربية السعودية. ونظرا لمحدودية نوعية البيانات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالقطاع العقاري فسوف نقتصر في هذه الدراسة خلال العشر سنوات الأخيرة على تسعة متغيرات أو مؤشرات رئيسية هي: الفائض/العجز التراكمي للوحدات السكنية (ألف وحدة)،

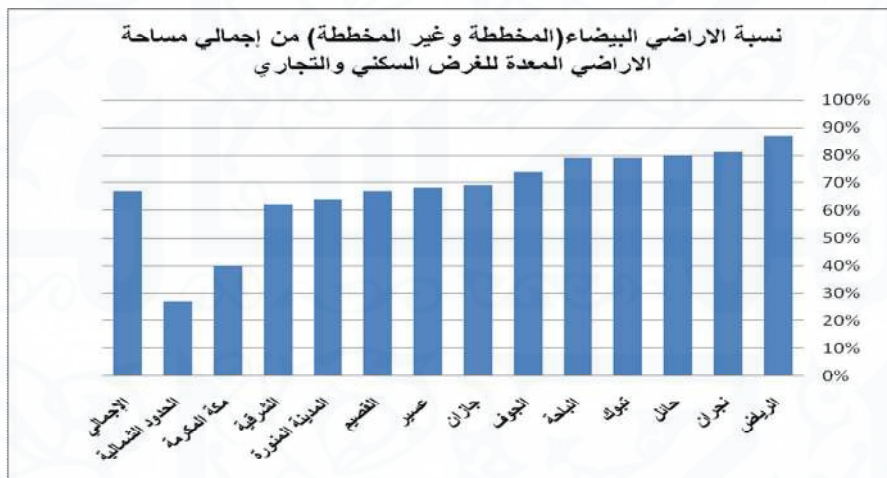
إجمالي المصروفات الحكومية(مليار ريال)، متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف(\$)،معدل التضخم السنوي(%)،معدل البطالة(%)، إجمالي عدد السكان(مليون نسمة)، إجمالي عدد الأسر(ألف أسرة)، عدد الوحدات السكنية(ألف وحدة)، المتوسط العام للأجور(ريال). ولعرض ومناقشة وتحليل أسباب حالة الركود في عمليات البيع والشراء خلال الفترة ما بين 2007م إلى 2017م، فقد اعتمدت الدراسة نموذج تجريبي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي الكمي القياسي لتقييم وتوقع أبرز التوجهات التي يحتمل أن تؤثر وترسم معالم القطاع العقاري في المستقبل.

2. توزيع الأراضي المعدة للغرض السكنى والتجارى

بلغ إجمالي مساحة الأراضي البيضاء المخططة وغير المخططة للقطاعين "السكني والتجاري" بنهاية العام الماضي 2015 م نحو 27.62 مليار متر مربع تشكل نحو 67% من إجمالي مساحة الأراضي المخصصة للقطاعين التي تشمل "المستعملة المخططة وغير المخططة" البالغة نحو 40.95 مليار متر مربع.

وجاءت منطقة الرياض الأعلى من حيث نسبة الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة"، إذ بلغت 87% تلتها نجران 81% وحائل بنسبة 80%، في حين جاءت كل من الحدود الشمالية ومكة المكرمة الأقل بنسبة 27% و 40%.

الشكل رقم (1): نسبة الأراضي البيضاء المعدة للغرض السكني والتجاري



المصدر: وزارة العدل، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

بينما أتت المناطق الأخرى في نسبة الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة"، أعلى من 50% من إجمالي الأراضي المعدة للغرض السكني والتجاري "المستعملة والمخططة وغير المخططة".

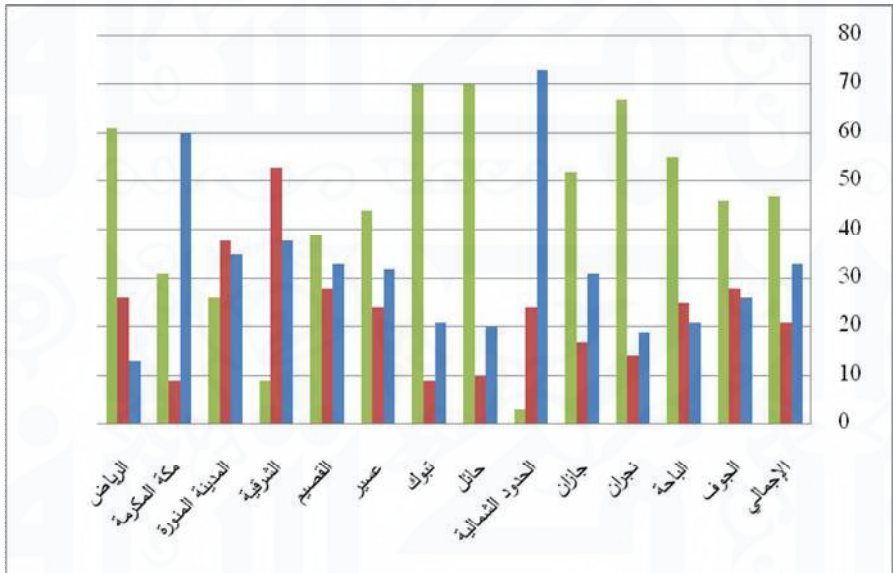
وفيما يتعلق بمساحة الأراضي التي تم عليها التداول خلال العام الماضي على مستوى المملكة بحسب بيانات وزارة العدل، فقد بلغت نسبتها نحو 3.2% من إجمالي الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة"، ووصلت أعلى نسبة بحسب المناطق في حائل 8.5%، بينما بلغت أدنى نسبة في منطقة الباحة 0.1%، أما الرياض ومكة فقد بلغت النسبة 3% لكل منطقة. وسنتناول بالدراسة أربعة مؤشرات للأراضي البيضاء على مستوى المملكة والمناطق والمؤشرات، كالتالي:

الأول (1) وهو نسبة الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة" من إجمالي مساحة الأراضي المعدة للغرض السكني "المستعملة والمخططة وغير المخططة"، بينما الثاني (2) فهو نسبة الأراضي البيضاء "غير مخططة فقط" ونسبتها من إجمالي مساحة الأراضي المعدة للغرض السكني "المستعملة والمخططة وغير المخططة".

وجاء المؤشر الثالث (3)، نسبة الأراضي البيضاء "غير مخططة فقط" ونسبتها من إجمالي الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة"، أما الرابع (4) فهو نسبة إجمالي صفقات الأراضي التي تمت خلال عام 2015 م مقارنة بإجمالي مساحة الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة".

وبالعودة إلى الأراضي البيضاء على مستوى المملكة، فقد أظهرت الدراسة، أن مساحة الأراضي البيضاء "غير المخططة" شكلت نحو 61% من إجمالي مساحة الأراضي "المستعملة والمخططة وغير المخططة" على مستوى المملكة.

الشكل رقم(2): توزيع الأراضي المعدة للغرض السكني والتجاري بنهاية 2015م



المصدر: وزارة العدل، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

في حين بلغت النسبة الأكبر من مساحة الأراضي البيضاء "غير المخططة" من إجمالي الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة"، بـ 69%، حيث بلغت مساحتها 19.15 مليار متر مربع بينما تبلغ مساحة "المخططة وغير المخططة" 27.62 مليار متر مربع.

بينما بلغت مساحة الأراضي التي تمت عليها صفقات خلال العام الماضي نحو 878.8 مليون متر مربع، شكلت نحو 3% فقط من إجمالي مساحة الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة" بنهاية عام 2015م .

وبحسب المناطق، جاءت منطقة "الرياض" الأعلى من حيث نسبة الأراضي البيضاء "مخططة وغير مخططة" من إجمالي الأراضي المخصصة للقطاعين السكني والتجاري

"المستعملة والمخططة وغير المخططة"، حيث بلغت النسبة 87%. في حين بلغت نسبة الأراضي البيضاء "غير المخططة" من إجمالي مساحة الأراضي "المستعملة والمخططة

وغير المخططة" 61%، أما نسبة الأراضي البيضاء "غير المخططة" من إجمالي الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة" فبلغت نحو 71%.

أما مساحة الأراضي التي تمت عليها صفقات في منطقة "الرياض" خلال عام 2015 م، فبلغت 212.4 مليون متر مربع، شكلت نحو 3% فقط من إجمالي مساحة الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة".

الجدول رقم(1): مساحة الأراضي التي تمت عليها صفقات خلال 2015 م ونسبتها من إجمالي مساحة الأراضي على مستوى المملكة والمناطق (مليون متر مربع)

المنطقة	مساحة الأراضي التي تمت عليها صفقات خلال 2015	الأراضي البيضاء (المخططة وغير المخططة)	نسبة الأراضي التي تمت عليها صفقات من إجمالي أراضي البيضاء
الرياض	212.4	7152.4	3.0%
مكة المكرمة	108.7	3594.6	3.0%
المدينة المنورة	31.2	434.7	7.2%
الشرقية	91.5	1757.0	5.2%
القصيم	98.5	1836.3	5.4%
عسير	13.7	3051.8	0.4%
تبوك	4.6	1140.6	0.4%
حائل	287.1	3391.1	8.5%
الحدود الشمالية	6.1	111.8	5.4%
جازان	3.8	2102.0	0.2%

نجران	11.7	1385.0	0.8%
الباحة	0.9	1236.6	0.1%
الجوف	8.6	425.0	2.0%
الإجمالي	878.8	27619.0	41%

المصدر: وزارة العدل، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

منطقة "المدينة المنورة" حلت عاشرا، إذ بلغت نسبة الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة" من إجمالي مساحة الأراضي "المستعملة والمخططة وغير المخططة" 64%. فيما بلغت نسبة الأراضي البيضاء "غير المخططة" من إجمالي مساحة الأراضي "المستعملة والمخططة وغير المخططة"، 26%، في حين بلغت نسبة الأراضي البيضاء "غير المخططة" من إجمالي الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة" 41%.

أما مساحة الأراضي التي تمت عليها صفقات في منطقة "المدينة المنورة" خلال عام 2015م، نحو 31.2 مليون متر مربع، شكلت نحو 7.2% فقط من إجمالي مساحة الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة".

وجاءت منطقة "مكة المكرمة" في الترتيب الثاني عشر، إذ بلغت نسبة الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة" من إجمالي مساحة الأراضي "المستعملة والمخططة وغير المخططة" 40%. فيما بلغت نسبة الأراضي البيضاء "غير المخططة" من إجمالي مساحة الأراضي "المستعملة والمخططة وغير المخططة" 31%، في حين بلغت نسبة الأراضي البيضاء "غير المخططة" من إجمالي الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة" 77%.

أما مساحة الأراضي التي تمت عليها صفقات في منطقة "مكة المكرمة" خلال عام 2015 م، فقد بلغت نحو 108.7 مليون متر مربع، شكلت نحو 3% فقط من إجمالي مساحة الأراضي البيضاء "المخططة وغير المخططة".

3. القيمة السوقية للأراضي المعدة للغرض السكني والتجاري

بلغت القيمة السوقية للأراضي البيضاء (مخططة وغير مخططة) للقطاعين السكني والتجاري بنهاية العام الماضي نحو 9.9 تريليون ريال، وذلك بناء على متوسط سعر المتر المربع للأراضي التي تمت عليها صفقات خلال العام الماضي. وبلغ متوسط سعر المتر المربع للقطاعين (السكني والتجاري) خلال العام الماضي نحو 359 ريالاً حيث بلغت مساحة الأراضي التي تمت عليها صفقات نحو 878.8 مليون متر مربع بقيمة 315.6 مليون ريال. وبلغت مساحة الأراضي البيضاء (مخططة وغير مخططة) بنهاية العام الماضي 27.6 مليار متر مربع. وسوف تبلغ رسوم تلك الأراضي البالغ 2.5% نحو 247.9 مليار ريال في العام الواحد، حال عدم استثناء أية أراضٍ من الرسوم السنوية. وجاءت منطقة "مكة المكرمة" الأعلى من حيث القيمة السوقية للأراضي البيضاء (مخططة وغير مخططة) بـ 3.9 تريليون ريال، تليها منطقة "الرياض" بـ 3.5 تريليون ريال، ثم "عسير" بـ 1 تريليون ريال.

الجدول رقم(2): القيمة السوقية للأراضي البيضاء (المخططة وغير المخططة)
والرسوم(مليون ريال)

المنطقة	مساحة الأراضي (مخططة غير المخططة)	القيمة للأراضي البيضاء	متوسط سعر المتر المربع	قيمة الرسوم
الرياض	7152	3514730	491	87868
مكة المكرمة	3595	3873199	1078	96830
المدينة المنورة	435	273094	628	6627
الشرقية	1757	930228	529	23256

القصيم	1836	212485	116	5312
عسير	3052	1047188	343	26180
تبوك	1141	514624	451	12866
حائل	3391	28960	9	724
الحدود الشمالية	112	20336	182	508
جازان	2102	886455	422	22161
نجران	1385	128980	93	3224
الباحة	1237	317848	257	7946
الجوف	425	65643	154	1641
الإجمالي	27619	9915185	359	247880

المصدر: وزارة العدل، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

4. تقييم الوضع الراهن للقطاع العقاري بالمملكة

1.4. من وجهة نظر الخبراء

يرى خبراء الاقتصاد أن أسعار العقار في المملكة تضخمت بشكل كبير خلال الفترة الماضية إلى أن أصبحت بعيدة عن متناول غالبية شرائح المجتمع، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تمر السوق بمرحلة تصحيح وسط ضغط زيادة العرض وقلة الطلب، بالإضافة إلى العامل الأبرز وهو قرب تطبيق فرض الرسوم على الأراضي البيضاء، وهو الذي جعل الكثير من المشترين يحجمون عن الشراء خلال هذه الفترة حتى تتضح الصورة بشكل جيد خلال الفترة القادمة، هذا بالإضافة إلى أن هناك أمراً آخر على قدر من الأهمية ربما يضغط على أسعار الأراضي خلال الفترة القادمة، وهو استرجاع الدولة لمساحات شاسعة

من الأراضي تقدر بمئات الملايين على أطراف المدن الرئيسية، وإزالة التعديات الحاصلة عليها والتوجه نحو منحها لوزارة الإسكان لإعادة توزيعها على المستحقين من المواطنين، مما يدل دلالة أكيدة على جدية الدولة في حل مشكلة الإسكان من خلال زيادة المعروض من الأراضي، وبالتالي فإن كل هذه الجهود تنعكس على معدلات الأسعار لتكون بالتالي في متناول غالبية المواطنين.

فيما يرى المستثمرون بالقطاع العقاري، أن حالة الركود الذي تشهدها السوق حالياً هي انعكاس طبيعي لتأثير قرار فرض الرسوم على الأراضي البيضاء، وعدم معرفة أبرز اشتراطات واستثناءات القرار سواء للمدن الرئيسية أو غيرها من المدن غير الرئيسية في مرحلة التطبيق الأولى، وكذلك عدم معرفة مساحات الأراضي التي سيشملها تطبيق القرار والذي سيعلن عن كل تفاصيله في شهر رمضان القادم.

2.4. الدراسة التطبيقية

هدفنا في هذه الورقة البحثية هو دراسة أسباب الركود الكبيرة في عمليات البيع والشراء خلال العشر سنوات الأخيرة (2007م-2017م)، وقد استخدمت الدراسة نموذج تجريبي لتقييم وتوقع أبرز التوجهات التي يحتمل أن تؤثر وترسم معالم القطاع العقاري في المملكة خلال عام 2017 وما بعده، وقد تم توظيف عينة تتكون من تسع متغيرات والتي لها ارتباط مباشر مع السوق العقاري وهي كالتالي:

X_1 : الفائض/العجز التراكمي للوحدات السكنية والتجارية (ألف وحدة)،

X_2 : إجمالي المصروفات الحكومية (مليار ريال)،

X_3 : متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف (\$)،

X_4 : معدل التضخم السنوي (%)،

X_5 : معدل البطالة (%)،

X_6 : إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)،

X_7 : إجمالي عدد الأسر (ألف أسرة)،

X_8 : عدد الوحدات السكنية (ألف وحدة)،

X_9 : المتوسط العام للأجور (ريال)

1.2.4. مواصفات النموذج التجريبي Specification of the Empirical Model

يمكن تمثيل النموذج التجريبي على النحو التالي:

$$X_1^t = \beta_1 + \beta_2 X_2^t + \beta_3 X_3^t + \beta_4 X_4^t + \beta_5 X_5^t + \beta_6 X_6^t + \beta_7 X_7^t + \beta_8 X_8^t + \beta_9 X_9^t + \varepsilon_t$$

X_1^t : المتغير i خلال السنة t : $(i \in \{1, 2, \dots, 9\})$
 $(t = \{2007, 2008, \dots, 2017\})$

β_i : $(i \in \{1, 2, \dots, 9\})$ القيم التي سيتم تقديرها (Values to estimate)

ε_t : القيمة المتبقية خلال السنة t : (Residual value)

X_1 : المتغير التابع، $\{X_9, \dots, X_2\}$: المتغيرات التفسيرية

2.2.4. الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics)

الجدول رقم (3): نتائج الإحصاء الوصفي التحليلي

	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	X_7	X_8	X_9
Mean	505.7	826.30	85.145	4.172	16.92	29.09	5070.87	5554.809	6486.36
Median	338.6	873.3	80.	3.5	18.3	29.2	5007.90	5343.3	6871
Maximum	1529	1221.4	110.2	9.9	24.9	32.9	5926.7	7452.7	7366
Minimum	-45	466.2	61	2	2.08	24.9	4312.70	4262.5	5081
Std. Dev.	504.3	243.49	18.935	2.204	7.734	2.656	551.817	1044.172	864.519
Skewness	0.913	0.007	0.0675	1.648	-1.213	-0.120	0.098	0.528	-0.535
Kurtosis	2.641	1.953	1.445	5.206	3.147	1.791	1.695	2.092	1.706
Jarque-Bera	1.59	0.502	1.116	7.211	2.707	0.696	0.797	0.89	1.291
Probability	0.451	0.777	0.572	0.027	0.258	0.706	0.671	0.64	0.524
Sum	5563	9089.4	936.6	45.9	186.1	320	55779.6	61102.90	71350
Sum Sq. Dev.	2543	592912	3584.86	48.601	598.2	70.549	3045021	10902958	7473941
Observations	11	11	11	11	11	11	11	11	11

المصدر: إعداد المؤلفين اعتماداً على نتائج STATA

تبرز النتائج المعروضة في الجدول (3) أن:

- مؤشر الفائض/العجز التراكمي للوحدات السكنية والتجارية (X_1) لديه معدل 505.78 ولديه تباين شديد على مر الزمن (504.37).
- المتغيرات التفسيرية لديها انتشار منخفض مقارنة بالمعدل، باستثناء المتغيرات التالية: إجمالي عدد الأسر (ألف أسرة)، عدد الوحدات السكنية (ألف وحدة) و المتوسط العام للأجور (ريال) فأن التباين مرتفع نسبيا.

3.2.4 نتائج مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix Results)

تكمن أهمية مصفوفة الارتباط في إبراز مشكلة العلاقة الخطية بين المتغيرات التفسيرية ثم دراسة مدى الترابط بين المتغير التابع (الفائض/العجز التراكمي للوحدات السكنية والتجارية (X_1)) وغيره من المتغيرات (الجدول (4)).

الجدول رقم(4): مصفوفة الارتباط

	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	X_7	X_8	X_9
X_1	1								
X_2	0.798	1							
X_3	-0.22	0.268	1						
X_4	-0.55	-0.704	0.081	1					
X_5	0.023	-0.019	0.039	0.11	1				
X_6	0.922	0.924	0.012	-0.693	-0.023	1			
X_7	0.942	0.916	-0.008	-0.687	0.024	0.993	1		
X_8	0.987	0.864	-0.132	-0.63	0.012	0.97	0.982	1	
X_9	0.729	0.888	0.214	-0.776	0.231	0.885	0.893	0.814	1

المصدر: إعداد المؤلفين اعتمادا على نتائج STATA

يتبين من خلال نتائج مصفوفة الارتباط أن:

- هناك مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية التالية: (X_2)، (X_6)، (X_7)، (X_8) و(X_9). لذا لا يمكن جمعها في نفس الانحدار،

- هناك ارتباط خطي إيجابي قوي بين المتغير التابع (X_1) والمتغيرات التفسيرية (X_2)، (X_4)، (X_6)، (X_7)، (X_8) و (X_9) وبناء عليه فإن أي تغيير في المؤشرات الاقتصادية التالية: إجمالي المصروفات الحكومية، معدل التضخم السنوي، إجمالي عدد السكان، إجمالي عدد الأسر والمتوسط العام للأجور له تأثير مباشر على مؤشر الفائض/العجز التراكمي للوحدات السكنية والتجارية.

- هناك ارتباط خطي ضعيف بين المتغير التابع (X_1) والمتغيرات التفسيرية (X_3) و (X_5). وهذا يعني من خلال الدراسة أنه أي تغيير في مؤشر متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف ومؤشر معدل البطالة له تأثير ضعيف على مؤشر الفائض/العجز التراكمي للوحدات السكنية والتجارية.

4.2.4. تقديرات النتائج (Estimation Results)

▪ اختبار جذر الوحدة:

يعد اختبار جذر الوحدة الذي يهدف إلى التحقق من استقرار البيانات خطوة أولية إلزامية في تحليل السلاسل الزمنية الحديث¹. فيتعين إجراء اختبار جذر الوحدة على المتغيرات التسعة خلال الفترة الزمنية 2007-2017م باستخدام اختبار ديكي فيلر الموسع (ADF).

ولتقدير نتائج الدراسة، لابد من دراسة سكون (Stationary) متغيرات النموذج التجريبي بواسطة اختبار (ADF)، وتظهر نتائج اختبار جذر الوحدة في الجدول (5)

الجدول رقم(5): تقديرات نتائج الدراسة

	t-statistic	Critical Values		
		1%	5%	10%
في المستوى	-21.942*	-5.835	-4.246	-3.59
في الفرق الأول	-	-	-	-
في المستوى	2.183	-2.816	-1.982	-1.601
في الفرق الأول	-1.793***	-	-	-
في المستوى	-2.283	-4.297	-3.212	-2.747

¹ دالة الارتباط الذاتي هي رسم بياني من p_{t-k} لمتأخرات زمنية k تقيس مدى ارتباط قيمة y_t في فترة زمنية معينة بقيم في فترات زمنية سابقة y_{t-k} .

في الفرق الأول	-3.611**	-	-	-
في المستوى	-0.661	-2.816	-1.982	-1.601
في الفرق الأول	-1.604***	-	-	-
في المستوى	-3.982**	-4.297	-3.212	-2.747
في الفرق الأول	-	-	-	-
في المستوى	-15.81*	-4.297	-3.212	-2.747
في الفرق الأول	-	-	-	-
في المستوى	-4.101**	-5.295	-4.008	-3.46
في الفرق الأول	-	-	-	-
في المستوى	2.731	-4.297	-3.212	-2.747
في الفرق الأول	-1.573	-	-	-
في الفرق الثاني	-4.558**	-	-	-
في المستوى	-0.845	-4.297	-3.212	-2.747
في الفرق الأول	-3.029	-	-	-

المصدر: إعداد المؤلفين اعتماداً على نتائج STATA

ملاحظة. القيم (.) احتمالات t-student، (*) أهمية عند مستوى 1%، (**) أهمية عند مستوى 5%، (***) أهمية عند مستوى 10%.

يوضح الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات المعتمدة في النموذج لديها جذر الوحدة وتعاني من الارتباطات الذاتية بما أن من المرجح أن غالبية المتغيرات تتبع نمط المسار العشوائي ولذلك فهي ترتفع وتنخفض.

وتجدر الإشارة إلى أن المتغير التابع (X_1) هو ثابت عند مستوى 1%، كما هو الشأن بالنسبة للمتغيرات (X_5)، (X_6) و(X_7) فهي ثابتة عند نفس المستوى، أما المتغيرات (X_2)، (X_3)، (X_4) و(X_9) فهي ثابتة في الفرق الأول، وبالنسبة للمتغير (X_8) فإنه ثابت في الفرق الثاني.

■ نتائج تقديرات مختلف الانحدارات (Regression) (الجدول (6))

يظهر الجدول التالي نتائج تقديرات مختلف الانحدارات الخمسة:

الجدول رقم(6): نتائج تقديرات مختلف الانحدارات

	Regres sion(1)	Regres sion(2)	Regres sion(3)	Regres sion(4)	Regres sion(5)
	LSOM	LSOM	LSOM	GLSM	LSOM
X_2	3.718* (0.007)				
X_3	-1.98** (0.02)	-0.571 (0.147)	-0.549 (0.143)	-0.237 (0.275)	-1.9** (0.02)
X_4	-0.075 (0.899)	-0.341 (0.427)			
X_5	0.0005 (0.997)	-0.064 (0.539)	-0.133 (0.385)	-0.012 (0.859)	-0.2** (0.04)
X_6		11.45* (0.002)			
X_7			10.62* (0.001)		
X_8				4.67* (0.001)	
X_9					7.80* (0.000)
Constant	-10.286 (0.114)	-29.7** (0.013)	-82.11* (0.002)	-33.21* (0.003)	-53.6* (0.000)
R²	0.933	0.96	0.92	0.98	0.90
DW	2.40	1.51	1.57	2.79	1.96
ARCH	0.013	0.394	0.55	0.82	0.34

المصدر: إعداد المؤلفين اعتمادا على نتائج STATA

ملاحظة: القيم (.) احتمال T-Student، * أهمية عند مستوى 1%، ** أهمية عند

مستوى 5%، *** أهمية على عتبة 10%.

يمكن تلخيص مجمل نتائج التقديرات فيما يلي:

- ليس هناك مشكلة أخطاء الارتباط الذاتي للانحدارات : (1)، (2)، (3) و (5)، لأن اختبار دارين واتسن (DW) قريب من القيمة 2، ولهذا تم تطبيق طريقة (Least Squares Ordinary Method (LSOM. أما بالنسبة للانحدار (4)، فإن اختبار دارين واتسن (DW) بعيد عن القيمة 2، ولذلك هناك مشكلة ارتباط ذاتي وبالتالي تم تطبيق طريقة Generalized Least Squares Method (GLSM).
- تقاس مختلف الانحدارات بمعامل الارتباط Correlation Coefficient (R^2)، وهذا مفاده أننا كلما اقتربنا من ($1 \pm$) بالسالب أو الموجب كلما كانت درجة الارتباط أقوى ونتائج التقديرات أحسن وأدق، وكلما انحرفنا عنه كلما كانت درجة الارتباط أقل ونتائج التقديرات أضعف.
- ليس هناك مشكلة Heteroscedasticity عند تطبيق اختبار ARCH. وتبرز النتائج العملية أيضا أن:
- تأثير المتغير (X_2) على المتغير (X_1) هو إيجابي (3.718) وهام عند مستوى 1% (0.007). وهذا يعني أن أي زيادة في إجمالي المصروفات الحكومية بمليار ريال يؤدي مباشرة إلى زيادة في نمو الفائض/العجز التراكمي للوحدات السكنية والتجارية أي زيادة 37 وحدة سكنية أو تجارية، أي هناك ترابط طردي بين المؤشرين.
- بالنسبة للمتغير (X_3)، تأثيره على المتغير (X_1) هو سلبي وهام significant عند مستوى 5% في الانحدارات (1) و (5). وهذه النتيجة تشير إلى أن أي زيادة في متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف يسبب ارتفاعا في العجز التراكمي للوحدات السكنية والتجارية.
- المتغير (X_5) له تأثير سلبي وهام على المتغير (X_1)، على عتبة 5% في الانحدار (3) (-253.0) وهذا يعني أن أي انحراف في إجمالي عدد الأسر يعادله انحراف عكسي في الفائض/العجز التراكمي للوحدات السكنية والتجارية، أي هناك ارتباط عكسي بين المؤشرين.

- للمتغير (X_6) ، تأثير إيجابي هام على المتغير (X_1) . وهذا يعني كل زيادة قدرها مليون نسمة ينتج عنها نمو الفائض/العجز التراكمي للوحدات السكنية والتجارية، أي زيادة ب 114 وحدة سكنية أو تجارية.
- بالنسبة للمتغير (X_7) ، تأثيره على المتغير (X_1) هو إيجابي وهام عند مستوى 1%. وهذا يعني أن الزيادة في إجمالي عدد الأسر بنسبة 1% يسبب انخفاضاً في العجز التراكمي للوحدات السكنية والتجارية بنسبة 0.046%.
- وأخيراً بالنسبة للمتغير (X_9) ، تأثيره على المتغير (X_1) هو إيجابي وهام عند مستوى 1%. وهذا يعني أن الزيادة في المتوسط العام للأجور بنسبة 1% يسبب انخفاضاً في العجز التراكمي للوحدات السكنية والتجارية بنسبة 0.078%.

5. أهم النتائج وأبرز التوجهات

من خلال هذه الدراسة البحثية يمكن توقع أبرز التوجهات التالية والتي يحتمل أن تؤثر وترسم معالم القطاع العقاري في المملكة في المستقبل.

ففي عام 2017م، سوف تواصل بيئة اقتصاد كلي حافلة بالتحديات (تراجع أسعار النفط وارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي) التأثير في السوق العقاري السعودي بالتزامن مع تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي السعودي والإنفاق الحكومي والسيولة الإجمالية. لكن

رؤية الدولة مشجعة للغاية لأنها تتخذ إجراءات جادة لضبط إيقاع الاقتصاد السعودي وتنويع موارده وإعداده لمواجهة سيناريو طويل الأمد من انخفاض أسعار النفط. كما تمنح هذه البيئة الحكومة السعودية فرصة إجراء تغييرات هيكلية وإطلاق حملة سريعة لتنويع موارد الاقتصاد الوطني سوف تحدث في نهاية المطاف تأثيراً طويلاً الأمد في السوق العقاري والاقتصاد بأكمله. وسبق لنا أن شاهدنا بالفعل مؤشرات على انطلاق حملة إصلاحات اقتصادية مثل فتح أسواق التداول للمستثمرين الأجانب المميزين، وفتح الباب بنسبة 100% أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعي تجارة التجزئة وتجارة الجملة، وتوسعة نطاق السياحة الدينية وغيرها من الإصلاحات. إضافة إلى ذلك، سوف تؤثر ميزانية عام 2017م في السوق العقاري السعودي وسوف تتاح فرص خاصة لبعض شرائح السوق مثل شريحة الإسكان الميسر.

ويمكن تحديد سبعة توجهات رئيسية سوف تؤثر في السوق العقاري السعودي هذا العام وهي:

أ. **تأثير ضريبة الأراضي البيضاء:** نتوقع أن يحقق تطبيق هذه الضريبة الجديدة العديد من المكاسب، حيث ستخفف ضغوط حدوث المزيد من الارتفاع في قيمة الأراضي وتؤدي في المحصلة النهائية إلى تعزيز نشاط المشاريع العقارية. كما تتيح الضريبة للحكومة القدرة على الحصول على إيرادات إضافية تستثمرها في توفير المساكن ذات الأسعار المعقولة خارج نطاق مراكز المدن. وبمجرد سريان مفعول هذه الضريبة، سوف تبحث شركات التطوير العقاري وملاك الأراضي خيارات الشراكة المختلفة التي تتيح لهم تطوير حيازاتهم من الأراضي. وسوف يحفز قانون هذه الضريبة طرح المزيد من المشاريع العقارية الكفيلة بمواجهة النقص الحاد في المساكن ذات الأسعار المعقولة لذوي الدخل المتوسط في جميع أنحاء المملكة.

ب. **إصلاح أنظمة تمويل بناء المنازل:** سوف يكون لأي إصلاح ملحوظ في تكلفة تمويل بناء المنازل تأثيراً إيجابياً في السوق العقاري. وهناك ضغوط تستهدف مراجعة الدفعة المطلوبة مقدماً لقروض تمويل بناء المنازل من 30% إلى 15%، لأن أسعار

الإسكان أصبحت تتجاوز إمكانيات أغلبية المواطنين. كما سيؤدي تعديل قانون الرهن العقاري إلى منح زخم جديد لسوق يشهد تراجعاً مستمراً في حركة البيع. فقد تحول الطلب في ظل الظروف الراهنة إلى سوق التأجير الذي يشهد أسعاراً مرتفعة للإيجارات، بينما قد يؤدي إصلاح أنظمة تمويل بناء المنازل إلى تعديل هذا السيناريو. ففي الربع الرابع من عام 2016م، تم الإعلان عن أنه سيتم تحويل صندوق التنمية العقارية السعودي المملوك من قبل الحكومة إلى بنك عقاري، ويعتبر ذلك أحد التطورات التي ستعالج بعض القضايا المتعلقة بتمويل بناء المساكن في السوق السعودي.

ج. **تخفيض الإنفاق على المبني التحتية لقطاع النقل:** سوف تؤدي عملية إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي إلى التركيز بصورة أكبر على مشاريع المبني التحتية المُلحّة وغيرها من الأولويات الوطنية. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يشهد السوق

انخفاضاً في الإنفاق على المبنى التحتية لقطاع النقل بالتزامن مع استبعاد الإعلان عن مشاريع جديدة في هذا القطاع، بينما قد يتم تخفيض الإنفاق على المشاريع القائمة. وأعلنت الحكومة بوضوح أنه سوف يتم التركيز بصورة أكبر على المشاريع التي يتم تمويلها وتطويرها عبر شراكات بين القطاعين العام والخاص.

د. تأخر إنجاز المشاريع يخفف مخاطر التخمة: يعتبر تأخر تنفيذ المشاريع نتاجاً لتباطؤ نشاط السوق في عام 2016، ولكنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض مخاطر حدوث تخمة. ويمثل هذا الوضع ما يشبه "نعمة خفية" حيث أنه سيسهم في تحقيق استقرار السوق عبر ديناميكيات مواتية للعرض والطلب. وسوف يُعزى تأخر إنجاز المشاريع لأسباب عدة بما فيها انخفاض تأثير التنفيذ، وصعوبات التمويل المالي، ومشاكل التدفقات النقدية، والنزاعات التعاقدية، ونقص العمالة، وتأجيل شركات التطوير العقاري تنفيذ مشاريعها.

ي. المزيد من التحرك لتوفير مساكن ذات الأسعار المعقولة: يكشف وجود أكثر من 60% من جميع المنازل السعودية في شريحة سكن ذوي الدخل المتوسط، وجود طلب كبير جداً على السكن مناسب التكاليف في جميع أنحاء المملكة.

ويترك النقص الراهن في هذه الشريحة الإسكانية أثراً اجتماعية واقتصادية سوف يحتاج التغلب عليها إلى جهد تعاوني من الحكومة وشركات التطوير العقاري على حد سواء. وفي عام 2017، قد نشهد المزيد من الجهود التي تستهدف تمكين العائلات منخفضة ومتوسطة الدخل من تلبية احتياجاتها الأساسية مثل السكن مناسب التكاليف. وتتخذ الحكومة إجراءات ملحوظة لمواجهة النقص في السكن مناسب التكاليف، وسوف تسهم إيرادات ضريبة الأراضي البيضاء أيضاً في تمويل مشاريع السكن مناسب التكاليف. وعلى غرار ذلك، سوف يضيف مشروع "إسكان" الذي تنفذه وزارة الإسكان 500 ألف وحدة جديدة إلى معروض الإسكان مناسب التكاليف.

ت. قطاع فندقى حافل بالتحديات: من المتوقع أن يواجه القطاع الفندقى تحديات كبيرة عام 2017م بالتزامن مع فتور الطلب بصورة عامة. إذ أن هذا القطاع

سوف يتأثر أساساً بصعوبة ظروف السوق واستمرار عمليات الاندماجات في صفوف مثلي الفنادق. إلا أن السياحة الدينية سوف تظل المحرك الرئيسي للطلب وسوف تكتسب المزيد من الزخم إذا ازدادت أعداد الحجاج الوافدين. والملفت للانتباه في هذا السياق أن اللجنة السعودية للسياحة والتراث الوطني تبحث إمكانيات توسعة نطاق السياحة غير الدينية الأمر الذي قد يوفر مصدر دخل إضافي للفنادق في المستقبل.

هـ. تراجع خروج رؤوس الأموال: لطالما استحوذ مستثمرو القطاع الخاص والشركات العائلية تقليدياً على الجانب الأكبر من حركة خروج رؤوس الأموال من المملكة إلى سائر أنحاء العالم. وفي عام 2016م اشترى مستثمرون من الشرق الأوسط ما تناهز قيمته 11 مليار دولار أمريكي من الأصول العقارية في الخارج، إلا أنه من المتوقع أن ينخفض هذا الخروج عام 2017م، لكنه سوف يظل يمثل مبلغاً كبيراً لأن مستثمري القطاع الخاص في الشرق الأوسط سوف يواصلون تنويع أصولهم. وسوف يشهد عام 2017م أيضاً ازدياد حركة البيع من قبل أولئك المستثمرين من الشرق الأوسط في سياق جنهم للأرباح وإعادة توزيع استثماراتهم، ما سوف يؤدي إلى ازدياد عدد الصفقات التي يبرمونها.

6. رؤية المملكة 2030 والرهان على القطاع العقاري

يعتبر القطاع العقاري أحد أهم روافد الميزانية وحلاً لأهم التحديات التي تواجهها، وتجلي ذلك في رؤية السعودية 2030 التي وضحت ملامحها وبعض أهدافها الأمير محمد بن سلمان ولي العهد الذي أكد على الدعم الذي سوف يلقاه هذا القطاع ليكون لاعباً أساسياً في صناعة المستقبل، والمهم هنا ليس فقط الدعم بل طريقة التفكير المختلفة لهذا القطاع الحيوي والمؤثر على المواطن وعلى الاقتصاد.

وملامح هذا القطاع ومستقبله يمكن استشرافها من خلال خمس نقاط مهمة وهي على النحو التالي:

- أولاً : صندوق الاستثمارات العامة الذي سيدخل لاعباً في السوق العقاري من خلال مسلكين الأول إدارة وتطوير بعض أراضي الدولة التي سيتم نقلها للصندوق لحل مشاكل المدن، أما المسلك الثاني دخول الصندوق في فرص عقارية ضخمة (أراضي أو فرص كبيرة) ودخول صندوق الاستثمارات العامة

بهذه الآلية يعني أنه سوف يتم إيجاد منافسة قوية ومطلوبة في السوق لرفع كفاءته ويكون الصندوق بمثابة صانع للسوق ويكون قادراً على إيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب ولاعب رئيسي يستطيع أن يقود ويصحح توجهات السوق التي شابها شيء من التخبط والعشوائية في الفترات الماضية.

■ **ثانياً:** كل مشاريع البنية التحتية مستمرة وقائمة ولن تتوقف. ومن المعلوم أن من أهم العوامل المساعدة على التنمية في الدولة بشكل عام وفي القطاع العقاري بشكل خاص هي استمرار الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والتي تعمل على تأسيس بيئة قادرة على النهوض بالاقتصاد، وتأكيد ولي ولي العهد على أنها لن تتوقف متأثرة بانخفاض أسعار البترول أو بعوامل أخرى يعطي مؤشر بأن الإنفاق على هذه المشاريع هي من الأولويات لدى الحكومة.

■ **ثالثاً:** رفع نسبة تملك السعوديين للمساكن لتصل إلى 52% من إجمالي نسبة السعوديين في عام 2020 م ، وهذا المحور تحدياً سوف يساعد على تحديد الطلب للمساكن في السنوات القادمة وفق تطلعات الدولة، ولقياس هذا الطلب بشكل مبدئي من خلال المعطيات المتاحة من عدة مصادر أهمها الهيئة العامة للإحصاء وهي على النحو التالي:

- عدد السكان السعوديين (ذكور فقط) يصل إلى قرابة 10 مليون نسمة
- عدد السكان اللذين تزيد أعمارهم عن 30 سنة حوالي 49%
- نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان 2.55%
- نسبة تملك السعوديين الحالية للمساكن 47%

عليه ومن خلال المعطيات السابقة سوف نستنتج أنه ولكي نصل إلى نسبة تملك تصل إلى 52% من عدد السعوديين فإن عدد الوحدات السكنية اللازمة لتحقيق هذا الهدف هي (545) ألف وحدة سكنية على مستوى المملكة (الوصول إلى هذا الرقم بناء على عدد الذكور فقط ولم يتم الأخذ في الاعتبار الطلب الذي سينشأ من النساء. أرام، مطلقات. الخ) وهو تحدي كبير يتطلب جهود استثنائية ليس فقط من الحكومة بل حتى من القطاع الخاص الذي سيجد في تحقيق هذه الطلب على المساكن فرصة استثمارية سوف تعمل الدولة على تشجيعها وتذليل الصعوبات لها.

■ رابعاً : زيادة عدد الحجاج والمعتمرين لتصل إلى 15 مليون حاج ومعتمر في عام 2020م ، و 30 مليون في عام 2030 م .

زيادة عدد الحجاج والمعتمرين يلقي بظلاله على العقارات المخصصة لإسكان الحجاج والمعتمرين والتي تشمل الفنادق، والشقق المفروشة، والعقارات السكنية الخاصة والتي كانت في موسم الحج الماضي تصل إلى (352) ألف غرفة موزعة على (4,410) عقار استوعبت (1.7) مليون حاج. فإذا ما تم تطبيق نسبة الزيادة التي تتطلع لها الحكومة وهي زيادة بمقدار (88%) قبل عام 2020م ، و(100%) عن الزيادة السابقة وذلك قبل عام 2030م، فإن هذه الزيادة تتطلب توفير (310) ألف غرفة جديدة قبل عام 2020م و (663) ألف غرفة جديدة قبل عام 2030م أي أننا نحتاج إلى أكثر من 3 أضعاف العدد المتوفر حالياً من العقارات في مكة المكرمة لتكون قادرة على إستيعاب (6.4) مليون حاج فقط.

■ خامساً : الإقامة الدائمة في السعودية لغير السعوديين "الغرين كادر" سيتم تطبيقها خلال خمس سنوات وهي نقطة لا يمكن التنبؤ بأثرها على القطاع العقاري في الوقت الراهن نظراً لعدم وجود أي أرقام يمكن أن تساعد في تحليلها، لكن ما يمكن أن يقرأ في هذا الجانب أنه وفي ظل قرارات "السعودية" التي تعمل عليها الدولة سوف تجعل من الصعوبة أن يكون هناك من يأتي للدولة ويقوم إقامة دائمة فقط لغرض العمل أو التجارة. لذا سوف تكون النسبة الأكبر من المستفيدين من هذا النظام هم من يتطلعون لإقامة دائمة في السعودية بالدرجة الأولى للقرب من المشاعر المقدسة لذا ونظراً لأن التملك في مكة المكرمة والمدينة المنورة محظور على غير السعوديين حسب "نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره" عليه سوف تكون الاستفادة الأكبر من هذا النظام هي من نصيب المدن القريبة من المشاعر المقدسة مثل جدة والطائف وينبع وقد يكون أيضاً من نصيب بعض مشاريع الضواحي السكنية مثل مشاريع بوابة مكة أو مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، وقد يكون هذا التنظيم الجديد حافزاً على توجيه استثمارات لإنشاء ضواحي أخرى محيطة بمدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.

■ أخيراً: ازدهار القطاع العقاري في المملكة لا يعني ارتفاع أسعار العقارات كما تروج له بعض الأطراف حينما يطالبون بمقاطعة جميع العقارات ويروجون لانتهاء وشيك للعقار، بل أن ازدهار القطاع العقاري يعني بالدرجة الأولى متانة اقتصاد الدولة وتعظيم إيراداتها من خلال توظيف الفرص والاستثمارات لامتناسص المشكلات.

الخاتمة (النتائج والتوصيات):

لقد عرض وناقش هذا البحث نتائج الدراسة الخاصة بتحليل وضع القطاع العقاري للمملكة العربية السعودية خلال المدة ما بين 2007م إلى 2017م بغية التعرف على أسباب الركود الكبيرة في عمليات البيع والشراء خلال السنوات الأخيرة. ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة بما يلي.

أولاً: إن إمكانية انهيار القطاع العقاري هي مجرد أقاويل وإشاعات أما في الواقع فالسوق العقاري يحوي معطيات كثيرة أساسية تحدد بشكل عام مدى إمكانية حصول حركة تصحيحية لأسعار العقارات، إذ أن السوق العقاري ليس كسوق الأسهم والبورصة ينهار بسرعة وسهولة ويتجاوب مع التوقعات والإشاعات سواء سلباً أو إيجاباً فهو سوق ضخم وغير نمطي لا يستطيع أن يتحكم فيه فرد أو مجموعة كما أن العقار سلعة يصعب تسيلها بسهولة كما يحصل في أسواق البورصات، إذ أن النزول في السوق العقاري السعودي لا يكون مباشراً ومفاجئاً كما يدعي البعض ولو كان هناك نزول سيكون مسبقاً بركود سنوات عدة قد تصل إلى 3 أو 4 سنوات يحصل بعدها تصحيح سعري لا يزد عن 20% أو أكثر قليلاً كما يكون أيضاً تدريجياً وغير مفاجئ وأعدو ذلك للأسباب التالية :

- غالبية ملاك العقارات هم مواطنون أي أنهم ليسوا أجانب وبالتالي ولاءهم لعقاراتهم يكون مرتفعاً،

- غالبية العقارات غير مرهونة للبنوك حيث إن الإحصاءات تؤكد أن العقارات المرهونة للبنوك لا تزيد عن 5% من حجم السوق العقاري البالغ 1,5 تريليون ريال وهذه نسبة متدنية وبالتالي لو تم تسيل العقارات المرهونة لأي سبب فلن تكون ذات تأثير كبير على السوق،

- إقرار نظام الرهن العقاري سيكون له تأثير نفسي لعدم تسرع ملاك العقارات من التخلص من عقاراتهم.

ثانياً: ستواجه المملكة العربية السعودية اقتصاد كلي حافل بالتحديات، وتتخذ الحكومة حالياً إجراءات استباقية لإعادة ضبط إيقاع الاقتصاد بحيث يتكيف مع وضع جديد يهيمن عليه انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار صرف الدولار. وسوف يحتاج مختلف أصحاب المصلحة في السوق العقاري إلى تبني مقاربة واقعية والعمل معاً من أجل إعادة اصطفاهم وسد الفجوات الحرجة في السوق. وعلى المدى الأبعد، سوف يسهم أي تغيير هيكلي تنفذه الحكومة في تعزيز السوق العقاري بشكل إيجابي. وبصورة عامة، تبقى المملكة أكبر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وتمتلك إمكانيات هائلة لتطوير السوق العقاري رغم التحديات قصيرة الأمد التي تواجهها.

الهوامش والإحالات:

- (1) كينيث دي. روزين، الاستثمارات العقارية، ست طرق أساسية لتحقيق ثروة من تجارة العقارات، ترجمة عائشة حمدي، (الإمارات العربية المتحدة، مجموعة النيل العربية، 2009م)، ص 147-209-301.
- (2) هشام محمد القاضي، التمويل العقاري، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ط1، الإسكندرية 2012م- جمهورية مصر العربية.
- (3) محمد الصيرفي، التسويق العقاري، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ط1، الإسكندرية 2013م- جمهورية مصر العربية.
- (4) عرقة سيد سالم، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الـراية 2014 عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.
- (5) جميل هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية(الحجم والاتجاه والمستقبل)، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية 2014-المملكة العربية السعودية.
- (6) رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر 2009- عمان، الأردن.

(7) الزرقاء مصطفى، عقد الإستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات العقارية، معهد البحوث والتدريب 2008-جدة، السعودية.

(8) عقيل جاسم، مدخل في تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع 1999- عمان، الأردن.

(9) Blake,A. and Rummel,O. Economic Modeling and Foreceasting. Center for Central Banking Stadies(2013).

(10) Brigham.Eugene F. Ehrabardt Michael.C Financial Management Theory and Practice, 14th ed. New York, Thomson South- Western(2014).

**أثر مبادئ استراتيجية الكايزن (kaizen) في تفعيل تكنولوجيا الإنتاج
الأنظف دراسة حالة شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- الجزائر -**
*The Role of Kaizen Strategy Principles in Activating the Clearer
Technology Production –Case Study of Concrete Company El-maa
Labiod - Tebessa - Algeria -.*

د/ تواتية الطاهر
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي
tahar0082@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/09/10 تاريخ التعديل: 2017/12/15 تاريخ قبول النشر: 2017/12/25
ملخص:

إن التغيرات التي شهدتها بيئة التصنيع، و ما ترتب عنها من ظهور أساليب تكنولوجيا الإنتاج، دفع اهتمام المؤسسات الصناعية بقضايا البيئة والتنمية المستدامة إلى تبني أساليب وتقنيات أكفأ وأنظف في عمالياتها الإنتاجية والصناعية التي تسهم في الحد من الآثار الضارة لأنشطتها على البيئة، وهذا ما أدى إلى ظهور تقنيات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف لزيادة الكفاءة البيئية، وهذا يتكامل مع تبني بعض الاستراتيجيات الحديثة بالشكل الذي يتناغم مع ما تفرزه هذه التطورات الحديثة للتصدي لهذه التحديات البيئية، ومن بين هذه الاستراتيجيات نجد استراتيجية الكايزن (kaizen) أو ما يعرف بالتحسين المستمر، والتي تعتبر تقنية يابانية تحقق النجاح من خلال خطوات صغيرة وثابتة تعتمد على فكرة أساسية ما فدها التخلص من الهدر في العمليات الإنتاجية في جميع مراحلها، وبناء على ذلك تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة حول أثر تطبيق مبادئ استراتيجية الكايزن ودورها في تفعيل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة -، ولإتمام هذه الدراسة اعتمدنا فيها على استبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من أفراد العينة المستجوبة، بحيث وزعت ثمانون (80) استبانة على أفراد العينة المختارة، وبعد جمع البيانات وتحليلها توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن المؤسسة المبحوثة لا تتبنى كل أبعاد هذه الاستراتيجية، وقدمت مجموعة من التوصيات تمثلت أهمها في أنه يتوجب على شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة - تطبيق أبعاد استراتيجية الكايزن حسب أولويات الأبعاد المهمة التي تحتاج إلى التطبيق الفعلي قبل الأبعاد الأخرى.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية الكايزن، مبادئ استراتيجية الكايزن، تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

Abstract :

The changes in the manufacturing environment and the production technology ways, which led industry companies to give importance to environment and sustainable development issues to adopt more efficient and cleaner methods and technologies in their productive and industrial processes which contribute to eradicating the harmful effects of its activities. Consequently, more techniques of technology production emerged to increase environmental efficiency. This is integrated with the adoption of some modern strategies; in a way that is consistent with what the recent developments bring, to confront the environmental challenges. Among these strategies is Kaizen Strategy or what is known as the continuous improvement. This strategy is a Japanese technique realizing success through simple and stable steps that rely on idea whose aim is to get rid of waste in the productive processes in all its stages. On this basis, this study aims at answering the problematic of *the effects of applying the principles of Kaizen Strategy and its role in activating the clearer technology production in the Concrete Company El-maa Labiod – Tebessa*. In order to complete the study, we used a questionnaires with 80 informant-sample. After data collection and analysis we reached an important result. The company partially adopts some dimensions of Kaizens Strategy. As a complementary recommendation to the study, the company should apply the dimensions of the strategy according to priorities. The important principles should be prioritized to others.

Key words : Kaizen Strategy; Principles of Kaizen Strategy, Clearest technology production.

المقدمة:

إن التأثيرات السلبية للإنتاج الصناعي على البيئة، تتأتى بفعل ما يحدثه التلوث الناجم عن هذه الصناعات، لأن خطورتها تكون أكبر عند عدم استخدام تقنيات وأساليب لا تأخذ بعين الاعتبار تلك الملوثات قبل تسربها أو طرحها في البيئة، وهذا ما دفع بعض المؤسسات الصناعية إلى البحث عن آليات للتصدي لمشكلة التلوث الصناعي والذي جاء ليس نتيجة الإحساس بمخاطره، ولكن على إثر العديد من القوانين والاتفاقيات الدولية على المؤسسات الصناعية بهذا الصدد، وبالتالي أصبح هذا التوجه منهجية وقائية تعتمد على تكنولوجيا يمكن أن

نحقق بها عملية الإنتاج الأنظف من خلال الكفاءة في استخدام الموارد و تقليص النفائات وما يترتب عنها من ملوئات.

و بناءا على ما تقدم جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على تقنية تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ومحاولة ربطتها ببعض الاستراتيجيات الحديثة التي تساهم في تخفيض الملوئات من جهة، وتحقيق التوازن والاستمرارية في تقديم المنتجات من جهة أخرى. والتي نعتبرها كحلقة وصل تساهم في تفعيل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المؤسسات الصناعية. ومن بين هذه الاستراتيجيات الحديثة نجد ما يعرف باستراتيجية الكايزن (kaizen) أو ما يعرف باستراتيجية التحسين المستمر والتي تعتبر من أهم الاستراتيجيات اليابانية التي ظهرت في الثمانينات من القرن الماضي، والتي تعتبر سر نجاح المؤسسات الصناعية اليابانية خاصة في مواجهة المنافسة من قبل المؤسسات الأخرى، وتركز هذه الاستراتيجية على إجراء تحسينات صغيرة وبطريقة مستمرة على فترات طويلة، مع المشاركة الجماعية للعمال في المؤسسة مهما كانت مستوياتهم ورتبهم المهنية.

ومن خلال الاستقراء والتحليل لكل من متغير تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المؤسسات الصناعية ومتغير التحسين المستمر (kaizen)، فيمكن أن نقوم بربط بين هاذين المتغيرين لمعرفة مدى التزام شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض- تبسة - بمبادئ استراتيجية الكايزن، ومدى مساهمة هذه المبادئ في تحقيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

1- مشكلة الدراسة: استقرئت مشكلة الدراسة من خلال محاولة ربط مبادئ استراتيجية الكايزن بتكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المؤسسات الصناعية الجزائرية، وتركز هذه الاستراتيجية على فلسفة إحداث التغيير البسيط، من خلال تحديد المشاكل الصغيرة، التي لا تحتاج إلى إمكانيات مادية أو بشرية كبيرة لمعالجتها، لأنها تتم ببطء وبخطوات صغيرة، وبهذا لا تواجه مقاومة أثناء التغيير، لكنها تؤدي في النهاية إلى إحداث تغييرات جوهرية في المؤسسات، ولهذا أجرينا هذه الدراسة لمحاولة معرفة مدى التزام شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض- تبسة - بمبادئ استراتيجية الكايزن، والدور الذي يمكن تساهم به في تحقيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، ولهذا تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: هل تتبنى شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- مبادئ استراتيجية الكايزن، وما هو الدور الذي تلعبه هذه الاستراتيجية في تحقيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف؟

وحتى نستوفي الإجابة عن هذا التساؤل الجوهري، علينا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي استراتيجية الكايزن؟ وماهي اهم مبادئها؟
- في ما تتمثل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ استراتيجية الكايزن على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة-.

2- أهمية الدراسة: تظهر الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تعريف الباحثين والمسؤولين على المؤسسات الصناعية على الأبعاد والمبادئ الخاصة بهذه الاستراتيجية الحديثة (kaizen) التي تعد توجهها جديدا في الجزائر، أما الأهمية العملية لهذه الدراسة فهي محاولة التعرف على وجود أبعاد هذه الاستراتيجية (kaizen) في شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- لمساعدتها في التركيز على الأبعاد التي كانت نتائجها ضعيفة من خلال نتائج الدراسة الميدانية.

3- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على أبعاد استراتيجية الكايزن لنشر الوعي الاستراتيجي الحديث في المؤسسات الصناعية في الجزائر.
- التعرف على مدى توفر أبعاد هذه الاستراتيجية في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض- تبسة -، ودورها في تحقيق تقنية الإنتاج الأنظف.
- تحليل معطيات العلاقة والأثر والمعنوية بين المتغيرات المبحوثة في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض- تبسة -.

4- فرضيات الدراسة: إن الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة والتي نرى أنها تشكل أكثر الإجابات احتمالا على الإشكالية المطروحة تتمثل في:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ استراتيجية الكايزن على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)، وينبثق على هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

✓ يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الفرز على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$).

✓ يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الترتيب المنهجي على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$).

✓ يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ تنظيف مكان العمل على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$).

✓ يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ التعقيم الشامل على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$).

✓ يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الانضباط الذاتي على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$).

5- الدراسات السابقة: بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجالات العلمية والدوريات والكتب، تم الاطلاع على بعض الدراسات الجامعية ضمن حقل الدراسة، حول استراتيجية الكايزن وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف في مؤسسات الإسمنت، ومن بينها:

1-5- دراسة حامد تركي زعيتير ومحمد على عبد الله، "بعنوان " دور تقانات الإنتاج الأنظف في تعزيز المسؤولية الاجتماعية- دراسة استطلاعية في معمل الإسمنت في محافظة كركوك-، التي نشرت في مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، في المجلد 06 العدد 02، العراق، سنة 2016 ، حيث تناولت هذه الدراسة دور تقانات الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت في محافظة كركوك، حيث خلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وأهمها أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين تقنيات الإنتاج الأنظف والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أنه يجب تحديد الواقع العملي لتقانات الإنتاج الأنظف ودورها في تحقيق نجاح المؤسسة عينة الدراسة.

2-5- دراسة فاتح مجاهدي و براهيم شراف، "بعنوان " برنامج الإنتاج الأنظف كألية لزيادة فعالية ممارسة الإدارة البيئية ودعم الأداء البيئي للمؤسسة- دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، بحيث نشر هذا المقال في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 01، عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2012، حيث تناولت هذه الدراسة برنامج الإنتاج الأنظف الذي يساهم في تحقيق التقدم الصناعي والحماية المستدامة لبيئة المؤسسة عينة الدراسة، وهذا من خلال المعالجة النهائية لبعض الأنواع من الملوثات التي تأثر على صحة الحيوان والإنسان والنبات، وتوسيع استخدام التكنولوجيا البيئية التي تتجاوز حدود قياس الانبعاثات، وعليه أوصت هذه الدراسة على انه يجب على المؤسسة المبحوثة القيام ببذل جهد إضافي من اجل تحسين أدائها البيئي ومواجهة الضغوطات المجتمعية المحلية والعالمية.

3-5- دراسة عادل محمد عبدالله، بعنوان تبني نظام التحسين المستمر (KAIZEN) في جودة الخدمات الصحية - دراسة تحليلية في مدينة الموصل، ونشر هذا المقال في مجلة بحوث

مستقبلية بكلية الحداثة الجامعة، في العدد 42، العراق، سنة 2013. حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب التحسين المستمر الذي يساهم في التقليل من هدر تقديم الخدمات في المؤسسة المبحوثة، لأن تحسين جودة الخدمات الصحية وتطويرها من حيث الموارد المادية والبشرية لها دور كبير في تحقيق الجودة التدريجية للخدمة المقدمة، وأوصت هذه الدراسة النهوض بالخدمات التي تقدمها المؤسسة المبحوثة لتحقيق التميز في خدماتها، من خلال تغيير نمط تفكير الإدارة بالاعتماد على تحقيق التوازن في استثمار المورد البشري المتخصص.

4-5- دراسة نصيب حاسم محمد الجبوري و حازم عبد العزيز الغرباوي، بعنوان تكامل نظرية القيود والتحسين المستمر (كايزن) وانعكاساته على تخفيض التكلفة وتعظيم الإنجاز، بحيث نشر هذا المقال في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 19، العراق، سنة 2015. وهدفت هذه الدراسة إلى تطبيق نظرية القيود في ظل استعمال التحسين المستمر الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض التكاليف وتعظيم الإنجاز، وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن الأفراد العاملون في المؤسسة المبحوثة يفتقرون إلى أحد وأهم ركائز تطبيق استراتيجية الكايزن والتكيف مع التكنولوجيات الحديثة، وأوصت هذه الدراسة الشركة المبحوثة على وضع خطط وبرامج واقعية لتطبيق استراتيجية التحسين المستمر من خلال إشراك كل العمال في هذه العملية، وليس استعمالها كمجرد شعارات فقط.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسات تشترك مع دراستنا الحالية في تناولها أحد متغيرات هذه الدراسة سواء كان المتغير الأول حول استراتيجية الكايزن أو المتغير الثاني حول تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركات الإسمنت، وتختلف مع دراستنا في كونها لم تطرق للمتغيرين معا، وهذا ما نريد دراسته من خلال هذه الدراسة لمحاولة ربط هذين المتغيرين لمعرفة مدى مساهمة المتغير الأول (مبادئ استراتيجية الكايزن) وتأثيره في المتغير الثاني والمتمثل في (تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض بولاية تبسة).

6- مجتمع الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة موظفي وعمال شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض - تبسة -، فيما تمثلت العينة المبحوثة في إدارات الشركة (المدير العام والمدير التقني، وإدارات الشركة بمختلف أصنافهم، بالإضافة إلى رؤساء المصالح)، وبلغ حجم عينة الدراسة 88 فرد. وتم توزيع الاستبيان على أفراد العينة المستجوبة، وتم استرداد 85 استمارة، لأن 03

استبيانات لم نتمكن من استرجاعها، وعند تفحص الاستبيانات تم استبعاد 5 استبيانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة فيها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 80 استبانة.

7- أداة الدراسة: تم في هذه الدراسة اعتماد على استبيان من أجل جمع البيانات، وصمم هذا الاستبيان وفقا لأهداف الدراسة وفرضياتها، وتضمن جزئيين، الأول متعلق بالمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، والثاني اشتمل على محورين الأول يمثل مبادئ استراتيجية الكايزن، والثاني احتوى على عبارات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في تحديد الإجابة على فقراته، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): اتجاه درجات السلم حسب مقياس ليكرت الخماسي

الاتجاه	موافق تماما	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجات	5	4	3	2	1

المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 540.

8- نموذج الدراسة: في ضوء مشكلة البحث وأهدافه قد يتطلب بناء نموذج شامل لتشخيص العلاقة بين مبادئ استراتيجية الكايزن وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، ويمكن وضع نوع متغيرات الدراسة حسب ما يلي:

1-7- المتغير المستقل (x): يتمثل في مبادئ استراتيجية الكايزن، وينقسم إلى خمسة أبعاد تتمثل في: الفرز، الترتيب، المنهجي، تنظيف مكان العمل، التعقيم الشامل و الانضباط الذاتي.

2-7- المتغير التابع (y): يتمثل في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

1. مفاهيم حول استراتيجية الكايزن:

1- مفهوم التحسين المستمر (kaizen): تسعى المؤسسات لتبني مدخل التحسين المستمر باعتباره فلسفة إدارية تعمل على تحسين الأنشطة المرتبطة بالآلات والمعدات والأفراد وطرق الإنتاج بصورة مستمرة، وذلك لتقليل العيوب في منتجاتها، ومواجهة المنافسة في السوق، من خلال انتهاز المؤسسة التغيير التدريجي في العمليات الإنتاجية بشكل مستمر ودائم.⁽¹⁾

2- تعريف طريقة الكايزن: هي تقنية استخدمها اليابانيون، وتتكون الكلمة من مقطعين (Kai) تعني (التحسين) أو التغيير و (zen) وتعني (المستمر) أو الجيد، وبالتالي فإن kaizen تعني التحسين المستمر لعمليات المؤسسة. (2)

3- مبادئ استراتيجية الكايزن: لهذه الاستراتيجية عدة مبادئ أهمها تتمثل في:

3-1- مبدأ الفرز (Straighten Up): ويطلق على الفرز باليابانية (seiri)، وفي هذه المرحلة يتم التمييز بين الأشياء الأساسية وغير الأساسية، ويعني الفرز عمليا هو التخلص من الاحتفاظ بالأشياء غير المستفادة منها وغير المستخدمة، لكي لا تأثر على الإنتاج. (3)

3-2- مبدأ الترتيب المنهجي (Put Thing in Order): يطلق عليه باليابانية (seiton) بمعنى إعادة وضع وترتيب الأشياء في مواقعها الصحيحة وحسب ترتيبها، وذلك لنقادي ضياع الوقت في البحث عنها، بحيث تكون جاهزة للاستخدام عند الحاجة، وقابلة للاسترجاع كما استعمل اليابانيون قانون الثلاثين ثانية، حيث ترتب المؤسسات أدوات الاستخدام الميكانيكي في لوحة خاصة بهدف العمل بها ببساطة خلال 30 ثانية، ليتم إرجاع كل شيء إلى مكانه المخصص بعد الاستخدام. (4)

3-3- مبدأ تنظيف مكان العمل (Clean Up): تنطق باليابانية (seiso) بمعنى التنظيف الدائم لمكان العمل بصورة مستمرة، فالمؤسسات اليابانية تقوم بتنظيف شامل لمكان العمل خلال الخمس دقائق الأولى والأخيرة من كل يوم. (5)

3-4- مبدأ التعقيم الشامل (Being Clean Hygienic): وتلفظ باليابانية (seiketsu) وتتمثل في الحرص على ضرورة محافظة الفرد داخل المؤسسة على نظافته الشخصية، وارتدائه للملابس الواقية والخاصة بالعمليات الإنتاجية. (6)

3-5- مبدأ الانضباط الذاتي (Discipline): وتلفظ باليابانية (shitsuke) بمعنى حث الأفراد على الانضباط والالتزام بتعليمات وقوانين النظافة والترتيب، كما تحث هذه الخطوة على اللين واللف مع كل الأفراد، والالتزام بتعليمات وقوانين وأنظمة العمل داخل المؤسسة. (7)

II. مفاهيم حول تكنولوجيا الإنتاج الأنظف:

1- مفهوم الإنتاج الأنظف: نشأت فكرة الإنتاج الأنظف في القطاع الصناعي خلال ثمانينات القرن العشرين، ومبدؤه يقوم على استبعاد الملوثات قبل حدوثها، بدلاً من المقاربة التقليدية الباهظة التكاليف والقائمة على معالجة التلوث بعد حدوثه. ومن هنا نجد أن الإنتاج الأنظف هو تطبيق مستمر لاستراتيجية وقائية تشمل عمليات التصنيع والتسويق والخدمات، وتهدف إلى زيادة الكفاءة والتقليل من الأخطار التي تلحق بصحة الإنسان والبيئة. وهو عملية تتطلب تغييراً في مواقف وسلوكيات وسياسات الحكومة والصناعة على حد سواء.⁸

2- تعاريف حول الإنتاج الأنظف (Cleaner Production):

• **التعريف الأول:** لقد أعطى البرنامج البيئي للأمم المتحدة (UNEP) خلال عام 1990 مفهوم الإنتاج الأنظف بأنه " التطوير المستمر في العمليات الصناعية والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة".⁹

• **التعريف الثاني:** الإنتاج الأنظف يمثل التطبيق المستمر لاستراتيجية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات لتقليل من مخاطر التلوث بجميع أنواعه على الإنسان و البيئة.¹⁰ ويمكن أن نستنتج من التعريفين السابقين أن الإنتاج الأنظف " يمثل التطوير الدائم للعمليات على المنتجات ضمن استراتيجية متكاملة، الهدف منها تقليل الأثر البيئي والمخاطر الضارة على صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة المحيطة.

3- مبادئ الإنتاج الأنظف: للإنتاج الأنظف عدة مبادئ نذكر أهمها: ¹¹

- المحافظة على المواد الأولية والطاقة والماء من خلال تحسين كفاءة التصنيع.
- اجتناب إنتاج نفايات في كل مرحلة من عملية التصنيع أو الخدمة.
- استبدال المواد السامة والخطرة بمواد بديلة.
- خفض مستوى التلوث في جميع الانبعاثات والتصرفات في موقع الإنتاج.
- إعادة تدوير واستعمال واسترداد المنتجات الثانوية والمخلفات إلى أقصى حد ممكن، من أجل تحويل النفايات إلى إرباح إضافية.

4- **تكنولوجيا الإنتاج الأنظف:** يشمل الإنتاج الأنظف استخدام تكنولوجيا أنظف، أي أسلم بيئياً، سواء في استخراج الموارد الطبيعية أو صنع المنتجات أو توزيعها أو استهلاكها أو التخلص منها، وغير ذلك من المراحل التي تمر بها أثناء دورة حياتها⁽¹²⁾. وهذا يتطلب اعتماد نظام للإدارة البيئية ومسك "حسابات خضراء" وتطبيق مفاهيم بيئية أخرى. وتستخدم هذه الأيام مصطلحات وقائية عدة، مثل الكفاءة الأيكولوجية، ومنع التلوث، والتقليل من النفايات، وخفض النفايات في المصدر. لكن مصطلح "الإنتاج الأنظف" يشملها كلها ويغطي جميع المراحل التي تمر بها المنتجات.⁽¹³⁾

ثالثاً: الإطار التطبيقي للدراسة:

1- اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة.

أ- **صدق الاتساق الظاهري لأداة الدراسة:** للتحقق من صدق الاتساق الظاهري قمنا بعرض الاستبيان على أربعة أساتذة محكمين لإبداء رأيهم في مدى وضوح فقرات الاستبيان ومدى مناسبتها لأهداف الدراسة، وقد تم اعتماد الفقرات التي أجمع عليها غالبية المحكمين من خلال مقترحاتهم، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

ب- **ثبات أداة الدراسة:** تم قياس ثبات الاستبيان باستخدام معامل الثبات ألفا كرو نباخ (alpha cronbach's) والذي يشير إلى التجانس الداخلي لكل فقرة من فقرات الاستبيان، وبعد تطبيقنا لهذا المعامل على برنامج (SPSS)، كانت النتائج مبنية في الجدول رقم (2)، حيث حصل المحور الأول على نسبة مقدارها (68.5%) وهي نسبة مقبولة، أما المحور الثاني فحصل على نسبته (54.7%) وهي نسبة غير مقبولة بمفردها لأنها أقل من 60%، وقد بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان بشكل عام (67.5%)، وهذا ما يعني بأنها قيمة جيدة لثبات الاستبيان، ونسبة مقبولة لأغراض التحليل والقيام بالدراسة.

الجدول رقم (2): يمثل نتائج اختبار معامل الثبات (ألفا كرو نباخ)

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ
المحور الأول	أبعاد استراتيجية الكايزن	15	0.685
المحور الثاني	عبارات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف	12	0.547
المجموع	جميع الفقرات	27	0.675

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية لسنة 2017 م

ت- **الصدق البنائي لمحاوَر الاستبانة:** من خلال الجدول رقم (3) نجد أن معامل الارتباط بين درجات المحور الأول والثاني والاستبيان ككل بلغت 0.944^{**} و 0.946^{**} على التوالي، وهذا

ما يفسر وجود ارتباط قوي بين المحور الأول والثاني والاستبيان ككل عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي لمحاوره، وبالتالي محاوره صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

الجدول رقم (3) : الصدق البنائي لمحاور الدراسة **الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

الرقم	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	أبعاد استراتيجية الكايزن	0,944**	0,000
2	فقرات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف	0,946**	0,000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية لسنة 2017 م

2-تحليل خصائص عينة الدراسة: تم في هذا العنصر التطرق للخصائص والسمات الوظيفية

التي يمتاز بها أفراد عينة الدراسة، ويمكن تلخيصها في الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	62	77.5 %
	أنثى	18	22.5 %
	المجموع	80	100 %
العمر	من 20 إلى 30 سنة	23	28.75 %
	من 31 إلى 40 سنة	29	36.25 %
	من 41 إلى 50 سنة	21	26.25 %
	أكبر من 50 سنة	7	8.75 %
	المجموع	80	100 %
المؤهل العلمي	شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية	30	37.5 %
	شهادة الليسانس	24	30 %
	شهادة مهندس	15	18.75 %
	شهادة المستار	8	10 %
	شهادة الماجستير	1	1.25 %
	شهادة الدراسات العليا المتخصصة (P.G.S)	2	2.5 %
التخصص العملي	المجموع	80	100 %
	علوم اقتصادية	10	12.5 %
	ميكانيك	16	20 %
	إعلام ألي	21	26.25 %
	كهرباء	10	12.5 %
	هندسة بأنواعها	13	16.25 %
	تخصصات أخرى	10	12.5 %

المجموع	80	%100
المدير عام	1	%1.25
المدير التقني	1	%1.25
إطار سامي	8	%10
إطار مسير	15	%18.75
رئيس مصلحة	20	%25
إطار عادي	35	%43.75
المجموع	80	%100

الوظيفة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية لسنة 2017 م

❖ **الجنس:** من خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا أن توزيع النسب حسب الجنس لأفراد العينة المختارة تمثل نسبة 77.5% ذكور، وما نسبته 22.5% إناث، أي سيطرة الفئة الذكورية على الفئة الأنثوية في التوظيف داخل المؤسسة، وهذا راجع إلى طبيعة العمل في هذا المجال.

❖ **العمر:** من خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لأفراد العينة تمثل نسبته 28.75% عمرهم من 20 إلى 30 سنة، وما نسبته 36.25% عمرهم من 31 إلى 40 سنة، وما نسبته 26.25% عمرهم من 41 إلى 50 سنة، وما نسبته 8.75% عمرهم من 51 سنة فأكثر، أي أن فئة 31 إلى 40 سنة هي أكثر نسبة توظيف بالمؤسسة، وتدل النتيجة السابقة على أن الغالبية من العمال ينتمون إلى الفئة الأولى والثانية أي الفئة القريبة إلى الشباب، وهذا ما يدل أن هذه الفئة تتمتع بصحة جيدة لصغر سنها، وهذا ما يجعلها قادرة على تأدية وظائفها على اكمل وجه، وهذا ما يخدم أهداف الدراسة.

❖ **المؤهل العلمي:** من خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، تمثل في نسبة 96.25% مؤهلهم العلمي شهادات جامعية مختلفة تتوزع على 37.5% شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية و 30% شهادة الليسانس و 18.75% شهادة مهندس دولة و 10% شهادة مستار، وأن ما نسبته 3.75% مؤهلهم العلمي دراسات عليا تتوزع على 1.25% شهادة الماجستير و 2.5% شهادة الدراسات العليا المتخصصة، أي أن العينة المختارة للدراسة أصحاب شهادات جامعية ودراسات عليا، وهذا ما يفسر أن أغلب الإجابات تتسم بالموضوعية.

❖ **مجال التخصص العملي:** من خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا توزيع النسب حسب مجال التخصص العلمي لأفراد العينة المختارة تمثل فيما نسبته 12.5% تخصصهم علوم اقتصادية، وما نسبته 20% تخصصهم ميكانيك، وأن ما نسبته 26.25% تخصصهم إعلام ألي، وأن ما نسبته 12.5% تخصصهم كهرباء، فيما تتمثل نسبة 16.25% هندسة بأنواعها، ونسبة 12.5% تمثل تخصصات أخرى، ونجد هذا التنوع في الاختصاصات ساعد الشركة على تأدية مهامها.

❖ **الوظيفة:** من خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا توزيع النسب حسب الوظيفة المشغولة لأفراد العينة المختارة، حيث تتوزع النسبة الكلية للعينة المختارة بين 1.25% للمدير العام و 1.25% للمدير التقني و 10% للإطارات السامية في المؤسسة، و 25% لمدراء المصالح للمؤسسة، بالإضافة إلى 18.75% للإطارات المسيرة للمؤسسة و 43.75% للإطارات العادية، وتدل هذه النسب السابقة على التنوع في مستوى الوظائف المشغولة من طرف أفراد العينة المختارة، مما يعكس وجود خبرات متنوعة ومختلفة، وهذا ما يخدم أهداف الدراسة.

وتدل النتائج السابقة للمتغيرات الديمغرافية للعينة المختارة أنهم يتمتعون بخبرة متوسطة تتوافق مع أعمارهم واختصاصاتهم وطبيعة المناصب العملية التي يشغلونها، مما يجعلهم قادرين على تكوين آراء إيجابية أو سلبية أكثر دقة اتجاه موضوع الدراسة.

3- تفسير وتحليل محاور الدراسة: سيتم في هذا العنصر تحليل ومناقشة محاور الدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها من مخرجات برنامج (SPSS) الإحصائي، حيث تم استخدام هذا البرنامج لإجراء المعالجة الإحصائية اللازمة لوصف خصائص مجتمع الدراسة، وذلك باستخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (على مقياس ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الاستبانة المتعلقة بالمشور الأول حول أبعاد استراتيجية الكايزن والثاني حول عبارات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وقد تقرر أن تكون فيئات ودرجات المتوسط الحسابي لإجابات الباحثين عن كل عبارة حسب السلم الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): الحدود الدنيا والعليا لفئات المتوسط الحسابي

الدرجة	منخفض	متوسط	مرتفع
المتوسط الحسابي	✓ [1 - 2.5]	✓ [2.5 - 3.5]	✓ [3.5 - 5]

المصدر: من إعداد الباحث

أ- تحليل الآراء لفقرات المشور الأول: أبعاد استراتيجية الكايزن :

لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق أبعاد استراتيجية الكايزن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم التحقق من تطبيق كل مبدأ وذلك من خلال حوصلة النتائج التالية:

جدول رقم (6): تحليل آراء فقرات البعد الأول (أبعاد استراتيجية الكايزن)

الترتيب	مستوى القبول	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرارات والنسب المئوية (%)					المقياس	فقرات المحور	الرقم
				غير موافق تماما	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق تماما			
1	مرتفع	0.576	3.76	نتائج بعد الفرز							1
4	توسط	0.602	3.49	نتائج بعد الترتيب المنهجي							2
5	متوسط	0.755	3.25	نتائج بعد تنظيف مكان العمل							3
2	مرتفع	0.688	3.61	نتائج بعد التعقيم الشامل							4
3	مرتفع	0.574	3.5	نتائج بعد الانضباط الذاتي							5
	مرتفع	0.336	3.52	نتائج المحور الأول							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية لسنة 2017 م

❖ تحليل آراء أفراد العينة لفقرات بعد الفرز: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بعد الفرز جاء في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.76) بانحراف معياري (0.576) والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى الفئة من [3.5 – 5]، وعليه هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، كما شكلت متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد قبولاً مرتفعاً أيضاً، حيث تراوحت المتوسطات لعبارات هذا البعد بين (3.52-3.15) وانحراف معياري يتراوح بين (1.340-1.190)، مما يشير أن أغلب أفراد العينة يعتبرون أن مؤسستهم تركز على الفرز، حيث تقوم بفرز واستبعاد بعض المعدات والآلات غير الضرورية دون المساس بجودة الخدمة

وحجم المبيعات، وتقوم بفرز المواد الداخلة في العملية الإنتاجية وترتيبها حسب العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى تصنيف النفايات وترميزها بأرقام لتسهيل عملية تدويرها بسهولة.

❖ تحليل آراء أفراد العينة لفقرات بعد (التعقيم الشامل): من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن بعد التعقيم الشامل جاء في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.61) بانحراف معياري (0.688) والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى الفئة من [3.5 – 5]، وعليه هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولاً مرتفعاً باستثناء العبارة الأخيرة من هذا البعد والتي كانت تمثل قبول متوسط، وتراوح متوسطات هذا البعد بين (3.32-3.53) وانحراف معياري يتراوح بين (1.122-1.328)، مما يشير أن أغلب أفراد العينة يعتبرون أن مؤسستهم تركز على التعقيم الشامل في الإنتاج باستمرار من خلال توفر المؤسسة للعمال اللباس الخاص بالعملية الإنتاجية والواقية، بالإضافة إلى قيام المؤسسة بزراعة بعض أنواع الأشجار داخل وخارج محيط المؤسسة لمنع تطاير الغبار والتأثير على صحة الحيوان والنبات، وهذا حسب القوانين البيئية المعمول بها في كل دول العالم خاصة بالنسبة إلى هذه الأنواع من الصناعات والتي تعتبر من أكثر الصناعات الملوثة للبيئة.

❖ تحليل آراء أفراد العينة لفقرات بعد الانضباط الذاتي: من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن بعد الانضباط الذاتي جاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.50) بانحراف معياري (0.574)، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى الفئة من [3.5 – 5]، وعليه هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولاً متوسطاً، حيث تراوحت المتوسطات لعبارات هذا البعد بين (3.23-3.53) وانحراف معياري يتراوح بين (1.130-1.292)، مما يشير إلى أن أغلب أفراد العينة يعتبرون أن مؤسستهم تسعى إلى تحقيق الانضباط الذاتي من خلال مشاركة كل العاملين في جميع المستويات في عملية التغيير نحو الأفضل، بممارسة أسلوب التحسين المستمر الذي يعتمد

على التخلص من الهدر في العمليات ومحاولة البحث عن جذور المشكلات وحلها في الوقت المناسب ومنع تكرارها، مما يؤدي إلى تحسين جودة وتكلفة العمليات الإنتاجية قدر الإمكان.

❖ تحليل آراء أفراد العينة لفقرات بعد الترتيب المنهجي: من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن بعد الترتيب المنهجي جاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.49) بانحراف معياري (0.602) والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى الفئة [2.5 – 3.5]، وعليه هذا البعد يشير إلى نسبة قبول متوسطة، على الرغم أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولاً مرتفعاً، وتراوحت المتوسطات لعبارات هذا البعد بين (3.50-3.58) وانحراف معياري يتراوح بين (1.169 - 1.290)، مما يشير أن أغلب أفراد العينة يحاولون تطبيق بعد الترتيب المنهجي من خلال ترتيب الآلات بشكل منطقي حسب العملية الإنتاجية لمنع هدر الوقت وفرز المواد الداخلة في العملية الإنتاجية وترتيبها حسب العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى توعية العمال والموظفين بأهمية المحافظة على ترتيب المواد الداخلة في العملية الإنتاجية.

❖ تحليل آراء أفراد العينة لفقرات بعد تنظيف مكان العمل: من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن بعد تنظيف مكان العمل جاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.25) بانحراف معياري (0.755)، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى الفئة [2.5 – 3.5]، وعليه هذا البعد يشير إلى نسبة قبول متوسطة، على الرغم من وجود العبارة الثانية في هذا البعد والتي تعتبر قيمتها في المجال المرتفع، وتراوحت المتوسطات لعبارات هذا البعد بين (3.28-3.58) وانحراف معياري يتراوح بين (1.163 - 1.340)، مما يشير أن أغلب أفراد العينة يحاولون تطبيق بعد تنظيف مكان العمل من خلال اقتناء المؤسسة بعض وسائل ومواد التنظيف اللازمة لتنظيف أماكن العمل بصفة دورية، بالإضافة إلى قيامها بصفة مستمرة بتنظيف وصيانة عتاد الإنتاج .

ب- تحليل الآراء لعبارات المحور الثاني والمتعلق بتكنولوجيا الإنتاج الأنظف:

لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق بعض العناصر الخاصة بعملية الإنتاج الأنظف من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم التحقق من تطبيق بعض العناصر، وذلك من خلال حوصلة النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

جدول رقم (7): تحليل آراء فقرات المحور الثاني والمتعلق بتكنولوجيا الإنتاج الأنظف

الرقم	فقرات المحور	المقياس	التكرارات والنسب المئوية (%)					الانحراف المعياري	مستوى القبول	
			موافق تماماً	موافق	متوسطة	موافق بدرجة	غير موافق تماماً			
نتائج المحور الثاني								3.51	341.0	مرتفع
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية										

✓ تحليل آراء أفراد العينة لفقرات المحور الثاني والخاصة بتكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لهذا المحور بلغ (3.51) وبانحراف معياري يقدر بـ (0.341)، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى الفئة [3.5 – 5]، وعليه هذا المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، وجاءت عبارات هذا المحور منها خمسة عبارات بنسب قبول متوسطة حيث متوسطاتها تنتمي إلى الفئة [2.5 – 3.5]، وسبعة عبارات تنتمي إلى الفئة [3.5 – 5] بنسب قبول مرتفعة، وهذه النتائج تعتبر جد مرضية من خلال نتائج آراء العينة المستجوبة في استعمال المؤسسة لبعض أساليب تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من خلال اعتمادها على بعض المصافي الحديثة والتي تقلل نسبة الغبار المتطاير جراء الصناعة، حيث لا يتعدى الغبار فيها 10 mg/Nm³، والباقي تسترجعه المؤسسة وتقوم بإعادة تدويره، بالإضافة إلى اقتناء المؤسسة بعض التجهيزات الجديدة مثل الآلات الكهربائية المستعملة خصيصاً في عملية تنظيف الأفران والتخلص من ترسبات مادة الكروم بطرق سريعة وأمنة، وتقوم المؤسسة بفرز النفايات حسب نوعها لتسهيل عملية معالجتها، كما يتم توعية العمال والموظفين بأهمية فرزها وعدم خلطها ووضعها في أماكن محددة ومؤقتة، لأنها تقوم بإعادة تدوير بعض أنواعها وبيع بعضها لبعض الشركات المختصة، وحرقت أخرى لا يمكن تدويرها أو بيعها في الآلات خاصة بهذه العملية، وتم كل هذا من خلال تدريب العمال وتكوينهم في مجال ISO وتوعيتهم

دوريا كالمصقات حول معالجة النفايات، وكل هذه الأعمال تتم من خلال مصلحة الإدارة البيئية التي تقوم بمتابعة كل العمليات والإجراءات الداخلية في بناء نظام الإدارة البيئية من خلال المقارنة بين ما هو مخطط، وما هو منجز للتقليل من أضرار التلوث البيئي على الصحة العامة.

3-3- اختبار الفرضيات:

3-3-1 اختبار الفرضية الأولى: يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات الانحدار البسيط

للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (8): تحليل نتائج الانحدار البسيط لمبدأ الفرز ومحور تكنولوجيا الإنتاج الأنظف المالية

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	الأخطاء التقديرية Erreur standard de l'estimation
1	0.158	0.12	0.25	0.338

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية

من خلال الجدول رقم (8) تشير النتائج أن معامل الارتباط يقدر بـ 0.158 وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين مبدأ الفرز و تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، كما أن معامل التحديد بلغ 0.12 وهذا يعني أن مبدأ الفرز يفسر ما مقداره 12% من التغيرات التي تحدث في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المؤسسة عينة الدراسة والباقي (88%) يرجع لعوامل أخرى.

جدول رقم (9): جدول تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج للفرضية الأولى

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	0.229	1	0.229	1.997	0.162
الخطأ	8.935	78	0.115		
المجموع الكلي	9.164	79			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية

من خلال النتائج الواردة في الجدول (9) تبين عدم صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى حيث يلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (sig=0,162)، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على معنوية النموذج.

جدول رقم (10): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لمبدأ الفرز

Sig مستوى الدلالة	T	Coefficients Standardisés	Coefficients non Standardisés		النموذج Modèle
		المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		
		Bêta	Erreur standard الخطأ المعياري	معاملات المتغيرات B	
		0.000	12.589		0.251
0.162	1.413	0.158	0.66	0.93	الفرز

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن تطبيق مبدأ الفرز ليس له أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ($\beta_1=0.93$ ؛ لان $\alpha=0.162>0.05$)، ومنه نستنتج صحة الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الفرز على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض-تبسة-.

3-3-2- اختبار الفرضية الثانية: يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات الانحدار البسيط

للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (11): تحليل نتائج الانحدار البسيط الترتيب المنهجي وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

الأخطاء التقديرية Erreur standard de l'estimation	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	معامل التحديد R^2 R-deux	معامل الارتباط R	النموذج Modèle
0.321	0.110	0.122	0.349	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية

من خلال الجدول رقم (11) تشير النتائج أن معامل الارتباط 0.349 مما يدل على وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين مبدأ الترتيب المنهجي وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، كما أن معامل التحديد بلغ 0.122 وهذا يعني أن مبدأ الترتيب المنهجي يفسر ما مقداره 12.2% من التباين والتغيرات التي تحدث في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، والباقي 87.5% يرجع لعوامل أخرى.

جدول رقم (12): جدول تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج للفرضية الثانية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	1.115	1	1.115	10.810	0.02
الخطأ	8.048	78	0.103		
المجموع الكلي	9.164	79			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الثانية حيث يلاحظ من تحليل التباين ANOVA أن قيمة مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.02$) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية جودة وصلاحية النموذج.

جدول رقم (13): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لمبدأ الترتيب المنهجي

Sig مستوى الدلالة	T	Coefficients	Coefficients non		النموذج Modèle	
		Standardisés	Standardisés			
		المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية			
		Bêta	Erreur standard الخطأ المعياري	معاملات المتغيرات B		
0,000	13.311		0.212	2.826	(constante) الثابت	1
0.02	3.288	0.349	0.60	0,197	مبدأ الترتيب المنهجي	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية

من خلال الجدول رقم (13) تشير النتائج إلى أن مبدأ الترتيب المنهجي له أثر معنوي في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف حيث نلاحظ أن ($\beta_1=0.197$ ؛ $\alpha<0.05$)، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية الصفرية H_0 والتي تنص على عدم معنوية β_1 .

3-3-3- اختبار الفرضية الثالثة: يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (14): تحليل نتائج الانحدار البسيط لمبدأ التنظيف و تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ² R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	الأخطاء التقديرية Erreur standard de l'estimation
1	0.719	0.516	0.510	0.238

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية لسنة 2017 م من خلال الجدول رقم (14) تشير النتائج أن معامل الارتباط يقدر ب 0,719 وهو ما يفسر على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين مبدأ تنظيف مكان العمل و تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، كما أن معامل التحديد بلغ 0,510 وهذا يعني أن مبدأ تنظيف مكان العمل يفسر ما مقداره 51,0% من التغيرات في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، والباقي 49% يرجع لعوامل أخرى.

جدول رقم (15): تحليل التباين ANOVA لإختبار جودة وصلاحيّة النموذج للفرضية الثالثة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	4.733	1	4.733	83.3.8	0,000
الخطأ	4.431	78	0.57		
المجموع الكلي	9.164	79			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية

من خلال النتائج المدونة في الجدول (15) نلاحظ من تحليل التباين ANOVA أن قيمة مستوى الدلالة ($\text{sig}=0,000$)، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية جودة وصلاحيّة النموذج، مما يدل على أن هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمبدأ تنظيف مكان العمل في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

جدول رقم (16): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لمبدأ تنظيف مكان العمل

Sig مستوى الدلالة	T	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		Modèle النموذج	
		Bêta	Erreur standard الخطأ المعياري	معاملات B المتغيرات		
0.000	20.817		0.118	2.463	(constante) الثابت	1
0,000	9.127	0.719	0.36	0.324	التنظيف	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية

من خلال الجدول أعلاه الذي يشير إلى أن مبدأ تنظيف مكان العمل له أثر في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف حيث تبين النتائج ($\beta=0,719$ ؛ $\alpha<0,05$)، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على معنوية المعلمات.

3-3-4- اختبار الفرضية الرابعة: يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات الانحدار البسيط

للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (17): تحليل نتائج الانحدار البسيط لمبدأ التعقيم الشامل وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف

الأخطاء التقديرية Erreur standard de l'estimation	معامل التحديد المصحح- R deux ajusté	معامل التحديد R^2 R-deux	معامل الارتباط R	النموذج Modèle
0.321	0.111	0.122	0.350	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية

من خلال الجدول رقم (17) تشير النتائج أن معامل الارتباط يقدر بـ 0,350 وهو يدل على وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين مبدأ التعقيم الشامل و تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، كما أن معامل التحديد بلغ 0.122 وهذا يعني أن مبدأ التعقيم الشامل يفسر ما مقداره 12.2 % من التباين في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، والباقي 87.8 % ترجع لعوامل أخرى.

جدول رقم 18: تحليل التباين للانحدار البسيط ANOVA لاختبار جودة وصلاحيّة النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	1.122	1	1.122	10.880	0.01
الخطأ	8.042	78	0.103		
المجموع الكلي	9.164	79			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الرابعة، حيث يلاحظ من اختبار تحليل التباين ANOVA أن قيمة مستوى الدلالة ($\text{sig}=0,01$)، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية جودة وصلاحيّة النموذج.

جدول رقم (19): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لمبدأ التعقيم الشامل وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف

Sig مستوى الدلالة	T	Coefficients Standardisés المعاملات المعيارية	Coefficients non Standardisés المعاملات غير المعيارية		Modèle النموذج	
		Bêta	Erreur standard الخطأ المعيارى	معاملات B المتغيرات		
0,000	14.973		0.193	2.889	(constante) الثابت	1
0.01	3.298	0.350	0.052	0.173	التعقيم	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية

من الجدول رقم (19) نلاحظ نتائج تحليل الانحدار البسيط الذي يشير إلى أن مبدأ التعقيم الشامل له أثر معنوي في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، حيث نلاحظ أن ($\beta_1=0.173$)؛ ($\alpha<0.05$) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية الصفرية H_0 والتي تنص على عدم معنوية β_1 .

3-3-5 اختبار الفرضية الخامسة: يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات الانحدار البسيط

للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (20): تحليل نتائج الانحدار البسيط لمبدأ الانضباط الذاتي و تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	الأخطاء التقديرية Erreur standard de l'estimation
1	0.409	0.167	0.156	0.313

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية

من خلال الجدول رقم (20) تشير النتائج أن معامل الارتباط 0.409 وهو يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة نسبيا بين مبدأ الانضباط الذاتي و تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، كما أن معامل التحديد بلغ 0,167 ، وهذا يعني أن مبدأ الانضباط الذاتي يفسر ما مقداره 16.7% من التباين في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، والباقي 83.3% ترجع لعوامل أخرى.

جدول رقم (21): تحليل التباين للانحدار البسيط ANOVA لاختبار جودة وصلاحية النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	1.532	1	1.532	15.654	0.00
الخطأ	7.632	78	0.098		
المجموع الكلي	9.164	79			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الخامسة، حيث يلاحظ من تحليل التباين ANOVA أن قيمة مستوى الدلالة ($\text{sig}=0,00$) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية جودة وصلاحية النموذج.

جدول رقم (22): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لمبدأ الانضباط الذاتي

Sig مستوى الدالة	T	Coefficients Standardisés المعاملات المعيارية	Coefficients non Standardisés المعاملات غير المعيارية		Modèle النموذج	
		Bêta	Erreur standard الخطأ المعيارى	معاملات B المتغيرات		
0,00	12.270		0.217	2.666	(constante) الثابت	1
0.00	3.957	0.409	0.061	0.243	التعقيم	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على بيانات الدراسة الميدانية لسنة 2017 م
من الجدول رقم (22) نلاحظ نتائج تحليل الانحدار البسيط الذي يشير إلى أن مبدأ الانضباط الذاتي له أثر معنوي في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، حيث يتبين أن ($\beta_1=0,243$; $\alpha<0.05$) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية الصفرية H_0 والتي تنص على معنوية β_1 .

3-3-2- اختبار الفرضية الرئيسية:

يتم اختبار هذه الفرضية الرئيسية من خلال تحليلات الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (23): تحليل نتائج الانحدار البسيط لمبادئ الكايزن و تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

الأخطاء التقديرية Erreur standard de l'estimation	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	معامل التحديد R^2 R-deux	معامل الارتباط R	النموذج Modèle
0.212	0.614	0.618	0.786	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على بيانات الدراسة الميدانية لسنة 2017 م
تشير نتائج الجدول رقم (23) أن معامل الارتباط يقدر بـ 0,786 وهو ما يفسر على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين مبادئ استراتيجية الكايزن بشكل إجمالي مع تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، كما أن معامل التحديد بلغ 0.618 وهذا يعني أن مبادئ استراتيجية الكايزن تفسر ما مقداره 61,8 % من التباين والتغيرات التي تحدث في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، والباقي 38,2 % ترجع لعوامل أخرى.

جدول رقم (24): تحليل التباين للانحدار البسيط ANOVA لاختبار جودة صلاحية النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	5.667	1	5.667	126.423	0,00
الخطأ	3.496	78	0.45		
المجموع الكلي	9.164	79			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية لسنة 2017 م
 يلاحظ من الجدول رقم (24) من اختبار تحليل التباين ANOVA أن قيمة مستوى الدلالة ($\text{sig}=0,00$) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، مما يدل على معنوية جودة صلاحية النموذج أي أن المتغير المستقل قادر على تفسير التغيرات التي تحدث على المتغير التابع، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج.

جدول رقم (25): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لتطبيق مبادئ استراتيجية الكايزن لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف

النموذج Modèle	المعاملات غير المعيارية Coefficients non Standardisés		المعاملات المعيارية Coefficients Standardisés		t	مستوى الدلالة Sig
	معاملات B للمتغيرات	الخطأ المعياري Erreur standard	Bêta			
(constante) الثابت	0.705	0.251	0.786		2.807	0.05
1 مبادئ استراتيجية الكايزن	0.798	0.71			11.211	0.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية لسنة 2017 م
 من خلال الجدول رقم (25) الذي يشير إلى أن تطبيق مبادئ استراتيجية الكايزن له أثر في تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، فمن خلال النتائج ($\beta=0,840$ ؛ $\alpha<0.05$)، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ استراتيجية الكايزن على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض

عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)". ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ استراتيجية الكايزن على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)".

رابعاً: نتائج وتوصيات الدراسة:

أ- النتائج: على ضوء ما عرض في هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- 1- أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض، تقوم بتبني أبعاد استراتيجية الكايزن في بعدي الفرز والتقييم الشامل والانضباط الذاتي بنسب مرتفعة.
- 2- أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن شركة الإسمنت محل الدراسة، تقوم بتبني أبعاد استراتيجية الكايزن في بعدي الترتيب المنهجي و تنظيف مكان العمل بنسب متوسطة.
- 3- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الفرز على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض - تبسة - عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)
- 4- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ تنظيف مكان العمل على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)
- 5- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الترتيب المنهجي على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)".
- 6- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ تنظيف مكان العمل على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)
- 7- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ التقييم الشامل على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)".
- 8- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الانضباط الذاتي على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)".
- 9- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ استراتيجية الكايزن على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في شركة الإسمنت بمنطقة الماء الأبيض عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)".
- 10- استخدام المؤسسة تكنولوجيات حديثة من أجل تقليل نفقاتها والتخلص الآمن منها.
- 11- تخضع المؤسسة عينة الدراسة للالتزام بالقوانين والأحكام البيئية تدريجياً، وتسعى إلى تطوير عملية الإنتاج، ومواكبة عصرة الإنتاج والتوافق مع المعايير الدولية للإنتاج.

12- إن منطلقات التحسين المستمر والتزام الإدارة العليا المعتمدة في إدارة الجودة البيئية الشاملة في شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- لها تأثير كبير على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، مما يدل على وجود تباين لتأثير متغيرات استراتيجية الكايزن في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

ب-التوصيات: من خلال ما جاء في هذه الدراسة، وبناء على النتائج العامة المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة على النحو التالي:

1- على شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- أن تولي اهتمام أكثر ببعدي الترتيب المنهجي وتنظيف مكان العمل اللذان حازا على نسب متوسطة من خلال النتائج المتوصل إليها.

2- ضرورة تطبيق مبادئ استراتيجية الكايزن لشركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- حسب الأولويات وذلك عن طريق إجراء دراسة ميدانية ومعرفة أي الأبعاد تحتاج إلى التطبيق الفعلي قبل الأبعاد الأخرى، لأنه قد تتغير الحاجة من وقت إلى آخر حسب احتياجات القيادة الإدارية للمؤسسة المبحوثة.

3- من خلال نتائج الوصف والتحليل لدرجة أهمية الأبعاد ينبغي على إدارة شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- أن تسعى إلى زيادة تفعيل كل الأبعاد من أجل الانتقال إلى استراتيجية الكايزن للوصول إلى تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

4- التحسين المستمر لأساليب الإنتاج وتطوير التقنيات والأساليب الإنتاجية من خلال البحث عن تكنولوجيات أنظف.

5- إتباع شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- للتكنولوجيا النظيفة ومنها تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من أجل الحفاظ على البيئة واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للاستفادة من ميزة التنافس البيئي.

6- اعتماد شركة الإسمنت ببلدية الماء الأبيض- تبسة- استراتيجية واضحة ومحددة للاستثمار في مجال التقنيات الحديثة الصديقة للبيئة بما يسهم بالاستغلال الأمثل لمصدر الطاقة والموارد البيئية.

7- ضرورة إشراك العاملين في دورات تثقيفية للتعرف على أهمية استخدام أسلوب كايزن وضرورته وإقناعهم بالفوائد والإيجابيات التي ستنجم من تطبيقه، وإن الشركة لا يمكن أن تستمر بمزاولة نشاطها ما لم تتجح في مساندة ومواكبة التغيرات المحيطة بها.

8- الحث على تكثيف مشاركة العمال والموظفين في المنتديات والملتقيات التي تنظمها الجهات المختصة، مثل مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في الجزائر، لتحسين مستواهم ووعيهم البيئي.

خامسا: قائمة المصادر والمراجع:

- (1) سونيا محمد البكري، إدارة الجودة الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 233.
- (2) روبرت مورير، خطوة واحدة صغيرة قد تغير مجرى حياتك بطريقة الكايزن، ترجمة نورالدين القالي، مكتبة جريدة، الأردن، 2012، ص: 15.
- (3) Skaggs, Todd, **Essential in the Lean manufacturing Structure is the – 5S – Philosophy**, the 5S Philosophy to Improve the Work Place, (2003), p:2.
- (4) Fawaz Abdullah, **Lean Manufacturing: Tools and Techniques in the Process Industry with a Focus on Steel**, Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of School of Engineering in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Doctor of Philosophy, University of Pittsburgh, (2003), p:12.
- (5) إبراهيم بن يحيى، تأثير نظام إدارة الجودة على الأداء البشري بالمؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة (الجزائر)، 2011، ص: 26.
- (6) السمان و ثائر احمد سعدون ، التكامل بين استراتيجيات التصنيع الرشيق وأساليب التصنيع الرشيق وأثرهما في تعزيز الأداء العمليتي دراسة تطبيقية في مجموعة ختارة من المنظمات الصناعية في مدينة الموصل" ، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ،العراق، 2008 ، ص:134.
- (7) أميرة عبد الرحمان برهمين، تأصيل مبادئ الكايزن ومقارنتها بالمبادئ الإسلامية، مجلة عالم الجودة، العدد الرابع، 2012، جمهورية مصر العربية، ص: 67.
- (8) جمال دلال، الإنتاج النظيف، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد: 139، الكويت 2013، ص: 15.
- (9) الحجار صلاح محمود صقر وداليا عبد الحميد، نظام الإدارة والبيئة وتكنولوجيا منهاجية – تقنياته – استدامته، ISO 14000، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 2006، ص: 109.

(10) زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، سلسلة صون البيئة، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2003، ص: 101.

(11) أحمد تي، استراتيجية الإنتاج النظيف ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد: 05، منشورات جامعة الوادي، 2012، ص: 169.

(12) عمر على إسماعيل، إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى، مجلة تنمية الرفادين، المجلد 36، العدد 115، 2014، ص: 286.

(13) Javan Jovanovic, and others, **Introduction of cleaner production in the tank farm of the pancevo oil refinery**, Serbia, journal of cleaner production, Vol 18, 2010, p:794

دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحسين عمل المدقق الجبائي دراسة تحليلية لملف جبائي خاضع للتدقيق المصوب في المحاسبة

**Role of Financial Accounting System Outputs in Improving the
Work of the Tax Auditor.**

**An analytical study of a Financial file Subject to Scrutiny in
Accounting**

أ.د. وسيلة بن ساهل

wassilabensaheldz@yahoo.fr

جامعة محمد خيضر – بسكرة

أ. لياس قلاب ذبيح

kd_lies@hotmail.com

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

تاريخ الاستلام: 2017/11/15 تاريخ التعديل: 2017/12/15 تاريخ قبول النشر: 2017/12/29

تصنيف JEL: M4

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية امكانية استفادة المدقق الجبائي التابع لإدارة الضرائب من القوائم المالية المستخرجة وفق النظام المحاسبي المالي، وتحسين عمله عن طريق استخراج مختلف المعلومات المالية والمحاسبية التي تساعد على كشف المزيد من الأخطاء والتجاوزات التي ترتكب في حق المال العام.

بعد عرض مخرجات النظام المحاسبي المالي وتقديم واقع التدقيق الجبائي الممارس من طرف أعوان إدارة الضرائب قمنا بدراسة تحليلية لملف جبائي خاضع للتدقيق المصوب في محاسبة المكلف. تم التوصل إلى ان عمل المدقق الجبائي لم يرقى إلى المستوى المطلوب، لما تقدمه الكشوف المالية الحديثة من معلومات وهذا بتوفر عدة اعتبارات مهنية تتعلق بعدم قدرة تكيف النظام الجبائي مع نظيره النظام المحاسبي المالي والمنتميان لوصاية وزارة المالية.

الكلمات المفتاحية: المدقق الجبائي، الكشوف المالية، النظام المحاسبي المالي، الضرائب والرسوم.

Abstract :

This research paper deals with the possibility of the benefit a tax inspector of the tax department can get from the financial statements extracted according to the financial accounting system. And improving his work by extracting the various financial and accounting information that helps in detecting errors and abuses that may be committed by the taxpayer.

After presenting the outputs of the financial accounting system and presenting the reality of the tax audit practiced by the tax administration agents, it was supported by a case study on a tax file subject to the correct auditing in the taxpayer's accounting. It was found that the work of the tax inspector did not meet the required level, because of the recent financial statements. This is provided by the availability of several professional considerations related to the inability to adapt the tax system with the financial accounting system that fall under the authority of the Ministry of Finance.

Keywords: Tax inspector, Financial Statements, Financial Accounting System, Taxes and Fees.

المقدمة

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 وعرض مخرجاته الثرية بالمعلومات المحاسبية والمالية التي يستفيد منها كل الأطراف المهمة، نجد إدارة الضرائب طرف حيوي ومهم كمستخدم للكشوف المالية كونها تحدد بها الأوعية الضريبية المختلفة والتأكد من مدى صحة وصدق التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة. مما يلزم النظام الجبائي التكيف مع هذه المستجدات المحاسبية سواء بسن نصوص قانونية جديدة أو معدلة توافق الإصلاح المحاسبي مع دعمها للنظام المستندي وتحديثه وهذا عن طريق إصدار القوائم الجبائية الحديثة سنة 2011 _ كونها أول سنة لعرض مخرجات النظام المحاسبي المالي بعد تطبيقه سنة 2010 _ من دون التطرق إلى قائمة التدفقات النقدية أو جدول تغيرات الأموال الخاصة وغيرها من الملاحق.

بما أن المشرع الجبائي يملك سلطة الرقابة الجبائية بآلياتها المتنوعة للتأكد من التصريحات بالضريبة الجبائية بواسطة المدققين الجبائيين الذين غالبا ما يملكون كفاءة مهنية عالية في مجال المحاسبة والجباية على حد سواء للصد إلى تلاعبات المكلفين بالضريبة ووكلائهم المحاسبين المهنيين التي تغذي ظاهرة التهرب الضريبي. مما يلزم على المدقق الجبائي تقديم عمل أفضل في ظل تغير البيئة المحاسبية في الجزائر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي والاستفادة من مخرجاته الحديثة والمتنوعة.

بناء على ما سبق يمكن تحديد إشكالية البحث الممثلة فيما يلي:

كيف تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحسين عمل المدقق الجبائي؟

وقد بنينا هذه الدراسة على أساس الافتراض التالي: تساهم القوائم المالية المنجزة وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين عمل المدقق الجبائي من حيث كشف المزيد من الأخطاء والتجاوزات المرتكبة في حق المال العام.

للإجابة على الإشكالية والتأكد من مدى مصداقية الافتراض المتبنى يمكننا تقسيم العمل إلى ثلاثة محاور، نبدأ أولا بعرض مختصر لمخرجات النظام المحاسبي المالي ثم التطرق لآلية التدقيق الجبائي في الجزائر الممارس من طرف إدارة الضرائب وذلك من خلال عرض دراسة ميدانية حول التدقيق الجبائي المصوب في محاسبة المكلف بالضريبة لسنوات تتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني وأخرى بالنظام المحاسبي المالي لاستخراج وتحليل النتائج.

أولا: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

التزمت الجزائر بتغيير البيئة المحاسبية بما يوافق المناخ الاقتصادي العالمي والتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية لتلبية لمتطلبات المستثمر المحلي والأجنبي ومع تطوير ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر. وعليه ألزمت وزارة المالية مختلف المؤسسات والهيئات الاقتصادية المعنية منذ بداية سنة 2010 بتطبيق النظام المحاسبي المالي بعد اعتماده وفق القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالمحاسبة المالية، مع تدعيمه بنصوص تفسيرية تزامنا مع إصدار القانون رقم 10-01 الصادر بتاريخ 29 جويلية 2010 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة.

1- الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يقوم الاطار التصوري للمحاسبة المالية بما يحتويه من مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، ومختلف الكتل المشكلة للقوائم المالية لا سيما منها الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء، يحدد المعايير المحاسبية المتعلقة بقواعد تقييم مختلف الحسابات ومحتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها، كما إن للإطار التصوري للمحاسبة المالية مايلي:

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية،
- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة،
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي. (المرسوم التنفيذي 08-156، 2008، ص 11)

2- مخرجات النظام المحاسبي المالي

يقصد بالنظام المحاسبي المالي على أنه: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية." (القانون رقم 07-11، 2007، ص 3).

1-2- تعريف الكشوف المالية

عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها "مجموعة كاملة وغير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغيير وضعية الكيان عن تاريخ قفل الحسابات." (القرار الوزاري، 2008، ص 87).

2-2- الغرض من الكشوف المالية

إن الهدف من الكشوف المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للشركة وعن نتائج أعمالها والتدفق النقدي لديها، لكي تكون البيانات المالية التي تحتويها مفيدة في اتخاذ القرارات المهمة لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية خلال فترة زمنية معينة. (محمد أبو نصار، 2012، ص 21).

3-2- مستعملي الكشوف المالية

- تمثل الكشوف المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها من داخل أو خارج المؤسسة، نجد من أهم مستخدميها:
- المسيرين، الهيئات الإدارية والرقابية، مختلف المصالح الداخلية،
 - ممولي المؤسسة مثل المالكين، المساهمين، البنوك والمقرضين...
 - الهيئات ذات السلطة الرقابية مثل إدارة الضرائب، دوائر الحكومية،
 - المتعاملين الآخرين من شركات التأمين، الأجراء، الموردين، الزبائن...
 - الأطراف المهتمة بما فيهم الجمهور العام. (جمال العشيشي، 2012، ص 17).

4-2- المعلومات العامة في صلب الكشوف المالية

- يتطلب عرض الكشوف المالية الإفصاح في صلبها والتوضيحات الأخرى في الملاحق، يجب أن تحتوي كل قائمة مالية من القوائم الرئيسية على تبيان المعلومات كما يحددها القرار الوزاري كالاتي: (القرار الوزاري، 2008، ص 22).
- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان،
 - طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو مدمجة أو مركبة)،
 - تاريخ الاقفال،
 - العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور،
 - عنوان المقر، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد المسجلة فيه،
 - الأنشطة الرئيسية وطبيعة العمليات المنجزة،
 - اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الملحق به الكيان عند الاقتضاء،
 - معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

في حين آجال التصريح بالكشوف المالية حددها المشرع بالموازاة مع قانون الضرائب في النص التالي: "تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية الميسرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ اقفال السنة المالية، ويجب أن تكون مميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان". (القانون رقم 07-11، 2007، ص 5)

5-2- الخصائص النوعية لتحديد المعلومات في محتوى الكشوف المالية

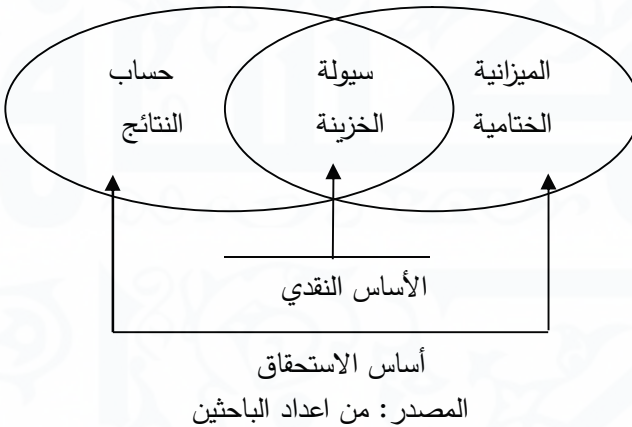
توجد عدة إعتبارات في صلب إعداد وعرض الكشوف المالية، بحيث تقوم أولاً على فرضيتي محاسبة الاستحقاق والاستمرارية في الاستغلال. أما الخصائص النوعية المتعلقة بعرض الكشوف المالية نوجزها باختصار في: الوضوح في المعلومات المقدمة، الاتساق في العرض، الموثوقية، المعلومات المقارنة، تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، الأهمية النسبية والتجميع، الصورة الصادقة، الحياد، الحيطه والحذر، الشمولية، التوقيت المناسب، التكلفة والعائد. (Chafik messekdi, 2015, p 6)

6-2- عرض الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي

حددت مفاهيم كل قائمة مالية بناء على المادة 25 من القانون 11-07 : " تُعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنوياً على الأقل التالية ما عدا ما يتعلق بالكيانات الصغيرة.." (المرسوم التنفيذي 08-156، 2008، ص 14).

- الميزانية: " هي الكشف الاجمالي للأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ اقفال الحسابات".
- حساب النتائج: " هو كشف إجمالي للأعباء والمنتجات التي أنجزها الكيان أثناء المدة المعنية وعلى سبيل الاختلاف تبرز النتيجة الصافية لهذه المدة".
- جدول سيولة الخزينة: " هي قائمة مالية تظهر مصادر الأموال واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، والهدف من هذه القائمة هو تعليم المستخدمين كيفية وسبب التغير النقدي للشركة".

الشكل رقم 01: جدول التدفقات النقدية (سيولة الخزينة)



- تغير الأموال الخاصة: "يشكل تحليلا للحركات المؤثرة في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية".
- ملحق الكشف المالية: "يعتبر من الوثائق التي تتألف من الكشف المالية، ويشمل على معلومات أو شروحات أو تعليقات ذات أهمية معتبرة ومفيدة بالنسبة إلى مستعملها على أساس اعدادها والطرق المحاسبية الخاصة المستعملة والوثائق الأخرى التي تتألف من الكشف المالية ليتم عرضها بكيفية نظامية".

كما نضيف أن هدف متابعة النظام المحاسبي المالي للملاحق الإضافية هو تقديم صورة أكثر مصداقية ممكنة عن المؤسسة، لكونها تكمل وتعلق على المعلومات المقدمة في الكشف المالية الرئيسية مما تعتبر بدورها وثائق أساسية، وغالبا ما تنطرق إلى تحديد القواعد والطرق للحسابات المستخدمة، وتوضيحات أخرى.

(Eric DUMALANEDECNC, 2011,p 221)

ثانيا: واقع ممارسة التدقيق الجبائي في الجزائر

تلجأ الدولة الممثلة في ادارة الضرائب للحفاظ على مواردها المالية الضائعة عن طريق تفعيل آلية التدقيق الجبائي المتعلقة بفحص معمق في محاسبة المكلفين بالضريبة، للتأكد من تصريحاتهم المكتتبه بما يتوافق مع نشاطاتهم الممارسة فعلا، مع كشف مختلف الأخطاء والتجاوزات المرتكبة في حق المال العام، لأن النظام الضريبي الجزائري بطبيعته نظام تصريحي. ومن جهة أخرى نجد أن المؤسسات الاقتصادية قد تمارس التدقيق الجبائي بهدف تحقيق الأمن الجبائي، والتأكد من أنها غير معرضة للمخاطر الجبائية أو عدم التحكم في التسيير الجبائي بما يوافق مع درجة المطابقة مع القوانين الجبائية.

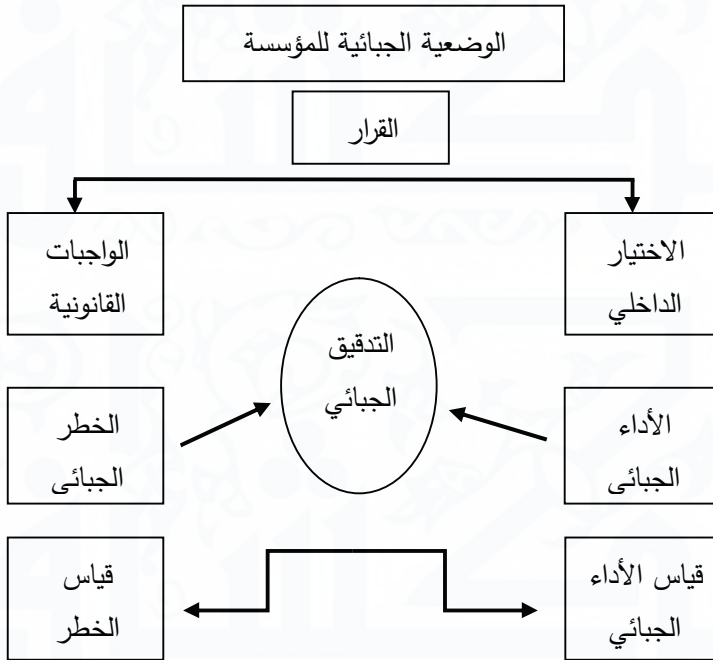
(Fatma Zohra DRISSI, 2016, p 238)

2-1- تعريف التدقيق الجبائي

للتدقيق الجبائي عدة تعاريف نذكر من أهمها فيما يلي:

- خصص المشرع الجبائي في المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية: " يمكن لأعوان الادارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها".(قانون الإجراءات الجبائية، 2016، ص 11).

- عرفه الاقتصادي colin أنه: "التدقيق الجبائي فحص المحاسبة من طرف الادارة الجبائية ويضيف أنه رقابة احترام القواعد الجبائية". (Réda KHELASSI, 2013, p 93).
 - أما الجامعة الفرنسية عرفته: " التدقيق الجبائي هو الرقابة على مدى صحة تطبيق القواعد الجبائية". (Robert OBERT, 2009, p 422).
- يمكننا أن نستنتج التعريف التالي: "التدقيق الجبائي هو عملية منهجية يسعى للتأكد من صحة وصدق التصريحات الجبائية بما يوافق القوانين الضريبية وفق معايير وضوابط مهنية يلتزم بها المدقق الجبائي".
- الشكل رقم 02: الوضعية الجبائية للمؤسسة



Rédha KHELASSI, Précis d'Audit fiscal de l'entreprise, Edition BERTI, Alger, 2013, P 92

2-2- الإطار التنظيمي للتدقيق الجبائي

ترتكز عملية التدقيق الجبائي على مجموعة من الأجهزة الإدارية والوسائل البشرية المخول لها قانونيا للقيام بأداء هذه المهام على أكمل وجه وتمارسها بطريقة منظمة وفعالة،

1-2-2-الأجهزة الادارية المكلفة بالتدقيق الجبائي

قدم المشرع الجزائري للإدارة الجبائية عدة وسائل هيكلية متخصصة في مجال الرقابة الجبائية، تمارس مهامها بشكل تدريجي وتنفذ البرامج المسطرة من الإدارة العامة للضرائب والتي تتمثل تلك الأجهزة في:

- مديرية الأبحاث والمراجعات يمتد اختصاصها عبر كافة التراب الوطني مهمتها وضع استراتيجية عمل عبر الفروع الجهوية والمحلية.
- المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية اختصاصها عبر إقليم الولاية بعد المصادقة على البرامج من المديرية العامة حسب حجم النشاط.
- مديرية كبريات المؤسسات تعتبر جهاز حديث النشأة لها صلاحيات واسعة كونها مكلفة بتسيير ومراقبة الملفات الجبائية لأكبر الشركات.
- مراكز الضرائب على المستوى المحلي التي تتكفل بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي بالولاية.

2-2-2-الأعوان المكلفين بممارسة التدقيق الجبائي

وفرت إدارة الضرائب الإمكانيات البشرية اللازمة لتمارس مهامها التي خول لها القانون معايير انتقاء الموارد البشرية التي تمتاز بالخبرة والكفاءة المهنية العالية، الممثلين في الأعوان المدققين وفقا للتشريع الجبائي: " لا يمكن إجراء المراجعات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل" (قانون الإجراءات الجبائية، 2016، ص 12).

- التزامات المدققين، تنقيد بناء على احترامهم لقواعد أخلاقيات المهنة، ووقايتهم من النزاعات التي تعترضهم أثناء أداء مهامهم (دليل أخلاقيات المهنة، 2007، ص 3).
- مسؤوليات المدققين، تجاه ادارة الضرائب والمكلفين بالضريبة والممثلة في:
 - المسؤولية المدنية، في حالة إلحاق الضرر بالغير نتيجة لخطأ أو إهمال،
 - المسؤولية الجنائية، في حالة ارتكاب جنائية أو جنحة يعاقب عليها القانون،
 - المسؤولية التأديبية في حالة ارتكاب أخطاء مهنية حسب درجة الخطر.

3-2- الاطار القانوني للتدقيق الجبائي

تتمتع إدارة الضرائب بسلطات واسعة لكي تمارس حقوقها المقررة لها بالقانون، ولكي تمارس مهامها المكلفة بها، وتستطيع ان تمارس حقها في التحقق من صحة وسلامة البيانات الواردة بالتصريح الضريبي، ولكي تستطيع ان تؤسس الفرض الضريبي على أساس من العدالة فإنها تتمتع بسلطات التدقيق الضريبي (الجبائي).

1-3-2-الحقوق الممنوحة للإدارة الجبائية

إن التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة، تكون محل فحص ومتابعة دقيقة من طرف مصالح الإدارة الجبائية وهذا للتأكد من مدى صحتها ومصداقيتها، مما تتمتع بحقوق قانونية تسمح لها بمباشرة مهامها على أكمل وجه والمثلة في:

- حق الرقابة،
- حق الاطلاع،
- حق استدراك الأخطاء،
- حق المعاينة. (Charte du contribuable vérifié, 2016, p 8)

في حالة التعسف في استعمال القانون الجبائي تم استحداثها وفق قانون المالية لسنة 2018 عن طريق تعديل أحكام المادة رقم 19 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية وفق ما يلي: " خلال مراقبة التصريحات المتعلقة بكل ضريبة وحق ورسم وإتاوة، لا يجوز التحجج بالمستندات المشككة لتعسف في استعمال القانون لدى الإدارة الجبائية التي يحق لها استبعادها وإن تعيد لها طابعها الحقيقي. وهذه المستندات سواء كانت تكتسي طابعا وهميا يخفي مضمونها الحقيقي للاستفادة من امتيازات جبائية أو التملص أو تخفيض الضريبة المستحقة على المعني بالأمر... " (قانون المالية سنة 2018، ص 22)

2-3-2-الحقوق الممنوحة للمكلفين بالضريبة

لقد منح المشرع الجبائي الجزائري مجموعة من الضمانات والحقوق للمكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية بشكل عام والتدقيق الجبائي بشكل خاص، بهدف خلق جو من التقاهم والتراضي بين المكلفين بالضريبة والمدققين حفاظا على حقوقهم من التعسف الإداري، وقد تنحصر هذه الضمانات الممنوحة فيما يلي:

- الإعلام المسبق لعملية التدقيق الجبائي،

- الاستعانة بمستشار أو وكيل من اختيار المكلف،
- عدم تجديد عملية التدقيق،
- تحديد مدة التدقيق الجبائي،
- الإشعار بالتقويم،
- حق الرد على التقويم،
- حق الطعن في التسوية الجبائية.

4-2- الإجراء العملية للتدقيق الجبائي

المدقق الجبائي أثناء القيام بعمله يسعى للبحث والتقصي عن الحقائق للتأكد من صحة التصريحات الضريبية كونها أعدت وفق القوائم المالية المكيفة حسب القوانين الضرائب من دون ارتكاب أخطاء أو تلاعبات.

حيث أن دليل المدقق في محاسبة المكلفين بالضريبة الصادر من المديرية العامة للضرائب يلخص عمل المدقق في ثلاثة مراحل أساسية نوجزها فيما يلي: (Guide de vérificateur de comptabilité, 2001, p 31).

1-4-2- المرحلة التحضيرية

- بعد انتقاء الملفات المراد مراجعتها تسند مهمة التدقيق إلى الأجهزة المخول لها قانونا وللمدقق الجبائي الذي يقوم بالخطوات التمهيدية التالية:
- ارسال اشعار مسبق للمكلف الخاضع لعملية التدقيق الجبائي يبلغ فيه تاريخ الزيارة الميدانية مع تحديد الضرائب والرسوم المعنية والسنوات الخاضعة للفحص، ويرفق الإشعار بميثاق المكلف الخاضع للرقابة الجبائية، مع إمكانية الاستعانة بوكيل يتم اختياره بنفسه.
 - ضرورة معرفة طبيعة عمل المكلف بعد سحب الملف الجبائي من مفتشية الضرائب، بهدف احتواء كل الوثائق والتصريحات المقدمة.
 - وضع خطة عمل محكمة لإنجاز مهمته على أكمل وجه بناء لتحقيق الأهداف المرجوة وهذا باستعمال أسلوب العينات حسب حجم الضرر.

2-4-2- المرحلة الميدانية

بعد انقضاء الأجل المحدد قانوناً للتحضير وبوصول أول موعد تدخل مباشر بعين المكان يذهب المدقق لمباشرة مهامه داخل مقر المؤسسة محل التدقيق، لأنه قانونياً لا يسمح له بأخذ الدفاتر والمستندات المحاسبية إلى مكتبه إلا في حالات خاصة حددها القانون يقوم المدقق بالخطوات التالية:

- التدقيق في محاسبة المكلف من حيث الشكل عن طريق المعاينة المادية لمختلف الدفاتر والوثائق المحاسبية محل الفحص، للتأكد من وجودها ومدى صحتها وفق للمواد 9 إلى 12 من القانون التجاري.
- التدقيق في محاسبة المكلف من حيث المضمون عن طريق دراسة مفصلة لعينة من الحسابات المسجلة في القوائم المالية ذات الصلة بتحديد الوعاء الضريبي، مثل: المشتريات، المخزونات، والمبيعات.
- بعد الفحص المعمق قد يجد المدقق أخطاء وتجاوزات تسمح له أن يلجأ إلى إعادة تأسيس الأوعية الضريبية بعد طلب توضيحات وتبريرات مقنعة.
- في حالة رفض المحاسبة يتم إعادة تقدير رقم الأعمال كونه الحساب المحوري في تحديد الوعاء الضريبي وفق عدة مؤشرات منها: فواتير البيع والشراء، الإيرادات الأخرى، المواد المستعملة، التقدير التلقائي...

3-4-2- المرحلة الختامية:

- بعد ما سبق يمكن للمدقق الجبائي القيام بالخطوات النهائية التالية:
- تقييم محاسبة المكلف بالضريبة سواء تم قبولها أو رفضها حسب القواعد القانونية وحجم الضرر الذي ألحق بالخزينة العمومية.
- تبليغ النتائج الأولية المتوصل إليها وينتظر الرد المقنع من المكلف ليتم تصحيحها بالتبليغ النهائي الذي تصدر على أساسه جداول الضرائب الواجبة الدفع، ويتم إبلاغه حتى وإن لم يكن هناك تقويم.
- يُعد المدقق بطاقة نهاية الأشغال يلخص فيها كل ما جرى من أحداث وإجراءات عملية مدعة بأدلة اثبات، بعدها يحضر تقرير نهائي ترسل نسخة إلى مديرية الأبحاث والمراجعات للإعلام والمتابعة.

ثالثاً: دراسة ميدانية لملف جبائي خاضع للتدقيق المصوب في المحاسبة

انتقلنا إلى مركز الضرائب بإحدى مكاتب الأبحاث والمراجعات بقصد إجراء دراسة ميدانية عن التدقيق الجبائي، للإجابة على إشكالية البحث، تمكنا من الحصول على ملف جبائي خاضع للتدقيق المصوب في محاسبة _استحدث سنة 2009_ خلال (3) ثلاثة سنوات متتالية كونها تمثل المرحلة الانتقالية في الإصلاح المحاسبي:

- القوائم المالية لسنة 2009 منجزة وفق المخطط المحاسبي الوطني.
 - القوائم المالية لسنة 2010 منجزة وفق المخطط المحاسبي والنظام المحاسبي المالي.
 - القوائم المالية لسنة 2011 منجزة وفق النظام المحاسبي المالي.
- قيام المدقق الجبائي بنقل محتوى القوائم المالية (الميزانية وحساب النتائج) للسنوات الخاضعة للفحص على جداول خاصة بالمدقق لإجراء المقارنات واكتشاف الأخطاء والتجاوزات التي قد ترتكب من طرف المكلف بالضريبة والممثلة في الجدولين التاليين:
- الجدول رقم 01: حالة مقارنة الميزانيات** الوحدة (دج)

العناصر	من 2009/01/01 إلى 2009/12/31	من 2010/01/01 إلى 2010/12/31	من 2011/01/01 إلى 2011/12/31
التبثبات العينية الأخرى	-	550.801	550.801
المخزونات	20.139.273	18.677.749	6.272.908
مدينو الاستثمارات	1.929.164	3.902.340	4.762.340
تسبيقات الاستغلال الأخرى	1.451.189	3.259.573	4.626.541
الزبائن	-	2.198.851	17.108.451
المدينين الآخرين	-	3.677.300	181.300
النقدية	72.461	126.122	1.031.985
إجمالي الأصول	23.592.087	32.392.737	34.534.328
رأس المال الاجتماعي	10.169.711	18.938.796	20.516.837
نتائج رهن تخصيص (ترحيل من جديد)	2.620.887	1.492.163	3.105.202
نتيجة الدورة	2.093.243	1.613.039	2.527.694
الموردين	7.469.616	7.504.733	3.536.024
الضرائب والرسوم المستحقة	941.681	2.414.531	4.267.610
تسبيقات بنكية	296.949	429.475	580.958
إجمالي الخصوم	23.592.087	32.392.737	34.534.328

المصدر: ملف المكلف بالضريبة الخاضع للتدقيق في المحاسبة، مكتب الأبحاث والمراجعات، سنة 2017.

الجدول رقم 02: حسابات النتائج الوحدة (دج)

من 2011/01/01 إلى 2011/12/31	من 2010/01/01 إلى 2010/12/31	من 2009/01/01 إلى 2009/12/31	السنوات	الحسابات
5 880 727. - 5 880 727. 100 %	- - -	- - -		دائن مدين مبيعات بضاعة بضاعة مستهلكة الربح الخام (دائن - مدين) (1) النسبة الخامة = الربح الخام $\times 100$ / المبيعات
27.551.916. (-) 8.517.616 - - -	29.970.807. (-) 6.301.491 - - -	7.021.200. 10.503.731. - -		دائن دين إنتاج مبيع إنتاج مخزن إنتاج المؤسسة لنفسها أداء خدمات تحويل تكاليف الإنتاج إجمالي الدائن مواد ولوازم المستهلكة الخدمات إجمالي المدين الربح الخام (دائن - مدين) (2) النسبة الخامة = القيمة المضافة $\times 100$ / الإنتاج المباع
24.915.027. 12.791.331. 104.414. 18.992.514. 5.922.512. %	23.669.315. 18.586.833. 111.537. 18.698.370. 4.970.944. %	17.524.931. 12.791.331. 1.200.097. 13.991.428. 3.533.503 %		دائن دين الربح الخام الإجمالي 2+1 منتجات متنوعة تحويل أعباء الاستغلال إجمالي الدائن مصاريف المستخدمين ضرائب ورسوم مصاريف متنوعة الاهتلاكات المؤنات (المصاريف المالية) إجمالي المدين
2.235.438. 3.687.074. 65 3.687.139 - - -	2.685.669. 2.285.275. 110 2.285.385 - 5.408 5.408	1.440.058. 2.099.056. 1.923 2.100.979 - 6.873 6.873		دائن مدين رصيد نتيجة الاستغلال منتجات أخرى إجمالي الدائن رصيد نتيجة الاستغلال أعباء أخرى إجمالي المدين الربح الصافي (دائن - مدين) النسبة الصافية = الربح الصافي $\times 100$ / رقم الأعمال

المصدر: ملف المكلف الخاضع للتدقيق المصوب في المحاسبة، مكتب الأبحاث والمراجعات، سنة 2017.

3-1- كشف التجاوزات والأخطاء المرتكبة من طرف المكلف

تم ارسال إشعار عملية التدقيق رقم 221 بتاريخ 2012/05/16 بهدف التحقق في محاسبة المكلف للسنوات المعنية بالفحص، قام المدقق الجبائي بالإجراءات العملية التي دامت حوالي أربعة 4 أشهر التي أفرزت عدة أخطاء وتجاوزات ارتكبتها المكلف منها:

- بعد فحص المشتريات المنجزة برسم السنوات المعنية بالفحص، تم الكشف عن مبالغ غير مصرح بها والمتعلقة بمورد الحصى والرمل وشركة الحديد فيما يلي:

- سنة 2009: المبلغ متضمن الرسم 56.056 دج
- سنة 2010: المبلغ متضمن الرسم 168.098 دج + 1.000.042 دج
- سنة 2011: المبلغ متضمن الرسم 56.297 دج
- دراسة وضعية الأشغال المنجزة من طرف المقاول برسم سنتي 2010 و 2011 لم يتم التصريح بالعمليات التالية:

- سنة 2010 : 1.058.884 دج ، سنة 2011 : 3.260.657 دج
- التأكد من قيام المقاول ببيع مواد أولية على حالها من دون فواتير بمبلغ 5.880.727 دج والمتعلقة بسنة 2011 لم تخضع للرسم على النشاط المهني TAP والرسم على القيمة المضافة TVA ، بيع منجز من دون فواتير .
- فحص شكل ومحتوى فواتير الخدمات المقدمة نجد موردين برقم تعريف جبائي مسجل باسم شخص آخر يتشابهان في الاسم ويتعلق بالفواتير التالية:

- الفاتورة رقم 2009/55 = 580.000 دج HT + 98.600 دج TVA
- الفاتورة رقم 2009/63 = 576.000 دج HT + 97.920 دج TVA
- فحص قائمة الموردين المتعاملين مع المكلف في سنة 2010 تبين أنها تتعامل مع مورد مسجل ضمن قائمة المتهربين من الضريبة الصادرة من المديرية العامة للضرائب ولا يعترف بها لدى المصالح المختصة والممثلة في:

- الفاتورة رقم 2010/79 = 587.975 دج HT + 99.955 دج TVA
- فحص حسابات المخزون كشف تعارض واضح في ترحيل رصيد المخزون النهائي من المواد الأولية عند تاريخ الاقفال لسنة 2009 بلغ 4.385.583 دج إلى افتتاح الدورة 2010 ظهر المخزون بقيمة 5.320.166 دج.

- بعد الحصول على الكشف المفصل للحساب البنكي الجاري خلال سنوات الفحص تم تحديد حركة الخزينة لكل دورة مالية وكانت معظمها عبارة عن تحويلات نقدية من زبائن كلها مؤسسات ذات طابع عمومي نظرا لطبيعة نشاط مقاوله الأشغال والبناء تم تلخيص التحويلات النقدية لكل سنة كما يلي:

○ سنة 2009: HT 8.307.765 + TVA 1.412.320

○ سنة 2010: HT 28.134.318 + TVA 1.969.054

○ سنة 2011: HT 13.617.709 + TVA 953.240

2-3- الحصيلة الأولية من جراء عمل المدقق الجبائي

التدقيق المصوب في محاسبة المكلف طبقا لقانون الإجراءات الجبائية في مادته 20 مكرر 3، بعد انتهاء الأجل القانونية قدمت الوثائق والدفاتر المحاسبية مع تحرير محضر معاينة، ونقل القوائم المالية الممثلة في قائمتي الميزانية وحساب النتائج للسنوات المعنية بالفحص 2009، 2010 و 2011.

1-2-3- تسوية الرسم المسترجع على المشتريات

حسب المادتين 29 و 41 من قانون الرسم على رقم الأعمال يحدد حق استرجاع الرسم على القيمة المضافة، قد تبين وجود مناورات تدليسية قام بها المكلف بعدم احترام شروط فواتير الشراء، فتسترجع الحقوق 296.475 دج مع عقوبة التأخير بنسبة 25 %.

2-2-3- تسوية الرسم على القيمة المضافة

حسب المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يتم إعادة تقدير رقم الأعمال حسب فواتير البيع المحررة للزبائن وفق ما يلي:

- إعادة تقييم رقم الأعمال الناتج عن بيع المواد الأولية على حالها من دون تحرير فواتير بتطبيق هامش ربح قدره 25 % مع فرض عقوبة التأخير محقة رقم أعمال إجمالي قدره 7.481.344 دج.
- تحديد رقم الأعمال الفعلي المتعلق بنشاط أشغال البناء وفق التحويلات النقدية المحصل عليها من كشف الحساب البنكي الجاري.

3-2-3- تسوية الضريبة على الدخل الإجمالي

تحدد الأرباح الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، وفق المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة، لكل سنة خاضعة للفحص الممثلة فيما يلي:

- تطبيق هامش ربح صافي قدره % 15 على الأشغال المنجزة و % 20 على بيع المواد الأولية لكل من سنتي 2010 و 2011 بمبلغ قدره 10.110.284 دج.
- تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي بعد استخراج الفروق المسجلة ما بين الأرباح الخاضعة والأرباح المصرح بها لكل فترة مالية خاضعة للفحص مع احتساب عقوبة التأخير 25 %.

3-2-4- الحصيلة الأولية لتسوية الوضعية الجبائية

بعد التفصيل في التسويات الجبائية السابقة يمكننا تقديم الحصيلة الأولية الناتجة عن العمل الذي قدمه المدقق الجبائي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الحصيلة الأولية للتسوية الجبائية (الوحدة دج)

المجموع	2011	2010	2009	التعيين
296.475	-	99.955	196.520	الرسم المسترجع من الشراء
1.287.135	1.011.687	263.536	11.912	الرسم على القيمة المضافة
1.448.221	571.609	876.612	-	الضريبة على دخل إجمالي
753.872	395.822	307.729	50.321	مجموع عقوبات التأخير
3.785.703	1.979.118	1.547.832	258.753	المبلغ المستحق الدفع

المصدر: من الملف الخاضع للتدقيق الجبائي، مكتب الأبحاث والمراجعات، سنة 2017

3-3- الحصيلة النهائية بعد الرد على تدخلات المدقق الخارجي

بناء على المراسلة الصادرة من وكيل المكلف (المدقق الخارجي) بتاريخ 2012/10/24 المتعلقة بالرد على التبليغ الأولي يعبر فيها عن عدم رضاه بالتسوية الجبائية مدعما احتجازه بوثائق الإثبات للنقاط التالية:

- فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج عن بيع المواد الأولية على حالها تبين أنها مسجلة محاسبيا من دون فرق قليل غير مصرح به 56.297 دج.
- التصريحات الجبائية توضح مجموع رقم الأعمال المحقق يبلغ 5.880.727 دج

- عدم التفرقة ما بين رقم الأعمال الناتج عن أشغال البناء الخاضع لمعدل 7 % والناتج عن بيع المواد الأولية الخاضع 17% مما يرى تخفيض قيمة 196.266 دج
- بسبب الاحتجاج حول الغاء الرسم على النشاط المهني تم تخفيض هامش الربح المطبق على الأشغال المنجزة % 14 بدل % 15.
- تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق هامش ربح صافي قدره % 14 لأشغال المقاوله و % 20 للمواد الأولية المباعة على حالها لتصبح 8.052.828 دج خلال سنتي 2010 و 2011.

بعد اجتماع التحكيم في مقر مكتب وكيل المكلف بتاريخ 2012/11/04 تم الرد على كل الاحتجاجات المسجلة لتعديل بعض البنود وعدم قبول بعض الوثائق لعدم موافقتها للشروط القانونية تم تقديم الحصيلة النهائية لعملية التدقيق الجبائي في محاسبة المكلف محققة تخفيض في الحصيلة الأولية بقيمة 1.150.821 دج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 02: الحصيلة النهائية لإعادة تسوية الوضعية الجبائية (الوحدة دج)

المجموع	2011	2010	2009	التعيين
296.475	-	99.955	196.520	الرسم المسترجع من الشراء
567.792	292.344	263.536	11.912	الرسم على القيمة المضافة
1.246.906	475.181	771.725	-	الضريبة على الدخل الإجمالي
523.709	191.881	281.507	50.321	مجموع العقوبات
2.634.882	959.406	1.416.723	258.753	المبلغ المستحق الدفع

المصدر: من الملف الخاضع للتدقيق الجبائي، مكتب الأبحاث والمراجعات، سنة 2017

4-3- النتائج المتوصل اليها

- هناك عدة نتائج تم التوصل اليها بعد عرض كل ما سبق من أهمها نجد:
- فحص القوائم المالية لمختلف السنوات الخاضعة للتدقيق متشابه بالرغم من اختلاف طريقة الاعداد والعرض للقوائم المالية حسب الطرق المحاسبية.
 - اعتماد المدقق على الفحص المستندي دون المحاسبي مثل فواتير الشراء من حيث الشكل والمضمون للتأكد من أحقية الرسم المسترجع.

- لم نجد فرق في عمل المدقق الجبائي من حيث كشف الأخطاء والتجاوزات خاصة سنة 2010 التي كانت تقديم الكشف المالية باستخدام النظامين.
- التركيز على فحص رقم الأعمال الناتج عن بيع المواد الأولية على حالها كون المكلف بالضريبة يمارس نشاط مقاوله أشغال البناء.
- تدخلات المدقق الخارجي كانت مجدية بتخفيض التسوية بقيمة 1150821 دج، قد يكون التحفيز المادي هو الدافع عن تحسين أدائه مقارنة بالمدقق الجبائي.
- صعوبة تكيف النظام الجبائي مع النظام المحاسبي المالي لكون التوجه الضريبي لم يكن أولوية الإصلاح المحاسبي في الجزائر.
- عدم كفاية النصوص القانونية ذات العلاقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي.
- تكوين ورسكلة إطارات الضرائب في مجال النظام المحاسبي المالي كان غير كاف وغير فعال حسب تصريح بعض إطارات الضرائب.
- يوجد نقص في الدعم المستندي من إدارة الضرائب لمواجهة مستجدات البيئة المحاسبية مثل دليل المدقق الصادر سنة 2001.
- عدم استفادة المدققين الجبائيين من الكشف المالية الحديثة وما تحتويه من تغيرات جوهرية قد تساعد المكلف من التهرب الضريبي.
- كثافة الملفات الخاضعة للتدقيق أثر سلبا على تقديم عمل أفضل من المدقق.
- عامل الزمن وتأخير عرض برامج التدخلات قلص من جودة عمل المدقق.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن مخرجات النظام المحاسبي المالي قدمت الكثير من المعلومات المالية وغير المالية يمكن من مستخدميها الاستفادة منها في تحليل الوضع المالي ونتائج الأعمال وغيرها من اتخاذ القرارات ورسم السياسات في ظل البيئة المحاسبة الجديدة، وبما ان إدارة الضرائب أحد مستخدمي هذه الكشف المالية يمكنها الاعتماد عليها في التأكد من صحة التصريحات الجبائية والحد من التهرب الضريبي على حد سواء.

من بين آليات الرقابة الجبائية نجد التدقيق الجبائي يقف على هذه المستجدات المحاسبية ولا يكون في عزلة عنها مما يتطلب التكيف معها باستمرار، من خلال تقديم أداء مستوى أفضل من المدققين الجبائيين كونهم من خيرة الموظفين في إدارة الضرائب،

كما يجب تحسين المستوى المهني من خلال التكوين والرسكلة مع توفير الدعم المستندي والنصوص القانونية الكافية للتكيف الجبائي بما لا يتناقض مع القواعد المحاسبية.

وعليه نستنتج أن عمل المدقق الجبائي لم يرقى إلى المستوى المطلوب بناء على دراسة الحالة المقدمة ولتحسين عمله يجب أن يستفيد المدقق الجبائي من كل ما تقدمه مخرجات المحاسبة المالية وما تحتويه من معلومات مالية مهمة وذات قيمة اضافية في عملية التدقيق الجبائي خاصة قائمة التدفقات النقدية كونها القائمة الوحيدة المعدة على الأساس النقدي. مما يطلب كذلك مراعاة عصرنة الإدارة الجبائية والزامية التحول إلى رقمنة الإدارة في ظل التطورات المذهلة في تقنيات الاعلام والاتصال لتسهيل تداول المعلومات واستغلالها في الوقت المناسب مع دعم وتحفيز الكفاءات المهنية المتوفرة.

قائمة المراجع:

- 1- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادر بتاريخ 2008/05/28.
- 2- القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد 74 الصادر بتاريخ 2007/11/25، الجزائر، 2007.
- 3- القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية العدد 19 الصادر بتاريخ 2009/03/25.
- 4- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2012.
- 5- جمال العشيبي، محاسبة المؤسسة والحماية وفق SCF، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2012.
- 6- Chafik MESSEKDJI, Maîtriser le SCF, Editions berti, Alger, 2015
- 7- Eric DUMALANEDECNC, Comptabilité générale conforme aux SCF et aux IAS/IFRS, Editions BERTI, Alger, 2011.
- 8- Fatma Zohra DRISSI, les guides d'audit de gestion d'entreprise, Edition BERTI, Alger, 2016.

- 9- قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2016.
- 10- Réda KHELASSI, Précis d'Audit fiscal de l'entreprise, Edition BERTI, Alger, 2013.
- 11- Robert OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE, Comptabilité et audit, 2^e Edition, Dunod, paris, 2009.
- 12- دليل أخلاقيات المهنة لموظفي إدارة الضرائب، المديرية العامة، الجزائر، 2007.
- 13- Charte du contribuable vérifié, D. G. Impôts, Alger, 2016.
- 14- قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية العدد رقم 76 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2017.
- 15- Guide de vérificateur de comptabilité, D.G.I, Alger, 2001.

دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة

رأس المال

The role of voluntary disclosure in reducing the withholding of information on capital cost

د. محمد عبدالله أبو رحمة

جامعة الإسراء

غزة فلسطين

abutareqr_2009@hotmail.com

د. عبد الرحمن محمد رشوان

الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا

غزة فلسطين

abdrashwan@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2017/10/28 تاريخ التعديل: 2017/11/28 تاريخ قبول النشر: 2017/12/15

ملخص:

هدف البحث بشكل رئيس إلى التعرف على دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال، وللإجابة على التساؤلات البحثية، وللإجابة على التساؤلات واختبار فرضيات البحث، وأعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبين وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

كما استخدم أداة للبحث الاستبانة ووزعت بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين، ومن ثم وزعت على عينة البحث المكونة من المدراء الماليين ورؤساء الأقسام العاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (80) موظف وموظفة.

كما أثبتت نتائج البحث أن قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين لا يقوم بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال.

كما أوصى البحث بضرورة قيام البنوك الفلسطينية بالإفصاح الاختياري لأنه يخفض من تكاليف العمليات وبالتالي يخفض من تكلفة رأس المال.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الاختياري، حجب المعلومات، تكلفة رأس المال، قطاع البنوك والخدمات المالية، بورصة فلسطين.

Abstract

The main aim of the research was to identify the role of voluntary disclosure in limiting the concealment of information about capital cost, to answer research questions, to answer questions and to test hypotheses. The researcher relied on the analytical descriptive approach in clarifying and clarifying the theoretical aspect through previous studies, , Analyzing the results of the field study and testing hypotheses using the SPSS program.

It also used a questionnaire research tool, which was distributed after its evaluation and arbitration by a number of specialists, and then distributed to the sample of the research consisting of financial managers and heads of departments of companies listed on the Palestine Stock Exchange (80) employees and employees.

The results of the research also showed that the banking sector and the financial services listed on the Palestine Stock Exchange do not make the optional disclosure of the cost of capital.

The study also recommended the need for Palestinian banks to make voluntary disclosures because it reduces transaction costs and thus reduces the cost of capital.

Key words: Optional Disclosure, Information Withholding, Capital Cost, Banking and Financial Services Sector, Palestine Exchange.

مقدمة:

لقد حظي موضوع الإفصاح الاختياري من قبل الباحثين منذ بداية السبعينيات باهتمام متزايد واستمر إلى يومنا هذا، إذ يمثل الإفصاح الاختياري خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات أخرى في التقارير المالية للشركة تبدو ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين، إذ تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليجري الإفصاح عنها، وأيضاً تحدد ملائمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات.

كما أن زيادة اهتمام قطاع البنوك والخدمات المالية بالإفصاح الاختياري للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الشركة في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثم الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال بين الإدارة

والمستثمرين وتقليل انسحاب المتعاملين من أسواق رأس المال وزيادة عددهم، ومن ثمّ تنشيط السوق وتأديته لدوره بفاعلية، وزيادة حجم التداول فيه، وتحديد درجة المخاطر المحيطة بالاستثمارات في هذه الأسواق.

مشكلة البحث:

لقد أصبح الإفصاح الاختياري أمراً ضرورياً لسد الاحتياجات المتزايدة من المعلومات التي يطلبها مستخدميها في الشركات من أجل اتخاذ القرارات المختلفة، ولكي يصل مستوى الإفصاح عن المعلومات المطلوبة إلى الحد الذي يكفي احتياجات مستخدميها، ويضمن جودتها وصدقها وعدالتها. فلا بد من قيام الإدارة بالإفصاح اختياري عن تلك المعلومات. ومن المتفق عليه أنه كلما زاد مستوى الإفصاح الاختياري بشكل مستمر عن المعلومات التي تنشرها الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كلما زاد مستوى الثقة في استثمارات هذه الشركات، ومن ثم يكون لهذا النوع من الإفصاح أهمية خاصة في تحقيق كفاءة البورصة.

قد يؤدي عدم وجود الإفصاح الاختياري المستمر الذي تقدمه الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في تقاريرها المالية إلى حجب المعلومات المفيدة والكافية الخاصة بتكلفة رأس المال، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، واتخاذ قرارات خاطئة فيما يتعلق بتحديد تكلفة رأس المال، وصعوبة المقارنة بين أداء تلك الشركات، ومقارنة أداء نفس الشركات خلال الفترات المختلفة، مما يسبب ضغطاً على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لأن تكون أكثر إفصاحاً بالمعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال وذلك من أجل تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات وبشكل يحقق التوازن بين حصولهم على تلك المعلومات بأسلوب واضح ودقيق.

وبناء على ما سبق تكمن مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس:

ما دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال؟

التساؤلات الفرعية:

السؤال الفرعي الأول: ما مدى اهتمام قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح الاختياري للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال؟

السؤال الفرعي الثاني: ما مستوى الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

السؤال الفرعي الثالث: ما هي العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلى التعرف على دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال من خلال الآتي:

1. التعرف على دوافع اهتمام قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للإفصاح الاختياري للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.

2. تسليط الضوء على مستوى الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

3. التعرف على العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال ما يلي:

أولاً : الأهمية العلمية:

1. المساهمة في تسليط الضوء على الإفصاح الاختياري وما قد يحققه فوائد من أهمها الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال.

2. يمكن أن يكون البحث الحالي نواة لدراسات وأبحاث مستقبلية حول الإفصاح الاختياري وعلاقته برأس المال.

3. تقديم المقترحات والتوصيات للحد من ظاهرة حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال، وحث الشركات بالإفصاح الاختياري؛ لتعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية المتوفرة.

ثانياً : الأهمية العملية:

1. قد تسهم نتائج هذا البحث في تقديم بعض المؤشرات والتنبيهات والتي يمكن عن طريقها مساعدة المختصين في مجال المحاسبة، ووضع بعض الضوابط للحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال.

2. يتوقع الباحثان أن نتائج هذا البحث قد تحقق الفائدة المرجوة للباحثين والطلبة في الجامعات والكليات الفلسطينية والغربية والأجنبية.

3. قد يستفيد من نتائج هذا البحث العاملون في مجال المحاسبة وبالتحديد العاملون بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

فرضيات البحث: استناداً إلى ما سبق وتحقيقاً لأهداف البحث والإجابة عن تساؤلات البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يوجد دور للإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال.

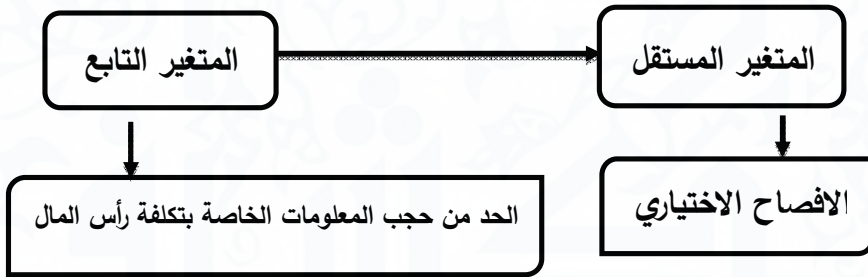
ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد عوامل تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

متغيرات البحث:



حدود البحث:

تمثلت حدود البحث فيما يلي:

1. **الحدود المكانية:** طبق هذا البحث على قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين العاملة في قطاع غزة.

2. **الحدود الزمانية:** تم إعداد هذا البحث في العام 2017.

3. الحدود البشرية: تكونت من المدراء العاملين ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالأقسام المالية.

4. الحدود العلمية: يبحث هذا البحث في دور الإفصاح الاختياري المستمر في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال.

خطة البحث:

في ضوء أهمية هذا البحث، وتحقيقاً لمشكلة وأهداف البحث ومراعاة المنهج المتبع في البحث لتكوين إطار علمي من خلال الدراسة النظرية، فقد قسم هذا البحث إلى المحددات التالية:

- المحدد الأول: مفهوم الإفصاح الاختياري.
- المحدد الثاني: مفهوم تكلفة رأس المال.
- المحدد الثالث: العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1-دراسة: مجلس (2008):

تهدف هذه الدراسة إلى قياس نسبة الإفصاح التطوعي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات نحو الإفصاح التطوعي وتتمثل هذه العوامل في ربحية الشركة، ومديونية الشركة، وحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وملكية الشركة.

وكانت اهم نتائج الدراسة على الرغم من وجود تباين بين كمية الإفصاح التطوعي بين شركات العينة، إلا انه يوجد ظاهرة إيجابية بين الشركات المساهمة السعودية نحو الإفصاح التطوعي، ولاختبار اثر العوامل على اتجاه الشركات المساهمة السعودية نحو الإفصاح التطوعي فقد أظهرت نتائج الدراسة عند اختبار كل متغير على حدة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مديونية الشركة ونسبة الإفصاح التطوعي وكذلك حجم الشركة أما ملكية الشركة فوجدت الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة، كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإفصاح التطوعي وربحية الشركة وكذلك نوع القطاع الذي تنتمي إليه.

وقد انتهت بمجموعة من التوصيات من شأنها المساهمة في زيادة نسبة الإفصاح التطوعي في البيئة السعودية.

2-دراسة: زيود، وآخرون (2011):

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك عبر اختيار قائمة مكونة من ستين عنصراً تمثل العناصر الأساسية للإفصاح الاختياري بالتطبيق على التقارير السنوية المنشورة عام 2009 لخمسة عشرة شركة من الشركات المساهمة السورية المسجلة. وقد بينت نتائج البحث أنه بالرغم من وجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري إلا أن هناك اهتماماً ملحوظاً به من قبل الشركات، ورغبة تزويد الأطراف المهتمة بمعلومات إضافية عن تلك التي يفرضها الإفصاح الإلزامي.

3-دراسة: الشلاحي (2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة في دولة الكويت. أظهرت نتائج الدراسة عدم قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري). كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود اختلاف بين الشركات الصناعية الكويتية في تطبيق عناصر الإفصاح الاختياري المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) يعزى لمتغير الربحية.

4-دراسة: بوزيان، بن الضب (2013):

تهدف من هذه الدراسة إلى مناقشة العلاقة المحتملة وطبيعتها بين الإفصاح عن المسؤولية البيئية وتكلفة رأس المال كمؤشر عن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن الإفصاح البيئي من شأنه أن يخفف من تكلفة رأس المال، وذلك من خلال ميكانيزم تكلفة الوكالة وعدم التماثل في المعلومة، وذلك في ظل توفر سوق مالي كفؤ ومستثمرين على قدر كبير من الوعي البيئي.

5-دراسة: دحدوح، وحماة (2015):

تهدف هذه الدراسة إلى صياغة نموذج متكامل لمعلومات الإفصاح الاختياري في بيئة الأعمال السورية. ومن ثم اختبار مدى تطبيق النموذج المقترح في التقارير المالية للشركات الـ (22) المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لعام (2012). وقد توصلت

الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، صلاحية النموذج الذي وضعه الباحثان لقياس مستوى الإفصاح الاختياري، كما ان الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لم تفصح عن المعلومات الواردة بالنموذج بالشكل المقبول، بل كانت نسبة الإفصاح منخفضة جداً، حيث بلغت اعلى نسبة إفصاح (10%).

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1-دراسة: (Bertomeu, et al, 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذجاً للضوابط الخارجية التي تحدد بشكل مشترك هيكل رأس مال، وسياسة الإفصاح الاختياري، وتكلفة رأس المال وأثرهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية للشركات، وكشفت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين تكلفة رأس المال الإفصاح الاختياري. ويعزى هذا الارتباط السلبي إلى حقيقة أن كل من تكلفة رأس مال الشركة وسياسة الإفصاح الاختياري مرتبطان بالتقلب في التدفقات النقدية للشركات.

2-دراسة: (Cheynel, 2010)

هدفت هذه الدراسة التعرف على العلاقة بين الإفصاح الاختياري للشركات وتكلفة رأس المال، وتوصلت نتائج الدراسة إلى الإفصاح الاختياري عن المعلومات أدت إلى تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر ومخاطر الاستثمار، وزيادة كفاءة العمليات المالية.

3-دراسة: (Petrova, et al, 2012)

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس مال الأسهم، والتعرف على أهمية قياس مستوى الإفصاح الاختياري في زيادة سيولة سوق الأسهم، وتقليل مخاطر تقدير المستثمرين، وطبقت هذه الدراسة على 121 شركة سويسرية مدرجة في سوق رأس المال السويسرية، وتوصلت نتائج الدراسة أن الشركات في سوق رأس المال السويسرية قللت من تكلفة رأس المال من خلال زيادة مستوى الإفصاح الاختياري.

4-دراسة: (Nugroh, et al, 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإفصاح الاختياري، وعدم تماثل

المعلومات

وهيكل الملكية وتكلفة طريقة رأس المال باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال رأس المال، وتم استخدام عينة من 31 شركات صناعية للسنوات 2011-2013، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح عن معلومات الخاصة بالشركات جعل لدى المستثمرين الثقة في

الاستثمار، ومن ثم تخفيض تكاليف رأس المال، وإن بعض الشركات يوجد بها انخفاض في معدل العائد الاستثمار نتيجة عدم الكشف عن المعلومات المطلوبة منها الإفصاح عنها.

5-دراسة: (Warad, Al-Debi'e, 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإفصاح المحاسبي والإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2009-2013)، وتوصلت نتائج الدراسة إن الإفصاح الاختياري له آثار سلبية كبيرة على تكلفة رأس المال للشركات الصناعية في الأردن المدرجة في بورصة عمان، وذلك بسبب التباين في المعلومات المقدمة للمستثمرين.

الإطار النظري للبحث: وحدد من خلال المحددات التالية:

المحدد الأول: مفهوم الإفصاح الاختياري:

أولاً: تعريف الإفصاح الاختياري:

الإفصاح الطوعي هو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة لأصحاب المصالح من معلومات في التقارير المالية للشركات طوعاً دون أي إلزام من الجهات الرقابية ودون أي طلب من أي أصحاب مصالح أساسيين في الشركة (زكريا الصادق، إبراهيم عبيد، 2007: صص 1-28). ويقصد بالإفصاح الاختياري: تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية. ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي. (MEEK, G.K., ROBERT, C.B., and Gray, Report, 1995,) (555-572).

أهمية الإفصاح الاختياري:

1- يعطي الإفصاح الاختياري الشرعية والقبول لأنشطة الإدارة أمام كل أصحاب

المصالح والعامة (Boesso, 2004)

2- يجد الإفصاح الاختياري من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلى زيادة السيولة في سوق المال وزيادة الطلب على الأوراق المالية للشركة، مما يخفض من تكاليف العمليات وبالتالي يخفض تكلفة رأس المال، (عارف عبدالكريم، 2003).

وكذلك ذكرت (أبو شلوع، 2013، 24).

3- يساعد الغفصاح الاختياري على تخفيض تكلفة الافتراض .

4- يحسن الإفصاح الاختياري من سعة الشركة ويزيد من ثقة المجتمع واحترامه لها مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإقبال على منتجاتها وبالتالي زيادة مبيعاتها ، مما يؤثر إيجابياً على مركزها المالي ونصيبها السوقي .

5-يجذب الإفصاح الاختياري الشركاء الأفضل للشركة.

6-يحسن الإفصاح الاختياري من ثقة العاملين بالشركة في أعمالها ويدعم ثقتهم في أداء الإدارة.

7- يدعم الإفصاح الاختياري بقاء واستمرار الشركة في مجال الأعمال.

8-يعمل الإفصاح الاختياري على زيادة قيمة الشركة في الأجل الطويل

دوافع الإفصاح الاختياري :

بناءً عليه، يمكن عرض دوافع الإفصاح الاختياري كما يأتي:

1- إن الإفصاح مطلوب نظراً لأن المدراء يتولون المسؤوليات الملقاة على عاتقهم،

وعليهم القيام بأعمال محددة، وتحقيق أهداف مالية محددة مسبقاً (Collett,)

(Hrasky, 2005,188-190)

2- يميل المدراء إلى الإفصاح عن معلومات أدائهم للحصول على امتياز في أسواق

المال (Latridis, G,2008,230).

3- الإفصاح غير الملائم يمكن ان يحفز المدراء لتأمين إفصاح اختياري من شأنه تخفيض

تكاليف المقاضاة (Mcknight,P. J. , Ttomkims, C,1994,55).

4-يمكن أن يتجه المدراء للإفصاح الاختياري ويقدمون التنبؤات لخدمة المستثمرين القلقين من البيئة الاقتصادية للشركة والقادرين على تحقيق استجابة سريعة للتغيرات (1986,66).

(Trueman ,B).

بناءً عليه يعتمد الإفصاح الاختياري العديد من الحوافز تشكل الحوافز الإدارية أهمها في

حين يعود بعضها إلى النظام القانوني، وطبيعة الدولة التي تعمل الشركة فيها

أهداف الإفصاح الاختياري:

يمكن تصنيف أهداف الإفصاح الاختياري ضمن المجموعات الآتية (الصفدي، 2015، 14):

1- وصف المفردات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس لهذه المفردات بخلاف المقاييس الواردة في القوائم المالية.

2- وصف المفردات التي لا يتم الاعتراف بها وإعطائها مقاييس مفيدة .

- 3- توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقدير المخاطر حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها.
- 4- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنة الأرقام مع مثيلاتها لشركات أخرى كالمعلومات الكمية عن المدراء والعاملين في الشركة ، وكذلك المقارنة لنفس الشركة عبر السنوات المختلفة عبر المعلومات المالية التاريخية .
- 5- توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة، وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.
- 6- مساعدة المستثمرين في تقويم العائد على الاستثمار في الشركة والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

الاعتبارات الواجب مراعاتها في الإفصاح الاختياري:

- وبشأن الإفصاح الاختياري أوصت لجنة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) في سنة 2001 ، بمراعاة ستة اعتبارات هي (الشلاحي، 2012، 12):
- أولاً : الإفصاح الاختياري عن بيانات تتعلق بالعمل ، متمثلة في المعلومات التشغيلية المهمة والإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة الشركة
- ثانياً : تحليل الإدارة للبيانات حول العمل ، أي الإفصاح عن تحليل الإدارة لأسباب التغير في البيانات التشغيلية والبيانات التي تتعلق بقياس الاداء ، إضافة إلى الإفصاح عن اتجاهات التغير إيجاباً أو سلباً .
- ثالثاً : الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ، أي الإفصاح عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء ، وإل خطط الإدارة التي تتعلق بعوامل نجاح المنظمة ، والمقارنة بين مؤشرات الأداء الحالية مع مؤشرات الاداء السابقة .
- رابعاً : الإفصاح عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع الاطراف الخارجية .
- خامساً : الإفصاح عن الأهداف والاستراتيجيات العامة ، إضافة إلى تأثير الشركات ضمن نفس الصناعة على الشركة.
- سادساً : الإفصاح الاختياري عن معلومات تتعلق بالأصول غير ملموسة التي لم يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.

القيود أو المحددات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

هناك العديد من القيود التي تحد من الالتزام بكافة خصائص جودة المعلومات المالية وهي:

أ. قيد التكلفة :

تمثل التكلفة قيداً على المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، إذ يتفق معدو المعلومات المالية بأن الجهد المبذول مقابل إعداد هذه المعلومات سيتربط عليه تكاليف يتحملها مستخدم هذه المعلومات على شكل عوائد منخفضة. (FASB, 2010) ويرى مؤيدو الإفصاح الطوعي أن لقيد التكلفة أهمية كبيرة إذ إن الإفصاح الطوعي له آثار إيجابية ويجب على الشركة الموازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على الإفصاح وغي الواقع يبدي مديرو الشركات اهتماماً بالإفصاح الطوعي عندما تكون فوائده أكبر من تكاليفه.

ب. قيد الأهمية النسبية:

تعد للمعلومات أهمية نسبية إذا كان لها تأثير في سلوك متخذ القرار، ويستخدم مفهوم الأهمية النسبية كمعيار لكيفية المعالجة المحاسبية والإفصاح معاً، ولتحقيق الأهداف المتوخاة من الإفصاح الاختياري يجب مراعاة الدقة في عرض المعلومات الملائمة والتي تحظى باهتمام واحتياجات مستخدمي المعلومات لأن التوسع في قاعدة المعلومات المفصح عنها دون مراعاة عنصر الأهمية النسبية قد يؤدي إلى نتائج سلبية لدى مستخدميها وذلك من منطلق أن كثرة المعلومات قد تؤدي إلى إرباك وتشتت مستوى الفهم لدى قارئها (الدباغ، و إبراهيم، 2014).

- المحدد الثاني: مفهوم تكلفة رأس المال:**المقصود بتكلفة رأس المال:**

هي الحد الأدنى المرغوب تحقيقه من استثمار الأموال المتاحة للمشاة حتى لا تنخفض قيمتها (Gray P., P.Koh and Y. Tong. 2009, 51-72).

كما عرفها (Brealey, R., S. Myers and F. Allen. 2014) من زاوية منهجية قياسها بأنها متوسط تكلفة جميع مصادر التمويل المستخدمة بالمنشأة مرجحة بنسبة كل مصدر في إجمالي هيكل التمويل.

وتعرف على أنها متوسط معدل المردودية الأدنى الذي يلتزم به المستثمرين عند الحصول على التمويل المطلوب لمشاريعهم الاستثمارية (دادان ، وأخرون ، 2003 ، 2).

أهمية تكلفة رأس المال:

إن أي استثمار يتطلب معرفة تكلفة تمويله ومقارنتها بمعدل العائد المتوقع ، حيث إن الاستثمار الذي لا يحقق عائد يساوي على الأقل تكلفة يجب رفضه. وعموماً فإن حساب تكلفة لرأس المال يحقق للمؤسسة عدة فوائد أهمها (خزور ، و الياس، 2014):

1- حساب تكلفة رأس المال لكل عنصر من عناصر التمويل يساعد الإدارة المالية على اختيار المصادر المناسبة والتي تحمل المؤسسة أقل تكلفة واكبر عائد .

2- تستخدم تكلفة رأس المال كمعيار في المقاضلة بين المشاريع الاستثمارية ، حيث يتم قبول المشروع إذا كان معدل العائد الداخلي يزيد عن تكلفة رأس المال من جهة ويكون أكبر من باقي المعدلات الأخرى للمشاريع.

3- تعتبر تكلفة رأس المال عنصراً هاماً في اتخاذ الكثير من القرارات المالية ، كالقرارات المتعلقة بالاستئجار واسترداد السندات ، وسياسة رأس المال العام

4- بهدف تعظيم قيمة المؤسسة يجب إن تكون تكلفة مختلف عناصر التمويل في حدودها الدنيا ، بغرض تخفيض تكلفة التمويل وهو ما يتطلب حساب تكلفة رأس المال.

العوامل المؤثرة على تكلفة رأس المال:

تتأثر تكلفة الأموال بعوامل عامة تؤثر على كافة العناصر المكونة لهيكل رأس المال، وبموامل خاصة تتعلق بكل عنصر على حدة كما تتأثر تكلفة الأموال كذلك بالقرار المحدد للخليط الذي يتكون منه هيكل رأس المال ونسبة كل عنصر فيه وفيما يلي نعرض لهذه العوامل الثلاثة كما حددها (هندي ، 2003، 60) بشيء من التفصيل:

أ- تأثير العوامل العامة:

كما أضح سابقاً من مفهوم تكلفة التمويل فيتوقع المستثمرون الذين يزودون المنشأة بالأموال (ملاك ودائنين) الحصول على عائد يكفي لتعويضهم عن مجرد حرمانهم من استغلال أموالهم لتحقيق إشباعات (منافع) حاضرة كنتيجة لتوجيه تلك الأموال إلى مجال الاستثمار، كما أنهم يتوقعون كذلك الحصول على عائد لتعويضهم عن المخاطر التي قد يتعرض لها عائد استثماراتهم.

ويعتبر الجزء الأول من العائد تعويضاً للمستثمر عن عنصر الزمن ، إذ يحصل عليه كتعويض عن تأجيل الحصول على إشباع أو منفعة فورية من أموال يمتلكها .وتقدر قيمة هذا التعويض بالعائد الذي يمكن للمستثمر الحصول عليه لو أنه استثمر أمواله في مجالات لا

تتعرض لأي مخاطر ، وسوف نعتبره تجاوزاً - مساوياً للعائد المتوقع على سندات حكومية لا تزيد فترة استحقاقها عن السنة ، وهو ما يطلق عليه بمعدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر Risk Free Rate ويتوقف هذا العائد -الذي يعتبر بالنسبة للمنشأة جزءاً من تكلفة أي مصدر تمويل -على الحالة الاقتصادية فكلما زاد الطلب على الأموال ، زاد معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر ، والعكس صحيح.

ب- العوامل الخاصة بكل عنصر:

أما بالنسبة للجزء الثاني من العائد والذي يحصل عليه المستثمر لتعويضه عن المخاطر التي يتعرض لها العائد المتوقع من الاستثمار ، فيطلق عليه بدل المخاطر ترتبط هذه العوامل بقرار المؤسسة بشأن هيكل رأس المال ، أي تحديد مصادر التمويل الطويلة الأجل التي تلبي احتياجاتها الاستثمارية ، ونظراً للخصائص المميزة لكل مصدر فإن درجة المخاطر التي يتعرض لها تكون مختلفة ومتفاوتة ، فالمقرضون هم عرضة للمخاطر أكثر من حملة الأسهم، إذ لهم الحق في الحصول على العوائد بغض النظر عن تحقيق المؤسسة للربح أو الخسارة، كما لهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم في حالة التصفية أو الإفلاس ، إما حملة الأسهم العادية فيتحملون الجزء الأكبر من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة (العائد الذي سيحصل عليه المستثمرون)

يتوقف على المخاطر التي تتعرض لها مصادر التمويل، فمن المتوقع أن يكون الافتراض أقل مصادر التمويل تكلفة والأسهم العادية أكثرها تكلفة. (الحنوي، وآخرون 2004، 392).

وهكذا فإنه من الواضح أن حملة الأسهم العادية في نهاية القائمة يتحملون مخاطر أكبر مما يتحمل الآخرون. ونظراً لأن التكلفة التي تدعها المنشأة (العائد الذي يحصل عليه المستثمرون) تتوقف على المخاطر التي تتعرض لها مصادر التمويل المختلفة، فإنه من المتوقع أن يكون الافتراض أقل مصادر التمويل تكلفة، وأن تكون الأسهم العادية أكثر بينما تأتي الأسهم الممتازة في منتصف الطريق

ج-تأثير تشكيل هيكل رأس المال:

عادة ما تضع المنشآت سياسة محددة بشأن الخليط الذي يتكون من هيكل رأس المال، ونسبة كل عنصر فيه، فقد تقرر المنشأة مثلاً الاعتماد على القروض وحقوق الملكية فقط في تمويل استثماراتها.

وبذا تستبعد الأسهم الممتازة، كما قد تقرر كذلك نسبة مستهدفة لكل عنصر داخل الخليط الذي قررت الاعتماد عليه في تمويل استثماراتها. وطالما أن تكلفة كل عنصر تختلف نتيجة لاختلاف درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد ذلك العنصر فإنه من المتوقع أن تختلف تكلفة الأموال وفقاً لقرار المنشأة الذي يحدد العناصر التي يتكون منها هيكل رأس المال ونسبة كل عنصر فيه (هندي 2003).

مشاكل قياس تكلفة رأس المال:

يواجه قياس تكلفة التمويل مشاكل تكمن في عنصرين هما كما حددها (سوليم، 1997):

الأول: عنصر عدم التأكد، حيث أن كل مصدر من مصادر التمويل المتاحة قد لا تدر بالضرورة عوائد موجبة مؤكدة، وفي مواعيد محددة يقيناً
الثاني: أن مصادر التمويل المتاحة متنوعة ومتباينة، وكل منها يعمل في ظل قوانين مؤقتة ومختلفة، حيث يتضح هذا التباين فيما يلي:

1- مصادر مديونية مطلقة بما تستلزم من مدفوعات دورية محددة، لا يمكن الإخلال بها على الإطلاق إلا بعقوبات صارمة قد تصل إلى حد التصفية المنظمة وإفلاس مالكيها.

2- مساهمات من مجموعة الشركاء أو الملاك أو المنتفعين في المنظمة.

3- بين هذين الطرفين يوجد توليفة مختلفة بعضها أقرب لحالة المديونية مع وجود عنصر المشاركة، وبعضها أقرب لحالة الملكية مع وجود عنصر الدائنة.

- المحدد الثالث: العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال:

وهناك عدة نظريات تحدد العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال وهي:

1- **نظرية الوكالة:** بينت هذه النظرية دوافع الإفصاح الاختياري انطلاقاً من مفهوم تعارض المصالح بين المدراء والمساهمين من جهة، وبين الشركة ودائنيها من جهة أخرى، واعتبرت أن الإفصاح يمثل آلية لتخفيض التكاليف الناجمة عن هذا التعارض كما أنه يعمل كآلية لضبط أداء المدراء هو سيشكل حافزاً لديهم للإفصاح اختياريًا عن معلومات تتجاوز ما يفرضه عليها التنظيم (Lambert, R. Contracting theory and accounting, 2001, 32-34).

2- **نظرية التكاليف السياسية:** يرى أنصار هذه النظرية أن الشركات الخاضعة لتكاليف سياسية عالية" وذلك تبعاً لمعيار حجم الشركة تقوم على الأرجح بالإفصاح عن معلومات أبعد مما يفرضه عليها التنظيم لتخفيض تلك التكاليف (Watts,R.I.,Zimmeranm,J.L,1990,144-145).

3- **نظرية الإشارة:** ترى أن المدراء قد لا يملكون حافزاً للإفصاح عن معلومات خاصة اختياريّاً نظراً لأنهم يتوقعون أن تقدم تلك المعلومات إشارة جيدة عن أداء الشركة للأسواق، وبالتالي يخفضون احتمال عدم تماثل (Roos ,S, 1977, 25-27).

4- **النظرية الشرعية:** تؤكد هذه النظرية أن الشركات تبحث باستمرار للتأكيد على أنها تعمل ضمن حدود وأخلاقيات ومجتمعاتها، وهو ما يجعل من الصعب عليها أن تثبت شرعيتها عبر الإفصاح عن أصولها التقليدية، فهي تحتاج إلى الإفصاح عن معلومات أبعد لإثبات تمسكها بقيم المجتمع الذي تعمل ضمنه (Guthri,J,Petty, Rand) (Yongvanicn,K, 2004,284-288).

5- **نظرية تكاليف الملكية:** يرى أنصار هذه النظرية أن توصيل معلومات خاصة للمنافسين قد لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الأرباح المستقبلية للشركة : إذ لأن عواقب الإفصاح تتوقف على العديد من العوامل مثل طبيعة السوق التنافسية، نوعية المعلومات الخاصة، وخطر دخول شركات أخرى الى السوق.(Darrough,M. 1993,558).

6- إن معظم النظريات تحاول تبرير الإفصاح عن المعلومات التي تتجاوز المتطلبات القانونية بناءً على العديد من العوامل ، منها رغبة الشركة ، وحرص إدارتها على تقديم معلومات إضافية تحقق أهدافها النهائية.

الإطار العملي للبحث (الدراسة الميدانية): حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

- منهج البحث:

يعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وذلك بهدف التوصل إلي نتائج منطقية، و تدعم الفرضيات في البحث، وتم استخدام المصادر الثانوية، والتي تشمل الأدبيات التي تناولت الموضوع وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ودوريات متخصصة مرتبطة بموضوع

البحث، كما لجأ الباحثان إلى جمع البيانات الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات البحث.

- مجتمع وعينة البحث:

1. **مجتمع البحث:** يتكون مجتمع البحث من المدراء العامين ورؤساء الأقسام العاملين بالأقسام المالية في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (120) موظف وموظفة.

2. **عينة البحث:** قام الباحثون باختيار عينة من مجتمع البحث باستخدام طريقة العينة العشوائية وبلغ عدد العينة (80) موظف وموظفة.

- أداة الدراسة: تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

❖ **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، ويتكون من (4) فقرات.

❖ **القسم الثاني:** وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال، ويتكون من (8) فقرات.

- **المحور الثاني:** يوجد مستوي للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، ويتكون من (8) فقرات.

- **المحور الثالث:** يوجد عوامل تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، ويتكون من (9) فقرات. وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح

في جدول رقم (1):

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	كبيرة جداً	كبيرة	متوسط	قليلة	قليلة جداً
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

- **صدق الاستبانة:** صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقام الباحثان بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1- **الصدق الظاهري:** حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت

من عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والاحصاء، وقد استجاب الباحث لأراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2- **الصدق البنائي:** تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على مجتمع الدراسة

البالغ 53 مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية اقل من 0.05

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية

للاستبانة

ر.م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.	0.781	0.000
2	يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	0.766	0.000
3	يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	0.750	0.000

- **ثبات الاستبانة:** ثبات الاستبانة يعنى التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معاملات كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

ر.م	المحور	عدد الفقرات	معامل (ألفا كرونباخ)	معامل الصدق
1	يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.	8	0.878	0.954
2	يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	8	0.764	0.789
3	يوجد عوامل تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	9	0.736	0.769

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن معامل الصدق (ألفا كرونباخ) قد تراوح بين 0.736 - 0.878، وهو معامل ثبات مرتفع مما يشير إلى تمتع الاستبانة بالثبات، كما تراوح معامل الصدق بين 0.769 - 0.954، وبذلك يكون الباحثان قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

تحليل واختبار البيانات:

- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف-سمرنوف):

استخدم الباحثان اختبار كولمجروف-سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة أكبر 0.05 ($\text{sig.} > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي (1 – Sample Kolmogorov – smirnov)

المحور	عنوان المحور	قيمة T	القيمة الاحتمالية
الأول	يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.	0.735	0.489
الثاني	يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	0.880	0.365
الثالث	يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	0.922	0.169

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.
- 2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- 3- استخدام اختبار كولمغوروف -سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test : يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- 4- معامل ارتباط بيرسون (Spear man Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
- 5- اختبار sign في حالة عينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي الحياد وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

- خصائص وسمات عينة الدراسة:

جدول (5) البيانات الشخصية للعينة

النسبة %	التكرار	البند	
66	53	بكالوريوس	المؤهل العلمي
34	27	دراسات عليا	
80		الاجمالي	%100
46	37	مدير مالي	المسمى الوظيفي
53	43	رئيس القسم المالي	
80		الاجمالي	%100
26	21	من 5-10 سنوات	سنوات الخبرة
43	34	من 11-15 سنة	
31	25	اكثر من 15 سنة	
80		الاجمالي	%100
54	44	محاسبة	التخصص العلمي
14	11	إدارة اعمال	
32	25	مالية ومصرفية	
80		الاجمالي	%100

يتضح من الجدول رقم (10) أن نسبة (66%) من عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، ونسبة (34%) يحملون درجات عليا، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة عمل العينة المستجيبة، فهو يتبعون الأقسام المالية، وبالتالي الأقسام المالية بحاجة إلى درجات ومؤهلات علمية عالية ومناسبة.

وكانت نسبة (53%) من عينة الدراسة من رؤساء الأقسام، ونسبة (46%) من المدراء الماليين، وهذا يعكس طبيعة الأقسام المالية، وعملها، وهيكل قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين العاملة في قطاع غزة.

وكانت نسبة (43%) لديهم خبرات مرتفعة، ونسبة (31%) من ذوي الخبرات المتوسطة، و(26%) من ذوي الخبرات منخفضة.

وكانت نسبة (54%) من أفراد العينة من تخصص المحاسبة، بينما كانت نسبة (32%) من تخصص العلوم المالية والمصرفية، ونسبة (14%) يحملون تخصص إدارة الأعمال، ويرى الباحثان بأن المحاسب هو الفرد المؤهل للقيام بمهام الإدارة والأقسام المالية، لذا كان معظم أفراد العينة من المحاسبين.

- اختبار فروض الدراسة:

1- الفرضية الأولى: يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال. اختبار الفرضية الأولى قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته، والجدول رقم (6) يعرض النتائج:

جدول رقم (6) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة

الكلية لفقراته

ر.م	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الترتيب
1	يحد الإفصاح الاختياري من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين العملاء وإدارة البنوك.	2.41	1.03	59.68	1.126	0.020	2
2	الإفصاح الاختياري يخفض من تكاليف العمليات للبنوك وبالتالي يخفض من تكلفة رأس المال.	1.52	0.57	30.40	1.610	0.000	7
3	يساعد الإفصاح الاختياري على تخفيض تكلفة الافتراض في البنوك.	2.81	1.11	56.01	4.001	0.000	5
4	الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال لكل عنصر من عناصر التمويل يساعد إدارة البنوك على اختيار المصادر المناسبة التي تحقق أقل تكلفة واكبر عائد.	1.55	0.53	31.00	1.711	0.000	8
5	الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال يساعد البنوك في اتخاذ الكثير	2.86	1.01	59.05	4.203	0.000	3

	من القرارات المالية الرشيدة.						
6	يساهم الإفصاح الاختياري في تعظيم قيمة البنوك من توفير المعلومات الخاصة بعناصر التمويل بغرض تخفيض تكلفة التمويل.	3.75	0.91	74.86	4.902	0.002	1
7	يساعد الإفصاح الاختياري في توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية للبنوك في مقارنة أدائها المالي مع مثيلاتها.	1.78	0.55	35.60	1.790	0.000	6
8	على البنوك الموازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على الإفصاح الاختياري وزيادة الاهتمام به لما له من فوائد أكبر من تكاليفه.	2.84	.099	56.70	4.540	0.000	4
	يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.	2.44	0.836	50.41	2.985	0.003	-

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يتضح من الجدول رقم (6) أن الفقرة رقم (6) تيساهم الإفصاح الاختياري في تعظيم قيمة البنوك من توفير المعلومات الخاصة بعناصر التمويل بغرض تخفيض تكلفة التمويل قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.75) والوزن النسبي (74.86%)، في حين أن الفقرة رقم (4) الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال لكل عنصر من عناصر التمويل يساعد إدارة البنوك على اختيار المصادر المناسبة التي تحقق أقل تكلفة وأكبر عائد قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (1.55) والوزن النسبي (31.00%).

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الأولى تساوي (2.44) والوزن النسبي يساوي (50.41%) وهي أقل من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه لا يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنه "لا يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال".

الفرضية الثانية: يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار الفرضية الثانية قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، الجدول رقم (7) يعرض النتائج:

الجدول رقم (7) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني

والدرجة الكلية لفقراته

ر.م	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الترتبة
1	يؤدي زيادة مستوى الإفصاح الاختياري من زيادة ثقة العملاء في البنوك، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإقبال على زيادة الاستثمارات.	2.80	1.06	56.00	4.000	0.000	7
2	تمثل تكلفة رأس المال قيداً على المعلومات التي تحتويها التقارير المالية مما يحد في بعض الأحيان من الإفصاح الاختياري.	2.87	1.01	59.06	4.202	0.000	6
3	الاهتمام بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال يؤثر إيجابياً على المركز المالي للبنوك وزيادة الحصة السوقية.	2.98	1.03	60.01	1.125	0.020	4
4	يساعد الإفصاح الاختياري في توفير معلومات مهمة تتعلق بتكلفة رأس المال، وكذلك الإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة البنوك.	2.09	0.86	42.00	5.837	0.000	8
5	يمثل الإفصاح الاختياري إشارة إلى أصحاب المصالح بشأن مدى تحسين الأداء المستقبلي للبنوك. مما يساهم في تخفيض تكلفة رأس المال.	2.99	0.97	60.10	4.294	0.020	3

2	0.000	5.543	60.17	1.01	3.01	يساهم مستوى الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في المفاضلة بين فرص التمويل المختلفة في البنوك.	6
1	0.000	6.720	60.22	0.85	3.00	يراعى عند استخدام الإفصاح الاختياري في البنوك الدقة في عرض المعلومات الملائمة والتي تحظى باهتمام واحتياجات مستخدمي هذه المعلومات.	7
5	0.020	1.125	59.67	1.03	2.40	يساعد الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين في البنوك لتقدير المخاطر حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها.	8
-	0.008	4.106	57.15	2.14	2.77	يوجد مستوي للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	

* لارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يتضح من الجدول (7) أن الفقرة رقم (7) يراعى عند استخدام الإفصاح الاختياري في البنوك الدقة في عرض المعلومات الملائمة والتي تحظى باهتمام واحتياجات مستخدمي هذه المعلومات قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.00) والوزن النسبي (60.22%)، في حين أن الفقرة رقم (4) يساعد الإفصاح الاختياري في توفير معلومات مهمة تتعلق بتكلفة رأس المال، وكذلك الإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة البنوك قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.09) والوزن النسبي (42.00%)، وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثانية تساوي (2.77) والوزن النسبي يساوي (57.15) وهي أقل من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه لا يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الثانية التي تنص على أنه " لا يوجد مستوي للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين".

الفرضية الثالثة: يوجد عوامل تؤثر على الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته، الجدول رقم (8) يعرض النتائج:

الجدول رقم (8) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

ر.م	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	لبنوك التي تحقق أرباحاً أكثر يكون لديها الحافز في التوسع في الإفصاح الاختياري وتقديم معلومات إضافية لعملائها.	3.45	1.04	69.08	2.530	0.017	2
2	يحسن الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال من ثقة العملاء بالبنوك في أعمالها ويدعم ثقتهم في أدائها.	3.68	0.96	73.34	4.000	0.000	1
3	يساعد الإفصاح الاختياري البنوك في توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة ، وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.	1.59	0.49	31.80	1.560	0.000	8
4	يوجد تأثير واضح لكبر حجم مجلس الإدارة في البنوك على مستوي الإفصاح الاختياري.	3.10	1.16	62.00	5.216	0.000	3
5	استقلال أعضاء مجلس في البنوك يعزز المصداقية والموثوقية في التقارير المالية من خلال تحسين مستوي الإفصاح الاختياري.	3.01	1.00	60.70	5.543	0.000	5

6	0.00 0	5.221	56.67	0.87	2.83	يستخدم مدراء البنوك الإفصاح الاختياري ويقدمون التنبؤات لخدمة المستثمرين القلقين من البيئة الاقتصادية.	6
7	0.00 0	1.800	35.60	0.55	1.78	يدعم الإفصاح الاختياري بقاء واستمرار البنوك في مجال الأعمال في ظل المنافسة.	7
9	0.00 0	1.681	30.00	0.51	1.50	يساعد الإفصاح الاختياري على توفير معلومات عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن التمويل.	8
4	0.02 1	4.295	60.11	0.97	2.99	يساعد الإفصاح الاختياري في قبول أنشطة إدارة البنوك أمام أصحاب المصالح.	9
-	0.00 4	3.538	53.26	0.88	2.66	يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يتضح من الجدول (8) أن الفقرة رقم (2) يحسن الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال من ثقة العملاء بالبنوك في أعمالها ويدعم ثقتهم في أدائها قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.68) والوزن النسبي (73.34%)، في حين أن الفقرة رقم (8) يساعد الإفصاح الاختياري على توفير معلومات عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن التمويل قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (1.50) والوزن النسبي (30.00%)، وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثالثة تساوي (2.66) والوزن النسبي يساوي (53.26) وهي أقل من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه لا يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً علي النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الثالثة أي أنه "لا يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين".

المحور الثالث: النتائج والتوصيات:**أولاً : النتائج:****توصل الباحثان إلى النتائج التالية:**

- 1- لا يوجد اهتمام بالإفصاح الاختياري في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للحد من حجب المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال.
- 2- لا يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 3- لا يوجد عوامل تؤثر علي الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 4- لا تقوم قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال.
- 5- يساهم الإفصاح الاختياري في حالة التزام البنوك الفلسطينية في تعظيم قيمتها من توفير المعلومات الخاصة بعناصر التمويل بغرض تخفيض تكلفة التمويل.
- 6- لا يوجد مستوى للإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال في قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 7- عدم إدراك أهمية الإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال عند المفاضلة بين فرص التمويل المختلفة في البنوك الفلسطينية.
- 8- عدم استخدام الإفصاح الاختياري في البنوك الفلسطينية قد يؤدي إلى عدم الدقة في عرض المعلومات الملائمة والتي تحظى باهتمام واحتياجات مستخدمي هذه المعلومات.
- 8- يحسن الالتزام بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال من ثقة العملاء في أعمال وأداء البنوك الفلسطينية نتيجة لتقديم معلومات إضافية لهم.
- 9- يوجد تأثير واضح لكبر حجم مجلس الإدارة في البنوك الفلسطينية على مستوى الإفصاح الاختياري.
- 10- يعتبر استقلال أعضاء مجلس في البنوك الفلسطينية أدى إلى تعزيز المصداقية والموثوقية في التقارير المالية وتحسين مستوى الإفصاح الاختياري.

التوصيات: بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحثان بالتوصيات التالية:

- 1- ضرورة قيام البنوك الفلسطينية بالإفصاح الاختياري لأنه يخفض من تكاليف العمليات وبالتالي يخفض من تكلفة رأس المال.
- 2- العمل على الالتزام بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال لكل عنصر من عناصر التمويل لمساعدة إدارات البنوك الفلسطينية على اختيار المصادر المناسبة التي تحقق أقل تكلفة وأكبر عائد.
- 3- ضرورة العمل على الالتزام بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال لكي يساعد البنوك الفلسطينية في اتخاذ الكثير من القرارات المالية الرشيدة.
- 4- على البنوك الفلسطينية الموازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على الإفصاح الاختياري وزيادة الاهتمام به لما له من فوائد أكبر من تكاليفه.
- 5- يساعد الإفصاح الاختياري في توفير معلومات مهمة تتعلق بتكلفة رأس المال، وكذلك الإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة البنوك.
- 6- ضرورة الاهتمام بالإفصاح الاختياري عن تكلفة رأس المال لأنه يؤثر إيجابياً على المركز المالي للبنوك ويزيد من حصتها السوقية.
- 7- الالتزام بالإفصاح الاختياري يساعد البنوك الفلسطينية في توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة، وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.
- 8- ضرورة قيام مدراء البنوك الفلسطينية باستخدام الإفصاح الاختياري لما يقدمه من تنبؤات لخدمة العملاء القلقين من البيئة الاقتصادية، وكذلك توفير معلومات عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن التمويل.
- 9- الالتزام بالإفصاح الاختياري يدعم بقاء واستمرار البنوك الفلسطينية في مجال الأعمال التي تقوم بها في ظل المنافسة الشديدة.

المراجع:

- 1- أبو شلوع هديل، و توفيق أبو اليزيد، "محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة (محاسبة مالية)، جامعة طنطا، (2013).
- 2- بلس، ندى جميل عبد الله، "الإفصاح التطوعي في التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية: دراسة ميدانية"، السعودية، (2008).
- 3- بن بوزيان محمد، و بن الضب علي، "أثر الإفصاح البيئي على تكلفة رأس المال"، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، (2013).
- 4- الحناوي محمد صالح، وآخرون، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، (2004)، ص 392.
- 5- خورور الياس، "أثر تكلفة رأس المال على القرار الاستثماري في القطاع الصناعي دراسة حالة مؤسسة ملبنة الأوراس -باتنة - خلال الفترة (2013-2011)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية، (2014).
- 6- دادان عبد الغني، وآخرون، "دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي كاستراتيجية للنمو الداخلي"، الندوة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، (2003).
- 7- دحدوح حسين أحمد، حمادة رشا أنور، "نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 31-العدد الأول، (2015).
- 8- زكريا الصادق، إبراهيم عبيد، "قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة: دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في السوق المصري"، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، (2007) ص 1-28.

- 9- زيود لطيف، و العثمان محمد، و عيسى ريم علي، "مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(33) العدد(3)، (2011).
- 10- سويلم، محمد "الإدارة المالية في ظل الكوكبية"، جامعة المنصورة، المنصورة (1997).
- 11- الشلاحي بندر مرزوق "تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. قسم المحاسبة _ كلية الأعمال، (2012).
- 12- عارف عبد الله عبد الكريم، "الإفصاح الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في بيئة الأعمال"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، (2003)، ص ص: 250-304.
- 13- عفيفي، هلال عبد الفتاح، "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، (مجلة البحوث التجارية؛ م. 30، ع. 1) (2008)، ص ص 429-498.
- 14- لقمان محمد أيوب الدباغ، و ليث خليل إبراهيم، "دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية ومدى تأثيره بتطبيق آليات الحكومة" مجلة مؤسسة قطر، (2014). 25-27 مارس.
- 15- هندي، "منير إبراهيم" الإدارة المالية": مدخل تحليلي معاصر "3 ط، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية (1997).

- 1- Boesso, G",Stakeholder Reporting And Voluntary Performance Indicators In Italian And U.S Listed Companies",Paper Presented at The 2004 Emerging Issues In Accounting and Business Conference ,(2004).

- 2- Cheynel, Edwige. A Theory of Voluntary Disclosure and Cost of Capital, School of Business, Carnegie Mellon University, (2010), 1-60.
- 3- COLLETT, HRASKY. Voluntary disclosure of corporate governance practices by listed Australian companies .Corporate Governance-An International Review,2005,188-190
- 4- Darrough,M.Disclosure Policy and Competition :Cour not ys .Betrand. The Accounttiing Rivew; 1993,558.
- 5- FASB,Statement of Financial Accounting Concepts No .8.<http://www.fasb.org/cs/BlobServer?blobkey=id&blobwhere=-Brealey,R., S. Myers and F .Allen.2014. Principles of Corporate Finance, lled .Mc Graw Hill Education,2010>.
- 6- GUTHRI,J,PETTY, Rand YONGVANICN,K, Using Contet analysis as a research method to in quairiein to intellectual Capital ,2004,284-288,/International Business Studies.1995.26.555-572.
- 7- Jeremy, Bertomeu, Beyer, Anne and Dye, Ronald. Capital Structure, Cost of Capital, and Voluntary Disclosures, the CMU Accounting Mini-Conference and the Sixth Accounting Research Workshop at the University of Bern, (2009). 1-51.
- 8- LAMBERT,R. Contracting theory and accounting, Journal of Accounting and Economics,2001,32-34.
- 9- LATRIDIS, G. Accounting disclosure and firms financial attributes :Evidence from the UK stock market .Inte International Review of Financial Analysis,2008,230.
- 10- MCKNIGHT,P. J. , TTOMKIMS, C .TOP executive pay in the United Kingdom: A corporate governance dilemma . International Journal of the Economics of the Economics of Business, 1994, 55.
- 11- MEEK, G.K., ROBERT, C.B., and Gray, S.J Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by US, UK and Continental European Multinational Corporations, Journal of,1995.
- 12- Nugroho, Bayu Dwi, Subroto, Bambang and Rahman, Aulia Fuad. Voluntary Disclosure, Ownership Structure, Information Asymmetry and Cost of Capital, Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol. 6, No. 3, (2015), 48-57.

- 13- Petersen, C, and Plenborg, T., "Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark", Journal of International Accounting Auditing and Taxation (2006).
- 14- Petrova, Elena., Sotiropoulos, Ioannis and Vasileiou, Konstantinos Z., Relationship between Cost of Equity Capital And Voluntary Corporate Disclosures, International Journal of Economics and Finance Vol. 4, No. 3, (2012), 83-93.
- 15- Review of the empirical disclosure Literature, Journal of Accounting and Economics, 2001, 433.
- 16- ROOS, S, The determination of financial: the incentive-signaling approach, Bell Journal of Economics, 1977, 25-27
- 17- TRUEMAN, B. Why do managers voluntarily release earnings forecast?, Journal of Accounting and Economics, 1986, 66.
- 18- Warad, Heba S., Mamoun M. Al-Debi'e. The Impact of Accounting Conservatism and Voluntary Disclosure on the Cost of Capital of Industrial Companies in Jordan, Accounting and Finance Research, Vol. 6, No. 1, (2017), 102-118.
- 19- Watts, R.I., Zimmerman, J.L., Positive Accounting Theory: a Ten Year Perspective, The Accounting Review, 1990, 144-145.

استخدام تحليل الميتا في البحوث الإدارية

المقاربات النظرية والتطبيقات العملية

The Using of Meta-Analysis in Management Research: Theoretical Approaches and Empirical Applications

د.رياض عيشوش

r.aichouche@gmail.com

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2017/12/11 تاريخ التعديل: 2017/12/20 تاريخ قبول النشر: 2017/12/25
تصنيف *M10, C10:JEL*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف واقع تطبيق تقنية تحليل الميتا في مجال البحوث الإدارية كأحد التوجهات الحديثة في الدراسات الكمية والتي شهدت اهتماما واسعا في السنوات الأخيرة في عدة مجالات كالطب وعلم النفس وغيرها. غير أن استخدام مثل هذه الأدوات لازال محدودا في مجال المناجزمات وخاصة في الدراسات العربية رغم ما توفره من مزايا للإجابة بدقة عن بعض الإشكاليات المطروحة، والتي لا تكفي الدراسات الفردية للإجابة عنها. لقد أصبح تحليل الميتا تقنية ذات اهتمام واسع وطريقة لاستخلاص النتائج خاصة عندما تكون هناك دراسات متعددة ومختلفة وذات خصائص متباينة تتناول موضوعا بحثيا معينا.

في مجال العلوم الإدارية والاجتماعية بشكل عام يعاني الباحثون من وجود كم كبير من الدراسات والبحوث والتي يستعصي أحيانا تجميعها واستنباط النتائج النهائية منها، إننا نحتاج بعد كل مرحلة من الإنتاج البحثي الى تقييم أثر التراكم المعرفي الحاصل وربطه ببعضه البعض لاستنتاج التوجه العام له وأوجه القصور فيه ومبرراته المنهجية لتطوير نظريات جديدة وفهم الظواهر بشكل أكثر وضوح.

الكلمات المفتاحية: تحليل الميتا، البحوث الإدارية، التركيب، الدراسات السابقة، حجم التأثير، تحليل الميتا للنمذجة بالمعادلات البنائية.

Abstract:

This study aimed at exploring the reality of the application of meta-analysis technique in the field of management research as one of the recent trends in quantitative studies, which has seen a wide interest in recent years in several fields such as medicine, psychology and others. However, the use of such tools is still limited in the field of management, especially in Arab studies; despite the advantages it provides to answer accurately some of new problems.

Meta-analysis has become a wide used technique, especially when there are many different studies with different characteristics that address a specific research topic.

In the field of management and social sciences, researchers suffer from the existence of a large number of studies, which are sometimes difficult to compile and derive the final results. After each stage of the research production, we need to evaluate the impact of the accumulated cognitive knowledge and relate them to each other to conclude the general orientation and shortcomings and justifications Methodology to develop new theories and understand phenomena more clearly.

Keywords: *Meta-analysis, Management Studies, Synthesis, Previous Studies, Effect Size, Meta-Analytic Structural Equation Modeling.*

المقدمة:

لقد اهتم الباحثون والممارسون في مجالات عديدة مثل الطب والصيدلة بجوانب تحليل الدراسات السابقة وخاصة ما تعلق بالتحليل المنطومي ومعرفة أوجه التسابه والاختلاف لتحديد مجال التأثير الأقرب للصحة، ثم شاع استخدام هذه الطريقة في علم النفس لأهميتها في المقارنة بين تأثير طرق العلاج النفسي في بيانات مختلفة ومعرفة الأنسب منها وذلك باعتماد الطرق الإحصائية التي تقيم بدقة حجم تأثير كل دراسة تبعا للخصائص المرتبطة بها. لكن نجد أن استخدام هذه الطريقة في مجال بحوث الإدارة رغم أهميتها لا تزال محدودة، ويقل هذا الاستخدام كثيرا في البحوث العربية، رغم ما أثبتته تحليل الميتا في هذا المجال. خاصة ونحن أما ظواهر تتميز ببعض الغموض والتناقض أحيانا،

مما يستلزم بعض الدقة في المقارنة وليس القيام بسرد ووصف جزئي للظواهر الإدارية دون التحصيل الدقيق فيما يتعلق بظروفها وخصائصها والبيئات المطبقة فيها. مما سبق يتضح أن هذا البحث محاولة للإجابة عن سؤال هام: ما أهمية استخدام تحليل الميتا في مجال البحوث الإدارية؟

يسعى هذا البحث الى تحقيق عدة اهداف سواء من الجانب المنهجي أو الامبريقي منها:

- التعريف بتحليل الميتا وخصائصه وأهميته في جانب البحوث الإدارية
- معرفة أهم استخداماته في مجال البحوث الإدارية
- البحث في الجوانب المنهجية لتحليل الميتا وعلاقتها بالأساليب البحثية السابقة.
- معرفة علاقة تحليل الميتا ببعض المفاهيم الأخرى.

المحور الأول: ماهية تحليل الميتا

1. الاطار المفهومي لتحليل الميتا

كلمة META في أصلها الاغريقي تعني حسب معجم جذور الكلمات: ماوراء، بعد، (ANATOMICAL WORD ROOTS, P06)، ومعنى تقنية تحليل الميتا، أو كما يسميه البعض بالتحليل التلوي أو البعدي أو التجميعي أو تحليل التحليلات، كما يقدمه الباحثان Seltzer & Denson هو " تقنية إحصائية للجمع بين نتائج مجموعة من الدراسات التي تعالج الفرضيات البحثية المشتركة أي يشير إلى التحليل الإحصائي لمجموعة عريضة من نتائج التحليلات الفردية لغرض دمج النتائج، حيث تصبح وحدة التحليل هنا هي الدراسات نفسها". (Seltzer & Nida, 2011, P216)

حيث يوفر التحليل التجميعي مراجعة متكاملة للقاعدة البحثية التي تمكنا من حساب ملخص شامل لآثار برامج أو سياسة ذات أهمية، والبحث في مختلف الفرضيات المتعلقة بالدراسات والبحث في مسألة كون حجم التأثير كبيرا في بعض الدراسات وأصغر في دراسات أخرى؛ أي يمكننا محاولة تحديد العوامل الأساسية التي قد تزيد أو تقلل من أهمية بديل أو خيار معين. (Denson & Seltzer, 2011)

لقد ظهر تحليل الميتا ضمن سيرورة تبين اهتمام الباحثين بتحليل الاجتهادات المعرفية السابقة، حيث نتج عن ذلك العديد من الطرق المنهجية التي ساهمت تباعا في تعزيز التراكم المعرفي، وتبيان أهمية النقد في جانب تحليل ونفي وإثبات المعارف. وضمن هذا الاطار ظهرت العديد من المفاهيم المتشابهة مه ما يذهب إليه تحليل الميتا يظهرها الجدول التالي الذي يلخص الطرق الثمانية للتركيب synthesis:

الجدول رقم 1: تحليل الميتا ضمن الطرق الثمانية للتركيب synthesis

ايثنوغرافيا الميتا <i>Meta-Ethnography</i>	مراجعة الأدبيات السابقة <i>Literature Review</i>	المراجعة المنهجية <i>Systematic Review</i>	تحليل الميتا <i>Meta-Analysis</i>
• مقارنة كيفية • ترجمة التفسيرات • تعتمد على عدد قليل من الدراسات	• سرد ذاتي عام • تلخيص الدراسات السابقة • تحديد احتياجات البحث	• تحليل منظومي للبحث • معايير استبعاد صارمة • يهدف الى المعاينة الشاملة	• أسلوب احصائي كمي • بيانات مجمعة • يهدف الى المعاينة الشاملة
التحليل الظاهراتي التفسيري <i>Interpretive Phenomenological analysis (IPA)</i>	النظرية التجذيرية <i>Grounded Theory</i>	<i>Cross-case Comparison</i>	التحليل الثانوي للبيانات الأولية <i>Secondary Analysis of Primary Data</i>
• بيانات أولية مجمعة • تفسير مزدوج • المقارنة بالذات كمقاربة للتحليل	• مقارنة استقرائية لبناء النظرية • بيانات عينات ذات صلة بالنظرية	• بيانات أولية مجمعة • عادة مشروع باستخدام دراسات متعددة المواقع • بيانات كمية و/أو كيفية	• مجموعة بيانات أولية • يتم التحليل من خلال دراسة أصلية أو ثانوية • بيانات كمية و/أو كيفية

المصدر: (Weed, 2005)

تعد الطرق الأربع التي يشملها الجزء العلوي من الجدول طرقا او مقاربات تركيبية أو تجميعية اجمالية Aggregative approaches بينما تعد الطرق الأخرى ضمن المقاربات غير الاجمالية Non-aggregative approaches فيمايلي:

أ- مراجعة الأدبيات السابقة:

تختلف عن الطرق الأخرى للتركيب في عدة نقاط، فكل الدراسات تقريبا تحتوي هذا النوع من المراجعة كوسيلة لتحديد سياق البحث واحتياجاته، تبعا لفرضية التراكمية التي تتميز بها المعرفة، وأن القيمة الجديدة فيها يجب أن تعتمد على فرضيات سابقة تتضمنها الدراسات السابقة. وعادة تسرد الدراسات السابقة لحجج لتعزيز نتيجة معينة أو مبررا لاختيار معين، ولكن لا تتضمن في الغالب جانبا التحليل والتقييم الفردي لكل دراسة احصائيا. بل يحاول الباحث تعزيز البناء البحثي للدراسة وتقديم تبريرات لنتائجها أو اقتراح توجهات جديدة لا تتضمنها الدراسات الحالية تمهيدا لاستخدام نفس الدراسة لاحقا.

ب- المراجعة المنهجية: Systematic Review

استخدمت بشكل كبير في مجال البحوث الطبية، كطريقة بديلة لمراجعة الأدبيات السابقة وكمهناج لجمع أفضل الأدلة. ويمكن تعريفها بأنها: المراجعة التي يتم فيها البحث الشامل عن الدراسات ذات الصلة حول موضوع معين، ثم يتم تقييمها وتوليفها وفقا لطريقة صريحة محددة مسبقا ". ويستخدم لمعرفة التوجه في حقل معرفي معين أو المنهجيات المستخدمة وغيرها.

ج- تحليل الميata:

تتشابه خطوات المراجعة المنهجية مع تحليل الميata، لذا من المفيد أي يعتمد هذا الأسلوب بعد مراجعة منهجية للبحوث واستخدام التقنيات الإحصائية لتحليل الميata، حيث أصبح تحليل الميata حسب Lindsay 2011 مكونا ملازما للمراجعة المنهجية ومتمما لها من خلال استخدام التقنيات الإحصائية لتجميع البيانات من عدة دراسات في تقدير كمي واحد أو في حساب حجم التأثير الكلي.

وقد نجد في بعض البحوث من يعتبرهما مترادفان، ولكن يجب أن يشار هنا ان تحليل الميata لا يستخدم الا في حالة وجود دراسات متشابهة من حيث الهدف وكذلك العينة المستهدفة وأيضا الإشكالية المدروسة، وهذا يعني أن عدد الدراسات المدرجة في تحليل

الميتا سيكون أقل بكثير من تلك التي يتضمنها المراجعة المنهجية. حيث أن تصور تحليل الميتا هو أنه طريقة تقدير حجم التأثير الكلي لمجموعة من الدراسات من خلال أحجام التأثير الفردية لكل دراسة على حدة، مما يعطي قوة إحصائية أكبر للنتائج.

د- إيثنوغرافيا الميتا Meta-Ethnography

الاختلاف بين ميتا-إثنوغرافي والعديد من المقاربات الأخرى للتركيب هو أنها لا تستخدم البيانات الأولية primary data التي تم جمعها من خلال المقابلات والملاحظات والبيانات الخام للتركيب synthesis . ولكن موضوع التركيب هنا هو تفسيرات البيانات ذاتها، إذ أن الاهتمام هنا هو بالدراسات النوعية أو الكيفية.

2. تطور مفهوم تحليل الميتا:

لقد اعتبر بيرسون أول من حاول إجراء تحليل ميتا بصيغة المبدئية، حينما قارن بين خمس دراسات في بحثه عن العلاقة بين التطعيم للحمى المعوية ووفياتها سنة 1904. في عام 1932 لاحظ فيشر أن اللوغاريتم الطبيعي للقيمة التي تعطى من قبل p من اختبار مضروباً في -2 تتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية $df=2$. من هذا يمكننا استنتاج أن مجموع m للوغاريتمات من p تتبع أيضاً توزيع كاي تربيع كما تظهره الصيغة التالية: (Leandro, G. 2008)

$$\chi^2_{2m} = -2 \sum_{j=1}^m \text{Ln}(p_j)$$

ومن هنا، وفر فيشر Fisher طريقة لاستخلاص قيمة p واحدة من خلال قيم p لعدة دراسات، حيث يمكن تطبيق هذا النوع من تحليل الميتا على الدراسات التي تكون فيها القيمة p موجودة دون قياس للتأثير، أو عندما يكون تصميم الدراسات المختلفة بحيث لا يكون تقييم التأثير التراكمي صحيحاً. ولكن كانت لهذه الطريقة حدود وتطبق في حالات محدودة. في سنة 1976 قدم الباحث Glass تقنية متخصصة لأول مرة.

ويظهر الجدول التالي بعض المساهمات المقدمة من قبل الباحثين والتي شكلت في مجموعها التراكمي مفهوم تحليل الميّا في شكله الحالي:

الجدول رقم 2: تطور تحليل الميّا

السنة	الباحث	مضمون المساهمة
1904	بيرسون PEARSON	أول من قام بتحليل ميّا أولي من خلال تحليل البيانات لبعض الدراسات.
1932	Fisher رشيف	قدم أسلوب مربع كاي المعكوس Fisher's inverse chi-squared method كأول منهجية ضمن سلسلة من المساهمات لاعطاء قيمة تراكمية للقيمة p
1976	Glass غلاس	حدد طريقة تحليل الميّا كتنقية متخصصة لأول مرة.
1984	Hedges and Olkin	توسيع منطق المقدرات غير المعلمية في تحليل الميّا
1989	Alexander et al	تطوير اختبار احصائي تجريبي لاختبار كاي تربيع لتجانس الارتباطات في تحليل الميّا
1990	ظهر مؤسسة كوكرين Cochrane Collaboration	لتسهيل المساهمات البحثية وحل المعضلات المرتبطة بتحليل الميّا

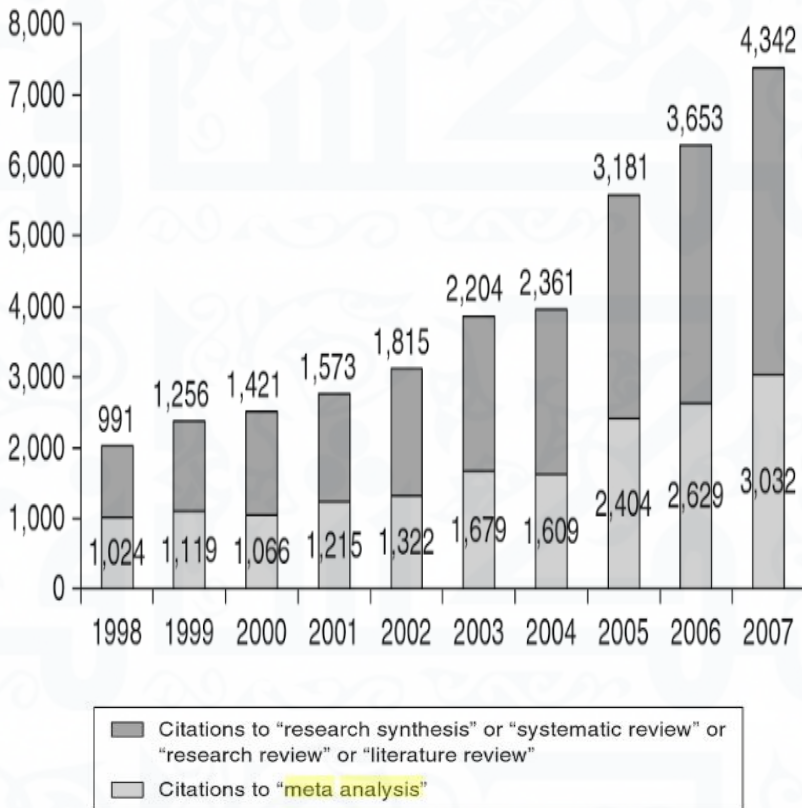
المصدر: اعتمادا على: (Leandro, 2008, P05) و (Hanji, 2017, P08)

ان الاهتمام بتحليل الميّا يمتد لأكثر من 100 سنة، لكن لم تصبح هذه الطريقة في الجمع بين عدة دراسة شائعة في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية في مع بداية السبعينات، فبين 1994 و2009 تم نشر أكثر من 3000 ورقة في المجالات المهمة بالعلوم السلوكية، ثم تزايد الاهتمام بهذه التقنية لتشمل مجالات وعلوم أخرى.

(Murphy, 2017, P 193)

ويظهر الشكل رقم 1 مقارنة بسيطة قدمها الباحث Cooper والذي عرف بكتاباتاته حول أهمية التركيب **synthesis** في الجانب المنهجي البحثي، اذ تطور الاهتمام بجانب تحليل الميّا في البحوث العلمية، لما أظهره من فوائد ساعدت الباحثين في حل بعض الإشكالات البحثية من خلال الاستفادة من المقارنات بين البحوث ومعرفة المميزات المرتبطة بكل بحث.

الشكل رقم 1: تطور الاقتباسات لمصطلح **Meta Analysis** مقارنة بالمفاهيم المرتبطة به



(المصدر : Cooper, 2015, P149)

المحور الثاني: منهجية تحليل الميّا

1. التعقيد المنهجي وتحليل الميّا

يرى Van den Bergh & al 2013 أن هناك بعض الصعوبات المرتبطة بتحليل الميّا المرتبطة بالجانب المنهجي للدراسات، حيث يظهر من البداية أن هذه التقنية تتيح الكثير من المزايا من الناحية الامبريقية أو العملية لكن هناك بعض التعقيدات المرتبطة بالأهداف المحددة في كل حالة مدروسة وأيضاً تعقيد مرتبط بالدراسات نفسها وهنا يشار بشكل أساسي الى عدم التجانس الجوهرى وليس الظاهري the intrinsic heterogeneous وكذلك خصائص كل دراسة على حدة في جانبها التطبيقي خاصة والظروف المرتبطة بذلك. لذلك، من الضروري جداً التحديد العلمي والدقيق للدراسات المتشابهة عن طريق تقنيات البحث المناسبة (التوجه الأفقي) وأيضاً تبني توجهها عمودياً انطلاقاً من لحظة تحديد المشكلة المراد دراستها الى غاية استخدام النتائج بطريقة عملية. (Van den Bergh, 2013; 22)

لفهم منهجية ومقاربات تحليل الميّا والتعقيدات المنهجية المرتبطة به يقترح Van den Bergh & al 2013 أن هناك سنة مستويات للتحليل يجب أخذها بعين الاعتبار: (Van den Bergh, 2013; 26-28)

1.1 مستوى الواقع الحقيقي The Real-world Level

تتميز العلوم الاجتماعية بشكل عام بتعقيد خلافاً لبعض العلوم الأخرى، باعتبار أن السلوك الإنساني يعد مركباً أساسياً فيها؛ وهنا تزيد حالة عدم التأكد المرتبطة بدراسة الظواهر والعلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة، وليس غريباً أن نجد عدة تفسيرات ومحددات لظاهرة واحدة في دراسات عديدة. ولا ننسى هنا الحدود المرتبطة بالباحث نفسه وقدرته على جمع البيانات وبالتالي الفهم الصحيح للمتغيرات التي يجب أن تدرج والوقت المتاح لكل ذلك. لكل تلك الأسباب وغيرها فإنه ليس متاحاً دائماً القيام بالتحليلات الإحصائية المفترضة.

2.1 مستوى الدراسة Study level

ويتعلق الأمر هنا بطريقة تحديد تعريف ووصف المشكل المختار ويتضمن أيضا التركيب الظاهري والمخفي للفرضيات المناسبة فيما يتعلق بالظاهرة المدروسة. وتتم دراسة صلاحية تلك الفرضيات من خلال نموذج مفترض للعلاقات بين المتغيرات وتحديد طريقة لجمع البيانات وطريقة تفسير وتحليل النتائج النهائية. ويحدث أن تكون البيانات المجمعة غير متجانسة وغير كافية كافية أو محدودة أو نوعية في بعض الأحيان، نتيجة عدم التحديد الدقيق للمشكلة نفسها، كل ذلك يصعب من وجود قياسات دقيقة يمكن أن تستغل فيما بعد لتحليل الميّا.

3.1 مستوى ما قبل التحليل Pre-meta-analysis leve

هذا المستوى يتعلق بتحديد واقعي ودقيق ، لأهداف تحليل الميّا المزمع إجراؤه، والإشارة بصفة خاصة إلى المشاكل المحددة التي يتعين حلها وتحديد أبعاد الزمان والمكان. ويجب ان تتضمن هذه المرحلة تحديد المناهج والتقنيات المناسبة من أجل ضمان مستوى الجودة المطلوب لتحليل الميّا. ويتعين تقليل الذاتية قدر المستطاع الموجودة في كل دراسة ويعتبر هذا ضروريا خاصة في مجال العلوم الاجتماعية أين هناك تشكيلة واسعة من الإشكالات والتي ترجع أساسا الى استخدام منهجيات بحثية مختلفة في دراسات فردية واحدة. فالتجانس في الدراسات المختارة يعد أمرا حاسما في تحقيق نتائج دقيقة للتحليل فيما بعد.

4.1 مستوى اختيار الدراسة Study selection level

تعتبر هذه المرحلة غالبا من أصعب وأعقد المراحل، فمن الضروري في تحليل الميّا من الاختيار من الجانب النوعي والكمي للدراسات (المدخلات)، وهنا يجب وضع شروط للتضمن والاستبعاد للدراسات الفردية حسب أهداف الدراسة الحالية. ولتحقيق شروط الاختيار الصحيح لا بد من:

- تحديد مجموعة من الدراسات الفردية لمشكلة معينة والتي تعتبر أقل أو أكثر تشابها ومن الممكن أن يتم ادراجها.

- وضع معايير للاختيار
- تحديد عدد الدراسات المطلوب للقيام بالتحليل
- اتخاذ القرار

5.1 مستوى تحليل الميّا Meta-analysis level

في هذا المستوى يتم القيام بتحليل الدراسات المحددة سابقا. المشكلة هنا هي اختيار تقنية تحليل الميّا المناسبة the meta-analytical technique، ومن المهم في هذه المرحلة اجراء تحليل دقيق لكل دراسة مختارة على حدة مع الأخذ بعين الاعتبار جوانبها المنهجية، وتحديد نتائجها الأساسي، ثم جمع نتائج كل الدراسات ومقارنتها لتحديد مدى الاتساق بينها. ومن المفيد وجود تغذية عكسية للمراحل السابقة تصحح من بعض جوانبها.

6.1 مستوى التنفيذ Implementation level

ويعتبر أيضا مستوى ما بعد التحليل، وهو نوع من التغذية العكسية أو تطبيق في العالم الحقيقي، الذي لا ينظر فقط في النتائج المتوقعة التي تم الحصول عليها من الدراسة ولكن أيضا آثار الخبرة الجديدة المكتسبة. توف هذه المرحلة مؤشرات مفيدة واقتراحات عملية (ذات صلة بالمشكلة المدروسة وكذلك للدراسات الجديدة التي يتعين القيام بها، والاستراتيجيات التي سيتم اعتمادها، وما إلى ذلك) التي لا يشترط أن تكون مرتبطة مباشرة بأهداف التحليل الأصلية.

2. خطوات تحليل الميّا

يرى (Hanji, M. B. (2017) أن مخطط تحليل الميّا يمر عبر خمس خطوات أساسية:

1.2 مكان البحث عن الدراسات LOCATION OF STUDIES

وتشمل مصادر البحث عن الأدبيات في تحليل الميّا المؤلفات المنشورة، والأدبيات غير المنشورة، والتقارير البحثية غير المكتملة، والأعمال الجارية، وهنا على الباحث أن يتجنب التحيز الناتج عن عملية الاختيار، مثل التحيز الناتج عن الميل إلى اعتماد نتائج ذات

دلالة إحصائية دون غيرها، أو اختيار مقالات منشورة تخص بيئة معينة دون أخرى، إلا إذا كانت أهداف الدراسة تبرر ذلك النوع من الاختيار.

2.2 اختيار الدراسات *SELECTION OF STUDIES*

نظرا لكمية هائلة من الأدبيات خصوصا غير المتجانسة، يجب اختيار الدراسات المناسبة لتحليل الميّا. وتتعلق عملية الاختيار بوضع معايير الاستبعاد التي تحددها أهداف الدراسة. وتعد هذه المرحلة مهمة جدا لتحديد دقة النتائج.

3.2 حجم التأثير للدراسات الأولية *EFFECT SIZES OF PRIMARY STUDIES*

تحليل الميّا في الأساس هو عملية من مرحلتين. في المرحلة الأولى يتم جمع أحجام التأثير (إحصاءات مختصرة) من كل دراسة أولية. ويتعلق الأمر بالأحجام proportions، الفروقات بين المتوسطات mean difference، ونسبة الاحتمالات odds ratio، وقيم Z، وقيمة كوهين d، وما إلى ذلك. جميع الدراسات المختارة قد توفر نقاط نهاية مختلفة (نقاط بيانات). في مثل هذه الحالات، من الضروري التحول إلى نقطة نهاية مشتركة common end point. ومن المناسب تحويل الإحصاءات المختلفة إلى معامل الارتباط r قبل الشروع في إجراء مزيد من التحليل.

4.2 تقييم جودة الدراسات المختارة *QUALITY ASSESSMENT OF SELECTED STUDIES*

وتوفر أساليب تقييم الجودة نهجا نظاميا لوصف الدراسات الأولية وتفسير عدم التجانس. ويمكن اتباع نهج رسمي لتحديد معايير الإدراج النهائية للدراسة باستخدام فريق من الخبراء والمحكمين. وتشمل جوانب تقييم الجودة مجالات مثل التقرير نفسه، والدراسة، وتصميم الدراسة، وحجم التأثير، وما إلى ذلك.

5.2 الصدق الداخلي والخارجي INTERNAL VALIDITY AND EXTERNAL VALIDITY

الصدق الداخلي للدراسة هي دراسة تتعلق بالمدى الذي من خلاله تم تقليل الخطأ النظامي systematic error (التحيز bias). والصدق الخارجي هي مدى توفير نتائج الدراسة لأساس سليم للتطبيق على ظروف أخرى.

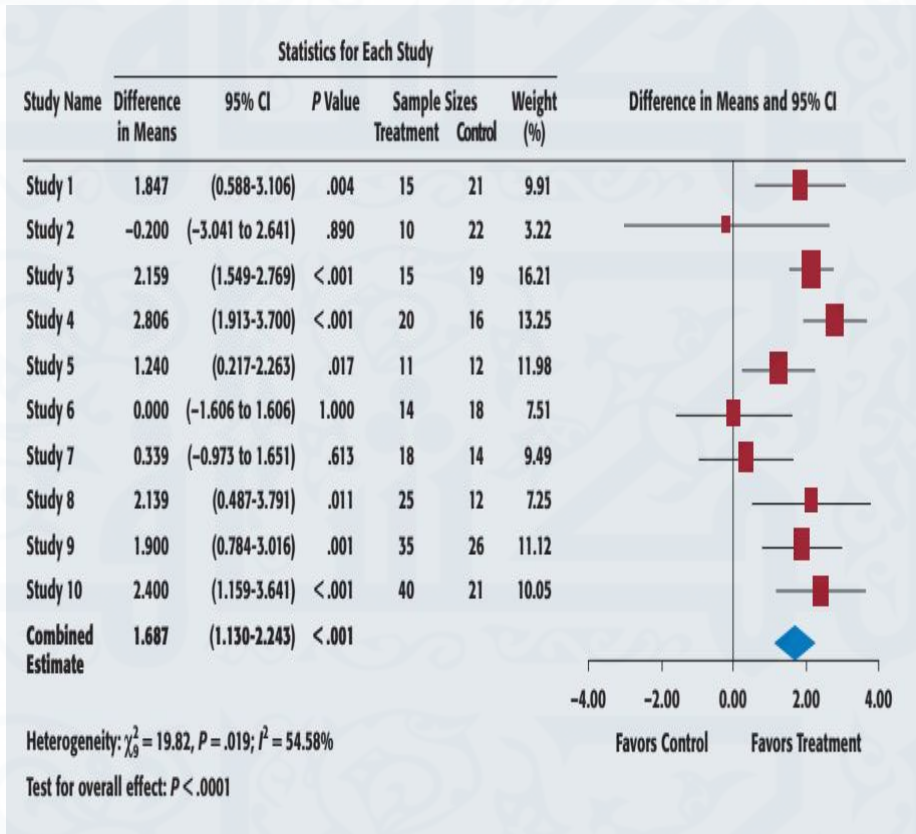
3. التمثيلات البيانية في تحليل الميّا

يقدم تحليل الميّا بعض التمثيلات البيانية لتبسيط عملية التحليل وإظهار الأهمية النسبية لكل دراسة ويمكن ان نميز بين:

1.3 المخطط الشجري Forest plot

ويسمى أيضا بلوبوغرام Blobbogram وحسب (Hanji,2017; 70) هو عبارة عن مخطط رسومي للنتائج من الدراسات الفردية باستخدام مقياس واحد. في هذه المؤامرة، حيث يسمح بمشاهدة بيانية لدرجة عدم التجانس بين الدراسات. يتم استخدامه لعرض تقديرات نقطة وفترات ثقة المقابلة للدراسات الفردية والتقديرات المختصرة. قد يتم عرض الدراسات الفردية في ترتيب معين كسنة نشر الدراسة، وحجم العينة، وغيرها ويمكن أن يكون هذا المخطط وفق عدة أشكال حسب البرمجية المستخدمة وعموما يكون وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 02: مثال عن المخطط الشجري لتحليل الميتا



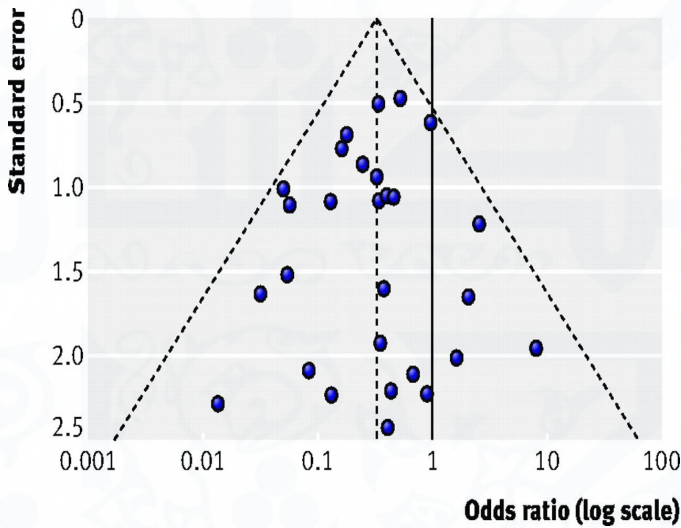
المصدر: (Dawson & Blanchette, 2016, P 266)

حيث يحدد شكل المعين اتجاه الدراسات نحو اختيار بحثي معين أو طريقة أو وسيلة معينة تم اجراء البحث عليها، حيث يلاحظ هنا مثلاً أنَّ شكل المعين يتواجد في الجهة اليمنى مما يدل على الدراسات الواجب الاعتماد عليها أو بشكل عام البديل القراري الذي يتم اختياره، فمثلاً قد يختار المدير طريقة تدريب معينة أو جانباً تقييمياً معيناً أثبت تحليل الميتا أنه ذا جدوى مقارنة بغيره ضمن نفس البيئة التي تشبه قطاع عمل المؤسسة أو غير ذلك.

2.3 المخطط القمعي: FUNNEL PLOT

المخطط القمعي واختبارات مدى تناظر هذا المخطط استخدمت بشكل واسع لاختبار التحيز في نتائج تحليل الميّا، ويعتبر حسب Sterne & al 2011 "خريطة لانتشار معلمات التأثير للدراسات الفردية مقابل بعض قياسات حجم تأثير أو دقة كل دراسة، وحسب بعض الباحثين فإن التفسير المعروف لهذا المخطط غير كاف حيث كان يرتبط فقط بالتحيز في النشر، فإذا كان متماثلاً يعد إشارة واضحة الى عدم وجود تحيز للنشر".

الشكل رقم 03: المخطط القمعي لتحليل الميّا



المصدر: (Sterne & al, 2011, P 343)

الخطأ المعياري يعتمد عادة كمقياس لحجم الدراسة ويمثل على الخط العمودي مع مقياس مقلوب يضع الدراسات القوية والكبيرة نحو الأعلى بينما تتوزع الدراسات الصغيرة في الأسفل، وفي غياب التحيز يكون الانتشار بسبب تغير حجم العينة وحده.

المحور الثالث: أهمية تحليل الميّا في البحوث الادارية

ان هذا النوع من التحليل مهم جدا لاجراء تكامل احصائي غير متحيز للاحجام التأثير لمجموعة من الدراسات الفردية في موضوع معين، فالدراسات تعاني في بعض الحالات من تضارب في النتائج بسبب تأثيرات التحيز الناتجة عن أسباب كثيرة مثل اختيار العينة، صدق وثبات المقاييس وغيرها، مما يثير إشكالية تعميم النتائج، وهنا يقدم تحليل الميّا إمكانية تقييم عام للدراسات الفردية انطلاقا من نتائج مختلفة وفي بيانات مختلفة.

(VISWESVARAN, 2017, P463)

وبشكل عام يساهم تحليل الميّا في الجوانب التالية: (Stone, Patrick, 2017: P 03)

- إن نتائج تحليل الميّا تقدم تقديرات أفضل للعلاقة بين المتغيرات لمجتمعات تبعا لدراسات كثيرة وليس دراسات فردية فقط.
- تحسين دقة وصحة التقديرات مع استخدام المزيد من البيانات في التحليل الميّا، زيادة حجم البيانات يزيد من القدرة الإحصائية للكشف عن حقيقة التأثير.
- يمكن تحليل أوجه عدم الاتساق في النتائج عبر الدراسات، ويمكن تحليل أسس هذه الاختلافات (مثل التحيز، والاختلافات في درجة تمثيل العينات وحجمها).
- يمكن من اختبار الفرضيات اعتمادا على التقديرات الموجزة. summary estimates
- يمكن تحديد المتغيرات الوسيطة وتضمينهم في التحليلات لشرح التباين بين الدراسات.

واستخدم تحليل الميّا من قبل الكثير من الباحثين في مجال البحوث الإدارية وفيمايلي نظهر بعض الجوانب التي يمكن الاستفادة منها:

أ- الممارسات العملية للإدارة:

لقد اتسع استخدام هذه التقنية في مجال الممارسات الإدارية في السنوات الأخيرة، ويرى 2009 Borenstein & al أن تحليل الميّا يستخدم في معرفة الصحة التنبؤية للاختبارات التي تستخدم كجزء من عمليات التوظيف، وهذا ما أدى إلى تغييرات في أنواع

الاختبارات التي تستخدم لاختيار الموظفين في العديد من المنظمات. كما تم استخدام نتائج تحليل الميّا لتوجيه الممارسات للحد من التغيب الوظيفي، ودوران العمل، والسلوكات المعاكسة لتحقيق الانتاجية، وتقييم فعالية البرامج المستخدمة لتدريب الموظفين وغيرها.

ب - تقليل التعقيد المرتبط بدراسة الظواهر الادارية

المنظمة جانب معقد ويصعب معالجته وبذلك يزداد تعقيد الظواهر الإدارية فيها، بالتالي تقل الأحكام المباشرة عليها ويشيع استخدام التشبيهات والكنايات لمحاولة ربط المنظمات بجوانب مفهومة أكثر .

في هذا الإطار أكد الكثير من الباحثين أهمية استخدام هذا النوع من التحليلات في فهم ظاهرة المنظمة، وتقييم الدرجة التي تقبل فيها البحوث نظرياً. (Stone,Patrick, 2017)

فمثلاً في مجال إدارة الموارد البشرية، أجرى الباحثون دراسات عديدة حول العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء في المنظمات، ولكن ظهر أن نتائجها متناقضة نوعاً ما، ولم تستطع ان تجيب عن طبيعة العلاقة، ومن خلال مراجعة العلاقة ثم اثبات أنه في بعض الدراسات كانت هناك علاقة صغيرة أو معدومة بين الرضا والأداء، وفي دراسات أخرى كانت هناك علاقة متبادلة بين هذين المتغيرين. إذ اشارت بعض الدراسات الى وجود متغيرات وسيطة وعلاقة شرطية بين المتغيرين، كل ذلك زاد عدم اليقين في فهم العلاقة بين بعض المتغيرات.

وهنا قام الباحث بإعادة اختبار لتلك العلاقة من خلال تحليل الميّا ودراسته لسبعة نماذج تم استنتاجها من الدراسات السابقة لاحتمالات العلاقة بين المتغيرين، حيث تم حصر أهم المتغيرات التي يمكن أن تدخل ضمن التأثير الوسيطي، وانتهى الباحث الى تحديد متوسط العلاقة الارتباطية قدره 0.30 ، وأن العلاقة تتحدد بمدى تعقيد العمل الممارس.

(JUDGE et al,2011)

ج- تطوير النظريات

يساهم تحليل الميتا في تطوير النظريات، حيث أن تطوير نظرية ينطوي على مراجعة وتنقيح النظريات القائمة لأنه يكشف عن مدى قوة، واتجاه، وكذا الاختلاف في العلاقات بين المتغيرات، وبالتالي يوفر للباحثين مؤشرا على قدرات النظرية والفوائد العملية لها، فتحليل الميتا يساعد في تقديم صورة عن العلاقات بين المتغيرات، وكيفية ارتباطها ببعضها البعض عبر دراسات متعددة، وهنا تتوفر للباحثين فرصة توليد مسائل نظرية جديدة تحتاج إلى استكشاف، وتحديد إشكاليات أخرى جديدة بالبحث، مما يخدم ظهور نظريات أخرى، وعلى الرغم من أن تطوير وبناء النظريات هو عملية ابداعية متميزة عن التحليل الميتا، إلا أنه يوفر لبنات بناء تجريبية لتطوير نظريات في مجال معين. (Orsingher & al, 2016)

د- استكشاف قوة البناء البحثي والمنهجي للمفاهيم:

استخدم الباحث تحليل الميتا للبحث في مدى قوة أدبيات إدارة المعرفة في تعزيز الجودة المفاهيمية من خلال ما يسمى بمجالات القياس وتحليل العلم scientometric¹، فمن المعروف أن مفهوم إدارة المعرفة كحقل بحثي جديد نسبيا ولم يصل بعد الى النضوج الفكري المطلوب، وما يزال قيد التطوير والاختبار للكثير من جوانبه.

حيث تم إجراء تحليل بعدي للأدبيات العلمية حول حقل إدارة المعرفة من أجل فهم أفضل لطبيعتها. وقد تجلت قيمة البحوث العلمية من خلال استخدام إطار مقارنة أصحاب المصلحة لبناء هوية الحقل المعرفي لإدارة المعرفة الذي وصف مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الذين يحتاجون إلى فهم الماضي والحاضر والمستقبل لتطور إدارة المعرفة. حيث تم إجراء تحليل 108 دراسة. حيث ظهر أن حجم البحوث العلمية متزايد باستمرار، مما يكشف عن الجهود البحثية لمختلف المهتمين لتطوير إدارة المعرفة كحقل بحثي معترف به. حيث اتضح تطوره خلال ثلاث مراحل متميزة:

- بدء بحوث مجالات القياس والتحليل العلمي لإدارة المعرفة Scientometric Research (1997-2001)؛
- التطور المبكر للبحوث العلمية (2002-2006)؛

• تعزيز التماسك البحثي (2007-2012).

وقد تطورت تلك الأبحاث من مرحلة إلى أخرى بطريقة تراكمية، من خلال موجات أظهرت كل موجه مجموعة من المفاهيم والأساليب وأيضاً الحديثة وأيضاً أكدت أهمية البحوث السابقة في هذا الحقل البحثي. (Serenko, 2013)

هـ - البحث في المحددات الأساسية لظاهرة معينة:

في بناء النماذج دائماً ما يحاول الباحث تحديد أهم المتغيرات ذات التأثير في ظاهرة معينة، لذا يلجأ إلى مراجعة الدراسات السابقة ولكن دون تمكنه من تحديد حجم الأثر الإحصائي لكل متغير أو القوة الإحصائية، خاصة في ظل وجود عدد كبير من الدراسات، مما يصعب بناء النموذج واختباره، وهنا يساهم تحليل الميّا باعتباره تقنية إحصائية في تبيان الأهمية لكل متغير وحاجة النموذج له ضمن دراسة كل النماذج أو الدراسات التي استخدمت نفس المتغير.

استخدم الباحثان Khlif & Souissi 2010 تقنية تحليل الميّا لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة في الإفصاح الذي يعتبر كأحد المكونات الأساسية في مجال حوكمة الشركات، حيث تم ادراج ضمن الدراسة أكبر عدد من المتغيرات التفسيرية مقارنة بالدراسات السابقة لتقييم التأثير الناتج عن الاختلاف في البيئات، وهنا اعتمد الباحثان على تحليل المجموعات الجزئية subgroup meta-analysis، وأيضاً دراسة المتغيرات الوسيطة، حيث ساهم تحليل الميّا حسب الباحثين في فهم سلوك التقرير التنظيمي من خلال دمج نتائج دراسات متنوعة.

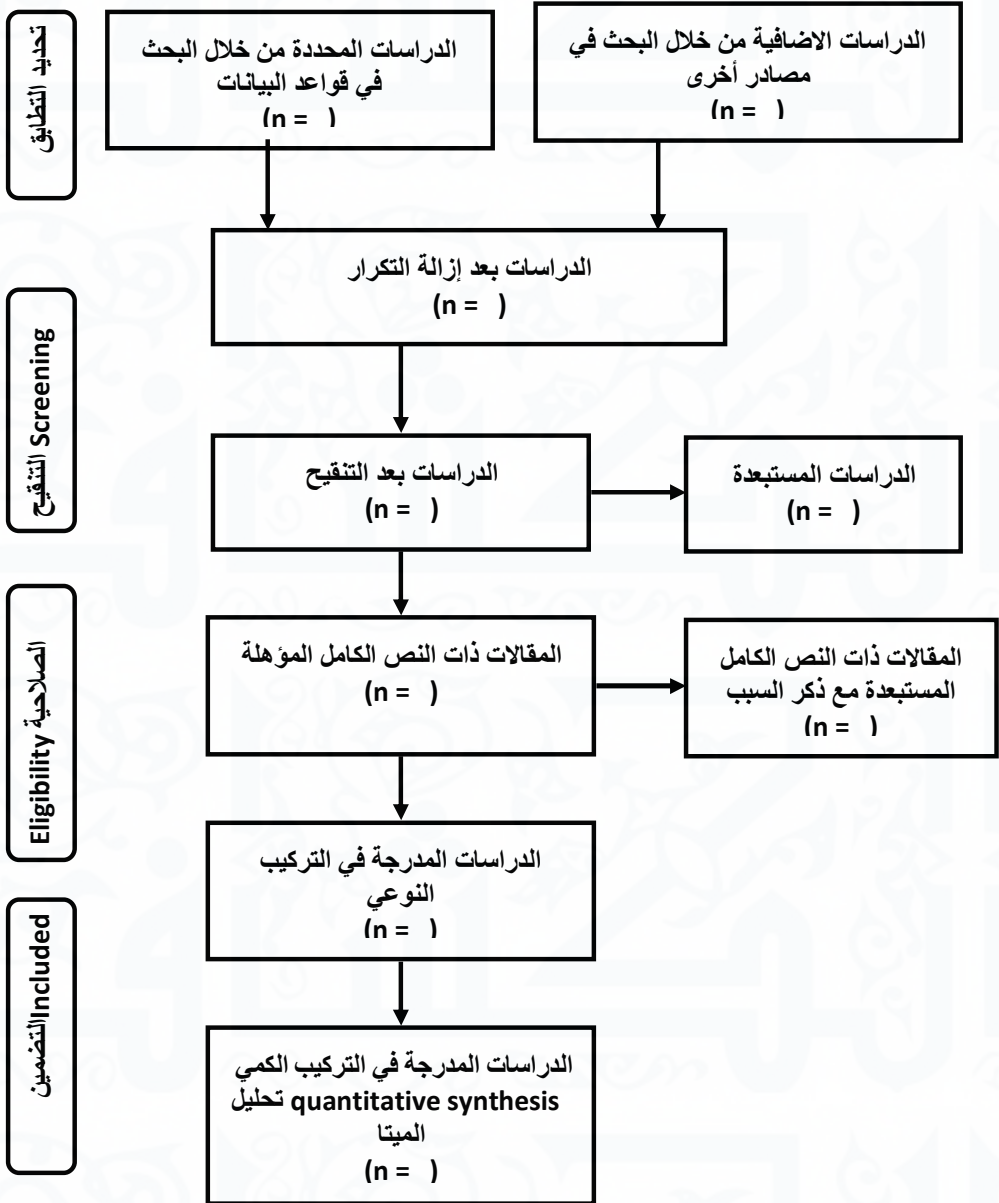
المحور الرابع: مسائل مهمة في تحليل الميّا

1. تنظيم التقرير النهائي لنتائج تحليل الميّا.

نتيجة لاتساع استخدام تقنية تحليل الميّا في السنوات الأخيرة حاولت بعض الجهات وضع أطر تنظيمية من خلال اقتراح معايير معينة في التقرير النهائي ومنهجية تحليل الميّا. ومنها ما يختصر عليه:

Preferred Reporting Items for Systematic Reviews and Meta-Analyses

الشكل رقم 04: خطوات عناصر التقرير المفضلة للتحليل المنظومي وتحليل الميّا PRISMA



المصدر: (Moher & al, 2009)

يرى (Rodseth & Marais, 2016) أنّ تحليل الميتا أضحي معياريا للغاية فعلى عكس الطريقة التقليدية من خلال مراجعة الأدبيات السابقة والتقرير عنها بحسب ما يراه الباحث، أصبحت هذه العملية أكثر تنظيما وشفافية. حيث تم اقتراح شكل تنظمي سمي عناصر التقرير المفضلة للتحليل المنظومي وتحليل الميتا PRISMA وهي اختصار للجملة:²

حيث تصر بعض المجالات الأكاديمية لاستخدام القالب المقترح لهذا الغرض للتأكد من أن منهجية تحليل الميتا المستخدمة تتوافق مع المعايير العلمية والأكاديمية المعمول بها وتقتصر على المؤلفين الامتثال للخطوات التوجيهية المتفق عليها في هذا الجانب.

2. عدد الدراسات الأدنى في دراسات تحليل الميتا.

هناك سؤال هام جدا يتعلق بالعدد الأدنى من الدراسات الواجب ادراجها في تحليل الميتا، وهو سؤال قدمه الباحث Pigott, Terri في كتابه تقنيات متقدمة في تحليل الميتا، ففي الغالب يرى الباحث أن الإجابة تكون: دراستان هو الحد الأدنى للدراسات التي يجب أن يتضمنها تحليل الميتا ولكن الإجابة يجب أن تتجاوز مجرد ذكر الرقم والاجابة الأحسن تكمن في فهم قوة الاختبارات الإحصائية أولا وحجم التأثير المرتبط بكل دراسة.

(Pigott, T. 2012, P03)

3. الاختيار بين نموذج الثابت والنموذج العشوائي

من الأخطاء الشائعة في تحليل الميتا هو الخلط بين استخدام النموذج التأثيرات الثابتة Fixed-effect model ونموذج التأثيرات العشوائية Random-effects model، ويرى Borensteina & al 2010 أنه يجب الحذر عند الاختيار بين النموذجين، حيث يمكن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة حين استيفاء شرطين: الأول، أن هناك اعتقاد بأن كل الدراسات ضمن التحليل هي متماثلة وظيفيا، الثاني: أن هدفنا الأساسي هو حساب حجم التأثير المشترك common effect size والذي لا يمكن تعميمه خارج اطار الدراسات المدرجة في التحليل. من جهة أخرى يمكن استخدام النموذج الثاني حينما نفترض أن الدراسات لديها ما يكفي من القواسم المشتركة ولكن لا يوجد

عموماً أي سبب للاعتقاد بأنها "متطابقة" بمعنى أن حجم التأثير الحقيقي هو نفسه تماماً في جميع الدراسات المدرجة في التحليل.

4. البرمجيات المستخدمة في تحليل الميتا:

إن استخدام تحليل الميتا يتطلب الكثير من الوقت إذا تم بالشكل المطلوب، لكن توفر بعض البرمجيات الكثير من التسهيلات في إجراء التحليل، ومن بين البرمجيات المتوفرة نجد: برنامج RevMan المجاني المقدم من قبل مؤسسة Cochrane المعروفة في مجال تحليل الميتا. ويتوفر أيضاً برنامج Comprehensive Meta-Analysis (CMA Software) والذي يتيح مدة استخدام معينة مجاناً، ويعتبر مهماً لما يوفره من إمكانيات للباحثين في هذا المجال.

5. التكاملية بين تحليل الميتا والنمذجة بالمعادلات البنائية

إنّ اتساع استخدام تحليل الميتا وارتباطه بالعديد من الجوانب البحثية وخاصة في عملية بناء النماذج واختيار المحددات من المتغيرات الأكثر أهمية، جعله يلتقي مع العديد من التقنيات والأدوات الأخرى لتظهر بذلك طرق هجينة عززت من دقة النتائج البحثية. حيث اتسع في السنوات الأخيرة استخدام النمذجة بالمعادلات البنائية خاصة بعد توفر العديد من البرمجيات التي سهلت العمليات الحسابية وقدمت النماذج البحثية بطريقة أكثر تناولاً وسهولة.

إنّ هدف النمذجة بالمعادلة البنائية أو الهيكلية structural equation modeling (SEM) هو تحديد مدى تطابق النموذج الافتراضي (المبني على فرضيات الدراسة) مع البيانات المجمعة. أي تحديد فيما إذا كان الهيكل السببي الافتراضي متسقاً ومتوافقاً أم لا مع مصفوفة الارتباط أو التعاير للبيانات محل الدراسة. (Breckler, 1990, 261) أي أن الباحث يفترض سلسلة من الارتباطات السببية بين المتغيرات ضمن شبكة علاقات في نموذج بحثي محدد، غير أن المشكلة التي تعترض بناء النماذج في العادة هي تحديد أهم

المتغيرات التي يجب أو يصح ادراجها في النموذج، لاختلاف الدراسات السابقة في عدد وماهية تلك المتغيرات.

اتضح من خلال ما تناولناه سابقا أن احدى أهم مزايا تحليل الميّا من خلال التقنيات الإحصائية المرتبطة به هي تحديد المتغيرات أو المحددات الأساسية لظاهرة معينة، ومن هنا تقنية تسمى "تحليل الميّا للنمذجة بالمعادلات البنائية Meta - Analytic " Structural Equation Modelling ، وحسب Shin 2017 فإن هذا الدمج يوفر المعلومات المستقاة من دراسات متعددة تستخدم لاختبار نموذج واحد الذي يفسر العلاقة بين مجموعة المتغيرات او لمقارنة نماذج متعددة والمدعومة من دراسات او نظريات مختلفة، مما يسمح بقياسات أحسن للمطابقة العامة للنموذج، وكذا تقديرات المعلمات بفترات ثقة و أخطاء معيارية. فمن خلال دمج هاتين التقنيتين فإن الباحث يتجاوز بعض الإشكالات البحثية التي كان يواجهها سابقا.

الخاتمة:

لقد أصبح تحليل الميّا تقنية ذات اهتمام واسع وطريقة لاستخلاص النتائج خاصة عندما تكون هناك دراسات متعددة ومختلفة وذات خصائص متباينة تتناول موضوعا بحثيا معينا.

في مجال العلوم الإدارية والاجتماعية بشكل عام يعاني الباحثون من وجود كم كبير من الدراسات والبحوث والتي يستعصي أحيانا تجميعها واستنباط النتائج النهائية منها، إننا نحتاج بعد كل مرحلة من الإنتاج البحثي الى تقييم أثر التراكم المعرفي الحاصل وربطه ببعضه البعض لاستنتاج التوجه العام له وأوجه القصور فيه ومبرراته المنهجية.

لا ينبغي أن نفهم ما يقوم به تحليل الميّا بأنه عملية تصحيحية للدراسات وإنما هو تقنية لتلخيص توجهات الدراسات الفردية وزيادة الدقة حول موضوع معين وتقليل حالات عدم التأكد، خاصة في مجال العلوم الإدارية أين تكثر طرق القياس والمتغيرات والحالات والظروف المرتبطة بها والبيئات التي تتمك فيها الدراسات. وقد يكون تحليل الميّا حلا مناسباً للكشف عن حقيقة اتجاه العلاقة بين المتغيرات المختلفة والتوقعات حول الروابط

السببية بينها. قد يساعدنا تحليل الميتا في النهاية في الإجابة عن تلك الأسئلة التي لا يصح ولا يكفي أن تتحمل الإجابة عنها دراسة واحدة، بل يجب أن تجتمع عدة دراسات حتى تعطي الحق للتحقق والاستنتاج والحق للنفي أو الرفض. إن تحليل الميتا يعني أن مسؤولية اثبات المعرفة وتحقيقها يجب أن تكون في النهاية حقا وواجبا جماعيا يشترك فيه الجميع.

قائمة المراجع:

ANATOMICAL WORD ROOTS: Learning Assistance Center;University of Hawaii at Manoa, Appendix I, P 06.

Borenstein, M., Hedges, L. V., Higgins, J., & Rothstein, H. R. (2010). A basic introduction to fixed-effect and random-effects models for meta-analysis. Research synthesis methods, 1(2), 97-111.

Borenstein, Michael, et al 2009. Introduction to Meta-Analysis. John Wiley & Sons, Ltd,. P 23

Breckler, S. J. (1990). Applications of covariance structure modeling in psychology: Cause for concern? Psychological bulletin, 107(2), , P 261.

Chiara Orsingher Jens Hogreve Ordanini Andrea , (2016),"Building on the past: advancing theory in services through meta analysis", Journal of Service Management, Vol. 27 Iss 1, P 02.

Cooper, Harris. 2015, Research synthesis and meta-analysis: A step-by-step approach. Vol. 2. Sage publications,.P 149.

Dawson, D. V., Pihlstrom, B. L., & Blanchette, D. R. (2016). Understanding and evaluating meta-analysis. The Journal of the American Dental Association, 147(4), P 266.

Denson, Nida, and Michael H. Seltzer. (2011)"Meta-analysis in higher education: An illustrative example using hierarchical linear modeling." Research in Higher Education 52.3: 216.

Hanji, M. B. (2017). Meta-analysis in Psychiatry Research: Fundamental and Advanced Methods. CRC Press. P 08.

Henley, A. B., Shook, C. L., & Peterson, M. (2006), The presence of equivalent models in strategic management research using structural equation modeling assessing and addressing the problem. *Organizational Research Methods*, 9(4), P 517.

J. C., Button, K. J., Nijkamp, P., & Pepping, G. C. (2013). Meta-analysis in environmental economics (Vol. 12). Springer Science & Business Media.

JUDGE, Timothy A., et al. 2001, The job satisfaction-job performance relationship: A qualitative and quantitative review..

Khelif, H., & Souissi, M. (2010). The determinants of corporate disclosure: a meta-analysis. *International Journal of Accounting & Information Management*, 18(3), 198-219.

Leandro, G. (2008). Meta-analysis in Medical Research: The handbook for the understanding and practice of meta-analysis. John Wiley & Sons..

Moher D, Liberati A, Tetzlaff J, Altman DG, The PRISMA Group (2009). Preferred Reporting Items for Systematic Reviews and Meta-Analyses: The PRISMA Statement. *PLoS Med* 6(7): e1000097.

Murphy, Kevin R. (2017)"What inferences can and cannot be made on the basis of meta-analysis?." *Human resource management review* 27.1: P 193.

Pigott, T. (2012). *Advances in meta-analysis*. Springer Science & Business Media.

Rodseth, R., & Marais, L. C. (2016). Meta-analysis: Everything you wanted to know but were afraid to ask. *SA Orthopaedic Journal*, 15(4), 31-36.

Serenko, Alexander. (2013)"Meta-analysis of scientometric research of knowledge management: discovering the identity of the discipline." *Journal of Knowledge Management* 17.5: 773-812.

Shin, I. S. (2017). Recent Research Trends in Meta-analysis. Asian Nursing Research.

Sterne, J. A., Sutton, A. J., Ioannidis, J. P., Terrin, N., Jones, D. R., Lau, J., & Tetzlaff, J. (2011). Recommendations for examining and interpreting funnel plot asymmetry in meta-analyses of randomised controlled trials. Bmj, 343, d4002.

Stone, Dianna L., and Patrick J. Rosopa. (2017)"The Advantages and Limitations of Using Meta-analysis in Human Resource Management Research." Human Resource Management Review.

Uman, L. S. (2011). Systematic reviews and meta-analyses. Journal of the Canadian Academy of Child and Adolescent Psychiatry, 20(1), 57.

VISWESVARAN, Chockalingam, et al. 2017; Meta-analytic findings: updating research and supporting practice on workplace issues. Career Development International, , 22.5:.

Weed, Mike. 2005"" Meta interpretation": a method for the interpretive synthesis of qualitative research." Forum Qualitative Sozialforschung/Forum: Qualitative Social Research. Vol. 6. No. 1..

الهوامش:

¹ scientometric سسنتومتريكس: هو مقارنة نظامية لتحليل التطوير الماضي والحاضر والمستقبل للعلم، حيث تم ادخال هذه المفهوم لأول مرة من قبل رياضي روسي Vasiliy Nalimov سنة 1969 وكان يعني به دراسة تطور العلم من خلال قياس المعلومات العلمية....

² أنظر الموقع: <http://www.prisma-statement.org/Default.aspx>

القطاعات الرائدة خارج قطاع المحروقات في الجزائر

نموذج المدخلات-المخرجات 2001 - 2011

*Leading sectors outside the hydrocarbon sector in Algeria
Input - output model 2001 - 2011*

د. شتوح نورالدين

nourchetouh2010@hotmail.com

جامعة العربي التبسي تبسة

تاريخ الاستلام: 2017/08/15 تاريخ التعديل: 2017/12/20 تاريخ قبول النشر: 2017/12/25

تصنيف JEL : O21 ; M19

الملخص :

في هذه الورقة يقوم الباحث باستخدام تقنية تحليل المدخلات والمخرجات (I-O-A) كأداة تحليل في الاقتصاد الكمي بما تتوفر عليه من أساليب رياضية لتحليل التشابك القطاعي في نموذج ساكن لتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني. استراتيجية النمو غير المتوازن التي نادى بها ألبرت هيرشمان **Albert Hirschman** في أنماط التنمية الاقتصادية طورت الى تفسير للكيفية التي يجب أن تقوم عليها عملية التنمية. التي تستند أساساً الى الترابط بين القطاعات الإنتاجية، حيث ترتبط القطاعات فيما بينها بطرق يمكن أن تشكل قاعدة معطيات يأخذ بها صانعو القرار وواضعو السياسة الاقتصادية في الاعتبار عند تقرير استراتيجية التنمية الاقتصادية، فالاستراتيجية تركز على مجموعة من القطاعات المفتاحية التي توجه إليها الاستثمارات والتي من شأنها أن تجر وتسحب القطاعات الباقية نحو النمو. الدراسة انصبت على تحليل خمسة جداول مدخلات-مخرجات مشتقة جزائرية للفترة 2001-2004-2007-2009 و 2011 غطت فترة عقد من الزمن، أظهرت أن هناك أكثر من خمسة قطاعات حسب آليات روابط الجذب الخلفية والأمامية صُنفت كقطاعات رائدة بإمكانها أن تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد الجزائري وتملك القوة لإنجاح استراتيجية النمو غير المتوازن.

الكلمات المفتاحية: تحليل المدخلات والمخرجات، التشابك الاقتصادي، القطاعات الرائدة، النمو غير المتوازن، روابط الجذب الامامية والخلفية، الجزائر.

Abstract:

In this paper, the researcher uses the input-output analysis technique (I-O-A) as an analytical tool in the quantitative economy with the available mathematical methods to analyze the sectorial interindustry in a static model to identify the key sectors of the national economy. Albert Hirschman's unbalanced growth strategy in patterns of economic development has evolved into an explanation of how the development process should be based. Which is mainly based on the interrelationship between productive sectors, where sectors are interlinked in ways that can serve as a database for decision-makers and economic policymakers to take into account when deciding on an economic development strategy. The strategy depends on a range of key sectors to which investments are directed and which will drag and pull the remaining sectors into growth. The study focused on the analysis of five Algerian derived inputs-outputs tables for the period 2001-2004, 2007, 2009 and 2011 covering a period of a decade, which showed that there are more than five sectors according to the mechanisms of the forward and backward linkages were classified as key sectors that can play a pivotal role in the Algerian economy and has the power to make the unbalanced growth strategy successful.

Keywords : Input-output analysis, Interindustry linkages ,Key sectors ,Unbalanced growth ,Forward and backward linkages, Algeria.

المقدمة :

الجزائر كدولة غنية بالنفط المصدر الأهم والمتاح للعملة الصعبة يتولد من النمو السريع لصادرات المحروقات (النفط والغاز)، خاصة بعد الطفرة الأخيرة في الأسعار 2011-2014 التي جعلت البلاد في وفرة مالية لتعود الازمة الاقتصادية من جديد منتصف عام 2014 ليتهاوى سعر الذهب الاسود الى سعر 37 دولار أمريكي لبرميل بترول برنت في نهاية 2015، مهددا اقتصاديات كثير من الدول النفطية النامية، بعدما وصل الى قيمة 110 دولار للبرميل في مارس 2014. هذا المصدر آيل إلى زوال بعد فترة زمنية طالت أم قصرت. إن فحوى نظرية ألبرت هيرشمان تستند أساسا إلى فكرة التشابك القطاعي (*interindustry linkage*) بين الأنشطة الإنتاجية في اقتصاد ما. حين صاغ ألبرت هيرشمان مفهوم أثر الترابط وضمنه استراتيجية النمو غير المتوازن في

التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وإن كان قد سبقه الاقتصادي فرانسوا بيرو *François Perroux* 1955 باستخدام مراكز النمو. يرى هيرشمان وأنصاره أن هذه الاستراتيجية تعد أسلوباً أفضلًا لعملية النمو المناسبة للدول النامية، على أن يكون التركيز من الدولة على مجموعة قطاعات رئيسية في المجتمع بسبب قلة الموارد المالية للاستثمارات في مخططات التنمية. هذه القطاعات ستؤدي إلى جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية (عزمي محمد عريقات 1997)⁽¹⁾، وهذا ما يتماشى والمرحلة التي تتسم بالتكشف ونقص الإيرادات.

هناك شواهد من التاريخ الاقتصادي تؤيد ما ذهبوا إليه، وأن النمو الاقتصادي لم يكن في جميع القطاعات في زمن متقارب مثل:

✓ قطاع النسيج في بريطانيا وقطاع السكك الحديدية في أمريكا في القرن التاسع عشر؛

✓ قطاع إنتاج المواد الغذائية في الدانمارك؛

✓ قطاع الكهرباء في روسيا في العشرينيات والصناعات الثقيلة في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين؛

✓ قطاع الصناعات الكيماوية والالكترونية في أوروبا الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين (عزمي محمد عريقات 1997)⁽²⁾.

يرى هيرشمان أن النشاطات الإنتاجية لها ترابط وتشابك يحدث اختناقات وفوائض من شأنه أن يولد قوى تصحيحية لهذا الاختلال في التوازن. تلعب عملية اختلال التوازن في شكل فائض أو اختناق دوراً مركزياً في الاستراتيجية والتركيز الأساسي يكون على الاختناقات (*Bottlenecks*) إذ لها دوراً فعالاً، فهي السانحة لظروف دفع عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمام (عمر محي الدين 1975)⁽³⁾. إن اختلال التوازن ناتج من الطاقة الفائضة من القطاعات الرائدة، فكل استثمار يؤدي إلى فرص استثمار أخرى وبالتالي دفعا جديدا للتنمية.

حقيقة الأمر أن الاختناق قد يكون أقوى من وجود الفائض من حيث دفع عجلة النمو واتخاذ القرارات الاستثمارية، إلا أن الاختناق الدافع للنمو هو ذلك الاختناق الذي يوجد حيث تكون هناك علاقة مباشرة أو متكاملة، حيث تكون الاستثمارات اللازمة للقضاء

على هذا الاختناق ليست كبيرة للغاية (عمر محي الدين 1975).⁽⁴⁾ عند اختلال التوازن في الأنشطة الإنتاجية يتولد السؤال الوجيه:

أين وكيف توجه الاستثمارات؟ ومنه كيف يتم تحديد القطاعات الرائدة؟ الإجابة تكون بمفهوم قوة الترابط الأمامي والخلفي بين الأنشطة الإنتاجية في علاقة تبادل وتكامل يتم التعرف عليها بمقاييس كمية في تحليل المدخلات والمخرجات (*Quantification in Input-Output Analysis*).

هذه المقاييس لتحليل الترابط من حيث القوة تحدد أولويات اختيار القطاعات الرائدة. فقوة الدفع والترابط ما هي إلا عبارة عن الموفورات النقدية الخارجية بين المراحل المختلفة للإنتاج. استراتيجية النمو غير المتوازن لها آلية لتحديد أولويات اختيار القطاعات الرائدة من خلال قوة وضعف روابط الجذب الأمامية والخلفية بين القطاعات الإنتاجية. انطلاقاً من فكرة استراتيجية النمو غير المتوازن وآلية تحليل المدخلات والمخرجات ممثلة في معكوس لليونتيف (*Leontief*) قام الباحث بهذه الدراسة ليرى مدى أهمية تطبيق هذه الاستراتيجية في الجزائر كدولة نامية وتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني بأداة تحليل المدخلات والمخرجات للفترة 2001-2011 باستعمال جداول المدخلات والمخرجات المشتقة للسنوات 2001-2004-2007-2009-2011.

1-1 - إشكالية البحث:

منذ إتباع الجزائر مفهوم الصناعات المصنعة "*Industrializing Industries*" المقترح من الاقتصادي دو برنيس (وهو مشروع أثبت فشله وذكّرنا بمشروع الاقتصادي الألماني -شاخت- الذي أوكلت له مهمة النهوض باقتصاد اندونيسيا والتي كانت تحمل كل شروط النجاح ومع ذلك فشلت. وكما يقول مالك بن نبي، فالدكتور -شاخت- كان بلا جدال أجدر من يضع مخططاً اقتصادياً مثل الذي وضعه لبلاده قبيل الحرب العالمية الثانية، ولكنه خطط لإندونيسيا فوضع ضمنياً خطته على قاعدة (معادلة اجتماعية) خاصة بالشعب الألماني وغريبة على الشعب الإندونيسي. فما كان إذن لمخططة أن ينجح لأنه فقد منذ اللحظة الأولى شرطاً أساسياً (مالك بن نبي 2000)⁽⁵⁾. حيث أعطيت الأولوية لأنشطة إنتاج وسائل الإنتاج كأقطاب نمو تجذب وتجبر فيما بعد القطاعات الأخرى لعملية التنمية وما تولده من استثمارات منجذبة في إطار التكامل الرأسي (محمد خزار 1998)

(6)، تبعا لآلية قوى روابط الجذب الأمامية والخلفية. من خلال حصول الباحث على آخر جداول مدخلات ومخرجات للفترة (2011-2001)، يمكن بلورة إشكالية البحث: كيف تسهم تقنية المدخلات والمخرجات في تحديد القطاعات الرائدة خارج قطاع المحروقات؟

1-2 فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: H_0 : دقة البيانات وحداثتها تؤدي الى جداول مدخلات ومخرجات فعالة.
الفرضية الثانية: H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معاملات روابط الجذب والقطاعات الرائدة.

الفرضية الثالثة: H_0 : ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معاملات روابط الجذب واستراتيجية النمو غير المتوازن المتبعة في السياسة الاقتصادية.

1-3-أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من النقاط التالية:

- ✓ يستمد البحث أهميته من نجاعة الأدوات التحليلية المستعملة لاختيار مراكز النمو وإنجاح عملية التنمية في البلاد.
- ✓ يأتي تطبيق البحث على المستوى الكلي والطريقة الكمية من حيث أخذ جميع القطاعات الاقتصادية والتحليل الكمي لها وخاصة استعمال تحليل الترابط.
- ✓ الندرة الملاحظة في تناول الدراسات العربية وكذا لدول العالم الثالث لتحليل المدخلات والمخرجات وخاصة الجانب الرياضي مثل تحليل الترابط، تحليل الأثر وتحليل التكيك وغيرها وهذا راجع إلى التكلفة المادية والبشرية والوقت المستغرق في إعداد جداول المدخلات والمخرجات.
- ✓ البحث له أهمية خاصة على مستوى الاقتصاد الجزائري حيث تمكن نتائج البحث من تحديد القطاعات الرائدة ذات تركيز وتعددية في الانتشار والحساسية.
- آثار الترابط عبر القطاعات المختلفة مما يعطي دفعا قويا لاستراتيجية التنمية المتبعة في الاقتصاد الوطني.

1-4-أهداف البحث:

تتمحور أهداف البحث فيما يلي:

- ✓ معرفة تحليل الترابط (*linkage analysis*) ودوره في تحليل المدخلات والمخرجات.
- ✓ الآليات المتبعة في اختيار القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تقييم أثر تحديد القطاعات الرائدة بواسطة آليات معاملات روابط الجذب في نجاح استراتيجية التنمية.

1-5- منهج البحث:

أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي: حيث تم التعرف على آليات تحليل الترابط المتمثلة في روابط الجذب الأمامية والخلفية وكذا معاملات الاختلاف لتحديد القطاعات الرائدة التي من شأنها دفع عملية التنمية إلى الأمام وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة، وتم ذلك بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات حول المدخلات والمخرجات، والاعتماد على العديد من الكتب والبحوث المتخصصة في هذا المجال لتغطية الجانب النظري من البحث.

كذلك قام الباحث بتحليل جداول المدخلات والمخرجات الجزائية الخمس، وأسقط عليها آليات ومعاملات روابط الجذب الأمامية والخلفية المباشرة وغير المباشرة ومعاملات الاختلاف التابعة لها، وذلك من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار صحة الفرضيات الموضوعة لذلك.

1-6- الدراسات السابقة:

نال موضوع الترابط بين القطاعات الإنتاجية وتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني اهتماما كبيرا في الدول المتقدمة في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، من هذه الدراسات المتقدمة:

1-6-1-دراسة ألبرت هيرشمان (1958) *Albert Hirschman*

يعتبر أول من طرح مفهوم الترابط، ومن ثم أصبح ترابط هيرشمان يظهر عندما تحفز النشاطات الجارية والنامية المتعاملين على أخذ المبادرة لنشاطات جديدة ويرى نوعين من الترابط بين مختلف القطاعات:

- ✓ آثار الترابط الخلفي متعلقة بالطلب *Backward linkages effects demand-led*
- ✓ آثار الترابط الأمامي باستعمال الناتج *Forward linkages effects supply-led*

القصد من وراء الاهتمام بالترابط هو فهم كيفية تطور الأنظمة الاقتصادية. استخدم نتائج دراسة شينيري وواطانابي "لتدعيم نظريته حول النمو غير المتوازن التي تعتمد أساساً على ما يسمى بأقطاب النمو "القطاعات الرائدة".

1-6-2 -دراسة شينيري وواطانابي (H.B.Chenery & T.Watanabe 1958)

قاما بدراسة اقتصاديات أربع دول متقدمة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، إيطاليا والنرويج قصد مقارنة بنية الإنتاج، ووضعاً معاملات كمية لقياس درجة الترابط المباشرة بين القطاعات، وتعتبر أول محاولة لقياس روابط الجذب الأمامية والخلفية، واقترحا مجموع عمود مصفوفة المعاملات المباشرة (A) كمقياس لروابط الجذب الخلفية، وبنفس الطريقة يحسب مقياس روابط الجذب الأمامية كمجموع لصف مصفوفة المعاملات المباشرة (A). وتصنف القطاعات الرائدة على أساس هذه المعاملات بشرط تكون قيمها أكبر من المعدل القطاعي المشترك. اعتمدت طريقة شينيري وواطانابي على معاملات المدخلات (أو المخرجات) المباشرة لذلك يطلق عليها روابط الجذب الأمامية والخلفية المباشرة. وعليه انتقدت دراستهما لعدم أخذ آثار الترابط غير المباشر بين القطاعات.

1-6-3 -دراسة هزاري (B.R.Hazari 1970)

بناءً على نقد هيرشمان لطريقة شينيري صاغ هزاري معاملات ترابط للأثار المباشرة وغير المباشرة مستخدماً مصفوفة مضاعفات ليونتيف $B=(I-A)^{-1}$ للاستدلال على القطاعات الرائدة في الاقتصاد الهندي بأسلوبين الأول يأخذ بالترجيح والآخر بدون ترجيح. الترجيح كان الحجم النسبي للطلب النهائي للقطاع مصدر الدفع للطلب النهائي لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني⁽⁷⁾ (Guerboukha 1985). يتم اختيار القطاعات الرائدة بالنظر إلى معاملات الترابط ذات القيم الكبيرة عن المعدل القطاعي. هذه المعاملات تعكس مدى ترابط قطاع ما وحجم تشابكه القطاعي تجاه الاقتصاد ولكنها لا تأخذ في الحسبان مدى التركز أو التشتت في الترابط للقطاع مع بقية القطاعات في الاقتصاد.

1-6-4 -دراسة لوري جونز (L. Jones 1976)

أنتقد طريقة حساب معاملات الترابط الأمامي التي تعتمد على مصفوفة معاملات المدخلات لليونتيف A. وفقاً لجونس عند حساب كلا الأثرين باستخدام نموذج ليونتيف، الأثر الخلفي يقيس أثر الطلب النهائي للقطاع i على إنتاج كل القطاعات التي تتبع له. الأثر الأمامي يقيس أثر الطلب النهائي لكل القطاعات على إنتاج القطاع i. في الحالتين

الأثار تقاس من خلال ارتفاع أو زيادة الطلب النهائي، هذا من وجهة نظر جونس ازدواج في حساب الأثر السببي. فالنظر إلى الأثر الخلفي على الإنتاج المطلوب ليسمح لمثل هذا الطلب النهائي بالنسبة إلى جونس كلاهما يعتبر علاقات خلفية (بعدية). مؤشرات راسمو سن تجاوزت إهمال شينيري وواطانابي للأثار غير المباشرة لكن بالمعنى السببي حاول جونس البرهان على أن مؤشرات راسمو سن للأثار المباشرة وغير المباشرة كانت على القطاعات الموردة أو البائعة وليست على القطاعات المستخدمة، وهذا يعني أننا أمام **ترابط خلفي** فقط وليس **ترابط أمامي**. مؤشرات روابط الجذب الأمامية لراسمو سن وهي مجموع السطر لمعكوس ليونتييف لا تعطي مؤشرا جيدا كما أعطت مؤشرات روابط الجذب الخلفية. من هنا أقترح جونس طريقة جديدة لحساب معاملات روابط الجذب الأمامية ذات دلالة اقتصادية تعتمد على مصفوفة معاملات المخرجات لغوش (Gosh) ما يعرف بنموذج المدخلات والمخرجات لجانب العرض (*Supply-side input output model*) حيث يربط الإنتاج الكلي للقطاع إلى المدخلات الأولية (*Matallah.k& Proops.J 1992*)⁽⁸⁾، (المبيعات الوسيطة كجزء من المبيعات الكلية بما فيها الطلب النهائي). تكون مصفوفة معاملات المخرجات المباشرة $\vec{A}$ وتعكس عرض المدخلات الوسيطة أو بنية المورد ومعكوس المصفوفة $\vec{B} = (I - \vec{A})^{-1}$ وتسمى بمصفوفة معاملات التوزيع.

1-6-5-دراسة راسموسن (P.N.Rasmussen 1956)

لتقادي الانتقاد الذي وجه للطريقتين أعلاه اعتمد راسموسن (1956) في قياس روابط الجذب الأمامية والخلفية على معكوس ليونتييف $(I-A)^{-1}$. واقترح مجموع عمود مصفوفة المعاملات الكلية (المباشرة + الغير مباشرة) $(I-A)^{-1}$ كمقياس لترابط الجذب الخلفي ومقياس ترابط الجذب الأمامي هو مجموع السطر لنفس المصفوفة $(I-A)^{-1}$. من أجل المقارنات البنينة للقطاعات استعمل راسموسن (1956) مؤشرات الجذب الخلفية القياسية وأطلق عليها مصطلح قوة التشتت (*Power of dispersion*) وكذا مؤشرات روابط الجذب الأمامية وسماها حساسية التشتت (الانتشار) "*Sensitivity of dispersion*". كان الهدف قياس متوسط القطاع إلى متوسط إجمالي الاقتصاد ككل. لاحظ راسموسن أن اعتبار القطاع رائداً إذا فقط كان أثر النمو في هذا القطاع أكبر من متوسط أثر النمو لكل القطاعات الأخرى على الاقتصاد الوطني، لذلك أخذت الطريقة أسمها بطريقة متوسط المتوسطات أو التشابك القياسي *Linkage Index*. يفسر راسموسن مصطلح قوة التشتت

الذي أطلقه على **الترباط الخلفي** الذي يصف التوسع النسبي حيث زيادة الطلب النهائي على منتجات قطاع ما تنتشت وتنتشر عبر كامل القطاعات، هذا التغير يدعى بالأثر السببي "**Causal effect**" تطوير هذا المؤشر القياسي لقوة التشتت لقطاع ما كطريقة لتعريف القطاعات الرائدة أكسبه هذه الشهرة والسمعة الكبيرتين. فسر راسموسن المؤشر حساسية التشتت أو الانتشار الذي أطلقه على مقياس **الترباط الأمامي** والذي يعبر عن الزيادة في إنتاج قطاع ما حدثت من جراء زيادة وحدة في الطلب النهائي لكل القطاعات، وهذه التغيرات تدعى بالأثر المسموح "**Permissive effect**". لاحظ أن القطاع يمكن أن يحصل على ترتيب عالي من حيث روابط الجذب الأمامية أو الخلفية أو معا، لكن يكون مرتبطا بعدد محدد من القطاعات. من جهة ثانية اعتماد المؤشرات القياسية أعلاه على المتوسطات يجعلها تتأثر بالقيم المتطرفة، لتجنب ذلك تعززت هذه المؤشرات **بمعاملات الاختلاف للترباط الأمامي والخلفي** قصد معرفة مدى تشتت وتعدد الترباط للقطاع مع القطاعات الأخرى. فكان معامل الاختلاف لروابط الجذب الخلفية ومعامل الاختلاف لروابط الجذب الأمامية تبعا لهيرشمان يكون القطاع رائدا إذا كان عنده روابط الجذب الخلفية والأمامية اكبر من واحد ($1 <$) ومعامل الاختلاف منخفض نسبيا. حسب الجدول رقم 01 يمكن تصنيف القطاعات الاقتصادية إلى أربعة مجموعات كما هو مبين اسفله.

جدول رقم: 01 تصنيف القطاعات حسب مقاييس روابط الجذب ومعاملات اختلافها

مؤشرات راسموسن القياسية	الروابط الأمامية	الروابط الخلفية	معاملات الاختلاف الأمامية	معاملات الاختلاف الخلفية
قطاع رائد	$FL_i > 1$	$BL_j > 1$	$CV_i^f < \overline{CV}_i^f$	$CV_j^b < \overline{CV}_j^b$
قطاع ذو اتجاه أمامي	$FL_i > 1$	$BL_j < 1$	$CV_i^f < \overline{CV}_i^f$	$CV_j^b > \overline{CV}_j^b$
قطاع ذو اتجاه خلفي	$FL_i < 1$	$BL_j > 1$	$CV_i^f > \overline{CV}_i^f$	$CV_j^b < \overline{CV}_j^b$
قطاع ضعيف	$FL_i < 1$	$BL_j < 1$	$CV_i^f > \overline{CV}_i^f$	$CV_j^b > \overline{CV}_j^b$

المصدر: من إعداد الباحث

حيث: FL_i مقياس روابط الجذب الأمامية BL_j مقياس روابط الجذب الخلفية CV_i^f

مقياس معاملات الاختلاف الأمامية CV_j^b

مقياس معاملات الاختلاف الخلفية $\overline{CV}_i^f$ ؛ $\overline{CV}_j^b$ المتوسط لمعاملات الاختلاف الكلية

الامامية و الخلفية على التوالي. الملاحظ من الدراسات السابقة والانتقادات الموجهة لكل

طريقة يُرى أن الطريقة الأكثر دقة وقبولا هي طريقة "راسموسن" المدعمة بمعاملات

الاختلاف لروابط الجذب الخلفية وكذا الأمامية لجونس، فالقطاع الذي لديه معامل ترابط قياسي ($1 < FL_i$ و $BL_j < 1$) مع وجود معاملات اختلاف دنيا يعتبر قطاعاً رائداً، حيث يتميز بقدرة كبيرة على خلق فرص استثمار و زيادة على خلق الطلب (السوق) مع توازن في تعددية روابطه مع القطاعات الأخرى. وهذا الذي أنطلق منه الباحث من تطبيق طريقة راسمو سن لروابط الجذب **نموذج جانب الطلب (demand-led)** وطريقة جونس لروابط الجذب **جانب العرض (supply-led)** نظراً لما احتوتهما من المميزات عن الطرق السابقة على جداول المدخلات والمخرجات للسنوات 2001-2011 للاقتصاد الجزائري لدراسة بنية الإنتاج من خلال تحليل التشابك القطاعي.

التشابك القطاعي *Interindustry Linkages*

2-1 مفهوم التشابك القطاعي:

النظرة الاولى لمصفوفة المدخلات-المخرجات يلاحظ أن معظم العلاقات بين القطاعات الاقتصادية غير مباشرة تبعا لذلك جل القطاعات مشتريه من وبائعة للقطاعات الأخرى في نفس الوقت. عند النظر لأثر قطاع كمشتري وسيط من القطاعات الأخرى للقيام بعملية الإنتاج، يدعى هذا **بالآثار الخلفية**. من الجانب الآخر أثر قطاع كبائع وسيط للقطاعات الأخرى لتتمكن من الإنتاج، يدعى هذا **بالآثار الأمامية**. دراسة التشابك القطاعي بنوعيه الخلفي والأمامي واسع الاستخدام في تحليل كل من العلاقات المتداخلة وكذا تخطيط استراتيجيات التنمية كما ذكرها هيرشمان (1958) شينيري ووطانابي (1958) وراسموسن (1956). وفقا لنموذج ليونتييف، **الآثار الخلفية** تعرف كأثار للطلب النهائي لقطاع واحد على إنتاج مختلف القطاعات كبائعة وسيطة *as intermediate sellers*). بنفس الطريقة **الآثار الأمامية** تعرف كأثار لمختلف الطلب النهائي لكل القطاعات على إنتاج القطاع كبائع وسيط. العديد من المتخصصين في تحليل التشابك القطاعي يؤكدون أن أهمية الآثار في اختيار القطاعات الرائدة، هي الآثار الخلفية وليست الآثار الأمامية.

فالقطاع الرائد يحدد كواحد له آثار خلفية عالية بعدها يحفز لتوليد النمو، هذا سيشجع ويحفز إنتاج القطاعات التي تبيعه سلع وسيطة. عندما القطاع J يزيد من إنتاجه هناك زيادة طلب على المدخلات من القطاعات الأخرى. في نموذج المدخلات-المخرجات هذا الطلب يعرف **بالترباط الخلفي**، فإذا كان القطاع يتمتع برابط جذب خلفي قوي عن بقية

القطاعات، فإن التوسع بقيمة وحدة نقدية واحدة في هذا القطاع يكون أكثر ربحية للاقتصاد، لأنه يسبب نشاطات إنتاجية محفزة لتلبية طلبه من المدخلات. بالمقابل زيادة الإنتاج في بقية القطاعات يؤدي إلى إنتاج إضافي لتلبية زيادة مدخلات القطاعات الأخرى. دالة العرض هذه تدعى **الترباط الأمامي**، إذا كان رابط الجذب الأمامي للقطاع أكبر من بقية القطاعات فإن التوسع بقيمة وحدة نقدية واحدة في هذا القطاع يكون أساسياً أكثر. من زاوية النشاطات الإنتاجية القطاع ذو **الترباط الخلفي** الأكبر يكون مولداً، القطاع ذو **الترباط الأمامي** الأكبر يكون مدعماً.

إن الدراسات التطبيقية أظهرت أن حالات التشابك تختلف بين دولة وأخرى طبقاً لديناميكية وتطور اقتصاداتها، فمستوى القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا تتميز بحالة التشابك الكامل (علي مجيد الحمادي، 2010) (9). هناك التشابك العشوائي والتشابك الجزئي المدرج وهو المنتشر في اقتصاديات دول العالم الثالث، وأخيراً التشابك الكامل المدرج.

2.2. قياس مؤشرات التشابك القطاعي

وضعت مقاييس مختلفة لقياس مثل هذا الترابط، اختار هذه المقاييس لقطاعات متشابهة في بلدان مختلفة يزودنا بإحدى الطرق لعمل المقارنات الدولية لبنية الإنتاج كما في دراسة شينيري في 1958 كما سبقت الإشارة إليه. من جهة أخرى مقارنة قوة الترابط لاقتصاد ما تزودنا بأحد آليات التعرف على القطاعات الرائدة في الاقتصاد وتجميعها في مجمعات صناعية (Miller.R & Blair.P 1985). (10) إن **الترباط الخلفي** هو علاقة بين نشاط القطاع ومشترياته. في حين **الترباط الأمامي** هو علاقة بين نشاط القطاع ومبيعاته (Matallah.k & Proops.J 1992). (11) بهذا التبسيط تكون منهجية قياس مؤشرات ترباط الجذب الأمامية والخلفية. المهم في العملية أن التصنيع عادة ليس هدفاً مقصوداً لذاته، بل هو مفض إلى الزيادة الحقيقية في الدخل التي من المفروض أن ترافقه لتحسين حياة المواطن وتسعى لتنمية اقتصادية شاملة تعمل على زيادة وتوسيع توزيع السلع والخدمات الأساسية المقيمة للحياة الكريمة للإنسان، وكذا رفع مستوى المعيشة من توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الانسانية.

الدراسة العملية والنتائج:

مقاييس الترابط في جداول المدخلات-المخرجات الجزائرية للسنوات 2001-2011

الجدول رقم 02:روابط الجذب الخلفية والأمامية القياسية (BL_i FL_i) للقطاعات للسنوات

2011-2001

السنة	2001		2004		2007		2009		2011	
القطاع	خلفي	أمامي	خلفي	أمامي	خلفي	أمامي	خلفي	أمامي	خلفي	أمامي
1	0.7459	1.5182	0.7529	1.842	0.7525	1.6873	0.7098	1.3632	0.7099	1.2645
2	0.8799	1.3292	0.8686	1.2132	0.9631	1.3148	1.0762	1.1101	1.0302	1.1774
3	0.784	1.262	0.7349	0.8835	0.7009	1.0141	0.7028	0.9241	0.6100	0.9484
4	1.2072	1.0261	1.1725	0.8117	1.137	0.7781	1.2544	0.7866	1.3714	0.8264
5	0.969	0.716	1.0572	0.7018	1.0385	0.6221	1.0036	0.6465	1.0930	0.6886
6	1.2059	1.1581	1.3362	1.4935	1.2987	1.3191	1.3175	1.1141	1.3128	1.0909
7	0.9623	0.8111	1.0024	0.795	0.965	0.9632	0.944	0.8911	0.9455	0.8035
8	1.0547	0.8591	1.058	0.9255	1.0289	0.6957	1.03	0.6858	1.0147	0.7848
9	1.2367	1.5317	1.2333	1.4838	1.3586	1.6389	1.2856	1.3668	1.3109	1.6306
10	1.2117	1.0671	1.1836	1.5564	1.1953	1.2552	1.0872	0.9847	1.0495	0.9495
11	1.4254	0.891	1.4132	0.7286	1.4875	0.8274	1.4989	1.8817	1.5394	1.5044
12	1.3699	1.1327	1.3301	0.9473	1.3292	1.2845	1.2555	1.9584	1.2529	2.0445
13	1.1839	0.9681	1.1256	1.1503	1.072	1.1864	1.1004	1.2097	1.1112	1.1852
14	0.7578	0.6348	0.7299	0.6223	0.7277	0.6519	0.7028	0.5912	0.7980	0.7384
15	0.782	1.1167	0.7873	0.8597	0.7618	0.797	0.9309	0.7114	0.7450	0.6670
16	0.8211	0.754	0.83	0.6896	0.8071	0.7049	0.7413	0.6381	0.7207	0.5864
17	0.7177	0.6423	0.707	0.7119	0.6984	0.6864	0.697	0.5996	0.6857	0.5845
18	0.6848	0.5818	0.6772	0.5839	0.6778	0.5731	0.6619	0.5369	0.6992	0.5252

المصدر: حسابات الباحث اعتمادا على نتائج برنامج PYIO * بناء على جداول المدخلات والمخرجات 2011-2009-2007-2004-2001**

بالاعتماد على معكوس مصفوفة ليونتييف B في حساب روابط الجذب الخلفية القياسية حذو الطلب ومعكوس مصفوفة التوزيع $(I-H)^{-1}$ حذو العرض في حساب روابط الجذب الأمامية القياسية للاقتصاد الجزائري بناء على جداول المدخلات والمخرجات للسنوات 2011-2004-2007-2009 و 2011 الجدول رقم 02.

يعتبر الجدول أعلاه العمدة في تصنيف القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فالخانات بالقيم الخضراء لمؤشرات الترابط الامامي والخلفي هي الأكبر من واحد، وإذا اجتمعتا لقطاع يدُعد القطاع قطاعا رائداً لذلك العام، مثل القطاع رقم 2 للأعوام 2009 و 2011، كذلك القطاع رقم 6 لجميع السنوات. وهكذا البقية.

الخانات الزهرية بالقيم الحمراء كل قيمها أقل من واحد مما يعكس ضعف التشابك والترابط للقطاع مع بقية القطاعات، وإذا اجتمعتا الخانتين الزهراوين لنفس السنة لنفس القطاع عد القطاع قطاعاً ضعيفاً، مثال ذلك القطاعات رقم 14، 16، 17 و 18 فهي قطاعات ضعيفة لسنوات فترة البحث.

أما إذا كانت إحدى الخانتين لنفس السنة خضراء مثلاً فإن القطاع يكون ذو اتجاه أمامي مثل القطاع رقم 15 للعام 2001، والقطاع رقم 8 ذو اتجاه خلفي لكامل الفترة البحثية وهكذا بقية القطاعات والسنوات.

1.3. روابط الجذب الخلفية القياسية للاقتصاد الجزائري 2001-2011

بالنسبة لروابط الجذب الخلفية القطاعات التي لها مؤشرات فوق المعدل $BL_j > 1$ خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011 نجدها نفس القطاعات تقريبا وهي ثلاثة الى ستة قطاعات من بين ثمانية عشرة قطاعا في الاقتصاد الوطني بحسب أرقامها (05 04 08 10 11 12)، أهمها قطاع الصناعات النسيجية الذي يحتل المرتبة الأولى للسنوات 2001، 2004 و 2007 ليتحول في 2009 و 2011 الى قطاع رائد، عاكسا بذلك ديناميكية وحيوية مثل هذا القطاع في الاقتصاد الوطني. هبوط قطاع صناعات زراعية غذائية الذي سجل مؤشرا ترابط جذب خلفي وأمامي أكبر من واحد للسنوات 2001، 2004 و 2007 ليكون بذلك قطاعاً رائداً، ليتهاوى في السنتين 2009 و 2011 ويصبح قطاعاً ذو اتجاه خلفي، وأما قطاع البناء والاشغال العمومية الذي احتل هذا التصنيف طوال سنوات فترة البحث.

2.3. روابط الجذب الأمامية القياسية للاقتصاد الجزائري 2001-2011

بالنسبة لروابط الجذب الأمامية والتي تعكس مدى أهمية المنتجات في العملية الإنتاجية، القطاعات التي سجلت أعلى المستويات والمراتب الأولى، خلال فترة الدراسة بداية ب 2001 كانت هناك 1 الى 4 قطاعات ذات مؤشرات جذب أمامية عالية -فوق المعدل ($FL_i > 1$) انتهاء ب 2009 و 2011 أصبح قطاعا واحداً وهو قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري، وهي بحسب الترتيم (01 02 03 15) مما يعكس تغلغل ونفوذ قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في العملية الإنتاجية ومن الملاحظ أن:

✓ قطاع الطاقة والماء حافظ على أعلى قيم من واحد بين 2001، 2004 و 2007 ليصبح في 2009 و 2011 قطاعاً رائداً.

✓ قطاع المحروقات الذي كان في 2001 و 2007 لديه قيم أكبر من الواحد وصنف قطاعاً ذا اتجاه خلفي تراجع في السنوات الثلاث 2004، 2009 و 2011 إلى المراتب الدنيا مما جعله يصنف قطاعاً ضعيفاً، بسبب الازمة المالية العالمية 2009/2008.

ظهور قطاعين بقوة هما:

✓ قطاع الصناعات النسيجية الذي سجل في 2001 و 2004 و 2007 أدنى المراتب عاد وقفز ليصنف كقطاع رائد في 2009 و 2011.

✓ قطاع الصناعات الجلدية حيث ظهر في 2004 كقطاع ذي اتجاه خلفي بعدما كان في 2001 قطاعاً رائداً ليعود في السنوات 2007، 2009، و 2011 قطاعاً رائداً بامتياز، وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تدعيم وتشجيع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وسياسة تشغيل الشباب والقروض الممنوحة لهم.

✓ أما القطاعات ذات المؤشرات المنخفضة نجد في المرتبة الأخيرة كل من قطاع الخدمات المقدمة للعائلات قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات.

بسبب الانتقادات التي تعرضت لها طريقة راسموسن دُعمت بمعاملات الاختلاف ويشير القطاع ذو معامل اختلاف منخفض أن الاستثمار في القطاع يحفز قطاعات أخرى بشكل معتدل ومتوازن والعكس يؤدي إلى وفورات من التحفيز من ترابط الجذب الخلفي تكون موزعة بشكل غير متوازن (عد قليل جداً من القطاعات) من الجدول رقم 03 يلاحظ أن القطاعات ذات معاملات الاختلاف المنخفضة تتمتع بقوة تشتت عالية نسبياً كقطاعات البناء والأشغال العمومية، المناجم والمحاجر مواد البناء والخزف والزجاج الصناعات النسيجية وغيرها لعام 2001 لها تداعيات كبيرة على إنتاج كل القطاعات.

على العكس تشير مؤشرات معاملات الاختلاف العالية لكل من المحروقات، الزراعة والغابات والصيد البحري، الخدمات المقدمة للمؤسسات والخدمات المقدمة للعائلات أن هذه القطاعات لها قوة تشتت منخفضة وهي قطاعات ذات صلة بالخدمات عموماً تكون لها آثار طفيفة على إنتاج القطاعات الأخرى. الجدول 03 يبين بقية السنوات محل الدراسة. في حين إذا كان معامل الاختلاف الأمامي منخفض يدل أن عدداً كبيراً من القطاعات تستخدم مخرجات القطاع بشكل متوازن ومن نفس الجدول السابق فإن معاملات الاختلاف الأمامية لقطاعات الماء والطاقة، المناجم والمحاجر، الكيمياء المطاط البلاستيك

ومواد البناء والخزف والزجاج وغيرها منخفضة. هذه القطاعات تزود وتقوم بتوفير المواد الأولية والخدمات لمجموعة واسعة من القطاعات لعام 2001 الجدول 03 يبين بقية السنوات محل الدراسة من حيث معاملات الاختلاف وهي في معظمها قطاعات بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بدأت في الظهور من خلال الجدول من العام 2007، فهي بالتالي ذات حساسية للتقلبات الدورية الاقتصادية في القطاعات بأكملها. عليه يمكن ترتيب القطاعات على هذا الأساس وهي موضحة بالجدول رقم 04. حيث نجد القطاعات الرائدة الجديدة حسب الرمز (02 و06 و09 و11 و12 و13). هي ستة قطاعات رائدة خاصة 2009 و2011 حسب شروط هيرشمان-راسموسن، الماء والطاقة، صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية، صناعة الخشب والورق، الكيمياء البلاستيك والمطاط، الصناعة النسيجية الصناعات الجلدية فهي قطاعات ذات قوة تشتت عالية قادرة على خلق الطلب (السوق) فأي تغيير في نشاطات هذه القطاعات الرائدة يؤدي إلى تغييرات وتأثيرات متوالية على جميع القطاعات المرتبطة بها، أي التي تقدم مخرجاتها كمدخلات لهذه القطاعات الرائدة، وهي كثيرة كون معامل اختلافها للترابط الخلفي منخفض.

جدول رقم: 03 معاملات الاختلاف الخلفية والأمامية CV_i ; CV_j) وترتيب القطاعات

للسنوات 2011/2001

2011		2009		2007		2004		2001		القطاع
أمامي CV_i	خلفي CV_j	أمامي CV_i	خلفي CV_j	أمامي CV_i	خلفي CV_j	أمامي CV_i	خلفي CV_j	أمامي CV_i	خلفي CV_j	
3.51	3.4	3.25	3.33	3.18	3.4	3.15	3.46	3.11	3.52	1
2.8	2.45	2.48	2.33	2.27	2.48	2.28	3.08	2.35	3.14	2
4.12	4.02	4.06	3.86	4.09	3.97	4.09	3.89	3.89	3.84	3
3.6	2.46	3.55	2.57	3.39	2.79	2.99	2.82	3.11	3.4	4
3.21	2.11	2.21	2.15	2.4	2.14	2.27	2.23	2.16	2.43	5
3.75	2.04	3.64	2.21	3.72	2.58	3.72	2.79	3.66	2.65	6
2.7	2.38	2.45	2.52	2.62	2.57	1.9	2.44	2.8	2.58	7
4.16	2.07	3.88	2.11	4.15	2.29	4.03	2.29	4.06	2.28	8
3.16	2.46	2.91	2.57	2.91	2.67	2.72	2.63	2.71	2.81	9
4.07	2.6	3.74	2.63	3.82	2.75	3.59	2.76	3.95	2.72	10
2.95	3.71	2.81	3.7	4.1	2.23	4.15	2.09	4.09	2.51	11
2.83	3.88	1.28	3.93	2.46	3.27	3.25	2.71	3.32	3.11	12
2.57	2.58	2.13	2.71	2.4	2.89	2.73	2.93	2.89	2.64	13
2.9	3.13	2.94	3.11	3.02	3.24	3.47	3.29	3.34	3.19	14
4.04	2.95		2.99	3.92	3.03	4.05	3.13	3.84	3.26	15
3.11	2.94	2.9	2.94	2.84	1.31	3.16	2.9	2.98	2.92	16
3.66	3.15	2.32	3.11	3.18	2.68	2.71	3.42	2.82	3.33	17
3.57	3.1	3.22	3.28	3.1	3.35	3.28	3.53	3.43	3.49	18
3.37	2.86	2.93	2.89	3.2	2.76	3.2	2.91	3.25	3.02	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات جداول المدخلات والمخرجات الجزائرية

2011- 2001

الخانات الزهرية من الجدول أعلاه رقم 03 تمثل قيم معاملات الاختلاف الأقل من المتوسط العام، لكل قطاع ولكل سنة وكذلك لنوع معامل الاختلاف الامامي والخلفي، وهي بالإضافة للقطاعات التي تتمتع بمؤشرات ترابط أمامية وخلفية أكبر من واحد تعتبر معاملات اختلاف دنيا وأقل من المتوسط العام مما يعزز تصنيف القطاع كقطاع رائد.

3-3 تحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الجزائري وفقاً لطريقة راسموسن

وفقاً لمقاييس لهيرشمان-راسمو سن تتحدد القطاعات الرائدة في الاقتصاد حسب الشروط الموضحة بالجدول 01 أعلاه، وعليه تكون قيم روابط الجذب الخلفية والأمامية القياسية (BL_j, FL_i) وقيم معاملات الاختلاف الخلفية والأمامية $(CV_i; CV_j)$ وترتيب القطاعات بالجدولين 02 و 03 يتبين أن القطاعات الإنتاجية الرائدة في الاقتصاد الجزائري للسنوات 2001، 2004، 2007، 2009 و 2011 تكون بالجدول 04 التالي:

جدول رقم: 04: القطاعات الرائدة في الاقتصاد الجزائري لـ 2001، 2004، 2007،

2009 و 2011

السنة	اسم القطاع
2001	صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية، الكيمياء المطاط البلاستيك، صناعات زراعية غذائية، الصناعات الجلدية، الخدمات والأشغال العمومية والبتروولية
2004	صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية، الكيمياء المطاط البلاستيك، صناعات زراعية غذائية، صناعة الخشب و الورق.
2007	صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية، الكيمياء المطاط البلاستيك صناعات زراعية غذائية، الصناعات الجلدية، صناعة الخشب و الورق.
2009	الماء و الطاقة، صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية، الكيمياء المطاط البلاستيك، الصناعات النسيجية، الصناعات الجلدية، صناعة الخشب والورق.
2011	الماء و الطاقة، صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية، الكيمياء المطاط البلاستيك، الصناعات النسيجية، الصناعات الجلدية، صناعة الخشب والورق.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات جداول المدخلات والمخرجات الجزائرية القطاعات الرائدة هي القطاعات الموضحة في الجدول أعلاه على اختلاف موقعها خلال فترة الدراسة لكن الملاحظ أن القطاعين صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية وقطاع الكيمياء المطاط البلاستيك سيقيا كقطاعين رائدين خلال سنوات الدراسة من 2001 الى 2011.

من خلال الجداول 05 و06 و07 و08 و09 المرفقة في الملحق يلاحظ أن قطاع المحروقات على الرغم أنه صُنف قطاعا غير رائدا حسب التقنية المستخدمة في هذه الدراسة لتصنيف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الجزائري للسنة 2001 إلا أنه يساهم بنسبة تفوق 92 % من صادرات الجزائر فهو مصدر رئيس لتوفير العملة الصعبة مع نسبة ضئيلة جدا وصلت الى صفر في 2009 و2011 من الواردات، مما يدل على عدم تبعية القطاع في مستلزماته للعالم الخارجي وأنه المصدر الأوفى للعملة الصعبة للاقتصاد الوطني.

لكن سُجل تباعد كبير بين ما يقدمه قطاع المحروقات وما تقدمه القطاعات الرائدة، وهذه حال الدول النامية قطاع واحد في تصدير المواد الأولية كالبتترول أو أية مادة أولية أخرى تهيمن على حصة الأسد في الصادرات والموارد الإجمالية للبلد عكس اقتصاديات الدول المتقدمة حيث تكون هذه النسب فيما بين القطاعات متقاربة.

بنتبع مساهمة قطاع المحروقات سجل في 2004 زيادة ملحوظة في كل من القيمة المضافة والإنتاج الكلي الخام مع انخفاض في كل من الواردات والاستهلاك الذاتي عن العام 2001. نفس الملاحظة لعام 2007، غير أن هذه الزيادة تراجعت في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم رجع إلى الزيادة من جديد في 2011 مع بقاء القطاعات الرائدة تراوح مكانها، مثال القطاعان صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية و قطاع الكيمياء المطاط البلاستيك يعتمدان بشكل كبير على الواردات بمتوسط 48.15% و 10.59% على التوالي، مع ملاحظة أن مساهمتهما في القيمة المضافة و الناتج الخام ضئيلة جداً وهي بمتوسط 0.858% للقيمة المضافة و 01.74% للناتج الخام، و 0.504% للقيمة المضافة و 0.95% للناتج الخام على التوالي.

القصد الأساسي كما أشار هيرشمان (1958) كان ترتيب القطاعات من حيث حوافزها المحتملة للنمو من خلال آلية الحث (البعث) واختيار القطاعات الرائدة من أجل تعزيز تلك القطاعات ذات الترابط الخلفي والأمامي العالميين. هذا يتوافق مع ما يدعى تحليل الترابط الخلفي-الأمامي (ex-ante linkage analysis). لكن من المهم التنبيه، كما أوضح هيرشمان نفسه ليس هناك ضمان أن الحافز المحتمل المشار إليه آنفاً من طرف روابط الجذب الخلفية أو الأمامية ستتحول نمو فعلي. الحافز (the stimulus)

يمكن ببساطة يُمتص كزيادات في الواردات، ارتفاع الأسعار أو طاقة غير مستغلة إلا إذا تحققت شروط معينة. هذه الشروط تتضمن وجود حجم أدنى من السوق يتلاءم مع زيادة (توسيع) الطاقة، وجود مدخلات تكميلية (قروض، يد عاملة ماهرة... الخ) وسياسات حكومية تتناغم مع ترتيب القطاعات (Bulmer.T 1982) (12).

3 - 4 التحليل الوظيفي:

من الجدول 02 المتعلق بمؤشرات الترابط الخلفية والأمامية والجدول 03 المتعلق بمعاملات الاختلاف الخلفية والأمامية -مؤشرات قوة التشتت وحساسية الانتشار -من خلال الجمع بين هذه المؤشرات يمكن إنشاء عرض نمطي لوظائف كل قطاع حسب تصنيفه تبعاً للجدول 01 كما يلي:

3-4-1 القطاعات الرائدة: التي تتمتع بمؤشرات ترابط خلفية وأمامية أكبر من الواحد ومعاملات اختلاف خلفية وأمامية منخفضة مقارنة بالمتوسط أسفل الجدول رقم 03 والتي يمكن ان تمارس تأثير قوي على القطاعات بأكملها. وهي الأكثر عرضة للتأثيرات الخارجية. عادة، هذه قطاعات التصنيع للمواد الأولية بما ذلك المواد الأساسية مثل الحديد والصلب، الخشب والورق والكيمياء والمطاط والبلاستيك. القطاعات الرائدة ذات قوة انتشار وحساسية كبيرتين قادرة على جلب فرص استثمارية بما تقدمه من مخرجاتها كمدخلات لبقية القطاعات الإنتاجية وهي كثيرة وعديدة لأن معامل اختلافها منخفض، وهذه القطاعات الرائدة تقع ضمن الصناعات التحويلية (وهي صناعات وسيطة تتميز بأنها تكون في مجموعات جد عالية الاعتماد والترابط وهي تغذي القطاعات الباقية وتتغذى منها بصورة معتدلة ومتوازنة لذلك يجب أن تحظى بالنصيب الأكبر من الاستثمارات والأولوية.

3-4-2 القطاعات ذات الاتجاه الخلفي: يشمل القطاعات ذات التأثير القوي على كامل القطاعات لكن تداعيات الإنتاج ضعيفة نسبياً. عادة، هذه قطاعات تنطوي على تصنيع السلع النهائية مثل قطاع البناء والأشغال العمومية، الصناعات النسيجية، المناجم والمحاجر، وغيرها.

3-4-3 القطاعات ذات الاتجاه الأمامي: يشمل القطاعات ذات التأثير الضعيف على القطاعات لكن ذات حساسية عالية. عادة، هذه القطاعات توفر الخدمات للقطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري.

3-4-4 القطاعات الضعيفة: تشمل على القطاعات ذات مؤشرات الجذب الخلفية والأمامية اقل من الواحد مع معاملات اختلاف مرتفعة على حد سواء. هذه القطاعات ابتدائية النقل المواصلات، الصناعات المختلفة، الفنادق والمقاهي و المطاعم.

4 - الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى التعريف بأحد أساليب التخطيط للتنمية الاقتصادية، ألا وهي أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات، يعتبر فاسيلي ليونتييف (1905-1999) بحق الأب المؤسس لاقتصاد المدخلات والمخرجات، من خلال تحويل النموذج الوصفي ببعض الافتراضات البسيطة يصبح النموذج أداة تحليل قوية وفعالة بحق، مركزة على ما يعرف بمعكوس ليونتييف، فمن خلال الدراسة العملية لجداول المدخلات والمخرجات للسنوات 2001، 2004، 2007، 2009 و 2011 وهي كلها مشتقة وليست ميدانية تم تحديثها بطريقة RAS المعدلة طورها الاقتصادي الانجليزي رتشارد ستون 1961. قامت الدراسة بعرض الخطوات الرياضية في حساب مقاييس الترابط الامامية والخلفية المباشرة والكلية والقياسية ومعاملات اختلافها كما وضحتها راسموسن.

تم إسقاط كل ذلك على الاقتصاد الجزائري، مما أجاب على التساؤل الرئيس في توضيح الآليات المستخدمة في تقنية تحليل المدخلات والمخرجات في تصنيف القطاعات الاقتصادية وتحديد الرائدة منها لتكون قاطرة للتنمية الاقتصادية الوطنية. كذلك تبينت العلاقة الوطيدة بين دقة البيانات وفاعلية جداول المدخلات والمخرجات في التحليل لهيكل الاقتصاد الوطني، خاصة إذا كانت هذه الجداول ميدانية وغير مشتقة، وهذا اثبات صحة الفرضية الاولى. كذلك تبين أنه يوجد تشابك وترابط كبيرين بين مجموع القطاعات الإنتاجية، لكنه يختلف في درجة القوة والانتشار، مما يجعل القطاعات نفسها تتجمع في أربع مجموعات مختلفة تماماً عن بعضها البعض، فيمكن تصنيفها الى أربع مجموعات فالقطاعات الرائدة وكذا ذات الاتجاه الأمامي والاتجاه الخلفي ومنها القطاعات الضعيفة، وهذا اثبت عدم صحة الفرضية الثانية وهذا ما ظهر في بند التحليل الوظيفي حيث العلاقة الجوهرية بين قيم مقاييس الترابط الامامية والخلفية التي افرزت قطاعات رائدة حسب شروط هيرشمان-راسموسن، وهو إثبات عدم صحة الفرضية الثالثة من حيث أن قياس روابط الجذب الامامية والخلفية وتحديد القطاعات الرائدة له العلاقة الوطيدة مع السياسة الاقتصادية التي تأخذ باستراتيجية النمو غير المتوازن التي تعتمد على ضخ الأموال الكبيرة

والاستثمارات الهائلة في القطاعات الرائدة والمحفزة للنمو والتي تجذب فيما بعد القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة للبلدان النامية و التي بها قلة في الموارد المالية كحال الجزائر. أسفرت الدراسة عن بعض النتائج والتوصيات كالتالي:

4-1- النتائج:

4-1-1- من الجدول رقم 02 واعتمادا على مؤشر روابط الجذب الخلفية قد اظهر من 4 الى 5 قطاعات ذات اتجاه خلفي تتمتع بقدرة كبيرة على خلق الطلب (السوق) ومعظمها ليست من الصناعات التحويلية كقطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية، وقطاع الصناعات الزراعية الغذائية، وقطاع المناجم والمحاجر وقطاع البناء والأشغال العمومية غير البترولية وهو ما يوفر رأس مال الاجتماعي من طرقات وجسور وسدود ومساكن وغيرها. كما يعتقد بعض الاقتصاديين الجزائريين أن انتعاش قطاع المحروقات يرافقه انتعاشاً في قطاع الأشغال العمومية.

4-1-2- حسب نفس الجدول 02 واعتمادا على مؤشر روابط الجذب الأمامية برزت قطاعات قليلة جداً ذات اتجاه أمامي تمتلك قدرة على خلق فرص استثمارية جديدة، معظم هذه القطاعات من الصناعات التحويلية التي تُمد الاقتصاد الوطني بدفعة قوية للتصنيع، قطاعات (الطاقة والماء والصناعات المعدنية، المحروقات وغيرها)، لكن للأسف في 2009 و 2011 لم يبق إلا قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري وحده ذو اتجاه أمامي.

4-1-3 - كما أستخلص الباحث من الجداول 02، 03، 04 ظهور خمسة (5) قطاعات رائدة في الاقتصاد الجزائري لها القدرة الكبيرة على خلق فرص استثمارية جديدة واكتساح السوق معاً. وتتمتع بدرجة كبيرة من الاعتدال والتوازن في خلق تشابك قطاعي فيما بينها وكذلك بينها وبين بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي قطاع صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية، قطاع الكيمياء المطاط البلاستيك، قطاع الصناعات النسيجية، قطاع الصناعات الجلدية وقطاع الصناعة الخشب والورق، قطاع الماء والطاقة.

4-1-4 - الجداول 05، 06، 07، 08 و 09 التي توضح مساهمة كل من القطاعات الرائدة حسب تقنية تحليل المدخلات-المخرجات وقطاع المحروقات الذي صنف حسب ذات التقنية قطاع في الخانة الأخيرة، لكن نسجل بكل أسف التباعد بين ما يقدمه قطاع المحروقات وما تقدمه القطاعات الرائدة، وهذه حال الدول النامية قطاع واحد في صناعة استراتيجية كالبتترول أو أية مادة أولية أخرى.

4-2- التوصيات:

4-2-1 - استغلال الوفورات المالية التي يقدمها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري فيما يسمى بالدفع القوية Big push وهو الحد الأدنى الواجب توافره للاستثمارات في القطاعات الرائدة نظراً لفارق نسبة مساهمة كل قطاع رائد في مكونات الناتج الوطني الإجمالي، وإعطاء الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري المحتاج إليه في تنميتها الاقتصادية، وهي عملية منتجة والبلاد في أمس الحاجة إليها لتكوين وتأهيل الإطارات الفنية والإدارية والتنظيمية اللازمة لمواكبة التغيرات السريعة المحيطة بنا في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات ولعلها المعادلة الاجتماعية التي يعتبرها المفكر الاسلامي مالك بن نبي شرطاً أساسياً لإنجاح أية نهضة لأي بلد.

4-2-2 - تطوير القطاعات ذات الاتجاه الخلفى وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية، المناجم والمحاجر .

4-2-3 - إعداد جداول المدخلات والمخرجات لفترات منتظمة كل خمس سنوات كما كانت في 1968، 1974، 1979 وغيرها، تقوم بها الجهات المختصة كالديوان الوطني للإحصائيات ONS والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES . وإعطاء أهمية لهذه الجداول بغرض التحليل الهيكلي والتخطيط والتنبؤ والسياسة الاقتصادية لتكون الجداول على الميدان وليست مشتقة.

4-2-4 - الجداول الاقتصادية للمجموعة *Tableaux économiques d'ensemble* المعد سنوياً وبما يقدمه من أرقام وقيم محاسبية مفيدة إلا أنه يحبذا أن يكون أكثر تفصيلاً للقطاعات حيث حالياً به تسعة (9) قطاعات فقط. وذلك قصد تحديد الترابط المحلي من الترابط الكلي لإيجاد التسرب الاقتصادي من آثار اختراق الواردات *Finding* *economic leakage from import penetration effects* لأن المبادلات الوسيطة في الجداول لا تفصل بين مصدر المدخلات محلي أو أجنبي مما يضخم المعاملات الفنية ومنه مضاعفات الناتج، والدخل والعمالة.

5-الملاحق:

1-5-الملحق 1 :

جدول رقم: 05:

الصناعات الجاذبة	صناعات زراعية غذائية	صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية	الكيمياء المطاط البلاستيك	الخدمات الأشغال العمومية والبتروولية	المحروقات	
0.066%	03.15%	00.98 %	00.54 %	01.11%	41.83 %	القيمة المضافة
0.11 %	08.61 %	01.69 %	00.91 %	01.64 %	37.43 %	الإنتاج الكلي الخام
0.059 %	0.045 %	00.72 %	01.63 %	0	92.40 %	الصادرات
00.24 %	10.84 %	44.70 %	11.02 %	0	0.84 %	الواردات

مساهمة المحروقات والقطاعات القائدة في المتغيرات الكلية لعام 2001

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات جداول المدخلات والمخرجات الجزائرية

جدول رقم: 06:

صناعات زراعية غذائية	صناعة الخشب الورق	الكيمياء المطاط البلاستيك	صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية	المحروقات	
02.50%	0.30 %	0.51 %	00.81 %	45.49 %	القيمة المضافة
06.65%	00.47 %	0.87 %	01.65 %	40.48 %	الإنتاج الكلي الخام
00.13	00.06 %	01.34 %	00.60 %	92.44 %	الصادرات
09.75%	03.54 %	11.66 %	48.39 %	00.47 %	الواردات

الاستهلاك الذاتي	16.38 %	03.57 %	04.55 %	07.38 %	07.86 %

مساهمة المحروقات والقطاعات القائدة في المتغيرات الكلية لعام 2004

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات جداول المدخلات والمخرجات الجزائرية

جدول 07:

المحروقات	والصلب والمعدنية والميكانيكية	غذائية	صناعات زراعية	صناعة الورق	صناعة الكيمياء المطاط البلاستيك	صناعة جلدية
القيمة المضافة	50.92 %	00.67 %	01.95 %	00.20 %	00.46 %	00.03 %
الإنتاج الكلي الخام	45.33 %	01.37 %	05.07 %	00.30 %	01.00 %	00.05 %
الصادرات	93.63 %	00.82 %	01.20 %	00.03 %	00.04 %	00.02 %
الواردات	00.97 %	49.25 %	08.80 %	03.87 %	10.77 %	00.26 %
الاستهلاك الذاتي	15.82 %	03.64 %	10.41 %	05.52 %	07.90 %	14.98 %

مساهمة المحروقات والقطاعات القائدة في المتغيرات الكلية لعام 2007

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات جداول المدخلات والمخرجات الجزائرية

جدول رقم: 08:

المحروقات	الصناعات النسيجية	صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية	الكيمياء المطاط البلاستيك	الصناعات الجلدية	الماء والطاقة	صناعة الخشب والورق
القيمة المضافة	38.44 %	00.18 %	01.03 %	00.56 %	00.03 %	00.21 %
الإنتاج الكلي الخام	34.08 %	00.36 %	02.19 %	01.07 %	00.05 %	00.30 %
الصادرات	92.36 %	00.00 %	00.40 %	02.11 %	00.03 %	00.02 %

الواردات	00.0%	00.91%	53.04%	08.94%	00.24%	00.69%	02.74%
الاستهلاك الذاتي	18.88%	20.60%	02.37%	06.00%	17.39%	10.02%	03.97%

مساهمة المحروقات والقطاعات القائمة في المتغيرات الكلية لعام 2009

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات جداول المدخلات والمخرجات الجزائرية

جدول رقم: 09:

المحروقات	الصناعات النسيجية	الصناعات المعدنية والميكانيكية	صناعة الحديد والصلب	الصناعات الجلدية	الكيمياء المطاط البلاستيكي %	الماء والطاقة	صناعة الخشب والورق
القيمة المضافة	46.38	00.12	00.80	00.02	00.45	00.98	00.16
إنتاج الكلي الخام	38.51	00.27	01.81	00.04	00.90	01.39	00.23
الصادرات	92.66	00.00	00.17	00.04	01.73	00.00	00.03
الواردات	00.02	01.16	45.37	00.33	10.54	00.00	02.98
الاستهلاك الذاتي	11.85	20.51	02.42	11.73	04.72	06.92	03.60

مساهمة المحروقات والقطاعات الرائدة في المتغيرات الكلية لعام 2011 كنسبة مئوية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات جداول المدخلات والمخرجات الجزائرية

2-2- الملحق 2

توضيح كيفية معاملة قطاع التجارة في هذا التحويل:

الاطار الاول في جدول المدخلات والمخرجات (قسم التدفقات) يلاحظ أنه مصفوفة مستطيلة وليست مربعة، كون المحاسبين الوطنيين يعتبرون أن فرع التجارة له إنتاج وليس له ناتج. حيث مصفوفة الاستهلاك الانتاجي بها تسعة عشرة عموداً (فرعاً) وثمانية عشرة سطرًا (ناتجاً). وهذا موجود بجميع جداول المدخلات والمخرجات الجزائرية من جدول 1974 و 1979 و 1989 و جدول 2000 وكلها جداول ميدانية ثم الجداول المتتالية من 2000 الى جدول 2015 كلها جداول مشتقة. جاء في الصفحة 193 من كتاب قادة اقسام، المحاسبة الوطنية نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، ترجمة عبد المجيد قدي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (2002) ما يلي:

"إن فرع التجارة فرع إنتاجي بحيث أن استهلاكاته الوسيطة تتكون من النفقات الضرورية لممارسة النشاط التجاري (توضيب ، نقل ، كهرباء... هذه الاستهلاكات الوسيطة لا تتضمن قيمة السلع المشتراة بقصد إعادة البيع) ويعتبر - اتفاقاً - أن فرع التجارة له إنتاج يتمثل في الهوامش التجارية ولكن ليس له ناتج".

في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الاستهلاك الانتاجي الاطار الاول (A) متضمن الهوامش التجارية وهذا ما يجعله مقوم بسعر الحصول (الاكتساب) أي السعر المدفوع من طرف الفرع الانتاجي مقابل السلعة أو الخدمة الوسيطة المتحصل عليها من أجل استخدامها في العملية الانتاجية.

تعليل ذلك أن يُسمح للإنتاج الخام للفروع أن يكون مقوماً بسعر الإنتاج بمعنى أن الهوامش التجارية غير متضمنة.

المصفوفة المربعة:

لدينا n فرعاً 19 و n منتجاً 18 ، أي أن غياب منتج فرع التجارة الذي لا يقدم منتج سلمي لكنه يقدم خدمات يتقاضى عليها هوامش تجارية. فالجدول مصفوفته مستطيلة لا يمكن حساب معكوسها. وعليه قام الباحث بجمع فرع التجارة 16 مع فرع النقل والمواصلات 15 ليصبح الجدول مصفوفة مربعة 18×18 استناداً الى ما جاء في الصفحة 476 من رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية الموسومة "تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار. تقديم زهية حوري اشراف أ.د. محمد سحنون كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة 2007 ما نصه " نلاحظ بأن هذا الجدول يجمع 19 فرعاً و 18 منتجاً، وبذلك فهو لن يكون صالحاً لحساب المصفوفات، وبالتالي فإن جمع فرعي النقل والمواصلات والتجارة - وذلك على اعتبار أنهما فرعان يقدمان خدماتهما لبقية الفروع- يكون ضرورياً للحصول على مصفوفة مربعة من الدرجة 18×18 ".

تصحيح ترميز القطاعات:

إعادة ترميز القطاعات (من 16 إلى 18) الواردة في الجدول رقم 2 يكون كما يلي:

15 - النقل و المواصلات و التجارة

16 - الفنادق والمطاعم والمقاهي

17 - الخدمات المقدمة للمؤسسات

18 - الخدمات المقدمة للعائلات

فجدول المدخلات والمخرجات مصفوفة التدفقات الوسيطة أصبحت مربعة 18×18 جاء هذا الترميز من 16 الى 18 استناداً الى ما جاء في الصفحات 214 و 215 و 216 من أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الاقتصاد الكمي الموسومة "جداول المدخلات-المخرجات واستخدامها في التحليل و التنبؤ بنية الاقتصاد الجزائري. تقديم المرحوم خزار محمد اشرف أ.د عبد العزيز شرابي كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 1998. و استناداً الى ما جاء في الصفحات 494 و 496 و 497 و 498 وكذلك 501 و 502 و 503 و 504 من أطروحة دكتوراه الدولة لزهية حوري أعلاه .

*: **PYIO** تشير الى تحليل المدخلات والمخرجات باستعمال لغة برمجة الكمبيوتر بيثون (**PYTHON**). طُور من طرف المخبر الجهوي للتطبيقات الاقتصادية (**REAL**) بالتعاون مع جامعة **Illinois** وبنك الاحتياط الفيدرالي لشيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية.

** : الديوان الوطني للإحصائيات_ديسمبر جداول المدخلات والمخرجات 2001-2004-2007-2009 و 2011 **ONS DCN** الجزائر ديسمبر 2015.

6-المراجع :

6-1- المراجع باللغة العربية:

الحمادي، علي مجيد. (2010). التشابك الاقتصادي بين النظرية و التطبيق، الأردن: اليازوري.

بن نبي، مالك (2000). المسلم في عالم الاقتصاد، دمشق سورية: دار الفكر .

عزمي، محمد عريقات. (1997) مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الاردن: دار زهوان دار الكرمل.

عزمي، محمد عريقات. (1997) مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الاردن: دار زهوان دار الكرمل.

عمر، محي الدين. (1975) التخلف والتنمية، بيروت: دار النهضة العربية.

عمر محي الدين؛ التخلف والتنمية، بيروت: دار النهضة العربية.

خزار، محمد. (1998). جدول المدخلات والمخرجات واستخدامه في التحليل والتنبؤ ببنية الاقتصاد الجزائري. (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

6-2- المراجع باللغة الأجنبية

- Guerboukha, M. (1985). Le repérage des secteurs clés de l'économie Algérienne a l'aide de l'analyse Input Output : office national de statistiques (09) P 16.
- Matallah; K., &. Proops, J.L.R. (1992). Algerian economic development 1968-1979 a multiplier and linkage analysis: economic systems research 4 (3) P 259.
- Matallah, K., & Proops, J.L.R. (1992). Algerian economic development 1968-1979, A multiplier and linkage analysis. Keele university Economic Systems Research 04 (3) P 259.
- Miller, Ronald.E & Blair, Peter.D. (1985). Input-output Analysis foundations and extensions prentice hall.
- Victor Bulmer, t. (1982). input-output analysis in developing countries sources, methods and applications. London: John Willy & son's ltd.

تطوير النظام الرقابي للدوائر الحكومية في الوطن العربي

دراسة تطبيقية على بلدية محافظة الكرك الكبرى في المملكة الاردنية الهاشمية

Developing the Efficiency of Administrative Monitoring System at Municipalities in the Arab World - Case Study at Karak Province in Jordan

أ.د مروان محمد النسور
عميد كلية التخطيط والادارة جامعة البلقاء التطبيقية - الاردن

marwan_alsour@yahoo.com

د. بوجنان توفيق
المركز الجامعي بمغنية-الجزائر

boudjenane_toufik@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/11/22 تاريخ التعديل: 2017/12/25 تاريخ قبول النشر: 2017/12/29
تصنيف M12:JEL

المخلص :

تهدف الدراسة الى تحديد العوامل الأساسية المؤثرة في فاعلية نظام الرقابة الإدارية في بلديات محافظة الكرك ، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع البلديات الموجودة في محافظة الكرك، وتمثل من جميع الموظفين الذين يعملون في بلديات محافظة الكرك وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية (50) فردا من مجتمع الدراسة الكلي في محافظة الكرك. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأبعاد أساليب الرقابة (دور المسؤول في الرقابة الداخلية، ونظام المعلومات) في فاعلية نظام تقويم الأداء، وقبول الفرضية فيما يتعلق بمتغير التقارير الإدارية. واوصت الدراسة بضرورة تحسين مستوى الخدمات المقدمة للعاملين وتطوير البرامج التدريبية لتنمية مهاراتهم. الكلمات المفتاحية : نظام الرقابة الإدارية، بلديات محافظة الكرك ، نظام تقويم الأداء .

Abstract :

This study aims at identifying the major factors affecting the efficiency of the administrative monitoring system at municipalities at Karak Province. Staff members working at every municipality in Karak Province were represented by a random sample of 50 interviewees. The main results of this study were: no significant effect for monitoring method on the efficiency of performance reformation system; monitoring methods were (the role of the supervisors in the internal monitoring and also the information system). Internal reporting system was also tested and found to have a significant effect on the efficiency of the monitoring system. This study recommended the necessity of improving the quality of services provided for staff and also creating and improving the training programs offered for staff of the municipalities to develop further their skills.

Keys words : Administrative Monitoring System, Quality of Services, Karak Province.

1. مقدمة :

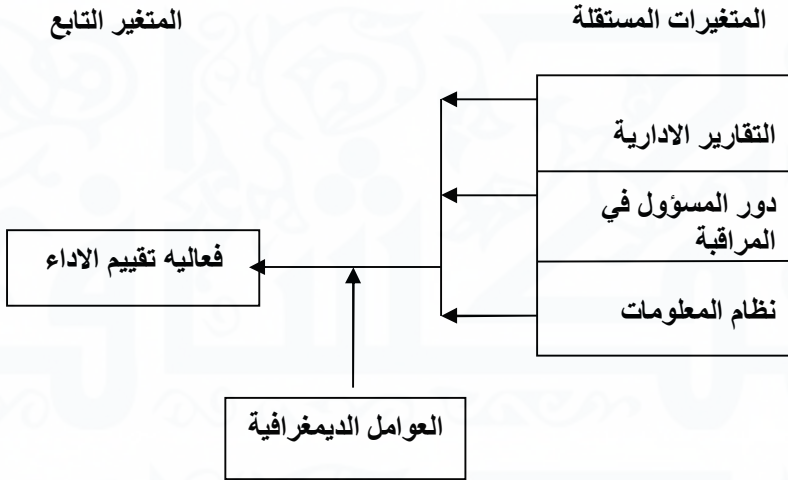
أن من اهم العوامل التي تغلب دوراً مهماً في نجاح أي منظمة وجود إدارة فاعلة قادرة على تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من الموارد ، مما يستوجب وجود نظام فعال للرقابة الإدارية كأداة تمكن الإدارات من انجاز مهامها بفحص الأنشطة والعمليات ومراجعتها باستمرار بهدف تطويرها وتحقيق أفضل مؤشرات الاداء في وحدة الزمن للمنظمات والمقصود بالرقابة الإدارية تلك الرقابة التي تمارسها وحدات إدارية متخصصة داخل الدوائر الحكومية على أعمال الدائرة نفسها وتشمل الرقابة المالية والإدارية وأنظمة الضبط الإدارية وهذا النظام من شأنه المحافظة على أصول الدوائر الحكومية وحمايتها من السرقة او الاختلاس أو الضياع او سوء الاستعمال او الإهمال (Peterson, 1984 Kent). و تحتل الرقابة الإدارية مكانة بارزة في شركات الأعمال، حيث زاد الاهتمام بها من قبل الدوائر الحكومية نتيجة للعديد من الاسباب اهمها فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم الدوائر فيها ولتعزيز عملياتها والتطورات الحديثة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الفرحان والطراونة ، 1996 ، ص174). ولا شك ان الدوائر الحكومية أدركت هذه الأهمية للرقابة الإدارية فعملت على إنشاء وحدات رقابية داخل هذه

الدوائر تحت مسميات مختلفة ما لبثت أن تطورت وأصبحت انظمة رقابية ذات منهج عمل واضح ومحدد. و تتفق هذه الدراسة مع الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الرقابة الإدارية في أبعادها المختلفة، كبناء النظام الرقابي وتقديم متانه النظام الرقابي وفاعليته ومستوى الانجاز والعوامل المؤثرة فيه.

2. مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في المحاولة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي : ما اثر تحسين نظام الرقابة الإدارية على فاعلية الاداء في بلديات محافظة الكرك الكبير في المملكة الهاشمية الاردنية ؟

3. الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى بلورة المعرفة الأساسية لموضوع نظام الرقابة الإدارية من خلال استعراض مفاهيمها ومبرراتها وتحليلها . و الى جانب استخلاص الدروس والعبر من تجربة الرقابة الإدارية ميدانياً ومقارنتها بالرقابة النظرية وبالتالي تحديد سلوك واتجاهات الرقابة الإدارية بالشكل الصحيح. كما تهدف ايضا الى تحديد العوامل الأساسية المؤثرة على فاعلية نظام الرقابة الإدارية في بلديات الكرك .

4. إنموذج الدراسة :



من اعداد الباحث بالاستناد على الدراسات السابقة

5. فرضيات الدراسة: بنيت على الدراسة على الفرضيات التالية :

- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عن مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابية الإدارية

بأبعادها مجتمعة (نظام المعلومات ، دور المسؤول في المراقبة ، التقارير الادارية) على أداء العاملين في بلديات محافظة الكرك.

- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الشخصية للعاملين على أساليب الرقابة في بلديات محافظة الكرك.
- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتصورات العاملين نحو أداء العاملين تعزى للمتغيرات الشخصية.

4. التعريفات الإجرائية :

- **الرقابة :** هي عملية تشخيص وتحليل سبب الانحرافات ، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان عودة الأنشطة الى المسار المخطط لها وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة (ياغي، 1994، ص 58).
- **الرقابة الداخلية :** مجموعة الطرق والمعايير التي تمكن الوحدات الإدارية من حماية أصولها والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المثبتة في السجلات، (فضل الديس، 1999)
- **البلدية :** مؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري تعنى بشؤون الخدمات العامة. (قانون البلديات رقم (30) لعام 2007)

5. الإطار النظري و التعريفات الاجرائية :

1-5 مفهوم الرقابة: هي عملية تشخيص وتحليل سبب الانحرافات ، وإجراء

التعديلات اللازمة لضمان عودة الأنشطة الى المسار المخطط لها وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة (ياغي، 1994، ص 18). كما عرفت الرقابة على أنها " بأنها التحقق من ان كل شئ قد تم طبقاً للخطة التي اختيرت والأوامر التي أعطيت والمبادئ التي أرسيت بقصد توضيح الأخطاء و الانحرافات حتى يمكن تصحيحها وتجنب الوقوع بها مره أخرى". كما تم تعريف الرقابة : بأنها الأداة التي عن طريقها يمكن التأكد من تنفيذ المهام وفقاً للخطط والبرامج المقررة وتقييم مستوى الأداء الذي يتم بمقتضاه التنفيذ داخل المشروعات المختلفة". ولأن العملية الرقابية ، عملية مستمرة تبدأ بوضع المعايير ، حتى تصل الى متابعة الأداء، ومقارنته بتلك المعايير، وأن الرقابة : مصدر ، ومستخدم للمعلومات معاً، وأنها نظام معلومات متكامل له مكوناته ومدخلاته ومخرجاته.

2-5 أهداف الرقابة : في إطار المفهوم العام للرقابة الإدارية يمكن تحديد اهدافها على النحو التالي(بكر القباني، 1968، ص84):

1-الوقوف على المشكلات والعقبات التي تعترض انسياب العمل التنفيذي بقصد تذليلها واكتشاف الاخطاء فور وقوعها شعالج فوراً و التأكد من أن العطيات الفنية تؤدي وفقاً للأصول المقررة.

2-التأكد من أن القوانين منفذة وان قرارات السلطة التشريعية والسلطة القضائية محترمة وان العمل التنفيذي يسير في اطار القانون.

3-الحد من تكاليف العمل الحكومي وايقاف الاسراف وضغط الانفاق في المجالات الغير حيوية وتحقيق ادارة الاقتصاد.

4-التأكد من ارتباط افراد الجهاز الحكومي بالأهداف العامة للدولة ومن ولائهم لهذه الأهداف والوصول عن معلومات واقعية عن سير العمل من اجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات وخاصة ما يتعلق بالسياسة العامة للعمل.

5-3 مراحل عملية الرقابة: هناك ثلاث مراحل متميزة تمر بها عملية الرقابة الإدارية وهي(Puxty and Chua, W. 1989):

1- تحديد المقاييس (المعايير) الرقابية:- وهي المقاييس التي يمكن قياس النتائج او الاداء الفعلية لما ينبغي ان يتم انجازة من عمل وهذه المعايير قد تكون ملموسة او غير ملموسة ، دقيقة او غير دقيقة ، عادية او استراتيجية.

2- تقييم الاداء (أو النتائج) الفعلي بالمقاييس الرقابية الموضوعة سلفاً لتحديد الفروقات او الاختلافات بينهما سواء كانت اختلافات ايجابية او سلبية و اجراء التعديلات او تصحيح الانحرافات(Elion, Samuel. 1979) حيث يقوم المسؤولون بتحسين واعادة تنظيم الأساليب والنتائج أي اتخاذ القرارات الملائمة لتلافي الخطر او التقليل من أثره.

3-5 انواع الرقابة حسب أهدافها : تنقسم أنواع الرقابة على عمل الجهاز الإداري الحكومي عموماً الى نوعين(محمد الذنبيات، 1992، ص37):

1-الرقابة الخارجية: تمارس عن طريق اجهزة الرقابة الإدارية والمالية المستقلة والمتخصصة وغير خاضعة للسلطة التنفيذية ، ومهمتها تتصرف الى الأمور المتعلقة بالسياسة العامة والقانون والنواحي المالية، تمارس من قبل المحاكم القضائية والتشريعية

والمواطنين وتختص بقانونية تصرفات المواطنين وتمسكهم بالوسائل التي تضمن الالتزام بالقوانين واللوائح والانظمة المعمول بها في الاجهزة الحكومية.

2- الرقابة الداخلية : تمارس داخل الجهاز نفسه عن طريق الأدوات والوسائل الرقابية ومهمتها التأكد من مطابقة سير العمل وإجراءاته للأهداف المقررة مسبقاً (Sim, Khim. 1996). ومحاولة الكشف عن الانحرافات والاختفاء والتحري لمعرفة اسبابها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها فهي تمتد عادة الى جميع العمليات التي تؤديها المنظمة ، كما تمتد إلى كافة مستويات التنظيم المختلفة لذا يطلق عليها الرقابة (الرئاسية او الهرمية). وهناك ثلاث أنواع رئيسية للرقابة الداخلية (أحمد خليل، 2001، ص121):

أولاً: الرقابة الرئاسية: يطلق على الرقابة التي يمارسها الرئيس على مرؤوسيه (اسم الرقابة الرئاسية) او الرقابة التسلسلية ابتداء من الرئيس في قمة الهرم الاداري وانتهاء بالمستويات الإدارية الدنيا . وتخول السلطة الرئاسية للرئيس مجلة اختصاصات يمارسها على مرؤوسيه وعلى اعمالهم من تعيين وترقية ونقل وتوقيع الجزاءات التأديبية (Terry, 1995) George. ، والرقابة على الاعمال التي تشمل سلطة التوجيه في صورة ما يصدره الرئيس من أوامر وتعليمات داخلية ومنتشورات بهدف تحسين سير العمل كحق الرئيس من اقرار اعمال مرؤوسية أو وقفها أو إلغاءها أو تعديل اثارها او الحلول محلم في مباشرة ادائهم لاسباب تتصل بملاءمة العمل الاداري في ولو كانت مشروعية ، ومن وسائل الرقابة الرئاسية الرقابة على الأشخاص : حيث يتمتع الرئيس الإداري الاعلى لسلطة التنظيم الداخلي لادارته اتخاذ القرارات المتعلقة بالموظفين وتوزيع العمل والاختصاصات والصلاحيات الوظيفية لمتناسبة مع المسؤوليات.

ثانياً : الرقابة الوصائية: هي الرقابة التي يمارسها السلطات المركزية على الهيئات اللامركزية الاقليمية والمرفقية مثل (البلديات والمؤسسات العامة) والتي تتمتع باستقلال مالي واداري وتشمل الرقابة الوصائية حق السلطة المركزية في تصديق قرارات الهيئة اللامركزية والحلول حملها استثناء وحلها او يقاها عن العمل.

ثالثاً : الرقابة المتخصصة: تعاطم دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث ازدادت مسؤولية اجهزة الادارة العامه نتيجة تضخم اعمالها ، مما أدى أي ضرورة وجود تخصص وتقنية ومتابعة لأعمالها ، ومن هنا اوجدت

معظم الاجهزة الادارية اجهزة متخصصة فيها عناصر بشرية فنية لازمة للقيام بأعمال الرقابة والتفتيش على سير العمل في المنظمات للتأكد من تنفيذ السياسات المقررة مسبقاً ولتحقيق الكفاية الانتاجية ، ومن الامثلة على هذه الاجهزة المتخصصة: مجلس ديوان الخدمة المدنية، ديوان المحاسبة، ديوان الرقابة والتفتيش الاداري (Maciariello, J. and Kirby, C. 1994)

6. الدراسات السابقة : حظي موضوع الرقابة الداخلية بحظ وافر من البحث والدراسة وقد غطت تلك الدراسات مجالات وعينات مختلفة في مؤسسات عامة وخاصة و فيما يلي استعراض لأهم تلك الدراسات:

دراسة الرشيدات (1992) بعنوان «الرقابة الإدارية وأثرها على أداء الإدارة العامة الأردنية»: هدفت إلى معرفة أثر الرقابة الإدارية على أداء الإدارة العامة في الأردن وتحديد أهم المشكلات التي تواجه هذه الرقابة على وسائلها وأدواتها، وعلى عينة مكونة من (1021) موظفاً في وزارة الأشغال العامة والإسكان (دراسة حالة) وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ما بين التجاوز في تطبيق القوانين والأنظمة وضعف الرقابة وتدني في مستوى الأداء لدى أفراد العينة.

دراسة المستريحي (1999) بعنوان "العوامل المؤثرة في مستوى انجاز وحدات الرقابة الإدارية الداخلية في الدوائر الحكومية الأردنية": هدفت إلى تقييم وفحص مستوى الإنجاز الكلي لوحدات الرقابة الإدارية الداخلية في الدوائر الحكومية الأردنية والتعرف على العوامل المؤثرة في ذلك الإنجاز، أجريت على عينة مكونة من 181 (موظفاً وموظفة يعملون في الدوائر الحكومية الأردنية) وتوصلت إلى أن مستوى الإنجاز الكلي للوحدات الرقابية متوسط، وأن هناك فروقاً في اتجاهات أفراد العينة نحو مستوى الإنجاز الكلي لوحدات الرقابة الداخلية تعزى لمتغير الخبرة.

دراسة العضاييلة (1992) بعنوان "واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المؤسسات العامة الأردنية : بهدف التعرف على مدى الأثر الذي أحدثه إحداث وحدة الرقابة الداخلية في جامعة مؤتة على نشاطات الجامعة ودوائرها، أجريت على عينة شملت (20) موظفاً من العاملين في دوائر الجامعة المختلفة إضافة إلى العاملين في جهاز الرقابة الداخلية في الجامعة، وتوصلت الدراسة إلى أن إدخال جهاز الرقابة الداخلية قد أدى إلى إحداث بعض

التغييرات أهمها انخفاض نسبة الخطأ في الإجراءات بنسبة 4% خلال عام 1992 ، وأن الرقابة اقتصرت على التدقيق المالي فقط.

دراسة Caplan (2003) بعنوان " الرقابة الداخلية و كشف حيل الإدارة : هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور الرقابة الداخلية في بيان مدى كفاءة الإدارة في إنجاز أعمالها و تقييم أدائها و بيان الحيل التي تلجأ لها الإدارة من أجل الحصول على نظام رقابة داخلي ضعيف وغير فعال و أسباب اللجوء إلى هذه الحيل ، وقام كابلان باختبار فرضياته من خلال اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المتمثل في الشركات العاملة في كولومبيا ، حيث قام الباحث بفحص القوائم المالية لهذه الشركات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية و المعادلات الرياضية للوصول إلى نتائج الدراسة . وقد تبين لكابلان سعي الإدارة لإيجاد نظام رقابي ضعيف وغير فعال ، من أجل عدم اكتشاف الأخطاء التي تقوم بها الإدارة في القيام بوظائفها الإدارية المختلفة .

دراسة Sim (1996) حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة ما إذا كان تصميم أنظمة الرقابة الإدارية له علاقة بتحسين الإنتاجية والأداء، اشتملت الدراسة (83) مؤسسة اختيرت عشوائياً من المؤسسات التي تزيد المبيعات السنوية لديها عن 10 ملايين دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تصميم أنظمة الرقابة الإدارية وتطبيقها بطريقة مناسبة وبين توفير أجواء من التحسن المستمر للأداء..

7. مناقشة النتائج والتحليل الاحصائي

7-1 مجتمع و عينة الدراسة : يمثل مجتمع الدراسة جميع الموظفين و المستخدمين في بلديات محافظة الكرك الكبرى و التي تضم (الكرك ، بذان وبردى، العدنانية، منشية ابو حمور، ادر، الجديدة، زيد بن حارثة، الشهابية، الثنية، وادي الكرك)، و البالغ عددهم 800 مقسمة بين 150 موظف في الادارة العليا و 650 مستخدم داخلي و خارجي ، و قد شملت الدراسة عينة عشوائية من 50 موظف في المناصب الادارية العليا و قد تم استخدام الاساليب الإحصائية التاليه: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (Uma Sekaran,2011)، تحليل الانحدار البسيط لمعرفة درجة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، تحليل التباين لاختبار اثر

المتغيرات الديموغرافية .

7-2 صدق أداة الدراسة: تم تصميم أداة الدراسة على شكل استمارة تحتوي على قسمين رئيسيين، يحتوي الجزء الأول على الخصائص العامة للمبحوثين والجزء الثاني تم بنائه على شكل فقرات تأخذ الاجابات عليها (نعم، لا) ولغايات اختبار فرضيات الدراسة اعطيت الاجابات على هذا المقياس (2، 1) للإجابات (نعم، لا) على التوالي. و من اجل التأكد من صدق و ثبات الاستبانة ، فقد قام الباحث بعرضها على جملة من المحكمين للتأكد من سلامة فقرات الاستبانة ووضوحها ، كما تم استخراج (Cronbach Alpha) معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، وكانت النتيجة (0.92) وتشير هذه النتيجة الى وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات المقياس و هي نسبة ثبات عالية تقترب من الواحد الصحيح .و قد تم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة لأهداف وفرضيات البحث، حيث تم استخدام الطرق الاحصائية النسبية مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكذلك تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفروق.

3-7 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية: يظهر من الجدول رقم (1) أن غالبية أفراد العينة كانوا متزوجين، فقد شكلت نسبتهم (72%) في حين بلغت نسبة غير المتزوجين (28%) من مجموع أفراد العينة. وبالنسبة لمتغير المستوى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة فقد وجد أن (47%) هم بوظيفة موظف، يلي ذلك رئيس شعبة بنسبة (23.3%)، وجاء في المرتبة الثالثة رئيس قسم بنسبة (14.2%)، وجاء في المرتبة الأخيرة مدير بنسبة (5.9%). وبالنسبة لمتغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة فقد وجد أن (63.9%) من الحاصلين على درجة البكالوريوس، مقابل (14.2%) من حملة دبلوم متوسط وثانوية عامة، وأخيرا جاءت نسبة الأفراد الذين مؤهلاتهم ثانوية عامة فما دون في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (6.5%).

جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
المستوى الوظيفي	موظف	39	78.0%
	رئيس قسم	11	22.0%
	مدير	-	-
المؤهل العلمي	ثانوية عامة ودبلوم	33	66.0%

28.0%	14	بكالوريوس	الخبرة
6.0%	3	دراسات عليا	
50.0%	25	5 سنوات فأقل	
16.0%	8	6-10 سنوات	
18.0%	9	11-15 سنة	
16.0%	8	16 سنة فأكثر	العمر
20.0%	10	25 سنة فأقل	
56.0%	28	26-35 سنة	
18.0%	9	36-45 سنة	
6.0%	3	46 سنة فأكثر	
28%	14	أعزب	الحالة الاجتماعية
72%	36	متزوج	
44.0%	22	ذكر	النوع الاجتماعي
56.0%	28	أنثى	

4-7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة

حول فقرات متغير التقارير الإدارية: يشير الجدول (2) إلى أن تصورات المبحوثين التقارير الإدارية (النماذج والكشوفات والمذكرات وخلافه) كان مرتفعاً ، إذ بلغ متوسطه الحسابي (3.87) وانحرافه المعياري (0.61)، أما على مستوى الفقرات فقد كانت تصورات أفراد عينة الدراسة مرتفعة عدا الفقرة رقم(3)، وقد احتلت الفقرة(1) التي تنص على "تعطي التقارير الدورية صورة واضحة عن كيفية انجاز العمل"، جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.26) وانحرافه المعياري (0.80)، بينما احتلت الفقرة (3) التي تنص على " تتسم التقارير الادارية في دائرتي بالدقة والوضوح" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.40) وانحرافها المعياري (1.09).

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة

حول فقرات متغير التقارير الإدارية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	النوع الاجتماعي
1 تعطي التقارير الدورية صورة واضحة عن كيفية انجاز العمل.	4.26	0.80	1	مرتفع

2	يعكس مضمون التقارير الدورية واقع الأعمال المدرجة في السجلات والمعاملات .	4.16	0.71	2	مرتفع
3	تتسم التقارير الادارية في دائرتي بالدقة والوضوح	3.40	1.09	5	متوسط
4	تقلل التقارير الادارية من الانحرافات والأخطاء	3.74	1.01	4	مرتفع
5	تضمن التقارير الادارية سير العمل التنفيذي في اطار الأنظمة والتعليمات .	3.78	0.91	3	مرتفع
	المتوسط الكلي	3.87	0.61	-	مرتفع

5-7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة

عن فقرات متغير دور المسؤول في الرقابة الداخلية: يشير الجدول (3) إلى أن تصورات المبحوثين لدور المسؤول في الرقابة الداخلية كان مرتفعاً ، إذ بلغ متوسطه الحسابي (3.76) وانحرافه المعياري (0.78)، أما على مستوى الفقرات فقد كانت تصورات أفراد عينة الدراسة مرتفعة.

الجدول (3) تصورات المبحوثين لدور المسؤول في الرقابة الداخلية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
6	يقوم الرئيس المباشر بجولات تفتيشية بين الحين والآخر.	3.72	1.12	4	مرتفع
7	يقوم الرئيس المباشر بالاتصالات بمروؤسيه لمراجعة بعض نتائج العمل	3.86	0.97	2	مرتفع
8	يقوم الرئيس المباشر بمتابعة مروؤسيه لمعرفة التقدم في تحقيق الأهداف المخطط لها.	3.65	0.97	5	مرتفع
9	يوقع الرئيس المباشر العقاب على من يخطئ .	3.74	1.03	3	مرتفع
10	يوقع الرئيس المباشر العقاب على من يعتمد الخطأ.	3.92	1.17	1	مرتفع
	المتوسط الكلي	3.76	0.78	-	مرتفع

6-7 تصورات أفراد عينة الدراسة عن فقرات متغير نظام المعلومات: يشير

الجدول (4) التالي إلى أن تصورات المبحوثين لمتغير نظام المعلومات كان متوسطاً ، إذ

بلغ متوسطه الحسابي (3.28) وانحرافه المعياري (0.98)، أما على مستوى الفقرات فقد كانت تصورات أفراد عينة الدراسة متوسط، وقد احتلت الفقرة (14) التي تنص على "يساعد نظام المعلومات في دائرتي على التقليل من الأخطاء في العمل"، جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.48) وانحرافه المعياري (1.12)، بينما احتلت الفقرة (13) التي تنص على "يستطيع القائمون على التدقيق إجراء الفحوص الفجائية من خلال نظام المعلومات" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.08) وانحرافها المعياري (1.10).

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة

عن فقرات متغير نظام المعلومات

الرقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط
11	لدى الدائرة نظام معلومات فعال لمراقبة الأداء.	3.18	1.19	3	متوسط
12	يستطيع المدير والموظفين التعامل مع الحاسب الآلي وملحقاته مما يسهل من عملية الرقابة.	3.36	1.16	2	متوسط
13	يستطيع القائمون على التدقيق إجراء الفحوص الفجائية من خلال نظام المعلومات.	3.08	1.10	4	متوسط
14	يساعد نظام المعلومات في دائرتي على التقليل من الأخطاء في العمل.	3.48	1.12	1	متوسط
	المتوسط الكلي	3.28	0.98	-	متوسط

7-7 تصورات أفراد عينة الدراسة عن فقرات متغير فاعلية تقييم الأداء : يشير

الجدول (5) إلى أن تصورات المبحوثين لمتغير فاعلية تقييم الأداء كان متوسطاً، إذ بلغ متوسطه الحسابي (3.29) وانحرافه المعياري (0.96)، أما على مستوى الفقرات فقد كانت تصورات أفراد عينة الدراسة متوسط، ما عدا الفقرة رقم (19) وقد احتلت الفقرة (19) التي تنص على "يساعد نظام تقويم الأداء على توجيه العاملين"، جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.68) وانحرافه المعياري (1.23).

الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة**عن فقرات متغير فاعلية تقييم الأداء**

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى	الفرق	المتوسط الحسابي
3.22	1.04	4	متوسط	15	ساهم نظام تقويم الأداء المطبق في دائرتي التي أعمل بها على تحسين أداء العاملين بشكل عام.
3.08	1.01	6	متوسط	16	تتسم المعايير المستخدمة في نظام تقويم الأداء المطبق في دائرتي التي أعمل بها بانها تعكس تقديرات حقيقية للأداء.
3.10	1.24	5	متوسط	17	يؤدي نظام تقويم الاداء المطبق في دائرتي التي أعمل فيها على تطوير البرامج التدريبية لتنمية مهاراتي.
3.28	1.23	3	متوسط	18	يعتمد نظام تقييم الأداء المطبق على الأنظمة والتعليمات .
3.68	1.08	1	مرتفع	19	يساعد نظام تقويم الأداء على توجيه العاملين .
3.44	1.22	2	متوسط	20	يعمل نظام تقويم الأداء المطبق في دائرتي التي أعمل فيها على رفع مستوى الخدمة المقدمة
3.29	0.96	-	متوسط		المتوسط الكلي

8. اختبار فرضيات الدراسة:

من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات فقد تم الاستناد إلى احتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) للمتغيرات، وكما يشير الجدول (6) فإن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت أقل من (1) ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة .

جدول (6) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

المتغيرات	التباين المسموح به Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)	معامل الالتواء Skewness
التقارير الإدارية	0.930	1.076	0.276
دور المسؤول في الرقابة الداخلية	0.626	1.597	0.328
نظام المعلومات	0.662	1.511	0.341

8-1 اختبار الفرضية الأولى: نجد أن من معطيات الجدول (7) ثبات صلاحية

نموذج اختبار فرضية الدراسة الرئيسية، وذلك استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة، والبالغ قيمتها (F=18.116) وبمستوى دلالة ($\alpha = 0.000$) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن أساليب الرقابة الداخلية تقود (55.3%) من التباين في المتغير التابع (فاعلية تقييم الأداء). وبناء على ذلك نستطيع اختبار فرضية الدراسة الأولى وإجراء تحليل الانحدار المتعدد.

الجدول (7) : نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد

من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيس الأولى.

المصدر	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	(3, 44)	0.553	24.242	8.081	*18.116	0.000
الخطأ			19.626	0.446		
الكلية			43.868			

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (8) ادناه ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (t) أن متغيرات (دور المسؤول في الرقابة الداخلية، نظام المعلومات) ذات تأثير دال إحصائياً في فاعلية نظام تقييم الأداء، بدلالة معامل (Beta) لهذه المتغيرات كما تظهر في الجدول رقم (8) ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لأبعاد أساليب الرقابة (دور المسؤول في الرقابة الداخلية، ونظام المعلومات) في فاعلية نظام تقويم الأداء، وقبول الفرضية فيما يتعلق بمتغير التقارير الإدارية.

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المتغير المستقل أساليب

الرقابة في فاعلية نظام تقييم الأداء

الأبعاد المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
التقارير الإدارية	0.041	0.166	0.026	0.249	0.804
دور المسؤول في الرقابة الداخلية	0.493	0.157	0.399	*3.132	0.003
نظام المعلومات	0.425	0.122	0.430	*3.470	0.001

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

2-8 نتائج اختبار الفرضية الثانية : لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) تصورات أفراد العينة لأساليب الرقابة تعزى

للمتغيرات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة، الحالة الاجتماعية، النوع الاجتماعي) وتطبيق اختبار شيفه (Scheffe Test) لاستخراج المقارنات البعدية في حالة وجود الفروق:

أولاً : الفروقات في تصورات المبحوثين لأساليب الرقابة تبعاً لمتغير المستوى الوظيفي: وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (9) للفروقات في أساليب الرقابة تبعاً لمتغير المستوى الوظيفي، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المستوى الوظيفي في أساليب الرقابة حيث وجدت أن ($F=1.753$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.192$) وهذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

ثانياً : الفروقات في تصورات المبحوثين لأساليب الرقابة تبعاً لمتغير الخبرة: وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (9) للفروقات في أساليب الرقابة تبعاً لمتغير الخبرة، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة في أساليب الرقابة حيث وجدت أن ($F=0.928$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.345$) وهذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

ثالثاً : الفروقات في تصورات المبحوثين لأساليب الرقابة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي: وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (9) للفروقات في أساليب الرقابة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المؤهل العلمي في أساليب الرقابة حيث وجدت أن ($F=0.086$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.918$) وهذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

رابعاً : الفروقات في تصورات المبحوثين لأساليب الرقابة تبعاً لمتغير العمر: وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (9) للفروقات في أساليب الرقابة تبعاً لمتغير العمر، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير العمر في أساليب الرقابة حيث وجدت أن ($F=4.547$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.007$) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يقتضي رفض الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

الجدول (9) تحليل التباين الأحادي لتصورات المبحوثين لأساليب الرقابة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة (F)	المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري
المستوى الوظيفي	بين المجموعات داخل المجموعات	(1، 46)	0.620 16.258	0.620 0.353	1.753**	0.192
الخبرة	بين المجموعات داخل المجموعات	(3، 44)	1.005 15.873	0.335 0.361	0.928**	0.345
المؤهل العلمي	بين المجموعات داخل المجموعات	(2، 45)	0.064 16.814	0.032 0.374	0.086**	0.918
العمر	بين المجموعات داخل المجموعات	(3، 44)	3.994 12.884	1.331 0.293	4.547*	0.007
الحالة الاجتماعية	بين المجموعات داخل المجموعات	(1، 46)	0.132 16.746	0.132 0.364	0.362**	0.550
النوع الاجتماعي	بين المجموعات داخل المجموعات	(1، 46)	0.403 16.475	0.403 0.358	1.125**	0.249

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة $(0.01 \geq \alpha)$

** غير دالة إحصائية على مستوى دلالة $(0.01 \geq \alpha)$

خامساً : الفروقات في تصورات المبحوثين لأساليب الرقابة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية: وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (9) للفروقات في أساليب الرقابة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الحالة الاجتماعية في أساليب الرقابة حيث وجدت أن $(F=0.362)$ ومستوى الدلالة (0.550) وهذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير .

سادساً : الفروقات في تصورات المبحوثين لأساليب الرقابة تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي: وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (9) للفروقات في أساليب الرقابة تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير النوع الاجتماعي في أساليب الرقابة حيث وجدت أن $(F=1.125)$ ومستوى الدلالة $(\alpha = 0.249)$ وهذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، مما يقتضي قبول الفرضية .

9. نتائج اختبار الفرضية الثالثة : لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) تصورات أفراد العينة لنظام تقييم الأداء تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة، الحالة الاجتماعية، النوع الاجتماعي) وتطبيق اختبار شيفه (Scheffe Test) لاستخراج المقارنات البعدية في حالة وجود فروق:

الجدول (10) تحليل التباين الأحادي لتصورات المبحوثين لنظام تقييم الأداء

الشخصية المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مربع التباين	مربع الخطأ	مربع مجموع	مستوى الدلالة
المستوى الوظيفي	بين المجموعات	(1، 46)	2.177	2.177	42.212	0.126
الخبرة	بين المجموعات	(3، 44)	9.383	3.128	35.006	0.013
المؤهل العلمي	بين المجموعات	(2، 45)	0.223	0.112	44.166	0.891
العمر	بين المجموعات	(3، 44)	5.342	1.781	39.047	0.120
الحالة الاجتماعية	بين المجموعات	(1، 46)	1.600	1.600	42.789	0.191
النوع الاجتماعي	بين المجموعات	(1، 46)	0.242	0.242	44.146	0.614

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة $(0.01 \geq \alpha)$

** غير دالة إحصائية على مستوى دلالة $(0.01 \geq \alpha)$

أولاً: الفروقات في تصورات المبحوثين لنظام تقييم الأداء تبعاً لمتغير المستوى الوظيفي: وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (10) للفروقات في نظام تقييم الأداء تبعاً لمتغير المستوى الوظيفي، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المستوى الوظيفي في نظام تقييم الأداء حيث وجدت أن $(F=2.424)$ ومستوى الدلالة $(\alpha=0.126)$ وهذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

ثانياً : الفروقات في تصورات المبحوثين لنظام تقييم الأداء تبعاً لمتغير الخبرة: وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (10) للفروقات في نظام تقييم الأداء تبعاً لمتغير الخبرة، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة في نظام تقييم الأداء حيث وجدت أن ($F=4.020$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.013$) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يقتضي رفض الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

ثالثاً : الفروقات في تصورات المبحوثين لنظام تقييم الأداء تبعاً لمتغير المؤهل العلمي: وأشارت النتائج في الجدول (10) للفروقات في نظام تقييم الأداء تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمؤهل العلمي في نظام تقييم الأداء حيث بلغت ($F=0.116$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.891$) وهذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

رابعاً : الفروقات في تصورات المبحوثين لنظام تقييم الأداء تبعاً لمتغير العمر: وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (10) للفروقات في نظام تقييم الأداء تبعاً لمتغير العمر، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير العمر في نظام تقييم الأداء حيث وجدت أن ($F=2.052$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.120$) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

خامساً : الفروقات في تصورات المبحوثين لنظام تقييم الأداء تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية: وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول (10) للفروقات في نظام تقييم الأداء تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الحالة الاجتماعية في نظام تقييم الأداء حيث وجدت أن ($F=1.757$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.191$) وهذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

10. النتائج

1- دللت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المستوى الوظيفي في نظام تقييم الأداء .

2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة عن فقرات متغير دور المسؤول في الرقابة الداخلية وكافة متغيرات الرقابة ايجابية.

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لأبعاد أساليب الرقابة (دور المسؤول في الرقابة الداخلية، ونظام المعلومات) في فاعلية نظام تقويم الأداء، وقبول الفرضية فيما يتعلق بمتغير التقارير الإدارية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الحالة الاجتماعية في نظام تقييم الأداء حيث وجدت أن ($F=1.757$) وهذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير. وواصت الدراسة بضرورة تحسين مستوى الخدمات المقدمة للعاملين وتطوير البرامج التدريبية لتنمية مهاراتهم .

11. الاقتراحات :

- وضع نظام رقابي متطور و حديث لضبط السلوك الإداري للممارسات الإدارية من قبل الموظفين و رؤساء الأقسام في مختلف الوحدات .
- تطوير العاملين بشكل دوري و تشجيع مفهوم الرقابة الضمنية و الجماعية التي تعزز من ولاء و ثقافة العاملين المنظمة .
- استحداث نظام رقابي يجسد المنظور التكنولوجي داخل بلديات الكرك الكبرى من أجل زياد تفعيل أداء العاملين و تحسين جودة المخرجات
- تطوير نظم الرقابة الالكترونية التي تساعد على كشف الانحرافات و التجاوزات و معالجتها فور حدوثها .
- الالتزام بالسياسات و الاجراءات التنظيمية و العمل على تحديثها لضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية في البلدية .

المراجع :

• المراجع باللغة العربية :

- 1- الدبيس فضل، (1999)، دور ديوان الرقابة والتفتيش الإداري في تحسين الغذاء، (د.ن)، جامعة آل البيت، ص 58.
- 2- الذنيبات محمد، (1992)، ديوان الرقابة والتفتيش الإداري، المبررات والتوجهات، جهود التطوير الإداري في الأردن، ديوان الخدمة المدنية، عمان، ص 37.
- 3- الطراونة امل، (1996)، واقع نظم الرقابة والمعلومات في المؤسسات الأردنية ، دراسة مقارنة " ، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 23، العدد 2 ، ص174.
- 4- العلكمي أحمد حسين ، (2005) ، اتجاهات العاملين في الدوائر الحكومية " منطقة تبوك " في المملكة العربية السعودية نحو فعالية الرقابة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن ،ص 95.
- 5- القباني بكر ، (1968) ، الإدارة العامة ، القاهرة . دار النهضة العربية، 1968، صص68-71.
- 6- ديوان الرقابة والتفتيش الإداري، (1992) ،الأردن، نظام ديوان الرقابة، رقم (55) ديوان الرقابة، عمان، المادة (8).
- 7- محمد أحمد خليل، (1994) ، المراجعة والرقابة المحاسبية ، دار الجامعات المصرية.
- 8- ياغي عبد الحميد ، (1994) الرقابة في الإدارة العامة ، عمان: الجامعة الأردنية، ص ص40-73.

• المراجع باللغة الانجليزية :

10. Elion, Samuel. 1979. Management Control, 2nd ed., Pergamon Press, Oxford, p19.
11. Maciariello, J. and Kirby, C. 1994. Management Control Systems :Using Adaptive Systems, 2nd ed., Prentice- Hall, inc.
12. Peterson, Kent. 1984. Mechanisims of Administrative Control Over Managers in Educational Organization, *Administrative Science Quarterly*, 2a (4).
13. Puxty and Chua, W. 1989. Ideology, Rationality, and the Management Control Process, (in) W.Chua T. Lowe and T. Puxty

(editors), *Critical Prespectives in Management Control*, The Macmillan Press, Hong Kong,p73-80

14. Sim, Khim. 1996. The Role of Management Control, Systems to Promote Performance in an Environment of Continuous Improvement: An Empirical analysis, Dissertation Abstracts International,p104-110

15. Terry, George. 1995. Principles of Management, Richard Irwin ,p54

16. Uma Sekaran.2003. Research Methods for Business: A Skill Building Approach, John Wiley & Sons; 4th Edition.p219

البطالة؛ سبب أو/و نتيجة لظاهرة الفقر

- دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب -

*Unemployment; cause and / or consequence of poverty
- A comparative study between Algeria, Tunisia and Morocco-*

أ. لامية حمايزية

lamiahamaizia@gmail.com

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2017/09/10 تاريخ التعديل: 2017/12/09 تاريخ قبول النشر: 2017/12/12

تصنيف JEL: J12, J21, J23, J60

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز العلاقة السببية بين البطالة و الفقر، هذه العلاقة ذات التأثير على الحياة السوسيو اقتصادية للدول و حتى السياسية منها والبيئية. هذين الظاهرتين متلازميتين في المجتمع، إن وجد أحدهما استقل الآخر و زادت حدته. و بالتالي تعد البطالة من أبرز المحددات السوسيو-اقتصادية لظاهرة الفقر. إن الدول المغاربية شأنها شأن العديد من دول العالم، و التي حاولت إيجاد حلول لظاهرة البطالة بإتباعها مجموعة من الاستراتيجيات و السياسات في سوق العمل. يبقى نجاح السياسات المطبقة يفتر لمكونات ربما أهمها الاستقرار السياسي، و الحلول التي تأخذ بعين الاعتبار خصائص الدولة وسكانها، بعيدا عن الحلول المستوردة...

و قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج، ربما أهمها: أن النتائج المحققة للتقليل من ظاهرة البطالة في الدول الثلاث (الجزائر، تونس و المغرب) متميزة، رغم ما يجمع هذه الدول من تاريخ وجغرافيا. لكن تشترك في مجموعة من الأسباب، و التي من بينها: غياب الاستراتيجيات الوطنية المتوافقة مع متطلبات سوق العمل، غياب التوافق بين المخرجات التعليمية و متطلبات العمل، تفضيل العيش في المناطق الحضرية...

الكلمات المفتاحية: البطالة، الفقر، سوق العمل، هيكل البطالة، البلدان المغاربية.

Abstract :

We aim through this paper to highlight the cause and effect relationship between unemployment and poverty, this relationship can impact socio-economic life, even political life and the environment. Indeed, the two phenomena influence one another, therefore the appearance or existence of one can inform us about the magnitude of the other. Maghreb countries, like other countries in the world, have tried to implement strategies and policies to thwart unemployment, particularly, by boosting the labor market. However, these policies, which are applied, lack ingredients. Among these ingredients like: political stability in the region, and solutions that take care of the specificity of the country and its population, away from turnkey solutions imported ... We have arrived at several results, among them: the causes and consequences of unemployment are not always the same in the three Maghreb countries (Algeria, Morocco and Tunisia), while the causes of this phenomenon are similar, among these causes: a real absence of a national strategy that converges with the labor market, a divergence between the outputs of the education system and the labor market inputs; and there is a preference to settle well in cities compared to villages.

Key words: Unemployment, Poverty, Labor market, Unemployment Structure, Maghreb Countries.

مقدمة:

عادة ما يرتبط مصطلح الفقر بالدخل المتوفر لكل فرد، و الذي يمكن أن يتعدى إلى جوانب أخرى مثل: ظروف المعيشة، المساواة، فرص التكافؤ الاجتماعي، توفير خدمات الصحة و التعليم، الأمن الغذائي... و بما أن الفقر يعبر عنه بمدى توفر الدخل والمرتبط بتوفر فرص العمل، فكثيرا ما يتم التساؤل إن كانت البطالة سببا لظاهرة الفقر أو نتيجة له. أي ضرورة معرفة من هو المؤثر من المتأثر لمشكلتين تۇرقان جل الدول المتقدمة و النامية، و ما يتبع ذلك من آثار و انعكاسات سلبية. تسعى الدول المغاربية كغيرها من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، لتخفيض مستويات البطالة في ظل التطورات و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعيشها.

إشكالية الدراسة:

إن هذا الموضوع يطرح العديد من الإشكاليات، و التي يمكن اختصارها في التساؤل الرئيسي التالي: فيما تمكن العلاقة بين البطالة و الفقر؟ و ما هو واقع ظاهرة البطالة في الدول المغاربية و أهم العوامل المتحركة فيها؟
أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، إذ تعد البطالة من أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية، و لما لها من آثار اجتماعية على الفرد و المجتمع. و عليه سيتم تحليل ظاهرة البطالة، من خلال دراسة حالة بعض بلدان دول المغرب العربي: الجزائر، تونس و المغرب، و التي تتسم بخصائص سكانية و جغرافية متقاربة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا التشخيص إبراز ما يلي:

- ✓ ظاهرة الفقر كهدف من أهداف التنمية المستدامة، و تبين علاقته بوجود البطالة في المجتمع؛
- ✓ العلاقة بين سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي و التكوين المهني، و إبراز أثرها الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ الوقوف على أهم المميزات و المتغيرات المؤثرة على البطالة في الدول المغاربية و أهم النتائج المتوصل إليها؛
- ✓ استعراض واقع البطالة، تحليل هيكلها في البلدان المغاربية، مع تقديم واقتراح حلول لتخفيض معدلات البطالة فيها.

تقسيمات الدراسة:

للاوصول إلى أهداف الدراسة و الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الورقة البحثية، تم معالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى المحاور الآتية: البطالة و الفقر كمفاهيم و آراء نظرية، تحليل مشكلة البطالة في البلدان العربية و المغاربية، تحليل هيكل البطالة في البلدان المغاربية.

أولاً: البطالة و الفقر، مفاهيم و آراء نظرية

سيتم من خلال هذا المحور التعرف على الفقر بمفهومه النقدي و غير النقدي، وأهم المحددات السوسيو اقتصادية.

1- الفقر و المصطلحات ذات الصلة:

يعرف البنك الدولي الفقر - حسب تقريره عن التنمية في العالم 1990 - بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (البنك الدولي، 1990، ص 41). كما يعرف الفقر بأنه: "كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعياً، للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة، من أجل البقاء و استمرار الكفاءة البدنية"(سالم توفيق أنجفي، 2008، ص 39).

يمثل المستوى الواجب توفره من الدخل - و المشار إليه بمصطلح "خط الفقر" - عن أدنى مستوى من الدخل الذي يحتاجه الفرد، حتى يستطيع من خلاله إشباع حاجاته وتوفير مستوى ملائم لمعيشته. تم تحديد خط الفقر العالمي منذ تقرير التنمية في العالم عام 1990 بدولار واحد أمريكي يومياً للفرد؛ حيث كانت الفكرة منذ البداية هي قياس فقر الدخل من خلال وضع معايير في أفقر دول العالم من جهة، و من جهة أخرى، يعادل المستوى الحقيقي للرفاه في جميع البلدان. المطلب الأول قاد الباحثين إلى احتساب خط الفقر العالمي على أساس خطوط الفقر الوطنية لكل بلد نام شديد الفقر، و قادهم المطلب الثاني إلى استخدام أسعار صرف لتعادل القوة الشرائية لتحويل هذا الخط إلى دولار أمريكي و الأهم إلى عملة كل بلد من البلدان النامية (www.worldbank.org).

أسفروا المطالبين السابقين عن تعديل خط الفقر في كل مرة، و بعدما كان خط الفقر يبلغ دولاراً واحداً في اليوم، نشرت مجموعة جديدة من تعادلات القوة الشرائية عام 1993، حيث تغير الخط إلى 1.08 دولار في اليوم، و تم تعديل تعادلات القوة الشرائية مرة أخرى عام 2005، وبناءً عليه تم رفع خط الفقر إلى 1.25 دولاراً في اليوم... ليصبح خط الفقر العالمي الجديد - باستخدام تعادلات القوة الشرائية - لعام 2011 هو 1.90 دولاراً (http://blogs.worldbank.org). و مع ذلك فإن العديد من الدول تضع خطوط فقر خاصة بها وفق ظروفها الخاصة.

إن الرأي السائد اليوم هو: " لا يقتصر قياس الفقر من الناحية النقدية، بينما الفقر ظاهرة معقدة و متعددة الأبعاد، تنشأ من تفاعل العمليات الاقتصادية و السياسية

والاجتماعية، و التي تؤدي إلى تفاقم عوز الفقراء. و في كثير من الحالات، تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للفقير سياسات طويلة الأمد، التي تسمح بتحسين الظروف المعيشية للأشخاص، الذين يعانون أشكال الحرمان المتنوعة" (مركز الأبحاث الإحصائية، 2015، ص 08). و بخصوص الحق في المساواة، فقد توصلت البحوث التي أجراها مكتب تقرير التنمية البشرية، باستعمال بيانات دليل التنمية البشرية، إلى نتائج تكشف عن وجود علاقة عكسية بين عدم المساواة في توزيع الدخل و تنمية الفرد، و تظهر هذه العلاقة كفوارق في الصحة و التعليم أكثر منها فوارق في الدخل (تقرير التنمية البشرية، 2013، ص 33).

هناك بعض الاقتصاديين الذين انتقدوا تعريف البنك الدولي، ربما أهم نقد كان من جانب الاقتصادي الكندي Michel Chossudovsky - في كتابه حول عولمة الفقر "The Globalization of Poverty and the New World Order" - الذي أشار إلى ابتعاد إطار البنك الدولي في وضعه للمفاهيم والإجراءات الخاصة بقياس الفقر، و كذا التحديد التعسفي لعتبة الفقر عند 1 دولار للفرد يوميا، و كذا التشكيك في فقر المجتمعات التي يبلغ متوسط دخلها أعلى من تلك العتبة... (تشوسو دوفسكي، 2012، ص 297)

2- المحددات السوسيو اقتصادية للفقير:

سنحاول فيما يلي عرض أهم العوامل السوسيو اقتصادية المحددة لظاهرة الفقر.

2-1 فقر الدخل و عدم المساواة في توزيعه:

يحتل نمط توزيع الدخل أهمية قصوى في الحد من ظاهرة الفقر، إذ تتوقف أي سياسة في الحد من فقر الدخل عموما على متغيرين: معدل النمو الاقتصادي، و النصيب الذي يحصل عليه الفقراء من أي ارتفاع في معدل النمو. حيث كلما ارتفع نصيب الفقراء من توزيع الدخل، كلما كان ذلك ضمانا لكفاءة البلد في تحويل النمو إلى آلية للحد من الفقر.

2-2 النمو الاقتصادي:

في دراسة للاقتصادي Rostow حول نموذج مراحل النمو، مفادها أن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يفوق نمو السكان - حالة التحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي في كنف التطور التكنولوجي - سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك في ذلك

المجتمع. و في حال توفر العدالة في توزيع الدخل، سيرتفع معدل النمو الاقتصادي بالمقابل (Todaro, Smith, 2006, p104).

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المحددات الاقتصادية المؤثرة على الفقر، والذي يمثل نوعية الحياة التي يعيشها سكان بلد أو منطقة معينة. فكلما ما ارتبط ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بتحسين معيشة الأفراد، إلا أن تزايد معدلات النمو الاقتصادي وارتفاعها غير كاف لضمان الحد من الفقر، ما لم يتم توزيع تلك الزيادات و المنافع بالتساوي.

2-3 سوق العمل و البطالة:

تعد البطالة و الفقر من أخطر الصعوبات الاقتصادية التي اجتاحت كثيرا من دول العالم، لأنهما يعتبران أساس الأمن الاجتماعي. فوجود البطالة يعني وجود شباب عاطل عن العمل، و قلة أو عدم استخدام طاقات بشرية كامنة... و بالعمل يستطيع الفرد أن يتجاوز المكاسب الفردية، ليساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية المشتركة. من شأن نقاط الضعف في سوق العمل لأي دولة ما، أن تكون بوابة لكثير من الصعوبات الاجتماعية. قد تؤدي الضغوط الناتجة عن التسريح و البطالة إلى انخفاض متوسط أمل الحياة، نتيجة لما تسببه من أزمات صحية.

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2015 فإن: 204 مليون شخص يفتقرون إلى عمل، منهم 74 مليون شاب. كما أن 830 مليون شخص في العالم من العاملين الفقراء، يعيشون على أقل من دولارين في اليوم (تقرير التنمية البشرية، 2015، ص ص 04-05). ويشير التقرير إلى أن هناك أكثر من 1.5 مليار شخص في العالم يعانون من: هشاشة العمل، ظروف عمل غير لائقة أو عدم الاستفادة من تغطية اجتماعية.

3- البطالة:

عموما ما يستخدم مصطلح البطالة للتعبير عن أولئك الذين هم في سن العمل ويبحثون عن وظيفة ما. لكن بتطبيق تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT) لسنة 1982: فإن العاطل عن العمل هو شخص في سن الشغل (15 سنة فأكثر)، و الذي تتوفر فيه مجمل الشروط التالية:

✓ أن يكون حاليا من دون وظيفة؛

- ✓ أن يكون متفرغا لشغل منصب عمل خلال الفترة المقبلة؛
- ✓ في طريق البحث عن العمل، أو قد وجد منصب عمل بحيث سيشغله مستقبلا.
- بعبارة أخرى، فالعاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل، راغب فيه، باحث عنه و يقبل به عند مستوى الأجر السائد. و تقاس البطالة بحساب معدل البطالة، وهو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية. و تختلف نسبة العاطلين حسب الجنس (ذكر/ أنثى)، حسب الوسط (حضري/ قروي)، حسب السن والفئات العمرية والمستوى الدراسي.

3-1 أنواع البطالة:

هناك أشكالا مختلفة للبطالة، منها ما هو مرتبط بالزمن و الموسم، و منها ما هو مرتبط بالتشريع و التنظيم ... و عليه يمكن تقسيم أنواع البطالة إلى: (مراد، 2008، ص ص 14-13)

- ✓ **البطالة الظاهرة (Le chômage visible):** يقصد بها وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل، الراغبين فيه و الباحثين عنه، و لا يمارسون حاليا أي عمل. قد يطول أمد البطالة الظاهرة أو يقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، والتي يمكن أن تكون احتكاكية، هيكلية أو دورية.
- ✓ **البطالة المقنعة (Le chômage déguisé):** يقصد بها وجود عدد كبير من العمال يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة عن احتياجات الإنتاج تتقاضى أجرا- و إذا ما سحبت من مكان عملها فإن حجم الإنتاج لا ينخفض- و هو ما يؤدي إلى تضخم متوسط تكلفة المنتجات.
- ✓ **البطالة الاحتكاكية (Le chômage frictionnel):** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعمالة بين المناطق و المهن المختلفة. و تنشأ بسبب نقص المعلومات سواء لدى العاطلين الباحثين عن العمل أو لدى أرباب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، مما يعني عدم التقاء الطلب على العمل مع العرض. للحد من هذا النوع من البطالة، يمكن وضع بنك معلومات خاص بفرص الشغل، و الذي من شأنه التقليل من مدة البحث عن العمل، و يتيح للأفراد المعنيين فرص المفاضلة بين البدائل المتاحة بسرعة وكفاءة أكبر.

✓ البطالة الهيكلية (Le chômage structurel): هي البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية مست الاقتصاد الوطني، و التي قد تعبر عن حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و مؤهلات و خبرات طالبي العمل. و تتصف هذه التغيرات الهيكلية بأنها: تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغيرات أساسية في الأساليب التكنولوجية المستخدمة - و التي يطلق عليها البعض بالبطالة التكنولوجية Le chômage technologique- أو تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة... يظل هذا الاختلال قائما، إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب.

✓ البطالة الدورية (Le chômage cyclique): هي البطالة التي تحصل نتيجة للقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة، في ضوء حركة التقلبات الصاعدة و الهابطة للنشاط الاقتصادي، التي يطلق عليها مصطلح "الدورات الاقتصادية". و يرتفع معدل البطالة الدورية في مرحلة الانكماش الاقتصادي حيث يسود الكساد، وينخفض هذا المعدل في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يسود الراج.

هناك أنواع أخرى للبطالة منها: (زكي، 1998، ص 30)

✓ البطالة الاختيارية (Le chômage volontaire): هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإراداته، من خلال تقديم استقالته و ذلك بسبب: إما لعزوفه عن العمل و تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل و الإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن...

✓ البطالة غير الاختيارية (Le chômage involontaire): فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل إجباريا، أي ليس من محض إرادته أو اختياره. و هي قد تحدث: عن طريق تسريح العمال أو طرده بشكل قسري، أو عندما لا تجد الطلبات الجديدة للشغل في سوق العمل فرصا للتوظيف. قد يسود هذا النوع من البطالة فترات الكساد في بعض البلدان الصناعية.

3-2 أسباب البطالة:

قد يكون مصدر اللاتوازن بين العرض و الطلب على مناصب الشغل بسبب غياب الشروط اللازمة و المتحركة في سوق العمل. من بين هذه الأسباب: (<http://corinne.zambotto.free.fr>)

3-2-1 الأسباب المرتبطة بالصعوبات في سوق العمل:

- ✓ **عدم مرونة الأجور:** تتم المواجهة داخل سوق العمل بين العرض الذي مصدره العمال والطلب الذي مصدره المؤسسات. إذا كان العرض أكبر من الطلب؛ في هذه الحالة الأجور و الأعباء الاجتماعية معرضة للانخفاض. بينما هناك حد أدنى للأجور في غالبية الدول - مثلا في الجزائر: الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG- و الذي يعطل عموما التوازن بين العرض و الطلب في هذا السوق.
- ✓ **الحركية الضعيفة للأجراء و نقص المعلومة:** تعتبر الحركية (La mobilité) الضعيفة للأجراء، الذين لا يفضلون تغيير العمل أو مكان العمل مصدرا للبطالة. قد ينتج عن نقص هذه الحركة حالات طلب عمل مرتفعة أو بطالة. إضافة لذلك، فإن المتعاملين الاقتصاديين في سوق العمل لا يعرفون في بعض الأحيان معلومات حول حجم الطلب المتوفر، و هذا ما يؤدي إلى تعذر تحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- ✓ **عدم ملائمة العرض للطلب:** تنتج البطالة في هذه الحالة عن الطفرات التي قد تمس الاقتصاد. حيث يؤثر التطور التكنولوجي على حجم مناصب العمل و كذا المؤهلات المطلوبة، إذ يمكن أن يكون هناك تفاوت بين الكفاءات المطلوبة في مناصب عمل معينة والكفاءات المتوفرة في العمال. وفق هذه الشروط، هناك لا توافق بين عرض العمل والطلب عليه مما يؤدي إلى بطالة هيكلية.
- ✓ **القيود القانونية في سوق العمل:** هناك إجراءات طويلة و مكلفة لفصل العامل قد تؤرق المؤسسات أو من يعرضون العمل، يضاف إلى ذلك الحد الأدنى للأجور. إذ يعتبران من المتغيرات التي تعرقل السيولة الجيدة لسوق العمل، لا سيما التوازن بين العرض والطلب.

3-2- الأسباب المرتبطة بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية:

- ✓ أسباب ديموغرافية و اجتماعية: تزيد البطالة حالة ارتفاع شريحة السكان القادرة على العمل عن حجم مناصب الشغل التي يتم خلقها. و هناك متغيرات أخرى تتحكم في ارتفاع البطالة، نتيجة لارتفاع طلبات الشغل التي مصدرها النساء، المهاجرين و ظهور جيل يتميز بمعدلات مرتفعة للزيادة السكانية (La génération baby-boom).
- ✓ النمو الاقتصادي: حسب التصور الكينزي، فإن مستوى الشغل يرتبط بمستوى الإنتاج. حيث تمثل فترات الرواج الاقتصادي فترات لخلق مناصب عمل، بالمقابل في حالة الأزمات هناك تباطؤ في معدلات النمو و انخفاض الإنتاج، و التي تمثل عوامل لخلق البطالة.
- ✓ إعادة توطين المؤسسات و منافسة الدول النامية: يتم إغراء الكثير من المؤسسات لتغيير موطنها نحو البلدان النامية (إعادة التوطين / La délocalisation)، بسبب انخفاض الأجور و الأعباء الاجتماعية. قد تؤدي هذه الظاهرة إلى بطالة في موطنها الأصلي، على المدى القصير. أما على المدى الطويل، ستعود هذه الظاهرة بالمنفعة على الدولتين؛ الدولة المصدر و الدولة المستقطبة، بسبب ارتفاع المستوى المعيشي لسكان الدول النامية، والذي سيسمح لهم بتنويع استهلاكهم نحو سلع كمالية، تكون مصدرها في البداية الدول المستقطبة ثم الدول المصدر. هذا ما يؤدي إلى الرفع من معدلات التشغيل في الدولتين.
- ✓ التقدم التقني: قد يقوض التقدم التقني خلق مناصب عمل على المدى القصير، بسبب ارتفاع الإنتاجية التي يخلقها، نتيجة لتعويض العامل بالآلة. أما على المدى الطويل، يسمح هذا التقدم التقني بتطوير الإنتاج والاستهلاك، لا سيما منتجات جديدة أكثر فاعلية وكذا الرفع من المستوى المعيشي. و بالتالي يمكن أن يكون التقدم التقني خالقا لمناصب عمل.

ثانيا: تحليل مشكلة البطالة في البلدان العربية و المغربية

استنادا إلى دراسات منظمة العمل الدولية، فإن بطالة الشباب في العالم في ارتفاع مستمر و متجدد، و لا تزال الأعلى في البلدان العربية. كما أشارت المنظمة إلى أن نسبة بطالة الشباب في العالم تصل إلى 13.1% عام 2016، و ستبقى عند هذا المستوى عام

2017، بعد أن كانت 12.9% عام 2015 (<http://www.ilo.org>). و نتيجة لذلك، يتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم، و بالذات فئة الشباب بمقدار نصف مليون شاب عام 2016، ليلغ 71 مليون عاطل عن العمل، و هو أول ارتفاع يسجل منذ ثلاث سنوات.

1- تحليل مشكلة البطالة في البلدان العربية:

من خلال الجدول الموالي، سيتم التطرق بالتفصيل لمعدلات البطالة في البلدان العربية، و الذي سيوضح العلاقة بين عدد سكانها و معدلات البطالة.

جدول رقم (01): تعداد السكان و معدلات البطالة في البلدان العربية

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل البطالة (%)	الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل البطالة (%)
الجزائر	41.20	11.22	سوريا	18.43	14.3
الإمارات	9.27	3.7	عمان	4.57	17.5
البحرين	1.42	1.3	فلسطين	4.81	24.9
الأردن	9.8	13.2	قطر	2.57	0.2
السعودية	31.74	5.5	لبنان	6.01	6.8
السودان	39.58	13.3	ليبيا	6.28	19.2
الصومال	14.31	6.62	مصر	92.8	12
العراق	37.2	16	موريتانيا	4.07	11.7
الكويت	4.4	2.4	تونس	11.29	14.79
المغرب	34.7	9.98	جيبوتي	0.94	6.61
اليمن	27.58	17.1	جزر القمر	0.79	20

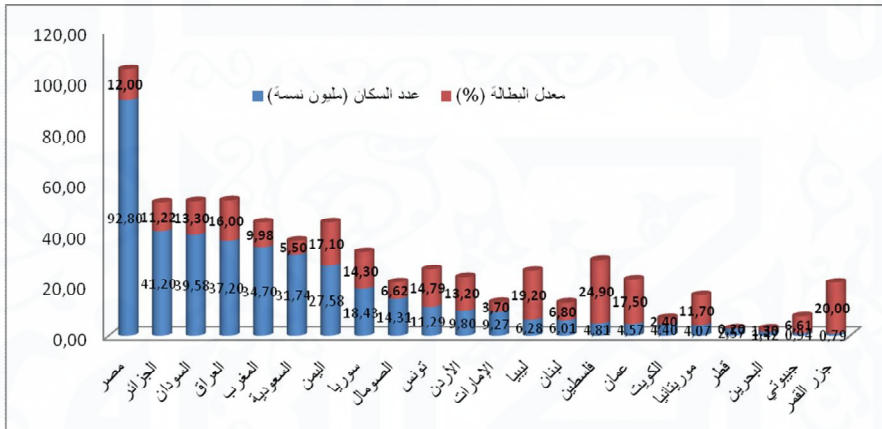
Source: Elaboré par nos soins en se basant sur:

- <https://ar.tradingeconomics.com/country-list/population>. [En ligne] consulté le 20/08/2017.
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>. [En ligne] consulté le 20/08/2017.

من خلال الجدول رقم (01) و الشكل رقم (01) يتضح أن دولة مصر تحتل المركز الأول في الترتيب، حيث بلغ عدد سكانها 92.8 مليون نسمة. لتليها الجزائر في

المركز الثاني، حيث بلغ عدد سكانها 41.2 مليون نسمة. في حين نجد دولة قطر، البحرين، جيبوتي و جزر القمر تحتل المراكز الأخيرة في الترتيب السكاني.

شكل رقم (01): عدد السكان و معدلات البطالة في البلدان العربية



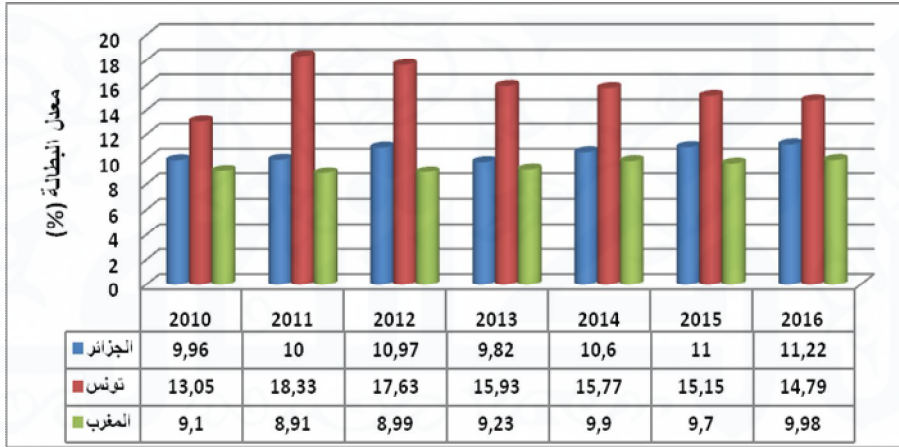
المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الشكل رقم (01) يتضح أن معدلات البطالة مرتفعة في أغلب الدول العربية لاسيما في فلسطين، جزر القمر، ليبيا، عمان، اليمن، العراق، تونس وسوريا. و لا يرتبط السبب ارتباطا كلياً بارتفاع عدد السكان كما جرت عليه الظروف و الأسباب، و إنما نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية، كون أغلبها قد شهد و مازال يشهد حروباً وصراعات داخلية، مما أدى إلى تعطل مسيرة التنمية و البناء. حيث نجد أن أعلى نسبة قد سجلت بدولة فلسطين بمعدل 24.9%، بالمقابل تم تسجيل معدلات بطالة منخفضة في أغلب البلدان العربية النفطية، حيث سجلت أدنى معدل للبطالة في دولة قطر بـ 0.2%. لاسيما و أن البلدان الخليجية النفطية تعتمد بدرجة كبيرة على جذب العمالة العربية والأجنبية، ولأنها تتميز بانخفاض في عدد سكانها الأصليين، و بوفرة الموارد المالية مقارنة بالدول العربية غير النفطية.

2- تحليل تطور معدل البطالة في البلدان المغاربية:

سيتم من خلال الشكل رقم (02) تحليل تطور معدلات البطالة في البلدان المغاربية ابتداء من سنة 2010، و من ثم الوقوف على أهم العوامل المتحركة في هذه الظاهرة.

شكل رقم (02): تطور معدل البطالة في البلدان المغاربية



Source: Elaboré par nos soins en se basant sur:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>. [En ligne] consulté le 24/08/2017.

2-1 تطور معدل البطالة في الجزائر:

تم تسجيل تزايد مستمر لمعدل البطالة خلال السنوات 2010، 2011 و 2012، لينخفض سنة 2013 إلى 9.82%، و الذي يمثل مؤشرا ايجابيا قد يعكس السياسة التنموية المنتهجة في هذا البلد. لكن ما ميز سنة 2014، هو ارتفاع معدل البطالة إلى 10.6%، حيث عرفت الجزائر في هذه السنة تدهورا لأسعار النفط، إذ بلغت الأسعار أكثر من 100 دولار قبل سنة 2014 لتصل إلى أقل من 50 دولار سنة 2016 (www.planete-energies.com). إن استمرار انخفاض أسعار النفط، قد انعكس سلبا على العمالة في الجزائر، نتيجة للسياسة التقشفية المنتهجة. و قد تم تسجيل ارتفاع مطرد لمعدل البطالة في 2015 و 2016، حيث بلغ 11% و 11.22% على الترتيب. و تشير التقديرات إلى استمرار ارتفاع معدل البطالة في سنة 2017، طالما هناك علاقة

قوية و ارتباط وثيق بين ارتفاع أسعار النفط و ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، و من ثم نتائج هذا الأخير على سوق الشغل الجزائري.

2-2 تطور معدل البطالة في تونس:

عرفت نسبة البطالة في تونس ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2010 و سنة 2011، حيث بلغ معدل البطالة أعلى مستوياته و بنسبة 18.33%، بسبب تردي الأوضاع الأمنية و الثورات الاجتماعية التي شهدتها الدولة في تلك الفترة. مما ساهم في تراجع نسب النمو، و زيادة قياسية لأعداد العاطلين عن العمل. بينما تم تسجيل تراجعا لمعدلات البطالة في السنوات 2012، 2013 و 2014. إلا أن نسب النمو الضعيفة التي عرفتتها تونس خلال سنتي 2015 و 2016، و التي بلغت 1.1% و 1% على التوالي (<http://www.lemoci.com>). و كذا مساهمة الجامعات ومراكز التكوين و التدريب بدفع متخرجين جدد إلى سوق الشغل، أدى إلى زيادة واستفحال ظاهرة البطالة بين الشباب. حيث تراجع معدل البطالة بشكل طفيف من 15.15% سنة 2015 إلى 14.79% سنة 2016.

2-3 تطور معدل البطالة في المغرب:

سجلت نسبة البطالة في المغرب ارتفاعات متوالية في الفترة من سنة 2011 إلى سنة 2014، حيث انتقلت من 8.91% إلى 9.9%. و حسب تقارير السلطات المغربية فإن هذا الارتفاع كان سببه: بطئ انتعاش الأنشطة الفلاحية و غير الفلاحية. كما أشارت هذه التقارير، إلى أن هذا الارتفاع أكثر حدة في الوسط الحضري، و لاسيما في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة. بالمقابل شهدت سنة 2015 ارتفاعا لمعدل النمو، و الذي قابله تراجعا طفيفا لمعدل البطالة حيث تم تسجيل نسبة 9.7%. بينما أشارت اللجنة الدائمة بالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي أنه: على الرغم من ارتفاع معدل النمو، إلا أن البطالة شهدت هي الأخرى ارتفاعا! يفسر ذلك بأن القطاعات التي تمتص عمالة كثيفة لم تشهد نموا معتبرا، بالمقابل ما أثر في معدل النمو و ارتفاعه هي قطاعات أخرى لا تتسم بكثافة العمالة. كما أضاف التقرير قطاعات مثل التعليم، الجامعات و المعاهد المغربية، لا تزال تفرز أجيالا غير منتجة، و هو ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في سنة 2016 إلى 9.98%.

ما يمكن استخلاصه من التحاليل السابقة، أن انخفاض أو ارتفاع معدلات البطالة في الدول المغاربية ليس مرتبطا بالدرجة الأولى بالتعداد السكاني، و لا بتحقيق معدلات نمو مرتفعة. بالمقابل هناك أسبابا أخرى تأثر على مستويات البطالة، ربما أهمها: تردي الأوضاع السياسية و الأمنية، عدم ملائمة السياسات المطبقة للحد من ظاهرة البطالة للواقع في تلك الدولة...

ثالثا: تحليل هيكل البطالة في البلدان المغاربية

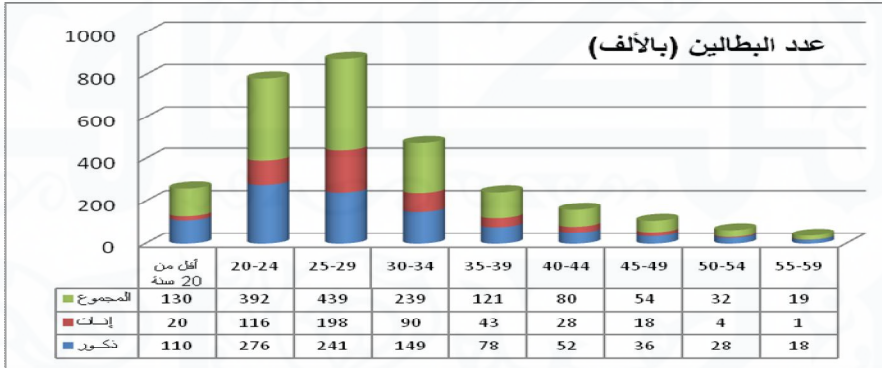
يتم من خلال هذا المحور تحليل هيكل البطالة في البلدان المغاربية: الجزائر، تونس والمغرب، و الوقوف على أهم خصائص البطالة لكل دولة حسب الفئات العمرية، الجنس، المستوى الدراسي...

1- هيكل البطالة في الجزائر:

حسب التقرير الذي أصدره الديوان الوطني للإحصاء - و الصادر في شهر أفريل 2017- و الذي يوضح فيه حصيلة النشاط الاقتصادي والشغل و البطالة، فقد تميز سوق العمل بارتفاع حجم فئة السكان الناشطين اقتصاديا مقارنة بشهر سبتمبر 2016، حيث بلغ هذا الارتفاع 160.000 شخصا بنسبة زيادة قدرها 1.3%، و بذلك بلغ إجمالي عدد الناشطين اقتصاديا 12277000 شخصا على المستوى الوطني(www.ons.dz). يعود هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة عدد الباحثين عن العمل خلال نفس الفترة. أما فيما يخص فئة البطالين فقد بلغ حجمها 1508000 شخصا، و بلغت بذلك نسبة البطالة 12.3% على المستوى الوطني، مع تسجيل زيادة قدرها 1.8% مقارنة بشهر سبتمبر 2016. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل تفاوت ملحوظ بين بطالي المناطق الحضرية و الريفية، وقد تم تسجيل 1103000 شخصا في المناطق الحضرية و 405000 شخصا في المناطق الريفية.

من خلال الشكل رقم (03) يمكن تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية و الجنس: حيث يظهر أن 1200000 شخصا من إجمالي العاطلين عن العمل يقل سنهم عن 35 سنة أي ما نسبته 51.4%؛ مع تسجيل تفاوت ملحوظ بين الجنسين، حيث تم تسجيل 518000 إناث و 990000 ذكور، و قد بلغت بذلك نسبة الإناث 34.3%.

شكل رقم (03): البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية و الجنس (أفريل 2017)



Source : www.ons.dz/consulté le 29/08/2017.

من العوامل المؤثرة على مستويات التشغيل في الجزائر نجد: التسرب المدرسي، والذي يساهم في زيادة عدد عاطلين عن العمل مبكرا، و بمستوى تعليمي لا يتماشى والتوجهات الاقتصادية للدولة، حيث أن الإحصائيات السابقة تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل لدى الفئة العمرية الأقل من 20 سنة قد بلغ 130000 شخص. كما تم تسجيل 392000 شخصا عاطلا عن العمل في الفئة العمرية (20-24 سنة)، و الذي يفسر استمرار الجامعات و مراكز التكوين بضغط متخرجين جدد بقدر كبير يصعب امتصاصه من قبل سوق الشغل.

جدول رقم (02): البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي (أفريل 2017)

المستوى التعليمي	بدون تكوين	مستوى ابتدائي	مستوى متوسط	مستوى ثانوي	مستوى عالي
العدد (بالآلاف)	29	150	612	327	389
النسبة (%)	1.9	9.9	40.6	21.7	25.8

Source : www.ons.dz/ consulté le 29/08/2017.

عند تحليل هيكل البطالة من حيث المستوى التعليمي، تبرز أعلى نسبة و التي تمس أصحاب المستوى المتوسط بما معدله 40.6% من إجمالي البطالين، متبوعة بذوي المستوى العالي بما نسبته 25.8%. و كما سبق الذكر فإن التسرب المدرسي و الضخ المتزايد للمتخرجين الجدد زاد في حدة البطالة و تفاقمها.

كما بينت الإحصائيات أن 6 بطالين من ضمن 10 هم في بطالة طويلة المدى (سنة أو أكثر)، بنسبة تقدر بـ 62.2%. أما فئة البطالين الذين اشتغلوا في الماضي فقد بلغ حجمهم 648000 شخصا، و هو ما يمثل 42.9% من إجمالي البطالين - بزيادة تقدر بـ 176000 شخصا مقارنة بشهر سبتمبر 2016- حيث أن 70.8% من هذه الفئة كانوا يشتغلون كأجراء غير دائمين، و الثلثين منهم في القطاع الخاص. و لوحظ أن 62.7% فقد فقدوا مناصب عملهم إما بسبب نهاية التعاقد، توقف المؤسسة عن النشاط أو التسريح (www.ons.dz).

2- هيكل البطالة في تونس:

في تقرير أصدره المعهد الوطني لتونس، يوضح فيه مؤشرات التشغيل و البطالة الصادر في الثلاثي الثاني من سنة 2017، فقد قدر عدد السكان الناشطين في تونس بـ 4084200 شخصا، كما قدر عدد السكان المشتغلين بـ 3458100 شخص، ما يمثل ما نسبته 84.67% (www.ins.tn/). أما عن فئة البطالين، فقد أفرزت نتائج المسح الوطني حول السكان و التشغيل لنفس الفترة، أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 626100 شخصا من مجموع السكان الناشطين، ما يمثل ما نسبته 15.33%، علما أنه تم تسجيل تقلص في حجم البطالة بعدما كان 625600 عاطل عن العمل خلال الثلاثي الأول لسنة 2017.

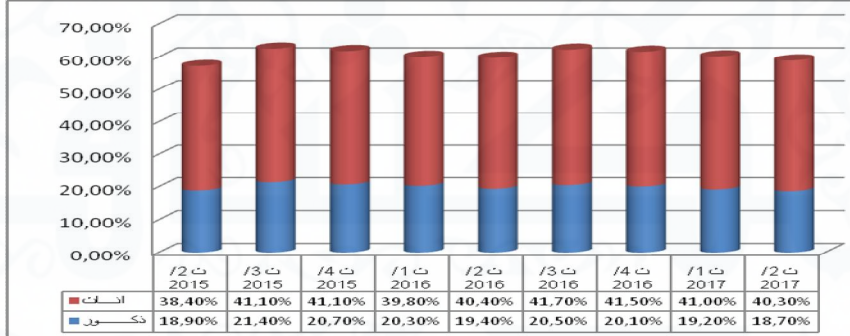
جدول رقم (03): تطور نسبة البطالة في تونس حسب الجنس (2015 - 2017)

	2015			2016				2017	
	الثلاثي 2	الثلاثي 3	الثلاثي 4	الثلاثي 1	الثلاثي 2	الثلاثي 3	الثلاثي 4	الثلاثي 1	الثلاثي 2
ذكور (%)	12.4	12.4	12.5	12.5	12.4	12.5	12.5	12.4	12.4
إناث (%)	22.2	22.5	22.6	22.8	23.5	23.2	23.1	22.7	22.6
المجموع	15.2	15.3	15.4	15.4	15.6	15.5	15.5	15.3	15.3

Source : www.ins.tn/ consulté le 29/08/2017.

من خلال الجدول رقم (03)، يتضح أن معدل البطالة لم يعرف انخفاضا معتبرا، وإنما تم تسجيل تذبذبا طفيفا خلال السنوات 2015، 2016 و 2017. حيث قدرت نسبة البطالة في الثلاثي الثاني لسنة 2017 لدى الذكور بـ 12.4% ولدى الإناث بـ 22.6%.

شكل رقم (04): تطور معدل البطالة في تونس بين حاملي الشهادات العليا (2015-2017)



Source : www.ins.tn/ consulté le 29/08/2017.

يوضح الشكل رقم (04) نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 250600 شخصا في الثلاثي الثاني من سنة 2017، مقابل 259600 في الثلاثي الأول من سنة 2017. وبذلك قدرت نسبة البطالة بين الثلاثيين على التوالي 30.3% و 31.2%.

3- هيكل البطالة في المغرب:

حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، فقد بلغ حجم السكان العاطلين عن العمل في المغرب 1105000 شخصا سنة 2016 مقابل 1148000 شخصا في سنة 2015، و هو ما يمثل انخفاضا بـ 43000 شخص، ما نسبته 3.75% (www.hcp.ma/). و من ثم فقد تراجع عدد العاطلين بـ 45000 شخص بالمدن، في حين ارتفع بـ 2000 شخص بالقرى (www.hcp.ma/). و هكذا بلغ عدد العاطلين 879000 شخصا بالوسط الحضري بما نسبته 79.5% و 226000 بالوسط القروي سنة 2016، في حين بلغ هذا العدد 767000 شخص في صفوف الرجال و 338000 في صفوف النساء.

و حسب معطيات الجدول رقم (04) فإن معدل البطالة سجل انخفاضا في صفوف الأشخاص من الفئة العمرية 35-44 سنة، و فئة الأشخاص الذين تعادل أو تفوق أعمارهم 45 سنة، و ذلك مقارنة مع باقي الفئات العمرية الأخرى. أما عن فئة الشباب المتزاوجة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة، فقد ارتفع معدل البطالة مقارنة بسنة 2015 بـ 1.7% على المستوى الوطني، و بذلك بلغ حجم البطالة في صفوفهم 392000 شخصا على المستوى الوطني.

جدول رقم (04): المؤشرات السنوية للبطالة في المغرب حسب وسط الإقامة، الجنس،

السن والشهادة لسنة 2016

المجموع	قروي	حضري	
1105	226	879	عدد العاطلين (بالألف)
9.4	4.2	13.9	معدل البطالة (%)
حسب الجنس			
8.9	5.0	11.7	ذكور
10.9	2.4	22.1	إناث
حسب السن			
22.5	10.3	41.0	سنة 15-24
13.5	5.0	20.1	سنة 25-34
4.8	2.0	6.7	سنة 35-44
2.7	1.1	4.1	45 سنة فأكثر
حسب الشهادة			
3.8	2.2	6.5	بدون شهادة
16.9	10.9	18.8	حاصل على شهادة

Source : www.hcp.ma/ consulté le 30/08/2017.

أما بالنسبة للبطالة في صفوف حاملي الشهادات فقد تراجع معدلها مقارنة مع سنة 2015 بـ 0.4% مقابل 0.3% في صفوف أولئك الذين لا يتوفرون على شهادة. وبهذا بلغ عدد العاطلين 854000 شخصا في صفوف حاملي الشهادات و 251000 في صفوف أولئك الذين لا يتوفرون على شهادة. وتجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة لدى الفئة الأولى يفوق نظيره لدى الفئة الثانية بـ 4 أضعاف.

خلاصة:

إن لمشكلة البطالة أسبابا متعددة، تختلف حدتها من دولة لأخرى. لذلك تسعى هذه الدول جاهدة للتقليل من تفاقمها. نظرا لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على الفرد و المجتمع. و هذا ما تمت ملاحظته عند مقارنة البلدان المغاربية: الجزائر، تونس والمغرب، نظرا لقربها الجغرافي و الماضي المشترك. إذ حاولت هذه الدول إيجاد حلول لظاهرة البطالة، بإتباعها مجموعة من الاستراتيجيات و السياسات في سوق العمل. لكن يبقى نجاح السياسات المطبقة يفتقر لمكونات ربما أهمها الاستقرار السياسي، و الحلول التي تأخذ بعين الاعتبار خصائص الدولة وسكانها، بعيدا عن الحلول المستوردة...

توصلنا من خلال دراستنا هذه لمجموعة من النتائج، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ إن النقص في المعلومات و غياب الاستراتيجيات الوطنية المتوافقة مع متطلبات سوق العمل، وكذا عدم توافق المهارات مع الاحتياجات، أدى إلى تقييد العديد من الشباب وأبعدهم عن الوظائف الجيدة؛
 - ✓ إن فئة السكان الناشطين التي تنتجها النظم التعليمية القائمة في البلدان المغربية، لا تتوافق و تتطابق مع احتياجات سوق العمل في البلدان المغربية، و نتيجة لذلك ترتفع البطالة بين المتعلمين. و تبقى الفجوة قائمة نظرا لغياب التوافق بين المهارات المكتسبة في الجامعة و متطلبات العمل؛
 - ✓ عند مقارنة توزيع فئة البطالين حسب المناطق (حضري/ قروي)، فإنها ترتفع في الوسط الحضري، نظرا لتفضيل الكثير من الأشخاص العيش في المناطق الحضرية. و هذا من شأنه أن يعرقل أكثر السياسات المتبعة من طرف الدول المغربية الثلاث لتخفيض معدلات البطالة في مثل هذه المناطق؛
 - ✓ رغم الضغوطات المتزايدة على الدول المغربية من جانب العرض في سوق العمل، لكن ما يهدد ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب هو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من جهة، من جهة أخرى نوع القطاع (عام/ خاص) فالكثير من الشباب يفضل العمل في شركات القطاع العام.
- من خلال ما سبق يمكن تقديم بعض المقترحات:
- ✓ ضرورة تبني الحكومات لسياسات و برامج خاصة للنهوض بجودة مخرجات التعليم بجميع أشكاله، و محاولة تقليص الفجوة بين مناهج التعليم النظرية و متطلبات سوق العمل؛
 - ✓ التوسع في برامج التدريب و إعادة التدريب للعاملين في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة خريجي الجامعات و المعاهد؛
 - ✓ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة تنمية فاعلة تعمل على خلق فرص العمل، و نظرا لسرعة تأقلمها مع التغيرات و الظروف المحيطة بها.

المراجع:

باللغة العربية:

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990.
2. تقرير التنمية البشرية، التنمية في كل عمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015.
3. تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عام متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013.
4. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت 1998.
5. سالم توفيق أننجفي، أحمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة 2008.
6. قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، مركز أنقرة 2015.
7. محمد جلال مراد، البطالة و السياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية 2008.
8. مدونات البنك الدولي، رفع خط الفقر العالمي إلى 1.90 دولارا في اليوم، إلا أن المعدل العالمي لم يتغير في الأساس...كيف يمكن ذلك؟ متاح على الموقع: <http://blogs.worldbank.org>
9. ميشيل تشوسو دوفسكي (Michel Chossudovsky)، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. TODARO M.P, SMITH S.C, *Economic Development*, 10th Ed, Addison-Wesley, New York 2006.
2. www.worldbank.org/en/about/people/f/francisco-h-g-ferreira .
3. <http://corinne.zambotto.free.fr/cours/ed/fiche06eco.pdf>/ Consulté le 20/09/2017.
4. http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_514926/lang--ar/index.htm.
5. www.planete-energies.com
6. <http://www.lemoci.com/fiche-pays/tunisie/indicateurs/>. [En ligne] consulter le 31/07/2017.
7. www.ons.dz/ consulté le 29/08/2017.
8. www.ins.tn/ consulté le 29/08/2017.
9. www.hep.ma/ consulté le 30/08/2017.

نظرة النظام الجبائي الجزائري للنتيجة المحاسبية

(آليات وتعديلات)

*Vision of Algerian Tax System to the Result of Accounting
(Mechanisms and amendment)*

د/عزوز علي

azzouz.fisc@gmail.com

جامعة حسبية بن بوعلی
الشلف

د/محمد طرشي

Torchi.mohamed@gmail.com

جامعة حسبية بن بوعلی
الشلف

أ/إيمان يخلف

ykhlefamama@gmail.com

جامعة حسبية بن بوعلی
الشلف

تاريخ الاستلام: 2017/03/23 تاريخ التعديل: 2017/11/26 تاريخ قبول النشر: 2017/12/25

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاختلافات بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي والتي تظهر في الفرق بين الربح المحاسبي والربح الجبائي، حيث توجد هناك تعديلات يعتمدها النظام الجبائي لمعالجة النتيجة المحاسبية التي يتوصل إليها عن طريق اتباع مفاهيم وقواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي، والذي من خلاله يتم تسجيل جميع العمليات بما فيها جميع أعباء وإيرادات الدورة المحاسبية وفق ما أتت به معايير المحاسبة الدولية التي تختلف عن القواعد والنصوص الجبائية، وهذا بهدف الوصول إلى النتيجة الجبائية التي تتحدد انطلاقا من الأرباح التي تظهرها الكشوف المالية المعدة طبقا للمبادئ المحاسبية، حيث تؤخذ بشكل أولي كأساس يعتمد عليه في تحديد وفرض الضريبة وبالتالي تحديد الربح الخاضع للضريبة، وهذه التعديلات تتمثل في تسويات خارج المحاسبة (Extra-Accountant) باتباع ما تنص عليه التشريعات والقوانين الجبائية، من خلال وضع شروط شكلية وموضوعية تسمح بخصم بعض الأعباء، ورفض بعضها وإعادة ادماجها في النتيجة المحاسبية أو وضع أسقف لخصمها.

الكلمات المفتاحية: النتيجة المحاسبية، الاسترداد، التخفيضات، النتيجة الجبائية.

Abstract:

This study aims to identify the amendments adopted the tax system to treatment the accounting result, and reached by following the concepts, rules and principles of financial accounting system, through which all operations are recorded, including all the burdens and revenue accounting cycle, according to what brought him international accounting standards, which differ from the rules and provisions of the tax, to access the result of tax and so determine the taxable profit, these amendments are in settlements outside accounting, following as provided for in legislation and tax laws, through the setting condition of formal and substantive conditions allow to deduct some of the outlay, and he rejected each and reintegration in the accounting result or put the bishop of rival and thus determine the taxable profit.

Keywords: Accounting result, Reintegration, Reduction, Result of the tax.

مقدمة

إن السياسة المالية من خلال الضرائب، تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من أجل تحقيق الموارد العامة للدولة وتوزيع الثروة وتقليل التفاوت في الدخل وتشجيع الاستثمار وغيرها، إضافة إلى تحديد مبادئ وقواعد لتحديد الربح الجبائي وكيفية فرض الضريبة، على عكس المحاسبة التي تهدف إلى تحديد النتائج وتساعد في حفظ حقوق الدائنين وحصل الشركاء وغيرها، وبصفة عامة خدمة المستثمر من خلال إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي فإن اختلاف الأهداف ينتج عنه بالضرورة اختلاف النتائج المتوصل إليها.

وتظهر درجة الترابط والتفاعل بين المحاسبة والجبائية في استفادة هذه الأخيرة من مخرجات النظام المحاسبي المالي SCF والتي تتمثل في المعلومات المحاسبية، والنتائج المعروضة في الكشوف المالية في عملية تحديد النتيجة الجبائية، كما تظهر أيضا درجة الاختلاف بين النظامين من جهة أخرى من حيث أن النظام الجبائي الجزائري لا يستخدم هذه النتائج مباشرة، إلا بعد أن يجري عليها التسويات والتعديلات الضرورية بهدف الوصول إلى تحديد الربح الخاضع للضريبة أو ما يعرف بالوعاء الضريبي.

من خلال موضوع البحث، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي التعديلات الواجب إدخالها على النتيجة المحاسبية للوصول إلى تحديد الربح الخاضع للضريبة؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مختلف التسويات والمعالجات الجبائية للنتيجة المحاسبية والمتبعة من طرف النظام الجبائي في تحديد الربح الخاضع للضريبة؟
- فيما تتمثل أهم الاختلافات بين النظام الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي SCF في معالجة بعض عناصر الكشوف المالية؟

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها:

"لا تعتبر النتيجة المحاسبية التي تظهر في الكشوف المالية في شكل مخرجات للنظام المحاسبي المالي، الربح الذي يعتمد عليه النظام الجبائي في تحديد مبلغ الضريبة على الأرباح الواجبة الدفع".

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في محاولة الوقوف على أهم الاختلافات التي تظهر بين النظام المحاسبي المالي SCF والنظام الجبائي الجزائري، والتي تكمن في تحديد الربح الخاضع للضريبة؛

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى: إظهار المراحل والخطوات المتبعة من طرف النظام الضريبي الجزائري في تحديد النتيجة الجبائية، والتي ينطلق أساسها من النتيجة المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF، ثم حصر لأهم الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف نظرة كل من قواعد النظامين السابقين في تحديد الربح، والتي يمكن الإشارة إليها في اختلاف القواعد المحاسبية في الوصول النتيجة المحاسبية عن القواعد الجبائية في تحديد النتيجة الجبائية، والتركيز على أهم أوجه هذه الاختلافات؛

المنهج المتبع: قمنا باتباع المنهج الاستنباطي باستخدام أداة الوصف في شرح مختلف المفاهيم التي تخص طريقة شرح نظرة النظام الجبائي الجزائري للنتيجة المحاسبية؛

خطة البحث: لمعالجة إشكالية البحث، قمنا باتباع الخطة التالية:

أولاً: مراحل تحديد النتيجة الجبائية؛

ثانياً: عوامل وأسباب الاختلاف بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية؛

ثالثاً: أوجه الاختلاف بين قواعد النظام الجبائي الجزائري وقواعد النظام المحاسبي المالي؛

رابعاً: النتائج والتوصيات.

I. مراحل تحديد النتيجة الجبائية

إن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتي تخضع لأحكام القانون التجاري، ملزمة باتباع القانون الجبائي الجزائري، حيث تقوم بتقديم ميزانية جبائية تختلف عن الميزانية المحاسبية من حيث تقديم الحسابات، وتحديد النتيجة الجبائية التي تختلف عن النتيجة المحاسبية، وهذا بإجراء بعض التغييرات لتحديد الوعاء الخاضع للضريبة، حيث لا يمكن القيام بالتصريحات الجبائية إلا بعد معالجة الجداول المالية اعتبارا للقيود الجبائية (كتوش، 2009، 299).

وحسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (ق.ض.م.ر.م) يمكن استنتاج تعريف للنتيجة الجبائية، من خلال الفرق في قيم الأصول الصافية لدى اختتام وافتتاح الدورة والتي يجب استخدام النتائج المحققة فيها كقاعدة ضريبية، وتضاف إليها الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال أو الشركاء خلال الدورة، ويقصد بالأصول الصافية الفائض في قيم الأصول من مجموع الخصوم المكونة من ديون الغير والاهتلاكات المالية والأرصدة المتبقية" (ق.ض.م.ر.م، المادة 140-2)، ومن الناحية العملية فإن النتيجة الجبائية تتحدد انطلاقا من الأرباح التي تظهرها الكشوف المالية، والتي تعد طبقا للمبادئ المحاسبية التي يعتدها النظام المحاسبي المالي SCF، حيث تؤخذ بشكل أولي كأساس يعتمد عليه في تحديد وفرض الضريبة، ويتخذ العديد من التسويات أو المعالجات المالية بهدف حساب الأرباح الخاضعة للضريبة (سلمان والبدران، 2009، 124) كإعادة ادماج بعض الأعباء غير قابلة للخصم، وتخفيض بعض الإيرادات غير الخاضعة للضريبة، وخصم بعض الأعباء خارج المعالجة المحاسبية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 09 من الملاحق.

1.1. النتيجة المحاسبية Résultat comptable: النتيجة المحاسبية هي الربح الصافي الناتج عن ممارسة المؤسسة نشاطا تجاريا معينا، بعد مقابلة الإيرادات بالأعباء التي أدت للوصول إلى ذلك الربح، ويتم حسابها بالطريقتين الآتيتين (نور، 2008، 30-31):

1.1.1. تحديد النتيجة المحاسبية من الميزانية: حيث تعد الميزانية في تاريخ معين في نهاية الدورة، وذلك بالفرق بين صافي الأصول في نهاية الدورة وصافي قيمتها في بداية هذه الدورة، مع الأخذ في الحسبان أي إضافات أو مسحوبات خلال هذه الدورة؛

2.1.1. تحديد النتيجة المحاسبية من حساب النتيجة: وذلك بالفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء الخاصة بالدورة، فتكون ربح إذا كانت الإيرادات أكبر من الأعباء وتكون خسارة في حالة العكس.

بعد تحديد النتيجة المحاسبية، تلزم المؤسسة بإعادة النظر فيها قبل التصريح بها لدى الإدارة الجبائية التي تقوم بفرض الضريبة عليها في حالة تحقيق الربح، حيث أن هناك أعباء يجب خصمها إذا توفرت على شروط الخصم وأخرى يجب إعادة إدماجها لعدم استجابتها لتلك الشروط، للوصول إلى النتيجة الجبائية والتي على أساسها يتم تحديد قيمة الضريبة المستحقة على المؤسسة (Revault, 28/02/2011, 04).

2.1. الاسترداد (الإدماجات) Réintégrations: وتتمثل في العناصر التي لا تكون قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الجبائي الصافي (Berrebeh, 2015, 07)، وهذا حسب ما ينص عليه قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في مواد واضحة منه، والمصاريف التي تقوم المؤسسة بالاستفادة منها في تخفيض الربح المحاسبي، تلعب دورا كبيرا ومهما في تحديد النتيجة الجبائية (Khelassi, 2013, 458)، وهي كما يلي:

1.2.1. تكاليف العقارات غير المخصصة مباشرة للاستغلال: تعتبر تكاليف الصيانة لمثل هذه العقارات وتكاليف الايجار الخاصة بها من الأعباء غير القابلة للخصم، ويجب دمجها في الربح الخاضع للضريبة (ق.ض.م.ر.م، المادة 169-1)؛

2.2.1. حصص الهدايا الاشهارية والاشهار المالي والكفالة والرعاية غير القابلة للخصم: باستثناء تلك التي لها طابع اشهاري ما لم تتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ 500 دج (ق.ض.م.ر.م، المادة 169-1)، وحدد السقف المسموح به لخصم المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب في حدود 10% من رقم أعمال السنة المالية بالنسبة للأشخاص المعنويين و/أو الطبيعيين، وفي حد أقصاه 30 000 000 دج، كما أن المبلغ الزائد عن ذلك يعاد دمجها في الربح الخاضع للضريبة حتى وإن كان مثبت بوثائق ثبوتية (ق.ض.م.ر.م، المادة 169-2)؛

3.2.1. مصاريف الاستقبال غير القابلة للخصم: بما فيها مصاريف الفندق والاطعام والعروض غير المثبتة قانونا بوثائق ثبوتية، باستثناء المبالغ المرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة والمثبتة قانونا (ق.ض.م.ر.م، المادة 169-1)؛

4.2.1. الاشتراكات والهبات غير القابلة للخصم: وتتمثل في الإعانات والتبرعات الممنوحة نقداً أو عيناً لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني، على ألا تتجاوز مبلغاً سنوياً قدره 200 000 دج، وإذا تم تجاوز هذا المبلغ يعاد دمجها في الربح الخاضع للضريبة (ق.ض.م.ر.م، المادة 169-1)؛

5.2.1. الضرائب والرسوم غير القابلة للخصم: كالضرائب الناتجة من التحقيق الجبائي، حيث تقوم الإدارة الضريبية من خلال الورد الفردي *Rôle Individuelle* بتلخيص التصحيحات الضريبية التي توصلت إليها من التحقيق، والتي على المؤسسة أن تدفعها إلى مصلحة الضرائب، وهي تعبر عن مخالفتها لمسك محاسبة نظامية أو عدم مراعاة أحكام القانون الجبائي أو الاثنين معاً؛

6.2.1. المؤونات غير القابلة للخصم: يعاد دمج في الربح الخاضع للضريبة الأرصدة المشكلة لغرض مواجهة تكاليف أو خسائر القيم في حساب المخزونات أو غير المبينة بوضوح، والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية للسنة المالية، والمعرفة بالمؤونات غير المستوفية للشروط الشكلية والموضوعية في النصوص الجبائية، وكذا المؤونات التي وظفت جزئياً أو كلياً في مجال غير مطابق لمجال تخصيصها، أو التي أصبحت بدون غرض خلال السنة المالية التي تشكلت فيها (ق.ض.م.ر.م، المادة 140-5)؛

7.2.1. الاهتلاكات غير القابلة للخصم: تعتبر الاهتلاكات غير المنصوص عنها جبائياً، غير قابلة للخصم كحساب القسط السنوي من اهتلاك سيارة سياحية، الذي يحسب محاسبياً على أساس قيمة الاقتناء، وجبائياً على أساس 1 000 000 دج للوحدة، وما زاد عن هذا المبلغ لا يقبل خصمه إلا بشرط أن تكون السيارة الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة، وبالنسبة للمؤسسات التي لا تخضع للرسم على القيمة المضافة فإن الاهتلاك يحسب على أساس سعر الشراء أو سعر التكلفة بكل الرسوم، وفي حالة تم حسابه على أساس سعر الشراء خارج الرسم يتم إعادة دمج الجزء غير المخصص للاهتلاك (ق.ض.م.ر.م، المادة 140-3)؛

8.2.1. مصاريف البحث والتطوير غير القابلة للخصم: حدد السقف المحدد للخصم بـ 10% من مبلغ الدخل أو الربح الخاضع للضريبة، في حدود سقف يساوي 100 000 000 دج، وما تجاوز هذا السقف يتم دمجها في الربح الخاضع للضريبة، بشرط إعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث والتطوير للمؤسسة،

ويجب التصريح به للإدارة الجبائية وكذلك للهيئة الوطنية المكلفة برقابة البحث العلمي، وإذا لم يتم الاستجابة لهذه الشروط يعاد دمج مصاريف البحث والتطوير في الربح الخاضع للضريبة (ق.ض.م.ر.م، المادة 171)؛

9.2.1. الاهتلاكات غير قابلة للخصم والمتعلقة بعمليات عقد القرض الاجباري (المستأجر): المستأجر هو المالك الاقتصادي للأصل بمفهوم المقاييس الجديدة للمحاسبة، يستمر في التمتع بالحق في خصم من الربح الخاضع للضريبة للإيجارات المسددة إلى المؤجر، بتطبيق الاهتلاك إلى غاية نهاية الاستحقاقات والمحددة قانونا في 2012/12/31 (ق.م.ت، 2010، 11)؛

10.2.1. الإيجارات خارج المنتجات المالية (المؤجر): يستمر المؤجر في التمتع جبائيا بالملكية القانونية للأصل، ما يعطيه الحق في ممارسة الاهتلاك إلى غاية نهاية الاستحقاقات والمحددة قانونا في 2012/12/31 (ق.م.ت، 2010، 11)؛

11.2.1. الضريبة على أرباح الشركات IBS: تعتبر غير قابلة للخصم (ق.ض.م.ر.م، 141-4)، وبما أنه محاسبيا تسجل كعبء يجب إعادة ادماجها في الربح الخاضع للضريبة؛

12.2.1. خسائر القيمة غير القابلة للخصم: تعتبر خسائر القيم على التثبيات المعاد تقييمها بالقيمة العادلة غير قابلة للخصم، وبالتالي يعاد دمجها في الربح الخاضع للضريبة؛

13.2.1. الغرامات والعقوبات غير القابلة للخصم: لا يقبل الخصم من الربح الخاضع للضريبة الغرامات والعقوبات والمصادرات أيا كانت طبيعتها، والتي تتحملها المؤسسة من جراء مخالفتها للقوانين (ق.ض.م.ر.م، 141-6)، مثل الغرامات الجبائية والغرامات المدفوعة لصندوق الضمان الاجتماعي عن التصريحات المتأخرة (guide du Vérificateur de Comptabilité, 2001, 109)؛

14.2.1. استردادات أخرى غير قابلة للخصم: وتتمثل في كل العناصر غير القابلة للخصم والتي لم تذكر سابقا، كإعادة دمج فوائد القروض غير المتعلقة بنشاط المؤسسة والتي تم خصمها في الربح الخاضع للضريبة.

3.1. الخصومات Déductions: وتتمثل في الإيرادات التي لا يمكن اعتبارها ضمن الإيرادات الخاضعة للضريبة (Précis de Fiscalité, 01/03/2013, 27)، والتي يجب خصمها من الربح الخاضع للضريبة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.3.1. فائض القيمة الناتج عن التنازل عن عناصر الأصول الثابتة: يحدد مبلغ فوائض القيم الناتج عن التنازل الجزئي أو الكلي عن عناصر الأصول الثابتة غير خاضع للضريبة، بنسبة 30% بالنسبة لفوائض القيم قصيرة الأجل، وبنسبة 65% بالنسبة لفوائض القيم طويلة الأجل (ق.ض.م.ر.م، المادة 173)؛

2.3.1. فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة وكذا حواصل الأسهم وحصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة O.P.C.V.M المسعرة في البورصة: لا تعتبر من الإيرادات الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة خمس سنوات ابتداء من 2009/01/01، كل من نواتج وفوائض القيم الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات، والالتزامات والسندات والأوراق المماثلة لها للخزينة المسجلة في تسعيرة البورصة أو المتداولة في سوق منظمة المسجلة في تسعيرة البورصة، وكذا نواتج الأسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعية في القيم المنقولة (ق.م 2009، المادة 46)؛

3.3.1. المداخل المتأتية من توزيع الأرباح التي سبق اخضاعها للضريبة على أرباح الشركات أو المعفاة من ذلك: لا تحسب في تحديد وعاء الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، المداخل المتأتية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو المعفاة من ذلك لأنه سبق لها ان خضعت للضريبة (ق.ض.م.ر.م، المادة 174 مكرر)؛

4.3.1. الاهتلاكات المتعلقة بعمليات عقود القرض الإيجاري (المؤجر): يمكن للمؤجر والذي يعتبر المالك القانوني للأصل المؤجر من الناحية الجبائية، ممارسة الاهتلاك على الملك المؤجر إلى غاية 2012/12/31 بصفة انتقالية، وبعد هذا التاريخ وإن لم تصدر نصوص قانونية تمدد في تطبيق الاهتلاك، فإن الاهتلاكات المخصوصة بعد هذا التاريخ يعاد دمجها في الربح الخاضع للضريبة (ق.م.ت، 2010، المادة 27)؛

5.3.1. الإيجارات خارج الأعباء المالية (المستأجر): يمكن للمستأجر والذي يعتبر المالك الاقتصادي للأصل المستأجر، من الناحية الجبائية، خصم الإيجار خارج الأعباء المالية من الربح الخاضع للضريبة بصورة استثنائية إلى غاية نهاية الاستحقاقات والمحددة قانوناً في 2012/12/31 (ق.م.ت، 2010، المادة 27)؛

6.3.1. تكملة الاهتلاكات: وهو اهتلاك مكمل للاهتلاك المطبق على التثبيات، والذي ينتج عادة عن عدم العلم بالتعديلات المستمرة للنظام الضريبي أو السهو أو الخطأ، والذي

يؤدي إلى حساب اهتلاك إضافي وخصمه من الربح الخاضع للضريبة (ق.ض.م.ر.م، المادة 174)، كحساب الاهتلاك على أساس قيمة الشراء خارج الرسم بدلا من حسابه على أساس الشراء بكل الرسوم للتثبيت الخاضع للرسم على القيمة المضافة؛

7.3.1. خصومات أخرى Autres Déduction: وتتمثل في كل التخفيضات التي لم تذكر سابقا، كالإيرادات التي تعفى قانونا وتم ادراجها في الربح الخاضع للضريبة بالخطأ، أو أعباء قابلة للخصم جبائيا ولم تسجل محاسبيا بالخطأ.

4.1. العجز المالي السابق Déficit a antérieur: في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما، فإن هذا العجز يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلالها (ق.ض.م.ر.م، المادة 147)، وإذا كان الربح غير كاف لاستيعاب كل العجز، فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز (ق.م، 2010، المادة 10)؛

5.1. تحديد النتيجة الجبائية Résultat Fiscale: ويتم ذلك من خلال، النتيجة المحاسبية سواء ربح أو خسارة مضافا إليها المدمجات، مخصوما منها التخفيضات وخسائر السنوات السابقة (أربع سنوات)، والانتقال إلى النتيجة الجبائية يتمثل في تسويات معينة كاستبعاد بعض الأعباء الفعلية، لكنها غير مقبولة جبائيا، أو استبعاد بعض الإيرادات من الربح الضريبي بسبب إعفائها من ذلك، وهذا يجعل مخصص الضرائب ممثلا للواقع (القاضي، 2008، 57).

من خلال ما سبق، نستنتج أن النتيجة الجبائية والتي تتمثل في الربح الخاضع للضريبة، ماهي إلا نتيجة محاسبية معدلة وفق ما ينص عليه القانوني الجبائي، وبالتالي فإنه يجب أن يكون هناك نظام محاسبي خال من التلاعبات من أجل ضمان تحصيل الموارد الضريبية (انظر الجدول رقم 01 والشكل رقم 01).

ملاحظة: إذا انطلقنا من النتيجة المحاسبية الخام (النتيجة المحاسبية قبل حساب الضرائب) لحساب النتيجة الضريبية، فليس علينا بالضرورة إعادة إدماج الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

II. أسباب الاختلاف بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية

بالنظر إلى المراحل المتبعة في تحديد الربح الخاضع للضريبة انطلاقاً من النتيجة المحاسبية، نلاحظ أن هناك اختلاف بين هذه الأخيرة والنتيجة الجبائية، وهذا الاختلاف يعود لعدة أسباب، نلخص أهمها فيما يلي (بوعلاق، بغيليش، طعيبة، 2014/11/25 و620):

• اختلاف الأهداف

تختلف القوانين الجبائية المحددة للقواعد الجبائية الجزائرية عن مفاهيم وقواعد النظام المحاسبي المالي المتبني للمعايير المحاسبية والتقارير المالية من حيث الأهداف، حيث يوجد بعض القواعد الجبائية التي تسعى لتعظيم الإيرادات الجبائية، كما أنها تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فهي تعتبر وسيلة للاقتصاد السياسي والاجتماعي للدولة (تحفيز الاستثمار، تحسين الشروط الاجتماعية للعمال...)، ما يجعل القواعد الجبائية تتجه نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للدولة، في حين أن النظام المحاسبي المالي يسعى إلى تعزيز الشفافية والمصادقية في عرض الكشوف المالية مع اتباع حيادية تامة، فمهما كان نوع وطبيعة المصالح الخاصة للأطراف المستعملة فهي لا تعمل على تغذيتها على الأقل نظرياً؛

• عدم موضوعية القواعد الجبائية والمحاسبية

تكون القاعدة سواء كانت جبائية أو محاسبية غير موضوعية إذا كانت تعطي الأولوية لخدمة مصالح طرف معين أو هي متأثرة بهذه المصالح، ف سواء ما تعلق بالجانب الجبائي أو المحاسبي فإن كلاهما لا يتبعان طرق علمية دقيقة في تحديد آلية سير القواعد الصادرة عنهما، ما يجعلهما بعيدين عن إعطاء صورة تعبر عن الحقيقة بكل موضوعية، فمن الجانب الجبائي هناك بعض القواعد والقوانين الجبائية المتضمنة في قانون الضرائب المباشرة (مثل المتعلقة بالمؤهلات)، فمثل هذه القواعد تعمل على الرفع من إيرادات الدولة لأنها غالباً ما تخدم أهداف الخزينة العامة أو أهداف وطنية باعتبارها وسيلة للاقتصاد السياسي، أما من الناحية المحاسبية فالقواعد والمفاهيم المحاسبية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي تطرح مجموعة من الخيارات تجعلها تبتعد نوعاً ما عن الموضوعية العلمية التي تطرح حلاً وحيداً أو طرقاً تؤدي إلى نفس الحل على الأكثر؛

• أسباب أخرى

- يركز النظام المحاسبي المالي على مبدأ أولوية الحقيقة الاقتصادية، بينما يركز النظام الضريبي الجزائري على الشكل القانوني؛
 - يعمل النظام المحاسبي المالي على الاستجابة لاحتياجات المستثمرين، بينما يعمل النظام الضريبي الجزائري على تعظيم الإيرادات الضريبية؛
 - يعمل النظام المحاسبي المالي على تدعيم الشفافية والمصادقية والحيادية في عرض الكشوف المالية، بينما يعمل النظام الضريبي الجزائري على تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية. (ناصر، 2016، 56-57)
- بصفة عامة، نلاحظ مما سبق أن أهداف كل من المحاسبة والضريبة مختلفة عن بعضها البعض من حيث الإطار المفاهيمي، حيث كل من القواعد المحاسبية والضريبية يتم صياغتها من طرف نظامين مختلفين لسلطتين مختلفتين لهما هدفين مختلفين (Vadinaj, 2016, 599-600)، فهما يعتبران نظامين مستقلين يستجبان إلى أهداف مختلفة، وفي هذه الحالة فالاختلاف بين الضريبة والمحاسبة يكمن على مستوى النتيجة (النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية) (Bouaziz, Omri, 2011, 02)، فموجب القانون الضريبي يتم حساب الضريبة على أساس الربح المحاسبي، والذي يحدد بدوره الربح الإجمالي بالاعتماد على مجموعة من القواعد (Leszczyiowska, 2014, 94).

III. أوجه الاختلاف بين قواعد النظام الجبائي الجزائري وقواعد النظام

المحاسبي المالي

ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال ما جاء به من قواعد ومبادئ محاسبية، أن توفر في قوائمها المالية وبالضبط في الملاحق معلومات بخصوص الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية لتحديد الضريبة على أرباح الشركات، وذلك بإعداد جدول الانتقال والذي يتمثل في الجدول رقم 09 من الملاحق، والذي يفسر سبب الاختلاف بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي في تقييم بعض العناصر في الكشوف المالية، ويمكن اختصار أهم هذه الاختلافات فيما يلي:

1.3. الاهتلاك والخسائر في القيمة (Amortissement et pertes valeur):

حسب النظام المحاسبي المالي، يعرف الاهتلاك بأنه "استهلاك المنافع الاقتصادية

المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجته المؤسسة نفسها" (القانون رقم 07/11، المادة 7.121)، وطريقة الاهتلاك تعكس بصورة صادقة وتيرة استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل، وهي تتمثل في طريقة الاهتلاك الثابت، المتناقص، المتزايد وطريقة وحدات الإنتاج (KPMG, 2015, 151)، وتعتبر مدة الاهتلاك هي مدة الانتفاع بالأصل (المدة الحقيقية لاستعمال الأصل) (كتوش، 2011، 118)، والقيمة التي يتم على أساسها حساب قسط الاهتلاك هي تكلفة الحياة مطروحا منها القيمة المتبقية المتوقعة.

تقوم المؤسسة بتقييم ممتلكاتها في نهاية السنة فتقدر القيمة الاستردادية أو القيمة القابلة للتحصيل، لمعرفة إن كان هناك تدهور أو نقصان في القيمة، ويتم إثبات خسارة القيمة عن طريق إدراجها كعبء في الحسابات، ويجب مراجعة خسارة القيمة المسجلة بالنسبة لكل أصل وهذا بهدف زيادة قيمة الخسارة أو تخفيضها (تطور القيمة القابلة للتحصيل للأصل المعني) (القانون رقم 07/11، المادة 9.112)، وتكون عملية تكوين خسائر القيمة وكذا عمليات مراجعتها وتعديلها في نهاية السنة المالية.

أما من الناحية الجبائية فيعرف الاهتلاك بأنه تدني قيمة الأصل، والهدف منه استرجاع تكلفة الأصل، وتتمثل طريقة الاهتلاك في أسلوب القسط الثابت، أسلوب الاهتلاك المتناقص، وأسلوب الاهتلاك المتزايد (ق.ض.م.ر.م، المادة 3.2.174) (أضيف النوعين الأخيرين في قانون المالية لسنة 1989 وقبل ذلك كان يسمح فقط بتطبيق أسلوب القسط الثابت) (عطية، 2011، 13)، وتعتبر مدة الاهتلاك هي مدة حياة الأصل (العمر الإنتاجي للأصل)، والقيمة التي يتم على أساسها حساب الاهتلاك هي تكلفة الحياة، ولا يعترف النظام الضريبي بالقيمة المتبقية في تحديد قسط الاهتلاك، كما لا يمكن مراجعة مخطط الاهتلاك، وتجدر الإشارة أنه لم يتم ذكر خسائر القيمة في قائمة الأعباء المقبولة جبائيا كونها تؤثر جبائيا على المبلغ القابل للاهتلاك وبالتالي على حساب أقساط الاهتلاك سواء بالزيادة أو بالنقصان (قبول جبائيا خسائر على المخزونات والحقوق)؛

2.3. عقود إيجار التمويل (Leasing): تسجل عقود إيجار التمويل محاسبيا كأصل مع تسجيل الاهتلاكات الخاصة به (Langlois et Autres, 2013, 145-146)، أما جبائيا فلا تعترف إلا بالملكية القانونية للأصل، وترتكز على تحقق وتحويل الأصل (ملكية المؤسسة له)؛

3.3. مصاريف البحث والتطوير: حسب النظام المحاسبي المالي، تعتبر النفقات الناجمة عن البحث لمشروع داخلي أعباء يتم إدراجها في الحسابات عندما تتحملها المؤسسة ولا يمكن تثبيتها، وتصنف نفقات التطوير ضمن التثبيات المعنوية باعتبارها تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية، وعليه يمكن توزيعها على عدة سنوات حسب قسط الاهتلاك السنوي، أما من الناحية الجبائية فتعتبر أعباء قابلة للخصم بمجرد تحملها (في حدود مبلغ لا يتعدى 10% من الربح، ولا يتعدى 100 000 000 دج سنويا)، مع ضرورة أن يعاد استثمار المبلغ المسموح بتخفيضه في إطار هذا البحث، وتعتبر نفقات قابلة للخصم شرط إعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث والتطوير للمؤسسة، ويجب التصريح به للإدارة الجبائية وكذلك للهيئة الوطنية المكلفة برقابة البحث العلمي، وإذا لم يتم الاستجابة لهذه الشروط يعاد دمج مصاريف بحث التطوير في الربح الخاضع للضريبة؛

4.3. التقييم بالقيمة العادلة (Juste valeur): تقوم المؤسسة في نهاية الدورة بتقييم أصولها وخصومها بالقيمة العادلة، والفرق الناتج عن هذه القيمة والقيمة الدفترية يتم تسجيله محاسبيا كإيراد (د/104) في حالة الايجاب أو كعبء (د/681) في حالة السلب، على خلاف ما يعتمد عليه جبائيا والمتمثل في طريقة التكلفة التاريخية؛

5.3. التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء: يتم تحميل الآثار الناتجة عن تغيير التقديرات والطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء عن الدورات السابقة ضمن الأموال الخاصة للميزانية الافتتاحية (د/11 الترحيل من جديد، د/106 الاحتياطات)، بدون تسجيلها كعبء أو إيراد (في حساب النتائج)، وبالتالي إبعاده عن الربح المحاسبي الذي يعتبر أساس تحديد الربح الضريبي، أما جبائيا فهو غير وارد وي طرح إشكالية في قبول الإدارة الضريبة لذلك؛

6.3. التحيين (Actualisation): محاسبيا يتم تحيين القيم استنادا إلى تدني قيمة النقود بمرور الزمن، أما من الناحية الجبائية فانه يتم الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية والقيمة الإسمية في التقييم؛

7.3. الضرائب المؤجلة (Impôts différés): محاسبيا يستند إلى مفهوم التكاليف المفترضة التي تكون إلى حد كبير مندمجة في النتيجة المحاسبية، أما جبائيا تمتاز بالتحقيق الفعلي للتكاليف لكي تدمج في النتيجة الخاضعة للضريبة وبالتالي ليس لها أي أثر على الوعاء الضريبي (مراقة، فرحات، 25 و 2014/11/24، 636).

8.3. تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية: يتم تسجيل الربح والخسارة الناتج عن تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية في نهاية الدورة محاسبيا ضمن الأعباء أو الناتج، ويسمح بإظهار الخسائر على التحويل فقط من الناحية الجبائية؛

9.3. مؤونات أعمال الصيانة الكبرى: لا تسمح المحاسبة بتكوين مثل هذه المؤونة، لأنها لا تتوافق مع تعريف الأصل ويجب أن تعالج كعنصر مستقل، أما جبائيا يسمح بتكوين هذا النوع من المؤونات؛

10.3. الضريبة على أرباح الشركات IBS: تعالج محاسبيا على أنها عبء وتسجل حسب طبيعتها في حسابات الأعباء، حيث تحسب على أساس النتيجة العادية (تستبعد النتيجة الاستثنائية)، ثم بعد طرح مبلغ الضريبة تصاف النتيجة لاستثنائية إلى النتيجة الصافية، أما جبائيا تعتبر بمثابة توزيع على الأرباح، أي اعتبار الدولة كشريك له الحق، وهذا ما يبرر تسجيلها في حسابات النتائج وعدم تسجيلها في حسابات الأعباء، ويحسب مقدار الضريبة على أساس النتيجة الإجمالية (نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال) (مرازقة، فرحات، 25 و 2014/11/24، 637).

نستنتج مما سبق، أن هناك فجوة واسعة بين قواعد النظام الجبائي الجزائري وقواعد النظام المحاسبي المالي SCF، والتي تعكس الاختلاف بين النظامين من جهة، وتعارض أهداف كل منهما من جهة أخرى.

ملاحظة: في حال غياب قوانين جبائية صريحة بخصوص المعالجة المحاسبية لبعض عناصر الكشف المالية، فإن القواعد المحاسبية هي التي تطبق ويتم الاعتراف بها من الناحية الجبائية (Obert, Mairesse, 2009, 370).

IV. النتائج والتوصيات

من خلال هذا البحث حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة فيما تؤول إليه النتيجة المحاسبية التي تظهر في الكشف المالية في شكل مخرجات للنظام المحاسبي المالي، في تحديد الربح الذي يعتمد عليه النظام الجبائي الجزائري في فرض مبلغ الضريبة على الأرباح الواجبة الدفع.

• النتائج

في ضوء التحليلات النظرية للبحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ينشأ الاختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية بسبب وجود اختلافات جوهرية بين الأسس التي تحكم قياس كل منهما وإلى أهداف كل منهما أيضا؛
- أي تعديلات في النتيجة المحاسبية ستؤدي بالضرورة إلى التأثير على النتيجة الجبائية التي تخضع معالجتها للتشريعات والقوانين الجبائية؛
- تتمثل التعديلات المتبعة للوصول إلى النتيجة الجبائية وبالتالي تحديد الربح الخاضع للضريبة في تسويات خارج المحاسبة (Extra-accountant) باتباع ما تنص عليه التشريعات والقوانين الجبائية؛
- يستفيد النظام الجبائي الجزائري من مخرجات النظام المحاسبي المالي، والتي تتمثل في المعلومات المحاسبية والنتائج المعروضة في الكشوف المالية، في عملية تحديد النتيجة الجبائية؛
- النظام الجبائي الجزائري لا يستخدم النتائج المعروضة في الكشوف المالية مباشرة، إلا بعد أن يجري عليها التسويات والتعديلات الضرورية بهدف الوصول إلى تحديد الربح الخاضع للضريبة؛
- تتمثل الاستردادات في العناصر التي لا تكون قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الجبائي الصافي، وهذا حسب ما ينص عليه قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في مواد واضحة منه؛
- تتمثل الخصومات في الإيرادات التي لا يمكن اعتبارها ضمن الإيرادات الخاضعة للضريبة والتي يجب خصمها من الربح الخاضع للضريبة وهذا حسب ما ينص عليه قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في مواد واضحة منه؛
- تتحدد النتيجة الجبائية من خلال النتيجة المحاسبية سواء ربح أو خسارة مضافا إليها الاستردادات مخصصا منها التخفيضات وخسائر السنوات السابقة؛
- إن الانتقال إلى النتيجة الجبائية يتمثل في تسويات معينة كاستبعاد بعض الأعباء الفعلية، لكنها غير مقبولة جبائيا، أو استبعاد بعض الإيرادات من الربح الضريبي بسبب إعفائها من ذلك؛
- بما أن النتيجة الجبائية ماهي إلا نتيجة محاسبية معدلة وفق ما ينص عليه القانوني الجبائي، فإنه يجب أن يكون هناك نظام محاسبي خال من التلاعبات من أجل ضمان تحصيل الموارد الضريبية.

التوصيات

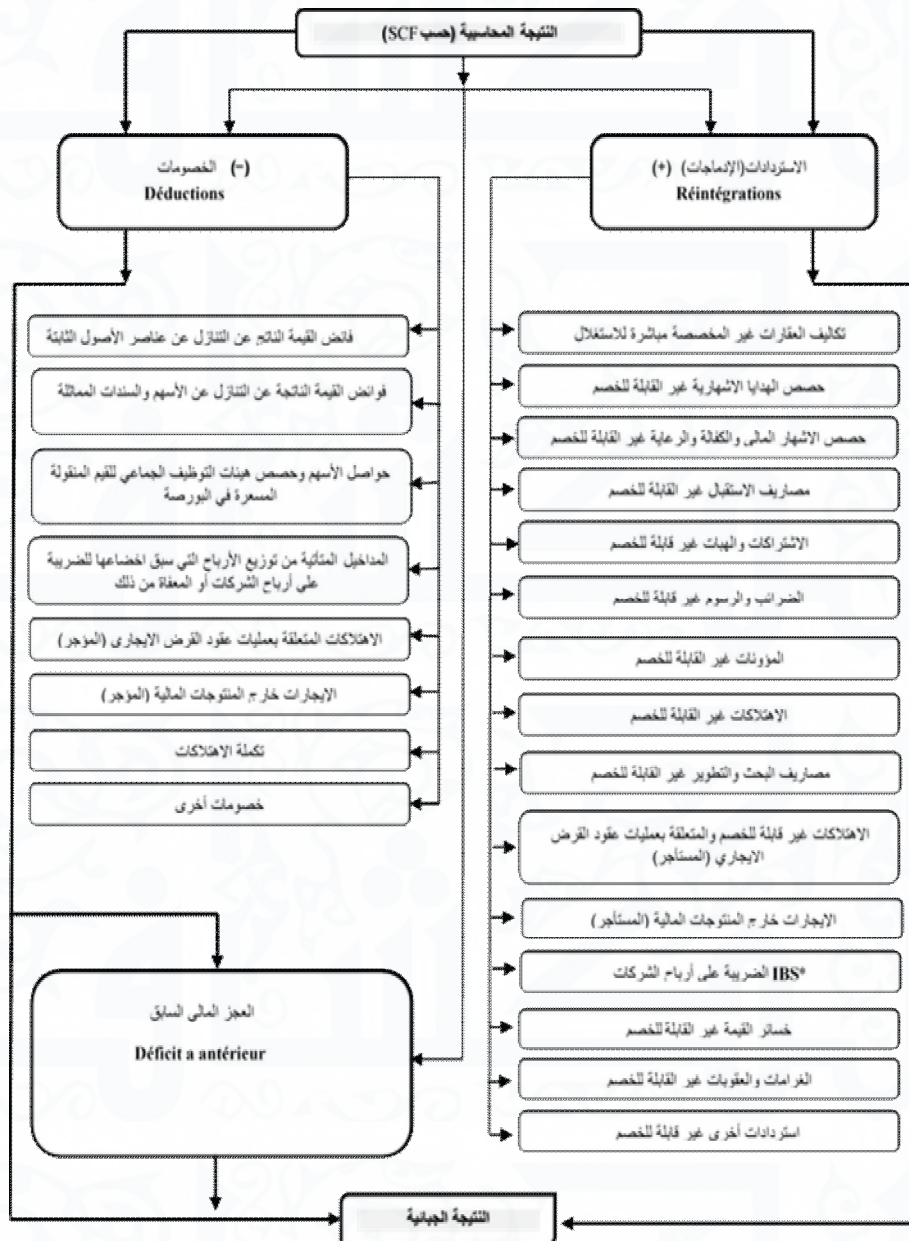
- من خلال هذا البحث والنتائج المتوصل إليها، يمكن استخلاص التوصيات التالية:
- ضرورة تكييف بعض قوانين وتشريعات النظام الجبائي الجزائري مع مستجدات وتطورات النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة تكييف المعالجة المحاسبية وفق القواعد الجبائية؛
 - النظر في الأعباء المأخوذة من الناحية الجبائية ومحاسبية، وتاريخ الأخذ بها في تحديد النتيجة الجبائية؛
 - مراجعة دورية للنظام الجبائي الجزائري فيما يخص تقنيات الاهتلاك وتدهور الأصول وانخفاض القيمة؛
 - العمل بالقيمة العادلة في تقييم بعض العناصر وفق النظام الجبائي الجزائري؛
 - تقليص الفجوة بين النظام الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي بالاستعانة ببعض تجارب الدول التي حققت ذلك؛
 - إيجاد نظام محاسبي فعال من أجل ضمان تحصيل الموارد الضريبية؛
 - القيام بحساب النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية قبل الضريبة (النتيجة الخام) وعدم ادماج الضريبة على الأرباح؛
 - زيادة توعية المكلفين بالضريبة بقوانين وأحكام القانون الجبائي.
- الجدول والأشكال

الجدول رقم: 01 ملخص الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية

الإيرادات	(1) Produits comptabilisés
الأعباء	(2) Charges comptabilisées
النتيجة المحاسبية	(2)-(1)=(3) Résultat comptable
(+) الاستردادات	(4) Réintégrations
(-) الخصومات	(5) Déductions
النتيجة الجبائية	(5)-(4)+(3)=(6) Résultat fiscal

المصدر: من إعداد الباحثين.

الشكل رقم: 01 مخطط الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: ق.ض.م.ر.م. CIDTA.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1/قوانين وتشريعات

- الجريدة الرسمية، العدد 74، القانون رقم 11/07، المؤرخ في 25/11/2007، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.
- الجريدة الرسمية، العدد 74، قانون رقم 08-21، المؤرخ في 31/12/2008، المتضمن قانون المالية لسنة 2009.
- الجريدة الرسمية، العدد 78، قانون رقم 09-09، المؤرخ في 31/12/2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- الجريدة الرسمية، العدد 49، الأمر رقم 10-01، المؤرخ في 29/08/2010، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010.
- وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (ق.ض.م.ر.م) وتعديلاته.

2/مجلات

- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، السداسي الأول، 2009.
- سلمان محمد حلو داود، البدردان عبد الخالق ياسين زاير، الفروقات المهمة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية وإمكانية التقريب بينهما، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 24، 2009؛
- ناصر مراد، واقع النظام الضريبي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة دراسات جبائية، العدد 08، جامعة البليدة 02، جوان 2016.

3/كتب

- عطية عبد الرحمان، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، بدون دار النشر، سطيف، 2011.
- القاضي حسين، حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، 2008.
- كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

- نور عبد الناصر، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة، عمان، 2008.

4/ملتقيات

- بوعلاق مبارك وآخرون، الإشكاليات الجبائية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات-اتجاه النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، 25/24 نوفمبر 2014.

- مرازقة صالح، فرحات عبد الكريم، النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية - الواقع والأفاق، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات-اتجاه النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، 25/24 نوفمبر 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1/قوانين وتشريعات

- Direction générale des finances publiques Française, **Précis de Fiscalité (Fiscalité directe des entreprises)**, livre 2, Jouve, 01/01/2013.
- Ministère des finances, direction des recherches et vérifications, **guide du vérificateur de comptabilité**, 2001.
- Notice Pour renseigner la liasse fiscale à annexer aux déclarations fiscales séries G n°4 et G n°11, est disponible sur le site internet de la DGI (www.mfdgi.gov.dz).

2/مجالات

- Berrebeh Jalel, **Fiscalité de l'entreprise (IS/IRPP/TVA/les avantages fiscaux)**, FSEG Nabul, 2014/2015.
- KPMG, **Guide Investir en Algérie**, 2015.
- Revault Pascale, **la connexion comptabilité/fiscalité, a la foi simple et complexe, est-elle pérenne?**, CREG, 28/02/2011.
- Eriona Vadinaj, **The Orientation of the Relationship Between Accounting and Taxation in Albania: The Influences of The European Accounting Regulations**, International Journal of Economics, Commerce and Management, UK, Vol. 04, Issue 6, June 2016.

- Inès Bouaziz Daoud, Mohamed Ali Omri, divergences comptabilité –fiscalité, gestion des résultats en tunisien : les nouveaux déficit, Hal. Archives-ouvertes, France, 30/11/2011.
- Anna Leszczyłowska, **The Relationship Between Book Profit a Taxable Income From a Research Perspective– Evidence Based on Corporation in Poland**, Journal of Economics and Management, University of Economics in Katowice, Volume 18, 2014.

3/كتب

- Khelassi Rédha, **Précis d'Audit fiscal de l'entreprise**, BERTI, Alger, 2013.
- Langlois Georges et Autres, **Manuel de comptabilité Approfondie** (Conforme au SCF et aux normes IAS/IFRS), BERTI, Alger, 2013.
- Obert Robert, Marie-Pierre Mairesse, **Comptabilité et Audit** (Manuel et Applications), 2^{ème} Edition, Dunod, Paris, 2009.

سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة 1970-2016 *Exchange Rate and Purching Power Parity*

أ.د محمود جمام

djemamm@hotmail.fr

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

أ. زهير سعيدي

s_zouhir_2000@yahoo.fr

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2017/11/22 تاريخ التعديل: 2017/12/25 تاريخ قبول النشر: 2017/12/29

الملخص:

شغلت الأساسات النظرية المحددة لأسعار صرف العملات فيما بينها العديد من الدراسات الأكاديمية، ولعل فترة السبعينات وعقب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1971 قابلية تحويل الدولار إلى ذهب كانت الفترة الأبرز في انتشار النماذج المحددة لسعر الصرف والتي ارتكزت بشكل كبير على نظرية تعادل القوة الشرائية. وعليه فإن الهدف من دراستنا هذه هو اختبار هذه النظرية التي عرفت منذ مطلع عشرينيات القرن الماضي، والتي تعتبر بأن سعر الصرف يتم تفسيره عن طريق التغيرات في القدرات الشرائية بين دول العالم، وعليه فإن هذه النظرية تربط بين هدف نهائي للسياسة النقدية ألا وهو مستوى الأسعار وأيضا سعر الصرف الذي يعتبر أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، تعادل القوة الشرائية، مستوى الأسعار، التكامل المشترك

Abstract:

The theoretical foundations of exchange rates were intertwined with many academic studies. Perhaps the 1970s and the 1971 US announcement of the convertibility of the dollar to gold were the most prominent period in the spread of exchange rate models, which were largely based on PPP theory. Therefore, the objective of our study is to test this theory, known since the early twentieth century, which is that the exchange rate is interpreted by changes in purchasing capacity among countries of the world, and therefore this theory links the final goal of monetary policy, The exchange rate, which is a tool for linking the local economy with other economies.

key words : Exchange rate, Purchasing power parity, Price level, Cointegration.

المقدمة:

على الرغم من وجود عملات عديدة في العالم فإن العملات الرئيسية أو القيادية قليلة، وفي وقتنا الحالي يأتي الدولار الأمريكي في الدرجة الأولى، بالإضافة إلى عملات أخرى كالبيرو والجنه الإسترليني. وتعتبر العملة القيادية قابلة للدفع كما يمكن تحويلها إلى عملات أخرى في معظم دول العالم، أما عملات معظم الدول فهي عملات محلية وتُستعمل فقط في تسوية المعاملات داخل الدولة وإذا لزم الدفع خارج الدولة فعلى الفرد مثلاً أن يحوّل ما لديه من عملات محلية إلى عملات قيادية كي يتمكن من الإيفاء بالتزاماته، وهنا فقط يقتضي معرفة قيمة العملة المحلية بالعملية القيادية أو العكس، أي معرفة سعر صرف العملة المحلية بتلك العملة القيادية.

من أجل كل هذا سعى الكثير من الاقتصاديين والباحثين إلى معرفة أسس تحديد أسعار الصرف لعملية بعملات أخرى، فقد انتقل أساس تحديد سعر الصرف من قاعدة المعدنيين (الذهب والفضة)، ثم العمل بنظام صرف ثابت يركز على تحديد قيمة كل عملة نسبة إلى وزن معين من الذهب إلى غاية نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914. وبالنظر للعيوب التي نشأت عن إتباع قاعدة الذهب فقد دعت الحاجة إلى إيجاد نظام بديل يركز على الذهب مع وضع عملة وحيدة تكون قابلة للتداول وهي الدولار الأمريكي، وقد عرف

هذا النظام بنظام بريتن وودز (1945)، وطُرحت بذلك العديد من الأفكار النظرية والتي تفسر تكون سعر الصرف، لعلَّ أبرزها كان نظرية تعادل القوى الشرائية للوحدات النقدية، التي حاولت تفسير أسعار صرف العملات نتيجة لانتهاء قاعدة الذهب.

يدور المفهوم الأساسي لهذه النظرية على أن النسبة بين مستويات الأسعار في الداخل والخارج محددة لسعر الصرف الاسمي وليس العكس، كما أنها كانت بمثابة اللبنة الأساسية للتفكير في وضع أساس معين لنظرية تحديد سعر الصرف، خاصة منذ سبعينيات القرن الماضي وظهور النماذج النقدية في تحديد سعر الصرف. وقد كانت نظرية تعادل القوى الشرائية محل العديد من الدراسات التجريبية (القياسية) نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر، دراسات (FRANKEL ET ROSE) سنة 1995، دراسة (WEI ET PARLY) سنة 1995، وأيضاً دراسة (BERNARD ET JONES) سنة 1996، دراسة (MAC DONALD) سنة 1988 وقد كانت نتائج FRANKEL مثلاً تُؤيد بقوة فرضية تعادل القوى الشرائية سواء في الصيغة المطلقة أو النسبية، بيد أن بعض الدراسات الأخرى توصّلت إلى رفض هذه النظرية، في بعض بلدان العالم خاصة النامية.

إشكالية الدراسة: تركز هذه الدراسة عموماً على الإشكالية الرئيسية للموضوع كالتالي: هل تُعتبر نظرية تعادل القوى الشرائية مدّة لسعر الصرف الاسمي في الأجل الطويل في الجزائر؟ وبمعنى آخر هل توجد علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف ونسبة مستويات الأسعار في الجزائر أم لا؟

فرضية الدراسة: بناء على إشكالية الدراسة يمكن الانطلاق من الفرضية التالية: "تتحقق نظرية تعادل القوة الشرائية في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فإن سعر الصرف في الجزائر يمكن أن يتحدد على أساس الأسعار النسبية استناداً إلى نظرية تعادل القوة الشرائية".

أهمية الدراسة: تعود أهمية الدراسة إلى المكانة الهامة التي يتمتع بها سعر الصرف في اقتصاد أي بلد، باعتباره أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الأخرى، كما أن البحث عن الأساس النظري المحدد لهذا المتغير شغل دراسات عديدة وهامة، وبالتالي البحث عن سعر الصرف التوازني والذي سعت له مختلف النظريات والنماذج المحددة لسعر الصرف.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة بالدرجة الأولى إلى كشف الغطاء عن كيفية تحديد سعر الصرف استنادا إلى نظرية تعادل القوى الشرائية، ومن ثم اختبار مدى انطباق هذه النظرية على الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة: نقوم هنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالتطرق لجملة المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف ونظرية تعادل القوة الشرائية، وأيضا من خلال الدراسة التطبيقية والتي تعرضت لاختبار هذه النظرية باستخدام اختبارات التكامل المشترك، واستخدام المنهج التاريخي لسرد مختلف الحقب التاريخية لتطور نظام سعر الصرف في الجزائر.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (NAM, 2011)، بعنوان: "The Roles of Nominal Exchange Rate and Relative Price Adjustments in PPP Reversion"

أدوار كل من سعر الصرف الاسمي والأسعار النسبية في استعادة تعادل القوة الشرائية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 06 دول هي: بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة الممتدة من مارس 1973 إلى ديسمبر 2005، حيث تم استخدام مدخل التكامل المشترك ونموذج شعاع تصحيح الخطأ، وقد أشارت النتائج التجريبية إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف الاسمي والأسعار النسبية. بالرغم من ذلك، هذين المتغيرين يلعبان أدوارا مختلفة في استعادة تعادل القوة الشرائية على مستوى هذه الدول.

2- دراسة (صحراوي، 2010)، بعنوان: "محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث الأساسات النظرية لتحديد سعر الصرف وفيما إذا كان سعر الصرف للدينار الجزائري يتحدد بالنسبة بين مستويات الأسعار المحلية والأجنبية استنادا إلى نظرية تعادل القوى الشرائية، كما تم اختبار مدى انطباق النموذج النقدي في تحديد سعر الصرف في الجزائر أو لا، حيث تم اعتماد اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك، وبالتالي إيجاد علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أنه لا توجد علاقة بين سعر الصرف للدينار الجزائري ومؤشر أسعار الاستهلاك، وهذا يدل على أن نظرية تعادل القوى الشرائية غير قادرة على شرح تحركات سعر صرف الدينار الجزائري وبالتالي عدم انطباقها على واقع الاقتصاد

الجزائري. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين سعر الصرف الاسمي من جهة ومن جهة أخرى عرض النقود، معدل الفائدة والدخل الحقيقي في الجزائر، لكن في نفس الوقت توصلت إلى عدم وجود علاقة سببية من متغيرات الاقتصاد الكلي (عرض النقود، معدل الفائدة والدخل الحقيقي) اتجاه سعر الصرف، الأمر الذي يتعارض مع توقعات النماذج النقدية لتحديد سعر الصرف.

3- دراسة (بن شلاط والوالي، 2016) بعنوان: "دراسة قياسية لسعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوى الشرائية"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوى الشرائية للفترة 1990-2014 باستخدام نماذج التكامل المشترك، وبالضبط فقد حاولت ربط مستوى الأسعار في الجزائر بسعر الصرف للدينار، أي معرفة كيف يؤثر مؤشر أسعار الاستهلاك على سعر الصرف. حيث تبين من نتائج اختبار الاستقرار لديكي وفولر أن سلسلتي سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك متكاملتان من نفس الدرجة (الدرجة الأولى)، كما تبين من اختبار التكامل المشترك لـ ENGEL- GRANGER أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرتين، ولكن بعد إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن JOHANSEN لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، حيث وجد وبعد القيام باختبار الأثر أن $trace^{\lambda}$ المحسوبة هي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 05%، وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل مشترك في المدى البعيد. وعليه فإن نتائج هذه الدراسة لا تؤيد فرضية النظرية التي تربط بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار في المدى البعيد.

4- دراسة (Mami, 2004)، بعنوان: La Parité des Pouvoirs D'achat et Le Taux De Changes.

من خلال هذه الدراسة قامت الباحثة بمحاولة مراجعة نظرية تعادل القوى الشرائية ومدى تحقق الصيغة القوية (الصيغة المطلقة) لها بعد فترة بريتن وودز (BREITEN WOODS)، باستخدام طريقة القياس الإحصائي لـ PEDRNI (2001B). حيث تم استخدام سلاسل زمنية شهرية لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي ونسبة مستوى الأسعار باستخدام بيانات شهرية للفترة 1978-1998، بتطبيقها على عشرين دولة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE (استخدام سلاسل زمنية مقطعية PANEL DATA) هي: كندا،

المكسيك، بريطانيا، سويسرا، إيطاليا، اليابان، اسبانيا، تركيا، فنلندا، هنغاريا، البرتغال، فرنسا، لكسمبورغ، السويد، النرويج، ألمانيا، بلجيكا، هولندا، كوريا والدانمرك، كما تم استخدام سلسلة بابل أخرى تضم مجموعة الدول النامية التالية: جامايكا، المغرب، كولومبيا، الشيلي، الهند، باكستان، إفريقيا الجنوبية، تايلندا، ماليزيا، سنغافورة، بوركينافاسو، الكاميرون، اندونيسيا، الفلبين، كوت ديفوار. وقد استخدمت الباحثة اختبار ديكي فولر العادي ثم اختبار جنر الوحدة لـ (LEVIN ET LIN 1992) واختباري IM و (PESARAN ET SHIN 1997) المستخدمة في سلاسل بابل. وصلت الدراسة إلى رفض فرضية الصيغة المطلقة أو القوية لتعادل القوى الشرائية بالنسبة لسلسلة الدول النامية، وبالنسبة لدول مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال اختبار التكامل المشترك وجد على الأقل علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف ونسبة مستوى الأسعار.

تقسيم الدراسة: للإجابة على الإشكالية فقد تم الاعتماد على الخطة التالية:

المحور الأول: الإطار النظري لسعر الصرف ونظرية تعادل القوى الشرائية؛

المحور الثاني: تطور سعر الصرف وأنظمتها في الجزائر؛

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية لاختبار نظرية تعادل القوى الشرائية في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري لسعر الصرف ونظرية تعادل القوى الشرائية

1. مفهوم سعر الصرف وصيغته: ينظر لسعر الصرف على أنه السعر الذي يمكن من خلاله استبدال العملة المحلية بعملة أخرى (Krueger, 1985, P : 13)، أو هو عبارة عن كمية النقود من عملة التي تدفع من أجل الحصول على وحدة نقدية من عملة أخرى، وبالتالي يمكن النظر لسعر الصرف بمفهومين متعاكسين، إذا كان سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الوطنية فنحن بصدد تسعير اليقين، أما إذا كان ينظر إليه على أنه كمية الوحدات من النقد الوطني التي تقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية فنحن نتكلم عن تسعير عدم اليقين (Peyrard-Moulard, 1996, p 41-42)، وعموما تتعدد أشكال سعر الصرف ولعل أهمها:

سعر الصرف الاسمي: هو السعر النسبي بين عملتين مختلفتين بغض النظر عما تمثله من قوة شرائية.

سعر الصرف الحقيقي: يمثل قيمة العملة معبر عنها بالقوة الشرائية لسلع بلد آخر؛ أي مقدار الوحدات من السلع الأجنبية التي تلزم لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (Ossa Ondo, 1999, p 44). وعليه فهو يأخذ بالاعتبار سعر الصرف الاسمي والتغيرات في الأسعار (التضخم) بين البلدين. رياضيا يمكن كتابة صيغة سعر الصرف الحقيقي حسب المعادلة الرياضية التالية:

$$SR = \frac{P}{S \cdot P^*}$$

حيث: SR هو سعر الصرف الحقيقي، P و P^* : مستوى الأسعار في الداخل والبلد الأجنبي على التوالي، S : سعر الصرف الاسمي. ويرتبط هذا التعريف لسعر الصرف الحقيقي بنظرية تعادل القوى الشرائية.

سعر الصرف الفعلي: سعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، مع العلم أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، وعموما وفي الأدبيات الاقتصادية يوجد سعر صرف فعلي للصادرات وآخر للواردات.

سعر الصرف التوازني: هو ذلك السعر الذي تجسده قوى العرض والطلب في سوق الصرف؛ أي هو السعر الذي يتحدد عندما تتساوى الكمية المطلوبة والمعرضة من إحدى العملات، بغض النظر عن أثر المضاربة وحركة رؤوس الأموال غير العادية. (*)

2. نظرية تعادل القوى الشرائية في تحديد سعر الصرف (LA PARITE DE POUVOIRE D'ACHAT): عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعادل القوى الشرائية بأنه سعر التحويل النقدي الذي يساوي القوى الشرائية للعملات المختلفة، أي مقدار النقد المعطى الذي يمكن تحويله حسب تعادل القوى الشرائية لعملات مختلفة، بحيث يسمح بشراء نفس السلة من السلع والخدمات في كل الدول (BESNAINOU, 1996, p 1-2). ويعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي "GUSTA CASSEL"، الذي قام بصياغتها عام 1922 في كتابه "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914" (عبد العظيم، 1998، ص 46). ويرى "CASSEL" أن سعر أية عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة بمقدرتها في الأسواق الخارجية، ومن ثم فإن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، أي أن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار

النسبية لكلا الدولتين، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين. وتعتمد هذه النظرية على الصيغ التالية:

1.2 الصيغة المطلقة أو القوية: تعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد،(**) والتي تقترض أن السوق تامة، وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، إضافة إلى أن المعلومات تامة الانتقال، وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان. وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.

وتكتب الصيغة المطلقة بالشكل الرياضي التالي (Sarno. Taylor P, 2002, P 53)

$$.....(01) S_t = \frac{P_t}{P_t^*}$$

حيث أن:

S_t : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية (بتسعير عدم اليقين)

P_t و P_t^* تمثل على التوالي مستوى الأسعار المحلية والأجنبية.

تعرف الصيغة المطلقة بأنها الصيغة القوية لنظرية تعادل القوة الشرائية، ولقد عانت من انتقادات هامة، ذلك أن انطباقها يعني توفر كل الفرضيات السابقة، لكن الملاحظ أن شروط المنافسة التامة لا تنطبق في الواقع العملي ناهيك عن وجود مختلف العوائق على المبادلات وأيضاً الرسوم الجمركية، والتي تحول دون تحقق هذه النظرية، وعليه فإن افتراضات الصيغة المطلقة تعتبر مشددة وغير واقعية، وبهذا جاءت الصيغة النسبية.

2.2 الصيغة النسبية: لقد اهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يتحقق توازن سعر الصرف عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار. وعلى عكس الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية (ولد مايابي، 2010، ص 15)

- الأخذ بعين الاعتبار لتكاليف النقل وحرية انتقال المعلومات؛
 - إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبر عنهما بالعملتين.
- إن من سبق وبإدخال اللوغاريتم على المعادلة (1) نحصل على:

$$\log e_t = \pi + \log P_t - \log P_t^*(2)$$

وإذا عبرنا عن المعادلة (2) بالتغير نحصل على:

$$\Delta \log e_t = \Delta \log P_t - \Delta \log P_t^* \dots\dots\dots (3)$$

المعادلة (3) تبين أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي. وبالتالي فإن هذه الصيغة تنطلق من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات التضخم العالية مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

3.2 إطار استخدام نظرية تعادل القوى الشرائية: إن العلاقة بين سعر الصرف والأسعار النسبية للسلع والخدمات المحلية جعل من نظرية تعادل القوى الشرائية تحتل مكانة هامة في مختلف نماذج تحديد سعر الصرف، حيث في ظل النموذج النقدي بأسعار مرنة (***) تكون نظرية PPA محققة في أي وقت، بيد أنه في النموذج النقدي ومع أسعار ثابتة تتحقق فقط على المدى البعيد (صحراوي، 2010، ص 68)، وعلى صعيد آخر لما كانت استجابة التجارة وعمليات التسوية السلعية بطيئة عن النظرية تكون هنا أكثر انطباقا في المدى البعيد عنها في المدى القريب، أي أن سعر الصرف الاسمي المحدد بنظرية تعادل القوى الشرائية يجب أن يفسر على أنه مرجع يجب أن تتجه نحوه أسعار الصرف وتتلاقى عنده، لأن سعر صرف نظرية PPA يعتبر كمقياس لسعر الصرف التوازني للعملة، ذلك أن الفروقات بالنسبة لسعر الصرف الخاص بـ PPA يسمح بتقدير ما إذا كانت العملة مقيمة بشكل أقل بالنظر إلى تعادل القوى الشرائية.

3. تعادل القوى الشرائية، فروق الإنتاجية واثر بالاسا سامويلسن (BALASSA SAMUELSSON): إن نظرية تعادل القوة الشرائية قد ظهرت عند النقديين في قالب آخر، إلا أن المبدأ وهو قانون السعر الوحيد بقي على حاله، والاختلاف الذي تميز به النقديون هو وجوب التفرقة بين نوعين من السلع. فهناك سلعا متاجر بها دوليا (***) وأخرى غير متاجر بها دوليا، أي أن لكل بلد سلعا منتجة ومستهلكة وهي سلع قابلة للتبادل، وسلعا غير قابلة للتبادل دوليا، وكل نوع من السلع تؤخذ لتكون مكونا للأسعار النسبية للسلع (ولد مايابي، 2010، ص 16).

ويقصر النقديون قانون السعر الوحيد على السلع المتاجر بها دوليا فقط، وفي هذا الصدد يتحدد سعر الصرف من خلال أسعار السلع المحلية (PT) وأسعار السلع الأجنبية (PT*)

المتاجر بها دوليا، وهذا بافتراض كمال تكاليف النقل للرسوم الجمركية وبذلك يتحدد سعر الصرف بالصيغة الرياضية كما يلي:

$$S = \frac{PT}{PT^*} \dots\dots\dots (4)$$

وللقيام بتحديد الأسعار المحلية (PT) التي تتضمن السلع المتاجر بها دوليا، وتحديد الأسعار الأجنبية المتعلقة بالسلع المتاجر بها دوليا (PT*)، للتعبير عن الأسعار المحلية. نقوم بوضع المعادلات التالية: (عباس علي، 1999، ص 70)

$$P = \alpha PT + (1 - \alpha)PN \dots\dots\dots (5)$$

α : حصة السلع المتاجر بها دوليا، من مجموع السلع المنتجة محليا. الأسعار الأجنبية يعبر عنها كالتالي:

$$P^* = \alpha^* P^*.T + (1 - \alpha)PN^* \dots\dots\dots (6)$$

α^* : حصة السلع المتاجر بها دوليا، في مجموع السلع المنتجة في البلد الأجنبي. نفترض أن (β) هو السعر النسبي التوازني بين السلع المحلية غير المتاجر بها دوليا والسلع المحلية المتاجر بها دوليا أي أن: $\beta^* = P^* N / P^*.T$

والسلع المحلية الغير متاجر بها دوليا يمكن التعبير عنها كالتالي: $PN = \beta.PT$ والافتراض أن (β^*) هو السعر النسبي التوازني بين السلع الأجنبية يتم الاتجار بها دوليا. والسلع الأجنبية المتاجر بها دوليا أي أن:

$$\beta^* = P^* N = P.T^*$$

والسلع الأجنبية غير متاجر بها دوليا يمكن التعبير عنها كالتالي:

$$P^* N = \beta^*.P.T^*$$

ويكون كالتالي في مستوى الأسعار الذي يمكن تعريفه من خلال الأسعار المتاجر بها دوليا للسلع المحلية فقط كالتالي:

$$P = \alpha PT + (1 - \alpha)\beta.PT$$

$$P = [\alpha + (1 - \alpha)\beta].PT \dots\dots\dots (9)$$

والأسعار الأجنبية للسلع المتاجر بها دوليا هي كالتالي:

$$P^* = \alpha^*.P.T^* + (1 - \alpha^*)\beta^*.PT^*$$

$$P^* = [\alpha^* + (1 - \alpha^*)\beta^*].PT^* \dots\dots\dots (10)$$

بالتعويض:

$$\begin{cases} \gamma : \beta [\alpha + (1 - \alpha)\beta] \\ \gamma^* : \beta^* [\alpha^* + (1 - \alpha^*)\beta^*] \end{cases}$$

وبالتالي نحصل على:

$$P = \gamma \cdot P \cdot T \dots (11) \text{ مستوى الأسعار المحلية:}$$

$$P^* = \gamma^* \cdot P^* \cdot T \dots (12) \text{ مستوى الأسعار الأجنبية:}$$

وبتعويض المعادلة (11) والمعادلة (12) في المعادلة (4)، يصبح لدينا سعر الصرف كما يلي:

$$e = \frac{P}{P^*} \cdot \frac{\gamma^*}{\gamma} \dots (13)$$

وتوضع المعادلة (13) أن سعر الصرف الأجنبي يتحدد من خلال نسبة مستوى الأسعار المحلية إلى مستوى الأسعار الأجنبية، من خلال الأهمية النسبية للسلع غير متاجر بها دوليا α^* و β^* و β . ويعتبر النقديون أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم تكون من خلال سعر الصرف الحقيقي الذي يعبر عن المؤشر الأكثر تأثيرا في القدرة التنافسية للاقتصاد، حيث يرتبط تغير سعر الصرف بمعدل التضخم المحلي الذي يؤثر في مثيله الأجنبي، ويتحقق سعر الصرف التوازني من هذا المنطلق. من خلال اشتقاق المعادلة (13) حيث:

$$\frac{de}{e} = \frac{dP}{P} \cdot \frac{dP^*}{P^*}$$

$$\text{و } \frac{\partial}{\gamma} : \text{هو ثابت.}$$

إن ما يمكن ملاحظته من المعادلة أعلاه، أن معدل التضخم أو مستوى الأسعار يؤثر في سعر الصرف التوازني، ذلك أن سعر الصرف الأجنبي سيرتفع بمقدار يفوق نسبة التضخم المحلي إلى مثيله الأجنبي أو أنه سينخفض في حالة بقاء معدل التضخم المحلي دون معدل التضخم المحلي دون معدل التضخم الأجنبي. ورغم أن الصيغة النقدية كانت أكثر الصيغ النظرية التي أعطت تفسيراً مقنعاً بشأن تحديد سعر الصرف التوازني من خلال مستويات الأسعار، إلا أن الواقع المحلي يثبت عدم صحتها المطلقة.

المحور الثاني: تطور سعر الصرف وأنظمتها في الجزائر

لقد مر نظام سعر الصرف في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين، مرحلة تثبيت سعر الصرف للدينار الجزائري ومرحلة تحرير سعر الصرف التي ابتدأت منذ العام 1996.

1. نظام سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1963-1995: عقب الاستقلال مباشرة اتسم نظام الصرف في الجزائر بالربط بالفرنك الفرنسي وبعدها تطبيق نظام الرقابة المحكمة على الصرف الأجنبي، كما أن هذه المرحلة عرفت تطورات هامة على الصعيد الداخلي والخارجي، وعموما ارتأينا تقسيم هذه المرحلة عبر النقاط التالية:

1.1 المرحلة الأولى 1963-1973: ارتكزت هذه المرحلة على نظام الصرف الثابت، وتم تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري بما يعادل 0.18 غرام من الذهب (وهو نفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي) وبالتالي على الدولة الجزائرية التقيد بهذا الوزن باعتبارها عضو في صندوق النقد الدولي، ثم تطور سعر صرف الدينار الجزائري إلى أن أصبح 01 دينار مساوي إلى 1.25 فرنك فرنسي بين أوت 1969 وديسمبر 1973، بسبب ضعف العملة الفرنسية آنذاك مقارنة بالدولار الأمريكي، ومن جهة أخرى عرفت قيمة الدينار انخفاض بالنسبة للعملات الأخرى المتعامل معها في تسديد الواردات، فكان لزاما إعادة تقييم تكاليف المشاريع الاستثمارية التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1973-1970)، والذي يعد بمثابة الدفع الحقيقي للتخطيط الاقتصادي، وقد اتخذت بعض التدابير الهامة لتغيير نظام سعر صرف الدينار الجزائري، ولكن بانهايار نظام برتين وودز عقب سنة 1971 وبإلغاء قابلية التحويل إلى ذهب وتبني معظم دول العالم خاصة الكبرى منها نظام تعويم العملات، كان لزاما على السلطات النقدية في الجزائر تبني نظام تسعير جديد (بربري، 2011، ص 202).

2.1 المرحلة الثانية 1974-1985: في نهاية سنة 1973 تبنت الجزائر نظام ربط سعر عملتها إلى سلة مكونة من 14 عملة العملات المكونة للسلة (*****) على أن يكون تطبيق هذا الإجراء بداية من جانفي 1974، مع ملاحظة أن ابرز وزن ترجيحي في هذه السلة وكذا قياس الدينار بالنسبة للعملات الأخرى كان يتم بالنسبة للدولار الأمريكي. وقد اتبعت الجزائر هذا النظام بهدف تحقيق استقرار قيمة الدينار، والذي ظل سعر صرفه أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور سوق الصرف الموازي. فارتفاع الدينار عن قيمته الحقيقية أدى إلى زيادة الأسعار المحلية بالمقارنة مع الأسعار الأجنبية، وبالتالي تفضيل المقيمين لاستيراد السلع من الخارج، وهذا الأمر يتناقض والسياسة الاقتصادية التي كانت منتهجة آنذاك. والجدول الموالي يلخص تطور سعر صرف خلال الفترة 1974-1984.

الجدول رقم (01): تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1974-1983

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1974	4.18	1979	3.85
1975	3.95	1980	3.84
1976	4.16	1981	4.32
1977	4.15	1982	4.59
1978	3.97	1983	4.97

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك المركزي الجزائري.

من خلال الجدول نلاحظ أنه يوجد هناك نوع من الاستقرار على سعر الصرف في الجزائر خلال هذه الفترة، وخلاصة القول هنا أن سعر الصرف للدينار لا تربطه أية علاقة بكفاءة الاقتصاد الوطني، أي أن هناك انفصال بين سعر صرف الدينار والواقع الاقتصادي.

3.1 المرحلة الثالثة مارس 1986 - 1994: نتج عن الانهيار الشديد في أسعار البترول سنة 1986 تباطؤ شديد في النشاط الاقتصادي نتيجة تراجع الواردات، مما دفع بالسلطات النقدية إلى إدخال تعديل طفيف على سعر صرف، تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف والذي شرع في العمل به ابتداء من مارس 1987، فقد أصبح التغير النسبي لكل عملة من العملات الداخلة في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي سعر الصرف في سنة 1974. كما عرفت هذه المرحلة أيضا ما يسمى بالإصلاح المالي والنقدي الذي كان الهدف منه إعادة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولكن يجب في ذات الوقت العمل على استعادة الدينار لقيمتة الحقيقية داخليا وخارجيا على حد سواء، مما يفترض فيه امتصاص الاختلالات في التوازنات النقدية والمالية (بلحشر، 2014، ص 354).

وقد عرف سعر صرف الدينار تطورا هاما جراء الانزلاق التدريجي له حيث انخفض من 4.936 دينار للدولار الواحد نهاية 1987 إلى 8.032 دينار. وبصدور قانون النقد والقرض سنة 1990 أعلنت السلطة النقدية عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات (أي سنة 1993)، تم بعدها تعديل سعر الصرف الرسمي لإيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع الاحتياطي من العملة الصعبة، فقد وصل سعر الصرف سنة 1990 إلى 12.11 ليستمز هذا الانزلاق السريع في سعر العملة ليصل إلى 17.76 في مارس 1991. وفي سبتمبر 1991 اتخذ قرار باتفاق مع صندوق النقد الدولي بتخفيض الدينار بنسبة 22% بعد أن

عرف استقرار خلال الستة أشهر الماضية، وبالتالي أصبح سعر الصرف 22.5 دينار للدولار الواحد، كما أُجري عليه تعديل بنسبة 10% قبل إبرام اتفاقية (STAND-BY) مع صندوق النقد الدولي في بداية الثلاثي الثاني من سنة 1994، وذلك تهيئة لقرار التخفيض الذي اقره مجلس النقد والقرض في أبريل 1994 والذي كان بنسبة 40.17% ليصبح الدولار الواحد يقابل 36 دينار جزائري (بلحش، 2014، ص 355) قصد تقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وتطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف، كما تم إلغاء نظام الرقابة المسبقة على الصرف واستبداله بنظام آخر عرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة (برودي، 2006، ص 10).

2. نظام تحرير سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سنة 1996: بتاريخ 23 ديسمبر تبني نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى بسوق الصرف بين البنوك، ويقوم هذا النظام على شراء وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار، وبالتالي يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى وفق قوى العرض والطلب لكن مع تدخل للسلطات النقدية لحماية العملة الوطنية من التدهور. وفي ديسمبر 1996 تم إنشاء مكاتب الصرف في خطوة أخرى لإصلاح نظام سعر الصرف، وبالتالي محاولة تسهيل وصول مختلف المتعاملين إلى النقد الأجنبي، وعليه فقد شهد الدينار خطوات هامة لتعزيز قابلية تحويله (شطباني، 2012، ص 39).

ومن أجل تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية اتخذت السلطة النقدية مجموعة من الإجراءات والتدابير، وهذا لتحسين وضعية الاقتصاد الوطني وإنعاش وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية، كان لها أبعاد تلخصت أهمها كما يلي: (بربري، 2006، ص 10)

- تقريب الدينار من قيمته الحقيقية؛ والحد من نشاط سوق الصرف الموازي؛
- تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات لزيادتها وتنميتها؛
- نمو حجم احتياطي الصرف الأجنبي وتعزيز استقلالية البنك المركزي وتقليص تدخلاته في مجال الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقص الموجود في اقتصاد البلد؛
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.

إن قيام الجزائر بتخفيض قيمة صرف الدينار والتحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المعووم المدار، يعتبر كخطوة للانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوح

وتحرير التجارة، خاصة مع التطورات الاقتصادية المتسارعة على الساحة الدولية، فالجزائر في هذه الفترة حاولت إصلاح الجهاز المصرفي، وذلك من خلال منح تسهيلات للمتعاملين خاصة في عمليات الصرف وتحويل العملات، وأيضا إعادة تجديد جودة خدمات المنظومة المصرفية وهذا كله من أجل تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري. كما عرفت احتياطات للصرف الأجنبي ارتفاعا مدعما بذلك قيمة العملة الوطنية، حيث انتقلت من 2.64 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 لتصل إلى 7.04 مليار دولار سنة 1997. ومن أهم النتائج المحققة من ضمان القابلية للتحويل للدينار الجزائري بالنسبة للمعاملات الجارية هو أخذ السوق الموازي للصرف في الانكماش، حيث أن الفارق في السوق ما بين البنوك والسوق الموازي تقلص إلى حوالي 25% نهاية سنة 2003. (بلحشر، 2014، ص 358).

ويوضح الجدول الموالي تطور سعر الصرف خلال الفترة 1996-2015.

الجدول رقم (02): تطور سعر الصرف للفترة 1996-2015

السنوات	سعر الصرف دينار/دولار	السنوات	سعر الصرف دينار/دولار
1996	54.75	2006	72.68
1997	57.71	2007	69.36
1998	58.74	2008	64.58
1999	66.57	2009	72.64
2000	75.26	2010	75.38
2001	77.68	2011	72.93
2002	79.68	2012	77.53
2003	77.39	2013	79.36
2004	72.06	2014	80.57
2005	73.27	2015	100.69

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات من: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك المركزي الجزائري، الإحصائيات المالية الدولية (IFS)، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

إنّ ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الدينار عرفت انخفاضا مستمرا من سنة 1996 إلى غاية 2015، حيث نلاحظ أنه تقريبا تضاعف سعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال هذه الفترة، لعل ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط والتوسع النقدي (ارتفاع حجم الكتلة النقدية) والبرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر، لا سيما البرنامج التنموي الخماسي 2009-2014. وخلاصة القول أن اتجاه الجزائر نحو تحرير قيمة الدينار

الجزائري وإتباع نظام التعويم المدار لم يعطي الاستقرار الكافي لقيمة العملة الوطنية، رغم أنها ارتفعت سنتي 2007 و2008. وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول الأمر الذي ساهم في تكوين احتياطات هامة من العملة الأجنبية والتي وصلت إلى 143.1 مليار دولار سنة 2008، أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي. نلاحظ أن سعر الصرف خلال كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري قد عرف تذبذبا كبيرا، وهذا يمكن إرجاع أسبابه بالدرجة الأولى إلى عدم وضع قاعدة أساسية يتم على أساسها تسعير الدينار الجزائري، وبالتالي في بعض مراحل تطوره قد شهد الدينار الجزائري غلوا كبيرا في تقييمه، بالنظر لهشاشة الاقتصاد الجزائري، كما أن انتقال الجزائر من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار بداية سنة 1996 وأيضا الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري بصفة عامة ونظام الصرف بصفة خاصة قد خلق فجوة كبيرة بين سعر الدينار الجزائري وقيمه الحقيقية استنادا إلى القوة الشرائية للعملة الوطنية خاصة. وعليه كان لزاما على السلطات النقدية أن تبحث عن أساس نظري يمكن تطبيقه لمعرفة القيمة التنبؤية لسعر الصرف الدينار الجزائري. ومنه من خلال ما سيأتي ذكره سنحاول معرفة فيما إذا كانت نظرية تعادل القوة الشرائية تحدد القيمة التوازنية لسعر الصرف في الجزائر؟ وهذا ما سيتم التطرق له في الفصل الثالث.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية لاختبار نظرية تعادل القوى الشرائية في الجزائر

من خلال هذا الفصل حاولنا اختبار مدى صلاحية نظرية تعادل القوة الشرائية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، أي الكشف عن ما إذا كانت هناك علاقة بين سعر الصرف للدينار ونسبة مستويات الأسعار.

1. تقديم نموذج الدراسة: سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على الصيغة المطلقة أو القوية لنظرية تعادل القوة الشرائية والممثلة في المعادلة رقم (01)، حيث وبإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة تصبح:

$$\log S_t = \log p_{t2}$$

حيث: $\log p_{t2}$ هي لوغارتم نسبة مستوى الأسعار في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية. وعليه يكون نموذج الانحدار الخطي كما يلي:

$$\log S_t = \alpha + \beta \cdot \log P_{t2} + \varepsilon$$

حيث: α و β هما معاملات النموذج. و ϵ الخطأ العشوائي أو بواقي النموذج.

2. فترة الدراسة ومصادر البيانات: لقد تم استخدام بيانات سنوية في هذه الدراسة، والتي تمتد خلال الفترة 1970-2016، حيث أن بيانات سعر الصرف تعبر عن سعر الصرف الاسمي متوسط الفترة، كما أن مستويات الأسعار في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية معبر عنها بالأرقام القياسية لمستوى أسعار الاستهلاك محسوبة بالنسبة لسنة 2010 كسنة أساس. وقد تم التحصل على هذه البيانات من المنشورات الصادرة عن البنك المركزي الجزائري وأيضاً قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

3. منهجية الدراسة ونتائج الاختبارات المستعملة: يتم هنا التعرض إلى النموذج القياسي المعتمد في الدراسة وهو نموذج التكامل المشترك أو المتزامن. ثم تطبيق هذا النوع من النماذج لاختبار مدى وجود علاقة طويلة المدى بين نسبة مستويات الأسعار وسعر صرف الدينار الجزائري.

1.3 منهجية التكامل المشترك: ظهرت هذه التقنية (Cointegration) في أواسط الثمانيات من القرن الماضي، وهذا من طرف Granger سنة 1983، ثم Engel و Granger سنة 1987، ولقد اعتبره الكثير من الاقتصاديين كمفهوم جديد وله أهمية كبرى في القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية (Bourbonnais, 2006, p 275) وقد ارتكز تطورها بنقطة بداية على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية، وهي تلك العملية التي تقوم على مزج ما بين تقنية بوكس-جينكيز والتقارب الديناميكي لنماذج تصحيح الخطأ. وتجر الإشارة إلى أن وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات جذر الوحدة وذلك من أجل التحقق من استقرار السلاسل الزمنية وبالتالي التأكد من وجود تكامل متزامن بين سارات السلاسل الزمنية.

2.3 خطوات التكامل المشترك: قبل كل شيء نقوم بعرض التمثيلات البيانية للسلاسل محل الدراسة، وذلك من أجل أخذ فكرة عامة، لكن لا يتم ذلك بوضوح على سلوك السلاسل، وعليه يمكن أن تكون أمام خطر التكامل المشترك فإذا كان لدينا سلسلتان واحدة مستقرة والأخرى متكاملة من الرتبة الأولى، فهنا لا يمكن الملاحظة بوضوح بيانياً، ذلك أن السلسلتان متقاربتان. وعموماً تكون خطوات التكامل المشترك في ثلاث خطوات؛ بداية بتحديد رتبة تكامل السلاسل ويتم الاستعانة باختبارات جذر الوحدة، ثم اختبار عدد علاقات

التكامل المشترك عن طريق اختبار Engel-Granger أو اختبار Johansen، وأخيراً ننقل إلى مرحلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ إذا وجد تكامل مشترك.

1.2.3 اختبارات جذر الوحدة واستقرارية السلاسل الزمنية: استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد بيانات زمنية مثل الاقتصادية والمالية، حيث أن الاستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بينها غير المستقرة ليست حقيقة وإنما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف. ومن أهم طرق الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية نجد اختباري ديكي- فولر وفيليب بيرون.

• **اختبار ديكي- فولر:** يعتبر من أهم اختبارات الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام، سواء تحديدية أو عشوائية، كما أنه يساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة. ويعتمد اختبار ديكي- فولر على ثلاثة عناصر أساسية هي: صيغة النموذج، حجم العينة ومستوى العينة (محمد عبد القدر عطية، 2005، ص 656).

ويستخدم في إجراء اختبار Dickey-Fuller ثلاثة صيغ يمكن كتابتها كما يلي:

1. صيغة السير العشوائي البسيط: لا تحتوي مثل هذه الصيغة لا على حد ثابت ولا على

$$Y_t = \rho \cdot Y_{t-1} + \varepsilon_t \text{ ونكتب:}$$

$$2. \text{ صيغة السير العشوائي مع حد ثابت: } Y_t = \rho \cdot Y_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t$$

$$3. \text{ صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني: } Y_t = \rho \cdot Y_{t-1} + \alpha + \beta_t + \varepsilon_t$$

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلات السابقة نتحصل على الصيغ التالية للصيغ السابقة:

$$(1) \Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$(2) \Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t$$

$$(3) \Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + b_t + \varepsilon_t$$

$$\text{حيث: } \phi = \rho - 1$$

وبعد معرفة صيغ الاختبار، يتم اختبار الفرضيتين:

$$H_0 : \phi = 0$$

$$H_1 : \phi \neq 0$$

أي نقوم باختبار الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة في السلسلة وبالتالي تكون غير مستقرة وهذا بالنسبة لجميع النماذج. وبالنسبة للنموذج (3) إذا تم قبول H_1 وكان β يختلف معنوياً عن الصفر فإن المسار يحتوي على مركبة اتجاه عام، ويمكن جعل النموذج

مستقرا وهذا بحساب البواقي بالنسبة لمركبة الاتجاه العام المقدره بطريقة المربعات الصغرى.

● اختبار فيليبس وبيرون (*Philips-Perron*): هذا الاختبار يعتبر فعالا أكثر من سابقه، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي، للأخطاء، ويسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية. عموما يجرى هذا الاختبار في 04 مراحل، حيث يتم التقدير باستخدام المربعات الصغرى العادية للنماذج القاعدية لاختبار ديكي فولر، ثم تقدير التباين قصير الأجل، وبعدها يتم تقدير المعامل المصحح والمسمى التباين طويل الأجل، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، وأخيرا حساب إحصائية فيليبس - بيرون، وتقارن هذه الإحصائية مع القيمة الحرجة لجداول Mackinnon (شيخي، 2011، ص 212).

2.2.3 نتائج اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: باستخدام برنامج 8 *E-Views* نقوم باختبار إستقرارية سلسلة سعر الصرف تحت الفرضين التاليين:

$H_0: \phi_1 = 1$ يوجد جذر وحدة بالسلسلة الزمنية.

$H_1: \phi_1 < 1$ لا يوجد جذر وحدة، وبالتالي السلسلة الزمنية مستقرة.

وبعد إجراء الاختبار على السلسلة في المستوى توصلنا إلى النتائج الموضحة بالجدول الموالي:

الجدول رقم (03): اختبار جذر الوحدة على السلاسل الزمنية لسعر الصرف ونسبة مستوى الأسعار

نوع الاختبار	رقم النموذج	القيمة المحسوبة لـ S	القيمة المحسوبة لـ P/P^*	---
اختبار جذر الوحدة لديكي - فور ADF	(01)	1.447689 (-1.948313)	0.831400 (-1.948313)	السلاسل الأصلية لسعر الصرف ونسبة مستويات الأسعار
	(02)	-0.390483 (-2.928142)	-0.592762 (-2.928142)	
	(03)	-1.446915 (-3.510740)	-1.510327 (-3.510740)	
اختبار جذر الوحدة لفيلبس - بيرون PP	(01)	1.568291 (-1.948140)	1.795301 (-1.948140)	
	(02)	-0.331430 (-2.926622)	-0.090594 (-2.926622)	
	(03)	-1.912429 (-3.510740)	-2.061477 (-3.510740)	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج 8.0 *E-Views*

من خلال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر يتبين لنا أن السلسلتين الزميتين غير مستقرتين في المستوى؛ فبالنسبة لسلسلة سعر الصرف فإنه يتبين من النتائج كما يوضحه الجدول نجد أن قيمة t_0 المحسوبة بالقيمة المطلقة هي أقل تماما من القيم الجدولية في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 01%، 05%، و10%. وهو ما أيده أيضا اختبار فيليبس - بيرون سواء بالنسبة للنموذج الأول أو الثاني أو الثالث حيث أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon، مما يدل على وجود جذر وحدة في سلسلة سعر الصرف وبالتالي قبول فرضية العدم والتي تدل على أن سلسلة سعر الصرف غير مستقرة.

بالنسبة للسلسلة الزمنية لنسبة مستويات الأسعار نلاحظ ومن خلال الجدول أن قيمة t_0 المحسوبة لاختبار ديكي فولر بالقيمة المطلقة أنها أقل من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 05%، وما يعزز هذه النتيجة أن القيم المجدولة في اختبار Philips-Perron أكبر من القيم الحرجة أيضا لـ Mackinnon وبالتالي فإن السلسلة الزمنية لنسبة مستويات الأسعار تحتوي على جذر الوحدة وعلية فهي غير مستقرة.

كما أننا نرفض فرضية الاتجاه التحديدي (TS) بالنسبة للسلسلتين الزميتين، ومن أجل إعادة الاستقرار للسلسلتين نستعمل الفروق الأولى.

الجدول رقم (04): اختبار جذر الوحدة على سلسلة الفروق الأولى لسعر الصرف ونسبة

مستوى الأسعار

---	نوع الاختبار	رقم النموذج	القيمة المحسوبة لـ S	القيمة المحسوبة لـ P/P^*
سلسلة الفروق الأولى لسعر الصرف ونسبة مستويات الأسعار	اختبار جذر الوحدة لديكي - فور ADF	(01)	-3.676137 *(-1.948313)	-2.102117 *(-1.948886)
		(02)	-4.197267 *(-2.928142)	-2.963902 *(-2.933158)
	اختبار جذر الوحدة لفيليبس - بيرون PP	(01)	-3.780382 *(-1.948313)	-2.991534 *(-1.948313)
		(02)	-4.325002 *(-2.928142)	-4.910366 *(-2.928142)

* قيمة ديكي فولر المحسوبة عند مستوى معنوية 5% . ** القيمة الحرجة لـ Mackinnon

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج E-Views 8.0

بعد حساب سلسلة الفروقات الأولى لسعر الصرف ونسبة مستويات الأسعار وإجراء اختبارات جذر الوحدة السابق ذكرها حاولنا تلخيص النتائج من خلال الجدول:

- **سلسلة الفروقات الأولى لسعر الصرف:** يتضح أن قيمة 10 المحسوبة بالقيمة المطلقة هي أكبر من القيم الجدولية عند كل مستويات المعنوية وعند قيمة الاحتمال الحرج الأصغر أي عند 05% مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل وبالتالي فإن السلسلة الزمنية لسعر الصرف هي مستقرة عند الفرق الأول، وهو الأمر الذي أيده أيضا اختبار فيليبس- بيرون.

- **سلسلة الفروقات الأولى لنسبة مستويات الأسعار:** باعتبار أن القيم المحسوبة هي أكبر من القيم الحرجة لـ Mackinnon بالنسبة لاختبار Philips-Perron وأيضا بالنسبة لاختبار ADF وبالتالي فنقبل الفرض البديل بأن سلسلة الفروق الأولى لا تحوي جذر وحدة وعليه فالسلسلة الزمنية لنسبة مستويات الأسعار تعتبر مستقرة من الدرجة الأولى.

وعليه ومن خلال اختبار جذر الوحدة الذي قمنا بإجرائه على سعر الصرف ونسبة مستويات الأسعار اتضح لنا أن السلسلتين غير مستقرتين في المستوى ومستقرتين في الفرق الأول وبالتالي متكاملتان من الدرجة الأولى، وعليه فنحن أمام إمكانية وجود تكامل مشترك بين السلسلتين الزميتين، ومن أجل الكشف عن ذلك نحاول استعمال اختبار التكامل المشترك لأنجل- جرانجر.

2.2.3 اختبار التكامل المشترك: تبين لنا وكما رأينا أن كل سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى على حدى، نأتي الآن لاختبار فيما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرتي سعر الصرف ونسبة مستويات الأسعار، يتم هنا استخدام اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Engel-Granger، حيث يجب القيام بخطوتين أساسيتين:

• **الخطوة الأولى:** يتم في تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) كما يلي:

$$S_t = \alpha + \beta \cdot \frac{P_t}{P_t^*} + \varepsilon_t$$

أي وبعد عملية التقدير وبالاستعانة ببرنامج وصلنا إلى صيغة النموذج كالتالي:

$$\ln S_t = 0.773687 + 5.246292 \ln P_{t2} + \varepsilon_t$$

• **الخطوة الثانية:** نقوم هنا بإجراء اختبار جذر الوحدة على سلسلة البواقي لعملية التقدير وذلك للتأكد من سكونها وهذا يدل على وجود تكامل مشترك، أما إذا تم قبول فرضية العدم

بعدم إستقرارية سلسلة البواقي فهذا يدل على عدم وجود علاقة تكامل طويل الأجل بين متغيرات الدراسة.

ونستعمل هنا أيضا اختبار ديكي فولر وأيضا اختبار فيليبس وبيرون من أجل الكشف عن وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، وبعد إجراء الاختبار تم تلخيص النتائج بالجدول الموالي:

الجدول رقم (05): اختبار جذر الوحدة على سلسلة بواقي عملية التقدير

نوع الاختبار	رقم النموذج	القيمة المحسوبة لـ S
اختبار جذر الوحدة لديكي - فور ADF	(01)	-1.842230 (-1.948140)
	(02)	-1.813877 (-2.926622)
اختبار جذر الوحدة لفيلبس - بيرون PP	(01)	-1.842230 (-1.948140)
	(02)	-2.211182 (-2.926622)

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج E-Views 8.0

من الملاحظ على الجدول (03) أن سلسلة بواقي عملية التقدير غير ساكنة وبالتالي قبول الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر الوحدة بالسلسلة، وبالتالي فإن سلسلة البواقي غير مستقرة في المستوى، وهذا يدل حسب شروط التكامل المشترك لطريقة Engel-Granger أنه لا توجد علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة وهي نفس النتائج التي توصل إليها (1987) Baillie et Selover، (1989) Jones، (2004) Sana Mami. وبالتالي فإن نسبة مستويات الأسعار بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لا ترتبط ببعضها ولا تحدد سعر الصرف في الجزائر، أي أن نظرية تعادل القوة الشرائية في صيغتها المطلقة (القوية) تكون غير محققة في الجزائر.

الخاتمة:

لقد استهدفت دراستنا هذه اختبار نظرية من نظريات تحديد سعر الصرف الأجنبي وهي نظرية تعادل القوة الشرائية، وذلك على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي اختبار فيما إذا كان سعر الصرف في الجزائري يتحكم نسبة مستويات الأسعار، وباستخدامنا لتقنيات التكامل المشترك حاولنا اختبار فيما إذا كان هناك علاقة تزامن طويلة الأجل بين سعر الصرف ونسبة مستويات الأسعار في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التوصل إلى

عدم وجود هذه العلاقة بين متغيرات الدراسة واستنادا إلى نظرية تعادل القوة الشرائية. وعموما ومن خلال قيامنا بهذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن عدم استقرارية السلاسل الزمنية لسعر الصرف ونسبة مستويات الأسعار في المستوى واستقرارها عند الفرق الأول جعل منها متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي كان هناك احتمال بوجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة؛
- لا توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف ونسبة مستويات الأسعار في الجزائر والولايات المتحدة استنادا إلى نظرية تعادل القوة الشرائية؛
- عدم صلاحية نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديدها سعر الصرف الدينار الجزائري إلى الدولار الأمريكي، وهذا ما ينطبق مع العديد من الدراسات التي تناولت سلاسل زمنية لدولة واحدة أو سلاسل زمنية مقطعية تشمل مجموعة من الدول؛
- لا يعني عدم انطباق نظرية تعادل القوة الشرائية في الجزائر بعدم صلاحيتها مطلقا، فقد أثبتت هذه النظرية صحتها خاصة بالنسبة للدول المتقدمة أين تخفي العوائق أمام التجارة الخارجية؛

- ما يعاب أيضا على استخدام نظرية تعادل القوة الشرائية هو استخدام مؤشر الأسعار المستخدم، فمن الأفضل استخدام مؤشرات أسعار الإنتاج؛
- يتضمن مؤشر أسعار الاستهلاك سلعا قابلة للتجار دوليا وأخرى غير قابلة للتجار دوليا، وهو ما يمكن أن يقف عائقا أمام تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية.

الاقتراحات: يمكننا تقديم جملة الاقتراحات التالية

- من الأفضل عند القيام باختبار مدى صلاحية نظرية تعادل القوى الشرائية تطبيقها على دول تكون على نفس درجة التقدم والتطور الاقتصادي والانفتاح التجاري، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن النظرية تنطبق في كثير من الأحيان على الدول المتقدمة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. بربري، محمد أمين. (2006). البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار، الملتقى الدولي حول أبعاد الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية. جامعة أحمد بوقرة بومرداس: الجزائر.

2. بربري، محمد أمين. (2011). الاختبار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر: الجزائر.
3. برودي، نعيمة. (2006). الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرفة التعديل الهيكلي. الملتقى الدولي حول أبعاد الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية. جامعة أحمد بوقرة بومرداس: الجزائر.
4. بلحشر، عائشة. (2014). سعر الصرف الحقيقي التوازني -دراسة حالة الدينار الجزائري. أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: الجزائر.
5. بن شلاط، مصطفى. الوالي، فاطمة. (2016). دراسة قياسية لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري حسب تعادل القوة الشرائية. جامعة معسكر: مجلة التنظيم والعمل. مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات. العدد 07.
6. سلامي، أحمد. (2015). اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر -دراسة تطبيقية للفترة (1974-2014). جامعة ورقلة: مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. العدد 07.
7. شطباني، سعيدة. (2012). محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة 1993-2010). مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوالضياف المسيلة: الجزائر.
8. شيخي، محمد. (2011). طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات). الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
9. صحراوي، سعيد. (2010). محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: الجزائر.
10. عباس علي، عدنان. (1999). المنهج النقدي في القوى المتحركة في سعر الصرف، جامعة الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية. مجلس النشر العلمي. المجلد 07 العدد 04.

11. عبد العظيم، حمدي. (1998). الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و

الموازنة العامة (دراسة نظرية و تطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج العربي). القاهرة:

دار زهراء الشرق.

12. محمد عبد القدر عطية ، عبد القادر. (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي.

الإسكندرية: الدار الجامعية.

13. ولد ماياي، محمد الأمين. (2010). دور سعر الصرف في جذب الاستثمارات الأجنبية -

دراسة قياسية لحالة مويثانيا (1992-2008). مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان: الجزائر.

(*) تؤثر الصدمات النقدية المؤقتة على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني،

بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا فإنه من الضروري تحديد

هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه..

(**) تميز قانون السعر الوحيد بالبساطة لكون التحكيم الدولي يقوم على أساس التعادل بين السلع

المتشابهة إذا عبر عنها بعملة واحدة. بمعنى آخر أن قانون السعر الواحد يمثل قاعدة اقتصادية

تنص على أنه في سوق يتسم بالكفاءة يجب أن يكون هناك سعر واحد، ويعتبر Recardo and

Weltey أول من تطرق لهذا المفهوم سنة 1880. للإطلاع أكثر ارجع إلى: هالوود، سي بول؛

ماكدونالد، رونالد. (2007). النقود والتمويل الدولي. تعريب محمود حسن حسين، الرياض: دار

المريخ للنشر. ص 212-213.

(***) للإطلاع أكثر على النماذج النقدية لتحديد سعر الصرف والتي تركز بصفة أساسية على

نظرية تعادل القوى الشرائية يرجى الإطلاع على: الوكيل، نشأت نبيل محمد. (2006). التوازن

النقدي ومعدل الصرف (دراسة تحليلية ومقارنة لسوق النقود وسعر الصرف)، الطبعة الأولى،

القاهرة: دار ناس للطباعة.

(****) تشتمل السلع غير متبادل بها دوليا، سلعا تتميز بخصائص تتعلق بذوق المستهلكين،

وبطبيعة السلع في حد ذاتها، مثل السكنات، تكاليف النقل، ...الخ، وهي سلع تختلف أهميتها

النسبية في مستويات أسعار البلدان المتاجرة في السوق العالمية.

(*****) تتمثل العملات المكونة لسلة العملات في: الدولار الأمريكي، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكرون الدانماركي، الكرون النرويجي، الكرون السويدي، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، البيزيتا الإسبانية، الفرنك السويسري والدولار الكندي.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bourbonnais, Régis. (2006), Econométrie. Paris : Dunod.
2. Krueger O Anne (1985) préface de Henri Bourguinat, , La Détermination des taux de change, , paris : Economica
3. Ossa Ondo, Albert. (1999). économie monétaire internationale. Paris : economica.
4. Peyrard-Moulard Martine (1996), Les Paiements Internationaux (Monnaie et Finance), paris: ellipses
5. Sarno Lucio. Taylor P. Mark (2002), the economics of exchange rate. United Kingdom: Cambridge University Press.
6. Mami, Sana. (2004). La Parité des Pouvoirs D'achat et Le Taux De Changes. Memeoire de la metrise en economique. Canada : université de québec A montréal.
7. BESNAINOU Denis (1996), Utilisation des Données des parités de pouvoir d'achat dans les comparaison est-ouest, revue d'étude comparatives est-ouest, 27 (04), P 1-2. Dans le site http://www.persee.fr/issue/receo_0338-0599_1996_num_27_4. consulter le: 12/04/2014

الملاحق:

ملحق البيانات المستخدمة في الدراسة

السنوات	سعر الصرف الاسمي	نسبة مستوى الأسعار	السنوات	سعر الصرف الاسمي	نسبة مستوى الأسعار
1970	4.937060	0.153788	1994	35.058500	0.588654
1971	4.912638	0.151385	1995	47.662730	0.743106
1972	4.480515	0.151899	1996	54.748930	0.856796
1973	3.962495	0.151831	1997	57.707350	0.885227
1974	4.180750	0.143168	1998	58.738960	0.914846
1975	3.949408	0.141985	1999	66.573880	0.918942
1976	4.163825	0.146945	2000	75.259790	0.891939
1977	4.146758	0.154538	2001	77.215020	0.904081
1978	3.965900	0.168717	2002	79.681900	0.902589
1979	3.853267	0.168842	2003	77.394980	0.920230
1980	3.837450	0.162905	2004	72.060650	0.931742
1981	4.315808	0.169313	2005	73.276310	0.913626
1982	4.592192	0.169922	2006	72.646620	0.905560
1983	4.788800	0.174457	2007	69.292400	0.912789
1984	4.983375	0.180810	2008	64.582800	0.921790
1985	5.027800	0.192894	2009	72.647420	0.978126
1986	4.702317	0.212803	2010	74.385980	1.000000
1987	4.849742	0.220394	2011	72.937880	1.013232
1988	5.914767	0.224425	2012	77.535970	1.080985
1989	7.608558	0.234011	2013	79.368400	1.100043
1990	8.957508	0.258999	2014	86.986200	1.114052
1991	18.472870	0.312797	2015	107.273900	1.170411
1992	21.836080	0.399751	2016	110.900200	1.225116
1993	23.345410	0.468046			

الحوكمة الرشيدة: ماهيتها، معاييرها الدولية، و خطوات القطاع المصرفي

البناني لتعزيزها

Corporate Governance

Definition, International Standards, and the Steps Taken by the Lebanese Banking Sector to Reinforce it

أ.د. عبير رياض تقي الدين

abirtaki@hotmail.com

الجامعة اللبنانية

تاريخ الاستلام: 2017/06/01 تاريخ التعديل: 2017/08/28 تاريخ قبول النشر: 2017/09/15

تصنيف JEL: G 3

المخلص :

يطرح هذا البحث وفق المنهج الوصفي أسباب نشوء مفهوم الحوكمة و يعرض لتطوره مع الوقت. كما يستعرض نظريات متعددة تناولت الموضوع من جوانب مختلفة ابرزها النهجين التأديبي والمعرفي شارحا الفرق بينهما. يتحدث بعدها عن ظروف صياغة واهمية قانون ساربانز اوكسلي كخطوة قانونية اصلاحية بارزة في سبيل تعزيز تطبيق الحوكمة. ثم يتحدث عن قيام مؤسسات دولية على غرار منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي و لجنة بازل للرقابة المصرفية بصياغة و نشر مبادئ للحوكمة الرشيدة اعتمدت عالميا. يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي مهما لانه يهدف الى تفعيل العمل عبر تحسين آليات اتخاذ القرار داخل المصرف للحد من المخاطر من خلال تفعيل دور مجلس الادارة وتشكيل لجان لاتخاذ القرارات و تعزيز الشفافية والافصاح.

يركز الباحث في نهاية البحث عبر دراسة ميدانية قام بها على أبرز التدابير التي اتخذها القطاع المصرفي اللبناني لتعزيز الحوكمة الرشيدة ويستخلص بأن درجة تطبيق الحوكمة في المصارف في لبنان تختلف بين مصرف و آخر و أنّ المصارف تحترم المعايير الدولية ولكنها تراعي ايضا الخصوصية المحلية المتمثلة في الطابع العائلي لعدد منها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الازمة المالية، النهج المعرفي، النهج التأديبي، مبادئ الحوكمة، القطاع المصرفي، لبنان.

Abstract :

This article uses the descriptive approach to discuss the emergence of corporate governance and to explain different theoretical approaches to it. It elaborates on the disciplinary and the cognitive approaches to governance showing similarities and differences. It explains the importance of the Sarbanes-Oxley act as a major legal reform action taken to reinforce corporate governance. The article also discusses the role of international institutions such as the OECD and the Basel Committee in formulating corporate governance principles and in spreading it around the world. The research focuses then on the importance of respecting the principles of corporate governance in the banking sector. It ends by conducting an exploratory qualitative research to explain the different measures taken by the Lebanese banking sector to reinforce governance. It pinpoints to the fact that some banks are applying the international principles more than others. Moreover, the sector is taking into consideration the local context as well especially the fact that many banks are run by families.

Key words: governance, financial crisis, cognitive approach, disciplinary approach, governance principles, banking sector, Lebanon

1- المقدمة

لا يزال المتخصصون حتى اليوم يبحثون لاختذ العبر في اسباب و نتائج الازمة المالية التي شهدها العالم عام 2008 و التي اعتبرت واحدة من الازمات الاضخم التي شهدها الاقتصاد العالمي في الآونة الاخيرة. ان افلاس العديد من المؤسسات حول العالم و من بينها الكثير من المصارف كمصرف ليمان برادرز Lehman Brothers في الولايات المتحدة الامريكية و مصارف ضخمة اخرى في كل من اوربوا وآسيا ادى الى خسارة المستثمرين لمبالغ طائلة و الى خسارة الآلاف من الموظفين لعملهم. اشارت عدة تحليلات لاسباب الازمة ان مردها و بشكل كبير يعود الى نقص في تطبيق تدابير الحوكمة او الادارة الرشيدة خصوصا في المؤسسات المالية¹. من الاسباب المطروحة نقص الشفافية داخل المؤسسات و الميل الى المخاطرة الشديدة على المدى القصير. هذا

بالإضافة الى التناقض بين مصالح اصحاب الاسهم ومصالح المدراء، تعززه نظم مكافآت لا تأخذ بعين الاعتبار اهمية النظر الى المخاطر البعيدة المدى. من ضمن المشاكل المطروحة ايضا، مجالس الادارة المكونة من اعضاء غير متخصصين و لا يتمتعون بالخبرات اللازمة من اجل ادارة المخاطر و مراقبة مدى تطبيق الادارة للخطط المعتمدة.

اشكالية الدراسة: يطرح هذا البحث الاشكالية التالية: ماهي الحوكمة و ما هو الاطار النظري الذي يراها؟ ما هي المبادئ العالمية لتعزيزها؟ ما اهميتها في القطاع المصرفي؟ و ما هي التدابير التي اتخذتها القطاع المصرفي اللبناني لتطبيقها؟

اهمية الدراسة: ان ضعف الحوكمة تأثيره بالغ على اداء المؤسسات و قد يسبب انهيار المؤسسة. من هنا تبرز اهمية فهم طبيعة الحوكمة و السبل الالية لتعزيزها خصوصا في القطاع المالي. ان دور القطاع المالي و المصرفي البارز في الاقتصاد الوطني اللبناني يجعل معرفة التدابير المتخذة في هذا القطاع لتفعيل الادارة الرشيدة اكثر من مهم.

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الاجابة على الاسئلة التالية: ماهي الحوكمة الرشيدة؟ ما هي النظريات التي تفسرها؟ ما هي المعايير الدولية و القوانين التي ترضاها؟ ما اهمية الحوكمة المصرفية؟ و ما هي التدابير المتخذة في لبنان لتفعيل الحوكمة المصرفية؟ **تفترض الدراسة:** اولاً: ان تعزيز الحوكمة مهم جدا داخل المؤسسات و خصوصا المالية منها. ثانياً: ان القطاع المصرفي اللبناني قد اتخذ عدداً من التدابير لتفعيل الادارة الرشيدة وللتزام بالمعايير الدولية.

منهج الدراسة: يعتمد البحث للاجابة على الاشكالية المطروحة على المنهج الوصفي وعلى المراجع المنشورة حول الموضوع محليا و دوليا بالإضافة الى دراسة ميدانية استكشافية نوعية في القطاع المصرفي اللبناني.

تقسيم الدراسة: ينقسم البحث الى ستة اجزاء موزعة على جانب نظري و اخر تطبيقي. يعرض البحث اولاً ماهية الحوكمة الرشيدة، ثم يشرح نشأة وتطور المعايير الدولية لتطبيقها. يتحدث بعدها عن ظروف صياغة و اهمية قانون ساربانز اوكسلي كخطوة قانونية اصلاحية بارزة في سبيل تعزيز تطبيق الحوكمة. بعد ذلك يطرح مبادئ منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي كمرجع دولي هام في هذا الاطار. يلي ذلك التطرق الى خصوصية الحوكمة المصرفية والتعرف على مبادئ بازل للحوكمة الرشيدة في القطاع

المصرفي. يُختم البحث بدراسة ميدانية لمعرفة التدابير التي اتخذها القطاع المصرفي اللبناني لتعزيز الحوكمة الرشيدة.

اولا: الجانب النظري للبحث

2- ماهية الحوكمة الرشيدة

ظهر موضوع الحوكمة مع نشوء الرأسمالية الصناعية والحاجة الى توسع المؤسسات وزيادة رأسمالها و حجم اعمالها. لقد تحولت العديد من المؤسسات من فردية يملكها و يديرها شخص او عدد قليل من الافراد الى شركات مساهمة يملكها اصحاب الاسهم الذين ينتخبون مجلس ادارة يعين بدوره المدراء المكلفين بادارة المؤسسة. هذا الفصل بين من يملك المؤسسة و من يديرها طرح اشكالية التباين بالمصالح بين الفريقين وضرورة اتخاذ تدابير مراقبة لحماية مصالح المساهمين.

تطور مفهوم الحوكمة مع الوقت و نشأت نظريات متعددة تناولت الموضوع من جوانب مختلفة. ادى ظهور الانحراف في السلوك لدى بعض المدراء الى البحث عن اليات للحد من تضارب المصالح بين المساهمين و المدراء و نشأ و انتشر نتيجة لذلك المنهج التأديبي للحوكمة Disciplinary Approach. يتطرق هذا المنهج الى الآليات الواجب اعتمادها لتعزيز الشفافية وللمحد من تضارب المصالح بين المساهمين و المدراء. يعرف شارو² Charreaux الحوكمة وفق هذا المنهج على انها مجموعة المؤسسات و القواعد و الممارسات التي تشرع سلطة المدراء. تعطي هذه المقاربة للحوكمة اهمية قصوى لتركيبية مجلس الادارة و للمساهمين و لانظمة التحفيز في ضبط سلطة المدراء.

ينقسم النهج التأديبي الى مدرستين: الاولى تطرح اولوية الحفاظ على حقوق المساهمين Shareholders' Theory و الثانية التي ظهرت لاحقا في التسعينيات³ تناقش اهمية الحفاظ على مصالح كل الاطراف Stakeholders' Theory بما فيهم المساهمين والموظفين و العملاء الخ⁵⁴. اعتبرت المدرسة الاولى انه من الطبيعي التركيز على حقوق المساهمين لانهم مالكي المؤسسة. تعتبر كتابات كل من جنسون و ميكلينغ Jensen & Meckling رائدة في هذا المجال⁷⁶. تركز تلك المدرسة على قاعدتين: الاولى بأن المساهمين يسعون الى ارباح على المدى الطويل بعكس المدراء الساعين الى الربح على المدى القصير. ينعكس هذا الاختلاف على طبيعة المخاطر المتخذة. اما القاعدة الثانية فمفادها انه من الصعب مراقبة المدراء بشكل مستمر. ينتج عن تلك

القاعدتين ضرورة خلق آليات لضبط سلوك المدراء. من تلك الآليات ما هو خارجي اي خارج حدود المؤسسة و ما هو داخلي. من الآليات الخارجية نذكر مثلاً خطر بيع المؤسسة لمالكين جدد ان لم تكن رابحة و ما يترتب عليه من تغييرات يواجهها المدراء. ذلك الخطر يجعل المدراء حريصين على الحفاظ على اداء جيد ينعكس ربحية مخافة التعرض لتغيير الادارة نتيجة لبيع المؤسسة لمالكين جدد. لكن الآليات الخارجية غير كافية، لذلك لا بد من تدابير داخل المؤسسة للحد من سوء اداء المدراء كتحفيز الدور الرقابي لمجلس الادارة مثلاً و وضع نظام للحوافز يوائم بين مصالح المدراء و المساهمين. ان تُقدت في الثمانينيات النظرية التي تركز على مصالح المساهمين حصراً و طُرحت ضرورة جعل الحوكمة تشمل الحفاظ على مصالح كل الاطراف كالموظفين و النقابات و العملاء و المصارف و الزبائن والحكومات الخ⁹⁸. تبقى هذه المقاربة ضمن النهج التأديبي الساعي لوضع اليات للحد من سوء اداء المدراء مع الفرق بان الهدف ليس حماية مصالح المساهمين حصراً بل حماية مصالح كل الاطراف المعنية السابق ذكرها.

ظهر، بعد النهج التأديبي الاكثر شيوعاً، النهج المعرفي Cognitive Approach الذي ركز على اهمية خلق بيئة داخل المؤسسة تشجع على التعلم و تطوير المهارات¹⁰. اعتبر هذا النهج ان تطوير المهارات و اكتساب المعارف و التعلم يحفز الابداع و الخلق و يعزز قدرة المؤسسة التنافسية¹²¹¹. اعطى هذا النهج اهمية قصوى لسلوك الافراد و للبعد الاجتماعي داخل المؤسسة و طرح الموضوع من جانب تضارب الافكار لا تضارب المصالح. من اجل الحد من تضارب الافكار لا بد من معرفة عميقة لطريقة تفكير المساهمين و المدراء و لسلم القيم لديهم. عرف هذا النهج المؤسسة كدائرة تفاوض بين مختلف الافراد محوراً الفرد و افكاره و معتقداته¹³.

3- نشأة و تطور المعايير الدولية لتطبيق الحوكمة الرشيدة

قامت مؤسسات دولية على غرار منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OECD و لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel Committee و عدد من المستثمرين الدوليين - و منذ العام 1990- بصياغة و نشر مبادئ للحوكمة الرشيدة. جاءت صياغة هذه المبادئ في معظم الاحيان كردة فعل على ازمات اقتصادية وفضائح مالية كبرى كفضيحتي شركة انرون Enron و شركة وورلد كوم WorldCom. لذلك فان معظم تلك المبادئ مستوحاة

من النهج التأديبي الساعي لشفافية اكبر ولفرض تدابير اكثر صرامة لحماية مصالح المساهمين و مجمل الاطراف المعنيين داخل وخارج المؤسسة.

من ابرز الاعمال المكتوبة و التي تعالج موضوع الحوكمة نذكر كتابات بيرل و مينز عام 1932 Berle & Means التي جاءت بعد ازمة الكساد الكبير¹⁴. كتابات جنسين Jensen جاءت عام 1993 بعد فشل مؤسسات كبيرة مثل جنرال موتورز General Motors و كوداك Kodak. كما ان انتشار صياغة و اعتماد مبادئ للحوكمة الرشيدة زاد بسرعة كبيرة في اوربا بدأ ببريطانيا بعد الازمة المالية عام 1993¹⁵. اظهرت دراسة قامت بها لجنة بروكسل وجود 35 مجموعة من المبادئ Codes صادرة عن دول اعضاء في الاتحاد الاوروبي. اعتبرت هذه الدراسة بريطانيا نقطة الانطلاق لصياغة و انتشار تلك المبادئ في اوربا¹⁶. لقد اصدرت المملكة المتحدة عام 2000 مجموعة مبادئ تحت اسم Combined Code الذي اعتمد بدوره على تقارير سابقة لكل من كادبوري Cadbury عام 1995¹⁷ و غرينبيري Greenbury عام 1995¹⁸.

تسارع انتشار مبادئ الحوكمة حول العالم في اواسط التسعينيات حيث تظهر لائحة صادرة عن المؤسسة الاوروبية للحوكمة¹⁹ ان 193 مجموعة مبادئ Codes صدرت بين 1992 و 2006 من بينها 180 على المستوى الوطني و 13 على المستوى الدولي. اعتبرت المؤسسة ان هناك دولا ريادية في مجال صياغة و نشر مبادئ الحوكمة منها المملكة المتحدة (18 مجموعة)، الولايات المتحدة (12 مجموعة)، استراليا و بلجيكا و اسبانيا (7 مجموعات لكل دولة)، و فرنسا (6 مجموعات). تأتي الدول الاخرى و عددها 26 لتصيغ مبادئ مستوحات من تلك المعتمدة في الدول الرائدة. استوحت معظم المبادئ الصادرة بين عامي 1992 و 2002 من المبادئ الانغلو-ساكسونية بينما اعتمدت العديد من الجهات لاحقا المبادئ الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

تشير لجنة بروكسل بأنه و على الرغم من بعض التباين العائد للخصوصية المحلية بين مبادئ الحوكمة الـ 35 الصادرة في اوربا، الا انها تتقاطع في مسائل عديدة²⁰. تشترك هذه المبادئ في اعتمادها النهج التأديبي في تركيزها على مبدأ المساءلة اذ على المدراء تقديم تقارير لاطلاع المساهمين و كافة اصحاب المصالح على سير العمل من اجل التأكد من التزام المدراء بحماية مصالح كل المعنيين. تعتبر الشفافية مطلبا مشتركا ايضا اذ انها تخول اصحاب المصالح الحصول على المعلومات التي تسمح

لهم بالتأكد من سير العمل وفق الخطط الموضوعة. تشدد هذه المبادئ أيضا على أهمية دور مجلس الإدارة في مراقبة سير العمل و على ضرورة ان يتشكل من عناصر اصحاب خبرة واختصاص. تشجع ايضا على وجود اعضاء مستقلين داخل مجالس الادارة و تعرف معنى الاستقلالية و ذلك من أجل الحد من تضارب المصالح داخل المؤسسة. تشير أيضا الى أهمية الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير العام من أجل رقابة أكثر فعالية. كما تشدد هذه المبادئ على أهمية آلية اتخاذ القرار داخل المؤسسة و تطرح بهذا الصدد أهمية اعتماد اللجان المتخصصة مثل لجنة التدقيق.

4- قانون ساربانز اوكسلي

أثارت فضيحة شركة انرون Enron في تشرين الاول عام 2001 النقاش مجددا و بقوة حول أهمية الحوكمة و سبل تعزيزها²¹. كانت شركة انرون عام 1992 اكبر شركة غاز طبيعي في شمال الولايات المتحدة الاميركية. تمكن المدير المالي للشركة بالتعاون مع بعض الموظفين من خداع مجلس الادارة و لجنة التدقيق و التلاعب بالبيانات المحاسبية لاغفال ذكر عمليات عالية المخاطر قامت بها الشركة. نجح المدير المالي ايضا بالضغط على شركة التدقيق العالمية آرثر اندرسن Arthur Anderson بغية التغاضي عن تلك المخاطر. ادت تلك الخطوات الخطرة الى هبوط سعر السهم في شركة انرون من 90\$ في آب 2000 الى 0.12\$ في كانون الثاني 2001 مما ادى الى خسارة المستثمرين لمبالغ طائلة. فقد مئات الموظفين بالشركة عملهم ايضا نتيجة افلاسها. قاضت المحكمة العديد من موظفي انرون بتهمة الاحتيال و التآمر، كما اعتبرت المحكمة شركة آرثر اندرسن متواطئة لانها اصدرت بيانات مالية غير شفافة و لا تعكس حقيقة المخاطر و تضلل المساهمين.

خلقت فضيحة انرون ازمة ثقة بين المستثمرين و الشركات و اظهرت ضعفا في التشريعات المحاسبية و المالية يسمح للراغبين بالتلاعب بالبيانات المحاسبية و المالية و بعدم ذكر خطوات جوهرية عالية المخاطر قد تقوم بها الشركات و لها تأثير كبير على وضعها. لذلك صادقت السلطات في الولايات المتحدة الاميركية في تموز 2002 على قانون لاصلاح محاسبة المؤسسات المدرجة في البورصة و حماية المستثمرين عرف بقانون ساربانز اوكسلي Sarbanes-Oxley نسبة للشخصين اللذين اقترحاها و صاغاه. بحسب هذا القانون، يتحمل الرئيس التنفيذي و مدير القطاع المالي مسؤولية شخصية عن

اعلان بيانات مالية خاطئة. اعتبر هذا القانون الخطوة الاصلاحية الابرز منذ الثلاثينات و كان له اثره على المؤسسات في الولايات المتحدة طبعاً و لكن على كل المؤسسات ذات الاسهم المتداولة في البورصة الاميركية و المستثمرين فيها ايضا.

5- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD

يعود الفضل في اتساع نطاق حوكمة الشركات الى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية التي بادرت ووضعت مبادئ استرشادية عامة لحوكمة الشركات و ساعدت العديد من الدول و المنظمات لوضع احكام الحوكمة الخاصة بها. تهدف المنظمة التي تأسست عام 1961 و التي تضم حالياً 34 دولة الى مساعدة اعضائها على تحقيق النمو الاقتصادي عبر تقديم النصح و الارشاد اذ انها تستقطب حوالى اربعين الف خبير من حول العالم يعملون على انتاج دراسات و صياغة القواعد والمعايير. اصدرت المنظمة اذا مبادئ لحوكمة المؤسسات عام 1999 و تلتها نسخة منقحة عام 2004²². كان ذلك المستند الاول من نوعه في العالم و شكل مرجعاً دولياً اعتمدته لاحقاً جهات عديدة لصياغة مبادئ خاصة بها. تضمنت الوثيقة خمسة مبادئ و هي: وضع اطار فعال للحوكمة داخل المؤسسة، حفظ حقوق جميع المساهمين و اصحاب رؤوس الاموال، المعاملة المتساوية لجميع المساهمين، دور اصحاب المصالح في اساليب ممارسة سلطات الادارة بالمؤسسة، واخيراً فالشفافية و الافصاح. تستوحي هذه المبادئ الكثير من النهج التأديبي الذي يركز على حماية حقوق اصحاب المصالح جميعاً و تعطي مجلس الادارة دوراً رقابياً اساسياً. لقد تحدثت المبادئ بالتفصيل عن هيكل مجلس الادارة وواجباته القانونية و عن كيفية اختيار اعضائه و مهامهم الاساسية و عن دوره في الاشراف على الادارة التنفيذية.

6- الحوكمة المصرفية و مبادئ بازل للحوكمة الرشيدة في القطاع المصرفي

ان للحوكمة المصرفية خصوصيتها نظراً لخصوصية القطاع المصرفي والمالي عموماً و للدور البارز الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني و العالمي. لقد زاد حجم المخاطر في القطاع المالي و المصرفي في السنوات الاخيرة بسبب التطور السريع للأسواق المالية الناتج عن عولمة التدفقات النقدية و التقدم التكنولوجي. لذلك اصبح قياس وادارة تلك المخاطر يتطلب ابتكاراً مستمراً في طرق ادارة الاعمال وتحديثاً مستمراً للنظم و القوانين

بغية الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي. قد يتفاجأ البعض كيف ان مصرفي ليمان برذرز Lehman Brothers و بير ستيرنز Bear Stearns ، الذين نجحوا بتخطي ازمة الكساد الكبير، لم يقدرنا على النجاة عام 2008 من الازمة المالية. من ابرز التحليلات^{24,25} لهذا الامر طرح تغيير طبيعة ملكية المصرفين من الشراكة، اثناء الكساد الكبير حيث ان المؤسسة تدار من قبل مالكيها، الى الشركة المملوكة من اصحاب الاسهم والتي يديرها مدراء في 2008. ان هذا التحول يطرح ضعف الحوكمة كسبب جوهري لسقوط المصرفين. ذكرت هذه التحليلات المكافآت التي كانت تعطى للمدراء و التي كانت تشجع على اخذ مخاطر عالية كسبب للانهايار.

اعتبرت لجنة بازل للرقابة المصرفية ان الحوكمة الرشيدة جوهريّة من اجل قطاع مصرفي سليم. لذلك اصدرت عام 2006 وثيقة تتألف من مجموعة مبادئ لتحسين الحوكمة المصرفية كما واصدرت تحديثا لها عام 2010²⁵. ان تطبيق مبادئ بازل للحوكمة الرشيدة يهدف²⁶ لتفعيل العمل المصرفي عبر تحسين آليات اتخاذ القرار داخل المصرف. تركز المبادئ على تعزيز دور مجلس الادارة الرقابي بغية الحد من المخاطر وجعل المصارف اكثر قدرة على المنافسة خصوصا في الاسواق الخارجية التي اصبحت متاحة اكثر مع زيادة العولمة. تركز المبادئ على اهمية كفاءة اعضاء المجلس وخبرتهم لكي يتمكنوا من القيام بعملهم و على ضرورة وضعهم للخطط و لنظام محاسبة و مساءلة. تنص المبادئ انه على المجلس ايضا الاعتماد على وظيفة التدقيق الداخلي و الخارجي و ان يضمن ملاءمة سياسة المكافآت مع اهداف المؤسسة. يؤدي تعزيز الحوكمة اذا بحسب لجنة بازل الى زيادة فرص التمويل و خفض تكلفة الاستثمار و استقرار اكبر في السوق المالي.

ثانيا: الجانب التطبيقي العملي للبحث

7- خطوات القطاع المصرفي اللبناني لتعزيز الحوكمة

بعد ان عرفنا بمفهوم الحوكمة و شرحنا دورها وفق نظريات متعددة واطهرنا سبب وكيفية صياغة مبادئ لتعزيزها و اعتمادها حول العالم، و من ثم ركزنا على اهمية تفعيل الحوكمة المصرفية للتقليل من المخاطر و تحسين الاداء، ننقل لتركز على واقع القطاع المصرفي اللبناني و على سعيه لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة.

1.7- واقع القطاع المصرفي اللبناني

تبرز أهمية القطاع المصرفي اللبناني أكثر اذا ما عرفنا بأن مجموع موجوداته حالياً يساوي ثلاثة اضعاف و نصف حجم الناتج المحلي تقريبا المقدر بحوالي 55 مليار دولار امريكي. انه ايضا قطاع معروف بقدرته على تخطي الازمات المتنوعة، امنية كانت ام سياسية ام مالية.

قبل التطرق الى واقع الحال، و بالعودة السريعة الى الوراء، نرى بأن هذا القطاع قد مر بمراحل عديدة منذ نشأته قبل الاستقلال و حتى اليوم. تألف القطاع المصرفي اللبناني ايام الانتداب الفرنسي من فروع لاربعة مصارف اجنبية في لبنان بالإضافة الى بعض المصارف المحلية ذات الرأسمال والنشاط المحدود. ازدهر هذا القطاع بعد الاستقلال عام 1943 مع نشوء حوالي 40 مصرفا محليا غالبيتها ذو طابع عائلي وقدم 13 مصرفا اجنبيا للعمل في لبنان. كانت المصارف تخضع لقانون التجارة اللبناني اضافة الى قانون خاص بالمصارف صدر عام 1956 لحماية السرية المصرفية. شكل انشاء المصرف المركزي (مصرف لبنان) في لبنان عام 1963 و اعتماد قانون النقد و التسليف نقطة تحول في هذا القطاع اذ اصبحت المصارف تخضع للرقابة و ملزمة بتطبيق القوانين الخاصة بالمصارف بدل تطبيق قانون التجارة. لتشديد الرقابة على المصارف اكثر، انشأت الدولة اللبنانية عام 1967 لجنة الرقابة على المصارف المكلفة التأكد من التزام المصارف بتطبيق تشريعات المصرف المركزي.

بعد هذه اللوحة التاريخية السريعة، نعود الى الحاضر. يتألف القطاع المصرفي اللبناني اليوم وفق الموقع الالكتروني لجمعية المصارف في لبنان و الموقع الالكتروني لمصرف لبنان من 66 مصرفا، من بينها 5 مصارف اسلامية. ستة من تلك المصارف فقط مدرجة في بورصة بيروت. تقسم المصارف الـ 66 كالتالي: 30 مصرفا تجاريا، 9 مصارف لبنانية ذات مساهمة اكثرية عربية، 7 مصارف عربية، 4 مصارف اجنبية، 16 مصرفا للاعمال و التسليف المتوسط و الطويل الاجل. بالإضافة الى ذلك، هناك 12 مكتبا تمثيلا لمصارف اجنبية في لبنان. الجدير ذكره ايضا، ان مصرف لبنان ينظم ايضا عمل 51 مؤسسة مالية، 320 مؤسسة صرافة و 14 كونتوار للتسليف. بلغت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية في لبنان 298,592 مليار ليرة لبنانية (199 مليار دولار امريكي) في نهاية ايلول 2016²⁷ بارتفاع 7.4% مقارنة بنهاية العام 2015. بلغ حجم

الودائع بالليرة اللبنانية 83,494 مليار ليرة لبنانية و باتت تشكل 35.02% من مجمل الودائع. اما الودائع بالعملات الاجنبية فبلغت 102,761 مليون دولار امريكي. تقسم المصارف في لبنان بحسب حجم ودائعها الى اربعة مجموعات²⁸: المجموعة الفا (22% من المصارف تقريبا) تضم المصارف صاحبة الودائع التي تتخطى الملياري دولار امريكي، المجموعة بيتا (27% من المصارف تقريبا) تضم المصارف صاحبة الودائع التي تتراوح بين 500 مليون و مليارين، المجموعة غاما (17% من المصارف تقريبا) تضم المصارف صاحبة الودائع التي تتراوح بين 200 و 500 مليون و المجموعة دلتا (34% من المصارف تقريبا) التي تضم المصارف صاحبة الودائع التي لا تتخطى 200 مليون. من الجدير ذكره بأن القطاع مركز بمعنى ان حوالي 87% من حجم الودائع المصرفية و رؤوس الاموال و الارباح يتركز في مصارف المجموعة الفا. يوظف القطاع المصرفي اللبناني حوالي 27 الف شخص من حملة الشهادات و اصحاب الكفاءات مقسمين الى حوالي 77% في المجموعة الفا، 15% في المجموعة بيتا، 5 % في المجموعة غاما و 3% في المجموعة دلتا. ان القطاع متنوع من حيث عدد الفروع، اذ هناك مصارف تعمل بفرع واحد و خمسة موظفين و اخرى يصل عدد فروعها الى ال 160 و عدد موظفيها الى ال 6000 تقريبا.

يتجه القطاع المصرفي اللبناني اكثر فأكثر نحو العولمة. بهدف التوسع و الانطلاق الى اسواق جديدة، انتقل عدد من المصارف اللبنانية بدأ من العام 2000 للعمل في الخارج بجانب عمله في الداخل و البعض منها كبنك بيبيلوس انتشر في ما يقارب ال 29 دولة. توسعت المصارف اللبنانية في دول مثل اثيوبيا، ايرلندا، استراليا، الاردن، الامارات العربية المتحدة، البرازيل، الجزائر، الدنمارك، الصين، العراق، الكونغو، المانيا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، النمسا، الهند، اليابان، ايطاليا، بلجيكا، تركيا، تشيكيا، رومانيا، سوريا، سويسرا، غانا، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كندا، مصر، موناكو، هنغاريا، و هون كونغ.

سبق هذه المرحلة التوسعية، مرحلة من الدمج و الاستحواذات بدأت منذ العام 1993 حين اصدر مصرف لبنان التعميم رقم 192 الخاص بدمج المصارف. منذ ذلك الحين، اختفى ما يزيد عن ثلاثين مصرفا صغيرا بعد عمليات الدمج مع مصارف كبيرة

التي حصلت بدعم من المصرف المركزي²⁹. سمح الدمج للقطاع بأن يصبح اقوى و اقدر على المنافسة داخليا و خارجيا.

ليتمكن القطاع من المنافسة في الداخل و الخارج، عمدت المصارف الى تنويع خدماتها ومنتجاتها. من ضمن تلك المنتجات، يملك حوالى 10 مصارف في لبنان شركات للتأمين خاصة بها. تمتلك المصارف ايضا شبكة واسعة من الصراف الالى و تقدم لزيائنها العديد من الخدمات الالكترونية ايضا. تسعى المصارف كذلك الى تقديم انواع مختلفة من القروض و البطاقات الائتمانية والى طرح ادوات استثمارية متنوعة.

2.7- دور القطاع المصرفي اللبناني في الاقتصاد الوطني

يشكل القطاع المصرفي اللبناني رافعة للاقتصاد الوطني. لقد وصل حجم الدين العام في لبنان في نهاية العام 2015 الى حوالى الـ 70.31 مليار دولار امريكي و ذلك بحسب احصاءات جمعية المصارف في لبنان و وزارة المالية. اما حصة القطاع المصرفي منها فقد بلغت 53.76% بحسب التقرير الاسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني³⁰. لقد ساهم القطاع على مدار السنوات و من خلال جمعية المصارف في تدعيم الاقتصاد الوطني³¹. نذكر من تلك المساهمات مبلغ 1.5 مليون دولار امريكي لصندوق الهيئة العليا للاغاثة بعد العدوان الاسرائيلي على لبنان عام 1996. نذكر ايضا مساهمة الجمعية بمبلغ 3.6 مليار دولار امريكي ضمن مؤتمر باريس 2 عام 2001 لاعادة هيكلة الدين العام في لبنان. كذلك، ساهمت الجمعية بمبلغ مليوني دولار امريكي في الصندوق الموحد لمساندة المؤسسات المتضررة بسبب التفجيرات التي اعقبت اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري عام 2005. نذكر ايضا مبلغ مليوني دولار امريكي دفع لدعم الجيش اللبناني بعد احداث نهر البارد الارهابية عام 2007، و مبلغ 4 ملايين دولار لتعزيز الثروة الحرجية و شراء طوافات لاطفاء الحرائق عام 2009، و 6 ملايين دولار امريكي لتأهيل سجن رومية عام 2014. كذلك تكفلت جمعية المصارف بدفع 32 مليون دولار امريكي و هي حصة لبنان من تمويل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لعام 2011 و هي المحكمة المكلفة بالتحقيق بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

اذا، فالقطاع المصرفي اللبناني يلعب دورا بارزا في الاقتصاد الوطني. انه قطاع صمد و احرز نجاحات و توسع في بلد يعاني و منذ سنين من الكثير من الحروب و

الخضات الامنية و السياسية وفي منطقة عربية تغلي بالكثير من الاحداث. انه قطاع معلوم منفتح على الخارج و يحاول التوسع. كل ما ذكر يجعل من تحسين الاداء و حسن ادارة المخاطر اكثر من ضرورة و بالتالي يصبح لتعزيز الحوكمة الرشيدة فائدة بالغة على القطاع و على الاقتصاد الوطني.

3.7- المنهجية المعتمدة للدراسة الميدانية

ما هي التدابير المتخذة بغية السير قدما نحو تعزيز الحوكمة في المصارف في لبنان؟
للإجابة على هذا السؤال اجريت دراسة ميدانية مبنية على عشر مقابلات شخصية اجريت مع ابرز المعنيين في هذا القطاع. تركزت الاسئلة و هي مفتوحة على التدابير المتخذة لتعزيز الحوكمة و مدى التزام المصارف بها. نورد فيما يلي جدولاً يفصل المؤسسات المشاركة في الدراسة بالإضافة الى صفة المشارك. لن نذكر اسم المشارك وسنكتفي بذكر صفته حفاظاً على السرية واحتراماً لرغبة المشاركين. كذلك سنكتفي بالإشارة الى المصرف عبر المجموعة التي ينتمي اليها دون ذكر الاسم لنفس السبب.

جدول رقم 1- المشاركون في الدراسة

المؤسسة	صفة المشارك	رقم المقابلة
المصرف المركزي	نائب الحاكم	1
	نائب الحاكم	2
	المدير المسؤول عن شؤون الحوكمة	3
لجنة الرقابة على المصارف	عضو في اللجنة	4
جمعية المصارف في لبنان	امين سر مجلس الادارة	5
مصرف من المجموعة الفا	رئيس مجلس الادارة- المدير العام	6
	المدير المسؤول عن شؤون الحوكمة	7
مصرف من الفئة بيتا	رئيس مجلس الادارة- المدير العام	8
	نائب رئيس مجلس الادارة	9
مصرف من المجموعة غاما	مساعد المدير العام	10

المصدر: من اعداد الباحث

تعتبر الدراسة استكشافية نوعية تهدف لمعرفة واقع الحال في القطاع المصرفي اللبناني لجهة تطبيقه لمعايير الحوكمة. تم اعتماد دراسة نوعية لا كمية مبنية على مقابلات شخصية لأنها أكثر ملاءمة للإجابة عن الإشكالية المطروحة.

لقد شملت العينة ابرز المؤثرين في القطاع المصرفي اللبناني و نقصد بذلك: المصرف المركزي من خلال التعاميم التي يصدرها، لجنة الرقابة على المصارف المسؤولة عن مراقبة تطبيق المصارف لتعاميم مصرف لبنان، جمعية المصارف في لبنان ، و ثلاثة مصارف من مجموعات مختلفة.

لقد تم اختيار المصارف بحسب موافقتها على التعاون مع الباحث طبعا و لكن بالطريقة التي تضمن التنوع في العينة اذ انها مختلفة عن بعضها من نواحي عديدة نلخص ابرزها في الجدول التالي.

جدول رقم 2- المصارف المشاركة في الدراسة

المصرف	المجموعة و التي تدل على الحجم	مدرج في بورصة بيروت	التوسع الجغرافي	طبيعة المساهمين	الاداء
أ	الفا	نعم	150 فرعا موزعة بين لبنان، اوروبا والدول العربية	كان عائليا ثم ادرج في البورصة واصبح لديه مساهمين اجانب	يصنف من الاوائل وفق معظم المعايير
ب	بيتا	كلا	20 فرعا في لبنان	عائلي	ارباح سلبية
ج	غاما	كلا	21 فرعا في لبنان و 4 فروع في دولة عربية	عائلي بدأ بتغيير هيكلته	جيد

المصدر: من اعداد الباحث

7.4 - نتائج الدراسة

7.4.1. دور المصرف المركزي و لجنة الرقابة على المصارف

كان للمصرف المركزي دور المحرك في هذا المجال. لقد أصدر في تموز 2006 تعميماً أساسياً رقمه 106 ينص على الزامية تطبيق جميع المصارف العاملة في لبنان مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل. كذلك انشأ المصرف وحدة خاصة لنشر مفهوم الحوكمة و تعزيز الشفافية و المراقبة ومساعدة المصارف على تطوير هيكلية للحوكمة و الالتزام بالمعايير الدولية. فيما بعد، اصدر المصرف المركزي عدة تعاميم³² تعنى بتطبيق الحوكمة داخل المصارف نذكر منها مثلاً التعميم 112 في ايلول 2007 المتعلق بحوكمة المصارف الاسلامية. كما نذكر التعميم رقم 114 الصادر في كانون الاول 2007 المتعلق بضرورة اعطاء المصارف وحدة الحوكمة في المصرف المركزي بيانات شخصية و مهنية و مالية عن رئيس و اعضاء مجلس الادارة و عن المدراء العامين و مساعديهم. اصدر المصرف المركزي ايضا التعميم رقم 118 في تموز 2008 المتعلق بكيفية تشكيل مجلس الادارة و اللجان بغية تحسين الاداء. نص التعميم على ضرورة انتخاب عدد كاف من الاعضاء غير التنفيذيين و الاعضاء المستقلين في المجلس و على ضرورة انعقاد المجلس اربعة مرات في السنة على الاقل مع تحضير جدول اعمال مفصل و تبليغ الاعضاء به قبل اسبوع من تاريخ الاجتماع على الاقل. ينص التعميم ايضا على ضرورة ان يحضر رئيس و اعضاء مجلس الادارة و اعضاء لجان التدقيق و المخاطر و المكافآت برنامج توعية حول موضوع الحوكمة يعده لهم خصيصاً المصرف المركزي. يتطرق القرار بالتفصيل ايضا الى تشكيل و مهام لجنتي التدقيق و المخاطر. اصدر المصرف المركزي كذلك في كانون الثاني 2013 التعميم 128 المتعلق بإنشاء دائرة الامتثال و التي تضم وحدة الامتثال القانوني التي تقوم باستشعار المخاطر القانونية و التحوط لها و الحد منها و وحدة التحقق من تطبيق الاجراءات و القوانين والانظمة المرعية المتعلقة بمكافحة الارهاب و تبييض الاموال. اضافة الى اصدار التعاميم و القرارات المتعلقة بتفعيل الادارة الرشيدة في القطاع المصرفي اللبناني، نظم المصرف المركزي و شارك على مدار السنين في العديد من ورش العمل والمؤتمرات حول موضوع الحوكمة.

لقد انشأ المصرف المركزي ايضا في ايار 2009 لجنة الادارة المصرفية الرشيدة و هي مشتركة بين المصرف المركزي و جمعية المصارف بغية تعزيز الادارة الرشيدة و تطوير اسس الرقابة الفعالة لدى المصارف و متابعة التوصيات الدولية المعمول بها و الصادرة عن لجنة بازل. تتألف اللجنة برئاسة النائب الثالث لحاكم مصرف لبنان و عضوية شخص من لجنة الرقابة على المصارف، و مدير الشؤون القانونية، و ممثل عن جمعية المصارف. ان دور المصرف المركزي في نشر ثقافة الحوكمة و اصدار التعاميم التي تعزز تطبيقها و تنظم عمل المصارف يتكامل بالطبع مع دور لجنة الرقابة على المصارف التي تسهر على تطبيق المصارف لتعاميم المصرف المركزي. يقوم مراقبو اللجنة بزيارات دورية تفقدية للمصارف للتأكد من حسن سير العمل و الالتزام بالتعاميم الصادرة عن المصرف المركزي.

7.4.2- دور جمعية المصارف

بالاضافة الى دور المصرف المركزي و لجنة الرقابة على المصارف المحوري، لعبت جمعية المصارف في لبنان دورا بارزا في تعزيز الادارة الرشيدة. اذ اصدرت في العام 2006 دراسة احصائية، قامت بها بالتعاون مع المؤسسة المالية الدولية IFC التي تعتبر جزء من البنك الدولي، شملت ثلاثين مصرفا في لبنان³³. وُزعت استمارة على المصارف بين شهري تموز (يوليو) 2005 و تشرين الاول (اكتوبر) 2005 و تلا ذلك مجموعة من المقابلات داخل المصارف ايضا. هدفت الاستمارة الى قياس مستوى الحوكمة في القطاع المصرفي اللبناني عبر استخدام معايير الحوكمة الصادرة عن منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي و عن لجنة بازل و معايير المملكة المتحدة. غطت تلك الدراسة الجانب القانوني ايضا لمعرفة مدى تأمين التشريعات اللبنانية بيئة قانونية ملائمة لتطبيق الحوكمة. خلصت الدراسة الى ان المصارف في لبنان قد بدأت بتطبيق عدد من المعايير الدولية الخاصة بالحوكمة و ان للمصرف المركزي دور بارز في تفعيل هذا الامر. لكن الدراسة اشارت الى ضرورة تفعيل دول لجنة التدقيق و الى اهمية وضع تعريف واضح لمسؤوليات مختلف المدراء. دعت الدراسة المصارف ايضا لمزيد من الشفافية و الافصاح. كما اظهرت وجوب القيام ببعض التعديلات على القوانين اللبنانية لتعزيز الادارة الرشيدة في المؤسسات في لبنان و نعطي على سبيل المثال ضرورة الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة و المدير العام بعكس ما ينص القانون في لبنان.

7.4.3- المبادئ التوجيهية للإدارة الرشيدة الصادرة عن جمعية المصارف

ومراعاتها للخصوصية اللبنانية

من ضمن الأدوار التي قامت بها أيضا جمعية المصارف في لبنان لتعزيز الحوكمة المصرفية، العمل على إصدار المبادئ التوجيهية للإدارة الرشيدة في المصارف العاملة في لبنان في كانون الثاني 2011. صدرت هذه المبادئ باللغات العربية و الفرنسية و الانكليزية و جاءت نتيجة تعاون الجمعية مع المصرف المركزي و بالاستناد الى مبادئ لجنة بازل للحوكمة³⁴.

قد يتساءل البعض عن سبب إصدار نسخة خاصة بلبنان من مبادئ الحوكمة بوجود مبادئ بازل التي التزمت بها المصارف بموجب تعميم المصرف المركزي رقم 106. بعد الاطلاع على المبادئ الصادرة عن جمعية المصارف (النسخة اللبنانية) و مقارنتها بمبادئ لجنة بازل، يظهر وللوهلة الأولى مدى تطابق النسختين. لكن قراءة متعمقة قما بها سمحت لنا باكتشاف بعض الفروقات التي يَظهر تفسيرها جانبا مهما من مقارنة لبنان لموضوع الحوكمة المصرفية.

تتص مقدمة النسخة اللبنانية وفي الصفحة الأولى على "ضرورة التوفيق بين مبادئ ممارسة الإدارة الرشيدة المحلية و الممارسات الفضلى الدولية، لا سيما المبادئ التي تنشرها من حين لآخر لجنة بازل للرقابة المصرفية." و لكنها تضيف أيضا "ضرورة تحقيق هذا الهدف، مع مراعاة القطاع المصرفي اللبناني وصون الطابع العائلي و الدور الريادي لمؤسسي المصارف حيثما وجب وفي الواقع، فإن هؤلاء المساهمين غالبا ما يمثلون قيمة فعلية للمصرف".

تختصر هذه المقدمة الفرق بين النسختين!

بالإضافة الى ان تفعيل الحوكمة مهم في تحسين الأداء وإدارة المخاطر كما سبق و شرحنا، فإنّ القطاع المصرفي اللبناني الساعي لاسواق جديدة لا يمكنه الا وان يلتزم بمعايير صادرة عن جهات دولية و مطبقة في أنحاء كثيرة من العالم خصوصا و ان القطاع المالي والمصرفي قطاع معوم بشدة. لا يمكن للمصارف اللبنانية الاستمرار بالعمل وعدم الالتزام بمعايير الحوكمة الدولية و اخذ خيار العمل عكس التيار. لكن القطاع المصرفي اللبناني لم يأخذ بالمعايير الدولية قبل ان "يلبنن" تلك المعايير. المقصود بذلك

ان المصارف في لبنان ممثلة بجمعية المصارف عملت و بالتنسيق طبعاً مع المصرف المركزي على اصدار نسخة لهذه المبادئ تراعي خصوصية الواقع اللبناني.

اذاً نظرنّا تفصيلياً الى النسخة اللبنانية نجد أنّها تصرّ على مراعاة خصوصية المصارف اللبنانية من جهة الطابع العائلي الغالب. لقد نشأت المصارف بمعظمها كما ذكرنا بعد الاستقلال بمبادرات عائلية و استمرت و نجحت و توسعت و حافظت بغالبيتها على هذا الطابع. تظهر مقارنة تفصيلية قماً بها للمبادئ الصادرة عن جمعية المصارف في لبنان في 2011 وتلك الصادرة عن بازل في 2010 بأن النسخة اللبنانية اعتمدت دون تعديل يذكر عدداً من مبادئ بازل غير انها اضافت تعديلات مهمة - بشكل اضافة جمل قصيرة او الغاء اخرى- على مبادئ اخرى. كل المبادئ المتعلقة بتركيبة مجلس الادارة والمعنية تحديداً بضرورة انتخاب اعضاء مجلس ادارة مستقلين تم تعديلها والسبب طبعاً مراعاة الجانب العائلي في المصارف اللبنانية. ان مفهوم الاستقلالية المطروح في بازل يستثني القربان العائلي و يعتبر أنّها تؤثر سلباً على موضوعية عضو المجلس في اتخاذ القرار و تساهم في خلق تضارب في المصالح بينه وبين اقربائه داخل المصرف. اما النسخة اللبنانية، فتطرح الاستقلالية من منظور استقلالية الرأي و ليس استقلالية العضو كما يظهر في مقدمة الباب الثاني حين يقال ب "انه يجب ان تتمتع مجالس الادارة بالمؤهلات اللازمة و ان تحافظ عليها ، و ذلك للاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية واستقلالية". كما و تعالج النسخة اللبنانية الاستقلالية عن المنافسين بدل تسليط الضوء على العلاقات الاسرية داخل المصرف كما نقرأ في الباب الثاني الفقرة 2-2-3 "من واجب المجلس، لدى البحث عن اعضاء محتملين، ان يتأكد من ان المرشحين ... (ج) لا يواجهون اي تضارب في المصالح و ليسوا على الاخص ملزمين بأي واجب او ولاء حيال اية مؤسسة اخرى تنافس المصرف او تتعامل معه، باعتبار ان هذا النوع من الواجب او الولاء قد يهدد استقلالية لرأي المجلس.."

7.4.4 - واقع المصارف الثلاث التي شملتها الدراسة

كشفت الدراسة بأن المصارف الثلاثة قد عملت على تفعيل الحوكمة الرشيدة بدرجات مختلفة. لقد اعتمد المصرف (أ) برنامجاً لتفعيل الحوكمة، و قام المصرف (ج) بعدد من الخطوات بينما لا يزال المصرف (ب) في بداية الطريق.

لقد طلب المصرف (أ) بمبادرة منه عام 2005 من مؤسسة Nestor Advisor البريطانية ان تقوم بتقييم مستوى الحوكمة لديه و ان تقترح له برنامجا يعتمد على تطويرها مدته 18 شهرا. طبق المصرف ذلك البرنامج و قام بتغييرات جذرية جعلته اكثر التزاما بمعايير الحوكمة الدولية. لا يزال المصرف (ب) عائليا بامتياز اذ يتسلم عدد من افراد العائلة مناصب مختلفة فيه و لا زالت اليات اتخاذ القرارات داخل المصرف متأثرة بهذا الطابع العائلي. اشارت المقابلات بأن المصرف (ج) الذي كان عائلي الطابع يسعى الى التغيير و قد باشر باعتماد بعض الخطوات لتفعيل الحوكمة الرشيدة في سبل اتخاذ القرارات.

قد يكون لحجم المصرف و انتشاره الجغرافي تأثيرا على مدى التزامه بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة. كما ان لطابع الملكية العائلية اثر بالغ في هذا المجال. تعطينا اذا هذه الدراسة نبذة مهمة عن واقع الحال في لبنان رغم انها لا تدعي طبعاً القدرة على تعميم نتائجها على سائر المصارف.

8- الخاتمة و التوصيات

في الختام، لقد شرحنا في هذا البحث ظروف نشأة و تطور مفهوم الحوكمة ثم وضحنا الفرق بين المنهجين التأديبي و المعرفي في مقاربتها و الفرق بين نظريتي المساهمين و اصحاب المصالح. بعدها تطرقنا الى دور المؤسسات الدولية في صياغة و نشر مبادئ لتعزيز الحوكمة الرشيدة حول العالم. بعد ذلك، اوضحنا ظروف اعتماد قانون ساربانز اوكسلي كخطوة قانونية اصلاحية بارزة في سبيل تعزيز تطبيق الحوكمة. انتقلنا بعد ذلك للحديث عن دور منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي في نشر مبادئ للحوكمة ثم تحدثنا عن خصوصية الحوكمة المصرفية و عرضنا باختصار مبادئ بازل للحوكمة المصرفية. تطرقنا في نهاية البحث، من خلال دراسة ميدانية اجريت في القطاع المصرفي اللبناني، الى الخطوات التي قام بها المصرف المركزي بالتعاون مع لجنة الرقابة على المصارف و جمعية المصارف لتعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف العاملة في لبنان. خلص هذا الجزء الى ان المصارف في لبنان ملتزمة بتطبيق معايير الحوكمة الدولية بدرجات مختلفة كما انها تطبقها مع مراعاة بعض الخصوصية المحلية المتعلقة بالطابع

العائلي لبعض المصارف و الذي يتعارض مع مفهوم الاستقلالية المطروح من قبل لجنة بازل.

نختم البحث بثلاث توصيات لتفعيل الحوكمة في المصارف في لبنان.

اولا: من الضروري ان يستمر القطاع المصرفي اللبناني بمواكبة اي تحديث لمعايير الحوكمة الدولية والاستمرار بالالتزام بها.

ثانيا: ان تطبق اي معيار دولي لا ينجح الا بوجود ارضية محلية صالحة. لذلك من المهم ان يستمر مصرف لبنان باصدار تعاميمه و بالتعاون مع جمعية المصارف لنشر و تعميم ثقافة الحوكمة.

ثالثا: من المهم ان تتجه المصارف في لبنان اكثر فأكثر بعيدا عن العائلية و ان تتبنى مفهوم الاستقلالية بالشكل المطروح وفق المعايير الدولية.

قائمة الهوامش و المراجع:

¹ Kirkpatrick G., The Corporate Governance Lessons from the Financial Crisis. Financial Market Trends, OECD, 2009, p. 23

² Charreaux, G., *Le gouvernement d'entreprises*, Paris, Economica, 1997, p.31-35

³ Pluchart, J.J., « Le reporting sociétal », Cahier technique DFCG, Cahiers de Recherche PRISM- Sorbonne, 2010, p. 71

⁴ Freeman R. E., *Strategic Management: A Stakeholder's Approach*. Pitman Series in Business & Public Policy, 1984, p. 3-6

⁵ Donaldson, T. et Preston, L.E., "The Stakeholder Theory of the Corporation: Concepts, Evidence, and Implications", *Academy of Management Review*, Vol. 20, N. 1, 1995, pp.65-91

⁶ Jensen M. et Meckling W., Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics* (3), 1976, pp.53

⁷ Jensen M. et Meckling W., "The Nature of the Man". *Journal of Applied Corporate Finance*. Vol.7, N.2, 1994, pp. 4-19

⁸ Freeman R. E., *Strategic Management: A Stakeholder's Approach*. Pitman Series in Business & Public Policy, 1984, pp. 18

⁹ Chatelin, C. et Trebucq, S., Stabilité et évolution du cadre conceptuel en gouvernance d'entreprise : un essai de synthèse, *Les neuvièmes journées*

d'histoire de la comptabilité et du management, CREFIGE, Université Paris- Dauphine, 2003, pp.18

¹⁰ Charreaux, G., « L'actionnaire comme apporteur de ressources cognitives », *Revue Française de Gestion*, Vol.28, N. 141, novembre-décembre, N. spécial, 2002, p.77-107

¹¹ Kogut B. et Zander, U., « Knowledge of the Firm, Combinative Capabilities, and the Replication of Technology », *Organization Science*, 3, 1992, p. 383-397, repris in N. Foss (Ed.), *Resources Firms and Strategies*, Oxford University Press, 1997, p.306-326

¹² Nonaka, I., « A Dynamic Theory of Organizational Knowledge Creation », *Organization Science*, Vol.5, N. 1, 1994, p.14-37

¹³ Crozier, M et Friedberg, E., *L'acteur et le système*, Paris, Seuil, 1977, pp.32-45

¹⁴ Berle Jr. et Means, G., *The Modern Corporation and Private Property*, Macmillan, New York , 1932, pp.65-79

¹⁵ Jensen, M., « The Modern Industrial Revolution, Exit, and the Failure of Internal Control Systems », *Journal of Finance*, Vol. XLVIII, N. 3, 1993, p. 831-880

¹⁶ Weil, Gotshal, et Manges, *Comparative Study of Corporate Governance Codes Relevant to the European Union and Its Member States*, Commission Européenne,

http://europa.eu.int/comm/internal_market/en/company/news/corp-gov-codes-rpt_en.htm, 2002, pp. 1-13

¹⁷ Commission on Global Governance, *Our Global Neighborhood*. New York, Oxford University Press, 1995, pp.3

¹⁸ Greenbury Committee, *Directors' Remuneration: Report of a Study group Chaired by Sir Richard Grenbury*. 17 July, 1995, pp.21

¹⁹ European Commission, *Study on the Monitoring and Enforcement Practices in Corporate Governance in Member States*, Risk Matrics Group, 2009, pp. 12

²⁰ Weil, Gotshal, et Manges, *Comparative Study of Corporate Governance Codes Relevant to the European Union and Its Member States*, Commission Européenne,

http://europa.eu.int/comm/internal_market/en/company/news/corp-gov-codes-rpt_en.htm, 2002, pp. 9-14

- ²¹ Hodak M., The Enron Scandal, Organizational Behavior Research Center Papers. SSRN, June 4, 2007, pp. 17
- ²² OECD, OECD Principles of Corporate Governance. Paris, 2004, pp. 15
- ²³ Kenneth K., Mohr D., and Nofsinger J, *Corporate Governance. 3rd Edition*, Pearson Prentice Hall, 2009, pp. 9-15
- ²⁴ MacDonald, L., A Colossal Failure of Common Sense: The Inside Story of the Collapse of Lehman Brothers, 2010, pp. 4
- ²⁵ Basel Committee on Banking Supervision, Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations , Bank for International Settlements BIS, February, 2006, pp. 1-14
- ²⁶ خالدي، سارة، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري، جامعة اكلي محند او لحاج، الجزائر، ، ص. 10-15، 2015
- ²⁷ الحاج، عدنان، محطات لمؤشرات اقتصادية، جريدة السفير، ص 5، 5 كانون الاول، 2016
- ²⁸ Bilanbanques, Baz, F. (Ed)., Liban, 2015, pp. 5-13
- ²⁹ بعلبكي، سلوى، دمج المصارف الصغيرة مع المصارف الكبيرة، جريدة النهار، 13 نيسان، ، 2016، ص 11
- ³⁰ جريدة المستقبل، المستقبل الاقتصادي، 31,7 مليار دولار حجم الدين العام نهاية 2015، العدد 5639 ، 15 شباط، 2016 صفحة 12
- ³¹ www.abl.org.lb الموقع الالكتروني لجمعية المصارف في لبنان
- ³² www.bdl.gov.lb الموقع الالكتروني لمصرف لبنان
- ³³ ABL & IFC, *A Review of the Legal and Regulatory Framework Pertaining to the Corporate Governance of Banks in Lebanon*. Beirut, 2006, pp. 3-19
- ³⁴ جمعية المصارف في لبنان، المبادئ التوجيهية للإدارة الرشيدة في المصارف العاملة في لبنان، كانون الثاني، بيروت، 2011، ص 5-25.

المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحسين الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية

- دراسة حالة مؤسسة الاسمنت الماء الأبيض تبسة -

Social Responsibility as a Tool to Improve Environmental Performance in Industrial enterprises - Case Study of Tebessa Cement Corporation –

ط.د/ مفيدة سعدي
جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-

moufida_saadi@yahoo.com

د/ مراد كواشي
جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-

kouachimourad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/10/28 تاريخ التعديل: 2017/12/10 تاريخ قبول النشر: 2017/12/20
تصنيف JEL: Q25، M14، L61

المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات تبني المؤسسات الصناعية للمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الأداء البيئي وذلك بالإشارة إلى شركة الاسمنت الماء الأبيض تبسة .
وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مؤسسة اسمنت تبسة تهتم بالمسؤولية الاجتماعية من خلال إدماج الجوانب البيئية في سياسة المؤسسة .
كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها اعتبار المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من سياسة المؤسسة وزيادة الاهتمام بالوعي البيئي وإعادة تدوير المخلفات الصناعية.
الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الأداء البيئي، المؤشرات البيئية، المؤسسة الصناعية، مؤسسة اسمنت تبسة.

Abstract :

CSR as a tool to improve environmental performance and reduce environmental risks in the case of the industrial enterprises - Tebessa Cement Corporation-

This study aims to highlight the implications of the adoption of the industrial enterprises of social responsibility and its role in improving the environmental performance

This study found a number of results that the most important institution Tebessa Cement care of social responsibility through the integration of environmental aspects in the organization's policy .

The study also concluded a series of recommendations, including consideration of social responsibility an integral part of the organization's policy and increased interest in environmental awareness and recycling of industrial waste.

Key words: Social Responsibility, Environmental Performance, Environmental indicators ,Industrial enterprise, Tebessa Cement Corporation.

مقدمة:

شهد العالم نموا كبيرا في عدد السكان يقابله نموا في النشاط الصناعي وازدياد الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات ما أدى إلى الاستغلال الكبير للموارد في كثير من دول العالم، ولقد أدى هذا الاستخدام المفرط إلى حدوث تلوث في البيئة مما أثر سلبا على صحة الإنسان، وهذا ما يدفع إلى التركيز على مفهوم الأداء البيئي والاجتماعي في سبيل تضمين استراتيجيات المؤسسات الاقتصادية لهذا المفهوم، وهو أمر يدعو إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تستند مبادئها الأساسية على تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وذلك في ظل معادلة تحقيق التوازن المطلوب بين عملية التنمية الشاملة من ناحية وحماية البيئة من ناحية أخرى.

وهنا يكتسب الدور الاجتماعي والبيئي للمؤسسات أهمية متزايدة إذ بات ينبغي أن يلتزم أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية الشاملة من خلال المبادرات المجتمعية لتحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة في محيطها وهنا يأتي دور منظمات

المجتمع المدني كقريب ومشارك رئيس في تفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية كما يقع على مؤسسات القطاع الخاص والبرامج الحكومية مسؤولية دعم الوعي البيئي والعمل على تصحيح وضع البيئة بل وحشد المشاركة الاجتماعية لضمان سلامة وتوازن التخطيط والاستفادة من الخبرات على مختلف المستويات المحلية والدولية بقصد إرساء مفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن طرح إشكالية هذا البحث على النحو التالي:
هل يساهم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الصناعية في تحسين أدائها البيئي؟
الأسئلة الفرعية

- ويمكن تجزئة سؤال الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:
- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية والأداء البيئي؟
 - هل هناك أدوات ووسائل لتجسيد المسؤولية البيئية بالمؤسسة؟
 - هل يقتصر تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة فحسب؟ أم أنه يساهم في تخفيض التكاليف أيضا؟
 - ماهي دوافع المؤسسات الصناعية للاهتمام بالقضايا البيئية؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها:
هناك علاقة بين درجة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وبين أدائها البيئي.

أهمية البحث

تتمحور أهمية الدراسة في معالجة تساؤل رئيسي يرتبط بموقف المؤسسات الصناعية من موضوع المسؤولية الاجتماعية وما لها من دور في تحسين الأداء البيئي، استجابة للمطالبات المستمرة من المجتمع بضرورة تحمل المؤسسات لمسؤولياتها تجاه المجتمع.

أهداف البحث

- تتركز أهداف البحث في ما يلي:
- تأصيل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ؛
 - إبراز أهمية دمج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الصناعية بشكل يجعلها تحسن من أدائها البيئي.

- اقتراح عدد من التوصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عليها البحث من أجل إيلاء اهتمام أكبر بالمسؤولية الاجتماعية والتي تنعكس ايجابا على تحسين الأداء البيئي .

الدراسات السابقة:

- دراسة لـ (2014، وهيبية مقدم) بعنوان "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية- حالة مؤسسات الغرب الجزائري"، جامعة وهران، الجزائر، هدفت الدراسة إلى دراسة واقع المسؤولية الاجتماعية في عينة من المؤسسات الاقتصادية الواقعة في بعض ولايات الغرب، وقد توصلت الدراسة إلى غياب أي فلسفة أو رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، ووجد أن هذه المؤسسات تمارس مسؤوليتها الاجتماعية بشكل متوسط عموما، حيث كانت ممارستها جيدة تجاه كل من: المساهمين والمستهلكين، في حين تمارس بشكل متوسط مسؤوليتها البيئية ومسؤولياتها تجاه العاملين والموردين، ولا تمارس مسؤوليتها تجاه المجتمع.

- دراسة لـ (Susith Jude Fernando، 2013) بعنوان:

corporate social responsibility practices in a developing country : Empirical evidence from Sri Lankan, the university of waikato, New Zealand

تطرقت الدراسة إلى أثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل مديري الشركات السريلانكية ومقارنتها مع تلك الموجودة في البلدان المتقدمة كنيوزيلندا، وقد خلصت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن مستوى التنمية الاقتصادية يرتفع بارتفاع مستوى ممارسات المسؤولية الاجتماعية بسريلانكا، كما حرصت الدراسة على تقديم أفكار في كيفية ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

- دراسة لـ (Hebri Assia 2015) بعنوان :

Le role de la responsabilité sociale dans la réalisation de la performance et le renforcement de système de pilotage de l'entreprise – cas de la compagnie pétrolière SONATRACH, Université Abou Baker Belkaid, Telemcen, Algérie

بينت الدراسة نوعية التبادل القائم بين المؤسسة الاقتصادية ومختلف الأطراف المتعاملة معها داخليا وخارجيا، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركة، أين أدى ذلك إلى انخفاض معدلات شدة الاصابة وتكرار الحوادث وتعزيز السياسة العامة

للمؤسسة اتجاه أصحاب المصلحة وتقوية نظام القيادة المبني على متطلبات التنمية المستدامة.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة اتضح أنها اختلفت وتوافقت مع هذه الدراسة في عدة؟ وقد تمثل موطن الاختلاف في أن مجمل هذه الدراسات تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات مختلفة سواء كانت جزائرية أم أجنبية في حين تركزت هذه الدراسة في البحث عن دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء البيئي في مؤسسة اسمنت تبسة، كما اختلفت عن أغلب الدراسات السابقة في تحديد نمط العلاقة بين عدد من المتغيرات، في حين توافقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة على أهمية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.

هيكل البحث

للإجابة على تساؤلات البحث فإن الورقة البحثية تتضمن المحاور الآتية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية

المحور الثاني: الأداء البيئي وأهم المشكلات البيئية

المحور الثالث: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت الماء الأبيض تبسة

المحور الأول- مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية

من المتفق عليه أن المؤسسات الصناعية، التجارية، المالية...، الوطنية والدولية، على حد سواء، ليست بمؤسسات خيرية وأن هدفها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح، ومن هنا تبلورت فكرة وجوب التزام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح عائداً عن أمور غير مقبولة أخلاقياً أو قانونياً.

1- تعريف المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي الترجمة العربية للمصطلح الانجليزي Corporate Social Responsibility أما في اللغة الفرنسية فيستخدم مصطلح Responsabilité Sociétale de l'Entreprise حيث يستخدم "Sociétale" بدل "Social" إذ يشير المصطلح الأخير فقط للعلاقات بين أرباب العمل والعمال ولا يشمل العلاقات المجتمعية (<https://fr.wikipedia.org/wiki/Responsabilit>) ، وقد شهد

هذا المفهوم تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا يزال يتطور مع تقدم المجتمع وتطور توقعاته، ومن أهم التعريفات وأكثرها شيوعاً مايلي:

- عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد" (معراج هوارى وآخرون، 2014، ص: 277)، ربط هذا التعريف بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

- وعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية بأنها: "تطوع من طرف المؤسسات بتضمين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في أنشطتها التجارية وعلاقاتها مع أصحاب المصالح" (Nabila Attyani, 2013, p : 06)، اعتبر هذا التعريف أن المسؤولية الاجتماعية في جوهرها اختيارية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية.

- وقد عرف Drucker المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به، وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم" (ضيافي نوال، 2010، ص: 21)، اعتبر Drucker المسؤولية الاجتماعية مبادرات مؤسسات الأعمال اتجاه المجتمع بصورة لا تضر قيام المؤسسة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتاتها.

- بالنسبة لكارول Carrol فكرة المسؤولية الاجتماعية لديه تقتصر " أن المؤسسة ليس لديها التزامات اقتصادية والتزامات قانونية فقط، ولكن أيضا مسؤوليات معينة تجاه المجتمع تتجاوز تلك الالتزامات" (Archie B. Carroll and Kareem M. Shabana, 2010, p : 90)، أضاف Carrol مسؤوليات أخرى لمؤسسة الأعمال علاوة على مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية، وهذه المسؤوليات هي المسؤولية الخيرة والمسؤولية الأخلاقية .

عموما تشترك جميع التعاريف باعتبار المسؤولية الاجتماعية ليست عملاً خيرياً من جانب المؤسسة ولا امتثالاً مطلقاً للقانون، بل هي مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الاهتمامات

الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها قصد تحسين أثرها في المجتمع، بحيث تصبح جزءا من ثقافة التسيير بها وليست نتيجة التزامات قانونية أو تعاقدية، هذا الالتزام الطوعي له قيمة معنوية تعود بالفائدة على المؤسسة.

يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها " الالتزام الطوعي والأخلاقي بالتصرف المسؤول تجاه أصحاب المصلحة من أهمهم: (المساهمون، العملاء، الموردون، العاملون، وكذلك المجتمع والبيئة ...) ، حيث تحرص المؤسسات على مراعاة للجوانب الاجتماعية والبيئية عند أدائها لنشاطاتها الاقتصادية، وحرصها على أن تكون طرفا فاعلا ومساهما تنمية المجتمعات، وهذا ما يجعل من ممارسة المسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق علاقات طيبة مع الجمهور".

3- أهمية المسؤولية الاجتماعية

تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع من خلال (منال محمد عباس، 2014، ص ص: 30-32):

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع من خلال خلق شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد، مثل المعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والشباب؛
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية والاجتماعية؛
- خلق جو من الثقة داخل المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى التزام أقوى من العاملين وزيادة روح الابتكار (Bouanini Samiha, 2012, p : 04) ؛
- إنشاء علاقات جيدة مع أصحاب المصالح والمجتمع (Mourad Attarça et Thierry Jacquot, 2005, p :15)

من هنا تبرز أهمية تبني المؤسسات للخطاب المجتمعي والتي تسعى من خلاله إلى تحقيق جملة من المنافع منها المساهمة في التنمية الاقتصادية للمنطقة والحفاظ على البيئة ونشر القيم الانسانية.

4- أطراف المسؤولية الاجتماعية

إن متابعة ما كتب حول المسؤولية الاجتماعية تشير إلى وجود مجموعة من الأطراف التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية حيث تتمحور في البيئة الطبيعية، المجتمع المحلي، العمليات والمنتجات، والبيئة الداخلية (مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، 2013، ص: 05)، وإجمالاً يمكن اعتماد الأطراف التالية (ثامر البكري، 2006، ص ص: 166-168):

الجدول رقم (01): أطراف المسؤولية الاجتماعية

العنصر	الدور الاجتماعي
المالكون	- تحقيق أكبر ربح ممكن؛ - تعظيم قيمة السهم والمنظمة ككل؛ - رسم صورة للمنظمة في بيئتها؛ - حماية أصول المنظمة؛ - زيادة حجم المبيعات.
العاملون	- رواتب وأجور مجزية؛ - فرص تقدم وترقية؛ - ظروف عمل مناسبة؛ - رعاية صحية؛ - إجازات مدفوعة؛ - إسكان العاملين ونقلهم.
الزبائن	- منتجات بنوعية جيدة؛ - أسعار مناسبة؛ - جودة عالية؛ - الإعلان الصادق؛ - منتجات أمينة عند الاستعمال؛ - إرشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه.
المنافسون	- منافسة عادلة وشريفة؛ - معلومات صادقة.
المجهزون	- الاستمرارية في التجهيز؛ - أسعار عادلة ومقبولة؛ - تطوير استخدامات المواد المجهزة؛ - تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل؛ - المشاركة في التعامل.
المجتمع	- المساهمة في دعم البنى التحتية؛ - توظيف المعاقين؛ - خلق فرص عمل جديدة؛ - دعم الأنشطة الاجتماعية؛ - المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث؛ - الصدق في التعامل وتزويده بالمعلومات الصحيحة؛ - احترام العادات والتقاليد السائدة.
البيئة	- الحد من التلوث بأنواعه؛ - الاستخدام الامثل والعادل للموارد وخصوصاً غير المتجددة منها؛ - تطوير الموارد وصيانتها؛ - التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
الحكومة	- الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجيهات الصادرة عن الحكومة؛ - احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف؛ - تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها؛ - المساهمة في الانفاق على البحث والتطوير؛ - المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة؛ - المساهمة في إعادة التأهيل والتدريب.
جماعات	- التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك؛ - احترام أنشطة جماعات حماية البيئة؛ - احترام دور النقابات

المصدر: محمد الصيرفي، 2007، ص: 68.

تمارس المؤسسات عددا من المسؤوليات التي تتربط وتتكامل مشكلة فلسفة المسؤولية الاجتماعية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها مع جميع الأطراف.

المحور الثاني- الأداء البيئي وأهم المشكلات البيئية

تواجه المؤسسات الاقتصادية تحديات عديدة، منها تحسين أداءها البيئي بهدف التقليل من التأثيرات السلبية للأنشطة الصناعية على المحيط البيئي، من خلال تحديد الآثار البيئية ووضع معايير بيئية واعتمادها، بما يعود بالفائدة على المؤسسة والمجتمع والعاملين.

1- مؤشرات الأداء البيئي

من بين أهم المؤشرات لقياس الأداء البيئي العناصر الآتية :

- تكاليف وعدد أيام التكوين لفائدة العمال في مجال احترام البيئة؛
- معدل الانبعاثات السائلة والصلبة والغازية الملوثة وحجم النفايات الموزعة حسب نوعية وطبيعة معالجتها؛
- معدل استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام و تكاليف بدائل التحسين لاستغلال الموارد الطبيعية؛
- تكاليف المساهمة في المشاريع الهادفة لحماية البيئة وصيانة مواردها الطبيعية؛
- تكاليف إزالة أو تنظيف آثار التلوث المؤدية والفضلات الضارة بالصحة والبيئة ومعالجتها؛
- تكاليف التطوير واستخدام التكنولوجيات النظيفة والرسوم والغرامات والتعويضات الحاصلة بسبب حماية البيئة .

تجدر الإشارة إلى أن الممارسات الاجتماعية والبيئية لأي مؤسسة لا يمكن تقييمها والحكم عليها بنظرة مجردة بمعزل عن تكاليف الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة للآثار السلبية للنشاط الاقتصادي لتلك الوحدة، وبذلك ينبغي إجراء الموازنة بين ما تقدمه تلك

المؤسسة من أداء اجتماعي لكافة الأطراف ذات العلاقة من جانب، وما لها من آثار سلبية ضارة بالبيئة المحيطة والمجتمع ككل من جانب آخر.

2- المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة

يعتبر تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الصناعية ضروريا رغم عدم وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا، و تنبتهت المؤسسات إلى أهمية الدور الذي تلعبه في المجتمع ومن ثم بدأت التوسع في نشاطاتها لتتجاوز ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية وبدأ يُسمع عن البرامج والمبادرات المجتمعية التي تهدف إلى إرساء العمل الجماعي والتطوعي وحماية البيئة وهذا بحد ذاته ظاهرة حضارية تشكل مسارا صحيحا نحو تعميق ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالبيئة.

والمجتمع بحاجة إلى دعم هذا الحراك من خلال التعريف ببرامج المسؤولية الاجتماعية التي يمكن أن تتبناها المؤسسات وأن تسهم في بناء الوعي العام لدى أفراد المجتمع، واستشراف وتقييم احتياجات المجتمع وطرح برامج جديدة على الجهات المهمة بالأنشطة والسعي نحو تحفيز كافة الجهات لمساندة تلك البرامج، وذلك من خلال ما يلي:

- العمل على تحديد كافة التأثيرات على البيئة الايجابية منها والسلبية، المباشرة وغير المباشرة، والناجمة عن ممارسة المؤسسة لأعمالها؛
- الاسهام في دعم الجهود المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى تطوير الأساليب والبرامج التطبيقية النظيفة أو الصديقة للبيئة، أو تطبيق برامج الطاقة البديلة أو برامج إعادة التدوير؛
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية؛
- تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة؛

المحور الثالث - دراسة حالة مؤسسة الاسمنت الماء الأبيض تبسة

تعتبر الأنشطة الصناعية مصدرا مؤثرا على السلامة البيئية من خلال إفراز ملوثات صناعية غازية ،سائلة أو صلبة، وتعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات النفاثة للملوثات.

1- التعريف بالمؤسسة

مؤسسة اسمنت تبسة هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات طابع صناعي تجاري، وهي مؤسسة تابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر¹ GICA . أنشأت في البداية بين الشركات الثلاث التالية: مؤسسة الاسمنت ومشتقاته الشرق 60%، مؤسسة الاسمنت الشلف ومشتقاته 20، ومؤسسة الاسمنت ومشتقاته الغرب 20%، ثم أصبحت مؤسسة الشرق المساهم الوحيد لشرائها بقية الاسهم ابتداء من سنة 1997، ويقدر رأسمالها حاليا 2700000000 دج.

الجدول رقم(04): تطور انتاج مادة الاسمنت بمؤسسة تبسة

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
614047	368815	537500	563516	580013	560033	انتاج الاسمنت (طن)
4287336000	2404127000	3253958000	3135865000	3017642000	2483710000	رقم الأعمال (دج)
2637987000	1281101000	2031924000	1859252000	1765772000	1325872000	القيمة المضافة (دج)
510677000	340054000	917945000	831202000	629785000	332743000	النتيجة الصافية (دج)
333	300	288	301	313	320	القوى العاملة

المصدر: الموقع الرسمي لمؤسسة اسمنت تبسة www.sct.dz

2- أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء البيئي لمؤسسة الاسمنت

تعمل مؤسسة اسمنت تبسة على احترام قوانين البيئة الطبيعية احترام القيم والمعاهدات، ومحاولة التحكم في استهلاك الموارد الطبيعية والأخذ بعين الاعتبار الانشغالات البيئية وحفظ حق الأجيال المستقبلية، وقد بلغت تكلفة الاستثمارات للحد من التأثيرات البيئية السلبية 1259.10^6 دج خلال الفترة 2007-2010.

ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت مؤسسة اسمنت تبسة الاجراءات التالية:

2-1- اجراءات الحد من تلوث الهواء

يعتبر تلوث الهواء من الجوانب البيئية كثيرة الخطورة، ولعل الغبار هو أهم هذه الملوثات والذي يحتوي على العديد من الغازات السامة، وأبرز هذه الغازات يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): العناصر الملوثة التي تدخل في صناعة مادة الاسمنت (نسبة مئوية)

المكونات	الكلس	الطين	الرمل	خام الحديد	العليق ²	الغبار
أكسيد الكلسيوم Cao	54.9	8.12	2.59	2.64	42.44	45.03
ثاني أكسيد السيليوس SiO ₂	0.37	56.1	93.2	9.96	14.61	10.21
الألومين Al ₂ O ₃	0.15	12.1	1.17	0.81	3.62	3.33
أكسيد الحديد Fe ₂ O ₃	0.07	5.75	0.36	71.8	1.91	2.08
الكلور Cl	0.010	0.028	0.001	0	0.016	0.13

المصدر: مصلحة مراقبة النوعية

يتضح من الجدول أعلاه أن تركيز المكونات السامة بالغبار أكبر منه بمادة العليق وهذا ما ينعكس سلبا على الهواء، ولهذا باشرت المؤسسة في العديد من الاستثمارات للسيطرة على هذا الجانب:

2-1-1- استبدال المصفاة القديمة بمصفاة حديثة ذات تقنية عالية، حيث تسترجع هذه المصفاة حوالي 99% من الغبار المنبعث، إذ يعمل هذا النظام على ضمان اصدار الغبار أقل بكثير (أقل من 10mg/nm³)، وقد نتج عن ذلك انخفاض الضريبة البيئية من 720000 دج إلى 480000 دج .

2-1-2- تركيب معدات لمراقبة الانبعاثات الجوية:

- تركيب أجهزة لقياس الغازات في كل ورشة من ورشات العمل:
- تركيب أجهزة تحليل الغازات: جهاز قياس (غاز الأكسجين O_2 ، غاز أول أكسيد الكربون CO ، أكسيد النتروجين NO_x ، وغاز الميثان CH_4) وبلغت تكلفة هذا المشروع 7600 000.00 دج.

- كما قامت المؤسسة بوضع جهاز الصدمات الهوائية Air Choke الذي يقوم بتنظيف مدخنة الغبار بعد تراكمه.

فاستراتيجية المؤسسة للحد من التلوث الناتج عن نشاطها الانتاجي أعطت الأولوية للحد من كمية الغبار، إذ أنه يؤثر سلبا على الجوانب الصحية للعاملين والسكان المجاورين للمصنع، كما يؤثر على الجوانب البيئية الأخرى مثل تدهور المنتجات الزراعية، إفساد القيم الجمالية للطبيعة وإلحاق الضرر بالماء والهواء.

2-1-3- تغيير طريقة الاستخراج من أجل السيطرة على التأثيرات البيئية على مستوى

محاجر الكلس (الغبار، الازعاج، الاهتزازات... إلخ)

حيث اختارت مؤسسة إسمنت تبسة تغيير طريقة التفجير بالمتفجرات (الطريقة القديمة) وشراء آلتين تعملان بتقنية عالية بلغت كلفتها 227000 000.00 دج، والجدول الموالي يبرز أهم مميزات الطريقة الحديثة:

الجدول رقم (07): مميزات الطريقة الحديثة

الطريقة الحديثة	الطريقة القديمة	
غياب الإزعاج (الصوت والاهتزاز)	انتشار الموجات الزلزالية	الضوضاء والاهتزاز
عدم انتشار الغبار أثناء عمليات الحفر والتكسير	انتشار الغبار أثناء عمليات الحفر والتكسير	إزالة الغبار
39	60	التكلفة (دج/طن)
الآلة وشاحنة التفريغ	عربة الحفر، جرافة، شاحنة التفريغ ومتفجرات	المعدات
0.95	1.6	الطاقة (كيلواط/ ساعة)
750	500	ساعة) انتاجية الكسارة (طن/

المصدر: مصلحة الأمن والبيئة

من خلال حرص المؤسسة على اعتماد تكنولوجيا الانتاج الانظف من خلال اعتمادها على هاتين الآلتين في الحلول دون انتشار الغبار أثناء عمليات الحفر والتكسير، كما انخفضت التكلفة من 60 (دج/طن)، إلى 39 (دج/طن)، كما ساهمت هذه الطريقة في التقليل من استهلاك الطاقة من 1.6 (كيلوواط/ ساعة) إلى 0.95 (كيلوواط/ ساعة)، أما انتاجية الكسارة فقد ارتفعت من 500 (طن/ساعة) إلى 750 (طن/ساعة).

2-2- حماية الأرض

2-2-1- إدارة المخلفات: توجد العديد من الاجراءات لإدارة المخلفات (الفرز والتخزين

والمعالجة) والتي ولدت في مراحل التصنيع والصيانة:

والجدول الموالي يوضح أهم هذه الاجراءات:

الجدول رقم (08): إنتاج وتخزين المخلفات لسنة 2015

نوع المخلفات	الكمية الكلية (كغ/سنة)	الكمية المخزنة		الكمية المعالجة	أسلوب ومكان المعالجة
		مؤقتة	دائمة		
بطاريات مستعملة	27 وحدة/سنة 891 كغ	243 وحدة 801 كغ	/	243 وحدة 801 كغ	استرجاعها من قبل هيئة معتمدة (عدم وجود المشتري المعتمد حاليا)
الشحوم المستعملة	4200 كغ/سنة	5400 كغ	/	5400 كغ	إعادة استخدامها داخليا
الزيوت المستعملة	1740 كغ/سنة	1200 كغ	/	1200 كغ	إعادة استخدامها داخليا
مصفاة الزيوت المستخدمة	112 وحدة/سنة 186.29 كغ	2812 مصفاة 4218 كغ	/	2812 مصفاة 4218 كغ	استرجاعها من قبل هيئة معتمدة (عدم وجود المشتري المعتمد حاليا)
نفائات الزيوت المستخدمة	/	3927 كغ	/	2873 كغ	استرجاعها من قبل نفضال
معدات وضع النفائات التي تحتوي على مكونات خطرة	1 وحدة/5 سنوات 2.65 كغ	07 وحدات 18.55 كغ	/	/	استرجاعها من قبل هيئة معتمدة (عدم وجود المشتري المعتمد حاليا)

المصدر: مصلحة الأمن والبيئة

تقوم المؤسسة بجمع المخلفات السائلة والمتمثلة في الشحوم المستعملة وزيوت التشحيم الناتجة عن عمليات صيانة تجهيزات الانتاج وتخزينها من أجل إعادة استخدامها داخليا أو إعادة بيعها إلى محطات خاصة منها نפטال، وهذا من أجل ضمان الالتزام بالقوانين البيئية.

2-2-2- تلوث التربة

- اقتناء الوسائل اللازمة لاسترجاع المواد (الاسمنت، الفرينة، المواد الخام... إلخ)، وقد كلفت هذه العملية مبلغ 38000 000.00 دج.

- تجديد ورش العمل وبلغت تكلفة المشروع 412 000 000.00 دج.

2-2-3- الحفاظ على الطبيعة

- التخطيط لغرس 7800 شجرة زيتون على مستوى مجرى الكلس، وقد قدرت تكلفة المشروع بـ 10000000.00 دج؛

- صيانة المساحات الخضراء في المناطق الداخلية من المصنع؛

- التخطيط لغرس 30 شجرة صغيرة في المناطق الداخلية للمصنع.

2-3- الطاقة

ما يمكن قوله عن الطاقة بمصنع اسمنت تبسة أن الاستهلاك متناسب طرديا مع كمية الانتاج أي كلما زادت كمية الانتاج زادت كمية الاستهلاك، إلا أن المؤسسة في إطار استراتيجيتها الرامية إلى التقليل من استهلاكها للموارد خاصة الطاقة الكهربائية وتنفيذا للأهداف المسطرة في سياستها البيئية تبذل جهودا للحد من التبذير لهذه المصادر:

2-3-1- المياه

يتم استهلاك المياه في المقام الأول في:

- عملية طحن الكلنكار؛

- سقي أشجار الزيتون والمساحات الخضراء؛

- الاستخدامات الصحية.

- إعادة تدوير المياه المستخدمة لورش العمل من خط الانتاج.

الإجراءات المتخذة للحد من الاستهلاك المفرط للمياه:

- القضاء على التسريبات في شبكة الإمدادات؛
- تركيب مضخات جديدة في ورش الطبخ والاسمنت والمواد الخام؛
- تركيب عدادات بمستويات جيدة لمتابعة الاستهلاك اليومي.

2-3-2- الكهرباء والغاز

يتم استهلاك الطاقة الكهربائية في الغالب في ورش العمل (الطحن)، أما في ما يخص الغاز، فتستهلك ورشة الطبخ حوالي 90% من الكمية الكلية ويتم استهلاك ما تبقى في ورشات العمل.

الجدول رقم(09): استهلاك الكهرباء والغاز في المؤسسة للسنوات 2010-2016

(الوحدة: دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013
الكهرباء والغاز	204.988.288,57	209.126.880	206.593.757,2	201.844.997,21
السنوات	2014	2015	2016 ³	
الكهرباء والغاز	106707451,48	279929852,56	104127438,01	

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة

يتضح من الجدول أعلاه أن المؤسسة تستهلك الكهرباء والغاز بشكل كبير وان مستويات الاستهلاك متناسبة مع كميات الإنتاج، حيث انخفض استهلاك الكهرباء والغاز سنة 2014 مع انخفاض كمية الإنتاج إلى 368815 طن، بسبب توقف المصنع لمدة خمسة أشهر وهذا راجع لتوقف آلة الطحن، وارتفاع الاستهلاك سنة 2015 مع ارتفاع حجم الإنتاج إلى 614047 طن.

من خلال ما تقدم سابقا يمكن إبراز دور الالتزام بالمسؤولية البيئية على تحسين الأداء البيئي لمؤسسة اسمنت تبسة:

- استبدال المصفاة القديمة بمصفاة حديثة ذات تقنية عالية، حيث تسترجع هذه المصفاة حوالي 99% من الغبار المنبعث؛
- انخفاض الضريبة البيئية من 720000 دج إلى 480000 دج؛
- تركيب معدات لمراقبة الانبعاثات الجوية؛
- اقتناء آلتين تعملان بتقنية عالية للحفر والتكسير من أجل السيطرة على التأثيرات البيئية على مستوى محاجر الكلس (الغبار، الازعاج، الاهتزازات... إلخ)؛
- قيام المؤسسة بوضع جهاز الصدمات الهوائية Air Choke الذي يقوم بتنظيف مدخنة الغبار بعد تراكمه بعد أن كانت هذه العملية تتم يدويا أين كانت تتسبب بالعديد من الأمراض للعمال؛
- حرص المؤسسة على إدارة النفايات بأسلوب علمي لا يضر بالبيئة، من خلال بيعها والاستفادة من العوائد المحققة، أو إعادة استعمالها داخليا؛
- تحسين ظروف العمل من خلال تجديد ورش العمل؛
- الاقتصاد في استخدام المياه وإعادة تدوير المياه المستخدمة لورش العمل من خط الانتاج.

النتائج والتوصيات

1- النتائج

- من خلال الدراسة لهذا الموضوع، تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:
- بينت الدراسة أن مؤسسة اسمنت تبسة تهتم بالمسؤولية الاجتماعية من خلال إدماج الجوانب البيئية في سياسة المؤسسة ؛
- يؤدي تبني المسؤولية الاجتماعية إلى انخفاض التكاليف البيئية مثل: الضريبة البيئية، التلوث، تعويض السكان المتضررين من التلوث البيئي الناتج عن المصانع؛
- استبدال المصفاة القديمة بمصفاة حديثة ذات تقنية عالية، حيث تسترجع هذه المصفاة حوالي 99% من الغبار المنبعث، إذ يعمل هذا النظام على ضمان اصدار الغبار أقل بكثير ، وقد نتج عن ذلك انخفاض الضريبة البيئية من 720000 دج إلى 480000 دج،

فقبل تركيب المصفاة كان على المؤسسة تقديم تعويضات للسكان المتضررين من الغبار المنبعث من المصنع؛

- الاستنزاف الكبير لمصادر الطاقة (الكهرباء والغاز، المياه...إخ) دونما بذل جهود لايجاد مصادر طاقة متجددة ؛

- الاستنزاف الكبير للمواد الأولية الغير قابلة للتجديد .

2- التوصيات

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب أن تصبح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ممارسة فعلية وليست مجرد أعمال تطوعية وتبرعات انسانية، إذ يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من سياسة المؤسسة، وأن أي قرار تتخذه هذه الأخيرة لأبد وأن يشمل اهتمامات المجتمع والبيئة؛

- دعم ثقافة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، ودعم الإدارات العليا فيها نحو طرق أداء الأنشطة المؤثرة في البيئة مع جعل هذه المسألة ذات أهمية بالغة في تفكير هؤلاء؛

- ضرورة تحويل نظام تقييم الأداء البيئي من نظام رقابي إلى نظام لتطوير وتحسين الأداء وتبدأ من مرحلة التصميم إلى مرحلة ما بعد البيع وذلك بتتبع الأمور البيئية خلال دورة حياة المنتج؛

- ضمان أن كل القضايا البيئية قد تم تحديدها مع صياغة واضحة لمواصفات رقابة فاعلة لمنع وتقليل التأثيرات البيئية السلبية المحتملة؛

- ترشيد استهلاك الطاقة واجراء بحوث لإيجاد مصادر طاقة بديلة والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة النظيفة؛

- توفير المعدات اللازمة والموارد البشرية المتخصصة لأداء الأنشطة البيئية، والمساهمة في التحسين المستمر للأداء البيئي من خلال الدورات التدريبية.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية

- ثامر البكري، التسويق -أسس ومفاهيم معاصرة-، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

- ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009.

- مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، اتجاهات المسؤولية الاجتماعية وممارساتها في التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنافسية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 15-16 أفريل 2013.

- محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007.

- معراج هوارى وآخرون، إدارة منظمات الأعمال - التحديات العالمية المعاصرة-، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

- منال محمد عباس، المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2014.

2- المراجع باللغة الأجنبية

- Archie B. Carroll and Kareem M. Shabana, The Business Case for Corporate Social Responsibility: A Review of Concepts,

Research and Practice, International Journal of Management

Reviews , 2010.

- Bouanini Samiha, The Development and Use of Corporate Social Responsibility (CSR) in China, Intervention au Colloque

international « les organisations et la responsabilité sociale », Université de Béchar, 14-15/02/2012.

- **La responsabilité sociétale des entreprises (RSE),**

- Mourad Attarça et Thierry Jacquot, **La représentation de la Responsabilité Sociale des Entreprises : une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales**, XIVième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers 2005. www.strategie-aims.com

- Nabila Attyani, **Challenges and opportunities facing CSR. Local, Regional, and International**, Paper submitted to the International conference on Social Responsibility in the Gulf Cooperation Council (GCC) between competitiveness and innovation, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 15-16/04/2013. -

الهوامش:

¹ GICA : GROUPE DES INDUSTRIES DU CIMENT D'ALGERIE

² العليق : تنتج مادة العليق من طحن المواد الأولية (الكلس+الطين+الرمل+خام الحديد)

³ إلى غاية شهر سبتمبر 2016

خصوصيات تسويق الوجهة السياحية للجزائر عبر الويب 2.0 في ظل التقسيم الجديد للسوق السياحي الإلكتروني.

د. قدري صلاح الدين
مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية

salah.guedril@gmail.com

د. بوسالم أبو بكر

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة

bakeur87@yahoo.fr

د. بن ذهيبة محمد
جامعة خميس مليانة

mohamed.benmed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/08/16 تاريخ التعديل: 2017/11/25 تاريخ قبول النشر: 2017/12/25

الملخص:

تعتبر شبكة الإنترنت وخاصة الويب 2.0 من الأدوات الأكثر استخداما في النشاط السياحي من قبل مختلف الوجهات السياحية في الوقت الحاضر وهذا من خلال تبني جميع أساليب التكنولوجيا المستحدثة القائمة على شبكة الإنترنت لإحداث تغيير في أدائها. وأنت هذه الدراسة للتعرف على أثر استخدام تكنولوجيات الإنترنت من خلال الجيل الثاني الويب 2.0 على تسويق الوجهة السياحية للجزائر، وما مدى مساهمة هذه التكنولوجيات في وضع الإستراتيجية التسويقية المناسبة لهذه الوجهة السياحية من قبل القائمين على تسييرها. وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أنه هنالك علاقة وثيقة بين استخدام تكنولوجيات الإنترنت عبر الجيل الثاني الويب 2.0 وبين وضع الإستراتيجية التسويقية المناسبة للوجهة السياحية للجزائر.

الكلمات المفتاحية: الويب 2.0، السوق السياحي الإلكتروني، الوجهة السياحية، الجزائر.

Abstract:

The Web 2.0 is one of the most tools used in the tourism industry. It greatly contributes to the integration of the Algerian tourism destination and enhancement of its opportunities in the international tourism markets. This study aims to identify the impact of the use of Web 2.0 as a tool on the Algeria destination marketing. In the ended, the study found that there is a relationship between the use of Web 2.0 and the development of marketing strategy for the Algerian tourism destination.

keywords: web 2.0, electronic tourism market, tourism destination, Algeria.

مقدمة:

إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة حيث تعد عنصرا رئيسيا من عناصر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة.

لذلك تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل الوطني، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

وتعد السياحة الإلكترونية القناة الرئيسية في العصر الحالي التي تعتمد عليها جل دول العالم في تحقيق التنمية السياحية وهذا بفضل الجيل الثاني للإنترنت الويب 2.0 الذي بواسطته أصبح الحوار والتفاعل ما بين مختلف المتعاملين السياحيين والسياح أكثر سهولة، حيث أصبح التسويق السياحي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة الإنترنت أحد الأنشطة الرئيسية التي تعتمد عليها الجهات السياحية في ترقية خدماتها السياحية والمنافسة جنبا إلى داخل الأسواق السياحية الدولية.

حيث تعتبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال وخاصة شبكة الإنترنت في الجزائر أداة أو وسيلة ضرورية وحتمية لأداء الترويج السياحي للوجهة السياحية الجزائر، وهذا لما تتميز به من فاعلية كبيرة وسرعة كبيرة في الوصول إلى الأسواق السياحية سواء كانت محلية أو

دولية، وهذا كله بفضل الخصائص المتميزة التي تتوفر عليها شبكة الإنترنت، والتي تساعد الوجهة السياحية الجزائر في ضمان وصول منتجاتها السياحية إلى الأسواق السياحية المستهدفة، وبأسلوب يتلاءم مع إمكانيات المؤسسات السياحية وفي نفس الوقت يستجيب لحاجيات ورغبات السائح المستهدف من العملية السياحية.

ومما سبق فإن إشكالية الدراسة تتبلور في التساؤل الرئيسي التالي:

"إلى أي مدى يساهم الجيل الثاني للإنترنت الويب 2.0 في وضع الإستراتيجية التسويقية المناسبة للوجهة السياحية الجزائر؟"

وكإجابة مسبقة عن التساؤل الرئيسي للدراسة قمنا بوضع الفرضية التالية:

ساهم الجيل الثاني للإنترنت الويب 2.0 في وضع الإستراتيجية التسويقية المناسبة للوجهة السياحية الجزائر من قبل القائمين على تنظيم قطاع السياحة في الجزائر.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إظهار الدور الذي تقوم به شبكة الإنترنت من خلال الويب 2.0 كمتغير أساسي مسؤول عن العديد من المتغيرات في صياغة الإستراتيجية التسويقية المناسبة للوجهة السياحية الجزائر، فقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل توزيع الخدمات السياحية فضلا عن تطوير أساليب الترويج السياحي، حيث أصبح من الممكن تقديم الخدمات السياحية للمستهلك بصورة حية ومن الواقع وأصبح بإمكان العميل عن طريق شبكة الانترنت إجراء الحجز دون الحاجة إلى أي وسط.

ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وإثبات أو نفي فرضية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الدقيق في كل الجوانب النظرية للموضوع وكذلك أثناء تحليل المعطيات الاقتصادية الخاصة بقطاعي السياحة وتكنولوجيات الإنترنت من خلال الويب 2.0. حيث تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

- أولا: الجيل الثاني للإنترنت الويب 2.0: تقنياته وخدماته الإلكترونية؛
 - ثانيا: التوجهات الحديثة للسوق السياحي عبر الإنترنت؛
 - ثالثا: تسويق الوجهة السياحية الجزائر في ظل تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- أولا: الجيل الثاني للإنترنت الويب 2.0: تقنياته وخدماته الإلكترونية.**

غيرت الإنترنت الطريقة التي تقدم بها الخدمات السياحية حيث أصبحت الوسائط الإلكترونية القنوات الرئيسية لتسويق الخدمات السياحية وإيصالها إلى المستهلك السياحي مستخدم الإنترنت إلكترونيا، وخاصة مع ظهور الويب 2.0 الذي يتميز بالتفاعلية والمرونة

والمشاركة¹، وذلك بفضل برامج الويكي (Wikis) والمدونات (Blogs) بالإضافة إلى خلاصات المواقع الإلكترونية (RSS) وغيرها من البرامج الإلكترونية ثم إحداث تحولاً في شبكة الإنترنت من وسيلة نشر إلى وسيلة للتفاعل والمشاركة².

1- مفهوم الجيل الثاني للإنترنت الويب 2.0: الويب 2.0 يمثل الجيل الثاني للويب «World Wide Web»، وهو يركز على استخدامات مستخدمي الإنترنت ودمجها أول إدخالها ضمن عملية التجديد والتطوير وتعديل وتغيير المحتوى للموقع الإلكتروني³.

وكان أول ظهور لمصطلح الويب 2.0 في سنة 2004⁴، حيث تم تعريفه على أنه مجموعة من المواقع الإلكترونية والخدمات والتطبيقات.

والويب 2.0 يتميز بالرابطة شخص/كمبيوتر وهي أكثر تشاركية وأكثر انفتاحاً، بالإضافة إلى ذلك أكثر تفاعلية، وهذه الرابطة سببت في تغييرات اجتماعية وتصرفات مستخدمي الإنترنت الذين يعتمدون أكثر فأكثر على شبكة الإنترنت، الذين يعتبرون دائماً مستهلكين ولكن أيضاً يصبحون شيئاً فشيئاً متعاملين سياحيين وفي نفس الوقت مطورين للخدمات السياحية خاصة⁵.

ويعرف الويب 2.0 على أنه⁶ مجموعة من التطبيقات التكنولوجية القائمة على الإنترنت التي تثري التفاعل والخبرة من خلال السماح لمستخدمي الإنترنت بتحرير ونشر وعرض المعلومات على الإنترنت.

ومن أهم الخصائص التي يتميز بها الويب 2.0 ما يلي⁷:

أ- توفير قدر عالي من التفاعلية مع مستخدم الإنترنت: وتتمثل هذه التفاعلية بشعور مستخدم الإنترنت عند قيامه باستخدام أحد تطبيقات الويب 2.0 كأنه يستخدم أحد تطبيقات سطح المكتب لجهاز الحاسوب الآلي الخاص به، وهذا ما أعطى لتطبيقات الويب 2.0 تفاعلية أكثر مع مستخدم الإنترنت⁸؛

ب- مشاركة المحتوى مع مستخدم الإنترنت: فالويب 1.0 كان عبارة عن واجهة للقراءة فقط، فمحتوى الموقع الإلكتروني كانت المؤسسات المالكة له هي التي تقوم بتحرير المضمون ولم يكن لمستخدم الإنترنت العادي قادراً من المساهمة في المحتوى المنشور⁹، على العكس مع تطبيقات الويب 2.0 أصبح بإمكان مستخدم الإنترنت من مشاركة محتويات مواقع الويب 2.0، حيث أصبح مستخدم الإنترنت هو المحور الأساسي التي تعتمد عليه

المؤسسات خاصة السياحية في إثراء المحتوى الإلكتروني للموقع الإلكتروني وهذا بفضل كل من برامج الويكي (Wikis) والمدونات (Blogs)؛

ج- إمكانية تخصيص المحتوى: بما أن العصب الرئيسي في تطبيقات الويب 2.0 مبنية على وجود المحتوى والذي ساهم فيه مستخدم الإنترنت بطريقة مباشرة وغير مباشرة¹⁰، كان لابد من إيجاد طريقة تساعد هذا المستخدم على توصيف (توسيم) هذه المحتويات من أجل فرزها وترتيبها للرجوع إليها في المرة المقبلة والاستفادة منها، وهذا التخصيص يكون إما في:

- تخصيص محتوى ومضمون الموقع الإلكتروني؛

- تخصيص الطريقة التي يتم من خلالها عرض محتويات الموقع الإلكتروني.

2- تقنيات الويب 2.0: هي تلك الخصائص التي بدونها لا يمكن للموقع الإلكتروني من القيام بعمله، ومن أهمها ما يلي:

أ- أجاكس «AJAX» «Asynchronous Javascript And XML»: وهي اختصار لتقنيات الإنترنت المتعددة التي تجمع بين الجافا سكريبت غير المتزامنة «Asynchronous Java Script» مع لغة «XML» وهذا بهدف جعل المواقع الإلكترونية أكثر تفاعلية مع مستخدمي الإنترنت. فعند القيام بزيارة الموقع الإلكتروني فإن تقنية أجاكس «AJAX» تقوم بعرض البيانات لمستخدم الإنترنت بلحظتها من دون أن يشعر المستخدم بأي تأخير، وذلك من خلال قيامها ب جلب البيانات اللازمة للبرامج التي تحتاج إلى تحديث خلال تصفح مستخدم الإنترنت وعرضها له حال طلبها، وبهذا يعطي لمستخدم الإنترنت فعالية وسرعة أكثر للتعامل مع موقع الإنترنت دون الحاجة إلى تحديثها من خادم الويب¹¹؛

ب- خلاصات المواقع الإلكترونية «RSS» «Rich Site Summary»: تعمل هذه التقنيات على نشر محتويات الموقع الإلكتروني للمهتمين بمتابعة تحديثه، وهذه التقنية تسمح لمستخدم الإنترنت من الحصول على آخر الخدمات المعروضة في مواقعه الإلكترونية المفضلة فور نشرها على شبكة الإنترنت من الحاجة إلى زيارة المواقع الإلكترونية يوميا¹²؛

ج- التدوين الصوتي (Podcast): هي كلمة مكونة من شقين الأول «Pod» مأخوذة من جهاز «iPod» والتي تسمح لمستخدم الإنترنت من حفظ الملفات الصوتية وتشغيلها بينما الجزء الثاني «cast» وتعني النشر والتي تمكن مستخدم الإنترنت من نشر هذه المحتويات التي قام بحفظها بواسطة تقنية «Pod».

3- خدمات الويب 2.0: هي تلك المواقع التي تعمل على خدمة مستخدم الإنترنت ومن أهمها فيما يلي:

أ- **المدونات « Blogs »:** تعرف على أنها صفحة إنترنت ديناميكية تتغير زمنيا حسب المواضيع المطروحة فيها حيث تعرض المواضيع في بداية المدونة حسب تاريخ نشرها، وهذه المدونات اكتسبت شعبية كبيرة من قبل مستخدمي الإنترنت وهذا لسهولة استخدامها¹³؛

ب- **الويكي « Wikis »:** هي عبارة عن برامج إلكترونية تساعد على الكتابة بشكل جماعي بحيث يمكن لأي شخص تعديل المحتوى والصفحات والإضافة إليها بسهولة وبدون قيود، وهذه التقنية تسمح لمستخدم الإنترنت من التواصل المباشر مع المؤسسات التي تمتلك المواقع الإلكترونية¹⁴؛

ج- **الشبكات الاجتماعية:** فكرة الشبكات الاجتماعية تقوم على أساس مفهوم المشاركة بين مستخدم الإنترنت ومختلف الأشخاص مستخدمي الشبكات الاجتماعية الحقيقيين والافتراضيين، وهدف هذه الوسائط الاجتماعية إلى تشمين العلاقات الاجتماعية بين مختلف مستخدمي الإنترنت. ويعتبر الفايسبوك من أكبر الوسائط الاجتماعية من حيث الاستعمال في العالم¹⁵؛

د- **المفضلة الاجتماعية « Social Bookmarking »:** هي عبارة عن مواقع تقوم بعملية تخزين عناوين مواقع الإنترنت التي تم زيارتها، وتسمح لمستخدم الإنترنت بتخزين عناوين مواقع المفضلة في قاعدة البيانات، وهذه التقنية تتميز بإمكانية مشاركة المفضلة بين مختلف مستخدمي الإنترنت¹⁶.

ثانيا: **التوجهات الحديثة للسوق السياحي عبر الإنترنت.**

1- تسويق الوجهات السياحية (صورة الوجهة السياحية) عبر شبكة الإنترنت:

أ- **تعريف الوجهة السياحية:** يمكن تعريف الوجهة السياحية على أنها ذلك المكان الطبيعي أو من صنع الإنسان أو كلاهما معا، الذي يحتوي على مميزات، خصائص ومقومات فريدة تميزه عن مختلف الأماكن الأخرى، الأمر الذي يجعله يكسب دافعا لزيارته. أو هي مكان الجذب السياحي الذي يتميز أو ينفرد بتقديم مجموعة من الخدمات السياحية لفائدة السياح وإما يكون وجهة محلية أو إقليمية أو دولية¹⁷.

وحسب المنظمة العالمية للسياحة « OMT » فقد أصبح استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال كعامل ضروري من أجل مواجهة المنافسة سواء من طرف المقاصد السياحية أو

من طرف المؤسسات السياحية فالإنترنت في الآونة الأخيرة توسعت بشكل كبير أكثر من أي وسيلة اتصال أخرى وأصبحت القوة الدافعة للتغيير والنمو وتعتبر صناعة السياحة من بين الصناعات الأولى في العالم التي تعتمد كثيرا على هذه التقنية.

فمع التطور الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وخاصة شبكة الإنترنت فيما يخص الويب 2.0، قابلتها استخدامات متزايدة من طرف السياح مستخدمي الإنترنت للحصول على المعلومات اللازمة حول الوجهة السياحية والقيام بكل الإجراءات على شبكة الإنترنت¹⁸.

لذلك قامت المنظمة العالمية لسياحة « OMT » بالتعاون مع شركة مايكروسوفت لتزويد مختلف المتعاملين السياحيين في مختلف الوجهات السياحية، بأفضل البرامج والحلول في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي من شأنها أن تساعدهم على مواجهة مختلف التحديات التي تواجههم، وبالتالي مساعدتهم على الحصول على أكبر فائدة من استخدام شبكة للإنترنت في الأعمال السياحية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تطوير الصناعة السياحية من خلال تقديم المناطق السياحية كوجهات سياحية بشكل مثالي. وهذا من خلال التنسيق بين استراتيجيات التسويق الإلكتروني للوجهة السياحية بالإضافة إلى الترويج الإلكتروني الأمثل لهذه الوجهة من أجل تحسين تنافسية الوجهة السياحية وإدارة المعلومات السياحية إلكترونيا حول هذه الوجهة¹⁹؛

ب- مفهوم صورة الوجهة السياحية: صورة الوجهة السياحية هي تلك الانطباعات التي تنشأ في تصور وعقول السياح حول المكان الذي تتواجد به الخدمة السياحية²⁰، والتي تضم كل أشكال التنظيم والتشغيل السياحي التي تتم في حدودها الجغرافية من نقل، فنادق، خدمات مالية وأماكن الترفيه السياحي، حيث غيرت شبكة الإنترنت جذريا الممارسات التشغيلية والإستراتيجيات التسويقية الخاصة بالوجهات السياحية على حد سواء، حيث أنها أعطت لهيئات تسيير الوجهات السياحية ومؤسساتها السياحية المرونة في إستراتيجياتها التسويقية لهذه الوجهة والخاصة بجذب وبيع خدماتها السياحية إلكترونيا للسائح مستخدم الإنترنت²¹، ولصورة الوجهة السياحية أثر قوي على سلوك السائح في عملية اتخاذ لقرار الشراء²².

وصورة الوجهة السياحية هي تلك الصورة حول المنتج السياحي الرئيسي الذي يقوم الجميع بالترويج لها وتطويرها من هيئات رسمية ومن طرف المستفيدين منها من منظمي

الرحلات السياحية ووكالات السفر والسياحة والمؤسسات الفندقية وشركات النقل والطيران وحتى المجتمع المدني لأن الفائدة في النهاية تشمل الجميع²³. وتشمل صورة الوجهة السياحية على جانبيين الأول مادي يتمثل في الموقع الجغرافي بخصائصه الطبيعية ومنشآته المادية والثاني هو الجانب الاجتماعي الثقافي للمنطقة من تاريخ وعادات وتقاليد وأشكال الحياة²⁴.

ج- تسويق الوجهة السياحية: هناك خطوات أساسية يجب القيام بها لتسويق الوجهة السياحية هي:

- تحديد السياح الحاليين والمحتملين بالإضافة إلى تحديد توقعاتهم ورغباتهم وذلك من خلال تقدير السوق السياحي الحالي والتنبؤ بالسوق المستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات البيئية العامة²⁵؛

- دراسة وتحليل مدى جاذبية الوجهة السياحية بالنسبة للسوق السياحي خاصة الأجنبي وذلك من خلال القيام بمسح لبيئتها الخارجية والتي تشمل خاصة المنافسة وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجهها الوجهة السياحية²⁶؛

- وضع الأهداف الإستراتيجية التسويقية للوجهة السياحية من خلال تخطيط وتنفيذ المزيج التسويقي الخاص بها عن طريق خلق وإنشاء المنتج السياحي المناسب، الترويج الجيد للمنتج من أجل تعريف السائح بهذا المنتج السياحي وتوزيع هذا المنتج السياحي على نحو فعال وعلى النحو الذي يرغب به السائح²⁷. بالإضافة إلى وضع سعر ملائم للمنتج السياحي²⁸؛

- إنشاء هيئة عامة تقوم بالسهر على تنفيذ هذه الأهداف الترويجية (في الجزائر هذه الهيئة هي وزارة السياحة والصناعات التقليدية بمساعدة الديوان الوطني للسياحة والديوان الوطني الجزائري للسياحة) التي تقوم بمتابعة الوجهة السياحية وتنفيذ الأهداف وتقييم النتائج.

2- السوق السياحي الإلكتروني: أهمية تجزئة السوق السياحي الإلكتروني في إعداد الإستراتيجية التسويقية الإلكترونية:

أ- مفهوم السوق السياحي الإلكتروني: يعرف السوق السياحي الإلكتروني بأنه نظام للمعلومات يسمح للفاعلين السياحيين والمستهلكين السياحيين على حد سواء، بتبادل المعلومات حول عروض ومواصفات الخدمات السياحية باستخدام أدوات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وذلك من خلال ضمان التفاعل بين السائح مستخدم الإنترنت والمؤسسات

السياحية من جهة ومن جهة أخرى التقليل إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات²⁹، من أجل تحقيق أحد الأنشطة التالية أو أكثر:

- تحديد مختلف المتعاملين السياحيين والوسطاء السياحيين؛
 - تحديد أو التعريف بالمستهلكين السياحيين مستخدمي الإنترنت سواء المؤكدين أو المحتملين؛
 - تنفيذ عمليات الشراء والبيع بين الفاعلين في السياحة والمستهلكين السياحيين إلكترونياً.
- والأسواق الإلكترونية السياحية تتسم بمجموعة من الخصائص تميزها عن الأسواق التقليدية هي³⁰:
- تسمح هذه الأسواق السياحية الإلكترونية للفاعلين السياحيين الأكثر تنظيماً إلكترونياً أن يكون أكثر وضوحاً وبالتالي أكثر تنافسية وهذا ما يسمح لهم من الاستحواذ على أكبر جزء ممكن من السوق السياحي الإلكتروني؛
 - الحركة بين الفاعلين في السياحة والمستهلكين السياحيين مستخدمي الإنترنت في هذا السوق السياحي تأخذ طرقاً مختلفة، متطورة ومتجددة تجعل كل طرف من أطراف التعامل يعمل بكفاءة عالية، لأنه من السهل تغيير سبل المعاملة السياحية؛
 - من السهل أن ترتبط الأسواق السياحية الإلكترونية مع بعضها البعض فيزيد من حجم المعاملات الإلكترونية، وهذا ما يوفر للسائح مجال أكبر للمقارنة والاختيار من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي بالمتعاملين السياحيين إلى حدة المنافسة وصعوبة الوصول إلى المستهلك السياحي مستخدم الإنترنت المستهدف من هذه العملية التسويقية؛
 - توفر السوق السياحية الإلكترونية للسائح مستخدم الإنترنت مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخدمات السياحية، كما توفر له إمكانية المقارنة والاختيار بسهولة وبساطة كبيرة حسب حاجاته ورغباته وإمكانياته، الأمر الذي أدى إلى عملية التحول من الأسواق التقليدية إلى الأسواق الإلكترونية مستمرة وستظل مستمرة.

ب- الفرص التي يقدمها السوق السياحي الإلكتروني: يتيح السوق الإلكتروني للسياحة فرص كبيرة أمام المتعاملين السياحيين التي من شأنها أن تقوم بإرضاء السائح، ومن بين أهم هذه الفرص ما يلي³¹:

- إمكانية تقديم الخدمة للسائح مستخدم الإنترنت 24/24 ساعة ومن أي مكان يتواجد به المستهلك السياحي الإلكتروني وبأي وسيلة هو يستخدم الإنترنت سواء كان ذلك بواسطة

الحاسوب أو بواسطة الهاتف المحمول، وهذا ما مكن السياح من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات³²؛

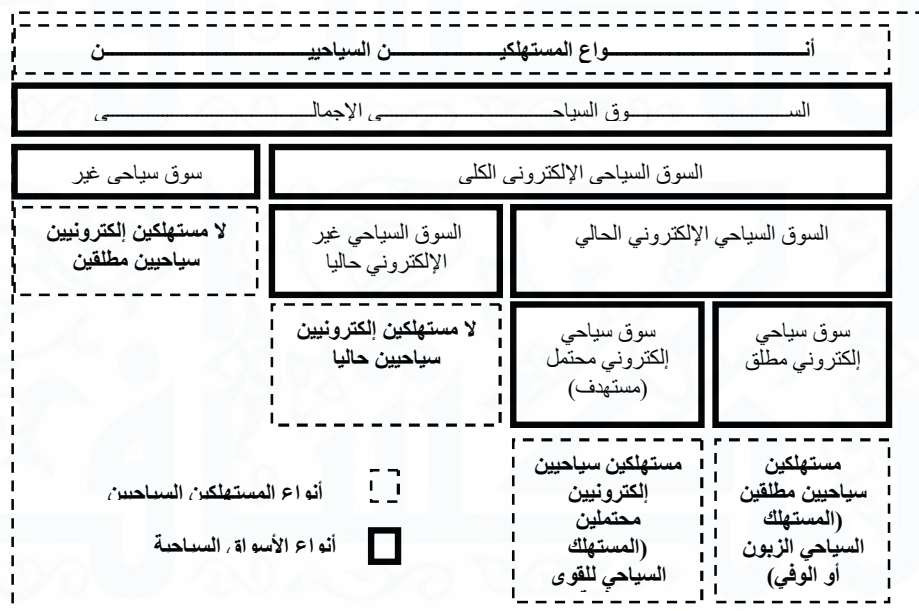
- تأمين الموقع الإلكتروني وتيسير دخوله وسرعة الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها السائح الإلكتروني وذلك بما يحقق له الرضا عن الخدمة الإلكترونية المقدمة، فمعظم السياح مستخدمي الإنترنت يبحثون عن وسائل الأمان التي يوفرها الموقع الإلكتروني خاصة عند استعمال بطاقة الائتمان³³؛

- خدمة السياح مستخدمي الإنترنت بعد عملية التبادل فالأسواق السياحية الإلكترونية تتيح عملية متابعة السائح الإلكتروني حتى بعد تعامله مع المؤسسة السياحية والذي يعد من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى توطيد العلاقة بين المؤسسة السياحية والمستهلك السياحي الإلكتروني؛

- تسمح الأسواق السياحية الإلكترونية بتوفير الإحساس للسائح الإلكتروني بوجود علاقة مباشرة بينه وبين المؤسسة السياحية التي يتعامل معها، وذلك من خلال الاستجابة الفورية لانشغالاته التي يطرحها أثناء قيامه بتصفح الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة السياحية وهذا بفضل المدونات «Blog»³⁴.

ج- الطلب السياحي الإلكتروني والمستهلكين السياح مستخدمي الإنترنت: أهمية تجزئة السوق السياحي الإلكتروني في إعداد الإستراتيجية التسويقية الإلكترونية: تعتبر عملية تجزئة السوق السياحي من أجل تحديد السوق السياحي المستهدف من خلال شرائح السياح المستهدفة من السياسات التسويقية السياحية الفعالة، وجاء هذه الاهتمام بتجزئة السوق السياحي بسبب التطور الكبير الذي يشهده نوع السياحة "السياحة الإلكترونية-المستهلكين السياح" « B to C »³⁵، فمن خلال الشكل الموالي يمكننا إيجاز وتوضيح الأنواع المختلفة للمستهلكين السياحيين مرفقة بأنواع الأسواق السياحية التي تتواجد بها، وهذا حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): يلخص الأنواع المختلفة للمستهلكين السياحيين مرفقة بأنواع الأسواق السياحية التي تتواجد بها.



المصدر: من إعداد الباحثين.

فالشكل أعلاه يوضح مختلف المستهلكين السياحيين وأنواع الأسواق السياحية وهذا

كما يلي:

- **لا مستهلكين إلكترونيين سياحيين مطلقين:** وهم مجموع السياح الذين لن يقوم بشراء واستهلاك الخدمة السياحية الإلكترونية المعروضة في الموقع السياحي الإلكتروني للمؤسسة السياحية لأسباب فيزيائية وبسيكولوجية وهذا الصنف من المستهلكين يتواجدون في **الأسواق السياحية غير الإلكترونية؛**

- **لا مستهلكين إلكترونيين سياحيين حالياً:** وهم مجموع المستهلكين السياحيين الذين لن يقوم بالاستهلاك الحالي للخدمة السياحية الإلكترونية المعروضة في الموقع الإلكتروني لكن لا يمنع أو لا يستبعد أن يصبحوا في المستقبل من المستهلكين السياحيين الإلكترونيين للخدمة السياحية للمؤسسة وهذا لأسباب عدم الإلمام بمهارات استخدام الحاسوب الآلي أو عدم القدرة على الإبحار في شبكة الإنترنت لنقص التعليم أو عدم توفر الإمكانيات المادية

أو المالية لاستهلاك الخدمة السياحية وغيرها من الأسباب الظرفية ونجد هؤلاء لا مستهلكين سياحيين إلكترونيين حاليا في السوق السياحي غير إلكتروني حاليا؛

- **المستهلك السياحي الإلكتروني المحتمل:** وهو ذلك المستهلك السياحي مستخدم الإنترنت في البحث وحجز وشراء الخدمة السياحية إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت لكنه في حوزة القوى السياحية المنافسة الذي تسعى المؤسسة السياحية دائما إلى جذبته لشراء خدماتها السياحية المعروضة في موقعها السياحي الإلكتروني وهذا النوع من السياح الإلكترونيين يتواجدون في السوق السياحي الإلكتروني المستهدف الذي تسعى المؤسسة السياحية إلى دخوله والمنافسة في جذب السياح؛

- **المستهلك السياحي الإلكتروني المطلق:** وهو ذلك السائح الذي استطاعت المؤسسة السياحية أن تكسب ولائه من خلال توفير رغباته وحاجياته وخدمته على أحسن وجه إلكترونيا من خلال شبكة الإنترنت وهو يتواجد في السوق السياحي الإلكتروني الذي تملكه المؤسسة السياحية.

د- **نموذج الأعمال السياحية في الأسواق السياحة الإلكترونية:** فمؤدج الأعمال السياحية الإلكترونية لإطار الممارسات التجارية السياحية الناجحة ينطلق في الأساس من منظور السائح مستخدم الإنترنت، فقد حدد هذا النموذج عوامل النجاح الحاسمة التي تتمثل في خدمات إلكترونية متكاملة، مريحة، مخصصة وحيوية، فالسياح مستخدمو الإنترنت وخاصة المحتملين بحاجة إلى معلومات سياحية شاملة تتعلق بوجهتهم السياحية التي تساعد في التخطيط لرحلاتهم. لذلك ينبغي على الأسواق السياحية الإلكترونية أن تسمح للسياح مستخدمو الإنترنت من الحصول على معلومات شاملة بدءاً من الوجهات لبرامج سياحية وحجوزات مؤسسات الطيران والفنادق والمطاعم مع عدد قليل من النقرات بالإضافة إلى عملية الدفع الإلكتروني. وهذا حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

[illegible]

فمن خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن السوق السياحي الإلكتروني تتواجد به أطراف عديدة ومختلفة ترتبط فيما بينها بروابط جد معقدة وأي غياب لأحد هذه الأطراف يسبب خلل في السوق السياحي الإلكتروني وبالتالي التأثير على الصناعة السياحية ككل، وهذه الأطراف كما يلي³⁶:

- 406

- **الوسطاء السياحيين:** هي تلك المؤسسات السياحية التي تتوسط بين المستهلك السياحي النهائي والمؤسسات المنتجة للخدمات السياحية وهم منظمي الرحلات السياحية ووكالات السفر والسياحة؛

- **منظمات تسيير الوجهات السياحية:** وهي تلك المنظمات التي تدعم خدمات السفر الموجودة خارج حدود صناعة السياحة مثل شركات بطاقات الائتمان، وشركات التأمين، وتجار بيع المنتجات المتخصصة ذات الصلة.

ثالثا: تسويق الوجهة السياحية الجزائر في ظل تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

1- مخطط ترقية وتسويق الوجهة السياحية الجزائر: في إطار سعي الجزائر إلى تنمية وترقية وتسويق وجهتها السياحية الجزائر وحتى تتمكن من الدخول إلى الأسواق السياحية الدولية والمنافسة جنبا على جنب مع مختلف الوجهات السياحية المنافسة في هذه الأسواق الدولية، يستوجب عليها تحديد الأسواق المستهدفة والاستغلال الأمثل لكل الطاقات والإمكانات السياحية من خلال وضع إستراتيجية تسويقية فعالة لتسويق وترويج الوجهة السياحية الجزائر، من خلالها يتم تحسين صورة الوجهة السياحية الجزائر في ذهن وأعين السياح الأجانب خاصة من خلال إبعاد صور اللأمن بالإضافة إلى ترويج مقومات الجذب السياحي الطبيعية، الثقافية والحضارية التي تمتاز بها الوجهة السياحية الجزائر.

أ- الأسواق السياحية الرئيسية المصدرة للسياح إلى الوجهة السياحية الجزائر: من خلال المخطط التوجيهي للتنمية السياحية تم تحديد الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح نحو الوجهة السياحية الجزائر من خلال تقسيمها إلى أسواق سياحية ذات الأولوية، أسواق سياحية واعدة وأسواق سياحية بعيدة مستقبلية، وهذا كما يلي³⁷:

- **الأسواق السياحية ذات الأولوية:** وهي تلك الأسواق السياحية التقليدية المصدرة للسياح الأجانب نحو الوجهة السياحية الجزائرية وهم يمثلون فئة السياح الأجانب الحاليين الذي يستوجب المحافظة عليهم، وهذه السوق السياحي تتمثل في السوق السياحي الأورومتوسطي خاصة فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا والبرتغال؛

- **الأسواق السياحية الواعدة:** وهي تلك الأسواق السياحية التي يمكن أن تكون أسواق سياحية مصدرة للسياح نحو الوجهة السياحية الجزائر وهي تضم فئة السياح المحتملين التي تسعى الوجهة السياحية إلى استقطابهم وجذبهم من الوجهات السياحية المنافسة وتتمثل هذه الأسواق السياحية الواعدة في بريطانيا، هولندا، النمسا والدول الأسكندنافية؛

- الأسواق السياحية البعيدة المستقبلية: وهي أسواق سياحية مستقبلية واعدة بالنسبة للوجهة السياحية الجزائر تسعى الجزائر في إستراتيجياتها المستقبلية إلى الدخول إليها والمنافسة على استقطاب السياح من خلال توفير خدمات سياحية ذات ميزة تنافسية وهذه الأسواق تتمثل في السوق الروسية، الأسواق الآسيوية وعلى رأسها الصين واليابان، أمريكا، كندا ودول الخليج.

ب- الخدمات السياحية الموافقة للأسواق السياحية المحددة في المخطط التسويقي: بعد أن تم تحديد الأسواق السياحية ذات الأولوية قام هذا المخطط الوطني للتهيئة السياحية بتحديد أنواع الخدمات السياحية الموافقة لهذه الأسواق السياحية حيث قام بالتركيز على المنتج السياحي الصحراوي باعتباره المنتج الأكثر طلبا من طرف السياح الأجانب بالإضافة إلى السياحة الثقافية والعلاجية والصحية وأيضا سياحة الأعمال والمؤتمرات وكذلك سياحة الصيد والغطس وسياحة استكشاف المغارات وغيرها من الأنواع السياحية التي تم تحديدها كخدمات سياحية موافقة للأسواق السياحية ذات الأولوية والأسواق السياحية الواعدة أما بالنسبة للأسواق البعيدة خاصة السوق الخليجي فقد تم التركيز على الحمامات البحرية والأعمال والمؤتمرات بالإضافة إلى سياحة الصيد البحري والبري وكذا السياحة العلاجية والصحية.

والشكل الموالي يلخص هذه الأسواق السياحية الدولية المصدرة للسياح إلى الوجهة السياحية الجزائر ومختلف الفروع السياحية الموافقة لها وهذا كما يلي:

الشكل رقم (03): الأسواق السياحية الدولية الرئيسية للوجهة السياحية الجزائر



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على بيانات مقدمة من وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2014.

2- تسويق الوجهة السياحية الجزائر

أ- مخطط تسويق الوجهة السياحية الجزائر: لقد اعتمد البرنامج التوجيهي للتهيئة السياحية على مخطط خاص لتسويق الوجهة السياحية الجزائر يقوم في الأساس على تكنولوجيات الإعلام والاتصال وعلى رأسها شبكة الإنترنت وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية ثنائية بين وزارة السياحة والصناعات التقليدية ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل إنشاء موقع سياحي يتمثل في البوابة الإلكترونية للسياحة في الجزائر الذي يتم من خلاله الترويج وتسويق الوجهة السياحية لكل الأسواق السياحية الأجنبية المصدرة للسياحة السالفة الذكر بالإضافة إلى السوق السياحي المحلي والذي سنتناوله

بالتحصيل في عناصر دراستنا اللاحقة. إضافة إلى هذا فقد ضم هذا المخطط التسويقي الخاص بالوجهة السياحية الجزائر ما يلي³⁸:

• **المتعاملين السياحيين:** من خلال الدواوين السياحية وعلى رأسها الديوان الوطني للسياحة بالإضافة إلى منظمي الرحلات السياحية والمتمثلة في الديوان الوطني الجزائري للسياحة والنادي السياحي الجزائري إضافة إلى وكالات السياحة والسفر الذي يقدر عددها بحوالي 1000 وكالة للسياحة والسفر. بحيث يشرف هؤلاء المتعاملين السياحيين على تسويق الوجهة السياحية وترقيتها من خلال ما يلي:

- إنشاء مواقع سياحية إلكترونية على شبكة الإنترنت خاصة بالترويج والتسويق للخدمات السياحية الخاصة بالوجهة السياحية الجزائر؛

- التسويق التجاري للخدمات السياحية الخاصة بالوجهة السياحية الجزائر في الخارج والداخل؛

- تكوين فرق خاصة بالبيع من خلال التكوين والتدريب السياحي؛

- المشاركة في المعرض والصالونات الدولية المحلية الخاصة بالترويج وتسويق الوجهة السياحية الجزائر.

• **الصحافة:** فالقائمون على القطاع السياحي ومن خلال هذا البرنامج التوجيهي للتهيئة السياحية يعكفون على توظيف الصحافة بمختلف أنواعها المكتوبة والمسموعة والمرئية في الترويج وتسويق الوجهة السياحية الجزائر من خلال الملفات الصحفية والرسائل الإخبارية بالإضافة إلى الرحلات الإعلامية باستخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

ب- **أهداف مخطط ترويج وتسويق الوجهة السياحية الجزائر:** يعكف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على تحقيق جملة من الأهداف التسويقية الخاصة بالوجهة السياحية الجزائر وهذا من خلال مخطط ترويجي وتسويقي لهذه الوجهة ومن بين أهم هذه الأهداف ما يلي³⁹:

• **تنمية القدرة التساهمية لقطاع السياحة في الاقتصاد الوطني:** من خلال العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي:

- تحسين القدرة التنافسية لقطاع السياحي في الأسواق الدولية بالإضافة إلى تحسين أداء النشاط السياحي؛

- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق تنمية سياحية مستدامة تساهم في تحسين المستوى المعيشي وتساهم في التوازنات الاقتصادية الكلية؛

- تثمين هوية الوجهة السياحية للجزائر وإرثها الطبيعي، الثقافي والحضاري السياحي؛
- تحقيق شراكات وطنية ودولية انطلاقا من منطق أو قاعدة (كاسب-كاسب).
- **جعل الوجهة السياحية للجزائر منارة في المغرب العربي والمنطقة الأورومتوسطية:** من خلال ترويج وتسويق ما تمتلكه من مقومات سياحية متميزة ومنفردة التي تهدف إلى إرضاء السياح الحاليين واستقطاب سياح جدد محتملين، وهذا من خلال ما يلي:
 - تثمين خصوصيات المقومات السياحية التي تتميز بها الوجهة السياحية للجزائر الصحراوية والموروث الحضاري والثقافي التي تزخر به؛
 - تنشيط الجاذبية العامة للوجهة السياحية للجزائر في الأسواق السياحية الدولية؛
 - استعادة الثقة في الإمكانات السياحية التي تمتلكها الوجهة السياحية للجزائر خاصة القدرات والمؤهلات البشرية منها؛
 - تعزيز الصورة الإيجابية للوجهة السياحية للجزائر في أعين وأذهان السياح الأجانب والمحليين على حد سواء.
- **التمركز (النموذج) في الفروع السياحية الواعدة والأسواق السياحية الجذابة:** من خلال وضع الإستراتيجيات التسويقية والتنظيمية التالية:
 - العمل في الفروع السياحية الواعدة والتكيف الدائم للعرض السياحي مع الطلب السياحي المتغير باستمرار خاصة الأجنبي منه؛
 - إجراء تنظيم لأهداف السياح من خلال تحديد أقسام السوق وتحليل وتشخيص تطور دوافع السياح وفقا لتوقعاتهم وتطلعاتهم ورغباتهم وحاجياتهم؛
 - تشجيع بروز الأقطاب السياحية للامتياز والسهر على إنجازهم في الآجال المحدد لذلك.

3- مخطط الجودة السياحية ودوره في تسويق الوجهة السياحية في السوق السياحي الدولي:

أ- **مبادئ مخطط الجودة السياحية:** أصبحت النوعية اليوم من بين المطالبات الضرورية في الطلب السياحي الأجنبي خاصة، لهذا قام البرنامج التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال مخطط ترويج وتسويق الوجهة السياحية للجزائر بوضع مخطط خاص بالجودة السياحية الذي يركز على استخدامات تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل تحقيق تناسق مع تطور المنتج السياحي في الوجهات السياحية المنافسة في الأسواق الدولية، وهذا المخطط يقوم على ما يلي⁴⁰:

- إطلاق مخطط لنوعية السياحة مع الرغبة في الانضمام إلى ماركة موحدة "النوعية السياحية" وهي حصيلة كل مسعى نوعي؛
- التوقيع منذ الآن ضمن منظور تحسين النوعية في العرض السياحي الخاص بالوجهة السياحية الجزائر والعمل على ترقيته في الأسواق السياحية الدولية؛
- بعث ديناميكية سياحية جديدة تقوم على أساس دعم وترقية وترويج الوجهة السياحية الجزائر خاصة في الأسواق السياحية الدولية.
- ب- **أهداف مخطط الجودة السياحية:** يرمي مخطط الجودة السياحية إلى إعادة تجميع وتوحيد المتعاملين السياحيين الذي يندمجون في هذا المخطط بإرادتهم، وهذا من أجل تحقيق جملة من الأهداف التي تعمل على الاستجابة لحاجيات السياح خاصة الأجانب منهم وتصب في قلب التنمية السياحية، وهذه الأهداف تم تحديدها في المادة (03) من إطار اتفاقية التعاون المبرمة بين وزارة السياحة والصناعات التقليدية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وهذا ما يلي⁴¹:
- تحسين وتقوية المنافسة الخاصة بالوجهة السياحية الجزائر من خلال إدماج مفهوم الجودة في كل مشاريع التنمية السياحية وهذا من أجل تحسين أداء القطاع السياحي؛
- تثمين الموارد السياحية مخلق الاستدامة في العرض السياحي الخاص بالوجهة السياحية الجزائر من خلال تحسين ظهور وقراءة الجودة من طرف السائح الأجنبي خاصة؛
- تطوير وتحسين نوعية العرض السياحي الخاص بالوجهة السياحية الجزائر؛
- حث وترغيب المتعاملين السياحيين على العمل بالإجراءات الخاصة بتحسين جودة النوعية للخدمات السياحية الخاصة بالوجهة السياحية الجزائر؛
- نشر والترويج بصورة الوجهة السياحية كوجهة سياحية ذات نوعية متميزة في خدماتها السياحية؛
- اعتلاء موقع ممتاز تنافسي بين الوجهات السياحية المنافسة في الأسواق السياحية الجزائر؛
- منح رؤية جديدة للمتعاملين السياحيين حول التعامل في القطاع السياحي من خلال العمل بهذا المخطط.
- ج- **معايير التصنيف في مخطط الجودة السياحية:** في ظل سعي القائمون على القطاع السياحي إلى الرفع من جودة الخدمات السياحية المقدمة للسائح قامت بوضع مجموعة من

الالتزامات الواجب توافرها في كل مؤسسة سياحية كشرط ضروري في نشاطها السياحي وهذا حتى يتم إعطائها تصنيف أعلى فيما يخص جودة خدماتها السياحية زيادة على معايير تصنيفها المعتمدة دوليا. وهذه الالتزامات تم وضعها على أساس توفر المعايير التالية⁴²:

- **تكنولوجيات الإعلام والاتصال**: والتي تتمثل في الإعلام الجيد وتقديم البيانات المناسبة إلى السائح مستخدم الإنترنت من خلال تزويده بمعلومات واضحة، محددة، كاملة وبسرعة عن الخدمات السياحية بواسطة الهاتف أو البريد الإلكتروني أو موقع الإنترنت السياحي؛

- **الاستقبال المناسب**: ويتمثل في استقبال السائح بكل حفاوة، رقة، نشاط وابتسامة، بالإضافة إلى يجب أن تكون متاحة في أي وقت ومعرفة كيفية التألؤم والتكيف مع مختلف أنواع السياح؛

- **كفاءة العمال**: وتتمثل في سرعة الأخذ بعين الاعتبار للسائح وتقديم النصح والمعلومات التي يحتاجها بالإضافة إلى التحكم في اللغات الأجنبية؛

- **رفاهية الأماكن السياحية**: وتتمثل خاصة في تحسين أماكن الاستقبال وقاعات الانتظار بالإضافة إلى الإنارة وتجميل المحيط الخارجي وكذا التكيف؛

- **النظافة والصيانة**: وتتمثل في السهر على نظافة الأماكن السياحية والصيانة الدائمة لهذه الأماكن السياحية ومختلف عتادها المتاح للسائح؛

- **احترام البيئة**: وتتمثل في الأخذ بعين الاعتبار للأماكن الخضراء وتشجير المحيط الخارجي وكذا اقتصاد استغلال المياه والطاقة بالإضافة إلى جمع القمامة؛

- **تثمين التراث المحلي**: وتتمثل في وضع في المتناول مجموعة من الخدمات السياحية المحلية من خلال مختلف المعلومات الضرورية التي تسمح بتثمين المنتج السياحي وتظهر الرفاهية السياحية المحلية.

د- مخطط الجودة السياحية واستخدامات تكنولوجيات الإعلام والاتصال: لقد أحدثت استخدامات تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطورا كبيرا في تصرفات السياح خاصة الأجانب منهم بالإضافة إلى مسارات التوزيع الخاصة بالخدمات السياحية التي تسمح بالعرض المباشر للخدمات السياحية لعدد كبير من مستخدمي الإنترنت. فالتسويق عبر الإنترنت من بين أهم الأدوات التسويقية التي من خلالها يمكن للمتعاملين في المجال السياحي من الكسب السريع لحصص من السوق السياحي الدولي والوصول إلى أبعد الأسواق السياحية الدولية، حيث أن تأثير الإنترنت يتجاوز في كونها كوسيلة للتأثير على السائح مستخدم الإنترنت

ودفعه إلى حجز الخدمات السياحية ويتعداه إلى كونها أداة من أدوات كسب الولاء القبلي للسائح مستخدم الإنترنت من خلال قدرتها على توفير إمكانية الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، بالإضافة إلى إمكانية عرض أمام السياح مستخدمي الإنترنت عروض سياحية متنوعة وتنافسية نظرا لما تمتلكه الوجهة السياحية الجزائر من عرض سياحي متميز عن الوجهات السياحية المنافسة، حيث بواسطة الإنترنت يمكن إحداث الفرق بسرعة من خلال الترويج للسمع الجيدة بالإضافة إلى سهولة الحجز الإلكتروني وكذا عرض الخدمات السياحية المتنوعة والنادرة التي تتفوق على تنافسية الأسعار.

ومن هنا جاءت اتفاقية التعاون بين وزارة السياحة والصناعات التقليدية ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل الاستفادة من هذه التقنية المتطورة وهذا من خلال الاتفاق على إنجاز بوابة إلكترونية للسياحة في الجزائر الذي يعد كنظام للتسيير الإلكتروني للقطاع السياحي الذي ينم من خلاله إلى ما يلي:

- الحجز الإلكتروني للخدمات السياحية الخاصة بالوجهة السياحية الجزائر من خلال ربط المواقع السياحية الإلكترونية بالمؤسسات الفندقية وبمنظمي الرحلات السياحية ووكالات السياحة والسفر بالبوابة الإلكترونية للسياحة في الجزائر؛
- الإدارة الإلكترونية للرحلات السياحية داخل الوجهة السياحية الجزائر من خلال ربط المواقع السياحية الإلكترونية لمنظمي الرحلات السياحية ووكالات السياحة والسفر بالبوابة الإلكترونية للسياحة في الجزائر؛
- الإدارة والاستقبال الإلكتروني الفندقي من خلال ربط المواقع السياحية الإلكترونية لهذه المؤسسات السياحية الفندقية بالبوابة الإلكترونية للسياحة في الجزائر.

الخاتمة: وفي الأخير يمكن القول أن النشاط السياحي أصبح من أكبر القطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ يعتبر للكثير من الدول المصدر الرئيسي للعملة الصعبة الأمر الذي يساعدها في سد عجز ميزان مدفوعاتها ويزيد من حجم الدخل الوطني لهذه الدول، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة من خلال الاستثمارات السياحية بشقيها الأجنبي والوطني، حيث أصبح قطاع السياحة من أكبر القطاعات إذ بلغت المداخيل المحققة عبره ما يقارب 1245 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة نمو بلغت 43%.

لذلك يجب على المتعاملين السياحيين لمختلف الجهات السياحية اعتماد أساليب وأدوات تسويقية ملائمة ومناسبة لكل وجهة السياحية من حيث طبيعة وخصائص خدماتها السياحية، مع الأخذ بعين الاعتبار لرغبات وحاجيات السائح المستهدف بالإضافة إلى مكان تواجده، والترويج والتسويق السياحي من خلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة شبكة الإنترنت بفضل الجيل الثاني للإنترنت الويب 2.0 الذي يعتبر أفضل وسيلة لأداء الترويج السياحي الإلكتروني.

كما أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال أضحت من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الجهات السياحية في مختلف أنشطتها السياحية سواء المتعلقة بالحجز الإلكتروني أو البيع عبر شبكة الإنترنت، حيث أصبحت هذه الأخيرة ترتبط مباشرة بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات السياحية، وبالتالي نجاح أي نشاط سياحي يتوقف على مدى الاستخدام الأمثل لشبكة الإنترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق السياحي، سواء كان على مستوى المؤسسة السياحية الواحدة من خلال استغلالها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال استغلالاً أمثل بما يحقق نجاحاً في نشاطها السياحي داخل البيئة التي تنشط فيها، أو على مستوى الوجهة السياحية ككل من خلال الاستفادة المثلى من شبكة الإنترنت بشكل يحقق الانسجام والاتساق بين مختلف الخدمات السياحية المقدمة من طرف مختلف المؤسسات السياحية داخل الوجهة السياحية الواحدة، وهذا الانسجام يسمح للوجهة السياحية من بناء علامة سياحية موحدة والعمل على تطويرها، وهذا من خلال توحيد مختلف الجهود المبذولة على مستوى الوجهة السياحية من خلال تحقيق التفاعل ما بين مختلف متعاملي الوجهة السياحية والسياح بغض النظر عن أماكن تواجدهم.

كما أن هذه الدراسة أكدت على أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال وخاصة الإنترنت اليوم تعتبر كأداة ضرورية لنجاح العمل السياحي للوجهة السياحية الجزائر بمختلف مؤسساتها السياحية وعلى رأسهم وكالات السياحة والأسفار، وذلك بفضل الدور الكبير الذي تقوم به في مجال التعريف بالخدمات السياحية للوجهة السياحية الجزائر، ترويجها وتوزيعها (تسويقها)، فالإنترنت سمحت للوجهة السياحية بمختلف مؤسساتها السياحية من خلق منتجات سياحية جديدة، الترويج الأمثل لخدماتها السياحية، تحسين الاتصالات السياحية وجودة المعلومات السياحية، بالإضافة إلى تحسين الصورة الذهنية عن هذه الوجهة السياحية لدى خاصة السياح الأجانب.

وبناء على ما تقدم نقترح ما يلي:

- ضرورة الإسراع في تحقيق تكامل ما بين قطاعي السياحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل وضع قاعدة معلوماتية حقيقية، المتمثلة في بوابة السياحة الإلكترونية التي تعتبر الحجر الأساس لتطوير وتنظيم السياحة الإلكترونية في الجزائر؛
- ضرورة تصميم خطط إستراتيجية شاملة في مجال التحول نحو مفهوم السياحة الإلكترونية وأساليبها آخذة في عين الاعتبار كل المتغيرات الحيوية وعلى رأسها الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت؛
- توفير المتطلبات البشرية والمالية والتكنولوجية والتشريعية وغيرها من المتطلبات الضرورية لإجراء التحول نحو السياحة الإلكترونية وإدراك ما يحتاجه كل ذلك من وقت وجهد وطني هائل؛
- توعية المواطنين ونشر الثقافة الإلكترونية وما يتطلبه من تعديلات في خطط وبرامج أنظمة الإعلام الآلي والتعليم بكافة مستوياته وغيرها؛
- ضرورة التعاون والتنسيق المحلي والخارجي بقصد الاستفادة من الخبرات السابقة في مجال السياحة الإلكترونية والتعرف على العوامل الإيجابية والسلبية في هذا المجال، حيث إن لهذا الموضوع أبعاد كثيرة تمتد إلى البيئة الداخلية والخارجية خصوصا في ظل الثورة التكنولوجية وظاهرة العولمة.

المراجع:

- ¹ - Yusoff Daud and Effandi Zakaria, Web 2.0 application to cultivate creativity in ICT literacy, **Procedia Social and Behavioral Sciences**, Volume 59, 2012, P 460.
- ² - Ora Lassila and James Hendler, Embracing "Web 3.0". **Journal of IEEE Internet Computing**, volume 11, N 03, June, 2007, P 91.
- ³ - Lidija Lalicic, Unwrapping the tourist experience a SEM decision tree approach, **Information and Communication Technologies in Tourism: Proceedings of international conference**, Dublin, Ireland, 21 January 2014, p 117.
- ⁴ - Michelle Pieri and Davide Diamantini, An E-learning Web 2.0 Experience, **Social and Behavioral Sciences**, Volume 116, 2014, P 1217.

- ⁵ - Shweta Bhardwaj, Web 3.0: Leveraging of semantic web, **International Journal Of Latest Trends In Engineering And Technology**, Volume 01, N 01, May 2012, P 50.
- ⁶ - Ao Shuang Zhang, The role of social media in facilitating the interactions of conference attendees: A case study, **Information and Communication Technologies in Tourism: Proceedings of international conference**, Dublin, Ireland, 21 January 2014, p 99.
- ⁷ - Bryan Alexander, web 2.0: A new wave of innovation for teaching and learning ?, **Educause review**, volume 41, N 02, April 2006, P 34.
- ⁸ - H. Castro and all, Meta organization and manufacturing Web 3.0 for ubiquitous virtual enterprise of manufacturing SMEs: a framework, **Journal of Procedia CIRP**, Volume 12, 2013, P 399.
- ⁹ - Cornelia Betsch, Opportunities and challenges of Web 2.0 for vaccination decisions, **Journal of Vaccine**, Volume 30, 2012, P 3728.
- ¹⁰ - Sunita Dhotre and Sheetal Patil, Intelligent E-learning Systems Using Web 3.0, **Journal of Engineering Research and Studies**, Volume 01, N 02, 2010, P 231.
- ¹¹ - Chuan Jun Su and Chang Yu Chiang, Enabling successful Collaboration 2.0: A REST based Web Service and Web 2.0 technology oriented information platform for collaborative product development, **Journal of Computers in Industry**, Volume 63, 2012, P 949.
- ¹² - source, **voir le site internet:** <http://ar.wikipedia.org/wiki/RSS>, 13/03/2014.
- ¹³ - Marianna Sigala and Kalotina Chalkiti, Investigating the exploitation of web 2.0 for knowledge management in the Greek tourism industry: An utilisation importance analysis, **Journal Of Computers in Human Behavior**, Volume 30, 2014, P 808.
- ¹⁴ - Kulthida Nugultham, Using Web 2.0 for Innovation and Information Technology in Education Course, **Journal of Social and Behavioral Sciences**, Volume 46, 2012, P 4608.
- ¹⁵ - Meikun Loi, The influence of social media on hotel brand personality, **Information and Communication Technologies in Tourism: Proceedings of international conference**, Dublin, Ireland, 21 January 2014, p 122.
- ¹⁶ - Yan Dang and all, An integrated framework for analyzing multilingual content in Web 2.0 social media, **Journal of Decision Support Systems**, 2014, P 02.

- ¹⁷ - Cathy Hsu and Hanqun Song, A Visual Analysis of Destinations in Travel Magazines, **Journal of Travel and Tourism Marketing**, Volume 31, N 02, 2014, P 164.
- ¹⁸ - Stephen Litvin and all, Electronic word of mouth in hospitality and tourism management, **international journal of Tourism Management**, **Volume 29, N 03**, June 2008, P 464.
- ¹⁹ - Ana María Munar, Social Media Strategies and Destination Management, **Scandinavian Journal of Hospitality and Tourism**, Volume 12, N 02, 2012, 102.
- ²⁰ - Mohammad Jalilvand and all, Examining the structural relationships of electronic word of mouth, destination image, tourist attitude toward destination and travel intention: An integrated approach, **Journal of Destination Marketing and Management**, Vol01, 2012, P 136.
- ²¹ - Valentina Ndou and Claudio Petti, DMS business models designs and destination configurations: Choice and implementation issues, **International journal of information Technology and Tourism**, Volume 09, 2007, P 04.
- ²² - Jin Soo Lee and all, Understanding how consumers view green hotels: how a hotel's green image can influence behavioural intentions, **Journal of Sustainable Tourism**, Volume 18, N 07, 2010, P 903.
- ²³ - Abel Usoro, information and communications technologies and tourism: an initial exploratory study of developing economies as suppliers of hospitality and destination, **Proceedings of the 6th Annual world Conference**, Las Vegas, 11/13 April 2007, p 05.
- ²⁴ - Carla Silva and all, Place attachment destination image and impacts of tourism in mountain destinations, **Anatolia: An International Journal of Tourism and Hospitality Research**, Volume 24, N 01, 2013, P 20.
- ²⁵ - Siriporn McDowall and Youngsoo Choi, Thailand's Destination Image through the Eyes of Its Citizens, **International Journal of Hospitality and Tourism Administration**, Volume 11, N 03, 2010, P 259.
- ²⁶ - Duarte Morais and Chung Hsien Lin, Why Do First Time and Repeat Visitors Patronize a Destination?, **Journal of Travel and Tourism Marketing**, Volume 27, N 02, 2010, P 195.
- ²⁷ - Yumi Park and David Njite, Relationship between Destination Image and Tourists' Future Behavior: Observations from Jeju Island and Korea, **Asia Pacific Journal of Tourism Research**, Volume 15, N 01, 2010, P 07.

²⁸ - Kathryn Pavlovich, A rhizomic approach to tourism destination evolution and transformation, **Journal Of Tourism Management**, Volume 41, 2014, P 02.

²⁹ - Maria Tiago and Flávio Tiago, Revisiting the Impact of Integrated Internet Marketing on Firms Online Performance, **Journal of Procedia Technology**, Vo05, 2012, P 419.

³⁰ - بلقيثوم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، سنة 2013/2012، ص 174.

³¹ - أحمد عبد السلام سليم، الإدارة الإستراتيجية والميزة التنافسية في المنظمات الحديثة، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، سنة 2010، ص 181.

³² - Eric Calderwood and Paul Freathy, Consumer mobility in the Scottish isles: The impact of internet adoption upon retail travel patterns, **Transportation Research**, Vo59, 2014, P 193.

³³ - Dilek Kekeç Morkoç and Lütfi Atay, Electronic marketing practices at hotels in Turkey and a survey with four and five star hotels, **International multidisciplinary journal of tourism**, Volume 07, N 02, 2012, P 187.

³⁴ - Betsy Pudliner, Alternative Literature and Tourist Experience: Travel and Tourist Weblogs, **Journal of Tourism and Cultural Change**, Volume 05, N 01, 2007, P 48.

³⁵ - Xiaolong Guo and all, Optimal pricing strategy based on market segmentation for service products using online reservation systems: An application to hotel rooms, **International Journal of Hospitality Management**, Volume 35, 2013, P 275.

³⁶ - Jaehun Joo, A Business Model and its Development Strategies for Electronic Tourism Markets, **Journal of Information Systems Management**, Volume 19, N 03, 2002, P 61.

³⁷ - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **الكتاب (02)**، الجزائر، 2008، ص 26.

³⁸ - نفس المرجع السابق، ص 28.

- 39 - نفس المرجع السابق، ص 32.
- 40 - نفس المرجع السابق، ص 47.
- 41 - مخطط الجودة السياحية الجزائرية، إطار اتفاقية التعاون بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الجزائر العاصمة، جانفي 2008، ص 02.
- 42 - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الكتاب رقم (02)، مرجع سبق ذكره، ص 48.
- 43 - World Tourism Barometer, UNWTO, Volume 11, August 2013, P 03.

إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية

المحلية: دليل من فلسطين

The Application of International Financial Reporting Standards in local NGOs, Evidence from Palestine

د. رائد جميل جبر

raedjaber125@yahoo.com

أستاذ مساعد- جامعة الزرقاء- الأردن

تاريخ الاستلام: 2017/10/03 تاريخ التعديل: 2017/11/21 تاريخ قبول النشر: 2017/12/05
تصنيف JEL: M4, L31

المخلص:

استهدف هذا البحث تحديد المتغيرات والشروط الملائمة في البيئة المحاسبية المحلية الفلسطينية، التي لها علاقة بالتعرف على إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS في المؤسسات الأهلية في فلسطين (NGOs)، ويهدف الباحث تحديداً إلى استكشاف أمور محددة للتحقق من إمكانية التطبيق، وهي: مدى وجود أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومدى توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي في النظم المالية المطبقة، ومدى التمسك بمبادئ التقرير المالي المقبولة قبولاً عاماً GAAP، ومدى توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي، ومدى توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة، ومدى توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية، وأخيراً مدى توفر قانون مناسب لعمل الإدارة المالية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنية التحتية اللازمة لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية متوفرة بدرجة مقبولة، باستثناء القانون المعمول به فلا يحقق المعايير المطلوبة، وقد أوصت الدراسة بتأهيل العاملين في هذه المؤسسات، والعمل على تدريبهم فيما يتعلق بمعايير التقرير المالي الدولية، وإعادة النظر في القانون المطبق حالياً. الكلمات المفتاحية: معايير التقرير المالي الدولية IFRS، المؤسسات الأهلية، أهداف التقرير المالي، الفروض الأساسية، مبادئ التقرير المالي، المحددات، الخصائص النوعية، القيود المفروضة.

Abstract:

This research aimed to determine the suitable variables and terms in the Palestinian local environment, which have relation with the possibility of knowing, studying and implementing international financial reporting standards (IFRS) , in the non-governmental organizations (NGOs) in Palestine ,specifically: Explore the extent, to which there are clear and specific financial reporting objectives in Palestinian NGOs. Availability of a strong commitment to the basic assumptions of financial reporting in the applicable financial's systems. Adhere to the principles of the financial reporting. Deeply aware of the limitations surrounding the financial's report. The availability of specific qualitative characteristics to the extracted financial's data. Availability of sufficient knowledge to the limitations on financial's information. Availability of appropriate laws governing the work of Palestinian NGOs .The main result of this research; that the infrastructure required to implement the International Financial Reporting Standards (IFRS) in Palestinian NGOs is acceptable, with the exception of the applicable law, which does not meet the required standards. The study recommended that the employees of these organizations must be trained well in relation to the International Financial Reporting Standards. The study also recommended that the current law must be reviewed and developed.

Key Words: International financial reporting standards (IFRS) , non-governmental organizations (NGOs), objectives of the financial reporting, basic assumptions, principles of the financial reporting, constraints, qualitative characteristics, and imposed limitation

1- مقدمة البحث

منذ عام 1973 عكفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) التي تحولت فيما بعد الى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، على تطوير معايير محاسبة دولية تصلح للتطبيق في جميع دول العالم، إلا أنه وجدت وجهات نظر مؤيدة لهذه المعايير واخرى معارضة لهذا التوجه، وقد استند المؤيدون لوجود معايير محاسبة دولية الى أن هذه المعايير تعتبر أدوات عملية للشركات متعددة الجنسيات، حيث انها تساهم بخفض التكلفة الناتجة عن العمليات المالية، من

خلال اعتمادها على تطبيق معايير موحدة . وكذلك أنها ستكون ذات منفعة عالية للمستثمرين؛ إذ ستعمل على خفض تكاليف المقارنة للقوائم المالية من دولة إلى أخرى . أما فيما يتعلق بوجهات النظر المعارضة، فقد استندت إلى أن الاعتماد فقط على مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP)، والصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تخدم بشكل اكبر الشركات متعددة الجنسيات، وأن احتكار معايير المحاسبة من قبل جهة واحدة سوف يؤدي الى تدني نوعية هذه المعايير (<http://sqarra.wordpress.com/>)

ومن الجدير بالذكر أنه قد صدرت معايير الإبلاغ-التقرير المالي الدولية (International Financial Reporting Standards- IFRS) ابتداء من العام 2001 لتحل تسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards -IAS)، من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) .

وقد حظيت المنظمات الأهلية غير الحكومية باهتمام كبير على المستوى الدولي؛ وذلك نظراً لدورها التتموي، ودورها في مجال العلاقات بين الدول والشعوب ، وعلى المستوى الفلسطيني فإن هذه المنظمات شكلت جزءاً مهماً في المجتمع الفلسطيني، ومكوناً رئيسياً في البنية التنظيمية لهذا المجتمع ، أصبحت المؤسسات الأهلية طرفاً مهماً في العملية التنموية الفلسطينية (البجيصي ، 2009، ص 1) .

وقد تبلور ذلك الاهتمام بإقرار قانون المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية الذي ينظم عملها في عام 2000م. وأصبح معظم النقاش الآن يدور حول تطوير هذه المنظمات وتعزيز دورها في المجالات المختلفة، ومن أهمها المجال المتعلق بالإدارة المالية في هذه المؤسسات، بما يعزز الشفافية والمسئولية المالية والاداء المالي لها.

2- مشكلة البحث:

كثرت المؤسسات الأهلية المحلية في السنوات القليلة الماضية في جميع محافظات فلسطين ، وبشكل لافت للنظر ، وهي التي اصطلح على تسميتها بالمؤسسات أو المنظمات غير الحكومية (NGOs) ، وبات من المعروف أن هذه المؤسسات تعتمد في إنجاز أعمالها على تمويلات ومنح تقدمها منظمات دولية من خارج فلسطين ، ورغم أن الجهات المانحة للأموال تشترط وجود إدارة واضحة وشفافة ، فإنه مما يدعو للتساؤل العميق أن بعض هذه المؤسسات الأهلية يقوم بإنجاز أعمال ومشاريع بمبالغ مالية كبيرة نسبياً وفي ذات الوقت يلاحظ أنها لا تملك نظاماً مالياً أو محاسبية فعالة تمكنها من الرقابة على أعمالها. وبالتالي فإن المشكلة

الرئيسية في البحث تتمحور في أنه لا يوجد تطبيق فعلي لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) أو معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) في المؤسسات الأهلية في فلسطين، كما أشار (البجيصي، 2009، ص4) أن نتائج تقييم القانون المنظم لعمل المؤسسات الأهلية في فلسطين رقم 1/ لعام 2000 - وفق المعايير العالمية- كانت سلبية في معظمها .

ويخلص السؤال الرئيس التالي إشكالية الدراسة: هل تتوفر في البيئة المحلية في فلسطين المتغيرات والشروط الملائمة لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية؟، وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- (1) هل يضع الأفراد أو العاملون في الجانب المالي والمحاسبي في المؤسسات الأهلية أهدافاً واضحة ومحددة للتقرير المالي؟
- (2) هل يتوفر لدى القائمين على الجانب المالي والمحاسبي في المؤسسات الأهلية التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي والمحاسبي؟
- (3) هل يتمسك المحاسبون والماليون في المؤسسات الأهلية بمبادئ التقرير المالي والمحاسبي المقررة ضمن عالم المحاسبة المتعارف عليها دولياً ؟
- (4) هل يمتلك العاملون في الجانب المالي والمحاسبي في المؤسسات الأهلية وعياً عميقاً بالمحددات التي تحيط بعمليات التقرير المالي؟
- (5) هل تتميز البيانات المالية الصادرة عن المؤسسات الأهلية، بتوفر خصائص نوعية محددة؟
- (6) هل تتوفر لدى المحاسبين والماليين في المؤسسات الأهلية؛ المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية؟
- (7) هل يتوفر قانون محلي مناسب لعمل الإدارة المالية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية ؟

3- أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسعى إلى بحث إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية المحلية ، وأثر ذلك في تحسين الأداء المالي والتشغيلي نحو الأفضل، وتوحيد الممارسات المحاسبية بين مختلف المؤسسات الأهلية وغير الحكومية في فلسطين؛ حيث أن استطلاع الرأي الذي قام به (مركز أمان، 2006، ص8) أوضح أن المؤسسات الأهلية الفلسطينية تفتقد لصفة الشفافية والنزاهة في أعمالها، الأمر الذي يحتم عليها بناء أساليب عمل جديدة ، تمكنها من تحسين إدارة المخاطر ، وتفعيل الرقابة ، وتقييم الأداء .

4- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى توفر الشروط ، والمتغيرات الملزمة في البيئة المحاسبية المحلية (الفلسطينية)، التي لها علاقة واضحة وقوية بإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، والتعرف عليها ودراستها ، بما يمكن من تعزيز المتغيرات ذات العلاقة المعنوية القوية، وتفعيل المتغيرات ذات العلاقة المعنوية الضعيفة .

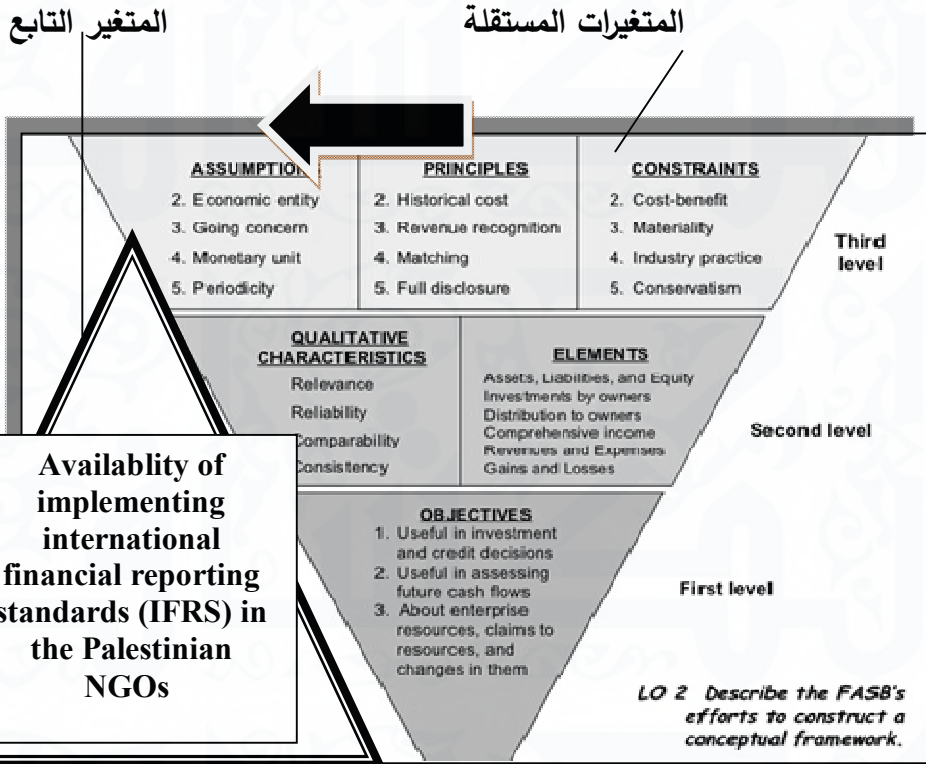
5- منهجية البحث:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة ، فقد تم العمل على اتباع المنهجين الوصفي التحليلي والاستقرائي ، حيث تم مراجعة أدبيات الموضوع من مصادر ودوريات، لتحديد المتغيرات التي يجب توفرها بدرجة ما ضمن البيئة المالية والمحاسبية المحلية، والتي تؤثر في إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية . أما في الجانب التطبيقي فقد قام الباحث بإجراء مسح عن طريق استبانة وزعت على عينة الدراسة، وتم اختبار الفرضيات التي تم وضعها للوصول إلى نتائج الدراسة .

6- نموذج الدراسة :

تستند فرضيات الدراسة إلى معيار المحاسبة المالية رقم (1) والخاص بإعداد وعرض القوائم المالية ، حيث أن توفر الأسس الخاصة بالإطار المفاهيمي للمحاسبة والواردة في المعيار رقم (1)، يبدو كفيلاً - من وجهة نظر الباحث- بالقول بإمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الأهلية في فلسطين ، وفي هذا النموذج تعتبر : أهداف التقرير المالي، والفروض الأساسية للتقرير المالي ، ومبادئ التقرير المالي ، والمحددات، والخصائص النوعية ، والقيود المفروضة ، والقانون المطبق عناصر أساسية (متغيرات مستقلة) تؤثر مباشرة على العنصر التابع، المتمثل بإمكانية تطبيق المعايير الدولية في المؤسسات الأهلية في فلسطين .

* شكل رقم (1) : نموذج الدراسة



*Source: Prepared by the researcher with the help of <http://accounting-master.blogspot.co.il/2009/03/conceptual-framework-of-accounting.html>⁽⁵⁾

7- فرضيات الدراسة :

ستكون فرضيات الدراسة استناداً إلى النموذج السابق كما يلي :

7.1 - الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية ، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

7.2- الفرضيات الفرعية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمسك بمبادئ التقرير المالي المقررة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية.
6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية.
7. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر قانون عصري ينظم عمل المؤسسات الأهلية ، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

8- الإطار النظري والدراسات السابقة

8.1- مصطلحات الدراسة :

- معايير التقرير المالي (IFRS) : هي عبارة عن مجموعة من المعايير المحاسبية وتفسيراتها، صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتهدف إلى تطوير

حزمة من الطرق والإجراءات المحاسبية تكون عالية الجودة، ومفهومة وقابلة للتطبيق لمساعدة المستثمرين وباقي المستخدمين للقيام بقرارات اقتصادية. وتستند على نفس الإطار المفاهيمي (Conceptual Framework) لمعايير المحاسبة الدولية (IAS)، وقد تم استخدام مصطلحي معايير التقرير المالي الدولية، ومعايير المحاسبة الدولية بشكل تبادلي في هذا البحث، حيث أن معايير التقرير المالي تمثل امتداداً للمعايير المحاسبية الدولية.

- **المؤسسات الأهلية الفلسطينية:** هي مؤسسات غير ربحية، وقثل شريكاً فاعلاً للمؤسسات الحكومية والرسمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وتنشط في قطاعات التعليم، والإغاثة، والأنشطة الخيرية الأخرى، وترتكز في تمويل مشاريعها على الدعم الخارجي.
- **الشفافية:** تتعلق الشفافية بوضوح الأنظمة والإجراءات داخل المؤسسة، وترتبط بوجود سياسة عامة للإفصاح عن المعلومات.

8.2- الإطار المفاهيمي للمحاسبة :

يشبه الإطار المفاهيمي للمحاسبة الدستور الذي يقود النظام المحاسبي، وقد تم اعتماده من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1989، ويُعرف بأنه "الإطار الذي تبنى عليه عملية إعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين، والغرض الأساس من الإطار المفاهيمي هو مساعدة مجلس المعايير الدولية IASB في تطوير معايير دولية لإعداد التقارير المالية المستقبلية، وفي إعادة مراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الموجودة" (دُعمان، 2017، ص4).

ويتكون الإطار المفاهيمي للمحاسبة من ثلاثة مستويات (<http://www.ifrs.org/>) :

المستوى الأول: أهداف البيانات المالية

المستوى الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعناصر القوائم المالية

المستوى الثالث: مفاهيم القياس والاعتراف (الفروض، والمبادئ، والمحددات).

8.2.1- المستوى الاول: أهداف البيانات المالية :

يتمثل الهدف الرئيسي للبيانات المالية في توفير معلومات حول المركز المالي، والاداء، والتدفقات النقدية للمشروع ، بحيث تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، سواء أصحاب المنشأة، أو متخذي القرارات الاستثمارية والائتمانية (الداود، 2014)، وقد أظهرت دراسة (الخطيب، 2002، ص2) أنه لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة ، بالنسبة لكل من المحللين الماليين، والمؤسسات الدولية، والمستثمرين .

8.2.2- المستوى الثاني: ويشمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و عناصر القوائم المالية:**(أ) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:**

تُعرف الخصائص النوعية بأنها : "صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، وتشمل الخصائص النوعية الأساسية ما يلي: **القابلية للفهم** (قابليتها للفهم من قبل المستخدمين)، و**الملاءمة** (ملائمتها لحاجات متخذي القرارات) ، و**الموثوقية** (يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها)، و**القابلية للمقارنة** (إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع مع مرور الزمن) " (الجعرات، 2012، ص10) ، (FASB, 2006) .

(ب) عناصر القوائم المالية : بموجب البيان رقم (6) تم تحديد عشرة عناصر مترابطة تتعلق بقياس أداء المؤسسة ووضعها المالي، وهي : الأصول (Assets)، الالتزامات (Liabilities)، الفائض المتراكم (Equity)، الإيرادات (Revenues)، المصروفات (Expenses)، المكاسب (Gains)، الخسائر (Losses)، الدخل الشامل (Comprehensive Income)، الاستثمار من قبل المالكين (Investment by owners)، التوزيعات على المالكين (Distribution to Owners). (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010) .

8.2.3- المستوى الثالث: مفاهيم القياس والاعتراف : وتشمل ما يلي :

A. الفروض الأساسية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010) وهي : أربعة فروض وتشمل :

فرض الوحدة الاقتصادية (إمكانية تعريف نشاطاتها من خلال وحده قياس محاسبية محددة) ، وفرض الاستمرارية (أن العمر الافتراضي للمنشأة طويل وغير محدد) ، وفرض الوحدة النقدية

(أن المال هو وحدة القياس والتحليل المحاسبي) ، وفرض الدورية: (يمكن تقسيم نشاطات المنشأة الاقتصادية إلى فترات زمنية اعتبارية) .

B. مبادئ المحاسبة الأساسية (<http://www.principlesofaccounting.com/>)

وهي: مبدأ التكلفة التاريخية (احتساب قيمة الأصول والالتزامات والتقرير عنها وفقاً لسعر التملك بتاريخ العملية) ، ومبدأ الاعتراف بالإيراد (الاعتراف بالإيراد عندما يتحقق أو يكون قابلاً للتحقق وعند اكتسابه) ، ومبدأ الإفصاح الشامل (تزويد الإفصاح الكافي عن الأمور التي تحدث فرقاً للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية) . وقد بينت دراسة (العلول، 2010)⁽¹⁴⁾ بأنه يوجد اهتمام من الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة ، بالإفصاح المحاسبي عن جميع البنود المالية العادية وغير العادية في قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق المساهمين، والسياسات المحاسبية ، وأن هذا الاهتمام بهدف تفعيل الرقابة المالية .

C. المحددات - القيود (الخطيب، 2002، ص17) ، وهي أربعة محددات ، وتشمل : علاقة التكلفة والمنفعة (موازنة تكلفة تزويد المعلومات بالمنفعة المترتبة على استخدامها) ، والأهمية النسبية (مدى تأثير بند معين على العمليات المالية ككل)، ومحددات الصناعة (إن طبيعة بعض الصناعات والتجارة تجعلها تحيد عن النظرية العامة) ، والتحفّظ (الحيطه والحذر) (عند تولد أي شك فإنه يجب اختيار ذلك الحل الذي لا يُلْغالي في تقدير الأصول والدخل) .

8.3 - واقع المؤسسات الأهلية في فلسطين وتمويل مشاريعها:

يعتبر قطاع العمل الاهلي في فلسطين من اهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، ويمثل شريكاً فاعلاً للمؤسسات الحكومية والرسمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضم هذا القطاع كافة المجالات الهامة المكتملة لمؤسسات الدولة . ووفقاً للتقديرات الأخيرة في عام 2016، فقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية (NGOs) في المناطق الفلسطينية (3600) منظمة، تتوزع بواقع (2800) في الضفة الغربية، و(800) في

قطاع غزة، وتنشط في قطاعات التعليم، والإغاثة، والأنشطة الخيرية، والشبابية، والرياضية والتمويلية، وقضايا الحقوق، والحريات (<http://www.palestineconomy.ps/article/4907>).

ويرتكز هذا القطاع بشكل كبير في تمويل مشاريعه وأنشطته على الدعم الخارجي والدولي، حيث أن نسبة الاعتماد على الدعم الخارجي كمصدر للتمويل لعام 2008 بلغت (78.3%)، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية في تمويل المؤسسات الأهلية، والذي يشكل جزءاً بسيطاً من الموارد المالية لهذه المؤسسات، في حين تقع السلطة الوطنية الفلسطينية في المرتبة الأخيرة (شرف، 2005، ص 68). ووفقاً لتقديرات حديثة لعام 2015 فإن قيمة المساعدات والتمويل للمؤسسات الأهلية وصلت إلى (1.6) مليار دولار سنوياً، معظمها يأتي من الخارج). وقد أشارت دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس، 2006، <http://www.aljazeera.net>)؛ إلى استحواذ الأعمال الإغاثية والخيرية على الحصة الأكبر من نسبة التمويل الخارجي بواقع (18.3%)، تليها العلوم الإنسانية والأنشطة الثقافية بواقع (16.4%). وقد أشارت دراسة (الأطرش، 2015، <http://www.aljazeera.net>)؛ أن كثيراً من المنظمات تستخدم التمويل في برامج لا تمثل أولوية للتنمية المستدامة في فلسطين، وتغيب عنها المشاريع الاقتصادية والإنتاجية، كما تشتت العديد من الجهات المانحة صرف (45%) من حجم المنح لتمويل الإدارة من تلك الجهات. وقد أشار (العداربة، 2011، ص 23-24) إلى وجود بعض الانتقادات المؤسسية في واقع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومن أهمها: ارتباط نشاط هذه المؤسسات بالصفة الشخصية للمؤسس، وغياب التجانس والتكامل بين أعضاء المؤسسة الأهلية، والفساد الإداري، وضعف الإمكانيات المالية الذاتية لهذه المؤسسات.

8.4- الرقابة المالية على المؤسسات الأهلية في فلسطين:

تقسم الرقابة المالية على المؤسسات الأهلية الفلسطينية من حيث الجهة التي تمارس الرقابة إلى: الرقابة الخارجية، والرقابة الداخلية، وتتمثل الرقابة الخارجية بعدة مستويات، وهي: رقابة وزارة الداخلية الفلسطينية، وهيئة الرقابة العامة، ورقابة الهيئات العمومية للمؤسسات الأهلية، ورقابة الجهات المانحة، أما الرقابة الداخلية فهي التي تمارس من قبل إدارة المنظمة، وقد أعطى قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م وزارة الداخلية صلاحية تسجيل ومراقبة المنظمات الأهلية في مناطق السلطة الفلسطينية.

وحول أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية في فلسطين، فقد بينت دراسة (شرف، 2005، ص8-9) أن توفر مقومات الرقابة وأدواتها تساهم بشكل فعال في استمرار التمويل للمنظمات الأهلية في قطاع غزة، كما أوضحت الدراسة وجود العديد من مواطن الخلل والقصور في الرقابة المالية في العديد من المؤسسات الأهلية.

ويسعى ديوان الرقابة المالية في فلسطين إلى هدف رئيس، وهو حماية المال العام، وقد رصد الديوان تحفظات كثيرة على إدارة الشئون المالية في المؤسسات الأهلية، ومنها (ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2013، ص13) :

(1) عدم وجود أنظمة مالية أو إدارية أو تعليمات معتمدة ومتبعة لتنظيم الإجراءات والعمليات المالية في بعض المؤسسات الأهلية، (2) قصور الدورة المستندية لعمليات الشراء، حيث لا يتم تحرير سندات إدخال معتمدة، ولا يتم التوقيع على استلام المواد المشتراة، (3) قصور بعض الأنظمة في موضوع الحسابات البنكية، وعدم وجود فصل في الواجبات والصلاحيات في إعداد واعتماد التسويات البنكية، (4) قيام الإدارة المالية لبعض المؤسسات الأهلية بالصرف المباشر من إيراداتها الداخلية، (5) عدم ضبط عملية التبرعات النقدية بالشكل السليم، حيث لا يتم الفصل بين مهام مدّ سندات القبض، ومهام أمين الصندوق.

8.5- القوانين المحلية المتعلقة بالمؤسسات الأهلية في فلسطين:

يعتبر أول قانون للمؤسسات الأهلية في فلسطين هو القانون العثماني الخاص بالجمعيات لعام 1907، ولأزال هو الأساس لكل القوانين والنظم اللاحقة، و توالى التعديلات على هذا القانون بمسميات جديدة حتى صدور آخر قانون بهذا الشأن عن السلطة الوطنية الفلسطينية تحت رقم 1 للعام 2000م، تحت مسمى " قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية"، والذي صدرت لائحته التنفيذية بقرار مجلس الوزراء رقم (9) للعام 2003، ويمكن القول بأن جميع هذه القوانين كانت مجرد تعديلات لقانون الجمعيات العثمانية، وليست قوانين جديدة بالكامل. وعند تقييم الشق الخاص بالادارة المالية في القانون الحالي (2000/1)؛¹ مكن النظر إلى الجدول التالي:

*جدول رقم (1): تقييم القانون المنظم لعمل المؤسسات الأهلية والجمعيات التعاونية رقم 1/ لعام

2000

الرقم	المعيار	تعريف المعيار	الواقع الحالي في القانون رقم 1 لسنة 2000
1	هدف القانون	يجب أن يكون هدف القانون تحسين العمل المالي بالمؤسسات الأهلية بما يضمن سلامة الاموال، وليس التقييد ، وسيطرة الدولة على العمل الاهلي.	إن هدف القانون مزدوجاً بحيث شمل على تحسين العمل المالي بالمؤسسات الأهلية، وفي نفس الوقت عزز الوصاية عليها، خاصة في التعميم الذي يفرض عدم فتح حسابات بنكية الا بموافقة وزارة الداخلية .
2	المشاركة	يجب أن تشارك المؤسسات ذات العلاقة في صياغة القانون.	كانت مشاركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية محدودة جداً في اعداد وصياغة القانون الجديد .
3	الادارة الذاتية	يجب ان يضمن القانون للمؤسسات الاهلية ان تتمكن من إدارة مواردها الذاتية كذمم مالية مستقلة ، وبما يحقق الاستخدام الامثل لمواردها .	كفل القانون للجمعيات الادارة الذاتية لمواردها ولكن تحت الوصاية والسيطرة، حيث تخضع الجمعيات لرقابة وزارة الداخلية، و هذا بحد ذاته يعتبرخلل واضح في القانون.
4	الرقابة	يجب ان يكفل القانون للدولة حق الرقابة على المؤسسات الاهلية لكونها تتصرف بمال عام وليس مال خاص.	تم إخضاع المؤسسات الأهلية والجمعيات لرقابة وزارة الداخلية، بينما كان يجب أن تتم المراقبة عليها من الوزارة المختصة ، وهي وزارة الشؤون الاجتماعية.
5	الاتساق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP)	يجب ان تتماشى مواد القانون مع الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في البلد محل عمل المؤسسات الأهلية.	إن القانون لا يتماشى مع المبادئ المحاسبية بالكامل، وبخاصة تطبيق أساس الاستحقاق، حيث ينص بدلاً من ذلك على تطبيق الاساس النقدي، مما يجعل القوائم المالية لا تعكس حقيقة اعمالها.
6	التكامل	يجب أن ينظم القانون العمل المالي بشكل كامل وليس جزئياً .	ن القانون ليس كاملاً بالشكل المطلوب الذي يلي حاجات الادارة المالية في المؤسسات الاهلية.
7	الوضوح	يجب أن تكون نصوص القانون واضحة، بحيث لا يكون هناك مجال للتأويل والتفسيرات المتعددة.	يوجد هناك بعض المواد الغامضة في القانون والتي يمكن تفسيرها باكثر من معنى.
8	الاستقرار المالي للمؤسسات	يجب أن يعمل القانون على تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات من خلال النص على موارد تقدمها الدولة	يعمل القانون بشكل جزئي على تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات الأهلية عبر الحديث عن الموارد والمصادر المسموح بها لتلقي الاموال، و

		للمؤسسات، واعفاءات ضريبية، مع عدم الاخلال بعنصر الرقابة في حال التبرعات الاجنبية.	لكنه لا ينص على دور الدولة في دعم المؤسسات الاهلية.
9	الاتساق مع حقوق الانسان	يجب ان يتماشى القانون مع حقوق الانسان، و خاصة فيما يتعلق بحقوق ومستحقات الموظفين المالية.	إن القانون المذكور لم يتطرق الى هذا الموضوع مطلقاً.

*المصدر : الجدول من إعداد الباحث مع الاستفادة من (البجيصي، 2009) .

8.6 - الدراسات السابقة :

8.6.1 - استعراض الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات حول المؤسسات الأهلية في فلسطين ، حيث ناقشت دراسة (الأغا، 2008) تطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة في المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة ، وتلخصت أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي: إن الانتخابات المباشرة هي الطريقة الأكثر اتباعاً في تشكيل مجالس الإدارة في المؤسسات الأهلية الفلسطينية ، وأن القرارات في مجالس الإدارة تتم بالتشاور والتصويت وليست قرارات فردية ، وأن مجالس الإدارة تعمل على تحقيق مصالح الموظفين في المؤسسات الأهلية، وأن غالبية المؤسسات الأهلية يوجد فيها مدقق داخلي ، ونظام داخلي تحقيقاً للنزاهة والشفافية ، وهذه النتائج تتعارض مع تقرير (ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2013) الذي بين وجود ضعف واضح في الالتزام بالأنظمة المالية والإدارية في هذه المؤسسات. وفي دراسة أخرى قام بها (أبو دقة، 2009) حول كفاءة استخدام الأموال في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة ، فقد تبين أن لدى المؤسسات الأهلية وعي كبير بأهمية قياس الكفاءة، والفعالية عن أعمالها، ومدى ارتباطه الوثيق بعملية جلب الأموال، كما تبين من خلال الدراسة أهمية وجود خطة استراتيجية لهذه المؤسسات، إلا أنه يوجد ضعف في مشاركة الفئة المستفيدة وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين في المؤسسات الأهلية في عملية إعداد الخطة الاستراتيجية. وقد تساءل (العداربة، 2011) في دراسته حول إمكانية استدامة المؤسسات غير الربحية بعيداً عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها: أن مصادر التمويل المحلي المستدام وفرص الحصول عليه لتمويل أنشطة الإغاثة الزراعية في الضفة الغربية جاءت بدرجة منخفضة، وأن انقطاع التمويل الخارجي يؤثر على الإقتصاد الفلسطيني بدرجة كبيرة جداً ، وأن أهمية التمويل الذاتي وتأثير ذلك على استدامة أنشطة الإغاثة

الزراعية جاءت بدرجة كبيرة. أما دراسة (أبو حماد، 2011) ، فقد هدفت إلى التركيز على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة تأثيره على التنمية السياسية في قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الدولي لا يحقق أولويات التنمية في فلسطين بقدر تحقيقه لغايات سياسية للدول المانحة، وأن المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني. وفي دراسة أخرى قام بها (عوض، 2006) حول واقع الطلب على خدمة تدقيق الحسابات في المنظمات الأهلية المحلية في قطاع غزة ، فقد بينت الدراسة وجود وعي كافي لدى إدارات المؤسسات الأهلية بأهمية خدمة تدقيق الحسابات، كما تبين عدم فعالية رقابة وزارة الداخلية، وعدم اكتمال حزمة القوانين المنظمة لبيئة تدقيق الحسابات، والحاجة لإضافات وتعديلات جوهرية. بينما أشارت نتائج الاستطلاعات الخاصة بالشفافية في معظمها إلى الاعتقاد بوجود حالات فساد في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، حيث وصلت نسبة المؤيدين لهذا الرأي إلى (57%) في استطلاع (مركز أمان، 2006) ، ومع ذلك تبين من خلال الاستطلاع أن نسبة قليلة من الجمهور يرون أن الفساد في هذه المؤسسات يفوق الفساد في المؤسسات الأخرى (3%) ، وقد أفاد نصف المبحوثين أنهم اطلعوا على حالات فساد في المؤسسات الأهلية، ولدى قياس مستوى الشفافية فقد تبين عدم توفر الإفصاح الكافي لدى هذه المؤسسات ، حيث أشارت النتائج إلى أن ما نسبته (22%) من المبحوثين فقط اطلعوا على بيانات متعلقة بها.

8.6.2- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تسعى هذه الدراسة إلى بحث إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية في فلسطين، وأثر ذلك في تحسين الأداء المالي والتشغيلي نحو الأفضل ، وهذا الجانب المتخصص لم تعطه الدراسات السابقة الأهمية الكافية ، كما تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد المتغيرات والشروط الملائمة في البيئة المحاسبية المحلية الفلسطينية، التي لها علاقة قوية بإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، والتعرف عليها، ودراستها، بما يمكن من تعزيزها، وتفعيلها ، ويستخدم الباحث لتحقيق هذا الهدف أسلوب الدراسة الميدانية ، من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة للمحاسبين والعاملين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية . ومن خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة، فإنها لم تسعى إلى تحقيق هذا الهدف على الرغم من أهميته في تطوير النظم المحاسبية في المؤسسات الأهلية المحلية، كما أن معظم الدراسات السابقة لم تلجأ للأسلوب التحليلي كما في هذه الدراسة.

9- الدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي :

9.1- مصادر جمع البيانات: سوف يتم استخدام مصادر البيانات والمعلومات التالية:

9.1.1- المصادر الأولية:

وتتمثل في البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الاستبانة، والتي تتضمن مجموعة من الأسئلة، حيث يمثل كل سؤال منها، أحد المعايير أو الشروط التي يجب توفرها بدرجة ما ضمن البيئة المالية والمحاسبية للمؤسسات الأهلية في فلسطين ، ليكون في الإمكان تحديد الأثر الناتج المتمثل بإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

9.1.2- المصادر الثانوية:

وتتمثل في مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، واستقصائها، ودراساتها.

9.2- المجتمع والعينة:

يتكون مجتمع البحث من جميع المؤسسات والمنظمات الأهلية في فلسطين، وقد استهدف الباحث المحاسبين والعاملين في الإدارات المالية في المؤسسات الأهلية على وجه التحديد، حيث تم الاستفسار عن العدد التقريبي لهم وتحصيل قائمة تفصيلية بأسمائها وعناوينها من الجهات المختصة، وقد بلغ عددها (3600) مؤسسة، وبناءً على ذلك تم توزيع (70) استبانة على عينة الدراسة وفق منهج العينة العشوائية ، حيث استرد الباحث (35) استبانة، أُستبعد منها (4) لعدم اكتمالها للشروط، وبالتالي فإن العدد الخاضع للتحليل هو (31) استبانة.

9.3- الأداة التطبيقية:

تم بناء الاستبانة من تسعة وثلاثين سؤالاً ، تتناول الفرضيات الفرعية الستة ، أما الفرضية السابعة فقد تم الاعتماد على استقراء وتحليل الدراسات السابقة لاختبارها، والتوصل إلى نتيجة بخصوصها، وتدور أول تسعة أسئلة حول المعايير أو الشروط المتعلقة بإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية. وتم تخصيص عدد من الأسئلة الأساسية لكل عنصر مستقل في كل فرضية من الفرضيات الفرعية الستة .

9.4- الاختبارات الإحصائية (Sekaran، 2003) :

◀ اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha :

يتم القيام باختبار درجة مصداقية البيانات؛ (ألفا كرونباخ)، وذلك بهدف اختبار درجة الموثوقية أو الاعتمادية (Reliability)، ويستخدم هذا الاختبار لقياس مدى الثبات أو الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة المتعلقة بالفرضيات. وتُفسر درجة الاعتمادية (Reliability) ألفا؛ بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) بأنها القيمة التي تساوي (60%) فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فتعد ضعيفة، وإذا كانت أكثر من (90%) تعد ممتازة¹. ومن خلال نتائج الحاسوب وجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي (97.3%)، أي تتوفر إمكانية عالية لاعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف البحث.

*جدول رقم (2) : اختبار ألفا كرونباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.973	39

◀ اختبار ملائمة نموذج التحليل الإحصائي للفرضية العامة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية المحلية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية يجرى هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كان نموذج التحليل الإحصائي، الذي تم اختياره كإطار للتحليل؛ نموذجاً ملائماً أم غير ذلك؟ وذلك باستخدام توزيع (F-Fisher)، والنسبة التي يحتكم إليها في إطلاق الحكم هي (5%)، وعليه فسوف يتم رفض إحدى الفرضيتين التاليتين؛

H0: النموذج غير ملائم . أي لا يوجد أثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

H1: النموذج ملائم . أي أنه يوجد أثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

وقاعدة اتخاذ القرار التي سوف تعتمد في الحكم على مخرجات التحليل الإحصائي الحاسوبية هي كالتالي:

إذا كانت $\text{Sig. F} < 5\%$ يتم قبول H_0

إذا كانت $\text{Sig. F} > 5\%$ يتم قبول H_1

* جدول رقم (3) : اختبار ملائمة نموذج التحليل الإحصائي باستخدام توزيع فيشر

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.213	6	3.035	11.156	.000 ^a
	Residual	6.530	24	.272		
	Total	24.743	30			
a. Predictors: (Constant), X6, X1, X3, X4, X5, X2						
b. Dependent Variable: Y						

وعند تفحص مخرجات الحاسوب وبالرجوع إلى جدول ANOVA السابق نجد أن قيمة (Sig. F) تساوي (0.000) وهي أقل من 5%. مما يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديل، أي أن النموذج المستخدم في التحليل ملائم. وأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية المحلية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

◀ معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation (الفرضية العامة)

يستخدم هذا الاختبار لقياس العلاقة بين المتغير التابع، ومجموعة المتغيرات المستقلة، حيث تم اختيار معامل ارتباط بيرسون الذي يستخدم في حالة البيانات الرقمية "الكمية"، كما هو الحال في هذه الدراسة. وبهدف إجراء هذا الاختبار تم صياغة العلاقة بين مجموعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وفق ما يلي:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية المحلية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية المحلية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

قاعدة القرار: للحكم على معنوية العلاقة الارتباطية بين مجموعة المتغيرات المستقلة بما تحتويه من المقاييس، وبين المتغير التابع، يتم إتباع قاعدة القرار التالية:

إذا كانت $\text{Sig. R} < 5\%$ يتم قبول H0

إذا كانت $\text{Sig. R} \geq 5\%$ يتم قبول H1

وبعد إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المستخرجة من الاستبانات المستردة من عينة الدراسة، كانت قيمة الارتباط هي (0.858) كما في الجدول (Model Summary):

*جدول رقم (4): العلاقة الارتباطية بين مجموعة المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.858^a	0.736	0.670	0.522	1.894
a. Predictors: (Constant), X6, X1, X3, X4, X5, X2					
b. Dependent Variable: Y					

وبملاحظة معنوية قيمة الارتباط والتي تساوي $\text{Sig. R} = 0.000$ (مأخوذة من اختبار ملائمة النموذج)، فإننا نستنتج أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية المحلية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

*جدول رقم (5) : معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

Correlations								
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
Y	Pearson Correlation	1	.845**	.501**	.413*	.189	.474**	.241
	Sig. (2-tailed)		.000	.004	.021	.308	.007	.191
	N	31	31	31	31	31	31	31
** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).								
* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).								

عند التدقيق في معنوية معاملات ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة في الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسة مع المتغير التابع، نجد أن معنويات الفرضيات الأولى والثانية والثالثة والخامسة هي أقل من 5%، وأن معنوية الفرضيتين الرابعة والسادسة، مما يعني ما يلي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمسك بمبادئ التقرير المالي المقررة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

من الطبيعي ضرورة توفر أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي إضافة إلى توفر التزام قوي بالفروض الأساسية المتعلقة به، وكذلك وجوب التمسك بمبادئه المقررة وتوفير خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة؛ وذلك حتى تتوفر إمكانية حقيقية لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المشروعات على اختلاف أنواعها.

أما فيما يتعلق بتوفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي، وتوفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية؛ فليس بالضرورة من العوامل الدافعة للتطبيق الفعلي لمعايير التقرير المالي الدولية ، وذلك لأن عملية التطبيق تقتض توفر الرغبة والقدرة على تنفيذها، وليس أي شيء آخر.

◀ اختبار التوزيع الطبيعي

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov, K-S) لمعرفة طبيعة توزيع ردود أسئلة كل فرضية من فرضيات الدراسة الفرعية الستة ، وقد تبين أن التوزيع الطبيعي لبيانات جميع متغيرات الدراسة المستقلة وكذلك بيانات المتغير التابع. ويحتوي الجدول (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) ملخصاً لنتائج اختبار التوزيع الطبيعي (K-S) للفرضيات. ويوجد لهذا الاختبار (K-S) فرضية وهي:

(H₀): If Asymp. Sig. (2-tailed): > %5; Test distribution is Normal.

(H₁): If Asymp. Sig. (2-tailed): < %5; Test distribution is not Normal.

حيث إذا كانت قيمة (Alpha) المعنوية الإحصائية أكبر من (5%)، فهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أي يتم قبول الفرضية العدمية (H₀)، ورفض الفرضية البديلة (H₁).

*جدول رقم (6) : اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov, K-S)

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test								
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
N		31	31	31	31	31	31	31
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3.68	3.28	3.40	3.63	3.31	3.66	3.66
	Std. Deviation	.908	.920	.974	.917	.775	1.050	.921
Most Extreme Differences	Absolute	.185	.224	.184	.205	.174	.143	.127
	Positive	.141	.144	.109	.088	.174	.123	.118
	Negative	-.185	-.224	-.184	-.205	-.167	-.143	-.127
Kolmogorov-Smirnov Z		1.033	1.248	1.026	1.144	.968	.794	.709
Asymp. Sig. (2-tailed)		.237	.089	.243	.146	.306	.554	.696
a. Test distribution is Normal.								
b. Calculated from data.								

◀ اختبارات العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق طريقة المتوسط المعياري:

طريقة احتساب المتوسطات للفقرات والفرضية:

المتوسط المعياري للفقرات: $5/(1+2+3+4+5) = [3]$ وبه تتم المقارنة.

متوسط الفرضية = متوسط المتغير التابع + متوسط المتغير المستقل / 2.

نسبة الفرضية = متوسط الفرضية / 5

■ الفرضية الرئيسية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية ، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

■ الفرضيات الفرعية :

الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

* جدول رقم (7)

رقم السؤال	إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية	المتوسط	النسبة
Q0.1	يساهم وجود معايير محاسبة موحدة في خفض التكلفة الناتجة عن العمليات المالية.	3.87	0.77
Q0.2	مَكِّن الاستناد على معايير محاسبية موحدة من توحيد التطبيق في أي مكان تتواجد فيه المؤسسة.	3.71	0.74
Q0.3	يؤدي وجود معايير محاسبية موحدة إلى إيجاد أساس مشترك لاحتساب الضرائب المختلفة.	3.87	0.77
Q0.4	يفضي بناء معايير محاسبية موحدة إلى وضع قاعدة معيارية للتخطيط المالي والاقتصادي.	3.87	0.77
Q0.5	تؤدي عملية تطبيق معايير محاسبية موحدة إلى توليد حالة من التناغم العام بين مختلف المؤسسات عامة.	3.77	0.75
Q0.6	تطبق المؤسسة معايير محاسبية تتمتع بجودة عالية تحقق هدف الموثوقية بالبيانات المالية الصادرة عن المؤسسة.	3.45	0.69
Q0.7	تتمتع المعايير المحاسبية المعتمدة في المؤسسة بقبالية الفهم والتطبيق مما يولد لغة تفاهم محاسبية واسعة الانتشار.	3.29	0.66
Q0.8	يؤدي تطبيق معايير محاسبية موحدة إلى اعداد قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية يمكن الوثوق بها.	3.74	0.75
Q0.9	مَكِّن القوائم المالية الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية موحدة من توفير خاصية الملاءمة لمستخدميها.	3.58	0.72
	متوسط المتغير	3.68	0.74

* يبين الجدول رقم (7) : أنه حتى تتوفر إمكانية حقيقية لتطبيق المعايير الدولية، فإن من

الضرورة بمكان توفير البنية التحتية الملائمة حتى تتم عملية التطبيق بنجاح .

* جدول رقم (8)

رقم السؤال	وجود أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي	المتوسط	النسبة
Q1.1	يقوم النظام المالي المستخدم بتوفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات الاستثمارية والائتمانية.	3.45	0.69

0.67	3.35	يتميز متخذو القرار بناء على المعلومات المالية المتوفرة؛ بمستويات عالية من القابلية لفهم مضامين المعلومات المالية.	Q1.2
0.65	3.23	مَكِّن النظام المالي المستخدم من تقدير المبالغ الناتجة عن العمليات المالية من حيث الحجم والتوقيت.	Q1.3
0.64	3.19	مَكِّن النظام المالي المستخدم من تخفيض حالة عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية.	Q1.4
0.67	3.33	مَكِّن النظام المالي المستخدم من التأكد من انخفاض التكلفة الناتجة عن توفير بيانات مالية مقارنة بالمنفعة المستهدفة.	Q1.5
0.68	3.39	يوفر النظام المالي المستخدم آليات تمكن من تحديد الاهمية النسبية للمعلومات المالية وخصائصها من حيث الملاءمة والموثوقية.	Q1.6
0.68	3.39	مَكِّن النظام المالي المستخدم من تحديد الموارد الاقتصادية المتاحة، والمطالبات الخاصة بتلك الموارد واي تغييرات تطرأ عليها.	Q1.7
0.63	3.17	تتميز المعلومات المالية الناتجة عن النظام المالي المستخدم بالملاءمة من حيث القيمة التنبؤية، والقيمة الاستراتيجية، والتوقيت المناسب.	Q1.8
0.63	3.13	تتميز المعلومات المالية الناتجة عن النظام المالي المستخدم بالموثوقية من حيث القدرة على التحقق والصدق في العرض والحيادية.	Q1.9
0.65	3.23	تتميز المعلومات المالية الناتجة عن النظام المالي المستخدم بإتاحة إمكانية إجراء عمليات المقارنة والتأكد من عنصر الثبات.	Q1.10
0.66	3.29	متوسط المتغير	
0.70	3.48	متوسط الفرضية	

* يبين الجدول رقم (8) : أن وجود أهداف واضحة للتقرير المالي يتضمن توفير معلومات مفيدة، وملائمة، ووقتية، وذات مضامين تتميز بقابلية عالية من الفهم والاستيعاب ، وتزويد مستخدمي البيانات المالية بحالة متقدمة من التأكد.

✓ النتيجة : عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية الفرعية الأولى والنسب المقابلة لها، تم احتساب متوسط الفرضية (3.48) ونسبته (70%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (β) المحدد مسبقاً ، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين وجود أهداف واضحة للتقرير المالي؛ وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، أي اثبات الفرضية البديلة وقبولها ورفض الفرضية العدمية.

الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

*جدول رقم (9)

رقم السؤال	توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي	المتوسط	النسبة
Q2.1	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق فرض الوحدة الاقتصادية؛ الذي يمكن من تعريف نشاطات الوحدة الاقتصادية من خلال وحده قياس محاسبية محدده.	3.39	0.68
Q2.2	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق فرض الاستمرارية؛ الذي يعني بان عمر المنشأة طويل وغير محدد.	3.23	0.65
Q2.3	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق فرض الوحدة النقدية؛ المتضمن بأن المال هو وحدة القياس الرئيسة للنشاطات الاقتصادية، وهو الاساس في القياس والتحليل المحاسبي.	3.55	0.71
Q2.4	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق فرض الدورية؛ بحيث يمكن تقسيم نشاطات المنشأة الاقتصادية الى فترات زمنية اعتبارية.	3.42	0.68
	متوسط المتغير	3.40	0.68
	متوسط الفرضية	3.54	0.71

* يبين الجدول رقم (9) : أنه عند بناء الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، فقد وضع عدد من الفروض، التي تمكن في حال الالتزام بها من تحقيق سلامة المنشآت، والأنظمة المحاسبية والمالية التي تطبقها .

✓ النتيجة : عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية الفرعية الثانية والنسب المقابلة لها، ثم احتساب متوسط الفرضية (3.54) ونسبته (71%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (β) المحدد مسبقاً، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي؛ وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، أي إثبات الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية.

الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمسك بمبادئ التقرير المالي المقررة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

* جدول رقم (10)

رقم السؤال	التمسك بمبادئ التقرير المالي المقررة	المتوسط	النسبة
Q3.1	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية؛ أي أنه يجب احتساب قيمة الأصول والالتزامات والتقرير عنها وفقاً لسعر التملك (بتاريخ العملية).	3.68	0.74
Q3.2	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد؛ حيث يجب الاعتراف بالإيراد عندما يتحقق، أو يكون قابلاً للتحقق، أو عند اكتسابه.	3.65	0.73
Q3.3	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق مبدأ المقابلة؛ الذي ينص على مقابلة المجهودات (المصاريف) بالإنجازات (الإيرادات)، كلما دعت الحاجة لذلك.	3.74	0.75
Q3.4	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق مبدأ قصاح الشامل؛ حيث يُعرّف حجم المعلومات وطبيعتها، والمشمولة في التقرير المالي التي تعكس الحكم الجاد في مقارنة الأمور، والإفصاح الكافي عن الأمور التي تحدث فرقاً.	3.45	0.69
	متوسط المتغير	3.63	0.73
	متوسط الفرضية	3.66	0.73

* يبين الجدول رقم (10) : المبادئ المقررة للتقرير المالي، وتتضمن: مبدأ التكلفة التاريخية للموجودات والمطلوبات، ومبدأ الاعتراف بالإيراد من حيث نقطة التحقق، ومبدأ المقابلة ما بين المصاريف والإيرادات، ومبدأ الإفصاح الشامل.

✓ **النتيجة :** عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية الفرعية الثالثة والنسب المقابلة لها، تم احتساب متوسط الفرضية (3.66) ونسبته (73%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (β) المحدد مسبقاً، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين التمسك بمبادئ التقرير المالي المقررة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، أي إثبات الفرضية البديلة وقبولها ورفض الفرضية العدمية

الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

*جدول رقم (11)

رقم السؤال	توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي	المتوسط	النسبة
Q4.1	يعلم القارئون على تطبيق النظام المالي طبيعة العلاقة بين التكلفة والمنفعة؛ التي تعني بأنه يجب موازنة تكلفة تزويد المعلومات بالمنفعة المترتبة على استخدامها.	3.48	0.7
Q4.2	يعي القارئون على تطبيق النظام المالي جيداً قيد التحفظ (الحيطة والحذر)؛ الذي يعني بأنه عند تولد أي شك فإنه يجب اختيار الحل الذي لا يغالي في تقدير الأصول والدخل.	3.48	0.7
Q4.3	يدرك القارئون على النظام المالي محددات الصناعة؛ التي تتضمن العلم بأن طبيعة بعض الصناعات والتجارة قد تجعلها تحيد عن النظرية العامة.	3.26	0.65
Q4.4	يفهم القارئون على النظام المالي بأن الأهمية النسبية تعود إلى مدى تأثير بند معين على العمليات المالية ككل.	3.29	0.66
	متوسط المتغير	3.38	0.68
	متوسط الفرضية	3.53	0.71

* يبين الجدول رقم (11) : أن المحددات لها خصائص وصفات تتميز بتأثيرها القوي والفاعل في البيانات والمعلومات المالية، وتشمل طبيعة العلاقة بين التكلفة والمنفعة، وقيد الحيطة والحذر، أو التحفظ، ومحددات الصناعة التي تعمل ضمنها المؤسسات، وقضية الأهمية النسبية المتعلقة بالقيمة المحددة للبند المختلفة وتأثيرها النهائي والفعلية على مجمل العمليات المالية للمؤسسة.

✓ النتيجة : عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية الرابعة والنسب المقابلة لها، تم احتساب متوسط الفرضية (3.53) ونسبته (71%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (3) المحدد مسبقاً، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي، وإمكانية

تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، أي اثبات الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية

الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية .

*جدول رقم (12)

رقم السؤال	توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة	المتوسط	النسبة
Q5.1	يعني مصطلح القابلية للفهم؛ أن المعلومات ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، وأنها تتمتع بالجاهزية والقابلية للفهم من قبل المستخدمين.	3.71	0.74
Q5.2	إن جوهر مصطلح ملائمة المعلومات؛ أنها يجب أن تكون متناسبة مع حاجات متخذي القرارات. حيث تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وفي تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتأكيد وتصحيح تقييماتهم الماضية.	3.74	0.75
Q5.3	يفيد مصطلح الموثوقية؛ أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه، أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.	3.58	0.72
Q5.4	يتضمن مصطلح القابلية للمقارنة؛ أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع مع مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء.	3.61	0.72
	متوسط المتغير	3.66	0.73
	متوسط الفرضية	3.67	0.73

*يبين الجدول رقم (12) : الخصائص النوعية، التي يجب أن تتصف بها البيانات المالية ، والتي يتم بناؤها وفق معايير التقرير المالي الدولية، وهذه الخصائص هي؛ الملاءمة، والموثوقية، وقابلية المقارنة، والثبات.

✓ النتيجة : عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية الفرعية الخامسة والنسب المقابلة لها، تم احتساب متوسط الفرضية (3.67) ونسبته (73%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (β) المحدد مسبقاً، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية ، وإمكانية

تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، أي اثبات الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية.

السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية

*جدول رقم (13)

رقم السؤال	توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية	المتوسط	النسبة
Q6.1	يتضمن قيد التوقيت المناسب؛ إمكانية الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة المستهدفة.	3.68	0.74
Q6.2	يعني قيد الموازنة بين التكلفة والمنفعة؛ أن المنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات.	3.74	0.75
Q6.3	يشير قيد الموازنة بين الخصائص النوعية؛ إلى إمكانية تحقيق توازن مناسب ما بين هذه الخصائص، من أجل تحقيق هدف البيانات المالية.	3.55	0.71
Q6.4	يؤدي تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة؛ إلى بيانات مالية توصل إلى ما استنتج بأنه الصورة الصحيحة والعادلة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات.	3.68	0.74
	متوسط المتغير	3.66	0.73
	متوسط الفرضية	3.67	0.73

*يبين الجدول رقم (13) : المكون الثالث للمستوى الثالث للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، وهو ذلك المتضمن للقيود الواجب الالتزام بها، وتستهدف القيود المفروضة على البيانات المالية تحقيق تسوية عادلة، عند وجود شروط متعاكسة.

✓ النتيجة : عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية السادسة والنسب المقابلة لها، تم احتساب متوسط الفرضية (3.67)، ونسبته (73%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (β) المحدد مسبقاً، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية،

وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، أي قبول الفرضية البديلة ورفض العدمية.

10- النتائج والتوصيات :

1.10- نتائج البحث :

بعد القيام بالتحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ يتم وضع أهداف واضحة وبدرجة مقبولة للتقارير المالية التي تقوم الإدارات المالية أو المحاسبون بتقديمها إلى الجهات المعنية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.
- ❖ يتوفر التزام قوي وبدرجة مقبولة بالفروض الأساسية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، عند تقديم التقارير والحسابات المالية ، سواء للحصول على التمويل من الجهات المعنية، أو للجهات ذات العلاقة لاستمرار حصولها على تراخيص العمل.
- ❖ يتمسك المحاسبون والعاملون بالدوائر المالية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، وبدرجة مقبولة بمبادئ التقرير المالي المقررة دولياً عند إنجاز واجبات ومسؤوليات أعمالهم.
- ❖ يتمتع القائمون على تطبيق النظم المالية والمحاسبية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، وبدرجة مقبولة بالوعي بطبيعة هذه النظم، من حيث القدرات، والإمكانات الكامنة، والمحددات التي قد تقلل من فاعلية التطبيق.
- ❖ تتصف البيانات المالية المستخرجة في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، وبدرجة مقبولة بتوفر خصائص نوعية بمستويات عالية من الجودة والموضوعية والملاءمة والموثوقية.
- ❖ يتوفر لدى الإدارات المالية في المؤسسات الأهلية غير الحكومية والمحاسبين، معرفة مقبولة بالقيود المفروضة على البيانات المالية.
- ❖ ان القانون الفلسطيني للجمعيات والمنظمات الأهلية رقم (1) لسنة 2000، وفي الجانب المالي الذي ينظم الادارة المالية لهذه المؤسسات لا يخدم العمل المالي في

المؤسسات الأهلية الفلسطينية بالشكل المطلوب، حيث انه لا يحقق المعايير المطلوبة في مثل هذه المؤسسات ، إضافةً إلى غياب الشفافية في عمل المؤسسات الأهلية .

❖ إن اعتماد المؤسسات الأهلية على التمويل الدولي في نسبة كبيرة من مشاريعها يُحتّم عليها اتخاذ إجراءات رقابية إضافية، لتحقيق مزيداً من الشفافية والمساءلة في أعمالها، وبما يحسن من الانطباع العام لدى المجتمع الفلسطيني.

❖ والنتيجة الأساسية؛ هي توفر مكونات البنية التحتية اللازمة لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية بدرجة مقبولة باستثناء القانون المعمول به فلا يحقق المعايير المطلوبة . وبالتالي فإنه يوجد إمكانية لتطبيق معايير التقرير المالي في المؤسسات الأهلية في فلسطين ، لكن على إدارات هذه المؤسسات العمل على تحسين هذه المكونات، وتطويرها بما يساعد في تحسين العمل المالي والرقابي .

10.2- توصيات البحث :

يمكن إيجاز التوصيات بعد إنجاز هذا البحث في النقاط التالية:

- ❖ ضرورة توفير نسخ مُحدثة من المعايير المحاسبية الدولية ، تكون دقيقة الترجمة، ومدروسة بعناية، ومشروحة بشكل دقيق لجميع المؤسسات الأهلية .
- ❖ إخضاع العاملين في الإدارات المالية في المؤسسات الأهلية لدورات مستمرة في موضوع معايير التقرير المالي الدولية، لإكسابهم الخبرات والمؤهلات العلمية والعملية.
- ❖ على السلطات التنظيمية وضع مسودة قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، تشارك فيه المؤسسات الأهلية نفسها بدور فاعل ونشط.
- ❖ ضرورة إنشاء هيئة مختصة تكون مسؤوليتها متابعة التزام المؤسسات الأهلية بمعايير الشفافية والمساءلة، ويتضمن ذلك إصدار تقرير دوري حول مراعاتها لهذه المعايير .

❖ القيام بمزيد من الدراسات العلمية لفحص مدى توفر بنية تحتية ملائمة في البيئة المحلية الفلسطينية لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

⊛ قائمة المراجع :

- أبحاث ودراسات باللغة العربية :

1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، 2006. "استطلاع الرأي العام حول أوضاع المنظمات الأهلية الفلسطينية". رام الله.
2. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، 2007. استطلاع للرأي العام حول أوضاع المنظمات الأهلية ومدى مراعاتها لقيم ومبادئ الشفافية والمساءلة في عملها- 1/1-13/1/2007
3. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، طبعة عام 2010، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، الأردن .
4. الأغا، وفيق حلمي ، " الحوكمة في المنظمات الاهلية الفلسطينية في قطاع غزة " ، مجلة جامعة الأزهر ، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، 2008، المجلد 10، العدد 2 - B (ص171-230).
5. أبو حماد، ناهض محمود، 2011، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة - 2000م 2010م ، دراسة ميدانية، جامعة الأزهر، غزة.
6. أبو دقة ، مراد ، 2009، " مدى كفاءة استخدام الاموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الأهلية التي لا تهدف إلى تحقيق الارباح ، دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة - فلسطين " ، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة.

7. البجيصي، عصام، 2009، المعايير الدولية والوطنية للإدارة المالية في المنظمات الأهلية الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة خلال ورشة العمل حول تطوير الإدارة المالية في المنظمات الأهلية، تنظمها شبكة المنظمات الأهلية، غزة - فلسطين، 11/11/2009.
8. الجعارات، خالد جمال، 2012، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية: دراسة نظرية تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والثلاثون، ص.ص. 187-219، العراق.
9. الخطيب ، خالد ، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ، مجلة جامعة دمشق - المجلد الثامن عشر - العدد الثاني - 2002.
10. الداود، رولا خالد حامد ، المشكلات والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في فلسطين ، المؤتمر العربي السنوي العام الأول " واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح " ، بغداد - جمهورية العراق ، 16-17 إبريل، 2014.
11. ديوان الرقابة المالية والإدارية ، التقرير الربع سنوي الثالث 2013 ، المخالفات الأكثر شيوعاً في المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ، رام الله ، فلسطين ، 2013 .
12. شرف، جهاد محمد محمد، 2005، أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية، دراسة ميدانية . المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة.
13. العداربة، إسماعيل أحمد خليل، 2011، "نحو إستدامة المؤسسات غير الربحية بعيداً عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية / الإغاثة الزراعية نموذجاً " ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس - فلسطين.

14. العلول، عبد المنعم عطا ، 2004، " دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة- قطاع غزة- فلسطين " ، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة.

15. عوض، عدنان رشيد، 2006، واقع حالة الطلب على خدمة تدقيق الحسابات في المنظمات الأهلية المحلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة.

16. نعمان، محصول، 2017، التأصيل النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، ص. 114-134، الجزائر.

- مصادر باللغة الانجليزية :

1. (FASB). Financial Accounting Standards Board of the Financial Accounting Foundation, 2006, **Conceptual Framework for Financial Reporting: Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-Useful Reproting Information**. Financial Accounting Series, NO. 1260-001. 401 MERRITT 7, PO BOX 5116, NORWALK, CONNECTICUT, 06856-5116.

2. Sekaran, Uma, **Research Methods for Business: A Skill-Building Approach**, Fourth Edition, *John Wiley & Sons, Inc.*, 2003

- مصادر الانترنت :

1. <http://sqarra.wordpress.com/>
2. <http://accounting-master.blogspot.co.il/2009/03/conceptual-framework-of-accounting.html>
3. <http://www.ifrs.org/>
4. <http://www.principlesofaccounting.com/>
5. <http://www.palestineconomy.ps/article/4907>
6. <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/8/23/>

التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنوع الاقتصادي

* دراسة مقارنة بين مختلف البنوك العمومية بولاية أم البواقي *

*Bank Financing of Small and Medium Enterprises as a Method for
Economic Diversification
A comparative study between different public Banks at Wilaya of Oum
El Bouaghi*

ط.د: سامي فؤاد براك
ecoredzo@yahoo.fr

أ. د السعدي رجال
brekfouad@yahoo.fr

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2017/10/12 تاريخ التعديل: 2017/12/10 تاريخ قبول النشر: 2017/12/25

الملخص :

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في إقتصاديات الدول وذلك نتيجة لمساهمتها في توفير مناصب العمال والابتكارات التكنولوجية وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية ومساهمتها في الإنتاج العالمي للسلع والخدمات حيث تعبر هذه المؤسسات القوة المحركة لمختلف فروع الإنتاج إضافة إلى تنمية قدرات مالكيها وإشراكهم في تحقيق التنمية بتوفير المناخ الاستثماري المناسب والمدمع بالوسائل الملائمة لنشاط هذه المؤسسات لمواصلة نموها وتطورها. وفي هذا المجال عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية من التسعينات حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو والترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء هياكل خاصة بدعمها وإتباع سياسة تمويلية تهدف إلى توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات وهذا في إطار ضرورة إتباع سياسة التنوع الإقتصادي.

أما عن واقع تمويل البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أم البواقي فالبنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم: 051 يؤدي دورا إيجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية إلا أنه يبقى محدودا نوعا ما.

الكلمات المفتاحية: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك التجارية، مصادر التمويل، التنوع الإقتصادي.

Abstract

The small and medium enterprises play an active role in the economies of the countries because of their contribution to the provision of workers' positions and technological innovations, as well as the achievement of economic development and its contribution to global production of goods and services, where these institutions are considered the driving force behind the various branches of production, In addition to the development of production capacities of individual owners and involve them in development by providing appropriate investment climate and supported by appropriate means of the activity of these institutions to continue their growth and development.

In this area of economic policy known in Algeria profound transformations beginning of the nineties, where the state has given ample area to support the growth and promotion of small and medium enterprises through the establishment of private support and funding to follow a policy aimed at providing the necessary funding for this type of institutions within include necessity follow a pattern of economic diversification.

But in the reality of financing small and medium enterprises by the public banks in Oum El Bouaghi , the External Bank of Algeria agency number: 051 of Oum El Bouaghi, play a positive role in the financing of small and medium enterprises in the state, but it remains somewhat limited.

Key words: The financing of small and medium enterprises, Commercial banks, Sources of funding, economic diversification.

مقدمة

إنه وفي ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق والارتباط أكثر بالإقتصاد العالمي وضرورة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإتساع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وجب تسريع الجهود وتكاملها لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية ومدخل مهم للتنويع الإقتصادي الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات دعم وترقية هذه المؤسسات.

فبالنسبة للجزائر لقد عرفت السياسة الاقتصادية الوطنية في نهاية الثمانينات تحولا كبيرا مما أعطى مجالا أوسع ودعما قويا لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومع ذلك فإن القطاع لازال هشاً ومعرضا للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنميته مما يقلل من فعاليته وذلك نتيجة لعدة صعوبات ومشاكل يعاني منها هذا القطاع، ولأجل الوقوف على هذه الحقيقة التمويلية لمثل هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة وواقعها على مستوى ولاية أم البواقي والدافع على إقدام البنوك على عمليات التمويل لها أو إحجامها عن ذلك، ومن هذا المنطلق يمكن معالجة هذا الموضوع والإلمام بالجوانب الأساسية التي تخدمه، من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهو واقع وأهمية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مدخل مهم للتنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات؟

و يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

- 1- لماذا لا تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويلات المصرفية على عكس مثيلاتها من المؤسسات الكبيرة ؟
 - 2- ما سبب فتور علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
 - 3- ماهو واقع ودور البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم : 051 في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بباقي البنوك العمومية؟
- من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع وللإجابة على التساؤل الجوهري والتساؤلات الفرعية إرتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- 1- لا تساهم صيغ وأساليب التمويل التي تعرضها البنوك على مستوى ولاية أم البواقي مساهمة فعالة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يحد من فعاليتها .
- 2- إن الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقرض على البنوك ضرورة تطوير الأساليب والصيغ التمويلية المتاحة لهذه الاخيرة.

3- يسهل البنك الخارجي الجزائري BEA - وكالة أم البواقي- في حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية مقارنة بالبنوك الأخرى على مستوى الولاية.

أسباب إختيار الموضوع

يمكن حصر أسباب اختيارنا للموضوع فيما يلي:

* الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مدخل مهم للتنوع الإقتصادي خاصة بعد إنهيار أسعار البترول - الوضع الراهن للجزائر -.

* الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العالمية.

* تبيان مدى فاعلية ودور البنوك التجارية على مستوى أم البواقي خاصة البنك الخارجي الجزائري كعينة مع مقارنته مع باقي البنوك على مستوى أم البواقي وذلك في مجال ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الموضوع من عدة جوانب نختصرها في النقاط التالية:

- ❖ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي من جهة وتوفير مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.
- ❖ المكانة التي تحتلها في برامج التنمية الوطنية بعد فشل إقامة المجمعات الإقتصادية الكبرى وتطبيق الجزائر لمجموعة من الإصلاحات شجعت على قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- ❖ إعطاء أهمية أكبر في عملية التمويل للمؤسسات التي تحافظ على طبيعة المنطقة وهو ما نحاول معالجته من خلال البنك الخارجي الجزائري BEA - وكالة أم البواقي - على مستوى ولاية أم البواقي ذات الطبيعة الفلاحية.

أهداف الدراسة

وبناء على ما تقدم أردنا أن يكون هذا البحث محاولة لإدراك الأهداف التالية:

- 1- التعرف على واقع التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني على اعتبار أنها مدخل مهم لتحقيق التنويع الإقتصادي والخروج من دائرة الريع البترولي مع ضرورة إعطاء أهمية لخصوصية المناطق التي تقام فيها.
- 2- تقديم وعرض للبدائل التمويلية التي تعرضها البنوك التجارية لتمويل هذه المشروعات مع محاولة إجراء مقارنة في ما بينها.
- 3- إقتراح مجموعة من الحلول لمشاكل التمويل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحول دون تمكينها من النهوض بالإقتصاد الوطني.

منهج الدراسة

إعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع والمتمثلة في المنهج الوصفي التحليلي إعتمدنا عليه خاصة في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بواقع وأهمية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني ولتبيان هذا الواقع والأهمية قمنا بإختيار البنك الخارجي الجزائري BEA- وكالة أم البواقي رقم: 51 - لإجراء عملية مقارنة بينه وبين باقي البنوك العمومية الأخرى على مستوى الولاية وقد إستخدمنا في ذلك مجموعة من الأدوات الإحصائية والمنهجية المتمثلة في الملاحظة،المقابلة... لجمع مختلف الإحصائيات المرتبطة بموضوعنا من مصادرها.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع والتي تتقاطع مع دراستنا هذه في بعض النقاط، وأهم هذه الدراسات:

الدراسة الأولى

طلحي سماح (2014-2013): دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،الجزائر.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة نذكر من بينها : أن الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بكل وضوح بما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها، حيث تعرضت الدراسة إلى أنه لا تزال البنوك التجارية بعيدة كل البعد عن تمويل هذه

المؤسسات بالفعالية اللازمة وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بالتعرف على مدى الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع وتوجيه أصحاب القرار على جمع المستويات وخصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام بها.

الدراسة الثانية

العايب ياسين (2010-2011): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

وكانت أهم النتائج التي توصلت أن التمويل لازال يتميز بضيق كبير من حيث التنوع، وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بتسليطها الضوء على إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل.

الدراسة الثالثة

عثمان خلف (2003-2004): واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ضرورة العمل على تفعيل الأساليب الحكومية لخلق بيئة مساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتداخل هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بالتعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على الدور الذي تلعبه في إقتصاديات البلدان النامية وكذا إبراز أثر الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر من خلال مختلف الإصلاحات الإقتصادية والتي كان لها أثر إيجابي على تطورها ونموها.

هيكل الدراسة

من أجل دراسة موضوع بحثنا، والإجابة على الأسئلة المطروحة في ظل الفرضيات المعتمدة والتي سوف يتم إثباتها أو نفيها في نهاية الدراسة وبلوغ الأهداف المرجوة منها، قسمنا دراستنا إلى المحاور التالية:

أولاً: مصادر التمويل التقليدية والحديثة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات المعتمدة في ذلك.

ثالثاً: مقارنة دور البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة أم البواقي ودور باقي البنوك العمومية الأخرى في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: الإستراتيجية المتبعة لتحقيق التنويع الإقتصادي من خلال دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميدان الفلاحي على مستوى ولاية أم البواقي ذات الطبيعة الفلاحية.

أولاً: مصادر التمويل التقليدية والحديثة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر مشكلة التمويل من أهم وأبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تقتصر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية أو لنقص التمويل وهنا تظهر الحاجة إلى المصادر الداخلية للتمويل عن طريق المدخرات الفردية المملوكة لأصحاب المنشأة أو قد تكون مدخرات بعض أقاربهم لكن هذه الأموال عادة ما تكون غير كافية، ولهذا في المقابل تظهر الحاجة إلى التمويل الخارجي، وغالباً ما تلجأ هذه المؤسسات إلى البنوك على اعتبار أنها غير مؤهلة للإدراج في الأسواق المالية وقد تتوافر إمكانيات أخرى للتمويل إذ يمكن الحصول على الأصول الثابتة من الآلات والمعدات بنظام الاستئجار أو من بعض مؤسسات التمويل الحكومية التي أنشأتها الدول لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- التمويلات التقليدية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من المعروف أن التمويل طويل الأجل يكون موجهاً لتمويل نشاطات الاستثمار التي تختلف جوهرياً عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعاتها ومدتها، لذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالاً وطرقاً أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة، فكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته وإما عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، فهذا يعني أن الاستثمار إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل وأن عائدات هذه الاستثمارات تكون متقطعة وتتدفق خلال سنوات عمر الاستثمار.

1-1- مصادر التمويل الداخلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يلعب التمويل الداخلي دوراً أساسياً بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة كون هذا الأخير هو خط الدفاع الأول لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة فهو تمثيل للثروة التي هي بحوزة المؤسسة وكذلك هو تحقيق الاستثمارات بفضل الموارد الداخلية للمؤسسة والتي عادة ما تكون أرباح محققة غير موزعة مستثمرة كلياً أو جزئياً في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى هذه المؤسسة زيادة رأس مالها عن طريق الاقتراض سواء عن طريق أصحابها أو من الغير، وهذا بغرض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تنقل كاهل المؤسسة أو عن طريق إهلاكات لم تستعمل بعد في تجديد والأدوات حيث توفر السيولة للمشروع بصفة مؤقتة مضاف إلى ذلك الإحتياطات المكونة من طرف المؤسسة لمواجهة الظروف الاستثنائية، و نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج أي أن مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة وتتمثل أساساً في التمويل الذاتي. (قليش عبد الله، 2007، ص 24).

1-2- مصادر التمويل الخارجية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة إلى المصادر الداخلية السابقة الذكر قد تلجأ المؤسسة في البحث عن مصادر تمويلية أخرى من أجل الإنشاء، التوسع أو معالجة نقص في وسائل الإنتاج أو المواد الأولية أو معالجة دين إلى مصادر أخرى خارجية لتمويلها ويكون ذلك إما عن طريق السوق الإقراض غير الرسمية أو عن طريق السوق الرسمي عن طريق البنوك والعملاء والتي سوف نتعرض لها بشيء من التفصيل في المبحث الثاني التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ويكون التمويل عن طريق السوق غير الرسمي بالاعتماد على المصادر الذاتية أو العائلية أو من الأصدقاء ويعتمد على مدخرات صغيرة جداً ويساعد بشكل فعال في تجميعها من الأفراد العاديين خاصة في القرى والمدن الصغيرة في البلدان النامية فهذه المدخرات الصغيرة جداً تتجمع عادة ببطء شديد على مدى الزمن وبمعدلات منخفضة جداً في معظم الحالات... وارتفاع معدلاتها يستلزم ارتفاع ملموس في الدخول الحقيقية أو مزيد من ممارسة ضغط الاستهلاك الخاص وكلاهما صعب المنال أو التحقيق في ظروف معظم البلدان النامية خاصة التي تصنف منها في فئة اقل نمواً أو الأكثر فقراً. (محمد هيك، 2003، ص16)

1-2-1- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق سوق الإقراض غير الرسمية:

يحتل التمويل من السوق غير الرسمية مكانة هامة لدى العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية، حيث تنشأ هذه الحاجة إلى هذا المصدر التمويلي بسبب

عدم كفاية الموارد الذاتية وفي ظل غياب أو محدودية التمويل من المصادر الرسمية كالبنوك التجارية وذلك عند انخفاض السيولة النقدية لديها أو عند استهداف التوسع في النشاط الإنتاجي.

أ - مصادر وأساليب التمويل غير الرسمي:

يطلق مصطلح "غير رسمي" في الفكر والتطبيق الاقتصادي على مزاوله أي نشاط اقتصادي خارج القانون والقواعد الرسمية المنظمة في الدولة، و الذي لا تتوفر عنه لدى الجهات الحكومية المختصة أية معلومات ولا أية بيانات يمكن إدراجها في الحسابات الوطنية للدولة حيث تعدد مصادر وأساليب التمويل غير الرسمي في الواقع العملي والتي يمكن إيضاحها بإيجاز كما يلي :

- الاقتراض من الأصدقاء والأقارب.

- المرابون (تجار النقود).

- مدينوا الرهانات.

- جمعيات التوفير والادخار. (مفلح علي عقل، 2001، ص 86)

1-2-2- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الائتمان التجاري:

يلعب الائتمان التجاري دورا فعالا في تمويل المؤسسات الاقتصادية عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وعلى الرغم من أن المؤسسات الصناعية لا تعتمد اعتمادا كبيرا على هذا النوع من الائتمان، بالمقارنة مع المؤسسات التجارية على مستوى تجارة الجملة والمفرق، إلا أن الائتمان التجاري في جميع المراحل من المنتج إلى المستهلك يعتبر احد المظاهر الهامة للنظام التجاري الحديث، ولابد من الإشارة إلى أنه من واجب الإدارة الاستفادة قدر الإمكان من الائتمان التجاري والذي يعتبر من مصادر التمويل المجانية في غياب شروط الموردين وغياب الخصم النقدي. (هالة محمد لبيب عنبه، 2004، ص65)

1-2-3- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق السوق المالي:

وتلجأ المؤسسة إلى الاقتراض طويل الأجل من أجل تأمين التمويل اللازم لها، والمصدر البديل للاقتراض طويل الأجل هو زيادة رأس المال من خلال الأسهم أو السندات ومع ذلك يمكن تلجأ المؤسسة للاقتراض طويل الأجل للأسباب التالية:

- عدم إمكانية طرح أسهم جديدة أو التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة.

- ضعف الطلب في السوق المالي واحتمالات عدم تغطية الإصدار.

- عدم تأثير الاقتراض في السيطرة الحالية على إدارة المؤسسة.

- توفير مرونة الاقتراض متوسط وقصير الأجل للمؤسسة.

- كونه أقل تكلفة من إصدار سهم.

وغالبا ما يكون السبب الأخير هو الأهم في لجوء المؤسسة إلى هذا النوع من الاقتراض، وذلك لأن كلفة الاقتراض تخفض من الربح الخاضع للضريبة الأمر الذي يخفض الكلفة بنسبة تعادل نسبة الضريبة، ويضاف إلى ذلك كون كلفة الأسهم كلفة دائمة بسبب ما يدفع لها من أرباح. (أحمد بوراس، 2006، ص35)

2- التمويلات الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تطرقنا في العناصر السابقة إلى مصادر التمويل التقليدية أو الكلاسيكية والمعروفة في مالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل في القروض بمختلف أنواعها، كل هذه المصادر معروفة ومستعملة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تمثل عبئا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لمحدودية قدرتها التمويلية، لذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من أهم خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية.

2-1- التمويلات الإسلامية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنتشرت المصارف الإسلامية على نطاق واسع منذ عام 1975 حينما أنشئ بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة بأموال خاصة. وقد كان النظام الأساسي لهذا البنك مصدرا فكريا لعدد من المصارف الإسلامية التي أسست بعده وخاصة في منطقة الخليج العربي وفي شهر أكتوبر من عام 1976 باشر "البنك الإسلامي للتنمية" أعماله في مدينة جدة بعد أن تمت مصادقة وزراء مالية الدول الإسلامية البالغ عددهم ستة وثلاثون على إتفاقية تأسيسه في عام 1974 ويعتبر هذا البنك أول مصرف إسلامي دولي تساهم فيه الدولة الإسلامية ويمكن أن نعرف المصرف الإسلامي على إنه مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنمية وإنسانية واجتماعية. تستهدف جميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي. (محمد حسن صوان، 2001، ص65)

وتظهر التمويلات الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأشكال التالية:

2-1-1- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المشاركة :

تستخدم المصارف الإسلامية أسلوب التمويل بالمشاركة باعتباره أسلوبا فعالا ومتميزا عما تقوم به المصارف التقليدية، ويمكن أن نعرف عقد المشاركة ب: هي أن يمول البنك المشروع موضوع المشاركة بمبلغ من المال، والعميل بمبلغ آخر، ويصبح البنك والعميل مالكين لرأس مال الشركة،

وتوزع الأرباح بينهما بحسب الاتفاق، أما الخسارة فإنها تكون بقدر حصة كل طرف في رأس المال، بالنسبة والتناسب في حالة التمويل بالمشاركة فان رأس المال يقدم من طرفي التعامل. وذلك حسب شروط وهي كالتالي :

2-1-2- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق عقد المضاربة:

المضاربة عبارة عن عقد بين طرفين أو مشاركة بين اثنين أحدهما بماله والآخر بجهدته وخبرته وبراعته (المضارب) وفيها الغنم والغرم للاثنتين معا. فالمكسب يقسم بين الطرفين بالنسب المتفق عليها، وفي حالة الخسارة يتحمل رب المال الخسارة المالية، في حين يتحمل المضارب خسارة جهده وعمله بشرط أن لا يكون قد قصر أو خالف ما اشترطه عليه رب المال وإذا ثبت العكس فانه يكون ملزم بضمان الخسارة أي ردها.

2-1-3- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المراجعة:

وهي إحدى صور بيوع الأمانة حيث يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن سلعة أخذها في الحساب الثمن الأصلي للسلعة ويكون بيع المراجعة في حالة زيادة أو إضافة ربح معين على الثمن الأصلي أي أن بيع المراجعة يقوم على:

- بيان الثمن الأصلي وما يدخل فيه وما يلحق به.

- إضافة ربح معلوم ومتفق عليه مع الثمن الأصلي.

لقد إعتمدت البنوك الإسلامية على صيغة المراجعة للأمر بالشراء في معظم تمويلاتها لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ قيامها إلى الآن، وقد تبدوا هذه الصيغة من خلال تطبيقها أشبه بالتمويل القائم على أساس الفائدة، لكن الآلية المصرفية مختلفة في كليهما، فالبنك يقوم بتمويل شراء سلعة يشتريها العميل، وبالرغم من انه يضيف هامشا من الربح على قيمة السلعة فان هذا ما يزال مختلفا عن الفائدة، حيث من اللازم أن يحدد بالتفاوض مع العميل ضمن عقد البيع. كما لا تجري مضاعفته بأي حال إذا تأخر العميل عن التسديد في الموعد المحدد. (موسوعة البنوك الإسلامية، 2011، ص34)

2-2- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تحويل عقد الفاتورة (فاكترينغ) :

تعتبر عملية شراء أو خصم الذمم أداة من أدوات التمويل، والتي تقوم من خلالها مؤسسة مالية متخصصة في هذا النشاط تسمى الفاكتر أو إحدى البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة المصرفية شراء حسابات وأوراق القبض والعملاء الموجودة بحسابات المنشآت الصناعية

أو التجارية التي تتراوح مدة إستحقاقها ما بين 20 إلى 120 يوم، ومن هنا فإن هذه العملية تتيح للمنشأة الحصول على نقدية جاهزة ومستمرة دون الحاجة إلى انتظار تواريخ الاستحقاق وتحصيل ديونها من العملاء والمدينين وتلجأ الشركات ذات رؤوس الأموال المحدودة أو ذات القدرات الايرادية المتدنية إلى نظام تحويل عقد الفاتورة، حيث تجده نظاما يتفق مع إمكانياتها المحدودة لذلك فهي تجد في نظام الفاكوتورينغ دعما ماليا يسمح لها بتسيير أمورها المالية.(سماح طلحي، 2014، ص 123)

2-3- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق قرض الإيجار:

يعتبر قرض الإيجار فكرة حديثة التجديد في طرق التمويل. وإن كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض، فإنها قد أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقرضة، ورغم حداثة هذه الطريقة فإنها تسجل توسعا كبيرا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها، بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لهم، كما يعتبر قرض الإيجار وسيلة جد مهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-4- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس مال المخاطر:

هو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة؛ حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات.(بريش السعيد، 2007، ص 35)

ثانيا :التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإجراءات المعتمدة في ذلك.

تكمن أهمية التمويل البنكي في ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنك، فحاجة هذه الأخيرة إلى موارد إضافية زيادة على مواردها الخاصة التي تكون محدودة، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى البنك لتغطية عجزها المادي إذا ما فاقت احتياجاتها الموارد المتوفرة لديها، إذن هناك علاقة وطيدة ومتكاملة ما بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية الإقراض.

1- التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإعبارات الواجب مراعاتها في ذلك:

يعتبر الجهاز المصرفي من أهم الأجهزة التي تساهم في تنفيذ التنمية الاقتصادية وهو الذي يقوم بالمساهمة في تمويل المشروعات إذ أنه هو المصدر الوحيد للائتمان ويلعب البنك دورا فعلا ذو أثر على المؤسسات الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة.

1-1- التمويل البنكي المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجارية والصناعية في ممارستها لأنشطتها اعتمادا كبيرا على البنوك وذلك في مجالات عديدة، منها تسهيل عمليات الدفع، الاستيراد والتصدير، إلى جانب توفير اللازم لتمويل احتياجاتها في النمو والتطور.

1-1-1- التمويل البنكي قصيرة الأجل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعد التمويلات البنكية قصيرة الأجل عنصرا محوريا في تمويل إحتياجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المالية قصيرة الأجل -الخاصة بدورة إستغلالية - أقل من سنة ويمكن حصرها في مايلي:

أ- الائتمان المصرفي:

يقصد بالائتمان المصرفي كل أنواع القروض التي تحصل عليها المنشأة من المؤسسات المالية والمصارف الخاصة، وتلجا منظمات الأعمال إلى استخدام الائتمان المصرفي في الحالات التالية:

- ▲ عندما تكون إحتياجات البرنامج التشغيلي للمنظمة يتعدى ما توفره مصادر التمويل التلقائية.
- ▲ عندما تكون سمعة المنشأة في السوق في صورة يصعب معها على الإطلاق الحصول على إحتياجاتها.
- ▲ عندما تكون المنظمة حديثة العهد وهي بذلك ليس لها من السمعة ما يمكنها من كسب ثقة الجهات المانحة للائتمان التجاري فتلجا للائتمان المصرفي.
- ▲ إن الائتمان المصرفي يعتبر احد مصادر التمويل قصيرة الأجل الأكثر إستخداما وهو يرتبط بسمعة المنشأة في السوق، ومركزها المالي ويختلف الائتمان المصرفي عن الائتمان التجاري في أنه لا يتأثر تلقائيا بمستوى العمليات التجارية للمؤسسة. (عبد الغفار عبد السلام وآخرون، 2001، ص89)

1-1-2- التمويل البنكي متوسطة الأجل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتاج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من أجل القيام بعملياتها إلى المزج بين مختلف التمويل المتاحة أمامها والمفاضلة بينها وهذا وفقاً لمبدأ الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام، فهي تحتاج إلى مصادر تمويلية قصيرة وطويلة الأجل، كما تحتاج إلى مصادر أخرى متوسطة الأجل، توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (07) سنوات مثل: الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة... ونظراً لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضاً لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد. والتي يمكن أن تحدث تبعاً للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

1-1-3- التموليات البنكية طويلة الأجل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تم تناول كل من التمويل قصير الأجل والمتوسط الأجل باعتبارهما عنصرين من عناصر الهيكل المالي للمنشأة إلا أنه غالباً ما تكون المؤسسة في حاجة إلى أموال من أجل التوسع في نشاطها أو من أجل إقامة استثمارات جديدة هذه الاستخدامات عادة ما تحتاج إلى أموال كبيرة ولمدة طويلة نسبياً، وعليه فهي تحتاج إلى مصادر خارجية طويلة الأجل يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير نظراً لما توفره من ارتياح وقلة مخاطر بالنسبة للمؤسسة.

وتعتبر القروض المصرفية طويلة الأجل من أهم مصادر تمويل المؤسسات، وذلك لإمكانية الحصول على مبالغ كبيرة وإمكانية ترتيب وفائها بشكل يتناسب والنقد المتوقع تحقيقه من الأصل الذي سيتم تمويله، وتلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل العمليات نظراً للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تتحمل عبئها لوحدها، وكذلك لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على النقد، والقروض الطويلة الأجل، الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، تفوق في الغالب (07) سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحياناً إلى (20) عشرون سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل: الحصول على عقارات (أراضي، مباني) بمختلف إستعمالاتها المهنية).

2- الإعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض:

عندما يفحص المختصون في البنك طلبات القروض يدخل في إعتبارهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث وعلى أساس أن هذه الإعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض، يصدر بعد أخذها في الحسبان قراراً بالموافقة أو بالرفض للطلبات

المقدمة من خلال العاير التالية: سيولة القروض، سلامة القروض، التنوع، طبيعة الودائع، القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي، سياسة مجلس الإدارة، الدورات التجارية، مصادر الوفاء. (Habri MELIANI, Kamel BOUDAH, 2003,p28)

ثانيا: تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات المعتمدة في ذلك.

1- البنوك التجارية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد جاء في المادة 14 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه سيتم إنشاء صناديق ضمان القروض، وفقا للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهكذا جاءت بروتوكولات محددة لذلك في صورة إتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدة بنوك وطنية لتجسيد هذا القانون، وقد تم توقيع الاتفاق مع خمسة بنوك عمومية: (CRMA, BDL, CPA, BADR, BNA)، وسيسمح هذا البروتوكول خلال خمس سنوات القادمة بإنشاء 600 ألف صغيرة ومتوسطة. (منصور بن عمارة، 2003، ص21)

وقد تضمن هذا الإتفاق مايلي :

المادة 01: موضوع هذا البروتوكول هو ترقية الوساطة المشتركة المالية بين قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك، كما أنه من خلال نصوصه القانونية تحديد حقوق وواجبات كل طرف وهذا من خلال المادتين 02 و 03. (سيد علي موازي، 2002، ص11)

2- حصيلة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بلغت مساهمة البنوك الوطنية في تمويل المؤسسات الاقتصادية في نهاية ديسمبر 2015 ما يقارب 1748.3 مليار دج، منها 374.9 مليار دج مقدمة من قبل CNEP أي ما يمثل 21.4% من مجموع الموارد المتاحة للبنوك حيث تميزت توظيفات البنوك الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة القروض الممنوحة للقطاع العام، حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة لهذه الأخيرة 82.1% من مجموع التوظيفات البنكية مقابل نسبة متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي قدرت بـ 17.9% من مجموع التوظيفات البنكية

وقدّرت مساهمة البنوك الوطنية الستة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في 31-12-2014 بحوالي 260 مليار دج وارتفعت نسبة مساهمة البنوك في تمويل هذه الأخير بين عام 2012 وعام 2014 بـ 32%، أما في عام 2015، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 189000 مؤسسة والمؤسسات الصغيرة العمومية 788 مؤسسة فإن الأرقام تكشف بأن 19% تمكنت من الحصول على قروض بنكية، بينما الأمين العام للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في حوار أجراه مع جريدة الخبر صرح بأنه منذ 2013 توجهت البنوك إلى دعم مؤسسات صغيرة متوسطة بدليل رفع حجم القروض إلى مستوى 300 مليون دج لفائدة المؤسسات كما أن ثلث حقائب البنوك موجهة اليوم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (www.algerie-cnc-dz.com ,le 21/08/2017 à 15H30)

وكشف أيضا عن أن 33000 مؤسسة استطاعت الاستفادة من القروض كما أن 250 مليار دج متداولة في المؤسسات الصغيرة المتوسطة، تقوم 5 بنوك وطنية بتسييرها كما أعلن أن البنوك تضطلع لإنشاء 100000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال سنة 2016 خاصة بعد إنشاء صندوق ضمان القروض وصندوق ضمان أخطار الاستثمار.

3- إجراءات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نشير إلى أن لكل بنك سياسته التمويلية الخاصة، هذه السياسة التي تكون مكتوبة ومسجلة كتعليمات تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان العمل في إطارها، وهذا عن طريق خطة إستراتيجية لمنح الائتمان والتي تعد بدورها أحد عناصر خطة العمل العامة له، إن القرض مبني على المفهوم الضمني لكلمة الثقة وهو موضوع ضمن شروط ترتكز على أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار، وعليه يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:

3-1- الشروط العامة للتمويل:

تعتبر عملية التمويل من أهم وأخطر ما يقوم به البنك من أعمال وقبول المخاطرة الائتمانية يعتبر من أهم وظائف المصارف، والتي يجب أن يعنى بدراستها، تقييمها ومن ثم تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته من بين هذه الشروط: شخصية العميل (طبيعي أو معنوي)، المقدرة على الدفع، الضمانات، الظروف العامة، و رأس المال أو

المركز المالي ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للعميل: نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة ونسبة التداول ونسبة السيولة وعائد الإستثمار، إضافة إلى معدل دوران الأصول الثابتة. (Fatih Talahite, 2000, p:104-105)

3-2- إجراءات التمويل:

تمر عملية التمويل بعدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسية التالية: الفحص الأولي لطلب القرض، التحليل الإئتماني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، التفاوض مع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، اتخاذ القرار، صرف القرض، متابعة القرض والمقترض، تحصيل القرض. (الطاهر لطرش، 2003، ص 62-63)

ثالثاً: مقارنة دور البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة أم البواقي ودور باقي البنوك العمومية الأخرى في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنحاول من خلال هذا المحور مقارنة دور البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة أم البواقي ودور باقي البنوك العمومية الأخرى في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض مدى المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأم البواقي، لنخلص في الأخير إلى إجراء عملية مقارنة فيما بين البنك الخارجي وكالة أم البواقي وباقي البنوك العمومية على مستوى أم البواقي من خلال عرض لمختلف الإحصائيات والنتائج المتوصل إليها.

1- مساهمة البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن أن نبين مدى مساهمة البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم 51- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية من خلال النقاط التالية:

1-1- مساهمة البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد المؤسسات:

نتيجة لتطور الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية أم البواقي وكضرورة لسياسة الدولة الداعمة لها نجد أن البنك الخارجي الجزائري قد واكب هذا التطور ورفع

من عدد المؤسسات المستفيدة من تمويلاته خاصة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يؤكد الجدول التالي:

جدول رقم(01): مساهمة البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم 51- في تمويل الدنم ص م على مستوى ولاية أم البواقي خلال 2014-2016.

التغيير 2016/2015	2016	التغيير 2015/2014		2015	2014	العام
		القيمة	النسبة(%)			
النسبة(%)	القيمة	القيمة	النسبة(%)			التعيين
6.89+	2+	31	7.04+	29	27	عدد م ص م الممولة من قبل BEA
22.04-	613-	2168	34.93+	2781	2061	عدد م ص م في أم البواقي
%36.53+	%038+	%1.42	%20.61-	%1.04	% 1.31	نسبة مساهمة BEA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات المقدمة من البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51-.

يتبين لنا من الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51- في إرتفاع مستمر فبعد أن كان 27 مؤسسة خلال عام 2014، أصبحت 31 مؤسسة خلال 2016، إلا أن نسبة الزيادة تعتبر ضعيفة، إذا ما قارناها بنسبة زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية خلال نفس الفترة كما يوضحها الجدول السابق، خاصة خلال عام 2016 حيث ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 720 مؤسسة في حين أن عدد المؤسسات التي مولها البنك الخارجي الجزائري- وكالة أم البواقي- في نفس الفترة زادت بمؤسسة واحدة فقط، نتيجة لسياسة الحذر التي يتبعها البنك في منحه للقروض، وإرتفاع قيمة الضمانات التي يشترطها والتي لا تكون عادة في متناول هذه المؤسسات، ولعل هذا يعتبر أحد الأسباب التي أدت إلى إغلاق واختفاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنة التالية.

1-2- مساهمة البنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ:

يمكن أن نوضح مساهمة بنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(02): مساهمة البنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ خلال 2014- 2016.

الوحدة مليون د ج

التغيير 2016/2015	القيمة	النسبة(%)	التغيير 2015/2014		2015	2014	العام القرض
			القيمة	النسبة(%)			
94.56-	483.561-	278.05	8042+	227.942+	511366	283.424	القروض الموجهة لـ م ص م
92.69-	15.310-	1206	4245+	4.922+	16516	11594	تشغيل شباب
3014.39+	12.359+	127.69	127.77+	230+	410	180	قروض استثمار
83.70-	7.102-	1383	9665-	245345-	84.85	253.830	قروض إستغلال

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات المقدمة من البنك الخارجي الجزائري
- وكالة أم البواقي رقم: 51-.

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن جل القروض التي بمنحها البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم 51- موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنسبة تفوق 90% في المتوسط، أما 10% المتبقية فهي موجهة للقروض العقارية، وسبب انخفاض قيمتها (القروض العقارية) يعود إلى كون أن البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم 51- بدأ بتطبيق هذه الصيغة منذ عام 2014 فقط، كما تعكس الأرقام الواردة في الجدول أن البنك قدم خلال عام 2015 قروضا بقيم أكبر من عام 2016 رغم أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة في عام 2016 أكثر من عام 2015 بـ 5 مؤسسات، وهذا الفرق راجع إلى قيمة قروض الاستثمار التي تحصلت عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2015 وهذا له تأثير إيجابي على البنك أكثر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه رغم المبالغ التي خصصت لها إلا أن عدد المؤسسات المستفيدة قليل مقارنة مع عدد المؤسسات الغير مستفيدة من التمويل المصرفي.

2- مقارنة فيما بين البنك الخارجي الجزائري BEA وباقي البنوك العمومية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأم البواقي:

نود من خلال هذا المطلب إجراء عملية مقارنة بين البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم: 051 وباقي البنوك العمومية على مستوى الولاية (BNA, BADR, BDL) وهذا بالإعتماد على عدة أسس، يمكن لنا أن نختصرها في المقارنة فيما بينهم من خلال :عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف كل بنك، حجم المبالغ المقدمة في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف كل بنك، مساهمة كل بنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية أم البواقي وهذا خلال 2014، 2015 و 2016.

2-1- مقارنة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم: 051 وباقي البنوك العمومية من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة:

نتيجة لتطور الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية أم البواقي وكضرورة لسياسة الدولة المدعمة لها نجد أن البنك الخارجي الجزائري وباقي البنوك العمومية:البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، فقد واكبت هذا التطور ورفعت من عدد المؤسسات المستفيدة من تمويلاتها خاصة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(03): مقارنة بين البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51- وباقي البنوك العمومية من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال 2014-2016.

التغيير 2016/2015		2016	التغيير 2015/2014		2015	2014	العام
النسبة (%)	القيمة		النسبة (%)	القيمة			التعيين
6.89+	2+	31	7.40+	2+	29	27	عدد المؤسسات التي مولها BEA
75.75-	25-	8	32.65-	16-	33	49	عدد المؤسسات التي مولها BNA

44.82	13	42	0	0	29	29	عدد المؤسسات التي مولها BADR
33.33+	2	08	40-	4-	06	10	عدد المؤسسات التي مولها BDL

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات المقدمة من طرف البنوك المعنية.

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك الخارجي الجزائري عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال 2014، 2015 و 2016 يرتفع من سنة أخرى عكس البنوك الأخرى التي تشهد إنخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال الفترة المعنية، مما يؤكد على تميز البنك الخارجي في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا تجسيدا منه لسياسة الدولة الداعمة لهذا النمط من المشاريع .

2-2- مقارنة البنك الخارجي وكالة أم البواقي رقم: 051 وباقي البنوك العمومية من حيث نسبة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تساهم البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تحديد هذه المساهمة من خلال العلاقة: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال السنة المعنية على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أم البواقي خلال نفس السنة في مائة والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(04): مقارنة بين البنك الخارجي - وكالة أم البواقي رقم: 51- وباقي البنوك العمومية من حيث نسبة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014- 2016.

التغيير 2016/2015		2016	التغيير 2015/2014		2015	2014	العام
النسبة(%)	القيمة		النسبة(%)	القيمة			
9.56-	1.85-	17.5	182.06+	12.46+	19.35	6.86	نسبة مساهمة BEA في تمويل م ص م .
- 69.49	0.82-	0.36	50.21-	1.19-	1.18	2.37	نسبة مساهمة BNA في تمويل م ص م .

نسبة مساهمة BADR في تمويل م ص م .	1.4	1.04	0.36-	25.71-	1.9	0.86+	82.69+
نسبة مساهمة BDL في تمويل م ص م .	0.48	0.21	0.27-	56.25-	0.36	0.15+	71.42+

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات المقدمة من طرف البنوك المعنية.

يظهر لنا من خلال الجدول أن نسبة مساهمة البنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد إنخفضت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع إلى سياسة الدولة التي تحاول التقليل من عمليات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخدماتية منها، أي التي لا تحقق معدلات نمو ولا تساهم في خلق قيمة مضافة وهذا منذ جوان 2016 (السداسي الثاني من سنة 2016)، كما أن مساهمة البنك الخارجي الجزائري تبقى محدودة وضعيفة مقارنة بباقي البنوك كبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، ويرجع سبب تصدر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث نسبة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نتيجة لطبيعة المنطقة الفلاحية وكون أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تخص الميدان الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو البنك المتخصص في تمويل المشاريع الفلاحية على مستوى أم البواقي خاصة وباقي ولايات الوطن عامة.

2-3- مقارنة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم: 051 وباقي البنوك العمومية من حيث المبالغ المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن مقارنة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم: 051 في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بباقي البنوك العمومية على مستوى أم البواقي خلال السنوات 2014، 2015 و2016 حسب المبالغ من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): مقارنة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم: 051 وباقي البنوك العمومية من حيث المبالغ المقدمة ل: م ص م 2014-2016.

الوحدة مليون د ج

العام	2014	2015	التغيير 2015/2014		2016	التغيير 2016/2015		القرض
			النسبة (%)	القيمة		النسبة (%)	القيمة	
المبالغ المقدمة BEA.	283424	511366	227942+	8042+	27805	483561-	94.56 -	
المبالغ المقدمة BNA.	728372649	18582200	709790449-	97.44-	8728000	9854200-	53.03 -	
المبالغ المقدمة BADR.	5268746	8456129	3187383+	6049+	11479523	3023394+	94.85+	
المبالغ المقدمة BDL.	196947	356741	159794+	81.13+	204756	151985-	42.60 -	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات المقدمة من طرف البنوك المعنية.

تبين لنا النتائج أعلاه أن البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المبالغ ضعيفة مقارنة بالبنوك العمومية الأخرى كما أنها في عام 2016 تتخفف بصور كبيرة تقارب مائة في المائة، وعلى النقيض نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المبالغ معتبرة وهي في إرتفاع مستمر من عام إلى آخر وهو ما يؤكد معدلات تغيير هذه المبالغ من سنة إلى أخرى، إذ يحتل المرتبة الأولى على مستوى الولاية في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى أم البواقي وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى كون أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي ذات طبيعة فلاحية، وطبيعة المنطقة الفلاحية يجعل من أغلب هذه المشاريع يكون من نفس طبيعة المنطقة، بينما نجد مساهمة كل من البنك الوطني الجزائري في إنخفاض من عام إلى آخر وكذا نفس الشيء يسجل على مستوى بنك التنمية المحلية وبصورة عامة فإن مساهمة البنوك العمومية (BEA, BNA, BADR, BDL) قد إنخفضت إلى حوالي 35 % عما كانت عليه قبل عام 2016 وهذا راجع إلى دخول الجزائر إلى مرحلة جديدة تتمثل في تراجع مداخيلها من النفط مما حد من إمكانية تمويل هذه المشاريع بسهولة كبيرة وبضمانات رمزية مثلما كانت عليه في سنوات البجوحة المالية.

رابعاً- الإستراتيجية المتبعة لتحقيق التنوع الإقتصادي من خلال دعم نشاط المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الميدان الفلاحي على مستوى ولاية أم البواقي ذات الطبيعة الفلاحية:

لقد أعطت الدولة خلال العشرية الأخيرة اهتماما كبيرا بقطاع الفلاحة نظرا لأهميته الإقتصادية والإجتماعية على السواء، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كفاءات التنمية المستدامة لهذا القطاع والقوانين الخاصة باستغلال الأراضي الفلاحية، وقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/01/06 على مشروع القانونين المتعلقين بالتنمية المستدامة الفلاحية والمناطق الفلاحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع القانون بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بهذا القطاع إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة ولذلك تسييره عقلانيا، وتمحورت هذه التعديلات حول:

1- ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية الفلاحية التي تعرفها المستثمرات

الفلاحية الوطنية وذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية.

2- توفير المنتج الفلاحي الوطني وكذلك تطوير وبعث أشكال جديدة للنشطة الفلاحية

تلبية حاجات الأفراد.

وقد أكد وزير الفلاحة على الأهمية القصوى التي تكتسبها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان الفلاحة وكذلك ترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية، وقد صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروع يمنع التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية كما يحدد المناطق الفلاحية على المستوى الوطني مع تسجيل بعض التعديلات على نص المشروع، إذ تركزت التعديلات حول العقار الفلاحي الذي يعرقل الاستثمار الفلاحي عبر مختلف مناطق الوطن كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط الإستغلال للأراضي الفلاحية وآليات المراقبة لاسيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية و الاستثمار وقد أكد أعضاء المجلس أن مشروع القانون هذا من شأنه تحديد الأراضي الفلاحية وحمايتها من الخطر العمراني

ومن المناطق الصناعية للقضاء على الفوضى والحفاظ على الملكية الخاصة مع منح الأولوية في الاستثمار إلى صاحب الملكية. (L'Algérie agricole, 2009, p17)

✓ آفاق مخطط التنمية الفلاحية إلى غاية 2025:

يعتبر مخطط التنمية الفلاحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار إستراتيجي مرجعي لسياسة الفلاحية في الجزائر بصورة عامة وعلى مستوى مدينة أم البواقي خاصة التي من خلالها تقوم الدولة بـ:

1- عرض رؤيتها حول تطور الفلاحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة إطار التنمية المستدامة .

2- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده.

3- ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة.

4- تقييم الثروة الطبيعية للبلاد ووضعها في خدمة الفلاحة .

يحدد بهذا للبلاد أكمله ولكل منطقة من التراب الوطني التوجيهات الإستراتيجية للتنمية الفلاحية في إطار التنمية المستدامة إذ يركز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على خمسة مبادئ (وزارة الفلاحة، 2016، الفلاحة في الإقتصاد الوطني، الجزائر):

1- تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس.

2- تنمية الأقطاب والقرى الفلاحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار.

3- إعداد برنامج فلاحى نوعي.

4- تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة الفلاحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة.

5- تحديد ووضع حيز التنفيذ لمخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات الفلاحية وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

من خلال ماسبق يظهر لنا مبداهتمام الدولة الجزائرية بتنمية قطاع الفلاحة وجعله كعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية وهذا من خلال برمجت سياسة تنمية تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي خصص لتطوير القطاع الزراعي ومعالجة مشاكله الاقتصادية

المتراكمة من سياسات المطبقة سابقا، إذ أعطت الأولوية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل ضمن الميزات أو خصائص النطقة المتواجدة بها وهو ما نلاحظه بصورة جلية على مستوى ولاية أم البواقي.

خاتمة

حاولنا من خلال بحثنا هذا التعرض لموضوع يعتبر ذو أهمية قصوى في الحياة الاقتصادية نظرا للتحويلات التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ألا وهو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتبر الائتمان أهم علاقة تربط البنوك بالمؤسسات في ظل الجهود الرامية إلى اعتماد نموذج إقتصادي جديد قائم على ضرورة التنوع الإقتصادي والخروج من دائرة الإقتصاد الريعي في الجزائر، فقد إحتل التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا هاما في فكر المهتمين بالقطاع المصرفي، لذا حاولنا دراسة موضوع بحثنا الخاص بواقع وأهمية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها مدخل مهم للتنوع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات فقد طرحنا تساؤلا جوهريا حول هذا الواقع وحاولنا أن نجيب على هذا التساؤل من خلال محاور البحث.

ولدعم هذا الجانب النظري قمنا بإجراء دراسة عملية وواقعية عن تمويل البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم: 051 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنته بباقي البنوك العمومية على مستوى أم البواقي وهذا للتعرف عن قرب على هذه العملية ومدى مطابقة الدراسة النظرية مع ماهو ميداني والتي من خلالها أكدنا على أن البنوك التجارية ولا سيما البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم: 051 تلعب دورا كبيرا ومهما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في صورة إعطاء فروض مضمونة بقدر كبير.

نتائج الدراسة:

سمحت لنا هذه الدراسة حول واقع وأهمية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها مدخل مهم للتنوع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات من الناحية النظرية والتطبيقية على مستوى البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي: 051 ومقارنته بباقي البنوك المتواجدة على مستوى الولاية بالتوصل إلى النتائج التالية:

1- إن الأساليب والصيغ التمويلية التي يعرضها البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا باقي البنوك العمومية الأخرى على مستوى الولاية، لا تساهم مساهمة فعالة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يحد من فعاليتها وهو ما يفسر من خلال إفلاس الكثير من هذه المؤسسات في مراحلها الأولى، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2- إن المساهمة الإجمالية للبنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية لا ترقى إلى المستوى المطلوب وهو ما يفسر من خلال إتباع معظم البنوك لسياسة الحذر في منح القروض، وهذا بسبب عدم الثقة في دراسات الجدوى التي تقدم إليها، وإرتفاع نسبة القروض الغير مسترجعة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- إشتراط البنك لضمانات عقارية أو عينية على قروضه بنسب عالية وهذا يعتبر إجحافا في حق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعائقا كبيرا أمامها لأن هذه الضمانات عادة ما لا تكون في حوزة جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

4- لا يميز البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي في أسعار الفائدة المفروضة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى، أي أن عمله لا يتميز بالمرونة والسلاسة من خلال عدم محاولته لتكييف الإجراءات المعمول بها حسب حالة ووضعية كل مؤسسة، وهو ما يعد كإجابة عن التساؤل الفرعي الأول.

5- ضعف مساهمة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رغم أنه من الناحية النظرية هو البنك المتخصص في تمويل هذه المؤسسات والسبب في ذلك يرجع إلى ضعف استخدام التكنولوجيا مما يدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى كالسوق غير الرسمي، وهو ما يشكل إجابة عن التساؤل الفرعي الثاني.

6- لا يعتبر البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي البنك الوحيد الذي يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعنى آخر أن تخصصه تخصص نظري فقط مما أثر على علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهي تعتبر كإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث.

الإقتراحات:

بعد الدراسة والنتائج المحصل عليها، يمكن عرض بعض الإقتراحات والمتمثلة في:

* إنشاء هيئة أو خلية قائمة بحد ذاتها بالبنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي تقوم بعملية التحليل والدراسة لعملية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتراقب وتتابع عمليات التحصيل لأموال البنك .

* تفعيل وتطبيق البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي لوسائل وصيغ تمويل جديدة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توفير صيغ وأساليب تمويل تراعي خصوصيات هذه المؤسسات.

* إنشاء مصلحة تتكفل بدراسة أوضاع السوق لمعرفة أهم المجالات الخصبة للاستثمار في الولاية وبذلك تقديم النصائح والإرشاد لمن يرغب في إنشاء مؤسسة صغيرة وهذا يضمن للبنك إلى حد كبير استرجاع أمواله.

* قيام البنك الخارجي الجزائري بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال الفلاحة نظرا لمكانة هذا القطاع في الولاية، بإنشاء وكالات وفروع له في المناطق الريفية حيث تنتشر هذه الأنشطة.

* استخدام منتجات تكنولوجيات الإعلام والاتصال من طرف البنك الأمر الذي يسمح بأداء عمله على أحسن حال وبسرعة أكبر وتكلفة أقل.

المراجع:

*باللغة العربية

01 - أحمد بوراس، أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006.

02 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

03 - بريش السعيد، رأس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2007، 05.

- 04 - سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مع الإشارة لحالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013-2014.
- 05 - سيد علي موازي، توقيع بروتوكول مع هيئات مالية وطنية من أجل محيط مالي من وملائم لنشوء المؤسسات، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، قطرة للتنمية، العدد 01، الجزائر، 2002.
- 06 - عبد الغفار عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 07 - قليش عبد الله، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، السنة الرابعة، العدد: 32، 28 يناير 2007.
- 08 - محمود حسن صوان، أساليب العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة عمان، الأردن، 2001.
- 09 - محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر، سنة 2003.
- 10 - مفكرة البنك الخارجي الجزائري لسنة 2001.
- 11 - مفلح علي عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للتوزيع والنشر، القاهرة مصر، 2001.
- 12 - منصور بن عمارة، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003.
- 13 - هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء لمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتممية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004.
- 14- وزارة الفلاحة، (2017)، الفلاحة في الإقتصاد الوطني، الجزائر.

* القوانين، البرامج والقرارات الوزارية

- 01 - قرار وزاري مشترك، المؤرخ في 07 فيفيري 2007، يحدد مدونة إيرادات نفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 05.
- 02 - القانون رقم 02/17، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام هـ الموافق لـ 10 يناير سنة 2017 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 03 - البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج السنوي التقديري 2008، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

* باللغة الأجنبية

- 1-Fatiha Talahite, la réforme bancaire et financière en algérie, les cahiers du cread n°52, 2000.
- 2- Habri MELIANI, Kamel BOUDAH; **la PME, PMI Algérienne, passé et perspective**, colloque international ; le financement des PME et le développement de son rôle dans l'économie Maghrébine, 25-28 Mai 2003.
- 3- L'Algérie agricole : de la construction du territoire à l'impossible émergence de la paysannerie in Instanciât, Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales. N° 17, Vol. III, 2009, Oran-Algérie.

* Les Sites Internet

- www.pmeart-dz.org
- www.bea.com
- www.bna.com
- www.bdl.com
- www.badr.com
- www.algérie-cnc-dz.com
- www.ons.dz

كفاءة إدارة الخزنة وأثرها على أداء الشركات

”إطار مفاهيمي“

Treasury Management Efficiency and its Impact on Firm Performance: A Conceptual Framework

أ/ عادل الشهبان

جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية

t0505173818@gmail.com

أ/ عباس بليدي

جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية

abbasbleady@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/11/11 تاريخ التعديل: 2017/12/20 تاريخ قبول النشر: 2017/12/29

تصنيف JEL: G10, M10

الملخص :

في الوقت الراهن تواجه شركات الأعمال العديد من التحديات التي تتطلب تكامل جهود كافة الإدارات داخل الشركة وبصفة خاصة المتعلقة منها بالوظيفة المالية لما لها من أثر على الأداء الكلي للشركة ويدعم تحقيقها لميزة تنافسية مستمرة، وتعد "إدارة الخزنة" من الإدارات الهامة التي تلعب دوراً محورياً داخل الشركة مما يجعلها شريكاً استراتيجياً في عملية اتخاذ القرارات وداعماً لكافة إدارات وأنشطة الشركة، ومساهماً في خلق القيمة المضافة، وتسعي هذه الدراسة إلى لفت انتباه الباحثين في البلدان العربية إلى أهمية هذه الإدارة، وذلك من خلال طرحها لإطاراً مفاهيمياً معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي لعرض مفهوم إدارة الخزنة والوظائف التي تمارسها داخل الشركات والتطور التاريخي للفكر والممارسات الخاصة بهذه الإدارة، إضافة إلى مراجعة الأدبيات السابقة التي اخضعت إدارة الخزنة للدراسة والتحليل، وقد توصلت الدراسة إلى ندرة الدراسات بالمكتبة العربية التي تناولت هذه الإدارة بالبحث والتحليل، وذلك على الرغم من أن التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال عالمياً توضح مدى الحاجة للاهتمام بهذه الإدارة وتطوير ممارساتها ورفع كفاءتها لما لها من أثر على أداء الشركة، ويمكن أن توفر هذه النتائج دافعاً وأساساً لمزيد من البحوث في البلدان العربية - خاصة التطبيقية منها- لإخضاع هذه الإدارة للبحث والتحليل، وأخيراً تنتهي هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج مبسط يوضح العلاقة المباشرة بين كفاءة هذه الإدارة والأداء الكلي للشركة. الكلمات المفتاحية: إدارة الخزنة، وظائف إدارة الخزنة، التطور التاريخي لإدارة الخزنة، كفاءة إدارة الخزنة، أداء الشركات، إطار مفاهيمي.

Abstract :

Nowadays the business firms are facing different challenges which require integrated efforts of all departments in the firm. Particularly, those departments related to the finance function. Because those departments have their direct impact upon the firm's performance, which support its effort in achieving its sustainable competitive advantage. Treasury Management (TM) is considered one of the major units which plays a pivotal role in the firm that gives this department a strategic partner in the process of decisions making and in providing support for all other departments and the activities of the firm, and in its contribution in the creation of the value added. The main intention of the this study is to draw the attention of researchers in the Arab countries to the importance of this department. To achieve this objective, the paper illustrated a conceptual framework based on a descriptive methodology. The concept of the treasury department, its primary roles inside the firms have been discussed. A historical evolution of the thoughts and practices of this department was also highlighted. In addition, the paper provided analytical discussion on some literature. The study reached a conclusion that there is a scarcity of studies in the Arab region that discussed the issue of the treasury department, despite the rapid changes in the business environment globally. Therefore, the paper ensures the importance and needs of discussing issues of the treasury department's efficiency for its direct impact on firm performance. The results of this study can provide incentives and motives for future researches and studies in the field in the Arab region. Particularly the empirical parts of those studies can provide deep research and analysis of the role of the treasury department. Finally, the paper ends with a simple proposal model by suggesting a direct relation between the efficiency of this department and the total performance of the firm.

Key words: Treasury Management, TM Functions, TM Historical Development, TM Efficiency, Firm Performance, Conceptual Framework.

أولاً : تمهيد

أدت العولمة Globalization وتحرير الأسواق المالية وتحول كثير من دول العالم إلى مفهوم الاقتصاد الحر، إلى فتح أسواق دولية جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الشركات أرباحاً مرتفعة تمكنها من التوسع في مجال أنشطتها مما له من أثر في خلق فرص استثمارية جديدة وزيادة فرص العمل بالشكل الذي يؤدي إلى نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات وفي نفس الوقت أدت هذه العوامل إلى تعرض الإدارة المالية في الشركات إلى العديد من الضغوط والتحديات التي أوجدت تطوراً ملحوظاً في مفهوم الوظيفة المالية، ولقد كان هذا

التطور من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه شركات الأعمال، ومن هذه التحديات: (Atencio Finol, 2015; Hagel, 2012; Camerinelli, 2014)

- تزايد حدة المنافسة.
- تزايد مستويات التضخم.
- التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في كافة الأنشطة الاقتصادية.
- التقدم التكنولوجي الهائل.
- المتطلبات الهيكلية لحوكمة الشركات.
- عظم المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق شركات الأعمال.
- الأزمات العالمية المتعاقبة التي تتعرض لها الاقتصادات وما يرتبط بها من مشاكل نقص السيولة ومشاكل انخفاض في القيمة السوقية.

وبات من الواضح أن النمو الاقتصادي في الدولة، بل وبقاء الشركة ذاتها في ميدان الأعمال يتوقفان إلى حد كبير على كفاءة أداء الوظيفة المالية بما يسمح بمواجهة تلك التحديات، وتعتبر الإدارة المالية وظيفة متكاملة للقرارات المالية في الشركات، وقد تغيرت هذه الوظيفة خلال الزمن مثل غيرها من الوظائف المتخصصة في شركات الأعمال حتى وصلت إلى منهج أكاديمي شامل ومتعارف عليه غايته تحقيق هدف استراتيجي متمثل في تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم العادي.

ثانياً : مشكلة البحث:

فرضت التحديات التي تواجه شركات الأعمال ضغوطاً قوية لتوسيع مهام وأنشطة إدارة الخزنة من مجرد تنفيذ الإجراءات الخاصة بالحفاظ على النقد وهو ما يمثل الدور التقليدي إلى دور استراتيجي أكثر عمقاً، وأصبح وجود الإدارة الفعالة ذات الكفاءة العالية والسرعة في مواجهة المخاطر التي تواجه أنشطة الشركة عنصراً حاسماً لضمان سلامة عمليات الشركة وتعظيم قيمتها، وبالتالي أصبحت هناك حاجة ضرورية إلى التأكيد على أهمية نجاح إدارات الخزنة في إضافة قيمة لشركاتهم وتدعيم المزايا التنافسية اللازمة لبقاء واستمرارية هذه الشركات، وعلى الرغم من أن إدارة الخزنة داخل الشركة تقوم بأدوار في غاية الأهمية ليس فقط على مستوى العمليات اليومية ولكن على المستوى الكلي والاستراتيجي للشركة وتؤدي دوراً كبيراً في تفسير دقة الخطط التي تضطلع الشركات بتنفيذها وتحقيق أهدافها، إلا أنها تعد من المفاهيم الجديدة لدى شركات الأعمال بصفة عامة، وما زال الدور الذي تلعبه هذه الإدارة يحيطه بعض الغموض عند الكثير من المسؤولين عن عملية اتخاذ القرارات. لذلك فإن هناك حاجة ماسة لدراسة إدارة

الخزانة Treasury Management في شركات الأعمال، والتي تعتبر أساس بناء الأسواق المالية في ظل التحول إلى اقتصاديات السوق الحر والتي تعد بدورها المرآة التي تعكس الأداء الاقتصادي، هذا ويجب الإشارة إلى أن الارتقاء بمستوى كفاءة أداء إدارة الخزانة يمكن أن يتحقق من خلال إخضاع الجوانب المختلفة لعمل هذه الإدارة وعملياتها للدراسة والتحليل، ويتطلب تحقيق ذلك التعرف على المقومات والعمليات الخاصة بإدارة الخزانة في الشركات والتي تعد المحرك الأساسي بكافة القطاعات السوقية.

ويعد التطور الهائل في فكر إدارة الخزانة من أبرز الأسباب الى جعلتها تفرض نفسها بقوة وتتحول إلى شريك استراتيجي وداعم رئيسي لتطور أداء الشركات، لذا فإن التساؤلات التي يطرحها هذا البحث يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. ما هي العوامل التي يمكن أن يقوم عليها تقويم كفاءة إدارة الخزانة في شركات الأعمال؟
2. ما هي العوامل المؤثرة على كفاءة أداء هذه الإدارة في شركات قطاع الأعمال وانعكاسها على أداء الشركة؟

ثالثاً : أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من الناحية العلمية باعتباره يحاول ملء الفجوة الحالية في أدبيات إدارة الخزانة في المكتبة العربية من خلال محاولة التوصل إلى إطار مفاهيمي يلفت نظر الباحثين في مجال الحقل الإداري والمالي إلى أهمية تأصيل دور إدارة الخزانة في الشركات بالشكل الذي يزيد من كفاءة هذه الإدارة، وكيف يمكن التغلب على المشكلات والمعوقات التي تحد من كفاءة أداءها في شركات الأعمال وانعكاساتها على أداء الشركة بصفة عامة، أما من المنظور التطبيقي فتتبع أهمية هذا البحث من كونه يمثل دعوة إلى الباحثين والمهتمين لإجراء البحوث التطبيقية التي يمكن من خلالها تحديد العوامل المؤثرة على كفاءة إدارة الخزانة بالشكل الذي يمكن معه توليد مجموعة من المؤشرات (KPIs) تساعد القائمين على إدارة الخزانة في شركات الأعمال من زيادة كفاءة وفعالية أداء هذه الإدارة، مما سيكون له عظيم الأثر في رفع مستوى أداء الشركة بصفة عامة.

رابعاً : أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

1. تحديد الإطار الفكري والفلسفي والتطور التاريخي لفكر إدارة الخزانة باعتباره مطلباً أساسياً لتحقيق التميز في شركات الأعمال.

2. التعرف على الممارسات والوظائف المختلفة لإدارة الخزنة بالشركات وبصفة خاصة الاستراتيجية منها في ظل المفاهيم الحديثة لإدارة الخزنة.
3. التوصل إلى نموذج مقترح لتقويم كفاءة إدارة الخزنة وزيادة فعاليتها بهدف تحسين الأداء والارتقاء بمستوى أداء الشركة.

خامساً: الدراسات السابقة:

قام الباحثان بإجراء دراسة مسحية للمكتبة العربية للوقوف على الدراسات السابقة في مجال إدارة الخزنة، وفي حدود نتائج هذه الدراسة، تم التوصل إلى أنه لا يوجد في المكتبة العربية حتى الآن دراسات سابقة تناولت موضوع إدارة خزنة الشركات، وهو الأمر الذي يزيد من أهمية الإطار المفاهيمي الذي يقترحه هذا البحث لتغطية الفجوة الموجودة في دراسات إدارة الخزنة بالمكتبة العربية، كما تم إجراء دراسة مسحية للمكتبة الأجنبية، وقد تم التوصل إلى مجموعة من الدراسات السابقة يمكن توضيحها فيما يلي:

1- دراسة (Mulligan, 2001):

ركزت هذه الدراسة على اختبار وظيفة واحدة من وظائف إدارة الخزنة وهي إدارة النقدية CM، وقد استهدفت هذه الدراسة تحديد ما إذا كان الوضع المالي للشركات متعددة الجنسية التي تعتمد على نظم مركزية في إدارتها للنقدية CM يختلف إلى حد كبير عن الشركات متعددة الجنسية التي تعتمد على نظم لا مركزية في إدارتها للنقدية، وذلك لبيان الإيجابيات والسلبيات المترتبة على إتباع النظم المركزية واللامركزية في إدارة النقدية. واشتملت الدراسة على استبيان ثلاثون شركة تتدرج جميعها في قطاع شركات التكنولوجيا وتم تقسيمها إلى مجموعتين متساويتين الأولى تعتمد على النظم المركزية في إدارة النقدية والمجموعة الثانية تعتمد على اللامركزية في إدارة النقدية لديها. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات المتعددة الجنسية محل الدراسة والتي تعمل على نطاق عالمي أو على نطاق أوروبي تسعى إلى مركزية أعمال إدارة الخزنة لديها.

2- دراسة (Helliar & Dunne, 2004):

جاءت هذه الدراسة كنتيجة لنمو استخدام المشتقات والأدوات المالية الأخرى في إدارة مخاطر الشركات، ونجاح القطاع المالي في خلق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية التي ساعدت بشكل كبير في التحوط وإدارة مخاطر الشركات، إلا أن هذا النجاح صاحبه عدد كبير من الفضائح و حالات الإعسار بسبب الخسائر في أسواق المشتقات، وقد أدت هذه الفضائح إلى التركيز على حوكمة الشركات وإجراءات الرقابة الداخلية للشركات بصفة عامة، وإدارات

الخزانة على وجه الخصوص. ونظرت الدراسة إلى إدارات الخزانة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المنظمات، والمسؤولة عن العديد من الأنشطة المتنوعة مثل توفير التمويل وإدارة السيولة وإدارة المخاطر. وعلى الرغم من الدور بالغ الأهمية الذي تلعبه إدارة الخزانة في مالية المنظمة إلا أن هذه الإدارة لم تثل الاهتمام الكافي من جانب الباحثين الأكاديميين، لذا فإن هذه الدراسة ركزت على قضايا حوكمة الشركات المرتبطة ببيئة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وأخلاقيات الأعمال من خلال دراسة:

- الدور الذي تلعبه إدارة الخزانة في الشركات بالمملكة المتحدة.
- دور آليات الرقابة في تنظيم أنشطة إدارة الخزانة في هذه الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة والرقابة على وظيفة الخزانة داخل المنظمات تحتاج إلى وضع المزيد من القواعد واللوائح المنظمة لعمل هذه الإدارة لتجنب ظاهرة الغش والتلاعب، أو ربما شكلاً مختلفاً من القواعد والأنظمة في المستقبل.

3- دراسة (Lind et al., 2007):

ركزت هذه الدراسة على أن التغيرات في البيئة المالية فرضت نوع جديد من البحوث في مجال الخزانة فحوارها التساؤل التالي..ما هي القيمة المضافة من وراء عمل إدارة الخزانة؟ حيث هناك عدد من إدارات الخزانة التي تميل إلى الثبات والروتين والبعض الآخر يميل إلى البحث عن الفرص الجديدة مثل تمويل سلسلة التوريد Supply Chain Financing، وتوصلت الدراسة إلى أنه من المؤكد أنه يجب على إدارة الخزانة في الشركات أن تتكيف مع التحديات العالمية وزيادة المنافسة وتعمل على تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية التي تتسجم مع الاستراتيجية العامة للشركة بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق أهدافها بطريقة فاعلة. وقد استهدفت هذه الدراسة بشكل أساسي تطوير مجموعات جديدة من مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI's) لقياس أداء إدارة الخزانة، حيث أن اختيار (KPI's) والطريقة التي تنفذ بها يحدد نجاح إدارة الخزانة وأسس تطويرها لتلعب الدور المنوط بها سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل. ومؤشرات الأداء الرئيسية على المدى الطويل تساعد إدارة الخزانة على التوافق التام مع أهداف واستراتيجيات الشركة، كما أن مؤشرات الأداء الرئيسية على المدى القصير تعد أهم العوامل المساعدة لإدارة التغيير وتطوير الأداء في هذه الإدارة.

4- دراسة (Hart, 2009):

استهدفت هذه الدراسة عرض التحديات التي تواجه مديري الخزانة عند اتخاذ قرارات الاستثمار وكذلك القرارات المتعلقة بإدارة رأس المال العامل، وتشمل هذه التحديات مخاطر

السيولة والمخاطر النظامية الكامنة في امتلاك المزيد من أدوات التمويل المركبة، وبينت الدراسة أن مديري الخزانة يندرجون ضمن طبقة الإدارة العليا حيث يخضعون مباشرة للمدير التنفيذي CEO كما أنهم يحتلون مكانة متميزة داخل منظماتهم، وذهبت الدراسة إلى أنه يمكن تحسين عمليات إدارة الخزانة من خلال التوافق بين مجموعة من العناصر في غاية الأهمية هي:

- 1- المطالبة بمزيد من الشفافية.
 - 2- توافر معلومات حقيقية عن الشركات التي يستثمرون فيها.
 - 3- كما أنها تحتاج إلى تطوير أساليب واضحة وموضوعية لتقييم قوة استثماراتها.
 - 4- وكذلك الإصرار على أن تستخدم شركاتهم حلول إدارة المخاطر على مستوى الشركة ككل للتأكد من أنها تعمل تحت مستويات مقبولة من المخاطر في جميع أنحاء الشركة.
- ووفقاً لهذه الدراسة فإن تنفيذ هذه الآلية يمكن إدارة الخزانة من اتخاذ قرارات الاستثمار بدرجة أعلى من الثقة ويساعد على تحسين العوائد المتولدة من هذه القرارات.
- 5- دراسة (Camerinelli, 2014):

استهدفت هذه الدراسة استقصاء آراء 116 مديراً من العاملين في مجال إدارة الخزانة في منطقة الشرق الأوسط، وقد ركزت الدراسة على الشركات العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها تحتل المرتبة الثامنة بين الدول الأكثر نشاطاً في التجارة العالمية، وقد خلصت الدراسة إلى أن أكبر ثلاثة تحديات تواجه مدراء الخزانة في منطقة الشرق الأوسط هي:

- 1- ضرورة الحد من معالجة البيانات بشكل يدوي.
- 2- ضرورة إبراز الدور الفعلي لإدارة الخزانة باعتبارها تعزز الأداء وليست عبئاً على الشركة.
- 3- ضرورة الحصول على تحليلات أفضل للمخاطر.

سادساً : مدخل نظري لفكر إدارة الخزانة:

يناقش البحث في هذه الجزئية مجموعة من الأبعاد النظرية والتي يمكن النظر إليها باعتبارها المفاهيم الأساسية لبناء الإطار المفاهيمي الذي يقترحه هذا البحث، وذلك كما يلي:

أ - وظائف ومفهوم إدارة الخزانة:

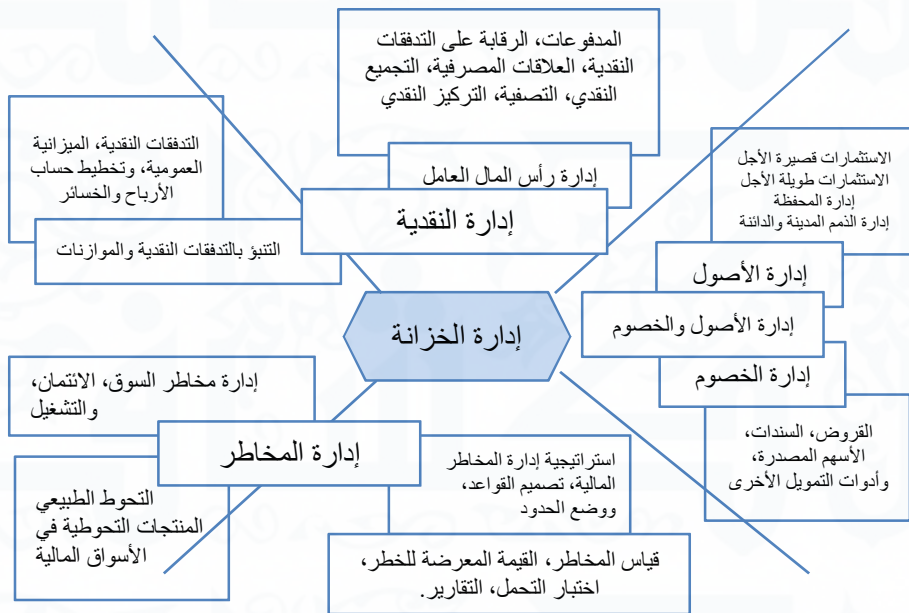
يمكن القول أنه نتيجة لنمو الشركات خلال الأعوام الماضية وتغيير تركيبها الإدارية والقانونية، تطور مفهوم الإدارة المالية وزادت معه مهامها لتشمل إعداد الميزانيات والتوقعات المالية، إدارة السيولة المالية والتعامل مع البنوك لتأمين الحصول على تسهيلات بنكية. ويتعامل أغلب الشركات في الوقت الحاضر مع أكثر من بنك فقد دعت الحاجة إلى إيجاد فريق مؤهل مهمته الرئيسية التعامل مع البنوك، خاصة في ضوء تنوع الخدمات الائتمانية وغير الائتمانية

التي تقدمها البنوك لعملائها من الشركات، إضافة إلى تزايد أهمية إدارة السيولة وارتباطها بالتسهيلات البنكية، وأصبح هناك إدراك لدى الشركات بأهمية إيجاد إدارة مستقلة في هياكلها التنظيمية يطلق عليها إدارة الخزنة Treasury Management تقوم بالوظائف التالية: ; (Higdon & Busch, 2010 عيسي، 2006)

- إدارة السيولة للشركة واستثمار الفائض النقدي بالشكل الصحيح.
 - مطابقة (Matching) الالتزامات المالية بالعوائد المالية للشركة للإقلال من الاعتماد على التمويل الخارجي.
 - تأمين التمويل الخارجي عند الحاجة له سواء كان بالاقتراض من البنوك أو الأسواق المالية.
 - إدارة المخاطر والتحوط (Hedging) ضد مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.
 - المساهمة في إدارة الموقف المالي للشركة أو المجموعة وتحسينه.
 - متابعة المستجدات الاقتصادية والإقلال من آثارها السلبية على الشركة.
- وبالنظر إلى مجموعة المهام السابقة نجد أن الهدف الأساسي منها هو خفض الأعباء المالية على الشركة وبالتالي تحسين أدائها المالي. ويمكن النظر إلى إدارة الخزنة على أنها بنك داخلي للشركة تقوم بعملية التمويل للشركة وشركاتها التابعة ويظهر هذا جلياً في المجموعات التجارية أو الصناعية والتي تتكون من شركة قابضة تتبعها عدة شركات، حيث يكون تمويل البنوك للشركة القابضة والتي تقوم بدورها بتمويل شركاتها التابعة عن طريق إدارة الخزنة.
- وهذه المنظومة لها فوائدها ومنها أن توحيد التعاملات البنكية تحت جهة واحدة وهي إدارة الخزنة يمكن الشركة من الحصول على شروط إقراض أفضل وأسعار فائدة تنافسية، كما يمكن أن يمثل هذا حلاً لإيجاد تمويل للشركات التابعة والتي تجد صعوبة في إيجاد تمويل لها وبأسعار منافسة إما لصغر حجمها أو لضعف أدائها المالي في فترة معينة. وعادة ما تكون مرجعية إدارة الخزنة ورئيسها (Treasurer) إلى كبير المديرين الماليين CFO وفي بعض الحالات القليلة تكون مرجعيتها إلى الرئيس التنفيذي CEO. ومع استمرار التطور وبحث الشركات عن إيجاد مصادر ربحية جديدة أصبح ينظر إلى إدارة الخزنة كمركز ربحي (Profit Centre) مطالب بتحقيق ربحية معينة وعليه توضع لها ميزانية معتمدة من قبل إدارة الشركة أو المجموعة. كما أن تركيز تلك المهام في إدارة الخزنة يعطي الشركة قوة المفاوضة مع البنوك، إذ توحيد تلك الإدارة المتطلبات التي تحتاجها الشركات التابعة تحت مظلة واحدة مما

يساعدها على دفع عجلة التسهيلات البنكية للشركات أكثر مما لو تقدمت كل شركة بالمطالبة على حدة.

شكل 1: يوضح ملخصاً للمسؤوليات الرئيسية لإدارة الخزنة في شركات الأعمال



المصدر:

- Polak, P., & Klusacek, I. (2010). Centralization of treasury management, Sumy: Business Perspectives, p. 14.

وكما يتضح من الشكل رقم (1) نجد أن المسؤوليات الرئيسية لإدارة الخزنة داخل الشركة تتكامل فيما بينها من خلال القيام بأنشطة إدارة النقد، وكذلك الأنشطة المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم، إضافة إلى إدارة مخاطر الشركة، وبناء على ذلك يمكن تعريف إدارة الخزنة بأنها:

الإدارة المسؤولة عن التخطيط والتنظيم والتحكم بالنقد، وإدارة أصول وخصوم الشركة وكذلك إدارة المخاطر التي تكثف أعمالها، بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن وتقليل تكلفة الأموال المستخدمة، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ برامج فعالة للتواصل مع المستثمرين والممولين والمقرضين لتعزيز الثقة لديهم في الشركة. (Business Dictionary, 2017)

ويقع على عاتق إدارة الخزنة في الشركات صياغة وإدارة المخاطر الكامنة في أعمال هذه الشركات، الأمر الذي دفع البعض إلى تعريفها بأنها **الإدارة المسؤولة عن خلق وحوكمة**

السياسات والإجراءات التي تضمن توكيد إدارة المخاطر المالية للشركة بنجاح". (TechTarget, 2017)

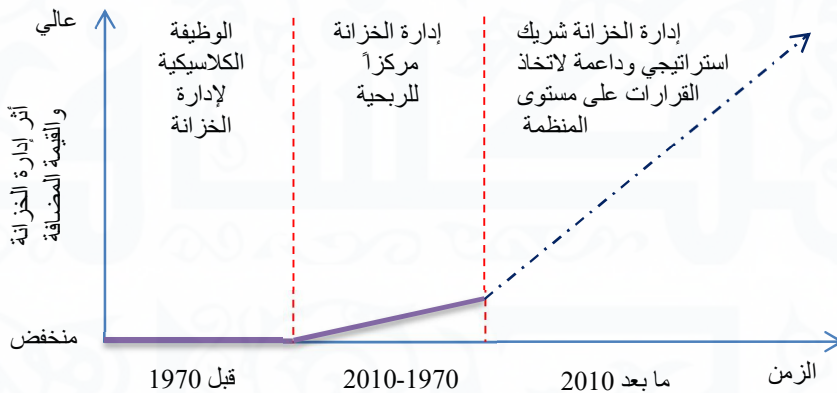
ب- مراحل التطور التاريخي لفكر إدارة الخزنة:

لقد تطور مفهوم إدارة الخزنة عبر ثلاثة مراحل تاريخية أساسية، سنعتبر عنها بمراحل تطور فكر إدارة الخزنة ذلك لأن كل منها يمثل علامة بارزة ونقطة تحول في فكر وممارسات هذه الإدارة، والمراحل الثلاثة هي: (Treasurystrategies.com, 2017)

1. المرحلة الأولى: الحقبة الزمنية (ما قبل عام 1970م).
2. المرحلة الثانية: الحقبة الزمنية (من عام 1970م وحتى 2010م).
3. المرحلة الثالثة: الحقبة الزمنية (ما بعد عام 2010م وحتى الآن).

ومن الملاحظ أنه بينما استغرقت المرحلة الأولى فترة زمنية طويلة لا يمكن تحديدها بكل دقة، استغرقت المرحلة الثانية حوالي 40 سنة، ويتوقع أن تستمر المرحلة الثالثة لفترة أقل وذلك نظراً للتطور الهائل الذي تشهده إدارة الخزنة سواء على المستوى التنظيمي أو المستوى التكنولوجي، أو على مستوى ثقافة إدارة الخزنة السائدة في شركات الأعمال سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي.

شكل 2: يوضح المراحل الأساسية للتطور التاريخي لفكر إدارة الخزنة



المصدر بتصرف:

- Treasurystrategies.com (2017). *Treasury 3.0 Services: Challenges and Solutions*. Retrieved 10.09.2017 from https://www.treasurystrategies.com/wp-content/uploads/TSI_Treasury3.0.pdf, p. 3.

ويعتبر التطور التاريخي لوظيفة إدارة الخزنة من الطرق الأكثر دلالة على تتبع التطورات السريعة والمتلاحقة التي طرأت على نظم إدارة الخزنة في بيئة الأعمال، وكما هو مبين في الشكل رقم (2) يمكن توضيح مراحل تطور إدارة الخزنة كما يلي:

1. المرحلة الأولى: الحقبة الزمنية (ما قبل عام 1970م):

وفي هذه المرحلة لم تحظى إدارة الخزنة في الشركات بأهمية كبيرة، حيث اتسم الدور الذي تلعبه هذه الإدارة بالغموض وعدم النضج ولم يكن هناك قسم أو إدارة مستقلة في الهياكل التنظيمية للشركات يسند إليها القيام بمسؤوليات إدارة الخزنة، وكانت مهام هذه الوظيفة موزعة على أحد المحاسبين الموجودين بالشركة لمتابعة النقدية والحسابات البنكية، وجميع عمليات هذه الوظيفة كانت تسجل يدوياً، ويمكن القول أن هذه المرحلة كانت مرحلة الوظيفة الكلاسيكية لإدارة الخزنة، واتسم دور مدير الخزنة في هذه المرحلة (أحد المحاسبين في الشركة) بالسكون حيث لا يتعدى دوره عن كونه أميناً على مخزون السيولة ومراقباً لحساباتها المصرفية، كما أن مساهمة إدارة الخزنة في خلق القيمة المضافة Value Added كانت في أدنى مستوياتها.

2. المرحلة الثانية: الحقبة الزمنية (من عام 1970م وحتى 2010م):

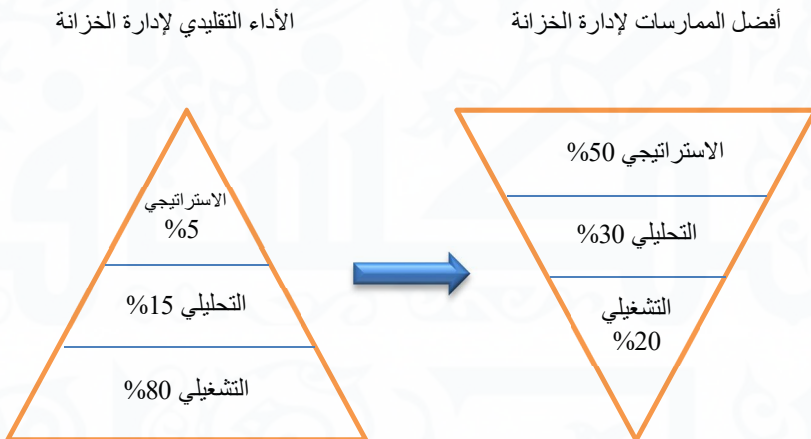
نظراً لأزمة الطاقة التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية في بداية السبعينيات والتي نتج عنها انخفاض في الأداء الاقتصادي، وانخفاض في أرباح الشركات، وزيادة حدة التضخم، وارتفاع معدلات الفائدة، اضطرت شركات الأعمال إلى الاهتمام بوظيفة الخزنة وظهر مفهوم "الخزنة الصفريّة"، والاتجاه نحو المركزية في إدارة خزنة الشركات، وأصبح هناك قسم أو إدارة مستقلة داخل الهيكل التنظيمي تعمل على إدارة سيولة الشركة والتفاوض مع البنوك لتوفير احتياجات الشركة من النقدية، ومع بداية فترة الثمانينات ومع التطورات التي شهدتها الأسواق المالية بدأت نظم إدارة الخزنة تتجه إلى الاعتماد على الآلية بشكل أكبر وزادت مسؤولياتها وتحولت من مجرد التفاوض مع الجهات المقرضة إلى الدخول المباشر في الأسواق المالية والنقدية والعمل على إدارة استثمارات الشركة والتعامل مع كافة الأدوات المالية وأدوات إدارة المخاطر التي تكتنف أعمال الشركة، وخلال فترة التسعينات حظيت هذه الإدارة بمكانة أعلى داخل الشركات وتحولت النظرة إليها باعتبارها "مركزاً للربحية"، ومع بداية الألفية الثانية وزيادة حدة الأزمات المالية التي تعرضت لها الأسواق المالية، والفضائح الأخلاقية التي تعرضت لها العديد من كبريات الشركات على مستوى العالم، اتسع دور إدارة الخزنة وزادت درجة الشفافية وضوابط زيادة فرص الحصول على البيانات، وسعت الشركات إلى جذب وتوطيد الكفاءات

والجدارات الوظيفية للعمل في هذه الإدارة، وتزايد مستوى تأثيرها إيجابياً على عوائد الشركات وقدرتها على تحقيق القيمة المضافة.

3. المرحلة الثالثة: الحقبة الزمنية (من عام 2010م وحتى الآن):

أدت الأزمة المالية العالمية التي هزت الأسواق المالية والاقتصاديات على مستوى العالم، إلى إعادة النظر في دور إدارة الخزنة على مستوى شركات الأعمال، وتحولت هذه الإدارة إلى شريك استراتيجي ومستشار لكافة الإدارات الأخرى داخل الهيكل التنظيمي للشركة، وداعمة لعملية اتخاذ القرار بالشكل الذي يمكن من الاستفادة من الفرص التجارية التي أتاحتها العولمة وذلك من خلال ضمان تكامل سلاسل التوريد Supply Chain Integration، واستغلال الفرص المتاحة على مستوى الأسواق المالية والنقدية، وإدارة كافة المخاطر التي تواجه الشركة، والتوصل إلى أحسن الشروط التمويلية وضمان التخصيص الأمثل للموارد المتاحة حيث تمثل إدارة الخزنة محور أساسي في نظم تخطيط موارد المنشآت ERP، وهي بذلك تسعى بشكل مباشر لتحقيق هدف تعظيم القيمة السوقية للشركة من خلال المقايضة المثلى بين العائد والمخاطرة. وفي هذه المرحلة تحولت إدارة الخزنة من النمط التقليدي في أداء أعمالها إلى تطبيق أفضل الأساليب التي تجعلها شريك استراتيجي في عملية اتخاذ القرارات وداعم لكافة إدارات وأنشطة الشركة، وازداد تأثيرها وقدرتها على خلق القيمة المضافة، والشكل رقم (3) يوضح ذلك.

شكل 3: يوضح التحول الاستراتيجي لإدارة الخزنة في شركات الأعمال



المصدر:

- Treasurystrategies.com (2017). *Treasury 3.0 Framework: Deploying a Model of Best Practice*. Retrieved 10.09.2017 from https://www.treasurystrategies.com/wp-content/uploads/TSI_Treasury3FrameworkBestPractices.pdf, p. 5.

يوضح الشكل رقم (3) ارتفاع نسبة الأنشطة الاستراتيجية في إدارة الخزنة في المرحلة الثالثة من 5% في ظل النمط التقليدي لإدارة الخزنة إلى 50% في ظل النمط الحديث لإدارة الخزنة، وارتفعت نسبة الأنشطة التحليلية من 15% في ظل النمط التقليدي لإدارة الخزنة إلى 30% في ظل النمط الحديث لإدارة الخزنة، كما انخفضت نسبة أنشطة العمليات من 80% في ظل النمط التقليدي لإدارة الخزنة إلى 20% في ظل النمط الحديث لإدارة الخزنة، ومن هنا يتضح التحول الهائل في أنشطة إدارة خزنة الشركات وارتقائها إلى التركيز على الأنشطة الاستراتيجية وتعاظم مكانة هذه الإدارة داخل التنظيمات الحديثة للشركات.

وعلى مستوى القطاع المصرفي نجد أن التطور السريع في وسائل الاتصالات وثورة المعلومات الذي صاحب النشاط المتزايد في التجارة العالمية وانتشار عقد الصفقات من خلال شبكة الإنترنت، واستحداث وسائل جديدة لإجراء التحويلات بين المؤسسات المالية، كل ذلك إلى ظهور خدمات مصرفية جديدة تواكب هذا التطور، ومنها عمليات الخزنة التي تمثل أهم الوظائف الفنية في عمل البنوك من حيث الدور الذي تقوم به في موازنة المراكز المالية والإدارة الفعالة للسيولة النقدية والمخاطر المتعلقة بها.

بالنظر إلى الطبيعة الديناميكية لأسواق المال في عصرنا الحاضر، فإن كل شركة معرضة لعدد من التحديات المالية المعقدة، مثل السيولة وإدارة التدفقات المالية وتقلبات معدلات الفائدة ومخاطر السوق. لذا فإن إنشاء إدارة الخزنة في البنوك هو مطلب أساسي للمساعدة في تحقيق أهداف واستراتيجيات البنك، بالإضافة إلى الارتقاء بتقديم أفضل الخدمات المصرفية.

ومما سبق، يمكن القول إن البنك الناجح هو الذي يستطيع تنويع نشاطه وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة له في السوق، والذي يهتم بعمليات الخزنة ومراقبة مخاطر السوق، مما يجعل قدرة البنك مرتفعة على اتخاذ القرارات السليمة. إن دراسة مخاطر السوق بالبنك تهتم بتحديد العوامل المؤثرة على مستوى السيولة النقدية، وعلى قيمة عمليات تبادل العملات وعقود الصرف الآجلة والعائد المستحق على إجمالي الأصول، وعلى الالتزامات بالميزانية.

كما تركز هذا الإدارة على مستوى البنك على القيام بالمهام والمسؤوليات التالية: (شلهوب، 2014)

- إدارة الميزانية العمومية للبنك، وإدارة الفائض والعجز في التدفقات النقدية، وإيداع الفوائض المالية في سوق الودائع بين البنوك.

- التداول في أسواق النقد، حيث يتم التداول في كل من عمليات القطع الأجنبي ومنتجات السوق النقدي لمصلحة كل من البنك والعملاء، وذلك من خلال توافر بنية أساسية تركز على نظام متطور ومتكامل.
- تزويد البنك بقنوات اتصال مباشرة بالأسواق المالية المحلية والدولية، والقدرة على تحليل هذه الأسواق.
- التنبؤ بالتدفقات النقدية بهدف معرفة الاحتياجات من أموال الاستثمار أو الاقتراض لتقديم إشارات إنذار مبكر إلى الإدارة العليا حول قضايا ومسائل الأعمال التي يمكن أن تؤثر في الأرباح.
- تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء فضلاً عن تقديم أفضل الحلول الاستثمارية.
- العمل كمستشار داخلي للإدارات الأخرى والشركات التابعة والزميلة للبنك وذلك لتحسين إدارة رأس المال العامل.
- تحليل اتجاه معدل الأرباح بصورة منتظمة حيث تستخدم هذه التحليلات لتوجيه أقسام الأعمال المختلفة داخل البنك لاتخاذ القرار الصحيح في حساب تكلفة التمويل والودائع.
- التحكم ومراقبة مراكز العملات الأجنبية في كل أقسام البنك وفروعه بناء على سياسة البنك وتبعاً للضوابط والخطوط العريضة الموضوعة من قبل لجنة الأصول والخصوم.
- بناء محفظة استثمارية تحقق عائداً جيداً مع المحافظة على تحقيق التوازن بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر.
- كما تستخدم إدارة الخزانة العديد من الأدوات المصرفية التي تساعدها في تنفيذ مهامها بكفاءة، ويتمثل أهمها فيما يلي: (شلهوب، 2014)
- قبول الودائع المصرفية بجميع العملات المتداولة، بما في ذلك الودائع تحت الطلب وفقاً لأسعار وفترات زمنية محددة.
- تنفيذ عمليات القطع الأجنبي وذلك بالمتاجرة في الأسواق الفورية أو الآجلة وكذلك عمليات المقايضة.
- التعامل بالمشتقات (سوق الخيارات المتصلة بالعملات الأجنبية) لأغراض التحوط من أي مخاطر قد تطرأ على أسعار الصرف أو بغرض المضاربة من خلال استخدام هذه الأدوات في حالات التغطية لمراكز قصيرة وطويلة الأجل وبأسعار تنافسية تتماشى مع أسعار الصرف العالمية للعمليات الرئيسية.

- تنفيذ عمليات المتاجرة في سندات الدين المتداولة (أدوات الدخل الثابتة) لحساب العملاء
- منحهم فرصة الاستفادة من العائد الثابت وبأقل المخاطر الممكنة.
- تنفيذ اتفاقات مبادلات أسعار الفائدة المستقبلية بهدف التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.

ج- كفاءة إدارة الخزنة:

مما لا شك فيه أن مفهوم كفاءة إدارة الخزنة ووجود مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسة لهذه الإدارة، يوفر بيئة منظمة وموضوعية لتقييم فعالية ودقة ومعدل تحسين عمليات إدارة الخزنة، كما أن مؤشرات الأداء الرئيسة للخزنة لها أهمية كبيرة على كافة المستويات الإدارية داخل المنظمة، وتوضح مستوى كفاءة إدارة الخزنة كما تعزز جودة ومستوى الامتثال للسياسات المالية والإدارية بالشركة.

ويشير Higdon (2012) إلى أن مؤشرات الأداء الرئيسة -كانت عنصراً هاماً في علم الإدارة لعدة سنوات؛ واليوم، يتم اعتماد مؤشرات الأداء الرئيسة لإدارة الخزنة بشكل متزايد في العديد من الشركات الكبرى كأدوات إدارية قوية تكمل وتعزز تقارير إدارة الخزنة من خلال تقديم تحليل منظم وموضوعي لأداء الخزنة. كما أن تطور مؤشرات الأداء الرئيسة للخزنة يمثل تحدياً جديداً وفرصة عظيمة لإدارة الخزنة، حيث أن التنفيذ الفعال لوظائف هذه الإدارة يوفر دليلاً موضوعياً على أن الخزنة يتم إدارتها بشكل خلاق وكفؤ وفعال. ولعل الأهم من ذلك أن مؤشرات الأداء الرئيسة للخزنة يمكن أن تؤكد الالتزام بتطبيق سياسة الخزنة على العمليات الفعلية، ولعل من أهم هذه المؤشرات:

- مؤشرات السيولة وإدارة النقد: والتي تدعم الهدف الرئيسي لعمليات إدارة النقد، لضمان أن يكون لدى المنظمة النقدية التي تحتاجها، في المكان المناسب، وفي التوقيت المناسب.
- مؤشرات التمويل وإدارة الاستثمارات المالية: والتي تتناول توافر التمويل، والإدارة الفعالة لمحفظه خصوم الشركة، وحماية الأصول المالية.
- مؤشرات أسعار الصرف، وأسعار السلع، وأسعار الفائدة: والتي تقيس مدى القدرة علي حماية التدفقات النقدية والأرباح المستقبلية والتحوط ضد مخاطر التقلبات السوقية.
- مؤشرات عمليات الخزنة والمحاسبة: والتي تدعم تشغيل عمليات إدارة الخزنة والمحاسبة وفقاً لمعايير الرقابة والشفافية والكفاءة.

- مؤشرات إدارة المخاطر والالتزام بالسياسات: والتي ترصد فعالية إدارة المخاطر المالية في ضوء متطلبات السياسات المعتمدة بالشركة، وتكفل شفافية عمليات المراجعة.

د- أداء الشركة:

يعد تطوير أداء الشركة ووصولها إلى مستويات متقدمة من الأداء المتميز مقارنة بالشركات المنافسة من أهم الوسائل التي تضمن بقاء الشركة واستمراريتها في السوق، وعلى الرغم من صعوبة قياس أداء الأعمال بصفة عامة (Mbengue & Ouakouak, 2011) فإن النظام الفعال لقياس أداء الشركة يجب أن يتضمن مؤشرات أساسية للأداء (KPIs)، وهذه المؤشرات يجب أن تعكس أداء الشركة ككل بهدف توفير تغذية مرتدة Feedback لمساعدة إدارة الشركة على تحديد القصور وفرص التحسين. ويرى الباحثان أن هناك صعوبات فعلية تتعلق بإمكانية إيجاد مقاييس أو مؤشرات ثابتة ودقيقة يمكن الاطمئنان إليها في تقييم أداء الشركة على اعتبار أن لكل شركة واقعها وثقافتها وبيئتها الخاصة، لكن يجب أن نسلم بأن مؤشرات الأداء الجيدة تساعد على تطابق أهداف الوحدات الفرعية بالشركة مع الأهداف الاستراتيجية للشركة أو للمجموعة ككل، ومن ثم يجب أن يتضمن نظام قياس الأداء الكلي للشركة كلا من مقاييس الأداء المالي والأداء غير المالي. (Ong & Teh, 2009)

سابعة: الخلاصة والنموذج المقترح:

بناء على الدراسة المسحية التي قام بها الباحثان للمكتبتين العربية والأجنبية لاستكشاف واقع دراسات إدارة الخزنة، وما تناوله هذا البحث لعدد من الدراسات السابقة التي تركزت على دراسة إدارة الخزنة يمكن أن نتوصل إلى بعض الحقائق التالية:

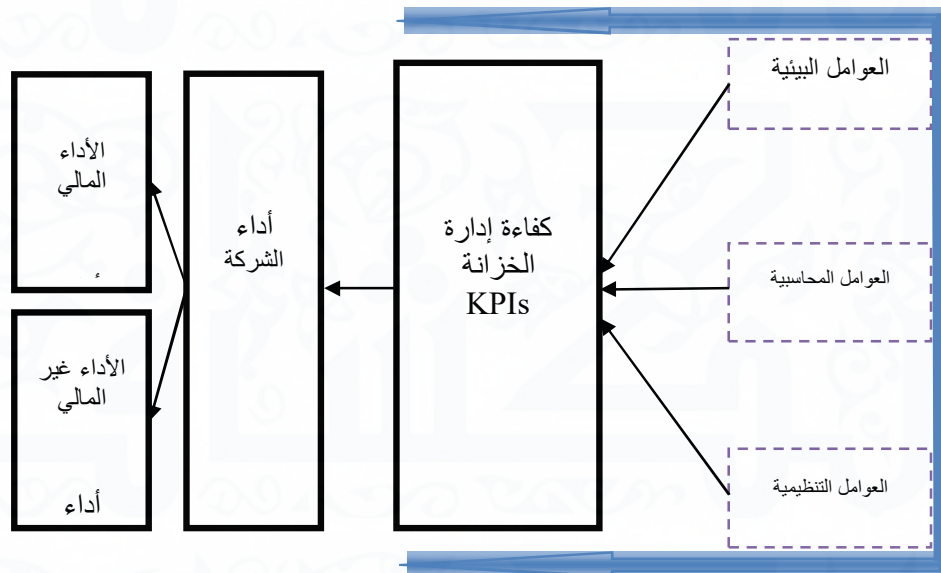
- 1- ندرة الدراسات العربية التي تناولت موضوع إدارة الخزنة.
- 2- اتفاق الدراسات الأجنبية على أن التغيرات في بيئة الأعمال الدولية فرضت على إدارة الخزنة دوراً جديداً في الشركات، وهو ما يدعو منظمتنا العربية الي السعي لتضمين هذه الإدارة ضمن هياكلها التنظيمية وتفعيل وتطوير دورها داخل الشركة لما له من تأثير استراتيجي على الأداء.
- 3- تحول دور إدارة الخزنة من المنظور الضيق من كونها المسؤولة عن حفظ نقدية الشركة، إلى كونها المسؤولة عن إدارة النقدية، وإدارة أصول الشركة وخصوصها، وكذلك مسئوليتها عن التحوط وإدارة مخاطر كافة أنشطة الشركة.

4- يلفت هذا الإطار النظر إلى المكانة المرموقة التي يجب أن يحظى بها مدراء الخزنة في الهياكل التنظيمية للشركات، فمدير الخزنة أحد أفراد الإدارة العليا والذي يخضع مباشرة إلى المدير التنفيذي الأعلى CEO.

5- الحاجة إلى إيجاد مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي يمكن أن يعتمد عليها في قياس كفاءة أداء إدارة الخزنة، وانعكاسها على تطور الأداء الكلي للشركة (المالي، وغير المالي).

ويمثل هذا البحث نقطة انطلاق ودعوة إلى الباحثين في مجال الدراسات الإدارية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة لإجراء مجموعة من الدراسات والبحوث التطبيقية التي يمكن من خلالها دراسة العوامل المؤثرة على كفاءة إدارة الخزنة في الشركات وانعكاسه على الأداء الكلي للشركة، أو غير ذلك من الأفكار البحثية التي تساعد في تنمية دراسات إدارة الخزنة على مستوى المكتبة العربية، والشكل رقم (4) يوضح الإطار المقترح من هذا البحث.

شكل 4: يوضح النموذج المقترح لدراسة العوامل المؤثرة على كفاءة إدارة الخزنة وانعكاسه على أداء الشركة



المصدر:

- من إعداد الباحثين.

المراجع والمصادر:

- المراجع باللغة العربية:

1. شلهوب، على محمد (2014). شؤون النقود وأعمال البنوك، حلب، سوريا: شعاع للنشر والعلوم.
2. عيسي، بهاء بكر (2006). دائرة الخزينة Treasury. الجزيرة الاقتصادية، تم استرجاعها من الإنترنت بتاريخ 2017/09/01م

<http://www.al-jazirah.com/2006/20060107/ec14.htm>

- المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Atencio Finol, A. (2015). The treasury as a strategic unit in the current management. [La tesorería como unidad estratégica en la gerencia actual] *Revista Venezolana De Gerencia*, 20(71), 557-560. Retrieved from www.scopus.com
2. Business Dictionary (2017). *Treasury Management definition*. Retrieved 06.09.2017 from <http://www.businessdictionary.com/definition/treasury-management.html>
3. Camerinelli, E. (2014). Corporate Treasury Practices in The Middle East. Retrieved from <https://www.aitegroup.com/report/corporate-treasury-practices-middle-east>
4. Hagel, J. (2012). Outsourcing Treasury Management. *Journal of Accountancy*, 214(6), 20.
5. Hart, S. (2009). The corporate treasurer-Playing the leading role. *Journal of Corporate Treasury Management*, 2(3), 219-222.
6. Helliar, C., & Dunne, T. (2004). Control of the treasury function. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 4(2), 34-43, <https://doi.org/10.1108/14720700410534958>
7. Higdon, P. (2012). Monitoring, benchmarking and improving treasury performance: The practical application of key performance indicators (KPIs) in treasury. *Journal Of Corporate Treasury Management*, 4(4), 293-310.
8. Higdon, P., & Busch, N. (2010). Corporate treasury risk management--Are new approaches now essential?. *Journal of Corporate Treasury Management*, 3(4), 310-319.

9. Lind, M., Bergström, P., & Andersson, K. (2007). The role of key performance indicators for corporate treasury. *Journal of Corporate Treasury Management*, 1(2), 125-132.
10. Mbengue, A., & Ouakouak, M. L. (2011, June). Strategic Planning Flexibility and Firm Performance: The Moderating Role of Environmental Dynamism. In *20e Conférence Internationale de Management Stratégique, Nantes, France* (pp. 07-09).
11. Mulligan, E. (2001). Treasury management organisation: An examination of centralised versus decentralised approaches. *Irish Journal of Management*, 22(1), 7.
12. Polak, P. and Klusacek, I. (2010). Centralization of Treasury Management, *Summary: Business Perspectives*, ISBN 978-966-2965-08-7.
13. San Ong, T., & Teh, B. H. (2009). The use of financial and non-financial performance measures in the Malaysian manufacturing companies. *IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, 8(1), 23.
14. TechTarget (2017). *Treasury Management definition*. Retrieved 06.09.2017 from <http://searcherp.techtarget.com/definition/treasury-management>
15. Treasurystrategies.com (2017). *Treasury 3.0 Framework: Deploying a Model of Best Practice*. Retrieved 10.09.2017 from https://www.treasurystrategies.com/wp-content/uploads/TSI_Treasury3FrameworkBestPractices.pdf, p. 5.
16. Treasurystrategies.com (2017). *Treasury 3.0 Services: Challenges and Solutions*. Retrieved 10.09.2017 from https://www.treasurystrategies.com/wp-content/uploads/TSI_Treasury3.0.pdf

أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية على تنمية الموارد البشرية

دراسة تطبيقية لحافظة الغابات – باتنة-

The importance of social responsibility Application in Human Resources development

د. السعيد بريكة

جامعة أم البواقي

saidbrika@yahoo.fr

بليزك عبد الحليم

طالب دكتوراه جامعة أم البواقي

halimmaster@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/10/25 تاريخ التعديل: 2017/12/15 تاريخ قبول النشر: 2017/12/29

الملخص:

تعظيم الأرباح كان الشغل الشاغل لمنظمات الأعمال، إلى غاية أن ظهرت مفاهيم جديدة تسعى إلى تطوير الفكر التنموي الإقتصادي الحديث، من خلال تبني بعض منظمات الأعمال لفكرة المسؤولية الاجتماعية ومحاولة تطبيقها وتجسيدها على أرض الواقع. ومن بين إهتمامات المسؤولية الاجتماعية الإهتمام بالموارد البشرية من خلال تطبيق مختلف أبعادها الإقتصادية والقانونية، الأخلاقية والخيرية والبيئية على تنمية وتطوير المورد البشري داخل المنظمات. لذا هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى الأهمية والدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في المنظمات اتجاه الموارد البشرية من خلال تنمية قدراتها وزيادة من كفاءاتها، وهذا بالأخذ بمؤسسة محافظة الغابات بباتنة كعينة وميدان للدراسة، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان كأداة أساسية لاختبار فرضيات الدراسة وتحليلها وهذا بالإعتماد على مختلف الأساليب الإحصائية، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (15) فرد، والتي تم اختيارهم وفقاً لطريقة العينة القصدية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين المتغير المستقل المتمثل في المسؤولية الاجتماعية والمتغير التابع المتمثل في تنمية الموارد البشرية، إضافة إلى تبيان أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية تعزى للخصائص العامة للمستجوبين (المستوى الوظيفي، الخبرة) بمحافظة الغابات. في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية تعزى للخصائص العامة للمستجوبين (المستوى التعليمي).

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، تنمية الموارد البشرية، الكفاءات، محافظة الغابات.

Abstract:

Maximizing profits was the main preoccupation of business organizations, until new concepts emerged that sought to enhance the modern economic developed thought through the adoption of some business organizations ,the idea of social responsibility and the attempt to apply and reflect it on the ground.

Among the interests of social responsibility, paying attention to the human resources by applying various dimensions of economic , legal, ethical, charitable and environmental development of human resources within the organizations.

The aim of this study is to show the importance and role played by social responsibility in the organizations towards the human resources through developing their capacities and increasing their competencies. Taking the establishment of the Forest's Conservation Foundation in Batna as a sample and as a field of study by depending on The descriptive method . The study sample consisted of (15) individuals, which were selected according to the method of the sample.

The study concluded that there is a correlation between the independent variable of social responsibility and the dependent variable of human resource development. In addition, there are statistically significant differences in the dimensions of social responsibility due to the general characteristics of the respondents (level of expertise and experience) in the forest governorate. While there are no statistically significant differences in the dimensions of social responsibility due to the general characteristics of the respondents (educational level) .

Keywords: Social responsibility, Human Resources Development, Competencies, Forest Governorate

مقدمة:

بدأت عبارة "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات " تتردد على مسامعنا وتطلعاتنا في وسائل الإعلام بشتى أنواعه كثيراً في السنوات الأخيرة. ولكن ملامح هذا المفهوم لم تتحدد بعد بشكل واضح، وفي أحسن الأحوال، فإن معظم مبادرات المسؤولية الاجتماعية إن لم نقل جميعها، لا تزال في حدود الإعراب عن النوايا الحسنة للمؤسسات تجاه المجتمع الذي تزاوّل نشاطها فيه. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية من القضايا الهامة التي تستوجب أن تعار لها أهمية من قبل مختلف المنظمات على إختلاف أشكالها سواء كانت عمومية أو خاصة، وكذا على إختلاف نشاطاتها أكانت صناعية؛ تجارية أو خدماتية.

والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات لا تعني فقط المشاركة في الأعمال الخيرية والحملات التطوعية، وإنما تشمل المسؤولية تجاه الأفراد والجماعات والمجتمع وكل المتعاملين إضافة إلى العمال والموظفين داخل المنظمة، أو ما يسمى بالموارد البشرية داخل المنظمة.

كما حظي موضوع إدارة وتنمية الموارد البشرية باهتمام كبير من قبل المنظمات في الفترة الأخيرة، ذلك أن موضوع الموارد البشرية ارتبط في حقيقة الأمر بأهداف وإستراتيجيات المنظمة نفسها المتعلقة بالديمومة والاستمرار والربحية وخلق الميزة التنافسية.

ولاشك أن تطور النظرة للموارد البشرية والاهتمام بعمليات التنمية والتطوير للحصول على الكفاءات على مستوى المنظمات لدليل يزيد من أهمية وضرورة تحكم المنظمة في المورد البشري لديها والذي يعتبر هو الآخر مكسب ثمين ونقطة قوة داخل وخارج المحيط المتواجدة فيه عبر كافة المستويات وجميع الميادين.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

➤ مشكلة الدراسة:

أصبح هناك اتفاق وتوجه عام بضرورة الأخذ بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات وذلك من أجل تحسين الأداء وزيادة فعاليتها، إذ تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من أهم الواجبات الواقعة على عاتقها حيث تسعى إلى التزامها المستمر في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات المتنوعة وما يتعلق بالنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

وكثيراً ما نجد بعض المؤسسات تهتم بالإنفاق في مجال المسؤولية الاجتماعية على قضايا المجتمع وتترك عاملها وأسرهم يعانون الأمرين مما يجعلها في حالة فصام، فالأمر يقوم إلى النظرة التكاملية لكل أصحاب المنفعة وهم من يؤثر أو يتأثر بعملية تحقيق أهداف المؤسسات، ومما زاد من أهمية العنصر البشري تجسيد مفهوم "المسؤولية الاجتماعية في إطار الموارد البشرية" حتى تصبح المؤسسات أكثر استجابة من السابق في مجال أدائها الاجتماعي لأن الاستجابة الاجتماعية تتطلب منها انجاز أعمال مسؤولة عن أفرادها العاملين لتنمية كفاءتهم بهدف انجاز توقعات الأداء الاجتماعي للمنظمة وللمجتمع ككل.

وعلى هذا الأساس ولتحقيق أهداف الدراسة تم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية على تنمية الموارد البشرية بمحافظه الغابات بباتنة؟

وتحت هذه الإشكالية تطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مستوى تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة؟

2. هل توجد علاقة بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية في المؤسسة محل

الدراسة؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حول أهمية تطبيق المسؤولية

الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.

4. فيم تتمثل أهم المعايير والركائز التي تستند عليها محافظة الغابات بباتنة من أجل ضمان

تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية بغية تنمية الموارد البشرية ؟

➤ **أهداف الدراسة:** تتركز أهداف الدراسة فيما يلي:

- تبيان أهمية ممارسة محافظة الغابات لدورها الاجتماعي والنتائج الناجمة من جراء ذلك؛
- تبيان أهمية تنمية الموارد البشرية في محافظة الغابات بباتنة بشكل خاص وفي المؤسسات الاقتصادية بشكل عام؛
- تشخيص آراء المبحوثين حول الاهتمام بأبعاد معينة للمسؤولية الاجتماعية مقارنة بالأبعاد الأخرى؛
- من خلال البحث الموالي سنوضح مقومات نجاح تطبيق المسؤولية الاجتماعية في محافظة الغابات بأبعادها بشكل يجعلها تحقق أهدافها المنشودة.

➤ **منهج الدراسة:**

بعد تحديد مشكلة الدراسة، وهي الوقوف على أهمية ودور تطبيق المسؤولية الاجتماعية على تنمية الموارد البشرية في محافظة الغابات بباتنة. وجدنا بأن المنهج الملائم للدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، لمناسبته في الإجابة عن تساؤلات الدراسة، واختبار فرضياتها.

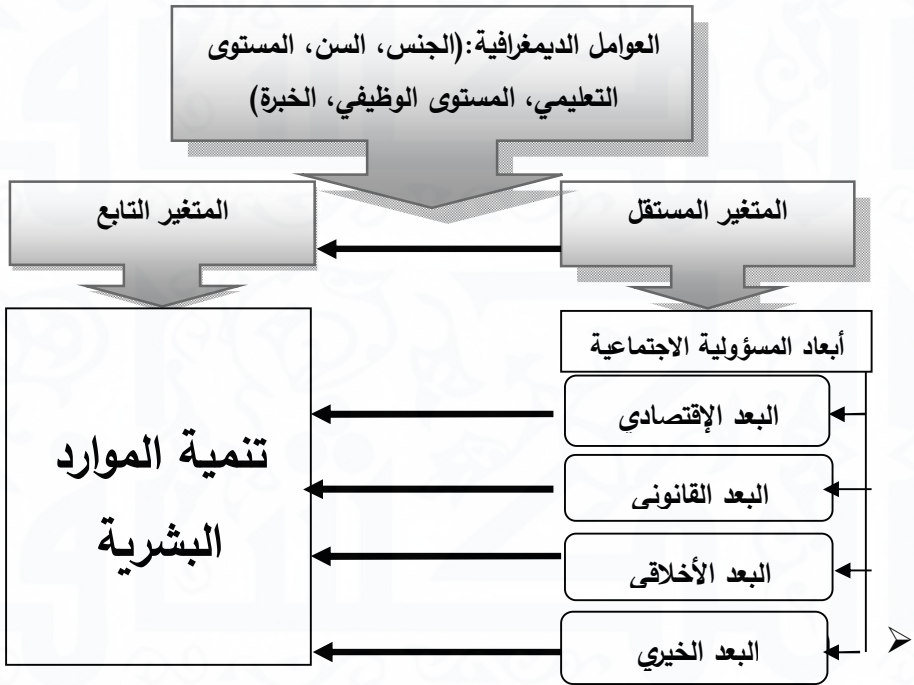
➤ **نموذج الدراسة:** انطلاقا من مشكلة الدراسة، تم تصميم نموذج الدراسة والذي يوضح العلاقة

بين متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في:

***المتغير المستقل:** أبعاد المسؤولية الاجتماعية

***المتغير التابع :** تنمية الموارد البشرية.

الشكل رقم 01: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

في ضوء الأهداف البحثية يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

✓ **الفرضية الرئيسية الأولى:** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.

✓ **الفرضية الرئيسية الثانية:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حول أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (المستوى الوظيفي، المستوى التعليمي، الخبرة).

ثانياً: الإطار النظري للدراسة: تم من خلاله تسليط الضوء على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية والعلاقة التي تربط بينهما في المؤسسات.

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

على الرغم من أن مصطلح المسؤولية يعود إلي القرن الثامن عشر، إلا أنه لم يتحدد ملامح هذا المفهوم ولم يتم تعريفه بشكل محدد وقاطع، حيث مازال إلى اليوم يحيط به الكثير من

الغموض. ولقد تزايدت الاهتمامات بأن تتبنى المؤسسات وأصحاب رؤوس الأموال للمسؤولية الاجتماعية بعد أن كانت مسؤولية المؤسسات تنصب على تعظيم الأرباح، وتقديم السلع والخدمات اللازمة وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال كأهداف ضرورية. ومع تزايد النقد المستمر لدور المؤسسات في المجتمع جعلها تأخذ طريقاً آخر في تعاملاتها نحو الاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مجتمعاتها، وذلك بوضع برامج اجتماعية، إلى جانب برامجها الاقتصادية.

هناك من يعرف بأنها "مجموعة من القرارات والأفعال تتخذها المؤسسة للوصول إلى تحقيق وتقوية القيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لأدراك المؤسسات والتي تسعى لتحقيقها كجزء من استراتيجياتها"¹. أما دراكر فقد عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"². وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعاً لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة.

وعرف هذا المصطلح أيضاً على أنه "التزام المؤسسات بالمصلحة الذاتية المتتورة التي تهتم بمصالح الأطراف الأخرى غير حملة الأسهم كمصالح العاملين، الموردين، الموزعين، المنافسين، والزبائن... الخ"³.

ويشير SHELDON إلى أن "مسؤولية أي مؤسسة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وإن بقاء أي مؤسسة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة، أي أن بقاء واستمرار المؤسسة مرتبط بوفائها بمسؤوليتها الاجتماعية"⁴. كما عرفت بأنها عقد اجتماعي ما بين المؤسسات والمجتمع لما تقوم به المؤسسة من عمليات اتجاه المجتمع.⁵ أما HOLMES فقد عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام على المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلات الإسكان والمواصلات وغيرها"⁶. لكن "فريدريك" يعتبر أن المسؤولية الاجتماعية مطلباً كي تصبح المؤسسة قادرة على تفهم ومعرفة النظام الإقتصادي تمام المعرفة من أجل تحقيق رغبات الناس وبالتالي يعم الرخاء في المجتمع.⁷

بالنظر إلى التعريفات السابقة، يمكن القول أنه حتى وقتنا الراهن، لم يتم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية. ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وإنتشارها من طبيعتها

الطوعية الاختيارية. ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط الشركة وأشكاله، وما تتمتع به كل شركة من قدرة مالية وبشرية . وهذه المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتلاءم بسرعة وفق مصالحه وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

❖ إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث كارول "Archie Carroll" يشير إليها بأربعة أبعاد وهي تخص المؤسسة ككل، والتي تتمثل في:

❖ البعد الإقتصادي

❖ البعد القانوني

❖ البعد الأخلاقي

❖ البعد الخيري

فالبعد الاقتصادي يستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة إن عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرّة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضرراً في المجتمع والبيئة⁸؛ أما **البعد القانوني** يمثل الإلتزام بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخرقها المؤسسات وإن تحترمها عادة ما تحددها الدولة⁹، وفي حالة عكس ذلك فأنها تقع في إشكالية قانونية؛ في حين **البعد الأخلاقي** يفترض في إدارة المؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمراً ضرورياً لزيادة سمعة المؤسسة في المجتمع وقبولها فعلى المؤسسة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه¹⁰؛ وعلى قمة الهرم يوجد **البعد الخيري** ويرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام وما ينقرع عن ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملابس ونقل وغيرها من

ومن هنا يمكن المقارنة بين كل من المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية القانونية والعمل الخيري من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المقارنة بين المسؤولية الاجتماعية والقانونية والعمل الخيري

المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية القانونية	العمل الخيري	
الدافع	نابع من الإحساس بأن هذا العمل واجب على المؤسسة اتجاه المجتمع	دافع ديني	
الطريقة	منظمة وذات استراتيجية وأهدافها محددة	التقيد حرفيا بما يطلب من المؤسسة	يغلب عليها العشوائية وعدم التنظيم
المستفيدون	جميع أطراف المسؤولية الاجتماعية	من تخصصهم الأوامر والتعليمات	شريحة محددة من الضعفاء
الهدف	رفاهية المجتمع وتقديم المؤسسة	تجنب عقوبات المخالفة	الأجر والثواب في الآخرة

المصدر: ناصر عوض الزهراني، المسؤولية الاجتماعية للشركات (تأصيل المفهوم)، مجلة جامعة

الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، م 18 ع 2، 2010، ص 136.

3. الإطار المفاهيمي حول الموارد البشرية وتنميتها:

1.3 - مفهوم تنمية الموارد البشرية:

هناك عدة تعاريف لتنمية الموارد البشرية نذكر منها:

- تعرف التنمية البشرية، بحسب تقارير الأمم المتحدة، على أنها تنمية الناس بواسطة الناس ومن أجل الناس، وتنويه إلى حاجات الناس في المأكل والمشرب والمعاش والعلم والعمل والسكن والتربية والثقافة. من هنا فإن التنمية البشرية تتركز بالمطلق على حقول وسواعد الموارد البشرية من خلال سعيها المستمر لتفضيل طاقات وإبداعات الأفراد الإنتاجية.¹¹

- إن هدف الإدارة المسؤولة عن أداء أعمال معينة هو إيجاد قوة منتجة ومستقرة وفعّالة:

* **منتجة:** بمعنى أنها تحقق الإنتاج (الإنجاز) المطلوب بالقدر الكافي، وفي الوقت وبالمواصفات الصحيحة.

* **مستقرة:** بمعنى أن معدل دوران العمل أقل ما يمكن، (أي تكون نسبة الداخلين في الخدمة والخارجين منها إلى العدد الإجمالي لقوة العمل خلال فترة زمنية محددة أقل ما يمكن) وكلما زاد دوران العمل كانت إنتاجية العمل وفعاليتها أقل.

* **فعالة:** بمعنى أن الأفراد لا يحققون المطلوب منهم فقط، ولكنهم يحققون المطلوب بأحسن الطرق وأقل التكاليف وأقصر وقت.

ولكي تتحقق هذه الصفات يجب أن تخطط عملية متكاملة لتنمية تلك الصفات والخصائص، لكن التخطيط السليم والتنفيذ الدقيق لعناصر تنمية الموارد البشرية هما الضمان للوصول إلى المستوى المرغوب من الإنتاجية والاستقرار والفعالية في قوة العمل.¹²

- تنمية الموارد البشرية ليست مجرد تنمية تداول للبرامج التدريبية وإعداد الميزانيات اللازمة لها، ولكنها تعني أكثر من هذا، فهي عملية لتحليل احتياجات الموارد البشرية من معرفة ومهارة واتجاهات مطلوبة للمنظمة مع الأخذ في الاعتبار الظروف المتغيرة وتحديد الإطار النظري والعلمي للبرامج والأنشطة التي تتبع هذه الاحتياجات. فتنمية الموارد البشرية تركز على البرامج والأنشطة لتحسين قيمة المنتج البشري فيما يتعلق بالمعرفة والمهارات والاتجاهات وفي نفس الوقت تحاول أن تربط بين الموارد البشرية وأهداف المنظمة بصورة عملية.¹³

2.3- أهمية الكفاءات وعلاقتها بنشاطات الموارد البشرية: تكمن أهمية الكفاءات على

ثلاث مستويات:

1- على المستوى الفردي:

يعتبر عنصر الكفاءة بمثابة الورقة الراجعة للفرد؛ ففي ظل التحديات الجديدة التي يفرضها الاقتصاد الجديد الذي يتميز بالصعوبة وعدم التأكد وبيئة العمل المتسارعة التغير، أصبحت الكفاءة تشكل أهمية كبرى بالنسبة للفرد للأسباب التالية:¹⁴

- زيادة خطر فقدان الوظيفة أو المنصب سواء بالنقل أو بالتسريح نظرا لمتطلبات المنافسة التي توجب ذلك.
- في حال امتلاك الفرد كفاءة معينة على نحو جيد، فإن ذلك سيعزز من فرصة الحصول على مكان في سوق العمل يتناسب مع طموحه.

- وفي داخل المؤسسة، فإن الأفراد لا يمكنهم تحسين وضعيتهم (الترقية...)، إلا بامتلاكهم لعنصر التأهيل (qualification)، وهذا الأخير لا يتأتى إلا بإعطاء عنصر الكفاءة أهمية كبرى.

2- على مستوى المؤسسة:

- تحتل كفاءات الأفراد عنصرا هاما في الاعتبار التي تصنفها المؤسسة والتي توصلها لتحقيق مستوى أعلى من النجاح في الأداء الكلي من خلال كفاءات أفرادها. فهذه الأخيرة تحتل حيزا هاما من خلال الآتي: ¹⁵
- في مجال وضع الإستراتيجية، أصبحت عملية تنمية الكفاءات من الأولويات التي تقوم عليها الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة، حيث أصبحت في كثير من الأحيان هي المحددة والمتحكمة في كل عمليات الإدارة.
- تشكل كفاءات الأفراد احد أهم الموارد الأساسية والإستراتيجية للمؤسسة كما يراه (Barney) فمن بين الموارد التالية: رأس المال المادي والبشري والتنظيمي.
- وهو ما ذهب إليه كل من C.K Prahalad, G. Hamel ، بأن كفاءات الأفراد في عنصر أساسي في إستراتيجية المؤسسة حيث تنكس هذه الأهمية دعم الميزة التنافسية التي تكسبها المؤسسة والتي تميزها على باقي المنافسين. ¹⁶

3- على مستوى إدارة الموارد البشرية:

- تشكل كفاءات الأفراد عاملا بالغ الأهمية يشغل اهتمامات المدراء على مستوى إدارة الموارد البشرية، حيث تتمثل أهمية الكفاءة على هذا المستوى في عدة عناصر منها: ¹⁷
- تطور الاتجاهات الجديدة في إدارة الموارد البشرية نحو الاهتمام بعنصرين هامين:
- * الانتقال من التركيز على كفاءة الفرد الواحد إلى التركيز على كفاءة الفريق؛
- * تغير الاتجاهات من الاعتماد على التخصص إلى مبدأ الكفاءات المتعددة في جميع الوظائف.

- تغير أنماط التوظيف وإدارة الأفراد من مجرد عمال دائمين إلى توظيف أفراد ذوي كفاءات قد يكونوا دائمين أو موسمييين أو حتى متعاقدين شركاء... إلخ.

- احتلت الكفاءة مكانة هامة في إدارة الموارد البشرية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تركز في إدارتها على الكفاءة وليس على الفرد أو المنصب، حيث فرضت التحديات

العالمية والسوقية على هذه الإدارة ثقافة توظيف واستقطاب جديدة تتمثل في ثقافة البحث عن كفاءات بدل الأفراد.

- تعتمد إدارة الموارد البشرية في كثير من الأحيان في تحرير وتنظيم أعمالها مثل الأجور، العطل، إعداد تقارير الترقية، المسار المهني... الخ. وكل أعمالها أصبحت قائمة على التكنولوجيا الجديدة، حتى التوظيف أصبح يتم عبر الانترنت مما فرض على إدارة الموارد البشرية إعطاء أهمية كبرى للكفاءات لغرض سد ذلك الاحتياج الدائم والمتزايد للعمل.

- في سبيل مواجهة تحديات الاقتصاد الجديد تحتاج إدارة الموارد البشرية إلى التعامل مع التقنيات المعلوماتية، كما ذكرنا سابقا في جميع مراحلها. ولن يتأتى ذلك إلا بنشر وتعميق استخدام تقنيات المعلومات في مختلف المجالات والوظائف عن طريق استحداث وتطوير منظم للتعليم والتدريس يتصف بالسرعة والديناميكية وتوفير فرص التزويد الدائم والمتجدد بالمعلومات والكفاءات.

4. مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تنمية الموارد البشرية

إن ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات ضمن أبعادها اتجاه الموارد البشرية يساهم بشكل فعال في تحسين أداء الموارد البشرية، وهذا لإعتبار أن هذه الأبعاد تندرج ضمن أنشطة ووظائف إدارة الموارد البشرية والتي تعد أساليب مهمة موجهة لرفع أداء العامل، من خلال مساهمتها وتأثيرها في الرفع من قدراته وكفاءته؛ وذلك من خلال تنمية الكفاءات وعلاقتها بنشاطات الموارد البشرية بحيث ترتبط عملية تنمية كفاءات الأفراد بالعديد من النشاطات التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية، والتي تذكر منها النشاطات الخمسة الرئيسية:¹⁸

أ- علاقتها بتخطيط الموارد البشرية:

أمام التحديات التي تواجه المؤسسة عموما وإدارة الموارد البشرية خصوصا، فقد أصبح مفروضا على هذه الأخيرة - في ظل تناقص اليد العاملة المؤهلة في سوق العمل - أن تسعى لسد النقص والاحتياجات المتزايدة لمواردها البشرية عن طريق اعتماد مخططات تعنى بهذه العملية وأخذها في الحسبان، حيث أصبحت من الأولويات التي توليها إدارة الموارد البشرية أهمية أثناء هيكلتها لنشاطات التدريب والتنمية.

ب- علاقتها بتحليل المناصب وتقييم المردودية: تكمن العلاقة بين تحليل المناصب وتقييم المردودية وبين تنمية كفاءات الأفراد، في أن الأولى تساهم في تحديد حجم النقص الذي يعانيه الأفراد (لسد ذلك النقص بتنمية كفاءاتهم)، فهي تثير الطريق نحو معرفة أفضل للشغرات الموجودة لدى الأفراد من جهة، وتساعد في اكتشاف وجود يد عاملة متعددة الكفاءات، خاصة عند تقييم المردودية، من جهة أخرى، مما يسمح بإعادة توزيع المهام وحتى توجيه الأفراد نحو مناصب مختلفة عن تلك التي كانوا يعملون بها لتكون ملائمة لهم.

ج- علاقتها بالتوظيف والاختيار: تكمن العلاقة في شقين. فعندما تحتاج المؤسسة إلى كفاءات جديدة، فإن لديها خياران: الأول أن تقوم بعملية التوظيف من خارج المؤسسة لأفراد ذوي كفاءات جيدة، والثاني أن تقوم بتنمية كفاءات الأفراد الحاليين لاكتساب الكفاءات المطلوبة. فالخيار الأول يؤثر على الأفراد الحاليين بحرمانهم من فرص الترقية. وبالمقابل فقد يكون بمثابة تحفيز لهم لإبراز كفاءاتهم وتنميتها ذاتيا. وتجدر الإشارة فيما يخص هذا الخيار بأنه يحمل المؤسسة نفقات جديدة ويعتبر مكلف في بعض الأحيان. أما الخيار الثاني والذي تلجأ إليه معظم المؤسسات فهو تنمية كفاءات الأفراد الحاليين؛ فهي بذلك تساهم في:

- توفير مجال أكبر لفرص الترقية.

- تقليص الوقت اللازم لتدريب الأفراد الجدد (خاصة جانب الثقافة التنظيمي).

- إيجاد جو من المنافسة الإيجابية بين الأفراد.

- المرونة في العمل خاصة إذا كان الأفراد يتمتعون بكفاءات متعددة وكذلك بسرعة الانتقال من وظيفة لأخرى والتعامل المتعدد الأبعاد مع المشاكل.

د- علاقتها بإدارة المسار المهني: تساهم عملية تنمية كفاءات الأفراد مساهمة فاعلة في إثراء المسار المهني للأفراد، حيث عن طريق تحقيقها لأهدافها تساعد في تخفيض معدل دوران العمال، وبالتالي يصبح هؤلاء قادرين على اكتساب مهارات جديدة تعطيهم الفرصة للنمو والتطور والترقي. وإضافة إلى مساهمتها الأولى، فإدارة المسار المهني تعتبر جزءا متكاملًا من إدارة التنبؤ بالمناصب والكفاءات، فهي تساهم بطريقة مباشرة في عملية البحث عن التوازن بين احتياجاتها وطموحات أفرادها، حيث تمدّها بالمعلومات الخاصة بمسار الأفراد المهني والتي عن طريقها تضع إدارة المسار المهني مخططات لكل من الكفاءات المتوفرة والمطلوبة.

هـ- علاقتها بالمكافأة: يعتبر عنصر المكافأة بمثابة العامل المحفز للأفراد كي يهتموا أكثر بتحسين مردوديتهم. وليس هذا فحسب، بل تلعب المكافأة دورا هاما ليس فقط لضمان مشاركة

الأفراد في برامج تنمية الكفاءات بل حتى في أن تحتفظ بالأفراد الأكفاء من انتقالهم إلى المنافسين تحت تأثير نفس العامل وهو المكافأة.

وكل هذه العوامل السابقة الذكر والتي تندرج ضمن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تؤثر بشكل ايجابي على الموظفين وهذا بالوصول إلى درجة عالية من الرضا الوظيفي والتي تزيد من دافعية الموظف للعمل أكثر فأكثر، وعدم الرضا مما يؤدي إلى تحسين أدائه، وهذا يسمح بتحسين الأداء الكلي للمؤسسة.

ثالثا: الجانب التطبيقي

1- أداة الدراسة:

من أجل جمع البيانات الأولية تم الإعتماد على أداة المقابلة، إضافة إلى الإعتماد على الإستبيان بإستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وتضمن الإستبيان ثلاث محاور رئيسية، الأول إهتم بالبيانات العامة، والمحور الثاني مضمونه المتغير المستقل والمتمثل في المسؤولية الاجتماعية أما المحور الثالث فقد تضمن المتغير التابع والمتمثل في تنمية الموارد البشرية.

2- ثبات الأداة:

لقد تم اختبار صدق أداة القياس وثباتها باتباع العديد من المراحل والخطوات وذلك من خلال :
أ- **الصدق الظاهري:** وذلك من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والتخصص وتم تزويدهم بأهداف البحث وفرضياته للاستشارة بها وقد أبدوا آرائهم واقتراحاتهم والتي على أساسها استقرت على وضعها النهائي الذي تم توزيعه على العينة المبحوثة.

ب- **الاتساق الداخلي:** وذلك من خلال استعمال معامل ألفا كرونباخ ويستعمل هذا الأخير لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وتعتبر قيمة ألفا كرونباخ مقبولة إذا كانت أكبر من 60% حيث كانت نتائج اختبار ألفا كرونباخ كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المتغيرات	معامل ألفا كرونباخ
أبعاد المسؤولية الاجتماعية	0.807
تنمية الموارد البشرية	0.791
الكلي	0.844

المصدر: اعتمادا على نتائج spss

من خلال الجدول أعلاه تبين أن معامل ألفا كرونباخ بلغت قيمته 0.830 أي 83% و قيمته أكبر من 60% وبالتالي فإن عبارات أداة الدراسة والمتمثلة في الاستمارة تتميز بالثبات والصدق العالي.

3- أدوات التحليل الإحصائي:

لمعالجة البيانات تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS، V19، وتم استخدام الأدوات الإحصائية المتمثلة في كل من معامل الارتباط بيرسون، إختبار تحليل التباين الأحادي، النسب المئوية وكذا التكرارات.

4- مجتمع وعينة الدراسة:

لقد تم أخذ عينة من أفراد المجتمع الذي يمكن التعرف عليه، وهي محافظة الغابات باتنة، والتي أنشأت تبعاً للمرسوم التنفيذي 333/95 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995 الذي ينص على إنشاء في كل ولاية محافظة للغابات وتتمثل مهمة المحافظة الولائية للغابات في القيام بمهام تطوير الثروة الغابية وتسييرها وحمايتها في إطار السياسة الغابية الوطنية. وتضم كل محافظة ولائية أربع مصالح وفقاً للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 جويلية 1997، من بين مصالحها مصلحة الإدارة والوسائل التي تحتوي على مكتب تسيير الموارد البشرية والتكوين. فكان حجم العينة المعتمدة في البحث هو 15 مفردة بعدما تم توزيع 25 استمارة على جميع الإطارات الخاصة بالمحافظة، وهذا وفق أسلوب العينة القصدية بناء على تقدير ذاتي بغية التخلص من المتغيرات الدخيلة لإلغاء مصادر التحريف المتوقعة، حيث تم استرجاع 21 استمارة وقد حذفت 6 استمارات نظراً لعد صلاحية دراستها. والجدول الموالي يبين خصائص عينة الدراسة يلخصها الجدول التالي:

جدول رقم (03): توزيع مفردات العينة طبقاً للمتغيرات الديمغرافية

المتغير	الوصف	التكرارات	النسب المئوية%
الجنس	ذكر	11	73.3
	أنثى	4	26.7
المستوى التعليمي	ثانوي	8	53.3
	شهادة عليا	7	46.7
المستوى الوظيفي	رئيس مصلحة	2	13.3
	محافظ رئيسي للغابات	1	6.7

26.7	4	مفتش فرعي	
6.7	1	رئيس مكتب	
46.7	7	إطار	
20	3	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
6.7	1	5 سنة - 15 سنة	
60	9	16 سنة - 30 سنة	
13.3	2	31 سنة - 45 سنة	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss

يتضح من الجدول أعلاه في فئة الجنس ارتفاع عدد المسؤولين من الذكور حيث بلغ عددهم 11 ذكرا بنسبة مئوية تقدر ب 73.3%. ونلاحظ في فئة المستوى التعليمي أن أعلى نسبة كانت المتعلقة بالإطارات ذوي المستوى الثانوي بنسبة تقدر ب 53.3%، ثم تليها نسبة الإطارات أصحاب الشهادات العليا بنسبة تقدر ب 46.7%. وهذا يعكس أن الإطارات بمحافظات الغابات هم من أصحاب المستوى. أما الفئة المتعلقة بالمستوى الوظيفي فقد بلغ الذين يشغلون إطار 7 أي ما يعادل نسبة 46.7% في حين بلغت نسبة الذين يشغلون منصب مفتش فرعي 26.7% أي ما يعادل 4 أفراد وقد بلغ عدد الذين يشغلون منصب رئيس مصلحة 2 أي ما يعادل نسبة 13.3%. وقد بلغ الذين يشغلون منصب رئيس مكتب ومحافظ رئيسي للغابات 1 أي ما يعادل 6.7%، في حين أن الفئة المتعلقة بالخبرة سجلت أعلى نسبة فيما يخص الذين تتراوح مدة عملهم بمحافظات الغابات 16-30 سنة بنسبة 60%. وهذا يعكس بأن إطارات محافظة الغابات أغلبهم من أصحاب الخبرة. وتأتي المرتبة الثانية لتشمل الإطارات ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 20%، أي ما يعادل 3 إطارات. وقد بلغ عدد الإطارات الذين تتراوح مدة عملهم بمحافظات الغابات 5-15 سنة إطار واحد أي ما يعادل نسبة 6.7%.

5- معالجة واختبار الفرضيات:

أ- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية". والتي تندرج ضمنها أربع فرضيات فرعية وتوضح الجداول التالية معامل الارتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية. بحيث نستخدم معامل بيرسون (pearsen) لمعالجة هذه الفرضية.

جدول رقم (04): معامل الارتباط بين أبعاد المسؤولية وتنمية الموارد البشرية

		أبعاد المسؤولية الاجتماعية	تنمية الموارد البشرية
أبعاد المسؤولية الاجتماعية	معامل الارتباط	1	,701**
	Sig الإحتمالية		,004
	N	15	15
تنمية الموارد البشرية	معامل الارتباط	,701**	1
	Sig الإحتمالية	,004	
	N	15	15
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss			

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل بيرسون مساوي لـ 0.701 وهو أكبر من الصفر، وبالتالي علاقة ارتباط قوية بين المسؤولية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، وذلك عند درجة معنوية مساوية لـ 0.004 وهي أقل بكثير من 0.05 وهذا دليل على علاقة الارتباط القوية بين المتغيرين. وبالتالي إثبات الفرضية الرئيسية الأولى، التي مفادها أنه توجد علاقة ارتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.

الفرضية الفرعية الأولى: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية".

جدول رقم (05): معامل الارتباط بين البعد الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية

		تنمية الموارد البشرية	البعد الإقتصادي
تنمية الموارد البشرية	معامل الارتباط	1	,324
	Sig الإحتمالية		,238
	N	15	15
البعد الإقتصادي	معامل الارتباط	,324	1
	Sig الإحتمالية	,238	
	N	15	15
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss			

من خلال الجدول يتضح أن معامل الارتباط بين البعد الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية يساوي 0.324 وبالتالي فالعلاقة بين البعد الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية هي علاقة طردية (موجبة) إلا أنها ضعيفة لأنها تقع في المجال (0-3.0) في حين بلغت قيمة sig الاحتمالية 0.238 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط بين البعد الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية.

الفرضية الفرعية الثانية: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين البعد القانوني وتنمية الموارد البشرية".

جدول رقم (06): معامل الارتباط بين البعد القانوني وتنمية الموارد البشرية

		تنمية الموارد البشرية	البعد القانوني
تنمية الموارد البشرية	معامل الارتباط	1	,598*
	Sig		,019
	الإحتمالية		
	N	15	15
البعد القانوني	معامل الارتباط	,598*	1
	Sig	,019	
	الإحتمالية		
	N	15	15
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss			

من خلال الجدول رقم (05) يتضح أن معامل الارتباط بين البعد القانوني وتنمية الموارد البشرية يساوي 0.598 وبالتالي فالعلاقة بين البعد القانوني وتنمية الموارد البشرية هي علاقة طردية قوية لأنها تقع في المجال (0.5-7.0) في حين بلغت قيمة sig الاحتمالية 0.019 وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين البعد القانوني وتنمية الموارد البشرية.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين البعد الأخلاقي وتنمية الموارد البشرية".

جدول رقم (07): معامل الارتباط بين البعد الأخلاقي وتنمية الموارد البشرية

		تنمية الموارد البشرية	البعد الأخلاقي
تنمية الموارد البشرية	معامل الارتباط	1	,079
	Sig الإحصائية		,779
	N	15	15
البعد الأخلاقي	معامل الارتباط	,079	1
	Sig الإحصائية	,779	
	N	15	15
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج spss			

من خلال الجدول رقم(06) يتضح أن معامل الارتباط بين البعد الأخلاقي وتنمية الموارد البشرية يساوي 0.079 وهي علاقة طردية إلا أنها ضعيفة تكاد تقترب إلى الصفر كما أن قيمة sig الاحتمالية بلغت 0.779 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين البعد الأخلاقي وتنمية الموارد البشرية.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين البعد الخيري والبيئي وتنمية الموارد البشرية".

جدول رقم(08): معامل الارتباط بين البعد الخيري والبيئي وتنمية الموارد البشرية

		تنمية الموارد البشرية	البعد الخيري والبيئي
تنمية الموارد البشرية	معامل الارتباط	1	,698**
	Sig الإحصائية		,004
	N	15	15
البعد الخيري والبيئي	معامل الارتباط	,698**	1
	Sig الإحصائية	,004	
	N	15	15
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج spss			

من خلال الجدول رقم (07) يتضح أن معامل الارتباط بين البعد الخيري وتنمية الموارد البشرية قد بلغ 0.698 وهي علاقة طردية (موجبة) قوية في حين بلغت قيمة sig الاحتمالية 0.004 وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 ، وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين البعد الخيري والبيئي وتنمية الموارد البشرية.

ب-اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حول أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة) واختبار هذه الفرضية والتي تتدرج ضمنها ثلاث فرضيات فرعية، نستخدم تحليل التباين الأحادي ANOVA ONE WAY.

جدول رقم (09): تحليل التباين الأحادي لمتغير المسؤولية الاجتماعية وفقا للمتغيرات الديمغرافية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
المستوى التعليمي	بين الفئات:	0.006	1	0.22	0.884	غير معنوية
	داخل الفئات:	3.519	13			
	التباين الكلي:	3.525				
المستوى الوظيفي	بين الفئات:	0.628	4	0.542	0.709	معنوية
	داخل الفئات:	2.897	10			
	التباين الكلي:	3.525				
الخبرة	بين الفئات:	0.355	3	0.410	0.749	معنوية
	داخل الفئات:	3.170	11			
	التباين الكلي:	3.525				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss

من الجدول رقم (08) يلاحظ أن:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حول أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المستوى التعليمي: نلاحظ أن قيمة F

المحسوبة تساوي الى 0.022 وهي أقل من قيمة F الجدولية عند درجة حرية 13/1 والتي تساوي الى 4.67، وهذا يقودنا الى قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية تعزى للمستوى التعليمي.

- الفرضية الفرعية الثانية : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حول أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المستوى الوظيفي: نلاحظ أن قيمة F المحسوبة تساوي الى 0.542 وهي أكبر من قيمة F الجدولية عند درجة حرية 10/4 والتي تساوي الى 3.48 . وهذا يقودنا الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية تعزى للمستوى الوظيفي.

- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حول أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى سنوات الخبرة: نلاحظ أن F المحسوبة تساوي الى 0.410 وهي أكبر من قيمة F الجدولية عند درجة حرية 11/3 والتي تساوي الى 3.59 وهذا يقودنا الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية تعزى لسنوات الخبرة.

الخاتمة: (نتائج الدراسة وأهم الإقتراحات والتوصيات):

تناولت الدراسة المفاهيم الخاصة بالموارد البشرية وتنميتها للحصول على الكفاءات وعلاقة هذه الأخيرة بتنمية الموارد البشرية، إضافة إلى إطار مفاهيمي ونظري حول المسؤولية الاجتماعية، وحاولت الربط بين المسؤولية الاجتماعية وتنمية المورد البشري وإيجاد العلاقة بينهما من خلال الدراسة التطبيقية.

وخلصت الدراسة إلى :

- وجود علاقة ارتباط بين متغيري الدراسة بشكل كلي، أي بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة مع تنمية الموارد البشرية .
- وجود علاقة ارتباط بين البعدين القانوني والبيئي وتنمية الموارد البشرية.
- عدم وجود علاقة ارتباط بين البعدين الاقتصادي والبعد الأخلاقي وتنمية الموارد البشرية.
- توجد فروق حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية تعزى للخصائص العامة للمستجوبين (المستوى الوظيفي، الخبرة) بمحافظة الغابات.

- لا توجد فروق حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية تعزى للخصائص العامة للمستجوبين (المستوى التعليمي) بمحافظة الغابات.

وبناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات، والتي تعتبر بمثابة ركائز يمكن أن تستند عليها محافظة الغابات بباتنة و مختلف المنظمات لنجاح تطبيقها المسؤولية الاجتماعية والتي يعود بالنفع عليها من خلال الزيادة في تحسين أداء الموارد البشرية وتنمية كفاءاتهم، وبالتالي تحقيق أهداف المنظمة ككل، وتتمثل هذه الاقتراحات والتوصيات في :

1. ضرورة تثمين الأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والتي تؤثر على تنمية الموارد البشرية، والسعي والحرص على محاولة تطبيق الأبعاد الأخرى التي لم نجد لها علاقة إرتباط بينها وبين تنمية وتطوير الموارد البشرية في محافظة الغابات.
2. يجب أن تسعى المنظمات إلى إشراك الموظفين في تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية؛
3. يجب على المنظمات أن تخصص مسؤولاً متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، وأن يكون له دور رئيسي وفاعل على مستوى المؤسسة؛
4. لا بد أن تسعى المنظمات لوضع برامج وآليات تحاول من خلالها تطبيق مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية حتى يزداد أدائها الاجتماعي ومسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواردها في المنظمة لأجل تنميتها وتطويرها للحصول على كفاءات وكوادر بشرية فعالة وتتميز بالكفاءة.
5. ضرورة وضع ميكانيزمات وآليات ومخططات مدروسة ومنهجية تتبعها المؤسسات ورجال الأعمال بغية زرع ثقافة المسؤولية الاجتماعية وزيادة أدائها الاجتماعي تجاه مواردها البشري، مما يعود عليه بالمنفعة الخاصة والعامة.
6. من المهم أن ترتبط سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية للموارد البشرية بالسياسة العامة التي تنتهجها المنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسة ككل،

هذا بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية، ولا يجب أن تكون هذه البرامج إن وجدت مجرد نشاطات هامشية لا تتميز بالانتظام و التطوير؛

7. محاربة كل السلوكيات غير القانونية وغير الأخلاقية، ومن الأفضل إصدار مدونة

سلوك في المنظمة لتوضيح منهج العمل والسلوك فيها؛

8. أهمية الإطلاع على تجارب المؤسسات الرائدة في مجال الالتزام المسؤول اتجاه الموارد

البشرية والتعرف على برامجها من أجل الاستفادة منها؛

9. يجب إبقاء قنوات الحوار والتواصل مفتوحة بين الإدارة والموارد البشرية، فمن الأفضل

أن يحدد العاملون ما يرغبون في تواجده من سياسات اجتماعية وأخلاقية بناء على

رغبتهم.

الهوامش والاحالات:

¹ - نظام موسي، سويدان شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، دارحامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2003، ص 82.

² - طاهر حسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظم المعلومات (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية)"، مجلة العلوم الإنسانية، عمان (الأردن)، العدد 36، 2005، ص 216.

³ - نجم عبود، أخلاقيات الإدارة و مسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان (الأردن)، 2006، ص 201.

⁴ - نزار عبد المجيد البروري، أحمد محمد فهمي البرزنجي، استراتيجيات التسويق (المفاهيم، الأسس الوظائف)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) 2004، ص 51.

⁵ - ثامر البكري، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2006، ص 229.

⁶ - طارق محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: مرجع سابق، ص 216.

⁷ - محمد بن إبراهيم التويجري: "المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للإدارة، العدد 4، 1988، ص 36.

- 8 - طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال و المجتمع)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2008، ص. 65.
- 9 - ثامر البكري، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 233.
- 10 - ليث الربيعي، أخلاقيات التسويق ... والمسؤولية الاجتماعية، ورقة مقدمة في المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية، جامعة عدن 6/5 ماي 2010، ص 12.
- 11 - حسن إبراهيم بلوط، مرجع سابق، ص 235.
- 12 - علي غربي، مرجع سابق، ص 17.
- 13 - راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 30.
- 14 - أبو القاسم حمدي، تنمية كفاءات الأفراد ودورها في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات. دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الأغواط، 2005، ص 35.
- 15 - بن عيسى محمد المهدي، " العنصر البشري من منطق اليد العاملة إلى منطق الرأسمال الاستراتيجي "، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص 67.
- 16 - عبد اللطيف بلغسة، من أجل استراتيجية تنمية للكفاءات البشرية في المؤسسات المعرفية في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية استشرافية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص 125.
- 17 - على السلمي، خواطر في الإدارة المعاصرة، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص. 335.
- 18 - المرجع نفسه، ص 59.

أسباب قصور الموارد المالية للبلديات و سبل تنويعها *Reasons for the Insufficiency of the Municipalities' Financial Resources and their diversifying Ways*

د/ عقون سعاد

souad.aggoun@gmail.com

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

تاريخ الاستلام: 2017/06/28 تاريخ التعديل: 2017/11/20 تاريخ قبول النشر: 2017/12/20

تصنيف JEL: H62-P32

الملخص :

ملخص باللغة العربية

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهم أسباب قصور الدور التموي للبلديات من وجهة نظر ضعف الموارد المالية المحلية، و ترتبط هذه المشكلة بغياب الاستقلال المالي الفعلي للبلديات خصوصا و الجماعات المحلية عموما، لعدم حريتها في فرض الضرائب والرسوم المحلية من جهة، و عدم قدرتها على جمعها من مختلف مصادرها وأيضا ضعف إمكانية الإقتراض لديها، إلا أن عدم كفاية الموارد المالية المحلية لا يعود فقط إلى القيود التي تمارسها السلطة المركزية وإنما يعود كذلك إلى التقسيم الإداري الذي لم يراعي ثنائية حجم البلدية و الموارد المتاحة لها عند إعتماده، و أيضا لعدم السعي الجاد للبلديات لإعادة جمع مداخيل ممتلكاتها الموجودة على إقليمها و تنشيط مشاريع تعود عليها بالفائدة. إن معرفة سبل تنويع الموارد المالية للبلديات يرتبط ارتباطا وثيقا بكل ما سبق، إذ يجب أن يقف على تلك النقائص لإقتراح إصلاحات كفيلة بتحسين إستقلالية البلديات و دعم دورها التموي.

الكلمات المفتاحية: : الجماعات المحلية، البلدية، المالية المحلية ، الإستقلال المالي المحلي، الجباية المحلية.

Abstract:

This research aims to identify the most important reasons for the failure developmental role of municipalities from the point of view of the weakness of local financial resources, and this problem is associated with the absence of the real financial autonomy of municipalities particularly and generally of the local authorities, because of the lack of freedom in the imposition of local taxes and fees, and its inability to collect this taxes from various sources and also the weakness of the possibility of borrowing has, however, insufficient local financial resources not only due to the constraints exercised by the central authority, but also due to the administrative division, which did not take into account bilateral municipal size and the resources available to them at the adoption, and also for not striving for municipalities to re-collect income property located on its territory and the revitalization projects that benefit them.

Knowing the ways to diversify the financial resources of the municipalities is closely linked with all of the above, as it likes to stand on those deficiencies to propose reforms that improve the independence of municipalities and support developmental role.

Keywords: local authorities, municipalities, local finance, local financial independence, Local taxes.

المقدمة:

إن الأزمة التي تمر بها الجزائر حاليا جراء الإنخفاض غير المنتظر و المستمر لأسعار البترول تؤثر على إقتصادها على ثلاثة مستويات: ماليا بإعتبار أن 65% من إيرادات الدولة مصدرها الجباية البترولية، إقتصاديا لأن 38% من القيمة المضافة متأنية من المحروقات، و تجاريا إذ أن 96% من المداخيل الخارجية (التصدير) من ذات المصدر.

تتطلب مجابهة الوضعية الحالية ترشيد و عقلنة النفقات العمومية من جهة و تحسين مردودية الموارد المستخدمة و تنويعها من جهة ثانية، و هذا في شتى الميادين و سواءا تعلق ذلك بالمؤسسات الإقتصادية أو الإدارية، الإدارات المركزية و أيضا اللامركزية بما فيها البلديات.

تعتبر البلدية في الجزائر الخلية القاعدية و الجوارية للتنظيم الإداري و هي مكلفة بتقديم خدمات عمومية للمواطنين التابعين لها إقليميا و المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، و

لأجل ذلك منحها المشرع إستقلالية مالية و إدارية تضمن لها حرية إختيار و تجسيد قراراتها، إلا أن واقع البلديات في الجزائر يشير إلى أن الإستقلال المالي الذي تتمتع به هو في الحقيقة إستقلال محدود فمن بين 1541 بلدية نجد أن 3/2 منها عاجزة و هي عاجزة حتى على تغطية نفقاتها الإجبارية (60% من نفقاتها تتمثل في أعباء المستخدمين) و هي في معظمها عن بلديات ريفية عديمة الدخل لا تركز على أي حياة إقتصادية أو مالية، كما و أن نسبة العجز للبلديات الحضرية يمثل تقريبا نسبة 18%.

كما نلاحظ هيمنة المصادر الجبائية على مجموع الموارد المالية للبلدية و هذا يشكل عنصر أساسي لضعف المالية البلدية، إذ نجد أنها تشكل قرابة 87% من إيراداتها، في حين أن إيرادات الإستغلال و التي تعتبر مداخيل تحصل عليها البلدية لقاء تقديمها لخدمات تمثل نسبة ضئيلة من إيراداتها فهي لا تتجاوز بالإضافة لإيرادات الأملاك نسبة 2% من مجموع إيرادات التسيير للبلدية، في حين تمثل مخصصات ميزانية الدولة حوالي 11%.

لهذا نجد أن الجماعات المحلية في الجزائر تعتمد بصفة كبيرة على مساهمات صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية وكذا المساعدات والإعانات التي تقدمها الدولة لإمتصاص المديونية أو لتجسيد المشاريع التنموية، و بإعتبار أن ميزانية الدولة مصدرها الأهم هي مداخيل المحروقات فهذا يعني أن أي إنخفاض لهذه المداخيل سيؤثر لا محالة على البلديات و على وضعيتها المالية.

إن إيجاد سبل تنويع الموارد المالية للبلديات ينتج من معرفة النقائص الأساسية التي يتميز بها التمويل المحلي و من محاولات إصلاح تلك النقائص في شكل جملة من الإقتراحات التي قد تمتلك البلديات الصلاحيات اللازمة للقيام بها في حسن تبقى الأخرى في يد السلطات المركزية التي بإمكانها إشراك الجماعات المحلية لإيجاد الصيغ الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

لهذا تتمحور إشكالية هذا العمل في محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:
" ماهي سبل تنويع موارد البلدية الممكن إستنتاجها من تحليل النقائص التي تتميز بها ماليتها؟

لمعالجة هذه الإشكالية إرتأينا تقسيم المداخلة إلى ثلاثة محاور، يشمل المحور الأول أهم النقائص و المشاكل التي تواجه الوضعية المالية للبلديات، يخصص المحور

الثاني لعرض أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال أما المحور الثالث فيعرض مقترح لتنويع الموارد المالية للبلديات.

1 تشخيص الوضعية المالية للبلديات في الجزائر

إن هشاشة الوضعية المالية للبلديات بشكل عائق لأداء هذه الخلية القاعدية لمهامها كما يجب و للمحافظة على مصداقيتها أمام جميع المتعاملين معها سواء المواطنين، مستخدمى الخدمات أو حتى الشركاء، الموردين و مقدمى الخدمات العاملين معها، وتتمثل أهم النقائص التي تواجهها الوضعية المالية للبلديات فيما يلي:

1 طبيعة الموارد المالية للبلديات:

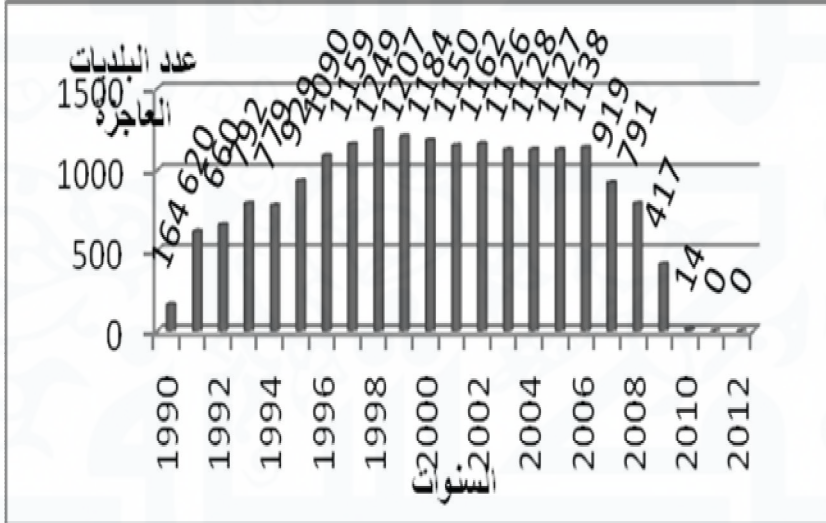
يعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات للتنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة (حاجي محمد. 2004. ص4).

توضح المادة 169 من قانون البلدية 11-10 بشكل جلي تنوع الموارد المالية التي تستخدمها البلدية للقيام بمهامها و تغطية أعباءها، و تتكون الموارد المالية للبلدية حسب المادة 170 من : حصيلة الجبائية، مداخيل الممتلكات، مداخيل الأملاك البلدية و الموارد المالية الخارجية (الإعانات و المخصصات و القروض).

في هذا الإطار يؤكد ليون دوفيت (Léon Duguít) " بأنه لن يكون للأعوان اللامركزيين تدخل حقيقي إلا إذا توفر شرط الذمة المالية المستقلة للمرافق العمومية الإقليمية التي يسيرونها، و يكون هؤلاء الأعوان غير قادرين على القيام بأي تدخل إذا لم يتوفر هذا الشرط" (فراري محمد. 2013. ص 45).

باعتبار البلدية الجماعة الإقليمية القاعدية و تتمتع بالشخصية المعنوية و باستقلال الذمة المالية، فهذا يقتضي نظريا اعتماد البلدية بشكل رئيسي على مواردها المالية الذاتية، في حين تبقى الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية كمكملة فقط عند الحاجة، إلا أن الواقع يختلف عن الأصل، إذ أن معظم البلديات مرت بصعوبات لضمان توازن حساباتها و لمواجهة الأعباء الثقيلة الواقعة على عاتقها، الشيء الذي انعكس على

مستوى و جودة الخدمات التي تقدمها، و أقحمها أيضا في دوامة العجز و تراكم الديون (KERRI, Azzedine. 2013. P9).



الشكل 1: تطور عجز ميزانية البلديات للفترة بين 1990-2010

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد الميزانيات العاجزة بلغ رقم قياسي خلال العشريتين الأخيرتين أين سجلت 1200 بلدية عجز بين سنوات 1998 و 1999 ليصل إلى 1100 بلدية عاجزة بين 2000 و 2006 و أخيرا تراجعت إلى 919 في 2007 لتصل إلى 14 بلدية عاجزة في 2010 لتتعدم بداية من 2011.

و يري العديد من العارفين بشؤون البلديات في الجزائر أن المشكل يكمن في عدم ملائمة الصلاحيات المحددة للبلديات مع مواردها فالصلاحيات مختلفة و المهام موسعة وبالمقابل الموارد المتاحة لديهم محدودة إن لم نقل منعدمة كمثل حالة البلديات الفقيرة التي لا تمتلك أي مورد مالي معتبر، مما أدى إلى خلل هيكلي في مواردها إتصف بكثرة الديونية، تزايد معتبر لعجز الميزانية، تشابك المهام بين الدولة و الجماعات المحلية.

2 حدود النظام الجبائي على المستوى المحلي

أ- تبعية النظام الجبائي للدولة:

إن "عبارة الاستقلال المالي تعكس جوانب مختلفة من تحكم الإدارات المحلية من الضرائب الخاصة بها، وهذا يعني على سبيل المثال حقها في إنشاء أو إلغاء ضريبة،

تعيين معدلات الضرائب، تحديد الوعاء الضريبي، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للأفراد المؤسسات." فمثلا في بعض البلدان، ضريبة معينة ليست مخصصة لمستوى معين من الإدارة، إلا أن ناتج الضريبة يتم تقاسمه بين السلطة المركزية والجماعات المحلية، هذه الصيغة تمنع على جماعة محلية وحدها من التحكم في أسس و معدلات الخضوع للضريبة، ولكنها يمكنها التفاوض بشكل جماعي حول كيفية توزيع هذا الناتج مع السلطات.

يجدر بنا أولا توضيح مسألة مهمة وهي أنه حسب المادة 122 من دستور 1996 فإن إحداث الضرائب والرسوم وتحديد أسسها ونسبها من صلاحيات البرلمان، فلا ضريبة بدون قانون، ولا تملك البلدية سوى القدرة على مصادقة مجلسها الشعبي البلدي على الرسوم والأتاوي التي يرخّص للبلدية بتحصيلها لتمويل ميزانيتها (القانون 10-11، المادة 196) وبالتالي فعبارة "الجبائية المحلية" غير مطابقة لوضعية البلديات في الجزائر لأنها لا تمتلك أية سلطة جبائية بأنتم معنى الكلمة، فالسلطة في هذا المجال بيد الدولة، حتى بخصوص الجبائية العائدة كلية للجماعات المحلية.

تتفرد الدولة إذا بقرار إنشاء أو إلغاء الضرائب و الرسوم، تحديد الوعاء و المعدلات، كما وكلت مصالحها المركزية أيضا بعملية تحصيل هذه الضرائب بعضها من خارج الإدارة الجبائية (مصالح سونلغاز لرسم السكن، مصالح الجمارك بالنسبة للرسم على القيمة المضافة ..)، و تتفرد بذلك من الحصة الأكبر من المبالغ الجبائية.

إلا أنه يجب في هذا الصدد الإشارة إلى أن الدولة حاولت منح بعض السلطات الجبائية لفائدة البلدية ويتعلق الأمر برسم رفع القمامات المنزلية الذي إقتصر قانون المالية لسنة 2002 على تحديد القيمة الدنيا والقصى لهذا الرسم و كلف المجالس الشعبية بعمليات التصفية و التحصيل و المنازعات لهذا الرسم لمدة ثلاث سنوات، إلا أن ذلك لم يأت بمرود إيجابي لفائدة ميزانية البلدية نظرا لأسباب سياسية تجعل المجالس تقرر النسب الدنيا على المكلفين بهذا الرسم لربح أصواتهم الإنتخابية. (كري عز الدين. محادثة خاصة. 2015/03/05)*

ب- إحتكار الدولة للعائدات الجبائية : إن احتكار الدولة للسلطة الجبائية، جعلها تستأثر لنفسها بالجزء الكبير من العائدات ، حيث أن الدولة تحتفظ بحق اقتطاع الضرائب الأكثر أهمية لصالحها، وهي تلك الضرائب المفروضة على الدخل (IRG)، رقم الأعمال،

الأرباح و على رأس المال، وكذا على بعض النفقات الأخرى مثل: المعادن، أما الجباية المحلية ما عدا الرسم على النشاط المهني (TAP) فهي تقوم على قيم لا تمكن من تمثيل مشاركة كل فرد ، كالرسم العقاري الذي يحسب على أساس القيمة الإيجارية و ليس القيمة التجارية، كما أن عدد الضرائب المدفوع لصالح الميزانيات المحلية قليل ، حيث لا يمكن للجماعات المحلية أن تستفيد من مجمل الضرائب المنصوص عليها قانونا، فالعديد من هذه الضرائب تطبق على بعض النشاطات مثل (الصيد، النقل، الرسم على الذبح، رسم الإقامة...) التي من النادر إيجاد بلديات تعرف مجملها، فهي إذن لا تستفيد إلا من الضرائب المفروضة على النشاطات الموجودة على إقليمها(خنفري خيضر.2011. ص118).



الجدول رقم 1: مقارنة العائد الجبائي المخصص للجماعات المحلية والعائد المخصص للدولة

* : المعطيات الناقصة في الخانات الفارغة لم تكن متوفرة من المصدر
الوحدة: مليون دج

الجبائية المحلية						جبائية الدولة		الجبائية الكلية (الوطنية)	السنة
المجموع		البلدية		الولاية	FCCL				
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	النسبة %	النسبة %	المبلغ		
17,53	209509	7,32	87461	3,00	7,21	82,47	985836	1195345	2008
17,05	241277	7,29	103101	2,92	6,85	82,95	1173444	1414721	2009
16,12	251686	6,95	108434	2,76	6,41	83,88	1309368	1561054	2010
15,07	275020	6,45	117690	2,62	6,01	84,92	1548533	1824676	2011
13,65	307503	5,70	128452	2,29	5,66	86,35	1944573	2252076	2012
14,20	342986	5,96	143841	2,19	6,06	85,81	2072091	2415077	2013
	369033		156563						*2014

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية الإحصاء

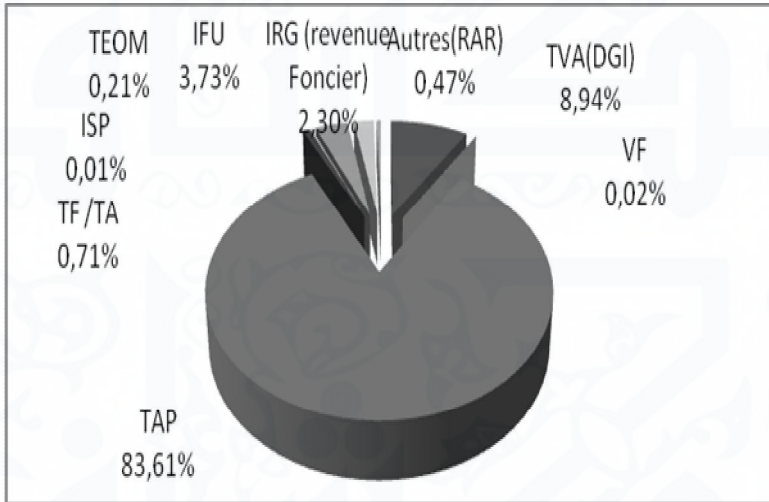
إن هيمنة الدولة على مصادر الجباية العادية و الذي يمكن تبيينه من خلال متوسط المخصصات الجبائية التي تعود لها و التي يشكل 84% للفترة ما بين 2008 و 2013، بينما أن النسبة المخصصة للجماعات المحلية بما فيها الصندوق المشترك للجماعات المحلية لا تتعدى 15% من مجموع الإيرادات الجبائية لهذه الفترة، بحيث نسجل نسبة 6% فقط مخصصة لصالح البلديات.

ج- هيمنة المصادر الجبائية على مالية البلديات:

تعتبر الإيرادات الجبائية أهم مورد مالي للجماعات المحلية و خاصة في البلديات ذات الكثافة السكانية العالية حيث تشكل قرابة 94% من إيراداتها، و هي تمثل موردا ذاتيا لها بسبب تطبيقها داخل نطاق البلدية، مما يسمح لها بتقديرها مسبقا و معرفة مدى مساهمتها في التمويل المحلي بشرط بقاء مختلف المتغيرات ثابتة. و تستفيد البلدية من مجموعة الضرائب و الرسوم منها ما تشاركه فيها الحكومة المركزية و الولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية و منها ما تنقسمه مع الولاية و الصندوق المشترك فقط، و منها ما هو مخصص لها بالكامل.

تتمثل بنية الضرائب و الرسوم الرئيسية العائدة للبلديات و المنصوص عليها بموجب مختلف قوانين المالية التي تلت الإصلاح الجبائي الذي شهدته سنة 1992 فيما يلي: الرسم على النشاط المهني TAP، الرسم العقاري TF، رسم رفع القمامات المنزلية (رسم التطهير) TEOM، رسم الإقامة TA، حقوق الحفلات و الأفراح، الرسم الخاص على الرخصة العقارية، الرسم الخاص على الإعلانات و الصفائح المهنية، الرسم على القيمة المضافة TVA (DGI)، الرسم الصحي على اللحوم (رسم الذبح)، الضريبة الجزافية الوحيدة IFU، الضريبة على الأملاك ISP، الضريبة على الدخل الإجمالي (صنف المداخل العقارية) (IRG (revenus fonciers)، الرسوم المتعلقة بالبيئة.

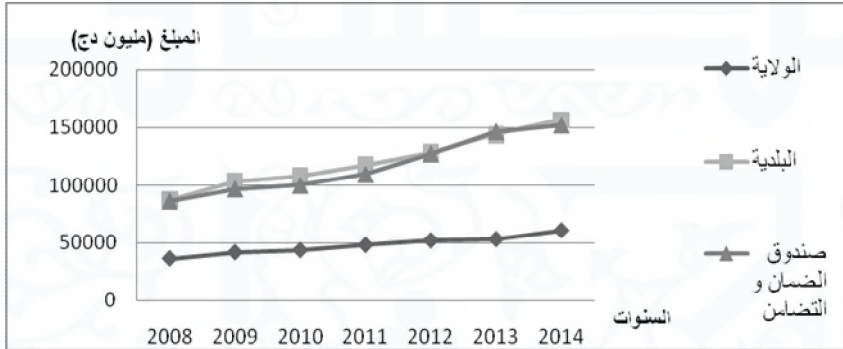
الشكل رقم 2 : توزيع الإيرادات الجبائية للبلدية 2014



تجدر الإشارة أن الرسم على النشاط المهني (TAP) يشكل أكبر حصة من موارد المالية للبلديات بنسبة تقارب 84%، و هو بهذا يمثل أهم مورد جبائي للبلديات، لتتوزع النسبة المتبقية (25%) بين المصادر الجبائية الأخرى، مما يدل على ضعف المدخيل الناتجة عنها و محدوديته.

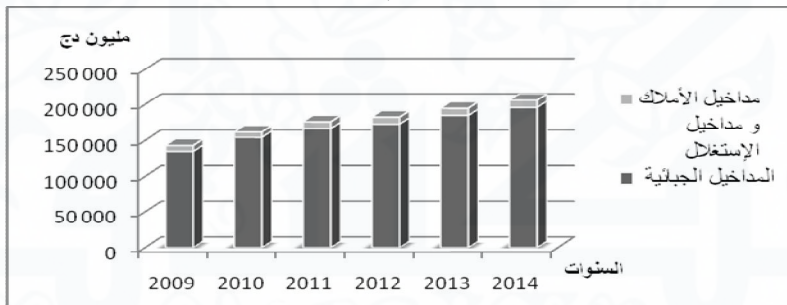
و إذا ما قمنا بمقارنة الموارد الجبائية العائدة للبلديات بتلك العائدة للولايات و للصندوق المشترك للجماعات المحلية، فإننا نجد أن المداخل الجبائية للبلديات و للصندوق (FCCL سابقا) تقريبا في نفس المستوى و تشاهد نفس التطور تقريبا، فمثلا حسب معطيات سنة 2014 نجد أن مداخل الصندوق تساوي 151969 مليون دج، بينما تلك التي تعود للبلديات فهي في حدود 156563 مليون دج، أما الولاية فهي في مستوى أدنى إذ تمثل 60501 مليون دج.

الشكل رقم 3: تطور الموارد الجبائية العائدة للجماعات المحلية خلال الفترة ما بين 2008 - 2014



بعد أن رأينا أن الجباية المحلية على مستوى البلدية ترتبط ارتباطا وثيقا بالرسم على النشاط المهني، نحاول الآن من خلال الأرقام المتوفرة لدينا توضيح مساهمة إجمالي المداخل الجبائية في مجموع المصادر المالية للبلديات، و هذا من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم 4: مقارنة المداخل الجبائية بإجمالي مداخل البلديات (2009-2014)



تشكل هيمنة المصادر الجبائية على مجموع الموارد المالية للبلدية عنصرا أساسيا

لضعف المالية البلدية، و هذا راجع لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- ضعف الإيرادات الجبائية للبلديات مقارنة بإيرادات الدولة و بالنظر للمهام المتعددة الموكلة إليها بمعنى عدم وجود ارتباط بين الموارد مع الأعباء، فلقد سجلت اللجنة الوزارية المشتركة لأجل إصلاح الجباية المحلية سنة 1989 وجود فرق بين الإعتمادات

المخصصة و الإحتياجات الحقيقية لكل نشاط في البلديات، و أن جل القطاعات تحتاج إلى أكثر من ضعف الإعتمادات المتوفرة لديها و لتأمين السير الحسن لأي قطاع و مواجهة أعبائه تحتاج البلديات إلى مساعدات كبيرة من الدولة (بن شعيب، نصر الدين وشريف، مصطفى. 2012. ص165).

- وجود نظام جبائي يشجع المناطق الصناعية و التجارية في حين أن ما يقارب 900 بلدية ريفية لديها توجه فلاحي و/أو رعوي لا تمتلك أي مصدر للدخل الجبائي كالمناطق الصناعية و التجارية، كما أن قطاعي الفلاحة و الرعي لا يخضع للضريبة، و هي حتى عاجزة على تغطية نفقاتها الإلزامية (60% من نفقاتها تتمثل في أعباء المستخدمين)، مما يتطلب تدخل صندوق المشترك للجماعات المحلية لمساعدتها (كري عز الدين، محادثة خاصة. 2015/03/05).

كما أظهرت دراسات أجريت بالمركز الوطني للدراسات و التحاليل للسكان و التطوير (CENEAP) سنة 2007 أن 3/2 من البلديات العاجزة هي عبارة عن بلديات ريفية عديمة الدخل لا تركز على أي حياة إقتصادية أو مالية (CENEAP. 2008. P7)، في حين نجد أن نسبة العجز للبلديات الحضرية تمثل تقريبا نسبة 18%، و المشكل لا يرتبط فقط بالتقسيم الإداري الذي أجرى سنة 1984** و الذي لم يراعي معيار الموارد لكل بلدية، بل يرتبط أيضا بإعتبار أن المداخل الجبائية تركز على الأنشطة التجارية و الصناعية المتواجدة في كبريات المدن و لا يأخذ بعين الإعتبار لخصوصيات كل بلدية.

- تداخل مهام الدولة مع الجماعات المحلية (KERRI Azzedine. P13)، إذ أن الخلط بين مهام كل وحدة أدى إلى ضغوط مالية إضافية على البلديات، و هذا يرجع أساسا إلى نقل مهام جديدة للبلديات، تنتج إرتفاع متواصل للأعباء، بدون مقابل مالي، و إلى تكفل البلديات ببعض المهام التي تعود صلاحياتها إلى دوائر حكومية مختلفة (التعليم، الصحة، الثقافة...) و أيضا تكفل البلديات ببعض النفقات نتجت عن سوء تقدير للأظرف المالية الموجهة لتحقيق بعض الإستثمارات العمومية القطاعية (التربية، السكن).

- كثرة الإعفاءات و التخفيضات الواردة في قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة كما هو الحال بالنسبة للرسم على النشاط المهني و الرسم العقاري و الضريبة الجزافية الوحيدة، و التي تهدف إلى تطوير السياحة و تشجيع العملة الصعبة عن طريق التصدير، ترقية و تشجيع الاستثمار في مناطق معينة.*

- الغش و التهرب الجبائي و الذي يتم في طرفين أساسيين هما إما بالعمل على عدم الالتزام بالضريبة و يكون ذلك بكتم المكلف لعمله التجاري عن المصالح الضريبية أو عدم التصريح، و إما بالتهرب عن دفع بعض الضرائب و الذي يكون بتقديم تصريحات خاطئة ، ناقصة أو مزيفة عن الدخل و الأرباح ، و هي كلها تشكل خسارة كبيرة للإيرادات المحلية الضريبية (خنفري، خيضر.ص 117).

3 عدم الإستغلال الأمثل للمصالح و المرافق العمومية و محدودية مداخل العقارات

أما إيرادات الإستغلال و التي تعتبر مداخل تتجصل عليها البلدية لقاء تقديمها لخدمات، فهي تمثل نسبة ضئيلة من إيراداتها فهي لا تتجاوز بالإضافة لإيرادات الأملاك نسبة 5% من مجموع إيرادات التسيير للبلدية (راجع الملحق رقم 1)، إلا أنها رغم ضعفها فهي تمثل أداة هامة للإستقلال المالي للبلديات نظرا لإرتباطها مباشرة بالخدمات التي تقدمها البلدية من جهة و كذلك للسيطرة التي تتمتع بها البلدية على هذا النوع من الإيرادات، سواء في تحديد مقاديرها أو فيما يخص تحصيلها عن طريق أمين الخزينة، عكس الإيرادات الجبائية التي لا تتمتع البلدية بأي صلاحيات حولها سواء فيما يتعلق بتحديد مقدارها أو تحصيلها. إلا انه يجب الإشارة أن الحرية ليست مطلقة فهناك بعض الجوانب القانونية التي تتدخل لتقرر كيفية تحديد أسعار هذه الخدمات بالإضافة على ضرورة موافقة الجهات الوصية عليها (موفق، عبد القادر. ص101)

حيث نجد الكثير من البلديات تؤدي مجموعة من الخدمات بالمجان، في حين يمكنها أن تحصل على إيرادات من رواء ذلك في حدود ما يسمح به القانون، إن لضعف المداخل الذاتية للبلدية أثر في كبح نمو ميزانية البلدية التي يشهد محيطها طلبا متزايدا على الخدمات العمومية، و أمام إنعدام تصرف و تدخل المسؤولين المحليين في تقدير الجباية المحلية، فإنه يتحتم على الجهاز الإداري المحلي من خلال مسؤوله الأول في البلدية مدعما بأعضاء المجلس البلدي، أن يمارسوا كامل الصلاحيات و يبحثوا في كافة السبل التي من شأنها تثمين المداخل البلدية (بوحميده، عبد العزيز. 2013. ص 120).

أما بالنسبة للمداخل العقارية فهي تعتبر مورد أساسي بالنسبة للجماعات المحلية لإعتباره دائم و ضمن الحدود الجغرافية لإقليمها (رسم محلي بإماتياز)، و بالرغم من توفر البلدية على مجموعة من الممتلكات التي بإمكانها توفير دخل مالي دائم و معتبر لها إلا

أن هذه الإيرادات التي تتحصل عليها البلديات من إستغلالها ممتلكاتها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة حوالي من إيرادات التسيير للبلديات كما تختلف هذه النسبة حسب حجم البلدية و ذلك وفقاً للممتلكاتها، وبالرغم من أنها محلية بنسبة 100٪، إلا أن الواقع يظهر عدم تحكم البلديات في ممتلكاتها وإهمالها وتدني مداخيلها بسبب عدم تحكم البلديات في حضيرتها العقارية، و تحديد معدلات تاريخية متقدمة في الإستفادة منها تبعد عن قيمها الحالية، فالعديد من الممتلكات مستأجرة بأسعار رمزية لا تغطي حتى تكاليف صيانتها، و منها مؤجر بدون مقابل ، و هذا بالرغم من أن المادة 163 من قانون البلدية لسنة 2011 ينص على أنه " يتعين على المجلس الشعبي البلدي القيام بصفة دورية بإتخاذ التدابير اللازمة من أجل تثمين الأملاك البلدية المنتجة للمداخيل و جعلها أكثر مردودية ".

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى الإعفاءات الكثيرة التي أقرها القانون للرسم العقاري إذ أعفى مثلاً كل الملكيات التابعة للدولة والجماعات الإقليمية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تمارس نشاط المرفق العام منه، بالإضافة إلى غياب المعلومات اللازمة المتعلقة بالملكيات الخاضعة لهذا الرسم وعدم إستكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني (فراري، محمد. ص48).

4 التمويل المركزي وأثره على استقلال الجماعات الإقليمية:

من المسلم به أن مساعدات الدولة تكون من أجل سد العجز المالي المحلي، حيث تسمح المساعدات بإعادة توازن الميزانية، لكنها تهدد في نفس الوقت الاستقلال المحلي تطبيقاً لقاعدة " من يدفع يقود ". وبالرغم من أنه على الدولة أن تدفع دون أن تحكم و إلا تكون قد خرقت مفهوم اللامركزية ، إلا أنها من جهة أخرى لا تستطيع أن تدفع الأموال دون متابعة كيفية صرفها (شيهوب، مسعود. 1986. ص168)

ذلك فإن استفادات الجماعات الإقليمية من الإعانات المركزية ، إنما يكون ضمن إطار قانوني محدد مسبقاً، يتجلى في تحديد إجراءات منح الإعانات و كيفية إنفاقها و أشكال الرقابة عليها ، لضمان حسن استغلالها بما يتماشى و الصالح العام. و تتمثل أهم تأثيرات هذه الإعانات على استقلالية الجماعات الإقليمية في (صالح، عبد الناصر. 2010):

- توجيه القرار المحلي: التمويل المركزي للاستثمارات المحلية يعبر عن رغبة السلطة المركزية في قيادة التنمية المحلية، و من هنا تكون سياسة التنمية المحلية سياسة مشتركة تهم الدولة و الجماعات الإقليمية، مما يجعل هذه الأخيرة تحت وصاية السلطة المركزية من

حيث الاختيارات الاقتصادية و الإنفاق المالي، فهي وصاية إضافية أو كما عبر عنها البعض وصاية فعلية، و قد تتعدى السلطة المركزية ذلك بممارسة حق اختيار الحاجيات المحلية لتكون التنمية المحلية بمقتضى ذلك صادرة من القمة أي بقرارات مركزية.

- **الإعانات و مخصصات التسيير:** يتم تنفيذ برنامج دعم الجماعات المحلية عبر صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية (الصندوق المشترك للجماعات المحلية)، و هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، أنشأ وفقاً للمرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 4 نوفمبر 1986،*** كلف هذا الصندوق بتجسيد التضامن المالي مابين الجماعات المحلية كمهمة أساسية، و أيضاً القيام بضمان التوقعات الجبائية العائدة للجماعات المحلية عن طريق تعويض ناقص القيمة الجبائية في إطار صندوق الضمان.

و رغم إدراج هذه الإعانات التخصيصية في الميزانية المحلية إلا أن المشرع اشترط إخضاعها لقاعدة التخصيص، و الغرض من تخصيص الإعانات هو تسيير الموارد المالية بصورة عقلانية وبهذه تحولت هذه الإعانات، من وسيلة لمساعدة الجماعات الإقليمية إلى وسيلة للتدخل.

- **تخطيط التنمية المحلية:** تقوم السلطة المركزية بمساعدة البلديات في تجسيد خططها التنموية و هذا عن طريق إعانات مالية، أنشأت هذه الإعانات للمخططات البلدية للتنمية (PCD) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 73-136 المؤرخ في 09/08/1973 المتعلق بشروط تسيير و تنفيذ مخططات البلدية للتنمية، و تخضع للمواد 21 و 22 للمرسوم التنفيذي رقم 98-227 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، و هي عبارة عن "مخطط شامل للتنمية في البلدية و هو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية و مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعماً للقاعدة الاقتصادية و محتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية و القاعدية و تجهيزات الانجاز و التجهيزات التجارية و تنص المادة 107 من القانون رقم 22-11 على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، و تسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه و يشترط في هذا المخطط أن يكون متماشياً مع المخطط القطاعي للتنمية و كذا المخطط الوطني للتنمية" (رحماني موسى؛ السبتي وسيلة، 2004)

إلا أن جعل المشرع السلطة المركزية والوالي مسؤولين عن إختيار ومراقبة المخططات البلدية للتنمية، يجعل التخطيط اختصاص تنفيذي للبلديات، فالبلدية تقدم بطاقة تقنية تحتوى على الإقتراحات للمشاريع التنموية التي تريد إنجازها مرتبة حسب الأولوية، ترسلها للدائرة للدراسة و التقييم من قبل لجنة تقنية، و بحسب الظروف المالي المخصص للبلدية و الذي يمثل نصيبها من مخصصات الدولة لبرامج البلدية للتنمية (PCD)، يتم إعتداد المشاريع من قبل الوصاية لترسل فيما بعد للبلدية في شكل قرار للمشاريع المقبولة و الغلاف المالي المقرر .

- **رقابة النشاط التنموي:** لقد أدى التمويل المركزي إلى إخضاع الجماعات الإقليمية إلى أشكال أخرى من الرقابة، كالرقابة التقنية التي تمارسها المصالح التقنية من خلال التأشيرة التقنية على كل المشاريع و متابعتها، كما يلتزم كل من رئيس البلدية و الوالي في إطار المخططات البلدية للتنمية بإرسال تقارير دورية للسلطة الوصية عن نسبة إستهلاك الإعتمادات المالية و نسبة الإنجاز المادي للمشروع.

ويمكن القول أن هذه الرقابة لم تكن لتتقرر لولا التمويل المركزي، فالجماعات الإقليمية لا تخضع لإجراءات مقننة بهذه الكيفية عند تمويل مشاريعها بمواردها المالية الذاتية، وكخلاصة حول آثار التمويل المركزي يتضح أن الزيادة في الإعانات أدت إلى الزيادة في الرقابة، وترتب على ذلك تقليص من حجم الاستقلال المالي المحلي، وهذا يشكل تهديدا على حرية و استقلال الجماعات الإقليمية، لذلك يجب البحث عن آليات لتدعيم الاستقلال المالي للجماعات الإقليمية.

II مضمون إصلاح الجباية المحلية ونظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية

1 أهداف الإصلاح المالي و الجبائي المحلي:

يكتسي إصلاح النظام المالي والجبائي المحلي في نفس الوقت طابع إستعجالي و إستراتيجي (KERRI, Azzedine. 2013. P14-15)، إستعجالي للتمكن من الحد من توجه العديد من البلديات نحو إضعاف قدرتها في الإستمرار، فخلال 10 سنوات فقط تضاعف عدد الميزانيات البلدية العاجزة، و إزدادت حدة المديونية، التي لم تكن لأسباب إستثمارية مولدة للثروة، و لكن لتغطية النفقات العادية للتسيير .

كما يهدف الإصلاح إلى التأكيد على حق المواطنين في الحصول على خدمة عمومية ذات جودة، و العمل على ملائمة الموارد المالية المخصصة للجماعات المحلية مع إحتياجاتها الحقيقية.

أما بخصوص البعد الإستراتيجي للإصلاح، فهو يهدف إلى:

- التوضيح بصفة نهائية للمهام و الإختصاصات و المسؤوليات بين الدولة و الجماعات المحلية، في إطار إحترام مبدأ اللامركزية،
- منح البلديات الوسائل لإنجاز مهامها وإكسابها القدرة على العمل بطريقة أكثر فعالية و أكثر ديمومة في تسيير الشؤون المحلية و التكفل بالخدمات العمومية الجوارية،
- تجسيد هدف تعميق ثقافة اللامركزية من خلال تكوين الإطارات و المنتخبين، و القيادة التشاركية لعصرنة طرق و وسائل التسيير.

في هذا الإطار خصص المجلس الوزاري المشترك بتاريخ 15 ديسمبر 2007 أعماله لملف إصلاح المالية والجباية المحليتين، و أكد أن الهدف الأساسي للإصلاح هو تحسين الإيرادات الخاصة للجماعات المحلية لتمكينها من التدخل أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية و الإجتماعية و الإجابة بفعالية أفضل لتوقعات المواطنين. و لايجب أن ينحصر الإصلاح على النواحي المالية و الجبائية، بل يجب أن يتكفل أيضا بالنقائص المسجلة في البلديات بالخصوص مسألة تأطير المصالح المالية و الجبائية المحلية.

2 نتائج المرحلة الأولى من الإصلاح:

لقد تم التكفل ببعض الأعمال من قبل السلطات المحلية من أجل تحسين الوضعية المالية للجماعات المحلية و التي تجسدت من خلال الإجراءات التالية :

أ- الإجراءات الموجهة لمعالجة مشاكل الخزينة :

- تكفل الدولة لإجمالي ديون المجالس الشعبية البلدية المقدرة بـ 22,3 مليار دج****
- تكفل الدولة لإجمالي ديون المجالس الشعبية البلدية مع الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط و التي كانت في إطار إنجاز سكنات إجتماعية و التي بلغت 32 مليار دج.

ب- الإجراءات الموجهة لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية :

من أجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لا سيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية بداية ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 و ما تلاه من قوانين و تتمثل فيما يلي :

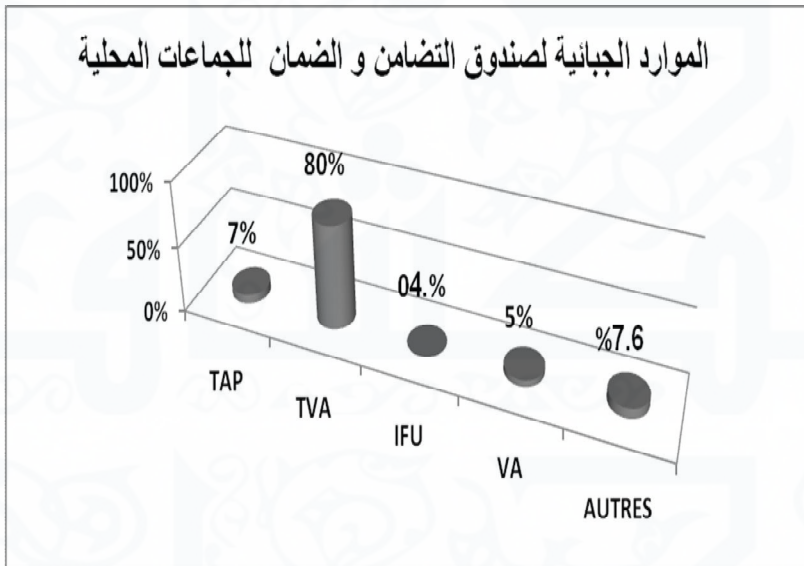
- إنشاء الضريبة الوحيدة الجزافية (قانون المالية لسنة 2007) و تخصيص 50 % من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية .
- تحويل 50% من ناتج الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الربوع العقارية لفائدة البلديات (قانون المالية لسنة 2008) (المادة 2)،
- تعميم رسم الإقامة على مجمل البلديات (قانون المالية لسنة 2008) (المادة 26)
- رفع تعريف الرسم الخاص على الرخص العقارية (قانون المالية لسنة 2008) (المادة 25)،
- رفع نسبة الرسم على النشاط المهني على نقل المحروقات إلى 3% (قانون المالية لسنة 2008)
- رفع الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/ أو المصنوعة محليا (قانون المالية لسنة 2008)
- رفع الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم (قانون المالية لسنة 2008)
- تعديل نسب الرسوم البيئية (قانون المالية لسنة 2008) (المادة 46)،
- مراجعة تعريف رسم الذبح من 5 إلى 10 دج للكغ (قانون المالية لسنة 2009)
- رفع القيمة الإيجارية الجبائية للبنىات الخاضعة للرسم العقاري (قانون المالية التكميلي 2015).
- رفع قيمة الرسم الخاص بجمع النفايات المنزلية (المادة 21 من قانون المالية التكميلي 2015).
- رفع نسبة الضريبة على الأملاك (المادة 22 من قانون المالية التكميلي 2015).
- رفع الرسم السنوي على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني (المادة 41 من قانون المالية التكميلي 2015).
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص (المادة 43).
- ج- الإصلاحات التي عرفها نظام التضامن المالي بين البلديات:

تطبيقا لتوصيات لجنة إصلاح المالية والجباية والقاضية بإصلاح نظام التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية خاصة منها البلديات التي تعاني من نقص دائم في

التمويل، قامت وزارة الداخلية بإعداد نص تنظيمي - المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014 جديد هدفه إعادة التنظيم الداخلي للصندوق من جهة، وتعزيز كفاءات التضامن المالي من جهة أخرى. وفي هذا الإطار يملك صندوق التضامن و الضمان للقيام بمهامه موارد منها الجبائية وأخرى من ميزانية الدولة. فالنسبة للموارد الجبائية، يملك الصندوق نسب من الضرائب والرسوم تمنحها له قوانين المالية المختلفة ويتكفل بإعادة توزيعها في إطار سياسة التضامن المالي التي يقوم بها (TAP: 5,5 %، TVA: 10 %، IFU : 5 %، VA: 80 %،...راجع الشكل أدناه)، كما يتحصل الصندوق من ميزانية التسيير للدولة على مخصصات إجمالية يتولى توزيعها على الجماعات الإقليمية طبقا للمرسوم السابق ذكره ، أهمها :

- التعويض على نقص القيمة الجبائية الناتجة عن انخفاض نسبة الرسم على النشاط المهني من 2,5% إلى 2% والإلغاء النهائي للدفع الجزافي.
- مخصص صيانة وحراسة المدارس الابتدائية.
- مخصص التكلفة بالأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور الجماعات الإقليمية.

الشكل 5: هيكلية الموارد الجبائية لصندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات صندوق الضمان و التضامن

ويمارس الصندوق مهامه من خلال نشاطات التضامن المالي حيث يمنح الصندوق إعانات سنوية، ويمكن تقسيم هذه الإعانات إلى قسمين: الأولى تدفع من ميزانيته الخاصة والثانية من ميزانية الدولة بعد مرورها على ميزانية الصندوق و من بين الإعانات التي يمنحها الصندوق من ميزانيته الخاصة في مجال التضامن ما بين الجماعات المحلية التخصيص الإجمالي للتسيير والتخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار.

من أهم الاصلاحات التي جاء بها صندوق التضامن في طبعته الجديدة تلك المتعلقة بإعانات التي يقدمها إلى الجماعات المحلية بما فيها الولاية من أجل دفع عملية التنمية المحلية بالموازاة مع مجهودات الدولة بهذا الخصوص والمتعلقة ببرامج التنمية البلدية حيث جاءت التعليمات الوزارية رقم 70 المؤرخة في 03 فبراير 2015 (مرزوقي عمار، محادثة خاصة، 2015) التي تشرح عملية تمويل برامج التنمية عن طريق الصندوق، حيث تقوم وزارة الداخلية في إطار برامج التنمية المحلية وزيادة على البرامج الممولة من طرف مختلف الميزانيات البلديات و حسب الإمكانيات المالية المسيرة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بعنوان السنة المالية 2015 بتخصيص إعانات مالية لفائدة البلديات والولايات توجه أساسا لإعادة تأهيل المرفق العمومي المحلي حيث سيتم إعداد برامج التجهيز مستقبلا مع الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات التنموية واحتياجات المرافق العمومية على المستوى المحلي، كذلك وفي إطار الديمقراطية التشاركية سيتمكن هذا المجالس الشعبية البلدية من استشارة مواطنيها حول الخيارات ذات الأولوية فيما يخص التهيئة و التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية .

كما أوضحت التعليمات ما يلي :

-شروط استفادة البلديات من هذه الإعانات .

-دور رؤساء المجالس الشعبية البلدية : والمتمثل في التشاور مع المجتمع المدني بخصوص العمليات التي سيتكفل بها و التي تقدم إلى الوصاية و يجب ترتيبها حسب الأولوية مرفقة ببطاقات تقنية للبرامج المقترحة.

-دور الولاية : حيث تتولى لجنة ولائية دراسة وفحص العمليات المقترحة من قبل البلديات.

حيث جاءت هذه التعليمات الوزارية في إطار أحكام المادة 11 من قانون البلدية رقم 10/11 التي نصت صراحة على أن المجلس الشعبي البلدي يتخذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم و استشارتهم حول خيارات و أولويات التهيئة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و هذا من شأنه أن يسهل بروز ديمقراطية المشاركة على مستوى الجماعات القاعدية ، بصفة تضامنية ومسؤولية من جهة أخرى ، فنجاعة التسيير المحلي و عصرنه المرافق العمومية المحلية لا يمكن تحقيقها في إطار التسيير المنغلق كما سبق الذكر.

III سبل تنويع المصادر المالية للبلديات

إنطلاقا من النقائص المستخرجة و المتعلقة بمالية البلدية و حدود سلطتها الجبائية، و على ضوء عدم قدرتها على التحكم في الموارد المالية الموجودة تحت سيطرتها، يمكننا إدراج بعض المقترحات الكفيلة بمواجهة نقص الإعانات و المساعدات المركزية جراء إنخفاض أسعار البترول، و التي بإمكانها تنويع و كذا توسيع مصادرها الذاتية للتمويل وهي كمايلي:

- القيام بصفة إستعجالية بحصر أملاك البلدية و المستفيدين منها و إعداد سجل عقاري (بالتعاون بين وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و وزارة تهيئة الإقليم و البيئة)، بهدف إعادة جمع الوثائق و إسترجاع الأملاك المنهوبة و مراجعة و تحيين أسعار الإيجار و الإستفادة منها.
- العمل على إمتصاص الإقتصاد غير الرسمي الواقع على مستوى كل بلدية من خلال إجراءات تحفيزية و تشجيعية لأصحابه ، و السعي لإنشاء مؤسسات منتجة للربح (فالقانون منحها القدرة على ذلك : مؤسسات عمومية بلدية ذات طابع صناعي أو تجاري المادة 153 من قانون البلدية)، و كذا البحث عن مصادر تمويلية أخرى عند عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي التي تتوفر لديها من تغطية كافة حاجات سكانها كالإقتراض (المادة 174 من قانون البلدية) الذي قد يوجه للمشاريع ذات المردودية و النفع العام و ليس طبعا لتسديد الديون و لا في نفقات التجهيز.
- إعادة النظر و تحليل أسباب عدم فعالية الجباية المحلية إذ أنه من بين مجمل العناصر الجبائية التي تستفيد منها الجماعات المحلية نجد أن فقط الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة و الضريبة الجزافية الوحيدة من بين 16 ضريبة و رسم تعتبر

منتجة في حين أن مساهمة باقي العناصر غير معتبرة خاصة و أن منها ما يرتبط بنشاطات قد لا تتواجد إقليم البلدية.

- إعادة النظر في كيفية توزيع الإختصاصات بين الدولة و الجماعات المحلية بما يحقق تناسب المهام الموكلة لهذه الأخيرة و الموارد المتاحة لها (إعادة بعض الصلاحيات إلى الدوائر الحكومية المعنية كالـتعليم، الصحة، السكن، الثقافة..)
- السهر على تحقيق فعالية أكبر للميزانية المحلية، و إعتـمـاد ميزانية الأداء لكونها كفيلة بتحديد أهداف البرامج المسطرة و بضبط النفقات و متابعة الإنجازات بالنظر لتطور المؤشرات المصممة خصيصا لذلك.
- العمل على تجسيد اللامركزية الجبائية بصفة مدروسة و تدريجية من خلال تخلي الدولة لصالح الجماعات المحلية لبعض الضرائب و الرسوم و بالتالي التنازل عن بعض الصلاحيات للبلديات لتمكينها من إنشاء الضرائب و الرسوم، تحديد أوعيتها و معدلاتها، بما يتناسب مع الطابع الجغرافي و الإقتصادي لكل بلدية.
- تدعيم مصالح تحصيل الضرائب بكل الوسائل المادية و البشرية الكفيلة بمواجهة ظاهرة الغش و التهرب الجبائي .
- ترقية و تأهيل الموارد البشرية للجماعات المحلية من خلال إعتـمـاد توجه تكويني مستمر و فعال للإطارات المنتخبة و المسيرة و العاملة بالبلديات من خلال عقود شراكة مع المعاهد المتخصصة في التسيير، و تعزيز قدرات الموارد البشرية للجماعات المحلية عن طريق تحديد الإحتياجات للتوظيف بصفة دقيقة و العمل على ضم الكفاءات التسييرية كأولوية.
- خلق تخصصات في الجامعات تتناول و بتوسع موضوع المالية و الميزانية والجباية المحلية و التسيير المحلي.

الخاتمة:

إن انتهاج الجزائر استراتيجية تنموية تعتمد على اللامركزية الإدارية و المالية على المستوى المحلي ستمكنها من تلبية تطلعات المواطنين و كسب ثقتهم و دفع حركة التنمية المحلية نحو الأمام للمساهمة في التنمية الوطنية، بشرط تمتع الجماعات المحلية باستقلالية إدارية فعلية، وسائل مالية و مادية ملائمة، و يد عاملة مؤهلة، بالإضافة إلى الوسائل التسييرية الكفيلة بقيادة سليمة للجماعات الإقليمية.

إلا أن المتتبع للقوانين المسيرة لهذه الجماعات يدرك أن البلديات خاصة إكتسبت حرية مقيدة بحكم حدة الوصاية المفروضة عليها، و إستقلالية مالية دون تحكمها بمصادر الجباية على مستواها الإقليمي، و لهذا وجب بالنظر للإمكانيات المتاحة للجماعات المحلية بإختلافها فمنها الجبلية و منها الساحلية و منها الزراعية و الصناعية..أن تعمل مع الإدارة المركزية على ترويج إقليمها و إستغلال إمكانياتها و إستقطاب الإستثمارات حتى تكون شريكا فاعلا في التنمية الوطنية و من الأليات التي من خلالها يمكن تشجيع تنويع الإقتصاد الوطني

قائمة المراجع:

الكتب:

شيهوب، مسعود. (1986). أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الرسائل:

خنفري، خيضر. (2011-2010). تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع و آفاق. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

صالح، عبد الناصر. (2010-2009). الجماعات الإقليمية بين الإستقلالية و التبعية. مذكرة ماجستير في القانون. فرع : الدولة و المؤسسات العمومية. الجزائر: كلية الحقوق. جامعة الجزائر 1.

مقالات:

بن شعيب، نصر الدين؛ شريف، مصطفى. (2012). الجماعات الإقليمية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر. مجلة الباحث. عدد 10. 161-174. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة. <http://rcweb.luedld.net/rc10/RC10.pdf>

موفق، عبد القادر. (2007). الإستقلالية المالية للبلدية في الجزائر. أبحاث إقتصادية و إدارية. العدد الثاني. الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية و التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة. 96-110. 101، 99. <http://univ-biskra.dz/rem/n2/6.pdf>

ملتقيات:

بوحميذة، عبد العزيز. (22أفريل2013). الجباية الحلية. اليوم البرلماني حول الجباية المحلية في الإصلاح الجبائي. الجزائر: لجنة المالية و الميزانية. المجلس الشعبي الوطني. 115-126.

حاجي، محمد. (02-01 ديسمبر2004). التمويل المحلي و إشكالية العجز في البلديات. الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر باتنة.

رحماني، موسى؛ السبتي، وسيلة. (01-02 ديسمبر2004). واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية. الملتقى الدولي: تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر باتنة.

فراري، محمد. (22 أفريل 2013). هيكلية الجباية المحلية و مردودها. يوم برلماني حول الجباية المحلية في الإصلاح الجبائي. الجزائر: لجنة المالية و الميزانية. المجلس الشعبي الوطني. 45-71.

قوانين:

القانون 11-10 المؤرخ في 22/06/2011 المتعلق بالبلدية جريدة رسمية رقم 37 الصادرة في 2011/07/13 .

مرسوم رئاسي رقم 96-438 المتعلق بنص تعديل الدستور 1996، جريدة رسمية رقم 76 مؤرخة في 8 ديسمبر 1996 .

القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فبراير 1984 و المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد. مرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 04/11/1986 يتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك و عمله.

لقاءات:

لقاء مع السيد عز الدين كري مدير المالية المحلية بوزارة الداخلية و الجماعات المحلية. يوم 2015/03/05.

لقاء مع السيد بطاش عمر. المديرية الفرعية للإحصائيات و التلخيص. وزارة المالية.

لقاء مع السيد مرزوقي عمار مكلف بالمديرية الفرعية للميزانيات البلدية، مديرية الميزانيات المحلية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية . يوم 2015/10/22

مواقع أنترنت:

موقع مديرية الضرائب التالي:

<http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux>

موقع وزارة الداخلية

<http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=2&s=4>

Livres :

CENEAP. (2008). **La Reforme des Finances et de La Fiscalité Locales, Rapport final : synthèse**, Algérie: CENEAP.
<http://www.ceneap.com.dz/Pdf/RefFinLoc.pdf>.

Colloques et séminaires :

KERRI, Azzedine. (22 Avril 2013). **Fiscalité locale : Diagnostic actuel et perspectives de réforme**. Journée parlementaire sous le thème : la fiscalité locale dans la réforme fiscale Algérie : commission des finances et du budget. APN, 9-20.

الهوامش:

* إذ تم تعديل مواد من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة كالتالي: المادة 263 مكرر 2 : معدلة بموجب المواد 28 من ق م لسنة 1997 و 15 من ق م لسنة 2000 و 11 من ق م لسنة 2002، المادة 263 مكرر 3 : مؤسسة بموجب المادة 12 من ق م لسنة 2002

المادة : 263 يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية.

المادة 263 مكرر 1: يؤسس سنويا رسم خاص برفع القمامات المنزلية باسم المالك أو المنتفع. يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية.

المادة 263 مكرر 2: يحدد مبلغ الرسم كما يلي : " ما بين 500 دج و 1000 دج. على كل محل ذي استعمال سكني..... ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه".

تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.

المادة 263 مكرر3: بغض النظر عن كل حكم مخالف، تكلف المجالس الشعبية البلدية في أجل أقصاه ثلاث (3) سنوات إبتداء من أول يناير سنة 2002، بعملية التصفية والتحصيل والمنازعات المتعلقة برسم رفع القمامات المنزلية.

**** القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فبراير 1984 و المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.**

***** مرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 04/11/1986 يتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك و عمله**

****** لجأت الدولة إلى تطهير جزأ من الديون عبر قوانين المالية، حيث خصصت 06 ملايين دينار في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، 08 مليار دينار في الميانية الأزلية لسنة 2001، 06 ملايين دينار في الميزانية الاولى لسنة 2002 و 02 مليار دينار بموجب قانون المالية لسنة 2003 و أخيرا 32 مليار دينار بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008، أي مجموع ما يساوي 54 مليار لمدة تقل عن 08 سنوات. (شعيب، نصر الدين؛ شريف، مصطفى. 2012. ص 167).**

أثر توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي مقابل التقليدية باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج شعاع الانحدار الذاتي -VAR-)

-شركة التأمين الإسلامية بالأردن نموذجاً للفترة 1999/2015-

*The impact of the insurance surplus distribution on the competitiveness of
Takaful insurance companies versus the traditional
one using the dynamic analysis of Vector Autoregressive Model (VAR)
-Islamic insurance company in Jordan as a model of the period
1999/2015-*

د/ عماري زهير

ammarizo17@yahoo.fr

جامعة المسيلة

أ/ عامر أسامة

ameur.oussama@yahoo.fr

جامعة سطيف -1-

تاريخ الاستلام: 2017/10/10 تاريخ التعديل: 2017/12/11 تاريخ قبول النشر: 2017/12/12

الملخص:

جاء هذا البحث لتوضيح مدى استغلال شركة التأمين الإسلامية بالأردن لسياسة توزيع الفائض التأميني في تطوير تنافسيتها، وبعد استخدام التحليل الديناميكي تبين انحصار أثر توزيع الفائض في المدى القصير فقط، وهذا قد يرجع لعدم وجود الموارد البشرية المتخصصة التي تساعد في تطوير الآلية العملية لتطبيق صناعة التأمين التكافلي وتسويقها.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي - التأمين التجاري - الفائض التأميني - التنافسية.

Abstract:

The research comes to clarify the extent reached by the Islamic Insurance Company in Jordan in exploiting the distribution policy of insurance surplus in the development of their competitiveness. After the use of the dynamic analysis, the distribution of surplus impact is shown limited only in the short term. This may be due to the lack of specialized human resources that help in the development of the practical mechanism for the application of Takaful Insurance production and its marketing.

Keywords: Takaful Insurance, Commercial Insurance, Insurance Surplus, Competitiveness.

مقدمة:

يلاحظ المتتبع لتطور أسواق التأمين أن هناك تميزاً في حركة منتجات التأمين التكافلي مقابل التقليدية على مستوى سوق التأمين الأردني، إذ أثبتت شركات التأمين التكافلي نفسها وبقوة في حلبة المنافسة ليس مع شركات التأمين التقليدي فقط وإنما مع شركات إعادة التأمين أيضاً رغم قلة خبرتها والعوائق والتحديات التي تواجهها، ولا شك أن المصدر الأهم لقوة التأمين التكافلي التنافسية ينبع بالدرجة الأولى من كونه يعتمد التوافقية مع مبادئ الشريعة الإسلامية في الاكتتاب والتشغيل والاستثمار وإدارة الأموال، وهذا يلاقي رغبات وقناعات شريحة واسعة جداً من أبناء المجتمع الأردني المستهدفة من قبل شركات التأمين التكافلي، والمصدر الثاني يتجسد في حرص معظم تلك الشركات على وضع ضوابط أخلاقية تلتزم بها في إطار علاقتها مع المشتركين الذين تعتبرهم مجموعة أفراد يتعرضون لخطر مشترك وبالتالي يتعاونون لدفع الضرر عن أي واحد منهم. كما أن هناك مصدر آخر يتمثل في ذلك التميز والاختلاف الذي استطاعت شركات التأمين التكافلي أن تخلقه عن التأمين التجاري، وذلك لتمتعها بمجموعة من المزايا المستمدة من مبادئها وأحكامها على غرار قرار توزيع الفائض التأميني على المشتركين، حيث يعد الفائض التأميني وكيفية توزيعه من المستجدات في شركات التأمين التكافلي، ومن خلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على مدى تأثير توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركة التأمين الإسلامية بالأردن في أفق المدين القصير

والطويل وهذا باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج شعاع الانحدار الذاتي -VAR-) خلال الفترة 1999-2015.

بناءً على ما سبق نطرح إشكالية البحث التالية :

« ما مدى تأثير توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركة التأمين الإسلامية الأردنية في أفق المدين القصير والطويل؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الفرضية التالية:

✍ توزيع الفائض التأميني له تأثير كبير على تنافسية شركة التأمين الإسلامية في المدى القصير ولا يؤثر في المدى الطويل.

ولاختبار الفرضية والإجابة على الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور كالتالي :

١٤ المحور الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي؛

١٥ المحور الثاني: الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي؛

١٦ المحور الثالث: أثر توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركة التأمين الإسلامية بالأردن للفترة 2015/1999

المحور الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي

مع ازدياد أهمية التأمين الناتجة عن تطور الحياة المدنية وكثرة الحوادث والأضرار الجسيمة التي لا يستطيع أن يتحملها الفرد، بدأ الاهتمام بالتأمين التكافلي الذي يقدم الخدمة التأمينية التي يقدمها التأمين التجاري ولكن بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد وسائر المحظورات، ومن خلا هذا المحور سنحاول بلورة وتلخيص الإطار النظري للتأمين التكافلي من خلال العناصر التالية:

أولاً) ماهية التأمين التكافلي

يطلق على التأمين التكافلي مصطلحات متعددة منها: التأمين التعاوني، والتأمين التبادلي، والتأمين الإسلامي، وهي تعبر عن مبدأ التكافل والتعاون والتضامن الذي

يهدف إليه هذا النوع من التأمين، ومن خلال العناصر التالية سنحدد مفهوم التأمين التكافلي والمراحل التي مرت بها هذه الصناعة كما يلي:

(1) مفهوم التأمين التكافلي

في الواقع جرت محاولات عديدة من البعض لوضع مفهوم موحد التأمين التكافلي، ولكن هذه المحاولات وإن اختلفت من حيث الألفاظ إلا أن جميعها متقاربة من حيث المعنى، وتعتبر عن مبدأ التكافل والتعاون والتضامن الذي يهدف إليه هذا النوع من التأمين، ويعتبر التعريف التالي من أبرز تلك المفاهيم:

"التأمين التكافلي هو اشتراك مجموعة أشخاص يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على أن يدفع كل منهم مبلغا معينا على سبيل التعاون لصندوق غير هادف للربح ؛ لتعويض الأضرار التي قد تصيب أيًا منهم إذا تحقق الخطر المعين، وفقًا للعقود المبرمة والتشريعات المنظمة".¹

(2) تطور التأمين التكافلي

صناعة التأمين التكافلي عرفت عدة تطورات عبر التاريخ حيث بدأت بأول شركة تأمين إسلامية في السودان وذلك في عام 1979، إلى أن ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي في العالم إلى 215 شركة و96 نافذة تكافل في عام 2014²، ويوجد أكبر عدد من شركات التأمين الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ويبلغ عددها 78 شركة، تليها دول الشرق الأقصى 42 شركة وإفريقيا 38 شركة³. فيعتبر تزايد ظهور شركات التأمين التكافلي دليلا على تزايد الطلب على أنشطتها في السوق، حيث بلغت نسبة نمو سوق التأمين التكافلي حول العالم (14%) لعام 2015 مقارنة بمعدلات نمو التأمين التقليدي التي لا تزيد على (7%)، ففي عام 2015 بلغ حجم سوق التأمين التكافلي 14.9 مليار دولار مقابل 13 مليار دولار لعام 2014 حيث بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي (77%) من إجمالي سوق التكافل العالمي، وحصة دول جنوب شرق آسيا (15%)، وحصة دول إفريقيا بلغت (5%) أي 0.7 مليار دولار، وحصة بقية دول العالم (3%) أي 0.5 مليار دولار⁴، وعلى الرغم من النمو الملحوظ الذي أظهره سوق التأمين التكافلي العالمي حيث بلغت مجموع اشتراكات التكافل 18.6 مليار دولار لسنة 2016

يتوقع أن يصل إلى 25.5 مليار دولار بحلول عام 2020⁵ إلا أن الأنظمة والتشريعات في هذا القطاع تبقى قيد التطوير، وتواجه تحدي عدم الثبات والتأويل المتضارب بين إجتهد قانوني وآخر.

جدول رقم (01): تطور صناعة التأمين التكافلي

السنة	تطور صناعة التأمين التكافلي
1964	عقد في دمشق اجتماع للمجمع الفقهي الإسلامي نوقش فيه موضوع التأمين حيث اتفق معظم الفقهاء على حرمة التأمين التجاري وأقرّوا التأمين التعاوني بديلاً عنه.
1979	قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم شركة التأمين الإسلامية السودانية، وفي نهاية نفس السنة قام بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الإسلامية للتأمين في إمارة دبي.
1983	أسست شركة التكافل الإسلامية في البحرين، وشركة التكافل الإسلامية في لكسمبورج.
1984	دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا وتأسست شركة التكافل الماليزية.
1985	تأسست في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين إسلامية تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني وهي شركة حكومية بالكامل، كما تأسست في نفس السنة الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين في البحرين.
1992	شركة التأمين الإسلامية العالمية في البحرين، وبنك البحرين الإسلامي دور مهم في إنشائها واستثمار أموالها.
1994	تأسست شركة التكافل الإندونيسية.
1995	تأسست شركة التكافل السنغافورية، وشركة التعاون الإسلامية في قطر.
1996	شركة التأمين الإسلامية في الأردن، وتأسست بدعم من البنك الإسلامي الأردني.
2003	أسست في ماليزيا شركة الإخلاص للتكافل
2004	أسست في ماليزيا شركة ماي بان للتكافل.

2005	تأسست في ماليزيا شركة تكافل كومبروس.
2007	تأسست شركة الأولى للتأمين المساهمة العامة المحدودة في الأردن.
2009	بلغ عدد الشركات الإسلامية التكافلية 173 شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضها شركات إعادة تأمين.
2013	ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي في العالم إلى 206 شركة.
2014	ارتفاع عدد شركات التأمين التكافلي إلى 215 شركة و96 نافذة تكافل.

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المصادر التالية :

- أحمد سالم ملحم، التأمين الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2012، ص23.
- Deloitte, The global Takaful insurance market, p11, Access date 29/01/2015, from:
http://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/lu/Documents/finance/1947_global-takaful-insurance-market_AAM.pdf
- Global Islamic Finance Report 2016, The Dynamics of Takaful Market: Growth Beyond 2016, p279, Access date 27/11/2017, from:
http://www.gifr.net/gifr2016/ch_09.pdf

ثانيا) صيغ الإدارة في شركات التأمين التكافلي

إن دور شركات التأمين التي تطبق التأمين التكافلي هو إدارة العمليات التأمينية اكتباباً وتنفيذاً فتقوم الشركة بصفقتها مديراً بالوكالة بالتعاقد مع المستأمنين حيث تستوفي منهم أقساط التأمين وتدفع للمتضررين منهم ما يستحقونه من تعويضات وفق معايير وأسس فنية خاصة بذلك، بالإضافة إلى جميع الأعمال التي تتطلبها العمليات التأمينية وتلتزم في عقودها بتعويض الأضرار والمخاطر التي تُصيبهم فهي تُبشر ذلك باسم المستأمنين أنفسهم ولحسابهم، ومن خلال العناصر التالية سنوضح صيغ الإدارة في شركات التأمين التكافلي:

1) العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي

في التأمين التكافلي الإسلامي هناك ثلاث علاقات تعاقدية وهي كالتالي:

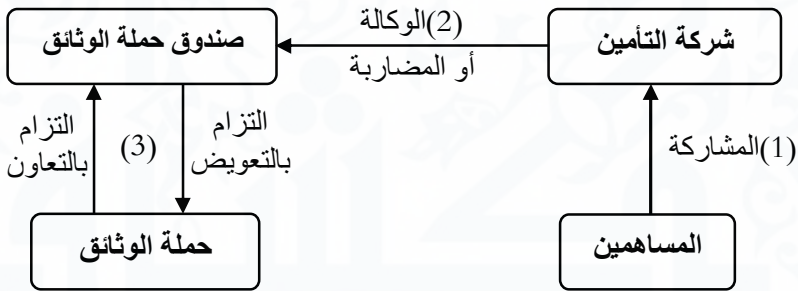
- 1-1) علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون بها الشركة من خلال النظام الأساسي وما يتصل به.

1-2 العلاقات بين الشركة وبين صندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، وعلاقة المضاربة من حيث الاستثمار، أو وكالة بالاستثمار.

1-3 العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام (بالتبرع/التعاون)، والعلاقة بين المستفيدين وبين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح.⁶

والشكل الموالي يوضح العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي :

شكل رقم (01): العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي



المصدر: من إعداد الباحثان

2) صيغ إدارة العمليات التأمينية والاستثمارية في شركات التأمين التكافلي

تقوم شركات التأمين التكافلي بإدارة أعمال التأمين واستثمار المتوافر من الأقساط حسب ما يلي⁷:

2-1 أشكال إدارة صندوق التأمين التكافلي

يدير التأمين التعاوني كياناً مستقلاً مرخص له، ويعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن لهذا الكيان أن يأخذ أشكالاً، من أبرزها:

- أ. هيئة مختارة من حملة وثائق التأمين؛
- ب. شركة متخصصة في إدارة التأمين؛
- ج. مؤسسة عامة تنشئها الدولة أو مجموعة من الدول وتكون تابعة لها.

2-2 العلاقة بين الصندوق والإدارة

تكون العلاقة بين صندوق التأمين والجهة المديرة كما يأتي :

أ. في حال إدارة أعمال التأمين؛ فإن العلاقة تكون وفق عقد الوكالة بأجر، أو بغير أجر؛

ب. في حال الاستثمار؛ فإن العلاقة تكون وفق عقدي الوكالة أو المضاربة. ففي حال الوكالة إما أن تكون بأجر أو بدون أجر، وفي حال المضاربة فإن الجهة المديرة تستحق نسبة من الربح حسب الاتفاق، أما الخسارة فتكون على رب المال، ما لم يكن هناك تعد أو تقصير أو مخالفة للشروط أو الأنظمة.

(2-3) الأجر على الإدارة

الأجر على الإدارة يكون على حالين:

أ. في حال إدارة أعمال التأمين التكافلي وفقا لأحكام عقد الوكالة فإنه يجوز أن يكون المقابل أو الأجر الذي تأخذه الجهة المديرة مبلغا مقطوعا، أو نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات؛

ب. في حال إدارة استثمار موجودات صندوق المشتركين وفقا لعقد المضاربة تأخذ الجهة المديرة (المضارب) نسبة مئوية من الأرباح، وإذا كان الاستثمار وفقا لأحكام عقد الوكالة فيمكن أن يكون الأجر أو العوض مبلغا مقطوعا أو نسبة من الأموال المستثمرة.

ثالثا) مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

رغم تشابه كل من شركات التأمين التكافلي وشركات التأمين التجاري في الطبيعة، فكلاهما يقوم بتقديم خدمات تأمينية، إلا أن شركات التأمين التكافلي تتفرد بمواصفات معينة، وتختلف عن نظيرتها التقليدية في عدة مسائل، ومن خلال العناصر التالية سيتم التطرق إلى أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين التأمين التكافلي والتجاري:

1) أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

التأمين التكافلي عقد جديد أساسه مبدأ التعاون المنضبط بضوابطه الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، فهو تأمين (غير تجاري) لا يهدف إلى

تحقيق الربح، وإنما يهدف إلى تحقيق مصلحة المشتركين فيه باشتراكهم في تحمل وجبر الضرر عنهم، والجدول التالي يلخص أهم الفروق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري:

جدول رقم (02): أهم الفروق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

وجه المقارنة	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
أطراف العلاقة	الشركة وحملة الوثائق	مجموع المشتركين في صندوق التكافل والجهة الإدارية
طبيعة العقد	عقد معاوضة بين حملة الوثائق والشركة	عقد تبرع/تعاون
الهدف	تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح للمساهمين على حساب المؤمن لهم	التعاون على تخفيف الضرر بين المشتركين
الشركة المدبرة	الشركة هي المؤمّنة، وتملك أقساط التأمين ولها أرباحا والفائض مقابل التزامها بالتعويض	وهي التي تدير التأمين، من حيث إدارة التغطية وأعمال التأمين واستثمار أموال الصندوق مقابل أجر
المشروعية	شبه إجماع من العلماء المعاصرين على عدم جواز التأمين التجاري	جواز التأمين التكافلي الإسلامي
الرقابة الشرعية	لا تخضع للرقابة الشرعية	تخضع للرقابة الشرعية
الهيكل المالي	لا يوجد فرق بين أموال اشتراكات التأمين وأموال المساهمين	مقسم إلى حساب المساهمين وحساب المشتركين تجنباً لاختلاط الأموال
صندوق حملة الوثائق	لا يوجد مثل هذا الصندوق	تتكون موجوداته من مجموع اشتراكات حملة الوثائق وأرباح استثماراتها والاحتياطيات المعتمدة
الفائض التأميني	الأقساط تصبح ملكاً للشركة بالعقد والقبض، فهو يعتبر إيراداً وربحاً	يبقى ملكاً لحساب المشتركين، وهو الفائض الذي تقرر لوائح الصندوق كيفية التصرف فيه
العجز التأميني	يتحمّله مساهمو الشركة وحدهم	يتحمّله مجموعة المشتركين (حملة الوثائق)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 200 (21/6): الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني، الدورة الحادية والعشرون، الرياض، 18-22/11/2013، ص09.

2) أوجه الاتفاق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

يشترك التأمين التكافلي مع التأمين التجاري في اعتبار المبادئ الأساسية للتأمين وبعض الصفات التي سنحاول تلخيصها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): أوجه الاتفاق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

الصفة المشتركة	الشرح
مبدأ المصلحة التأمينية	هو الحق القانوني في التأمين والذي ينشأ من علاقة مالية معتبرة قانونيا بين المؤمن له والشئ موضوع التأمين.
مبدأ حسن النية	هو الواجب الطوعي الإيجابي في الكشف الدقيق والكامل لكل الحقائق الجوهرية المتعلقة بالخطر المطلوب التأمين عليه، طلبت أم لم تطلب.
مبدأ السبب القريب المباشر	هو ذلك السبب الفعال الكافي لإحداث سلسلة من الحوادث تكون السبب في النتيجة الحاصلة عنها بدون تدخل أي عامل آخر ناشئ عن مصدر جديد مستقل يقطع ترابط تلك السلسلة
مبدأ التعويض	التعويض احد المبادئ الأساسية والهامة لصحة عقد التأمين، ولسداد التعويض ينبغي حدوث ضرر مادي حقيقي ناتج عن خطر مغطى وألا يجاوز التعويض مبلغ التأمين.
مبدأ المشاركة	عند التأمين في عدة شركات على خطر واحد، فإنها جميعا تتشارك في التعويض كل بنسبة ما يخصه من مبلغ التأمين.
مبدأ الحلول والحقوق	تحل إدارة الصندوق محل المشترك فيه الذي عوضته، عما لحقه من ضرر، في جميع الدعاوى والحقوق في مطالبة المتسبب بالضرر، ويعود ما يتم تحصيله للصندوق.
شروط وثائق التأمين	فيما عدا وجود شرط نية التبرع والتعاون عند المشترك في وثائق التأمين التكافلي
أركان عقد التأمين	تطابق أركان عقد التأمين التكافلي مع أركان عقد التأمين التجاري
أنواع التأمين	تطابق أنواع التأمين التكافلي مع أنواع التأمين التجاري، عدا التأمين على الحياة والذي استبدل بنظام التكافل والذي يعمل بذات الأسس الفنية للتأمين على الحياة
نظام القسط	يعمل التأمين التكافلي بنظام القسط الثابت كما هو الحال في التأمين التجاري، كما أن الأسس الفنية المحاسبية التي يعمل بها في حساب القسط والمطالبات واحدة في النظامين.

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على:

- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 200 (21/6): الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني، الدورة الحادية والعشرون، الرياض، 18-22/11/2013، ص10.
- نعمات محمد مختار، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص389.

المحور الثاني: الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي

يعتبر الفائض التأميني من أهم الأسس التي يقوم عليها التأمين التكافلي، حيث يعتبر تأكيدا لمبدأ ملكية حملة الوثائق لأقساط التأمين لدى شركات التأمين الإسلامية القائمة على أساس التأمين التكافلي، وبالتالي فهو يمثل أهم الفروق الجوهرية التي تميز نظام التأمين التكافلي عن نظام التأمين التجاري، ومن خلال هذا المحور سنتناول مفهوم الفائض التأميني وكيفية إدارته وتوزيعه، وهذا حسب العناصر التالية:

أولاً) مفهوم الفائض التأميني

من أجل تحديد مفهوم الفائض التأميني يجب معرفة أن الأصل في صندوق التكافل أن يكون متوازناً يعني أن تساوي إيراداته مصروفاته، ويتحقق هذا التساوي نتيجة دقة تحديد مبلغ الاشتراك من قبل القائمين على الشركة بناء على الحسابات الإكتوارية وعمل خبراء التأمين، بحيث تكفي موارد الصندوق لدفع التعويضات والمصاريف الإدارية بدون زيادة ولا نقص، ولكن هذا لا يحدث إلا نادراً والأغلب أن يتحقق في الصندوق فائض، ووجود فائض تأميني في صندوق حملة الوثائق (المشاركين) معناه أن قيمة الاشتراكات (الأقساط) مبالغ فيها وبالتالي يجب إرجاع تلك المبالغ الفائضة إلى أصحابها.

1) تعريف الفائض التأميني

الفائض التأميني هو الرصيد المالي المتبقي من مجموع الاشتراكات المحصلة، وعوائد استثماراتها، وأي إيرادات أخرى بعد سداد التعويضات، واقتطاع رصيد المخصصات والاحتياطيات اللازمة، وحسم جميع المصروفات والالتزامات المستحقة على الصندوق.

ويمكن الاحتفاظ بالفائض التأميني كله للصندوق، أو توزيعه كله أو بعضه على حملة الوثائق على نحو يحقق العدالة، وحسب لوائح الصندوق.⁸

2) أنواع الفائض التأميني

هناك نوعان من الفائض، أحدهما قابل للتوزيع والآخر غير قابل للتوزيع، وفيما يلي سيتم توضيح هذين النوعين:

2-1) **الفائض التأميني الإجمالي هو:** الفرق بين الاشتراكات والتعويضات، مخصوماً منه المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية، والمخصصات الفنية اللازمة، وهو غير قابل للتوزيع، وهذا النوع من الفائض ليس ناتجاً عن جهد قامت به الشركة في استثمار الاشتراكات.⁹

2-2) **الفائض التأميني الصافي:** فهو أن يضاف إلى الفائض الإجمالي ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد خصم ما عليهم من مصاريف.¹⁰

والملاحظ أن معظم الباحثين في هذا المجال يستعملون مصطلح الفائض التأميني على نحوٍ مطلق، وهم يريدون الفائض الصافي: لأنه يمثل المرحلة النهائية التي يؤول إليها الفائض من أقساط التأمين.

ثانياً) أهمية العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني

إن الاحتفاظ بكامل الفائض التأميني أو بجزءٍ منه لتكوين الاحتياطات الفنية خاصةً في بداية عمر الشركة يُعتبر من الناحية التأمينية قراراً حكيماً لأنه يقيّ الملاءة المالية لصندوق التأمين التكافلي الذي له حكم الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة عن أموال المشتركين. وزيادة مقادير الاحتياطات المكوّنة من الفائض التأميني تُمكن الصندوق من معالجة المطالبات المالية الكبيرة والتغلب عليها بنجاح لأنها تُشكل خط الدفاع الأول عن مصلحة المشتركين التأمينية وتحميهم من اللجوء إلى الاقتراض من أموال المساهمين.

وعلى الرغم من ذلك فتطبيق التأمين التكافلي بما فيه من مبادئ تكافلية تعاونية كتوزيع الفائض التأميني على المشتركين الذين دفعوا الأقساط يحقق عدة فوائد نذكر منها¹¹:

1- تخفيض قيمة الأقساط

وإن توزيع الفائض التأميني على المشتركين في التأمين التكافلي يقلل من القيمة الفعلية لأقساط التأمين على الصعيدين الفردي والمؤسسي ويُعتبر حافزاً تشجيعياً لمواصلة التأمين لدى الشركات الإسلامية مقارنة مع نظيراتها من الشركات التقليدية في

أسواق التأمين، لأن مقدار القسط يُؤخذ بعين الاعتبار لدى بعض الفئات والمؤسسات التي لا تعطي الجانب الشرعي اهتماماً كبيراً عند رغبتها في التأمين، فانخفاض قيمة قسط التأمين تبعاً لما يُعاد منه بصفة فائض تأميني يشجع تلك الفئات على التأمين لدى الشركات الإسلامية.

2- منع صفة الاحتكار عن قطاع التأمين

العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المستأمنين في التأمين التكافلي الإسلامي يمنع الصفة الاحتكارية للتأمين المعاصر، لأن الغاية منه تحقيق المصلحة لأكثر عدد من الناس، مع بقاء خدمة التأمين في حدود كلفته. بالمقابل فالتأمين التجاري يتصف بالاحتكار، حيث تسيطر على قطاع التأمين فئة خاصة من خلال شركات التأمين، تتخذ من التأمين وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب المستأمنين، فتفرض شروطاً تعسفية، وتأخذ أقساطاً مبالغاً فيها، وتقوم باستغلال، واستثمار تلك الأقساط بأسلوب احتكاري، يهدف لتحقيق مصالح خاصة لأصحاب شركات التأمين، فهي تأخذ الكثير، ولا تعطي إلا القليل.

3- دعم التنمية الاجتماعية

لقد أظهرت الممارسات العملية لتوزيع الفائض التأميني أن عددا لا يستهان به من حملة الوثائق لا يراجعون الشركة لأخذ مستحقاتهم من الفائض التأميني وخاصة فائض التأمين الإلزامي للمركبات إما لعدم معرفتهم أو لكونه قليلا أو لتعذر حضورهم، ويتكون من مجموع تلك المبالغ المالية مبالغ مالية كبيرة، الأمر الذي دفع بعض إدارات الشركات إلى عرضه على هيئات الرقابة الشرعية فيها للاسترشاد برأيها في كيفية التصرف في تلك الأموال، وقد استقر رأي بعض تلك الهيئات على أن تلك المبالغ ترصد في حساب خاص يسمى حساب وجوه الخير.

وفي اعتقادنا فإن الاستمرار في توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق، وتأكيد ملكيتهم له واختصاصهم به على أساس أنه زيادة من الأقساط التي دفعوها وأرباح استثمارها يُؤدّد لديهم حس الشعور بالمسؤولية ويُنمي فيهم الغيرة على أموال حملة الوثائق المتمثلة بأقساط التأمين التي يملكونها، كما يؤدّد بين جمهور حملة الوثائق سلوكاً

رقيقاً يتمثل في المحافظة على الأشياء المؤمن عليها، وحسن التصرف بها أثناء استخدامها، وعدم التفكير في استغلال أموال حملة الوثائق أو النيل منها بغير وجه مشروع، وإذا ساد مثل هذا الخلق الرفيع والسلوك القويم نقل أو تتعدم الحوادث المفتعلة، ويقل تبعاً لها حجم التعويضات ويترتب على ذلك زيادة في الفائض التأميني.

ثالثاً) إدارة الفائض التأميني

عملية توزيع الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي، ليست هي العملية الوحيدة، بل تسبقها عدة عمليات تتمثل في إدارة الفائض وذلك من خلال حسابه واستثماره، بعدها تأتي عملية التوزيع والتي تتضمن بدورها عدة أمور على غرار تحديد المستحقين لهذا الفائض، والتصرف فيه وطرق توزيعه، ومن خلال العناصر التالية سنعرض أهم القواعد الرئيسية لحساب الفائض التأميني وأهم الطرق التي تتبعها شركات التأمين التكافلي توزيعه:

1) القواعد الرئيسية لحساب الفائض التأميني

من خلال مفهوم الفائض وأنواعه يمكن الوقوف على أهم القواعد التي تمكن من احتساب فائض التأمين التكافلي:

1-1) قاعدة حساب الفائض التأميني الصافي

الفائض التأميني الصافي = الفائض التأميني الإجمالي + صافي عوائد الاستثمار .
صافي عوائد الاستثمار = عوائد الاستثمار كاملة - حصة الشركة المساهمة منها.
الفائض التأميني الإجمالي = الاشتراكات (الأقساط) - [التعويضات (المدفوعة) + المستحقة + تعويضات تحت التسوية] + المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية + المخصصات والاحتياطيات الفنية والقانونية [12].

مما سبق أصبح المعادلة الكاملة لحساب الفائض التأميني كما يلي:
فائض التأمين التكافلي = [الاشتراكات (الأقساط)] - [التعويضات (المدفوعة) + المستحقة + تعويضات تحت التسوية] + المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية + المخصصات

والاحتياطات الفنية والقانونية] + [عوائد الاستثمار كاملة - حصة الشركة المساهمة منها].

2-1 قاعدة حساب حصة المشترك الواحد من توزيع صافي الفائض التأميني

يحسب للمشارك من فائض التأمين بنسبة حصته من أقساط التأمين، وهي مقدار أقساط التأمين التي دفعها مقسومة على مجموع أقساط التأمين كلها، وهذه النسبة تضرب في صافي الفائض التأميني لينتج مقدار حصته من هذا الفائض، وهذا كالاتي¹³:

$$\text{حصة المشترك الواحد من الفائض} = \frac{\text{أقساط التأمين التي دفعها} \times \text{الفائض المخصص للتوزيع}}{\text{إجمالي أقساط التأمين}}$$

2 الطرق التي تتبعها شركات التأمين التكافلي في توزيع الفائض التأميني

بناء على ما سبق عرضة وتحليله فإن الفائض التأميني يعتبر حقاً خاصاً لحملة الوثائق وملكاً لهم حيث يتم التصرف به من قبل إدارة الشركة بما يحقق مصالح المشتركين وفق اللوائح المعتمدة كتكوين الاحتياطات لصندوق التأمين التكافلي المملوك لهم، أو توزيعه عليهم أو التبرع به في وجوه الخير نيابة عنهم، وهذا وهناك بعض المعايير والطرق لتوزيع الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية نعرضها أهمها فيما يلي:

2-1 الطريقة الأولى

أن يوزع الفائض على جميع المشتركين فيوزع عليهم حسب نسبة اشتراكهم، لا فرق بين مشترك استحق تعويضاً أو لم يأخذ شيئاً من التعويض¹⁴.

2-2 الطريقة الثانية

وهي طريقة مضادة كلياً للطريقة الأولى حيث تنص على: اقتصار توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات أصلاً، أما الذين حصلوا على تعويضات فلا يستحقون شيئاً من الفائض التأميني مهما كانت نسبة التعويض¹⁵.

2-3 الطريقة الثالثة

وهي تعتبر الرأي الوسط بين الرأيين السابقين وهو الأخذ بمبدأ النسبة والتناسب: بمعنى التفرقة بين من حصل على تعويضات استغرقت جميع أقساطه وبين من حصل على تعويضات أقل من أقساطه، فالذين حصلوا على تعويضات استغرقت جميع أقساطهم لا يستحقون شيئاً من الفائض التأميني، أما الذين حصلوا على تعويضات لم تستغرق جميع أقساطهم فيعطون من الفائض التأميني ويكون حظهم منه بما يساوي حصتهم من الفائض كاملة مخصصاً منها الجزء من التعويض الذي حصلوا عليه¹⁶.

وفي اعتقادنا فإن أحسن طريقة لتوزيع الفائض هي الطريقة الثانية لأنها تراعي ما يلي:

- أ. هذه الطريقة تراعي استفادة الحاصلين على مزايا التكافل مهما قلت، فتعتبر ذلك استفادة تعفي من شمول التوزيع لهم؛
- ب. تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين مجموع المشتركين، فلا يتساوى من حصل منهم على مبلغ تعويض مساوي لقيمة اشتراكه أو زائداً عنه، مع من لم يحصل على أي تعويض، فالأول استرد ما دفعه من اشتراك أو زيادة، والثاني لم يحصل على شيء، وبالتالي تعتبر تلك الاستفادة مانعاً لأية استفادة أخرى من حساب الفائض؛
- ج. إضافة إلى جانب تربوي وفي نفس الوقت تحفيزي، وهو دفع المشتركين لمزيد من الحرص والحذر حتى لا يقعوا في الحوادث، فيحرمون من الفائض¹⁷.

3) العناصر المؤثرة في الفائض التأميني

يتأثر الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي بعدة عوامل من بينها:

- أ. حجم الاشتراكات (أقساط التأمين) وصندوق التكافل (عدد المشتركين)، فالتأمين يقوم على مبدأ يسمى قانون الأعداد الكبيرة، ويعني ذلك أن مجموعة كبيرة من الأخطار المتشابهة سيتم تأمينها ضمن محفظة واحدة، تتألف من عدد كبير وقيمة كبيرة من الأقساط المتجمعة من جمهور المؤمن لهم، وبالتالي فهي تشكل مجعاً مالياً كبيراً يمكن الشركة من تغطية أية خسائر يتعرض لها المؤمن لهم، مع إمكانية تحقيق فائض تأميني في صندوق التكافل عند نهاية السنة المالية؛
- ب. مقدار التعويضات المدفوعة للمتضررين من حملة الوثائق، فالفائض هو ما تبقى من أقساط المشتركين بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة، وبالتالي هناك علاقة عكسية بين الفائض التأميني والتعويضات المدفوعة؛

- ج. خبرة ونشاط دوائر التسويق في شركات التأمين التكافلية؛
- د. المبالغ المالية المتوفرة من الاشتراكات المخصصة للاستثمار؛
- هـ. خبرة إدارة الشركة في الاستثمارات المشروعة وحسن اختيارها من بين تلك الاستثمارات؛
- و. إعادة التأمين: فإذا أحسنت إدارة الشركة الاختيار من بين شركات إعادة التأمين العالمية وراعت في اختيارها نسبة الإعادة، وسعر الإعادة كان حجم الفائض كبيراً وإلا كان الفائض قليلاً؛
- ز. مقدار الأجر المعلوم للوكالة التي تدير على أساسها الشركة العمليات التأمينية؛
- ح. المصاريف التي يتحملها صندوق التأمين التكافلي، لأن الفائض التأميني هو الفرق بين الإيرادات والمصاريف في صندوق التكافل عند نهاية السنة المالية، فإذا زادت الإيرادات عن المصاريف كان الفائض إيجابياً وإذا كان العكس كان الفائض سلبياً؛
- ط. تكوين وحجم الاحتياطات الفنية؛
- ي. سلوك حملة الوثائق ومدى تحملهم للمسؤولية، فتحلي حملة الوثائق بالسلوك الرفيع من خلال محافظتهم على الأشياء المؤمن عليها، وحسن التصرف بها أثناء استخدامها، يؤدي إلى التقليل من الحوادث المفتعلة، ويقل تبعاً لها حجم التعويضات ويترتب على ذلك زيادة في الفائض التأميني.¹⁸

المحور الثالث: أثر توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركة التأمين

الإسلامية بالأردن للفترة 1999/2015

على الرغم من المنافسة الشديدة التي يشهدها قطاع التأمين في الأردن إلا أن شركة التأمين الإسلامية قد تمكنت من تطوير تنافسياتها، ومن خلال هذا المحور سنتطرق إلى مدى تأثير توزيع الفائض التأميني على تنافسية الشركة في أفق المدين القصير والطويل، لكن قبل ذلك لابد من إلقاء نظرة على مكونات سوق التأمين الأردني وحصصة الشركة من هذا السوق خلال فترة الدراسة وهذا حسب ما يلي:

أولاً) عرض عام لشركة التأمين الإسلامية

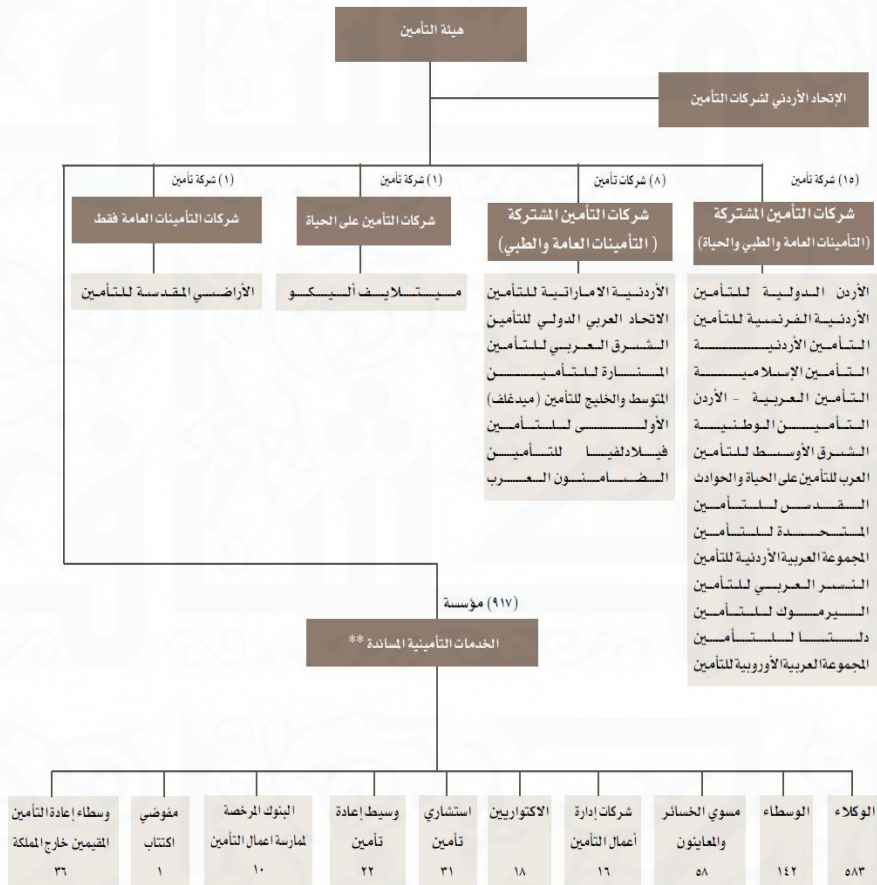
من أجل التعرف على شركة التأمين الإسلامية لا بد من التطرق أولاً إلى عرض موجز عن سوق التأمين الأردني، وهذا ما سيتم ذكره من خلال العناصر التالية:

(1) مكونات سوق التأمين الأردني

من الشكل أدناه يلاحظ أن سوق التأمين الأردني يتكون من 25 شركة تأمين، منها (15) شركة تمارس تأمينات الحياة والتأمين الطبي إلى جانب تأمينات الممتلكات، كما أن هناك (08) شركات تمارس أعمال التأمينات العامة ويضمنها التأمين الطبي فقط ووكالة أجنبية واحدة تزاول تأمينات الحياة، وتقوم هذه الشركات بتقديم خدماتها عن طريق تأمين البضائع الواردة و المصدرة (التأمين البحري) وتأمين السيارات وتأمين الحريق و الزلازل و السرقة و الأخطار الأخرى وإصدار عقود التأمينات على الحياة و الحوادث الشخصية و التأمينات الصحية ومما يذكر انه لا يوجد في الأردن شركة متخصصة في حقل إعادة التأمين و إنما تقوم شركات التأمين الأردنية بإعادة تأمين المبالغ بعد تنزيل احتفاظها لتتم تغطيتها في شركات إعادة تأمين عربية و أجنبية، كما تقوم الشركات بتبادل أعمال إعادة التأمين عن طريق العمليات المشتركة فيما بينها للأخطار الكبيرة.

كما يلاحظ أن هناك (917) مؤسسة تقدم الخدمات التأمينية المساندة لقطاع التأمين من الوكلاء والوسطاء ومسوي الخسائر والاكثوريين واستشاريي التأمين ووسطاء إعادة التأمين وشركات إدارة أعمال التأمين والبنوك المرخصة لممارسة أعمال التأمين ومفوضي الاكتتاب ووسطاء إعادة التأمين المقيمين خارج المملكة.

شكل رقم (02): مكونات سوق التأمين الأردني 2013-2014



المصدر: الإتحاد الأردني لشركات التأمين، تقرير سوق التأمين الأردني لعام 2013، تاريخ الدخول 2014/12/19 من موقع -<http://www.joif.org/LinkClick.aspx?fileticket=OFbgR7-2ank%3d&tabid=66&mid=410>

(2) التعريف بشركة التأمين الإسلامية

شركة التأمين الإسلامية شركة مالية ذات مبدأ أساسي يركز على إدارة أموالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبوسائل خالية من أي محظور شرعي كالربا واختلاط الأموال وغيرها، وتمارس العمليات التأمينية وفق أحكام التأمين التكافلي المقرّ شرعاً وفيما يلي نظرة عامة حول الشركة:

(2-1) التأسيس

لُفَّت شركة التأمين الإسلامية بتاريخ 10/01/1996 الموافق 1416هـ وسجلت برقم (306)، وقد باشرت أعمالها بتاريخ 02/05/1996م، وهي تعمل برأس مال قدره اثنا عشر مليون ديناراً أردنياً مدفوعاً بالكامل.¹⁹

(2-2) أنشطة الشركة الرئيسية

تمارس تأمينات الممتلكات إلى جانب التأمين الإسلامي للتكافل الاجتماعي وتأمين نفقات العلاج الطبي بما يطابق أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لتعليمات هيئة التأمين في الأردن.²⁰

(2-3) إدارة العمليات التأمينية والاستثمارية في الشركة

تمارس الشركة التأمين وفق الضوابط والأسس التالية:

أ. ممارسة العمليات التأمينية على أساس التأمين التعاوني كبديل مشروع للتأمين التجاري؛

ب. إدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين من قبل شركة التأمين الإسلامية كجهة مستقلة على أساس الوكالة بأجر معلوم، يحدد ابتداءً قبيل كل سنة مالية، وتدفع من اشتراكات المشتركين؛

ج. استثمار المتوفّر من اشتراكات التأمين على أساس عقد المضاربة بحيث تكون الشركة طرفاً مضارباً، والمستأمنون الطرف صاحب المال، وتكون الأرباح بين الفريقين حصة شائعة محددة ابتداءً قبيل بداية كل سنة مالية؛

د. الفصل بين حساب المساهمين في الشركة بوصفها مديراً للعمليات التأمينية وبين حساب المشتركين (حملة الوثائق) وذلك منعاً لاختلاط الأموال وتحقيقاً للعدالة والشفافية.²¹

2-4) الفائض التأميني في الشركة²²

من أجل التعرف على أثر توزيع الفائض التأميني على تنافسية الشركة لا بد من التعرف أولاً على كيفية إدارة الفائض والعجز التأميني في الشركة، وهذا ما سيتم ذكره من خلال العناصر التالية:

أ. أسس تحديد الفائض التأميني في الشركة

الفائض التأميني هو ما يتبقى من مجموع الاشتراكات المحصلة وعوائد استثماراتها وأي إيرادات أخرى، بعد خصم التعويضات المدفوعة للمشتريين والمخصصات الفنية والاحتياطيات وحصة أصحاب حقوق الملكية مقابل إدارة كل من أعمال التأمين التكافلي وأنشطة الاستثمار وسائر المصروفات الخاصة بصندوق حملة الوثائق، كما تقوم الشركة باحتساب الفائض التأميني على أساس اعتبار جميع أنواع التأمين التكافلي المختلفة وحدة واحدة.

ب. كيفية توزيع الفائض التأميني

- يعتبر الفائض التأميني حق لحملة الوثائق وهو مملوك لهم ملكاً مشتركاً ولا يجوز لأصحاب حقوق الملكية المشاركة في هذا الفائض؛
- ويتم التوزيع على جميع حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم دون تفرقة بين من حصل على تعويضات ومن لم يحصل خلال الفترة المالية بموجب قرار هيئة الرقابة الشرعية؛
- تحتفظ الشركة بالمبالغ التي تقرر توزيعها ولم يتم المطالبة بها من قبل حملة الوثائق في حساب منفصل ويتم إظهارها ضمن حقوق حملة الوثائق على أن يتم تحويله إلى احتياطي تغطية العجز (مخصص الطوارئ) بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية أو وفقاً لما تراه هيئة الرقابة الشرعية مناسباً؛
- في حالة التصفية يتم توزيع الفائض التأميني الخاص بالفترة التي تمت فيها التصفية على حملة الوثائق فيما يتم توزيع الفائض غير المطالب به للفترات السابقة إن وجد على أوجه الخير مع إعطاء الأولوية لسداد القرض الحسن إن وجد.

ج. طرق تغطية عجز صندوق حملة الوثائق

في حال وجود عجز في صندوق حملة الوثائق يتم تغطية هذا العجز من احتياطي تغطية العجز (مخصص الطوارئ) إن وجد، وفي حال عدم كفاية الاحتياطي لتغطية العجز يلتزم أصحاب حقوق الملكية بتقديم قرض حسن لتغطية كامل العجز، وتحتفظ الشركة بمخصص بالكامل مقابل هذه القروض.

3) عرض تطور الفائض التأميني وتنافسية شركة التأمين الإسلامية بالأردن خلال الفترة 1999-2015

سيتم في هذا العنصر عرض تطور الفائض التأميني وتنافسية شركة التأمين الإسلامية كل على حدا كما يلي:

3-1) تطور الفائض التأميني لشركة التأمين الإسلامية بالأردن خلال الفترة 1999-2015

من خلال الجدول أدناه يلاحظ أن الشركة قامت بتوزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق بصورة متتالية بخلاف عام 2009 الذي لم تحقق فيه فائضا وهذا قد يرجع إلى الأزمة المالية الخائفة وتداعياتها، وبمطالعة البيانات الواردة في الجدول أدناه يلاحظ أن متوسط إجمالي فائض حملة وثائق التأمين التكافلي في الشركة قد بلغ 248539.94 دينار أردني خلال الفترة 1999-2015، كما تراوحت قيمة الفائض التأميني خلال فترة الدراسة بين الصفر (31556) و(599633) دينار أردني ، وقدرت نسبة الزيادة في الفائض بـ (36.61%) خلال فترة الدراسة أي تضاعف بحوالي (1491.14 %) ليشهد بذلك ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ 30327 دينار أردني، وهذه الزيادة ناتجة عن الدور الكبير الذي تلعبه شركة التأمين الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بما يلي:

- أ. مهارة عمل خبراء التأمين التكافلي وقدرتهم على قياس المخاطر بشكل دقيق؛
- ب. نجاح المدير في ضغط المصروفات يؤدي إلى تحقق فائض في الصندوق؛
- ج. توظيف أموال الصندوق في استثمارات ذات عائد متميز ضمن مستوى المخاطر المسموح به؛

د. طريقة تحديد مبالغ الاشتراكات، فتحديد الاشتراكات عند الحد الأعلى يؤدي إلى إيجاد فائض في نهاية الفترة.²³

جدول (04): تطور الفائض التأميني في شركة التأمين الإسلامي بالأردن للفترة

2015-1999

الوحدة: دينار أردني

السنوات	الفائض التأميني (s)
1999	31556
2000	42378
2001	137245
2002	138897
2003	198946
2004	166197
2005	114336
2006	132873
2007	183258
2008	338185
2009	0
2010	336563
2011	537367
2012	209206
2013	556440
2014	599633
2015	502099

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على:

- شركة التأمين الإسلامية، البيانات المالية، تاريخ الدخول 2016/04/10 من موقع:
<http://www.exchange.jo/ar/disclosures?category=1&symbol=TIIC>

2-3) تطور تنافسية شركة التأمين الإسلامية بالأردن خلال الفترة 2015-1999

رغم أن هناك 25 شركة تأمين في سوق التأمين الأردني إلا أن الشركة استمرت في العمل على تثبيت مفهوم التأمين التكافلي الإسلامي، وترسيخ دعائمه رغم الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة واستمرار المنافسة الشديدة في سوق التأمين المحلي واستمرار خسائر التأمين الإلزامي، والجدول أدناه يوضح تنافسية شركة التأمين الإسلامية معبر عنها بمؤشر الحصة السوقية للشركة من إجمالي أقساط سوق التأمين الأردني خلال الفترة 2015-1999:

جدول (05): تطور الحصة السوقية لشركة التأمين الإسلامي في سوق التأمين الأردني

للفترة 2015-1999

السنوات	الحصة السوقية %M
1999	3.38
2000	3.66
2001	3.54
2002	3.41
2003	3.43
2004	3.45
2005	3.13
2006	3.11
2007	3.5
2008	3.77
2009	3.9
2010	3.6
2011	3.7
2012	4.2
2013	4.3
2014	4.1
2015*	4.11

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الإتحاد الأردني لشركات التأمين، تقرير سوق التأمين الأردني، تاريخ

الدخول 2016/04/10 من موقع <http://www.joif.org/Default.aspx?tabid=57#b>

* Al Bayan Magazine, ISSUE NO 532, 46 YEARS, MARCH 2016, Beirut-Lebanon, p105.

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه يلاحظ أن متوسط حصة الشركة من إجمالي الأقساط في سوق التأمين الأردني قد بلغ (3.66%) خلال الفترة 1999-2015، كما تراوحت حصة الشركة بين (3.11%) و(4.3%) خلال فترة الدراسة، وقدرت نسبة الزيادة في الحصة السوقية بـ (1.43%) خلال فترة الدراسة أي تضاعفت بحوالي (21.6%)، شهدت بذلك ارتفاعاً منتظماً من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ (5.1%)، وهذه الزيادة ناتجة عن الدور الكبير الذي تلعبه شركة التأمين الإسلامية، فعلى الرغم من المنافسة الشديدة التي يشهدها قطاع التأمين في الأردن إلا أنها قد تمكنت من تطوير تنافسيتها من خلال زيادة حجم إنتاجها خلال فترة الدراسة رغم الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة واستمرار المنافسة الشديدة في سوق التأمين الأردني.

ثانياً) تقدير أثر الفائض التأميني على التنافسية باستخدام نموذج (VAR):

سيتم في هذا العنصر تقدير أثر توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركة التأمين الإسلامية بالأردن للفترة 1999-2015، وذلك بالتعبير عن تنافسية الشركة من خلال مؤشر الحصة السوقية، حيث سندرس درجة استجابة التنافسية لتغيرات الفائض التأميني، وسيتم استخدام إحدى طرق النماذج الديناميكية وهي نماذج الانحدار الذاتي (VAR) التي تعتبر بديلاً للنماذج الاقتصادية الهيكلية التي واجهت جملة من الانتقادات (غرانجر 1969 وسميس 1980) بسبب هشاشتها في مواجهة الاختلالات الاقتصادية، وعدم صلاحية التنبؤات المبنية عليها. وللوصول إلى نموذج انحدار ذاتي (VAR) نتبع الخطوات المنهجية التالية كما يلي :

1) اختبار استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة (اختبارات جذر الوحدة)

يستلزم إجراء اختبار التكامل المتزامن أن تكون السلسلة الزمنية للمتغيرات متكاملة من نفس الرتبة، ولمعرفة درجة التكامل نستعمل اختباري ديكي-فولار وفيليب بيرون، علماً أن اختبار (PP Test) له قدرة إختبارية أفضل وأدق من اختبار (DF Test)، لا سيما عندما يكون حجم العينة صغيراً²⁴، وفي حالة تناقض نتيجة الاختبارين، فإنه من

الأحسن الاعتماد على نتيجة اختبار (PP Test)²⁵، و نتائج الاختبارين موضحة في الجدول التالي حيث نرسم للفائض التأميني بالرمز (S) والحصة السوقية للشركة (M) :

جدول رقم (06) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي

الاختبار/المتغيرات		المستوى (Level)		الفرق الأول (1st Difference)	
Dickey-Fuller Test		ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه
S		-0.58	-2.32	-4.05	-4.04
M		-0.99	-2.65	-4.07	-5.56
Phillips-Perron Test					
S		-1.35	-4.12	-8.22	-8.02
M		-0.95	-1.67	-3.26	-3.37*

المصدر : من إعداد الباحثان بناء على مخرجات Eviews.4 معنوي عند مستوى 10%

على ضوء نتائج الاختبارين، يتضح أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرتين بحيث تحتوي على جذر وحدوي باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماماً من القيم الحرجة لـ Mackinnon، ففي هذه الحالة نرفض أيضاً فرضية الاتجاه العام التحديدي TS. أما السلاسل الزمنية للمتغيرات عن طريق الفروقات من الدرجة الأولى فهي مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى Integrated $I(1)$ ، $S, M \rightarrow IN(1)$ ، وهذا يعني أن هناك احتمال وجود تكامل مشترك.

2) تحديد درجة تأخير المسار VAR

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير المسار VAR، وهذا بالاعتماد على المعيارين AIC و SC²⁶، وبالإستعانة ببرنامج Eviews كانت قيم هاذين المعيارين كما يلي :

جدول رقم(07): تحديد درجة تأخير المسار VAR

درجة التأخير	P=1	P=2	P=3
معيار AIC	26.84	27.09	27.75
معيار SCH	27.12	27.54	28.35

المصدر: بناء شخصي (النتائج مأخوذة من برنامج Eviews 4.0)

بالاعتماد على المعيارين Schwarz، Akaike وجدنا أن درجة التأخير هي $(P=1)$.
(أدنى قيمة لأحد المعيارين) وبالتالي يمكن اختبار وتقدير النموذج $VAR(1)$.

(3) اختبار علاقة التكامل المشترك وفق جوهانس وجيسلس (Johansen and Jusellius)

تكمن أهمية هذا الاختبار في اكتشافه ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً أم لا، وفي حالة عدم تحققه ستظل العلاقة التوازنية بين المتغيرات مثارة للشك والريب²⁷، ولتحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة بدرجة معنوية، يقترح (Johansen and Jusellius) اختبارين هما : اختبار الأثر (Trace Test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Max Eigenvalue)، وتتلخص نتائج الاختبار في الجدول رقم (08) في ظل الفرضيتين التاليتين²⁸:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r = 2$$

جدول رقم (08) : نتائج علاقة اختبار التكامل المشترك وفق (Johansen and Jusellius)

Johansen Cointegration Test				
Date: 04/28/16 Time: 11:49				
Sample(adjusted): 2002 2015				
Included observations: 14 after adjusting endpoints				
Trend assumption: No deterministic trend				
Series: M S				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.200870	4.193923	12.53	16.31
At most 1	0.072567	1.054682	3.84	6.51
*** denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level				
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.200870	3.139241	11.44	15.69
At most 1	0.072567	1.054682	3.84	6.51
*** denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level				
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels				

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews.4

من خلال الجدول أعلاه نقبل فرضية العدم لكل الفرضيات عند مستوى معنوية 1% و 5%، استنادا لاختبار الأثر (Trace Test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Max Eigenvalue)، لأن إحصائية جوهنسون للاختبارين أقل من القيم الحرجة لهم، وبالتالي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة، إذن يمكن الإعتماد على نتائج هذا الاختبار بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، مما يعني أن المتغيرين يمكن أن تحظى بتمثيل نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1).

4) تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1)

يكتب نموذج "Vector Autoregressive" VAR لـ 2 متغيرات و 1 تباطؤ على الشكل التالي :

$$M_t = \Phi_0 + \Phi_1 M_{t-1} + \Phi_2 S_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبناء عليه يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى وفق الجدول التالي :

جدول رقم (09) : نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1)

Vector Autoregression Estimates		
Vector Autoregression Estimates		
Date: 04/28/16 Time: 11:52		
Sample(adjusted): 2001 2015		
Included observations: 15 after adjusting endpoints		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	M	S
M(-1)	0.659617 (0.23691) [2.78424]	322910.3 (119817.) [2.69503]
S(-1)	4.80E-07 (4.5E-07) [1.05960]	0.259714 (0.22918) [1.13322]
C	1.161219 (0.78736) [1.47483]	-953392.4 (398203.) [-2.39424]
R-squared	0.666611	0.663373
Adj. R-squared	0.611047	0.607269
Sum sq. resid	0.632336	1.62E+11
S.E. equation	0.229553	116095.6
F-statistic	11.99701	11.82390

المصدر : من إعداد الباحثان بناء على مخرجات Eviews.4

سنكتفي باختبار معادلة (M) فقط، نظرا لاهتمام دراستنا بأثر توزيع الفائض التأميني على تنافسية الشركة، وفي ما يلي صيغة نموذج شعاع الانحدار الذاتي (1)VAR (M) :

$$M = 1.16 - 0.65 * M_{(t-1)} + 4.8E - 07 * S_{(t-1)}$$

(1.47) (2.78)

(1.05)

 $n = 15$ $R^2 = 0.66$ $\overline{R^2} = 0.61$ $F_{Cal} = 11.99$

من نتائج التقدير نلاحظ أن لوغاريتم التنافسية (الحصة السوقية) مفسر بنسبة 66% بقيمه السابقة والقيم السابقة للفائض التأميني.

- إحصائية فيشر: $F_{calculé} = 11.99 > F_{tabulé}^{\alpha=0.05} = 2.82$

ومنه نقبل الفرضية البديلة (H_1)، أي قبول النموذج، وعليه فإن دالة لوغاريتم الحصة السوقية مقبولة إحصائيا.

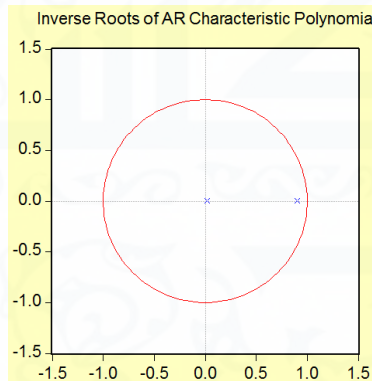
5 اختبارات التشخيص

بعد القيام بعرض نموذج شعاع الانحدار الذاتي، لا بد من اختبار صلاحيته كما يلي :

5-1 دراسة استقرارية بواقي النموذج

للتأكد من مدى استقرارية بواقي النموذج نستخدم اختبارات الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار :

الشكل رقم (03) : اختبار L'inverse des racine associées à la partie AR



المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews.4

من خلال الشكل أعلاه تبين لنا أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية، ومنه النموذج (1) VAR مستقر .

2-5) دراسة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج نستخدم اختباري (LM) و(-Box Pierce) حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج والنتائج ملخصة في الجدولين التاليين :

جدول رقم (10) : نتائج اختبار LM

VAR Residual Serial Correlation LM ...
H0: no serial correlation at lag order h
Date: 04/28/16 Time: 11:56
Sample: 2000 2015
Included observations: 15

Lags	LM-Stat	Prob
1	3.974786	0.4094
2	6.872129	0.1428
3	0.288726	0.9905
4	7.214059	0.1250

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews.4

جدول رقم (11) : نتائج اختبار (Box-Pierce/Ljung-Box)

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
H0: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 04/28/16 Time: 11:58
Sample: 2000 2015
Included observations: 15

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	2.191850	NA*	2.348411	NA*	NA*
2	8.354000	0.0794	9.458584	0.0506	4
3	8.683431	0.3697	9.870373	0.2742	8
4	14.49000	0.2705	17.78842	0.1223	12

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews.4

يشير الجدولين إلى قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%

3-5) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يستخدم اختبار (Jarque-Bura) للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (12) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bura)

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.844938	2	0.3975
2	0.801919	2	0.6697
Joint	2.646857	4	0.6185

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews.4

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الاحتمالية تتفوق عن مستوى المعنوية 5%، بمعنى قبول الفرضية العدمية بأن سلسلة توزيع بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي. انطلاقاً من الاختبارات السابقة وخاصة اختبارات الارتباط الذاتي لبواقي النموذج والتوزيع الطبيعي لها، نستنتج أن سلسلة البواقي عبارة عن شوشرة بيضاء، وعليه يمكن القول أن النموذج $VAR(1)$ المقدر ذو جودة إحصائية مقبولة وبالتالي يمكن اعتماده في التحليل.

6) الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي $VAR(1)$

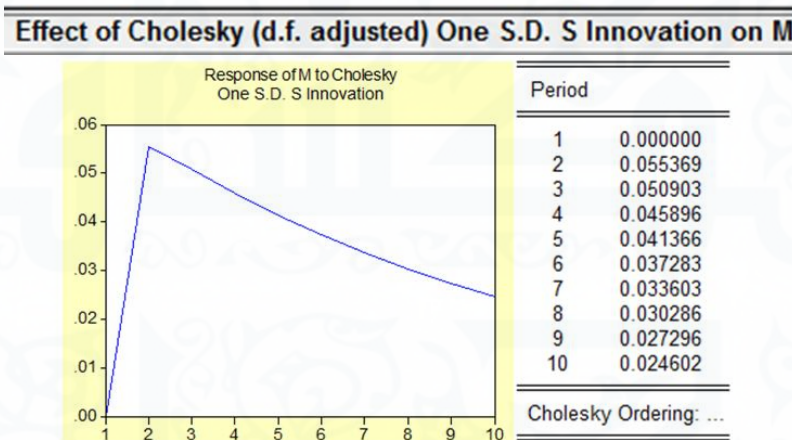
تحليل الصدمات ودالة الاستجابة لفائض التأمين (Impulse analysis)

إن نماذج الانحدار الذاتي (VAR) تسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات. وحسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية الممتدة على أفق عشر سنوات كما هو موضح في الشكل رقم (04)، فإنه في حالة ما إذا حدثت صدمة أو طفرة ايجابية في الفائض التأميني مقدرة بوحدة واحدة في السنة الأولى، يؤدي هذا إلى عدم استجابة فورية للحصة السوقية في نفس السنة، غير أنه في السنة الثانية سترتفع الحصة السوقية بمقدار 0.055369 وحدة معيارية، وهو ما نفسره بالتداعيات الإيجابية لأثر توزيع الفائض التأميني على الحصة السوقية، حيث أن توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق أدى إلى انجذاب المؤمن

لهم إلى الشركة وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة الاكتتاب والتوسع في الخدمات التأمينية، مما نجم عنه الزيادة في حصة الشركة من سوق التأمين الأردني.

لكن بعد سنتين من الصدمة تبدأ الحصة السوقية في الانخفاض حيث وصلت في السنة الرابعة إلى (0.045896 وحدة معيارية) ليتواصل الانخفاض إلى غاية نهاية فترة الاستجابة (0.024602 وحدة معيارية) أي في المدى المتوسط والطويل، وهو ما يفسره بأن توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق لا يحقق نمو وتطور في تنافسية الشركة إلا في الأمد القصير فقط.

شكل رقم (04) : دالة الاستجابة لصدمة الفائض التأميني عند أفق عشر سنوات



المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews.4

بما أن توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق له تأثير ضعيف على تنافسية الشركة في الأمد الطويل فلا بد للشركة أن تستمر في توزيع الفائض التأميني مع مراعاتها لطريقة توزيع الفائض، لأن الاستجابة الايجابية لحصة الشركة السوقية الناتجة عن الطفرة الإيجابية للفائض التأميني كانت في الأمد القصير فقط ثم بدأت في التناقص، وهذا قد يرجع في اعتقادنا إلى عدة أسباب من بينها عيوب آلية التوزيع المطبقة والمتمثلة في:

- عدم تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين مجموع المشتركين، فلا يتساوى من حصل منهم على مبلغ تعويض مساوي لقيمة اشتراكه أو زائدا عنه، مع من لم يحصل على أي

تعويض، فالأول استرد ما دفعه من اشتراك أو زيادة، والثاني لم يحصل على شيء، وبالتالي تعتبر تلك الاستفادة مانعاً لأية استفادة أخرى من حساب الفائض؛

- إضافة إلى عدم مراعاتها للجانب التربوي والتحفيزي، والذي يتمثل في دفع المشتركين لمزيد من الحرص والحذر حتى لا يقعوا في الحوادث، فيحرمون من الفائض.

وبالتالي يجب على الشركة إعادة النظر في طريقة توزيع الفائض التأميني واختيار الطريقة التي تخدم وتطور من مقدراتها التنافسية في المدى الطويل.

الخاتمة

شهد مجموع أعمال شركة التأمين الإسلامية الأردنية نموا مطردا خلال فترة الدراسة كونها فرع أساسي ومكمل لفروع الصيرفة الإسلامية التي باتت تشهد توسعا كبيرا وإقبالا من قبل الاقتصاد العالمي عليها، حيث أنها باتت تحظى بثقة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية المحلية والدولية بشكل مكنها من المنافسة القوية أمام شركات التأمين التقليدية. وبعد إجراء الدراسة حول مدى تأثير توزيع الفائض التأميني على تنافسية الشركة على مستوى سوق التأمين الأردني تبين انحصار هذا التأثير في المدى القصير فقط، إذ أن الشركة لا تستغل سياسة توزيع الفائض التأميني لتطوير تنافسياتها في المدى الطويل، وبالتالي فمن الأولى للشركة إعادة النظر في كل ما يخص الفائض التأميني من إدارته إلى توزيعه حسب مصلحة الشركة وخدمة لتنافسياتها في المدى الطويل، كما عليها استغلال جميع المزايا النسبية المستمدة من مبادئها وخصائصها على غرار توزيع الفائض التأميني وعوائد استثماره على حملة الوثائق الأمر الذي يشكل حافزاً إضافيا للإقبال على الخدمات التأمينية الإسلامية وتعزيز الفكر التعاوني الإسلامي.

أهم نتائج البحث :

- الفائض التأميني يمثل أبرز الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري؛
- يعد توزيع الفائض التأميني تكريس لمبادئ وأسس التأمين التكافلي الإسلامي؛
- كما أن العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المستأمنين يسهم في خفض القيمة الفعلية للاشتراكات؛
- هناك عدة طرق وآليات تتبعها شركات التأمين التكافلي في توزيع الفائض التأميني؛

- توزيع الفائض التأميني له تأثير كبير على تنافسية شركة التأمين الإسلامية في المدى القصير وتأثير ضعيف في المدى الطويل على مستوى سوق التأمين الأردني (تأكيد فرضية البحث)؛
- إن شركات التأمين التكافلي تتمتع بمجموعة من المزايا النسبية المستمدة من مبادئها وخصائصها على غرار طرق توزيع الفائض التأميني، وهذه المزايا النسبية تصلح لمزاياها التنافسية.

التوصيات : بناء على نتائج البحث توصي الدراسة بما يلي:

- ✓ يعد حملة وثائق (المشتركون) أولى الجهات بالفائض التأميني؛
- ✓ على شركات التأمين التكافلي مراعاة الطريقة التي تخدم تنافسياتها في المدى الطويل أثناء توزيعها للفائض التأميني؛
- ✓ يجب على شركات التأمين التكافلي عرض في تقاريرها السنوية جميع التفاصيل حول الفائض التأميني، وخاصة تلك التي تتعلق بالمقدار الموزع على المشتركين فعلاً؛
- ✓ ضرورة العمل على إعادة التوازن المرتبطة بتخفيض تكلفة التأمين التكافلي على مستوى تقدير الأقساط، وتعويض الأخطار بشكل يجعل صناعة التأمين التكافلي أكثر تنافسية بالمقارنة مع الصناعة التأمينية التقليدية؛
- ✓ يجب على شركات التأمين التكافلي أن تعمل على وضع إستراتيجية مشتركة لمواجهة احتمالات تزايد المنافسة من الشركات التجارية؛
- ✓ ضرورة وجود هيئة رقابة مستقلة متعددة الاختصاصات تتأكد من الامتثال النظامي والانضباط الشرعي والأداء المهني لمنظومة التأمين التكافلي؛
- ✓ ضرورة تبني السلطات الإشرافية في كل دولة إصدار تشريعات وقوانين لتنظيم نشاط التأمين التكافلي.

المراجع:

- ¹ - مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 200 (21/6): الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني، الدورة الحادية والعشرون، الرياض، 18-22/11/2013، ص11.
- ² -Global Islamic Finance Report 2016, The Dynamics of Takaful Market: Growth Beyond 2016, p279, Access date 27/11/2017, from: http://www.gifr.net/gifr2016/ch_09.pdf
- ³ - Deloitte, The global Takaful insurance market, p11, Access date 29/01/2015, from: http://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/lu/Documents/finance/1947_global-takaful-insurance-market_AAM.pdf
- ⁴ - Global Takaful Report 2017, Milliman Research Report, july 2017, p07, Access date 27/11/2017, from: <http://www.milliman.com/uploadedFiles/insight/2017/Takaful-2017-full-report.pdf>
- ⁵ - Global Islamic Finance Report 2016, op.cit., p280.
- ⁶ -موسى مصطفى القضاة، حقيقة التأمين التكافلي، الملتقى الدولي مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، سطيف، 25-26 أفريل 2011، ص35.
- ⁷ - مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مرجع سابق، ص11.
- ⁸ - نفس المرجع، ص12.
- ⁹ - هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 20-22/01/2009م، الرياض، ص10.
- ¹⁰ - العيفة عبد الحق، محمد إبراهيم مادي، الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير -تجارب دول-"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 03-04 ديسمبر 2012، ص07.
- ¹¹ - محمد عثمان شبير، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، مؤتمر وثاق الثاني، الكويت، 15-17 فيفري 2007، ص14.
- ¹² - هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، مرجع سابق، ص10.
- ¹³ - عدنان محمود العساف، الفائض التأميني أحكامه ومعايير احتسابه وتوزيعه، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أفريل 2010م، ص35.
- ¹⁴ - أحمد محمد السعد، تطبيقات التصرف في الفائض التأميني، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 07-08 ديسمبر 2011م، الرياض، ص25.
- ¹⁵ - علي محي الدين القره داغي، الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 02-03/10/2010م، الرياض، ص13.
- ¹⁶ - عامر حسن عفانه، إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م، ص48.
- ¹⁷ - علي محي الدين القره داغي، الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، مرجع سابق، ص13.

¹⁸ - Ahmed Mohammed Sabbagh, Islamic takaful insurance From Jurisprudents To Applications, The deposit number at the national library(2012-11-4240), Jordan, 2012, p227.

¹⁹ - شركة التأمين الإسلامية، التقرير السنوي لعام 2013، ص10، تاريخ الدخول 2014/12/19 من

موقع <http://www.islamicinsurance.jo> /

²⁰ - شركة التأمين الإسلامية، تاريخ الدخول 2015/01/13 من موقع

<http://www.islamicinsurance.jo/ar>

²¹ - شركة التأمين الإسلامية، التقرير السنوي لعام 2013، مرجع سابق، ص11.

²² - نفس المرجع، ص65.

²³ - محمد علي القرني بن عيد، الفائض التأميني معايير احتسابه و أحكامه ، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده

وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11- 13 أبريل 2010م، ص05.

²⁴-Hallam D. and Zanolli R, Error-correction models and agricultural supply response, European Review of Agricultural Economics, Vol: 2, N: 20, 1993, p160.

²⁵-Obben J, The demand for money in Brunei, Asian Economic Journal, Vol: 2, No: 12, 1998, p114.

²⁶- R.Bourbonnais, Econométrie, 6^{ème} édition, Dunod paris, 2005, P.259.

²⁷-S.G. Hall (), An application of the Granger & Engle two-step estimation procedure to United Kingdom aggregate wage, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vo: 48, No: 3, 1986, pp229

²⁸- R.Bourbonnais, Op.Cit, P290

دور وأهمية القيادة التحويلية في إرساء ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي - دراسة ميدانية -

Role and Importance of Transformational Leadership in Establishing a Culture of Total Quality in Institutions of Higher Education

أ.د عبود زرقين
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
zargo_dl6@hotmail.com

أ. اليمين سعادة
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
liamine.saada@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/10/05 تاريخ التعديل: 2017/12/11 تاريخ قبول النشر: 2017/12/20
تصنيف JEL: M10, M54

الملخص:

إن نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي مرتبط بوجود قيادة تحويلية قادرة على تهيئة بيئة ملائمة لإحداث التغيير الذي يتطلبه هذا الأسلوب الإداري الحديث، وجعل أعضاء هيئة التدريس وكل الموظفين في الجامعة يقبلون هذا التغيير، وذلك من خلال بناء ثقافة تنظيمية جديدة تتلاءم مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

وخلصت الدراسة إلى أن القيادة التحويلية من خلال أبعادها المختلفة لها دور فعال في إحداث التغيير الثقافي، وإيصال وترسيخ ثقافة الجودة الشاملة لدى منسوبي مؤسسات التعليم العالي، كما تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية إلى أن هناك ممارسة لأبعاد القيادة التحويلية في الكلية محل الدراسة لكن بدرجات متباينة بين مختلف أبعادها، وأن لهذا المستوى الممارس علاقة طردية متوسطة بنشر ثقافة الجودة الشاملة.

الكلمات المفتاحية: القيادة التحويلية؛ الثقافة التنظيمية؛ ثقافة الجودة؛ التغيير الثقافي؛ التعليم العالي.

Abstract:

The success of the application of TQM in the institutions of higher education is linked to the existence of a transformational leadership capable of creating an environment conducive to the change required by this modern administrative method, And make faculty members and employees accept this change by building a new organizational culture that is consistent with the principles of TQM.

The study concluded that transformational leadership through its various dimensions has an effective role in bringing about cultural change, and the delivery and consolidation of the culture of total quality among employees of higher education institutions. It was also concluded through the field study that there is a practice for the dimensions of transformational leadership in the college in question but in varying degrees between its different dimensions, and that this level of practice has a moderately positive relationship by spreading the culture of total quality.

Key words: Transformational Leadership; Organizational culture; Quality culture; Cultural change; Higher Education.

مقدمة:

إن النهوض والارتقاء بمستوى أداء مؤسسات التعليم العالي يفرض على قياداتها العمل على إدخال أساليب إدارية حديثة للحصول على مخرجات ذات جودة عالية تلبي احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من خدماتها، ويعد مدخل إدارة الجودة الشاملة المدخل الذي تراهن عليه مؤسسات التعليم العالي من أجل تحقيق ذلك، هذا الأسلوب الذي يقوم على إحداث تغييرات جذرية في أسلوب عمل الجامعة، من خلال التحسين المستمر لأنشطتها. ولكن الشيء الذي يؤكد عليه علماء الإدارة أن أية عملية تغيير في أي مؤسسة ومنها مؤسسات التعليم العالي تجعل الأفراد يقاومونها نتيجة لأسباب متعددة، وتعد هذه المقاومة من المعوقات الرئيسة التي تواجه عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في هذه المؤسسات، لذلك فإن الخطوة الأولى التي يتطلبها نجاح تطبيق هذا الأسلوب تتمثل في إرساء ثقافة تنظيمية جديدة تتلاءم مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة من أجل جعل مختلف منسوبي مؤسسات التعليم العالي يقبلون هذا التغيير أو على الأقل التخفيف من حدته، كما أن أية عملية تغيير ومنها التغيير الثقافي تتطلب قيادة قادرة على إحداثه.

إشكالية الدراسة:

من خلال التقديم أعلاه يمكن حصر إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

• ما مدى مساهمة القيادة التحويلية في إرساء ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤل الفرعيين التاليين:

- ما مستوى ممارسة أبعاد القيادة التحويلية في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي؟
- هل للمستوى الممارس لأبعاد القيادة التحويلية علاقة بنشر ثقافة الجودة الشاملة في الكلية؟

وللإجابة على هذين التساؤلين الفرعيين تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- مستوى ممارسة أبعاد القيادة التحويلية في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي متوسطة.
- للمستوى الممارس لأبعاد القيادة التحويلية علاقة بنشر ثقافة الجودة الشاملة الكلية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي يمكن أن تقوم به القيادة التحويلية في نشر ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي من خلال خصائصها وأبعادها التي يمكن أن تساهم في إحداث التغيير الثقافي، وإثارة الدافعية للتغيير والتطوير الذي يتطلبه تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ونشر القيم التي تساعد على تطبيقها من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس وكل منسوبي الجامعة على التعاون والعمل بروح الفريق، والالتزام بتحقيق التميز في العمل من خلال الرقابة الذاتية والإحساس بالمسؤولية. فالقيادة التحويلية لديها من الخصائص ما يجعلها قادرة على تغيير قيم واتجاهات المرؤوسين حتى يكون لديهم الاستعداد على تحقيق مستويات عالية من الأداء.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهم أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على أهم مبادئ ومتطلبات نشر ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي؛
- التعرف على مستوى ممارسة أبعاد القيادة التحويلية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي؛

- التعرف على مدى مساهمة المستوى الممارس لأبعاد القيادة التحولية في نشر ثقافة الجودة الشاملة في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور، حيث تم التطرق في المحور الأول إلى إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، أما المحور الثاني فقد تم التطرق فيه إلى الثقافة التنظيمية الملائمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. بينما تم التطرق في المحور الثالث إلى دور القيادة التحولية في إرساء ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. أما المحور الرابع فقد تم التطرق فيه إلى دراسة ميدانية بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي.

المحور الأول: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

أولاً: تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

الجودة لغة: من أجاد أي أتى بالجيد، وأجاد الشيء صيره جيداً وهو ضد الرديء (المنجد في اللغة والإعلام، 2002، ص 109).

أما الجودة اصطلاحاً فلها العديد من التعاريف والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي: عرفت المنظمة العالمية للتقييس الجودة على أنها « مجموع خصائص المنتج التي تمنحه القدرة على تلبية الاحتياجات الصريحة والضمنية » (Susslend, 1996, p. 16). ويعرفها كروسبي بأنها « المطابقة مع المتطلبات » (بوكميش، 2011، ص 16). ويرى جوران أن الجودة تعني « التحرر من أوجه القصور أو التحرر من الأخطاء التي تتطلب القيام بالعمل مرة أخرى » (Juran & Godfrey, 1999).

هذه بعض التعاريف المقدمة للجودة بصفة عامة أما بخصوص الجودة في مجال التعليم فتعرف على أنها « مجل السمات والخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية، والتي تتناغم مع احتياجات ورغبات المستفيدين من خلال إحداث تغيير مقصود في معرفة وسلوك المتعلم » (الكناري، 2016، ص 48).

أما فيما يخص إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي فتعرف على أنها « القيام بتوجيه كافة الأنشطة والعمليات على كافة المستويات في منظومة التعليم العالي لإشباع رغبات العملاء عن طريق التطوير والتحسين المستمر لجودة الخدمة المقدمة للطلاب للحصول على

خريج ذي كفاءة عالية يتطلبه سوق العمل، وذلك بخلق ثقافة تنظيمية جديدة قائمة على الالتزام بمبدأ المشاركة الجماعية، وتقويم ملائمة كافة الأوضاع الأكاديمية والإدارية والمالية بما يتفق ومدخل إدارة الجودة الشاملة» (البادي، 2010، ص 78-79).

ويرى « Sallis » أن الجودة الشاملة هي فلسفة ومنهجية يمكنها أن تساعد المؤسسات على إدارة التغيير ووضع جداول أعمال خاصة بها للتعامل مع ضغوط خارجية جديدة، كما أنها ليست علاجاً شافياً لجميع المشاكل التي تعيق التعليم بل هي مجموعة هامة من الأدوات التي يمكن استخدامها في إدارة المؤسسات التعليمية (Sallis, 2002).

من خلال ما سبق، يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على أنها « فلسفة عمل تقوم على أساس المشاركة الجماعية والتحسين المستمر لجودة الخدمة التعليمية المقدمة من أجل الحول على خريجين ذو كفاءات عالية».

ثانياً: مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

إن نجاح مؤسسات التعليم العالي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتوقف على مدى توفر مجموعة من المبادئ أهمها:

- **الالتزام الإدارة العليا:** يعد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي قراراً استراتيجياً تتخذه الإدارة العليا، وبالتالي فإن نجاح هذه المؤسسات في تطبيق هذا الأسلوب يعتمد على دعم والالتزام الإدارة العليا، وقناعتها بتبني هذه الفلسفة في كل أنشطتها وعملياتها وأقسامها.

- **التركيز على الزبائن:** يجب على مؤسسات التعليم العالي التركيز على تلبية احتياجات الزبائن سواء كانوا داخليين (الطالب، عضو هيئة التدريس، العاملين) أو خارجيين (أولياء الطلبة، أرباب العمل، المجتمع) من خلال تحديد احتياجاتهم ورغباتهم الحالية والمستقبلية والعمل على إشباعها.

- **التحسين المستمر:** إن الأخذ بمفهوم التحسين المستمر في مؤسسات التعليم العالي يسمح بتحقيق تحسن تدريجي للخدمات التي تقدمها، وهو الشيء الذي يؤدي في النهاية إلى الحصول على مخرجات ذات جودة عالية. وهذا لا يتم إلى من خلال التطوير المستمر في الإدارة والبحث العلمي والتطبيقي وتوفير بيئة ابتكاره وبنية تحتية ملائمة فضلاً عن إدخال الوسائل التعليمية الحديثة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة العملية التعليمية (مهند و رشا عدنان، 2013، ص 229).

• **المشاركة الكاملة:** يعتمد أسلوب إدارة الجودة الشاملة على التعاون في أداء الأعمال، وهذا ما يستلزم مشاركة كل المنتسبين إلى الجامعة في جهود تحسين الجودة من خلال تشكيل فرق العمل وحلقات الجودة.

• **اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق:** يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تقوم ببناء قراراتها على أساس حقائق وبيانات صحيحة، وليس على أساس تكهنات فردية أو افتراضات أو توقعات مبنية على آراء شخصية تعتمد النسبية في توقع النجاح (عياش، 2005، ص 236).

إن توفر هذه المبادئ يعد بمثابة حجر الأساس للبدء في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

المحور الثاني: الثقافة التنظيمية الملائمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

إن نجاح مؤسسات التعليم العالي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة مرهون بمدى قدرتها على تهيئتها للثقافة التنظيمية وبيئة العمل، وجعلها متناسبة مع متطلبات فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

أولاً: مفهوم الثقافة التنظيمية

1-1 تعريف الثقافة التنظيمية

تعرف الثقافة التنظيمية على أنها القيم المشتركة والمعتقدات والمواقف والافتراضات والسلوكيات لأعضاء المنظمة (Awais & others, 2013). أما التعريف الإجرائي للثقافة التنظيمية في هذه الدراسة فتشير إلى مجموعة القيم المشتركة والمعتقدات والافتراضات والأنماط السلوكية بين كل أفراد مؤسسات التعليم العالي، والتي تحكمهم وتوجههم في التعامل والتفاعل مع بعضهم البعض.

1-2 أهمية الثقافة التنظيمية

تعد الثقافة التنظيمية الأساس لنجاح عمليات التحول والتطور والعمل بالجودة الشاملة التي تسعى إليها المنظمات، إذا باءت معظم عمليات التحول والتطور التي قامت بها المنظمات خلال مرحلة من المراحل بالفشل السريع كون إدارة المنظمات لم تحدد وتدرك ثقافتها التنظيمية القائمة، وأيضاً لم تعمل على إيجاد ثقافتها التنظيمية الخاصة بها أو العمل على تطويرها في سياق عمليات التحول التي قامت بها (محمود عزيز و آخرون، 2012، ص 54).

أما عن أهمية الثقافة التنظيمية في مؤسسات التعليم العالي فيبرز دورها من خلال دورها في بقاء ونجاح هذه المؤسسات إذ تعمل كقوة دافعة توحد الطاقات نحو تحقيق الأهداف المشتركة، وتوحيد الجهود نحو التجديد والابتكار والتحسين المستمر الذي يعد شرط أساسي لنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة، كما أنها تساعد الكليات في مواجهة التغيرات المتسارعة عالمياً (بدح، 2013، صفحة 9). في حين يمكن أن تكون الثقافة الضعيفة عائق أمام التطوير والتحسين المستمر في مؤسسات التعليم العالي.

من هنا يتضح أن للثقافة التنظيمية السائدة في مؤسسات التعليم العالي دور كبير في تطبيق إدارة الجودة الشاملة من خلال نشر الثقافة التي يشعر فيها أفراد الجامعة بحرية المشاركة في حل المشاكل واتخاذ القرارات، كما تساعد الثقافة القوية على تماسك الأفراد داخل الجامعة من خلال القيم المشتركة، وهذا ما يؤدي إلى تأسيس نظام العمل الجماعي والذي يعد أهم مبدأ تقوم عليه إدارة الجودة الشاملة.

1-3- عناصر الثقافة التنظيمية

تشير أغلب الدراسات إلى أن الثقافة التنظيمية لأي منظمة تتكون من أربعة عناصر أساسية هي: (العميان، ص 312-313)

- **القيم التنظيمية:** تمثل القيم في مكان أو بيئة العمل بحيث تعمل هذه القيم على توجيه سلوك العاملين ضمن الظروف التنظيمية المختلفة.
- **المعتقدات التنظيمية:** هي عبارة عن أفكار مشتركة حول طبيعة العمل والحياة الاجتماعية في بيئة العمل، وكيفية انجاز العمل والمهام التنظيمية.
- **الأعراف التنظيمية:** وهي عبارة عن معايير يلتزم بها العاملون في المنظمة على اعتبار أنها معايير مفيدة للمنظمة.
- **التوقعات التنظيمية:** تتمثل التوقعات التنظيمية بالتعاقد السيكولوجي غير المكتوب، والذي يعني مجموعة من التوقعات يحددها أو يتوقعها الفرد أو المنظمة كل منهما من الآخر خلال فترة عمل الفرد في المنظمة.

إن العناصر السابقة الذكر للثقافة التنظيمية لها دور مهم في بناء وتوجيه سلوك الأفراد نحو تحقيق أهداف المنظمة، كما أنها تعد الأساس لنجاح عملية التغيير ووسيلة من وسائل التطوير التنظيمي والعمل بالجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

ثانيا: ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي

2- 1- تعريف ثقافة الجودة

تعرف ثقافة الجودة على أنها النظام القيمي للمنظمة والذي ينتج عنه بيئة تدعم فكرة التحسين المستمر والدائم للجودة، وتتكون هذه الثقافة من القيم والعادات والتقاليد والإجراءات والتوقعات التي تروج للجودة (السيسي، 2011، ص 222). كما أن ثقافة الجودة تعبر عن الطريقة التي تؤدي بها الأعمال، إذ يؤكد فيليب أتكينسون أن الثقافة عبارة عن مجموعة من القيم والسلوكيات والقواعد التي تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات، وإذا تم الأخذ بمفهوم ومبادئ الجودة الشاملة في المؤسسة التربوية فعلينا العمل على ترسيخ الثقافة التي يشعر فيها الأفراد بحرية المشاركة بأفكارهم والمشاركة في حل المشكلات واتخاذ القرارات واعتبار ذلك بمثابة قاعدة أساسية في العمل. (العساف و الصرايرة، 2011، ص 614)

ويرى حليم الطائي ومن معه أن ثقافة الجودة وبرامجها في مؤسسات التعليم العالي تؤدي إلى إشراك كل فرد وإدارة ووحدة علمية وطالب وعضو هيئة تدريس ليصبح جزءا من هذا البرنامج، وبالتالي فإن الجودة هي القوة الدافعة المطلوبة لدفع نظام التعليم الجامعي بشكل فعال ليحقق أهدافه ورسائله المنوطة به من قبل المجتمع والأطراف ذات الاهتمام بالتعليم الجامعي (حليم الطائي و آخرون، 2009، ص 34).

2- 2- مبادئ ومتطلبات ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي

تستند ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي على مجموعة من المبادئ أهمها: (العساف و الصرايرة، 2011، ص 614-615)

-رسالة الجامعة وهدفها هي غاية ومسعى الجميع، فالجامعة هي مستقبل كل من يعمل فيها ونجاحها يعني نجاح الجميع؛

-الكمال والتميز في الإنجاز يعد هدفا استراتيجيا وهو مسؤولية الجميع؛

-تتمية الولاء والانتماء للمهنة وقيم الإخلاص والأمانة والصدق والنزاهة في العمل لدى العاملين جميعهم؛

- تتمية روح المعاملة الإنسانية والاحترام لكل من يعمل في الجامعة، وتتمية العلاقات غير الرسمية بينهم؛

-تبني أسلوب حل المشكلات بطريقة علمية تشاركية والعمل بروح الفريق؛

-تتمية الرقابة الذاتية والإحساس بالمسؤولية لدى العاملين في الجامعة جميعهم؛

-النظر لكل من يعمل في الجامعة بأن لديه القابلية للإبداع والابتكار وتحفيز المبدعين ومكافأته؛

-استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في التعليم والتقويم والتغذية الراجعة
فإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى ثقافة تقوم على الثقة والتعاون والعمل الجماعي، والجودة التي لا نهاية لها، والتعليم المستمر، وتركز أيضا على رضا العملاء (khadijah & others, 2016, p. 8).

هذه بعض المبادئ الأساسية التي يجب التقيد والالتزام بها لبناء ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي. كما أن بناء ثقافة الجودة في هذه المؤسسات يتطلب جملة من القواعد والأسس التي تستند إليها كي تصبح نمطا سائدا في سلوك العاملين من أهمها: (القداح، 2015، ص 168-169)

-اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق معايير وأسس رفيعة المستوى من حيث المؤهلات العلمية، والمعدلات التراكمية، والخبرات التدريسية والتدريبية، والنشاطات البحثية؛
-اعتماد معايير نوعية للترقية الأكاديمية والإدارية والمكافآت والحوافز الإضافية ارتباطا بالتميز والمبادرات الإبداعية، والاستخدام المثمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
-تصميم معايير مخططة من واقع رؤية الجامعة، وخصائص البرنامج التعليمي، وتنفيذ سلسلة من القياسات الكمية والنوعية لتقييم الأداء مقارنة بتلك المعايير؛
-اعتماد مؤشرات ومعايير عالمية للمخرجات المطلوبة، يتم تطويرها باستمرار في ضوء المتغيرات المستجدة؛

-التوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الإدارية؛
-تطوير الخطط الدراسية إذ ترتبط هذه الخطط بالأهداف العامة، والأهداف التخصصية التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها؛
-اعتماد البحث العلمي أداة وغاية لتطوير الجامعة وبروز دورها في بناء المجتمعات ورفقها.

ثالثا: القيم التنظيمية الداعمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي
تعد القيم التنظيمية من أهم عناصر الثقافة التنظيمية التي يمكن أن تساهم في نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة لأن القيم هي التي تحكم وتوجه سلوكيات الأفراد العاملين بالمنظمة مع الرؤساء والمرؤوسين والزملاء. فمن أجل نجاح مؤسسات التعليم العالي في

تطبيق الجودة الشاملة يجب عليها العمل على تنمية القيم التي تتعلق بالجودة الشاملة والمتمثلة في:

- **التعاون والمشاركة الجماعية:** يجب أن يسود الجامعة روح التعاون والعمل الجماعي بين أعضاء هيئة التدريس وجميع منسوبي الكلية، وأن تتوفر لديهم الرغبة والقناعة الصادقة في تحسين جودة البرامج التعليمية، وحل المشاكل بطريقة جماعية من خلال تشكيل فرق العمل.

- **الاحترام:** يجب أن يسود في الجامعة جو من العلاقات الإنسانية السليمة والاحترام المتبادل بين مختلف المنتسبين إليها.

- **الولاء للجامعة:** يجب على كل منسوبي الجامعة أن يعلنوا ولاؤهم للجامعة، وهذا الولاء يجعلهم يقبلون قيم وأهداف الجامعة، ويتبنونها ويفتخرون بها، ويعملون بهمة من أجل تحقيقها. لأن تحقيق أهداف الجامعة هو تحقيق لأهدافهم.

- **الإخلاص في العمل:** يعد الإخلاص شرط أساسي لتحقيق الجودة المطلوبة، لذا يجب على منسوبي مؤسسات التعليم العالي الحرص على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم بإخلاص وصدق ونزاهة، وذلك من خلال تنمية الرقابة الذاتية والإحساس بالمسؤولية.

- **التميز في العمل:** يتوقف نجاح برنامج الجودة في مؤسسات التعليم العالي على مدى سعي وحرص منسوبيها على أداء أعمالهم ومهامهم بكفاءة عالية.

إن توفر مثل هذه القيم والتزام منسوبي مؤسسات التعليم العالي بها سوف يساهم مساهمة فعالة في نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة. لذا يجب على القيادة العليا أن تحرص على غرس مثل هذه القيم في نفوس أفرادها.

المحور الثالث: دور القيادة التحويلية في إرساء ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

أولاً: مفهوم القيادة التحويلية

يحتاج أسلوب التغيير الذي يتطلبه تطبيق إدارة الجودة الشاملة إلى قيادة تلهم التابعين وتحقق الثقة بينها وبينهم، مما يجعلهم يبذلون مزيداً من الجهود التي يتطلبها التغيير والتطوير في مؤسسات التعليم العالي وتعرف هذه القيادة بالقيادة التحويلية.

1-1 تعريف القيادة التحويلية

تعرف القيادة التحويلية في مؤسسات التعليم العالي على أنها « الأسلوب القيادي الذي يمارسه رؤساء الأقسام العلمية من خلال سلوكيات تؤدي إلى توسيع الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ودوافعهم ووعيهم برسالة الكلية ورؤيتها والعمل بروح الفريق وبأسلوب إبداعي لتحقيق أهدافها » (الشمري، 1432 هـ، ص 172).

من خلال هذا التعريف يمكن تعريف القيادة التحويلية في هذه الدراسة على أنها « الأسلوب القيادي الذي يمارسه عمداء الكليات ورؤساء الأقسام من خلال سعيهم إلى الارتقاء بمستوى أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين وكل منسوبي مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز الدافعية بينهم بما يؤدي على بذل الجهد المطلوب لإحداث التغيير الذي يتطلبه أسلوب إدارة الجودة الشاملة».

1-2 خصائص القيادة التحويلية ومهامها

يختلف القائد التحويلي في الجامعة عن غيره من القادة في عدد من الخصائص منها: أنه صاحب رؤية مستقبلية ولديه اعتقاد وحماس للعمل عضواً في فريق أو جماعة من القادة التحويليين وهو مسؤول تغيير وتطوير، يسعى إلى تطوير ثقافة تنظيمية جديدة وهو مبدع وشجاع محب للمخاطرة المحسوبة في التفكير وفي التنفيذ، يؤمن بقيمة الفرد، توجهه قيم أخلاقية محورية، ويتصرف في ضوئها، وهو دائم التعلم ولديه المقدرة على التعامل مع الغموض والتعقيد، يثق في نفسه، ويتسم بالاستقامة الأخلاقية وواضح في الهدف ويعمل على تحفيز العاملين (عادل ناصر الدين و آخرون، ص 5).

كما أن التغيير الناجح في مؤسسات التعليم العالي نحو ثقافة الجودة يتطلب قيادة تحويلية تقوم بالمهام التالية: (السلطين، 2014، ص 177-178)

- **تحديد الرؤية:** صورة المستقبل المنشود. إذ أنه يوضح لمنسوبي مؤسسات التعليم العالي الحل، ويحدد في صورة جميلة المستقبل المأمول، وهذا يساعد على التناؤل، والصمود، والتماسك، والتحمس لأداء الأدوار المطلوبة منهم.

- **إيصال الرؤية للتابع:** فالقائد الفعال هو القادر على إيصال الرؤية لأتباعه بصورة واضحة تجعلهم يرونها كما يرون واقعهم فيتحمسون لها، وتزداد دوافعهم وتضحياتهم من أجل إنجازها، لأنه لا قيمة للرؤية مهما كانت رائعة وجميلة إذ لم يفهمها العاملون.

-**تطبيق الرؤية:** القائد الفعال لا يكتفي في إيصال الرؤية لأتباعه بل يعايش مرؤوسيه إذ يجب أن تكون علاقته ذات صلة بالرؤية المنشودة، حيث يتأكد من تطابق كافة الأعمال مع هذه الرؤية والقيم والمبادئ التي شُكِّلت عليها، وإذا لاحظ المرؤوسون إصرار القائد وصبره وثباته وإرادته العالية فإن ذلك سيزيد من تماسكهم وثقتهم بهذه الرؤية.

-**رفع التزام الأتباع تجاه هذه الرؤية:** إن القائد الفعال هو الذي يعتبر أن هذه المرحلة لا تغيب عن باله ويعلم أن من أدواره الرئيسية زيادة التزام العاملين بها ويمكن أن يتبنى العديد من الطرق مثل التشجيع والإشعار المستمر بالقصص، مشاركة العاملين في بناء الرؤية واتخاذ القرار، القدوة الصالحة والمصادقية في القول والعمل والتطبيق.

ثانيا: أهميته أبعاد القيادة التحويلية في إرساء ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

إن مؤسسات التعليم العالي كغيرها من المؤسسات الخدمية تحتاج إلى قيادة قادرة على إحداث التغيير الثقافي الذي يتطلبه تطبيق إدارة الجودة الشاملة، لأن فلسفة إدارة الجودة الشاملة هي أسلوب عمل جديد يحتاج إلى قيادة تحويلية قادرة على خلق الشعور بالحاجة الملحة لإجراء تغيير في المنظمة. وقد أكدت العديد من الدراسات أن عدم توفر القيادات المؤثرة، وغياب الدور القيادي وعدم ممارسة دور قائد التغيير بشكل فعال، وضعف كفاية القيادات التربوية تعد من أبرز المعوقات التي تواجه عمليات التغيير وخاصة التغيير الثقافي، وأن هناك حاجة ماسة إلى ظهور قيادة تغيير قادرة على استيعاب التغيرات، وعلى التعامل مع ما تفرضه من تحديات (العتيبي، 1430 هـ، ص 3-4).

فالقادة التحويلية في مؤسسات التعليم العالي تسعى إلى النهوض بشعور أعضاء الهيئة التدريسية و كافة المنتسبين إليها وذلك من خلال الاحتكام إلى أفكار وقيم أخلاقية، فسلوك القيادة التحويلية يبدأ من القيم والمعتقدات الشخصية للقائد وليس على تبادل مصالح مع المرؤوسين، فالقائد التحويلي يتحرك في عمله من خلال نظم قيمية راسخة كالعدالة والاستقامة، وتسمى تلك القيم بالقيم الداخلية وهذه القيم لا يمكن التفاوض حولها أو تبادلها بين الأفراد، ومن خلال التعبير عن تلك المعايير الشخصية يوحد القائد التحويلي أتباعه ويستطيع أن يغير معتقداتهم وأهدافهم (خريش و شويمات، 2005، ص 14). كما أن القائد التحويلي يلهم أعضاء الهيئة التدريسية وكل المنتسبين ويساعدهم على تكوين ثقافة الجودة من خلال إيجاد مبررات قوية تدعو العاملين إلى إعادة النظر في طريقة تفكيرهم اتجاه

مشكلات العمل التقنية والإنسانية وقيمهم الشخصية، وكذا حل مشكلاتهم بطرق جديدة من خلال الحوار وتقديم الأدلة والبراهين الداعمة للحلول الإبداعية (عادل ناصر الدين و آخرون، صفحة 7). كما أنه يسعى باستمرار لتغيير القيم الأساسية واتجاهات التابعين حتى يكون لديهم الاستعداد لأداء مستويات عالية تفوق المستويات التي حددتها المنظمة (درويش، 2009، ص 106). وهو مستوى الأداء الذي تسعى مؤسسات التعليم العالي للوصول إليه من خلال تطبيقها لإدارة الجودة الشاملة. فالقيادة التحويلية لديها القدرة على إرساء ثقافة الجودة من خلال تشجيع القيم الاجتماعية وقيم المشاركة والالتزام والانتماء (خليل، 2015، صفحة 213). بالإضافة إلى قدرتها على تفجير الطاقات الإبداعية الكامنة لدى أعضاء هيئة التدريس ومنسوبي الجامعة، وتزويد من الشعور بالالتزام لديهم، وتخلق الثقة بينها وبينهم وتعزز الشعور بالعدالة بكل أنواعها داخل نفوس العاملين، وتزويد من قيم الولاء للجامعة التي يعملون بها (الشنطي، 2016، صفحة 32).

بالإضافة إلى ما سبق ذكره يمكن إبراز دور القيادة التحويلية في إرساء ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي من خلال أبعادها المتمثلة في:

• **الحفز الإلهامي:** يركز هذا البعد على تصرفات وسلوكيات القائد الذي يثير في التابعين حب التحدي وتلك السلوكيات تعمل على إيضاح التوقعات وتصف أسلوب الالتزام للأهداف التنظيمية، واستثارة روح الفريق من خلال الحماسة المثالية (درويش، 2009، صفحة 107).

فعميد الكلية التحويلي يثير في أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة حب التحدي ويقوم باستثارة روح الفريق من خلال تصرفاته وسلوكياته، كما يقوم بتوضيح الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها والالتزام بها وإيصال التوقعات والأمال العالية، وهذا ما يغرس قيم التحدي والمثابرة والتعاون بينهم من أجل تحقيق أهداف الجامعة.

• **التأثير المثالي:** يقصد به ذلك السلوك الذي يشجع المرؤوسين على النظر إلى القادة كنماذج للدور، ويتمثل جوهر التأثير المثالي في إيجاد القيم التي تلهم وتوفر معاني العمل للمرؤوسين (عادل ناصر الدين و آخرون، ص 5-6).

فهذا البعد يجعل من القائد التحويلي في الجامعة نموذج يقتدي به منسوبي الجامعة من خلال كسب ثقتهم، وهذا ما يشكل الأساس لقبول التغيير الذي يتطلبه تطبيق إدارة

الجودة الشاملة، وبدون زرع الثقة في نفوس أتباعه فإن أي محاولة لتغيير أسلوب العمل في الجامعة سوف تقابل بالمقاومة.

• **الاعتبار الفردي:** تعني أن حاجات المرؤوسين الخاصة تلقى اهتماما خاصا من قبل القائد التحويلي وذلك بهدف إنجاز المهام المنوطة بالمرؤوسين، والنمو المهني المتعلق بهم، عن طريق إيجاد فرص جديدة للتعليم والتدريب والنصح والتوجيه، وتوفير المناخ المناسب من أجل تطوير المرؤوسين باستمرار (الحراشة، 2015).

يعمل القائد التحويلي في الجامعة وفق هذا البعد على تنمية مهارات وقدرات أعضاء الهيئة التدريسية وكافة الموظفين من أجل تحقيق التميز في الأداء من خلال النصح والتوجيه والإرشاد، وتوفير التدريب اللازم الذي يعد وسيلة مهمة لتنمية الإمكانات وتطوير المهارات والقدرات.

• **الاستثارة الفكرية:** وفيها يعمل القائد التحويلي على البحث عن الأفكار الجديدة وتشجيع حل المشاكل بطرق إبداعية من قبل التابعين، ودعم النماذج الجديدة والخلاقة لأداء العمل (درويش، 2009، ص 107).

فالقائد التحويلي في الجامعة يعمل على إثارة الدافعية للتغيير والتطوير الذي يتطلبه تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة لدى أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين والطواقم الإداري، ويجعلهم يدركون الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها من خلال تبنيها لإدارة الجودة الشاملة، وتشجيعهم على حل المشاكل بطرق إبداعية، وتحفيزهم على البحث عن طرق وأفكار مبتكرة لتحسين أدائهم بصفة مستمرة، وهذا ما يسمح بتطوير أداء أعضاء الهيئة التدريسية ومنسوبي الجامعة وأداء مهامهم بكفاءة عالية ويغرس فيهم قيم التجديد والابتكار والتحسين المستمر.

المحور الرابع: دراسة ميدانية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة أم البواقي -

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء الهيئة التدريسية لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي، وقد تم اختيار عينة مكونة من 35 مفردة من أصل 110 باعتماد طريقة السحب العشوائي البسيط.

ثانياً: اختبار أداة الدراسة: تم الاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات الأولية اللازمة لإجراء الدراسة، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجات الاجابة على النحو التالي:

موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما. وقد اعطيت هذه الدرجات الأوزان التالية بالترتيب (5، 4، 3، 2، 1). وبعد تصميم الاستبيان (أنظر ملحق رقم 01) وتوزيعه على عينة الدراسة تم اختباره باعتماد معامل الثبات والصدق، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): معامل الثبات والصدق

عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
24	0.937	0.968

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن قيمة معامل الثبات تقدر بـ 0.937 وهذا ما يعني أن الاستبيان يتميز بدرجة عالية من الثبات، كما نلاحظ أن معامل الصدق يقدر بـ 0.968 وهذا ما يدل على أن العبارات المعتمدة تقيس ما وجدت لقياسه.

ثالثا: عرض وتحليل بيانات الدراسة

3. 1 عرض وتحليل اجابات افراد العينة حول محور ابعاد القيادة التحويلية

لمعرفة مستوى ممارسة عميد الكلية لأبعاد القيادة التحويلية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من أبعاد القيادة التحويلية والمبينة في الجداول التالية:

جدول رقم (02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على

عبارات التحفيز الالهامي

عبارات البعد الأول	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
عبارة 01	التكرار	4	12	9	9	1	3.25	1.06	محايد
	النسبة	11.4	34.3	25.7	25.7	2.9			
عبارة 02	التكرار	4	11	13	7	0	3.34	0.93	محايد
	النسبة	11.4	31.4	37.1	20	0			
عبارة 03	التكرار	3	12	13	6	1	3.28	0.95	محايد
	النسبة	8.6	34.3	37.1	17.1	2.9			
عبارة 04	التكرار	4	11	10	9	1	3.22	1.05	محايد
	النسبة	11.4	31.4	28.6	25.7	2.9			

نتيجة	التكرار	15	46	45	31	3	3.27	0.84	محايد
البعد	النسبة	10.7	32.9	32.1	22.1	2.1			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير معطيات هذا الجدول إلى أن 32.9% من أفراد عينة البحث موافقون على عبارات هذا البعد، كما أن 10.7% من إجاباتهم حصلت على درجة موافق تماماً، بينما 22.1% من إجابات أفراد العينة حصلت على درجة غير موافق و 2.1% حصلت على درجة غير موافق تماماً. وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.27 بانحراف معياري 0.84. وهذا ما يبين المستوى المتوسط لدرجة ممارسة قائد الكلية للتفويض الالهامي.

جدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على

عبارات الاستشارة الفكرية

عبارات البعد الثاني	المقياس	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
عبارة 01	التكرار	3	13	9	8	2	3.2	1.07	محايد
	النسبة	8.6	37.1	25.7	22.9	5.7			
عبارة 02	التكرار	4	11	11	6	3	3.2	1.13	محايد
	النسبة	11.4	31.4	31.4	17.1	8.6			
عبارة 03	التكرار	6	22	6	0	1	3.91	0.78	موافق
	النسبة	17.1	62.9	17.1	0	2.9			
نتيجة البعد	التكرار	13	46	26	14	6	3.43	0.85	موافق
	النسبة	12.4	43.8	24.8	13.3	5.71			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال هذا الجدول أن 43.8% من أفراد العينة موافقون على عبارات هذا البعد و 12.4% موافقون تماماً، وهذا ما يعني أن أغلب أفراد العينة يرون أن قائد الكلية لديه القدرة على الاستشارة الفكرية في حين أن 13.3% غير موافقون على عبارة هذا البعد و 5.71% غير موافقون تماماً. وقد حصل هذا البعد على متوسط حسابي 3.43 وانحراف معياري 0.85 وقد كانت نتيجة البعد موافق وهذا ما يعني المستوى المرتفع لممارسة العميد لبعد الاستشارة الفكرية في الكلية .

جدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على

عبارات التأثير المثالي

عبارات البعد الثالث	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
عبارة 01	التكرار	18	14	3	0	0	4.42	0.65	موافق بشدة
	النسبة	51.4	40	8.6	0	0			
عبارة 02	التكرار	7	16	10	2	0	3.8	0.83	موافق
	النسبة	20	45.7	28.6	5.7	0			
عبارة 03	التكرار	3	7	23	1	1	3.28	0.78	محايد
	النسبة	8.6	20	65.7	2.9	2.9			
عبارة 04	التكرار	9	11	12	3	0	3.74	0.95	موافق
	النسبة	25.7	31.4	34.3	8.6	0			
نتيجة البعد	التكرار	37	48	48	6	1	3.81	0.62	موافق
	النسبة	26.4	34.3	34.3	4.28	0.7			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير معطيات الجدول رقم 04 أن 26.4% من أفراد العينة موافقون تماما على عبارات هذا البعد و 34.3% موافقون، في حين ان 4.28% غير موافقون و 0.7% غير موافقون تماما وهي نسبة ضئيلة جدا. وقد حصل هذا البعد على متوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 0.62 وقد حصلت نتيجة المحور على درجة موافق وهذا ما يعني موافقة اغلب افراد العينة على عبارات هذا البعد وهذا ما يدل على أن عميد الكلية يمارس التأثير المثالي بدرجة مرتفعة.

جدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على

عبارات الاعتبار الفردي

عبارات البعد الرابع	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
عبارة 01	التكرار	3	17	9	3	3	3.4	1.06	موافق
	النسبة	8.6	48.6	25.7	8.6	8.6			
عبارة	التكرار	4	17	7	3	4	3.4	1.16	موافق

02	النسبة	11.4	48.6	20	8.6	11.4		
03	النسبة	5.7	28.6	40	22.9	2.9	3.14	0.93
	التكرار	2	10	14	8	1		محاييد
نتيجة البعد	النسبة	8.56	41.9	28.6	13.4	7.63	3.30	0.95
	التكرار	9	44	30	14	8		محاييد

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير معطيات الجدول رقم 05 على أن 41.9% من أفراد العينة موافقون على عبارات الاعتبار الفردي كما أن 8.56% موافقون تماماً، في حين أن 13.4% غير موافقون و 7.63% غير موافقون تماماً وقد حصل هذا البعد على متوسط حسابي 3.30 وانحراف معياري 0.95 وهذا ما يشير إلى المستوى المتوسط لممارسة قائد الكلية لهذا البعد.

جدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول (أبعاد القيادة التحويلية)

البيان	أبعاد القيادة التحويلية				القيادة التحويلية
	التحفيز الالهامي	الاستثارة الفكرية	التأثير المثالي	الاعتبار الفردي	
المتوسط الحسابي	3.27	3.43	3.81	3.30	3.45
الانحراف المعياري	0.84	0.85	0.62	0.95	0.74
النتيجة	محاييد	موافق	موافق	محاييد	موافق

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال هذا الجدول أن المتوسط الحسابي الكلي لأبعاد القيادة التحويلية بلغ 3.45 وانحراف معياري 0.74 وكانت نتيجة المحور موافق، وهذا ما يعني حسب إجابات أفراد العينة أن عميد الكلية يمارس أبعاد القيادة التحويلية وهذا ما سينعكس إيجاباً على إرساء ثقافة الجودة الشاملة في الكلية، ويأتي بعد التأثير المثالي في المرتبة الأولى وهذا ما يدل على أن قائد الكلية يمتلك القدرة على التأثير في رؤوسه و يليه في المرتبة الثانية بعد الاستثارة الفكرية بدرجة موافق، وبعدها في المرتبة الثالثة بعد الاعتبار الفردي، في حين يأتي بعد التحفيز الالهامي في المرتبة الأخيرة.

3 - 2 عرض وتحليل اجابات افراد العينة حول محور ثقافة الجودة الشاملة

فيما يلي جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات ثقافة الجودة الشاملة.

جدول رقم (07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني (ثقافة الجودة الشاملة)

عبارات المحور الثاني	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
عبرة 01	التكرار	5	20	3	6	1	3.62	1.03	موافق
	النسبة	14.3	57.1	8.6	17.1	2.9			
عبرة 02	التكرار	6	21	6	2	0	3.88	0.75	موافق
	النسبة	17.1	60	17.1	5.7	0			
عبرة 03	التكرار	6	24	2	3	0	3.94	0.76	موافق
	النسبة	17.1	68.6	5.7	8.6	0			
عبرة 04	التكرار	4	21	6	4	0	3.71	0.82	موافق
	النسبة	11.4	60	17.1	11.4	0			
عبرة 05	التكرار	7	22	3	3	0	3.94	0.80	موافق
	النسبة	20	62.9	8.6	8.6	0			
عبرة 06	التكرار	2	14	12	5	2	3.25	0.98	محايد
	النسبة	5.7	40	34.3	14.3	5.7			
عبرة 07	التكرار	2	20	6	3	14	3.37	1.11	محايد
	النسبة	5.7	57.1	17.1	8.6	11.4			
عبرة 08	التكرار	2	13	10	6	4	3.08	1.12	محايد
	النسبة	5.7	37.1	28.6	17.1	11.4			
عبرة 09	التكرار	8	22	3	2	0	4.02	0.74	موافق
	النسبة	22.9	62.9	8.6	5.7	0			
عبرة 10	التكرار	3	10	10	8	4	3	1.16	محايد
	النسبة	8.6	28.6	28.6	22.9	11.4			
نتيجة المحور	التكرار	45	187	61	42	25	3.58	0.56	موافق
	النسبة	12.5	51.9	16.9	11.7	6.94			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بلغ المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور 3.58 وتحصل على درجة موافق وهذا ما يعني حسب افراد العينة على أن الكلية يسود فيها ثقافة الجودة الشاملة، حيث تأتي العبارة رقم 09 في المرتبة الأولى أي يتم التركيز في الكلية على تحقيق احتياجات الطلبة وهو من بين أهم المبادئ التي يركز عليها تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي بمتوسط حسابي قدره 4.02 وتأتي بعدها في المرتبة الثانية العبارتين 3 و5 بمتوسط حسابي قدره 3.94 بدرجة موافق وهو ما يعني أن الكلية يسود فيها الاحترام المتبادل بين أفرادها وهو ما يوفر البيئة الملائمة لتحسين الأداء والحرص على أداء المهام بكفاءة عالية وهو شرط أساسي لتحقيق الجودة في الكلية، وبعدها في المرتبة الرابعة العبارة رقم 02 بمتوسط حسابي قدره 3.80 بدرجة موافق وهذا ما يدل على أن الكلية يسود فيها روح العمل الجماعي.

رابعا: تحليل الارتباط بين محاور الدراسة

لمعرفة درجة الارتباط بين محاور الدراسة تم حساب معامل الارتباط بين أبعاد القيادة التحويلية وثقافة الجودة الشاملة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): معامل الارتباط بين أبعاد القيادة التحويلية وثقافة الجودة الشاملة

البيان	ابعاد القيادة التحويلية				القيادة التحويلية
	التحفيز الالهامي	الاستثارة الفكرية	التأثير المثالي	الاعتبار الفردي	
ثقافة	0.475**	0.666**	0.62**	0.676**	0.666**
الجودة	0.004	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001
الشاملة	35	35	35	35	35

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من هذا الجدول أن هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة بين القيادة التحويلية وثقافة الجودة الشاملة حيث تقدر قيمة معامل الارتباط ب 0.66، كما يتضح أيضا أن هناك تباين في درجات الارتباط بين كل بعد من أبعاد القيادة التحويلية وثقافة الجودة الشاملة حيث كان الاعتبار الفردي أكثر الأبعاد ارتباطا بثقافة الجودة الشاملة بمعامل ارتباط 0.67، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الاستثارة الفكرية بمعامل ارتباط طردي متوسط بلغت قيمته 0.66، وبعده التأثير المثالي بمعامل ارتباط 0.62 في حين يأتي التحفيز الالهامي في المرتبة الأخيرة بمعامل ارتباط طردي ضعيف قيمته 0.47

الخاتمة:

إن نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي يحتاج إلى قيادة تحويلية قادرة على تهيئة بيئة عمل مناسبة، وخلق ثقافة تنظيمية ملائمة لفلسفة إدارة الجودة الشاملة، كما تعد الثقافة التنظيمية وما تحتويه من قيم ومعتقدات الأساس لنجاح عملية التغيير ووسيلة من وسائل التطوير التنظيمي والعمل بالجودة الشاملة. ومن أجل خلق وبناء ثقافة الجودة الشاملة تسعى القيادة التحويلية باستمرار لتغيير القيم الأساسية للتابعين واتجاهاتهم حتى يكون لديهم الاستعداد لتحقيق مستويات عالية من الجودة.

نتائج الدراسة:

- من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن ذكر أهمها فيما يلي:
- يتم ممارسة أبعاد القيادة التحويلية في الكلية محل الدراسة لكن بدرجات متباينة بين مختلف أبعادها، حيث يظهر أن مستوى ممارسة التأثير المثالي والاستثارة الفكرية مرتفع، بينما مستوى ممارسة الاعتبار الفردي والتحفيز الإلهامي متوسط؛
 - للمستوى الممارس لأبعاد القيادة التحويلية علاقة طردية متوسطة بنشر ثقافة الجودة الشاملة،
 - يسود في الكلية محل الدراسة ثقافة الجودة الشاملة وهو ما يسمح لها بتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

توصيات الدراسة:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:
- الحرص على تعزيز نشر ثقافة الجودة في الكلية من خلال العمل على ما يلي:
 - تنمية مهارات أفراد الكلية من خلال توفير التدريب اللازم لهم؛
 - تنمية روح الفريق الواحد بين أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين؛
 - التعرف على احتياجات المرؤوسين في الكلية والعمل على تحقيقها.
 - الحرص على تنمية وتطوير قدرات القيادة في مؤسسات التعليم العالي على ممارسة أبعاد القيادة التحويلية.

قائمة المراجع:

- أحمد محمد بدح. (2013). القيادة التحويلية وعلاقتها بالثقافة التنظيمية لدى عمداء كليات المجتمع الخاصة. المجلة الدولية للأبحاث التربوية(34). جامعة الإمارات العربية.
- تركي بن كديميس العتيبي. (1430 هـ). قيادة التغيير في الجامعات السعودية أنموذج مقترح لدور رئيس القسم الأكاديمي كقائد للتغيير. دراسة مقدمة لندوة القيادة ومسؤولية الخدمة أمانة المنطقة الشرقية، جامعة الطائف : كلية التربية.
- خادم الله عبد الله محجوب الكناري. (2016). جودة خدمة التعليم الجامعي من وجهة نظر الطلاب في الجامعة السودانية. المؤتمر السنوي الثامن حول تفعيل جودة التعليم على مستوى الجامعة الأمريكية في بيروت. لبنان.
- خالد محمود عزيز، وآخرون.(2012).الثقافة التنظيمية وعلاقتها مع أساليب معالجة الصراع التنظيمي من قبل الملاك الإداري والفني لبعض المنظمات الرياضية محافظة نينوي. مجلة علوم التربية الرياضية (3).جامعة الموصل: كلية التربية الرياضية.
- السلطين، ع. ن. (2014). القيادة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بحوث ودراسات علمية محكمة(ط 1). عمان :دار الحامد.
- صلاح الدين حسن السيسي. (2011). تطوير إدارة الشركات لتحقيق إدارة الجودة الشاملة شهادة ISO (الإصدار 1). القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- عبد الرحمان مهند، و احمد رشا عدنان. (2013). أثر استخدام التحسين المستمر على كفاءة الخدمة الجامعية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(36).
- عبد القادر خريش، و كريم شويمات. (2005). المنظور السوسيولوجي لإدارة التغيير التنظيمي. مجلة رماح للبحوث والدراسات(1). عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.
- غربي بن مرجي الشمري. (1432 هـ). إمكانية تطبيق القيادة التحويلية في الإدارة الجامعية من منظور عمداء الكليات ورؤساء الاقسام العلمية في بعض الجامعات السعودية. المجلة السعودية للتعليم العالي(5).المملكة العربية السعودية.

-قويدر عياش. (2005). مدخل إدارة الجودة الشاملة كمحدد للاداء المتميز في المنظمات. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.

-لعلى بوكميش. (2011). إدارة الجودة الشاملة إيزو 9000 (الإصدار 1). عمان: دار الراجية.

-ليلى العساف، و خالد الصرايرة. (2011). أنموذج مقترح لتطوير ادارة المؤسسة التعليمية في الاردن في ضوء فلسفة إدارة الجودة الشاملة. مجلة جامعة دمشق(3- 4).

-ماهر صبري درويش. (2009). القيادة التحويلية ودورها في إدارة التغيير دراسة تحليلية لأراء عينة من متخذي القرارات في بعض المصارف العراقية. مجلة الإدارة والاقتصاد(75).

-محمد القдах. (2015). أثر ثقافة الجودة في السلوك التنظيمي للمؤسسات الجامعية. المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي. جامعة الإمارات .

-محمد طه ابراهيم خليل. (2015). تطوير برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة طنطا في ضوء مؤشرات الجودة النوعية والتميز. المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي. الإمارات: جامعة الشارقة.

-محمدعبود الحراشة. (2015). درجة ممارسة القيادة التحويلية لدى القادة الإداريين في جامعة آل البيت في الاردن وعلاقتها بالتطوير التنظيمي. المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية بجامعة الباحة. مركز عبد العزيز الحضاري.

-محمود سلمان العميان. (بدون سنة نشر). السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال(الإصدار 2). عمان: دار وائل.

-محمود عبد الرحمن الشنطي. (2016). أثر ممارسة أساليب القيادة التحويلية في جودة الحياة الوظيفية دراسة تطبيقية على وزارة الصحة الفلسطينية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال(1).

-المنجد في اللغة والإعلام، ط 39، (2002). بيروت: دار المشرق.

-نواف محمد البادي. (2010). الجودة الشاملة في التعليم وتطبيقات الإيزو . عمان: دار اليازوري.

-يعقوب عادل ناصر الدين، و آخرون. (بدون سنة نشر). درجة تطبيق ابعاد القيادة التحويلية في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر القادة الإداريين فيها. عمان: جامعة الشرق الأوسط.

-يوسف حجيم الطائي، و آخرون. (2009). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي (الإصدار 1). عمان: مؤسسة الوراق.

- Awais, I., & others. (2013). organizational culture and performance of higher educational institutions: the mediating role of individual readiness for change. European journal of business and management, 5(20).
- Juran, J. M., & Godfrey, A. B. (1999). juran's quality hand book (fifth ed.). New york: McGrew-hill.
- khadijah, M. A., & others. (2016). total quality management in Saudi higher education. international journal of computer applications, 135(4).
- Sallis, E. (2002). total quality management in education (third ed.).
- Susslend, w. A. (1996). le manager, la qualité et les normes ISO,. France: presses polytechniques et universitaires romandes .

ملحق رقم (01): استبيان

المحور الأول: أبعاد القيادة التحويلية

الرقم	العبارات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
01	يعمل القائد على تنمية روح الفريق الواحد بين مرؤوسيه					
02	يتيح القائد لمرؤوسيه المشاركة في تحقيق الأهداف المشتركة					
03	يحفز القائد مرؤوسيه على الإبداع					
04	يمتلك القائد القدرة على إيصال					

					توقعاته إلى الآخرين		
					يشجع القائد مرؤوسيه على البحث عن طرق وأفكار مبتكرة لتحسين الأداء	تأثير الأفكار الاستراتيجية	05
					يتبع القائد أسلوب العمل الجماعي في حل المشاكل		06
					يقوم القائد بتقويض الصلاحيات لرؤساء الأقسام		07
					يظهر القائد بمستوى عال من الأخلاق	تأثير المثالي	08
					يتعامل القائد بعدالة مع مرؤوسيه		09
					يقدم القائد احتياجات المرؤوسين على احتياجاته الشخصية		10
					يمتلك القائد رؤية واضحة وإحساس قوي برسالة الكلية	تأثير النظري	11
					يهتم القائد بالتعرف على احتياجات مرؤوسيه		12
					يعمل القائد على تحقيق احتياجات مرؤوسيه		13
					يعمل القائد على تنمية مهارات مرؤوسيه بشكل مستمر		14

المحور الثاني: ثقافة الجودة الشاملة

الرقم	العبرة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق تماماً	غير موافق
01	يسود روح التعاون والعمل الجماعي بين أعضاء هيئة التدريس في الكلية					
02	يسود روح التعاون والعمل الجماعي بين افراد الطاقم الإداري في الكلية					
03	يسود الكلية جو من العلاقات الانسانية السليمة والاحترام المتبادل					
04	يحرص الأفراد المنتسبين إلى الكلية على					

					تحقيق أهدافها	
					يحرص أعضاء هيئة التدريس على أداء مهامهم بكفاءة عالية	05
					يبادر أعضاء الهيئة التدريسية بتقديم مقترحات لتنظيم أيام دراسية وملتقيات علمية	06
					يتم إشراك الطلبة في إيجاد الحلول للمشاكل البيداغوجية التي تواجههم	07
					يحرص أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين على إنجاز أعمالهم في الوقت المحدد	08
					يتم التركيز في الكلية على تحقيق احتياجات الطلبة	09
					يتم التعامل في الكلية على أساس العدل وعدم التمييز بين الأفراد	10

واقع المؤسسات المصغرة الناشطة في ظل الاقتصاد غير المنظم

دراسة استكشافية بمدينة سيدي عامر – الجزائر-

The Reality of Active micro-enterprises in the Informal Economy: An Exploratory Study in Sidi Ameer city –Algeria-

أ.عبد الرحيم عبد اللاوي
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد
التطبيقي.

abderrahime.abdellaoui@gmail.com

د.طارق جدي
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد
التطبيقي.

tarek.djeddi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/08/22 تاريخ التعديل: 2017/12/15 تاريخ قبول النشر: 2017/12/20
تصنيف JEL: E26, O17, H11, H26, J46

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظاهرة نشاط المؤسسات المصغرة في إطار الاقتصاد غير المنظم بدل أن تَمْتَدَّ لِلترتيبات النظامية، وتُقدم هذه الورقة شرحاً لنتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجريت بمدينة سيدي عامر -الجزائر-، بغية التعرف على أهم الدوافع التي تتحكم في الظاهرة، وكذا مناقشة هذه النتائج مع ما نصّت عليه مختلف الأدبيات التي تعرضت لنفس الموضوع، ومحاولة التوصل إلى أبرز الآليات الأكثر نجاعة لاحتوائها.

وخلصت الدراسة إلى أن نشاط المؤسسات المصغرة في ظل الاقتصاد غير المنظم ناجم عن مزيج بين عوامل الاستبعاد من الاقتصاد المنظم وعوامل أخرى طوعية، بالإضافة إلى دوافع أخرى تمثلت أهمها في الافتقار للوعي بنظام التسجيل، والخدمات التي سيستفيد منها صاحب المشروع نظير تسجيله، علاوة عن انخفاض في المعنويات الضريبية، وضعف في خطر الكشف والعقاب، بالإضافة إلى وجود إدراك عالٍ للفساد الإداري واستغلال النفوذ. وبناءً على ما سبق، طرحت هذه الدراسة جملة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في احتواء الظاهرة على الصعيد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الموازي، مؤسسات القطاع غير المنظم، المؤسسات المصغرة ذات السمة غير المنظمة.

Abstract:

The aim of this paper is to highlight the phenomenon of micro-enterprises in the informal economy rather than compliance with formal arrangements. This paper explains the results of the survey on the phenomenon that was conducted in the city of Sidi Ameur in order to identify the main motives that control it, What is stated in the literature that has been exposed to the phenomenon as well as which mechanism is the most effective to contain it.

The study concluded that the phenomenon of the informal economy is the result of a combination of exclusion factors and voluntary factors. It also revealed other motives behind its growth. The main ones were the lack of awareness of the registration system, and the services that would be benefited by the entrepreneur for registration. As well as a decline of the tax morality and a weakness in the risk of detection and punishment, in addition to a high awareness of administrative corruption and exploitation of the influence. Therefore, this study presented a number of recommendations that would contribute to contain the phenomenon at the national level.

Keywords: Informal economy, Parallel economy, Informal sector enterprises, Informal micro-enterprises

مقدمة

رغم تبني الجزائر لاقتصاد السوق وكافة المجهودات المبذولة لتشجيع تنظيم المشروعات من قبل الخواص-كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة..الخ- بالموازاة مع اعتمادها على تحفيزات للمساهمة في تنمية هذا النوع من المؤسسات (عيسى، 2009، ص 272). إلا أن الكثير من المستثمرين قاموا بتنظيم مشاريعهم بمعزل عن الترتيبات القانونية إما كلياً أو جزئياً، وبخاصة أصحاب المشاريع المصغرة منهم، إذ أنهم جعلوا من الاقتصاد غير المنظم ميداناً خصباً لهم، مما يستلزم طرح الإشكالية الآتية: ما هي أبرز الدوافع التي أدت بالمؤسسات المصغرة بالجزائر للنشاط في ظل الاقتصاد غير المنظم؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات الفرعية الموالية:

- من المتوقع أن تختلف دوافع المؤسسات المصغرة بالجزائر للنشاط في الاقتصاد غير المنظم بين فترتي نظام التخطيط المركزي (1967-1989) ونظام اقتصاد السوق (من 1990 إلى غاية اليوم)؛

- من المفترض أن تتفاوت درجة الامتثال للترتيبات النظامية من طرف المؤسسات المصغرة بالجزائر؛

- من المفترض أن تكون البيئة التنظيمية الجزائرية الحالية غير مشجعة ومعقدة لنشاط للمؤسسات المصغرة مما يؤدي بها إلى النشاط في بيئة الاقتصاد غير المنظم بدلا عنها. أما عن أهمية الدراسة فهي تتبع من استكشافها للدور الذي تتسبب من خلاله البيئة التنظيمية الرسمية الخاصة بالمؤسسات المصغرة في استفحال ظاهرة الاقتصاد غير المنظم في الجزائر، فحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 الصادر عن مجموعة البنك الدولي (2013)، ص 24) فإنه توجد علاقة طردية تربط بين حجم الاقتصاد غير المنظم ومدى شدة البيروقراطية وعسر البيئة التنظيمية عبر مختلف البلدان. وعلى إثر هذا الوعي حاولت الكثير من الدراسات اختبار هذه العلاقة وهو الأمر الذي حاولت الدراسة استكشافه على الصعيد الجزائري أيضا. وبالنسبة لأهداف الدراسة فهي تتمحور في استكشاف مدى فعالية البيئة التنظيمية الرسمية الحالية في الجزائر لأنشطة الأعمال الخاصة بالمؤسسات المصغرة، والكيفية التي من خلالها ساهمت هذه البيئة التنظيمية نفسها في استفحال ظاهرة الاقتصاد غير المنظم.

وبهدف الإجابة على إشكالية الدراسة، ولغرض الإلمام بمحتويات الموضوع، سنتناول الورقة البحثية النقاط الآتية: أولاً، التعريف بمفهوم الاقتصاد غير المنظم؛ ثانياً، أسباب ظهور الاقتصاد غير المنظم وتناميهِ في الجزائر؛ ثالثاً، التعرف على حجم الاقتصاد غير المنظم في الجزائر؛ رابعاً، عرض المنهجية المتبعة وطريقة تحصيل البيانات؛ خامساً، عرض أهم النتائج ومناقشتها؛ سادساً، طرح الاستنتاجات وأهم التوصيات.

أولاً، مفهوم الاقتصاد غير المنظم

يُعد التعريف الذي قدمته منظمة العمل الدولية من أبرز التعريفات التي تناولت ظاهرة الاقتصاد غير المنظم، وهو على النحو الآتي¹؛ يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم في القانون أو في الممارسة-الترتيبات النظامية كلياً أو على نحو كافٍ". وجدير بالذكر أن منظمة العمل الدولية تستثني من دائرة تعريفها الأنشطة الاقتصادية الإجرامية من قبيل غسيل الأموال والدعارة (منظمة العمل الدولية، 2015، ص02).

أما عن تعريف المؤسسات الاقتصادية غير المنظمة في حد ذاتها، فهو على النحو الآتي (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009):

"هي المنشآت غير المساهمة الخاصة التي يقل حجمها لجهة الاستخدام عن الحد المتفق عليه في المعايير الوطنية -يتراوح العدد عموماً بين خمسة عاملين وعشرة-، و/ أو التي هي غير مسجلة حسب الأشكال الخاصة المنصوص عليها في التشريعات الوطنية كقانون المصانع أو القانون التجاري، أو قوانين الضرائب والضمان الاجتماعي، أو قوانين الهيئات المهيمنة، أو غيرها من القوانين والتشريعات والنظم الموضوعة من الجهات التشريعية الوطنية -التي تتميز عن اللوائح المحلية التي تحكم إجازات التجارة أو الأعمال-". (ص 43)

وفي هذا السياق فإن تعريف المنشأة حسب منظمة العمل الدولية يشمل حتى الوحدات التي تُقام عملياتها من قبل شخص وحيد، وعليه، فإن باعة الشوارع العاملين لحسابهم الخاص، وسائقي سيارات الأجرة، والذين يعملون في منازلهم يعتبرون كلهم منشآت. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية قد استنتجت الأنشطة الزراعية وتلك المتصلة بها، والأسر المعيشية التي تنتج سلأ حصرًا لاستخدامها الخاص، مثل زراعة الكفاف، والأعمال المنزلية المحلية، وأعمال الرعاية واستخدام عمال الخدمة المنزلية بأجر، والخدمات التطوعية المقدمة للمجتمع، وهذا بذاء على أسباب عملية ومنهجية أيضا (مكتب العمل الدولي، 2013 (أ)، ص 04).

وعلى الصعيد الجزائري، فقد ذكر تقرير "القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق" للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2004, pp. 106-108) Conseil National Economique et Social أن مجموعة البنك الدولي قد قامت سنة 1997 بتكليف مكتب "Ecotechnics" بدراسة واقع السمة غير المنظمة في الجزائر آنذاك. وبناء على ذلك شرع مكتب "Ecotechnics" في دراسة السمة غير المنظمة بناءً على ثلاثة معايير في تعريفه لوحدات الاقتصاد غير المنظم: **التصريح الإداري** (القيد في السجل التجاري، وحيازة ترخيص من دار البلدية.. الخ)؛ **التصريح الجبائي** (تصريح بالوجود لدى مفتشية الضرائب)؛ **التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء**. ومن المفيد ذكره أن مكتب "Ecotechnics" قد اكتفى بثلاثة معايير فقط، في حين أن دراسة بابو وآدير (2015) Babou et Adair أضافت عنصر **مسك الدفاتر المحاسبية** بشكل منتظم.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المشرع الجزائري قد حدد تعريفه للمؤسسات الصغيرة (الصغيرة جدا) من خلال المادة 10 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قانون رقم 02-17 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017)، حيث جاء على النحو الآتي "تُعرف المؤسسة الصغيرة جدا [المصغرة] بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص،

ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري" (الأمانة العامة للحكومة، 2017، ص 06).

ومن خلال مختلف التعريفات المذكورة أعلاه، ولأغراض البحث العلمي، قدّم هذه الورقة البحثية التعريف الإجرائي الآتي للمؤسسة المصغرة الناشطة في الاقتصاد غير المنظم بالجزائر: "يتم اعتبار المؤسسة المصغرة بالجزائر ناشطة في الاقتصاد غير المنظم إذا كانت مؤسسة خاصةً توظف 9 عمال أو أقل، وهي: إما أنها غير مسجلة إدارياً (لا تحوز على السجل التجاري ولا على بطاقة حرفي)؛ و/أو أنها غير مسجلة لدى المصالح الجبائية؛ و/أو أن مالكيها/ملاكها لم يصرحوا بها لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛ و/أو أن المؤسسة لا تقوم بمسك المحاسبة التي تمكن من الفصل المالي لها عن الأنشطة الأخرى لمالكها أو لملاكها".

وعليه يتولد لدينا أربعة متغيرات لبناء مؤشر خماسي الدرجات تُمثل كل درجة منه مستوى من مستويات الامتثال للترتيبات النظامية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة، وهذه الدرجات ممثلة في الجدول (01) على النحو الآتي:

الجدول (01): مستوى الامتثال للترتيبات النظامية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية

مسك الدفاتر المحاسبية	التسجيل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء	التسجيل الضريبي	حيازة السجل التجاري/ بطاقة حرفي	مستوى الامتثال للترتيبات النظامية
0	0	0	0	منظم تماما
				شبه منظم
X	0	0	0	الخاصية 1
0	X	0	0	الخاصية 2
				غير منظم جزئياً
X	X	0	0	الخاصية 1
X	0	X	0	الخاصية 2
X	X	X	0	غير منظم مرتفع
X	X	X	X	غير منظم تماما

وجدير بالذكر أن صاحب المشروع في الجزائر مطالب بالتسجيل لدى المصالح الجبائية بالموازاة مع قيد مشروعه في السجل التجاري، أما التسجيل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء فيجب أن يتم في غضون العشرة أيام المالية لتاريخ إصدار السجل التجاري، في حين أن عملية مسك الدفاتر المحاسبية عادة ما يتم إغفالها نتيجة اعتماد المَكَلَّف الضريبي على نظام الدفع الجزافي.

ثانياً، أسباب ظهور الاقتصاد غير المنظم وتناميه في الجزائر

من المسلم به أن جميع دول العالم تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير المنظم وينسب مناقوثة فيما بينها، والجزائر لا تشكل استثناءً في معاناتها من هذه الظاهرة، ولكن الاقتصاد غير المنظم في الجزائر يختص بدوافع تميزه عن غيره من الاقتصادات، إذ أن فترة الاقتصاد الموجه تميزت بظهور الاقتصاد غير المنظم على مستوى وظيفة التوزيع، وهذا نظراً لعدم قدرة الأسواق الرسمية ذات الأسعار المقننة على تلبية الطلب المتزايد على السلع الناتج عن النزوح الريفي من جهة، والنمو الديموغرافي من جهة أخرى (عبد الوهاب سيواني، 2006-2007، ص 46).

أما في فترة اقتصاد السوق، ففي بدايتها تضررت الطبقة المحرومة من الشروط التي صاحبت برامج التثبيت وبرنامج التعديل الهيكليين، ومن ثم تولد الدافع للنشاط في ظل الاقتصاد غير المنظم كملاذ للبقاء على قيد الحياة، إلا أنه ومع مطلع الألفية الثالثة تغيرت المسببات مع تحسن الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن تحسن أسعار النفط، وتغير بذلك نمط الاقتصاد غير المنظم وظهر جزء خاص بوظيفة الإنتاج بعدما كان يقتصر على وظيفة التوزيع سابقاً (عبد الوهاب سيواني، 2006-2007، ص 48).

ورغم تبنيها لاقتصاد السوق، فإن الجزائر لا تزال تُبقي على بيروقراطية تُثقل كاهل المستثمرين وتُضر بمناخ الاستثمار المحلي، فهي تحتل حالياً (سنة 2018) المرتبة 166 من أصل 190 دولة في مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها (Doing Business قياس أنظمة أنشطة الأعمال، 2018). وقد تشبعت هذه البيروقراطية بفساد إداري زاد الطينة بلة، حيث سجلت الجزائر نسباً عالية من الفساد في القطاع العام حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية، فقد مُنحت الجزائر مؤخرًا علامة جد متدنية وهي 34 من أصل 100 على مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016، مما يعني إدراك لاستفحال الفساد في القطاع العام من قبل الخبراء (Transparency International, 2017, p. 07)، وهو الأمر الذي يؤثر بدوره سلباً على المعنويات الضريبية-الدافع الذاتي لدفع الضرائب المناسبة في الوقت المناسب-، فانخفاض

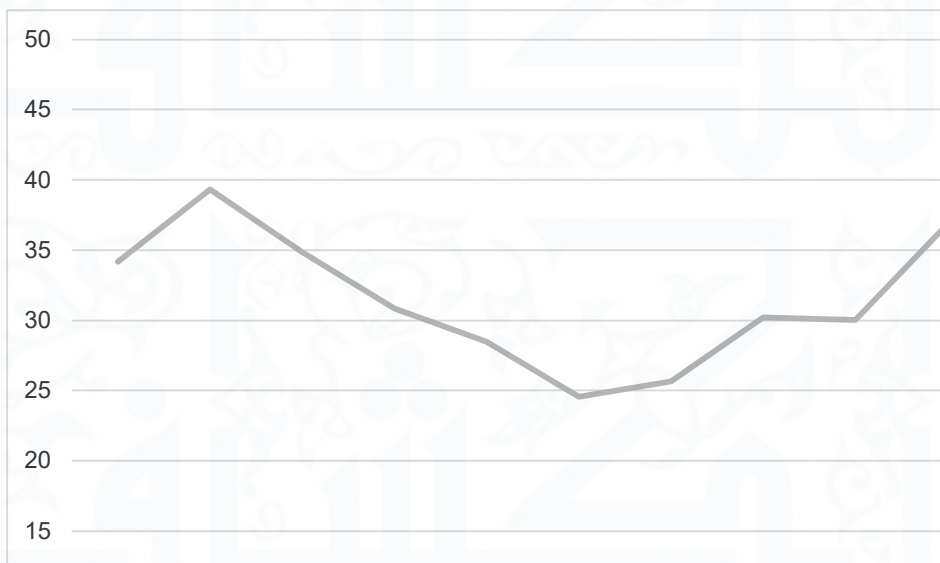
المعنويات الضريبية يؤدي إلى الامتناع عن تسديد الضرائب والإسهام بذلك في ازدياد رقعة الاقتصاد غير المنظم (Ostapenko N., & Williams C. C., 2016, p. 277). إن الأسباب سابقة الذكر قد أدت إلى أرقام مرتفعة لحجم الاقتصاد غير المنظم طيلة الفترة الماضية، وهو ما وجب تسليط الضوء عليه أكثر بـ غية الوقوف على هذه الظاهرة ودراساتها بعمق.

ثالثا، حجم الاقتصاد غير المنظم في الجزائر

من أهم الدراسات التي جاءت بهذا الصدد، نجد دراسة الخبيرين **مي حسين وفريدريك شنايدر** (M, Hassan and F, Schneider, 2016) والتي أفادت أن حجم الاقتصاد غير المنظم قد سجل نسبا مرتفعة طيلة الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية 2013، كما أنه شهد تراجعاً في سنة 2013 مقارنة مع حجمه سنة 2011 أين بلغ ذروته آنذاك (46.42% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما يوضحه الشكل البياني (01) أدناه.

وهذه النسب المرتفعة لحجم الظاهرة في الجزائر إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى أهمية هذا الجانب من الاقتصاد في خلق القيمة المضافة، وتشغيله للأيدي العاملة، فقد تعود الجزائري في وقتنا الراهن على مشهد انتشار الباعة المتجولين والأسواق الشعبية غير المنظمة، وغيرها من الخدمات التجارية التي تتم في ظل غياب تطبيق الترتيبات القانونية.

الشكل (01): تطور حجم الاقتصاد غير المنظم (% من الناتج المحلي الاجمالي) في الجزائر في الفترة 1999-2013:



المصدر: أعدده الباحثان اعتمادا على مخرجات دراسة " M, Hassan and F, Schneider (2016): Size and Development of the Shadow Economies of 157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, "IZA DP No. 10281, P17.

وبهدف المساهمة في تحقيق المزيد من الفهم لدوافع نشاط المؤسسات المصغرة في الاقتصاد غير المنظم والتوصل للآليات التي من شأنها احتواء الظاهرة ومواصلة تضيق هذه الفجوة، تقدم هذه الورقة البحثية الاستكشافية أهم الدوافع التي تتحكم في نشاط المؤسسات المصغرة على مستويات خمسٍ من الامتثال للترتيبات النظامية في ثلاثة قطاعات اقتصادية مختلفة (الخدمات والتجارة؛ الصناعة؛ البناء والأشغال العمومية) بمدينة سيدي عامر بولاية المسيلة -الجزائر-.

رابعا، المنهجية: دراسة مستويات الامتثال للترتيبات النظامية لدى المؤسسات المصغرة بمدينة سيدي عامر -ولاية المسيلة، الجزائر-

أ- منهجية الدراسة

يستخدم كل منهج من مناهج البحث العلمي حسب الظاهرة التي يتم دراستها، وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة، وبما أن جوانب الظاهرة موضع الدراسة وأبعادها غير معروفة مسبقاً بخاصة على الصعيد الجزائري، فإن فريق البحث يسعى إلى استطلاع واقع

المؤسسات المصغرة ذات السمة غير المنظمة، وهذا يتوافق مع المنهج الوصفي الذي يهدف بدوره إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها. ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة تم مراجعة أهم الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى استخدام أداة المقابلة غير المقننة في جمع البيانات الأولية حول موضوع الدراسة، نظرا لملاءمتها للبحوث الاستطلاعية، إذ أنها تمنح حرية أكبر للمشارك للتعبير عن نفسه وعن الأسباب التي يراها تساهم في صنع قراراته، مما يسمح بالحصول على معلومات أكثر عمقا ودقة (سيف الاسلام سعد عمر، 2009، ص 97). أما بالنسبة لدليل المقابلة فقد تم صياغة أسئلته بالاعتماد على نهج تدريجي من الأسئلة البسيطة (العوامل الديموغرافية، خصائص المشروع.. الخ) إلى غاية الأسئلة الأكثر حساسية (إدراك الفساد، المعنويات الضريبية.. الخ).

ب- مجتمع وعينة الدراسة

اعتمد الباحثان على المعاينة غير العشوائية لأنه من الصعب تحديد مجتمع الدراسة بشكل دقيق ولغياب قاعدة البيانات الخاصة به، ومن أنواع المعاينة غير العشوائية قد تم اختيار "العينة القصدية" لأنها تتيح اختيار أفراد العينة بما يخدم أغراض البحث (سيف الاسلام سعد عمر، 2009، ص 115)، وعلى الرغم من أن هذا النوع من المعاينة غير ممثلة لكافة وجهات النظر، لكنها تعتبر أساساً متيناً للتحليل العلمي، ومصدراً ثرياً للمعلومات في مثل هكذا موضوعات في درجة الحساسية، كما أن اختيار هذا النوع من المعاينة ضروري أيضاً لتوفيره عنصر الثقة بين المشاركين وفريق البحث، الأمر الذي يُمكّن من الحصول على معلومات أدق. وعلى ضوء ما سبق، أجريت مقابلات وجهاً لوجه مع 22 من أصحاب المؤسسات المصغرة في مدينة سيدي عامر بولاية المسيلة، متوزعين على ثلاثة قطاعات اقتصادية وهي التجارة والخدمات، والصناعة، والبناء والأشغال العمومية، وقد تم استبعاد القطاع الزراعي نظراً لتعريف مؤسسات الاقتصاد غير المنظم المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية (مكتب العمل الدولي، 2013 (أ)، ص 04). وأما المقابلات فأجريت خلال الفترة الممتدة من يوم 19 جوان إلى غاية 10 جويلية 2017، كما أن كل مقابلة قد استمرت في المتوسط ما بين 80 دقيقة إلى ساعة وعشر دقائق، مع الاعتماد على الدّارجة الجزائرية في أدائها.

خامساً، النتائج ومناقشتها

بالنسبة للنتائج الوصفية، فمن بين 22 من المؤسسات المصغرة التي شملتها الدراسة، وكما هو موضح من الجدول (02)، تنشط 63.2% من المؤسسات المصغرة بشكل غير منظم تماماً،

وتتشط 13.6% منها بشكل غير منظم مرتفع، و4.5% ذات وضع غير منظم جزئياً، و9.1% تتشط بشكل غير منظم جزئياً، في حين أن 4.5% تتشط بشكل منظم تماماً. ونتيجة لذلك، فإن نسبة (27.2%) من المؤسسات المشاركة في الدراسة لا هي منظمة تماماً ولا هي غير منظمة تماماً، بل تتشط في مكان ما بين هذين النقيضين من حيث مستوى إضفاء السمة المنظمة.

بالإضافة إلى هذا يمكن أن نرى من خلال الجدول (02)، أن أغلبية المشاركين في الدراسة (95.5%) لا يقومون بمسك الدفاتر المحاسبية، كما أن (77.2%) اختاروا عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، متحججين بأن خدماته مجرد حبر على ورق، وبأن الاستفادة منها تتطلب مجهوداً كبيراً.

وانطلاقاً مما سبق، يبدو أن إضفاء السمة المنظمة على المشروعات من طرف أصحابها يتقدم في مراحل تتميز بالآتي: أولاً، التسجيل الإداري والحصول بذلك على وضع قانوني، ثانياً، التسجيل مع المصالح الجبائية، ثم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، وأخيراً القيام بمسك المحاسبة.

الجدول (02): توزيع المؤسسات المصغرة المشاركة في الدراسة حسب درجة امتثالها للسمة المنظمة.

مستوى الامتثال للترتيبات النظامية	حسب الخيار (%)	حسب الوضع (%)
منظم تماماً	4.5	4.5
شبه منظم		9.1
الخاصية 1	9.1	
الخاصية 2	/	
غير منظم جزئياً		4.5
الخاصية 1	4.5	
غير منظم مرتفع		13.6
الخاصية 1	4.5	
الخاصية 2	9.1	
غير منظم تماماً	68.2	68.2

المصدر: أعده الباحثين بناءً على نتائج الدراسة الاستطلاعية

ومن هنا، يتجلى سؤال مفاده "أي المؤسسات التي قامت بإضفاء السمة المنظمة بدرجة أكبر مقارنة مع غيرها؟". وكما يظهر في الشكل (02) أدناه، يبدو أنه كلما زاد عمر نشاط المؤسسة وكلما زاد عدد عمالها، كلما اتخذ مسؤوليها خطوات نحو احترام كل الترتيبات النظامية، وهذا ما يعزز النتيجة الأوسع التي توصل إليها دراسة كل من كولين وشهيد (Williams & Shahid, 14 p. 2016) التي تفيد بأن الاقتصاد غير المنظم يمثل "حقل تجارب" يستخدمه أصحاب المشاريع الناشئة لتحديد ما إذا كان هناك سوق لمنتجاتهم، وبأنه ومع نضوج المشاريع، سيحدث إضفاء للطابع المنظم.

الشكل (02): رسم بياني يوضح توزيع المؤسسات المصغرة بناءً على درجة امتثالها للترتيبات النظامية (السمة المنظمة) نسبة إلى عدد عمالها ومدة نشاطها.



المصدر: أعدّه الباحثان باستخدام برنامج SPSS 21 اعتماداً على نتائج الدراسة الاستطلاعية

• التحليل النوعي للمقابلات

من خلال التحليل النوعي لإجابات المشاركين في هذه الدراسة الاستطلاعية، والتي أجريت مع 22 من منظمي المشاريع المصغرة في مدينة سيدي عامر، تبين أن أهم الدوافع التي تتحكم في مدى امتثال صاحب المؤسسة للترتيبات النظامية هي على النحو الآتي:

أ- بيّنت نتائج الدراسة أن ما يتحكم في الاقتصاد غير المنظم في الجزائر هو مزيج بين دوافع الاستبعاد من الاقتصاد المنظم ودوافع أخرى اختيارية للنشاط في الاقتصاد غير المنظم. فبالنسبة لدوافع الاستبعاد من الاقتصاد المنظم على الصعيد الجزائري، توجد مشاريع ليست متاحة للجميع على غرار المقاهي وسيارات الأجرة، لأن الاستفادة من تراخيصها حكر على الأسر الثورية، وعليه، فهم مضطرون لاستغلالها بطريقة غير منظمة، وهو ما يتوافق مع التحليل الذي قدمه مكتب العمل الدولي (2013 ب)، ص 60) إذ أن ريادة الأعمال غير المنظمة حسب تحليله هي أكثر انتشارا بين أصحاب المشاريع التي تتبع عن حاجة البقاء على قيد الحياة وانعدام البديل.

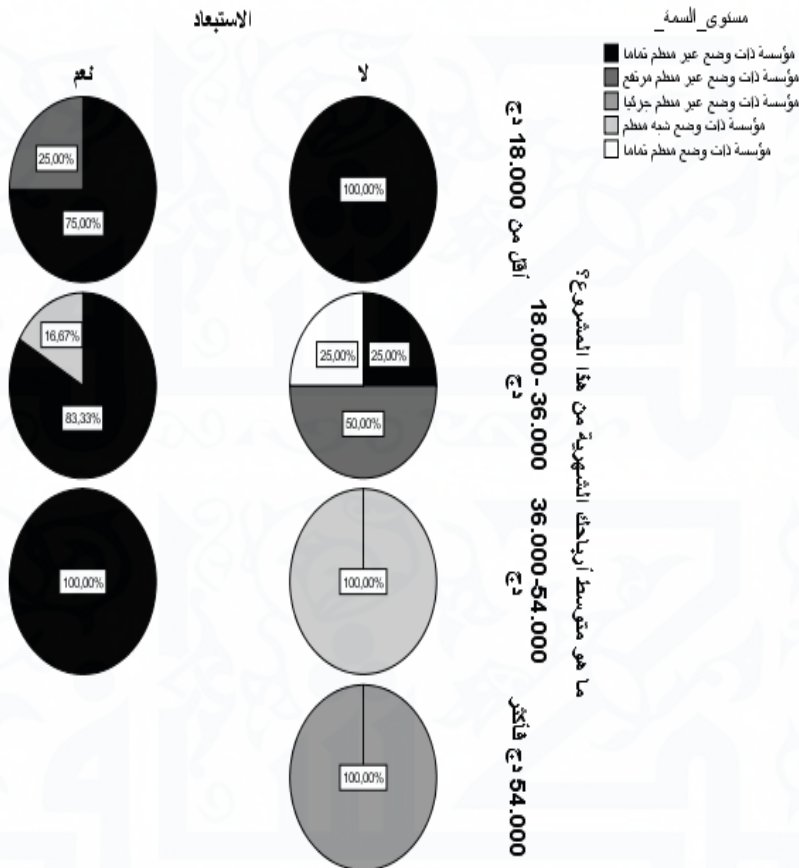
كما أن الدراسة كشفت أيضا عن حرمان موظفي القطاع العمومي من فرصة تنظيم مشروعاتهم الخاصة، الأمر الذي يحرمهم من توليد الدخل الإضافي الضروري بالنسبة لهم، خاصة وأن مداخيلهم محدودة ولا تكفي لتغطية متطلبات حياتهم اليومية، مما اضطرهم إلى تنظيمها بمعزل عن الترتيبات النظامية. وهو الأمر الذي توصل إليه الأنثروبولوجي كايت هارت (Keith Hart, 1973) إذ أنه برّر وجود الظاهرة نتيجة سعي المقاولين للبحث عن دخل إضافي يسد حاجاتهم نظرا "لقدرتهم الذاتية على توليد الدخل" في الاقتصاد غير المنظم (Martha Chen, 2012, P 02).

أما بالنسبة للدوافع الاختيارية للنشاط في الاقتصاد غير المنظم، فقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود معايير مصحوبة بإضفاء الطابع المنظم تكاد أن تكون تعجيزية خاصة منها ما يتعلق بمقاهي الإنترنت، وكذا وجود معايير أخرى هي كذلك جد مرتفعة لا تتوافق والإمكانات المتاحة لدى الشباب خاصة لدى أصحاب المطاعم ومحلات الأكل الخفيف، وعليه، فإن هذه التكاليف والتعقيدات المصحوبة بأنظمة التسجيل ستوفر حسب دراسة شنايدر ووليامز (2013, P38) وSchneider and Williams حوافز لمنظمي المشاريع للتوجه نحو السمة غير المنظمة، أين يُمكن تجنبها.

واعتمادا على توزيع المؤسسات حسب وضعها وعنصر متوسط الربح الشهري المحقق من المشروع الموضح في الشكل (03)، فإنه يتبين أن دوافع إنشاء المشروع النابعة عن الاستبعاد مرتبطة بالأرباح الأقل مع مستوى أقل من الامتثال للترتيبات النظامية. وعلى النقيض من هذا، فإن دوافع الاختيار ترتبط مع مستوى أعلى من الأرباح وكذا مع مستوى من عالٍ من الامتثال للترتيبات النظامية. وهو ما يتوافق مع ما ذكره كل من وليامز وشهيد ومارتينيز (2016, P 312) Williams, Shahid & Martinez حيث أن النتائج الحديثة للأبحاث تتطابق مع

التفسير المهم الذي قدمه (1990، 2005) Fields والذي مفاده أن "الطبقة الدنيا من المؤسسات غير المنظمة" مدفوعة بالاستبعاد، في حين أن "الطبقة العليا" يحركها الخروج.

الشكل (03): توزيع مستوى السمة المنظمة نسبة إلى كل من دوافع الاستبعاد ودوافع الاختيار بناءً على متوسط الأرباح الشهرية المحققة لكل مشروع



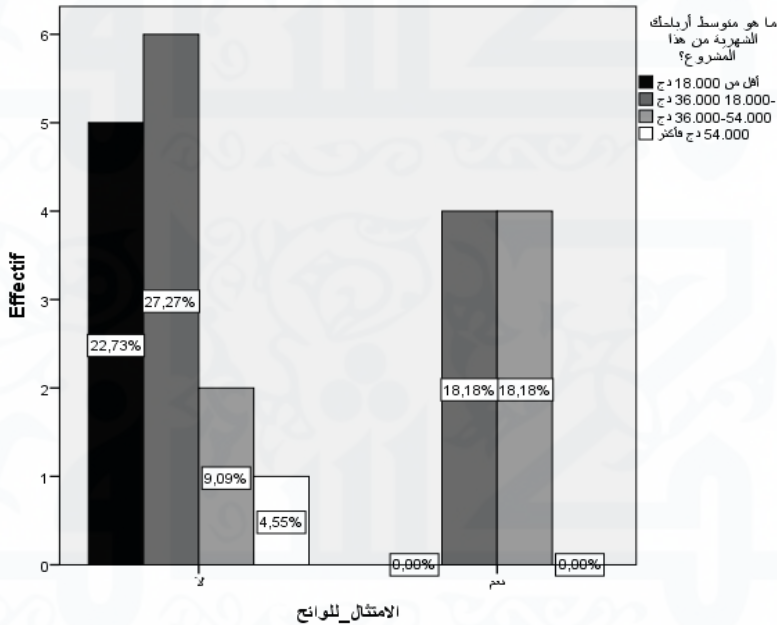


المصدر: أعدّه الباحثان باستخدام برنامج SPSS 21 اعتماداً على نتائج الدراسة الاستطلاعية

ب- معدلات الضرائب: بعكس ما ذكره كارجا (C. Karaca, 2016, P 76) بأن جميع المستثمرين وفي مناسبات عديدة ينتقلون نحو النشاط غير المنظم بغية تحقيق ميزة في تكاليف الإنتاج، أو زيادة في دخلهم الصافي عن طريق التخلص من دفع الضرائب والالتزامات الأخرى على حد سواء، فإن نتائج الدراسة بينت أن هذا الحكم يخضع لمتوسط الأرباح المحققة، إذ أن التحليل النوعي بين أن الذين لهم دخل أقل من 18.000 دج هم فقط من أجمعوا أنه ليس من المنطقي أن يضيفوا الطابع المنظم بحجة أنهم لن يقدرُوا على سداد الضرائب الخاصة بهم وحتى وإن كانت الضريبة الجزائية فقط، وهو ما يوضحه الشكل (04) أدناه.

الشكل (04): توزيع الموافقة على النشاط بطريقة منظمة نسبة إلى متوسط الأرباح

الشهرية المحققة لكل مشروع



المصدر: أعدّه الباحثان باستخدام برنامج SPSS 21 اعتمادا على نتائج الدراسة الاستطلاعية

ت-الوعي بنظام التسجيل والخدمات المقدمة: حسب نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، تم التعرف على نقص واسع النطاق في الوعي بين أصحاب المشاريع غير المنظمة حول نظام التسجيل، وما هو الدور المنوط بكل جهاز، حيث صرح 12 من أصل 15 من أصحاب المؤسسات ذات الوضع غير المنظم تماما بأنهم لا يعرفون وجود فرق بين حصة الضرائب المستحقة الدفع واشتراكات الضمان الاجتماعي، إذ أنهم يخلطون بينهما ويجهلون تماما استقلالهما عن بعضهما، كما أن نسبة 63.6% من المشاركين في الدراسة يجهلون معظم الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (التأمين عن الأمومة، التأمين عن العجز، التأمين المرض، التأمين عن التقاعد، استفادة ذوي الحقوق من رأسمال الوفاة).

وبهذا الصدد يؤكد أنصار المدرسة الطوعية أن رفع مستوى الوعي بكيفية التسجيل وكذا الخدمات المستفادة من وراء عملية التسجيل هو وسيلة مهمة للمضي قدما، لأن هذا سيجعل

صاحب المؤسسة يحكم بشكل صحيح في مقارنته بين تكاليف التسجيل ومزاياه، فأصحاب المؤسسات يدرسون قرار النشاط في الاقتصاد غير المنظم من عدمه مثل أي قرار استثماري آخر، بحيث يُقَوَّنُ الفوائد المتوقعة لهذا القرار وتكاليفه (Rothenberg & al. 2016, P 98).

ث- المعنويات الضريبية: بالنظر لنتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، فقد اتفق المشاركون فيها وبالإجماع (100%) على أن التعامل مع المؤسسات غير المنظمة يعتبر جد عادي، وأنه لا توجد أية مشكلة في ذلك، مما يدل على انخفاض شديد للمعنويات الضريبية لدى المشاركين. إن هذه المستويات المنخفضة للمعنويات الضريبية-الدافع الذاتي لدفع الضرائب المناسبة في الوقت المناسب-ظهر التناقض الموجود بين المؤسسات الرسمية (البيئة التنظيمية الرسمية وترتيباتها القانونية) والمؤسسات غير الرسمية (القيم والمعتقدات والأعراف)، وعليه، فإن هذا المستوى من عدم التماثل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية قد يحدد مستوى ريادة الأعمال غير المنظمة في الجزائر، فالعديد من الدراسات تؤكد أن المستويات المنخفضة من المعنويات الضريبية دائما ما ترتبط مع زيادة في حجم الاقتصاد غير المنظم (Williams & Shahid, 2016, PP 03-04).

والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي تنشط فيه المؤسسات في الاقتصاد غير المنظم خارج حدود المؤسسات الرسمية، هي تنشط في نفس الوقت داخل حدود المؤسسات غير الرسمية، أي أن أصحاب المشاريع غير المنظمة هم "غير قانونيين" في نظر المؤسسات الرسمية، ولكنهم غالبا ما ينظر إليهم على أنهم "شرعيين" من وجهة نظر المؤسسات غير الرسمية، وهو ما تم التوصل إليه من خلال تحليل إجابات المشاركين في هذه الدراسة أيضا.

ج- إدراك الفساد في القطاع العام: لقد تبين من خلال نتائج الدراسة أن الجميع متفقون وبنسبة 100% على استشراء الفساد، واستغلال موظفي القطاع العمومي لنفوذهم، وقد عبروا عن ذلك بعباراتٍ إن دلت فإنما تدل على امتعاض كبير من انتشار الفساد الذي وصل إليه الجهاز الإداري كقول أحدهم "أصبحنا في زمن القوي يأكل الضعيف" أو "الفساد أصبح أمراً طبيعياً جداً".

وتكمن خطورة هذا الإدراك للفساد في تضاعف الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، حيث ذكرت الدراسة المترجمة للعربية للباحثين فريدريك شنايدر ودومنيك إنستي (2002، ص 08) أن بعض الدراسات قد أكدت على أن ارتفاع المعدلات الضريبية في حد ذاته ليس هو السبب وراء زيادة حجم السمة غير المنظمة، بل هو انعدام الكفاءة واستخدام السلطة التقديرية في تطبيق

الحكومات للنظام الضريبي واللوائح التنظيمية، وإذا ما صوبح هذا الافتقار إلى الكفاءة بالثقل في اللوائح التنظيمية، فإن هذه البيئة سينتفش فيها الفساد، مما يتسبب في تنامي ظاهرة الاقتصاد غير المنظم.

ح-الردع: صرّح المشاركون بارتفاع خطورة الكشف، إلا أن نتائجه حسبهم لن تكون وخيمة بسبب استئراء الفساد الإداري، كما أن الجميع قد اتفقوا على أن القانون لا يسري على الجميع، بل فقط على الذين يفكرون للعلاقات مع ذوي النفوذ.

وهو ما تطابق مع التحليل الذي قدمه فيتو تانزي (Vito Tanzi (2002, PP 05-06) فحسب هذا الأخير تشكل العقوبات التي تُفرض على المتهربين من دفع الضرائب دوراً مهماً، وعليه -ونظراً لاحتمال الوقوع- فإن صرامة العقوبات المفروضة على المتهربين ستردعهم، والعكس صحيح، فكلما انخفضت تلك العقوبات سينتج عنها تهرب من دفع الضرائب. ومع ذلك، قد تكون العقوبات مكتوبة على الورق ولكن لا يمكن تطبيقها، خصوصاً عندما تكون عالية أو عندما يكون نظام العدالة غير فعال أو حتى فاسداً، وعليه يتمكن المتهربون من دفع رشوة أقل تلكه بكثير من دفع الضرائب، علاوة على هذا، قد يُستغل جهاز العدالة لتطبيق عقوبات انتقائية على المعارضين السياسيين للحكومة التي تتقلد السلطة.

خ- المقاومة تجاه السلطة: تكشف الدراسات أن إضفاء الصبغة المنظمة يكون أقل عندما تنتشر مشاعر الاستياء من السلطات. حيث ذكرت دراسة وليامز وشهيد ومارتينيز (Williams, Shahid and Martinez (08 وجود اعتقاد واسع النطاق في باكستان ليس فقط بأن الضرائب قد صودرت بشكل غير عادل من قبل البيروقراطية المدنية أو العسكرية لاستخدامها الشخصي، وأن المواطنين لا يحصلون على السلع العامة التي يستحقونها نظير الضرائب التي يدفعونها، بل أيضاً أنه نادراً ما يتم معاملتهم من طرف السلطات بطريقة محترمة ونزيهة.

وحسب نتائج التحليل النوعي لإجابات المشاركين في هذه الدراسة، تبين أن ما يفوق 70% غير راضين على الأداء الحالي للسلطات، كما أنهم يأملون في تحسينها وهو ما تبين من خلال تقديمهم لمقترحات تشدد على ضرورة تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف السلطات العمومية.

سابعا، الاستنتاجات والتوصيات

بالنسبة لفرضيات الدراسة، فمن خلال المناقشة النظرية ومن خلال التحليل النوعي لإجابات المشاركين في المقابلات الخاصة بالدراسة فقد تبين ما يلي:

من خلال المناقشة النظرية التي تضمنتها الدراسة تبين وجود اختلاف في مسببات ظاهرة الاقتصاد غير المنظم بين فترتي التخطيط المركزي واقتصاد السوق، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى القائلة "من المتوقع أن تختلف دوافع المؤسسات المصغرة بالجزائر للنشاط في الاقتصاد غير المنظم بين فترتي نظام التخطيط المركزي (1967-1989) ونظام اقتصاد السوق (من 1990 إلى غاية اليوم)" هي فرضية صحيحة.

ومن خلال النتائج الوصفية للدراسة تبين وجود تفاوت في مستوى الامتثال للترتيبات النظامية من طرف المؤسسات المصغرة، بحيث يمكن أن تمثل مؤسسة لترتيب وحيد، موازاة مع امتثال مؤسسة ثانية لترتيبين اثنين، في حين قد تمثل مؤسسة ثالثة إلى جميع الترتيبات النظامية (أربعة ترتيبات نظامية)، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية القائلة "من المفترض أن تتفاوت درجة الامتثال للترتيبات النظامية من طرف المؤسسات المصغرة بالجزائر" هي فرضية صحيحة. ومن خلال مناقشة نتائج التحليل النوعي لإجابات المشاركين في الدراسة، بالإضافة إلى ما تم ذكره في الإطار النظري، فقد تبين أن البيئة التنظيمية الجزائرية لازالت تعتمد على بيروقراطية شديدة وملينة بفرص الفساد، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة القائلة "من المفترض أن تكون البيئة التنظيمية الجزائرية الحالية غير مشجعة ومعقدة لنشاط المؤسسات المصغرة مما يؤدي بها إلى النشاط في بيئة الاقتصاد غير المنظم بدلا عنها".

وبناء على ما سبق، فإن التحكم في أسباب أي ظاهرة يؤدي إلى التحكم في نتائجها، وبناءً على المناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبالاعتماد على التحليل الذي قدمه خبير التنمية الاقتصادية **هرناندو دي سوتو** (1997/1989، ص ص 120-121)، وذلك بوجود فرق بين "تكاليف الدخول في الاقتصاد المنظم" المتضمنة لجميع الاشتراطات التي يتعين على المواطنين الوفاء بها بغية الحصول على حق ممارسة نشاط اقتصادي على نحو قانوني، وبين "تكاليف البقاء في الاقتصاد المنظم" والمتضمنة الاشتراطات التي يتعين عليهم الوفاء بها للحفاظ على هذا الوضع القانوني، تقترح الدراسة ما يلي:

-أولاً، تخفيض تكاليف دخول المؤسسات الاقتصادية المصغرة إلى الاقتصاد المنظم: لقد بينت الدراسة وجود مشاريع ليست متاحة للجميع على غرار المقاهي وسيارات الأجرة، لأن الاستفادة من تراخيصها حكر على الأسر الثورية، مما انجر عنه استغلالها بطريقة غير منظمة، وعليه، ومع التأكيد على أحقية الأسر الثورية في الحصول على امتيازات وفاءً للتضحيات المقدمة من طرفهم في سبيل الجزائر، فإن الدراسة تقترح تعويض تلك الامتيازات بالمزيد من المنح المالية المباشرة للأسر الثورية وفتح المجال للمستثمرين للحصول على تراخيص الخاصة

باستغلال المقاهي، الحمامات، خطوط النقل البري.. الخ. كما أن الدراسة كشفت أيضا عن حرمان موظفي القطاع العمومي من فرصة تنظيم مشروعات خاصة بهم، وعليه، فإنه من الضروري الإسراع في تصحيح هذه الوضعية، ومنح الموظفين في القطاع العام الحق في تنظيم مشروعاتهم الخاصة قصد تحقيق دخل إضافي قانوني لهم من جهة، والمساهمة في التنويع الاقتصادي من جهة أخرى.

وعلاوة على هذا، تقترح الدراسة إنشاء جهاز إداري مكلف بتسجيل المشروعات على مستوى كل بلدية. وكذا لتحصيل الضرائب منهم، وفتح باب النقاش مع التجار والحرفيين وإنشاء نقابة للدفاع عن حقوقهم. بالإضافة إلى توفير منصات تمويل حلال للمشاريع المصغرة، إذ أن 77.3% من المشاركين في هذه الدراسة قد صرحوا أن سبب امتناعهم عن الاستفادة من القروض ناتج عن تقادي التعامل بالقروض المصحوبة بفوائد.

-ثانيا، تخفيض تكاليف النشاط في الاقتصاد المنظم: لقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود شروط مصحوبة بإضفاء الطابع المنظم تكاد أن تكون تعجيزية بخاصة بخصوص مقاهي الإنترنت، وكذا وجود معايير جد مرتفعة، والتي لا تتوافق والإمكانيات المتاحة لدى الشباب بخاصة لدى أصحاب المطاعم، وعليه، فإن هذه التكاليف والتعقيدات المصحوبة بأنظمة التسجيل ستوفر حسب دراسة شنايدر ووليامز (2013) Schneider and Williams حوافز لمنظمي المشاريع للتوجه نحو السة غير المنظمة، أين يُمكن تجنبها.

وعلى العموم، فإن الورقة البحثية تدعو إلى تحسين البيئة التنظيمية للممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، فمراجعة النظام الضريبي، والتقليل من العبء البيروقراطي، وإبراز الفوائد التي سيجنيها أصحاب المؤسسات من خلال نشاطهم في الاقتصاد المنظم بدل نشاطهم في الاقتصاد غير المنظم. بالإضافة إلى تدخل الدولة لحماية الطبقات الدنيا وتمديد غطاء الحماية الاجتماعية لها، وتوفير التكوين المناسب لأفرادها لتسهيل دخولهم إلى الاقتصاد المنظم، وفي نفس التوقيت تقوية جهاز الردع لمكافحة الانتهازين من أصحاب الطبقات العليا، كلها إصلاحات ستجعل من البيئة التنظيمية الجزائرية بيئة مشجعة على المنافسة ومحفزة على الاستثمار.

كما أن مراعاة الظروف الاقتصادية للمؤسسات المصغرة الناشطة في المناطق النائية من شأنه تحقيق إضفاء الطابع المنظم على المشاريع المقامة فيها، فالمطالبة بتطبيق المعايير المرتفعة والرقابة الشديدة عليها يؤدي إلى افلاس هذه المؤسسات نظرا لقلّة العائد من جهة وعدم القدرة على مواكبة هذه المعايير. وجدير بالذكر أن تحسين جودة الخدمات التي ينالها المُسَجَّل،

والزيادة في سرعة الاستفادة منها، ستجعل المقاول المسجل قدوة لغير المسجل، خاصة ما يتعلق بخدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء لأن الكثير يعتبرها مجرد حبر على ورق.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن العمل على تعزيز ثقة المواطن بالحكومة من خلال تحسين جودة الخدمات العمومية (الصحة العمومية، التعليم ... الخ)، سيرفع من نسب التسجيل، وهذه الخدمات لن تصل بجودتها الكاملة دون مكافحة جادة للفساد واستئصاله من جذوره بأسرع وقت ممكن. بالإضافة إلى العمل على حماية أصحاب المؤسسات الاقتصادية من ابتزاز موظفي القطاع العام، وكذا توعيتهم بحقوقهم وبواجباتهم لحمايتهم أكثر من ابتزاز موظفي القطاع العام. ومن المفيد ذكره أن تحسين صورة النشاط بطريقة منظمة، لا يكتمل إلا بشن حملات توعية حول الآثار السلبية للنشاط بطريقة غير منظمة (مشاكل متعلقة بالتأمين، وتقييد الوصول إلى أسواق أفضل، تقييد الحصول على تمويل، احتمال عرقلة السير الحسن للمشروع ونموه)، كما تكمن أهمية التوعية في تجنب الفاعل الاقتصادي الغرامات وتكاليف العقوبات نظرا لإخلاله بالشروط، أما بالنسبة لأولئك الذين يرفضون النشاط بشكل منظم بعد كل هذا، فإنه سيكون لابد من عقوبات جد صارمة وتعزيز حملات التفتيش لزيادة المخاطر المتصورة أو الفعلية للكشف. ولعل انشاء وزارة منتدبة مكلفة باحتواء الاقتصاد غير المنظم سيكون بمثابة خطوة عملية تمكن من تظافر الجهود لتحقيق احتواء الظاهرة.

وحتى وإن كانت كل التدابير سابقة الذكر هي الأكثر فعالية حسب رأي الباحثين، مع ذلك، سيتطلب الأمر تقييما.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

الأمانة العامة للحكومة. (11 جانفي 2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . المطبعة الرسمية. (02). الصفحات 09-04.

البنك الدولي. (2013). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014: فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية. سيف الاسلام سعد عمر. (2009). الموجز في منهج البحث العلمي: في التربية والعلوم الانسانية. دار الفكر. دمشق. سوريا.

عبد الوهاب سيواني. (2007-2006). التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03. الجزائر.

عيسى أيت عيسى. (2009). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (06). الجزائر. الصفحات 271-288.

فريدريك شنايدر. ودومنيك إنستي. (2002). الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي. قضايا اقتصادية. 30.

قياس أنظمة أنشطة الأعمال. Doing Business (يوم 2018/01/02). تقرير ممارسة أنشطـة الأعمال 2018. مجموعـة البنـك الـدولـي. <http://arabic.doingbusiness.org/rankings>

المكتب الإقليمي للدول العربية. (2009). نوع الجنس. العمل. الاقتصاد غير المنظم: قاموس المصطلحات. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر". بيروت. لبنان.

مكتب العمل الدولي. (2013 (أ)). قياس الاقتصاد غير المنظم: معالجة التحديات الإحصائية. جزء من: الاقتصاد غير المنظم والعمل اللائق: دليل موارد السياسات لدعم الانتقال إلى السمة المنظمة. جنيف. سويسرا. (الصفحات 1-19).

مكتب العمل الدولي. (2013 (ب)). التقرير الخامس (1)، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. جنيف.

منظمة العمل الدولية. (2015). توصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. مكتب العمل الدولي. جنيف. سويسرا.

هرناندو دي سوتو. (1997/1989). *الدرب الآخر: الثروة الخفية في العالم الثالث* (الإصدار الطبعة الأولى). (ترجمة شوقي جلال) مركز الاهرام للترجمة والنشر.

المراجع باللغات الأجنبية

Babou, O., & Adair, P., *L'économie Informelle A Tizi-Ouzou (Algerie): Determinants, Segmentation Et Mobilité. XXXIèmes Journées du Développement ATM 2015*, 3,4,5 et 6 juin 2015 à Rouen. France, 2015. Récupéré sur <http://www.ummto.dz/IMG/pdf/Babou.pdf>

Chen, M. A. (2012). The informal economy: Definitions, theories and policies. *Women in informal economy globalizing and organizing: WIEGO Working Paper, 1*.

Conseil National Economique et Social. (2004). Rapport: Le Secteur Informel Illusions et Réalités.: CNES, Bir-Mourad-Rais Wilaya d'Alger .

Karaca, C. (2016). The Comparison of the Shadow Economy in Turkey and European Countries. In *Comparative Economics and Regional Development in Turkey* (pp. 73-105). IGI Global.

Ostapenko, N., & Williams, C. C. (2016). Determinants of entrepreneurs' views on the acceptability of tax evasion and the informal economy in Slovakia and Ukraine: an institutional asymmetry approach. *International Journal of Entrepreneurship and Small Business*, 28(2-3), 275-289.

Rothenberg, A. D., Gaduh, A., Burger, N. E., Chazali, C., Tjandraningsih, I., Radikun, R., ... & Weiland, S. (2016). Rethinking Indonesia's Informal Sector. *World Development*, 80, 96-113.

Schneider, F., & Williams, C. C. (2013). *The Shadow Economy*. The Institute of Economic Affairs. London.

Tanzi, V. (2002). The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences. International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil. *Brazilian Institute of Ethics in Competition*. Rio de Janeiro. Brazil.

Transparency International. (2017). *Corruption Perceptions Index 2016*. International Secretariat. Berlin. Germany.

Williams, C. C., & Shahid, M. S. (2016). Informal entrepreneurship and institutional theory: explaining the varying degrees of (in) formalization of entrepreneurs in Pakistan. *Entrepreneurship & Regional Development*, 28(1-2), 1-25.

Williams, C. C., Shahid, M. S., & Martínez, A. (2016). Determinants of the level of informality of informal micro-enterprises: Some evidence from the city of Lahore, Pakistan. *World Development*, 84, 312-325.

علاقة نظام المعلومات بالتحسين المستمر كأحد مرتكزات إدارة

الجودة الشاملة

-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية قسنطينة-

*Relationship between Information System and Continuous
Improvement as a Pillar of Total Quality Management*

-Case Study of Algerian communications company at Constantine-

أ. هبة بوشوشة

hiba.bouchoucha@univ-constantine2.com

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2-

تاريخ الاستلام: 2017/10/10 تاريخ التعديل: 2017/12/15 تاريخ قبول النشر: 2017/12/29

الملخص :

يعتبر نظام المعلومات من أهم النظم الفرعية داخل المؤسسة الاقتصادية ، ونظرا لأهمية هذا الأخير تأتي هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة نظام المعلومات في تحقيق التحسين المستمر ضمن متطلبات إدارة الجودة الشاملة.

وقد تم التوصل في هذا البحث إلى أن هناك علاقة بين نظام المعلومات والتحسين المستمر على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية قسنطينة، إذ تساهم كل من المستلزمات المادية و البشرية وحتى الشبكات و البرمجيات في تحقيق التحسين المستمر و بالتالي تفعيل عملية إدارة الجودة الشاملة .

الكلمات المفتاحية : نظام المعلومات، التحسين المستمر، الجودة، الجودة الشاملة

Abstract :

The information system is considered as one of the most important subsystems in the economic company, and because of the importance of the latter this study comes to show the contribution of the information system in achieving continuous improvement within the requirements of Total Quality Management

It was concluded that there is a relationship between the information system and continuous improvement within the Algerian Telecom Corporation of Constantine, as both physical and human requirements and networks also contribute to continuous improvement and thus activate the process of TQM.

Keywords: Information System, Continuous Improvement, Quality, Total Quality

مقدمة:

اتجهت المؤسسات المعاصرة إلى تصميم نظم المعلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات وضمان وصولها إلى مختلف وظائف المؤسسة، عن طريق السجلات الداخلية لزيادة فعالية و كفاءة الأنشطة و العمليات و بالتالي ضمان إدارة للجودة الشاملة داخل هذه المؤسسات.

وتتطلب الجودة الشاملة العديد من العناصر التي تعد أساس لدعم إدارة هذه الأخيرة كالتزام الإدارة العليا و التركيز على الزبون و كذا إدارة الموردين و تحقيق التحسين المستمر .
ويعد التحسين المستمر احد الركائز الأساسية للجودة الشاملة إذ يعتبر جهد مستمر و ليس برنامج مؤقت لذا فان هذا الأخير يركز على المعلومات الصحيحة و الدقيقة التي توفرها نظم المعلومات بصفة عامة و نظم المعلومات الإدارية بصفة خاصة ، وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث لدراسة الإشكالية التالية:

- **إشكالية البحث:**

هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نظام المعلومات و التحسين المستمر داخل المؤسسة الاقتصادية؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قواعد البيانات والتحسين المستمر على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر فرع قسنطينة
- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الموارد البشرية و التحسين المستمر على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر فرع قسنطينة
- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الأجهزة و البرمجيات على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر فرع قسنطينة
- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشبكات و التحسين المستمر على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر فرع قسنطينة.

• فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

- الفرضية الرئيسية:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نظم المعلومات الإدارية و التحسين المستمر داخل المؤسسة الاقتصادية عند مستوى دلالة معنوية 0.05
- وينتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:
- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قواعد البيانات و التحسين المستمر داخل المؤسسة الاقتصادية عند مستوى دلالة معنوية 0.05
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الموارد البشرية و التحسين المستمر داخل المؤسسة الاقتصادية عند مستوى دلالة معنوية 0.05
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الأجهزة و البرمجيات و التحسين المستمر داخل المؤسسة الاقتصادية عند مستوى دلالة معنوية 0.05
- الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشبكات و التحسين المستمر داخل المؤسسة الاقتصادية عند مستوى دلالة معنوية 0.05

• أهمية البحث:

للبحث أهمية خاصة تتمثل في :

- محاولة التعرف على واقع وخصوصية تطبيقات نظام المعلومات داخل مؤسسة اتصالات الجزائر فرع قسنطينة

- التركيز على المعلومات في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي أصبحت تعيشها مؤسسة اتصالات الجزائر من خلال الاعتماد عليها كأحد أهم مورد لمدخلات مختلف النظم .
- محاولة التعرف على مدى مواكبة مؤسسة اتصالات الجزائر لثقافة الجودة و الجودة الشاملة بما يضمن لها التفوق والتميز على المؤسسات المنافسة في مختلف الجوانب

• أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز العلاقة التي تربط نظام المعلومات بالتحسين المستمر داخل مؤسسة اتصالات الجزائر فرع قسنطينة، وذلك من خلال معرفة مدى قدرة نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة على تحقيق الجودة الشاملة من خلال التحسين المستمر كأحد أهم مرتكزات وأبعاد الجودة الشاملة

• منهجية البحث:

طبيعة الدراسة تستوجب ضرورة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة، وقد تم تدعيم بحثنا بدراسة حالة من خلال الاستعانة بالاستبيان في جمع البيانات و وصفها وصفا دقيقا، وكذا تحليلها لمعرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين نظام المعلومات بالتحسين المستمر داخل مؤسسة اتصالات الجزائر فرع قسنطينة.

• الدراسات السابقة:

1. دراسة (باديسي فهيمة، 2006) تهدف هذه الدراسة لتبيين كيفية تفعيل مدخل النظم لتحقيق الجودة الشاملة و قد تم إبراز الفرق بين تسيير الجودة الشاملة و نظام تسيير الجودة من أجل تبديد حالة الخلط بينهما، و بين البحث تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية باستخدام مدخل النظم المرنة أي الجانب الغير الكمي لمدخل النظم و كيف لهذه الأخيرة القدرة على تهيئة المناخ التطبيقي من أجل بلوغ هدف الجودة الشاملة .و قد توصلت الدراسة إلى أن هناك مستوى مقبول على العموم لثقافة الجودة الشاملة ومدخل النظم لدى أغلب المسيرين داخل المؤسسة محل الدراسة ، كما تم التوصل إلى وجود نوع من الاستحسان و التقبل لفلسفة منهجية النظم المرنة من أجل إدخال التحسينات في بعض الجوانب المتعلقة بطرق العمل التنظيم و كذا علاقات العمل و أساليب التفكير و المعاملة .

2. دراسة (سلمان عبود زبار، 2009) هدفت هذه الدراسة إلى إبراز التكامل الموجود بين نظام المعلومات الإدارية و نظام إدارة الجودة الشاملة و أثرهما على أداء المنظمة إذ يبين هذا البحث طرق تبادل المنفعة بين النظامين و أثر ذلك على الأداء و القدرة التنافسية للمنظمات. وقد توصلت الدراسة إلى أن مجالات المنفعة المتبادلة بين نظام المعلومات الإدارية و نظام إدارة الجودة الشاملة تحتاج إلى معلومات كثيرة في كافة مراحل تطبيقات نظام المعلومات الإدارية، كما أن هذا الأخير في حاجة إلى تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة حيث أن ذلك يؤدي إلى دقة في إنتاج المعلومات حتى تعبر عن الأداء الواقعي للمنظمة.

3. دراسة (ديون عبد القادر، 2012) تهدف هذه الدراسة لتبيين دور التحسين المستمر في تفعيل جودة الخدمات الصحية وقد توصلت الدراسة الى أن جودة الخدمة الصحية هي أساس لتحقيق فعالية الخدمة الصحية وكل ما يتعلق بالمنتج الصحي الذي تقدمه المؤسسة للأفراد والجماعات من أجل ضمان مستوى عال لفعالية الخدمة الصحية وجب تحقيق مستوى عال من جودة هذه الخدمة فقياس جودة الخدمة الصحية يتطلب وجود مقاييس تعبر عن مستوى الأداء الفعلي داخل مختلف العمليات الخاصة بالمؤسسة

4. دراسة (رعد الصرن، 2013) تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسات الإستشفائية، وقد توصلت الدراسة إلى توفر أربع أبعاد من أبعاد الجودة الخمس داخل المؤسسة محل الدراسة وهي: تبعد الاعتمادية، بعد الاستجابة، بعد التعاطف وبعد الضمان، أما الملموسية فقد اختلفت آراء العينة محل الدراسة حولها، و بالتالي و باعتماد هذه الأبعاد توصل الباحث إلى إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاستشفائية ، وبالتالي تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة

5. دراسة (رعد الصرن، 2013) تهدف هذه الدراسة لتبيين عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات و قد توصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بدراسة العوامل المختلفة لقياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات، كما تم التوصل إلى أن من أهم عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في

شركات الاتصالات هما عاملا المحتوى والوقت لضمان وصول المعلومات بالكمية والوقت المناسب لاستخدامها في اتخاذ القرارات أو حل المشكلات.

أولاً- أدبيات الدراسة

1. ماهية نظام المعلومات : و فيما يلي تعريف لنظام المعلومات وكذا مكوناته

1-1 تعريف نظام المعلومات:

عرف نظام المعلومات على أنه "نظام مبني على الحاسب الآلي، يوفر المعلومات للمسؤولين عن وحدة تنظيمية رسمية سواء كانت المؤسسة ككل أو أحد المجالات الوظيفية بها، والذين لديهم احتياجات متشابهة للمعلومات. وتصف هذه المعلومات ما حدث في الماضي، وما يحدث حالياً، و ما هو محتمل حدوثه مستقبلاً، وتتوافر هذه المعلومات في شكل تقارير دورية، وتقارير خاصة، ومخرجات نماذج رياضية. وتستخدم هذه المعلومات في صنع القرارات وحل المشكلات.¹

كما يعرف نظام المعلومات على أنه "مجموعة من المكونات أو العناصر المترابطة والمتفاعلة معاً، والتي تتولى مهام جمع أو استرجاع وتشغيل، وتخزين، وتوزيع المعلومات اللازمة لدعم عمليات اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة في المؤسسة".²

و من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن: " نظام المعلومات هو مجموعة من المدخلات تتمثل في قواعد البيانات و الأفراد و الآلات و البرامج والإجراءات وكذا الشبكات والتي تتفاعل مع بعضها البعض عن طريق عملية المعالجة بغرض تجميع و تبويب وتخزين المعلومات بغرض الوصول الى معلومات صحيحة وواضحة تدعم عمليتي اتخاذ القرار و الرقابة الداخلية داخل المؤسسة"

1-2 مكونات نظم المعلومات: تشمل مكونات نظم المعلومات على:

أ. **قواعد البيانات:** وهي الوعاء الذي يحوي البيانات بحيث تشكل المرجع الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات التي تحتاجها بالشكل والوقت والقدر المناسبين.³ و بالتالي فهي مجموعة من الملفات الخاصة بجهاز الحاسب الآلي، و التي يمكن الرجوع إليها حتى تتم عملية استخلاص المعلومات من البيانات⁴.

ب. **الموارد البشرية (المستلزمات البشرية):** فأى نظام مهما بلغت درجة الآلية فيه لا بد وأن يلعب الأفراد دوراً أساسياً فيه بصفته المشغل والمصمم والمسيطر على كافة عناصر النظام.

ج. **الأجهزة والمعدات (المستلزمات المادية):** تتمثل الأجهزة والمعدات في الجانب المادي المكون لنظام المعلومات و يعتبر الحاسب الآلي العنصر الأكثر أهمية مقارنة بباقي المستلزمات المادية التي تحتاجها المؤسسة.

د. **البرمجيات والإجراءات :** وعادة ما تنقسم البرمجيات إلى البرامج والأنظمة التي تشغل الحاسوب وتجعله قادرا على تنفيذ العمليات كترتيب البيانات واسترجاعها من الذاكرة ومن أمثلتها Windows و هي برامج قاعدية⁵ . والبرامج الجاهزة والتي تقوم بتشغيل بيانات المنظمة كبرامج المحاسبة والكتابة وغيرها. أما الشق الثاني فهو الإجراءات الذي يبين جميع الخطوات والتعليمات المحددة لإنجاز العمليات اليدوية أو الحاسوبية، وعادة ما نجدها في شكل كتيب يسمى دليل الإجراءات والهدف منه هو تنظيم العمل والابتعاد عن العشوائية.

هـ. **الشبكات:** و هي المكون الذي يعمل على تسهيل عملية الاتصال بين مختلف عناصر نظام المعلومات و حتى مختلف عناصر الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهي تتمثل في شبكة الاتصال الداخلي INTRANET شبكة الاتصال الخارجي EXTRANET شبكة الاتصال العنكبوتية الانترنت⁶ INTERNET.

2. التحسين المستمر ضمن متطلبات إدارة الجودة الشاملة :

فيما يلي تعريف إدارة الجودة الشاملة و كذا منهجية التحسين المستمر داخل عمليات المؤسسة:

2-1 تعريف إدارة الجودة الشاملة: يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة على أساس

الكلمات التي يتكون منها مصطلح إدارة الجودة الشاملة كما يلي⁷:

- إدارة :وتعني التخطيط والتنظيم والتوجيه والمراقبة لكافة النشاطات المتعلقة بتطبيق الجودة،

كما يتضمن ذلك دعم نشاطات الجودة وتوفير الموارد اللازمة.

- الجودة :وتعني تلبية متطلبات العميل وتوقعاته .

- الشاملة :وتتطلب مشاركة واندماج كافة موظفي المؤسسة وبالتالي ينبغي إجراء التنسيق

الفعال بين الموظفين لحل مشاكل الجودة ولإجراء التحسينات المستمرة.

2-2 التحسين المستمر:

يعد التحسين المستمر من أهم مرتكزات الجودة الشاملة إذ يساعد المؤسسات على رفع الكفاءة و تحسين الإنتاجية ؛ وعرف هذا المصطلح تطور كبير في اليابان من خلال ما يعرف بحلقات الجودة وعرف المصطلح باسم الكايزن (KAIZEN) وهي كلمة يابانية تتكون من كلمتي هما

كاي وتعني بالانجليزية Change أي التغيير، وأما الكلمة الثانية فهي زن وتعني بالانجليزية Good . وترجم كلمة كايزن بالانجليزية ب Improvement Continuous وتعني التحسين المستمر⁸.و تقوم إدارة الجودة الشاملة على المشاركة الواسعة في التخطيط والتنفيذ من أجل التحسين المستمر في العمليات التي تفوق توقعات العملاء، وهي في نفس الوقت نظام متكامل موجه نحو كسب ولاء العملاء في الحاضر والمستقبل من خلال اعتمادها على التعاون من قبل جميع الأفراد داخل المنظمة، و التزام إدارتها العليا بالتغيير نحو برنامج إدارة الجودة الشاملة والتحسينات المستمرة في الإنتاج، والاعتماد على العملاء في تحديد و تعريف الجودة و توفير المناخ التنظيمي المناسب للجودة الشاملة⁹ .

ولتحقيق التحسين المستمر هناك ثلاث طرق أساسية تتمثل في مايلي:

- ثلاثية جوران : وتتألف من ثلاثة مكونات أساسية هي التخطيط، رقابة الجودة والتحسين؛
- الطريقة العلمية: ويطلق عليها البعض طريقة حل و هي الطريقة الشائعة في أدبيات الإدارة خاصة في مجال اتخاذ القرار من خلال تحديد الفرص المتاحة للتحسين والعمل على تنفيذها؛
- طريقة كايزن : وهي تقوم على التحسين المستمر المستديم من خلال إجراء التحسينات في كل المجالات وكذلك هناك أنشطة دائمة للتحسين المستمر منها المقارنة المرجعية (القياس المقارن بالأفضل)، نظام معلومات العملاء، تدريب وتحفيز العاملين، وتوفير مناخ للإبداع¹⁰.

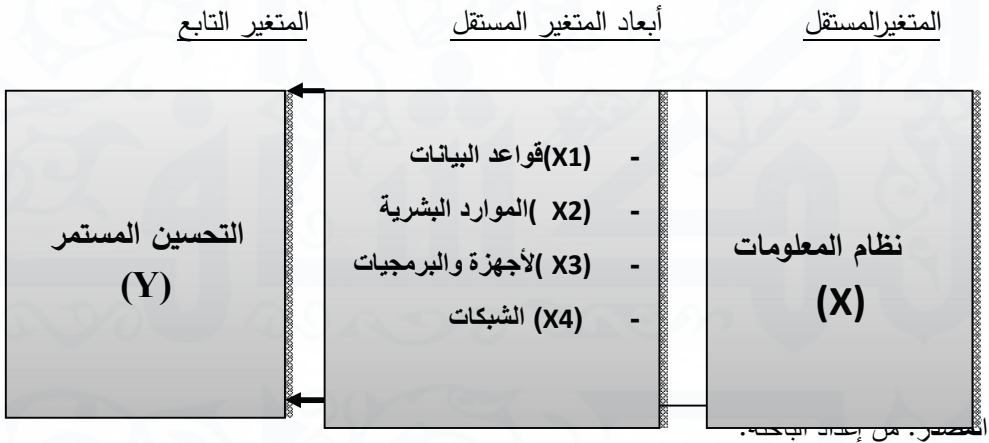
ثانيا: تحديد مجتمع وعينة الدراسة وعرض أدوات جمع وتحليل البيانات

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على مدى مساهمة نظام المعلومات في تحقيق التحسين المستمر داخل مؤسسة اتصالات الجزائر ضمن متطلبات الجودة الشاملة على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية قسنطينة، قمنا بتصميم استبيان وتوزيعه على مجتمع الدراسة، و لتحليل البيانات اعتمدنا على برنامج SPSS- V20 ، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لمعرفة تصورات أفراد عينة الدراسة.

1. تحديد عينة و متغيرات الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مختلف إدارات مؤسسة اتصالات الجزائر قسنطينة، و لقد أخذنا عينة قصدية نظرا لاستهدافنا لإدارات مؤسسة اتصالات الجزائر فرع قسنطينة سواء كانت إدارات عليا أو وسطى و ذلك لضمان مصداقية

في الإجابات إذ تعد هذه الفئة هي الأقرب لمختلف تطبيقات نظم المعلومات و كذا مرتكزات الجودة الشاملة فالعينة القصدية مفيدة في الحالات التي نرغب فيها الوصول إلى العينة المرغوبة بسرعة كما تساعد في معرفة آراء المجتمع المستهدف، وقد قدر حجم هذه العينة بـ 66 إطار. ولقد تم قياس متغيرات الدراسة من خلال الاستبيان المصمم كأداة للدراسة والذي احتوى على 23 فقرة، حيث خصصت 16 فقرة لنظم المعلومات الإدارية كمتغير مستقل، أما التحسين المستمر كمتغير تابع فقد خصص له 7 فقرات، والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة:

الشكل 1: نموذج الدراسة



3- اختبار ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة القياس المستخدمة في الدراسة قمنا باحتساب معامل ألفا كرونباخ من خلال برنامج SPSS لأبعاد الدراسة، حيث أن أسلوب ألفا كرونباخ يقيس الاتساق الداخلي للمقياس في فقرات الاستبيان، و يشير إلى قوة الارتباط بين فقرات هذا الأخير، ويستخدم هذا الاختبار لتحديد فيما إذا كانت أسئلة الاستبيان صحيحة ، وتجسدت نتائج هذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (01):معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان (ألفا كرونباخ)

الأبعاد و المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات <i>Cronbach's Alpha</i>
قواعد البيانات	4	0,727
الموارد البشرية	5	0,781
الأجهزة و المعدات	4	0,716
الشبكات	3	0,720
فقرات نظم المعلومات الإدارية	16	0,650
فقرات التحسين المستمر	7	0,765
الأداة ككل	-	0.764

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية "SPSS_{V20}".

من خلال هذا الجدول يتضح أن معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة بلغ 0.764 و هو معامل ثبات مرتفع جدا ومناسب لأغراض الدراسة (أكبر من 60%)، كما تعتبر معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة جيدة أيضا على العموم، وبهذا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة الدراسة، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها وصلاحياتها لتحليل النتائج.

ثالثا- وصف الخصائص الشخصية و الوظيفية لعينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من 66 مفردة تمثلت في مختلف إدارات مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية قسنطينة ، حيث يظهر الجدول الموالي الخصائص الشخصية لأفراد العينة.

الجدول رقم(2): الخصائص الشخصية لأفراد العينة

النسبة(%)	التكرارات	البيان	
68.2	45	ذكر	الجنس
31.8	21	أنثى	
16.7	11	أقل من 30 سنة	العمر
43.9	29	30 سنة - أقل من 40 سنة	
28.8	19	40 سنة-أقل من 50 سنة	
10.6	7	50 سنة فأكثر	
12.1	8	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
33.3	22	5سنوات-أقل من 10 سنوات	
33.3	22	10سنوات-أقل من 15 سنوات	
21.2	14	15 فأكثر سنة	
30.4	20	ثانوي فما أقل	المستوى الدراسي
62.1	41	جامعي	
7.6	5	دراسات عليا	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية "SPSS²⁰"

يتضح من خلال الجدول (2) أن نسبة الإناث أقل من نسبة الذكور ، فمن مجموع 66 إطارا نجد ما نسبته 68.20 % من الذكور وهي نسبة مرتفعة نسبيا ، في حين نجد أن نسبة الإناث من المجموع الكلي للعينة يقدر بـ 21 مفردة أي ما نسبته 31.8% كما يبين الجدول أن أكبر نسبة في توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية تجسدت في الفئة الثانية " 30 سنة - أقل من 40 سنة" بنسبة 43.9% وقدرت بـ 29 مفردة ، أما أقل نسبة هي الفئة العمرية " أكبر من 50 سنة " بنسبة 10.6 %، كل هذه الأرقام تشير إلى أن معظم إطارات المؤسسة محل الدراسة هي من فئة الشباب و هذا ما يؤكد أن هذه الأخيرة بدأت تأخذ لها مكان على مستوى المناصب الإدارية بمستوياتها الثلاث داخل مؤسسة اتصالات الجزائر. كما تشير النتائج الإحصائية بالجدول أعلاه إلى أن الإطارات الذين تتراوح خبرتهم "ما بين 5سنوات- أقل من 10 سنوات" و "10سنوات-أقل من 15 سنوات "جاؤوا في المرتبة الأولى، حيث بلغ عددهم 22 إطار في كل فئة ، وجاء في المرتبة الرابعة والأخيرة الإطارات الذين لم تتعدى خبرتهم الخمس سنوات إذ بلغ عددهم 8 إطارات، بما نسبته 12.10 % من مجموع أفراد العينة. مما سبق

نستنتج بأنه على العموم الإطارات على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية قسنطينة تتمتع بخبرة جيدة إلى متوسطة. أما المستوى التعليمي فقد غلب على أفراد العينة الإحصائية هو المستوى الجامعي بنسبة 62.1% أي 41 فردا، ثم تليه فئة الثانوي فما أقل و النسبة الأقل استجابا تمثلت في الأفراد الذين لهم مستوى تعليم عالي وقدرت بـ 7.6% ما يعادل 5 أفراد. و نجد أن نسبة العاملين ذوي المستوى التعليمي الجامعي مرتفعة مما يدعم عملية تصميم و تطوير نظام معلومات إداري فعال داخل المؤسسة ، كما أن هذه الفئة تعمل و بشكل مستمر على التحسين المستمر داخل المؤسسة الاقتصادية.

رابعا : وصف متغيرات الدراسة

4-1 وصف فقرات نظم المعلومات الإدارية (المتغير المستقل)

أ. وصف المتغير المستقل الفرعي الأول : قواعد البيانات

تمثل قواعد البيانات المتغير المستقل الفرعي الأول وفقا لفرضيات الدراسة، وقد تم قياسه بـ 4 فقرات و يبين الجدول الموالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات قواعد البيانات

الجدول رقم (3): التكرارات و النسب المئوية،الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، مستوى القبول لفقرات بعد قواعد البيانات.

رمز الفقرة	فقرات بعد قواعد البيانات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
X11	تساهم قاعدة بيانات المؤسسة في منع ازدواجية بيانات الملفات	3,68	0.979	مرتفع
X12	تساهم قاعدة البيانات في تخفيض تكلفة الاحتفاظ بالبيانات	3,47	1,011	مرتفع
X13	تساهم قاعدة البيانات في التكامل الوظيفي للنظم الفرعية للمعلومات	3,48	1,070	مرتفع
X14	لدى المؤسسة وسائل حماية فعالة لقواعد بياناتها	3,70	1,136	مرتفع
X1	بعد : قاعدة البيانات	3,56	,8100	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية "SPSS_{v20}"

من خلال الجدول رقم (3) نجد أن الفقرة x14 والتي تنص "لدى المؤسسة وسائل حماية فعالة لقواعد بياناتها احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي 3.70 و انحراف معياري 1.136. في حين الفقرة X12 و التي تنص " تساهم قاعدة البيانات في تخفيض تكلفة الاحتفاظ بالبيانات" المرتبة الأخيرة حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.47 و هو عند مستوى قبول مرتفع و بلغ انحرافها المعياري 1.011 وبشكل عام نجد أن الوسط الحسابي العام لمتغير قواعد البيانات عامة قد بلغ 3.56 ما يعني وقوعه في منطقة موافق على سلم ليكرت و هو ما يدل على أن إشارات المؤسسات محل الدراسة تهتم بتحسين قواعد بياناتها فوفق مقياس درجة القبول نجد أن المتوسط الحسابي مرتفع إذ يقع بين 3.40 و 4.19 ، كما أن الانحراف المعياري لمختلف فقرات بعد متغير قواعد البيانات يشير إلى عدم وجود تشتت كبير حول المتوسط الحسابي ما يدل على وجود اتساق بين الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات هذا البعد

ب. المتغير المستقل الفرعي الثاني: الموارد البشرية

تمثل الموارد البشرية المتغير المستقل الفرعي الثاني وفقا لفرضيات الدراسة، وقد تم قياسه ب 5 فقرات و يبين الجدول الموالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الموارد البشرية

الجدول رقم (4): التكرارات و النسب المئوية،الوسط الحسابي والانحراف المعياري مستوى القبول لفقرات بعد الموارد البشرية.

رمز الفقرة	فقرات بعد الموارد البشرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
X21	لدى المؤسسة عاملون في نظم المعلومات تهتم بتطوير وتصميم أنظمة معلوماتها	4.03	1.052	مرتفع
X22	تتوفر المؤسسة على مسؤول استرجاع المعلومات ومتابعة عملية التغذية العكسية	4.00	0.961	مرتفع
X23	لدى المؤسسة مسؤول تصميم نظام قاعدة البيانات الذي يقوم بتحديد وسائل وأشكال تخزين الملفات	4.12	0.886	مرتفع
X24	يستطيع العاملون داخل المؤسسة التكيف مع التغيرات المستمرة لتكنولوجيا المعلومات من خلال التدريب المستمر	3.97	0.803	مرتفع

مرتفع	0.962	3.76	تعد المستلزمات البشرية أهم من المستلزمات المادية ضمن مكّنات نظام المعلومات	X25
	0.600	4.12	بعد: الموارد البشرية	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برمجية "SPSS₂₀".

تشير بيانات الجدول (4) وفقاً لأراء المفردات المعنية بالدراسة إلى أن المتوسط الحسابي العام لمتغير الموارد البشرية قد بلغ 4.12 ، ما يعني وقوعه في منطقة موافق على سلم ليكرت . إذ احتلت العبارة (X23) ؛ والتي تنص " لدى المؤسسة مسؤول تصميم نظام قاعدة البيانات الذي يقوم بتحديد وسائل وأشكال تخزين الملفات" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره ب 4.20 ثم تأتي العبارة الأولى (X25) وتنص : " تعد المستلزمات البشرية أهم من المستلزمات المادية ضمن مكّنات نظام المعومات " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدر ب 3.76 من إجمالي أفراد العينة و بالتالي فإن درجة الاهتمام جاءت مرتفعة وفق مقياس مستوى القبول، حيث أن قيمة المتوسط الحسابي العام يقع في المجال 3.40 إلى 4.19، بمعنى أنه يوجد اهتمام بالموارد البشرية كونها العنصر الأساسي في تشغيل النظام و التنسيق بين المستلزمات المادية و البيانات وكذا البرمجيات والشبكات. بالنسبة إلى الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط، فهو مؤشر على عدم وجود تشتت كبير حول المتوسط الحسابي ما يدل على وجود اتساق بين إجابات الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات متغير الموارد البشرية

ج. المتغير المستقل الفرعي الثالث: الأجهزة والبرمجيات

تمثل الأجهزة والبرمجيات المتغير المستقل الفرعي الثالث وفقاً لفرضيات الدراسة، و قد تم قياسه ب 4 فقرات و يبين الجدول الموالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأجهزة و البرمجيات.

الجدول رقم (5): التكرارات و النسب المئوية، الوسط الحسابي والانحراف المعياري معامل الاختلاف لفقرات بعد الأجهزة و البرمجيات.

رمز الفقرة	فقرات بعد الأجهزة و البرمجيات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
X31	لدى المؤسسة أجهزة و معدات تعمل على نقل و سيران المعلومة داخل المؤسسة بصورة جيدة	3.80	1.153	مرتفع
	تتوفر المؤسسة على وسائل الكترونية ووسائل	3.23	1.423	متوسط

X32	الإخراج بصفة تغطي جميع الاحتياجات الخاصة بالنظام		
X33	تتوفر لدى المؤسسة البرمجيات الخاصة بها لمعالجة البيانات	3.42	1.009 متوسط
X34	لدى المؤسسة نظام صيانة و تطوير لمختلف المستلزمات المادية التي تتطلبها نظم المعلومات الإدارية	3.44	1.165 مرتفع
بعد: الأجهزة و المعدات		3.42	0.770

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برمجية "SPSS₂₀".

تشير بيانات الجدول رقم (5) وفقا لأراء المفردات المشمولة بالدراسة إلى أن الوسط الحسابي العام لبعد الأجهزة و البرمجيات قد بلغ 3.42 ، ما يعني وقوعه في منطقة موافق على سلم ليكرت و هو ما يعكس وجود اهتمام بالمستلزمات المادية على مستوى اتصالات الجزائر "قسنطينة" ، غير أن مستوى القبول تبقى متوسطة وفق مستوى التنبني حيث أن قيمة الوسط الحسابي يقع بين 2.33 و 3.66 كما أن الملاحظ من الجدول هو التفاوت فيما يخص ترتيب الفقرات على أساس أهميتها النسبية ، حيث جاءت الفقرة (x31) في المرتبة الأولى و التي تنص على " لدى المؤسسة أجهزة و معدات تعمل نقل و سيران المعلومة داخل المؤسسة بصفة جيدة" بوسط حسابي قدر ب 3.80 و عند مستوى قبول مرتفع أما الفقرة (x33) و التي تنص " تتوفر المؤسسة على وسائط الكترونية ووسائل الإخراج بصفة تغطي جميع الاحتياجات الخاصة بالنظام" فقد جاءت في المرحلة الأخيرة و ذلك بمتوسط حسابي يقدر ب 3.23 وهو مستوى قبول متوسط.

بالنسبة إلى الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط ، فهو مؤشر على عدم وجود تشتت كبير حول المتوسط الحسابي ما يدل على وجود اتساق بين إجابات الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات متغير الأجهزة و البرمجيات

د. المتغير المستقل الفرعي الرابع: الشبكات

تمثل الشبكات المتغير المستقل الفرعي الرابع وفقا لفرضيات الدراسة، و قد تم قياسه ب 3 فقرات و يبين الجدول الموالي الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لفقرات بعد الشبكات.

الجدول رقم (6): التكرارات و النسب المئوية،الوسط الحسابي والانحراف المعياري معاملا الاختلاف لفقرات بعد الشبكات

رمز الفقرة	فقرات بعد الشبكات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
X41	لدى المؤسسة شبكة اتصال داخلية	3.70	1.067	مرتفع
X42	لدى المؤسسة شبكة اتصال خارجية	3.48	1.085	مرتفع
X43	تتوفر المؤسسة على موقع الكتروني خاص بها على شبكة الانترنت	4.38	0.739	مرتفع
	بعد: الشبكات	3.85	0.754	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برمجية "SPSS₂₀".

نلاحظ من الجدول أعلاه أن آراء العينة تميل إلى اعتبار أن مستوى الموافقة مرتفع على فقرات المتغير أعلاه بمتوسط حسابي عام يبلغ (3.85). كما نلاحظ أن الفقرة (X41) و التي تنص " لدى المؤسسة شبكة اتصال داخلية " هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.70) . بينما كانت الفقرة (X43) المتعلقة ب" تتوفر المؤسسة على موقع الكتروني خاص بها على شبكة الانترنت " هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي (4.38) . وبشكل عام نجد أن المتوسط الحسابي العام لمتغير الشبكات عامة قد بلغ 3.85 اي يعني وقوعه في منطقة موافق جدا على سلم ليكرت و هو مايدل على أن الاتصال عن طريق مختلف الشبكات (الانترنت ،الانترانت، الاكسترانات) يعتبر من المكونات الأساسية لنظم المعلومات الإدارية داخل مؤسسة اتصالات الجزائر "قسنطينة " وهذا يعود لطبيعة الخدمة التي تقدمه هذه المؤسسة و بالتالي فان الشبكات لها دور كبير في تحقيق فعالية نظام معلومات المؤسسة محل الدراسة من خلال جعل مخرجاته أكبر من مدخلاته .فوفق مقياس درجة القبول نجد أن المتوسط الحسابي مرتفع جدا إذ يقع بين 4.20 و 5 ، كما أن الانحراف المعياري لمختلف فقرات بعد متغير الشبكات قدر بـ 0.754 وهو يدل على عدم وجود تشتت كبير حول المتوسط الحسابي وبالتالي وجود اتساق بين الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات هذا البعد.

4-2 وصف فقرات التحسين المستمر (المتغير التابع)

يمثل التحسين المستمر المتغير التابع وفقا لفرضيات الدراسة، و قد تم قياسه ب7 فقرات كما يلي:
الجدول رقم (7): التكرارات و النسب المئوية،الوسط الحسابي والانحراف المعياري معامل الاختلاف
لفقرات بعد التحسين المستمر

مستوى القبول	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	فقرات بعد التحسين المستمر
مرتفع	1.151	3.58	1Y تساهم نظم المعلومات الإدارية في دعم عمليات التطوير على المدى البعيد
مرتفع	1.028	3.67	2Y توفر نظم المعلومات الإدارية الدعم الكافي للرقابة المستمرة على الجودة
مرتفع	0.986	3.83	3Y تساهم نظم المعلومات الإدارية في تشخيص المشكلات بغرض وضع الحلول المناسبة لها بشكل مستمر
مرتفع	0.622	4.17	4Y تمكن نظم المعلومات الإدارية من استمرارية متابعة العمليات
مرتفع	0.795	4.12	5Y تمكن نظم المعلومات الإدارية من الكشف عن المجالات التي تتطلب التحسين
مرتفع	0.865	4.08	6Y تقوم نظم المعلومات الإدارية بالتحسين المستمر لجعل الجودة جزء من نظام المؤسسة
مرتفع	1.162	3.86	7Y تقدم نظم المعلومات الإدارية مخرجات بشكل مستمر لتنسجم مع إدارة الجودة الشاملة
	0.661	3.92	بعد: التحسين المستمر

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برمجية "SPSS₂₀".

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (7) أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية نحو فقرات بعد التحسين المستمر وذلك لأن متوسطاتها الحسابية جاءت أكبر من المتوسط الحسابي لأداة القياس (3) بحيث أن الوسط الحسابي العام للبعد الوحيد للمتغير التابع (التحسين المستمر) قد بلغ 3.92 ، ما يعني وقوعه في منطقة موافق على سلم ليكرت و هو ما يعكس وجود تحسن مستمر لمختلف العمليات على مستوى اتصالات الجزائر لولاية قسنطينة ، كما أن مستوى

القبول كان مرتفع حيث أن قيمة الوسط الحسابي يقع بين 3.40 و 4.19 كما أن الملاحظ من الجدول هو التفاوت فيما يخص ترتيب الفقرات على أساس أهميتها النسبية ، حيث جاءت الفقرة (Y4) في المرتبة الأولى و التي تنص على " تمكن نظم المعلومات الإدارية من استمرارية متابعة العمليات " بوسط حسابي قدر ب 4.17 و عند مستوى قبول مرتفع .أما الفقرة (Y1) و التي تنص " تساهم نظم المعلومات الإدارية في دعم عمليات التطوير على المدى البعيد " فقد جاءت في المرحلة الأخيرة و ذلك بمتوسط حسابي يقدر ب3.58 وهو مستوى قبول مرتفع. كما أن مستويات موافقة أفراد عينة الدراسة عن هذا البعد (التحسين المستمر) كانت جميعها مرتفعة ، بالنسبة إلى الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط ، فهو مؤشر على عدم وجود تشتت كبير حول المتوسط الحسابي ما يدل على وجود اتساق بين إجابات الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات متغير الأجهزة و البرمجيات

خامسا - اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين نظم المعلومات الإدارية و التحسين المستمر على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية قسنطينة

يبين الجدول أسفله قيمة الارتباط الخطي (R) بين أبعاد نظم المعلومات الإدارية و التحسين المستمر :

الجدول رقم (8): معامل الارتباط بين أبعاد نظم المعلومات الإدارية و التحسين المستمر

المتغير التابع المتغير المستقل	التحسين المستمر	
	معامل الارتباط (R)	(SIG)
قواعد البيانات	0,291	0,018
الموارد البشرية	0,252	0,041
الأجهزة و البرمجيات	0,366	0,002
الشبكات	0,267	0,030
أبعاد نظم المعلومات الإدارية	0,408	0,010

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برمجية "SPSS₂₀".

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وفقا للجدول أعلاه عن وجود علاقة ارتباط ايجابية ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5٪ بين قواعد البيانات لنظم المعلومات الإدارية و

التحسين المستمر حيث بلغ معامل الارتباط 0.291 ، كما تبين وجود علاقة ارتباط إيجابية ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين الموارد البشرية لنظم المعلومات الإدارية و التحسين المستمر حيث بلغ معامل الارتباط 0.252 ، أيضا توجد علاقة ارتباط ايجابية بين الأجهزة والبرمجيات لنظم المعلومات الإدارية و التحسين المستمر حيث بلغ معامل الارتباط 0.366 وهي تمثل أعلى معامل ارتباط بين أبعاد نظم المعلومات الإدارية ، وهي تمثل أعلى معامل ارتباط بين أبعاد نظم المعلومات الإدارية . كما توجد علاقة ارتباط إيجابية ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين شبكات نظم المعلومات الإدارية و التحسين المستمر حيث بلغ معامل الارتباط 0.267. ومنه و من خلال الجدول رقم (8) توجد علاقة ارتباط إيجابية تقريبا متوسطة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين نظم المعلومات الإدارية بأبعادها مجتمعة وبين التحسين المستمر داخل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حيث بلغ معامل الارتباط (R) لأبعاد نظم المعلومات الإدارية مجتمعة 0.408 وهذا ما يستدعي ثبوت صحة الفرضية الرئيسية وعليه:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين نظم المعلومات الإدارية

و التحسين المستمر على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية قسنطينة

سادسا - نتائج الدراسة :

بعد تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

لدى مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية قسنطينة نظام معلومات يتكون من مختلف المستلزمات المادية و البشرية و كذا البرمجيات و الشبكات و ذلك بمستوى قبول مرتفع اذ أن كل المتوسطات الحسابية للمتغير المستقل "نظام المعلومات" مرتفعة، وقد سجل اكبر وسط حسابي في بعد الموارد البشرية و يليه مباشرة بعد الشبكات و هذا الأمر منطقي نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة و المتمثل في تقديم خدمة الاتصالات بحيث تعتمد هذه الأخيرة على الأفراد كعنصر أساسي في المزيج التسويقي الموسع لتقديم هذه الخدمة وكذا الشبكات بأنواعها الثلاثة (الانترنت، الاكسترنات و الانترنت) التي تسهل عملية الاتصال داخل و خارج المؤسسة، كما توصلنا إلى أنه توجد علاقة ارتباط معنوية عند مستوى دلالة 5% بين نظام المعلومات والتحسين المستمر على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية قسنطينة وذلك لتحقيق متطلبات الجودة الشاملة داخل هذه المؤسسة ، إذ بلغ معامل الارتباط بين نظام المعلومات و الجودة الشاملة 0.408 وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية ، كما تبين أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين قواعد البيانات والتحسين المستمر إذ بلغ معامل الارتباط 0.291 و هذا ما يثبت صحة الفرضية

الفرعية الأولى. كما تبين وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5٪ بين الموارد البشرية لنظام المعلومات و التحسين المستمر حيث بلغ معامل الارتباط 0.252 ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية إذ لا يمكن أن تتم عملية التحسين المستمر للجودة دون الاستثمار الفعّال في الموارد البشرية داخل المؤسسة. و أيضا توجد علاقة ارتباط ايجابية بين الأجهزة و البرمجيات لنظام المعلومات و التحسين المستمر حيث بلغ معامل الارتباط 0.366 و هو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة ، فالتحسين المستمر يكون من خلال الاعتماد على المستلزمات المادية خاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة للاتصال.

كما توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5٪ بين شبكات نظم المعلومات الإدارية و التحسين المستمر حيث بلغ معامل الارتباط 0.267 وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الرابعة إذ أن جهود التحسين لتحقيق الجودة الشاملة يتطلب وجود اتصال داخلي و خارجي وهذا لا يكون إلا عن طريق مختلف الشبكات التي يوفرها نظام المعلومات. **سابعاً - التوصيات و الاقتراحات:** من النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات الاقتراحات التي من شأنها تحقيق التحسين المستمر بواسطة نظام المعلومات، وتتمثل فيما يلي:

- ضرورة إرساء ثقافة الجودة الشاملة داخل مؤسسة اتصالات الجزائر فرع قسنطينة من خلال السعي لتطبيق هذه الأخيرة للجودة الشاملة بمختلف أبعادها
- كالتحسين المستمر و التركيز على العملاء و كذا التزام الإدارة العليا.
- إعداد برامج تدريبية في مجال المعلوماتية لضمان جودة المعلومات المقدمة لزبائن مؤسسة اتصالات الجزائر وبالتالي إنشاء نظام معلومات فعال داخل المؤسسة.
- استخدام تجهيزات حديثة وبرمجيات فعالة و كذا وسائط الكترونية جيدة لضمان جمع البيانات وتحليلها والحصول على المعلومات في أقل وقت وتكلفة ممكنين.
- السعي لضبط الجودة داخل نظم معلومات المؤسسة من خلال الالتزام بمختلف معايير التقييس العلمية التي تقدمها في شهادات الايزو.

الهوامش و الإحالات:

¹ ملوخية، أحمد فوزي، (2009)، نظم المعلومات الإدارية، الإسكندرية-مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، ص71.

² مرسي، نبيل محمد، (2005)، التقنيات الحديثة للمعلومات دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، ص16.

³ العبادي، هاشم فوزي، (2013)، نظم إدارة المعلومات- منظور إستراتيجي، عمان-الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص67.

⁴ الحناوي، محمد صالح، (2004)، الأعمال في عصر التكنولوجيا ، الإسكندرية-مصر، الدار الجامعية، ص279.

⁵ Pascal, Vidal, (2005), Systèmes d'information organisationnels , Paris , Pearson Education, p85.

⁶ Laudon ,Kenneth , (2013), Management des systèmes d'information, 13^e édition, France, Pearson Education, p273.

⁷ بن عشاوي، أحمد، (2008)، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الفندقية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إدارة أعمال، جامعة الجزائر، ص8.

⁸ www.edunet.bh, date de consultation 28/10/2017.

⁹ الدرادكة، مأمون ، الشبلي ، طارق، (2011) الجودة في المنظمات الحديثة، عمان- الأردن ، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2011، ص47

¹⁰ بولخوة ، باديس، (2015) أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على جودة المنتجات النفطية، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إدارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص53.

أثر استخدام الأنماط التمثيلية للزبائن في تحسين مستوى الاتصال بالمفاوضات التجارية

- دراسة استطلاعية على عينة من ممارسي البرمجة اللغوية العصبية -

*The impact of the Use of Analog Patterns for Clients In Improving the
Level of Communication in Trade Negotiations*

- A survey on a Sample of Practitioners of NLP.

أ.د مفيدة يحيياوي

moufida_yahiaoui@yahoo.fr

جامعة بسكرة

أ/ عبد العزيز عرجاني

phd.negotiation@gmail.com

جامعة بسكرة

تاريخ الاستلام: 2017/11/13 تاريخ التعديل: 2017/12/20 تاريخ قبول النشر: 2017/12/25

تصنيف JEL: M3 ,F51,D83,D87

المخلص :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر استخدام الأنماط التمثيلية للزبائن الممارسين للبرمجة اللغوية العصبية على تحسين مستوى الإتصال في المفاوضات التجارية بينهم أثناء العمليات التفاوضية. وقد تم اعتماد الاستبانة كأداة للحصول على بيانات البحث، والتي تم إعدادها بالاستناد إلى عدد من المقاييس الجاهزة، واختير ممارسي البرمجة اللغوية العصبية من دول مختلفة كمجتمع للتطبيق ، حيث تم أخذ عينة عددها (31) ممارس، وتم اختيارهم بطريقة السحب العشوائي البسيط من خلال استبيان الكتروني على النت.

لتحليل بيانات البحث تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز في إدخال وتحليل البيانات (SPSS)، وقد أسفرت الأدوات الإحصائية عن مجموعة من النتائج أكدت معظمها على وجود علاقة طردية بين قدرة معايرة-ملاحظة- الممارسين للأنماط التمثيلية بين الأطراف المتفاوضة في العملية التجارية لإحداث إستمالة سلوكية في الإتجاه المرغوب، وذلك من خلال قدرتهم على فهم النمط التمثيلي للطرف المتفاوض معه وبالتالي إستغلال ذلك في تقليل الفروقات الواعية واللاواعية، للتأثير على الإستجابة السلوكية في العملية التفاوضية للزبائن.. وعليه أوصى البحث على ضرورة التدريب على البرمجة اللغوية العصبية لتفعيل مستويات الإتصال في المجال التفاوضي. الكلمات المفتاحية: البرمجة اللغوية العصبية، الأنماط التمثيلية، مستوى الإتصال، الإتصال التفاوضي، الزبائن.

Abstract:

This paper deals with the impact of the use of analog representation patterns of clients using neural linguistic programming on the level of communication during the negotiation processes in trade negotiations. A questionnaire has been designed on the basis of ready-made criteria and administered to a sample of 31 practitioner selected using a simple random selection method from a multinational population through the use of an online questionnaire. The analysis of the data through the use of the SPSS software has demonstrated the existence of a positive relationship between the practitioners' competence in the calibration-observation-of representation patterns among the different parts of negotiation in the commercial transaction and their ability in triggering a behavioral change in the intended direction. Training in neuro-linguistic programming has arguably enhanced these practitioners' competence in inferring the representation patterns of clients and subsequently exploiting them in reducing the unconscious and conscious differences so as to influence the behavioral response of these clients during the negotiation process. Hence, this study recommended the necessity of the use of training in neuro-linguistic programming so as to enhance the effectiveness of communication in the negotiation domain.

Key words: Neuro-linguistic programming, Representation patterns, communication level, Negotiating communication, Clients.

المقدمة:

يعتبر التفاوض في المجالات التجارية والاقتصادية أحد أكثر جوانب الحياة ضرورة للتزود بمختلف الحاجات للبقاء، ولأن التفاوض هو اتصال تفاعلي بين الأطراف كان لابد من التركيز على كل السبل لتفعيل نتائجه بتفعيل مستوى الإتصال فيه.

لهذا ظهرت البرمجة اللغوية العصبية كتوجه حديث يهدف لرفع الوعي الخارجي في مجال الإتصال، وبغرض معرفة اثر استخدام الانماط التمثيلية من طرف الزبائن ممارسي البرمجة اللغوية العصبية في المفاوضات التجارية باعتبارهم أكثر معرفة وإدراكا من غيرهم للأنماط التمثيلية. وعليه ستحاول هذه الورقة الإجابة على طبيعة هذه العلاقة بين مستوى التواصل ومدى نجاح العملية التفاوضية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما مدى استغلال الزبائن ممارسي البرمجة للأنماط التمثيلية في تحسين مستوى الإتصال بمفاوضاتهم التجارية ؟

فرضيات الدراسة:

- يوجد استخدام عال للأنماط التمثيلية لدى ممارسي البرمجة اللغوية العصبية في عملية الإتصال.
 - يمتلك ممارسي البرمجة اللغوية العصبية مستوى عال من الإتصال الفعال.
 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنماط التمثيلية للزبائن في تحسين مستوى الاتصال بالمفاوضات التجارية عند مستوى معنوية 5%.
 - أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه :
 - يبحث في مدخل جديد و هو إستغلال الأنماط التمثيلية من قبل الممارسين في تحسين الإتصال التفاوضي مع الزبائن و أثر ذلك على النتائج.
 - بإعتبار أن نتائج العملية التفاوضية للزبائن ذات أهمية كبيرة تفرضها الضرورة و الحماية وجب الأخذ بالحسبان البرمجة اللغوية العصبية كتوجه حديث بغرض تفعيل النتائج و العوائد المحققة في الإتصال .
 - إبراز دور نجاح العملية التواصلية مع الزبون في تحسين الجهود التفاوضي للمؤسسات الاقتصادية.
 - أهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف، نذكر منها:
 - معالجة المفاهيم الحديثة في مجال البرمجة اللغوية العصبية ؛
 - إبراز مجال الاتصال التفاوضي في المجالات التجارية بالنسبة للمؤسسات؛
 - تنبيه للدور الذي يمكن أن يلعبه الإتصال في المفاوضات عن طريق إستغلال الأنماط التمثيلية؛
 - التطرق إلى الإتصال التفاوضي للزبائن و دوره في تفعيل النتائج و العوائد؛
 - زيادة الرصيد العلمي بمرجع حول تفعيل الإتصال في المفاوضات بإستخدام الأنماط التمثيلية.
- وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الورقة البحثية على ثلاثة محاور رئيسية:
- 1- أسس البرمجة اللغوية العصبية.
 - 2- الإتصال بالمفاوضات التجارية.
 - 3- دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من ممارسي البرمجة اللغوية العصبية.

1- أسس البرمجة اللغوية العصبية

يتناول هذا المحور أسس البرمجة اللغوية العصبية من خلال التطرق لمفهومها وتاريخ نشأتها، والانظمة التمثيلية لدى الأفراد بإعتبارهم أطراف في العملية التفاوضية التجارية.

1-1- تاريخ البرمجة اللغوية العصبية

ترجع تسمية البرمجة اللغوية العصبية إلى مؤسسها "ريتشارد باندلر" و"جون غرنذر" غير أن أول من ابتكر مصطلح "البرمجة اللغوية العصبية" هو "ألفريد كورزيبسكي" في كتابه " العلم وصحة العقل" سنة 1933. (هاريس، 2008، ص12)

في بداية السبعينيات من القرن العشرين، تواجدت البرمجة اللغوية العصبية كعلم محدد قائم بذاته في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم إجراء بحوث في جامعة سانتا كروز بمدينة كاليفورنيا من خلال جماعة بحث داخل "معهد الأبحاث العقلية" والتي كان من أشهر أعضائها **بول فاتز لافيك** والراحل **ديفيد ويكلاند** وقد أطلق على هذه الجماعة اسم جماعة **بال والتو**، التي قامت بدراسة المناهج والتقنيات التي كان يمارسها كل من المفكر **بيرلز وساتير** و **إريكسون** و **هيكسلي**، بحثت الجماعة كل أعمال وأقوال هؤلاء العلماء مما أحدث أثرا على الآخرين حيث اهتمت مجموعة من العلماء بالأفكار الخاصة بتحسين الشخصية- الإبداع-التواصل، وكان حب الاستطلاع العلمي والمعرفي هو الدافع المحرك لأنشطتها. (فتيحة، 2008/2009، ص70)

توسعت مجموعة سانتا كروز بانضمام المؤسسين المشهورين **جون جريندر** (عالم لغويات) و **ريتشارد باندلر** (عالم رياضيات)؛ لقد كان هدف "باندلر" و "جريندر" اكتشاف الكيفية والطريقة التي يحقق بها الشخص النتائج التي يتطلع إليها وتعلم كيفية تكرار نموذج النجاح، وقد بدءا باقتناء النماذج التي وضعها أكثر المحللين النفسيين نجاحا، لكنهما وسعا دائرة تلك النماذج بعد ذلك لتشمل العاملين في مجال المبيعات والتفاوض والمتحدثين والمدرّبين والقادة، وسرعان ما نجح الاثنان في استقاء أفضل أدوات التغيير الشخصي من خلال مجموعة متنوعة من الأنماط والنظم فضلا عن نماذج التفوق والامتياز التي توصلوا إليها في بداية دراستهما، مما مكنهما من تصميم أول تدريب عملي حقيقي للعامة في مجال البرمجة اللغوية العصبية، واليوم تقدم لنا البرمجة اللغوية العصبية مجموعة أكثر اتساعا من الأدوات والتقنيات القادرة على تحقيق تأثير وتغيير إيجابي (هتشنسون، 2009، ص15). حيث اتفقا على أن يقوموا بتفكيك خبرة ميلتون وفرجينيا، إلى أن توصلوا إلى استخراج ثلاثة عشر (13) أسلوبا لغويا لميلتون، وسبعة (7) أساليب لساتير. (ملثون، 2010، ص9)

بدأ باندلر المبرمج يبحث في الحاسوب في عقول الناس ، كان يتساءل: (الجواد، 2008، ص28-31)

إذا كانت برامج الحاسوب هي التي تحركه و توجهه. فما الذي يحرك العقل و يوجهه؟ و إذا كانت لغات برمجة الحاسوب هي الطريقة التي نتعامل بها مع مفردات المنطق الحاسوبي (الواحد صفر) فما هي اللغة التي نتعامل بها مع مفردات المنطق العقلي؟ باختصار: هل يمكن أن نقول: أن هناك برامج عقلية تتحكم في سير العقل كما هناك برامج عقلية تتحكم في سير الحاسوب ؟

لم يكن باندلر أول من طرح هذا التساؤل، لكنه كان أفضل من أجاب عليه. رأى باندلر أن المسلك الطبي في التعامل مع مفردات المنطق العقلي مسلك قليل النتائج ،بطئ الثمار ، فأراد أن يقفز قفزا الى النتائج، أثناء نمذجة ميلتون و فيرجينيا، و كان باندلر لا يكتفي بملاحظة الأساليب اللغوية بل كان يسأل النمذج :

بماذا تشعر؟بماذا تفكر؟ماذا ترى؟وماذا تسمع؟

و من خلال هذه التساؤلات وجد باندلر أن لكل فعل برنامجا عقليا ذا خطوات ، ومتى تتابعنا الخطوات بنفس الطريقة كانت النتيجة نفسها،و متى إختل ترتيب الخطوات تغيرت النتائج. ومثال ذلك عندما أريد أن أشرب القهوة فإن هذا لا يتم من خلال برنامج يمكن أن نسميه (برنامج شرب القهوة) قد تكون الخطوات على النحو التالي :

1. إحساس بالعطش أو شئ ما أريد معالجته بشئ حار .
2. رؤية صورة كأس في العقل على هيئة معينة .
3. إحساس بلمس الكأس و حرارته.
4. الدخول في عملية البحث عن الكأس المتخيل .

إذا وصلت النتيجة مماثلة لصورتي المتخيلة (التركيب المقارن) فسوف ينتهي البرنامج ، أما إذا وصلت الى نتيجة مختلفة فسوف أستمّر في البحث حتى أصل إلى ما أريد أو أضطر إلى تغيير تركيبي المقارن حتى يتوافق مع ما هو موجود و بالتالي ينتهي البرنامج.

لذلك يعتبر تركيز العقل مستند لما هو متعود عليه كمسارات فكرية تسمح له بإعادة نفس النمط ونفس الطريقة، ويمكن التأكيد على هذا عندما نعرف أن مهارات الإنسان تختلف في المدركات الحسية فتذكر صورة قليل النظر تختلف جذريا عن تذكر شخص متفوق في الإستماع، وهو ما يبين فروقات في التسجيل وبالتالي فروقات في الإعتماد عليها للتذكر والتخيل والإستشعار.

هذه النظرية التي إنتهى إليها باندلر يمكن _نظريا_ أن تبني عليها اثار هائلة و هي (الجواد، 2008، ص30-31):

1. كما يمكن أن تعدل في البرامج الحاسوبية يمكنك أن تعدل في برامجك العقلية.
2. كما يمكنك ان تحذف من البرامج الحاسوبية يمكنك أن تحذف من برامجك العقلية.
3. كما يمكنك أن تستعير برنامجا حاسوبيا من صديق يمكنك أن تستعير برنامجا عقليا من غيرك (النمذجة).
4. كما أن بعض الأجهزة قد لا تتقبل بعض البرامج فكذلك بعض العقول قد لا تتقبل بعض البرامج (الفروق الفردية).

1-2- تحليل مصطلح البرمجة اللغوية العصبية

هناك تعريف أكثر دقة من الناحية العلمية وضعه مؤسسو علم البرمجة اللغوية العصبية هو المصطلح العربي لما يطلق عليه باللغة الانكليزية **Neuro linguistique Programming** والترجمة الحرفية لهذه العبارة هي برمجة الأعصاب لغويا، أو البرمجة اللغوية للجهاز العصبي:

1-2-1 البرمجة (Programming): عبارة عن الأفكار والأحاسيس والتصرفات الناتجة عن تشفير وتخزين مجموعة من خبراتنا وعاداتنا والتي تؤثر على اتصالنا بذاتنا وبالأخرين، وعليها يسير نمط حياتنا وهذه البرمجة يمكننا أن نغيرها، وبالتالي استبدال البرامج العقلية المألوفة لديك بأخرى جديدة ومفيدة، فيمكننا أن نغير الطريقة التي نفكر بها ومن ثم الطريقة التي نتصرف بها. (جريندر، 2010، ص24) فالأفراد يديرون حياتهم من خلال نفس الاستراتيجيات التي تستخدم مع الحاسب، إذ يستفاد من برامجه لتحقيق نتائج محددة وبعض الاستراتيجيات التي تدار فيها حياتهم يتحون لأنفسهم مجالات الاختيار، إما الاستمرار على نفس المستوى أو بتحسين إمكانياتهم وتميزهم الفردي وأخذ منها الحرف الأول P. (Knight، 2002، ص56)

1-2-2 اللغوية (Linguistic): تشير إلى قدرتنا على استخدام اللغة الملفوظة وغير الملفوظة بالشكل التالي:

- اللغة الملفوظة، وذلك عن طريق استخدام لغة الكلمات والجمل المحددة واللهجات واللغات والتعبيرات، وتساهم بنسبة 7% في اتصالنا بذاتنا وبالعالم الخارجي.
- اللغة غير الملفوظة أو ما يسمى باللغة الصامتة؛ والتي تعبر عنها أوضاع الجسم من الجلسة والوقفة والإيماءات وإشارات العيون، ونبرة الصوت، وتعبيرات الوجه التي

تكشف على أساليب تفكيرنا، واعتقادنا وهي تساهم بنسبة 93 % في اتصالنا بذاتنا وبالعالم الخارجي، وأخذ منها الحرف الأول L . (زرقة، 2006، ص26-29)

1-2-3 العصبية (Neuro): تشير إلى الجهاز العصبي أي ما يتعلق بالجهاز العصبي، وهو الذي يتحكم في وظائف الجسم وأدائه وفعالياته، كالسلوك والتفكير والشعور وهو يسيطر على حواسه الخمس الذي يرى ويسمع ويتذوق ويشم بها الفرد، كما تعني استخدام حواسك لفهم العالم من حولك، فالعمليات العصبية تؤثر في أفكارك ومشاعرك وفي نفسك، وبالتالي في سلوكياتك أيضا وأخذ منها الحرف الأول N. (ببرن، 2008، ص9)

1-3- تعاريف البرمجة اللغوية العصبية

عرفها ريتشارد باندلر بأنها: "موقف أو اتجاه مليء بحب استطلاع قوي عن الإنسان بمنهجية تبذل عددا غير محدود من التقنيات" و عرفها بأنها: " دليل مرشد للفكر و العقل ". (المعاضدي، 2011 ، ص27)

كما ويعرفها إبراهيم الفقي فيقول: " هي مجموعة قدراتنا على استخدام لغة العقل بإستراتيجية إيجابية تمكننا من تحقيق أهدافنا والأداة ذات الفعالية الكبرى في الإقناع والاتصال".

واستنادا إلى التعاريف السابقة، نلاحظ أنه رغم تعدد وجهات النظر وتعريفات البرمجة اللغوية العصبية من قبل الكثير من العلماء ومؤسسيها، نجد ان البرمجة اللغوية العصبية هي تلك التقنيات التي تمكن ممارسيها من إكتساب مهارات تواصلية مع الذات ومع الغير بشكل أفضل.

1-4- الأنظمة التمثيلية

تعتبر الأنظمة التمثيلية من بين مرشحات التواصل التي قد تحول دون وصول الرسالة كما ينبغي ، كما أنه يمكن إستخدامها للإتصال بشكل أكثر فاعلية، لذلك سنتطرق في هذا العنصر لتعريف الأنظمة التمثيلية وأنواعها و تأكيدات اللغوية وقواعد رصدها.

1-4-1- تعريف النظام التمثيلي:

وبالرغم من اشتراك الحواس الخمس كلها في عملية الإدراك في حياتنا إلا أن الغالبية العظمى لمدرجاتنا ولذكرياتنا كذلك، تأتي عن طريق ثلاث حواس رئيسية: البصر، والسمع، والإحساس (التكرיתי، 2003، ص 56-57). وتدعى هذه الأنماط بالانجليزية (VAK) وهي أوائل الحروف للكلمات الثلاث: نمط حسي (kinesthetic)، نمط سمعي (Auditory)، نمط بصري (Visual).

وعلى الرغم من أننا جميعا نمتلك نفس الحواس إلا أن كل منا يشفر ويخزن ويعبر عنها بطريقة مختلفة وفريدة. فعندما تأتينا المعلومات عن طريق الحواس الخمس لتكون الخبرات، وتتحصر

مسارات وطرق دخول وخروج المعلومات في أربعة طرق رئيسية وهي ما يطلق عليها في علم البرمجة اللغوية العصبية الأنظمة التمثيلية وهي: (جريندر، 2010، ص 115)

1- النظام التمثيلي البصري.

2- النظام التمثيلي السمعي.

3- النظام التمثيلي الحسي (ويندرج تحته النظام الشمي والتذوقي).

4- النظام الصوتي الرقمي (الحوار الداخلي).

ويمكن أن نعرف النظام التمثيلي بأنه هو الطريقة التي نقوم من خلالها بترميز المعلومات في ذهننا في واحد أو أكثر من نظم حواسنا الخمس، أي كيف نمثل ونعبر عن العالم، ولكل حاسة من الحواس الخمس ما يقابلها من نظام داخلي كالمرآة. إننا نتذكر ونتخيل ونفكر "باستخدام هذه الأنماط المعتادة. فكل ما يصل إلى العقل من خلال الأعضاء الحسية يترجم إلى معنى ويشكل "خبرة" شخصية، أو بتعبير آخر (تمثيل للعالم الذي ندركه). (الرحمان، 2009، ص 98)

وبذلك تخزين المعلومات يعتمد على مسار الصور كمثل يجد الفرد نفسه يخزنها من الجهة الخلفية اسفل الدماغ ويعتمد على نفس المجال لاسترجاع تلك المعلومات مما يضطر صاحب تلك التجربة ان ينظر إلى أعلى اليسار للتذكر أو أعلى اليمين للتخيل أو استرجاع صورة سابقة بالنظر أعلى اليسار لاسترجاع الصورة ولإنشاء تعديلات يحول النظر بسرعة لأعلى اليمين لإضافة تلك التعديلات، لهذا سمحت البرمجة اللغوية العصبية في تحسين قدرة الفرد في معرفة إستقراء ما يفكر فيه الشخص المقابل.

1-4-2 أنواع الأنظمة التمثيلية

للأنظمة ثلاثة أنواع وهي السمعي والبصري والحسي وهي كالآتي:

أ - النظام التمثيلي البصري: الأشخاص البصريون هم الذين يتميزون بنظام تمثيلي أساسي بصري، و يميلون إلى التنفس السريع من صدورهم، و يتحدث بسرعة بينما يرون صوراً لتجاربهم، و يعتمدون على الحركات لدعم أقوالهم... قد يقاطعون غيرهم، يتحركون بسرعة، يأكلون بسرعة، يفيضون بالطاقة، ويتحدثون بصوت مرتفع... كما أنهم سريعو التتابع، يتخذون قرارات فورية مبنية على ما يرونه، مما يدفعهم إلى المخاطرة و المجازفة بأنفسهم. خلال تعاملاتك مع أشخاص بصريين، عليك أن تصور لهم، و تجعلهم يرون ما تتكلم عنه، و أن تتلاءم مع طاقاتهم. (الفقي، 2007، ص 83)

ب- النظام التمثيلي السمعي: الأشخاص ذو النظام الأساسي السمعي يميلون إلى استخدام طبقات صوت متنوعة في خلال التحدث مع الآخرين، حذر متأن ويخشى المجازفة، تراهم

يتأثرون بسرعة بالأصوات (المزعجة - العذبة). يميلون إلى التنفس بطريقة مريحة و متزينة، يتميزون بالقدرة الشديدة على الإنصات إلى الآخرين دون مقاطعة يميل برأسه إلى جانب ما عند التحدث مع الآخرين. لديهم القدرة على تقليد أصوات الآخرين... يتخذون قراراتهم على أساس ما يسمعون و يخلطونه، أو على التحليل الدقيق للأوضاع، يتذكر الأشياء بالتتابع و الأحداث واحدة تلو الأخرى... يحبون التخطيط. لديهم الحكمة والرؤية، التنظيم والمنطقية في ترتيب الأشياء، يديرون الوقت جيداً، كما لديهم القدرة على تنفيذ المشاريع الطويلة الأمد، يفضلون تطبيق الأعمال المجدولة على الواقع. (شحرور، 2011، ص50-51)

ج- النظام التمثيلي الحسي: هو الإدراك الناتج عن الإحساس، وهو الإحساس الحقيقي أوالمختل، باستخدام حاسة اللمس أو المشاعر، يأخذ أشكال هي: إحساس حقيقي، تذكيري، إنشائي. (دن) فالحسيين يتنفسون بعمق وهذوء وينصب اهتمامهم الرئيسي على العواطف، لذلك فإن قراراتهم مبنية على المشاعر والعواطف المستتبطة من التجربة، عند التعامل معهم عليك أن تجعلهم يشعرون بما نقوله.

1-4-3 التأكيدات اللغوية للأنظمة التمثيلية

إن التأكيدات اللغوية هي كلمات و جمل و صفية،و هي بالتخصيص أفعال و أحوال و أوصاف تدل على أن شخصا يفضل نظاما تمثيلا معنا عن الآخرين ..و مع مرور الوقت و بالاستماع إلى الناس، سوف تدرك أنهم يفضلون استعمال كلمات و مجموعة كلمات معينة تعبر عن نظام تمثيلي معين. (الفقي، 2007، ص 89)

1-4-4 قواعد رصد الأنظمة التمثيلية

هناك قواعد هامة لرصد الأنظمة التمثيلية السابقة الذكر وهي:

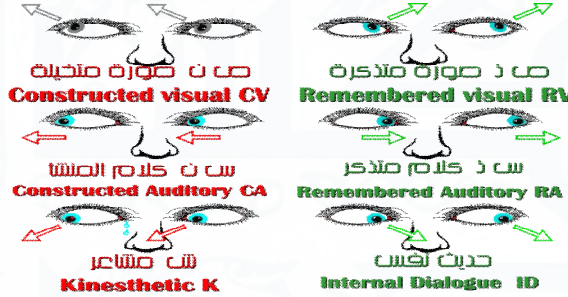
- أن في كل إنسان الأنظمة التمثيلية الثلاث، بمعنى أنه من المحال أن يكون الشخص بصريا فقط أو سمعيا فقط أو حسيا على الدوام، بل تظهر فيه الأنظمة الثلاث ولكن تظهر إحداها بوضوح أكبر من الأخرى؛

- تنشأ مشكلات سوء فهم أو سوء علاقات بين الأنظمة المتطرفة، ومن ذلك مثلا(البصري المتطرف مع الحسي المتطرف) فالأول تأتي المشاعر والأحاسيس في ذيل اهتماماته بينما تكون المشاعر في رأس القائمة بالنسبة للثاني فكل ما في الأمر أنهما متطرفان في أنظمتها التمثيلية، وأن كلاهما لم يقدر نظام الآخر ولم يحترمه فنشأ سوء التفاهم؛

- رصد الأنظمة ينبغي أن يأتي بعد عدة ملاحظات متكررة، ومتابعة دقيقة، وتجريبية متكررة، وليس الرصد من أول وهلة أو تجربة معينة، فقد تتدخل القيم العليا لدى الشخص في تغيير نظامه المفضل في مواقف معينة.

من خلال الشكل التالي الذي يوضح الوصلات البصرية المفسرة للمعالجة الذهنية للأفراد، يظهر جليا أن أي تذكر الصور يكون بالنظر أعلى يسار الفرد، وأي إنشاء أو تخيل ينظر الفرد يمينا، ونفس الكلام بخصوص تذكر الكلام يكون النظر أفقيا باتجاه اليسار، وأي إنشاء أو تخيل يكون إتجاه الأعين أفقيا على الجهة اليسرى، أما بخصوص النظر أسفل فيكن حوارا داخليا وحديث مع النفس النظر أسفل يسار مشاعر داخلية او معلومات ملموسة، لذلك يعتبر النفاذ البصري ضروري جدا في معرفة المعالجة الذهنية للأفكار وما يدور في عقل الشخص المقابل.

الشكل رقم (1): الوصلات البصرية المفسرة للمعالجة الذهنية للأفراد



المصدر: (صونية، 2015)

2: الإتصال بالمفاوضات التجارية

إن عملية التفاوض هي أحد تطبيقات نظرية الإتصال، وإن كانت في حقيقة الأمر تطبيق خاص لنظريات الإتصال، حيث تعد إتصالا محدود الاطراف محصور وسائل الإتصال المستخدمة في عملية التفاوض تلعب دورا حاسما في نتائج التفاوض وأثاره. لهذا سيتم التطرق في هذا المحور إلى عنصر الاتصال في المفاوضات التجارية من خلال تحديد مفهومه.

2-1- مفهوم التفاوض التجاري

2-1-1 تعريف التفاوض التجاري: إن تعدد مفاهيم و تعاريف التفاوض مرده هو تعدد و جهات النظر أو الزوايا التي ينطلق منها لتحديد هذا المفهوم و من بين هذه المفاهيم و التعاريف:

- **التعريف الأول:** "إن المفاوضة هي عملية يتم من خلالها الوصول إلى حد مقبول من المواءمة بين الرؤى المثالية للأطراف و ما يمكن تحقيقه بالفعل في أرض الواقع"؛ (كين، 1998، ص19)

- **التعريف الثاني:** " إجراء المناقشات و الحوار من أجل تسويق مشروع معين أو الوصول إلى إتفاق حول تحديد الربح و الخسارة بهدف تحقيق المشروع، و في المجالات الأخرى يعني التفاوض بحث موضوع أو مشكلة بين الطرفين لكل منهما مصلحة في الوصول إلى إتفاق" (الحسن، 1993، ص11-12)

ومن التعاريف السابقة نجد أنها تتمحور حول النقاط التالية:

العملية التفاوضية تكون بين أكثر من طرف؛

▪ العملية التفاوضية للزبائن هي عملية تفاعلية؛

▪ العملية التفاوضية للزبائن تدور حول موضوع تفاوضي؛

▪ تهدف مخرجات العملية التفاوضية للزبائن لتحقيق إتفاق متبادل يحقق توازن للمصالح.

و مما سبق يمكن أن نعرف العملية لتفاوضية كما يلي: " هي عملية تفاعلية بين طرفين أو أكثر، حول موضوع مشترك تهدف للحصول على إتفاق متبادل يحقق توازن في المصالح و الحقوق".

2-1-2- أهمية التفاوض

تنشأ أهمية التفاوض من زاويتين أساسيتين و هما: الأولى ضرورته و الثانية هي حتميته لأطراف تمتلك بعضا من السلطة و القوة و النفوذ و لكنها لا تمتلكها كلها.

2-2 - الإتصال التفاوضي

تعتبر العملية التفاوضية عملا جماعيا والذي لا يمكن أن يتم إلا بمشاركة طرفين أو أكثر واتصالهم معا، ومن خلال ذلك الاتصال يتم تبادل الآراء والمعلومات. ويجب أن يحرص المتفاوضون على أن يكون هذا الاتصال اتصالا فعالا الذي يؤكد على وصول الرسالة بين الاطراف المختلفة، والمأم كامل لكل طرف بمضمون وابعاد القضية محل الاتصال. (البوصلي، 2003، ص104)

وتنشأ مهارة الفرد المتواصل من معرفة كيفية تحديد عوائق عملية التواصل والتغلب عليها.. لذلك تحتاج العملية التفاوضية إلى مقومات إتصال تساعد على نجاحها.

2-2-1- مقومات الإتصال: وإذا كانت عملية الإتصال تستهدف تحقيق عدة أهداف من وجهة نظر اطرافها الرئيسية فيها وهما المرسل والمستقبل، وتتعلق بنقل المعلومات والأفكار وتقاسم المعرفة وإيصال الحقائق وتبادل الخبرات والمهارات والتعمق في فهم موضوعات محددة، فإن مقومات الإتصال وأركانه الأساسية تتحد من خلال الإجابة على الأسئلة التي تدور حول: من يقول؟ ما هدفه؟ كيف يقول؟ وما هو أثر ما قال؟

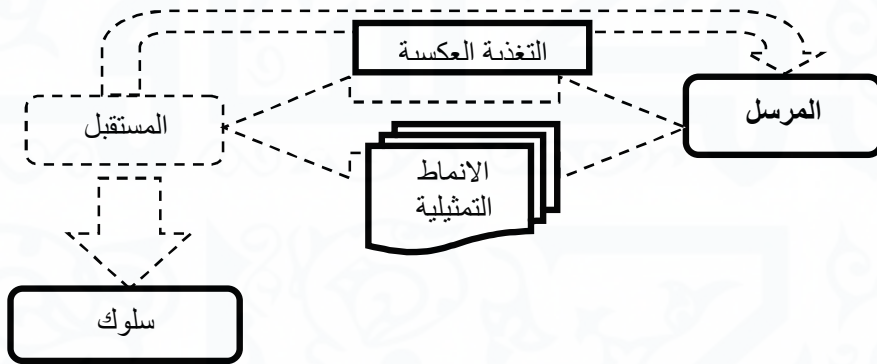
ولذا فإن العناصر الحاكمة في عملية الإتصال تنحصر في: (الشافعي، 2010، ص30) (المرسل، الرسالة، المستقبل، القناة).

يتأثر الشخص المرسل بطريقة فهمه وحكمه على الرسالة وكذلك في خبرته على نقلها الى المستقبل ، في حين ان المستقبل يتأثر في فهمه على محتوى الرسالة بحالته النفسية و مدى التطابق في الاطار الفكري بينه و بين المرسل ، لذا فان من الشروط التي يجب توفرها في الرسالة لكي يتم فهمها هي (الوضوح ، الاختصار، السهولة ، الذوق ، و اللياقة).

2-2-2- معوقات الاتصال: وتعتبر معوقات الإتصال هي تلك الأمور التي تحد من فعاليته وتضعف أدائه وبالتالي تقلل التوقعات منه، إذ أنه اثبتت الدراسات أن الكثير من المفاوضات كانت ناجحة بالنسبة لاطراف لكن ضعف الاتصال حال دون نجاح تلك الاتفاقات (ملثون، 2010 ، ص99-102). ويمكن حصر أهم معوقات الإتصال بالأخطاء العامة التالية :

- اخطاء يقع فيها المرسل؛
- أخطاء المرسل في الرسالة ؛
- أخطاء وسيلة الاتصال؛
- أخطاء المستقبل؛
- أخطاء في الرد على الرسالة.

الشكل رقم 2: طبيعة علاقة الإتصال بين المرسل والمستقبل



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ما سبق

يعتبر الإتصال بين الأطراف احد التحديات الصعبة، لكونها تهدف لتقليل كل الفروقات بين العقليين المتفاوضين لتصل لدرجة يمكن استيعاب كل شيء بطريقة صحيحة من قبلهما، لهذا دور المتفاوض الممارس هو الإستفادة من الانماط التمثيلية من خلال المعايير الأولية، وبالتالي إعطاء الطرف الآخر الكلمات المناسبة لنمطه ليسهل عليه إستيعابها وتكون مناسبة لفكره في الوقت المناسب، بالإضافة لهذا يعتبر الإعتماد على الوصولات البصرية عامل مساعد على تعديل الحوار ورافع للمستوى الإتصالي في المفاوضات للتأثير على الطريقة الفكرية بغرض تطويع الإستجابات السلوكية بما تخدم النتائج المرغوبة.

3- دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من ممارسي البرمجة اللغوية العصبية

سنعمل في هذا العنصر على إسقاط الدراسة النظرية الخاصة بالعلاقة بين كل من المتغير المستقل الأنماط التمثيلية لدى الزبائن من ممارسي البرمجة اللغوية العصبية و المتغير التابع المتمثل في مستوى الإتصال في المفاوضات التجارية، وذلك على عينة عشوائية من دول مختلفة لممارسي البرمجة لديهم تجارب وخبرات في هذا المجال.

3-1- المنهج المستخدم في البحث

لمعرفة أثر استخدام الأنماط التمثيلية للزبائن الممارسين للبرمجة اللغوية العصبية على تحسين مستوى الإتصال في المفاوضات التجارية بينهم أثناء العمليات التفاوضية ، وعلى ضوء

التساؤلات التي نسعى للإجابة عنها، فإننا سوف نستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع.

وهذا المنهج يسمح بوصف الظاهرة وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكمياً، ويقربنا من الواقع وخاصة أن هذه الدراسة مرتبطة بالظواهر الإنسانية كالسلوك الإداري والأداء العام.

3-2-مجتمع وعينة الدراسة

يضم مجتمع الدراسة ممارسي البرمجة اللغوية العصبية من دول مختلفة، حيث تم أخذ عينة عددها (31) ممارس، وتم اختيارهم بطريقة السحب العشوائي البسيط من خلال استبيان الكتروني من خلال الانترنت، و يتضمن هذا المحور بعض المعلومات المرتبطة بالخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والتمثلة في الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة، وقد تم ترميز هذه المعلومات بأرقام للمساعدة في إدخالها للبرنامج الإحصائي (SPSS).

3-3- الأنماط التمثيلية (المتغير المستقل للدراسة).

يتضمن هذا المحور 11 عبارة شاملة مختلف الأنماط والتمثلة في البصري، الحسي، السمعي، و التي عبر عنها بمصطلح شامل هو الأنماط التمثيلية و يضم العبارات رقم (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9)، (10)، (11).

3-4- الاتصال في المفاوضات: ويتضمن هذا المحور العبارات التالية: (12)، (13)، (14)، (15)، (16)، (17)، (18)، (19)، (20)، (21).

وقد قابلت عبارات المحور الثاني والثالث من الاستبيان مجموعة من الدرجات مرتبة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، والموزعة كما يلي:

الجدول رقم (1): توزيع درجات عبارات المحور الثاني والثالث وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

موافق تماماً	موافق	موافق متوسطة	بدرجة	غير موافق	غير موافق تماماً
5	4	3	2	1	

المصدر: من إعداد الباحثين.

3-5- أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات أداة الدراسة (الاستبيان)

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمع تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي

تتدرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات والانحرافات المعيارية، وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط، التباين الأحادي.

3-6- عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة

نرمي من خلال هذا المحور إلى التعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، ثم عرض وتحليل إجاباتهم حول محوري الأنماط التمثيلية والاتصال في المفاوضات.

3-6-1 عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور البيانات الشخصية

نرمي من خلال هذا المطلب إلى معرفة بعض الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وهي: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة.

أ- **الجنس:** يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة جنسهم كما هو موضح حيث أن (20) من أفراد العينة ذكور وهم يمثلون ما نسبته 64.5% من الحجم الإجمالي للعينة، أما فئة الإناث فتمثل نسبة 5.35% ويعود تفاوت هذه النسبة إلى الإستجابة الذكورية لكونهم أكثر تفاعلا من حيث الإجابة على هذا الإستبيان.

ب- **السن:** يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب سنهم كما هو موضح حيث أن (18) من أفراد العينة ما نسبته 1.58% من الحجم الإجمالي للعينة، تتراوح أعمارهم بين 31 و 45 سنة، في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم أقل 31 سنة 07 فردا أي ما يعادل نسبة 6.22%، بينما بلغ عدد أفراد العينة التي تتحصر أعمارهم بين 41 سنة و أكثر 6 أفراد أي ما يعادل نسبة 4.19% ويلاحظ من هذه النتائج أن غالبية أفراد العينة (1.58%) تتراوح أعمارهم بين 31 و 45 سنة وهي نتيجة تعكس الفئة الأكثر تعاملًا ونشاطًا في مجال البرمجة اللغوية العصبية عموما ومجال الأنماط التمثيلية خصوصا.

ج- **المستوى التعليمي:** يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب مستواهم التعليمي حيث أن 48.4% من أفراد العينة مستواهم التعليمي دراسات عليا أي ما يعادل 15 فرد، في حين أن 14 فرد أي ما يعادل نسبة 45.2% ذو مستوى جامعي، وبلغ عدد الأفراد الذين لديهم مستوى ثانوي فردين أي ما يعادل نسبة 6.5%، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الجامعيين والدراسات العليا هم الفئة الأكثر تتبعًا واهتمامًا بهذا المجال المرتبط بالتطوير الذاتي وتنمية المهارات الإتصالية منها.

د- **الخبرة:** يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب خبرتهم في الممارسة بهذا المجال حيث أن (10) من أفراد العينة أي ما نسبته 3.32% من الحجم الإجمالي للعينة، خبرتهم أقل من 3 سنوات، في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم بين 3 و 6 سنوات 08 فردا أي ما يعادل نسبة

8.25%، بينما بلغ عدد أفراد العينة التي تزيد خبرتهم عن 10 سنوات 7 أفراد أي ما يعادل نسبة 22.6%، أما عدد الأفراد الذين تنحصر خبرتهم مابين 7 و 10 سنوات فبلغ 6 أفراد أي ما يعادل نسبة 4.19%، يلاحظ من هذه النتائج أن غالبية أفراد العينة (1.58%) خبرتهم ستة سنوات فأقل، وهي نتيجة تعكس واقع الخبرة الفعلية في هذا المجال لكونه حديث نسبياً.

3-6-2- عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الأنماط التمثيلية

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الأنماط التمثيلية كما هي موضحة، حيث يتضح من النتائج التي تم التوصل إليها حول الأنماط التمثيلية، من خلال عرض المتوسط الحسابي الكلي لمدى موافقة أفراد العينة على المحور ككل بلغت قيمته 9648,3 من 5، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 41,3 إلى 20,4) وهي الفئة التي تشير إلى الخيار أوافق الذي يعبر عن المستوى العالي من الموافقة.

كما يتضح من النتائج أن هناك اتساق مقبول في رؤية أفراد العينة للأنماط التمثيلية، حيث بلغ الانحراف المعياري الكلي (72677,0) وهو انحراف أقل من الواحد الصحيح.

وكما يلاحظ أن المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات المحور، فقد كانت كلها أكبر من 5,3 وهو الرأي الموافق وهذا يعبر عن درجات عالية من وجهة نظر العينة مما يشير إلى المكانة الهامة التي تحتلها الأنماط التمثيلية لدى الممارسين موضوع الدراسة، كما يعكس ذلك الإدراك والتحكم العالي في تحليل هذه الأنماط.

أيضاً من خلال نتائج يمكن تحديد هذه المكانة من خلال ترتيب العبارات التفصيلية لهذا المحور ترتيباً تنازلياً حسب متوسطها الحسابي، وهي العبارات التي يمكن اعتبارها كعوامل معبرة عن الإدراك والتحكم العالي في معايرة الأنماط التمثيلية والتعامل معها.

3-6-3- عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الاتصال في المفاوضات

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور الاتصال في المفاوضات كما هي موضحة حيث أن النتائج التي تم التوصل إليها حول الاتصال في المفاوضات، من خلال عرض المتوسط الحسابي الكلي لمدى موافقة أفراد العينة على المحور ككل بلغت قيمته 1336,4 من 5، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 3,41 إلى 20,4) وهي الفئة التي تشير إلى الخيار أوافق الذي يعبر عن المستوى العالي من الموافقة.

كما يتضح من النتائج السابقة أن هناك اتساق مقبول في حكم أفراد العينة حول الاتصال في المفاوضات، حيث بلغ الانحراف المعياري الكلي (66182,0) وهو انحراف أقل من الواحد الصحيح.

وكما يلاحظ من النتائج السابقة أن المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات المحور، فقد كانت كلها أكبر من 3,5 وهو الرأي الموافق وهذا يعبر عن درجات عالية من وجهة نظر العينة مما يشير إلى المكانة الهامة التي يحتلها الاتصال في المفاوضات لدى الممارسين موضوع الدراسة. ومن خلال النتائج السابقة يمكن تحديد هذه المكانة من خلال ترتيب العبارات التفصيلية لهذا المحور ترتيباً تنازلياً حسب متوسطها الحسابي، وهي العبارات التي يمكن اعتبارها كعوامل معبرة عن درجة الاتصال في المفاوضات من خلال مختلف عناصره لتحقيق نتائج أكثر فاعلية من حيث التوافق النفسي.

3-7- إختبار فرضية الدراسة:

لإختبار فرضية الدراسة تم إعتقاد قاعدة القرار الآتية:

H_0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للأنماط التمثيلية للزبائن في تحسين مستوى الاتصال بالمفاوضات التجارية عند مستوى معنوية 5%، عندما تكون قيمة t المحسوبة أقل من t المجدولة، ومستوى الدلالة sig أكبر من 05.0 .

H_1 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للأنماط التمثيلية للزبائن في تحسين مستوى الاتصال بالمفاوضات التجارية عند مستوى معنوية 5%، عندما تكون قيمة t المحسوبة أكبر من t المجدولة، ومستوى الدلالة sig أقل من 05.0

وإستخدمنا في إختبار هذه الفرضية تحليل الإنحدار الخطي البسيط، وجاءت نتائج.

الجدول رقم (2): نتائج الارتباط الخطي بين الأنماط التمثيلية والاتصال في المفاوضات التجارية

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.630 ^a	.397	.376	.52264

a. Predictors: (Constant), الأنماط_ التمثيلية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وفقاً لمعطيات الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط بين الأنماط التمثيلية والاتصال في المفاوضات التجارية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط R بـ 630,0 وذلك عند مستوى دلالة 05,0 وهذا ما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين. وقد بلغ معامل التحديد 397,0 وهذا يدل على أن متغير الأنماط التمثيلية يفسر 7.39 % من التغير

الحاصل في الإتصال في المفاوضات، والباقي 60.3 % يعود لعوامل أخرى لم يتم التطرق إليها في هذه الدراسة.

الجدول رقم (3): نتائج إختبار الإنحدار الخطي لأثر الانماط التمثيلية على الإتصال في المفاوضات التجارية

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.858	.529		3.513	.001
الانماط التمثيلية	.574	.131	.630	4.371	.000

Dependent Variable: a. الإتصال_ في_ المفاوضات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة t المحسوبة والتي تقدر ب 371.4 أكبر من قيمة t المجدولة والمقدرة ب 1.92 ، ومستوى دلالة sig يساوي 0.00 وهو أقل من 0.05، ووفقا لقاعدة القرار اعلاه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على انه :

- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للأنماط التمثيلية للزبائن في تحسين مستوى الاتصال بالمفاوضات التجارية عند مستوى معنوية 5%.

ومنه يمكن التعبير عن هذا الأثر بمعادلة الإنحدار الخطي التالية:

$$Y=1.858+0.574X$$

وهذا معناه انه كلما زاد تحليل الانماط التمثيلية من قبل ممارسي البرمجة اللغوية العصبية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك إلى تحسين الإتصال في المفاوضات بنسبة 4.57 %.

خاتمة:

في الاخير يمكن القول ان البوجه اللغوية العصبية هي تلك التقنيات التي تُمكن ممارستها من إكتساب مهارات تواصلية مع الذات ومع الغير بشكل أفضل. في حين تعتبر الانظمة التمثيلية من بين مرشحات التواصل التي قد تحول دون وصول الرسالة كما ينبغي ، كما أنه يمكن إستخدامها لإتصال أكثر فاعلية بإعتبار أن التحليل يكون تواصلي تفاعلي، ومن خلال تبادل الآراء والمعلومات بحيث يؤكد على وصول الرسالة بين الاطراف المختلفة بالرغم من إختلاف إدراكاتهم.

نتائج الدراسة:

توصلت هذا الدراسة للنتائج التالية:

- يهدف إستخدام الأنماط التمثيلية من قبل ممارسي البرمجة اللغوية العصبية في الإتصال التفاوضي لزيادة التشابه الباعث للإرتياح النفسي والمقلل للفوارق الواعية واللاوعية، بغرض زيادة التأثير على مخرجات العملية الإتصالية.

- استخدام المعايير من قبل الممارسين هو أداة قياس ومتابعة للإستجابة والتغذية الراجعة، وعلى أساسها تزيد فاعلية المرونة الإتصالية المحققة للنتائج الايجابية.

- النجاح الإتصالي هو مدخل مهم للنجاح التفاوضي وهو داعم للإستمرار التعاملي.

- تؤخذ القرارات المتعلقة بعملية التفاوض بناء على نتائج الاتصال غير اللفظي (ملاحظة السلوك او لغة الجسد، النبذة).

-إختبار فرضيات الدراسة:

- **ف1-** يوجد إستخدام عال للأنماط التمثيلية لدى ممارسي البرمجة اللغوية العصبية في عملية الإتصال.

حيث تم إثبات هذه الفرضية، فقد تم التوصل ان هناك تحليل جيد للأنماط التمثيلية من قبل ممارسي البرمجة اللغوية العصبية محل الدراسة، وهذا بحسب نتائج المتوسط الحسابي الذي قدر بـ **3.9648** وتعتبر هذه النسبة عالية وبالتالي **الفرضية صحيحة**.

- **ف2-** يمتلك ممارسي البرمجة اللغوية العصبية مستوى عال من الإتصال الفعال.

- حيث تم إثبات هذه الفرضية، من خلال توصلنا ان هناك وعي عالي من قبل ممارسي البرمجة اللغوية العصبية محل الدراسة نحو أهمية الإتصال التفاوضي، إذ بلغ المتوسط الحسابي **4.1336** وتعتبر هذه النسبة عالية جدا وبالتالي **الفرضية صحيحة**.

- **ف3-** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنماط التمثيلية للزبائن في تحسين مستوى الاتصال بالمفاوضات التجارية عند مستوى معنوية 5%.

حيث يمكن نفي صحة هذه الفرضية ، إذ توصلت الدراسة التطبيقية على العينة العشوائية إلى وجود إرتباط طردي قوي بين الأنماط التمثيلية والإتصال في المفاوضات التجارية حيث قدر معامل الإرتباط **630.0** ، كما انه يوجد أثر إيجابي للأنماط التمثيلية على الإتصال في المفاوضات التجارية وهذا ما يشير اليه ميل الإنحدار الخطي الذي يقدر بـ **574.0** .

وفي الأخير يمكننا القول انه لا بد على المفاوضين التجاريين الطامحين لرفع مستوى التواصل في المفاوضات التجارية، ضرورة التدريب على البرمجة اللغوية العصبية بصفة عامة والانماط التمثيلية بصفة خاصة لما لها من قدرة على التأثير على سير المفاوضات والتأثير على مخرجاتها.

قائمة المراجع:

- Sue Knight. (2002). *NLP AtWork (Neuro Linguistic Programming (second edition)*. London.
- إبراهيم الفقي. (2007). البرمجة اللغوية العصبية والاتصال اللامحدود. القاهرة: إبداع للنشر والتوزيع.
- جليان بيرن. (2008). البرمجة اللغوية العصبية "باقة من تلميحات البرمجة العصبية اللغوية" (ط1). السعودية: مكتبة جرير للترجمة والتوزيع.
- حسن الحسن. (1993). التفاوض و العلاقات العامة (ط1). لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
- د ن. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <http://NLPNote.Com>
- دنيا البرنس عادل عبد الرحمان. (2009). مدى فعالية البرمجة اللغوية العصبية في علاج المخاوف المرضية. تأليف رسالة دكتوراه. مصر، كلية الآداب: جامعة الزقازيق.
- ديفيد مولدن و بات هتشنسون. (2009). البرمجة اللغوية العصبية الذكية (ط1). المملكة العربية السعودية: مكتبة جرير للنشر والتوزيع.
- روني ملثون. (2010). البرمجة اللغوية العصبية. دار الخلود للنشر والتوزيع.
- ريتشارد باندلر وجون جريندر. (2010). دبلومة البرمجة اللغوية لعصبية وفن هندسة النجاح (ط1). (عطا بركات، مترجم). نور العلم للنشر والتوزيع.
- عزة عبد القادر البوصلي. (2003). استراتيجيات التفاوض في ادارة الاعمال الدولية. رسالة دكتوراه. كلية التجارة جامعة عين شمس.
- كارول هاريس. (2008). البرمجة اللغوية العصبية الآن أكثر سهولة. السعودية: مكتبة جرير للنشر والتوزيع.
- كيفن كين. (1998). التفاوض المثالي (ط1). الرياض: مكتبة العبيكان.
- ليلي بن زرقعة. (2006). دور البرمجة اللغوية العصبية في استقطاب كامل الطاقات الإنتاجية لدى الأفراد وأثرها على تنافسية المؤسسة. مذكرة ماجستير. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير : جامعة البليدة.
- ليلي شحرور. (2011). التواصل الفعال عبر NLP و لغة الجسد (ط1). دار العربية للعلوم ناشرون.

- محمد التكريتي. (2003). آفاق بلا حدود (بحث في هندسة النفس الإنسانية) (ط5). دمشق، سورية: دار الملتقى.
- محمد الشافعي. (2010). فنون ومهارات التفاوض واساليب الادارة الحديثة (ط1). القاهرة: مركز المحروسة.
- محمد عبد الجواد. (2008). البرمجة اللغوية العصبية بين رغبة التغيير ومخاوف التناول (ط1). القاهرة: الصحة للنشر والتوزيع.
- ميساء يحي قاسم المعاضيدي. (2011). البرمجة اللغوية العصبية وعلاقتها بتكامل الأنماط الإدراكية (ط1). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- وهاب فتيحة. (2009/2008). دور البرامج التدريبية لمراكز التنمية البشرية في رفع دافعية الانجاز المهني (دورة البرمجة اللغوية العصبية نموذجاً). مذكرة ماجستير. سطيف، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية: جامعة فرحات عباس.
- صونية مقراش. (2015). دبلوم البرمجة اللغوية العصبية، جبل، مركز الإستثمار الفكري.

تأثير جودة الخدمة الصحية على رضا الزبون

دراسة استطلاعية لآراء عينة من الزبائن في عيادة ابن سينا، باتنة

*The impact of service quality on customer satisfaction
Case study the opinions that customers at Ibn Sina in Batna*

أ/ توبي عبد المالك

Toubi05@yahoo.fr

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

تاريخ الاستلام: 2017/10/20 تاريخ التعديل: 2017/12/20 تاريخ قبول النشر: 2017/12/28

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على تأثير جودة الخدمات الصحية على رضا الزبائن للوقوف على واقع ممارستها، وقد أشارت مشكلة البحث إلى وجود قصور واضح في اعتماد أبعاد جودة الخدمات والاستفادة من مزاياها في تنمية رضا الزبون، وقد تم اعتماد الاستبانة كأداة للحصول على بيانات البحث، والتي تم إعدادها بالاستناد إلى عدد من المقاييس الجاهزة، واختيرت عيادة ابن سينا ميدان للتطبيق، وتم اختيار عدد من الزبائن في العيادة كعينة للبحث بقوام 64 فرداً .

لتحليل بيانات البحث تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز في إدخال وتحليل البيانات (SPSS)، وقد أسفرت الأدوات الإحصائية عن مجموعة من النتائج أكدت معظمها على وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين أبعاد جودة الخدمات الصحية ورضا الزبائن في العيادة المبحوثة، وعليه أوصى البحث على ضرورة زيادة اهتمام العيادة المبحوثة بجودة الخدمات المقدمة من خلال زيادة الاهتمام بأبعادها المتمثلة في (الاعتمادية، الاستجابة، الملموسية، الأمان، التعاطف)، والنظر إلى جودة الخدمات على أنها خيار استراتيجي لاكتساب الميزة التنافسية في سوق الخدمات الصحية.

الكلمات المفتاحية: جودة الخدمات، الرضا، الزبائن، العيادة.

Abstract:

The aim of this research to identify the impact of the quality of the health services to the satisfaction of the clients to stand on the reality of the exercise, the problem to the existence of clear shortcomings in the adoption of the dimensions of the quality of services and the use of its advantages in the development of consumer satisfaction, and has been the adoption of the resolution as a tool for data search, which had been prepared on the basis of a number of standards of ready-made clothes, clinic were selected to Ibn Sina field of application, and the selection of a number of customers in the sample clinic to search the strength of 64 individuals.

For analysis statements of the searching statistical use the program ready in entering and analysis was complete the statements (SPSS), and leads the statistical instruments about group from the results resulted confirmed most of her on presence relationship connection and impact of self of evidence moral between distances goodness of the services healthy and bruises of the customers in the visit the researched, his ibexes the represented in (the reliability entrusted the searching on necessity increase interest of the visit the researched as best as the offered services through increase of the interest in her distances, the response, the tangibility, the safety, the sympathy), and the sight to goodness the services on that she strategic choice for competitive acquisition the characteristic in market of the services healthy.

Keywords: Goodness of the services, the satisfaction, the

المقدمة:

تعتبر الرعاية الصحية من أهم الموارد للحفاظ على الإنسان كما تعتبر الخدمات الصحية من الموارد التي تخفف أعباء الدولة وتجذب المداخل من العملة الصعبة لها، ولكن يشترط لنجاح هذه الخدمات توفر عنصر الجودة فيها، نظرا لكثرة المؤسسات التي تنشط في قطاع الصحة إضافة إلى دراسة آراء الزبائن عن مدى جودة الخدمات المقدمة لهم وكذا معرفة رضاهم عنها لبناء الاستراتيجية المناسبة للحفاظ على رضاهم.

الدراسات السابقة: لقد قامت الباحثة (واله عائشة سنة 2010-2011) بإنجاز دراسة لمذكرة ماجستير موسومة بأهمية جودة الخدمة الصحية في تحقيق رضا الزبون مع دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لعين طاية- الجزائر، والتي كان الغرض منها هو التعرف على أهمية جودة الخدمة الصحية في تحقيق رضا الزبون في المؤسسة السابقة الذكر، ولقد توصلت من خلالها إلى النتائج التالية:

- اهتمام مستشفى عين طاية اهتماما خاصا للخدمة الصحية وجودتها، باعتبارها المعيار الأهم لرضا الزبون، وتحتل الخدمة الصحية مركز الصدارة ضمن عناصر المزيج التسويقي للمستشفى.
- أغلب المرضى كانوا راضين عن الاستقبال على مستوى القبول على الرغم من شكوى إدارة المصالح الاستشفائية الداخلية، التي أكدت أن عملية الاستقبال يتكفل بها رجال أمن وليس مختصون في المجال.
- الضغط الكبير الذي تعرفه المصالح الاستشفائية للمؤسسة، خاصة مصلحة التوليد وأمراض النساء، هذا ما أدى إلى سوء التحكم والتسيير على مستوى هذه المصلحة.
- عدم اعتماد مستشفى عين طاية لنظام إدارة الجودة الشاملة انعكس على مستوى التناسق بين المستويات الإدارية.

ودرستنا هذه تختلف عن الدراسة السابقة باهتمامه لدراسة تأثير جودة الخدمة الصحية على رضا الزبون بمؤسسة تابعة للخواص.

كما قام الباحث (دبون عبد القادر سنة 2012) بإجراء دراسة أخرى في شكل مقال بمجلة الباحث في العدد 11 سنة 2012م بعنوان دور التحسين المستمر في تفعيل جودة الخدمات الصحية حالة المؤسسة الاستشفائية محمد بوضياف بورقلة، حيث توصل منها إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- أظهر ثلثي العينة رضاهم عن وظائفهم في المؤسسة محل الدراسة، لكنهم غير راضين عن حصولهم على التكوين المستمر فأغلب الحوافز الممنوحة للموظفين مادية.

- كما توصل الباحث أيضا إلى أن درجة تحسين الخدمات تعتبر مقبولة مع الإمكانيات المتاحة للمؤسسة والضغط المتواصل على إمكانياته وباعتباره يمثل خدمة عمومية تؤدي بأسعار رمزية ومجانا في أغلب الأحيان.

وعليه فدراستنا أيضا تختلف عنه بتركيزها على جودة الخدمة الصحية من وجهة نظر الزبون.

مشكلة الدراسة:

ما مدى تأثير جودة الخدمات على رضا الزبائن بعيادة ابن سينا ؟. ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة التالية:

- ما هي المحددات التي يعتمد عليها زبائن عيادة ابن سينا في تقييمهم لجودة الخدمات المقدمة لهم؟
- كيف يقيم زبائن عيادة ابن سينا جودة خدماتها؟
- هل توجد علاقة بين كل محدد من محددات جودة الخدمات ورضا الزبون على مستوى عيادة ابن سينا ؟

فرضيات الدراسة:

- للإجابة على التساؤلات على السابقة الذكر تم صياغة الفرضيات التالية:
- يعتمد زبائن عيادة ابن سينا في تقييمهم لجودة الخدمات على كل من الاعتمادية، الاستجابة.
- يقيم زبائن عيادة ابن سينا جودة خدماتها تقييما سلبيا من حيث الأبعاد الخمسة لها.

- توجد علاقة بين كل محدد من محددات جودة الخدمات ورضا الزبون على مستوى صحة ابن سيناء .

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال كشفها عن حقيقة جودة الخدمات المقدمة للزبائن وتبيان مدى توافرها مع توقعاتهم مما يساعد العيادة على الكشف عن رضا الزبائن عنما تقدمه لهم من خدمات لمواصلة نشاطها بنفس الأساليب السابقة أو تعديل ما كانت تستخدمه من طرق وأساليب في حالة عدم رضا الزبائن عن جودة خدماتها، وخاصة لأن هذه العيادة تنشط في محيط تنافسي يستدعي ضرورة الاهتمام بجودة الخدمات الصحية والعمل على ترقيتها مما يساهم في توفير خدمات تفوق توقعات الزبون وبالتالي تعطي لها مكانة مهمة في هذا القطاع.

أهداف الدراسة:

- نهدف من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق ما يلي:
- التعرف على نظرة الزبائن لخدمات عيادة ابن سيناء .
- إظهار أهم المحددات التي يعتمد عليها الزبائن في تقييم جودة الخدمات المقدمة في عيادة ابن سيناء .
- تحليل العلاقة بين جودة الخدمات ورضا الزبائن في عيادة ابن سيناء .

منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في معالجة هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي إضافة إلى استخدام الأسلوب الإحصائي لتحليل آراء المستفيدين من خدمات عيادة ابن سيناء وتفسيرها قصد الوصول إلى نتائج تساهم في تحسين وتطوير جودة الخدمات الصحية.

حدود الدراسة:

- لقد تم إنجاز هذه الدراسة في حدود ما يلي:
- الحدود الزمنية: لقد تمت عملية الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 20 جوان -25 جويلية 2016.

- الحدود المكانية: لقد اقتصرَت هذه الدراسة على مجموعة من زبائن عيادة ابن سيناء بولاية باتنة بسبب قربها من مكان الإقامة وكذا كون موقعها استراتيجي وكثرة عدد المرضى الذين تم معالجتهم بها.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة الذكر تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي:

- المحور الأول: جودة الخدمة الصحية وأبعادها وأساليب تحسينها.
- المحور الثاني: تحليل أثر جودة الخدمة الصحية على رضا الزبون.
- المحور الثالث: الدراسة الميدانية.

المحور الأول جودة الخدمة الصحية وأبعادها وأساليب تحسينها

أولا تعريف جودة الخدمة الصحية لقد عرفت جودة الخدمة على أنها "هي الفجوة أو الانحراف ما بين توقعات الزبون للخدمة وإدراك الجودة بعد استهلاك الخدمة" (السلمي، 1995، ص 18)

ولقد اختلف الباحثون في مجال جودة الخدمات الصحية فمنهم من عرفها من زاوية المالك والطبيب والإدارة ومنهم من عرفها من وجهة نظر الزبون إلا أن هذه التعاريف لها مسعى وأحد وهو خدمة الزبون على أحسن وجه لتحقيق رضاه، ووفق لما سبق يعرف (David, 1999): الجودة في الخدمة الصحية وفق لوجهات النظر المختلفة كما يلي: (ذياب، 2010، ص 39)

- من وجهة نظر الطبيب: هي وضع المعارف والعلوم الأكثر تقدما والمهارات الطبية في خدمة المريض.
- من وجهة نظر إدارة المستشفى: هي تحقيق الكفاءة في تقديم الخدمة الطبية والرعاية الصحية.

- من وجهة نظر المريض: على أنها الخدمات التي يوفرها المستشفى وتتسم بالعطف والاحترام.

كما عرفت جودة الخدمة الصحية أيضا بأنها "تلك الدرجة التي يراها المريض في الخدمة الصحية المقدمة إليه وما يمكن أن يفيض عنها قياسا بما هو متوقع" (البكري، 1999، ص 199). وبناء على ما سبق ذكره يمكننا تعريف جودة الخدمة الصحية على أنها هي الفجوة ما بين توقعات الزبون للخدمة الصحية وإدراك الجودة بعد استهلاك الخدمة الصحية المقدمة له.

ثانيا أبعاد جودة الخدمات الصحية: لقد اختلف الكتاب في مجال الخدمات حول تحديد أبعاد الجودة فنجد كل من مثلا الباحثة Payane ترى بأن جودة الخدمة لها بعدان أساسيان وهما: (العجاردة، 1995، ص 331)

الجودة الفنية والجودة الوظيفية، في حين نجد أن (Lehtinen 1982) يرى بأن الجودة تتكون من ثلاثة أبعاد أساسية وهي: الجودة المادية، جودة المنظمة الجودة التفاعلية. (Parasuraman et al, 1985, P 43)

كما توصل بعض الباحثين (Parasuraman et al.,) و في دراسة أجراها سنة 1985 م إلى وجود عشرة أبعاد رئيسية للخدمة وهي: (Tapiero, 1996, pp. 37-38)

(1) الاعتمادية: وتعني الاتساق في الأداء وإنجاز الخدمة الموعودة بشكل دقيق يعتمد عليه.

(2) الاستجابة: وهي القدرة على تلبية الاحتياجات الجديدة أو الطارئة للزبائن من خلال المرونة في إجراءات ووسائل تقديم الخدمة.

(3) الجدارة: وتبين مدى الكفاءة التي يتمتع بها القائمون على تقديم الخدمة من حيث المهارات والقدرات التحليلية والاستنتاجية والمعلومات التي تساعد هم على أداء مهامهم على أحسن وجه ممكن وفي حالة التعامل مع مقدم الخدمة لأول مرة فإن الزبون يلجا إلى معايير كالكفاءات العملية أو عضوية جمعيات معينة لتقييم جدارة مقدم الخدمة وجودة الخدمات التي يقدمها له.

(4) الوصول للخدمة: أي تسهيل وصول الخدمة للزبون سواء من حيث ملائمة ساعات العمل أو توفر كافي لمنافذ توزيع الخدمة أو ملائمة موقع المؤسسة.

(5) المصداقية: ويقصد بها مدى التزام الإدارة بما تقدمه من مواعيد لزيائنها فيما يخص الخدمات المقدمة لهم وتحسيناتها، مما ينتج ثقة متبادلة بينهما.

(6) الأمان: ويقصد به خلو الخدمة المقدمة للزبائن من الشك والأخطار.

(7) الاتصال: أي وجود قنوات اتصال واضحة وإجراءات لنقل المعلومات من الزبائن إلى الإدارة حول الاقتراحات أو الاعتراضات المقدمة لإجراء التعديلات المطلوبة، وإبلاغ الزبائن عن أساليب الإخفاق والتغيير في الخدمة للمستفيد.

(8) درجة تفهم مقدم الخدمة لحاجات الزبون: أي مدى قدرة مقدم الخدمة على تفهم احتياجات الزبون وتزويدهم بالعناية اللازمة لذلك لمعرفة مدى تفهم إدارة المؤسسة لمشاعر الزبون وتعاطفه مع مشكلته، إضافة إلى مدى تعرف مقدم الخدمة على الوقت والجهد اللازم للتعرف على حاجات الزبون وإدراكها.

(9) الأشياء المادية الملموسة: وهي الدليل المادي للخدمة كالمرافق والتسهيلات المادية من آلات ومعدات ومباني وملابس العاملين، وكافة عناصر البيئة المادية التي تقدم من خلالها الخدمة.

(10) اللباقة: ويقصد بها كون مقدم الخدمة يتسم بالمعاملة الودية مع الزبائن ومن ثم فإن هذا الجانب يشير إلى الصداقة والاحترام والود المتبادل بين مقدم الخدمة والمستفيد منها.

وفي دراسة أخرى تمكنت الباحثة Parasuraman وزملاؤها في سنة 1988م من تلخيص المؤشرات السابقة الذكر إلى خمسة أبعاد أساسية لجودة الخدمات وهي: الاعتمادية والاستجابة والضمان والتعاطف والجوانب المادية الملموسة. (Parasuraman et al, 1985, p. 47)

ثالثاً أساليب تحسين جودة الخدمات الصحية: إن جودة الخدمة الصحية تحتاج لإستمراريتها القيام بعملية التحسين المستمر والتجديد لأنها لها دورة حياة معينة، تبدأ بمرحلة الانطلاق وتنتهي بمرحلة التدهور، وعليه فمعظمهم يلجأ إلى استخدام مجموعة من الأدوات للحفاظ على قيمة جودة خدمات المؤسسة أهمها ما يلي:

1) المقارنة المرجعية (البينية): حيث تعرف على أنها "هي عملية تقييم مستمرة للمنتجات والخدمات والمناهج مقارنة بالمنافسين أو ما يعرف بالمؤسسات الرائدة (Ladwein, 1999, p. 9). حيث تمكن هذه الأداة من كشف التقنيات التي يستخدمها منافسو المؤسسة والتي مكنتهم من النجاح لكي تطور في هذه التقنيات أو تغير فيها مستقبلا ويتميز هذا الأسلوب بتنوع مجالاته مما يساعد المصحة في اكتساب الميزة التنافسية على خلاف منافسيها مستقبلا. والمقارنة المرجعية تصنف إلى نوعين أساسيين وهما:

(Hamadouche, 1997, p. 92)

أ - **المقارنة المرجعية الداخلية:** وتتم بين وحدات تابعة لمؤسسة واحدة.

ب - **المقارنة المرجعية الخارجية:** وتتضمن إجراء المقارنة مع منظمات أخرى رائدة في مجال عملها.

2) طريقة العصف الذهني: وهي أسلوب للتفكير الجماعي لمجموعة من العاملين حيث يجتمعون لاقتراح الحلول لمجموعة من المشاكل دون قيود ثم يختارون الحلول المثلى لتلك المشاكل.

3) حلقات النوعية (دوائر الجودة): وهي عبارة عن مجموعة من العاملين يتراوح عددهم بين 6-12 عاملا يعملون طوعية في تحمل مسؤولية معينة في حدود اختصاصاتهم الخدمية ويلتقون أسبوعيا لمناقشة واقتراح الحلول الملائمة لمجابهة المشكلات النوعية لديهم في الفندق باستخدام بحوث التسويق، ويرى الباحث بأن طريقة المقارنة المرجعية أفضل طريقة لتحسين جودة خدمات العيادة.

المحور الثاني تأثير جودة الخدمة الصحية على رضا الزبون

أولا تعريف الرضا: لقد عرف الباحث Goodman الرضا بأنه "الحالة التي يتم فيها مقابلة احتياجات ورغبات وتوقعات العميل أو التفوق عليها مما يؤدي إلى إعادة شراء العميل لنفس المنتج والولاء المستمر للمنظمة" (باشيو، 2011، ص 306). ويرى الباحثين محمد فريد الصحن وطارق طه أحمد بأن الرضا هو دالة للفرق بين الأداء والتوقعات وبالتالي يمكن القول بأن هناك 3 مستويات يمكن أن تتحقق وهي: (نوري، 2013، ص 315)

أ - أداء العيادة أقل من توقعات زبائنها : المستهلك غير راضي.

ب- أداء العيادة يساوي توقعات زبائنها : المستهلك يكون راضي.

ج- أداء العيادة أكبر من توقعات زبائنها: المستهلك يكون راضي وسعيد للغاية.

ثانيا تحليل أثر جودة الخدمة الصحية على رضا الزبون

إن العيادة الناجحة تتميز عن غيرها من العيادات المنافسة لها في نفس المجال من نقطتين أساسيتين وهما، الأولى تتمثل في كونها تتضمن تنظيما فعالا يفي باحتياجات العاملين فيها ومن ثمة فهي تمثل مصدرا لاستقطاب أفضل الأطباء والإطارات والعمال كفاءة ويتمتع العاملون فيها بمستويات عالية من الرضا الوظيفي، أما النقطة الثانية فتتمثل في قدرتها على الوفاء باحتياجات ورغبات زبائنها.

ويؤكد بعض الباحثين على أن جودة الخدمة هي الأساس في الجهود المبذولة للوصول إلى إرضاء الزبائن وخدمتهم بمصداقية عالية (أحمد، 2007، ص 123)، وعليه فإن الزبائن يحملون توقعات اتجاه الخدمة التي يجب تحقيقها، ويحكمون على جودة الخدمات من خلال مقارنة ما يريدون أو ما يتوقعون بما يحصلون عليه فعلا، وتشير الأبحاث والدراسات إلى أن توقعات الزبائن توجد على مستويين مختلفين: (إدريس، 2006، ص 310)

- **المستوى المرغوب:** ويتمثل في المستوى الذي يتمنى الزبون الحصول عليه من الخدمة، فهو مزيج بين ما يعتقد الزبون أنه من الممكن حدوثه وما الذي ينبغي حدوثه فعلا.

- **المستوى الملائم من التوقعات:** فهو يمثل ذلك المستوى من الخدمة الذي يجده الزبون مقبولا و يتكون جزئيا من تقدير الزبون مقدما لما سيكون عليه مستوى تلك الخدمة و يوجد بين هذين المستويين منطقة تعرف باسم "منطقة التحمل" أو التسامح"، ويقصد به ذلك الفرق من مستوى أداء الخدمات الذي يجده الزبون مرضيا، فإذا ما وجد الأداء الفعلي أقل من منطقة التحمل فإنه سيشعر بالإحباط والندم مما سيؤدي إلى حدوث بعض السلوكات الناتجة عن عدم رضا الزبون أهمها ما يلي:-

1) تحول الزبائن عن التعامل مع المؤسسة الصحية إلى المنافسين: يعد تحول الزبون إلى عيادة منافسة لها رد فعل سلوكي ناتج عن حدوث عدم الرضا عن المنتج أو الخدمة مما ينتج عنه تسرب الزبائن لذا يجب على العيادة محاولة تقليص أسباب التحول إلى منافسيها للحفاظ على حصتها السوقية.

2) اتصال من الفم إلى الأذن السلبي: إن الزبون الغير راضي سوف يعبر عن تجربته الفاشلة للأشخاص المحيطين به وينقل تجربته إليهم، هذا يتسبب في فقدان المؤسسة لزبائن محتملين بسبب تأثرهم بهذه التجربة الفاشلة (الضمور، 2005، ص 518)، إن حجج الزبون الغير الراضي في الامتناع عن التعبير كثيرة منها: (Ray, 2000, p. 10)

- يعتبر أن الشكاوى هي مصدر إزعاج ونزاع شديد بين الزبون والعيادة.
- رؤية الزبائن بعدم اهتمام الإدارة بشكاويهم، وتتنخفض درجة ولائه للعيادة، أما إذا وجد الأداء الفعلي أعلى من التحمل فإنه سيشعر بالسعادة والرضا فتحدث عنها الآثار (التصرفات) التالية:

أ- تكرار عملية شراء الخدمات الطبية: يختلف سلوك تكرار الشراء عن سلوك الولاء، فسلوك تكرار الشراء لخدمات العيادة لا يشترط أن تكون الشراءات متتالية، في حين أن الولاء يتطلب ذلك إضافة إلى أن الدراسات أثبتت انه يوجد ارتباط كبير بين مستوى الرضا وظهور نوايا تكرار الشراء لدى الزبون لاحقا. يعتبر تأثير الرضا على تكرار الشراء أكبر من تأثير الجودة لان إدراك جودة مرتفعة لا يقود بالضرورة إلى تكرار الشراء إن لم تؤدي هذه الجودة إلى تحقيق مستوى معين من الرضا، وهذه العلاقة الأخيرة لا تعتبر قطعية، لأن الجودة ليست الضمان الوحيد لرضا الزبون. (Ladwein, 1999, p. 362)

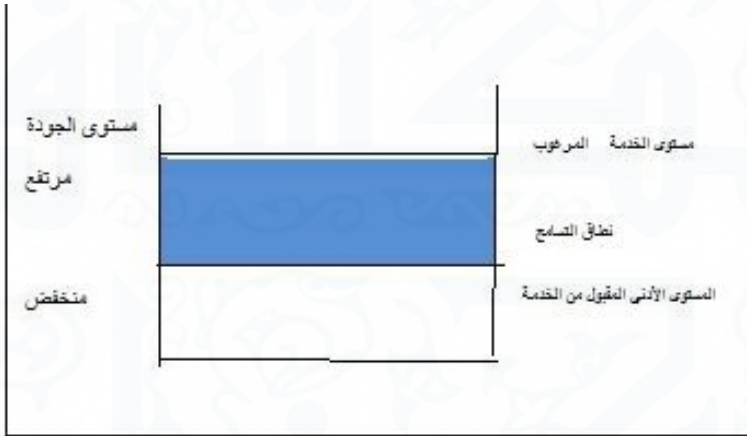
ب- اتصال من الفم إلى الأذن ايجابي: يعد سلوك التحدث إيجابيا عن المنتج من أهم السلوكيات الايجابية الناجمة عن الرضا إذا يقوم الزبون بتخزين الشعور والانطباع الايجابي الناتج عن تجربته الاستهلاكية في ذاكرته لينقلها إلى الأفراد الذي من حوله (حبيبة، 2013-2014، ص 91)، يشكل هذا النوع من الاتصال وسيلة إعلامية مجانية وذات فعالية كبيرة في جذب زبائن جدد للمؤسسة لكونه يتحدث عن تجربة زبون معين نتجت عنها صورة إيجابية تنقل من الفم إلى أذن الأشخاص الآخرين مباشرة،

إضافة إلى كونه يؤدي إلى حدوث إعطاء مصداقية أكبر للمعلومات الإيجابية التي يتحصل عليها حول خدمات المصحة.

وقد أثبتت الأبحاث الأثر الكبير للاتصال الإيجابي كون الزبون الراضي يحدث ثلاثة أفراد على الأقل عن انطباعه الإيجابي، في حين الزبون غير الراضي ينقل استياءه إلى ما لا يقل عن عشر أشخاص (Dubois, 1991, p. 68). من عليه يجب على المؤسسة التي تقدم الخدمات أن تبذل أكبر جهد ممكن لتحقيق رضا زبائنهم مما يساهم في تخفيض التكاليف الترويجية لها.

ج- الولاء للمؤسسة الصحية: ويقصد به السلوك الصادر عن الزبائن في شكل تكرار لشراء خدمات العيادة بشكل متتالي مع نشوء تعلق الزبون بعلامة تلك الخدمة أو المنتج بشكل مستمر مما يساهم في حفاظ العيادة على حصتها السوقية. وفي ما يلي مثال على ذلك ، فإذا أراد المريض الحصول على الفحص بعد مثلاً في مدة معينة لا تتجاوز ساعة مثلاً فهذا هو مستوى الخدمة المرغوبة، لكنه ووفقاً لخبرته مع العيادات الأخرى ووفقاً لعوامل أخرى) مثل الزبائن الموجودين في قاعة الانتظار (فإنه يمكن أن يتحمل ساعة وربع ساعة وهذا ما يعرف بالمستوى المناسب للخدمة الصحية فإذا استغرقت الخدمة الفعلية له وقتاً ما بين ساعة إلى ساعة وخمسة دقائق (منطقة التسامح/التحمل)، فإن المريض سيكون راضياً عن خدماتها، أما إذا تجاوزت ساعة ونصف، فإنه سيشعر بعدم الرضا لأن الخدمة أخذت منه وقتاً أكبر مما اعتبره الحد المناسب (عائشة، 2010-2011، ص 130). ويمكننا توضيح مستويات توقعات الزبائن من خلال الشكل التالي:

الشكل (1) : مستويات توقعات الزبائن



المصدر: من إعداد الباحث

وتختلف منطقة التحمل من زبون إلى آخر، كما قد تختلف باختلاف المؤشرات الخمسة المستخدمة في تقييم جودة الخدمة من قبل الزبون، وكلما زادت أهمية المؤشر كلما قلت منطقة التحمل والذي يعني الاستعداد المحدود لدى الزبون للتنازل عن المعايير الخاصة بالجودة التي يرغب فيها وقد تم التوصل من البحوث المتعددة خلال السنوات الماضية إلى تحديد عناصر الخدمة الأكثر ملائمة لإدراك الزبون لجودة الخدمة، وحدد "واير" بعض الأبعاد لرضا الزبون والمتمثلة أساسا في سلوك مقدم الخدمة في توفيرها، الاستمرارية، الثقة، الكفاءة، والنتائج الملموسة لها ويمكن ضم مفهوم وقت الانتظار إلى عامل سهولة الحصول على الخدمة، إذ أكدت الدراسات أن الوقت المنقضي من قبل الزبون في انتظار مقدم الخدمة يؤثر عكسيا على رضا الزبون. (عائشة، 2010-2011، ص 131)

ولقد أجمع كل من لارسن ورومان (1976)، هولودورتان (1988)، سينج (1990) بأن العوامل الآتية مجتمعة تؤثر إلى حد كبير على مدى رضا الزبون هي: (عائشة، 2010-2011، ص 132)

- أسلوب مقدم الخدمة في التعامل مع الزبائن وجودة المعلومات.
- كفاءة مقدم الخدمة المهنية والتقنية إضافة إلى طبيعة مشكلات الزبائن في الخدمات الصحية.

- مهارات مقدم الخدمة وعلاقاته الداخلية والشخصية.
- البيئة الديموغرافية للزبائن وخلفياتها.

المحور الثالث الدراسة الميدانية

أولا : مجتمع و عينة الدراسة

يتكون مجتمع دراستنا من مجموعة زبائن عيادة ابن سينا الموجود بولاية باتنة، ونظرا للوقت المحدود فانه لا يمكننا إجراء مسح شامل عليه، لذلك تم اللجوء إلى سحب عينة عشوائية بسيطة، وذلك لما تتميز به في إعطاء كل وحدة من المجتمع فرصة متساوية في الظهور، ثم إجراء الدراسة عليها وتعميم النتائج. ولقد تم حصر العينة في 64 مفردة وتم جمع بيانات الاستقصاء عن طريق المقابلة الشخصية، حيث تم توزيع الاستبيان وجها لوجه بالتوجه إلى عيادة ابن سينا المتواجد بباتنة، وقد أعطي للمستقصي منهم الخيار بين الإجابة وجها لوجه أو أخذ الاستبيان وإرجاعه إلى العيادة في وقت لاحق. بعد استرجاع قوائم الاستقصاء قمنا بمراجعتها للتأكد من صلاحيتها للتحليل، حيث حذفنا البعض منها بسبب عدم إتمام الإجابات وبالتالي كان العدد الإجمالي للقوائم هو 64 قائمة استقصاء صالحة من بين 90 قائمة موزعة.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

1. النسب والتكرارات وذلك لأجل توزيع خصائص الزبائن في المؤسسة الصحية فضلا عن بيان مواقف الزبائن حول جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة الصحية.
2. الوسط الحسابي لأجل التعرف على آراء الزبائن حيال مدى مطابقة جودة الخدمات الصحية مع متطلبات الزبائن والمتمثلة بالجوانب المادية والاعتمادية والاستجابة والأمان والتعاطف.
3. كما استخدم الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم استجابات الزبائن عن الوسط الحسابي.

4. معامل التحديد ومعامل الارتباط يستخدم هذا الأسلوب لأجل تحديد مدى العلاقة بين جودة الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات الصحية كمتغير مستقل وحالة الرضا والارتياح للزبائن كمتغير تابع.

ثالثا : أداة الدراسة

يعتبر الاستبيان أكثر أدوات جمع البيانات استخداما في البحث العلمي، وهو الأداة الأكثر ملائمة وفعالية لتحقيق أهداف الدراسة. لذلك فقد تم الاعتماد عليه لجمع المعلومات، حيث تم تصميم قائمة أسئلة بالاعتماد على بعض الكتب العلمية والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وبعض الأساتذة المختصين. في هذا المجال ويتكون الاستبيان من جزئين:

- **الجزء الأول:** يحتوي على معلومات متعلقة بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.
- **الجزء الثاني:** يحتوي على أسئلة تقيس أبعاد جودة الخدمة الصحية ورضا الزبائن عن تقديمها.

وتم الاعتماد على مقياس ليكارت للتعرف على وجهة نظر مفردات العينة حول واقع استخدام جودة الخدمات في عيادة ابن سينا، ودرجة رضاهم عنها. ويتكون هذا المقياس من 5 درجات تتراوح بين 1 وحيث تشير الدرجة 1 إلى عدم الموافقة المطلقة، 2 إلى عدم الموافقة، 3 إلى الحياد، 4 إلى الموافقة و 5 إلى الموافقة المطلقة.

وتم حساب المدى لتحديد طول الخلايا أو الفئات لتحديد درجة التقييم كما يلي: تم تحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي المستخدمة في الجزء الثاني من الاستبيان، ثم حساب المدى بين أكبر وأصغر $5-4=1$ ثم تقسيمه أي 5 على 4 تساوي 0.8 ثم يتم إضافة واحد لتحديد الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا أو الفئات كما يلي:

- من 1 إلى 2.60 يمثل مجال التقييم السلبي.
- من 2.61 إلى 3.40 يمثل مجال التقييم المتوسط أو المقبول.
- من 3.41 إلى 5 يمثل مجال التقييم الجيد أو الإيجابي.

رابعاً : ثبات أداة الدراسة وصدقها

قبل أن تخرج قائمة الاستبيان في شكلها النهائي مرت بمراحل عديدة لاختبار صدقها وثباتها. بدءاً بعملية التحقق من صدق الأداة، حيث تم عرض قائمة أولية للأسئلة على بعض الأساتذة والخبراء، وتم تزويدهم بأهداف البحث للتأكد من مدى صدقها وتحقيقها لأغراض وأهداف البحث، وقد أبدوا آراءهم واقتراحاتهم والتي على أساسها تم تعديل القائمة. ثم تم توزيع قائمة الأسئلة على 30 مفردة من عينة الدراسة للتحقق من مدى فهم الأسئلة وعدم وجود أي غموض فيها، وقد تم حصر الأسئلة غير المفهومة وإعادة صياغتها، كما وقد تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ. حيث يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف. ولقد بلغ معامل ألفا كرونباخ 0,994 ويتضح لنا أن قيمة المعامل ألفا كرونباخ جيدة.

خامساً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أ- وصف خصائص عينة الدراسة:

بغرض التعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، تناول الجزء الأول من الاستبيان بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة، وهي:

1-الجنس والسن: لقد أظهرت الدراسة أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور بنسبة 62.5%، أما عدد الإناث فهو قليل حيث بلغت نسبتهن 37.5%. كما كشفت الدراسة أيضاً بأن معظم أفراد العينة هم من الفئة العمرية من 21 إلى 35 سنة بنسبة مقدارها 56.3%، ثم تليها الفئة العمرية من 36-50 بنسبة 20.3% ثم تليها الفئة العمرية أقل من 20 سنة بنسبة مقدارها 12.5%، وتبقى الفئة العمرية أكبر من 50 سنة بنسبة مقدارها 10.9% في المرتبة الأخيرة، وهنا نلاحظ تنوع الزبائن من فئات عمرية مختلفة وهذا شيء إيجابي للعيادة في الترويج لخدماتها.

2-المهنة: لقد بينت الدراسة بأن غالبية أفراد عينة الدراسة من حيث المهنة هم من ذوي الأعمال الحرة بنسبة مقدارها 50.0%، ثم تليها فئة الموظفين بنسبة مقدارها 31.3% والمتقاعدين بنسبة مقدارها 12.5%، وتبقى النسبة الضعيفة للطلالين بنسبة 6.3%.

ب- تحليل البيانات المتعلقة باختبار الفرضيات الأولى والثانية

1) تقييم جودة الخدمات الصحية بالنسبة لمؤشر الاعتمادية: ويتم ذلك بتحليل

بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (4): جودة الخدمات الصحية من حيث مؤشر الاعتمادية لزبائن عيادة ابن سينا

رقم العبارة	العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		1	2	3	4	5			
1	يهتم موظفو العيادة التي تتعامل معها بتقديم الخدمات بطريقة صحيحة من المرة الأولى.	23	15	13	8	5	3.67	1.298	عالية
2	يقدم موظفوا العيادة التي تتعامل معها نصائح وإرشادات كافية للزبون لاختيار الخدمة الملائمة له.	15	32	3	9	5	3.59	1.342	عالية
3	يحرص موظفو العيادة التي تتعامل معها على تقديم الخدمات في الأوقات المحددة لها ودون تأخير.	40	9	7	5	3	4.22	1.201	عالية
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام									
							3.82	1.247	عالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتبين من الجدول رقم 4، أن اتجاهات زبائن عيادة ابن سينا نحو الفقرات 1 و 2 و 3 المتعلقة بعدد الاعتمادية تقع ضمن مجال التقييم الإيجابي، وبلغت متوسطاتها الحسابية على التوالي كما هو موضح في الجدول أعلاه 3.67 و 3.59 و 4.22، وبلغت الانحرافات المعيارية 1.298 و 1.342 و 1.201 أي أن تقديم الإرشادات والنصائح للزبائن يتطلب إعادة النظر فيه من قبل العيادة لتحسين خدماتها، وعموما فإن مؤشر الاعتمادية يقع ضمن مجال التقييم الإيجابي بمتوسط حسابي قدره 3.82 وانحراف معياري مقداره 1.247 وهذا ما يؤكد نفي الفرضية الصفرية لزبائن عيادة ابن سينا يقيمون جودة خدماته تقييما سلبيا من حيث بعد الاعتمادية. وقبول الفرضية البديلة لها أي أن زبائن عيادة ابن سينا يقيمون جودة خدماته تقييما إيجابيا من حيث بعد الاعتمادية.

2) تقييم جودة الخدمات الصحية بالنسبة لمؤشر الاستجابة: ويتم ذلك بتحليل

البيانات الواردة فيما يلي:

الجدول رقم(5): تقييم جودة الخدمات الصحية من حيث مؤشر الاستجابة لزبائن

عيادة ابن سينا

رقم العبارة	العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		1	2	3	4	5			
4	إن موظفو العيادة التي تتعامل معها على استعداد تام لتقديم المساعدة لك	23	19	10	8	4	3.77	1.244	عالية
5	يهتم موظفو العيادة التي تتعامل معها بمساعدتك في حل المشاكل التي تواجهك في تقديم الخدمة دائماً	9	19	0	18	18	3.27	1.493	مقبولة
6	يتوفر لدى العيادة التي تتعامل معها عدد كافي من مقدمي الخدمات	7	22	17	11	7	3.17	1.176	مقبولة
7	تهتم إدارة العيادة التي تتعامل معها بالرد على استفسارات الزبائن والاستجابة السريعة لشكاويهم	15	20	9	7	13	3.27	1.461	مقبولة
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام							3.36	1.302	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان

تشير العبارات 4 و5 و6 و7 إلى أن موظفو العيادة يهتمون بتقديم المساعدة لزبائنهم كما يهتمون أيضاً بحل المشاكل التي تواجه الزبائن عند تقديم الخدمات لهم، كما يوجد بالعيادة عدد كافي من مقدمي الخدمات إضافة إلى اهتمام إدارة المصحة بالرد على استفسارات الزبائن والاستجابة السريعة لشكاويهم وهذا ما يساهم في تقييمهم لجودة خدماتها تقييماً مقبولاً وهذا ما تبين لنا من خلال بلوغ المتوسطات الحسابية على التوالي 3.77 و3.27 و3.17 و3.27 كما بلغ الانحراف المعياري لها على التوالي 1.244 و1.493 و1.176 و1.461 أما المتوسط الحسابي العام لهذا البعد فبلغ 3.36 وانحراف معياري 1.302 مقداره فهو يقع ضمن مجال التقييم المقبول عموماً لجودة خدمات عيادة ابن سينا وهذا ما يساهم في نفي الفرضية الصفرية بقيم زبائن عيادة ابن سينا جودة خدماتها تقييماً سلبياً من حيث بعد الاستجابة وقبول الفرضية البديلة التالية: يقيم زبائن عيادة ابن سينا جودة خدماته تقييماً مقبولاً من حيث بعد الاستجابة.

(3) تقييم جودة الخدمات الصحية بالنسبة لمؤشر الملموسية: ويتم ذلك بتحليل بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تقييم جودة الخدمات الصحية من حيث مؤشر الملموسية لزبائن عيادة ابن سينا

رقم العبارة	العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		1	2	3	4	5			
8	يتوفر لدى العيادة الذي تتعامل معها تجهيزات حديثة	4	9	10	14	27	3.80	1.299	عالية
9	موظفو العيادة التي تتعامل معها يهتمون بمظهرهم وأناقتهم	12	0	10	16	26	3.69	1.479	عالية
10	المظهر الخارجي للعيادة التي تتعامل معها يتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة للزبون	7	13	7	11	26	3.56	1.468	عالية
11	التصميم الداخلي للعيادة التي تتعامل معها يوفر جوا مريحا للزبون	3	5	7	28	21	3.92	1.088	عالية
12	قاعة الاستقبال مكيّفة ونظيفة	6	6	9	19	24	3.77	1.306	عالية
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام								
							3.75	1.293	عالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان

تشير العبارات رقم 8 و9 و10 و11 و12 إلى وجود تجهيزات حديثة بالعيادة كما يهتم موظفوه بمظهرهم وأناقتهم إضافة إلى تلاءم المظهر الخارجي للعيادة مع نوع الخدمات المقدمة للزبون، كما أن التصميم الداخلي للعيادة يوفر جوا مريحا للزبون، إضافة إلى تضمنه لقاعة استقبال مكيّفة ونظيفة حيث نلاحظ بأن هذه العبارات تقع ضمن مجال التقييم الإيجابي لجودة الخدمات حيث كانت متوسطاتها الحسابية على التوالي 3.80 و3.69 و3.56 و3.92 و3.77، كما كانت انحرافاتها المعيارية على التوالي 1.299 و1.479 و1.468 و1.088 و1.306، أما المتوسط الحسابي العام لبعد الملموسية فلقد وقع ضمن مجال التقييم الإيجابي بمتوسط حسابي مقداره 3.75 وانحراف معياري مقداره 1.293 وهذا ما ينفي الفرضية الصفرية يقيم زبائن عيادة ابن سينا جودة خدماته تقييما سلبيا من حيث بعد الملموسية وبالتالي قبول الفرضية البديلة التالية: يقيم زبائن عيادة ابن سينا جودة خدماته تقييما إيجابيا من حيث بعد الملموسية.

4) تقييم جودة الخدمات الصحية بالنسبة لمؤشر التعاطف: ويتم ذلك بتحليل البيانات الواردة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (7): تقييم جودة الخدمات الصحية من حيث مؤشر التعاطف لزبائن

عيادة ابن سينا

رقم العبارة	العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		1	2	3	4	5			
13	يتحلى مقدموا الخدمات بالعبادة التي تتعامل معه بالأدب والأخلاق الطبية	1	3	4	47	9	3.94	0.732	عالية
14	يشعر الزبون بالاهتمام الشخصي من قبل مقدم الخدمة الذي يتعامل معه	2	7	11	9	35	4.06	1.207	عالية
15	مقدموا الخدمات بالعبادة التي تتعامل معه لا يميزون بين الزبائن من حيث المعاملة والاهتمام	4	12	13	12	23	3.59	1.318	عالية
16	إدارة العيادة تعلم الزبائن بخدماتها الجديدة	12	4	14	12	22	3.44	1.489	عالية
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام									
							3.75	1.120	عالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال العبارات رقم 13 و 14 و 15 و 16 نجد بأن مقدمو الخدمات يتحلون بالأدب والأخلاق الطبية كما يشعرون الزبون بالاهتمام الشخصي من قبل مقدم الخدمة الذي يتعامل معها إضافة إلى كونهم لا يميزون بين الزبائن من حيث المعاملة والاهتمام وهذا إضافة إلى إعلام إدارة العيادة بخدماتها الجديدة حيث نجد جميع هذه العبارات تقع ضمن مجال التقييم الإيجابي وهذا ما يتجلى لنا من خلال متوسطاتها على التوالي 3.94 و 4.06 و 3.59 و 3.44 بينما كانت انحرافاتها المعيارية على التوالي 0.732 و 1.207 و 1.318 و 1.489، أما بالنسبة للمتوسط العام لبعد التعاطف فكان مقداره 3.75 وانحرافه المعياري 1.120 فهو يقع ضمن مجال التقييم الإيجابي مما ينفي الفرضية الصفرية التي تنص على أنه يقيم زبائن عيادة ابن سينا جودة خدماتها تقييما سلبيا ويؤكد الفرضية البديلة لها وهي يقيم زبائن عيادة ابن سينا جودة خدماته تقييما إيجابيا من حيث بعد التعاطف.

(5) تقييم جودة الخدمات الصحية بالنسبة لمؤشر الأمان: ويتم ذلك بتحليل بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (8) تقييم جودة الخدمات الصحية من حيث مؤشر الأمان لزبائن عيادة ابن سينا

رقم العبارة	العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		1	2	3	4	5			
17	تشعر بالاطمئنان عند تعاملك مع موظفو العيادة	4	6	20	18	16	3.56	1.153	عالية
18	يقدم موظفو العيادة التي تتعامل معه العيادة لك خدمات خالية من المخاطر	8	5	16	22	13	3.42	1.257	عالية
19	موظفو العيادة التي تتعامل معه يشعرونك بالأمان في معاملتهم لك	7	5	7	33	12	3.59	1.205	عالية
عالية	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام						3.52	1.163	عالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان

تشير العبارات رقم 17 و18 و19 إلى وجود شعور لدى الزبائن بالاطمئنان عند تعاملهم مع موظفو العيادة كما يقدم لهم موظفو العيادة خدمات خالية من المخاطر بالإضافة إلى تحسيس الزبائن بالأمان عند تعاملهم معهم حيث نجدها جميعا تقع ضمن مجال التقييم الإيجابي وفقا للمتوسطات الحسابية التالية 3.56 و3.42 و3.59 على التوالي كما كانت انحرافات المعيارية على التوالي 1.153 و1.257 و1.205، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام لبعد الأمان فلقد كان مقداره 3.52 وانحراف معياري مقداره 1.163 وهو يقع عموما ضمن مجال التقييم الإيجابي مما ينفي الفرضية الصفرية التي تنص على أنه يقيم زبائن عيادة ابن سينا جودة خدماته تقييما سلبيا من حيث بعد الأمان وتؤكد الفرضية البديلة يقيم زبائن عيادة ابن سينا جودة خدماته تقييما إيجابيا من حيث بعد الأمان.

(6) تقييم مدى تأثير جودة الخدمات الصحية لعيادة ابن سينا على رضا زبائنها: وسيتم ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (9): تقييم أثر جودة خدمات عيادة ابن سينا على رضا زبائنها

رقم العبارة	العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		1	2	3	4	5			
20	ما مدى رضاك عن جودة الخدمات التي يقدمها لك عيادة ابن سينا	7	15	5	23	14	3.34	1.347	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال العبارة رقم 20 نجد بأن رضا الزبائن عن جودة خدمات عيادة ابن سينا يقع ضمن مجال التقييم المقبول بمتوسط حسابي مقداره 3.34 وانحراف معياري مقداره 1.347 أي أن هذه العيادة يقدم خدماته لزبائنه في المستوى المطلوب.

ج- تحليل البيانات المتعلقة باختبار الفرضية الثالثة وسيتم اختبارها بتحليل البيانات الواردة بالجدول التالي:

الجدول رقم (10): معاملات ارتباط أبعاد الجودة برضا الزبائن

أبعاد الجودة	الاعتمادية	الاستجابة	الملموسية	التعاطف	الأمان
معامل ارتباطها بالرضا	0.937	0.957	0.975	0.960	0.943
SIG	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
معامل التحديد	0.976				
معامل الارتباط الكلي	0.952				
الخطأ المقدر	0.306				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتبين لنا من خلال الجدول السابق ما يلي:

بما أن قيمة $\text{sig} = 0.00$ وهي أقل من 0.005 يعني وجود تأثير لأبعاد الجودة على رضا الزبائن، كما نلاحظ بوجود علاقة ارتباط قوية بين رضا الزبائن وجميع أبعاد جودة الخدمات الصحية الخمسة حيث بلغ معامل ارتباط بعد الملموسية برضا الزبائن 0.975 ثم يليه بعد التعاطف 0.960 ثم يليه بعدي الاستجابة والأمان بالمعاملين 0.957 و 0.943 ويبقى بعد الاعتمادية في المرتبة الأخيرة بمعامل ارتباط قدره 0.937.

وبما أن معامل التحديد يقدر بـ 0.976 فهذا يدل على أن نسبة 97.6 بالمئة من مجموع الانحرافات موضحة بواسطة المتغيرات المستقلة أي بأبعاد جودة الخدمة الصحية الخمسة (الاعتمادية، الاستجابة، الملموسية، التعاطف، الأمان) أما نسبة 2.4 بالمئة فتعود إلى العوامل الأخرى.

خاتمة:

إن جودة الخدمات الصحية تساهم في التأثير على رضا الزبائن بطريقة إيجابية إذا أحسن المصحة تقديمها والعكس صحيح، وعليه تم إجراء دراسة بمصحة ابن سينا بولاية باتنة لإثبات وجود ذلك ولقد تم التوصل منه إلى مجموعة من النتائج ثم اقتراح بعض الاقتراحات لها.

أولا النتائج: من خلال الدراسة السابقة تم التوصل إلى ما يلي:

- إن مفهوم جودة الخدمة من وجهة نظر الزبون يتعلق بمدى قدرة العيادة على تقديم خدمة تتطابق مع توقعات الزبون أو تتجاوزها، فتقديم خدمة ذات جودة عالية يعني هنا تطابق مستوى جودة الخدمة الصحية الفعلي الذي يعكس مدى توافر أبعاد جودة الخدمة الصحية مع توقعات زبائن تلك العيادة لهذه الأبعاد، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:
- نفي الفرضية الأولى لأن زبائن عيادة ابن سينا يعتمدون على أبعاد الجودة الخمسة بدون استثناء ولكن بطريقة نسبية كما تم نفي الفرضية الثانية حيث أثبتت هذه الدراسة بأن زبائن عيادة ابن سينا يقيمون أبعاد الجودة تقييما إيجابيا.
- ولقد تم إثبات الفرضية الأخيرة حيث وجدنا علاقة ارتباط قوية بين أبعاد جودة الخدمة ورضا الزبائن في عيادة ابن سينا.

ثانيا التوصيات: بناء على النتائج السابقة يمكن لنا اقتراح ما يلي:

- ضرورة اهتمام عيادة ابن سينا بعملية التحسين المستمر لخدماتها.

- ضرورة إنشاء نظم معلوماتي للعيادة لدراسة السوق التي ينشط بها للمحافظة على رضا زبائنهم مستقبلا.
- ضرورة إعادة النظر فيما يتعلق بمؤشر الاستجابة في هذه العيادة لكي لا يؤثر سلبا على حصتها السوقية مستقبلا.

قائمة المراجع:

- Ahmed Hamadouche (1997). *Méthodes et outils d'analyse stratégiques*. Alger : Chiheb éditions.
- Daniel Ray (2000). *Mesurer et développer la satisfaction clients*. Paris: Editions d'organisation.
- Jean-Jacques daudin et Charles Tapiero (1996). *les qualités et le contrôle qualité*. Paris : Economica.
- P. Kotler et B. Dubois (1991). *Marketing Management* (ed 11). Paris: Delphine Monceau.
- A., Zeithaml, Valerie A., and Berry, Leonard L Parasuraman (1985). A Conceptual Model of Service Quality and its Implications for Future Research. *Journal of Marketing*. 49 ،
- Richard Ladwein (1999). *Le comportement du consommateur et de l'acheteur*. Paris: Economica.
- تيسير العجارمة. (1995). *التسويق المصرفي* (ط1). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- ثابت عبد الرحمن إدريس. (2006). *كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- ثامر ياسر البكري. (1999). *تسويق الخدمات الصحية*. عمان: دار اليازوري.
- صلاح محمود ذياب. (2010). *إدارة خدمات الرعاية الصحية* (ط1). عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

- علي السلمي. (1995). إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للإيزو 9000. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- كشيدة حبيبة. (2013-2014). آليات تدعيم الميزة التنافسية من خلال تحقيق رضا الزبون دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية. أطروحة دكتوراه. الجزائر، جامعة الجزائر.
- محمد فريد الصحن، طارق طه أحمد. (2007). إدارة التسويق في بيئة الانترنت. الإسكندرية: دار الجامعة.
- منير نوري. (2013). سلوك المستهلك المعاصر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- نزار عبد المجيد البرواري ولحسن عبد الله باشيوة. (2011). إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة (مفاهيم وأسس وتطبيقات) (ط 11). الوراق للنشر والتوزيع.
- هاني حامد الضمور. (2005). تسويق الخدمات (ط3). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- واله عائشة. (2010-2011). أهمية جودة الخدمة الصحية في تحقيق رضا الزبون. رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر، جامعة الجزائر.

معايير جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية:

من وجهة أعضاء هيئة التدريس

The possibility of applying the quality standards of higher education in Algerian university: an exploratory study from the point of faculty members

د. حرنان نجوى

جامعة خنشلة.

harnanenad@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/10/24 تاريخ التعديل: 2017/12/11 تاريخ قبول النشر: 2017/12/20

تصنيف JEL: D12-M12

الملخص:

تتطلب عملية بناء المجتمعات الحديثة الاهتمام بالبناء المعرفي لها، ويعد التعليم من أهم ركائزها، ولكن حالياً تعلقت الرهانات بالجانب النوعي للمعرفة أكثر من الجانب الكمي لها، وهذا ناتج عن تحديات العولمة. بعبارة أخرى أصبحت إشكالية الجودة اهتمام أساسي لجميع الدول. يهدف هذا البحث إلى تبيان واقع جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية كنموذج، من خلال مجموعة معايير كمؤشرات التخطيط الاستراتيجي والبرامج وطرق التعليم-تسيير الإدارة. حاولنا في دراستنا التطبيقية التركيز على تقييم جودة التعليم العالي من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للاستبيان الموجه لأعضاء هيئة التدريس (الأساتذة)، حيث أن نتج عن هذا التحليل المعمق للمعطيات غياب تطبيق فعلي لمعايير الجودة داخل المؤسسة الجامعية، ولتحقيق النقلة النوعية يجب التوجه نحو تكوين الكفاءات وتشجيع البحث العلمي، فتح تخصصات مرتبطة بسوق العمل.

الكلمات المفتاحية: جودة التعليم العالي، سوق العمل، برامج والطرق التعليمية

Abstract:

The process of construction of modern societies, must necessarily articulate itself around a thought on the conditions of the appartion of the control of knowledge, then education must be considered as a principle level which permits to achieve the target . never thenless, nowadays, the rules of the games concern mainly the qualitative aspect of the knowledge compared to the quantitative aspect. This reality is dicted by the challenges of the globalisation. That's to say, the quality question becomes a fundamental a priority of all countries.

This research aims to show the relationship which may exist the quality of high education in Algerian university model regard to a serie of elements as the strategic planning, and dices, the programmes and educationel methods, the administrative management.

The suggested study focuses on the effort trying to evaluate the qualitative dimension of high education. In practice, this study is based on the statistical analysis derived from surveys provided to the teachers. The deeply treatment of data demonstred the lack of an effective of a standard of the public universities. The achievement of a qualitative progress is subordinated. The training of competencies, research, the devolpment bridges between university and the Labor market may constitute, in this case, appropriated solutions to the promotion of quality inside the organization of high education.

Keywords: Quality of high education ; the Labor market, The programmes and educationel methods.

مقدمة:

إن موضوع جودة التعليم العالي من أهم المواضيع التي اهتم بها الباحثون في المجال الإداري والتعليمي في التعليم الجامعي، أن اعتماد إدارة الجودة من قبل مؤسسات التعليم العالي سيؤثر بشكل ايجابي على أداء هذه المؤسسات وسيعمل على تطوير بنيتها الإدارية وبالتالي الرفع من كفاءة الأداء الأكاديمي، وقد انطلقت المؤسسات الأكاديمية الكبرى (الجامعات) لتبني مفهوم إدارة الجودة وتطبيقها بهدف العمل على التحسين المستمر في المنتج التعليمي ومخرجات العملية التعليمية، وكذا رفع كفاءة العاملين بها بما يضمن الحصول على خريجين لديهم المعارف الأساسية التي تؤهلهم إلى التنافس في كافة المجالات العلمية بكفاءة عالية على المستوى المحلي والعالمي، وقد اعتمدت الجودة على توفير الأدوات والأساليب التي تساعد المؤسسات التعليمية على تحقيق نتائج مرضية.

تعتبر مؤسسات التعليم العالي الجزائرية هي الأخرى مطالبة بتبني هذا المنهج الحديث عن أجل الارتقاء بمستوى الجودة رغمًا أنه هناك معوقات وصعوبات تواجه تطبيقها.

مشكلة البحث:

في ضوء ما تقدم يمكن التعبير عن مشكلة البحث في التساؤل التالي:

- ما هي معايير جودة التعليم العالي حسب نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟
وتنبثق عليه التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما هو واقع تطبيق معايير جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية؟

2- هل تتوفر المقومات والدوافع اللازمة لتطبيق هذه المعايير؟

فرضيات البحث

من أجل معالجة التساؤلات تم وضع فرضية تعتبر الأكثر احتمالًا للإجابة على التساؤلات السابقة وتتناسب مع التطور المعرفي في مجال التعليم العالي، وسيتم اختبار مدى صلاحية هذه الفرضية من خلال:

- لا تساهم معايير جودة التعليم العالي في تحسين جودة الجامعة الجزائرية.
- لا يوجد تطبيق فعال لمعايير جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من أهمية الموضوع التي يتناولها وتتمركز في المساهمة بين التطور المعرفي الذي يحدث على مستوى مؤسسات التعليم العالي بغية اعتماده للتكيف مع المعطيات الجديدة.

كما تبرز أهميته في الكشف عن أهم مواطن نقاط الضعف في تطبيق معايير الجودة في التعليم العالي لدى الجامعة الجزائرية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- معرفة مدى التغيير والتطور في الأوضاع المعرفية الجديدة.
- تقويم أداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري من حيث: الرسالة والمهام والأهداف، البحث العلمي، أفراد المعرفة، التعليم... الخ.
- مساهمة معايير الجودة المتوفرة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي
- توضيح واقع و سبل آليات تدعيم الجودة في الجامعة الجزائرية.

- معرفة مدى مساهمة معايير جودة التعليم العالي بالجامعة.

منهجية البحث:

تماشياً مع طبيعة الموضوع والتساؤلات المطروحة ارتأينا الاعتماد على المنهج العلمي الذي يبدأ من المشكلة والفرضيات والملاحظة بعدها اختبار الفرضية وصولاً إلى النتائج، كما اعتمدنا على أسلوب الاستقراء الاستنباطي، وعلى ما هو متوفر أكاديمياً من معلومات عن الموضوع.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس من ثلاث جامعات جزائرية (باتنة-بسكرة-أم البواقي) في الكليات المتماثلة، والمتمثلة في كليات علوم التكنولوجيا والعلوم الدقيقة، وكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تربطهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتطبيق معايير جودة التعليم العالي.

عينة الدراسة:

لقد تم اختيار عينة الدراسة بواسطة طريقة العينة العشوائية من الكليتين التي تمثل مجتمع الدراسة، حيث بلغ عدد العينة (94 استاذ)، وذلك بنسبة 50%، من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم (187 استاذ).

الأدوات الإحصائية:

قبل معالجة البيانات، تم التحقق من ثبات الأداة وهذا باستخدام اختبار CRONBACH ALPHA ويعتبر من أكثر الاختبارات استخداماً في مجال البحث العلمي، وقد بلغ معاملته بـ (0.97) ومعامل ثبات بـ (0.984) وهو قابل للتطبيق. كما عرضت أداة الدراسة (الاستبيان) على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس وهذا بهدف التحقق لتمثيل العبارات المستخدمة في المقياس للجوانب التي يحتوي عليها المتغير محل القياس، وقد تم تطوير المقياس وفقاً لمقترحاتهم.

بعدها عولجت البيانات باستخدام الحزمتين الإحصائيتين SPSS-R للوصول إلى نتائج، تمثلت الأساليب الإحصائية في المتوسط الحسابي - الانحراف المعياري - معامل الاختلاف - التحليل العاملي (المركبات الأساسية).

I- الإطار النظري للبحث:

1- التعريف بجودة التعليم العالي:

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة بالجودة في التعليم العالي وهو اتجاه تسير فيه جميع المؤسسات الجامعية مستقبلا، حيث ارتبط المفهوم التقليدي للجودة في التعليم العالي بعمليات الفحص والرفض والتركيز على الاختبارات النهائية، دون مراجعة القدرات والمهارات الإدراكية والحركية والمنطقية والتحليلية والسلوكية... لذلك تحول المفهوم التقليدي للجودة في التعليم الجامعي إلى توكيد جودة التعليم العالي، الذي يعتمد على ضرورة اختيار معدلات نمطية للأداء وبناء منظومة لإدارة الجودة الجامعية⁽¹⁾. ورغم تداول هذا المصطلح في التعليم العالي إلا أنه تعددت التعاريف.

عرفت الجودة في التعليم على أنها "مجموعة من الخصائص والسمات التي تميز التعليم وأبعاده من مدخلات وعمليات ومخرجات، وكذا التغذية المرتدة، والتي تؤدي إلى تحقيق مختلف الأهداف من الوفاء بمتطلبات الطلبة وخدمة المجتمع"⁽²⁾.

كما تعني "توفر وتوفير مجموعة من الخصائص والسمات التي تعبر بدقة عن جوهر التربية وحالاتها بما في ذلك كل أبعادها من مدخلات وعمليات ومخرجات قريبة وبعيدة وتغذية راجعة وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تحقق الأهداف المنشودة والملائمة لمجتمع معين"⁽³⁾.

فالجودة في التعليم تعني "الدقة والإتقان وتحسين الأداء وتطوير معارف الطلاب ومدى النجاح في تحقيق الأهداف التعليمية"⁽⁴⁾.

عموما فإن الجودة في التعليم العالي قدرة هذه الخدمة التعليمية على تأهيل الطلبة في الجامعات وتزويدهم بالمعارف والمهارات والخبرات اللازمة أثناء جلوسهم على مقاعد الدراسة الجامعية، وإعدادهم في صورة خريجين جامعيين قادرين على تحقيق أهدافهم وأهداف المنشغلين وأهداف المجتمع التنموية. فالجودة في التعليم هي إمكانية المؤسسات التعليمية على تكوين منتج تعليمي جيد يتمثل في خريجها، بالإضافة إلى إسهامها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

كما تعرف ضمان جودة التعليم العالي على أنها "عملية منظمة لتفحص النوعية تقضي على التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية (البرنامج) بالمعايير ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقا، بحيث أن المؤسسة تضمن الجودة لنفسها وبحيث الجهة الخارجية تضمن للجمهور العام جودة التعليم في المؤسسة"⁽⁵⁾.

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريفها بأنها مجموعة الأنشطة الموجهة نحو تفحص المؤسسة، أو البرنامج الأكاديمي مدى التزامها بالمعايير المحددة والمسطرة والتأكيد من قدرة مؤسسة التعليم العالي على التحسين المستمر بناء على نتائج تقييمها (الذاتية) لأدائها بهدف توفير جودة الخدمة المقدمة لزيائنها (الطلاب).

فالجودة في التعليم من وجهة نظر إدارة الجودة الشاملة تتصف بما يلي⁽⁶⁾:

- معيار للتميز والكمال يجب تحقيقه وقياسه للخدمة
- معيار تسعى من خلاله المؤسسات التعليمية التقديم الأفضل لعملائها من اجل كسب ثقتهم
- تسعى لإدخال السعادة والرضا إلى عملائها
- مؤشر لعدد من الجوانب ومن أهمها مايلي خلو المنتج من العيوب أو الخطأ، تصميم متميز للعمليات، خلو العمل من التداخل والازدواجية، السرعة في الأداء
- معيار لتقييم النجاح في كل شئ أي أن المؤسسة التعليمية (الجامعات) معرفة على ماتم تقديمه وفق ما يرغب العميل فيه من خلال الجودة
- مؤشر لمعرفة تحقيق الهدف لان تحقيق رضا العملاء يعرف من خلال الخدمة المقدمة لهم.

كما جاء في عدد من الدراسات أن لجودة التعليم العالي أهداف عديدة منها⁽⁷⁾:

- التأكيد على أن الجودة وإتقان العمل وحسن الأداء مطلب وظيفي عصري وواجب وطني تتطلبه مقتضيات المرحلة الراهنة والحالية.
- تنمية روح العمل الجماعي والتعاوني للاستفادة من كافة العاملين في المؤسسة.
- ترسيخ مفاهيم الجودة الشاملة تحت شعارات لا بديل عن الصحيح والوقاية خير من العلاج والتعلم مدى الحياة.
- تحقيق التقدم النوعي في العملية التدريسية وهذا بتفعيل كافة الأنظمة المعمول بها في الجامعة دون استثناء بما يحقق رغبات الطلبة من جهة والمجتمع من جهة أخرى.
- المحافظة على مستوى الأداء للمدرسين والفنيين للطلبة في الجامعة من خلال المتابعة الميدانية المستمرة، وإبداء التوجيهات اللازمة بروح من المسؤولية كما دعت الحاجة.

- اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل رفع مستوى الجودة وتقليل من وقوع الأخطاء في التدريس.
 - حل المشاكل التدريسية ميدانيا وبالطرق العلمية واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها.
 - فتح قنوات الاتصال والتواصل ما بين الجامعات والجهات الرسمية والمجتمعية، والتعاون مع الشركات التي تعنى بالنظام التعليمي لتحديث برامجها وتطويرها.
 - كما تهدف إلى⁽⁸⁾:
 - تطوير أداء جميع العاملين عن طريق تنمية روح العمل التعاوني الجماعي وتنمية مهارات العمل الجماعي وهذا من أجل الاستفادة من كافة الطاقات.
 - ترسيخ مفاهيم الجودة تحت شعارها الدائم "أن نعمل الأشياء بطريقة صحيحة ومن المرة الأولى في كل مرة".
 - اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء قبل وقوعها والعمل على تحسين الأداء بصفة مستمرة.
 - تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للوائح والتوجيهات والارتقاء بمستويات الطلاب.
2. دوافع الاهتمام بجودة التعليم العالي: تعود أسباب الاهتمام إلى ما يلي⁽⁹⁾:
- الزيادة في فرص التعليم الأساسي والثانوي الأمر الذي أدى إلى الضغط من أسفل ووصول أعداد متزايدة من الطلبة إلى مرحلة التعليم العالي.
 - زيادة الطلب المجتمعي المستمر للتعليم العالي بأشكاله المختلفة والمتطورة.
 - اتساع سوق العمل وازدياد احتياجاته المتغيرة باستمرار التخصصات الجديدة والمتنوعة، الأمر الذي استدعى إلى توفير التدريب المستمر في مجالات مهنية وتكنولوجية وإدارية حديثة، يترتب على مؤسسات التعليم العالي تحديث أساليبها وأنشطتها وبرامجها التعليمية.

- الانفجار العلمي المتواصل الذي أدى إلى تطور وتنوع التخصصات الأكاديمية، وظهور تخصصات فرعية جديدة نتيجة التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وانسجامها الكامل مع وظائف التعليم العالي واحتياجاته.
- وجود المنافسة الشديدة الحالية والمتوقعة في ظل العولمة بين المؤسسات التعليمية⁽¹⁰⁾.
- إيجاد ثقافة تنظيمية تتوافق مع مفاهيم الجودة مما أدى إلى الحاجة لتحقيق أداء عال في العملية التعليمية.

3. **معايير جودة التعليم العالي:** نظرا لاختلاف توجهات الباحثين وأدائهم، إلا أنه لا يوجد اختلاف كبير في الآراء التي تناولت معايير جودة التعليم العالي و يمكن حصرها كالآتي⁽¹¹⁾:

- **القيادة :** تشكل محور النظام المتكامل الذي يسعى إلى تحقيق جودة مؤسسات التعليم العالي، لذلك نحتاج إلى منهجية إدارة الجودة وتحسينها وضمانها في هذه المؤسسات، من خلال قيادة إدارية متحمسة ذات رؤية قادرة على تحقيق التفاعل والتعاون والانسجام بينها وبين المرؤوسين كما تتطلب فريق عمل متعاون لديه ولاء وانتماء.
- **رؤية ورسالة الجامعة :** يجب أن تتوفر لدى مؤسسات التعليم العالي رسالة واضحة المعالم ومحددة تعبر عن رؤيتها وأهدافها العامة والخاصة، لأن هذه الأخيرة تركز على المسار المستقبلي للمؤسسة، من خلال ترجمت القدرات والإمكانيات التي تخطط لتنميتها، أما رسالة الجامعة فهي تركز عن النشاط الحالي لها من خلال الإجماع على الأهداف الواحدة وتسهيل ترجمتها إلى مهام وأعمال تنفذ وتحقيق المركز التنافسي.
- **الثقافة التنظيمية :** تشكل الثقافة التنظيمية بيئة اجتماعية تشتمل على مجموعة من المبادئ والقيم والمفاهيم والمعتقدات التي يجب أن تسود المؤسسة التعليمية، ولها دورا مؤثرا في عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تصادفها.
- **أعضاء الهيئة التدريسية :** يقوم أعضاء هيئة التدريس بإنجاز العملية التعليمية وتحقيق أهدافها التي يعملون بها، هذا من خلال تأهيله العلمي والسلوكي والثقافي وخبراته العلمية عن طريق :
- توفير العدد الكافي لأعضاء هيئة التدريس المؤهلين.

- اعتماد معايير واضحة وشفافة لاختيار أعضاء هيئة التدريس.
- أن تتوفر للجامعة برامج متخصصة للتطوير المهني والتعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس.
- **البرامج والمناهج الدراسية :** يقصد بها شمولية ومرونة واستيعاب مختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، وتوظيفها بما يتناسب مع المتغيرات العالمية. كما يجب على المناهج التعليمية أن تتواءم مع الفلسفة العامة وتحقق رسالة وأهداف وحاجات الطلبة والمجتمع ككل أن تتوافق مخرجات هذه البرامج مع المعايير المحلية والدولية.
- **إدارة الموارد البشرية والمادية وتنميتها :** حتى نصل إلى تفوق جامعي ناجح ومتميز، لا بد من التركيز على تطوير وتنمية مواردنا البشرية، باعتبارها الركيزة الأساسية في خلق التميز وتمكينها من الميزة التنافسية، هذا عن طريق تنمية القدرات الإدارية والتدريبية وتحسين المرافق والخدمات وتجهيزاتها مثل
 - توفير نظام إلكتروني للبحث عن المعلومات في المكتبة.
 - توفير مكاتب مناسبة لأعضاء الهيئة التدريسية وتوفير مرافق خدمية أساسية كافية.
- **البحث العلمي :** يستحسن وضع إستراتيجية البحث العلمي، التي تتفق مع رسالة المؤسسة كما يجب على أعضاء هيئة التدريس أن يشاركوا في أنشطة البحث العلمي بصورة كافية ومناسبة، حتى يضمن بقاءهم وتطلعهم على المستجدات الحالية في مجال تخصصهم مع توفير الأجهزة اللازمة للعمليات البحثية.
- **خدمة المجتمع :** يجب أن تساهم المؤسسة التعليمية في المجتمع، من خلال تنمية البيئة المحيطة بها وإنشاء وحدة عملية تعزز علاقة مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي مع سوق العمل، وتساهم في تنفيذ المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية.
- **الطلبة :** يمثلون بؤرة العملية التعليمية ويجب تأهيلهم علميا وثقافيا ونفسيا، حتى يتمكنوا من استيعاب المعرفة الذي تنعكس إيجابا على مستوى الجودة ومواكبتهم التطورات العصرية وانفتاحهم على البرامج المستقبلية.
- وعليه يمكن تشخيص واقع الجامعة الجزائرية كالآتي:
- **الرسالة والرؤية:** تمثل الرؤية الطموحات والتصورات لما يجب أن تكون عليه المؤسسة. فهي تعكس النظرة المستقبلية التي تطمح المؤسسة إلى تحقيقها في

المستقبل، إذ من شأن الرؤية أن تثير الحماس لدى العاملين وتضع أمهامهم ملامح الجامعة التي سينتمون إليها في المستقبل، كما يجب أن تكون الرسالة منسقة بحيث يتم تطبيقها على الأهداف والمتطلبات الخاصة ببرنامح تحسين الجودة، وأن تحدد بوضوح بشكل مناسب مع الأهداف والأغراض الأساسية للبرنامح. فحسب الجامعة الجزائرية تم اعتماد نظام LMD نتيجة للتغيرات التي طرأت عليها، من إدخال تقنيات وتكنولوجيات حديثة تساعد على تحسين جودتها، أما بالنسبة لرؤيتها هي أن تصبح الجامعة مدرجة ضمن النموذج العالمي للجودة والتميز ضمن أهداف مسطرة:

- **هدف طويل الأجل:** أن تكون الجامعة ضمن أفضل مائة جامعة في التصنيف الدولي.

- **هدف متوسط الأجل:** تصميم وتطبيق نموذج إدارة الجودة طبقا للمعايير الدولية.

- **هدف قصير الأجل:** تطبيق مشروع ضمان الجودة على مستوى جميع المؤسسات الجامعية طبقا للمعايير التي تعتمدها بعض الهيئات القومية لضمان جودة التعليم العالي.

• **جودة العملية التعليمية :** التي تتضمن الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية، باعتبارهم القائمين بشؤون التدريس والإشراف عليه، حسب الدرجات العلمية المختلفة ويقومون بدور إنجاز العملية التعليمية وتحقيق أهدافها وإثرائها وفق فلسفة يرسمها المجتمع⁽¹²⁾. قد تنظم دورات مستمرة لأعضاء هيئة التدريس لتزويدهم بالمعارف الجديدة وتنمية فرص البحث المشترك بين الأقسام والكليات، من أجل تحسين بيئة التعليم في ظل تنفيذ نظام متكامل للتقييم، وللبحث العلمي دور كبير من خلال التركيز على المشاريع البحثية المتميزة ومضاعفة الإنفاق عليه مع تطوير آليات الاستفادة لتعزيز نشر المعارف والأبحاث.

يعتبر الطالب احد العناصر الهامة في العملية التعليمية، فالاهتمام به يعد الركيزة الأساسية في توجيهه نحو المستقبل، من أجل تلبية رغباته وحاجاته تبعا للتطورات العصرية، فالاهتمام بخريجيين ذوي كفاءة لا يقتصر فقط على تأهيله العلمي في مجال تخصصه، إنما أيضا في تنمية قدراته على التفكير والتصور والتحليل والنقد واستخلاص النتائج، من أجل تسهيل دمجهم في سوق العمل بعد التخرج ومشاركته في اتخاذ القرارات. وهناك عدد من المؤشرات يجب توافرها لتحقيق جودة الطالب منها⁽¹³⁾:

-مناسبة عدد الطلبة لأعضاء هيئة التدريس.

-توافر الخدمات التي تقدم للطلاب من خلال تزويدهم بالمرافق والهيكل البيداغوجية اللازمة

-تعزيز ودافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم.

-تعزيز صلة الطالب بالمكتبة ومشاركتهم في القرارات المتعلقة بشأنهم.

• **جودة البرامج التعليمية :** تشمل المناهج التعليمية وطرق التدريس والتقنيات التعليمية، ومدى شمول عمقها ومرونتها لاستيعاب مختلف التحديات العالمية والمعرفية، من أجل تطويرها وفقا للمتغيرات العامة، الأمر الذي جعل طرق التدريس بعيدة تماما عن التلقين ومنيرة لأفكار وعقول الطلاب من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج⁽¹⁴⁾، كما تتطلب مراجعتها وتطويرها لتواكب متطلبات سوق العمل، من خلال تحديث المراجع وطرق التدريس واستخدام التقنيات الحديثة كالبرمجيات والأنشطة العلمية، لاستحداث مقاييس علمية جديدة تتلاءم مع الواقع العلمي لاكتساب الخبرات والقدرات والكفاءات اللازمة، إضافة إلى تحديث وتطوير المخازن العلمية بالتجهيزات الضرورية لدعم الجانب النظري للتدريس⁽¹⁵⁾، مع إدخال المكون البحثي في مختلف المقاييس لتحقيق المعايير العالمية للاعتماد العام والخاص.

• **جودة المرافق والهيكل الأكاديمية:** يعتبر المبنى التعليمي وتجهيزاته محور هام من محاور العملية التعليمية، فيجب تزويد مؤسسة التعليم العالي بالمرافق والهيكل البيداغوجية لتحسين مستوى الطلبة، بما يتناسب مع طبيعة التعليم، مع ضرورة مراعاة توفر الأجهزة العلمية والوسائل الحديثة والانتقاء الأفضل، منها وتوفير مكتبات مدعمة بأنظمة إلكترونية للبحث عن المعلومات.

• **جودة الناتج الجامعي :** يضم كل من الخريجين، الأنشطة البحثية من مؤتمرات وملتقيات وأيام دراسية وخدمات بحثية من مقالات ومنشورات جامعية ومطبوعات... الخ. فالمؤسسة التعليمية تسعى إلى إعداد خريجين لسوق العمل قادرين على حل المشكلات ولهم القدرة على المنافسة والحصول على فرص أفضل، فالناتج الجامعي الذي ينتج يكون بالضرورة ذو جودة عالية يتمتع بكل المؤهلات والخبرات اللازمة والمطلوبة في سوق العمل، مع تشجيع الباحثين وتنمية معارفهم.

وعليه يمكن أن نلخص فوائد ومعوقات تطبيق جودة التعليم العالي من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : معوقات وفوائد جودة التعليم العالي

معوقات التطبيق	فوائد التطبيق
الاختلاف بين سياسة الجودة ونظام تطبيقها. - تباين الآراء والاتجاهات بين القيادات الأكاديمية حول مفهوم الجودة وآليات تطبيقها. - طبيعة الهيكل التنظيمي في مؤسسات التعليم العالي. - عدم توافر قاعدة بيانات متكاملة عن المجالات العمل المختلفة. - قصور العلاقة بين الجامعة والمجتمع، نتيجة الخطط قصيرة الأمد. - كثرة القوانين واللوائح وعدم وضوحها. - قلة التمويل والنمو غير المتوازن في التعليم العالي. - الفجوة العلمية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة. - عدم مواكبة حركة تطوير المناهج لمتطلبات التطوير وغياب التخطيط المستمر للمناهج. - ضعف التزام الإدارة العليا بمبادئ وممارسات الجودة. - ضعف الإمكانيات المادية للمؤسسة وضعف الميزانية الموصدة لأنشطة الجودة. - الضعف في مستوى طلبة المتخرجين من الثانوية في استعمال الحاسوب ومهارات التواصل. - ضعف التعاون بين الهيئة التدريسية والإدارية مع مسؤولي الجودة.	- تراعي بشكل مباشر احتياجات المستفيدين وتحقيق رضاهم. - تساعد في توفير قاعدة بيانات علمية وإدارية متكاملة. - تمنح للمؤسسة المزيد من الاحتراف والاعتراف العالمي. - تعمل بفلسفة علمية تقوم على أساس ربط العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل. - تطوير النظام الإداري في مؤسسات التعليم العالي نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات. - الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب. - زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء لجميع الأكاديميين والإداريين. - الوفاء بمتطلبات المجتمع والبحث العلمي والوصول إلى رضاهم. - رفع مستوى لدى المستفيدين من خدمات الجامعة من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة. - تقديم رؤية ورسالة أهداف عامة للمؤسسة التعليمية واضحة ومحددة. - توفر إجراءات عملية واضحة ومحددة من أجل تحقيق معايير الجودة. - تنمية مهارات ومعارف واتجاهات العاملين.

المصدر: من إعداد الباحثة

II - الإطار العملي للبحث:

1- تحليل النتائج ومناقشتها: فبعد ما تطرقنا للمفاهيم النظرية، فمتغيرات جودة التعليم العالي من V1.....V5 هذا بعد حساب المتوسط الحسابي لكل مستجوب والمحددة بفقرات الاستبيان كالآتي:

جدول رقم(02): أبعاد جودة التعليم العالي

متغير الفقرة	عنوان الفقرات
V1	مؤشرات التخطيط الاستراتيجي في الجامعة
V2	جودة أعضاء هيئة التدريس
V3	جودة البرامج والمناهج التعليمية
V4	جودة الإدارة الجامعية
V5	الجامعة والمجتمع

المصدر: إعداد الباحثة.

جدول رقم(03): إمكانية تطبيق معايير جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%
V1	02.94	0.729	24.79
V2	03.47	0.754	21.79
V3	03.19	0.705	22.10
V4	02.90	0.843	29.06
V5	02.69	0.861	32.00

المصدر: إعداد الباحثة

تشير نتائج البحث الميدانية في الجدول(03) إلى أن المؤشرات الخمسة التي تعبر عن معايير جودة التعليم العالي التي يمكن تطبيقها على مستوى الجامعة الجزائرية جاءت متشابهة نسبيا من حيث اتجاه التحليل، إذ يلاحظ أن الوسط الحسابي لـ (V1-V2-V3) هي قيم مرتفعة كذلك انحرافاتها المعيارية، أما باقي المؤشرين قيمهما متوسطة مما يعني عدم اهتمام الإدارة الجامعية بالمجتمع المحلي هذا نتيجة غياب التنسيق بينهما

جدول رقم (04): معاملات القيم الذاتية

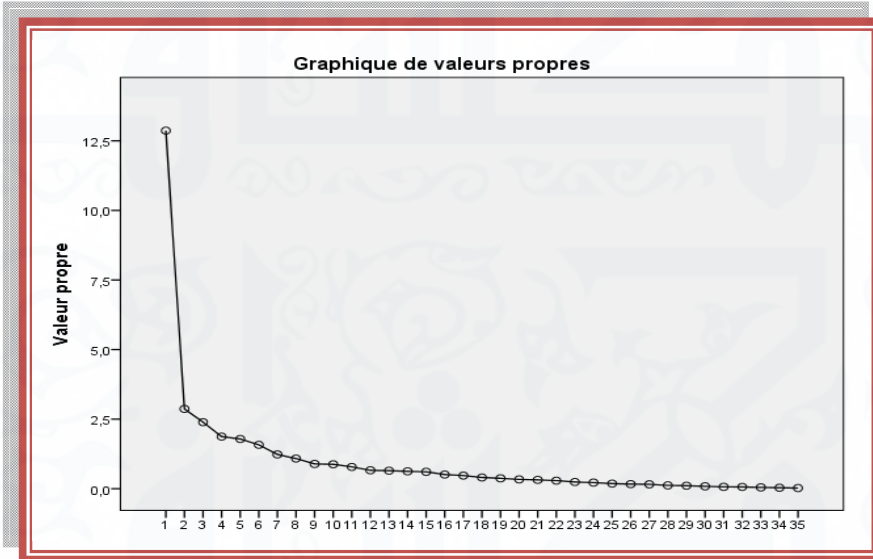
eigenvalue	percentage of variance	cumulative	percentage of variance
comp 1	12.79	36.55	36.55
comp 2	2.88	8.22	44.77
comp 3	2.40	6.85	51.62
comp 4	1.92	5.48	57.10
comp 5	1.77	5.06	62.16
comp 6	1.54	4.40	66.56
comp 7	1.25	3.56	70.12
comp 8	1.08	3.07	73.20
comp 9	0.91	2.59	75.78
comp 10	0.88	2.53	78.31
comp 11	0.80	2.27	80.58
comp 12	0.67	1.90	82.48
comp 13	0.65	1.87	84.35
comp 14	0.62	1.76	86.11
comp 15	0.54	1.54	87.65
comp 16	0.52	1.48	89.13
comp 17	0.47	1.33	90.46
comp 18	0.42	1.19	91.65
comp 19	0.38	1.09	92.75
comp 20	0.34	0.98	93.73
comp 21	0.31	0.90	94.63
comp 22	0.29	0.84	95.46
comp 23	0.23	0.66	96.12
comp 24	0.22	0.64	96.77
comp 25	0.19	0.54	97.31
comp 26	0.17	0.49	97.80
comp 27	0.16	0.46	98.26
comp 28	0.13	0.38	98.64
comp 29	0.12	0.33	98.97
comp 30	0.10	0.28	99.25
comp 31	0.08	0.22	99.47
comp 32	0.06	0.18	99.66
comp 33	0.05	0.15	99.80
comp 34	0.04	0.12	99.92
comp 35	0.03	0.08	100.00

المصدر: إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول (04) أعلاه والرسم البياني (02) أن المركبات الأساسية الثمانية الأولى تفسر 73.20% من التباين المفسر الكلي الذي يفوق 70% لتفسير

الظاهرة⁽¹⁶⁾ وهو نسبة مقبولة، وفقا لمعيار اسلوب كايزر « Kaiser criterion » 1960: وهو الاسلوب الاكثر شيوعا حيث يعتمد على تحديد عدد العوامل تبعا لقيمتها الذاتية، فاذا بلغت هذه الاخيرة الواحد الصحيح او اكثر فانه يتم ادراج العامل في النموذج واذا كانت القيمة الذاتية اقل من ذلك فانه يتم استبعاد العامل من النموذج. باعتبار أن القيمة الذاتية $\lambda_1=12.79, \lambda_2=2.88, \lambda_3=2.40, \lambda_4=1.92, \lambda_5=1.77, \lambda_6=1.54, \lambda_7=1.25, \lambda_8=1.08$

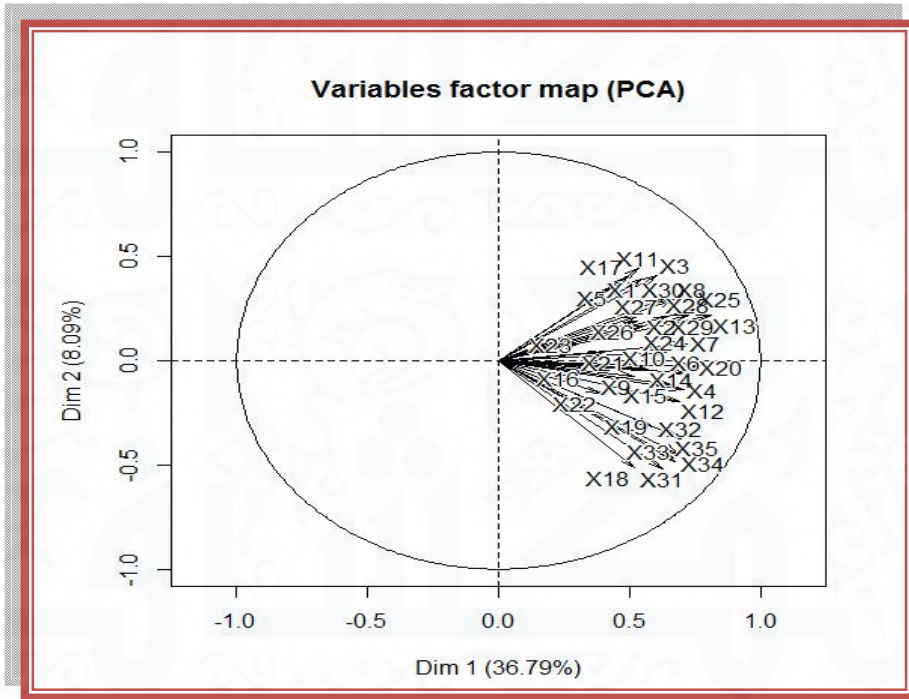
كما ابتكر هذه الطريقة العالم Cattells سنة 1966 وتعتمد على اجراء رسم بياني للعوامل، فاذا اتسم العامل بدرجة انحدار قوية، لمعنى انه يميل الى الاتجاه العمودي النازل فانه يندرج في النموذج، وتستبعد العوامل التي تميل الى الانحدار التدريجي اي التي تميل الى الاتجاه الافقي. الشكل رقم(02): يوضح مخطط انحدار مركبات جودة التعليم العالي حسب Scree Plot



المصدر: اعتمادا من نتائج الدراسة spss

من خلال الشكل البياني أعلاه يتبين أن المنطقة شديدة الانحدار في المخطط البياني تضم المركبات الأساسية (1-2-3-4-5-6-7-8)، وبالتالي نجد أن النظر إلى مخطط الانحدار والمركبات ذات القيم الذاتية الأكبر من الواحد الصحيح يقودان إلى الاحتفاظ بنفس العدد من المركبات. وباقي العوامل تميل إلى الانحدار الأفقي وهي بذلك مستبعدة من النموذج. وفيما يتعلق بالمتغيرات يمكننا الاعتماد على دائرة الارتباط لمعرفة الترابط بين المتغيرات:

الشكل رقم (03): دائرة الارتباط للمتغيرات



المصدر: اعتماداً من نتائج الدراسة R

فمن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المركبة الأولى المرتبطة بالمتغيرات $(X_1 - \dots - X_{35})$ مرتبطة بالمحور الأول في حين ترتبط المركبة الثانية ترتبط بباقي المتغيرات $(X_{17} - X_{22} - X_{23} - X_{16})$ (وزيادة في التأكيد يمكننا استخراج معاملات الارتباط بين المتغيرات والمحاور كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم(05): ارتباط المتغيرات بالمحاور

\$Dim.1			\$Dim.2		
\$Dim.1\$quanti			\$Dim.2\$quanti		
correlation	p.value		correlation	p.value	
X13	0.7777037	0.000000e+00	X16	0.5611130	4.040920e-09
X20	0.7593713	0.000000e+00	X23	0.5159406	1.025777e-07
X25	0.7488686	0.000000e+00	X22	0.4801870	9.698883e-07
X28	0.7291455	0.000000e+00	X17	0.4429540	7.795989e-06
X4	0.7247563	2.220446e-16	X24	0.2908114	4.461742e-03
X7	0.7155603	4.440892e-16	X14	0.2633758	1.032321e-02
X6	0.7129819	6.661338e-16	X25	0.2418608	1.884749e-02
X32	0.6964932	6.439294e-15	X15	0.2294254	2.612425e-02
X12	0.6837277	3.086420e-14	X2	0.2203787	3.281186e-02
X33	0.6705243	1.438849e-13	X8	-0.3214357	1.583027e-03
X34	0.6686119	1.787459e-13	X26	-0.3339689	1.003249e-03
X35	0.6641762	2.933209e-13	X9	-0.3489072	5.679054e-04
X8	0.6583375	5.559997e-13	X10	-0.4428783	7.827173e-06
X15	0.6522201	1.070477e-12	X27	-0.4428972	7.819353e-06
X29	0.6433586	2.694289e-12			
X24	0.6364100	5.442091e-12			
X30	0.6303644	9.890533e-12			
X31	0.6244203	1.757350e-11			
X3	0.5914779	3.447178e-10			
X19	0.5854415	5.738299e-10			
X10	0.5608443	4.125388e-09			
X14	0.5605502	4.219753e-09			
X2	0.5506147	8.945767e-09			
X1	0.5460013	1.257642e-08			
X11	0.5304525	3.820220e-08			
X26	0.5261893	5.130890e-08			
X9	0.5178380	9.038574e-08			
X18	0.5173092	9.363696e-08			
X27	0.5105668	1.461814e-07			

X17 0.4953296 3.863758e-07
 X5 0.4331933 1.294434e-05
 X21 0.4015535 6.038302e-05
X22 0.3866809 1.182516e-04
X16 0.3214251 1.583628e-03
X23 0.3046893 2.827582e-03

المصدر: اعتمادا من نتائج الدراسة اعتمادا على R

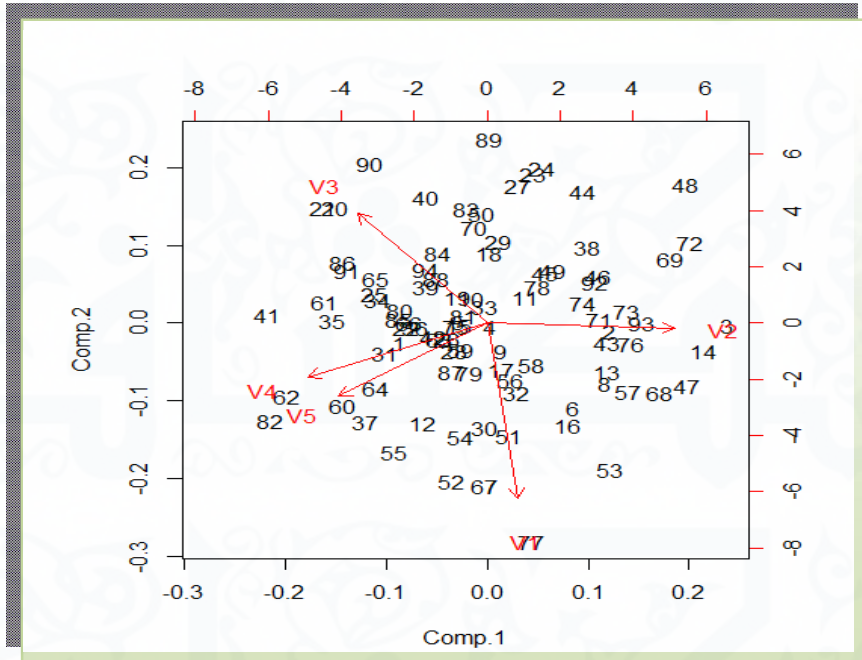
وعلى هذا الأساس يمكن أن نسمي المركبة الأولى معايير جودة التعليم العالي في حين المركبة الثانية نطلق عليها بالتسمية تدعيم البرامج والقدرة التعليمية .

2- ارتباط مؤشرات جودة التعليم العالي مع المحاور:

من خلال الشكل أدناه نلاحظ هناك ارتباط بين المتغيرات $v1, v2, v3, v4, v5$ وهي على ارتباط فيما بينها مما يعني أنها تتمتع بجودة تمثيل على المستوى العالمي، مما تدل على أنها تشكل مجموعة متجانسة، حيث بلغ معدل الارتباط بين $v1, v2$ بـ (0.050) هي علاقة ضعيفة وبين $v1, v3$ بـ (0.083) هي علاقة عكسية مما يدل على هناك علاقة ارتباط عكسية بين مؤشرات التخطيط الاستراتيجي وجودة البرامج والمناهج التعليمية التي تدل على عدم توافق خطة ورسالة الجامعة مع المناهج المقررة تبعا للمعايير الحديثة لتتماشى مع معايير جودة التعليم العالي، وبين $v1, v4$ بـ (0.049) فيه علاقة ارتباط بين المتغيرين، وتراوحت درجة شيوخ هذه المتغيرات بين 0.6-0.8. وبين $v1, v5$ بـ (0.0058) علاقة ارتباط ضعيفة جدا مما يدل على عدم تناسق خطة الجامعة مع متطلبات المجتمع المحلي في الخارج. وبين $v2, v3$ بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين بـ (0.099) هي علاقة ارتباط عكسية بين كذلك $v2, v5, v4$ حيث بلغ معدل الارتباط بـ (0.159، -0.146) على الترتيب هذا يعني فيه ارتباط قوي لكننا عكسي، في حين علاقة الارتباط بين $v3$ و $v4$ ، قوية تدل على انه فيه تناسق بين جودة البرامج والمناهج التعليمية وجودة الإدارة الجامعية بمعنى أن الإدارة هي على علم بالمناهج والمقررات

المبرمجة لان كل ما تحسنت جودة البرامج التعليمية تحسنت جودة الإدارة الجامعية، إلا انه بين $v3, v5$ يوجد ارتباط إلا انه ضعيف حيث بلغ (0.0145). كما نلاحظ هناك علاقة ارتباط قوية بين $v4, v5$ إذ بلغ المعدل ب(0.121) مما يعني انه فيه ارتباط بين الجامعة والمجتمع مع جودة الإدارة الجامعية.

الشكل رقم(04): إسقاط مؤشرات جودة التعليم العالي على المحاور



المصدر: اعتمادا من نتائج الدراسة اعتمادا على R

III- الخلاصة والتوصيات:

أضحت مؤسسات التعليم العالي كسوق مفتوح تتفاعل فيه النوعية على حساب الكمية دون حواجز إدارية أو مؤثرات أخرى، لن يتحقق هذا الأخير بدون تفعيل إنتاج وتوليد المعرفة مع تحديث أساليب الدراسة الجامعية من خلال فتح المجال لأعضاء هيئة التدريس على التعبير عن مهاراتهم، وتطويرهم لكي تتماشى مع التغيرات الحاصلة، كما من الصعب تجسيدها ميدانيا دون تطبيق معايير جودة التعليم العالي.

توصلت الدراسة إلى استخلاص بعض النتائج التي تعبر عن واقع الجامعة الجزائرية التي هي محل الدراسة وجاءت كالآتي:

- عدم الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي على مستوى الكليات الثلاثة.
- مستوى ضعيف من ناحية إنتاج المعرفة وتطبيقها نتيجة غياب وسائل الدعم المعرفي خاصة لأعضاء هيئة التدريس على مستوى مخابر البحث العلمي.
- أغلبية المعارف تكون مستهلكة عكس بان تكون منتجة من قبل منتجي المعرفة (أعضاء هيئة التدريس)
- ثقافة تنظيمية غير واضحة نحو تحسين جودة التعليم العالي بسبب مركزية القرار وتهميش اقتراحات وأراء أعضاء هيئة التدريس.
- ضرورة مواكبة التطور والتقدم في وسائل التكنولوجيا التي أصبحت سمة هذا العصر ومتطلب ضروري لنجاح أي مؤسسة
- السعي إلى تحقيق التميز والتحسين المستمر في الجامعات الجزائرية لتواكب الجامعات العربية والعالمية.
- محاولة امتلاك الجامعات الجزائرية إلى مقومات معرفية قوية تسمح لها بتأهيل العنصر البشري للعمل في ظل إدارة المعرفة بكل جدارة ونجاح.
- من خلال تشخيصنا للجامعات الثلاثة التي هي محل الدراسة قد توصلنا إلى النتائج التالية:
- هناك قصور شديد في توافر مؤشرات التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الثلاثة، وانقارها والأسس والمعايير السليمة للرؤية والرسالة وصياغة الأهداف.
- وجود ضعف في صياغة بعض الجوانب الرؤية والرسالة من حيث عمومية الرؤية، وضعف استشرافها للمستقبل، وعدم دقة المعايير في بعض جوانب الرسالة وشمولية بعض الأهداف.
- محاولة دعم الأبحاث العلمية لما لها من اثر ايجابي في تطور المجتمعات والاستفادة من الطاقات المستعملة للتخفيض من نسبة الهدر التعليمي.
- ضعف التحفيز المعنوي لأعضاء هيئة التدريس لدى الجامعات الثلاثة اللازمة لتطبيق معايير جودة التعليم العالي.
- غياب مفاهيم الجودة والنوعية في مختلف مكونات نظام التعليم العالي ومراحلها، من خلال إنشاء مؤسسات مستقلة تطبق المعايير العالمية وهذا من اجل تعزيز المنافسة التعليمية.

- عدم مواكبة التطور التكنولوجي وتطور البحث العلمي.
- قلة الإمكانيات الحالية التي توفرها الجامعة الجزائرية والتي هي من أساسيات التكوين مثل قاعات الانترنت التي تسهل التكوين الذاتي للطلاب.
- غياب التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية المسيرة للجانب الأكاديمي والجانب المهني للطلبة.

قائمة الهوامش والمراجع:

(¹) Sanjaya, Mishra, ; **Quality Assurance in Higher Education : an Introduction, national assessment and accreditation council, Bangalore, (NAAC) , revised edition, November, India, 2007 ; p20**

(²) الرشدي أحمد عبد الله، استخدام إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في الجامعات اليمنية، أطروحة دكتوراه ، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 2008/2009، ص 130.

(³) الطروانة محمد حسن، نموذج مقترح لمعايير ضمان جودة التقويم الحقيقي للطلبة في مناهج التعليم العالي، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي - المملكة الأردنية، أيام 10 - 12 / 05 / 2011، جامعة الزرقاء، ص 04

(⁴) عليان عبد الله الحولي، تصور مقترح لتحسين جودة التعليم الفلسطيني، المؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، يونيو 2004، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، ص 10.

(⁵) Yousef Berkane, **Assurance qualité dans l'enseignement supérieur en Algérie Exigences et préalable**, communication présenté au colloque international sur Les enjeux de l'assurance qualité dans l'enseignement supérieur à le 20-21 Novembre 2010, l'université 20Aout 1955, Skikda, Algérie, p23

(⁶) الهنداوي المهدي ياسر فتحي، قاسم بن عائل الحربي، ضمان الجودة في نظم التعليم الالكتروني: دراسة تحليلية في إبعاد المفهوم، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، يومي 04-05 أبريل 2012، الجامعة الخليجية، البحرين، ص 87

(⁷) الطائي العيادي هاشم، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي : دراسة ميدانية كلية الإدارة والاقتصاد"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1 - العدد (3) - سنة أولى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العراق، 2005، ص 195.

(⁸) المرجع نفسه.

(⁹) قارس علي محمد، عمر عبد النبي الطحي، دور إدارة الجودة الشاملة في تأكيد فاعلية مخرجات التعليم، المؤتمر العربي الدولي الأول حول ضمان جودة التعليم العالي، يومي 10-12/05/2011، جامعة الزرقاء، الأردن، ص 13.

(¹⁰) السامرائي عمار، أهمية تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي لبناء ودعم ثقافة الإبداع والتميز والريادة للجامعات الخاصة : دراسة حالة الجامعة الخليجية نموذجا، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، يومي 4 - 5 أبريل 2012، الجامعة الخليجية، البحرين، ص 991.

(¹¹) بدح أحمد، خالد الصرايرة، تصور مقترح لتطوير معايير لإدارة الجودة وضمانها في الجامعات الأردنية في ضوء تقنيات التعلم الإلكتروني، جامعة البلقاء التطبيقية، قسم علوم التربية، الأردن، 2011، ص 17.

(¹²) عليان صالح ناصر ، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص 113

(¹³) الحريري رافد عمر، القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي، دار الثقافة ، الأردن، 2010، ص 279.

(¹⁴) عليان صالح ناصر، مرجع سابق، ص 114.

(¹⁵) يحيوي ألهم، نجوى عبد الصمد، حكيمة بوسلمة، اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو مدى تطبيق متطلبات ضمان الجودة في جامعة باتنة بالجزائر : دراسة ميدانية، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان الجودة في التعليم العالي، يومي 4/5 أبريل 2012، الجامعة الخليجية، المملكة البحرينية، ص 413.

(¹⁶) Jean-Jacques Croutsche, **Pratique De l'Analyse des Données en Marketing et Gestion**, édition ESKA, Paris, p1997,308-309.

أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية

– دراسة عينة من المصارف –

*The Effect of Global financial Crisis on the performance of
Islamic banks-A Case Study Of A Sample Of Islamic Banks-*

د/ دوفي قرمية

wisale2007@yahoo.fr

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف- ميلة

تاريخ الاستلام: 2017/10/15 تاريخ التعديل: 2017/12/14 تاريخ قبول النشر: 2017/12/18

تصنيف G21, G 24:JEL

الملخص :

حدثت الأزمة المالية العالمية بسبب إفراط المصارف الأمريكية في منح القروض الأقل جودة والتعامل بالمشنقات المالية التي تسببت في تفاقم الاقتصاد النقدي على حساب الاقتصاد الحقيقي بالإضافة إلى انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي، وبما أن المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية ولها علاقات بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والمصارف العالمية المتأثرة بالأزمة، فإن تأثر هذه المؤسسات قد يؤدي إلى تأثر المصارف الإسلامية بحكم أنها جزء من هذه المنظومة، ولقد أظهرت نتائج البحث عدم وجود أثر مهم للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: أزمة الرهن العقاري، المصارف الإسلامية، آثار الأزمة.

Abstract:

The global financial crises was committed due to the extreme American banks loaning with less quality, and dealing with financial derivatives that caused financial economic aggravation and economic ethical corruption instead of a real economy, As a result of that the Islamic banks are part of the international banking system and industries, it can be influenced by the crises too, The results of the study showed that there is no impact of the global financial crisis on the performance of Islamic banks.

key words: Mortgage Crises, Islamic Banks, Crises Reflexes.

مقدمة

تطورت المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وبعض الدول الغربية تطوراً هاماً، مما ساعد على توسع بعض المصارف نحو الأسواق الإقليمية والعالمية وزيادة التدفقات المالية الموجهة إليها من الخارج، ولقد أبدت هذه المصارف استعدادها للدخول في المنافسة الأجنبية من خلال تواجدها في أسواق المال العالمية مما جعلها منكشفة أمام الهزات التي قد تطال النظام المالي العالمي، ومن ثم فإن توسع الصناعة المصرفية الإسلامية فضلاً عن تداعيات الأزمات المالية العالمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي باستمرار يفرض مجموعة من التحديات على المصارف الإسلامية.

ويصف بعض الخبراء والاقتصاديين الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات الدول في أكتوبر 2008، بـثاني أخطر أزمة يتعرض لها النظام الاقتصادي العالمي بعد أزمة الكساد سنة 1929، وذلك بحكم تداعياتها التي شملت مختلف دول العالم، وبما أن المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية ولها علاقات بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والمصارف المتأثرة بالأزمة، وتأثر هذه المؤسسات بالأزمة المالية العالمية قد يؤدي إلى تأثر المصارف الإسلامية بحكم أنها جزء من هذه المنظومة وأنها قد ترتبط بأي تعاملات مالية مع المصارف التقليدية ولو بطريقة غير مباشرة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يوجد أثر مهم للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية ؟

وسوف تتم معالجة هذه الإشكالية الرئيسية من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية؟
 - هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية؟
 - هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على الملاءة المالية للمصارف الإسلامية؟
 - هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على نسب الملكية في المصارف الإسلامية؟ وللإجابة عن التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:
 - " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية"، وتتدرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:
 - لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
 - لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
 - لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
 - لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- ومن أهم المراجع التي تحصلنا عليها حول هذا الموضوع نذكر:
- دراسة للميائ كمال أحمد صالح بعنوان " أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في البنوك السودانية- دراسة مقارنة 2005-2011، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتنمية الريفية، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة الجزيرة، السودان، 2015، خلصت الدراسة إلى أن العزلة الاقتصادية المفروضة على السودان وإتباع النظام الإسلامي في المصارف السودانية حالت دون تأثر المصارف السودانية بالأزمة المالية العالمية.
 - دراسة لموسى المناصير بعنوان:

The Impact of the Financial Crisis on the Islami Banks Profitability Evidence from GCC

في بحث منشور في المجلة الدولية للبحوث المالية، المجلد رقم 05، العدد رقم 03، 2014، توصل الباحث إلى أن الأزمة المالية العالمية ليس لها تأثير كبير على ربحية هذه المصارف، وذلك نتيجة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها هذه الدول وارتفاع حجم أصول ورأس مال هذه المصارف.

ومن خلال بحثنا هذا تناولنا مؤشرات أخرى بالإضافة إلى الربحية وهي الملاءة المالية ونسب الملكية، واخترنا عينة من المصارف الإسلامية في العديد من الدول.

ولتحديد آثار الأزمة المالية قمنا بمقارنة بعض مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية قبل الأزمة المالية العالمية مع نتائجها بعد الأزمة، بالاعتماد وبشكل رئيسي على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة (مصرف دبي ومصرف أبو ظبي من دولة الإمارات العربية المتحدة، مصرف قطر ومصرف قطر الدولي الإسلامي من دولة قطر، مصرف الراجحي ومصرف الجزيرة من المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى أحد أهم المصارف الإسلامية في ماليزيا وهو Amislamic Bank Berhad)، وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي الذي يقوم على تحليل المعطيات وتصنيفها وتبويبها، وللإجابة على فرضيات البحث استخدمنا اختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، نظرا لأن المقارنة بين أداءين خلال فترتين ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، ولذلك قسم هذا البحث إلى المحاور التالية:

I. أسباب الأزمة المالية العالمية

II. آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والمصارف الإسلامية

III. أثر الأزمة المالية العالمية على بعض مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية

واختبار الفرضيات

I. أسباب الأزمة المالية العالمية

تتعدد الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة والتي يمكن تناولها في النقاط التالية :

1. **عدم الالتزام بمعايير الجودة الائتمانية:** اتبعت الحكومة الأمريكية في بداية سنة 2002 شعارا يقضي بتملك كل مواطن أمريكي لسكنه، ولتحقيق هذا الهدف قامت بتخفيض معدلات الفائدة بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى تهاافت المصارف في تمويل الزبائن الذين يرغبون في شراء عقارات بمساهمات أولية ضعيفة وبأجال طويلة تصل إلى

45 سنة، مما شجع الكثير على الاقتراض ودفع المصارف إلى تقديم التسهيلات الائتمانية العقارية لمقترضين لا يتمتعون بملاءة مالية جيدة. (عبد القادر بلطاس، 2009، ص: 13)

2. الشروط الخاصة بمنح القروض: وهي: (نصر أبو الفتوح فريد، 2011، ص-ص: 90-91)

- أن أسعار الفائدة متغيرة وليست ثابتة وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن.
- ترتفع أسعار فائدة القرض العقاري بصفة تلقائية كلما رفع المصرف المركزي أسعار الفائدة، وهذا ما يسمى بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغير.
- إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات.
- تذهب المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى كلها لسداد فوائد القرض.

وبعد اتخاذ القرار سنة 2005 من قبل المصرف الاحتياطي الأمريكي برفع معدلات الفائدة من 2 % إلى حوالي 5.7 % أصبح أغلب الذين استفادوا من قروض سكنية غير قادرين على تسديد مستحققاتهم الشهرية، (عبد القادر بلطاس، 2009، ص: 53) فقامت المصارف بعرض هذه البيوت في السوق بهدف استرجاع المبالغ المستحقة مما أدى إلى زيادة العرض وانخفاض أسعار العقارات بدرجة كبيرة، وهذا ما أدى إلى نشوب الأزمة المالية، (إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، 2009، ص: 163) والإسلام يمنع الفائدة على رأس المال وعمليات البيع والشراء الوهمية وما تجلبه من مكسب في جانب يساوي خسارة في جانب آخر، والتي لا تمثل إضافة حقيقية للاقتصاد ولا تقوم على عمل منتج، لأن الربا سبب رئيسي من أسباب المحق والخسران لقوله سبحانه وتعالى ﴿يَقُولُ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبِّي الصَّمَدُ وَاللَّهُ لَا يُلْهَى كُلُّ نَفْسٍ لِّهَاجِرٍ أَثِيمٍ﴾ ﴿٢٧٦﴾ سورة البقرة، الآية: 276. (صلاح الدين سلطان، 2009، ص: 19)

3. تركيز المخاطر والتعامل بالمشتقات المالية: من خلال إساءة استخدام عمليات التوريق، فعندما تتجمع لدى المصرف محفظة كبيرة من الرهونات العقارية يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة من الرهونات لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة وهو ما يطلق عليه التوريق، وهكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد وهو "العقارات" إلى زيادة المخاطر وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض، ولقد لجأت المصارف التي منحت القروض العقارية إلى شركات التأمين لتغطية مخاطر عدم التسديد كبديل للهوامش الائتمانية، وبالتالي عندما عجز المستفيدين عن تسديد مستحققاتهم الشهرية ابتداء

من 2006 انتقلت الأزمة إلى قطاع التأمينات إضافة إلى القطاع المالي والمصرفي. (عبد القادر بلطاس، 2009، ص : 14)

4. ضعف الإشراف والرقابة: تخضع المصارف التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف المصرف المركزي ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تتعذر بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى مثل مصارف الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية، وعلى المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وصناديق التحوط، وبالتالي تشجيع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية مما أدى إلى فقدان الثقة في النظام المالي. (مراد رايق رشيد عودة، 2010، ص : 150)

5. حجم الإنفاق العسكري الأمريكي: من الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية هي النفقات العسكرية على الإرهاب والعراق وأفغانستان، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تنفق تقريباً كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحربها على العراق. (سامر مظهر قنطقجي، 2008، ص: 61) بالإضافة إلى انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي، مثل الاستغلال، الكذب، الغش، التدليس، الاحتكار والمعاملات الوهمية، التي تؤدي إلى الظلم وهو ما يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي تدمير المدنيين وحدثت الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم. (مصطفى العمواسي وآخرون، 2009، ص - ص: 19 - 20)

II. آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والمصارف الإسلامية

بفعل العولمة والتطورات الاقتصادية امتدت عدوى الأزمة إلى كل دول العالم.

1. آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي

يمكن إبراز المشاكل التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي في النقاط التالية :

أ. **تفاقم العجز في الميزانية الفيدرالية الأمريكية:** أدى عجز الموازنة العامة للحكومة الأمريكية والذي صاحبه عجز أكبر في الميزان التجاري للدولة، بأن بدأ تحول ملحوظ من الدولار إلى العملات الأخرى في التسويات الدولية، مما ساعد على انخفاض سعر صرف الدولار وحجم التدفقات المالية الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مما انعكس على السيولة، (عبد العزيز قاسم محارب، 2011، ص : 59) ولقد بلغ العجز في الميزانية الأمريكية عام 2008 مقدار 410 مليارات الدولار أي بنسبة 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، (محمد عبد الحميد عطية، 2010، ص : 269) ولقد دخل الاقتصاد الأمريكي في وضعية ركود اقتصادي حيث انكمش بنسبة 0,3 % في الثلاثي الثالث من سنة 2008 واستمر هذا الانكماش في

الثلاثي الأخير، ويعكس هذا الركود انخفاض في القوة الاستهلاكية وإنفاق الشركات والنشاط الإسكاني، ويعد هذا الانكماش مرتفعاً مقارنة بنسبة النمو المحققة في الربع الثاني من سنة 2008 والمقدرة بـ 8,2% (عبد المجيد قدي، 2009، ص - ص : 18 - 19)

ب. المديونية الخارجية: تقام حجم المديونية سنة 2008 إلى 8.9 تريليون دولار وهو ما يعادل 64 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهو يمثل 3 أضعاف حجم الديون الخارجية للدول النامية مجتمعة، في حين أن الديون الفردية الناجمة عن أزمة العقارات بلغت 6.6 تريليون دولار أي ما يعادل إيرادات النفط للمملكة السعودية لمدة 55 سنة. (إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، 2009، ص : 81)

ج. تقادم عجز الميزان التجاري: منذ سنة 1971 لم يسجل الميزان التجاري الأمريكي أي فائض بل إن العجز يزداد سنوياً، ففي سنة 2006 وصل إلى 758 مليار دولار، ويعود السبب الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية الاستهلاك. (عبد المطلب عبد الحميد، 2009، ص: 286)

د. تنامي معدلات البطالة: ارتفاع معدلات البطالة إلى 1.5 % وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80000 وظيفة شهرياً، ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم بسبب أزمة الرهن العقاري حتى ماي 2008 أكثر من نصف مليون شخص، (محمد عبد الحميد عطية، 2010، ص : 259) وحتى شهر ماي 2009 سجل الاقتصاد الأمريكي فقدان 5.1 مليون وظيفة نتيجة الركود الاقتصادي. (عدنان السيد حسين، 2010، ص-ص: 33-34)

هـ. انهيار البورصة: هبط مؤشر " داو جونز الصناعي " لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى في اليوم التالي للأزمة وانخفض مؤشر " ستاندارد أند بورز 500 " الأوسع نطاقاً وانخفض مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا، وفي يوم الاثنين التالي لحدوث الأزمة (22 سبتمبر 2008) تعرضت البورصة الأمريكية لأكبر خسارة لها على مدى ثلاث سنوات حيث تراجع مؤشر " ستاندارد أند بورز " بنسبة 8.79 %، وفقد مؤشر " ناسداك " 9.14%. (إبراهيم عبد العزيز النجار، 2009، ص - ص: 72 - 73)

و. إفلاس المصارف والمؤسسات المالية: كانت أولى الضحايا هي المصارف وشركات التأمين مع بداية تعثر مصرف نورث نروك في المملكة المتحدة في صيف 2007، ومع إعلان إفلاس مؤسسة ليمان برذرز انفجرت الأزمة في النصف الثاني من سبتمبر 2008، وتبع انهياره تداعيات خطيرة أُنذرت بانتهاء النظام المالي الغربي كله.

2. آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

تتمثل أهم تداعياتها في الآتي :

أ. **انعدام الثقة في القطاع المصرفي العالمي:** هناك خاصية يتميز بها القطاع المالي والمصرفي تحديداً، وهي عند إفلاس أو انهيار مؤسسة مالية بسبب وضعها السيئ فإن الذعر يصيب المودعين في المؤسسات المصرفية الأخرى التي يكون وضعها المالي جيداً، ومن ثمة يلجئون إلى سحب ودائعهم بصورة مفاجئة مما يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات المالية، فلقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث خسائر ضخمة وإفلاس العديد من المصارف حول العالم. (عبد المطلب عبد الحميد، 2009، ص-ص : 318، 276)

ب. **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي:** شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً كبيراً منذ بداية 2008 نتيجة تراجع أسعار السلع الأولية ودخلت معظم اقتصاديات الدول الرأسمالية في فترة انكماش اقتصادي، ولهذا شكلت الأزمة قيوداً على النمو في تلك الدول وعلى الاقتصاد العالمي برمته بحكم الصلات والروابط المالية والاقتصادية التي تربط الرأسمالية بكل دول العالم، إذ سجل معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي خلال عام 2008 نحو 3.2 % مقارنة مع 5.2 % في عام 2007. (سميح مسعود، 2010، ص : 52)

ج. **عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية:** أدت هذه الأزمة إلى انتشار حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين، دفعت بالكثير منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر والبحث عن استثمارات آمنة. (حسين عبد المطلب الأسرج، 2009، ص : 13)

د. **أثرها على سوق العمل:** قدرت منظمة العمل الدولية عدد العاطلين عن العمل في العالم بنحو 239 مليوناً حتى عام 2010، ووقع أكثر من تسعين مليون شخص في دائرة الفقر المدقع بسبب الركود العالمي وإضعاف مشاريع الاستثمارات في البنى التحتية وزيادة خسائر الطيران المدني مع تراجع أسعار النفط. (عدنان السيد حسين، 2009، ص : 37)

3. آثار الأزمة المالية على الدول العربية

تقسم الدول العربية من حيث درجة تأثرها بالأزمة إلى ثلاثة مجموعات وهي : (مصطفى العموراسي وآخرون، 2009، ص - ص : 50 - 51)

أ. **الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع:** وتضم المملكة العربية السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت والإمارات العربية المتحدة، وتمثل صادرات هذه الدول نسبة كبيرة من الناتج المحلي ويعتبر النفط المصدر الرئيسي للدخل الوطني، وقد

لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولار للبرميل في 2008 إلى حوالي 77 دولار سنة 2009 أي بنسبة 50 %، مما أثر على وضع الموازنات العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي.

ب. الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المتوسط: وتضم مصر والأردن وتونس، وتأثرها بالأزمة أقل بالنسبة للمجموعة الأولى باستثناء البورصات فسيكون تأثرها في المجموعة الثانية بنفس درجة تأثر المجموعة الأولى.

ج. الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المنخفض: أما بالنسبة للمجموعة الأخيرة والتي نظم الجزائر، السودان، ليبيا، العراق فيكون التأثير عليها محدودا باستثناء قطاع النفط في الدول النفطية (ليبيا السودان، الجزائر) سيكون في مستوى تأثر دول المجموعة الأولى.

4. آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

فيما يلي تلخيص لآثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية:

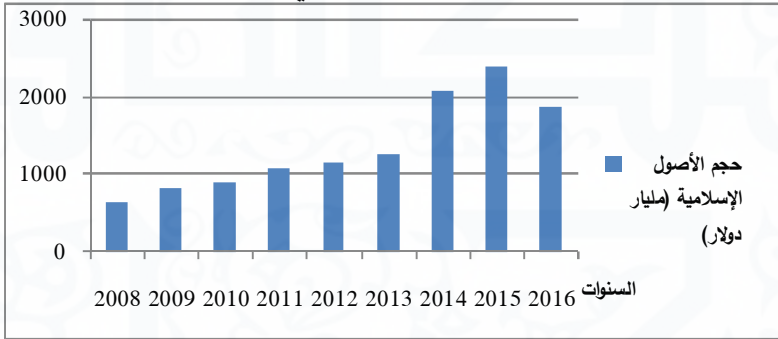
أ. الآثار الايجابية

وتتمثل فيما يلي: (حسن ثابت فرحان: www.philadelphia.edu.jo)

- إن أول أثر ايجابي للأزمة المالية العالمية هو بروز المصارف الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها وإفساح المجال لعملها والإشادة الدولية بها.
- انتشار المصارف الإسلامية الجديدة وتحول الكثير من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، وقيام المصارف التجارية التقليدية بفتح فروع للمعاملات الإسلامية ونوافذ للعمل المصرفي الإسلامي.
- تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص.
- تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي، فقد أعلنت الكثير من الجامعات عن تأسيس أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي، بل إن بعض الجامعات قد أنشأت كليات لتخريج طلاب متخصصين في الاقتصاد الإسلامي بما في ذلك تخصص المصارف الإسلامية.
- ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة وذلك لعدة عوامل أهمها :

- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية هرباً من مسألة الربا وخوفاً من إفلاس المصارف التقليدية.
- افتتاح الكثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي وبقية دول.
- افتتاح بعض المصارف التجارية التقليدية لفروع ونوافذ إسلامية.
- اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي.
- أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها جزءاً من الحل للازمة المالية العالمية لأن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذا الأزمات.
- تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية.
- وفيما يلي شكل يوضح تطور الأصول الإسلامية خلال الفترة (2008 - 2016) .

الشكل رقم 1: تطور حجم الأصول الإسلامية في العالم خلال (2008-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، بحث منشور عن اتحاد المصارف العربية: www.uabonline.org/en/magazine, le 27/11/2017, htm : 13 :07.
- Islamic Financial Services Industry Stability Rapport 2017, Islamic Financial Services BOARD, Bank Negara Malaysia , May 2017.
- Global Sukuk Market, HSBC Amanah Current Status et Growth potential, prepared for conférence on The Role of Sukuk in Development, 18 May 2012 .

بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حول العالم بنهاية العام 2008 حوالي 639 مليار دولار و822 مليار دولار بنهاية العام 2009 (زيادة 28.63 %) ليصل إلى 1.267 مليار دولار في العام 2013 (محققاً نمواً قدر بـ 8.67 %)، لتبلغ 1.893 مليار دولار نهاية سنة 2016، وتشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر

من النظام المالي الإسلامي وتحتل أصولها نسبة 78.9 % من إجمالي أصول التمويل الإسلامي.

ب. الآثار السلبية

- انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات هذه المصارف في هذه البورصات سواء استثمرا مباشرة أو عن طريق صناديقها الاستثمارية.
- تحد الأزمة من قدرة المصارف الإسلامية على منح الائتمان نتيجة أزمة الثقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في العالم.
- تضخم المحافظ التمويلية الخاصة بالتمويل العقاري وهذا ما هدد المصارف الإسلامية بسبب الركود العالمي الذي انعكس بدوره على نتائج المصارف.
- تراجع سوق الصكوك الإسلامية التي تعتبر من أنشط وسائل الدين في الصناعة المالية الإسلامية، وإن تمثل ذلك في شكل تراجع في الأرباح والنمو وليس في قيمة الأصول. (محي الدين يعقوب أبو الهول، 2012، ص - ص : 78 - 79)
- أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم ومن ثم تأثرت أصول بعض المصارف الإسلامية.
- اضطرار المصارف الإسلامية إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول مما أثر على أرباحها وعلى احتياطياتها.
- انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها :
 - انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة.
 - انخفاض حجم الخدمات المصرفية وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات والاعتمادات.
 - اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات وانخفاض دخول المصارف الإسلامية.
 - أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات.
 - انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح. (حسن ثابت فرحان، www.philadelphia.edu.jo)

غير أن هذه التأثيرات تبقى محدودة بالنظر لما أصاب القطاع المالي التقليدي من أضرار بالغة أدت إلى تغيير جذري في القوانين والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي الخاضع لقوانين السوق، ويعود ذلك إلى القيود والضوابط الدينية التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية. (Mohamed Yusuf Abdulle , Salina H. Kassim, 2012, p: 8)

III. أثر الأزمة المالية العالمية على بعض مؤشرات الأداء في عينة من

المصارف الإسلامية واختبار الفرضيات

تسعى المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف إلى تحسين أداءها بتحقيق أعلى معدلات الربحية لضمان بقائها واستمرارها، وذلك باستخدام الأصول التي تملكها وعن طريق أوجه التمويل والاستثمار المختلفة، وسنحاول من خلال هذا المحور تحليل بعض مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2004 - 2011) والتي تشمل فترة حدوث الأزمة المالية العالمية.

أولاً: أثر الأزمة المالية العالمية على معدل العائد على الأصول

يعتبر معدل العائد على الأصول المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية الإدارة المالية فهو يمثل العلاقة بين الأموال المكتسبة (الأرباح) والأموال المستثمرة (الموجودات) ويستخدم لمقارنة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت الربحية أفضل، وتقاس هذه النسبة من خلال : (محمد محمود العجلوني، 2010 ، ص: 416)

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وفيما يلي جدول لمعدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية محل الدراسة:

الجدول رقم 01: معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2004 - 2011) (%)

البيان	dib	a.dib	qib	qiib	alrajhi	Baj	ABB
2004	1.5	0.9	5.3	3.6	3.8	1.7	0.56
2005	2.8	1.5	7.2	10.3	5.9	6.2	0.8
2006	2.4	1.6	9.9	6.8	6.9	12.5	0.5
2007	3	1.7	7.8	6.8	5.1	3.7	0.16 -
2008	2	1.6	6.2	3.9	4	0.8	0.97
2009	1.4	0.12	4.6	4.7	3.9	0.09	0.98
2010	0.9	1.3	3.4	4.6	3.7	0.08	1.08
2011	1.1	1.5	3	2.8	3.6	0.7	1.28

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

حيث: dip: مصرف دبي، a.dip: مصرف أبو ظبي، qib: مصرف قطر، qiib: مصرف قطر الدولي،

alrajhi: مصرف الراجحي، baj: مصرف الجزيرة، ABB: Amislamic Bank Berhad

نلاحظ أن معدل العائد على الأصول كان متزايداً خلال (2004 - 2006)، نتيجة النمو القوي في قيمة الأرباح الصافية بنسبة نمو تفوق نسبة النمو في إجمالي الموجودات مدعومة بجودة الموارد المالية التي تمتلكها وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية، وهو ما يعكس قدرة هذه المصارف على استثمار الأصول وتحويل الاستثمارات إلى أرباح، ثم بدأ هذا المؤشر في الانخفاض بعد الأزمة خاصة سنة 2009 التي شهد فيها انخفاض شديد في أغلب المصارف، نتيجة انخفاض صافي أرباح المصارف بسبب انخفاض إيراداتها من المربحات الدولية والاستثمارات العقارية وزيادة حجم المخصصات مقابل ارتفاع قيمة موجوداتها، أي أن آثار الأزمة المالية انتقلت إلى المصارف الإسلامية عندما بدأ تأثير الأزمة ينتقل إلى القطاع الحقيقي وحدث الركود الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى الاضطرابات الأمنية والسياسية التي شهدتها العديد من الدول العربية خاصة سنة 2011، ليبدأ هذا المؤشر في الارتفاع بعد سنوات قليلة من حدوث الأزمة المالية.

ثانياً: أثر الأزمة المالية العالمية على معدل العائد على حقوق الملكية

هي نسبة أخرى من نسب الربحية أو الأداء المالي التي تقيس ما حققته كل وحدة نقدية مستثمرة من الأرباح لأصحابها، أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في البنك، فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية البنك أفضل بالنسبة لمالكيه، وتقاس كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

الجدول رقم 02: معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2004 - 2011) %

البيان	dib	a.dib	qib	qiib	alrajhi	Baj	ABB
2004 - 2006	15.4	8.1	28.2	40.4	34.4	12.6	8.50
	27.7	17.03	32.8	74	41.8	32.9	10.15
	17.9	20.6	39.6	40.5	36.2	47	7.2
2007 - 2008	23.5	14.2	36	28.7	27.3	16.7	2.1 -
	19.4	15.1	29.3	18	24.1	4.7	11.2
2009 - 2011	13.5	1.1	20	20.6	23.5	0.6	11.1
	7.7	12.6	19.4	23.3	22.3	0.6	10.6
	10.4	13.5	15.4	13.3	22.5	6.4	13.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على حقوق الملكية كان متزايداً خلال الفترة (2004-2006) ثم بدأ في الانخفاض، نتيجة انخفاض صافي أرباح المصارف خلال الأزمة المالية العالمية أو نموها بنسب تقل عن نسب نمو حقوق الملكية، ثم بدأ في الارتفاع بعد الأزمة.

ثالثاً: أثر الأزمة المالية العالمية على الملاءة المالية

تتمثل متطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال في تحديد إطار العمل المتعلق بتنفيذ اتفاقية بازل الثانية، وهي المتطلبات الواردة في التعميم رقم 2009/27 الذي ألزم من خلاله المصارف العاملة في الدولة المحافظة على نسبة كفاية رأس المال تقدر بـ 12%، (التقرير المالي السنوي لمصرف أبو ظبي الإسلامي، 2014، ص: 123) ولقد أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي تعليماتها النهائية بخصوص تطبيق مبادئ بازل 3 اعتباراً من 1 جانفي 2013، وبناء عليه أدى هذا التطبيق إلى إجراء تعديلات جوهرية في احتساب رأس المال الأساسي والموجودات المرجحة المخاطر بموجب الركن الأول من بازل 3، (التقرير المالي السنوي لمصرف الجزيرة، 2015، ص: 82) ولقد حدد المصرف المركزي القطري الحد الأدنى المقرر بـ 10% حين قررت لجنة بازل النسبة بـ 8%، ثم تم احتساب النسبة وفقاً لمتطلبات بازل 3 ابتداء من جانفي 2014 حيث حدد الحد الأدنى مع هامش الأمان المحتفظ بـ 12.5%. (التقرير المالي السنوي لمصرف قطر الإسلامي، 2015، ص: 58)

الجدول رقم 03: نسب كفاية رأس المال خلال الفترة (2004-2011)%

البيان	dib	a.dib	qib	qiib	alrajhi	Baj	ABB
البيان	2004	16.7	21.1	29.8	14.7	29.4	12.75
	2005	17.2	14.1	29.4	27.7	24	11.55
	2006	15.9	12.2	22	25.6	19.5	13.8
البيان	2007	13.1	17	19.8	25	26.5	12.5
	2008	10.7	11.84	17	20.1	21.4	13.3
البيان	2009	17.5	16.9	17.3	19.8	19.3	14.6
	2010	17.8	16.03	17.4	24	20.6	14.9
	2011	18.2	17.4	18.6	24.7	20	14

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية محل الدراسة بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، إلا أنها تعدت في أغلب سنوات

الدراسة الحد الأدنى المحدد من طرف المصارف المركزية التابعة لدول هذه المصارف والحد الأدنى المقرر من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهذا ما يدل على أنها تتمتع بملاءة مالية جيدة.

رابعاً: أثر الأزمة المالية العالمية على نسب الملكية

تهدف هذه النسبة إلى معرفة ما تملكه البنوك من الأصول، وتقيس مدى اعتمادها على التمويل الداخلي لأنشطتها وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسب الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

والجدول التالي يوضح تطور هذه النسبة في المصارف خلال (2004 - 2011):

الجدول رقم 04: نسب الملكية خلال الفترة (2004-2011) (%)

البيان	dib	a.dib	qib	qiib	alrajhi	Baj	ABB
2004	9.7	11.8	19	9	10.9	13.8	6.7
2005	8.9	9.1	21.9	13.9	14.1	18.8	7.8
2006	13.7	7.6	28.5	17	19.2	26.7	6.9
2007	12.6	12.3	21.7	23.7	18.9	22.2	7.6
2008	10.3	11	21.3	21.6	16.5	17.2	8.7
2009	10.6	11.1	22.9	22.9	16.8	14.9	8.8
2010	11.4	10.8	17.4	19.7	16.4	13.7	10.2
2011	11.2	11.5	20.4	20.9	14.8	12.1	9.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب نسب الملكية بين الارتفاع والانخفاض في المصارف محل الدراسة نتيجة نمو حجم الموجودات بمعدل يفوق نمو حجم حقوق الملكية.

خامساً: اختبار الفرضيات

من أجل اختبار الفرضية المتعلقة بتحديد التغير الذي طرأ على أداء المصارف الإسلامية محل الدراسة بعد الأزمة المالية العالمية والتي جاءت كما يلي: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية "، استخدمنا اختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، للتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للمؤشرات السابقة قبل الأزمة والمتوسط الحسابي لنفس المؤشرات بعد الأزمة بأخذ أربع سنوات قبل انفجار الأزمة (2004-2007) وأربع سنوات بعد

حدوثها (2008- 2011)، نظرا لأن المقارنة بين أداءين خلال فترتين (قبل وبعد) ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين، واعتمدنا في ذلك على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل وفيما يلي اختبار الفرضيات الفرعية:

1. اختبار الفرضية الأولى

للإجابة على الفرضية الأولى التي جاءت كما يلي " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل العائد على الأصول قبل وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
dib	2.35	1.38	1.840	0.163
a.dib	1.45	1.17	0.646	0.564
qib	7.56	4.29	2.050	0.133
qiib	6.90	4	2.313	0.104
Alrajhi	5.44	3.81	2.263	0.109
Baj	6.05	0.43	2.229	0.112
ABB	0.42	1.07	- 2.373	0.098

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.

يتضح من خلال الجدول أن مستويات الدلالة الإحصائية تجاوزت 5 %، لذلك نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية، فلقد حقق مصرف أبو ظبي الإسلامي أعلى نسبة نمو في صافي الأرباح بـ 1211.22 % سنة 2010 وبـ 960.05 % سنة 2011 في مصرف الجزيرة وبنسب نمو متفاوتة في المصارف الأخرى بعد الأزمة، مما أدى إلى حدوث ارتفاع في نسب الربحية ومنها معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية محل الدراسة، وذلك بفضل تدخل حكومات هذه الدول والاستراتيجيات المتبعة من طرف المصارف المركزية التابعة لها فضلا عن الأسس والقواعد التي تقوم عليها المصارف الإسلامية والتي خفضت من وقع الأزمة عليها، كما أن هذه الآثار تبقى محدودة مقارنة

بما أصاب القطاع المصرفي التقليدي التابع لدول هذه المصارف ومثال على ذلك إعلان مصرف الخليج الدولي "GIB" عن خسائر قاربت 750 مليون دولار جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري مما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودية، وكذلك إعلان مصرف الخليج الدولي الكويتي وهو خامس أكبر مصرف في الكويت من حيث القيمة السوقية في أكتوبر 2008 عن تكبده لخسائر كبيرة في المشتقات المالية قدرت بـ 1.2 مليار دولار، وإعلان مصرف أبو ظبي التجاري عن تعرضه لمخاطر بقيمة 272 مليون دولار، وإعلان مؤسسة الخليج للاستثمار الكويتية عن خسائر بقيمة 246 مليون دولار نهاية عام 2007 وأخرى بقيمة 200 مليون دولار عام 2008 وغيرها من الآثار.

2. اختبار الفرضية الثانية

للإجابة على الفرضية الثانية التي جاءت كما يلي "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية"، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال ما يلي:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل العائد على حقوق الملكية قبل

وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
dib	21.14	12.74	1.997	0.140
a.dib	15	10.56	0.905	0.432
qib	34.17	21.06	2.593	0.081
qiib	45.93	18.80	3.047	0.056
Alrajhi	34.92	23.12	4.153	0.025
Baj	27.30	3.08	2.636	0.078
ABB	5.93	11.50	- 1.710	0.186

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21.

يتضح من خلال الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد الأزمة، لأن مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر أكبر من 5%، لذلك نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لهذا المؤشر قبل وبعد الأزمة.

3. اختبار الفرضية الثالثة

للإجابة على الفرضية الثالثة التي جاءت كما يلي " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين الملاءة المالية قبل وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
dib	15.73	16.05	- 0.135	0.901
a.dib	16.10	15.55	0.182	0.867
qib	25.26	17.58	2.712	0.073
qiib	23.26	22.16	0.402	0.715
Alrajhi	24.85	20.33	2.258	0.109
Baj	30.87	17.69	2.550	0.084
ABB	12.65	14.20	- 2.889	0.063

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21.

يتضح من خلال الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، لأن مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر تفوق نسبة 5%، فرغم انخفاض متوسط معدل كفاية رأس المال بعد الأزمة المالية إلا أن الفرق غير مهم إحصائياً وكذلك اقتصادياً، وذلك لالتزام هذه المصارف بالحد الأدنى المقرر من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية، والنسب المقررة من طرف المصارف المركزية التابعة لدول هذه المصارف مما يدل على تمتعها بملاءة مالية جيدة.

4. اختبار الفرضية الرابعة

للإجابة على الفرضية الرابعة التي جاءت كما يلي " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين نسب الملكية قبل وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
dib	2.35	1.38	1.844	0.162
a.dib	10.22	11.11	- 0.878	0.444
qib	22.79	20.51	0.752	0.507
qiib	15.88	21.31	- 1.597	0.209
Alrajhi	15.80	16.15	- 0.156	0.886
Baj	20.40	14.50	1.630	0.202
ABB	7.25	9.35	- 4.46	0.021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21.

يتضح من خلال الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية قبل وبعد الأزمة، لأن مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر أكبر من 5%. وخلاصة لما سبق وكإجابة للفرضية الرئيسية فإن لا يوجد أثر مهم للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية، ولم يتعرض أي منها لإفلاس أو لصعوبات مالية استدعت تدخلا من المصارف المركزية بسبب الأزمة كما حدث في المصارف التقليدية.

خاتمة:

على ضوء التحليل الذي قمنا به للبيانات المتوفرة عن بعض مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وبعد إخضاع هذه البيانات للمعالجة الإحصائية يمكن عرض مجمل النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) للمصارف الإسلامية عينة الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

- بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وتمتع هذه المصارف بملاءة مالية جيدة.

- بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية في المصارف الإسلامية عينة الدراسة، نتيجة تزايد حجم حقوق الملكية واعتماد المصارف على التمويل الداخلي.

- لا يوجد أثر مهم للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية، ولم يتعرض أي منها لإفلاس أو لصعوبات مالية استدعت تدخلا من المصارف المركزية بسبب

الأزمة، وذلك بفضل تدخل حكومات هذه الدول والاستراتيجيات المتبعة من طرف المصارف المركزية التابعة لها فضلا عن الأسس والقواعد التي تقوم عليها المصارف الإسلامية والتي خفضت من وقع الأزمة عليها، وتأثر المصارف الإسلامية بالأزمة محدود مقارنة بما أصاب القطاع المصرفي التقليدي التابع لدول هذه المصارف، ومثال على ذلك إعلان مصرف الخليج الدولي "GIB" عن خسائر قاربت 750 مليون دولار جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري، وكذلك إعلان مصرف الخليج الدولي الكويتي وهو خامس أكبر مصرف في الكويت في أكتوبر 2008 عن تكبده لخسائر كبيرة في المشتقات المالية قدرت بـ 1.2 مليار دولار، وإعلان مصرف أبو ظبي التجاري عن تعرضه لمخاطر بقيمة 272 مليون دولار، وإعلان مؤسسة الخليج للاستثمار الكويتية عن خسائر بقيمة 246 مليون دولار نهاية عام 2007 وأخرى بقيمة 200 مليون دولار عام 2008 وغيرها من الآثار.

قائمة المراجع:

1. عبد القادر بطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية - أزمة sub-prim، (دار الناشر، الجزائر، 2009).
2. نصر أبو الفتح فريد، الرهن العقاري والأزمة المالية العالمية، (دار الفكر والقانون، مصر، 2011).
3. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة - فح القروض المصرفية، التسليف وعمليات الإفلاس، أزمة الائتمان، (دار جرير، عمان - الأردن، 2009).
4. سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، (دار النهضة، سوريا، 2008).
5. مصطفى العمواسي وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، (دار جليس الزمان، عمان - الأردن، 2009).
6. عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية - الأسباب والعلاج، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية - مصر، 2011).
7. محمد عبد الحميد عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال، (دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2010).

8. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية - أزمة الرهن العقاري، (الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2009).
9. عدنان السيد حسين، قضايا دولية - الأزمة المالية-، (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2010).
10. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية العالمية وإصلاح النظام المالي العالمي، (الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2009).
11. سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية - نهاية الليبرالية المتوحشة، (دار الشروق، الأردن، 2010).
12. محمد محمود العجلوني، المصارف الإسلامية - أحكامها، مبادئها، تطبيقها المصرفي-، ط 2، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2010).
13. محي الدين يعقوب أبو الهول، تقديم رفعت السيد العوضي، الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية، (دار السلام، القاهرة- مصر، 2012).
14. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها، مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد 46، ربيع 2009.
15. مراد رايق رشيد عودة، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة - رؤية إسلامية -، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الحادي عشر بعنوان الأزمات الاقتصادية المعاصرة - أسبابها و تداعياتها وعلاجها -، جامعة جرش، الأردن، أيام 14 - 16 ديسمبر 2010.
16. حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها من الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
17. صلاح الدين سلطان، الأزمة العالمية والمضاربة الشرعية بديلا عن الودائع المصرفية والتأمينات التجارية، بحث مقدم في الدورة التاسعة عشر للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، إسطنبول-تركيا، في الفترة 30 ماي- 04 جوان 2009.
18. حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي: www.philadelphia.edu.jo : 14/05/2017، htm: 15:43

19. تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، بحث منشور عن اتحاد المصارف العربية:

www.uabonline.org/en/magazine, le 27/11/2017, htm : 13 :07.

20. التقارير المالية السنوية للمصارف محل الدراسة خلال الفترة (2004 – 2011).

21. Mohamed Yusuf Abdulle , Salina H. Kassim, **Impact of Global Financial Crisis on the Performance of Islamic and Conventional Banks - Empirical Evidence from Malaysia-**, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol 8 No. 4, Oct -Dec 2012.

22. Islamic Financial Services Industry Stability Rapport 2017, Islamic Financial Services BOARD, Bank Negara Malaysia , May 2017.

23. Global Sukuk Market, HSBC Amanah Current Status et Growth potential, prepared for conférence on The Role of Sukuk in Development, 18 May 2012 .

العوامل المؤثرة في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية

The Factors of Choosing Accounting Policies

د. حسن توفيق مصطفى

جامعة الزرقاء - الأردن -

hasanjay10@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2017/10/25 تاريخ التعديل: 2017/12/25 تاريخ قبول النشر: 2017/12/29

الملخص:

تكمن أهمية هذه الدراسة في مساهمتها في القدرة على التنبؤ بالممارسات المحاسبية نتيجة للتغيرات المستجدة في البيئة الاقتصادية وتعميق الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية واحتمال قيام الادارة باتباع سياسات محاسبية تخدم مصالحها بالدرجة الاولى . وفي ظل المرونة المتاحة لديها في اختيار بدائل السياسات المحاسبية فان الامر يتطلب التعرف على المحددات والعوامل التي تؤثر في قرار اختيار الادارة لتلك البدائل .. كما تساهم في تحليل وتفسير سلوك الأطراف التي يتكون منها المنشأة ومنها سلوك الإدارة حول اختياراتها من بدائل لسياسات محاسبية.

الكلمات المفتاحية: السياسات المحاسبية، التنبؤ، نسبة تركيز الاسم، حوافز ومكافآت

الادارة، التكاليف السياسية ، عقود المديونية ،

Abstract:

This study aimed at the contribution to the predictability of accounting practices as a result of changes in the economic environment, the deepening of the obligation to apply international accounting standards, and the possibility of the administration to adopt accounting policies that primarily serve its interests. In light of the flexibility available in selecting alternatives accounting policy, it is necessary to identify the determinants and factors that influence the decision to choose the management of these alternatives. It also contributes to the analysis and interpretation of the behavior of the parties, including the management's behavior on its choice of alternatives to accounting policies.

Key words: Accounting Policies, Forecasting, Stock Concentration, Management Incentives and Rewards, Political Costs, Debt contracts,

المقدمة:

تمثل القوائم المالية المصدر الرئيسي للبيانات الأزمة لقياس وتقييم أداء المنشآت واتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن دقة نتائج التقييم وما يتخذ من قرارات يتوقفان بشكل أساسي على مدى دقة وموثوقية البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية، وحيث ان البيانات المحاسبية التي تشتمل عليها القوائم المالية التي تستخدمها الأطراف المختلفة المهمة بالمنشأة هي المنتج النهائي لتطبيق السياسات المحاسبية التي تقوم إدارة المنشأة باختيارها من بدائل تلك السياسات ، لذا فان السياسات المحاسبية التي ستبناها المنشأة في إعداد قوائمها المالية سواء في مجال القياس أو في مجال الإفصاح ستؤثر بلا شك في قرارات المستخدمين الذين يعتمدون على تلك القوائم في اتخاذ قراراتهم. ونظرا للمرونة النسبية الممنوحة للإدارة في قرار اختيار وتطبيق البدائل المتاحة لها من السياسات المحاسبية لذا من الطبيعي أن تسعى الإدارة إلى تعظيم منفعتها عن طريق اختيار السياسات التي تتلاءم مع مصالحها.

وقد أدى تطور البحوث المحاسبية إلى تحول اهتمام الفكر المحاسبي من مجرد تقديم اقتراحات وتوصيات الى ما يجب إتباعه في الممارسات والتطبيقات المحاسبية في محاولة تفسير دواعي اختلاف الطرق والسياسات المطبقة بين المنشآت المختلفة وتحليل العلاقة بين هذا الاختلاف وبعض العوامل والمتغيرات لتفسير الممارسات المحاسبية ، غير أن الفكر المحاسبي اتجه في الآونة الأخيرة نحو بناء نظريات تصف وتحلل الممارسات المحاسبية القائمة وتتوقع ما سيكون اعتمادا على الآثار الاقتصادية والمالية لتلك الممارسات وذلك من خلال استخدام ما يعرف بالمدخل الايجابي إذ حقق هذا المدخل نجاحا ملحوظا من حيث قدرته على تحديد العوامل المؤثرة في قرار الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ومن ثم التنبؤ بتلك السياسات وبالتالي أصبح له دور بارز في بناء المعايير المنظمة للسياسات المحاسبية.

حيث ظهرت في أواخر الستينيات مجموعة من الدراسات التطبيقية التي تحلل العلاقة بين البيانات والمتغيرات الاقتصادية وفي بداية السبعينيات لاحظ المحاسبون أن الأبحاث المقدمة لم

تحاول تفسير اختلاف الطرق المحاسبية المطبقة في الشركات ولذلك قاموا بمحاولات عدة لبناء النظريات التي تفسر ممارسات محاسبية وتتنبأ بالمتغيرات المحاسبية دون غيرها .

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية هذه الدراسة في مساهمتها في القدرة على التنبؤ بالممارسات المحاسبية نتيجة للتغيرات المستجدة في البيئة الاقتصادية وتعميق الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية واحتمال قيام الادارة باتباع سياسات محاسبية تخدم مصالحها بالدرجة الاولى . وفي ظل المرونة المتاحة لديها في اختيار بدائل السياسات المحاسبية فان الامر يتطلب التعرف على المحددات والعوامل التي تؤثر في قرار اختيار الادارة لتلك البدائل .. كما تساهم في تحليل وتفسير سلوك الأطراف التي يتكون منها المنشأة ومنها سلوك الإدارة حول اختيارها من بدائل لسياسات محاسبية.

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. ألتعرف على اهم السياسات المحاسبية المتبعة بين الشركات وتقيم ما يترتب عليها من اثار في القرارات الاقتصادية للأطراف ذات العلاقة.
2. دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار السياسات المحاسبية .

مشكلة الدراسة :-

من خلال الدراسة التحليلية لدراسة البواعث الاقتصادية لعملية اختيار الادارة للسياسات المحاسبية، تم اعتماد التكاليف التقاعدية والتكاليف السياسية بوصفها اهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر في اختيار لأداره للسياسات والطرق المحاسبية حيث يعد قرار اختيار السياسات التي تحكم اعداد القوائم المالية للمنشأة من اهم القرارات المحاسبية التي تتخذها الادارة وذلك نظرا للأثار الهامة التي يتركها هذا القرار على نتيجة اعمال المنشأة ومركزها المالي ومن ثم على القرارات التي الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو تلك القوائم . ذلك ما يجعل من الاهمية بمكان الاردنية ، ليست بالضرورة هي نفسها الموجودة في الدول المتقدمة او حتى النامية منها ؛ لذا رأى الباحث ان يمحور مشكلة دراسة في السؤالين التاليين:

1 - هل تصح فرضيات ودراسة وتفسير الدوافع الاقتصادية لعملية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية في شركات المساهمة العامة الاردنية ؟

2 - هل تختلف تلك الدوافع بين الشركات باختلاف نسبة تركيز الاسهم في مجلس ادارة الشركة؟

في ضوء سؤالي مشكلة الدراسة يضع الباحث فرضيات دراسته على النحو التالي:

الفرضيات المتعلقة بالبواعث الاقتصادية لعملية اختيار السياسة المحاسبية؛

أولاً : التكاليف السياسية:

تنشأ التكاليف السياسية من الجهود التي تبذلها المنشأة للحد من التدخل الخارجي من قبل الجهات الحكومية في شؤون الوحدة المحاسبية، حيث تميل إدارة الشركات إلى استخدام سياسات محاسبية تساعد على تجنب هذا التدخل الخارجي وجعله لصالح المنشأة. ولوحظ هنا أن الإدارة تتخوف من إظهارها أرباح مرتفعة، وذلك لتجنب تكوين انطباع لدى الأجهزة الحكومية بوجود أرباح غير عادية وبالتالي زيادة احتمالات التدخل مثل فرض ضرائب استثنائية على أرباحها، أو تحديد أسعار منتجاتها، أو حتى التأميم. وبناء عليه فإن المنشآت كبيرة الحجم يمكن أن تحقق أرباحاً مرتفعة غالباً ما تزيد تكاليفها السياسية أما المنشآت صغيرة الحجم التي تحقق أرباحاً منخفضة فتتخفف من تكاليفها السياسية (Watts&Zimmerman، 1978، 134-112: PP)

وباختصار فإن البيانات المحاسبية الخاصة بالمنشآت التي تحظى باهتمام أصحاب المصالح وفئات المجتمع المختلفة لها آثار اقتصادية عليهم، وبالتالي فإن أي تعديل في هذه البيانات نتيجةً لتعديل أو اختيار سياسة محاسبية معينة من شأنه أن يؤدي إلى تعديل احتمال أن تفرض ضرائب أو تمنح مساعدات لهذه المنشآت.

ولقد عرفت التكاليف السياسية بأنها التكاليف التي تتحملها المنشأة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة صدور قرارات سيادية، أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر في قيمة المنشأة، أو تحويل الثروة من المنشأة إلى الدولة أو بين

الأطراف ذوي المصالح في المنشأة. ونظراً لصعوبة القياس المباشر للتكاليف السياسية فيتم التعبير عنها بمقاييس تقريبية (حمد الله، 1987، ص: 311-344) هي:

أ. الحجم:

يفترض معظم الباحثين أن المنشآت كبيرة الحجم تكون أكثر حساسية للتدخل الحكومي، ولذلك كلما زاد حجم المنشأة زادت درجة حساسيتها تجاه العوامل السياسية، وزاد احتمال اختيارها للطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الربحية والعكس صحيح. ويعبر عن حجم المنشأة بالقيمة الإجمالية للموجودات أو قيمة المبيعات، حيث إنه من غير المتوقع أن تتعرض المنشأة ذات الموجودات الضخمة أو قيمة المبيعات المرتفعة لنفس الضغوط السياسية التي تتعرض لها المنشآت صغيرة الحجم، وبالتالي تكون الأولى أكثر حساسية من الثانية، وأكثر تعرضاً لمطالب نقابات العمال و المستهلكين وغيرها من جهات الضغط المختلفة وخاصة في فترات ارتفاع الأرباح، فيما يحفز أو يدفع الإدارة إلى اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض رقم الربح المنشور.

ب. كثافة رأس المال:

يقصد بها حجم استثمارات المنشأة في الموجودات الرأسمالية (الثابتة). إذ كلما زادت درجة كثافة رأس المال زادت معها الحساسية السياسية وهذا يحفز الإدارة إلى اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض رقم الربح المنشور. وطبقاً للنظرية الإيجابية يعبر عن هذا المتغير باستخدام نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات.

ج. درجة التركيز الصناعي:

كلما زادت درجة التركيز الصناعي (تركز مبيعات الصناعة أو القطاع في عدد قليل من المنشآت (كلما زادت درجة الحساسية السياسية، بما يعني أن قيام المنشآت باستخدام سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربحية حيث غالباً ما تكون هذه المنشآت متحفظة نظراً لقوة مراكزها المالية، وكذلك محاولة منها لتخفيض مخاطر التكلفة السياسية وتدخل الحكومة.

ويستخدم مقياس مبيعات أكبر شركتين في الصناعة (القطاع) إلى إجمالي مبيعات القطاع كمؤشر على درجة التركيز الصناعي.

د. الملكية الحكومية:

كلما زادت نسبة الملكية الحكومية في رأس مال المنشأة زادت درجة الحساسية السياسية واتجهت المنشآت إلى تبني سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربحية، ويتم حساب هذا المقياس (المتغير) بنسبة الملكية الحكومية في رأس مال المنشأة إلى إجمالي حقوق الملكية.

هـ. اتجاه الربحية:

تولي الإدارة رقم صافي الدخل اهتماماً خاصاً عند إعدادها للقوائم المالية، بمعنى أنها تحاول الحفاظ على ثقة مستخدمي القوائم المالية في أداؤها وذلك من خلال ما يسمى بتمهيد الدخل. وحسب النظرية الإيجابية فكلما اتجهت مؤشرات ربحية المنشأة إلى التصاعد، فإن ذلك يكون حافزاً على اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليص هذه الربحية وذلك من أجل تلافي الضغوط المحتملة عليها من جهة دائرة الضريبة ومطالب نقابات العمال والعكس بالعكس.

ثانياً : التكاليف التعاقدية:

اختبرت بعض الدراسات العلاقة بين تكاليف الالتزام ومراقبة العقود وبين قرار اختيار السياسات المحاسبية، وتم التركيز في تلك الدراسات على نوعين أساسيين من التزامات العقود هما عقود المديونية وعقود نظم حوافر الإدارة. وبصفة عامة فإن المعيار هنا هو اختيار السياسة المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف التعاقدية إلى أقل حد ممكن، والعمل على تجنب الإخلال بالشروط والقيود التي تتضمنها.

تؤثر تكلفة التعاقدات في قرار المفاضلة بين اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، بحيث يتم تبني السياسات التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة التعاقدات إلى أدنى حد ممكن، وتجنب القيود المفروضة ضمن نصوص هذا التعاقد. وبسبب وجود تعارض في المصالح بين الإدارة وأصحاب المصالح تنشأ التكلفة التعاقدية التي تتضمن تكاليف الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتأمين مصالح أصحاب المصالح، وتكاليف الإجراءات التي يقوم بها أصحاب المصالح للرقابة على عمل الإدارة، والتكاليف التي قد تنشأ من التخفيض في قيمة المنشأة نتيجة الآثار السلبية للقرارات الإدارية لتعظيم منافعها على حساب أصحاب المصالح. ولتخفيض الآثار السلبية لهذا التضارب

في المصالح فإن ملاك المنشأة يقومون بإبرام عقود مع الإدارة تتضمن برنامجاً للحوافز يعتمد على أرقام الدخل، وبالتالي فإن الإدارة يكون لديها الدافع في اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل بما يعظم منفعتها (الدهراوي، 1994، ص: 195-250) وقد تم التركيز في الدراسات السابقة على نوعين أساسيين من التزامات العقود وهما:

أ. عقود وحوافز الإدارة:

في ظل وجود عقود للحوافز يعتمد على ما تحققه الإدارة من أرباح، يكون اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية التي تسهم في إظهار الأرباح أعلى وذلك للحصول على حوافز أكبر. وتتكون مكافآت الإدارة من:

1. المرتبات والحوافز:

بافتراض ثبات العوامل الأخرى كما هي فإنه في حالة وجود نظام للحوافز للإدارة تكون مبنية على أرقام الأرباح المنشورة، فإنه من المرجح أن تلجأ الإدارة إلى تبني واختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح الجارية. حيث أثبتت الدراسات السابقة أن استخدام رقم الربح المحاسبي بدلاً عن قيمة المنشأة لتحديد حوافز الإدارة إنما نتج عن صعوبة ملاحظة وتحديد قيمة المنشأة الناتج عن عدم قابلية معظم الديون والالتزامات للتداول في السوق. وباستخدام رقم الربح كأساس لتحديد الحوافز فإن اختيار السياسات التي تؤدي إلى زيادة رقم الربح المحاسبي سوف يؤدي إلى زيادة حوافز الإدارة، إلا أنه سوف يؤدي في الوقت نفسه إلى خفض صافي التدفق النقدي الناتج عن زيادة الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض توزيع الأرباح على المساهمين، وبالتالي يتعارض مع مصالح حملة الأسهم (صالح، ٢٠٠٣، ص: 483-536).

2. العائد على حقوق الملكية:

للحد من التعارض بين الإدارة وأصحاب المصالح يلجأ الملاك إلى إشراك الإدارة في ملكية المنشأة عن طريق تخصيص جزء من الأسهم للإدارة. وبذلك يمكن للإدارة زيادة منفعتها عن

طريق زيادة العائد على تلك الأسهم، وذلك باختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح المحاسبي، بما لا يتعارض في نفس الوقت مع قيمة الأسهم في السوق.

لذا فإنه من المتوقع أن تختار الإدارة السياسات المحاسبية التي تؤثر في رقم الربح لمحاسبي الذي يحقق لها الزيادة في الحوافز النقدية والعائد على حقوق الملكية أيهما أكبر (حمد الله، 1987، ص ص: 311-344)

ب. عقود المديونية:

يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة المنشأة يتم بمقتضاه وضع قيود على تصرفات الإدارة للعمل على الحد من التعارض بين مصالح الإدارة وحملة الأسهم ومصالح الدائنين، وتتضمن عقود المديونية تعهداً من الإدارة يتم بمقتضاه تقييد تصرفاتها من حيث تحديد حد أقصى لدفع التوزيعات لحملة الأسهم والحد من إصدار سندات دين أو تحديد أقصى لنسبة السيولة والمديونية. يركز تحديد تلك الحدود على الأرقام المحاسبية بصفة أساسية، لهذا فإن الإدارة تختار السياسات المحاسبية التي تعظم منفعتها ومنفعة حملة الأسهم دون انتهاك شروط عقود المديونية (البحيري، 1993، ص ص: 1-62)

وقد أيدت نتائج الدراسات السابقة وجود علاقة ارتباط قوية بين عقود المديونية وبين الاختيار للسياسات المحاسبية، فكلما ازدادت عقود المديونية أو كلما زاد احتمال انتهاك أو إخلال المنشأة بالتزامات نصوص عقود الاقتراض كما تعكسها البيانات المالية والمؤشرات المحاسبية، كان هنالك دافع لدى الإدارة لاختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى إظهار أرباح و بالتالي زيادة حقوق الملكية، وذلك حتى تتفادى أي انتهاك لشروط عقود المديونية وللتخفيف من حدة القيود التي تفرضها الاتفاقات الائتمانية على أنشطة هذه المنشآت. وتستخدم نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الموجودات كمؤشر لقياس المديونية.

ثالثاً : عوامل أخرى :

هنالك العديد من العوامل الأخرى التي تم اختبارها بالإضافة إلى العوامل السابقة، وقد تلعب هذه العوامل دوراً رئيسياً في تفسير عملية الاختيار للسياسات المحاسبية وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1. العرف المحاسبي:

يعد شيوع استخدام سياسة محاسبية في التطبيق أكثر من غيرها بمجال الصناعة (القطاع) من العوامل التوجيهية في اختيار السياسات المحاسبية. فإذا افترضنا أن سياسة أو أسلوب رسملة مصاريف التأسيس ونفقات البحوث والتطوير أكثر شيوعاً في مجال الصناعات الكيماوية، فمن المرجح أن يقع الاختيار المحاسبي لمنشآت هذا القطاع على هذه السياسة دون غيرها. كذلك فإن الاعتراف بالإيراد عند نقطة الإنتاج بالنسبة لمنشآت التعدين واستخدام نسبة الإنجاز بالنسبة لمنشآت المقاولات وغيرها تعد من السياسات الأكثر شيوعاً في الاستخدام في القطاع نفسها. ويقوم هذا العامل على أساس أن شيوع استخدام سياسة محاسبية يرجع إلى ملاءمتها لطبيعة الصناعة والبيئة المحاسبية المحيطة. وبناء عليه يفترض أن هنالك ميلاً لدى الإدارة لاتباع السياسات المحاسبية الأكثر شيوعاً في الصناعة (القطاع).

2. درجة التحفظ:

تتوقف عملية الاختيار المحاسبي بين بدائل السياسات المحاسبية في بعض الدول على درجة تحفظ المنشآت في اختيارها. وقد تكون المنشأة على درجة عالية من التحفظتُمثيلاً مع سياسة الحيطة والحذر، فتلجأ إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تقلل من أرباح العام الحالي وتقضي ترحيل الأرباح إلى الأعوام المقبلة. ومن ناحية أخرى تكون هذه المنشأة غير متحفظة في اختيار سياستها المحاسبية فتفضل اختيار السياسات المحاسبية التي تزيد أرباح العام الحالي. وبناء على ذلك تفترض النظرية الإيجابية أنه كلما زادت درجة التحفظ لجأت المنشأة إلى الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية التي تقلل الأرباح إلى أدنى حد ممكن والعكس صحيح.

3. رأي مدقق الحسابات:

قد تلجأ بعض المنشآت في بعض الدول النامية ومنها الأردن_ عادة إلى مراعاة رأي مدقق الحسابات في الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية وذلك للتوصل إلى الاختيار الأكثر ملاءمة لظروفها وطبيعة نشاطها. ويرجع ذلك إلى أن مدقق الحسابات تكون لديه الخبرة والدراية والفهم لطبيعة عملية الاختيار المحاسبي وعلاقتها ببيئة الممارسة العملية. ففي الأحوال التي لا تفضل فيها الإدارة إحدى السياسات المحاسبية على السياسات المحاسبية الأخرى، فإنها تلجأ إلى رأي مدقق الحسابات لمساعدتها في هذا الشأن، وبناء عليه في حالة غياب المعايير المحاسبية يتوقع أن تتبنى المنشآت أو تختار السياسة المحاسبية التي يفضلها مدقق الحسابات والاعتماد عليها.

الإطار النظري للسياسات المحاسبية :

السياسة المحاسبية : هي مجموعة أدوات التطبيق العلمي التي تستخدمها الإدارة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد و الأسس و الطرق والإجراءات التي يستعين المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية و بيان كيفية معالجة البنود والعمليات و الأحداث في مجال محدد . (البحيري2003).

و تطرقت الفقرة (21) من المعيار الدولي رقم (١) للسياسات المحاسبية. ويقصد بالسياسات المحاسبية " المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية . International Financial Reporting Standard.

وتعرف السياسة المحاسبية أيضا بأنها " مجموعة المعايير والقواعد المحاسبية التي تحدد أسسا لقياس والإفصاح والعرض للبيانات المالية الواردة بالتقارير المالية للمنشأة، ويتم اختيار هذه المعايير والقواعد من بين جميع المعايير والقواعد المحاسبية العامة والمقبولة في المجتمع الذي تعمل فيه المنشأة ، وتقع مسؤولية هذا الاختيار على إدارة المنشأة . وعلى مدقق الحسابات

الخارجي المستقل التأكد من مدى صحة وملائمة المعايير والقواعد المحاسبية المستخدمة (عثمان، 2000)

وتختلف السياسات المحاسبية من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع والمؤثرة فيها، ولذلك فهي عرضة للتغير والتعديل مرور الزمن، وبالتالي تختلف السياسات المحاسبية فيما بين المنشآت المختلفة، فقد تلجأ المنشأة الواحدة إلى إتباع أكثر من طريقة محاسبية عند معالجة حسابات معينة، حيث يترك للمنشأة حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية، ولكن مع مراعاة بعض الضوابط، لعل أهمها مراعاة قيدها لاتساق أو التماثل المحاسبي في السياسات المحاسبية بين الفترات المالية المختلفة.

وبما أن المعلومات المحاسبية هي الركيزة الأساسية عند اتخاذ القرارات فمن المهم الاعتماد عليها في عقد المقارنات بين الفترات المالية، وبالتالي فإن الاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية أمر ضروري للجهات المختلفة، ولاتخاذ القرارات المختلفة من قبل أصحاب المصالح في المنشأة، وبالتالي ازدياد القدرة على التنبؤ بناء على ما هو موجود.

ويترتب على إدارة المنشأة اختار السياسات المحاسبية الملائمة المتوافقة مع إمكانيات وظروف وطبيعة المشاة وذلك بالاسترشاد بالاعتبارات أو القيود التالية:

أولاً: التحفظ والحيلة والحذر:

يطبق في الممارسات المهنية عن طريق السعي لاختيار السياسات والأساليب المحاسبية من بين البدائل المختلفة ما يؤدي منها إلى عدم المبالغة في قيمة دخل الفترة المحاسبية أي ما يؤدي منها إلى عدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة والأخذ بعين الاعتبار الخسائر المتوقعة، واختيار السياسات التي تؤدي إلى عدم المغالاة في قيم الأصول وتعظيم قيم المطلوبات، وذلك بمراعاة التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدى إعداد البيانات المالية،

حيث يمثل الاتجاه التقليدي للمحاسبين عند المفاضلة بين السياسات المحاسبية البديلة ولكن يجب عدم المغالاة في تطبيق واستخدام هذا الاعتبار بشكل عام. ثانياً : تغليب الجوهر على الشكل القانوني أو التنظيمي: حيث يتطلب اختيار تلك القواعد المحاسبية التي تتفق مع الجوهر ومضمون الأحداث والعمليات المالية، وليس مجرد الشكل القانوني أو التنظيمي فقط لدى عرض وتقييم هذه العمليات والأحداث، فمثلاً إذا كانت عملية انضمام شركتين تمثل في واقع الأمر سيطرة إحدهما على الأخرى فإن مثل هذه العملية تعد عملية شراء وليست توحيداً للمصالح بغض النظر عن الصيغة القانونية أو التنظيمية التي تمت بها عملية الانضمام. (بلقاوي 2004)

ثانياً: الأهمية النسبية:

هذا العامل مهم في تحديد معالم السياسة المحاسبية المتبعة، و يعد تطبيق لمبدأ اقتصاديات المعلومات، أي اختيار سياسة محاسبية معينة على أساس أن فوائدها والعائد من المعلومات المحاسبية الناتجة منها يزيد عن تكاليف إنتاج وتوصيل هذه المعلومات بمعنى آخر يتم مراعاة الأهمية النسبية من خلال الإفصاح عن كافة البنود التي يكون لها تأثير مادي في عملية اتخاذ القرارات، ومن الممكن أن تؤثر في قرارات أصحاب المصالح داخل وخارج المنشأة. ومما لا شك فيه أن هذه الاعتبارات الثلاثة تترك للإدارة مجالاً واسعاً للتأثير في معالم السياسات المحاسبية الخاصة بالمنشأة، ومن ناحية أخرى نجد أن تدخل الإدارة قد يأتي متعاضداً مع مصالح كثير من الفئات والجهات التي تعتمد على التقارير المالية المنشورة . وعليه فإن تحقيق المرونة في تحديد واختيار السياسة المحاسبية يعد أمراً ضرورياً ومهماً، وإلا لا أتت هذه السياسة بصورة جامدة وغير قادرة على مواكبة التغير المستمر في الظروف والاحتياجات- المستقبلية(صالح 2003)

الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

من خلال إصدار معايير المحاسبة الدولية (IASB) اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية)

بالإفصاح عن المعلومات والبيانات المحاسبية. فقد تم تحديد ذلك من خلال ثلاثة معايير محاسبية، اهتمت بهذا الموضوع، وهذه المعايير هي:

- المعيار رقم (1) وهو بعنوان: عرض البيانات المالية.

- المعيار رقم (24) وهو بعنوان: إفصاح الأطراف ذات العلاقة.

- المعيار رقم (30) وهو بعنوان: الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

ونظراً لأهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية وقواعدها، من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، أصبح الالتزام بهذه القواعد ملزماً للشركات المساهمة العامة الأردنية بموجب كل من قانون الشركات المؤقت رقم (40) لعام 2002، وتعليمات الإفصاح عن المعلومات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام 1998. و يعالج المعيار الدولي رقم (1) وهو بعنوان "عرض البيانات المالية" المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية التي تشمل الميزانية العمومية وبيان الدخل والملاحظات على البيانات الأخرى الملحقه بتلك البيانات التي تعد جزءاً مكماً لها. حيث تمثل متطلبات الإفصاح التي يحددها هذا المعيار الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في البيانات المالية، أما التفاصيل فيتم الإشارة إليها في المعايير المحاسبية الصادرة بشأن الموضوعات المحاسبية المختلفة، كما شهد الفكر المحاسبي اهتماماً بحثياً واسعاً بهذه العملية التي كان يصطلح عليها بـ "إدارة الأرباح أو تجميل الأرقام المحاسبية" وذلك للإجابة عن تساؤل مهم برز إمام الكثير من المعنيين بالفكر المحاسبي و التطبيق العملي له وخاصة في الولايات المتحدة وهو : لماذا تختار الإدارة بعض السياسات دون أخرى؟؟ ومن أمثلة الجهود البحثية في هذه الاتجاه الدراسة (دراسة كرسنتز 2001) التي تناولت شكل أو نوع الإدارة وعلاقتها بعملية إدارة الأرباح، حيث قام بتقسيم الشركات عينة الدراسة إلى مجموعتين : الأولى الشركات المدارة بواسطة الملاك، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة الشركات المدارة من غير الملاك وقد أسفرت نتائج الدراسة عن كون الشركات التي من النوع الثاني هي الأكثر ميولاً نحو إدارة الأرباح.

ولكن على إثر تحقق الباحثين من أوجه قصور منظور المدخل المعياري في تطوير المعرفة المحاسبية ، بسبب كونه يقوم على وصف ما يجب. أن تكون عليه الممارسة المحاسبية ، واشتقاق المبادئ بالاعتماد على الاستنباط أو الاستدلال ، واستخدام المنطق في تحديد مجموعة الأهداف المرغوب في تحقيقها ، ثم الاختيار بين البدائل المحاسبية بما يحقق هذه الأهداف ، بمعنى آخر: بسبب قيام النموذج المعياري بوضع السياسات المحاسبية في ضوء مجموعة من الأهداف المحسوبة سلفا ، نتيجة الإجهاد والتفكير المنطقي المنظم ، دون مراعاة للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمن يقومون بتطبيق هذه السياسات وتوافقها مع أهدافها - على إثر ذلك سرعان ما وصفت تلك الجهود بأنها لم تتمكن من إرساء الدعائم الأساسية للبحث في العوامل المحددة لسلوك الإدارة في عملية اختيار السياسات المحاسبية ، ومن ثم يكون الإخفاق في شرح وتفسير ذلك السلوك ، وقد تمت الدعوة إلى ضرورة النظر في عملية اختيار السياسات المحاسبية باعتبارها قرارا اقتصاديا متزامنا مع قرارات الاستثمار والإنتاج . ولقد وصفت دراسة بعنوان " Towards a positive theory of the determination of accounting standards " بأنها حجر الزاوية للدراسات التي استخدمت المدخل الايجابي في تفسير عملية اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية (الفضل 2006)، وذلك بفعل تحفيزها للبحث المحاسبي على التحول نحو تحليل وتفسير الاختبارات المشاهدة للطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية ونظرية تكلفة الوكالة والعلوم السلوكية ، على اعتبار أن اختيار الإدارة لسياسة محاسبية معينة لا يتم فقط وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، وإنما يأخذ في الاعتبار تفضيل الإدارة .

وقد توالى الدراسات في هذا المجال بعد ذلك بين مؤيد ومعارض، وتركزت على إجراء بعض الاختبارات على عدد من الفروض التي قامت عليها تلك الدراسة مثل عقود المديونية والتكاليف السياسية وخطط الحوافز الإدارية وامتدادا لجهود الباحثين في هذا المضمار الحيوي من النظرية المحاسبية ، يأتي البحث الحالي الذي يستهدف إبراز دور المدخل الايجابي في تحليل وتفسير الدوافع المختلفة التي تتحكم في سلوك الإدارة عند اختيار السياسة المحاسبية.

يتم الإفصاح في العام الذي تغيرت فيه الوحدة المحاسبية عن مقدار التغيير في صافي الدخل و ربحية السهم الخاص بالسنوات السابقة الواردة في التقرير المالي.

الطرق والسياسات المحاسبية :

نظراً لتعدد وتنوع الطرق والسياسات المحاسبية فإن الباحث سيركز اهتمامه على أكثرها شيوعاً في الاستخدام من قبل إدارات الشركات الأردنية في إدارة أرباحها وهما: طرق تسعير المخزون وطرق احتساب الإهلاك وعلى النحو التالي (بلاقوي 2004) :

1) الطرق البديلة لسياسة تسعير المخزون :

يعد بند المخزون الأصول المهمة في الشركات ، والمشكلة الأساسية في هذا البند يتمثل في أن السلع التي تباع خلال الفترة المالية نادراً ما تتطابق تماماً مع السلع المشتراة او المصنعة خلال الفترة .

ونتيجة لذلك ظهرت أهمية تخصيص كلفة السلع المتاحة للبيع على كل من السلع المستخدمة أو المباعة ، وتلك التي لا تزال لدى الشركة حتى نهاية الفترة ، ومن ثم فهناك علاقة واضحة بين التكاليف والمخزون يمكن التأثير فيها من خلال الطرق المختلفة لتسعير المخزون ، حيث أفرزت الدراسات في هذا الخصوص العديد من الطرق ، إلا أنه يمكن تبويبها في مجموعتين أساسيتين هما:

مجموعة الطرق المستندة في التسعير على أساس الكلفة ، مثل "طريقة المتوسط المرجح" و "طريقة الوارد أولاً" و "طريقة الوارد أخيراً" صادر أولاً" .

مجموعة الطرق المستندة في التسعير على أساس الكلفة وغيرها ، مثل طريقة سعر السوق أو الكلفة أيهما أقل ، وطريقة سعر البيع ، وطريقة صافي القيمة القابلة للتحقق وكلفة الإحلال .

ويوضح الجدول رقم 1 الخصائص الأساسية لأهم ثلاثة طرق استخدمت من قبل الشركات عينة الدراسة ، وذلك لإدراك مدى المرونة المتاحة للإدارة للاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية عندما ترغب في إدارة أرباحها .

جدول رقم (1): محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

خصائص طرق تقييم المخزون وأثرها في القوائم المالية

الخصائص				طرق التقييم
شروط خاصة	الأثر في قائمة المركز المالي	الأثر في قائمة الدخل	المفهوم والسمات الأساسية	
يفضل إتباعها حالة تنذب الأسعار هبوطاً وصعوداً	يظهر المخزون بقيمة متوسطة لا تعكس قيمة المركز المالي بمقاييس التكلفة التاريخية الجارية .	1. لا تعكس مقابلة التكاليف الجارية بالإيرادات الجارية . 2. تعتبر محايدة بالنسبة لتحديد الدخل حيث أن مجمل الربح الناتج عنها يقع في المدى بين الطريقتين التاليتين.	- يتم تقدير المخزون على أساس المتوسط المرجح للوحدة على مدى الفترة بما يدني أثر تقلبات الأسعار - تنقذ أساساً في أن تكلفة الوحدة المستخدمة في تحديد تكلفة المبيعات لا تحقق مفهوم المقابلة .	1. طريقة المتوسط المرجح
يفترض أن تباع السلع على أساس الوارد أولاً صادر أولاً .	يظهر المخزون آخر المدة بتكلفة أحدث التكاليف ويفترض أنها تقريب لتكلفة الإحلال.	1- لا تعكس مقابلة التكاليف الجارية بالإيرادات الجارية . 2- الربح الناتج لا يعبر عن حقيقة الأرباح سواء عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار .	- تعتبر تقريباً لطريقة التعيين العيني وواسعة الانتشار لبساطتها . - رقابة الإدارة محدودة على اختيار الواردات. - صعوبة فصل المكاسب والخسائر التي تنتج عن تغييرات الأسعار عن الدخل الناتج من قرارات الإدارة في نظام العمليات العادية	2. طريقة الوارد أولاً صادر أولاً

3. طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً	تبرر فكرة أن المخزون الأساسي يشبه أصلاً ثابتاً يجب المحافظة عليه باستمرار ولكنه ييؤب أصلاً متداولاً.	1- تسهيل مقابلة التكاليف الجارية مع الإيرادات الجارية بشكل جزئي ، حيث تم تحديد تكلفة المبيعات بقيمة إجمالي المشتريات.	يظهر المخزون بأسعار فترات ماضية لا تعبر عن الظروف الحالية .	تكون صحيحة إذا لم تتم تصفية المخزون الأساسي .
يفضل إتباعها لأغراض ضريبة الدخل .	2. تسمح بانسياب الدخل على مدار الدورة التجارية حالة تقلبات الأسعار	تكون مفيدة إذا كانت مكاسب وخسائر الحيازة ملائمة		

أثر التغير في الأسعار على القوائم المالية				
حالة انخفاض الأسعار			حالة ارتفاع الأسعار	
الأثر في المركز المالي	الأثر في صافي الدخل	الأثر في المركز المالي	الأثر في صافي الدخل	
تعد محايدة بالنسبة للمخزون وتكلفة البضاعة المباعة وتكون القيم في المدى بين القيمتين الناتجتين من "طريقة الوارد أولاً صادر أولاً" و "طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً".				الطريقة 1
أدنى قيمة مخزون	صافي دخل منخفض	أعلى قيمة مخزون	أعلى صافي دخل	الطريقة 2
أعلى قيمة مخزون.	صافي دخل مرتفع .	يقيم المخزون بالأسعار الأقل.	أدنى صافي دخل بشرط عدم تصفية مخزون أول المدة.	الطريقة 3

الطرق البديلة لسياسة احتساب الاستهلاك :

لا شك أن الأصول المعمرة تقتنى بهدف الحصول على منافعها الاقتصادية في المستقبل من خلال مساهمتها في تحقيق الإيراد ، ومن ثم فإن جزءاً من كلفتها يجب أن يحمل على تلك الإيرادات خلال الفترة التي تحققت فيها ، وذلك بما يحقق متطلبات الكلفة التاريخية وقياس الدخل .

ويوجد في الأدب المحاسبي العديد من الطرق التي يمكن إتباعها من احتساب الاستهلاك ويوفر كل منها نموذجاً مختلفاً من التخصيص ومن ثم أثارا مختلفة على القوائم المالية ، الأمر الذي يتيح للإدارة فرصة الاختيار من بين هذه النماذج وفقاً لدالة تفضيلاتها ، خاصة أن المعايير المحاسبية الدولية لم تشر أو تلزم إدارة الشركات بضرورة إتباع طريقة معينة للاحتساب شريطة الثبات عليها من فترة لأخرى والإفصاح عن أي تغيير وأسبابه ، يوضح الجدول رقم 2 الآثار المترتبة على كل طريقة من طرق احتساب الاستهلاك .

جدول رقم (2): طرق الإهلاك في القوائم المالية

خصائص الطرق	المفهوم	الآثر في قائمة الدخل	الآثر في الميزانية
1. القسط الثابت	- يعتبر الاستهلاك دالة في الزمن وليس في الاستخدام . - تعتبر التقادم على مدار الزمن عاملاً محدداً لتناقص خدمات الأصل . - ثبات مصروفات الصيانة وكفاءة التشغيل. - أهمل عامل الفائدة، أو افترض أن تكلفة رأس المال تساوي صفراً .	- إن إهمال عامل الفائدة يؤدي إلى أن صافي الدخل يظهر معدلًا متزايداً للعائد على مجموع رأس المال المستثمر ، ولكنه يتراجع في نهاية عمر الأصل وإحلاله بنفس التكلفة . - تتحمل قائمة الدخل مبالغ متساوية من تكلفة الأصل لكل فترة مالية .	صافي القيمة الدفترية = القيمة الأصلية - الإهلاك المتراكم . تتخفف القيمة بشكل ثابت من فترة لأخرى ما لم تحدث إضافات أو تخلص من بعض الأصول .
2. طرق العبء	- يعتبر الاستهلاك دالة في الاستخدام وليس الزمن .	- تتحمل قائمة الدخل عبء استهلاك متغير من سنة لأخرى بسبب طريقة	صافي القيمة الدفترية = القيمة الأصلية - الإهلاك المتراكم

المتغير	- يفضل إتباعها إذا كان التقادم لا يمثل عاملاً مهماً في تحديد العمر الإنتاجي للأصل .	وحدات الإنتاج أو على أساس الإيرادات . تتخفيض القيمة من فترة لأخرى بشكل متغير .
3. طرق العبء المتزايد	- يفضل إتباعها إذا كانت الإيرادات وكفاءة التشغيل ثابتة أو متزايدة على مدار حياة الأصل . - أن تكون مصروفات الإصلاح والصيانة ثابتة أو متناقصة على مدار حياة الأصل .	- تتزايد أعباء الاستهلاك من فترة لأخرى . إذا تحققت الشروط الخاصة بها فإن التدفق النقدي أو صافي المساهمة في إيرادات كل فترة ستم بالثبات .
4. طرق العبء المتناقص	يفضل إتباعها إذا ما : - تزايدان أعباء الإصلاح . - تناقصت كفاءة التشغيل والإيرادات - زيادة عدم التأكد في إيرادات السنوات الأخيرة .	- تتحمل السنوات الأولى من استخدام الأصل بعبء استهلاك أكبر من السنوات الأخيرة مما يظهر أرقاماً ربحية أقل من السنوات الأولى.

ثانياً - عينة الدراسة :

لبحث مشكلة الدراسة يتطلب الأمر تحديد عينة الاختبار ، وهنا لا بد بداية من تشخيص وجود ظاهرة من بين الطرق والسياسات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، ولهذا الغرض قام الباحث بتتبع الايضاحات المرفقة بالتقارير المالية السنوية للشركات لعامي 2007 و2008م، ويمكن عن طرق الفحص المتمعن لهذه الايضاحات من رصد التزايد الملفت للانتباه لحالة قيام ادارت الشركات بتغيير الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبلها في اعداد المعلومات المحاسبية ، خاصة في طرق احتساب الاهلاك وطرق تسعير المخزون ، اذ بلغت نسبة الشركات التي قامت بذلك الاجراء في سنة 2008 م نحو(54.7%) من مجموع الشركات المسجلة في بورصة عمان ، اي بزيادة نحو (32.1%) عما كانت عليه في سنة 2007م، الامر الذي قد يدل على تحول عملية التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية من حالات محدودة الى ظاهرة يمكن ان يكون لها عواقب غير محمودة على مستقبل كفاءة السوق المالي

في الاردن ، وخاصة اذا كان الهدف من وراء تلك العملية ادارة ارباح هذه الشركات ، ذلك لما يترتب على هذه العملية من مخاطر، لذا يرى الباحث من الضروري التحقق من الغاية التي ترجوها ادارة الشركات من عملية تغيير الطرق والسياسات المحاسبية قبل اللوج في دراسة البواعث الاقتصادية لعملية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية ، وذلك لتحديد عينة الاختبار بشكل دقيق وعلمي، ولهذا الغرض قام الباحث بتحديد طريقتين محاسبيتين شاع تغييرهما في سنة 2004 م بين الشركات، ثم بوب الشركات التي قامت بتغييرهما حسب كل طريقة ، ثم اختبر اثر التغيير في صافي الأرباح لتعيين الشركات التي مارست ادارة الارباح عن طريق تغيير في الطرق والسياسات المحاسبية وتمييزها عن الشركات التي لم تستهدف من التغيير التأثير في الارباح ، وذلك باستخدام مقياس

ويوضح الجدول رقم (1) نتائج هذا الاختبار التي (Herrmann and Inoue,1996) تظهر بجلاء قيام معظم الشركات بتغيير طرق حساب الاهلاك وطرق تسعير المخزون بهدف ادارة الارباح ، وعليه فان عينة الدراسة تتكون من الشركات التي تدير ارباحها فقط .

ويلاحظ ان من التوزيع العيني للعينة ان النسبة الكبرى من الشركات التي قامت بعملية ادارة الارباح تنتمي الى القطاع الصناعي حيث بلغت نسبتها نحو (54%) من مجموع الشركات الممهدة للدخل ، وان نسبة (52.5%) من شركات هذا القطاع قد غيرت طريقة تسعير المخزون ، في حين استخدمت النسبة الباقية من شركات هذا القطاع سياسة احتساب الاهلاك في ادارتها لأرباح شركاتها . ويلاحظ من الجدول رقم (3) ان الشركات التي تنتمي الى قطاع الخدمات والقطاع المالي والمتمثل في شركات التأمين والبنوك قد لجأت الى استخدام أسلوب التغيير في طريقة احتساب الاهلاك حصرا في ادارتها للأرباح .

جدول رقم (3) : نتائج اختبار ادارة الارباح في الشركات الاردنية لعام 2008م

نوع السياسة التي جرى عليها التغيير	الشركات التي تدير ارباحها			الشركات التي لا تدير ارباحها		
	صناعي	خدمي	تأمين البنوك	صناعي	خدمي	تأمين البنوك
التغيير في طرق احتساب الاهلاك	19	19	15	7	10	8
التغيير في طرق تسعير المخزون	21	-	-	6	-	-

ب - الفرضية الخاصة بمحدد نسبة تركيز الاسهم في مجلس الادارة:

لقد بات واضحا اهمية الدور الذي تلعبه البواغث الاقتصادية السابقة الذكر في عملية اختيار السياسات المحاسبية ، غير ان هذه الاهمية تتأثر ببعض المحددات التي قد تؤدي عدم مراعاتها ، عند اختيار السياسات المحاسبية، الى نتائج غير مرغوب فيها ، . ومن ثم تحويل عملية ادارة الربح من وسيلة ايجابية الى اداة سلبية ، ومن هذه المحددات نسبة تركيز الاسهم في مجلس ادارة الشركة حيث دلت الدراسات السابقة على ان مديري الشركات التي لديها نظام حوافز ومكافئات ادارية المرتبط برقم صافي الارباح، وفي الوقت نفسه يملكون جزءا من راس مال الشركة يواجهون في الغالب موقفا حرجا فيما يخص تقرير مستوى الربح المرغوب في الافصاح عنه في التقرير المالي، وذلك لتعارض ابعاد مصالحهم الشخصية ، فالمستوى المالي من الارباح لا شك يضمن لهم مستوى عاليا من الحوافز والمكافئات الإدارية، لكنه في المقابل سيزيد من الاعباء الضريبية والتكاليف السياسية للشركة عموما، الامر الذي قد يخفض من حصة السهم من توزيعات الارباح ، ومن ثم قيمة السهم في السوق المالي، وهو ما لا يرغب فيه

(Carlson and Bathala,1997:179-196) المالكون ، لذا يجب عليها عند اختيار

السياسات المحاسبية ان توازن بين هذه العوائد . وقد دلت الدراسات على ان المديرين في

الشركات التي تنتشر فيها قاعدة الملكية بشكل واسع يكونون في وضع أفضل لتبنى السياسات التي يرونها مناسبة لخدمة تركيز الاسهم في الادارة على اختيارها لطريقة تسعير لمخزون، حيث انه بينت في حالة انخفاض نسبة تركيز الاسهم في مجلس الادارة فان المنافع الناتجة عن الافصاح عن المستويات العالية للأرباح تفوق التكاليف السياسية الناشئة عن تلك الارباح، وكذلك المدفوعات الضريبية ، وهذا يعني أن الادارة في مثل هذه الحالة ستلجأ الى اعتماد طريقة " الوارد اولا صادر اولا" ، اما عندما تكون نسبة التركيز للاسهم عالية فان التأثير السلبي للتكاليف السياسية والأعباء الضريبية على الأرباح ومن ثم اسعار الأسهم في السوق المالي، سوف يمنع الادارة من اختيار طريقة " الوارد اولا صادر اولا" (Neihaus,1989:269-281). وتأسيسا على ما تقدم صاغ الباحث الفرضية التالية:

" كلما زادت نسبة تركيز الاسهم في مجلس ادارة الشركة ، تلاشى تأثير خطط حوافز الادارة والتكاليف السياسية في قرار الادارة بشأن اختيار طريقة تسعير المخزون واحتساب اهلاك الموجودات الثابتة ، وزاد دور عقود المديونية في هذا المجال .

2 - الطرق البديلة لسياسة احتساب الاهلاك:

لا شك ان الاصول المعمرة تقتنى بهدف الحصول على منافعها الاقتصادية في المستقبل من خلال مساهمتها في تحقيق الايراد ، ومن ثم فان جزءا من كلفتها يجب ان يحمل على تلك الإيرادات خلال الفترة التي تحققت فيها ، وذلك بما يحقق متطلبات الكلفة التاريخية وقياس الدخل، ويوجد في الادب المحاسبي العديد من الطرق التي يمكن اتباعها لاحتساب الاهلاك، يوفر كل منها نمودجا مختلفا من التخصيص ، ومن ثم اثار مختلفة على القوائم المالية ، الامر الذي يتيح للإدارة فرصة الاختيار من بين هذه النماذج وفقا لدالة تفصيلاتها ، خاصة ان المعايير المحاسبية الدولية لم تشر او تلزم ادارة الشركات بضرورة اتباع طريقة معينة للاحتساب شريطة الثبات عليها من فترة لأخرى والافصاح عن اي تغيير وأسبابه، ويوضح الجدول رقم (3) الاثار المترتبة على كل طريقة من طرق احتساب الاهلاك وبناءاً على الأساس النظري لسياستي تسعير المخزون واحتساب الاهلاك، وفي ضوء معطيات التقارير المالية لسنة 2008

م للشركات عينة الدراسة، بوب الباحث شركات عينة الدراسة المجموعتين بحسب اثر تغيير السياسة المحاسبية في صافي ارباح سنة 2008م، تمثل المجموعة الأولى الشركات التي غيرت طريقة تسعير المخزون او طريقة احتساب اهلاك الموجودات الثابتة بهدف زيادة صافي أرباحها، اما المجموعة الثانية فهي الشركات التي غيرت الطريقة المحاسبية الخاصة بتسعير المخزون او طريقة احتساب اهلاك بهدف خفض ارباحها، ويبين الجدول رقم(4) عدد هذه الشركات في كل مجموعة

والغرض تعميم المعلومات المتعلقة بهذين المتغيرين التابعين ، فقد أعطى الباحث قيمة(1) للشركة التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الارباح ، والقيمة (-1) للشركة التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف خفض الارباح.

جدول رقم (4) توزيع الشركات عينة الدراسة حسب أثر تغيير السياسة المحاسبية على الارباح

السياسة المحاسبية	العينة	سياسة تؤدي الى زيادة الار		سياسة تؤدي الى خفض الارباح	
		العدد	%	العدد	%
تغيير طريقة احتساب الاهلاك	49	18	36.7	31	63.3
تغيير طريقة تسعير المخزون	25	11	44	14	56

ب - المتغيرات المستقلة:

1 - حوافز ومكافآت الادارة: للتعبير عن هذا المتغير كميأ قام الباحث بتصنيف الشركات عينة الدراسة الى مجموعتين، تضم المجموعة الاولى الشركات التي لا يوجد فيها نظام للحوافز والمكافآت الادارية يعتمد على رقم صافي الارباح، وقد اعطي قيمة (صفر) لكل شركة من شركات هذه المجموعة التي بلغ عددها (27) شركة. اما المجموعة الثانية فهي الشركات التي

يوجد فيها نظام للحوافز والمكافآت الادارية يعتمد على رقم صافي الارباح . وقد عبر الباحث عن هذا المتغير في هذه الشركات بنسبة مئوية قام باستخراجها عن طريق قسمة رقم الحوافز والمكافآت التي تقاضاها اعضاء مجلس الادارة في سنة 2004م على رقم صافي الارباح في السنة نفسها ، وبلغ متوسط هذه النسبة نحو (8.069%)

2 - التكاليف السياسية : نظرا لصعوبة قياس التكاليف السياسية بصورة مباشرة، فقد اتفق الباحثون على اعتبار حجم الشركة مقياسا تقريبا للتكاليف السياسية ، لذلك استخدم الباحث مجموع موجودات الشركة للتعبير عن حجمها ، ولفرض تنسيق بيانات هذا المتغير مع بيانات المتغيرات الاخرى بهدف عدم تشويه النتائج؛ قام الباحث بإعطاء أرقام للشركات تعبر عن ترتيب حجم الشركة بين شركات كل مجموعة ، ففي مجموعة الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية الخاصة بالإهلاك بهدف زيادة الارباح؛ اعطى الباحث رقم(18) الذي يمثل مجموع هذه الشركات كما هو مبين في الجدول رقم (4) ، لأكبر شركة في هذه الشركة رقم(31) ، في حين اخدت اصغر شركة الرقم(1)، وهكذا بالنسبة للشركات التي غيرت سياسة تسعير المخزون.

3 - عقود المديونية : للتعبير عن هذا المتغير يستخدم الباحث نسبة المديونية التي تقاس بقسمة مجموع الالتزامات على مجموع الموجودات.

ج - متغير نسبة تركيز الاسهم:

قاس الباحث هذا المتغير بقسمة مجموع حصص اعضاء مجلس ادارة الشركة في رأس مال الشركة ، ثم قام بعد ذلك بتبويب الشركات الى مجموعتين باستخدام الوسيط لنسبة تركيز الاسهم ، حيث وصفت الشركات التي تكون فيها نسبة التركيز اعلى من قيمة الوسط بأنها شركات ذات نسبة تركيز عالية ، أما الشركات التي تكون فيها نسبة تركيز الاسهم اقل من قيمة الوسيط فقد وصفت بانها شركات ذات نسبة تركيز منخفضة ، والجدول رقم (5) يبين توزيع الشركات عينة الدراسة حسب نسبة تركيز الأسهم.

جدول رقم (5) توزيع الشركات عينة الدراسة حسب نسبة تركيز الاسهم

عدد الشركات ذات التركيز المنخفض	عدد الشركات ذات التركيز العالي	نوع السياسة المحاسبية	اثر التغيير في السياسة المحاسبية في صافي الارباح
7	11	سياسة احتساب الاهلاك	سياسة تؤدي الى زيادة الارباح
2	9	سياسة تسعير المخزون	
23	8	سياسة احتساب الاهلاك	سياسة تؤدي الى خفض الارباح
10	4	سياسة تسعير المخزون	
42	32	المجموع	

خامسا- تحديد الأسلوب الاحصائي المناسب لاختبار الفرضيات:

قبل تقرير الاسلوب الاحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها ، ينبغي اختبار ما اذا كان توزيع المجتمع الاصلي الذي سحبت منه العينة طبيعيا، ولهذا الغرض يستخدم الباحث *Lillefors test for normality* الذي يعتمد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمفردة مجموع الموجودات لعينة الدراسة، حيث تم اختبار الفرضية التالية :

H : أن بيانات عينة الدراسة المسحوبة من المجتمع الاصلي ذات توزيع طبيعي عند مستوى معنوية (5%)

وقد تم اجراء الاختبار على اساس النموذج التالي:

$$T = \text{Sup}(x) F^*(x) - S(x)$$

حيث ان :

$$S(x) \text{ و } F^*(x) \text{ اكبر فرق أو مسافة عمودية بين } = \text{Sup}$$

$$= \text{دالة التوزيع الطبيعي (المعياري). } F^*(x)$$

$$= \text{دالة التوزيع الاختباري للعينة. } S(x)$$

من الجداول الاحصائية. ويمد W.95. ويمكن الحصول على قيمة $T > W.95$ ترفض الفرضية اذا كان كان (156.) وحيث ان قيمة $S(x)$ و $F^*(x)$ وجد ان اكبر او مسافة عمودية بين كل من المحسوبة، فان فرضية عدم تقبل، ومن ثم فانه ينبغي استخدام T الجدولية اكبر من قيمة W.95 الاختبارات الاحصائية البارامترية (المعملية) ، ويعتقد الباحث ان معادلة الانحدار المتعدد تعد من الاختبارات المعملية المقبولة في مجال قياس الاثر للمتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، كما انها تساعد في ترتيب تسلسل اهمية تأثير كل من المتغيرات المستقلة من خلال حساب معامل المرونة للمتغيرات ، وعليه فان نموذج الاختبار سيكون على النحو التالي:

$$Y_{aj} = a_{ij} + b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 + e_{ij}$$

حيث ان:

السياسة المحاسبية التي قد تكون طريقة تسعير المخزون أو حساب الاهلاك. Y_{aj}

الحد الثابت. a_{ij}

الحوافز والمكافآت الادارية. X_1

التكاليف السياسية. X_2

نسبة المديونية. X_3

الخطأ المعياري. e_{ij}

والجدير بالذكر ان الباحث اخذ في اعتباره علاقة الارتباط المتبادلة بين المتغيرات المستقلة قبل استخدام النموذج في فحص فرضيات الدراسة، واوجد مصفوفة الارتباط المتعددة المستقلة

والمدرجة نتائجها في الجدول رقم(6) الذي يظهر بوضوح عدم وجود علاقات ارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة، مما يعني ذلك سلامة استخدام النموذج في الاختبار.

جدول رقم(6)

مصفوفة الارتباط المتعددة

المتغيرات	X1	X2	X3
X1	1	0.015	0.103
X2	0.015	1	0.115
X3	0.103	0.115	1

كما ينبغي الإشارة الى ان الباحث سيستخدم نموذج الاختبار في كل من الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الارباح او خفض الارباح، مما يعني ان الباحث سيختبر فرضيات الدراسة في كل من المجموعتين بشكل منفصل، وذلك من اجل الحصول على نتائج اكثر دقة عن اثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات الثابتة.

نتائج الدراسة:

أولاً- نتائج اختبار الفرضيات :

تشير نتائج تحليل الانحدار والمكافآت الادارية لكلتا السياستين في مجموعة الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الارباح، في الحقيقة ان هذه النتيجة تعد مقبولة منطقياً ، خاصة ان نسبة (58.62%) من مجموع شركات المجموعة البالغ (29) شركة لا يوجد فيها نظام للحوافز والمكافآت الادارية يعتمد على رقم صافي الارباح؛ مما يعني ذلك ان دوافع الادارة في استخدام اليات ادارة الارباح بشكل ايجابي لا يرتبط بتحقيق الشهرة الادارية التي تضمن استمرار تدفق العوائد النقدية في المستقبل ، وانما هناك دوافع اخرى . ومما يؤكد ذلك ان معظم

ادارات هذه شركات هذه المجموعة ، بل معظم شركات عينة الدراسة ، هم من كبار المساهمين فيها ، الامر الذي يشير الى ان الحوافز والمكافآت ، سواء النقدية أو المعنوية ، لا تشكل مساحة واسعة من دائرة اهتمامها المالي للشركة بقدر اهتمامها بزيادة قدرة الشركة على البقاء والاستمرار في سوق المنافسة وخلق التدفقات النقدية اللازمة لتوفير الاحتياجات المالية المطلوبة ، لما لذلك من اثر ايجابي في تنظيم قيمة الشركة في السوق المالي ثم في ثروة المساهمين، وهذا ما قد يفسر رفض الفرضية في الشركات التي غيرت سياستها بهدف خفض الارباح، وعلى الرغم من ان نسبة (77.8%) من مجموع شركات المجموعة تعتمد نظاما للحوافز والمكافآت الادارية يقوم على اساس رقم صافي الارباح ، اذا ما تجاهل الباحث السبب المتعلق برغبة الادارة في استدعاء اسهم الشركة من التداول وتحويلها الى شركة مغلقة (اي شركة عائلية ، خاصة ان هذا النوع من الشركات اصبحت ظاهرة ملموسة تسود في بورصة عمان) ، على اعتبار ان الدراسات السابقة لم تجد دليلا على علاقة خفض الارباح من جانب الادارة وعملية الاستدعاء (De Anglo,1986:400-420)

على الرغم من ان الباحث لاحظ ارتفاع حصص اسهم اعضاء مجالس ادارات معظم الشركات عينة الدراسة في رأس مال شركاتهم خلال النصف الاول من عام 2009م مقارنة بحصصهم في سنة 2008م . وعليه يمكن القول ان وجود نظام للحوافز والمكافآت الادارية يعتمد على رقم صافي الربح من عدمه لا يعد باعثا اقتصاديا لسلوك الادارة في اختيار السياسات المحاسبية.

2 - رفض فرضية التكاليف السياسية بالنسبة لكلتا المجموعتين وللسياستين المحاسبيتين . وهي نتيجة متوقعة من قبل الباحث، وذلك لضعف دور نقابات دور العمال في ممارسة الضغوط على ادارة الشركات ومحدودية تدخل الدولة في فرض تشغيل العمالة الوطنية او تحديد الاجور . الى جانب ضعف احتمالات صدور أحكام قضائية بتعويض الغير عن اضرار لحقت بهم على انها نتيجة مباشرة لمزاولة الشركة لنشاطاتها ، فضلا عن ضعف ممارسات تسعير المنتجات والخدمات ، وبذلك فان نتيجة هذه الفرضية جاءت بشكل لا يدعم نتائج الدراسات السابقة مثل

دراسة (Key,1997:309-437) ومؤكدة نتائج دراسة (جهماني 2001) التي أظهرت عدم وجود فروقات جوهرية بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة من حيث وجود سلوك تمهيد الدخل في كل من قطاع الخدمات والصناعة في الاردن.

3- قبول فرضية عقود المديونية في مجموعة الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الأرباح، لا شك ان هذه النتيجة تؤكد تفسير الباحث لنتيجة فرضية الحوافز والمكافآت الادارية؛ اذ تكشف نتائج هذه الفرضية الدوافع الحقيقية للإدارة في تغيير سياستها المحاسبية، فالفحص المعمق لنسب المديونية يكشف ان اغلب الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الأرباح، هي من الشركات ذات النسبة المديونية العالية ، ومن ثم من المنطق لجوء ادارات شركات هذه المجموعة الى الطرق والسياسات المؤدية الى زيادة ارباحها، وذلك لتوفير شروط عقود الائتمان، او على الاقل اعطاء اشارة موجبة للمقرضين عن القدرة المالية الجيدة للشركة وامكانياتها المستقبلية في خلق التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالدين وأعبائه.

أما في مجموعة الشركات التي غيرت سياساتها المحاسبية بهدف خفض الأرباح، فقد أظهر الاختبار الاحصائي عدم معنوية تأثير هذا المتغير في سلوك الادارة في اختيار السياسات المحاسبية، رغم ان نسبة مديونية هذه الشركات ليست منخفضة، ويعتقد الباحث ان السبب في ذلك يعود الى قدرة ادارة هذه الشركات على استخدام موجوداتها للحصول على القروض والتمويل المطلوب بدلا من المناورة في الأرباح، خاصة ان هذه المجموعة من الشركات تتصف بكبر حجم موجوداتها. ومما يقرب هذا الاعتقاد الى الحقيقة ارتفاع نسبة الموجودات المرهونة في شركات هذه المجموعة مقارنة بنسبتها في شركات المجموعة السابقة، اذ تشكل هذه النسبة في المتوسط نحو (39%) من مجموع الموجودات الثابتة لهذه الشركات، في حين تبلغ هذه النسبة في الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة ارباحها متوسطا نحو (13.5%) في مجموع موجوداتها الثابتة. وتأسيسا على هذه النتيجة فان عقود الائتمان تعد باعثا اقتصاديا لسلوك الادارة باتجاه تمهيد الدخل لزيادته وتحسينه.

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار لفرضيات الدراسة

الشركات التي غيرت سياساتها بهدف زيادة الأرباح					الشركات التي غيرت سياساتها بهدف خفض الأرباح					المتغيرات المستقلة	السياسة المحاسبية
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الانحدار	أقمية المحسوبة	قاعدة القرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الانحدار	المحسوبة أقمية	قاعدة القرار		
11.2%	0.157%	0.103	1.255	H1 ترفض	4.3%	0.225	0.045	1.203	H1 ترفض	X1	سياسة احتساب الاهلاك
16	0.215	0.112	1.173	H2 ترفض	9.5	0.106	0.106	1.144	H2 ترفض	X2	
23.4%	0.165	0.205	1.088	H3 تقبل	27.8%	0.437	0.437	1.945	H3 تقبل	X3	
الخطأ المعياري 0.0485					الخطأ المعياري 0.049						
المحسوبة عند درجة الحرية (27-1) $F=4.37$ قيمة					المحسوبة عند درجة الحرية (14-1) $F=6.351$ قيمة						
80.5 % 0.428 -1					77.6 % 0.248 1						

وقد توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية :

- تباين أساليب المعالجة المحاسبية لبعض السياسات المحاسبية محل الدراسة والبحث، وهما سياسة تقييم المخزون السلعي وسياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.
- تبين أن العوامل تؤثر في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الأردن (حجم المنشأة، ونسبة الملكية الحكومية، والتغير فالأرباح)، كما أن للعوامل البيئية (درجة التحفظ، العرف المحاسبي) تأثيراً مماثلاً على اختيار تلك السياسات.

- أنه في فرضية المكافآت والحوافز فإن الشركة لا تعطي مكافآت للإدارة لأن مجلس الإدارة من ملاكها وان ملاكها هي المجموعة الفرنسية بعد أن اشترت حصة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، بينما تعطي مكافآت للموظفين الموجودين لديها كما هو موضح في بيانات السياسة المحاسبية للشركة (مكافآت الموظفين) ، وإنها رفضت فرضية المكافآت والحوافز لمجلس الإدارة رفضت فرضية عقود المديونية لأنه تم تغيير في سياسة الشركة وذلك بتحويل رسملة الفوائد على العقارات والآلات والمعدات إلى مصاريف وخصمها من قائمة الدخل مما أدى إلى خفض الأرباح وعدم قدرتها على الاقتراض .

. تقبل فرضية التكاليف السياسية وذلك بناءً على ما طلبته الحكومة المملكة الأردنية بتغيير في رسملة الفوائد على العقارات والآلات والمعدات وتحويلها إلى مصاريف وتحويلها إلى قائمة الدخل وبناءً عليها تم تخفيض من الأرباح وبذلك اتجهت الشركة لاستخدام هذا التغيير للتخفيض من قيمة الضريبة .

التوصيات :

1. ويوصي الباحث مجالس الادارات بأنه في حالة التغيير في السياسة المحاسبية بأن يقوم بدراسة الأثر المترتب على هذا التغيير من ناحية فرضية التكاليف ، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الأرباح مما يترتب عليه زيادة في الضرائب ،
2. تقليص عدد البدائل المتاحة للاختيار من بين السياسات المحاسبية، وبما يتماشى مع الاتجاه الحديث الذي تتبناه حالياً معايير المحاسبة الدولية.
3. ضرورة التعمق في دراسة وتقييم الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية التي يتم اختيارها.
4. تطوير الدور الذي تلعبه بورصة عمان للأوراق المالية في مجال تنظيم السياسات المحاسبية بتطوير متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي.

قائمة المراجع:

أولاً : المراجع العربية:

1. صالح، رضا إبراهيم،(2003) ، "محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المدخل الايجابي- دراسة اختباريه على الشركات السعودية " ، مجلة الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ، العدد الثالث ، سبتمبر / رجب .
2. عثمان ، الأميرة إبراهيم ، (2000)،تقييم منهجية العلمية للإطار الفكري للنظرية الايجابية، مجلة لإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية، الرياض معهد الإدارة العامة ، العدد الرابع شوال/يناير
3. الدهراوي، كمال الدين،(2005) تطوير نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية ،
4. جهماني، عمر عيسى، سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، البحرين، المجلد 4، العدد 1، 2001، ص ص 103-141
5. حميدات، جمعة، (2004) مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ص 67-68
6. صالح، رضا إبراهيم،(2009) أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني مجلد (46)، ص 32 .
7. العطونة، هبة أحمد (2005)، " السياسات المحاسبية بين الثبات والتغيير (دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية)"، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ص 24-25 .
8. قانون الشركات الأردني، رقم (22) لسنة 1977 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006.

9 . لجنة المعايير المحاسبية الدولية، (2010)، المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: الأردن.

10. هيئة الأوراق المالية (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) صادرة بالاستناد لأحكام المادة (12/ف) من قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002، وبموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2004/53) وعدلت بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2005/257)

11. البحيري هاني احمد(1993) دراسة تحليلية اختيارية لمتطلبات الاستراتيجية الادارية لخيارات المحاسبية في مصر - مجلة البحوث التجارية مجلد 10 العدد الاول .

12. حمد الله احمد السيد(1987) تحديد المتغيرات المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية مجلة البحوث التجارية المجلة9 العدد11.

ثانياً : المراجع الاجنبية:-

1. Dhaliwal,D (2005), "The Effects of the Firms' Capital Structure on Christenson,Peter,Joel S. Demski and H.Frimor(2002), "Accounting Policies in Agencies with Moral Hazared and Renegotiation ,Journal of Accounting Research.
2. the Choice of Accounting Methods" , The Accounting Review,January: 78 – 74
3. Watts,R.andJ.L.Zimmerman(1994), "Towards a Positive Theory of the Setermination of Accounting Standards",The Accounting Review,53:112
4. .Whitley.R.D.(2001), "The Possibility and Utility of Positive Accounting Theory". Accounting Organization and Soiety, Vol.13,No..
5. Belkaoui,Ahmed(2004).Accounting Theory.3th Edition, LONDON-Thouson.
6. De Angelo,L,E (1986) " The effects of the Firms Capital Structure on the Choice of Accounting Methods" Journal of Accounting and Economic, July:420.

7. Carison. S.J. and C.T. Bathala (2005) "Ownership Differences and Firms income Smoothing Behavior" *Journal of Business Finance and Accounting* vol.24,No.2,March:179-196.
8. Christenson. Peter (2002)' *The Methodology of Positive Accounting*" *Journal of Accounting Research*,40: 1071-1090.
9. Herrman.D(1996)' *Income Smoothing and Intcentives by Operrating Condition: An Emprical Test Using Depreciation Changes in Japan*"*journal of International Accounting* vol.15,No.2:161-178.
- 10.Niehaus, G.R(1989)" Ownership Structure and Inventory Method Choice" *The Accounting Review*, April:269-281.

الملخص:

تهدف هذه المقالة إلى دراسة أهمية الدور الرقابي الذي تقوم به جودة التدقيق الخارجي على موثوقية البيانات المالية في الشركات التونسية المدرجة في البورصة. وبشكل أكثر تحديداً، فإننا ندرس تأثير جودة المدقق الخارجي على أهمية الأرباح المحاسبية. ولتحقيق هذا الهدف، درسنا من عينة تتكون من 21 شركة تونسية خلال الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2010 تعمل في مختلف القطاعات. وتؤكد النتائج المتحصل عليها بأن عضوية مراجعي الحسابات في شبكة دولية "BIG4" والتخصص القطاعي للمدققين يحسن من أهمية الأرباح المحاسبية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تركيز الملكية وأهمية الأرباح المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: جودة التدقيق الخارجي، الأهمية، الفوائد المحاسبية، بورصة تونس.

1- Introduction

Les recherches comptables sont importantes, car elles fournissent des résultats qui aident différents intervenants à prendre des décisions sur le plan économique (Boonlert-U-Thai, 2005). Plusieurs études s'intéressent à la qualité des états financiers et, plus précisément, à la qualité des bénéfices comptables. En effet, parmi toutes les informations comptables produites, le résultat occupe une position centrale et constitue une mesure synthétique du rendement de l'entreprise (Dechow, 1994; Dechow, Kathari et Watts, 1998). C'est ainsi que le résultat comptable a été largement considéré comme étant la première information fournie par les états financiers. Cet indicateur se situe au coeur des préoccupations majeures des différents partenaires de l'entreprise pour des raisons d'ordre contractuel et informationnel.

Afin d'assurer une bonne qualité de l'information financière en vue d'une efficience des ressources utilisées, les investisseurs ont recours à certains mécanismes de gouvernance pour harmoniser leurs intérêts à ceux des dirigeants. La qualité d'audit fait partie de ces mécanismes. Ainsi, En tant que mécanisme de gouvernance, l'audit externe a pour principal objectif de garantir la fiabilité des données comptables diffusées (O'Sullivan et Diacon, 1999; Yeoh et Jubb, 2001).

Il contribue par la même à atténuer l'asymétrie d'information sous-tendant la relation entre les gestionnaires et les actionnaires ou les tiers contractants. En garantissant l'image fidèle des informations financières communiquées, l'audit semble constituer un facteur clé permettant aux différents partenaires de prendre leurs décisions propres. Etant donné son importance pour la prise de décision, les différents utilisateurs des états financiers ont besoin d'être sécurisés quant à la qualité de cet audit.

Cependant, Les scandales financiers récents témoignent de différentes formes de problèmes d'imperfection des structures de gouvernance et ont mis en évidence le rôle des auditeurs. Ainsi, Labelle et Piot (2003) passent en revue les conséquences du scandale Enron sur le processus de normalisation nord-américain en comptabilité et en vérification. Ils

confrontent ces faits avec la recherche empirique portant sur le lien négatif entre la qualité du bénéfice comptable, mesuré par la gestion de résultat, et la renommée du vérificateur. Ainsi, ils notent une contradiction entre les faits et les résultats de la recherche. Le fait que les grands cabinets (Andersen, KPMG, ...) aient été blâmés lors des scandales financiers ne concorde pas avec les résultats des études qui montrent que les grands cabinets d'audit sont plus susceptibles de produire des états financiers moins frauduleux.

Les recherches qui s'intéressent au rôle joué par la qualité d'audit dans l'amélioration de la pertinence des bénéfices comptables sont généralement indirectes et visent seulement des cas extrêmes de fraude et de gestion de résultats. Ainsi, très peu d'études se sont intéressées à explorer la relation entre l'audit externe et la qualité du résultat comptable communiquée par les entreprises (Defond et Subramanyam, 1998; Francis Hall et Wang, 2006; Jenkins, Kane et Velury, 2006; Hamilton, Ruddock, Stokes et Taylor, 2005; Mayangsari, 2007). La plupart de ces études utilisent les accruals discrétionnaires comme une mesure de la qualité du résultat comptable, argumentant du fait que c'est une mesure directe de la gestion de résultat (Becker et al, 1998), qui est un facteur déterminant de la qualité du résultat (Frankel, Johnson et Nelson, 2002). D'autres utilisent le ratio de la pertinence du résultat comptable (Earnings Response Coefficients) et la capacité des revenus de prévoir les Cash-flows futurs (Gramling et Stone, 2001).

À la lumière de ce qui précède, il faut répondre à la problématique suivante : «Est-ce que la qualité d'audit externe permet d'améliorer la pertinence des bénéfices comptables divulgués? ».

L'objectif de cette recherche vise à examiner la relation entre, d'une part, plusieurs éléments et/ou caractéristiques de la qualité d'audit externe ayant trait à la structure de propriété et au conseil d'administration et, d'autre part, la fiabilité des états financiers, et plus particulièrement la qualité des bénéfices comptables telle que mesurée par sa pertinence.

La suite de notre article se divise comme suit la première section présente de la documentation portant sur la pertinence des bénéfices et la qualité d'audit et on y expose les hypothèses de notre recherche. Dans la prochaine section, nous formulons nos modèles à estimer. Ensuite, nous présentons les résultats empiriques. Enfin, la section finale conclut cette recherche.

2- Revue de la documentation et hypothèses établies

2- 1- Revue de la documentation

2- 1-1-la pertinence des bénéfices comptables

Les bénéfices comptables occupent une position centrale parmi toutes les informations publiées par l'entreprise. En effet, les bénéfices sont utilisés comme mesure récapitulative du rendement d'une grande variété d'utilisateurs (Dechow, 1994). En plus, Schipper et Vincent (2003) précisent que la qualité des bénéfices est intéressante pour les investisseurs actuels et futurs. Cependant, Hermanns (2005, p. 4) affirme que la qualité des bénéfices en soi n'a aucune signification et elle est assortie de différentes interprétations; il invoque que « la qualité des bénéfices est un concept plutôt nébuleux ».

D'ailleurs, la documentation comptable propose plusieurs définitions sur la qualité des bénéfices. La multitude des définitions de la qualité des bénéfices se traduit par une gamme de mesures employées dans la documentation. Nous retiendrons, dans notre étude la pertinence des bénéfices comptables.

Depuis les travaux de Ball (1972), une vaste documentation a été établie examinant la relation entre les résultats comptables et le prix des actions. Selon l'idée du dernier auteur étudié, le meilleur moyen permettant d'analyser la pertinence des chiffres comptables est l'examen de leurs capacités de prédire le comportement du marché. Dans ce contexte, l'utilité d'une donnée comptable, en matière d'évaluation, peut s'apprécier eu égard à sa capacité de refléter la valeur boursière.

Barth, Beaver et Landsman (2001) considèrent qu'une donnée comptable est pertinente si elle a une association avec la valeur marchande de la société qui l'a publiée. Dans cette optique, les

recherches antérieures ont établi la pertinence du rapport entre les bénéfices comptables et les rendements boursiers. Le coefficient de réponse du bénéfice dégagé de cette régression constitue la mesure de la pertinence des bénéfices. Scott (1995) estime que le comportement des investisseurs éclairés permet au prix du marché de refléter convenablement l'information disponible. Ces derniers veillent à obtenir et à traiter l'information en vue de prendre de bonnes décisions.

Lev (1989) élabore, en s'inspirant de l'étude de Ball (1972) et Brown (1968), une définition de la qualité du résultat. Cet auteur suppose que si les résultats permettent de fournir des renseignements aux investisseurs en matière de rendement et de flux de trésorerie des actions pour l'avenir, la qualité des résultats peut donc être déterminée par la mesure avec laquelle les résultats contribuent aux rendements ou aux prix prédits par les investisseurs. Dans cette optique, Lev (1989) conclut qu'une faible corrélation entre les résultats et le rendement ou le prix des actions est fortement liée à une faible qualité du résultat déclaré.

La qualité des bénéfices comptables peut être déterminée par le degré avec lequel les résultats contribuent aux rendements ou aux prix prédits par les investisseurs. Donc, une large valeur de la variable pertinence indique une bonne pertinence des bénéfices, ce qui se traduit par des bénéfices de qualité.

2- 1-2-Qualité d'audit : cadre conceptuel

Lors de l'étude de la qualité de l'audit Jeong et Rho (2004), Francis et Wang (2004) et Chen et al (2007) précisent qu'il faut prendre en considération les spécificités du contexte en question. Nous présentons ainsi les principales caractéristiques de la réglementation tunisienne de l'audit externe. Ensuite, nous présenterons le cadre théorique et les recherches antérieures.

2- 1-2-1-La réglementation de l'audit en Tunisie

La profession comptable a été pour la première fois réglementée en Tunisie, par la loi n°59-129 du 05 Octobre 1959 portant promulgation du code de commerce. Depuis, plusieurs événements ont marqué la

profession dont on cite la loi n°82-62 du 30 Juin 1982 qui a établi une incompatibilité entre la profession d'expert-comptable et celle du commissaire aux comptes, la loi n°2000-93 du 03 Novembre 2000 ayant introduit plusieurs nouveautés donnant lieu à de profonds changements au niveau des aspects régissant le statut du commissaire aux comptes, l'étendue de sa mission, les règles d'indépendance, etc., et la loi n° 2005-96 du 18/10/2005 relative au renforcement de la sécurité des relations financières. Globalement, toute société commerciale est tenue de désigner un commissaire aux comptes. Est un commissaire aux comptes « celui qui en sa propre responsabilité atteste la sincérité et la régularité des comptes des sociétés en vertu des dispositions légales et réglementaires en vigueur »¹. Le commissaire aux comptes (CAC) qui peut être une personne physique ou une personne morale, est alors un professionnel investi d'une mission légale de certification des comptes. On pourrait distinguer, sur le marché d'audit tunisien, la présence des commissaires aux comptes membres de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie (OECT) dont les représentants des plus grands cabinets internationaux d'audit et des commissaires aux comptes techniciens de comptabilité inscrits au tableau de la Compagnie des Comptables de Tunisie (CCT). Une obligation de désignation d'un ou plusieurs commissaires aux comptes membres de l'OECT incombe à certaines entreprises tunisiennes d'une certaine envergure et à secteur d'activité particulier. La désignation se fait généralement par l'assemblée générale des actionnaires pour une période de trois ans renouvelables indéfiniment². Toutefois, le législateur ne distingue pas entre le champ d'intervention des commissaires aux comptes membres de l'ordre et représentant les plus grands cabinets internationaux d'audit et celui

¹ La loi 82-62 du 30 Juin 1982 modifié plus tard par la loi 88-108 du 18/08/1988.

²La loi 2005-96 relative à la sécurité des relations financières a prévu un nombre maximal de mandats successifs, compte tenu du renouvellement, pour les sociétés commerciales soumises à l'obligation de désigner un commissaire aux comptes inscrit au tableau de l'ordre des experts comptables de Tunisie, trois mandats lorsque le commissaire aux comptes personne physique et cinq mandats si le commissaire aux comptes revêt la forme d'une société d'expertise comptable.

des autres commissaires aux comptes. Une liberté de choix est attribuée aux entreprises. Ce champ suscite beaucoup d'intérêt en vue de déterminer quels sont les facteurs qui influencent cette décision, particulièrement dans un cadre contractuel.

2- 1-2-2- Cadre théorique et recherches antérieurs

Dans le cadre de la théorie de l'agence, la relation entre les dirigeants et les actionnaires est une relation conflictuelle. La séparation des fonctions de propriété et de contrôle engendre des conflits d'agence qui se concrétisent, dans un contexte d'asymétrie informationnelle, par un comportement opportuniste de la part des dirigeants. En effet, le besoin des actionnaires de contrôler les dirigeants de la firme est en relation positive avec la complexité de l'organisation. Cette dernière s'explique par un nombre de plus en plus important de niveaux hiérarchiques et des niveaux de responsabilité différents, ce qui constitue une limite pour les actionnaires de contrôler les activités des gestionnaires.

Devant cette complexité de l'organisation et de la diffusion de la fonction de décision, on peut assister à un accroissement des problèmes d'agence et des coûts associés; les propriétaires de la firme se trouvent donc devant la difficulté de contrôler et d'observer les efforts de leurs agents. En profitant de cette asymétrie d'information, les dirigeants peuvent adopter des comportements opportunistes à l'encontre des intérêts des propriétaires tout en cherchant à maximiser leurs propres utilités (Jensen et Meckling, 1992). En tant que mécanisme de gouvernance, La fonction fondamentale de l'audit est de réduire en grande partie l'asymétrie d'information entre les gestionnaires et les actionnaires ou les tiers contractants. En garantissant l'image fidèle des informations financières communiquées, l'audit semble constituer un facteur clé permettant à ces derniers (les contractants) de prendre leurs décisions propres. Etant donné son importance pour la prise de décision, les différents utilisateurs des états financiers ont besoin d'être sécurisés quant à la qualité de cet audit.

L'efficacité de l'audit externe nécessite la réunion de deux attributs fondamentaux qui déterminent la qualité du service : compétence et indépendance de l'auditeur. DeAngelo (1981) définit la qualité par la probabilité jointe, évaluée par le marché, que l'auditeur découvre une anomalie ou irrégularité présente dans les états financiers et la révèle. Cela revient à considérer le produit de deux probabilités: (1) découvrir l'anomalie (la compétence), et (2) révéler l'anomalie sachant qu'elle a été découverte (l'indépendance).

D'une façon générale, l'indépendance et la compétence en tant que composantes constitutives de la qualité de l'audit, ont été contestées par des recherches récentes en démontrant leur vulnérabilité à certains risques courants dans l'entreprise, tels que la sélection adverse et la dépendance envers les dirigeants.

Cependant, la difficulté majeure, pour l'agent extérieur, reste d'évaluer une qualité de l'audit inobservable dans la mesure où les dossiers de travail des vérificateurs sont confidentiels et protégés par le secret professionnel. Il convient alors d'utiliser des substituts et d'évoquer une qualité apparente. Divers indicateurs et attributs ont été utilisés dans la littérature comptable pour apprécier la qualité d'audit, les plus utilisées sont la taille du cabinet corollaire de sa réputation et l'appartenance à un grand réseau international «big four», la spécialisation sectorielle, la rémunération des auditeurs, etc. De nombreuses recherches empiriques ont mis en exergue les attributs multiples liés la qualité de la vérification externe des comptes en particulier au niveau de l'amélioration de la fiabilité de l'information financière publiée.

Wallace(1980) a démontré que les actionnaires demandent l'intervention d'un auditeur pour réduire le bruit et les biais dans le processus de communication financière des entreprises. La conclusion de Wallace (1980) a été confirmée ultérieurement par le travail de Kinney et Martin(1994).

2- 2-Les hypothèses établies

2- 2-1- Propriété managériale et qualité d'audit

La propriété managériale constitue un élément important dans les recherches sur le gouvernement des entreprises. A ce niveau là, plusieurs recherches se sont intéressées à l'examen de la relation entre la propriété managériale et la pertinence des bénéfices comptables.

Jensen et Meckling (1976) avancent que la propriété managériale a un impact positif sur la performance de l'entreprise. La propriété managériale confère aux dirigeants l'intention d'exercer plus de contrôle dans le but de réaliser une meilleure performance. L'idée d'un effet positif de la part détenue par les dirigeants sur la performance de la firme constitue le soubassement du constat de la convergence des intérêts. Ainsi, selon Jensen et Meckling (1976), la propriété managériale est considérée comme un mécanisme de gouvernance qui contribue à réduire les problèmes d'agence. En ce sens, Darkos et Bekiris (2010) soulignent que lorsque la propriété managériale est élevée, les intérêts des dirigeants sont alignés avec ceux des actionnaires. Autrement dit, lorsque le niveau de la propriété est élevé, les coûts d'agence diminuent et le besoin d'un contrôle plus efficace est faible. Gelb (2000) montre que plus la propriété managériale est faible, plus les coûts d'agence sont élevés, traduisant un besoin de contrôle plus élevé de la part des autres parties prenantes. C'est ainsi que la propriété managériale devient un signal qui annonce aux investisseurs que les managers agissent dans l'intérêt général de l'entreprise. Plus les dirigeants détiennent une part importante dans l'actionnariat de leur société, plus les problèmes d'aléa moral et d'opportunisme sont réduits et le besoin de faire contrôler les dirigeants par une autorité de contrôle quelconque se fait moins ressortir.

De même, Koczak.A (2004), étudie la relation entre la propriété managériale et la pertinence du bénéfice comptable et cash flow des opérations dans le marché européen. Il avance que la relation est positive et significative entre la pertinence du bénéfice comptable et une faible part du capital détenu par le dirigeant (c'est-à-dire zéro

pourcent ou moins de 5%). Mais, lorsque ce dernier est supérieur à 5% le bénéfice n'a pas pertinent. Ceci est expliqué par l'existence de l'enracinement des dirigeants et de l'asymétrie d'information.

A partir des recherches théoriques et empiriques déjà présentées, nous pouvons prévoir l'ambiguïté de la relation entre la propriété managériale et la pertinence des bénéfices comptables. Et nous essayons d'examiner une telle relation dans le contexte tunisien.

Nous prévoyons à cet effet l'hypothèse suivante :

***Hypothèse n°1 :** La pertinence des bénéfices comptables est positivement (ou négativement) associée avec la propriété managériale.*

2- 2-2- Propriété institutionnelle

Plusieurs chercheurs examinent l'effet de la propriété institutionnelle sur la performance des entreprises (Burns et Kedia. 2006; Bushee et Noe 2000) ou encore sur la divulgation volontaire des informations dans les rapports annuels (Donnelly et Mulcahy 2008). Toutefois, très peu d'études analysent la relation entre la propriété institutionnelle et la pertinence des bénéfices comptables.

La propriété institutionnelle influence les relations d'agence au sein de la firme dans la mesure où elle joue un rôle de contrôle. Dans ce sens, Shleifer et Vishney (1986) affirment que les investisseurs institutionnels, en vertu de leurs participations importantes, bénéficient potentiellement d'un plus grand pouvoir de contrôle et de vote qui leur permet de prendre des mesures correctrices, si nécessaire. Par conséquent, ces investisseurs deviennent de plus en plus des acteurs à part entière et prédominants au sein des systèmes de gouvernance (Bushee et Noe 2000).

Le rôle actif des investisseurs institutionnels dans le contrôle des dirigeants et dans la réduction de leur comportement discrétionnaire est reconnu dans plusieurs études. Dans ce sens, Agrawal et Mandelker (1992) avancent que les investisseurs institutionnels ou financiers sont supposés jouer un rôle actif dans le gouvernement d'entreprise. Ces actionnaires particuliers représentent en effet des

partenaires influents pour l'entreprise car leurs moyens financiers sont importants et leur permettent de devenir des "investisseurs actifs" dans le contrôle de la gestion de la firme.

Potter (1992) suggère qu'il existe une relation positive entre le pourcentage de propriété institutionnelle et variabilité (volatilité) du prix au moment de l'annonce du bénéfice après le contrôle de l'effet de la taille. Cependant, Utama et Cready (1997) utilisent le volume de transaction au moment de l'annonce du bénéfice comme mesure de la pertinence du bénéfice comptable. Ils suggèrent que ce dernier est inversement relié avec la propriété institutionnelle.

De même, El- Gazzar (1998) trouve que la réponse du marché à l'annonce du bénéfice comptable est faible lorsque la propriété institutionnelle est élevée après le contrôle des effets du membre des analystes financiers qui suivent la firme et la capitalisation boursière. (security capitalisation).

On peut conclure que l'effet des actionnaires institutionnels dans le contrôle et la discipline des dirigeants et leur impact sur la performance et la pertinence du bénéfice comptable ne sont pas neutre. En se basant sur les travaux de Jung et Kwon (2001), on prévoit dans le cadre de cette étude que la propriété institutionnelle affecte positivement la pertinence du bénéfice. En d'autres termes, notre prédiction est basée sur le rôle du contrôle actif des investisseurs institutionnels. Ceci nous permet de formuler l'hypothèse suivante :

Hypothèse n°2 : La pertinence des bénéfices comptables est positivement associée avec la propriété institutionnelle.

2- 2-3- La concentration de propriété

Dans le cadre de notre recherche, l'effet de la concentration de propriété sur la pertinence des bénéfices comptables est empiriquement ambigu. En fait, nombreuses études ont trouvé une relation positive entre la concentration de propriété et la pertinence des bénéfices comptables, alors que d'autres travaux ont conclu une relation négative.

La structure de propriété Coréenne est caractérisée par la dominance d'un seul propriétaire, ainsi, Jung et Kwon (2002), avancent que dans le contexte coréen la part de propriété du premier majoritaire, des institutionnels et des blockholders affectent, dans la majorité des cas, positivement le pouvoir informationnel des bénéfices comptables. Cette relation positive entre est plus claire si ce premier majoritaire (actionnaire dominant) est un individu que s'il est entreprise. Ces résultats sont généralement cohérents avec la convergence d'intérêt.

Cependant, Fan et Wong (2002) leur étude porte sur les firmes asiatiques qui sont caractérisées par la concentration de propriété, un système légal faible et l'inefficacité des mécanismes de contrôle. Ils affirment que le bénéfice présente une capacité informationnelle qui aide à la prise de décision. Mais la forte concentration de propriété affecte négativement la qualité de l'information comptable.

D'une manière similaire, Piot (2001) et Aboub et Ellouze (2001) prévoient que lorsque le capital est concentré, le conflit traditionnel entre les actionnaires et les dirigeants se transforme en un conflit entre les actionnaires minoritaires et les actionnaires majoritaires. Ces derniers qui possèdent des informations privilégiées, cherchent toujours à s'approprier des bénéfices privés au détriment des actionnaires minoritaires en adoptant des comportements de tumelage ou transfert de richesses (Anderson, Kadous, et koone, 2004 ; Krishnan et Ye, 2005 et Ashbaugh et Warfield, 2003).

Globalement, à l'instar de Jung et Kwon (2002) qui montrent que le niveau de propriété de l'actionnaire majoritaire affecte positivement la pertinence des bénéfices comptables.

D'où, nous suggérons l'hypothèse suivante :

Hypothèse n°3 : La pertinence des bénéfices comptables est positivement associée avec la concentration de propriété.

2- 2-4- Cumul des fonctions de directeur général et de président du conseil d'administration

Le concept de la dualité, selon Thaddée et Ndonzau (2000) prend naissance quand une même personne occupe les deux postes du

président du conseil d'administration et du directeur général. Le cumul de ces deux fonctions engendre plusieurs effets sur le conseil d'administration et de ce fait les points de vue des chercheurs sur la dualité sont divergents : certains soutiennent le cumul et d'autres le dénoncent.

Jensen (1993) stipule aussi que la séparation entre le directeur général et la position du président du conseil d'administration renforce la gouvernance d'entreprise. Il faut noter que les points de vue concernant cette question divergent. D'ailleurs, Goyal et al (2002) ont montré que la sensibilité de la rotation des directeurs généraux à la performance d'entreprise est faible lorsque la position du directeur général et de présidence du conseil est assurée par une même personne. Par contre, Baliga et al (1996) avancent que la séparation des deux fonctions dilue la notion de leadership et augmente la possibilité de désaccord entre le dirigeant et le conseil ce qui peut être à l'origine d'un potentiel de rivalité entre l'administrateur délégué et le président du conseil. En plus, Lorsch et Maciver (1989) affirme que la séparation de ces deux fonctions peut aider le conseil d'administration à contrôler les problèmes d'agence. En effet, Brickley, Coles et Jarrell (1997) avancent que bien que la séparation entre directeur général et président du conseil présente un bénéfice potentiel, la dualité directeur général/président du conseil présente des coûts potentiels qui peuvent apporter à l'entreprise des revenus efficaces.

Dans notre étude, nous allons étudier l'impact de la dualité sur la pertinence des bénéfices comptables, voici l'hypothèse que nous retenons :

***Hypothèse n°4 :** La pertinence des bénéfices comptables est positivement liée au cumul par la même personne des fonctions de directeur général et de président du conseil d'administration.*

2- 2-5- La taille du conseil et pertinence des bénéfices comptables

A côté de l'indépendance des administrateurs externes, la taille du conseil semble aussi à voire un impact significatif sur son fonctionnement et son efficacité.

D'ailleurs la taille du conseil d'administration a également fait l'objet de divers études dont les résultats restent mitigés (Dfeffer, 1972 ; Datton et Kesner, 1987 ; Lipton et Lorsh, 1992 ; Jensen, 1993 ; Yermarck, 1996 ; Eisenberg et al, 1998). Divers questions ont été soulevées. Combien de membres doivent siéger au conseil d'administration ? Faut-il limiter le nombre d'administrateurs ?

Les recherches effectuées en finance et particulièrement dans le domaine du gouvernement d'entreprise, suppose qu'un conseil de petite taille est plus efficace qu'un conseil de grande taille puisqu'il a l'avantage d'avoir des faibles coûts de coordination et par ailleurs un degré plus élevé de coordination et une plus faible incidence des problèmes de « free rider » pour les membres du conseil, mais l'inconvénient d'avoir peu de conseillés et de contrôleurs du management. D'ailleurs, Eisenberg et al (1998) avancent qu'une taille importante peut entraver la coordination et empêcher la synchronisation des efforts fournis dans le cadre de l'exercice de la mission de contrôle.

Jensen (1993) a montré qu'un conseil de petite taille est plus efficace dans sa mission de discipline du management, en plus Yermack (1996) a avancé qu'un conseil de petite taille est mieux évalué par le marché boursier, mieux encore, Eisenberg et al (1998) ont montré qu'il existe une relation inverse entre la taille du conseil et la valeur de la firme.

Les résultats empiriques obtenus par Hossain et al (2005) montrent que la pertinence des bénéfices est corrélée négativement avec la taille du conseil d'administration, par contre la proportion des administrateurs externes n'a pas d'effet significatif sur la pertinence des bénéfices. En effet, un conseil de petite taille est plus efficace

qu'un conseil de grande taille dans sa fonction de contrôle de la qualité des bénéfices.

A partir de ce qui précède, nous nous contentons donc de prévoir l'existence d'une interdépendance entre la taille du conseil d'administration et la pertinence des bénéfices comptables. Nous anticipons à cet effet l'hypothèse suivante :

Hypothèse n°5 : La taille du conseil d'administration a un effet positif sur la pertinence des bénéfices comptables.

2- 2-6- La taille du cabinet d'audit et la pertinence des bénéfices comptables

Dans la relation entre la nature des auditeurs (appartenant aux réseaux internationaux BIG 4 ou non) et la pertinence des bénéfices comptables, l'effet suivant peut être mis en avant. C'est ce que nous qualifierons d'effet « BIG 4 » se base sur la théorie de DeAngelo (1981) disant que les grands cabinets d'audit « BIG 4 » fournissent des services de meilleure qualité car ils disposent de meilleurs infrastructures, d'équipes plus nombreuses et mieux formées, etc. Cet effet « BIG 4 » peut également être analysé comme un effet de réputation et d'image qui incite ces cabinets à fournir des prestations de meilleure qualité pour valoriser leur image et leur marque (Anderson et Zeghal, 1994). Cet effet de réputation incite également les entreprises à choisir des cabinets d'audit « BIG 4 » pour bénéficier des retombées de cette image et donc renforcer la crédibilité des chiffres comptables produits (Piot, 2003; Veronina et al. 2005).

Les auteurs ont trouvé que les grands cabinets d'audit internationaux sont plus conservateurs vis à vis des manipulations comptables. De plus, Teoh et Wong (1993) montrent une association positive entre les «BIG» et la pertinence des bénéfices comptables. Ainsi, ils trouvent un plus haut coefficient de la pertinence des bénéfices comptables pour des clients des auditeurs « BIG 6 » que pour des clients de non « BIG 6 ». Les auteurs soutiennent alors l'hypothèse que l'appartenance

des auditeurs à un réseau international est associée à une plus grande crédibilité des bénéfices comptables.

Francis Hall et Wang (2006) constatent que la qualité des bénéfices comptables est plus élevée pour les entreprises auditées par les « BIG » dans les pays qui donnent une protection plus forte pour les investisseurs.

Hypothèse 6: La pertinence des bénéfices comptables est positivement associée à la taille du cabinet d'audit.

2- 2-7- La spécialisation des auditeurs

Le phénomène de la spécialisation sectorielle des cabinets d'audit trouvera un appui auprès des sociétés qui recherchent une qualité différenciée de l'audit. La connaissance du secteur d'activité de l'entreprise à audité devrait être utile à l'évaluation du risque de mission. En apprenant à connaître les activités commerciales de l'entreprise cliente, ses stratégies, ses motivations et son système d'information comptable et en accédant à la connaissance du type de la fréquence des erreurs potentielles et ainsi de suite, les auditeurs évaluent le risque inhérent. La nature, le calendrier et l'étendu des sondages sont déterminés, en partie, par ces évaluations du risque. Dès lors, les cabinets sont susceptibles, en se spécialisant sur certains segments d'activité, de développer des connaissances sectorielles spécifiques (O'Keefe et al. 1994), et de produire une qualité d'audit différenciée.

Des recherches récentes ont ainsi montré que la capacité d'un auditeur à se montré rigoureux et indépendant est appréciée par sa spécialisation sectorielle (DeFond et al., 2000; Schauer, 2002; Krishnan et Yang, 1999; Craswell et al., 1995; Gramling et al., 1999; Jenkins, Kane et Velury, 2006). Ces recherches soutiennent donc une relation linéaire entre la spécialisation des auditeurs et la qualité de leurs services (qualité d'audit). Cette spécialisation est d'autant plus importante qu'elle est perçue par le marché et contribue à la réputation de l'auditeur (Dunn et al. 2004). Ainsi, les firmes spécialisées réalisent des économies de coûts sur leurs missions

d'audit et offrent une meilleure qualité d'audit (Hogan et Jeter, 1999). Hammersley (2006) prévoit que les cabinets spécialisés dans un secteur d'activité donné bénéficient d'une expérience considérable et d'investissements importants dans la technologie adaptée à ce secteur particulier. Ils sont donc particulièrement compétents dans ce domaine et sont donc susceptibles d'offrir une qualité de service relativement élevée. De même, Dunn et Mayhew (2004) affirment que la spécialisation sectorielle des cabinets d'audit améliore la qualité de la divulgation comptable des entreprises, tel que mesuré par le score de la divulgation comptable.

Gramling et al. (1999) prévoient que le recours au service d'un auditeur spécialisé pouvant fournir une assurance quant à la qualité de l'information volontaire. Les auteurs constatent que les entreprises qui sont auditées par un auditeur spécialisé communiquent des informations prévisionnelles sur les cash flows futurs plus crédibles que celles qui sont auditées par un auditeur non spécialisé.

Gramling et Stone (2001), ayant étudié la relation entre la qualité du résultat comptable et le secteur de la spécialisation des auditeurs, constatent que les bénéfices des clients des auditeurs

spécialisés prévoient des cash-flows futurs plus exactement que ceux des auditeurs non spécialisés. Les auteurs prévoient alors que le secteur de spécialisation améliore la qualité du résultat comptable de leurs audités. En revanche, Lys et Watts (1994) ne trouvent pas de différences significatives entre les spécialistes en industrie et les non spécialistes.

Jenkins, Kane et Velury (2006) étudient l'impact de la spécialisation des auditeurs sur la qualité du résultat comptable pendant la fin des années 1990, période marquée par une activité extraordinaire du marché boursier et de la diminution de la qualité du bénéfice communiquée par les entreprises. Les auteurs vérifient si la spécialisation des auditeurs était efficace en refoulant un tel déclin. Donc les auteurs comparent les accruals discrétionnaires et le coefficient de la pertinence du résultat comptable entre les deux

périodes : 1990-1996 et 1997-1999. Ils suggèrent une diminution globale de qualité du résultat à travers les périodes.

De plus, l'ampleur des accruals discrétionnaires et la diminution du coefficient de la pertinence des bénéfices comptables s'avèrent sensiblement plus petits pour les clients des auditeurs spécialistes.

Hypothèse 7: La pertinence des bénéfices comptables est positivement associée à la spécialisation sectorielle des cabinets d'audit.

3- Analyse empirique de l'impact de l'audit externe sur la pertinence des bénéfices comptables

3- 1- La méthodologie

Pour traiter à bien l'étude empirique des initiations et les données recueillies, nous utilisons la méthode d'analyse logistique tout en mettant en œuvre des régressions linéaires entre la variable à expliquer qui est la pertinence des bénéfices comptables et les différentes variables relatives aux caractéristiques des entreprises tunisiennes cotées à la BVMT. Ces méthodes sont effectuées par les logiciels de traitement de données SPSS18 et STATA 11.

Nous effectuons dans le cadre de cette étude, une modélisation de la pertinence des bénéfices comptables estimée en fonction de certaines variables. La pertinence des bénéfices comptables peut être expliquée en se référant à certaines caractéristiques. Parmi ces caractéristiques on peut citer la structure de propriété, tout en s'intéressant à la présence des actionnaires majoritaires, l'existence des investisseurs institutionnels, le pourcentage des actions détenues par le dirigeant et l'existence d'un comité d'audit. La structure du conseil d'administration est aussi considérée comme étant une variable explicative dans la mesure où le nombre total des administrateurs, la dualité ainsi que la présence des administrateurs externes au sein du conseil peuvent influencer le choix de l'auditeur externe. Parmi les autres facteurs pris en compte, nous avancerons la taille de

l'entreprise. Le niveau d'endettement, est la dernière variable du contrôle de ce modèle.

D'où pour tester nos hypothèses, nous construisons donc un modèle de régression qui se présente comme suit :

$$\text{PERT} = \beta_0 + \beta_1 \text{MANA} + \beta_2 \text{INVINS} + \beta_3 \text{BLC} + \beta_4 \text{CUMUL} + \beta_5 \text{TAILCA} + \beta_6 \text{BIG} + \beta_7 \text{SPEC} + \beta_8 \text{SIZE} + \beta_9 \text{LEV} + \varepsilon_j$$

3- 2- les données et statistiques descriptives.

3- 2-1-les données

3- 2-1-1-collecte des données

La collecte des données d'audit, des données comptables et des données financières des différentes entreprises Tunisiennes cotées à partir des sites web officiels de la bourse des valeurs mobilières de Tunisie (BVMT)³ et du conseil du marché financier (CMF)⁴.

Concernant les données relatives aux auditeurs externes (personnes physiques ou personnes morales), nous avons essayé de collecter les informations nécessaires à travers le site web de l'ordre des experts comptables de Tunisie⁵.

La consultation des états financiers des entreprises cotées arrêtées au 31/12 de chaque année se fait à partir des sites précédemment cités. Toutefois, les informations requises pour notre étude et portant sur la structure de la direction, la nature du contrôle, et la composition de l'administration des entreprises retenues, sont extraites à partir des fiches des sociétés, les bilans et les états de résultats lorsqu'elles sont disponibles.

Pour donner à l'analyse une dimension longitudinale et éviter les limites habituelles d'une simple étude en coupe transversale, nous travaillons sur des données de panel. En termes de fenêtre d'observation, et compte tenu des contraintes de disponibilité des documents de référence et des rapports annuels, nous nous

³ www.bvmt.com

⁴ www.cmf.com

⁵ www.oect.org.tn

concentrons sur la période d'analyse post-promulgation de la loi de sécurité financière 2005.

En outre, le choix de cette période est motivé par au moins deux raisons. Tout d'abord, la faillite de l'affaire « Batam » en 2002, soulevé de nombreuses questions en matière et l'indépendance des commissaires aux comptes et de son effet sur la qualité d'audit. La deuxième raison est qualifiée aussi de post restructuration du marché financier Tunisien.

La construction de l'échantillon de travail est composée de 105 firmes- année. Il correspond globalement aux entreprises qui sont cotées à la BVMT sur la période 2006-2010, et qui n'exercent pas une activité financière ou assimilées⁶. De ce fait lors de collecte des données nous avons exclu les entreprises appartenant au secteur financier car leur intégration dans l'échantillon risque de baisser les résultats empiriques et par la suite leurs interprétations.

De ces entreprises, on a exclu celles qui sont :

- Des entreprises financières, d'assurance, d'investissement ;
- Des entreprises foncières et immobilières.

En effet, à cause de l'indisponibilité de certaines données relatives à un ou plusieurs exercices comptables de la période d'étude retenue, nous étions amenés à réduire l'échantillon final à 21 entreprises Tunisiennes cotées à la BVMT et la période s'étale entre 2006 et 2010.

3- 2-1-1- Les variables de l'étude

*** Mesure de la pertinence des bénéfices comptables**

La pertinence du bénéfice comptable est mesurée par sa capacité à expliquer la variation des rendements ou un fort pouvoir explicatif est démontré comme désirable.

⁶ En Tunisie, les banques et les institutions financières sont régies par des normes comptables sectorielles très spécifiques, en plus les règles de préparation de leurs états financiers, sont assez différentes de celles appliquées dans les autres secteurs

Barth, Beaver et Landsman (2001) considèrent qu'un chiffre comptable est pertinent (value relevant) si il a une association avec la valeur marchande de la société qui l'a publié. Dans ce sens, les recherches antérieures ont approché la pertinence à travers l'association entre les résultats comptables, leurs variations et les rendements boursiers. Ainsi, le coefficient de détermination dégagé de cette régression constitue notre mesure de la pertinence des résultats. Un coefficient faible indique une faible pertinence du bénéfice. Pour estimer la pertinence des bénéfices, Francis et Schipper (1999), Collins, Maydew et Weiss (1997) et Bushman, Chen, Engel et Smith (2003) utilisent le modèle suivant :

$$R_{j,t} = \alpha_{0,j} + \alpha_{1,j} \text{Bénéfices}_{j,t} + \alpha_{2,j} \Delta \text{Bénéfices}_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

Avec :

Bénéfices j, t : bénéfices de l'année j pour la période fiscale t divisé par la valeur du marché ou le prix de l'action au début de l'année financière t .

Rendement j, t : rendement de l'action de la firme j pour l'année financière t .

*** Mesure de la qualité d'audit externe**

- La propriété managériale : MANA : variable dichotomique qui prend la valeur un s'il existe une propriété managériale dans l'entreprise et zéro si non. Nous attendons à une association positive entre la propriété managériale et la pertinence des bénéfices comptables.
- La propriété institutionnelle : INVINS : variable dichotomique qui prend la valeur un s'il ya un parmi les actionnaires des investisseurs institutionnels et qu'il ya un représentant au niveau du conseil d'administration. Nous attendons à une association positive entre la propriété institutionnelle et la pertinence des bénéfices comptables.

- La concentration de propriété : BLC : Cette variable est mesurée par le pourcentage de capital détenu par le principal actionnaire. Nous attendons à une association positive entre la concentration de propriété et la pertinence des bénéfices comptables (Shabou (2003) et Fernández et Arrondo (2005)).
- La taille du conseil d'administration : TAILCA : la taille du conseil d'administration est mesurée par le nombre d'administrateurs qui y siègent. Nous attendons à une association positive entre la taille du conseil d'administration et la pertinence des bénéfices comptables (Yermack (1996), Chtourou et al. (2001) et Fernández et Arrondo (2005)).
- Cumul des fonctions de directeur général et de président du conseil d'administration : CUMUL : variable dichotomique qui prend la valeur un quand les deux postes sont occupés par une même personne et zéro dans le cas contraire. Nous attendons à une association positive entre le cumul des fonctions et la pertinence des bénéfices comptables (Godard et Schatt (2000) et Chtourou et al. (2001)).
- La réputation du cabinet d'audit : BIG : variable dichotomique qui prend la valeur 1 si l'entreprise est auditée par un « BIG 4 » et 0 sinon. Nous attendons à une association positive entre le choix d'un auditeur « BIG » et la pertinence des bénéfices comptables (Francis Hall et Wang, 2006; Taylor, 2003)
- Spécialisation des auditeurs : SPEC : Aux vue des travaux antérieurs, nous retenons la notion de PDM pour définir la variable de spécialisation sectorielle. C'est une variable dichotomique codée 1 si l'auditeur détient une PDM d'au moins 10 pour cent des sociétés du secteur sur le quel est positionnée la firme étudiée, et 0 sinon (Jenkins, Kane et Velury, 2006; Mayangsari, 2007). Nous attendons à une association positive entre la spécialisation sectorielle de l'auditeur et la pertinence des bénéfices comptables.

- Taille de l'entreprise : SIZE : La taille de la firme est mesurée par le logarithme népérien du total des actifs de la firme (Mayangsari, 2007).
- L'endettement : LEVR : est mesuré par le ratio des dettes financières par rapport aux actifs totaux. Le levier est une mesure du risque de la firme (Balsam, Krishnan et Yang, 2003).

3- 2-2- statistiques descriptives

Le tableau 1 résume les statistiques descriptives des différentes variables explicatives.

Un premier regard sur les valeurs des variables retenues, indique que ; 85% des entreprises sont auditées par des cabinets appartenant à un réseau international « Big ». En outre, 23 % des entreprises de l'échantillon sont auditées par des cabinets spécialisés, aussi la présence des investisseurs institutionnels qui détient des titres dans le capital des entreprises est de 95% ce qui indique une forte présence de la propriété institutionnelle dans le capital des entreprises de notre échantillon.

Concernant l'existence d'actionnaire majoritaire, qui détient plus que 5% de capital de l'entreprise, est vérifiée pour 95% des observations, ce qui signifie que la dispersion de propriété de capital des entreprises de l'échantillon est assez faible et une grande concentration des titres dans les mains d'un nombre limité des actionnaires.

Aussi, La présence de la propriété managériale est élevée, 89% des observations sont caractérisées par l'existence des dirigeants participants au capital de la firme. Concernant, le la variable cumul entre les fonctions de directeur général et du président du conseil, 56% des entreprises caractérisées par une dualité de deux fonctions.

Une moyenne de taille de conseil d'administration de 9.29, avec un maximum de 12, indique que le nombre d'administrateurs est assez élevé dans les entreprises de notre échantillon. Concernant les variables du contrôle intégrées dans notre modèle, le ratio

d'endettement est en moyenne atteint un seuil de 42.1%, et la moyenne de la taille de l'entreprise est égale à 7.568.

3- 3-Analyse et discussion

Nous commençons, tout d'abord, par présenter les tests univariés relatifs aux variables explicatives étudiées. Les résultats de ce tableau montrent que les variables BIG, SPEC et influencent significativement et positivement la variable pertinence des bénéfices comptables. Tandis que, les variables MANA, BLC, CUMUL et END influencent significativement et négativement la pertinence des bénéfices comptables. Concernant les variables INVINS et TAILL ont un effet non significatif.

Le pouvoir explicatif du modèle est significatif dans sa globalité, car le fait d'avoir un $R^2 = 0.515640$ permet de dire que 51,5640% de la variation de la variable à expliquer (la pertinence des bénéfices comptables des entreprises de notre échantillon) est expliquée par les variables explicatives intégrées dans notre modèle. Nous pouvons donc affirmer que les variables indépendantes utilisées dans ce modèle réussissent bien à expliquer le phénomène étudié, à savoir la pertinence des bénéfices comptables et que notre modèle est globalement significatif.

Les données en panel possèdent deux dimensions : une pour les individus (dans notre modèle les entreprises) et une pour le temps. Elles sont généralement indiquées par l'indice i et t respectivement. Il est souvent intéressant d'identifier l'effet associé à chaque individu, un effet qui ne varie pas dans le temps, mais qui varie d'un individu à l'autre. Cet effet peut être fixe ou aléatoire. En plus de la question des effets individuels, la question de la corrélation et de l'hétéroscédasticité dans le cadre des données de panels est adressée.

**** Test de présence d'effet individuel**

Ce test consiste à vérifier la présence d'effets individuels dans nos données. Notre analyse se concentrera sur la modélisation des effets

individuels u_i pour des données en panel de la forme suivante :

$$Y_{it} = Y + X_{it}\beta + u_i + e_{it}$$

En effet, on recherche donc à tester l'hypothèse nulle $H_0 : u_i = 0$ d'absence d'effets individuels dans la régression précédente.

Les résultats de ce test dans notre échantillon des entreprises non financières permettent de rejeter H_0 dont l'absence des effets

individuels. En effet, nous pouvons avancer la présence d'effets individuels en se basant sur la statistique de Wald Chi deux de valeur de 113.0067 et un niveau de signification très élevé (0.0016).

Ces résultats de ce test permettent de rejeter H_0 et d'accepter donc

l'hypothèse alternative c'est-à-dire l'hypothèse de présence d'effets individuels. Dans se qui suit on passer par le test de spécification d'Hausman pour vérifier si ces effets sont aléatoires ou fixes.

**** Test d'Hausman**

Le test d'Hausman est un test de spécification qui permet de déterminer si les coefficients des deux estimations (fixes et aléatoires) sont statistiquement différents. L'idée de ce test est que, sous l'hypothèse nulle d'indépendance entre les erreurs et les variables explicatives, les deux estimateurs sont non biaisés, donc les coefficients estimés devraient peu différer. Le test d'Hausman compare la matrice variance-covariance des deux estimateurs.

$$W = (\hat{a} - \hat{a}_0)' \text{var}(\hat{a} - \hat{a}_0)^{-1} (\hat{a} - \hat{a}_0)$$

L'hypothèse nulle de ce test (H_0) se rapporte à l'effet aléatoire, si p-value est supérieur à 10%, on utilise les effets aléatoires qui sont plus efficace.

****Test de corrélation entre les variables explicatives**

Le dernier test à vérifier dans le cadre des données de panel est celui de l'absence d'un problème de multi-colinéarité entre les variables introduites dans notre modèle. Nous examinons la matrice des

corrélations de Pearson des variables indépendantes y compris les variables de contrôle.

Le dernier test à vérifier dans le cadre des données de panel est celui de problème de multi colinéarité entre les variables interdépendantes introduites dans notre modèle. Nous examinons la matrice des corrélations de Pearson des variables indépendantes y compris les variables de contrôle.

En effet, selon Kevin (1992), pour se prononcer sur un problème sérieux de colinéarité entre les variables indépendantes incluses dans un modèle de régression, il faut que $r \geq 0,7$. Nous appliquons donc les régressions multi-variées sur notre modèle sans craindre l'existence d'un problème sérieux de multi-colinéarité entre les variables exogènes incluses, car les valeurs des coefficients de corrélation de Pearson tels que nous montre le tableau 6 sont tous inférieurs de 0,7.

****Analyse multi variée**

Les principaux résultats qui peuvent être dégagés concernant les hypothèses de notre recherche :

L'existence d'une relation négative et statistiquement significative entre pertinence des bénéfices comptables et la concentration d'actionnariat. Cette relation peut être expliquée par la théorie de l'agence qui prévoit des conflits d'intérêts résident principalement entre les actionnaires et les dirigeants dans les entreprises à capital dispersé.

A l'instar des résultats de recherches antérieures de Yeo et al., (2002) sur un échantillon d'entreprises au Singapour et ceux de recherches de Gramlich et Plenborg (2002) sur un échantillon d'entreprises danoises et qui ont aboutit au fait qu'il n'existe pas de relation toujours positive entre la propriété des dirigeants et le pouvoir informationnel des bénéfices, les résultats liés à la variable propriété managériale montrent un effet significatif et négatif ($T = -3,456609$ et $P = 0.0471$)

confirme notre hypothèse préalablement énoncée. (**Hypothèse 1 confirmée**)

Le résultat obtenu liée à la propriété institutionnelle et effet positif non significatif sur la pertinence des bénéfices comptables ($T= 1.191038$ et $P=0.8542$) ce qui ne confirme pas les résultats des études antérieures tels que celle de Bushee et Noe (2000) et Donnelly et Mulcahy (2008) qui ont trouvé que la participation des investisseurs institutionnels dans le capital de la firme a un effet positif et significatif sur la pertinence des bénéfices comptables. (**Hypothèse 2 non confirmée**)

A l'instar des résultats de recherches effectuées par Shleifer et Vishny (1986), Denis et Serrano (1996), Bryan et al. (2004) et de Chtourou (2000) dans son étude faite sur un échantillon de 300 entreprises américaines, il existe une relation significativement négative entre la gestion des résultats et le pourcentage cumulé de blocs d'actions détenus par les investisseurs détenant plus de 5%, c'est-à-dire que la présence des actionnaires majoritaires représente un motif pour l'amélioration de la pertinence des bénéfices comptables. ($T=5.535383$ et $P=0.0057$) la variable concentration de propriété présente un signe positif et statistiquement significatif. (**Hypothèse 3 confirmée**)

Concernant la variable cumul des fonctions de directeur général et de président du conseil d'administration, le résultat obtenu est contraire à celui prévu, et aussi contradictoire avec les énoncés théoriques, car Krishnan et Ye (2005) et Marisetty et Chalmers (2005) ont montré que la pertinence des bénéfices comptables est positivement associée avec la concentration de propriété ($T= -0,169948$ et $P=0.3075$). (**Hypothèse 4 non confirmée**)

Concernant la variable taille du conseil d'administration, il apparaît que les résultats obtenus dans notre étude sont conformes aux études antérieures et corroborent l'hypothèse préalablement émise, cette variable a un effet significativement négatif sur la variable dépendante de notre modèle d'étude ($T=-4,025325$ et $P=0.0251$). À l'instar des résultats faites par Agrawal et Knoeber (1999), Lin et al (2003) et

Hossain et al (2005) dans différents contextes et qui ont montré une relation significativement négative de la variable taille du conseil d'administration sur la pertinence des bénéfices comptables. **(Hypothèse 5 confirmée)**

Le résultat obtenu lié à la taille du cabinet d'audit confirme l'hypothèse préalablement émise et confirme aussi les résultats des études antérieures tels que celle de Piot (2003) Pittman et Fortin (2004) Francis Hall et Wang (2006). En effet, l'appartenance des auditeurs à un réseau international (BIG4) a un impact significativement positif sur la pertinence des bénéfices comptables ($T=1,332244$ et $P=0.0634$). **(Hypothèse 6 confirmée)**

A l'instar des résultats de recherches effectuées par, Balsam et al. (2003) Carcello et Nagy (2004) Jenkins, Kane et Velury (2006) et qui ont dégagé un effet positif de la variable spécialisation sectorielle des cabinets d'audit les coefficients de cette variable sont ($T=7,137828$ et $P=0.0960$), donc l'hypothèse préalablement émise est confirmée. **(Hypothèse 7 confirmée)**

Concernant les variables de contrôle, les résultats dégagés avancent une relation positive entre la pertinence des bénéfices comptables et la taille de la firme ($T= 3,831207$ et $P= 0.4912$). Ces résultats impliquent que cet élément est un motif qui contribue à la pertinence des bénéfices comptables.

Un signe conforme aux résultats prévus pour l'endettement ($T= -0,790206$ et $P= 0.0629$) c'est-à-dire que la variable endettement a un effet négatif sur la pertinence des bénéfices comptables.

Le tableau ci-dessous synthétise les résultats de l'étude de l'impact de la qualité de l'audit externe sur la pertinence des bénéfices comptables.

4- Synthèse et conclusion

Notre recherche a contribué à l'identification de la relation entre la qualité de l'audit externe, en tant que mécanisme de gouvernement, et la pertinence des bénéfices comptables sur un échantillon de 21

entreprises tunisiennes non financières cotées à la BVMT durant une période allant de 2006 à 2010.

Notre étude nous a amenée à conclure les résultats suivants :

Une meilleure qualité d'audit externe améliore la qualité des bénéfices comptables. Plus précisément, l'étude empirique montre que l'appartenance des auditeurs à un réseau international (Big) et la spécialisation des auditeurs participent à l'amélioration de la pertinence des bénéfices comptables.

Les résultats obtenus montrent que d'autres variables de l'audit externe améliorent la qualité des bénéfices comptables sont notamment l'existence des actionnaires majoritaires détenant plus que 5% du capital.

Les résultats empiriques montrent que parmi les caractéristiques des organes de direction, seule l'hypothèse liée à la taille du conseil d'administration est confirmée, alors que la variable cumul des fonctions admet un signe contraire à celui attendu.

Les résultats de l'étude empirique montrent aussi que la propriété managériale varie inversement et significativement avec la pertinence des bénéfices comptables.

Par ailleurs, nos résultats révèlent l'existence d'autres facteurs pouvant également affecter la pertinence des bénéfices comptables comme la taille de l'entreprise et son niveau d'endettement.

En conclusion, les résultats obtenus corroborent cinq de nos hypothèses de départ. Les résultats de cette étude contribuent au champ de recherche empirique sur les mécanismes de gouvernement d'entreprise des firmes tunisiennes. Il permet, en effet, de mettre en évidence des relations entre les mécanismes de direction et de contrôle et la pertinence des bénéfices comptables.

Tableau 1- statistiques descriptives des variables qualitatives

	Modalité 1		Modalité 2	
	Fréquence	%	Fréquence	%
MANA	93	89%	12	11%
INVINS	58	95%	47	5%
BLC	100	95%	5	5%
CUMUL	59	56%	46	44%
BIG	89	85%	16	15%
SPEC	24	23%	81	77%

Tableau 2-statistiques descriptives des variables quantitatives

	TAILCA	TAILL	END
Moyenne	9.295238	75683.74	4213.962
Médiane	10.00000	77403.00	4392.000
Maximum	12.00000	85075.00	12000.00
Minimum	5.000000	8.000000	144.0000
Ecart-type	2.165835	9084.305	2118.847

Tableau 3- tests univariés

Variable	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MANA	0.022542	-20.25572	-3,456609 (0.0471)
INVINS	0.017971	10.63046	1.191038 (0.8542)
BLC	0.039560	13.53349	5.535383 (0.0057)

TAILCA	0.004296	-5.894760	-4,025325 (0.0251)
CUMUL	0.015396	-11.03845	-1,169948 (0.3075)
BIG	0.026140	12.71025	1,332244 (0.0634)
SPEC	0.019962	6.904379	7,137828 (0.0960)
TAILL	0.572207	0.688588	3,831207 (0.4912)
END	0.243306	1.861993	-0,790206 (0.0629)
R ²		0.515640	
R ² ajusté		0.481687	

Tableau 4-test de présence d'effets individuels

	Modèle d'échantillon des entreprises tunisiennes non financières cotées
Test de Chi deux	113.0067 (0.0016)

Tableau 5-test d'Hausman

	Modèle
Test de Chi 2	2.928156 (0.7111)

Tableau 6-synthèse des résultats de l'étude empirique

Variables	Hypothèse	Modèle d'étude			Validation des hypothèses
		Coefficient	Signes anticipés	Sig	
MANA	La pertinence des bénéfices comptables est positivement (ou négativement) associée avec la propriété managériale.	-3.456609	(+/-)	0.0471**	Confirmée
INVINS	La pertinence des bénéfices comptables est	1.191038	+	0.8542	Non

	positivement associée avec la propriété institutionnelle				confirmée
BLC	La pertinence des bénéfices comptables est positivement associée avec la concentration de propriété.	5.535383	+	0.0057*	Confirmée
TAILCA	La taille du conseil d'administration a un effet négatif sur la pertinence des bénéfices comptables.	-4.025325	-	0.0251**	Confirmée
CUMUL	La pertinence des bénéfices comptables est positivement liée au cumul par la même personne des fonctions de directeur général et de président du conseil d'administration.	-1.169948	+	0.3075	Non confirmée
BIG	La pertinence des bénéfices comptables est positivement associée à la taille du cabinet d'audit.	1.332244	+	0.0634***	Confirmée
SPEC	La pertinence des bénéfices comptables est positivement associée à la spécialisation sectorielle des cabinets d'audit	7.137828	+	0.0960***	Confirmée
TAILL		3.831207	+	0.4912	Non confirmée
END		-0.790206	-	0.0629	Non confirmée

*significatif à 1%
significatif à 10%

** significatif à 5%

Bibliographie :

Abbott L.J., Parker S., Peters G.F., Raghunandan K. (2003). "The association between audit committee characteristics and audit fees". Auditing: A Journal of Practice and Theory 22 (2) ; pp.17-32.

Abbott, L.J., Y. Park and S. Parker. (2000). the effects of audit committee activity and independence on corporate fraud. Managerial Finance 26: pp.55-67.

Adams, R., and H. Mehran. 2002. "Board Structure and Banking Firm Performance." Unpublished paper, Federal Reserve Bank of New York.

Agardi D. (2011), "Corporate governance: directors and institutional investors Networks", PhD in Economics, University of Toulouse 1, p.81. Aghion P., Bolton P. (1992), "An Incomplete Contracts Approach to Financial Contracting", *Review of Economic Studies*, n°59, pp. 473-494.

Agrawal A et Knoeber (1999) "Outside directors, Politics and firm Performance" www.ssrn.com.

Agrawal A. et Knoeber C., (1996), « Firm performance and mechanisms to control agency problems between managers and shareholders », *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, vol. 31, n° 03, pp. 377-397.

Agrawal A., G. Mandelker (1992), « Shark Repellents and the Role of Institutional Investors in Corporate Governance », *Managerial and decisions economics*, vol. 13, pp. 15-22.

Akerlof G. A. (1970), « The market for lemons: qualitative uncertainty and market mechanism », *Quarterly Journal of Economics*, vol. 84, pp. 488-500.

Alchian, A. A. et H. Demsetz. 1972. "Production, information costs, and economic organisation", *American Economic Review*, p.62.

Anderson D., Francis J.R., Stokes D.J. (1993), « auditing, directorships and the demand for monitoring », *Journal of Accounting and Public Policy*, vol.12, pp.353-375.

Antle, R. (1982). "The auditor as an economic agent". *Journal of Accounting Research*, 20, 503–527.

Attiya Javid et Shahab-u-Din (2011), « Impact of Managerial Ownership on Financial Policies and the Firm's Performance: Evidence Pakistani Manufacturing Firms », *International Research Journal of Finance and Economics* 81, 1 p.

Ball, R., et Brown, P., (1968), « An empirical evaluation of accounting income numbers », *Journal of Accounting Research*, Autumn, pp 159 – 177.

Balsam, S., J. Krishnan, et Yang. J.S. (2003), « Auditor industry specialization and earnings quality », *Auditing: A Journal of Practice et Theory*, Vol. 22, n° 2, p. 71-97.

- Barkess L., Simnett R. (1994), « The provision of other services by auditors: independence and pricing issues », *Accounting and Business Research*, Vol.24, n° 94, pp. 99-108.
- Barth, M. E., W. H., Beaver, & W.R., Landsman, (2001), "The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: Another view." Working paper, Graduate School of Business, Stanford University.
- Beasley M.S., Petroni R. (2001), « Board independence and audit firm type », *A Journal of Practice and Theory*, vol. 20, n° 1, p. 97-114.
- Brickley, J.A., Coles, J.L. et Jarrell, G. (1997), « Leadership Structure: Separating the CEO and Chairman of the Board », *Journal of Corporate Finance*, vol.3, No.3, pp. 189-220.
- Burns, N., Kedia, S., (2006), « The impact of performance based compensation on misreporting », *Journal of Financial Economics* 79, pp.35-67.
- Bushee, B. (2001), « Do institutional investors prefer near-term earnings over long-run value? » *Contemporary Accounting Research* 18:207-46.
- Carcello J.V., Hermanson D.R., Neal T.L., Riley R.A. (2002), « Board characteristics and audit fees », *Contemporary Accounting Research*, vol. 19, n° 3, p. 365-384.
- Carcello, J.V., et T.L. Neal. (2003). « Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissals following ». *The Accounting Review* (January), 95-117.
- Carcello, J.V., et A.L. Nagy, (2004), « Audit firm tenure and fraudulent financial reporting », *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, vol 23, p. 55-69.
- Charreaux, G. 1997. "Le gouvernement des entreprises " in *Corporate Governance, theories et faits*, Economica edition, pp.421-469.
- Chtourou M S., Bédard J. et Courteau L. (2001), « Corporate governance and earning management », Working paper, Université de Laval, 39 p.

Cohen, J., Krishnamoorthy, G., Wright, A. (2004). The corporate governance mosaic and financial reporting quality. *Journal of Accounting Literature* 23: 87-152.

Collins, D., E. Maydewet I. Weiss. (1997), « Changes in the Value-relevance of Earning and Book Values over the Past Forty Years », *Journal of Accounting and Economics*, vol. 24, pp. 39-67.

Craswell D. (1999), « Does the provision of non-audit services impair auditor independence? », *International Journal of Auditing*, Vol. 3, pp. 29-40.

Dalton T. et Kelley T. (1997), « A comparison of dys functional behaviors by tax accountants and auditors under time budget pressure », *Advances in Accounting*, vol. 15, pp. 193-208.

Darkos, A.A., Bekiris, F.V. (2010). « Corporate performance, managerial ownership and endogeneity: A simultaneous equations analysis for the Athens stock exchange ». *Research in International Business and Finance* 24, pp. 24-38.

David C. H, Knechel W. R. et Norman W. (2006), « Audit Fees: A Meta-analysis of the Effect of Supply and Demand Attributes », *Contemporary Accounting Research*, vol. 23, n°1, pp. 141 – 191

De Angelo, L.E. (1981), « Auditor size and quality », *Journal of Accounting & Economics* vol.3, (Décembre), pp.183-199.

Dechow, P. (1994), « Accounting Earnings and Cash Flows as Measures of Firm Performance: The Role of Accounting Accruals », *Journal of Accounting and Economics*, no. 18, pp. 3-42.

Dunn, K.A., et B.W. Mayhew. (2004), « Audit Firm Industry Specialization and Client Disclosure Quality », *Review of Accounting Studies*, vol 9, n° 1, pp. 35-58.

Eisenberg, T., Sundgren, S., et M. T. Wells. (1998), « Larger board size and decreasing firm value in small firms », *Journal of Financial Economics*, 48, pp. 35-54.

El-Gazzar, S.M, (1998). « Predisclosure information and institutional ownership: A cross examination of market revaluations during earnings announcement period ». *The Accounting Review* 73, pp. 119-129.

- Fama E. et Jensen M. (1983), « Separation of Ownership and control », *Journal of Law and Economics*, vol. 26, pp. 301-325.
- Fama, E., Miller, M. (1972), « The Theory of Finance », Dryden Press, Hinsdale, IL.
- Fan, J.P.H. et T.J. Wong. (2002), « Corporate ownership structure and the informativeness of accounting earnings in East Asia », *Journal of Accounting and Economics* 33, pp 401- 425.
- A. Finet Lajmi and A. (2008). "Audit Quality and Corporate Governance: Analysis test on the Belgian market," Warocupe Research Center, 20 p.
- Goodwin-Stewart J., Kent P. (2006), « Relation between external audit fees, audit committee characteristics and internal audit », *Accounting and Finance*, vol. 46, p. 387-404.
- Gul F.A., Sami H et Zhou H.Y. (2009). « Auditor Disaffiliation Program in China and Auditor Independence », *Journal of Practice et Theory*, 28(1): 29 – 51.
- Hammersley, J.S. (2006), « Pattern identification and industry-specialist auditors », *The Accounting Review*, mars, p. 309-336.
- Klai N. Omri and A. (2008), "Board characteristics and quality of results: the case of Tunisian listed firms," *International Tax Law Management Conference*, Hammamet, Tunisia, 13 p.
- Piot C. (2005) "Quality audit, financial reporting and governance: challenges and contributions" in *Corporate Governance: Issues managerial, financial and accounting*, Editions de Boeck, Brussels, pp. 270, 155-229.
- Saada T. (1998), "Audit committees in France: one year after the Viénot" *Finance Control Stratégie*, Vol, 1, No. 3, p. 159-184.
- Wooten T.C. (2003), « Research about audit quality », *CPA Journal*, vol. 73, n° 1, pp. 48-64.
- Zahid Hussain, Syed Ali Shah and Khalil-Ur-Rehman Wahla. (2012) "Impact of Ownership Structure on Firm Performance Evidence from Non-Financial Companies Listed at Karachi Stock Exchange" *International Research Journal of Finance and Economics* 84.7 p.

Zarai M.A. and Bettabai W. (2007), "Impact of the effectiveness of audit committees on the quality of accounting earnings disclosed" Governance Review, 23 p.

Zehri F. Nemer (2008), "Quality of the external auditor and earnings management: the case of Tunisia," International Tax Law Management Conference, Hammamet, Tunisia, 16 p.

Zhou X. (2001), « Understanding the Determinants of Managerial Ownership and the Link between Ownership and Performance », Journal of Financial Economics, 62, pp. 564.

ANNEXE: Liste des entreprises tunisiennes cotées de l'échantillon

Les entreprises tunisiennes cotées de l'échantillon	AIR LIQUIDE
	ALKIMIA
	ASSAD
	ELECTROSTAR
	GIF
	ICF
	MAGASIN GENERALE
	MONOPRIX
	SFBT
	S.I.A.M.E
	SIMPAR
	SIPHAT
	SOMOCER
	SOTETEL
	SOTRAPIL
	SOTUMAG
	SOTUVER
	STEQ
	S.T.I.P
	TUNISAIR
	TUNISIE LAIT

Emissions de CO₂, Consommation d'énergie et Croissance économique au Sein des Pays de Moyen Orient et Afrique du Nord

CO₂ emissions, energy consumption and economic growth in the Middle East and North Africa (MENA)

Dr/ Mohammed BOUZNIT

Laboratoire Economie et Développement, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université de Bejaia, 06000, Algérie & Chercheur Associé au Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD), Algérie
bouznit_inps@yahoo.fr

Received date: 07/11/2017 **Revised Paper** 07/12/2017 **Accepted paper:** 11/12/2017

JEL: C5;E6;O4;Q4

Abstract :

L'objet du présent article est de vérifier l'hypothèse de la courbe environnementale de Kuznets (CEK) pour le cas de 10 pays de la région MENA durant la période allant de 1980 à 2014. Pour ce faire, la forme fonctionnelle de type *translog* a été adoptée pour estimer la relation entre les émissions de CO₂, la consommation d'énergie et le PIB par habitant. Les résultats obtenus confirment la présence de la CEK, le PIB par habitant et la consommation d'énergie influencent de façon positive les émissions de CO₂, et la présence d'une relation de feedback entre le PIB par habitant et la consommation d'énergie. Par conséquent, le cadre environnemental des pays retenus s'améliore du moment que leur niveau de croissance est devenu plus avancé. En outre, pour réduire les émissions de CO₂, les pays de la région MENA sont appelés à augmenter de façon significative l'utilisation des énergies renouvelables et la mise en place d'une politique énergétique plus efficace.

Keywords: CO₂, Energie, Croissance économique, Fonction translog, Pays de la région MENA.

الملخص:

يتمحور موضوع هذه المقالة حول إثبات صحة فرضية منحني كينزيت «Kuznets» للبيئة في كل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2014. ولتحقيق ذلك، قمنا بتقدير العلاقة بين انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ومعدل استهلاك الطاقة والنواتج الداخلي الخام لكل فرد، وهذا باستخدام علاقة وظيفية من نوع *Translog*. وقد أثبتت النتائج المحصل عليها صحة فرضية منحني كينزيت للبيئة، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين كل من استهلاك الطاقة والنواتج الداخلي الخام لكل فرد من جهة وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من جهة أخرى. في حين هناك علاقة في الاتجاهين المتعاكسين ما بين استهلاك الطاقة والنواتج الداخلي الخام.

ومن خلال ما سبق، فالإطار البيئي لكل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوف يتحسن عندما يصبح مستوى نموها جد متطور. من جهة أخرى، لتخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في كل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتطلب منها استعمال أكثر للطاقات المتجددة ووضع سياسة طاقوية أكثر نجاعة.

الكلمات المفتاحية: ثاني أكسيد الكربون، الطاقة، النمو الاقتصادي، دالة *Translog*، دول المينا.

1. Introduction

Depuis le début des années 1990, la dimension environnementale occupe une place de plus en plus importante dans les politiques de développement aussi bien à l'échelle nationale qu'à l'échelle internationale. Selon le rapport de Brundtland (1987)¹, le développement durable est celui qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures à répondre aux leurs. Ceci ne peut pas avoir lieu sans la prise en considération de trois dimensions ; la dimension économique, la dimension sociale et la dimension environnementale. En effet, une politique économique visant à booster le taux de croissance aura certainement des effets négatifs sur l'environnement, car une telle politique nécessite notamment une forte utilisation des ressources naturelles. Panayotou (1993)² est le premier auteur à avoir développé l'idée selon laquelle la relation entre les émissions des CO₂ et la croissance économique prend la forme d'une courbe en « U » inversé, appelé la courbe environnementale de Kuznets. En effet, la dégradation de l'environnement sera moins importante du moment que le niveau de croissance économique est plus élevé.

Par ailleurs, la littérature économique renvoie la croissance économique à l'accumulation des facteurs de production, tels que le capital physique, le travail, le capital humain et le progrès technique^{3, 4, 5}. Cependant, beaucoup d'économistes, spécialistes de l'économie d'énergie, soutiennent l'idée selon laquelle ces facteurs de production ne peuvent être productifs qu'en présence de l'énergie, alors cette dernière est considérée comme le moteur de la croissance économique^{6, 7, 8, 9}. De ce fait, les causes de la dégradation de l'environnement ne se réduisent pas uniquement à un seul facteur, à savoir la croissance économique, mais d'autres facteurs interviennent également comme la consommation d'énergie. En effet, les sources d'énergie les plus utilisées dans les pays de la région MENA sont les énergies fossiles. Ces dernières sont les plus polluantes, car l'utilisation du gaz ou du pétrole dans l'activité économique, à titre d'exemple la production de l'électricité, émet du CO₂ dans l'air et contribue à l'effet de serre. C'est cette pollution atmosphérique qui est à l'origine des changements climatiques. Selon un rapport de la Banque Mondiale publié en 2011, les pays de la région seront durement frappés par les changements climatiques. Car le taux de réchauffement moyen sera plus élevé que la moyenne mondiale, à cela s'ajoute le phénomène de sécheresse et de stress hydrique.

Il est à noter que les statistiques émanant de la Banque Mondiale (WDI, 2017) montrent que les émissions de CO₂ dans les pays de la

région MENA étaient de 3,6 tonnes métriques par habitant en 1990 et 6,2 tonnes métriques par habitant en 2014, soit une augmentation de 172% en l'espace de deux décennies. Alors que les moyennes mondiales des émissions pour les mêmes périodes (1990 et 2014) ne sont que de 4,2 tonnes métriques par habitant et 5 tonnes métriques par habitant. La tendance haussière des émissions sera un vrai problème que les pays de la région MENA vont devoir faire face, puisque leurs engagements internationaux vis-à-vis des changements climatiques (Accord de Paris de 2016) vont les obliger à œuvrer pour réduire les émissions des gaz à effet de serre. Ceci nécessite, bien entendu, la diminution de la consommation des énergies fossiles, sachant que les énergies propres, dites renouvelables, ne sont pas assez développées pour réussir la transition énergétique, ce qui risque de mettre en péril le développement économique des pays en question.

Dès lors, la promotion du développement durable dans les pays de la région MENA nécessite une analyse attentive des sources de la dégradation de l'environnement. De ce fait, l'objet de cette étude est d'apporter des éclairages à la fois théoriques et empiriques à la nature des relations qui peuvent exister entre la croissance économique, la consommation des énergies fossiles et les émissions de CO₂. Ceci nous amène à vérifier l'hypothèse de la courbe environnementale de Kuznets (CEK) pour le cas des pays retenus. La raison qui nous a motivé à aborder une telle problématique est l'absence de consensus entre les résultats des travaux en la matière, car certains travaux ont confirmé l'hypothèse de la CEK, alors que d'autres en infirmer. De ce fait, la présente contribution repose sur une méthodologie nouvelle et appropriée. Il s'agit d'une analyse empirique en données de panel sur 10 pays de la région MENA, et ce durant la période allant de 1980 à 2014. En outre, la forme fonctionnelle *Translog* (*Transcendental-Logarithmique*) sera utilisée pour estimer la relation entre la variable dépendante (émissions de CO₂) et les variables explicatives (PIB par habitant, consommation d'énergie). Le recours aux spécifications économétriques de la fonction *Translog* en données de panel se justifie pour diverses raisons. Cette fonction est flexible, elle permet de capter à la fois non seulement l'effet de chaque variables explicatives sur la variable endogène, mais aussi la nature de la relation entre les variables explicatives, ainsi que l'estimation et leurs effets quadratiques¹⁰. Par conséquent, le signe du terme quadratique du PIB par habitant sera d'importance capitale pour infirmer ou confirmer l'hypothèse de la courbe environnementale de Kuznets.

L'article est structuré en cinq sections. Une première section introductive qui expose la problématique et l'objet de l'étude. La deuxième section est consacrée à une revue de littérature qui résume les principaux travaux dédiés à la question de la relation croissance économique-environnement. La troisième section présente la méthodologie utilisée pour traiter notre problématique. L'analyse descriptive de données et la présentation et la discussion des résultats obtenus, feront l'objet de la quatrième et la cinquième section. Enfin, les principales conclusions seront synthétisées dans la section 6.

2. Revue de littérature

Depuis l'étude de Panayotou (1993), les travaux empiriques sur la question de la relation croissance économique-environnement ne cessent de foisonner. En effet, Panayotou (1993) avait tenté, à travers une analyse à la fois théorique et empirique, de vérifier l'hypothèse de la courbe environnementale de Kuznets (CEK). Cette hypothèse suppose que la relation croissance économique-environnement prend la forme d'un « U » inversé. En effet, l'étude empirique consistait à mettre en évidence la relation entre les effets de développement économique sur la déforestation et la pollution de l'air, et ce pour un échantillon comportant des pays développés et des pays en développement. Les résultats obtenus confirment l'hypothèse de la CEK. Selon l'auteur, la confirmation de la CEK implique des conséquences politiques importantes. Car durant la période de développement, la dégradation de l'environnement est inévitable. Toutefois lorsque l'économie atteint un niveau avancé de croissance, le cadre environnemental commence à s'améliorer significativement.

En outre, Panayotou (1993) a élargi le débat en poussant ceux qui s'intéressent à la question de la relation croissance économique-environnement à approfondir leurs recherches pour mieux identifier la nature de cette relation. De ce fait, beaucoup de travaux ultérieurs se sont penchés sur la même question en adoptant des méthodologies différentes que celle de Panayotou (1993), ou encore en introduisant d'autres facteurs jugés importants pour analyser les sources de la dégradation de l'environnement^{11,12,13, 14}. Ces études ont testé l'hypothèse de la CEK en utilisant différentes variables de dégradation de l'environnement. Toutefois, la variable qui est souvent utilisée est les émissions de dioxyde de carbone^{15,16}. S'agissant des variables de la sphère économique, le PIB par habitant, la consommation d'énergie sont souvent utilisées, mais certaines études introduisent d'autres variables

supplémentaires, telles que l'ouverture commerciale, la population, l'urbanisation, et les IDE...etc¹⁷. On note enfin que les résultats de ces travaux empiriques sont loin de faire le consensus dans la mesure où certains confirment l'hypothèse de la CEK quand d'autres l'infirmen.

A titre d'exemple, Du et *al.* (2012) ont testé la CEK pour le cas des provinces chinoises et ce durant la période allant de 1990 à 2007. En utilisant une modélisation en données de panel à effet fixe et la méthode générale des moments (GMM), Du et *al.* (2012) sont parvenus à rejeter l'hypothèse de la courbe environnementale de Kuznets (CEK). Ce résultat est partagé par d'autres auteurs, comme l'étude de Chandran et Tang (2013)¹⁸, de Saboori et Sulaiman (2013)¹⁹, et celle de Babu et Datta (2013)²⁰. En outre, l'étude de Ozcan (2013)²¹ a pour objet la vérification de l'hypothèse CEK pour un panel de 12 pays de la région MENA durant la période allant de 1990 à 2008. La méthodologie utilisée repose sur des méthodes avancées d'économétrie en données de panel (*Pedroni cointegration, FMOLS, VECM et Granger causality*), et les variables étudiées sont les émissions de CO₂, la consommation d'énergie, le PIB et le PIB au carré. Les résultats obtenus sont mitigés. La CEK a été identifiée uniquement dans 3 pays, alors que dans 5 pays, la relation entre émissions de CO₂ et le PIB prend une forme de « U », et dans les 4 autres pays, les résultats montrent qu'il n'y a pas de lien de causalité entre le PIB et les émissions de CO₂.

En revanche, beaucoup de travaux empiriques confirment l'hypothèse selon laquelle la relation entre la dégradation de l'environnement et le développement économique se présente sous forme d'un « U » inversé^{22, 23, 24}. En effet, la méthodologie adoptée par Shahbaz et *al.* (2014) est le modèle ARDL pour tester une éventuelle relation de cointégration entre les émissions de CO₂ et le PIB, le PIB au carré, la consommation d'énergie et l'ouverture commerciale. Ces variables ont été étudiées sur la période allant de 1971 à 2010 et pour le cas de la Tunisie. Les résultats confirment alors la présence d'une relation de cointégration entre les variables étudiées et l'hypothèse de la CEK a été confirmée. Ce constat est corroboré par d'autres études^{25, 26}. En outre, Osabuohien et *al.* (2014) ont utilisé une méthodologie différente qui consiste à vérifier l'hypothèse de la CEK en utilisant des techniques avancées en données de panel (*Pedroni-cointegration, et OLS dynamique, DOLS*). Les variables retenues sont les émissions de CO₂, le PIB, le PIB au carré, l'Etat de droit, la qualité de la réglementation, l'efficacité du gouvernement et l'ouverture économique. Cette étude a abouti à la confirmation de l'hypothèse de la CEK.

Dans le sillage des analyses précédentes, la présente étude vise à tester l'hypothèse CEK, pour 10 pays de la région MENA durant la période allant de 1980 à 2014, en utilisant une nouvelle méthodologie. Cette dernière consiste à supposer une forme fonctionnelle de type *translog* de la relation croissance économique-environnement.

3. Méthodologie

En vue d'identifier la nature de relation entre les émissions de CO₂, la consommation d'énergie et la croissance économique, nous supposerons une forme fonctionnelle de type *translog* en données de panel. Une telle fonction est obtenue via l'approximation locale par un développement limité de Taylor d'ordre 2, mettant en relation une variable endogène, les émissions de CO₂, avec deux variables exogènes qui sont la consommation d'énergie et la croissance économique et ce pour le cas de 10 pays de la région MENA durant la période allant de 1980 à 2014. Le recours à la forme fonctionnelle *translog* permet d'identifier non seulement la nature de relation entre la variable endogène et les variables explicatives, mais aussi de dégager des conclusions sur les effets croisés et les effets quadratiques, notamment celui relatif à la croissance du PIB. S'agissant du coefficient qui capte l'effet croisé entre le PIB et l'utilisation d'énergie, un signe positif signifie l'existence d'une relation de complémentarité et un signe négatif renseigne sur une relation de substitution. Un signe négatif du coefficient associé au terme quadratique du PIB par habitant nous renseigne alors sur la présence d'un point de retournement entre les émissions de CO₂ et le niveau de développement économique. Ceci nous permet ainsi de tester l'hypothèse de la courbe environnementale de Kuznets (*the Environmental Kuznets Curve (EKC) hypothesis*). Il est à noter par ailleurs que les élasticités associées aux variables explicatives d'une fonction *Translog* sont variables et dépendantes du temps et des pays de l'échantillon. En effet, la forme fonctionnelle en données de panel d'une fonction *Translog* d'ordre deux, telle qu'elle a été développée par Christensen *et al.* (1973), est définie come suit :

$$\begin{aligned} \text{LnCO}_{it} = & A_{it} + \beta_1 \text{LnE}_{it} + \beta_2 \text{LnPIB}_{it} + \beta_{12} \text{LnE}_{it} \text{LnPIB}_{it} + \frac{1}{2} (\beta_{22} \text{LnPIB}_{it}^2) \\ & + \frac{1}{2} (\beta_{11} \text{LnE}_{it}^2) + \varepsilon_{it} \quad [1] \end{aligned}$$

Où $\text{Ln}(\text{CO})$ est le logarithme népérien des émissions de CO_2 (Tonnes métriques par habitant). Le terme A est une constante qui désigne l'effet temporel et individuel de chaque pays, $\text{Ln}E$ est le logarithme népérien de l'utilisation d'énergie (en Kg d'équivalent pétrole par habitant), LnPIB est le logarithme népérien du produit intérieur brut par habitant au dollar constant. Les indices (i) et (t) se réfèrent respectivement à la dimension individuelle et temporelle ($i = 1, 2, \dots, 10$, et $t = 1980, \dots, 2014$). Toutefois, $\beta_1, \beta_2, \beta_{12}, \beta_{11}, \beta_{22}$, sont des paramètres à estimer et en réalité se réfèrent aux élasticités associées aux différents termes de l'équation [1].

En outre, dans le but d'éliminer l'effet de taille de l'échantillon, l'output et les inputs par travailleur seront transformés en différence par rapport à la moyenne de l'échantillon. Les lettres italiques seront utilisées pour désigner une telle différence, alors l'équation [1] sera réécrite de la façon suivante :

$$\text{LnCO}_{it} = A_{it} + \beta_1 \text{Ln}E_{it} + \beta_2 \text{LnPIB}_{it} + \beta_{12} \text{Ln}E_{it} \text{LnPIB}_{it} + \frac{1}{2} (\beta_{22} \text{LnPIB}_{it}^2) + \frac{1}{2} (\beta_{11} \text{Ln}E_{it}^2) + \varepsilon_{it} \quad [2]$$

Les paramètres de l'équation [2] vont être estimés via des techniques économétriques en données de panel en utilisant le logiciel Stata 11. En effet, deux types de modèles seront estimés, à savoir le modèle à effet fixe et le modèle à effet aléatoire. Le test de Hausman (1978)²⁷ a été utilisé pour identifier lequel parmi ces deux modèles retenus est le plus approprié. En outre, le modèle retenu sera soumis aux différents tests de validité. Il s'agit de tester la présence, ou pas, d'auto-corrélation des erreurs, d'hétéroscédasticité et de multi-colinéarité dans les données de panel. En effet, si de tels problèmes se manifestent, la méthode *FGLS* (*Feasible Generalized Least Squares*) sera utilisée afin de les éliminer.

4. Analyse descriptive des données utilisées

La présente étude vise à estimer la relation entre les émissions de CO_2 , la consommation d'énergie et la croissance économique durant la période de 1980 à 2014, et ce pour le cas d'un panel de pays de la région MENA. L'échantillon sélectionné comporte 10 pays, à savoir l'Algérie, le Bahreïn, l'Égypte, l'Irak, l'Iran, la Jordanie, le Maroc, l'Arabie-Saoudite, la Tunisie et la Turquie. Toutes les données sont tirées de la

Emissions de CO₂, consommation d'énergie... Journal of Economic & Financial Research
base de données *World Development Indicateurs* (WDI, 2017)²⁸ de la Banque Mondiale. La variable à expliquer est représentée par les émissions de dioxyde de carbone (CO₂) qui sont exprimées en tonnes par habitant. Pour le cas des pays étudiés, le tableau n°1 et le tableau n°2 font ressortir alors que les émissions annuelles moyennes de CO₂ par habitant sont de 6,2 tonnes, la consommation annuelle moyenne d'énergie par habitant vaut 2310,68 Kg équivalent pétrole, et la moyenne annuelle de PIB par habitant tourne autour de 7038\$. Le pays le moins polluant est le Maroc où les émissions de CO₂ sont les plus faibles en enregistrant une moyenne de 1,21 tonne métrique par habitant. Néanmoins, le pays le plus polluant est le Bahreïn suivi par l'Arabie Saoudite dont les moyennes annuelles des émissions de carbone dioxyde sont respectivement de 24,18 et 15,17 tonnes métriques par habitant. Les autres pays de l'échantillon sont moins polluants, car leurs émissions annuelles moyennes de CO₂ sont inférieures à celles calculées sur la totalité de l'échantillon. A titre d'exemple, les émissions annuelles moyennes de CO₂ sont de 3,08 tonnes métriques par habitant, l'Iran a atteint le niveau de 5,20 tonnes métriques par habitant, tandis que la Tunisie a enregistré 1,95 tonne métrique comme émissions de CO₂ par an.

Tableau n°1 : Tableau récapitulatif des données relatives à tous les pays confondus

Variable	Obs.	Moy.	E. type
Emissions de CO ₂ (en tonnes métrique par habitant)	350	6,2	7,24
Utilisation d'Energie (en Kg équivalent pétrole par habitant)	350	2310,68	3067,39
PIB par habitant (au \$ constant, 2010)	350	7038,53	7038,82

Source : calculé par l'auteur à partir des données de la Banque Mondiale (WDI, 2017)

Par ailleurs, le pays qui a enregistré des niveaux très élevés en matière de PIB annuel moyen par habitant et de consommation annuelle moyenne d'énergie est le Bahreïn avec 20579,38\$ et 10594,28 Kg équivalent pétrole par habitant respectivement. Celles-ci sont nettement supérieures à celles calculées sur la totalité des pays de l'échantillon dont les valeurs sont de 7038,53\$ pour PIB par habitant et 2310,68 Kg équivalent pétrole par habitant pour la consommation d'énergie. La Turquie sort de la règle, car la consommation annuelle moyenne des

énergies est moins importante (1112,67 Kg équivalent pétrole par habitant), elle est inférieure à celle de l'échantillon. Cependant le PIB annuel moyen par habitant est plus moins élevé avec une valeur de 8106,51\$.

Tableau n°2 : Les valeurs annuelles moyennes par habitant du CO₂, E et du PIB durant la période de 1980 à 2014

Pays	Moy. CO ₂	Moy. E	Moy. PIB
Algérie	3,08	913,64	3834,36
Bahreïn	24,18	10594,28	20579,38
Egypte	1,74	634,91	1861,05
Iraq	3,41	1146,41	3466,09
Iran	5,20	1836,10	4623,18
Jordan	2,99	949,94	3075,65
Maroc	1,21	386,37	2043,84
Arabie- Saoudite	15,17	4821,56	19894,70
Tunisie	1,95	710,88	2900,53
Turquie	3,09	1112,67	8106,51

Source : élaboré par l'auteur à partir des données de WDI (2017), Banque Mondiale.

5. Résultats des estimations et discussion

Les résultats des estimations relatifs à l'équation [2], rapportés dans le tableau n°3, ont été obtenus en tenant compte de deux types de modèles : le modèle à effet fixe et le modèle à effet aléatoire. En effet, le test de Hausman (1978) a été utilisé pour identifier lequel parmi ces deux modèles est le plus approprié et identifier la nature de la relation entre les émissions de CO₂, la consommation d'énergie et la croissance économique. Pour ce faire, l'hypothèse H₀, où le modèle à effet aléatoire est le plus adéquat, contre l'hypothèse alternative H₁ qui stipule que le modèle à effet fixe est le plus approprié, sera testée. En effet, la colonne (A) rapporte les résultats d'estimation du modèle à effet fixe, tandis que la colonne (B) comporte ceux du modèle à effet aléatoire. La valeur du test de Housman est égale à 16,02, et la probabilité de rejeter H₀ est inférieure à 5% (0,006). Par conséquent, nous rejetons l'hypothèse nulle, alors le modèle retenu est celui à effet fixe. Ce dernier modèle montre que les émissions de CO₂ au sein des pays de la région de MENA sont fortement influencées et de façon positive par la consommation d'énergie et le niveau de croissance économique, car les coefficients associés aux *LnE* et *LnPIB* sont positifs et statistiquement très significatifs (seuil de

Emissions de CO₂, consommation d'énergie... Journal of Economic & Financial Research
signification 1%). Néanmoins, les coefficients du terme croisé et des termes quadratiques sont non significatifs, chose qui nous amène à tester la validité et la robustesse de ce modèle (modèle à effet fixe).

Tableau n°3 : Résultats d'estimation de l'équation [2] pour différentes spécifications

Variable à expliquer: <i>LnCO</i>				
Variables	A	B	C	D
<i>c</i>	0,03 (0,018)	0,01 (0,032)		
<i>LnE</i>	0,63*** (0,036)	0,60*** (0,033)	0,86*** (0,020)	0,87*** (0,010)
<i>LnPIB</i>	0,28*** (0,037)	0,26*** (0,034)	0,11*** (0,025)	0,13*** (0,013)
<i>(LnE)(LnPIB)</i>	-0,09 (0,102)	0,02 (0,096)	0,16* (0,095)	0,46*** (0,052)
<i>LnPIB²</i>	0,10 (0,082)	0,03 (0,081)	-0,07 (0,100)	-0,39*** (0,056)
<i>LnE²</i>	0,002 (0,124)	-0,10 (0,115)	-0,23*** (0,096)	-0,55*** (0,052)
Modèle	Effet fixe	Effet aléatoire	FGLS, p(c), c(ar1)	FGLS, p(c)
Nb. Obs.	350	350	350	350
	Test de Hausman : 16,02 Prob(test-H)=0,006		Wald Kh2: 27712,60 Prob=0,00	Wald Kh2: 208240,43 Prob=0,00

Source : élaboré par l'auteur en utilisant le logiciel Stata 11.

NB : (***), (**), (*) signifie que le coefficient est respectivement significatif à 1%, 5% et 10%. Les valeurs entre (.) représentent les écarts types.

Les différents tests de validation sur le modèle à effet fixe, à savoir les tests d'auto-corrélation des erreurs, d'hétéroscedasticité et de multi-colinéarité dans les données de panel, montrent que celui-ci n'est pas robuste et présente beaucoup d'insuffisances en leur rendant incapable d'expliquer la relation entre la variable endogène (les émissions de CO₂) et les variables explicatives (la consommation d'énergie et la croissance économique). En effet, l'hypothèse nulle (H₀) d'absence d'hétéroscedasticité des erreurs a été via le test de Wald modifié, présenté par Greene (2000)²⁹. Alors le résultat de ce test montre

que la probabilité qui en associée est égale à 0,00. Elle est inférieure à 0,05, ce qui signifie le rejet de l'hypothèse nulle (H_0) au seuil de signification de 5%, et par conséquent les erreurs sont hétéroscestiques. En outre, le test de Wooldridge³⁰ montre que l'hypothèse nulle d'absence d'autocorrélation des erreurs est rejetée au seuil de signification de 5%. Quant au test sur la présence, ou pas, de multi-colinéarité, les résultats du test de Breusch-Pagan LM prouvent la présence de dépendance entre les individus du panel, c'est-à-dire nous acceptons l'hypothèse alternative H_1 qui préconise la présence de dépendance entre les individus du panel. Le détail de résultats de différents tests est rapporté dans l'annexe du présent article.

En vue de remédier à ces problèmes d'ordre technique, l'équation [2] sera ré-estimée en utilisant la méthode de régression FGLS (*Feasible Generalized Least Squares*). Cette dernière permet de fournir des estimateurs robustes dans le cas de présence de l'auto-corrélation, l'hétéroscedasticité, et la multi-colinéarité. Les résultats obtenus, selon les différentes spécifications, sont consignés dans les colonnes (C) et (D) du tableau n°3. En effet, la colonne (C) présente les résultats d'estimation de l'équation [2] par la méthode FGLS en tenant compte dans le modèle des variables indicatrices (*dummy variables*), l'hétéroscedasticité, l'autocorrélation et la corrélation contemporaine. Les résultats obtenus montrent que la consommation d'énergie par habitant et le PIB par habitant influencent positivement les émissions de CO₂ au sein des pays retenus dans l'étude (au seuil de signification de 1%). Les coefficients estimés sont des élasticités dont les valeurs sont de 0,86 pour la consommation d'énergie par habitant et 0,11 pour le PIB par habitant. Cela signifie que lorsque la consommation d'énergie augmente d'une unité, alors les émissions de CO₂ augmentent de 0,86%, tandis qu'une unité supplémentaire dans le PIB par habitant va impulser les émissions de CO₂ de 0,11%. Par conséquent, la dégradation de l'environnement au sein pays de la région MENA est tributaire beaucoup plus de l'utilisation de l'énergie fossile que de la croissance économique. Ces résultats viennent corroborer en effet ceux obtenus par des travaux antérieurs^{31, 32}.

Par ailleurs, le coefficient associé au terme croisé apparaît avec un signe positif et significatif au seuil de 10%. Cela signifie la présence d'une relation de feedback entre la consommation d'énergie et la croissance économique des pays retenus. Autrement dit, la consommation d'énergie influence positivement le PIB par habitant, et ce dernier à sons tour impacte de façon positive la consommation d'énergie. Ce résultat est conforme à la théorie économique et beaucoup de travaux

Emissions de CO₂, consommation d'énergie... Journal of Economic & Financial Research
empiriques en soutenant l'idée selon laquelle l'utilisation d'énergie est l'un des facteurs clés de la croissance économique^{33,34}. Quant aux termes quadratiques ($LnPIB^2$, LnE^2), les coefficients associés apparaissent avec des signes négatifs, cependant celui du ($LnPIB^2$) est non significatif et celui du (LnE^2) est très significatif (seuil de 1%).

La colonne (D) rapporte les résultats d'estimation de l'équation [2] en utilisant également la méthode FGLS en tenant compte de la présence des variables indicatrices (dummy variables), l'hétéroscedasticité, l'autocorrélation et la corrélation contemporaine. Cette colonne fait ressortir que les émissions de CO₂ au sein des pays de la région MENA sont impactées positivement par la consommation d'énergie et le PIB par habitant. L'élasticité associée à la variable d'énergie demeure nettement supérieure à celle de la croissance économique. Alors si la consommation d'énergie et le PIB par habitant augmentent d'une unité, les émissions de CO₂ vont également augmenter de 0,87% et 0,13% respectivement. Ces résultats sont concordants avec les résultats obtenus par des travaux antérieurs sur les pays de la région MENA^{35, 36, 37}. Ces travaux sont parvenus à confirmer la présence d'une forte relation entre l'utilisation d'énergie, le niveau de croissance économique et la dégradation et l'environnement des pays MENA. Selon Omri (2013), la croissance économique influence positivement les émissions de CO₂ et vice versa, c'est-à-dire une relation de feedback. Cependant, l'utilisation d'énergie impulse les quantités émises de CO₂, c'est-à-dire la relation va dans un seul sens. En outre, l'élasticité croisée demeure également positive et statistiquement très significative en confirmant alors la relation de complémentarité entre la consommation d'énergie et la croissance économique. Ce résultat corrobore en effet les conclusions dégagées par Ghali et El-Sakka (2004), et Apergis et Payne (2009). Ces auteurs ont confirmé la présence d'une relation de feedback, de complémentarité, entre la croissance économique et le niveau d'utilisation d'énergie. Ceci implique que le taux de croissance économique est tributaire fortement à l'utilisation d'énergie et vice versa.

S'agissant du terme quadratique du PIB par habitant, cette fois-ci les résultats d'estimation montrent que le coefficient estimé a un signe négatif et statistiquement est très significatif. Ceci signifie que la relation entre les émissions de CO₂ et la croissance économique est concave. Car le coefficient estimé du $LnPIB$ est positif, tandis que le coefficient associé au $LnPIB^2$ est négatif. Du point de vue économique, un tel résultat signifie que la courbe qui retrace l'évolution des émissions de CO₂ en fonction du PIB par habitant se caractérise par trois phases. La première

phase est celle relative au de développement économique au cours de laquelle les émissions de CO₂ ont une tendance à l'hausse, puis la phase de stabilisation où les quantités émises de CO₂ commencent à stagner. Cependant, la troisième phase est celle relative à un niveau avancé de croissance économique où la courbe des émissions de CO₂ s'inverse en prenant alors une tendance à la baisse. Cette courbe prend alors la forme d'un U inversé, ce qui nous amène à confirmer l'hypothèse de la courbe environnementale de Kuznets^{38, 39}. Par ailleurs, le signe négatif du coefficient quadratique (LnE^2) peut s'expliquer par la relation de complémentarité entre la croissance économique et la consommation de l'énergie, car avec un niveau avancé de croissance économique, l'utilisation des énergies propres et des nouvelles technologies pour produire des biens et des services est primordiale, ce qui ne favorise pas les émissions de CO₂.

6. Conclusion

L'objet de cet article était de mettre en évidence la question de la relation croissance économique-environnement au sein de 10 pays de la région MENA durant la période allant de 1980 à 2014. Autrement dit, les relations entre les émissions de CO₂, la consommation d'énergie et le PIB par habitant ont été analysées et ce pour vérifier l'hypothèse de la courbe environnementale de Kuznets (CEK). La méthodologie utilisée repose sur une forme fonctionnelle de type *translog* en données de panel. Les résultats obtenus confirment l'hypothèse de la CEK. En outre, le PIB par habitant et la consommation d'énergie influencent de façon positive les émissions de CO₂, et la présence d'une relation de feedback entre la consommation d'énergie et le PIB par habitant. En effet, les émissions de CO₂ sont fortement influencées par la consommation d'énergie, car les résultats montrent que lorsque la consommation d'énergie augmente d'une unité, les émissions de CO₂ augmentent également avec un pourcentage qui varie entre 0,86% et 0,87%. Toutefois, si le PIB par habitant augmente d'une unité, les quantités émises de CO₂ vont augmenter entre 0,11% et 0,13%. Par conséquent, le cadre environnemental des pays retenus s'améliore du moment que leur niveau de développement économique est devenu plus avancé.

A la lumière de ces résultats, quelques recommandations peuvent être formulées. Les pays de la région MENA sont appelés à promouvoir les énergies renouvelables en vue de se substituer aux énergies fossiles, ce qui permet de booster le taux de croissance économique d'une part, mais aussi de réduire les émissions de CO₂ responsables sur l'effet de

Emissions de CO₂, consommation d'énergie... Journal of Economic & Financial Research
serre d'autre part. De ce fait, il est vivement recommandé d'accorder des mesures incitatives, telles que les avantages fiscaux, pour encourager les investissements dans les énergies renouvelables (les énergies propres), et l'investissement dans l'innovation technologique afin de produire des équipements qui consomment moins d'énergie et émettent moins de gaz à effet de serre.

Références bibliographiques:

- ¹Brundtlan, G. H. (1987). Rapport des ONU sur le développement durable, http://stockage.univ-valenciennes.fr/MenetACVBAT20120704/acvbat/chap01/co/ch01_070_1-4-4_1.html. Nations Unies. Consulté le 04/11/2017.
- ²Panayotou, T. (1993). Empirical tests and policy analysis of environmental degradation at different stages of economic development. Working Paper WP238, Technology and Employment Programme, International Labour Office, Geneva.
- ³Solow R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 70, No.1, 65-94
- ⁴Romer P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. *Journal of Political Economy*, Vol. 94, No. 5, 1002-1037.
- ⁵Lucas R. E. (1988). On the mechanics of economic development. *Journal of Monetary Economics*, Vol. 22, No. 2, 3-42.
- ⁶Asafu-Adjaye, J. (2000). The relationship between energy consumption, energy prices, and economic growth: time series evidence from Asian developing countries. *Energy Econ.* 22, 615–625.
- ⁷Yang, H. (2000). A note on the causal relationship between energy and GDP in Taiwan. *Energy Econ.* 22, 309–317
- ⁸Stern, D. (2000). A multivariate cointegration analysis of the role of energy in the US macroeconomy, *Energy Economics*, 22 (2), 267–283.
- ⁹Ghali, Khalifa H. & El-Sakka, M.I.T. (2004). Energy use and output growth in Canada: a multivariate cointegration analysis. *Energy Economics*, 26, 225–238.
- ¹⁰Christensen L. R., Jorgenson D. W. & Lawrence J. L. (1973). Transcendental logarithmic production frontiers. *The Review of Economics and Statistics* 55, No. 1, 28-45.
- ¹¹Holtz-Eakin, D. & Selden, T. M. (1995). Stoking the fires? CO₂ emissions and economic growth. *Journal of public Economics*, 57, 85-101.

- ¹²Lindmark, M. (2002). Analysis an EKC-pattern in historical perspective: carbon dioxide emissions, technology, fuel prices and growth in Sweden 1870–1997. *Ecological Economics* 42, 333–347.
- ¹³Du, L., Wei, C. & Cai, S. (2012). Economic development and carbon dioxide emissions in China: provincial panel data analysis. *China Econ. Rev.* 23, 371–384.
- ¹⁴Al-Mulali,U.,Saboori,B. & Ozturk,I. (2015). Investigating the environmental Kuznets curve hypothesis in Vietnam. *Energy Policy* 76, 123–131.
- ¹⁵Bouznit M. & Pablo-Romero, M. (2016). CO2 emission and economic growth in Algeria. *Energy Policy* 96, 93-104.
- ¹⁶Bélaïd, F. & Youssef, M. (2017). Environmental degradation, renewable and non-renewable electricity consumption, and economic growth: Assessing the evidence from Algeria. *Energy Policy* 102, 277–287
- ¹⁷Plassmann, F. & Khanna, K. (2006). Household income and pollution implications for the de bate about the environmental Kuznets curve hypothesis. *J. Environ. Dev.* 14, 22–41.
- ¹⁸Chandran, V.G.R. & Tang,C.F. (2013). The impacts of transport energy consumption, foreign direct investment and income on CO₂ emissions in ASEAN-5 economies. *Renew. Sustain. Energy Rev.*24, 445–453.
- ¹⁹Saboori, B. & Sulaiman, J. (2013). Environmental degradation, economic growth and energy consumption: evidence of the environmental Kuznets curve in Malaysia. *Energy Policy* 60, 892–905.
- ²⁰Babu, S. S. & Datta, S. K. (2013). The relevance of environmental Kuznets curve (EKC) in a frame works of broad-based environmental degradation and modified measure of growth- a pooled data analysis. *Int. J. Sustain. Dev. World Ecol.* 20, 309–316.
- ²¹Ozcan, B. (2013). The nexus between carbon emissions, energy consumption and economic growth in Middle East countries: a panel data analysis. *Energy Policy* 62, 1138–1147.
- ²²Jalil, A. & Feridun, M. (2011). The impact of growth, energy and financial development on the environment in China: a cointegration analysis. *Energy Econ.*33, 284–291.

- ²³Shahbaz, M., Khraief, N., Uddin, G. S. & Ozturk, I. (2014). Environmental Kuznets curve in an open economy: a bounds testing and causality analysis for Tunisia. *Renew. Sustain. Energy Rev.* 34, 325–336.
- ²⁴Osabuohien, E. S., Efobi, U. R. & Gitau, C. M. W. (2014). Beyond the environmental Kuznets curve in Africa: evidence from panel cointegration. *J. Environ. Policy Plan.* 16, 517–538.
- ²⁵Al-Mulali, U., Saboori, B. & Ozturk, I. Op. cit.
- ²⁶Plassmann, F. & Khanna, K. Op. cit.
- ²⁷Hausman J. A. (1978). Specification test in econometrics. *Econometrica*, Vol. 46, No. 6, (1978), 1251–1271.
- ²⁸World Development Indicators (WDI, 2017). <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators>.
- ²⁹Greene W. H. (2000). *Econometric Analysis 4th Edition*. Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall. USA.
- ³⁰Wooldridge, Jeffrey M. (2002). *Econometric analysis of cross section and panel data*. Cambridge: MIT Press. UK.
- ³¹Jayanthakumaran, K. & Ying-Liu, R. V. (2012). CO₂ emissions, energy consumption, trade and income: A comparative analysis of China and India. *Energy Policy* 42, 450–460.
- ³²Onafowora, Olugbenga A. & Owoye, O. (2014). Bounds testing approach to analysis of the environment Kuznets curve hypothesis. *Energy Economics* 44, 47–62.
- ³³Apergis, N. & Payne, J. E. (2009). Energy consumption and economic growth in Central America: Evidence from a panel cointegration and error correction model. *Energy Economics* 31, 211–216.
- ³⁴Pablo-Romero, M. del P. & Sánchez-Braza, A. (2015). Productive energy use and economic growth: Energy, physical and human capital relationships. *Energy Economics* 49, 420–429.
- ³⁵Arouri, M. E. H., Youssef, A. B., M'henni, H. & Rault, C. (2012). Energy consumption, economic growth and CO₂ emissions in Middle East and North African countries. *Energy Policy*, 45, 342–349.
- ³⁶Ozturk, I. & Acaravci, A. (2010). CO₂ emissions, energy consumption and economic growth in Turkey. *Renewable and Sustainable Energy Reviews* 14, 3220–3225

- ³⁷Omri, A. (2013). Co2 emissions, energy consumption and economic growth nexus in MENA countries: evidence from simultaneous equations models. *Energy Econ.* 40, 657–664.
- ³⁸Narayan, P. K. & Narayan, S. (2010). Carbon dioxide emissions and economic growth: panel data evidence from developing countries. *Energy Policy* 38 (1), 661–666.
- ³⁹Farhani, S., & Shahbaz, M. (2014). What role of renewable and non-renewable electricity consumption and output is needed to initially mitigate CO2 emissions in MENA region? *Renew. Sustain. Energy Rev.* 40, 80–90.

Annexes:

1.

hausman effetc3 .

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) effetc3	(B) random3		
m1ne	.6349821	.6958637	-.0608817	.0155141
m1ny	.2811976	.2674036	.013794	.0159682
m1ney	-.0943504	.0236997	-.1180501	.0347293
A	.1038929	.0349888	.0689041	.0167579
B	.0027381	-.1045762	.1073143	.0463658

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 16.02
Prob>chi2 = 0.0068
(V_b-V_B is not positive definite)

2.

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma^2(i) = \sigma^2$ for all i

chi2 (10) = 1868.22
Prob>chi2 = 0.0000

3.

Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(45) = 154.750, Pr = 0.0000
Based on 35 complete observations over panel units

4.

Friedman's test of cross sectional independence = 16.530, Pr = 0.0566

5.

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation
F(1, 9) = 51.577
Prob > F = 0.0001



L'innovation dans les PME Manufacturières Algériennes
-Analyse des Obstacles-
Innovation in Algerian Manufacturing SMEs-Analysis of
Obstacles-

Dr. Billel Zouioueche

Université Oum el Bouaghi

zouioueche.billel@gmail.com

Received date: 15/10/2017 Revised Paper 20/12/2017 Accepted paper: 22/12/2017

Résumé:

Dans un contexte où les PME sont à l'origine de l'innovation. Cette étude contribue à la compréhension de la nature et du degré des obstacles à d'innovation des PME manufacturières algériennes. Peu les travaux empiriques dédiés à cette problématique, ces derniers ont donnés plus d'importance à l'analyse du rôle et de l'effet de l'innovation sur la performance et la compétitivité des entreprises dans les pays en développement.

Dans ce sens notre analyse ce porte sur les obstacles à l'innovation tels qu'ils sont perçus par les PME manufacturières algériennes. Ces obstacles sont généralement liés aux risques économiques perçus comme excessifs, au manque de sources de financement appropriées, au manque de personnels techniques qualifiés, et à d'autres facteurs liés aux conditions du marché.

Notre travail s'organise en deux parties. Dans la première nous allons faire un détour afin de constituer un aperçu sur les travaux de recherches et les études empiriques portés sur les obstacles à l'innovation et leurs perceptions dans les pays développés et les pays en développement. Dans la deuxième partie, à travers une étude empirique sur 94 petites et moyennes entreprises manufacturières -en utilisant un questionnaire- on va déterminer les facteurs qui influent sur le degré de la perception des obstacles aux activités d'innovation dans les PME manufacturières algériennes.

Mots Clés : Innovation, Obstacles, Complémentarité, PME

المخلص:

بالنظر إلى كون الابتكار وليد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن هذه الدراسة هدفت إلى فهم وتحليل طبيعة العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية الجزائرية. حيث يلاحظ قلة الدراسات التجريبية التي تناولت هذا الموضوع، والتي ركزت بصورة خاصة على دور و مكانة الابتكار في تحسين الأداء و التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

في هذا السياق فإن تحليلنا يركز على عوائق الابتكار ضمن تصور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. هذه العوائق عادة ما تكون مرتبطة بالخطر الاقتصادي ، نقص مصادر التمويل المناسبة، نقص العمالة المؤهلة إضافة إلى عوائق أخرى مرتبطة بظروف السوق.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين أساسيين حيث نعرض في القسم الأول من الدراسة على مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في الدول المتقدمة و النامية، في حين يقوم القسم الثاني على تحليل عوائق الابتكار لدى عينة الدراسة والمكونة من 94 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عاملة في قطاع الصناعات التحويلية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود عوامل تؤثر بشكل أكبر على الابتكار لدى عينة الدراسة وتجعل من العوائق أكثر حدة حسب تصور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، العوائق، التكامل بين العوائق، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. INTRODUCTION

De nombreux travaux se sont penchés sur les conditions qui favorisent les efforts en matière d'innovation, certains se sont concentrer sur les déterminants de l'innovation. C'est-à-dire répondre à la question : pourquoi certaines entreprises n'innovent pas, alors que d'autres innovent systématiquement ? Souvent les facteurs les plus examinés dans ces travaux sont la taille de l'entreprise, les efforts de recherche et développement, les sources d'information et la coopération entre les entreprises ; ainsi que la capacité d'appropriation des bénéfices de l'innovation. D'autre ont

donnés plus d'importance à l'analyse du rôle et de l'effet de l'innovation sur la performance et la compétitivité des entreprises dans les pays en développement.

Par conséquent peu les travaux empiriques contribuent à la compréhension de la nature et du degré des obstacles à l'innovation. Dans ce sens notre but est d'examiner l'innovation sous l'angle opposé, à savoir les obstacles perçus à l'innovation. Nous examinons les obstacles tels qu'ils sont perçus par les PME manufacturières algériennes.

Notre étude vise à examiner quels sont les obstacles à l'innovation les plus communément perçus par les PME manufacturières algériennes. S'agit-il d'une pénurie de personnel qualifié ?, d'un manque d'équipement spécialisé ? Ou bien des difficultés de financement ? Généralement un manque de fonds propres entraîne un manque de capitaux externes, et c'est ce qui va vraisemblablement de pair avec une perception des coûts élevés, et constitue une vraie barrière à l'innovation.

D'autres obstacles plus institutionnels peuvent aussi perturber le déroulement d'un processus d'innovation. La qualité de compétence de l'entrepreneur, ou bien l'état d'esprit qui caractérise la direction d'une entreprise. Ainsi que le manque de qualification du personnel, mène à une résistance interne à l'innovation.

Notre travail s'organise en deux parties. Dans un premier temps, nous passons par une revue de littérature sur les études empiriques des obstacles à l'innovation et leurs perceptions dans les pays développés et les pays en développement. Dans un second temps nous réalisons une étude empirique en utilisant un questionnaire pour déterminer les facteurs influençant le degré de la perception des obstacles aux activités d'innovation dans les PME manufacturières algériennes.

2. REVUE DE LITTÉRATURE

Dans un milieu extrêmement changeant les PME confrontent souvent des obstacles dans leurs processus d'innovation soit engagées ou souhaitent le faire (CIS3, 2001-2002).

Autrement dit, les obstacles à l'innovation représentent les freins que l'entreprise fait face tout au long de son processus d'innovation, mais aussi dans son intention à innover pour faire face à la concurrence ou pour développer sa part de marché.

Dans la littérature qui traite l'innovation peut de recherches se trouvent sur les obstacles à l'innovation par rapport aux stratégies d'innovation, aux capacités technologiques et organisationnelles nécessaire pour développer l'innovation (Schumpeter, 1942 ; Tidd, 2000 ; Preece. D, 1995).

Ces études sur les obstacles à l'innovation distinguent en général deux catégories regroupant les obstacles au niveau microéconomique. C'est-à-dire au niveau des entreprises, l'innovation est perçue comme la solution qui fait face à la pression concurrentielle, aux changements techniques et sociaux de plus en plus rapides (Fernez-Walch. S & Romon. F, 2012). Et au niveau macroéconomique cette catégorie regroupe les entraves venant de l'environnement extérieur (Stanislowski & al, 2010).

Les études empirique montrent que plus les entreprises s'engagent dans un processus d'innovation plus elles font face aux obstacles (Touringny & lee, 20047 ; Galia & Legros, 2004).

Sedkaoui, S; (2016) a étudié les obstacles à l'innovation dans les entreprises pharmaceutiques en Algérie, après l'étude de 42 entreprises, les obstacles principaux rencontrent les petites entreprises sont les problèmes de financement. Ce que plusieurs études ont montré (Rahmouni, M, 2014; Mohnen, P& Rosa, J, 2000). Les grandes entreprises et les entreprises appartenant à des groupes étrangers indiquent que le problème de financement, les couts élevés de l'innovation et les risques économiques excessifs sont moins pertinent (Rahmouni, M, 2014), alors que les risques les plus perçus par ces entreprises sont les risques de faisabilité et de réussite et par les freins à l'innovation interne (Mohnen, P& Rosa, J, 2000). L'étude de Santos Paulino, V D & Tahri, N (2014) a montré que l'importance accordée par les entreprises à l'innovation influençait le niveau des obstacles. Une autre étude menée en Italie montre que la situation géographique influence les obstacles à l'innovation, les entreprises situées dans le nord et le centre de l'Italie sont moins significatives aux obstacles par rapport aux entreprises du sud, a cause du manque au financement (Lammarino, S & al, 2009).

3. L'ETUDE EMPIRIQUE

3.1 Méthodologie de l'étude

Notre enquête est conçue comme une coupe transversale sur une période de trois ans : 2012, 2013, 2014. Il est demandé aux entreprises de répondre à toutes les questions de tous les modules du questionnaire.

L'objectif principal était de mesurer l'innovation selon la méthode proposée dans le manuel d'Oslo (OECD & EUROSTAT 2005). Le questionnaire est inspiré de l'enquête communautaire sur l'innovation, Community Innovation Survey-CIS, coordonnée par Eurostat et menée par l'ensemble des pays de l'Union Européenne.

L'étude porte sur les données des entreprises dans le secteur manufacturier provenant de l'enquête menée par les chercheurs sur un échantillon de 94 petite et moyenne entreprises dans la wilaya de l'est Algérien Constantine. Le tableau 1 représente la Répartition des PME dans le secteur manufacturier de la wilaya de Constantine au cours de l'année 2013.

Tableau 1 : Présentation de la population

Secteurs d'Activité	1er Semestre 2013	Part (%)
ISMME	184	15,35
Matériaux de construction	158	13,18
Chimie, Plastique	71	5.93
Industrie Agroalimentaire	356	29,67
Industrie de textile	53	4.21
Industrie de Cuir	31	2,58
Industrie de bois et papier	257	21,42

Industrie Divers	91	7.66
Total	1202	100

Source: selon les données de l'Office national de la statistique, la Direction des petites et moyennes entreprises du mandat de Constantine, Direction du commerce de la wilaya de Constantine

L'échantillon de l'étude est aléatoire stratifié, la détermination de la taille de l'échantillon est de 10% de la population étudiée, et nous avons essayé de cibler la plupart des entreprises qui ont l'activité de recherche et de développement et de l'innovation au sein de la population étudiée, en préférant entreprises qui ont le nombre de travailleurs plus de 10 personnes. Sur cette base, l'échantillon est composé de 120 petites et moyennes entreprises.

Nous avons distribué le questionnaire à l'échantillon de 120 entreprises, dont les répondants sont le propriétaire ou le manager de l'entreprise, le responsable de la qualité ou le responsable de l'unité de recherche et développement dans l'entreprise. Le nombre des questionnaires valides pour l'analyse statistiques est 94 questionnaires, ce qu'il représente 78,33% des questionnaires distribués.

L'échantillon de notre étude se caractérise par 3 niveaux de taille des entreprises innovantes dont les petites entreprises avec un nombre d'employés entre 1 et 9 représentent 23,4 % de l'échantillon, alors que les entreprises qui disposent 10 à 49 employés et 50 à 250 employés sont relativement semblable avec un pourcentage de 38,3% de l'échantillon, ce qui est interprété dans le tableau 2.

Tableau 2 : Caractéristiques de l'échantillon selon le nombre des employés

Nombres des employés	Nombre des entreprises dans l'échantillon	pourcentage
De 1 à 9	22	%23,4
De 10 à 49	36	%38,3
De 50 à 250	36	%38,3
Total	94	%100

Le tableau 3 qui suit montre que la plupart des PME de l'échantillon fonctionnent dans un marché national avec un pourcentage de 83% et que chaque entreprise qui fonctionne au niveau national fonctionne aussi au niveau locale, alors que le marché local ou régional ne représente que 17% de l'échantillon. Reste le marché international qui ne contient aucune entreprise innovante, ce qui montre que la compétitivité sur le niveau international est encore faible et que les PME de l'échantillon ne prennent pas le risque de fonctionner au niveau international.

Tableau 3 : Caractéristiques de l'échantillon selon les marchés géographiques

Marchés géographiques	Nombre des entreprises dans l'échantillon	Pourcentage
Marché local/régional en Algérie	16	%17

Marché national en Algérie	78	%83
Marché local/régional et Marché national en Algérie	78	%83
Marché international	0	%0
total	94	%100

3.2 Analyse descriptive sur les obstacles à l'innovation

Le tableau 4 représente le nombre et le pourcentage des neuf obstacles liés à l'innovation dans les PME, les réponses aux différentes entraves à l'innovation sont classées sur une échelle de Likert de (1) à (3) où (1) désigne une perception faible de l'entrave et (3) une perception forte. Nous voyons que le pourcentage du risque lié aux coûts d'innovation et le manque de personnel qualifié sont les plus élevés par rapport aux autres obstacles, alors que la rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise représente le taux le plus faible comme obstacle à l'innovation pour les PME, reste en moyenne les risques économiques, le manque de sources de financements.

Tableau 4 : Répartition de la perception des obstacles par intensité

Obstacles	Descriptions	Fort		MOYEN		FAIBLE	
		n	%	n	%	n	%
OB1	risque économique perçus comme excessifs	36	38.3	46	48.9	12	12.8
OB2	Coûts d'innovation trop élevés	86	91.5	4	4.3	4	4.3
OB3	manque de sources de financements appropriées	24	25.5	44	46.8	26	27.7
OB4	rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise	7	7.4	4	4.3	83	88.3
OB5	manque de personnel qualifié	84	89.4	10	10.6	0	00
OB6	manque d'informations sur la technologie	7	7.4	38	40.4	49	52.1

OB7	manque d'information sur les marchés	14	14.9	60	63.8	20	21.3
OB8	flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes	11	11.7	4	4.3	79	84
OB9	manque de réactivité du client aux nouveaux produits	9	9.6	68	72.3	17	18.1

Nous constatons d'après le tableau 5 que le manque de personnel qualifié (OB5) suivi par le coût élevé des projets (OB2) sont les obstacles les plus fortement ressentis en moyenne par les répondants. Nous voyons aussi que les obstacles liés à la rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise et la flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes (OB4 à OB8) sont les moins graves aux yeux des répondants. Les réponses sont assez variées sur risque économique perçus comme excessifs (OB1), alors qu'elles sont relativement proches en ce qui concerne manque de réactivité du client aux nouveaux produits, le manque d'information sur les marchés (OB9 à OB7), manque de sources de financements appropriées (OB3).

Tableau 5 : Répartition de la perception des obstacles par la moyenne et l'écart type

Obstacles	Ordre	Description	Moyenne	Ecart type
OB1	3	Risque économique perçus comme excessifs	2,2553	0,67100
OB2	2	Coûts d'innovation trop élevés	2,8723	0,44562
OB3	4	Manque de sources de financements appropriées	1,9787	0,73292
OB4	9	Rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise	1,1915	0,55410
OB5	1	Manque de personnel qualifié	2,8936	0,30998
OB6	7	Manque d'informations sur la technologie	1,5532	0,63274
OB7	5	Manque d'information sur les marchés	1,9362	0,60123

OB8	8	Flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes	1,2766	0,66242
OB9	6	Manque de réactivité du client aux nouveaux produits	1,9149	0,52177

Le tableau 6 présente en pourcentage chaque proportion du degré des obstacles perçus par les PME Algériennes selon leurs tailles, on utilisant l'échelle de Likert de 1 qui représente faible 2 pour moyen et 3 pour fort. Les petites entreprises de 1 à 9 employées jugent les obstacles; le manque d'information sur les marchés, le manque de sources de financements appropriées, les couts d'innovation trop élevés, le manque de personnel qualifié comme forts obstacles à l'innovation alors que les moyennes entreprises de 10 à 49 employées et les grandes entreprises de 50 à 250 employées jugent que les deux derniers obstacles comme de forts obstacles mais les autres obstacles comme les risques économiques et le manque de réactivité du client aux nouveaux produits sont perçus comme obstacles a effet moyen à l'innovation, pour les trois différentes tailles des PME, la rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise et la flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes sont des faibles obstacles à l'innovation. Seulement le manque d'information sur la technologie représente un faible obstacle pour les grandes entreprises.

Tableau 6 : Proportion de répondants jugeant les obstacles selon la taille de l'entreprise (en pourcentages)

	OBSTACLES									
	OB1		OB2		OB3		OB4		OB5	
	entreprises de 50 à 250 employés	entreprises de 10 à 49 employés	entreprises de 1 à 9 employés	entreprises de 50 à 250 employés	entreprises de 10 à 49 employés	entreprises de 1 à 9 employés	entreprises de 50 à 250 employés	entreprises de 10 à 49 employés	entreprises de 1 à 9 employés	entreprises de 50 à 250 employés
	12,8	18,1	7,4	12,8	3	1	3	1	3	1
	16	20,2	12,8	2	2	2	2	2	2	2
	9,6	0,0	3,2	1	1	1	1	1	1	1
	34	38,3	19,1	3	3	3	3	3	3	3
	0,0	0,0	4,3	2	2	2	2	2	2	2
	4,3	0,0	0,0	1	1	1	1	1	1	1
	2,1	8,5	14,9	3	3	3	3	3	3	3
	16	22,3	8,5	2	2	2	2	2	2	2
	20,2	7,4	0,0	1	1	1	1	1	1	1
	4,3	0,0	3,2	3	3	3	3	3	3	3
	0,0	0,0	4,3	2	2	2	2	2	2	2
	34	38,3	16	1	1	1	1	1	1	1
	30,9	38,3	20,2	3	3	3	3	3	3	3
	7,4	0,0	3,2	2	2	2	2	2	2	2
	0,0	0,0	0,0	1	1	1	1	1	1	1
	0,0	0,0	7,4	3	3	3	3	3	3	3
	6,4	26,6	7,4	2	2	2	2	2	2	2
	31,9	11,7	8,5	1	1	1	1	1	1	1
	0,0	0,0	14,9	3	3	3	3	3	3	3
	25,5	34	4,3	2	2	2	2	2	2	2
	12,8	4,3	4,3	1	1	1	1	1	1	1
	4,3	0,0	7,4	3	3	3	3	3	3	3
	0,0	0,0	4,3	2	2	2	2	2	2	2
	34	38,3	11,7	1	1	1	1	1	1	1
	5,3	4,3	0,0	3	3	3	3	3	3	3
	22,3	29,8	20,2	2	2	2	2	2	2	2
	10,6	4,3	3,2	1	1	1	1	1	1	1

Le tableau 7 présente en pourcentage chaque proportion du degré des obstacles perçus par les PME Algériennes selon leur **marché géographique**. Les PME dont le marché est locale ou régional jugent les obstacles; les couts d'innovation trop élevés et le manque de personnel qualifié comme forts obstacles à l'innovation alors que les obstacles : risques économiques, le manque de sources de financements appropriées, la rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise, le manque d'information sur les marchés et le manque de réactivité du client aux nouveaux produits sont perçus comme obstacles a effet moyen à l'innovation pour ces PME. Et enfin le manque d'information sur la technologie représente un faible obstacle.

D'autre part les PME dont le marché est national perçoivent les couts élevés de l'innovation et le manque de personnel qualifié comme de fortes entraves à leurs activités d'innovation. Tandis que le manque d'information sur la technologie, le manque d'information sur les marchés et le manque de réactivité du client aux nouveaux produits sont perçus comme obstacles a effet moyen à l'innovation pour ces PME. Enfin la rigidité organisationnelle est négligée dans la perception aux obstacles à l'innovation pour les PME qui couvre le marché national.

Tableau7: Proportion de répondants jugeant les obstacles selon le marché géographique (en pourcentages)

	OBSTACLES																										
	OB1			OB2			OB3			OB4			OB5			OB6			OB7			OB8			OB9		
	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1
Marché local/régional en Algérie	38.3	48.9	12.8	91.5	4.3	4.3	25.5	46.8	27.7	88.3	4.3	7.4	89.4	10.6	0.0	7.4	40.4	52.1	14.9	63.8	21.3	11.7	4.3	84	9.6	72.3	18.1
Marché national en Algérie	34	36.2	12.8	74.5	4.3	4.3	17	38.3	27.7	7.4	4.3	71.3	72.3	10.6	0.0	3.2	40.4	39.4	10.6	59.6	12.8	11.7	4.3	67	9.6	55.3	18.1

Le tableau 8 qui suit représente en pourcentage chaque proportion du degré des obstacles perçus par les PME Algériennes selon le **degré de concurrence**. On remarque que Les obstacles; les couts

d'innovation trop élevés et le manque de personnel qualifié représente de fortes entraves à l'innovation dans un marché à forte concurrence et à concurrence raisonnable. C'est-à-dire que plus le degré et la pression concurrentiel est élevée, plus ces entraves sont perçus plus fort par les PME manufacturières Algériennes.

Tableau 8 : Proportion de répondants jugeant les obstacles selon la concurrence (en pourcentages)

	OBSTACLES																	
	OB1			OB2			OB3			OB4			OB5			OB6		
	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1
Concurrence raisonnable																		
25.5	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
27.7	4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0	
3.2	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
56.4	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
0.0	4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0	
0.0	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
17	4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0	
30.9	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
8.5	4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0	
3.2	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
0.0	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
53.2	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
45.7	4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0	
10.6	8.5	0.0		8.5	0.0		8.5	0.0		8.5	0.0		8.5	0.0		8.5	0.0	
0.0	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
3.2	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
27.7	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
25.5	4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0	
6.4	4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0	
38.3	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
11.7	4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0	
3.2	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
0.0	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
53.2	4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0	
1.1	0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3		0.0	4.3	
41.5	4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0	
13.8	4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0		4.3	0.0	

Forte concurrence		8.5	17	5.3	30.9	0.0	0.0	14.9	16	14.9	0.0	0.0	30.9	30.9	0.0	0.0	0.0	12.8	18.1	0.0	25.5	5.3	0.0	4.3	26.6	8.5	22.3	0.0

3.3 Complémentarité entre les obstacles à l'innovation

L'analyse descriptive montre que les obstacles à l'innovation pour les PME Algérienne semblent être liés à la taille de l'entreprise, le marché géographique et le degré de la concurrence, ceci nous mène à savoir s'il y a une complémentarité entre ces obstacles ; pour cela, nous allons examiner les corrélations binaires entre les réponses aux obstacles. Ensuite nous allons faire une analyse en composantes principales pour avoir les groupes de barrières. Nous allons en fin faire une analyse économétrique des déterminants de la perception des obstacles en prenons en compte les différents facteurs explicatifs tenus dans notre questionnaire; la taille de l'entreprise, le marché géographique, et le degré de la concurrence.

3.3.1. Analyse des corrélations binaires entre obstacles

L'analyse des corrélations entre les obstacles montrée dans le tableau 6, calculée en déviation de la moyenne observée. Les corrélations positives signifient la relation entre les paires de réponses plus ou moins des réponses moyennes observée, l'inverse est pour les corrélations négatives. Les corrélations positives sont encadrées dans le tableau 9, ou les obstacles 1, 2 et 3 montrent une relation ou une complémentarité, c'est-à-dire le risque économique, les couts d'innovation élevés et le manque de sources de financements. Ainsi que les obstacles da 1 à 4 qui sont liées aux obstacles 6 et 7, du risque économique, couts d'innovation élevés, manque de sources de financements et rigidité organisationnelle semblent aller dans le même sens que le manque d'informations sur la technologie et le manque d'information sur les marchés. La corrélation existe aussi pour ces derniers obstacles et les obstacles 8 et 9 qui sont la

flexibilité insuffisante des réglementations et le manque de réactivité du client aux nouveaux produits.

Il est intéressant de constater des corrélations entre catégories différentes, les obstacles 6, 7 et 3, 7 sont positivement et fort corrélés entre eux, c'est-à-dire le manque d'informations sur la technologie est lié au manque d'information sur les marchés et ce dernier est lié au manque de sources de financements.

Les obstacles 4 et 8, la rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise et la flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes qui représentent une intensité de 0,909 qui est plus de 0,9 doivent être éliminés de l'analyse.

Tableau 9 : Les corrélations entre obstacles à l'innovation

	OB 1	OB 2	OB 3	OB 4	OB 5	OB 6	OB 7	OB 8
OB 2	0,398							
OB 3	0,317	0,123						
OB 4	-0,538	-0,771	0,063					
OB 5	0,080	-0,099	-0,152	-0,256				
OB 6	0,272	0,253	0,466	0,063	-0,026			
OB 7	0,174	0,130	0,558	0,102	-0,210	0,546		
OB 8	-0,499	-0,753	0,145	0,909	-0,169	0,041	0,207	
OB 9	0,124	0,323	-0,061	-0,464	0,409	0,079	0,085	-0,367

Le déterminant de la matrice de proximité est égal à 0,004 qui est plus de 0,0001, donc il n'y a pas de problème de corrélation partielle entre les variables.

3.3.2. Mesure de l'adéquation de l'échantillonnage (KMO) et test de sphéricité de Barlett

Le tableau 10 montre les deux tests KMO et test de Barlett. L'indice de l'adéquation KMO nous indique que les corrélations entre les variables sont de bonne ou mauvaise qualité, dans notre échantillon le KMO de 0,611 peut être qualifié de médiocre, mais le résultat du

test de sphéricité est significatif, les corrélations ne sont donc pas toutes égales à zéro.

Tableau 10 : indice KMO et test de Barlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		0,611
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	503,116
	ddl	36
	Signification	0,000

3.3.3. Choix de la méthode d'extraction

L'analyse choisie dans le tableau 11 est l'analyse en composantes principales, puisqu'elle permet d'expliquer une grande partie de la variance avec un minimum de facteurs. Nous devons ensuite choisir le nombre de facteurs à extraire, pour ce faire nous analysons le tableau 11, de la variance totale expliquée, seulement trois facteurs ont une valeur propre plus élevée que 1. Nous les conservons donc pour l'analyse. Le premier facteur explique à lui seul 36,038% de la variance totale des 9 variables de l'analyse. Comme les facteurs de 4 à 9 n'expliquent pas suffisamment de variance, ils ne sont pas retenus.

Tableau 11 : variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales		Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
	Total	% de la variance	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	3,243	36,038	3,014	33,485	33,485	3,014	33,485	33,485
2	2,290	25,448	2,242	24,913	58,397	2,242	24,913	58,397

3	1,210	13,447	1,488	16,535	74,932	1,488	16,535	74,932
4	0,797	8,856						
5	0,544	6,044						
6	0,412	4,573						
7	0,329	3,651						
8	0,118	1,310						
9	0,057	0,634						

3.3.4. Examen de la matrice des composantes sans rotation et après rotation

Cette matrice contient les poids des variables sur chaque facteur. Ces poids sont en fait la corrélation entre la variable et le facteur. Nous observons dans le tableau 12, avant de faire la rotation que seulement 4 variablesaturent fortement sur le facteur 1, 3 variablesaturent le facteur 2 et dernièrement 2 variablesaturent le facteur 3.

Afin d'obtenir une représentation factorielle plus simple, nous faisons une rotation Vari max avec normalisation Keiser pour préserver l'indépendance entre les facteurs.

Nous constatons que les variables sont réparties sur les 3 facteurs de la même façon sauf pour le dernier obstacle qui est le manque de réactivité du client aux nouveaux produits ou l'écart entre les corrélation est plus élevé une fois que la rotation a été effectuée, et il est clair qu'il fait partie du facteur 3.

Tableau 12 : Matrice des Composantes

	Composantes					
	facteur 1 avant rotatio n	facteur 1 après rotatio n	facteur 2 avant rotatio n	facteur 2 après rotatio n	facteur 3 avant rotatio n	facteur 3 après rotatio n
Risque économique perçus comme excessifs	0,648	0,644				

Coûts d'innovation trop élevés	0,837	0,885				
Manque de sources de financements appropriées			0,813	0,804		
Rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise	-0,947	-0,922				
Manque de personnel qualifié					0,784	0,882
Manque d'informations sur la technologie			0,764	0,807		
Manque d'information sur les marchés			0,835	0,850		
Flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes	-0,909	-0,926				
Manque de réactivité du client aux nouveaux produits	0,552				0,607	0,761

3.3.5. Une approche économétrique à la complémentarité entre les obstacles à l'innovation

L'analyse des données de la présente recherche indique que la différence entre les trois groupes de taille de l'entreprise petite (de 1 à 9 employés) moyenne (de 10 à 49 employés) et grande (de 50 à 250 employés) n'est cependant pas significative sur un intervalle de confiance à 95% pour les obstacles les coûts d'innovation trop élevés et manque de réactivité du client aux nouveaux produits, mais la taille de l'entreprise est significative pour les autres obstacles, ce qui montre le tableau 13, on peut conclure que la taille de l'entreprise n'influence pas les coûts d'innovation trop élevés et le manque de

réactivité du client aux nouveaux produits. le risque économique perçus comme excessifs et , le manque de personnel qualifié sont influencées par les moyenne entreprises ,alors que le manque de sources de financements appropriées, la rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise, le manque d'informations sur la technologie, le manque d'information sur les marchés, la flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes sont des obstacles influencés par les petites entreprises, ce qui est expliqué dans l'étude post-hoc dans le tableau14.

Tableau 13: comparaison entre obstacles sur le plan de la taille des PME

Taille de l'entreprise variable explicatives	Les obstacles Les variables dépendantes	F	ddl	Sig
	Risque économique perçus comme excessifs	3,357	2	0,039
	Couts d'innovation trop élevés	2,531	2	0,085
	Manque de sources de financements appropriées	23,307	2	0,000
	Rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise	5,097	2	0,008
	Manque de personnel qualifié	3,905	2	0,024
	Manque d'informations sur la technologie	15,897	2	0,000
	Manque d'information sur les marchés	15,658	2	0,000
	Flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes	13,455	2	0,000
	Manque de réactivité du client aux nouveaux produits	0,772	2	0,465

Tableau 14: analyse de contraste et tests post-hoc de la taille des PME

		Les obstacles																	
		OB1		OB2		OB3		OB4		OB5		OB6		OB7		OB8		OB9	
La taille des PME		M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig
1 à 9	10 à 49	-0,29	0,266	-0,18	0,314	0,61	0,002	0,45	0,009	-0,14	0,251	0,26	0,223	0,57	0,001	0,82	0,000	-0,14	0,63
	50 à 250	0,1	0,857	0,04	0,944	1,11	0,000	0,23	0,276	0,06	0,776	0,79	0,000	0,79	0,000	0,6	0,001	0,00	1,000
10 à 49	1 à 9	0,29	0,266	0,18	0,314	-0,61	0,002	-0,45	0,009	0,14	0,251	-0,26	0,223	-0,57	0,001	-0,82	0,000	0,14	0,63
	50 à 250	0,39	0,046	0,22	0,105	0,5	0,003	-0,22	0,213	0,19	0,027	0,53	0,001	0,22	0,204	-0,22	0,282	1,14	0,532
50 à 250	1 à 9	-0,1	0,857	-0,04	0,944	-1,11	0,000	-0,23	0,276	-0,06	0,776	-0,79	0,000	-0,79	0,000	-0,6	0,001	0,00	1,000
	10 à 49	0,39	0,046	-0,22	0,105	-0,5	0,003	0,22	0,213	-0,19	0,027	-0,53	0,001	-0,22	0,204	0,22	0,282	0,14	0,532

L'analyse des données de la présente recherche indique que seule la différence dans les marchés géographiques est significative sur un intervalle de confiance à 95% pour l'obstacle de manque de sources de financements ($P = 0,001$), comme l'explique le tableau 15, alors que les autres risques perçus par les PME ne sont pas influencés par la différence dans les marchés géographiques car elle n'est pas significative pour tout le reste des obstacles. Seulement deux marchés sont fonctionnels pour les PME ; le marché local seulement ou le marché national et local dont toutes les entreprises de l'étude fonctionnent parallèlement et une absence totale du marché international, ce qui est expliqué dans le tableau 3, ce qui explique donc l'absence des tests post-hoc qui n'étaient pas réalisable par rapport au nombre de groupe de marché géographique moins de trois.

Tableau 15 : comparaison entre obstacles sur le plan des marchés géographiques des PME

Le marché géographique variable explicatives	Les obstacles Les variables dépendants	F	ddl	Sig
	Risque économique perçus comme excessifs	0,001	1	0,972
	Couts d'innovation trop élevés	1,592	1	0,210
	Manque de sources de financements appropriées	10,779	1	0,001
	Rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise	2,336	1	0,130
	Manque de personnel qualifié	2,303	1	0,133
	Manque d'informations sur la technologie	0,135	1	0,714
	Manque d'information sur les marchés	1,866	1	0,175
	Flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes	3,450	1	0,066
	Manque de réactivité du client aux nouveaux produits	0,510	1	0,477

L'analyse des données de la présente recherche indique que la différence entre les quatre groupes de concurrence pour les PME (pas de concurrence) ; (concurrence faible) (concurrence raisonnable) ; (concurrence forte) n'est cependant pas significative sur un intervalle de confiance à 95% pour l'obstacle le risque économique perçus comme excessifs. Alors que les autres obstacles sont significatifs, ce qui montre le tableau 16; on peut conclure que la concurrence n'influence pas les risques économiques.

Le tableau 17 montre les tests post-hoc de la concurrence, le manque de personnel qualifié et le manque d'informations sur la technologie ne représentent aucune différence dans l'effet de différents niveaux de concurrence car $P > 0,05$, alors que l'absence de la concurrence

influence la flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes ; la concurrence faible influence la rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise, mais la concurrence raisonnable influence plus le cout élevé de l'innovation, reste la forte concurrence qui influence le manque de source de financement, le manque d'information sur les marchés et le manque de réactivité du client aux nouveaux produits.

Tableau 16: comparaison entre obstacles sur le plan de la concurrence

La Concurrence variables explicatives	Les obstacles Les variables dépendantes	F	ddl	Sig
	Risque économique perçus comme excessifs	1,908	3	0,134
	Couts d'innovation trop élevés	39,255	3	0,000
	Manque de sources de financements appropriées	9,405	3	0,000
	Rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise	14,336	3	0,000
	Manque de personnel qualifié	3,043	3	0,033
	Manque d'informations sur la technologie	3,133	3	0,029
	Manque d'information sur les marchés	5,181	3	0,002
	Flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes	23,768	3	0,000
	Manque de réactivité du client aux nouveaux produits	9,818	3	0,000

Tableau 17: analyse de contraste et tests post-hoc de la concurrence

		Les obstacles																	
		OB1		OB2		OB3		OB4		OB5		OB6		OB7		OB8		OB9	
La concurrence		M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig	M	Sig
absente	faible																		
raisonnable																			
forte																			
faible	absente																		
raisonnable																			
forte																			
raisonnable	absente																		
faible																			
forte																			
faible	absente																		
raisonnable																			
forte	absente																		
faible																			
raisonnable																			

4. Conclusion

L'étude que nous avons menée sous différents angles d'analyse montre que la perception aux obstacles à l'innovation par les PME manufacturières Algériennes varie selon la taille de l'entreprise, le marché géographique et le degré de la pression concurrentielle.

Pour la taille on peut conclure que la taille de l'entreprise n'influence pas les couts d'innovation trop élevés et le manque de réactivité du client aux nouveaux produits. le risque économique perçus comme excessifs et , le manque de personnel qualifié sont influencées par les moyenne entreprises ,alors que le manque de sources de financements appropriées, la rigidité organisationnelle au sein de l'entreprise, le manque d'informations sur la technologie, le manque d'information sur les marchés, la flexibilité insuffisante des réglementations ou des normes sont des obstacles influencés par les petites entreprises.

Pour le marché géographique L'analyse des données de la présente recherche indique que seule la différence dans les marchés géographiques est significative sur un intervalle de confiance à 95% pour l'obstacle de manque de sources de financements, alors que les autres risques perçus par les PME ne sont pas influencés par la différence dans les marchés géographiques car elle n'est pas significative pour tout le reste des obstacles.

Et enfin la différence entre les quatre groupes de concurrence pour les PME manufacturières Algériennes n'est cependant pas significative sur un intervalle de confiance à 95% pour l'obstacle le risque économique perçus comme excessifs. Alors que les autres obstacles sont significatifs, on peut conclure que la concurrence n'influence pas les risques économiques.

Références:

- CIS 3, 2001,2002, **L'innovation en Belgique Résultats de la 3e enquête européenne**,
http://www.belspo.be/belspo/organisation/publ/pub_ostc/ind/Inno_fr.pdf

- Fernez-walch. S & Romon. F (2012), **Management de l'innovation : de la stratégie aux projets**, Vuibert.
- Galia F., Legros D. (2004), **Complementarities between obstacles to innovation : evidence from France**, Research Policy, 33, 1185-1199.
- Lammarino S, Sanna-randaccio F, Savona M, 2009, **The perception of obstacles to innovation, foreign multinationals and domestic firms in Italy**, revue d'économie industrielle 125, 1^{er} trimestre.
- Mohieddine Rahmouni (2014) **Perception des obstacles aux activités d'innovation dans les entreprises tunisiennes**, Revue d'économie du développement /3 (Vol. 22), DOI 10.3917/edd.283.0069
- Preece. D (1995), **Organisations and technical change**, Routledge series in the management of the technology, Bessant. J & Preece. D editions, London.
- Soraya Sedkaoui (2016), **Les obstacles au processus d'innovation. Etude empirique basée sur un échantillon d'entreprises pharmaceutiques algériennes**, Marché et organisations /2 (n° 26), p. 121-152. DOI 10.3917/maorg.026.0121.
- STANISLAWSKI, R., OLCZAK, A., 2010, **Innovative activity in the small business setor of the textile and clothing industry**, Fibres & Textiles in Eastern Europe, v. 10, n. 1,
- Tidd . J (2000), **From knowledge management to strategic competence measuring technological, market & organisational innovation**, Imperial college Press, London.
- Tourigny D., LE C.D. (2004), **Impediments to innovation faced by Canadian manufacturing firms**, Economics of Innovation and New Technology 13:3, 217-250.

La relation Entre l'Identité de la Marque et la Fidélité des Clients : Test et Validation Empirique

The relationship between Brand Identity and Customer Loyalty: Test and Empirical Validation

Dr .Sidi Mohammed BENACHENHOU

*Chef d'équipe : Laboratoire MECAS
Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen,
Algérie
benach_med@yahoo.fr*

Dr .Benallel GUERRICHE
*Université Abou Bekr Belkaid,
Tlemcen, Algérie
guerlichebenallal@yahoo.fr*

Received date: 09/10/2017 **Revised Paper** 10/12/2017 **Accepted paper:** 20/12/2017

JEL: M31, C52

Résumé

Le but de cet article est d'étudier la relation entre l'identité de la marque et la fidélité du client, en intégrant à la fois des variables médiatrices psychologiques telles que la valeur perçue, la satisfaction et la confiance du client. Ainsi, après une courte revue de littérature, nous présenterons les résultats d'une étude empirique, menés auprès d'un échantillon de 319 clients de la marque ooredoo de la wilaya de Tlemcen (Algérie). Les résultats des analyses exploratoires et confirmatoires issues de notre étude empirique suggèrent que chacune de ces variables influe (direct ou indirect) sur la fidélité du client, et ont confirmé toutes les hypothèses énoncées dans notre modèle de recherche.

Mots-clés : *Identité de marque, la Valeur perçue, la Satisfaction, la confiance, la Fidélité à la marque et Modèle d'équations Structurelles.*

العلاقة بين هوية العلامة التجارية و وفاء الزبائن: اختبار و مصادقة تجريبية

ملخص:

نهدف من هذا المقال إلى دراسة العلاقة بين هوية العلامة التجارية و وفاء الزبون من خلال دمج كل من المتغيرات الوسيطية النفسية على غرار: القيمة المدركة، الرضا و ثقة الزبون. لذلك، و بعد استعراض دراسة أدبية قصيرة، سوف نقدم نتائج دراسة تجريبية، أجريت على عينة من 319 زبون للعلامة أوريدو في ولاية تلمسان (الجزائر). نتائج التحليل الاستكشافية و التوكيدية المتعلقة بالدراسة الإمبريقية أشارت إلى أن كل واحد من تلك المتغيرات يؤثر (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) على وفاء الزبون. و أكدت بذلك كل الفرضيات الموضوعة في البحث.

الكلمات المفتاحية: هوية العلامة التجارية، القيمة المدركة، الرضا، الثقة، الوفاء للعلامة، نموذج المعادلات الهيكلية.

Abstract

The aim of this article is to examine the relationship between brand identity and customer loyalty by incorporating both psychometric variables such as perceived value, satisfaction and customer confidence. Therefore, after reviewing a short literary study, we will present the results of a pilot study, conducted on a sample of 319 customers of the Ooredoo brand in the state of Tlemcen (Algeria). The results of the exploratory and empirical analysis of the empirical study indicated that each of these variables affects (directly or indirectly) the customer's loyalty. And confirmed all the hypotheses in the research

Key words: Brand identity, Perceived Value, Satisfaction, Trust, Brand Loyalty, Structural Equation Modeling.

I. Introduction

Si la Fidélité des clients connaît aujourd'hui un regain d'intérêt auprès des chercheurs, c'est bien parce qu'elle constitue un enjeu essentiel pour les entreprises¹. La transition vers un paradigme de marketing relationnel place la fidélité à la marque comme un indicateur central de la force relationnelle du client². Identifier le processus psychologique qui mène de la fidélité à la marque, est une question centrale dans la recherche en marketing³. Plusieurs études sont penchées sur la fidélité à la marque, la valeur perçue; la qualité perçue; la satisfaction des clients; la confiance telles que les études empiriques menées par : Oliver (1980), (1984); Parissier (2002), De Bruin et *al* (2007); Transporteur et *al* (2006); Carter et *al*. (2003); Cornet (2006); mais peu de recherches ont étudié l'effet de l'identité d'une marque sur la fidélité des clients. Le courant principal de recherche en fidélité à la marque néglige le rôle de l'identité de la marque elle-même. Selon Fournier les clients peuvent développer des relations fortes avec une marque pour son identité. Une marque à tendance à avoir une identité forte et attrayante lorsque l'identité est plus distinctive et plus prestigieuse (Bhattacharya and Sen, 2003). Madhavaram, et *al*. (2005); Schmitt et Pan, (1994) ont précisé que la recherche dans le domaine de la marque suggère également que l'identité de la marque a un effet direct sur la relation à la marque. L'identité de la marque, conduit à une forte relation avec le client (Bhattacharya & Sen; 2003 et Mukherjee, 2009, et He et *al*, 2011). Ahearne et *al*. (2005) offrent une certaine preuve initiale importante sur l'effet de l'identité de la marque de l'entreprise sur d'importants indicateurs de la relation client⁴.

Ce papier cherche les méthodes et approches susceptibles de mieux répondre aux hypothèses de notre recherche. Selon Tuskej et *al* (2013) cette approche prend en charge l'importance des théories et des mécanismes pour aider à expliquer et prédire des phénomènes et de créer des implications pratiques précieuses (Wicks et Freeman, 1998)⁵. Spécialement, cette recherche contribue à la littérature de la manière suivante: Premièrement, elle confirme le rôle central de la satisfaction du client à la marque dans le processus de développement de la fidélité à la marque et souligne l'effet de médiation de la satisfaction sur l'effet de l'identité de la marque sur la fidélité des clients en intégrant diverses littératures. Deuxièmement, cette recherche suggère que la perspective d'identité

de la marque de la fidélité des clients peut s'intégrer à d'autres perspectives (par exemple, la valeur perçue et la confiance) pour expliquer la fidélité à la marque. En outre, cette recherche fournit des preuves initiales sur les voies légèrement différentielles à la fidélité à la marque en raison de la nature des produits des marques focales.

II.

Revue de littérature et hypothèses de recherches

2.1. Identité de la marque

La perspective de l'identité sociale des relations de marque avec la clientèle suggère que les consommateurs adoptent un comportement pro-marque parce qu'ils s'identifient à la marque ou à l'entreprise cible, et cette identification de la marque résulte en grande partie de l'identité de la marque⁶. Plusieurs études accumulent des preuves sur les effets de l'identification organisationnelle et l'identité de la marque sur la fidélité des clients⁷. Dutton et al (1994) ont suggéré que, ces deux recherches ont établi un lien solide et direct entre attractivité, identité et identification organisationnelle: plus l'attractivité organisationnelle de l'identité d'une organisation est perçue, et plus fort est l'identification d'une personne avec elle ⁸. Toutefois, les entreprises ne jouent pas habituellement de tels rôles centraux dans le contexte client-entreprise, ils sont susceptibles d'être une condition nécessaire mais pas suffisante pour une identification. Plus précisément, les clients ont davantage tendance à identifier une marque, si la marque focale a une identité forte en termes d'être distinctive et prestigieuse par rapport à d'autres marques (Dutton et al, 1994)⁹. Bhattacharya et Sen (2003) et He et Mukherjee (2009) suggèrent que l'identité de marque (telle qu'elle se manifeste dans des propriétés telles que le prestige et le caractère distinctif) conduit à une relation client plus forte¹⁰.

2.2 La Valeur Perçue par le client

Selon Zeithaml, (1988), la valeur perçue, cependant, est « *Une évaluation globale de l'utilité d'un produit basé sur les perceptions établies de ce qui sont données et ce qui sont reçues* » ¹¹. La valeur perçue est la perception de la valeur qui résulte de la comparaison du coût d'un produit ou d'un service que les clients paient pour la marque et l'avantage qu'elle procure (Hellier et al., 2003, Aysel Erci et al, 2012)¹². La valeur perçue se réfère au processus psychologique

par lequel l'individu affronte les avantages reçus et les coûts, y compris le prix. (Holbrook et corfmann, 1985; Lai, 1995)¹³. McDougall et Levesque (2000, p.393) ont défini la valeur comme «les avantages reçus par rapport aux coûts» (Erci et al, 2012). Ainsi, Pour Peter et Olson (1993), la valeur perçue est «*la valeur ou l'utilité que le client croit qu'il reçoit en achetant un produit*». Dodds et Krishnan ont présenté un modèle, très connu en 1985. Selon ce modèle, Il existe une relation positive entre la qualité perçue et la valeur perçue. Néanmoins, il existe une relation négative entre la valeur perçue et le sacrifice perçu¹⁴. Ainsi, Dodds et Monroe, (p.308, 1985), ont suggéré que les clients effectuent une comparaison entre les coûts et les avantages en ce qui concerne le produit (ou service) et ils prennent la décision d'achat en conséquence¹⁵. Hansen et al. (2008) trouvent que la réputation des entreprises est positivement reliée à la valeur économique perçue¹⁶. Les clients sont susceptibles de trouver l'identité de marque plus attrayante lorsque la marque correspond à leur propre sens de ce qu'ils sont, parce que l'identité leur permettra de maintenir et d'exprimer leur sentiment de soi plus pleinement et authentiquement (Bhattacharya et Sen, 2003)¹⁷. Selon le « basic utility principle » (le principe de l'utilité de base) de la valeur perçue (Parasuraman et al. 1988), une marque avec une identité forte, tend à améliorer la perception de la valeur. Des études antérieures telles que l'étude de Steenkamp et al. (2003) trouvent un certain soutien empirique pour un tel effet et constatent que les caractéristiques de la marque augmente la valeur de la marque¹⁸. Ces arguments conduisent à l'hypothèse suivante :

H₁: *Il y a un lien de causalité entre l'identité de la marque et la valeur perçue de cette marque par les clients.*

2.3. La Satisfaction du client

Plusieurs études empiriques ont confirmé qu'un niveau plus élevé de la qualité de service et la valeur perçue sont liées à un niveau plus élevé avec la satisfaction de la clientèle (Brady & Robertson, 2001; Cronin, Brady, et Hult, 2000; Dabholkar et al. 2000; Parissier, 2002; Yang, Wu, et Wang, 2009; Deng, et al, 2010). La qualité Perçue et la valeur perçue sont toutes les deux considérées comme les principaux moteurs de la satisfaction de la clientèle (Fornel et al, 1996; Lim, Widdows & Park, 2006; Deng, et al, 2010)¹⁹. Des études antérieures ont reconnu que la valeur perçue et la satisfaction, sont des antécédents des intentions comportementales

(McDougall & Levesque, 2000; Parasuraman & Grewal, 2000; Petrick, 2004; Chen et Tsai, 2007). Cependant, à ce jour, peu de recherches ont suggéré que la valeur perçue peut être un meilleur prédicteur des intentions de réachat et de la satisfaction (Oh, 1999; Cronin et al, 2000; Chen et Chen, 2010). Il existe un soutien général pour définir la satisfaction dans un contexte de consommation comme une évaluation globale du service par rapport aux attentes des clients (voir par exemple Jones et Suh, 2000, McDougall et Levesque, 2000, Murray et Howat, 2002)²⁰. Ainsi, la Satisfaction est définie comme « *les jugements des clients sur l'accomplissement des produits ou services* »²¹. Del Bosque et San Martin (2008) suggèrent que la satisfaction des clients est, non seulement cognitive, mais aussi émotionnelle²². Selon Johnson & Fornell, (1991), Globalement, la satisfaction du client peut être classée en deux types : la satisfaction globale et la satisfaction spécifique à une transaction²³. Cette dernière, se réfère à l'évaluation que font les clients après une expérience d'achat spécifique, tandis que la satisfaction globale signifie la note des clients de la marque sur la base de leurs expériences²⁴. Selon la célèbre théorie de la dis-confirimation des attentes proposé par Oliver (1980; 1993), il y a satisfaction du client quand la performance réelle de la marque dépasse et/ou confirme l'attente du client avant l'achat et /ou consommation de la marque²⁵. La satisfaction est la réponse du client à l'évaluation de l'écart perçu entre les attentes antérieures et de la performance actuelle (Tse & Wilton, 1988), avec des attentes considérées comme des prédictions sur ce qui sera probablement produit dans l'avenir (Parasuraman et al. 1988)²⁶. L'identité de la marque pourrait améliorer la satisfaction des clients en améliorant la performance perçue par le client et par l'appréciation globale plus favorable en raison de l'attachement émotionnel avec la marque. L'identité de la marque est positivement liée à la satisfaction du client, puisque, comme indiqué précédemment, l'identité d'une marque représente un certain prestige et caractère distinctif, qui peut à son tour répondre aux besoins d'individualité et d'auto-amélioration des clients. Par exemple, Chun et Davies (2006) constatent que le caractère / la personnalité de la marque est positivement liée à la satisfaction du client. Les discussions ci-dessus suggèrent l'hypothèse suivante:

H₂: *l'identité de la marque a un impact positif sur la satisfaction des clients.*

2.4 La Confiance du client envers la marque

Les travaux sur la qualité perçue d'un service par les consommateurs, la satisfaction et la confiance des consommateurs envers une marque ou un prestataire de service, participent à une meilleure compréhension des relations établies entre les marques de service et leurs clients. Selon Morgan et Hunt (1994), C'est l'existence d'une série d'expériences et de rencontres positives qui renforce la confiance et l'engagement des partenaires (Fournisseur / client)²⁷. Il convient par ailleurs de noter l'importance des promesses. Dans le cadre de relations fournisseur-client, la qualité des relations dépend des promesses faites par le fournisseur qui rend la satisfaction possible et qui tient sa promesse²⁸. Dans le domaine du marketing des services, de nombreux travaux considèrent la confiance comme un ingrédient essentiel pour une relation réussie. Moorman et al (1992) la définissent comme « *La volonté du client de compter sur la capacité de la marque à remplir sa fonction attendue* »²⁹. Morgan et Hunt (1994) lient confiance et engagement en les qualifiant de variables clés dans le réseau d'échange, parce qu'elles encouragent les gestionnaires à investir dans une relation à long terme et à résister à des alternatives à court terme³⁰. La confiance réduit l'incertitude dans un environnement dans lequel les clients se sentent particulièrement vulnérables parce qu'ils savent qu'ils peuvent compter (faire confiance) sur la marque. Doney et Cannon (1997) suggèrent que la construction de la confiance implique un « *Processus Calculatoire* » basé sur la capacité d'un objet ou d'un parti (une marque) de continuer à respecter ses obligations et de rester dans la relation, Dans le même temps, ces auteurs soulignent aussi que la confiance implique la bienveillance de l'entreprise d'agir au mieux pour l'intérêt du client en fonction des objectifs et des valeurs partagées³¹. Certains soutiens qui ressortent également d'une association entre la valeur perçue et la confiance (Singh et Sirdeshmukh 2000)³². De plus, Ashley et Leonard (2009) suggèrent que le consommateur, développe la confiance dans une marque basée sur des croyances positives concernant leurs attentes pour le comportement de l'organisation et la performance des produits qu'une marque représente³³. Dans leurs études, Chaudhuri et Holbrook (2001) ont examiné la relation entre la valeur perçue de la marque et la confiance. Selon les résultats, ils ont découvert que la confiance dans les marques augmenterait également à mesure que la valeur perçue par le consommateur à partir d'un produit augmenterait (Aysel et al, 2012)³⁴. La valeur perçue est une évaluation subjective

du gain et la perte de relation d'échange³⁵. En effet, Cronin et *al.* (2000) affirment que l'étude de la valeur perçue (avec la qualité de service et la satisfaction) a dominé la recherche dans la littérature des services. Des recherches sont constatées que la valeur perçue, et la confiance envers la marque sont tous des antécédents importants de la fidélité à une marque. Sirdeshmukh et *al.* (2002) trouvent un soutien aux associations directes entre la confiance et la valeur perçue, même s'ils sont obligés de conclure que plus de recherches sont nécessaires pour évaluer la nature du lien entre la valeur perçue et la confiance³⁶. Nous formulons donc l'hypothèse suivante:

H₃: *Il existe un lien de causalité entre la valeur perçue d'une marque et la confiance des clients*

Dans une perspective relationnelle (post-achat), la satisfaction apparaît comme une réponse émotionnelle consécutive à une expérience de consommation d'un service, et suppose un processus de confrontation de la performance perçue d'un objet à un certain nombre de standards de comparaison : attentes, désir, minimum tolérable, norme d'équité, normes basées sur l'expérience avec la catégorie de l'objet ou la marque (Oliver, 1997)³⁷. La satisfaction du client peut être définie comme « *l'évaluations du client, d'un produit ou d'un service à l'égard de leurs besoins et attentes* » (Oliver, 1980)³⁸. Dans un contexte relationnel, la satisfaction représente une construction cumulative qui décrit « *l'expérience de la consommation totale d'un produit ou service* » (Johnson et *al.*, 1995). Pour Oliver, 1997, « *Satisfaction signifie une évaluation d'une expérience de consommation à partir d'un ensemble de buts ou standard, qui peut conduire soit à un accomplissement, ou un sous accomplissement, ou à un sur-accomplissement* »³⁹. Des études antérieures montrent que la confiance et la satisfaction sont étroitement liées les uns aux autres⁴⁰. A travers des renforcements positifs, la satisfaction conforte la confiance du consommateur envers la marque d'un service et cela a été confirmé par plusieurs chercheurs tels que : Morgan et Hunt (1994) Vanhamme (2000, 2004), Aurier et autres (2000, 2005). Les relations entre satisfaction et confiance sont complexes. Selon Siereix et Dubois (1999), on peut considérer la satisfaction à la fois comme un élément de résultat et de renforcement de la confiance⁴¹. Dans notre contexte théorique, la répétition d'expériences et d'interactions satisfaisantes, pourrait bien constituer un déterminant majeur de la confiance du client envers

son prestataire de service. En ce sens, nous rejoignons Geyskens et al (1999), et George et Decock Good (2004), pour qui la satisfaction est un déterminant de la confiance. D'où l'hypothèse suivante:

H₄: *Il y'a un lien de causalité entre la satisfaction et la confiance des clients.*

2.5 La Fidélité à la marque

La question de la fidélité ne se pose au client que lorsque l'achat du produit ou du service qu'il projette, implique le recours éventuel à une marque, un prestataire, ou un distributeur qu'il a déjà expérimenté⁴². Selon Dick et Basu, (1994) au cours des trois dernières décennies, une grande partie de la recherche enquête sur la fidélité des clients à partir de deux perspectives : la fidélité comportementale et la fidélité attitudinale⁴³. La fidélité comportementale fait référence à la fréquence de la répétition d'achat⁴⁴. Des chercheurs célèbres dans le domaine du comportement du consommateur comme, Day (1969); Jacoby et Chesnut, (1978) ont suggéré qu'une définition comportementale est insuffisante, car elle ne fait pas de distinction entre la vraie fidélité et la fausse fidélité⁴⁵. Les chercheurs qui ont étudié la fidélité suggèrent qu'un client fidèle est celui qui a une attitude favorable à l'égard de l'entreprise; il est engagé à racheter le produit/service et le recommander aux autres. Des études établies par Oliver, (1999), Caruana et Malta, (2002); Ting Pong, Tang Pui Yee, (2001) et Butcher Sparks et O'Callaghan, (2001), estiment que cette approche ne reflète pas la totalité du phénomène de la fidélité et que l'intégration des cognitions semble être d'un apport majeur dans la compréhension de la fidélité. Selon la théorie de l'action raisonnée, la confiance et la croyance fournissent la justification sous-jacente de l'intention d'achat d'un client⁴⁶. Sirdeshmukh et *al.* (2002) suggèrent que la confiance est directement liée à la fidélité⁴⁷. Lau et Lee (1999) examinent le lien entre la confiance des clients à une marque et leur fidélité à la marque et de trouver une association positive significative⁴⁸. Ces idées sont prolongées par Chaudhuri et Holbrook (2001) qui trouvent des preuves solides à l'appui d'une association significative à la fois entre la marque, la confiance, l'achat et la fidélité attitudinale³⁰. Ainsi, nous proposons que la confiance envers la marque contribuera à la fois à la fidélité d'achat et la fidélité attitudinale. La confiance envers les marques doivent pousser les clients à acheter plus souvent et devraient évoquer un degré plus

élevé de l'engagement d'attitude⁴⁹. L'hypothèse de cette recherche est proposée ci-dessous :

H₅ : *La confiance du client envers une marque à un effet positif sur la fidélité des clients.*

III- Modèle conceptuel et méthodologie de recherche

Le test de la validation des hypothèses de recherche, nous conduit à adopter une méthode de recherche qui permet à mieux exploiter les données collectées. Cela ne soit pertinent qu'avec le choix de l'échantillon, les échelles de mesures nécessaires, et le traitement du questionnaire. Les résultats obtenus seront par la suite analysés d'une manière permettant d'éclairer l'affirmation ou la négation des hypothèses.

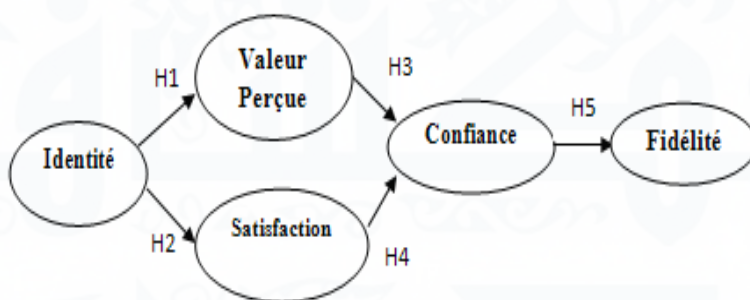


Fig.Modèle Théorique

3.1. Collecte de données et administration du questionnaire

La construction de l'échantillon a été une des étapes clés de la recherche. En fonction de la familiarité de notre cible avec la marque choisie, il a été décidé que l'instrument de collecte de données soit un questionnaire à remplir par le client de la marque OOREDOO. Notre étude a été réalisée auprès d'un échantillon constitué de 319 clients de la marque OOREDOO (voir le tableau.1), soit a peu près (plus de 50%) hommes et (plus de 49%) femmes.

Tableau 1. La répartition de l'échantillon par Age

Age (an)	18 >	18 - 20	20 - 25	25 - 35	35 - 45	40 <	Totale
Fréquence %	4.45	9.45	33.33	31.39	13.33	8.05	100

Source : notre élaboration

Notre échantillon est composé d'un milieu à grande majorité assez jeune (plus de 74% entre 18 et 35 ans). Plus de 63% de notre échantillon sont des universitaires (puisque plus de 63% ont le Bac et plus). Nous avons choisi cinq variables pour mesurer l'effet de l'identité de la marque sur la fidélité du client, cela ne soit pertinent qu'avec l'étude empirique. Nous avons mené une enquête par sondage afin de comparer les outils de mesure de l'identité de la marque. Le questionnaire utilisé est composé de deux parties. La première couvre les variables nominales (signalétiques); la deuxième est composée de 34 items mesurant les cinq variables de notre modèle de recherche à savoir: 04 items pour mesurer l'Identité de la marque (IDET), 03 items pour mesurer la valeur perçue (VAL), Satisfaction (SATIS) est mesurée par deux items, la confiance (CONF) par 04 items, et enfin la fidélité à la marque (FID) est mesurée par 16 items. A travers ses composantes les répondants sont invités à donner leurs points de vue sur la marque OOREDOO, et de préciser leur degré d'accord ou désaccord sur une échelle de Likert comportant cinq points. Reste à noter que les items étaient empruntés à la littérature. L'objectif recherché par cette étude est de tester empiriquement ces échelles et de comparer leurs qualités psychométriques afin de déceler laquelle garderont sa structure factorielle postulée dans la théorie.

3.2. Analyse exploratoire et échelle de mesure

Des analyses exploratoires ont été réalisées sur l'ensemble des échelles utilisées (items) sous le logiciel IBM-SPSS.22. Plusieurs ACP avec rotation varimax ont été conduites sur les échelles. Les résultats mentionnés dans le tableau ci-dessous indiquent :

- Pour toutes les échelles, les tests de Fisher est significatif (sauf SATIS).
- La moyenne dépasse [2.5] et l'écart type est inférieur à [1.5] pour les différents construits.
- Les scores de l'alpha de Cronbach sont satisfaisants [>0.6], ce qui indique une bonne cohérence interne des échelles.

Tableau 2. Résultats de l'Analyse en Composante Principale (ACP)

Variables	Nombre Des items	Moyenne / Ecart type	ANOVA F / Sig	α de Cronbach
Identité de la marque	3	4.019/1.139	8.827/0.000	0.625
Valeur Perçue	3	3.772/1.177	2.064/0.128	0.571
Satisfaction	2	3.817/1.138	,786/0.376	0.616
Confiance	4	3.74/1.205	9.28/0.000	0.699
Fidélité	13	3.45/1.246	23.22/0.000	0.828
Total	30	/	/	/

Source: Notre élaboration par le biais du logiciel SPSS. (N= 319)

Cette Analyse (ACP) nous a permis d'éliminer trois items "Défectueux" de la Fidélité, qui étaient faiblement corrélés aux facteurs restitués, ou ceux dont la présence détériorait les indices de consistance interne des échelles à savoir : Fid4, Fid5, Fid8. Dans la deuxième colonne on trouve les échelles de mesure (items) retenues pour chaque construit.

3.3. Analyse et Résultats de Modélisation des Equations Structurelles

Pour tester notre modèle théorique, nous avons utilisé une analyse d'équations structurelles sous le logiciel Statistica.version.8 Nous avons suivi la démarche de « développement de modèle » utilisé par (Hair et *al*, 1998 ; Raykov et Marcoulides, 2000): (1)élaboration du modèle de mesure et structurel, (2) choix de la méthode d'estimation (*GLS-ML*), (3)Verification des indices d'ajustement (Absolus, Parcimonieux, incrémentaux), et en fin (4)Validation du modèle de mesure (la signification des contributions factorielles de λ) et validation structurelle entre les variables latentes par le coefficient β de corrélation⁵⁰.

3.3.1. Validation du Modèle de Mesure

Les résultats de l'ajustement du modèle de mesure sont résumés dans les tableaux 3, 4 et 5.

Tableau 3. Les indices d'Ajustements Absolus (GLS -> ML)

Les indices Absolus	Mesure	Structurel
Chi ² (χ^2)	1463,74	958,062
Degrees of Freedom	378	372
Steiger and Lind RMSEA Index	0,113	0,069
Joreskog and Sorbom (GFI)	0,721	0,817
Joreskog and Sorbom (AGFI)	0,679	0,786
Population Gamma Index (PGI)	0,783	0,891
Adjustment Population Gamma Index (APG)	0,750	0,872

Source : Notre élaboration par le biais du logiciel Statistica.8, (N= 319

Les indices d'ajustement sont globalement bons, qu'il s'agisse des indices Absolus [Qui2, df, RMSEA, GFI, AGFI, PGI, APGI], des indices Parcimonieux [PNFI, Bollen's Rho, Bollen's Delta, χ^2 /ddl], ou encore des indices incrémentaux [NFI, NNFI, CFI].

Tableau.4. Les indices d'Ajustements Parcimonieux (GLS -> ML)

les Indices Parcimonieux	Mesure	Structurel
James-Mulaik-Brett Parcimonious Fit Index (PNFI)	0,460	0,613
Bollen's Rho	0,456	0,638
χ^2 / df	3.87	2.57
Bollen's Delta	0,568	0,767

Source : Notre élaboration par le biais du logiciel Statistica, (N= 319)

Nous affirmer que les items étudiés du modèle de mesure présentent des résultats d'ajustements acceptables, et nous encourage de poursuivre l'analyse du modèle structurel.

3.3.2. Evaluation du modèle structurel

Des tests séquentiels de différence de χ^2 ont été réalisés afin de vérifier la validité discriminante de chaque variable, ainsi que le degré de liberté (χ^2). Les données de l'échantillon et les corrélations, doivent être considérées plus comme une mesure de l'ajustement, que comme le résultat d'une épreuve de signification. Les résultats du modèle structurel présentés dans les tableaux 03, 04, et 05 montrent que les indices d'ajustement sont >0.5 et, ce qui confirme l'ajustement du modèle structurel avec les données empiriques.

Tableau.5. Les indices d'Ajustements Incrémentaux (GLS $\rightarrow$ ML)

les Indices incrémentaux	Mesure	Structurel
Bentler and Bonett Normed Fit Index (NFI)	0,494	0,669
Bentler and Bonett Non-normed Fit Index (NNFI)	0,531	0,742
Bentler Comparative Fit Index (CFI)	0,563	0,764

Source: Notre élaboration par le biais du logiciel Statistica, (N= 319) □

Puisque les données se situent dans les standards acceptables, il est donc possible d'effectuer l'analyse des résultats du modèle structurel par le *Loading* ou la contribution factoriel des indicateurs connue par λ , ainsi que les corrélations β entre les variables latentes.

3.3.3. Contribution Factorielle, et Corrélation

Afin d'examiner la signification des valeurs de la contribution factorielle des variables manifestes sur les variables latents, nous avons utilisé le test de student. Le test T de student doit être supérieur à 1,96 au niveau de signification de 5% pour chaque contribution factorielle des indicateurs attachés à un construit afin de vérifier le rapport positif entre eux. Les résultats obtenus indiquent que presque tous les tests de Student sont supérieurs à 1,96 vérifiant ainsi la signification du lien de chaque indicateur à son construit. Un dernier critère de qualité d'ajustement est examiné, celui des corrélations entre les variables latentes. Les résultats présentés dans le tableau.06, montrent que toutes les corrélations entre les variables latentes sont positives et significatives. Elles s'établissent à des

niveaux élevés, de (0.449 à 0.923), pour tous les variables, et cela rendra les résultats satisfaisants.

Tableau.6. Corrélations Entre Les Variables Latentes

Relations entre les Variables Latentes	Coefficient de Correlation β_i	T De Student $1.96 <$	erreur type ξ_i	$p < 0.05$
(idet)-63->(val)	0,923	16,893	0,055	0,000
(idet)-64->(satis)	0,883	16,078	0,055	0,000
(val)-65->(conf)	0,449	2,418	0,186	0,016
(satis)-66->(conf)	0,495	2,665	0,186	0,008
(conf)-67->(fid)	0,824	25,457	0,032	0,000

Source : Notre élaboration par le biais du logiciel Statistica, (N= 319)

3.4. Test des Hypothèses et Discussion des résultats

Afin de tester les effets des variables, y compris la qualité du service, la valeur perçue de la marque OOREDOO, la satisfaction du client, la confiance des clients sur la fidélité de ces derniers à la marque, une analyse de régression multiple a été effectuée. (Voir le tableau.6). La présente recherche détermine les principaux facteurs par lesquels la fidélité à la marque est créée. À partir du modèle de régression finale, nous avons constaté que l'identité de la marque OOREDOO était positivement et significativement liée à la valeur perçue de la marque par les clients ($H_1: \beta_1=0,923, T>1.96, p<0.05$). Ce résultat supporte la première hypothèse. Cette constatation confirme également de nombreuses études antérieures, qui ont montré que l'identité de la marque affecte positivement la valeur perçue des clients (par exemple: Parasuraman et al. 1988; de Chernatony, 1999; Steenkamp et al. 2003; Hansen et al. 2008), ce qui confirme cette première hypothèse. La *seconde* hypothèse qui soutient que l'identité de la marque OOREDOO exerce une influence positive sur la satisfaction des clients est aussi significatif. Les résultats obtenues supportes l'existence d'une influence positive et significative de l'identité de la marque OOREDOO sur la satisfaction des clients ($H_2: \beta_2=0.339, T>1.96, p<0.05$). Cette constatation confirme également

de nombreuses études antérieures, qui ont montré que la valeur perçue avait un effet positif sur la confiance de la marque (par exemple: Davies, 2006; He et al, 2011). Conformément à la troisième hypothèse, nous examinons l'impact de la valeur perçue de la marque OOREDOO, sur la confiance des clients. La forte relation positive trouvée entre la valeur perçue de la marque et la confiance du client ($H_3: \beta_3=0.883, T>1.96, p<0.05$) apporte un fort soutien à la troisième hypothèse. Les conclusions des recherches antérieures ont été assez concluantes, que la valeur perçue de la marque, est positivement corrélée avec la confiance des clients. Ce résultat est cohérent avec celui de: Singh et Sirdeshmukh, (2000); Chaudhuri et Holbrook, (2001); Sirdeshmukh et al. (2002); Aysel et al, (2012). On peut dire donc, que cette troisième hypothèse est validée. La quatrième hypothèse qui soutient que la satisfaction du client, influence positivement sa confiance, est à son tour significative ($H_4: \beta_4=0.449, T<1.96, p>0.05$). Cette prédiction a été supportée. Ces résultats sont en accord avec ceux d'études antérieures examinant la relation positive entre la valeur perçue de la marque et la confiance des clients. La dernière hypothèse à tester suppose que la confiance du client envers la marque OOREDOO, influence positivement sa fidélité à la marque OOREDOO. Après l'analyse, on a trouvé que cette relation est significative ($H_5: \beta_5= 0.824, T>1.96, p<0.05$). Ces résultats soulignent que la confiance de la clientèle a clairement une influence positive et significative sur la fidélité à la marque, qui a convenu avec: Morgan et Hunt, (1994); Vanhamme, (2000, 2004); Geyskens et al, (1999); George et Decock Good, (2004); Benachenhou et al, (2017), qui ont trouvé que la confiance de la clientèle augmente la fidélité à la marque.

IV.

Conclusion

L'étude empirique présentée dans cet article nous a permis de constater que l'identité de la marque joue un rôle important pour influencer la fidélité des clients. Dans ce qui suit, nous présentons les principales implications théoriques, méthodologiques, et managériales.

D'un point de vue managérial, *Premièrement*, la littérature accorde une attention à l'intégration du rôle des différents variables, tels que; la confiance, la satisfaction, et la valeur perçue (Harris et Goode, 2004 ; Suh et Yi, 2006, Il H et al, 2012) dans la construction de la fidélité des clients à une marque. *Deuxièmement*, Cette recherche intègre aussi différentes perspectives de la fidélité à la

marque dans un cadre plus général qui souligne le rôle antécédent de l'identité de la marque en intégrant les effets des variables telles que la valeur perçue, la satisfaction et la confiance. *Troisièmement*, cette recherche souligne le rôle de la médiation de la valeur perçue de la marque, la satisfaction et la confiance du client sur les effets de l'identité de la marque sur la fidélité du client. Du point de vue méthodologique, les résultats confirment nos hypothèses qui sont ainsi toutes validées. Les résultats révèlent également que l'identité de la marque a un impact très significatif sur la valeur perçue de la marque (0.923) et la satisfaction du client (0.883).

En termes d'implications managériales, les entreprises et les marketeurs doivent créer différentes stratégies pour améliorer l'identité de la marque, la valeur perçue, la satisfaction des clients et la confiance du client afin d'augmenter la fidélité des clients à la marque. En outre, cette recherche constate que les effets de l'identité de la marque sur la fidélité des clients à la marque passent par certains états psychologiques du consommateur, tels que la valeur perçue de la marque, la satisfaction du client et la confiance.

Cette étude a montré également que l'état psychologique identifié vers une marque, joue un rôle important en influençant la fidélité des clients. Ces résultats renforcent l'importance pour la construction d'une forte identité de marque, car une marque avec une identité forte affecte non seulement la fidélité à la marque, mais améliore également la perception de la valeur de la marque par les clients.

Comme piste de recherche futures, nous pouvons d'abord étendre l'étude à toutes les régions d'Algérie (est, ouest, nord et sud) pour relever des possibilités de différenciation attitudinales et/ou comportementales quant à la fidélité des clients. Il serait souhaitable d'envisager une analyse comparative pour éventuellement faire ressortir des distanciations des variables manifestes cognitifs et affectifs. Il serait intéressant, enfin, d'étudier d'autres variables tels que : l'identification sociale, de degrés d'implication, l'expérience de la marque et l'image de marque.

Bibliographie

¹ - Frisou J, «Premiers jalons pour une théorie éclectique de la fidélité des clients: Un essai de validation empirique sur le marché des services de

télécommunication », *Communication présentée au Congrès International de l'Association Française du Marketing à Bordeaux*. Mai, 1998.

² - Oliver, R. L. « Whence consumer loyalty? » *Journal of Marketing*, 1999, 63 (4) : pp.33–44. Cited by He et al, 2011.

³ -He, H., Li, Y & Harris, L, « Social identity perspective on brand loyalty », *Journal of Business Research*. 2011.

⁴ - Ahearne, M., Bhattacharya, C.B & Gruen, T. «Antecedents and consequences of customer company identification: expanding the role of relationship marketing». *Journal of Applied Psychology*; 2005, vol.90 (3), pp. 574–585.

⁵ - Tuškej U., Golob, U &Podnar, K., «The role of consumer–brand identification in building brand relationships», *Journal of Business Research*, 2013, vol. 66(1), pp.53–59.

⁶ - He, H., Li, Y & Harris, L. «Social identity perspective on brand loyalty». *Journal of Business Research*, 2012, vol. 65, (5), pp.648–657

⁷ - Nam, J., Ekinici, Y &Whyatt, G. «Brand equity, brand loyalty and consumer satisfaction» *Annals of Tourism Research*., 2011. vol.38, (3), pp.1009–1030.

⁸ - Dutton JE, Dukerich JM, Harquail CV. «Organizational images and member identification». *Administrative Science Quarterly*, 1994, vol.39. pp.239–63.

⁹ - Bhattacharya, C.B & Sen, S. «Consumer–company identification: a framework for understanding consumers' relationships with companies». *Journal of Marketing*. 2003, vol.67,(2), pp.76–88.

¹⁰ He, H., Li, Y & Harris, L. «Social identity perspective on brand loyalty». *Journal of Business Research*, 2012, vol. 65, (5), pp.648–657.

¹¹ - Mouliner, M.A. «Loyalty, perceived value and relationship quality in health care service». *Journal of Service Management*, 2009, vol.20(1), pp.76–87.

¹² Benachenhou S.M; Iznasni A & Guerrih B. (2017), « Antecedents of Algerian Consumers' Brand Loyalty: Testing a Structural Model of Mobile service providers' customers», *Journal Marketing and Consumer Research*, vol.40, pp.43–51.

¹³ - Moorman, C., Deshpande, R & Zaltman, G. «Factors Affecting Trust in Market Research Relationships». *Journal of Marketing*. 1993, vol.57, pp.81–101.

¹⁴ - Amraoui L. « Les effets du prix, de l'image du point de vente et du capital de marque sur la valeur perçue des produits »; Tutorat Collectif en Marketing du Réseau ALM, 2003, Université Montesquieu Bordeaux 4.

¹⁵ - Zaher, S., Sehitoglu, N- E, & Zehir, S. «E-S-Quality, Perceived Value and Loyalty Intentions Relationships in Internet Retailers», *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 2014, vol.150, pp.1071 – 1079.

¹⁶ - Hansen, H., Samuelsen, B. M & Silseth P. R. «Customer perceived value in B-2-B service relationships: investigating the importance of corporate reputation». *Indian of Marketing Management*. 2008, vol.37 (2), pp.206–217.

¹⁷ - Tuškej U., Golob, U &Podnar, K, «The role of consumer–brand identification in building brand relationships», *Journal of Business Research*, 2013, vol.66 (1), pp.53–59.

¹⁸ - Steenkamp J-BEM, Batra R, Alden DL. «How perceived brand globalness creates brand value». *Journal of Int Business Studies*, 2003, vol.34 (1), pp.53–65.

¹⁹ -Benachenhou SM, Benhabib A, «Testing customer brand loyalty on a mobile telephone company in Algeria: Applying the structural equation modeling »,

Research Journal and Management Science, 2013, ISSN. 2321 – 1741, Vol.1, n°3, PP.28-40.

²⁰ -Benachenhrou S.M; Iznasni A & Guerrich B. (2017), op cit.

²¹ - Oliver, R. L. «Satisfaction: A Behavioral Perspective on the Consumer». *New York: McGraw-Hill*, 1997.

²² - Del Bosque, I. R & San Martin, H. "Tourist Satisfaction A Cognitive-Affective Model». *Annals of Tourism Research*, 2008, vol.35 (2), pp.551–573.

²³ - Yi, Y. «A Critical Review of Consumer Satisfaction». *In Review of Marketing*, Zeithaml, V, ed., 1990, pp.68–123. Chicago: *American Marketing Association*.

²⁴ - Yi, Y & La, S. «What influences the relationship between customer satisfaction and Repurchase intention? Investigating the effects of adjusted expectations and customer loyalty». *Psychology Marketing*, 2004, vol.21(5), pp.351–374.

²⁵ - Linda-Ueltschy, C., Laroche, M., Zhang, M., Cho, H & Yingwei, R. «Is there really an Asian connection? Professional service quality perceptions and customer satisfaction». *Journal of Business Research*. 2009, vol.62, pp.972–979.

²⁶ -Zeithaml, V. «Consumer perceptions of price, quality and value: a means-end model and synthesis of evidence». *Journal of Marketing*, 1988, vol.5, 2(3), pp.2-22.

²⁷ - Morgan M.R. & Hunt. D. S. (1994), « The Commitment-Trust Theory of Relationships Marketing», *Journal of Marketing*. Vol.58, pp.20-38.

²⁸ - Berry L.L., (1995). « Relationship Marketing of Services - Growing Interest, Emerging Perspectives », *Journal of the Academy of Marketing Science*, vol. 23, n°4, pp.236-245.

²⁹ -Benyoussef, H, Hoffman J- A & et Valette-Florence, P, « Les antécédents relationnels de la fidélité : le cas des utilisateurs de logiciels propriétaires et utilisateurs de logiciels libres », *Acte du congrès International de L'Association Française de Marketing*, 18-20 mai, 2005.

³⁰ - Doney, P.M & Cannon, J.P. «An Examination of the Nature of Trust in Buyer-Seller Relationships », *Journal of Marketing*. 1997, vol.61, pp.35-51.

³¹ - Rothstein, B., Uslaner, E.M., 2005. «All for all: equality, corruption, and social trust». *World Politics*, 58, 41–72.

³² -Boulding, W., Staelin, R., Kaira, A & Zeithaml, V. «A dynamic process model of service quality: From expectations to behavioral intentions». *Journal of Marketing Research*, 1993, vol.30, pp.7–27.

³³ - Sahin, A., Zehir, C & Kitap, H. " The Effects of Brand Experiences, Trust and Satisfaction on Building Brand Loyalty; An Empirical Research On Global Brands ". *Social and Behavioral Sciences*. 2011, 24, pp.1288-1301.

³⁴ - Benachenhrou et al, 2017, op cit.

³⁵ -Zeithaml, V. 1988, op cit.

³⁶ -Boulding, W., Staelin, R., Kaira, A & Zeithaml, V. «A dynamic process model of service quality: From expectations to behavioral intentions». *Journal of Marketing Research*, 1993, vol.30, pp.7–27.

³⁷ - Vanhamme J. (2002) « La satisfaction des consommateurs spécifique à une transaction : définition, antécédents, mesures et modes », *Recherche et Applications en Marketing*, vol.17, 2, pp.55-85.

³⁸ - Baia, B., Lawb, R & Wen, I. «The impact of website quality on customer satisfaction and purchase intentions: Evidence from Chinese online visitors». *International Journal of Hospitality Management*. 2008, vol.27, pp.391–402.

³⁹ - Oliver, R. L. «Satisfaction: A Behavioral Perspective on the Consumer». *New York: McGraw-Hill*, 1997.

⁴⁰ -Martínez, P & Del Bosque, I. R. «CSR and customer loyalty: The roles of trust, customer identification with the company and satisfaction», *International Journal of Hospitality Management*. 2013, vol.35, pp.89–99.

⁴¹ Benachenhou SM, Kessas Z & Benhabib A, (2017), « L'influence de la qualité globale perçue sur la satisfaction et la confiance des Clients : Test et validation empirique », *Journal of economic*.

⁴² - Frisou J, (1998), *op cit*.

⁴³ -Bandyopadhyay, S & Martell, M. «Does attitudinal loyalty influence behavioral loyalty? A theoretical and empirical study». *Journal of Retailing and Consumer Services*, 2007, vol. 14(1), pp.35–44.

⁴⁴ - Srinivasana, S. S., Andersona, R., Ponnabolub, K. «Customer loyalty in e-commerce: an exploration of its antecedents and consequences». *Journal of Retailing*, 2002, vol.78, pp.41–50.

⁴⁵ - Srinivasana, S. S., Andersona, R., Ponnabolub, K. 2002, *op cit*.

⁴⁶ - Ajzen, I. & Fishbein, M. *Understanding attitudes and predicting social behavior*. Englewood Cliffs, N.J. 1980.

⁴⁷ -Sirdeshmukh, D., Singh, J & Sabol, B. «Consumer trust, value, and loyalty in relational exchanges». *Journal of Marketing*, 2002, vol.66, pp.15–37.

⁴⁸ - Lau, G. T & Lee S. H. «Consumers trust in a brand and the link to brand loyalty», *Journal of Market Focused Management*, 1999, vol.4, pp.341-370.

⁴⁹ - Zehir, C, Sahin, A., Kitapçı, H and Özşahinb M, « The Effects of Brand Communication and Service Quality in Building Brand Loyalty through Brand Trust; The Empirical Research on Global Brands », *Procedia Social and Behavioral Sciences*, 2011, vol.24, pp.1218–1231.

⁵⁰ -Hair, J. F., Anderson, R. E., Tatham, R. L., & Black, W. C. *Multivariate data analysis with readings* (5th ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1998.

La crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialités disponibles pour la réalisation du décollage économique – étude analytique-

The current economic crisis in Algeria between the fluctuations of oil prices and the exploitation of the potentialities available for the realization of the economic take-off - analytical study-

BOUDIA Mounya

Université de M'sila

boudia_mounya@hotmail.fr

FAKHARI Farouk

Université de M'sila

Farouk_fakhari@yahoo.fr

ZEBIRI Noura

Université de M'sila

zebiri.nora@yahoo.fr

Received date: 12/05/2017 **Revised Paper** 20/12/2017 **Accepted paper:** 25/12/2017

JEL: O4, Q1, Q2, Q4

Résumé :

Cet Article porte sur une étude analytique de la richesse pétrolière en Algérie, et les effets négatifs de la baisse de ses prix sur l'économie algérienne, surtout du fait que l'Algérie repose énormément sur les exportations de pétrole pour soutenir son développement économique et collecter la devise étrangère. Comme nous avons identifié à travers cette recherche les atouts que possède l'Algérie dans le domaine agricole, touristique et énergétique, ainsi que la manière de les exploiter pour mettre fin à la dépendance à l'égard du secteur pétrolier et réussir son décollage économique.

Mots clés : Richesse pétrolière, Fluctuations des prix du pétrole, Atouts du décollage économique.

الملخص:

يتناول هذا المقال دراسة تحليلية للثروة النفطية في الجزائر، والآثار السلبية لانخفاض أسعارها على الاقتصاد الجزائري، خصوصا وأن الجزائر تعتمد على صادراتها النفطية بشكل كلي تقريبا في دعم تنميتها الاقتصادية وتحصيل العملة الأجنبية. كما تم التطرق في هذا البحث إلى الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في الميدان الزراعي، السياحي والطاقي وكيفية استغلالها من أجل الخروج من التبعية للقطاع النفطي وتحقيق آليات الإقلاع الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: الثروة النفطية، تقلبات أسعار النفط، إمكانيات الإقلاع الاقتصادي.

Introduction :

La richesse pétrolière est jugée comme des matières naturelles avec des retombées économiques importantes pour plusieurs économies dans le monde, en particulier les pays qui reposent presque entièrement sur ses exportations de pétrole. Les réalités économiques ont prouvé que ces pays, d'une économie rentière, ont longtemps été affectés par les variations des prix du pétrole, ce qui les a fait exposer à des crises économiques aigües.

L'Algérie s'est reposé énormément sur les recettes d'exportation des hydrocarbures, en particulier les revenus pétroliers, permettant d'atteindre certains de ses objectifs de développement, durant les années où les prix des hydrocarbures ont atteint le sommet dans les marchés pétroliers, mais à cause de la baisse et de l'instabilité des prix du pétrole surtout durant les années nonante, l'Algérie a subi d'énormes effets négatifs, se traduisant par une dette extérieure de plus de 30 milliards de Dollars, alors, depuis cette époque jusqu'à ce nouveau millénaire, l'Algérie a établi des mesures économiques pour ressortir de la crise de l'endettement à l'extérieur et construire une forte économie, ces mécanismes étaient soutenues sans cesse par la hausse des prix des hydrocarbures pendant les années qui s'étendaient de l'année 2000 à 2017. Cependant, l'effondrement brutal des prix du pétrole en 2016 (à un seuil moins de 50 Dollars le baril, après avoir atteint le prix d'environ 110 Dollars) a conduit l'État algérien d'envisager des solutions radicales sur le court, moyen et long terme, basées principalement sur la diversification économique pour la création d'une richesse hormis les hydrocarbures, surtout dans le mesure où l'Algérie possède de nombreux atouts, que ce soit dans le domaine agricole, du tourisme et d'énergie.

La problématique de recherche: en ce référant à ce qui a précédé, nous pouvons poser la problématique de cette recherche par la question suivante:

Comment exploiter les atouts et les potentialités que possède l'Algérie pour surmonter la crise économique résultant de la baisse des prix du pétrole ?

Les sous-questions: à partir de la problématique de recherche énoncée ci-dessus, il en découle des sous-questions:

1. Quelles sont les causes qui ont conduit à la baisse des prix du pétrole sur le marché mondial?

2. Quelles est l'impact de la chute des prix du pétrole sur l'économie algérienne?
3. Quels sont les atouts dont l'exploitation permet à l'Algérie de ressortir de la crise causée par la baisse des prix du pétrole?

Les hypothèses de recherche : à fin de mieux cerner la problématique de recherche, nous avons choisi les hypothèses suivantes :

1. La production et l'export excessif des pays producteurs de pétrole ont un impact négatif sur les prix du pétrole.
2. La baisse des prix du pétrole sur le marché mondial est la cause principale de la crise économique actuelle en Algérie.
3. L'exploitation optimale de l'une des possibilités liées au potentiel agricole, de tourisme et d'énergie en l'Algérie sera suffisante pour ressortir de la crise économique actuelle en Algérie.

L'importance de la recherche:

L'importance de la recherche consiste à identifier les véritables sources de l'effondrement des prix du pétrole et son impact sur l'économie algérienne, et aussi, à mettre en évidence le rôle des potentialités que possède l'Algérie pour sortir de l'économie rentière basée essentiellement sur les produits pétroliers.

La méthode de recherche: pour pouvoir répondre à la question de notre recherche, nous avons utilisé la méthode descriptive et analytique, où nous avons approfondi le terme de la richesse pétrolière en Algérie, procédé ensuite à l'analyse de l'origine de l'effondrement de ses prix sur les marchés mondiaux, ainsi que l'analyse des potentialités économiques et la manière de leur création pour la relance de l'économie algérienne.

Les variables de l'étude :

1. La variable dépendante (**Y**) : la crise économique en Algérie
2. La variable indépendante principale (**X**) : les potentialités de la relance économique en Algérie.
 - 2.1. La première variable secondaire indépendante (**X₁**) : le potentiel agricole.
 - 2.2. La deuxième variable secondaire indépendante (**X₂**): le potentiel touristique.

2.3. La troisième variable secondaire indépendante (X_3): le potentiel énergétique.

Plan de recherche: la recherche est répartie comme suit:

Le premier axe: analyse des sources de l'effondrement des prix du pétrole en Algérie

I- Le cadre conceptuel du marché pétrolier

II- La relation des prix du pétrole avec certaines variables économiques.

II- Les effets de l'effondrement des prix du pétrole en Algérie.

Le deuxième axe: Les alternatives de développement pour l'économie algérienne

I- L'exploitation du potentiel agricole algérien.

II- L'exploitation du potentiel touristique en Algérie.

III- L'investissement dans les énergies renouvelables en Algérie.

Le premier axe: analyse des sources de l'effondrement des prix du pétrole en Algérie

I- le cadre conceptuel du marché pétrolier

1. Le concept du marché pétrolier :

Le pétrole est un concept latin dont les origines reviennent au mot « petroleum », qui est composé de deux parties : « petr » est qui veut dire la pierre et « oleum » qui signifie l'huile , c'est-à-dire l'huile de la pierre, c'est un liquide consistant inflammable, marron foncé ou marron verdâtre, qui se trouve dans la couche supérieure de la croûte terrestre, comme il se diffère par son apparition, sa composition et sa pureté d'un endroit à un autre, et c'est l'un des principales ressources d'énergie dans le monde, Il est également considéré comme le matériau principal pour de nombreux produits chimiques et pétrochimiques (Bassour Kamal, 2015)¹.

Le pétrole est un produit composé d'une variété de molécules composées d'atomes de carbone et d'hydrogène uniquement. On parle alors d'hydrocarbures. Ces différentes particules se caractérisent par le nombre et la structure des atomes de carbone. Il provient de la transformation durant des millions d'années de matières organiques, déposées sur les plateaux continentaux et transformées sous l'action de bactéries anaérobies. C'est donc une énergie fossile, non renouvelable et au stock limité (Cédric de Lestrangé, et autres, 2005)².

Nous pouvons définir le pétrole donc comme une huile minérale, qui résulte d'un mélange d'hydrocarbures, produit sous

l'effet de la pression des couches terrestres, c'est l'un des piliers de l'économie industrielle et la source d'énergie la plus utilisée dans le monde, caractérisée par une odeur et une couleur spécifiques.

Après avoir défini le pétrole, le marché pétrolier peut être défini comme :

Le lieu où s'effectue une transaction d'achat et de vente d'un produit pétrolier. C'est le lieu où les prix et les quantités à échanger sont déterminés par la loi de l'offre et de la demande. Les offreurs et demandeurs se rencontrent ainsi, pour échanger le pétrole avec de l'argent.

2. Les types de marché pétrolier :

En conséquence de la croissance économique et de l'industrie pétrolière, plusieurs formes de marché pétrolier ont fait surface, chacun possédant des critères:

2-1 Le marché physique au comptant (dit « spot ») : est celui des transactions physiques à livraison immédiate (ou quasi-immédiate, compte tenu des délais d'acheminement des produits). Ce marché, qui ne jouait jusqu'aux années 1970 qu'un rôle d'appoint marginal, est devenu central pour les opérations de livraison physique et la détermination du prix de celles-ci. Les principaux acteurs sur ce marché spot sont les compagnies productrices privées et publiques (du côté vendeur), les raffineurs (du côté acheteur) et les négociants ou « traders » (des deux côtés) (Carnot Nicolas et Hagège Catherine, 2004)³.

2.2 Le marché physique à terme : Il fonctionne comme les marchés pétroliers au comptant, mais les délais accordés sont de plus de 15 jours, les opérations se concluent avec un consentement des prix et des délais de livraison spécifiques, le délai est prévu au début pour un mois, mais il peut être dépasser, et ce type de marché oblige l'acheteur de préciser la quantité de l'expédition qui ne doit pas être inférieure à 500000 baril, et le vendeur de déterminer la date de sa disponibilité, ces marchés ne sont que pour un nombre limité de pétrole brut et de produits pétroliers tel que l'essence, le diesel et le carburéacteur, et ces marchés sont dans majorité du temps non réglementé (Bassour Kamal, 2015)⁴.

2.3 Le marché à terme dit encore le marché des « futures » : C'est également un marché où s'échangent des intentions d'achat ou de vente futures à un prix immédiatement fixé. Mais, à la différence des contrats forward, les contrats sur les futures ne débouchent généralement pas sur des transactions physiques. La plupart des opérateurs ne l'utilisent que comme un intermédiaire financier commode pour gérer leur couple rendement / risque. Par ailleurs, ils s'agit d'un marché organisé (et non un marché de « gré à gré »). Les positions y sont généralement dénouées avant l'échéance, de sorte qu'elles ne donnent pas lieu à des échanges effectifs (Carnot Nicolas, 2004)⁵.

3. Les déterminants des prix du marché du pétrole : L'évolution historique des prix du pétrole a été selon les intérêts des monopoles pétroliers, ce qui a conduit à l'apparition de plusieurs types de son prix en fonction de l'objectif que vise l'intérêt des grandes entreprises, et la détermination des prix du pétrole a des facteurs que nous pouvons citer quel qu'un (Djudy Bouamrah, 2016)⁶ :

- l'offre et la demande et la réserve légale;
- les organisations internationales et les facteurs géopolitiques.

En effet, le cours du pétrole est très fragile aux fluctuations de l'offre et de la demande, si la quantité de pétrole offerte augmente ou sa demande diminue, le prix a tendance à accroître ou baisser en fonction de l'offre et de la demande.

Les organismes internationaux ont également un pouvoir sur la détermination des prix du pétrole, c'est eux qui maîtrisent le cycle de production et les réserves cette source d'énergie et leur principale mission consiste à l'équilibrage des marchés pétroliers et à l'orientation des cours de pétrole, ils ont donc une influence considérable sur leurs prix.

II- La relation des prix du pétrole avec certaines variables économiques :

Le pétrole étant un pilier très important de l'économie mondiale, ses fluctuations ont un effet sur des variables économiques dont nous citerons les plus importantes.

1. Les prix du pétrole et l'inflation :

L'inflation, un phénomène sensible pour toute économie, elle concerne une augmentation durable du niveau moyen des prix.

L'augmentation des prix du pétrole influent massivement l'inflation par le transfert des fonds qui s'opère entre les pays qui importent et ceux qui exportent du pétrole. En effet, la majorité des pays producteurs du pétrole l'utilisent comme une énergie dans leurs processus de production, de ce fait, tout accroissement du cours du pétrole amène à l'élévation des prix des biens et services ce qui crée une inflation dans l'économie du pays importateur. Les variations des cours du pétrole ont par conséquent des répercussions considérables sur le niveau des prix et constitue une menace sérieuse pour le développement de l'économie mondiale.

2. La relation des prix du pétrole et le Dollars :

Les études ont démontré que le changement des taux de change du Dollar a un impact très important sur la production mondiale du pétrole, sa baisse amène à l'augmentation de la demande du pétrole et réduit sa production, ce qui conduit à la hausse des prix de pétrole (Belkolah Brahim, 2013)⁷.

Enfin, il faut mentionner l'étude d'économistes de la BCE. Globalement, le pétrole s'est comporté comme un actif financier entre 2000 et 2008. Façon détournée de dire que c'est la spéculation intense de la période qui explique la hausse du prix. Le lien avec la valeur du dollar passe en fait par le marché beaucoup plus large des actifs financiers.⁸

Le prix du pétrole et le dollar sont alors très liés et corrélé négativement car il s'agit d'un produit de base considéré comme un capital financier qui affecte fortement le dollar, c'est-à-dire, si le prix du pétrole augmente, le dollar baisse dans le marché, quand le dollar accroit sur le marché, le pétrole aura tendance à baisser.

3. La relation des prix du pétrole et le développement économique :

- Le pétrole a une grande place à occuper dans l'économie des pays, c'est une source d'énergie.
- En effet, il a un rôle très important dans l'économie, ce la est du au fait de la facilité de son utilisation et la commodité de son transport et stockage, ce qui l'a rendu la source d'énergie la plus appropriée aux diverses activités économiques.
- Le pétrole est également une matière première essentielle à toute économie, offrant des options pour le développement. C'est donc une richesse hautement convoitée, utilisées dans la production, en

cas où leurs prix augmentent, ce qui peut mener à un développement économique mondiale, le rapport est donc non négligeable.

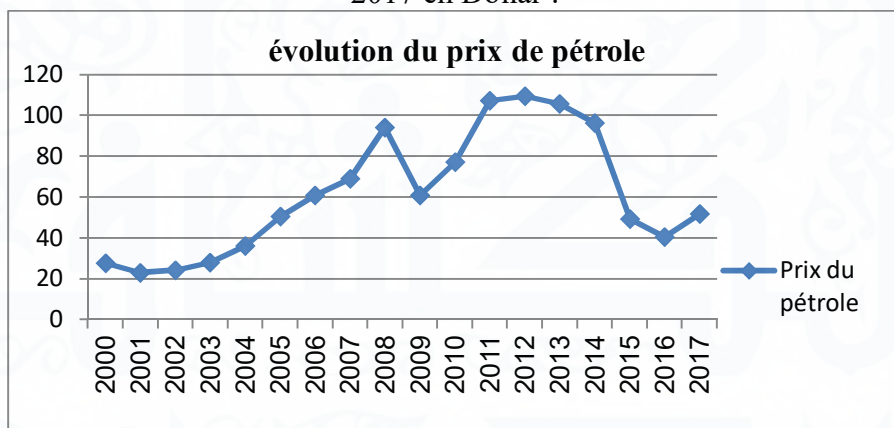
- En outre, le pétrole est une ressource qui contribue au financement des investissements du pays, et l'acquisition de nouveaux matériaux, permettant d'augmenter la productivité et aboutir à une croissance économique.

III- Les effets de l'effondrement des prix du pétrole en Algérie:

1. Évolution des prix du pétrole (2000-2017)

Alors que les prix nominaux du pétrole ont baissé en 2001 d'une valeur de 4.5 dollar le baril c'est à dire d'un pourcentage de 16.3% de leurs niveaux de l'an 2000 qui étaient de 27.6 dollar le baril suite à un ralentissement économique qu'a connu le monde et les faits du 11 Septembre aux États Unis d'Amérique, arrivant à 23.1 dollar le baril. Bien qu'elle a connu une progression après l'année 2000 jusqu'à 2008, les prix nominaux du panier de l'OPEP ont ainsi, dépassé 130 dollar le baril, et durant la même année, le taux moyen annuel du prix du panier de l'OPEP des prix nominaux à 94.1 dollar le baril (Belkollah Brahim)⁹.

Graphes N°1: évolution des prix du baril du pétrole depuis 2000 à 2017 en Dollar :



Source : établi par les chercheurs à partir de :

<https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opec-1960/> , consulté le 15/11/2017 à 20.13h.

A partir de ce graphe nous pouvons observé que le prix du pétrole a connu des fluctuations remarquables depuis 2000 jusqu'à 2014, qui était près de 28 Dollars en 2000, variant avec des hauts et des bas jusqu'à l'année 2008 atteignant près de 100 Dollars le baril, et puis il a baissé en 2009 à environ 63 Dollars soit une réduction de presque 37% en une année, pour recommencer à accroître les années qui suivent arrivant au sommet de 109.45 Dollars le baril en 2012, bien que ce niveau de prix n'a pas tenu longtemps, alors qu'en 2013 le prix commençait à baisser et continuait à baisser jusqu'à 96.29 Dollars en 2014, cette baisse s'est enchainé et le prix du baril était de 40.68 Dollars, soit une baisse de 58% par rapport à 2014. En revanche l'année 2017 a connu une légère hausse du prix du pétrole de 27% par rapport à l'année qui précédait.

2. causes de la chute des prix du pétrole :

L'économie mondiale assiste depuis l'été 2014 à la chute des prix de pétrole. Il existe plusieurs raisons qui peuvent expliquer cette chute, nous citons ci-dessous les causes les plus pertinentes :

- l'équation de l'offre et de la demande: En ce qui concerne le mécanisme de l'offre et de la demande, il est supposé que le prix du pétrole soit influencé par les niveaux d'offre et de demande en hausse et en baisse, en fonction de la taille de l'écart entre eux, à partir de la théorie économique, qui stipule que : si la demande d'un produit dépasse son offre, il est tout à fait normal que son prix augmente et vice-versa. Et de leur tour, l'offre et la demande sont déterminés à partir d'un ensemble de facteurs qui lui sont propres (Raki Nadira, 2015)¹⁰.
- La spéculation et l'exploitation des données économiques: grâce à la levée et la baisse des prix procédés par les spéculateurs de façon à faire des profits énormes et rapides, où les données économiques et les spéculations concernant un certain nombre d'acteurs principaux des pays producteurs de pétrole, tels que: (Russie, Canada, Arabie Saoudite ...) et les pays importateurs de pétrole(comme la Chine, le Japon, etc.), les compagnies pétrolières multinationales telles que (Exxon Mobil) et le cartel pétrolier, tels que: (OPEP, et les négociants de pétrole appelés spéculateurs), et tout groupe parmi eux a la capacité d'influer sur les prix du pétrole, soit par l'influence sur l'offre et la demande, ou en anticipant les variations des prix du pétrole par les spéculations, ainsi les données économique et la spéculation, à la suite des crises

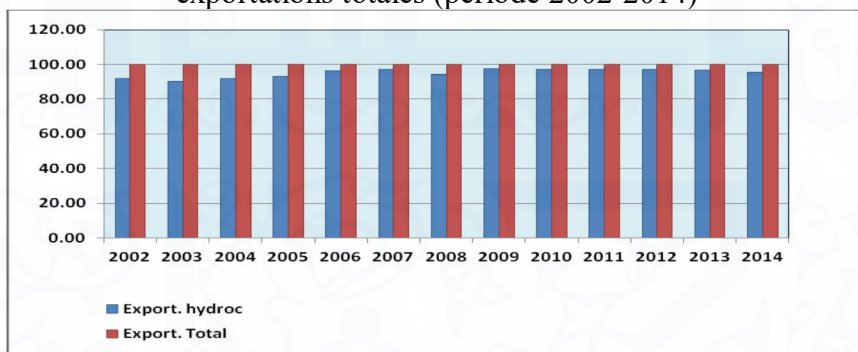
économiques dans les pays concernés affectent fortement les prix (Ben Yahia Nassima, 2015) ¹¹.

- La croissance du volume de la production mondiale qui n'appartient pas à l'OPEP a aussi causé elle aussi la baisse des prix du pétrole par la production excessive du pétrole menant à la baisse de ses prix.

3. Les effets de la baisse des prix du pétrole sur les plus importantes des variables macro-économiques en Algérie :

Étant donné que l'Algérie une économie très est dépendante des recettes des hydrocarbures, toute fluctuation des prix du pétrole aura forcément un impact sur ses variables macroéconomiques à savoir : la balance commerciale, le produit intérieur brut, le budget général et les dépenses publiques.

Graphes N°2 : Part des exportations des hydrocarbures en % des exportations totales (période 2002-2014)



Source : Radhia ZEMIRLI, Rente pétrolière et choc pétrolier: entre dépendance et vulnérabilité économique en Algérie, séminaire international sur les exigences de décollage économique dans les pays producteurs de pétrole à la lumière de l'effondrement des prix du carburant, 29-30 Novembre 2016, Université Akli Mohaned, Bouira, Algérie, p04.

A partir de ce graphique le constat de la forte dépendance de l'Algérie aux hydrocarbures est évident. En effet, le pourcentage du secteur des hydrocarbures depuis 2002 jusqu'à 2014, représente presque la totalité des exportations du pays, de ce fait les variations incombées au prix du pétrole ont des effets sur l'économie algérienne.

3.1. Les effets de la baisse des prix du pétrole sur la balance commerciale :

La balance commerciale constitue un indicateur économique qui correspond à la différence entre la valeur des exportations et des importations de biens et de services dans un pays.

Tableau N°1 : l'évolution des prix de pétrole et de la balance commerciale :

Année	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Prix du baril du pétrole (en Dollar)	77.38	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49	40.68
Balance commerciale (milliards de Dinars)	906.41	1290.24	945.01	68.79	-760.19	-1711.62	-1953.79

Source : élaboré par les chercheurs à partir des rapports annuels de la banque d'Algérie 2014 et du CNIS 2016.

Nous pouvons observer à partir de ce tableau que la valeur de la balance commerciale a augmenté en 2011, suite à une évolution de 41% du prix de baril du pétrole, en effet, dans la mesure où l'exportation des hydrocarbures représentent plus que 95% des exportations totales, l'augmentation de cette dernière entraîne l'augmentation de la totalité des exportations et donc de la balance commerciale. En 2012 le prix du pétrole a diminué de 1.9 Dollars, la valeur de la balance commerciale a également diminué de 37%. Ensuite, une diminution du prix de pétrole qui continue à s'enchaîner les années qui suivent arrivant au prix de 100.2 Dollars le baril, accompagné d'une baisse de la balance commerciale jusqu'à 2014, avec une valeur de -760.19 milliards Dinars pour le solde de la balance commerciale qui était arrivé en 2011 à le seuil de 1290.24 milliards Dinars. Et ce déséquilibre néfaste de la balance s'enchaîne encore jusqu'à 2015. En effet, alors que la consommation nationale et les importations flambent, la part des exportations recule et devient inférieure aux importations. La chute du prix de pétrole a eu donc des effets négatifs sur le solde de la balance commerciale ce qui permet

La crise économique actuelle en Algérie ... Journal of Economic & Financial Research
d'avouer une forte cohérence entre le prix du pétrole et le solde de la balance commerciale.

3.2. Les effets de la baisse des prix du pétrole sur le produit intérieur brut (PIB) :

Le produit intérieur brut est un indicateur économique qui permet de mesurer la production économique intérieure réalisée d'un pays et qui reflète son activité économique interne sur une période donnée.

Tableau N°2 : l'évolution des prix de pétrole et du PIB :

année	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Prix du baril pétrole(en Dollar)	80.2	112.9	111	109.5	100.2	49.49
Le PIB (en milliards de Dinars)	11991.8	14588.5	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9

Source : élaboré par les chercheurs à partir des rapports annuels de la banque d'Algérie 2014 et 2015.

L'analyse de ce tableau nous permet de déduire le poids pesé du pétrole sur le PIB, en effet, suite à une augmentation de 41% du prix du pétrole de l'année 2010 à 2011, le PIB a également accéléré de près de 22% en 2011. En 2012 le prix du pétrole a reculé de 1.7%, de 1.6% en 2013 et de 8.5% en 2014, tant dis ce que le PIB a continué d'accroître mais légèrement au fil des années. Mais avec la chute du prix du pétrole de plus de la moitié par rapport à 2014, le PIB a baissé de 3.8%.

Il faut noter que l'accroissement du PIB est dû qu'il y a un accroissement de la productivité dans les secteurs productifs hors hydrocarbures et que cette augmentation continue du PIB signifie que l'Algérie connaît une croissance économique. Il faut donc reconnaître que l'économie algérienne s'en est bien sortie en maintenant une croissance soutenue malgré la baisse des prix de pétrole qui a réduit ses recettes à l'exportation.

3.3. Les effets de la baisse des prix du pétrole sur le solde budgétaire :

Quant au budget de l'État, il peut être défini comme l'ensemble des documents, ou un acte de prévision par lequel les recettes et les dépenses de l'État sont prévues et autorisées pour chaque année.

Tableau N°3 : l'évolution des prix de pétrole et du solde budgétaire :

Année	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Prix du baril du pétrole (en Dollar)	80.2	112.9	111	109.5	100.2	49.49
le solde budgétaire (en milliards de Dinars)	-178.2	-168.6	-710.9	-143.7	-1375.3	-2621.7

Source : élaboré par les chercheurs à partir des rapports annuels de la banque d'Algérie 2014 et 2015.

À partir de ce tableau, il est évident que, toute variation du prix du pétrole a mené à une variation du solde budgétaire.

Le solde budgétaire était déjà déficitaire depuis 2010 mais il s'est remis à progresser en 2011 suite à l'accroissement du prix du pétrole qui était de 80.2 Dollar le baril pour atteindre 112.9 en 2011 car les recettes fiscales attendues des exportations d'hydrocarbures, qui constituent la principale ressource de l'Algérie ont évolué grâce à la hausse des prix du pétrole, en revanche le solde budgétaire a baissé en 2012 de près de 322 % par rapport à l'année qui précède, cela est causé par la baisse du prix de pétrole de 1.9 Dollar le baril qui a un impact sur les recettes fiscales pétrolières. Alors qu'en 2013, le budget de l'État augmente de 79.8% par rapport à 2012. Bien que cette augmentation n'a pas duré longtemps, avec la baisse qui s'enchaîne du prix de pétrole évalué de 8.5% par rapport à l'année 2013, le solde budgétaire se creuse encore de 1179.9 milliards de Dinars en 2014 et de 1246.4 milliards de Dinars en 2015. L'écart entre les recettes et les dépenses budgétaires deviennent plus importants, ce qui constitue un poids très lourd pour l'Algérie nécessitant le recours à la dette extérieure pour le financement du déficit budgétaire.

Le prolongement du déficit budgétaire est dû aux recettes algériennes fortement dépendantes au pétrole qui sont estimées en

recul tant dis que les dépenses sont d'une fonction croissante d'année en année.

3.4. Les effets de la baisse des prix du pétrole sur les dépenses publiques :

Les dépenses publiques correspondent aux dépenses effectuées par l'État, par les collectivités territoriales (communes, départements et régions) et par les organismes de Sécurité sociale.¹²

Elles sont financées par les recettes publiques et englobent les frais engagées par les administrations publiques pour réaliser : les salaires, les allocations, conversation des édifices, la fourniture de services publics (l'hospitalisation, l'enseignement...etc), les subventions aux entreprises, allocations chômage, pensions de retraite, les dépenses d'investissement ainsi que toutes les dépenses relatives aux administrations publiques.

Tableau N°4 : l'évolution des prix de pétrole et des dépenses publiques :

Année	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Prix du baril pétrole du pétrole(en Dollar)	80.2	112.9	111	109.5	100.2	49.49
Les dépenses publiques (en milliards de Dinars)	4571.1	5958.7	7050.2	6101.3	7113.6	7724.8

Source : élaboré par les chercheurs à partir des rapports annuels de la banque d'Algérie 2014 et 2015.

Ce tableau nous permet constater que malgré que le prix du pétrole soit en baisse de 2010 à 2014, les dépenses publiques ne cessent d'augmenter au fil des années. Sauf que ces dépenses sont couvertes par les recettes publiques constituées en majorité par les recettes d'hydrocarbures dont les revenus sont en chute depuis l'année 2010 ce qui aggrave le déficit public. En effet, suite à une augmentation de 41% du prix du pétrole de l'année 2010 à 2011, les dépenses publiques continuent à évoluer de 30%. En 2011 on a marqué une légère hausse du prix de pétrole ce qui aide à couvrir la hausse des dépenses enregistrée. Ensuite, avec la baisse continue du prix du pétrole, les dépenses publiques ont progressé de 18% en 2012,

puis ont reculé en 2013 de 13%, l'état a réduit légèrement ses dépenses, sauf que cette réduction n'a pas tenue pour longtemps, et les dépenses ont rejoint leur croissance pour atteindre 7113.6 milliards de Dinars en 2014 et progresse de 8.6% en 2015.

Nous pouvons ainsi conclure que face à la croissance irrésistible des dépenses et la baisse des prix du pétrole, les dépenses publiques ne peuvent être financée que par les revenus hors hydrocarbures qui sont relativement faibles dans l'économie algérienne, ce qui affecte l'économie future du pays et entraîne à un déficit progressif au cours des années qui suivent.

Le deuxième axe: Les alternatives de développement pour l'économie algérienne en dehors du secteur pétrolier

A fin de palier les effets engendrés par l'effondrement des prix du pétrole sur l'économie du pays et de pouvoir faire face à une telle situation, l'Algérie devra s'orienter vers la diversification économique.

I- L'exploitation du potentiel agricole algérien :

Afin de diversifier son économie, encore dominée par la production pétrolière l'Algérie devra investir dans l'agriculture, qui est un ensemble d'activités économiques développées par l'homme dans un environnement biologique et socio-économique donné par l'exploitation des ressources naturelles dans le but de la production des divers produits végétaux et animaux.

1. Le potentiel agricole en Algérie :

La superficie agricole totale en Algérie ne dépasse pas 8 Hectares et ne représente que 3% de la superficie de l'Algérie, elle est répartie comme suit (Bouchrit Oussama)¹³:

- 7,3 millions Hectares de terrains labourés et comprennent les terres qui sont plantés en alternance.
- 452.000 Hectares de terrains dédiés aux cultures permanentes et surtout pour les arbres fruitiers.
- 47,000 Hectares couvre la superficie de la culture de la vigne.
- 36.000 Hectares est les prairies et les pâturages naturels.
- Le problème des terrains labourés se pose de plus en plus avec intensité en Algérie particulièrement au vu du changement climatique.

- Le pays subi des variations importantes des températures ce qui génèrent des conséquences néfastes sur les ressources hydriques déjà rares.
- Les changements climatiques, du fait de l'augmentation et de la baisse de température et des sécheresses intenses, constituent donc une menace pour le secteur agricole.

2. Les mécanismes d'exploitation du potentiel agricole en Algérie :

- mise en place du crédit de campagne R'fig dont le montant accordé aux céréaliculteurs a dépassé les 17 milliards de DA;
- allocation des prêts bonifiés à hauteur de 01 million DA par hectare pour la mise en valeur des terres et la création d'exploitations agricoles ne dépassant pas 10 ha ;
- allocation des prêts bonifiés à hauteur de Cent millions de dinars (100 000 000 DA) pour les concessionnaires bénéficiaires d'exploitations de plus de 10 hectares et tout autre bénéficiaire du Crédit ETTAHADI;
- mise en place d'un dispositif de garantie des crédits bancaires destinés aux agriculteurs.¹⁴
- Avec la rareté de l'eau, il est important d'améliorer la qualité de l'eau traitée pour son usage en agricole.
- Il faudra également que l'Algérie élabore des politiques agricoles orientées vers la mise en valeur des territoires agricoles et vers la modernisation des techniques de la production agricole.

II- L'exploitation du potentiel touristique en Algérie :

Le tourisme est donc un voyage où des personnes exercent des activités, pendant leurs séjours dans les endroits qui diffèrent de leur lieu quotidien pour une période temporaire à des fins de loisirs, pour satisfaire leur curiosité et avoir du plaisir.

1. Le potentiel de tourisme en Algérie :

L'Algérie dispose d'un potentiel assez important pour attirer les touristes et en constituer un atout économique.

Les capacités naturelles : l'Algérie peut être considérée comme chanceuse dans ce domaine, ces capacités sont (Assia Mohammed Imam El Ansari, 2002)¹⁵:

a- un littoral étendu sur 1200 km.

b- les zones de montagnes, qui sont la chaîne de l'Atlas Tellien qui s'étend de l'Est à l'Ouest, avec des paysages fabuleux.

c- les parcs et réserves naturelles, la direction de l'environnement et des forêts a compté 11 parcs sur le territoire national caractérisés par la diversification biologique, 8 d'entre eux se situent au Nord, 1 des hauts plateaux et 2 au Sahara.

2. Les mécanismes de relance de tourisme en Algérie :

Concernant la stratégie du tourisme de 2013, le ministère a commencé ses recommandations sur le secteur du tourisme au cours de l'année 2000, dans la préparation d'une stratégie pour le développement du secteur du tourisme dans les perspectives de 2010, et a conclu par sa formulation définitive en 2011 intitulé: « le plan de travail pour le développement durable du tourisme en Algérie perspectives 2010 », et il lui a fait des ajustements et ainsi devenu un nouveau projet dans les perspectives 2013.

Les objectifs de ce programme sont de valoriser les énergies naturelles, culturelles et religieuses, et d'améliorer la qualité des services touristiques, ainsi que la remise en état des établissements hôtelleries et touristiques, et de contribuer au développement local ainsi que la préservation de l'environnement pour l'expansion de l'écotourisme et le tourisme culturel.¹⁶

III- l'investissement dans les énergies renouvelables en Algérie :

L'énergie renouvelable est une source d'énergie que la nature renouvelle en permanence, c'est donc des énergies qui ne s'épuisent pas, comme l'eau, le vent, le soleil, des énergies reconstituées plus rapidement par rapport à leur usage par les êtres humains, c'est pour cela qu'elles sont considérées comme non épuisables.

1. le potentiel de l'Algérie dans l'énergie solaire

A partir de ce tableau il est évident que l'Algérie dispose d'un grand potentiel en énergie solaire, surtout au Sahara dont la superficie atteint 86% de la surface du pays, avec un temps moyen de 3500 heures par année ce qui lui donne l'opportunité de l'exploiter et une force pour en faire une source d'énergie.

Tableau N°5 : les capacités en énergie solaire en Algérie

Les régions	Région côtière	Les hauts plateaux	Le Sahara
la superficie %	4	10	86
Durée moyenne d'ensoleillement h/année	2650	3000	3500
Énergie moyenne reçue (kWh/m ² /an)	1700	1900	2650

Source : Bentouba Said, et autres, **L' énergie renouvelable en Algérie et l impact sur l'environnement**, journal of scientific research, N°0 Vol 1, université de Bechar, 2010, p51.

2. le potentiel de l'Algérie dans l'énergie éolienne :

L'énergie éolienne est considérée en Algérie comme une source importante pour produire l'énergie après l'énergie solaire, 8 régions sont caractérisés par des vents très violent permettant de générer de l'énergie a partir du vent : deux régions dans le littoral, 3 régions dans les hauts plateaux et 3 régions au Sahara (Chamani Wafa)¹⁷.

3. le potentiel de l'Algérie dans l'énergie hydraulique :

Algérie classée parmi les pays les plus pauvres du monde en termes de possibilités sont disposés en dessous de la rareté théorique minimale définie par la Banque mondiale 1000 m3 / habitant par an où la théorie des salaires de l'eau en Algérie, qui était en 62 estimé à 1500 m3 / habitant par an, la baisse du 99-500 m3 / an par habitant.

Le problème de l'eau plus aiguë en Algérie en raison des caractéristiques climatiques allant de sec et demi-sec la majeure partie du territoire algérien et ne sont donc pas des pluies abondantes, menaçant les ressources en contradiction à un moment où la demande de cette ressource augmente en raison de la croissance démographique et la croissance des secteurs de consommation tels que l'industrie, l'agriculture et le tourisme.

L'Algérie a également grande surface donnée est caractérisée par la rareté de l'eau de surface, qui est limitée principalement dans la partie de la pente nord de la chaîne de montagnes potentiel de l'eau atlantistes estimée de l'Algérie à moins de 20 milliards de m³ dont 75% seulement renouvelables et comprend des ressources en eau des aquifères non renouvelables dans le nord du désert.

Le nombre de cours d'eau de surface en Algérie environ 30 la plupart du temps au cours de la région montagneuse, qui est en Méditerranée et l'avantage que le niveau d'eau est irrégulière et une capacité estimée à environ 12,4 milliards de m³.¹⁸

4. Les mécanismes de relance dans l'exploitation des énergies renouvelables :

L'Algérie a mis en œuvre des programmes de relance dans les différents secteurs (Raki Nadira, 2015)¹⁹:

- un champ solaire qui couvre une superficie de 2381745 km² et plus de 3000 heure solaire par année, et c'est le plus important au bassin méditerranéen le tout d'un volume de 169440 térawatt/heure annuellement.
- Le ministère de l'énergie et des mines a construit une société en partenariat avec Sonatrach et Sonelgaz et le groupe Sim, New Energy Algeria, en 2002, sa mission principale étant de développer les énergies renouvelables en Algérie dans le secteur industriel.
- Sonelgaz a pu relier 1000 famille dans 20 villages dans 4 wilaya sahariennes au Sud de l'Algérie avec le solaire photovoltaïque après avoir équipé leurs maisons par les appareils nécessaires pour l'utilisation de l'énergie solaire.

En plus de ces programmes l'Algérie doit envisager de :

- Procéder à l'installation de plusieurs centrales hydrauliques pour renforcer la production de l'énergie hydraulique et procéder à la mise en service des centrales hydrauliques produisant de l'électricité avec l'eau canalisée par les barrages.
- Accentuer les mécanismes de soutien accordés aux projets de production des parcs éoliens installés en Algérie et rendre les conditions de leur financement local plus favorable.

Conclusion :

L'économie algérienne repose essentiellement sur la recette pétrolière mais depuis ces dernières années, un effondrement des prix des hydrocarbures du à la production abusive de cette énergie a causé une perturbation remarquable sur le développement économique de tous les secteurs du pays et de la dépense gouvernementale. C'est ainsi qu'une relance économique a été envisagée par les autorités en dehors du pétrole afin de réussir à surmonter l'impact négatif causé par la chute des cours du pétrole.

L'Algérie en procession de ressources : agricoles, touristiques et énergétiques peut donc les exploiter pour ressortir de la crise économique actuelle. L'exploitation de ces ressources joue un rôle important dans la stimulation de l'économie algérienne. Pour ce faire l'état doit déployer des réformes structurelles pour diversifier ses activités et profiter de ses atouts.

Les résultats : Cette étude nous a permis d'abouti aux résultats suivants :

- La production excessive du pétrole des pays exportateurs du pétrole est la cause de la chute de ses prix.
- L'économie algérienne est fortement sensible aux fluctuations du prix du pétrole, ce qui l'a entraîné dans une crise économique.
- L'Algérie possède des atouts économiques importants : agricoles, touristiques et énergétiques, lui offrant la possibilité de faire face à la crise pétrolière.

La validation des hypothèses : à travers les résultats auxquels nous avons abouti, nous avons pu tester la validité des hypothèses de notre recherche :

1. L'augmentation du volume de la production du pétrole est le facteur qui a causé l'effondrement des prix du pétrole. Face à un offre abondant de cette ressource, le prix du pétrole est en baisse continue au fil des années. Ce qui nous conduit à affirmer la première hypothèse.

2. La baisse qu'ont connue les prix des hydrocarbures des pays exportateurs du pétrole constitue la cause principale de la crise économique en Algérie, sauf qu'elle n'est pas la seule et unique cause, et cela est dû à d'autres raisons en relation avec la mauvaise gestion et exploitation des autres ressources en Algérie, comme le potentiel agricole, de tourisme et d'énergie. Ce qui infirme la deuxième hypothèse.

3. L'Algérie a la possibilité de ressortir de la crise actuelle si elle opte pour la politique de diversification économique en exploitant d'une manière optimale et raisonnable ses potentialités agricoles, touristiques et énergétiques. La troisième hypothèse est donc infirmée.

Les suggestions :

- Dans ce contexte l'Algérie devra donc s'orienter vers des programmes de relance économique pour surpasser les effets négatifs causés par l'effondrement des prix du pétrole.
- Il faut encourager l'investissement dans le domaine agricole et touristique

- Il faudra également d'autres sources d'énergie, pour se dépasser de la forte dépendance que domine le pétrole sur l'économie algérienne comme source d'énergie.
- Il convient de mettre en place des réformes politiques profondes en Algérie, telles que la création d'un ministère de la prospective et de la planification qui anticipe les crises économiques et qui permet à l'État de prendre les mesures nécessaires pour corriger les déviations susceptibles de surgir au niveau de sa politique économique.
- Attirer la plus grande partie des capitaux qui est sur le marché informel en Algérie, les exploiter dans le financement des divers projets pour favoriser le décollage économique (à court et moyen terme), et cela en employant des instruments bancaires islamiques tels que « les sukuks islamiques » ainsi que d'autres formes de finance islamique, surtout après la réussite de son introduction dans de nombreuses économies du monde.
- Stimuler les capitaux étrangers à investir en Algérie, et réexaminer la loi de 49/51.
- La nécessité de revoir la politique de subventions et de transferts sociaux.

Les références bibliographiques :

¹. Bassour Kamal, **les effets des fluctuations des prix du pétrole sur les indicateurs de la performance de l'économie algérienne au cours de la période (2000-2014)**, le colloque international sur les répercussions de l'effondrement des prix du pétrole sur les économies exportatrices (les risques et les solutions), Université du Docteur Yahia Fares - Médéa - 07 et 08 Octobre 2015, p 02.

². Cédric de Lestrangé, et autres, **Géopolitique du pétrole: un nouveau marché, de nouveaux risques des nouveaux mondes**, éditions TECHNIP, Paris, 2005, p239.

³. Carnot Nicolas, Hagée Catherine, **Le marché pétrolier**, Économie et prévision, France, 5/2004 (n° 166), p 129.

⁴. Bassour Kamal, **op.cit**, p 04.

⁵. Carnot Nicolas, **op.cit**, p 129.

⁶. Djudy Bouamrah, **l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur la politique des dépenses publiques en Algérie : étude**

économétrique pendant la période 1990-2013, le colloque international sur les répercussions de l'effondrement des prix du pétrole sur les économies exportatrices (les risques et les solutions), Université du Docteur Yahia Fares - Médéa - 07 et 08 Octobre 2015, p 04.

⁷. Belkolah Brahim, **l'évolution des prix du pétrole et leur impact sur le budget général des pays arabes durant la période (2000-2009)**, la revue du chercheur, n ° 12, Université Kasdi Merbah - Ouergla-, 2013, p 11.

À partir de:

- Houssam al-Din Mouhammed, **la spéculation sur les prix internationaux du pétrole et son impact sur les pays arabes**, Journal de la réforme économique, centre des projets internationaux privés, n ° 20, la chambre de commerce américaine à Washington, 2008, p 30.

⁸. <http://gillesdarmois.blog.lemonde.fr/2015/03/10/lien-entre-prix-du-petrole-et-valeur-du-dollar/> consulté le 01/04/2017 à 20.30h

⁹. Belkolah Brahim, **op.cit**, p 09.

¹⁰. Raki Nadira, **les alternatives disponibles en Algérie suite à l'effondrement des prix du pétrole**, le colloque international sur les répercussions de l'effondrement des prix du pétrole sur les économies exportatrices (les risques et les solutions), Université du Docteur Yahia Fares - Médéa - 07 et 08 Octobre 2015, p 07.

¹¹. Ben Yahia Nassima, **l'effondrement des prix du pétrole (les causes, les conséquences et les solutions)**, le colloque international sur les répercussions de l'effondrement des prix du pétrole sur les économies exportatrices (les risques et les solutions), Université du Docteur Yahia Fares - Médéa - 07 et 08 Octobre 2015, p 08.

¹². <https://www.gralon.net/articles/economie-et-finance/finance/article-les-dependences-publiques---definition-et-financement-4923.htm> consulté le 11/11/2017 à 09h.00h

¹³. Bouchrit Ouassama, **les alternatives éventuelles en Algérie pour se rompre de la dépendance du secteur des hydrocarbures**, le colloque international sur les répercussions de l'effondrement des prix du pétrole sur les économies exportatrices (les risques et les solutions), Université du Docteur Yahia Fares - Médéa - 07 et 08 Octobre 2015, p 08.

¹⁴. <http://www.andi.dz/index.php/fr/secteur-de-l-agriculture>, consulté le 02/04/2017 à 22.10h.

¹⁵. Assia Mohammed Imam El Ansari, **la gestion des structures touristiques**, Dar Safa pour la publication et la distribution, 1^e édition, Amman, 2002, p 29.

¹⁶. Bouchrit Oussama, **op.cit**, p 11.

¹⁷. Chamani Wafa, **les perspectives d'énergies renouvelables comme une alternative d'énergie épuisable en Algérie**, le colloque international sur les répercussions de l'effondrement des prix du pétrole sur les économies exportatrices (les risques et les solutions), Université du Docteur Yahia Fares - Médéa - 07 et 08 Octobre 2015, p 09.

¹⁸. <http://chninba.keuf.net/t172-topic> consulté le 03/04/2017 à 18.45h

¹⁹. Raki Nadira, **op.cit**, p 14.

²⁰. <https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opec-1960/> , consulté le 15/11/2017 à 20.13h.

**La protection des cyberconsommateurs en Algérie
-Etude de cas du site Jumia -**

**Cyber consumer protection in Algeria
-Case study of Jumia -**

Dr/ Lamia Ati
Université d'Oum El Bouaghi
atilamia650@yahoo.fr

Received date: 19/11/2017 **Revised Paper** 20/12/2017 **Accepted paper:** 25/12/2017

Résumé :

L'objectif principale de cette étude est de révéler le mécanisme de protection de cyberconsommateur en s'attachant à son décryptage sur un site d'achat fortement fréquenté par les cyberconsommateurs Algérien.les résultats de cette étude montrent que les marchands en ligne y compris, Jumia ont misé beaucoup sur la protection des cyberconsommateurs, en adoptant une politique qui s'articule principalement sur la confidentialité ,la protection de la vie privé, la protection de la propriété intellectuelle, et le règlement des conflits déclenchés entre les différentes parties de la transaction en ligne.

Mots-clés: Cyberconsommateurs, marchands en ligne, protection, ,Jumia

Abstract:

The main objective of this study is to reveal the protection mechanism by focusing on its decryption on a shopping site very frequented by Algerian e-consumers. The results of this study show that online merchants including Jumia, have relied heavily on the protection of e-consumers, adopting a policy that mainly focuses on confidentiality, the protection of privacy, the protection of intellectual property, and the settlement of disputes arising out of between the different parts of the online transaction.

Keywords: Cyberconsumers, online merchants, protection, ,Jumia

ملخص:

يهدف هذا البحث الى الكشف عن آلية حماية المستهلك الالكتروني من خلال التركيز على أهم موقع للتسوق في الجزائر ألا و هو "جوميا"، حيث بينت نتائج هذا البحث أن التجار عبر الإنترنت- بما في ذلك الموقع محل الدراسة-، قد عمدو في سبيل حماية المستهلك الإلكتروني على سياسة عمادها: حماية الخصوصية و الملكية الفكرية وحل النزاعات بين مختلف أجزاء المعاملة الالكترونية..

الكلمات المفتاحية:المستهلك الالكتروني، التجار ، الحماية، ، جوميا

1 INTRODUCTION

C'est en 1994 que le commerce électronique est apparu dans le monde avec la vente en ligne de *Ten Summoner's Tale*, le quatrième album de Sting. Vingt ans plus tard, le commerce électronique se répand partout dans le monde avec un volume estimé à 1 500 milliards USD en 2014, selon eMarketer¹.

La numérisation des sociétés et des économies contemporaines est donc une mutation majeure comparable à ce que fut l'industrialisation, et même si Internet n'avait pas pour vocation initiale de permettre les transactions commerciales, cette transformation d'internet en un espace économique a cependant été très rapide, et il constitue désormais un espace marchand incontournable².

Le commerce électronique regroupe la vente ou l'achat de biens ou de services effectués par une entreprise, un particulier, une administration ou toute autre entité publique ou privée et réalisé au moyen d'un réseau électronique. Le commerce électronique permet à l'évidence à des personnes isolées de se procurer des biens et services non disponible sur place. Il permet dans certains cas d'éviter un voyage à l'étranger pour se procurer certains biens jugés indispensables.

Internet a facilité l'émergence du commerce électronique qui permet désormais aux consommateurs de procéder à des transactions entre eux sur des plateformes électroniques. L'une des principales difficultés rencontrées dans le cadre de cette nouvelle économie

consiste à identifier l'entreprise et/ou le prestataire qui intervient sur ces plateformes³.

De nombreuses questions sont donc posées avant de se lancer dans un achat sur le Net, : « Vais-je être connecté au bon site ? Le site est-il l'oeuvre d'une personne sérieuse, ou d'un escroc ? Vais-je voir mes coordonnées distribuées sur toute la planète, et me faire inonder de prospectus ? Est-il normal qu'on me demande mes goûts musicaux quand je commande un paquet de lessive ? Que puis-je faire en cas de non-correspondance entre ce qui est commandé et ce qui est reçu ? Ces questions et autres alimentent la préoccupation de la protection de cyberconsommateur, soit du côté de l'offre soit de la demande.

Problématique

Quelles sont les principales mesures prises par les marchands électroniques afin d'assurer la protection des cyberconsommateurs ? Ces mesures, sont-elles adoptées et respectées par les sites de shopping en Algérie ?

Objectifs

Comme objectifs à cette recherche, nous visons de :

- essayer de définir le profil des cyberconsommateurs ;
- mettre sous la loupe les difficultés rencontrées par les cyberconsommateurs lors du processus d'achat en ligne ;
- décrire les différentes formes de protection en ligne ;
- diagnostiquer le mécanisme de protection adopté par le site de shopping Jumia.

Méthodologie

Afin de répondre aux questions précédemment citées, et les, objectifs ci-dessus mentionnés, cette étude porte sur la protection du cyberconsommateur en définissant ses principes et mesures, jusqu'au décryptage du mécanisme de protection du cyberconsommateur déployé par le premier site B2C fréquentés par les Algériens ; Jumia, le recours à des récentes études académiques ou issues de différents organismes renommés marque cet article, citant à titre d'exemple, l'étude de CNUCED, et celle du parlement européen, du côté académique ; nombreux articles sont dénichés, notamment dans la présentation de l'aspect théorique de la présente étude dans sa dimension de sécurité et confiance, citant celui de Ivan Faucheux et Cyril Sniadower.

Structure de l'article

Le présent article est articulé autour de deux axes, le premier se voit théorique, tandis que le deuxième est d'une orientation pratique :

- La protection des cyberconsommateurs
- Le mécanisme de protection utilisé par Jumia

Recherches antérieures

Nous avons sélectionné un ensemble d'études qui ont contribué à l'enrichissement de la réflexion sur la problématique de la protection du cyberconsommateur. Nous avons puisé dans les travaux suivants et qui ont étudié quelques aspects de notre sujet d'une façon directe ou indirecte. Nous citons:

1. **Serge Kablan et Arthur Oulaï**, La formalisation du devoir d'information dans les contrats de cyberconsommation : *analyse de la solution québécoise*, MCGILL LAW JOURNAL / REVUE DE DROIT DE MCGILL, volume 54, 2009.

Le présent article analyse plus particulièrement la portée matérielle de l'obligation d'information issue de l'étape précontractuelle. Il évalue son aptitude à dissiper les incertitudes et à garantir une sécurité technico-juridique adéquate dans les relations contractuelles de cyberconsommation, compte tenu de l'impact du média utilisé dans la divulgation de l'information.

En se basant sur une étude comparée du droit français et des régimes législatifs en vigueur ailleurs au Canada, les auteurs concluent que la réforme québécoise impose au cybercommerçant une obligation d'information quantitativement trop lourde et mal adaptée à la réalité technologique du cyberspace.

Résultats :

-L'initiative du législateur québécois dans la *Loi 48* est marquée par deux bonnes intentions. Il s'agit, d'une part, d'assurer la sécurité juridique des transactions de plus en plus nombreuses réalisées par les consommateurs dans le cyberspace.

-Devant les possibilités techniques offertes par le cyberspace, nombre de cybercommerçants n'hésitent pas à noyer le consommateur dans un flot d'informations. Ce dernier ne sait pas toujours distinguer l'utile du superflu,

- La qualité de l'information du consommateur, et par-delà, celle du commerce électronique, repose d'ailleurs sur la capacité de discipliner les cybercommerçants.

-La surcharge informationnelle qui découle des exigences de l'obligation d'information trahit indubitablement la prépondérance donnée aux contrats conclus sur Internet et plus particulièrement au moyen d'ordinateurs.

2. **Mickael Boutros.** Le droit du commerce électronique : une approche de la protection du cyber-consommateur. Thèse de doctorat en Droit. Université de Grenoble, 2014.

L'objectif de cette thèse est de faire une analyse des législations actuelles concernant la vente de sorte à pouvoir rédiger un e-contrat valide et conforme aux règles de la consommation. L'auteur a étudié en profondeur les principales législations dans les pays en voie de développement et spécialement en Egypte pour faire face à l'évolution du monde virtuel de l'Internet et des techniques de communications en général.

Les résultats :

- Pendant la présentation du produit ou du service, on peut noter une certaine influence du droit commun des contrats à travers l'application des règles relatives à la publicité déloyale et mensongère, ou encore celles applicables à l'obligation d'information préalable à la signature du contrat en ce qui concerne l'offre. Cependant, toutes ces règles restent insuffisantes pour répondre aux spécificités du contrat électronique. D'où l'apparition de règles et de principes du commerce électronique qui sont venus s'ajouter au droit commun des contrats sans le changer ou le bouleverser,

-Cette étude a aussi montré la nécessité de savoir quel est le juge pertinent pour prendre des décisions quant aux litiges créés par les contrats électroniques internationaux ; ces derniers perturbent quelque peu le système classique de résolution des différends. Même si le contrat électronique n'est pas original par son objet, l'espace ou la technique par laquelle il est conclu ou exécuté, il revêt une certaine spécificité.

-L'internaute se trouvera parfois involontairement partie à un contrat international, les acteurs du cyberspace étant souvent difficiles à localiser, matériellement et juridiquement. Ces contrats internationaux produiront inévitablement des litiges singuliers (sans valeur économique) dont la résolution nécessite un traitement particulier. Le

juge appelé à la résolution de tels différends doit faire prévue d'une prévisibilité accrue, d'une compétence et d'un professionnalisme total.

- il semble que pour permettre des transactions fiables et de grande qualité en ligne concernant les pays arabes et les pays en voie de développement, il faut des systèmes de télécommunications modernes offrant des services à large bande et des services mobiles à des prix abordables pour les entreprises et les particuliers.

- Il faut qu'il existe aussi un milieu favorable avec une concurrence forte entre les fournisseurs de télécommunications. Au développement du commerce électronique tout en appliquant les règles relatives à la protection du consommateur.

3. **Gagandeep Kaur**, "An Empirical Study of Emerging Trends in E-Commerce: A Field Study to Evaluate Trust and Security Parameters For Online Consumers in Online Shopping and Online Banking" in proceedings of International Conference in book entitled *Innovation and Business Management: Issues & Challenges* edited by V.S. Adigal and Amit Chakrapani, Bharti Publications, New Delhi, 2015.

L'objectif principal de cette étude est d'observer la popularité du commerce électronique et des achats en ligne dans la région du nord Indien et de mettre l'accent sur les impacts possible sur le comportement d'achat des cyber-consommateurs. En se basant sur un questionnaire, l'auteur conclut que :

- Internet est devenu une partie intégrante de la vie des indiens, 94% des personnes interrogées connaissant les achats en ligne. 75% des répondants sont impliqués dans les achats en ligne.

- il y a quatre principales raisons d'attirer les achats en ligne: le confort, 83% des répondants sont intéressés par les achats en ligne parce qu'ils peuvent acheter des choses loin de chez eux tout en restant assis à la maison; le large choix, 88% des personnes interrogées s'accordent à dire que les gens du monde moderne sont attirés par les achats en ligne parce qu'ils offrent une grande variété de produits de différentes marques à des prix compétitifs; gagner du temps de plus, 25% des répondants sont d'avis que cela permet d'économiser du temps, de l'argent et des frais de déplacement; le profit, 79% des répondants ont déclaré avoir tiré profit des achats en ligne.

-Les fraudes en ligne sont mises en évidence comme suit: conformité de l'offre, 54% des personnes interrogées ont indiqué que dans les achats en ligne, les biens ne sont pas tels qu'ils apparaissent sur les pages Web ; la sécurité de paiement, 61% des répondants ont exprimé leur inquiétude quant aux risques de piratage des comptes bancaires lors des achats en ligne ; la confidentialité, 26% ont répondu qu'il n'y avait aucune preuve d'identité du propriétaire au moment de donner notre numéro de compte et mot de passe au vendeur et 13 % des répondants ont convenu qu'il existe une procédure d'enquête technique en cas de fraude et de triche en ligne.

4. Note du secrétariat de la CNUCED(Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce et le Développement), Protection du consommateur dans le commerce électronique , Genève, 21 Avril 2017.

La présente note examine les enjeux relatifs à la protection du consommateur dans le commerce électronique tels que les informations , les pratiques déloyales , les clauses de contrats abusives, la sécurité de paiements en ligne, la protection et la confidentialité des données, le règlement des litiges.

Résultats :

- il est nécessaire de coopérer pour surmonter les problèmes juridictionnels.
- l'existence de lois réglementant les transactions électroniques, la protection du consommateur, de sa vie privée et des données personnelles et la cybercriminalité est essentielle au renforcement de la confiance des cyberconsommateurs.
- l'éducation des cyberconsommateurs est une obligation et qui dépasse la simple sensibilisation à la prévention contre les formes de fraudes en ligne.
- la gestion des problèmes rencontrés par les consommateurs en ligne est une tâche difficile qui exige l'élaboration et respect d'un cadre législatif approprié.

Convergences et divergences des études antérieures avec la présente étude

Notre étude, se voit descriptive-analytique de l'état de la protection des cyberconsommateurs, mais avant, l'accent est mis sur les

problèmes qu'un consommateur en ligne peut faire face , pour en suite tenter d'énoncer et d'analyser le mécanisme de protection d'un site de shopping , souvent connu par l'Amazon de l'Afrique, qui est Jumia .notre étude n'a ni un caractère purement juridique comme celles de **Botros Michael** ou **Serge Kablan / Arthur Oulaï**, ni quantitative comme l'étude de **Gagandeep Kaur**, ni purement théorique , comme celle présentée rien que récemment par la **CNUCED**. Par ailleurs, la présente étude est multidisciplinaire car l'aspect juridique est présent en maintes parties, soutenu par une orientation théorique et pratique en évoquant une étude de cas.

I LA PROTECTION DES CYBERCONSUMMATEURS

1.1. Le cyberconsommateur

Le cyber consommateur en commerce, c'est un consommateur qui achète des produits sur Internet⁴. Selon une étude menée par Forrester Research, il existe quatre catégories de cyber-consommateurs⁵:

- les "Pioneer internetters" qui sont essentiellement de sexe masculin, citadins et qui disposent de revenus élevés et d'un haut degré d'éducation. Ils achètent essentiellement des livres, disques et des logiciels informatiques en ligne. 60% d'entre eux utilisent des services bancaires sur l'Internet et 36% passent des ordres en bourse;
- les "Generation next" qui utilisent l'Internet depuis peu de temps et qui achètent essentiellement sur les sites liés aux loisirs;
- les "Future buyers" qui n'ont pas passé l'étape de l'achat en ligne et qui sont très préoccupés par la sécurité des paiements et les questions relatives aux données personnelles;
- les "Shopping Hold-Outs" qui représentent environ 40% des internautes européens et qui n'ont aucun projet d'achats en ligne dans les six prochains mois.

1.2. Les problèmes rencontrés par les cyberconsommateurs

Les cyberconsommateurs rencontrent plusieurs difficultés, surtout ceux qui vivent dans les pays en développements sont :⁶

- La faiblesse des infrastructures d’Internet, notamment en matière de débit et de fiabilité ce qui produit un réseau de transmissions instable, ainsi que la faiblesse relative de la connexion et l’insuffisance de l’alimentation en électricité.
- Les informations, publicité et pratiques commerciales mensongères en ce qui concerne les biens, les services et les informations fragmentaires sur les prix (les consommateurs ne sont informés du prix final qu’une fois achevée l’intégralité du processus).
- Le manque d’informations claires et suffisantes concernant l’identité et la localisation des commerçants (l’anonymat de certains commerçants), ainsi que sur les biens, les services, les prix et les garanties.
- Le non-respect des politiques de retour ou de remboursement qui sont connues par des processus longs et fastidieux ainsi que les frais de retour des produits sont à la charge des consommateurs.
- Le déni de responsabilité par les sites Web de commerce électronique pour les paiements en ligne bloqués par les établissements bancaires ou les passerelles de paiement.
- La sécurité des données et les fraudes en ligne ainsi que l’usurpation d’identité.
- Les incertitudes concernant la valeur marchande des biens et la livraison tardive, ou la non livraison des produits ou la livraison de produits défectueux, du mauvais article ou d’articles de contrefaçon.
- Les préoccupations au sujet des procédures de règlement des litiges.
- Les services clients insuffisants ou inexistantes comme la non-fourniture des services ou des cadeaux promis et le refus de service après-vente.
- La sécurité des paiements en ligne et par mobile et les possibilités de rétrofacturation.
- Les commerçants frauduleux et éphémères qui ne fournissent pas les produits ou les services pour lesquels ils ont été payés.

1.3. Le champ d’intervention de la protection du cyberconsommateur

Des questions relatives à la protection du consommateur se posent à trois stades de la relation consommateur-marchand en ligne : avant l'achat, pendant l'achat et après l'achat.

- pré- achat

Pour prendre des décisions éclairées concernant les transactions en ligne, les consommateurs ont besoin d'informations pertinentes et exactes sur les biens et les services ainsi que sur les commerçants qui offrent ces biens et services. Or, ce n'est pas souvent, la publicité mensongère par exemple est souvent inonçé⁷.

- in site- achat

Les consommateurs rencontrent un certain nombre de difficultés pendant la phase d'achat d'un produit en ligne. Le plus souvent, ces difficultés ont trait à des clauses de contrat abusives, à la sécurité des paiements en ligne et à la protection et à la confidentialité des données, y compris dans le cadre des transactions non monétaires.

- Post-achat

Les préoccupations postérieures à l'achat portent principalement sur les questions de responsabilité et les conditions de retour ou de remboursement lorsque les biens n'ont pas été livrés, qu'ils l'ont été dans un état laissant à désirer ou qu'ils ne correspondent pas aux produits commandés, le cyberconsommateur peut être victime de la non-conformité de la commande face à l'offre promise. soit pour une publicité mensongère, soit pour des raisons de fiabilité fonctionnelle.

Pour les protéger durant cette période, différentes mesures sont envisageables, notamment l'instauration d'un délai de réflexion et la limitation de la responsabilité du cyberconsommateur.

1.4. *Les formes de sécurité qu'impose une transaction en ligne*

Elles relèvent essentiellement de trois ordres ⁸:

- La sécurité physique du moyen de paiement : La sécurité technique des systèmes informatiques est, pour le grand public, une inconnue, dont il ne sait pas décrypter les tenants et les aboutissants. Il peut être dit tout et (souvent) n'importe quoi sur ce sujet, il est impossible, pour un consommateur moyen déjà perdu entre les systèmes d'exploitation et les pannes de sa machine, de déceler les éléments de langage qui font argumentaire. Face à cette lacune, ou cette absence de sens du langage dans le domaine de la sécurité, il est illusoire de

pouvoir accrocher à un tel élément des bribes de confiance .dans une étude réalisée en inde, 61% des répondants sur questionnaire ont exprimé leur inquiétude quant aux risques de piratage des comptes bancaires⁹.

- La sécurité juridique de la transaction ; L'enjeu de ces textes réglementaires est le même : favoriser le développement de l'usage des technologies de l'information et de la communication au sein des habitudes, sur deux aspects majeurs que recouvre l'actuel chantier législatif, à savoir la nécessité de sécuriser l'acte d'achat par la signature d'une part, et par la protection de la confidentialité des données échangées d'autre part, plusieurs remarques peuvent être faites de consommation,
- L'instauration de la confiance que je peux avoir dans l'interlocuteur virtuel, c'est-à-dire de sa capacité à inspirer les réflexes pouvant lui assurer une certaine crédibilité.

La question de la confiance des utilisateurs d'Internet dans le commerce électronique est de la plus haute importance. Il apparaît que le commerce "business to consumer" se développe lentement par rapport au commerce "business to business". Selon une récente étude du cabinet IDC, le "business to business" s'impose comme le principal moteur du commerce électronique en Europe, reléguant en deuxième position le "business to consumer"¹⁰.

1.5. les mesures prises pour sécuriser le cyberconsommateur

1.5.1. la protection de la vie privée

La protection de la vie privée est une condition préalable au développement du commerce électronique car il peut exister une tentation pour certains de recueillir des données personnelles, de constituer à l'insu des consommateurs des bases de données sur l'identité ou le profil de celui-ci afin de personnaliser les offres. Le développement du commerce électronique pose donc le problème de la protection des consommateurs à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données.

Parmi les difficultés liées au respect de la vie privée et à la protection des données figurent la méconnaissance de la manière dont les données collectées sont utilisées en ligne, la responsabilité en cas de piratage des données, le partage d'informations entre tiers

et le droit applicable et la juridiction compétente. Les préoccupations relatives au respect de la vie privée sont les mêmes quels que soient l'âge, le sexe, le pays et la personnalité du consommateur

On parle d'usurpation d'identité lorsqu'une personne acquiert, transfère, possède ou utilise sans autorisation des informations personnelles appartenant à une personne physique ou morale dans l'intention de commettre des actes de fraude ou d'autres infractions ou dans le cadre de la commission de tels actes. Par exemple, la France a récemment reconnu aux consommateurs le droit de récupérer les données les concernant détenues par les entreprises qui fournissent des services de communication électronique¹¹.

1.5.2. Mise en place et application d'un cadre juridique approprié

Promouvoir un cadre législatif protégeant les clients du commerce en ligne, comme par exemple, la directive européenne « droits des consommateurs » (2011) qui fait défaut dans la plupart des Etats, harmoniser ce droit à l'échelle internationale pour favoriser le commerce transfrontières, mettre en place des procédures efficaces de règlement des litiges, prévoyant notamment une médiation, comme pourraient le faire utilement les fédérations nationales du e-commerce, en ajoutant si possible une procédure de médiation en ligne et une médiation au niveau régional, comme le fait, par exemple, le Centre européen des consommateurs

Il est essentiel de disposer d'une législation de protection du consommateur appropriée aux difficultés posées par le commerce électronique. Les technologies numériques et le commerce électronique évoluent constamment, et les États membres doivent réviser leur législation pour en tenir compte, conformément au principe directeur.

En l'absence de règles établies, il est difficile de se prononcer sur les règles qui seront applicables concernant les litiges par exemple entre des parties établies dans des pays voire des continents différents, la sécurité des paiements ou la conformité des produits¹².

En France à titre d'exemple la loi pour la confiance dans l'économie numérique clarifie le droit applicable au commerce électronique les cybermarchands à mentionner sur leur site leur numéro d'inscription au registre du commerce (ou tout autre numéro d'identification) afin que le consommateur puisse, s'il le souhaite,

vérifier la bonne santé de l'entreprise à laquelle il s'adresse. Cette information s'ajoute à celles devant déjà figurer dans tout contrat de vente à distance (art. L. 121-18 du code de la consommation) : nom, adresse et numéro de téléphone du vendeur, modalités de paiement, de livraison.¹³

1.3.3. *La gestion des retours*

Les préoccupations postérieures à l'achat portent principalement sur les questions de responsabilité et les conditions de retour ou de remboursement lorsque les biens n'ont pas été livrés, qu'ils l'ont été dans un état laissant à désirer ou qu'ils ne correspondent pas aux produits commandés .

Pour les protéger durant cette période, différentes mesures sont envisageables, notamment l'instauration d'un délai de réflexion et la limitation de la responsabilité du cyberconsommateur .

1.3.4 *La protection des systèmes de paiement*

Les systèmes de paiement en ligne et par mobile posent toutefois des problèmes aux consommateurs dans la mesure où ils s'exposent à des risques en matière de sécurité. Des tiers non autorisés peuvent accéder à leurs données sans qu'ils en soient informés et aient donné leur consentement.

Certains des pays en développement qui ont répondu au questionnaire de la CNUCED ont indiqué que les difficultés qu'ils rencontraient étaient notamment l'encaissement tardif des paiements par les commerçants ; l'irréversibilité des paiements ; les confirmations tardives ; et le blocage du paiement au niveau de l'établissement bancaire, du système de paiement en ligne ou de l'entreprise destinataire sans que le consommateur ne sache où se situe le blocage.

Certaines de ces difficultés peuvent découler de réseaux Internet mal conçus. En Allemagne, par exemple, 13 % des consommateurs ont été facturés pour des services de prestataires tiers auxquels ils n'avaient pas souscrit .

En chine, par exemple, la méthode du paiement par tiers est de plus en plus répandue :le consommateur effectue un paiement auprès d'un tiers qui le conserve jusqu'à ce que le consommateur reçoive le bien et en soit satisfait :le paiement est alors transféré au commerçant. Ce système de séquestre garanti aussi des services de médiation en ligne équitables, accessibles, rapides et peu onéreux¹⁴.

1.3.5. Le droit à l'information

L'offre exposée par le site, doit être claire et explicite. Toutes les informations précontractuelles d'un contrat commun doivent être incluses dans le message de l'offre, telles que: les conditions générales de vente, la disponibilité du bien et le délai de livraison, le prix (hors TVA, en indiquant le taux de celle -ci, lorsqu'elle est applicable), le montant des frais de port s'il en existe, les modalités de paiement et les garanties contractuelles¹⁵.

Cependant, à force de vouloir fournir toutes les informations pouvant soutenir la décision de conclure l'acte d'achat en ligne, le cybermarchands se trouve en situation de sur-informer le cyberconsommateur, et c'est exactement le cas au Québec dont les textes dédiés la définition des modalités de l'obligation d'information, n'a toutefois pas su résister à la tentation d'imposer une divulgation prenant essentiellement la quantité des informations fournies au consommateur comme critère¹⁶.

Conceptuellement et techniquement, le système de l'hypertexte favorise la liberté et la diversité des parcours de lecture mais l'intérêt commercial des sites marchands incite à encadrer cette lecture hypertextuelle¹⁷.

1.6. Des problèmes liés à la protection des cyberconsommateurs

Entre autres difficultés, les consommateurs des pays en développement peinent souvent à déterminer l'identité des vendeurs en ligne et à les localiser. Certaines juridictions recensent des difficultés telles que les informations mensongères sur les prix réels et les prix totaux, les taux d'intérêt réels et les droits qu'ont les consommateurs en vertu du droit national applicable.

Dès 2000, certains pays en développement ont commencé à se pencher sur les questions liées au commerce électronique et à la protection du consommateur.

Par exemple, un document sur le commerce électronique en Afrique du Sud qui a servi de cadre à un dialogue visant à intégrer les questions relatives au commerce dans les politiques publiques a décrit les questions et sphères d'intérêt à prendre en compte au moment d'élaborer des politiques relatives au commerce électronique ci-après : la nécessité d'instaurer une confiance dans la sécurité et la confidentialité des transactions électroniques ; la nécessité d'améliorer l'infrastructure concernant le commerce électronique ; la nécessité d'élaborer des règles spécifiques ; et la

nécessité de faire profiter l'ensemble de la population des possibilités offertes par le commerce électronique¹⁸.

2 LA POLITIQUE DE JUMIA POUR LA PROTECTION DU CYBERCONSOMMATEUR ALGÉRIEN

Le commerce électronique a véritablement pris son essor aux États-Unis dans les années 1990 avec des sociétés comme Amazon, EBay ou AOL qui ont collecté en bourse des masses financières très importantes, jusqu'à l'explosion de la bulle Internet en 2000, mais environ 2,2 % du commerce électronique mondial vers les particuliers en 2013. En son sein, le commerce électronique transfrontières représentait environ 300 milliards USD en 2012, soit environ 30 % du commerce électronique mondial, mais là encore l'Afrique fait figure de parent pauvre¹⁹.

En France par exemple, et Selon une étude Eurostat publiée en octobre 2013 sur les habitudes d'achat en ligne des ménages et des particuliers européens, plus des deux tiers des internautes français ont acheté en ligne au cours de l'année 2012²⁰.

En Algérie, Le taux de pénétration d'internet est de 28%, les modes de paiements les plus populaires sont :le paiement à la livraison, par virement bancaire ,par carte de crédit.les quatre premiers produits achetés en ligne ,sont :les produits de mode et accessoires ,bijoux& montres, téléphones&tablettes, maison&cuisine .

2.1. Les formes de commerce électronique répandues en Algérie

Deux formes sont essentiellement répandus en Algérie, le « business to consumer (B2C)»,et le « consumer to consumer,C2C ».

2.1.1. Le commerce B2C

L'e-commerce est la possibilité pour des Algériens de se procurer en ligne des produits Algériens et étrangers commercialisés par des entreprises (B2C). Le site de commerce électronique le plus fréquenté en Algérie est celui de Jumia, lancé en 2012, qui vient actuellement au premier rang des sites de shopping en ligne en Algérie,

L'achat et la vente électronique de produits et services nationaux, les sites de commerce électronique de produits et services

Algérie les plus fréquentées sont ceux des entreprises offrant des services publics : le site de la compagnie aérienne Air Algérie, Algérie post , Dzboom.com, Gueddini, Batolis. sont des exemples.

2.1.2. Le commerce C2C

Les échanges entre particuliers (*C2C-Citizens to Citizens*) bâtis sur le modèle du troc et des réseaux sociaux. On peut citer eBay, Craigslist aux Etats Unis, le Bon coin et PriceMinister en France. Ce type de commerce n'est, en général, pas mentionné dans les statistiques du commerce électronique car celles-ci émanent le plus souvent des grandes entreprises (B2C) et les chiffres de vente entre particuliers leur échappent ou les gênent.

Bien que la plupart des études sur le commerce électronique ignorent le commerce entre particuliers, nous considérerons qu'il est fondamental en Algérie comme en témoigne la fréquentation du site ouedkniss. on verra que la fréquentation des sites de petites annonces, comme qui peuvent aboutir à des ventes entre particuliers, dépasse très largement celle des sites de pur commerce électronique et, a fortiori, celles des sites institutionnels.

Cependant , le commerce électronique avec les pays étrangers est fortement entravé par la réglementation des changes et du commerce extérieur. Les achats à l'importation sont freinés par le fait que la monnaie n'est pas convertible et qu'il est interdit aux Algériens de payer en devises étrangères, sauf pour les binationaux et les étrangers qui disposent de cartes bancaires en devises, ou le peu des résidents qui en disposent.

Il ne suffit pas d'avoir un bon site de commerce électronique, ou un bon produit sur une plate-forme virtuelle, il faut encore les faire connaître. Les réseaux sociaux peuvent y contribuer avec des expériences comme celle de *shopping* .

2.2. Présentation du site B2C Jumia

Jumia est un écosystème fondé en 2012 du groupe nigérian alors nommé *Africa Internet Group*, détenu à plus de 20% par Rocket Internet, incubateur allemand ayant lancé des start-up telles que Zalando, Kaymu et Jovago en Afrique, Jumia a connu une croissance rapide. En 2015, Jovago est renommé Jumia Travel. En novembre 2014, Jumia déclare avoir levé 120 millions d'euros, puis en mars 2016, Goldman Sachs, AXA et Orange investissent 326 millions de dollars pour continuer le développement de Jumia.

Le site permet le paiement en espèces lors de la livraison, permettant un basculement progressif vers le paiement à distance qui atteint ainsi 15% au Maroc à la troisième commande sur le site en 2016. Le groupe est actif dans une vingtaine de pays africains. Son concurrent américain étant absent du marché, Jumia est surnommé l'Amazon africain.

En Algérie, Jumia dz est la communauté de shopping . Le site connecte entre les vendeurs et acheteurs et leur permet d'accomplir des transactions sécurisées avec des produits de tout type. Le site est géré par ECart Internet Services Ltd. Le site Jumia est architecturé horizontalement en trois parties .

2.2.1 La première partie

Tout en haut vous trouvez la barre de recherche, en dessous les catégories de produits vendus sur Jumia, à savoir : Homme, Femme, bijoux et montres, sport, téléphonies et tablettes, autres, nos services.

Vous remarquez également à première vue, les produits en promotion en soulignant en bas les modes de paiement possible , et les avantages reçues une fois qu'on décide d'entamer un processus d'achat sur jumia, sur les deux cotés, on aperçoit une promotion de gratuité de livraison si les achats dépassent 1 mille dinar.

2.2.2 La deuxième partie

Généralement, cette partie est conçue pour présenter diverses produits en précisant : nature, prix, sujet de promotion ou non, les points attribués par les cyberconsommateurs (sous forme d'étoile de 1 à 5)

2.2.3 La troisième partie

L'objectif de cette partie est de présenter aux cyberconsommateurs : les propos de jumia, la démarche de la vente et achat sur ligne, service clients,..etc.

2.3. Le processus d'achat en ligne sur Jumia

Pour acheter sur Jumia, il fallait respecter les étapes suivantes :

- l'identification ,en créant un compte : lors de cette phase, vous entrez votre nom d'utilisateur, un email, et un mot de passe, une fois le compte est crée, si vous voulez poursuivre le

processus d'achat, vous devrez, ajouter une adresse de livraison, précisant votre nom et prénom, région, et numéro de téléphone.

- Une fois votre temps est crée, vous recevrez un SMS, et vous passez vers la deuxième étape, qui est la détermination du produit, vous choisissez donc votre article,
- Lors de cette étape, vous confirmez votre choix en cliquant sur la rubrique confirmer la commande, vous recevrez, par la suite un message de confirmation sur votre portable, qui indique le numéro de commande, en vous priant tout de même d'attendre un appel téléphonique dans peu de jours.
- Un agent vous contacte pour confirmez votre commande, en vous promettant une date approximative de livraison.
- La veille de la livraison, un agent vous contacte à nouveau pour vous informer sur son passage.
- Le jour de la livraison, vous veillez à laisser votre portable allumé afin de rester en contact avec l'agent, vous recevez votre article, et vous payez la facture cash.

2.4. L'engagement de la protection du cyberconsommateur selon la vision de Jumia

Jumia s'est engagé dans la sécurisation de ses cyberconsommateurs actuels (et potentiels) en respectant les principes suivant :

2.4.1. La confidentialité

Le site présente sa charte de confidentialité en insistant sur le respect de vie privée des cyberconsommateurs et la protection de leurs informations personnelles. Cette Charte de Confidentialité expose tout d'abord comment le site procède à la collection, utilisation et, sous certaines conditions, le dévoilement des informations personnelles. Cette Charte de Confidentialité explique ensuite les dispositions prises pour protéger les informations personnelles. La Charte détaille enfin les options proposées aux cyberconsommateurs quant à la collecte, l'utilisation et la divulgation de leur informations personnelles.

En accédant au Site directement ou par l'intermédiaire d'un autre site Internet, vous acceptez les clauses exposées dans cette Charte de

Confidentialité. La protection des données est une question de confiance et est très importante aux yeux de Jumia. Par conséquent, Jumia s'engage à utiliser le nom du cyberconsommateur et d'autres informations personnelles uniquement selon les pratiques décrites dans cette Charte de Confidentialité.

Pour information, Jumia ne collecte que des informations personnelles pertinentes et nécessaires à faciliter l'utilisation du Site par le cyberconsommateur ou lorsque une contrainte se pose. En outre, Jumia ne conserve les informations personnelle des cyberconsommateurs que si la loi lui y astreint ou si elles s'avèrent pertinentes et nécessaires quant au but de leur collecte. Vous pouvez accéder et naviguer sur le Site sans être obligé de fournir la moindre information. Votre visite sur le site se fait en effet de manière totalement anonyme en l'absence de moyen d'identification à moins que le cyberconsommateur se connectais à son compte à l'aide de son identifiant et de son mot de passe.

2.4.2. Les principes de la politique de protection

Jumia présente sa politique de protection en assurant le cyberconsommateur sur plusieurs points, sous forme de consignes ou recommandations, comme suit :

A) Absence de spam, logiciels espions ou canulars

Jumia et ses utilisateurs ne tolèrent pas le spam.. le cyberconsommateur n'est pas autorisé à contacter tout autre utilisateur de 'Jumia Market' sans leur consentement explicite.

B) Protection de compte

Jumia exige que le mot de passe du compte soit créé en chiffres et lettres, en conseillant le cyberconsommateur à ne pas le dévoiler et aussi assumer le fait de dévoiler délibérément toute information personnelle.

C) Sécurité

Nous avons mis en place des mesures de sécurité appropriées pour prévenir tout accès non-autorisé ou illégal à vos informations, ainsi que leur perte et destruction éventuelles.

Less procédures de sécurité pourront occasionnellement amener Jumia à demander au cyberconsommateur une preuve de sa carte identité avant de dévoiler ses informations personnelles.

D) Cookies

Accepter les cookies n'est pas un pré-requis obligatoire pour visiter le site Jumia. Cependant, c'est à souligner que l'utilisation de certaines fonctionnalités du Site ainsi que les commandes nécessitent l'activation des cookies, elles sont utilisées pour maximiser le confort du cyberconsommateur quant à l'utilisation de notre Site et non pour vous extorquer ses informations personnelles et les utiliser à des fins non louables.

E) *Politique de protection des droits de propriété intellectuelle*

Market.jumia.com s'engage à respecter les droits de propriété intellectuelle («DPI») et encourage ses utilisateurs à les respecter aussi. Le respect de la propriété intellectuelle est traité avec sévérité sur Jumia en Algérie (www.dz.jumia.com).

Proposer à la vente des contrefaçons ou des objets non autorisés est strictement interdit sur Jumia. Les annonces qui ne respectent pas nos conditions s'exposent à la suppression, et les vendeurs qui ne respectent pas le droit de la protection intellectuelle de Jumia à plusieurs reprises s'exposent à la suppression de leur compte.

Market.jumia.com s'autorise le droit de prendre toutes les mesures jugées nécessaire pour les situations où les vendeurs ne respectent pas la Politique de protection du droit intellectuelles.

F) *Réclamations en matière de propriété intellectuelle*

Toutes les réclamations de contrefaçon de droits de propriété intellectuelle sont faites sous peine de poursuite. Les titulaires de propriété intellectuelle et les vendeurs Jumia acceptent de tenir market.jumia.com non coupable de toutes les demandes d'indemnisation, les causes d'action, dommages et jugements découlant de tout retrait des annonces et des revendications d'infraction au Droit de la Protection Intellectuelle.

2.4.3. Critique de la politique de protection adoptée par Jumia

En tant que marketplace en ligne et proposant des services aux acheteurs et aux vendeurs, market.jumia.com ne peut pas juger des actions liées à la contrefaçon. Toutes les demandes doivent être traitées entre les parties concernées séparément de market.jumia.com et de Jumia.

Les informations personnelles des cyberconsommateurs sont stockées dans les serveurs de Jumia. Cependant, elle n'assure pas que ces informations personnelles ne soient pas violées d'où affecte directement la fiabilité de son système de cyber sécurité.

Un décryptage sur les avis des clients des jumia sur les sites d'évaluation, montre que, l'insatisfaction des cyberconsommateurs est due principalement aux erreurs de livraisons, au non-respect des délais. la note attribuée au service client est très faible.

Le site Jumia n'a pas indiqué sa contribution dans la quête de confiance du cyber Algérien qui pratique toujours l'achat traditionnel derrière un simple écran ou mobile car les conditions du commerce électronique ne sont pas réunies. vue l'absence du cadre juridique approprié ou même le déploiement des moyens de paiement.

3 CONCLUSIONS

La crainte vis-à-vis les mesures de protection adoptées par les marchands en ligne éloigne des millions d'utilisateurs de l'acte d'achat car même les consommateurs qui ont l'habitude d'acheter sur internet ont des doutes quant aux mesures de protection prises par les marchands en ligne, ce qui fait, que les cyberconsommateurs n'achètent en général que sur les sites des marques et enseignes reconnues dans lesquelles ils ont le plus confiance²¹.

Le développement du commerce électronique n'est pas envisageable si les consommateurs n'ont pas confiance et si la sécurité juridique n'est pas établie.²². et même si cette dernière apparaît comme un élément nécessaire d'un développement des relations commerciales sur le Net, elle est loin d'être suffisante. Le champ des problèmes que pose aujourd'hui le développement du commerce électronique dépasse largement les deux enjeux de sécurité juridique et de confidentialité développés. Le cyber consommateur a donc besoin de bénéficier d'une protection renforcée, qui doit être l'une des priorités de l'élaboration naissante du droit du commerce électronique.

En Algérie le domaine reste dans une étape rudimentaire et peu incitant vu le vide juridique et l'absence du e-paiement ainsi que le manque de professionnels. Mais aussi le peu de rentabilité actuellement en dépit des grosses sommes investies.

Par ailleurs, d'autres personnes, préfèrent créer des pages Facebook et étaler leurs marchandises. Ceux-là effectuent également la livraison et le paiement se fait le jour de la livraison, il suffit de choisir le produit et contacter le vendeur via Facebook pour se mettre d'accord sur la livraison.

Mais malgré ces lacunes, les pionniers du secteur comme Jumia sont déterminés à poursuivre leur aventure, développer et améliorer leurs activités. D'où la nécessité d'accorder plus d'importance à cette nouvelle activité et cela dans le but de la hisser au rang de véritable activité économique structurée et rentable.

Toutefois, un vide juridique flagrant est relevé dans le domaine du commerce électronique en Algérie, car le premier projet de loi ne date que du mois d'octobre 2017, auparavant ça n'existait que le texte réglementaire qui concerne la codification d'inscription au registre du Commerce, pour laquelle rien de spécifique n'est exigé à l'exception de l'obligation de présenter une copie de la carte grise du véhicule utilisé pour la livraison des produits vendus²³.

Bibliographie

[¹] Worldwide Ecommerce Sales to Increase Nearly 20% in 2014 Asia-Pacific grows fast, while North America and Western Europe remain consistently strong, Disponible sur :

www.emarketer.com/Article/Worldwide-Ecommerce-Sales-Increase-Nearly-20-2014/1011039 (05/07/2017)

[²] Heneri Izaac, Pierre Volle, l'e-commerce : de la stratégie à la mise en oeuvre opérationnelle, Edition : PEARSON France, 2014, P02.

[³] Protection du consommateur dans le commerce électronique Note du secrétariat de la CNUCED, Disponible sur : http://unctad.org/meetings/fr/SessionalDocuments/cicplpd7_fr.pdf (19/07/2017)

[⁴] Définition cyberconsommateur, Disponible sur : <https://www.universalis.fr/dictionnaire/cyberconsommateur/>

[⁵] Commerce électronique et sécurité du consommateur, Disponible sur : [http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/note/join/2001/304950/DG-4-IMCO_NT\(2001\)304950_FR.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/note/join/2001/304950/DG-4-IMCO_NT(2001)304950_FR.pdf) (01/08/2017)

[⁶] Protection du consommateur dans le commerce électronique Note du secrétariat de la CNUCED, Disponible sur : http://unctad.org/meetings/fr/SessionalDocuments/cicplpd7_fr.pdf (19/07/2017)

[⁷] Mickael Boutros. Le droit du commerce électronique : une approche de la protection du cyber-consommateur. Thèse de doctorat en Droit. Université de Grenoble, 2014

[⁸] Faucheux, J, Le commerce électronique : de la sécurité à la confiance, Disponible sur : <http://www.annales.org/ri/2000/11-2000/faucheux47-54.pdf> (01/05/2017)

[⁹] Gagandeep Kaur, "An Empirical Study of Emerging Trends in E-Commerce: A Field Study to Evaluate Trust and Security Parameters For Online Consumers in Online Shopping and Online Banking" in proceedings of International Conference in

book entitled *Innovation and Business Management: Issues & Challenges* edited by V.S. Adigal and Amit Chakrapani, Bharti Publications, New Delhi, 2015

[¹⁰] commerce électronique et sécurité du consommateur, Disponible sur : [http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/note/join/2001/304950/DG-4-IMCO_NT\(2001\)304950_FR.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/note/join/2001/304950/DG-4-IMCO_NT(2001)304950_FR.pdf) (01/08/2017)

[¹¹] IDEM

[¹²] Christine Riefa, Docteur en Droit, Brunel University (GB) , La protection des consommateurs sur les plates-formes de courtage en ligne – point de vue d’Outre-manche, *European Consumer Law Journal / Revue Européenne de Droit de la Consommation*, 2005, P02.

[¹³] Le Particulier n° 980, article complet, Disponible sur. http://leparticulier.lefigaro.fr/jcms/c_42929/les-cyberconsommateurs-mieux-protéges-et-informés (12/09/2017)

[¹⁴] Source : Y Yu, 2016, « Escrow in e-commerce », document présenté à la septième réunion du cadre de partenariat pour la recherche de la CNUCED, Genève, 19 octobre, disponible à l’adresse <http://unctad.org/en/Pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=1157> (page consultée le 18 avril 2017).

[¹⁵] Mickael Boutros. Le droit du commerce électronique : une approche de la protection du cyber-consommateur. Thèse de doctorat en Droit. Université de Grenoble, 2014

[¹⁶] Serge Kablan et Arthur Oulaï, La formalisation du devoir d’information dans les contrats de cyberconsommation : analyse de la solution québécoise, MCGILL LAW JOURNAL / REVUE DE DROIT DE MCGILL, volume 54, 2009.

[¹⁷] Sébastien Rouquette, l’analyse des sites internet : une radiographie du cyberspace , Edition : de Boeck université, Belgique, 2009, P98.

[¹⁸] Département des communications de l’Afrique du Sud, 2000, A green paper on electronic commerce for South Africa, disponible à l’adresse :

<http://www.gov.za/documents/electronic-commerce-green-paper>
(consultée le 18 avril 2017).

[¹⁹] Alain DUCASS, auteur principal, Jean-Marc KWADJANE, CONSTRUIRE LA MÉDITERRANÉE ,Le commerce électronique en Afrique Maroc, Tunisie, Sénégal et Côte d’Ivoire., recommandations pour l’intégration régionale en Méditerranée, Disponible sur. http://www.ipemed.coop/adminIpemed/media/fich_article/1460888627_ipemed-commercen-afriquebd.pdf

[²⁰] E-commerce ,Disponible sur <http://www.economieamatin.fr/news-securite-achats-internet-hackers-phising-e-commerce> (consultée le 18 avril 2017).

[²¹] IDEM

[²²] Töpper, A., Faut-il faire confiance au commerce électronique?, Fondation Warentest. (http://europa.eu.int/comm/dgs/health_consumer/events/event32_wrks4-1_fr.html)

[²³] Kheiro.D, E.Commerce ou vente en ligne. L’Algérie envahie par les sites marchands

Disponible sur :<https://challenge-news.com/fr/actualite/C3%A9s/actualite/C3%A9/ecommerce-ou-vente-en-ligne-lalg%C3%A9rie-envahie-par-les-sites-marchands.html> (01/08/2017)

Analyse de la Politique de Soutien aux Exportations des PME dans la Wilaya de Béjaïa
Analysis of the support policy to exports of SME in the wilaya of Bejaia

Djaber BEZTOUH

Laboratoire d'économie de
développement Université de Béjaïa
djaberbeztouh@yahoo.fr

Mohammed ACHOUCHE

Laboratoire d'économie de
développement Université de Béjaïa
djaberbeztouh@yahoo.fr

JEL: G3, C1 Received date: 30-10-2017 Accepted paper: 25-12-2017

Résumé :

En Algérie, les chiffres du commerce extérieur des douanes algériennes indiquent que la contribution des PME aux exportations est dérisoire, elle ne dépasse pas 2 % du volume global des exportations de l'Algérie. Lever les freins à l'exportation consiste principalement à renforcer les ressources financières, humaines et les coopérations interentreprises des PME. Les opportunités d'actions pour les pouvoirs publics en Algérie demeurent importantes, il existe un potentiel non négligeable de nouveaux exportateurs parmi les PME non exportatrices déclarant une offre de produits ou services adaptée à l'exportation. Le rôle de l'État n'est pas de se substituer à l'initiative privée, mais de créer un environnement favorable au développement international des PME.

Cet article se propose, ainsi, d'analyser les mesures prises par les pouvoirs publics dans le cadre de la promotion et l'accompagnement des PME exportatrices. À cette préoccupation centrale, nous avons voulu y joindre un deuxième objectif, il s'agit d'identifier les handicaps structurels qui pèsent sur le développement international des PME.

Les résultats de notre enquête au sein des PME de la wilaya de Béjaïa font apparaître qu'après des années de mise en place d'un système de promotion aux exportations hors hydrocarbures, les entreprises rencontrent toujours les mêmes difficultés. Cela montre l'incapacité des pouvoirs publics à instaurer les réformes nécessaires, aussi il apparaît tout de même, que les contraintes qui freinent l'essor des exportations hors hydrocarbures en Algérie sont liées d'abord aux entreprises elles même.

Mots clés : PME, Exportation hors hydrocarbures, Programmes d'accompagnement,

المُلخَص:

تشير أرقام الجمارك الجزائرية عن التجارة الخارجية أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات ضئيلة جدا لا تتجاوز 2٪ من إجمالي حجم صادرات الجزائر. لا شك أن رفع القيود المتعلقة بالتصدير مرهون أساسا بتعزيز الموارد المالية والبشرية لهذه المؤسسات وتشجيع التعاون فيما بينها. باعتبار وجود إمكانية كبيرة للتصدير لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، تبقى أساليب الدعم الحكومي مطلوبة سيما في تهيئة البيئة المواتية للتنمية الدولية لهذه المؤسسات.

يمكن هذا البحث في دراسة تحليلية لأساليب الدعم التي اتخذتها السلطات العمومية في الجزائر من أجل تعزيز ودعم المصدرين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذا تحديد العوائق الهيكلية التي تؤول دون تحقيق التنمية الدولية لهذه المؤسسات. تبين نتائج الدراسة المنجزة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بجاية أنه بعد سنوات من محاولات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه نفس الصعوبات و لم يتحقق الهدف المنشود.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الصادرات خارج المحروقات , برامج الدعم الحكومي.

Introduction

Depuis plusieurs années, la réalité économique nous rappelle de manière persistante que les entreprises vivent à l'heure de la mondialisation. Dorénavant, on ne peut parler de gestion d'entreprise sans s'interroger sur la nécessité d'intégrer le phénomène de mondialisation de l'économie. Aussi, mondialisation de l'économie, ouverture des frontières, libéralisation des échanges sont-elles autant d'expressions qui commencent à devenir familières au commun des mortels et s'imposent bon gré mal gré plus particulièrement aux dirigeants d'entreprises.

A priori, le jeu des forces du marché et le fonctionnement de l'économie actuelle ne sont pas favorables aux PME. Pour une PME, s'internationaliser représente toujours un défi difficile à relever puisque, par définition, une PME cantonne son développement à sa région d'origine, qui est généralement aussi la région d'origine de son fondateur. Ce dernier à partir de cette base régionale a, après des

approches successives, défini un besoin latent, une technique originale de production, et l'approche d'un marché, puis surmonté un à un les obstacles innombrables qui se sont présentés pendant la longue élaboration de son projet. Il arrive pourtant que cette peur s'efface et que la tentation de « l'ailleurs » s'impose peu à peu, pour des raisons fort diverses, aux dépens des arguments et sentiments contraires que le chef d'entreprise tenait assurés jusqu'alors.

Le premier frein pour exporter et se développer à l'international est lié à la difficulté d'atteindre une taille critique. Lever ce frein consiste principalement à renforcer les ressources financières, humaines et les coopérations interentreprises des PME. Les opportunités d'actions pour les pouvoirs publics en Algérie demeurent importantes, il existe un potentiel non négligeable de nouveaux exportateurs parmi les PME non exportatrices déclarant une offre de produits ou services adaptée à l'exportation. Le rôle de l'État n'est pas de se substituer à l'initiative privée, mais de créer un environnement favorable au développement international des PME.

Notre démarche est, à la fois, exploratoire et analytique. Elle se propose d'identifier les principaux obstacles et contraintes faisant barrières aux PME durant leur démarche d'exportation, en s'efforçant de montrer si celles-ci se servent, à la mesure du potentiel, de l'ensemble des mesures et mécanismes d'aide instaurés par le gouvernement. Ainsi, nous cherchons à savoir ; dans quelle mesure ces derniers lèvent ces contraintes qui freinent l'expansion des exportations de ces entreprises. Dans ce cadre, nous tentons par le biais de notre étude de répondre aux questions suivantes :

- Quels sont les contraintes et les problèmes qui entravent le processus d'exportation des PME algériennes ?
- Quelles sont les politiques adoptées par l'Etat algérien dans le but de la promotion des exportations hors hydrocarbures ? Ces politiques d'accompagnement sont-elles adaptées aux besoins réels des entreprises ?

Afin de mettre en éclairage les contraintes et les risques inhérents au processus d'exportation des PME algériennes et la politique mise en place par les autorités publiques, dans le but d'appuyer les entreprises exportatrices, la réalisation d'une enquête de terrain auprès des PME s'avère indispensable. Il s'agit des PME qui ont déjà effectué des exportations et qui souhaitent améliorer leur

déploiement à l'international et les PME qui n'ont pas franchi le premier pas à l'exportation pour essayer d'aller au plus près des raisons ou empêchements liés à la situation. Nous avons pour cela réalisé une étude de terrain sur un échantillon de PME dans la wilaya de Béjaïa. La rencontre de certains responsables et leur interrogation sur leur expérience en matière d'exportation nous permettront de mettre en lumière la réalité de leurs besoins en matière d'accompagnement sur les marchés étrangers. Ainsi, la présente étude nous permettra de repérer les limites de la politique de promotion des exportations hors hydrocarbures établie par les pouvoirs publics algériens.

1. Éléments méthodologiques

Considérant le caractère spécifique de l'information nécessaire à la réalisation de cette étude, il est important d'attacher une attention particulière à la présentation détaillée de cette démarche. Nous allons en premier lieu, traiter la sélection des entreprises interrogées et des informations recueillies, puis nous présenterons, plus spécifiquement, les caractéristiques de l'échantillon final retenu pour la réalisation des analyses empiriques.

1.1. Les entreprises cibles et leurs caractéristiques

A priori, toutes les entreprises recensées dans le fichier de la direction des PME de la wilaya de Béjaïa qui se conforment à la définition de la PME en Algérie sont susceptibles d'intégrer notre échantillon initial. Toutefois, certaines restrictions s'imposent du point de vue des caractéristiques générales des entreprises recensées.

1.2. Population des PME dans la wilaya de Béjaïa

Béjaïa est l'une des régions les plus dynamiques à l'échelle nationale, elle est classée quatrième en termes de nombre de PME qu'elle abrite. La population des PME dans la wilaya de Béjaïa à la fin de l'année 2012 s'élevait à 17 216 entités employant 50 484 travailleurs¹. Le bâtiment et travaux publics, le commerce, le transport et communication sont les secteurs d'activité dominants, représentant plus de 50 % de la totalité des activités. Les PME de l'industrie agroalimentaire occupent une place importante dans le marché national. La richesse de la wilaya en ressources hydriques a été un

¹ D'après les chiffres de la direction de la PME de la wilaya de Béjaïa.

facteur déterminant dans la filière des boissons et du lait. La wilaya de Bejaia dispose de 17 zones d'activités, d'une superficie globale de 186 hectares, dont sept ont bénéficié en 2011 d'un programme de réhabilitation et de développement. La wilaya a bénéficié, en plus de celle de Béjaïa et d'Akbou, de deux autres zones industrielles dans le cadre des 36 zones programmées à l'échelle nationale, l'une à Boudjellil d'une superficie de 175 hectares et l'autre à El Kseur-Fénaïa d'une superficie de 176 hectares. Le tableau ci-après présente le nombre des PME enregistrées auprès de la direction de la PME et de l'artisanat de la wilaya de Béjaïa en fin de l'année 2014.

Tableau N° 01 : Population des PME de la wilaya Béjaïa en 2014

Nature de la PME	Nombre de PME	%
PME Privées	15 568	90,43
PME Publiques	41	0,24
PME Artisanales	1607	9,33
Total	17 216	100,0

Source : Document de la direction de la PME de la wilaya de Béjaïa.

Les renseignements qu'on peut tirer du tableau présenté ci-dessus sont que la répartition des PME par nature est marquée par la prédominance des PME privées avec un taux de 90,43 % du nombre total des PME existantes. L'exploitation des données des PME recueillies auprès de la direction des PME permet d'identifier les principales caractéristiques des PME dans la wilaya de Béjaïa, à savoir leur répartition sur les différents secteurs d'activité ainsi que leur répartition spatiale (par localisation géographique).

1.2.1. Répartition spatiale des PME

Le secteur privé dans la wilaya de Béjaïa a connu une réelle expansion dans la création et le développement des petites et moyennes entreprises. Ce phénomène est particulièrement perceptible dans la ville de Béjaïa. Par ailleurs, le développement de nouvelles zones d'activité dans la wilaya a engendré une nouvelle concentration spatiale comme le montre le tableau suivant.

Tableau N° 02: Répartition spatiale des PME privées de la wilaya de Béjaïa en 2014

N°	Daïra	Communes	Nombre de PME	%
01	<u>Adekar</u>	<u>Adekar • Taourirt Ighil • Beni Ksila</u>	79+47+72=198	1,27
02	<u>Akbou</u>	<u>Akbou • Chellata • Ishram • Tamokra</u>	1421+50+93+14=1578	10,14
03	<u>Amizour</u>	<u>Amizour • Beni Djellil • Semaoun • Ferraoun</u>	416+143+239+167= 965	6,20
04	<u>Aokas</u>	<u>Aokas • Tizi N'Barber</u>	332+71= 403	2,59
05	<u>Barbacha</u>	<u>Barbacha • Kendira</u>	143+80= 223	1,43
06	<u>Béjaïa</u>	<u>Béjaïa • Oued Ghir</u>	5220+317= 5537	35,57
07	<u>Béni Maouche</u>	<u>Béni Maouche</u>	74	0,47
08	<u>Chemini</u>	<u>Chemini • Tibane • Souk-Oufella • Akfadou</u>	145+48+116+68= 377	2,42
09	<u>Darguina</u>	<u>Darguina • Ait-Smail • Taskriout</u>	176+163+251=590	3,79
10	<u>Elkseur</u>	<u>El Kseur • Fenaïa Imaten • Toudja</u>	584+82+ 86= 752	4,83
11	<u>Ighil Ali</u>	<u>Ighil Ali • Ait-R'zine</u>	72+149= 221	1,42
12	<u>Kherrata</u>	<u>Kherrata • Draâ El-Kaïd</u>	461+222= 683	4,39
13	<u>Ifri Ouzellag</u>	<u>Ouzellaguen</u>	297	1,91
14	<u>Seddouk</u>	<u>Amalou • M'cisna • Bouhamza • Seddouk</u>	127+82+96+322 = 627	4,03
15	<u>Sidi-Aïch</u>	<u>Sidi-Aïch • Leflave • Tinabdher • Tifra • Sidi Ayad</u>	450+ 75+41 +63 + 43 = 672	4,32
16	<u>Souk El Tanina</u>	<u>Melbou • Souk El Ténine • Tamridjet</u>	148+359+84= 591	3,80
17	<u>Tazmalt</u>	<u>Tazmalt • Beni Mellikeche • Boudjellil</u>	616+30+119= 765	4,91
18	<u>Tichy</u>	<u>Boukhefifa • Tichy • Tala Hamza</u>	66+303+179= 548	3,52
19	<u>Timezrit</u>	<u>Timezrit</u>	467	3,00
Total			15 568	100

Source : Établi à partir des données fournies par la Direction de la PME de la wilaya de Béjaïa.

Les statistiques du tableau ci-dessus montrent que les PME privées de la wilaya de Béjaïa font ressortir un total de 15 568 PME. L'analyse de ces données nous affirme, tout d'abord, une différence très marquée entre la daïra de Béjaïa et le reste des daïras avec un nombre de 5537 PME, suivie par la daïra d'Akbou avec un nombre de 1578 PME. Ces deux Daïras accueillent près de 46 % des PME de la wilaya de Béjaïa.

1.2.2. Répartition des PME selon les secteurs d'activité

Le tableau ci- dessous nous indique la répartition des PME de la wilaya de Béjaïa par secteur d'activité

Tableau N° 03 : Répartition des PME de la wilaya de Béjaïa par secteurs d'activité en 2014

Secteur d'activité	Nombre de PME	%	Nombre d'emplois	%
01 Agriculture et pêche	355	2,28	2 000	4,16
02 Eau et énergie	03	0,02	22	0,05
03 Hydrocarbures	02	0,01	00	00
04 Services et travaux pétroliers	00	00	00	00
05 Mines et carrières	26	0,17	454	0,95
06 ISMME	322	2,07	1656	3,45
07 Matériaux de construction	256	1,64	1550	3,23
08 Bâtiment et travaux publics	3868	24,85	14 082	29,33
09 Chimie et plastique	105	0,67	662	1,38
10 Industrie agroalimentaire	551	3,54	2 952	6,15
11 Industrie du textile	132	0,85	367	0,76
12 Industrie du cuir	5	0,03	10	0,02
13 Industrie du bois et	730	4,69	1 755	3,65
14 Industrie divers	28	0,18	43	0,09
15 Transport et	2994	19,23	4 646	9,68
16 Commerce	3096	19,89	6 194	12,90
17 Hôtellerie et restauration	697	4,48	2 395	4,99
18 Services fournis aux entreprises	1105	7,10	5 163	10,75
19 Services fournis aux ménages	1136	7,30	2 596	5,41
20 Etablissements financiers	27	0,17	360	0,75
21 Affaires immobilières	81	0,52	497	1,03
22 Services pour collectivités	49	0,31	616	1,28
TOTAL	15 568	100	48 020	100

Source : Données recueillies auprès la Direction de la P.M.E de la wilaya de Béjaïa.

L'analyse sectorielle des données recueillies sur les PME de la wilaya de Béjaïa en 2014 révèle que les PME privées (personnes morales) sont présentes en force dans les Services qui concentrent plus de la moitié des PME de statut privé. Nous remarquons la prédominance de trois secteurs d'activité, à savoir, le bâtiment et des travaux publics (non-pétroliers), le commerce et le transport et communication.

1.3. Sélection des entreprises à enquêter

La détermination de la population de l'étude est une phase importante, car la qualité des résultats dépend en grande partie de la représentativité de l'échantillon. Ainsi, l'application de critères standards de sélection des données à des fins de tests et la nécessaire maîtrise des coûts matériels liés à l'obtention d'informations à propos des PME et l'exportation hors hydrocarbures ont conduit à focaliser notre attention sur un panel de 100 PME. Par souci d'obtention d'un échantillon d'entreprises représentatif de la population des PME dans

la wilaya de Béjaïa, nous avons veillé à ce que les caractéristiques de cette population soient respectées dans l'échantillon.

Le choix des PME devant participer à l'enquête a été effectué par un tirage stratifié proportionnel et par un tirage à choix raisonné. L'implantation géographique, la taille et le secteur d'activité servaient de variables de stratification. Sur la base des informations fournies par la direction de la PME de la wilaya de Béjaïa, nous avons retenu :

- un nombre de PME par taille correspondant à la répartition moyenne des PME dans les trois catégories (microentreprises, petites entreprises et moyennes entreprises) ;
- un nombre de PME par secteur d'activité correspondant à la répartition moyenne des PME sur les 22 secteurs d'activité ;
- un nombre de PME par région correspondant à la répartition moyenne des PME dans les 19 daïras de la wilaya.

1.4. Déroulement de l'enquête

Afin de répondre aux questions que nous avons précédemment posées, nous avons procédé à la réalisation d'une enquête auprès d'un échantillon d'entreprises dans la wilaya de Béjaïa ayant une activité plus ou moins régulière. En voici la démarche que nous avons suivie : Bien que ce choix soit difficile à effectuer, il était important pour nous de nous rapprocher le plus possible des entreprises ayant connu une certaine présence sur les marchés étrangers. Nous avons envoyé 100 questionnaires et reçu de retour seulement 60 questionnaires utilisables. Ce nombre n'est cependant pas négligeable, car nous avons pu réaliser des entretiens semi-directifs et avons interviewé personnellement les responsables de certaines principales entreprises qui assurent les exportations hors hydrocarbures. Ces entreprises sont de nature et de statut juridique différents, ayant déjà exporté et/ou en train d'exporter.

1.5. Présentation du questionnaire

Nous avons établi un questionnaire comportant 49 questions au total réparties sur 06 grands axes à savoir :

Axe 1 : Identification de l'entreprise

Ce sont 08 questions d'ordre général, permettant de recueillir des renseignements généraux tels que la dénomination, la raison sociale et d'identifier la nature et le statut juridique des entreprises, leurs secteurs d'activités et leurs tailles (mesurée par le nombre de travailleurs).

Axe 2 : L'entreprise et les premiers pas à l'exportation

Comporte 13 questions touchant principalement les premiers pas de l'entreprise à l'exportation, permettant de recueillir des informations sur les activités réalisées au niveau international par l'entreprise, l'origine de la première opération d'exportation.

Axe 3 : L'entreprise et la stratégie d'exportation

Cet axe comporte 11 questions qui permettent d'identifier les modalités d'accès aux marchés internationaux, les facteurs de réussite de la démarche d'exportation et sa structure à l'export.

Axe 4 : L'évolution du processus d'exportation dans l'entreprise

Cette partie comporte six questions liées à la part des exportations dans le chiffre d'affaires de l'entreprise et évolution de cette part dans le temps dans le but de déceler l'effet des mesures prises par les pouvoirs publics pour commencer l'exportation hors hydrocarbures.

Axe 5 : L'entreprise et les obstacles à l'exportation

Cet axe recèle des questions liées aux obstacles et contraintes faisant barrières aux entreprises dans leurs démarches d'exportations ainsi que les risques auxquels elles s'exposent.

Axe 6 : L'entreprise et les politiques de soutien de l'État aux exportations hors hydrocarbures

Comporte neuf questions touchant principalement les mesures incitatives à l'export mises en place par les pouvoirs publics, ainsi que les attentes des entreprises en matière d'accompagnement dans leur démarche de conquête de marchés étrangers.

1.6. Technique du dépouillement et traitement des données

Afin de dépouiller l'ensemble des données collectées dans le cadre de notre enquête, nous avons procédé au traitement manuel de celles-ci. Ce type de traitement convient à un petit nombre de questionnaires, et permet d'effectuer le simple comptage de réponses obtenues pour chacune des questions posées. Nous allons dans la section suivante traiter et analyser les résultats relatifs aux caractéristiques générales des PME interrogées ainsi que celles liées à leur activité d'exportation, enfin aux appuis mobilisés.

2. Présentation et traitement des résultats de l'enquête

Nous allons en premier lieu identifier le profil des entreprises enquêtées, puis les différentes entraves que les entreprises rencontrent tout au long de leur démarche exportation sur le terrain. En dernier lieu, nous analyserons les dispositifs d'appui dont bénéficient ces

entreprises ainsi que leurs attentes en matière d'accompagnement dans la conquête des marchés étrangers.

2.1. Identification des entreprises enquêtées

Afin de pouvoir caractériser les entreprises enquêtées, l'identification des entreprises consiste à dénombrer leurs caractéristiques à savoir :

2.1.1. La nature juridique des entreprises enquêtées

La répartition selon la nature juridique des entreprises de notre enquête affiche les résultats qui sont résumés dans le tableau suivant :

Tableau N° 04 : Répartition des entreprises selon la nature juridique

Nature	Nombre de PME	Part en %
Privée	49	81,67
Publique	05	8,33
Mixte	06	10
Total	60	100

Source : résultats de l'enquête de terrain

Depuis les années 1990, le privé accroît de plus en plus sa place dans la création des entreprises de différent secteur d'activités soit 81,67 % des entreprises enquêtées sont de nature juridique privée. Uniquement 8,33 % de ces entreprises sont de la propriété de l'État. Quant au reste qui est de nature mixte présente une part de 10 % des entreprises interrogées.

2.1.2. Répartition des entreprises selon le statut juridique

Les formes juridiques revêtues par les entreprises de notre échantillon sont diverses et variées, les résultats de notre enquête sont résumés dans le tableau suivant :

Tableau N° 05 : Répartition des entreprises enquêtées selon le statut juridique

Statut juridique	Nombre de PME	Part en %
SNC	14	23,33
SARL	22	36,67
SPA	06	10,00
EURL	18	30,00
Total	60	100

Source : résultats de l'enquête de terrain

La structure juridique des PME est variable, toutefois, on constate une forte proportion de sociétés à responsabilité limitée (SARL 36,67 %). Les PME sont à la différence des Grandes

Entreprises, centrées sur la personne du dirigeant. Ceci se vérifie pour notre échantillon dans la mesure où la proportion des PME qui sont des entreprises individuelles est importante 30 %. Les autres statuts juridiques existent, mais avec de faibles proportions.

2.1.3. Répartition des entreprises interrogées selon la taille

Sur le plan de la répartition selon la taille le tableau N°6 laisse apparaître les résultats suivants :

Tableau N° 06: Répartition des entreprises interrogées en fonction de leur taille

Taille de l'entreprise	Nombre d'entreprises	Part en %
Moyenne entreprise	08	13,33
Petite entreprise	32	53,34
TPE (très petite entreprise)	20	33,33
Total	60	100

Source : résultats de l'enquête de terrain

L'analyse par taille des entreprises enquêtées révèle que la majorité de ces dernières sont des Petites Entreprises employant entre 10 et 49 employés avec une part de 53,34 %. Cela n'est pas le fait du hasard, mais conditionné par un certain nombre de critère pris pour assurer la représentativité de l'échantillon. Pour les microentreprises, celles-ci représentent une part de 33,33 % du total des entreprises de l'échantillon, dont la majorité sont des entreprises familiales.

2.1.4. Répartition des entreprises selon le secteur d'activité

Les entreprises interrogées exercent leurs activités dans différents secteurs. 43.33 % d'entre elles sont dans l'agroalimentaire qui est le secteur le plus dominant. Après avoir adopté les réformes économiques, qui ont pour but de mettre en place une économie de marché en Algérie, le secteur des industries agroalimentaires a subi un grand changement dans sa configuration. Le secteur matériaux de construction représente 16.66 % des entreprises enquêtées. Le secteur chimie et plastique vient en troisième position avec une part de 10 %.

Tableau N° 07 : Répartition des entreprises enquêtées par secteur d'activité

Secteur d'activité	Nombre d'entreprises	Part en %
Industrie agroalimentaire	26	43,33
Industrie de textile et cuire	02	03,33
Matériaux de construction	10	16,67
Bois, liège et papier	04	06,67
Chimie et plastique	06	10,00
Commerce de gros ou détail	02	03,33
Entreprise de service	00	00
Industrie de ressources	00	00
ISMME	04	06,67
Autres	06	10,00
Total	60	100

Source : résultats de l'enquête de terrain

2.1.5. L'ancienneté des entreprises interrogées

Tableau N° 08 : Répartition des entreprises par catégorie d'âge

Années d'ancienneté	Nombre d'entreprises	Part en %
Inférieur à 5 ans	25	41,67
Entre 5 et 10 ans	22	36,67
Supérieur à 10 ans	13	21,66
Total	60	100

Source : résultats de l'enquête de terrain

La répartition des PME enquêtées par catégorie d'âge (tableau 08) indique qu'environ 22% d'entre elles sont installées depuis plus de 10 ans. Quelque 37% sont âgés entre 5 et 10 ans. Les plus jeunes entreprises, celles qui ont moins de 5 ans d'existence, sont nombreuses, soit 41,67% de l'échantillon.

2.2. L'entreprise et les premiers pas à l'exportation

2.2.1. Position des entreprises à l'égard de l'objectif d'exportation

Parmi les entreprises interrogées, 40 % ont déclaré que l'exportation constitue pour elles un objectif principal. Et parmi ces dernières, 8,33 % considèrent que l'exportation est un moyen de survie, 91 % au contraire le considèrent comme un moyen de développement de l'entreprise. Quant aux entreprises pour lesquelles l'exportation n'est pas un objectif principal, elles sont de l'ordre de 60 % et 27,28 % d'entre elles jugent que le marché local est satisfaisant, par contre 5,55 % justifient cela par le manque des ressources (financières et humaines).

2.2.2. Situation des entreprises à l'égard de l'exportation

Tableau N° 09: Situation des entreprises à l'égard de l'exportation

	Nombre d'entreprises	Part en %
L'entreprise exporte des produits ou services	22	36,37
L'entreprise a déjà exporté, mais seulement une fois	08	13,33
L'entreprise a déjà débuté des démarches d'exportation, mais elle a abandonné cette idée	08	13,33
L'entreprise n'a jamais pensé pouvoir exporter	18	30,00
Le produit ou service n'est pas exportable	04	06,67
Total	60	100

Source : résultats de l'enquête de terrain

Ce tableau a pour objectif de déterminer les situations qui s'appliquent aux entreprises interrogées à l'égard de l'exportation. D'après les données du ce tableau nous pouvons constater que plus de 36% des entreprises interrogées exportent des produits ou services. 30 % des entreprises interrogées n'ont jamais pensé qu'elles pourraient exporter, et plus de 13 % des entreprises ont déjà débuté des démarches d'exportations, mais elles ont abandonné cette idée. La même proportion d'entreprises, soit 13,33% ont déclaré qu'elles ont déjà exporté, mais seulement une fois.

2.2.3. Participation des entreprises aux manifestations commerciales

La majorité des entreprises enquêtées soit 87 % déclarent avoir participé à des foires internationales en Algérie et plus de 36 % ont participé à des foires internationales à l'étranger.

2.2.4. Les causes expliquant le non-engagement des PME dans l'activité d'exportation

Tableau N° 10 : Les raisons de non-engagement des PME dans l'activité d'exportation

	Nombre de PME	Part en %
L'entreprise n'est pas intéressée par l'exportation	02	06,00
Les produits de l'entreprise ne peuvent être exportés	04	12,00
Le marché local est suffisant pour votre entreprise	14	46,67
Le processus d'exportation est jugé trop long et complexe	09	30,00
Les activités d'exportation sont jugées risquées	04	12,00
Le manque d'expérience pour lancer l'entreprise sur le marché international	12	40,00
L'exportation fait peur à l'entreprise	0	0
Le manque d'aide des autorités publiques	13	43,33
L'exportation ne cadre pas avec l'objectif de croissance de l'entreprise	05	16,67
L'entreprise est trop jeune	08	26,67
Autre	02	06,00

Source : Résultats de l'enquête de terrain

L'objectif de la question est de savoir pourquoi ces entreprises ne sont pas engagées dans l'activité d'exportation. D'après les résultats de l'enquête, 47% des PME ne sont pas engagées dans l'international car le marché local est suffisant pour elles. En revanche, d'autres entreprises, soit 43,33% veulent que leurs produits soient exportés, mais le manque de l'aide des autorités publiques et le manque de l'expérience pour se lancer sur le marché international, ont conduit ces dernières à abandonner l'idée d'exportation. Certaines entreprises, soit 30% considèrent que le processus d'exportation est trop long et complexe, et 26,68 % des entreprises considèrent qu'elles sont trop jeunes pour se lancer à l'international.

2.2.5. Modalités d'accès au premier marché export

Tableau N°11 : Modalités d'accès au premier marché export

	Nombre d'entreprises	Part en %
Une sollicitation directe d'un client étranger	10	33,33%
Un contact sur un salon à l'étranger	12	40%
Un contact sur un salon en Algérie	06	20%
Une démarche de prospection à l'étranger	02	6,67%
Un e-mailing	0	0%
Une recommandation d'une entreprise/un partenaire/fournisseur	0	0%
Autres (appel d'offre)	0	0%

Source : Résultats de l'enquête du terrain

Pour 33 % des PME de l'échantillon, la première exportation a été déclenchée par la sollicitation d'un client étranger. Une présence sur un salon, tant en Algérie qu'à l'étranger, est à l'origine de 60 % de premières exportations. C'est donc l'environnement qui déclenche le

plus souvent l'exportation. On remarque que la participation à des salons à l'étranger est un bon vecteur pour se faire connaître d'acheteurs étrangers. En revanche, la participation à des salons en Algérie semble moins privilégiée (ou fructueuse) pour déclencher une première exportation.

2.3. L'entreprise et la stratégie d'exportation

2.3.1. Le mode d'accès utilisé par les entreprises exportatrices

Tableau N° 12 : Le mode d'exportation choisi par les PME exportatrices enquêtées

Mode d'exportation	Nombre de PME	Part en %
Exportation directe	22	73,33
Exportation indirecte	06	20,00
Implantation commerciale	02	06,66

Source : Résultats de l'enquête du terrain

La plupart des PME (73%) exportent leurs produits sans intermédiaire. Cette modalité d'exportation s'impose en raison du produit ou de la prestation proposée par l'entreprise : comme le montre l'enquête, une activité «sur-mesure » entraîne plus souvent une commercialisation en direct (il est alors difficile d'identifier un agent pour des positionnements haut de gamme ou sur des marchés de niche). Inversement, le caractère standard de certains savoir-faire rend plus aisé le recours à un distributeur ou un agent commercial.

2.3.2. Les principaux facteurs favorables au développement des exportations perçus par les exportateurs interrogés

Cette question a été posée dans le but de savoir si les entreprises exportatrices étant conscientes des facteurs qui peuvent les aider à réussir à l'international dans leur domaine d'activité.

Tableau N° 13 : Impressions des entreprises exportatrices sur les facteurs de réussite à l'international

	Nombre de PME	Part en %
Le prix	08	20,00
Les outils commerciaux adaptés	03	10,00
La notoriété de l'entreprise	06	26,66
Le savoir-faire	08	30,00
L'existence d'une structure dédiée à l'export	03	10,00
Un site internet	03	10,00
Avoir déjà réussi en Algérie	07	23,33
Les services liés aux produits	04	13,33
La qualité du produit	10	33,33

Source : Résultats de l'enquête du terrain

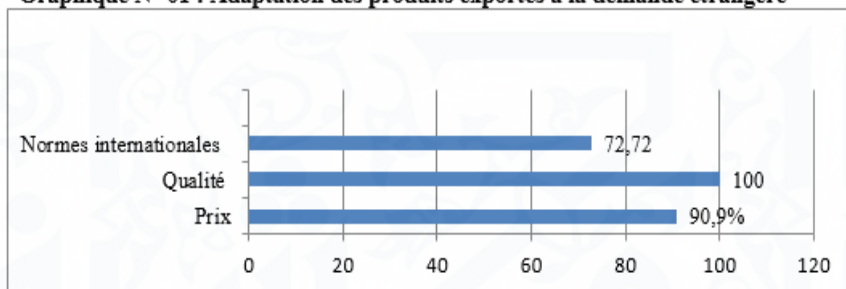
Une part importante des PME exportatrices interrogées soit 33,33 % estiment que l'offre de produits de bonne qualité constitue le facteur essentiel de leur réussite. À l'international. Une proportion de 27 % estime qu'un prix compétitif à l'export est essentiel au même titre que le savoir-faire. Par contre 10 % des entreprises, estiment qu'avoir une structure dédiée à l'export, un site internet et des outils commerciaux adaptés constituent des stratégies et des moyens qui peuvent être à l'origine de succès de leurs entreprises à l'international.

2.3.3. L'existence d'une structure export au sein de l'entreprise

Environ 80 % des PME interrogées ne disposent pas d'une structure export, puisque leur activité d'exportation n'est pas permanente cela peut être expliqué par des considérations liées aux capacités financières de l'entreprise et le souci de réduction des changes. Le reste des entreprises soit 20 % disposent d'une structure export et cela pour leur permettre une meilleure organisation de leurs activités d'exportation et renforcer leurs relations avec des partenaires étrangers.

2.3.4. L'adaptation des produits à la demande étrangère

Graphique N° 01 : Adaptation des produits exportés à la demande étrangère

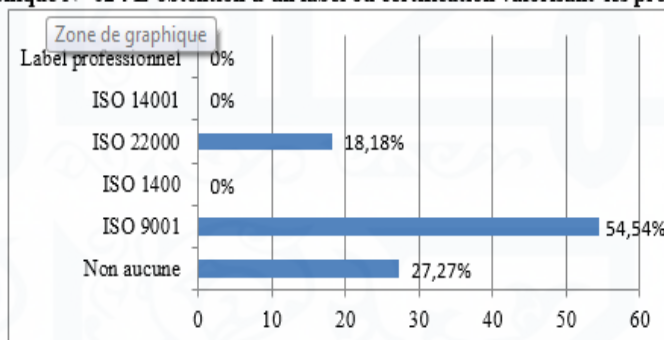


Source : Établi à base des données de l'enquête

Toutes les entreprises exportatrices ont déclaré avoir adapté leurs produits en termes de qualité à la demande étrangère. 91 % d'entre elles adaptent leurs produits en termes de prix et 73 % en termes de normes internationales (ISO) à la demande étrangère.

2.3.5. Les labels ou certifications obtenus pour les produits des entreprises exportatrices

Graphique N° 02 : L'obtention d'un label ou certification valorisant les produits des entreprises

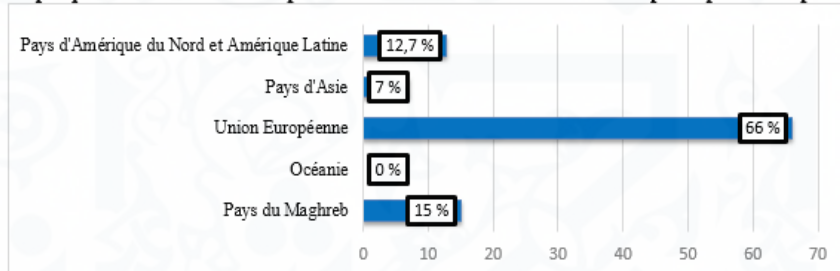


Source : Établi à base des données de l'enquête.

Parmi les PME exportatrices interrogées, 72 % d'entre elles procèdent à la certification de leurs produits, dont 55 % ont obtenu la certification ISO 9001, et 18 % la certification ISO 22000.

3.3.6. Les entreprises exportatrices et le choix de la destination principale à l'export

Graphique N° 03 : Les PME exportatrices et le choix de la destination principale à l'export



Source : Établi à base des données de l'enquête.

Nous pouvons constater d'après les données de ce graphique qu'il existe plusieurs destinations des exportations des PME interrogées. 66 % de ces dernières exportent vers les pays de l'Union Européenne et 15% les pays du Maghreb, cela s'explique par le rapprochement culturel et géographique avec les deux destinations. Il y a peu d'entreprises qui exportent vers les pays d'Asie et les pays d'Amérique du Nord et d'Amérique latine. Pour l'océan aucune exportation n'est faite auprès de ce continent.

2.4. L'évolution du processus d'exportation dans l'entreprise

2.4.1. La part des recettes d'exportations dans les recettes totales de l'entreprise

L'évolution du chiffre d'affaires à l'export des entreprises répondantes reste difficile à repérer puisque la majeure partie des exportateurs n'a pas souhaité nous communiquer leur chiffre d'affaires pour raison de confidentialité. Néanmoins, depuis leur première exportation, 45,45 % des entreprises répondantes ont vu leur part de CA à l'export progresser suite à l'augmentation de la demande des marchés cibles.

3.5. L'entreprise et les obstacles à l'exportation

3.5.1 Les facteurs qui peuvent faire obstacle à la démarche exportatrice des entreprises enquêtées

Tableau N° 14 : Les obstacles faisant barrière à l'exportation

Zone de graphique	Nombre d'entreprises	Part en %
Les lourdeurs administratives	16	26,67
Les difficultés d'accéder au financement	08	13,33
Le manque d'informations sur les marchés étrangers	09	15,00
Les coûts de transports et d'assurance	07	11,67
Les obstacles liés à l'obtention d'aide et d'incitation des organismes publics de soutien aux exportations hors hydrocarbures	19	31,66
Autre (la concurrence étrangère)	08	13,33

Source : Tableau établi à base des données de l'enquête.

D'après ce tableau on constate que 27 % des entreprises interrogées se plaignent des lourdeurs administratives à l'exportation, ce qui a conduit à des conséquences néfastes en termes de délais et de coût de transactions. 15 % des entreprises enquêtées jugent qu'elles ne sont pas assez informées sur le marché étranger, 32 % des entreprises exportatrices ont souligné le manque d'aide et de soutien à l'export de la part des pouvoirs publics et se plaignent des coûts élevés du transport et d'assurance. 13 % des entreprises exportatrices ont trouvé des difficultés d'accéder au financement et jugent qu'il y a absence de crédit à l'export, donc on peut dire que les banques ne jouent pas un

rôle d'appui. Aussi 13 % des entreprises se plaignent de la concurrence étrangère.

2.5.2. Les risques auxquels sont exposées les entreprises exportatrices

Les exportations sont des opérations risquées, le tableau suivant nous résume les risques auxquels sont confrontées les entreprises exportatrices.

Tableau N° 15 : Les risques liés à l'exportation courus par les entreprises

Risque à l'export	Nombre d'entreprises	Part en %
Risque commercial	18	60,00
Risque pays	7	23,23
Risque de change	12	40,00

Source : Tableau établi à base des données de l'enquête.

D'après les résultats de l'enquête, 40 % des entreprises interrogées sont exposées au risque de change suite aux fluctuations du taux de change. Le deuxième type de risque lié à l'exportation mentionné par les entreprises enquêtées est le risque commercial à raison de 60 %. Ce risque se manifeste lorsque les acheteurs étrangers ne s'acquittent pas de leurs engagements, donc les entreprises exportatrices subissent le risque de défaillance de leurs clients. Parmi les entreprises interrogées, 23 % sont exposés aux risques pays qui naissent des situations politiques et économiques défavorables des pays cibles.

2.6. Les politiques de soutien de l'État en faveur des exportations hors hydrocarbures

Le développement des exportations hors hydrocarbures constitue une préoccupation majeure des pouvoirs publics. Pour cela l'Etat Algérien met en œuvre un ensemble de dispositifs d'aides aux exportations hors hydrocarbures.

2.6.1. Les organismes dédiés aux services des entreprises exportatrices

Le tableau suivant nous retrace à quel degré les entreprises exportatrices connaissent les organismes dédiés au service à leur faveur.

Tableau N° 16: Les organismes de l'État les plus connus pour la promotion des exportations HH

	Nombre d'entreprises	Part en %
(Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur	20	66,67
FSPE (Fonds Spécial pour les Exportations)	07	23,33
SAFEX (Société Algérienne pour les Foires et les Expositions)	25	83,33
CAGEX (Compagnie Algérienne de Garantie des Exportations)	10	33,33
COFACE -Algérie (Service de la Compagnie Française d'Assurance	04	13,33
CACI (Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie)	18	60,00
ANXEL (Association Nationale des Exportateurs Algériens)	03	10,00
PROMEX (l'Office Algérien de Promotion du Commerce Extérieur)	02	6,67 %
Autres (de consortiums)	02	6,67 %

Source : Tableau établi à base des données de l'enquête

Cette question a pour objectif de savoir si les entreprises interrogées connaissent les différents organismes d'appui et de soutien à l'exportation, et d'après les résultats nous pouvons dire qu'une grande proportion de ces entreprises soit, 67 % connaissent l'ALGEX et SAFEX . 60 % des entreprises interrogées sont au courant de l'existence de la CACI. Ainsi la CAGEX est connue par 33 % des entreprises enquêtées, et peu d'entreprises connaissent l'ANXEL soit 10 %.

2.6.2. Les entreprises bénéficiaires des politiques de soutien à l'export mises en œuvre par le gouvernement

Parmi les questions posées, on s'est interrogé sur les entreprises bénéficiaires du soutien mises en œuvre par le gouvernement. Nous avons constaté que 54,54 % des entreprises interrogées ont bénéficié des aides en provenance des pouvoirs publics alors que les 45,45 % des entreprises interrogées déclarent n'avoir bénéficié d'aucune aide en provenance des acteurs publics de promotion des exportations.

2.6.3. Nature des aides perçues par les entreprises exportatrices

On s'est interrogés sur la nature des aides fournies par les pouvoirs publics en faveur des entreprises exportatrices. Il s'est révélé que la majorité des entreprises soit, 80 % d'entre-elles ont bénéficié des aides sous forme de participations à des salons auprès de SAFEX. Mais d'après les exportateurs, les différentes missions énumérées précédemment ne sont pas remplies par cette dernière, ils lui

reprochent ses coûts élevés et son service médiocre, ils y ont recours juste parce que c'est un passage obligé. Soit 33,33 % des entreprises qui ont obtenu des aides, ont déclaré avoir bénéficié des informations juridiques. 16,67 % de ces entreprises ont obtenu des aides financières en provenance du FSPE, mais d'après ces entreprises cet organisme est caractérisé par la lenteur dans le traitement des dossiers (plusieurs mois). Aussi peu d'entreprises soit 16,67 % ont obtenu des aides sur la recherche des partenaires, ces derniers vont leur permettre de surmonter les difficultés de pénétration des marchés étrangers. Aucune entreprise n'a obtenu des aides concernant l'information sur les marchés étrangers ou d'ordre fiscal. De ce fait, nous pouvons dire qu'après l'analyse des données ci-dessus que ces entreprises ont reçu peu d'aides de ces organismes d'appuis à l'exportation.

Tableau N°17: Natures des aides publiques perçues par les entreprises exportatrices

	Nombre d'entreprise	Part en %
Aide financière	1	16,67%
Informations juridiques	2	33,33
Recherche de partenaires	1	16,67%
Participation à des salons	4	66,67
Informations sur les marchés étrangers	0	0%
Informations sur la fiscalité	0	0%

Source : Tableau établi à base des données de l'enquête

2.6.4. Les entreprises exportatrices et le recours aux compagnies d'assurance couvrant les risques liés aux exportations

Nous avons interrogé les entreprises si elles sont au courant de l'existence de compagnies d'assurance couvrant les risques liés à l'exportation, 90% de ces entreprises déclarent connaître ces compagnies d'assurance et 10% ignorent l'existence de telles compagnies. Puis, nous nous sommes intéressés au recours des entreprises exportatrices à ces différentes sociétés d'assurance.

La majorité des entreprises qui ont bénéficiées de la même couverture des risques liées à l'exportation ont fait recours à la CAGEX soit 81,81%, et seulement 9,9% de ces entreprises ont couvert leurs opérations d'exportation auprès de la Coface-Algérie. 10% des entreprises n'ont fait recours à aucune couverture contre les risques liés à leurs exportations. Même si on reproche à cette dernière

de ne pas assurer tous les risques tels que, le risque de change qui est le plus confronté par ces entreprises.

2.6.5. Le degré d'appréciation des entreprises exportatrices des politiques d'accompagnement et de soutien mises en place par le gouvernement

Le but de cette question est de savoir comment les entreprises exportatrices jugent les politiques de soutien de l'État aux exportations hors hydrocarbures. D'après l'analyse des données mises à notre disposition, nous avons pu constater que la majorité de ces entreprises soit 63,63 % jugent que le soutien de l'État est sans influence à leurs démarches d'exportation et ne répond pas à leurs attentes et ne correspond pas à leurs profils.

Environ 18 % des entreprises interrogées déclarent que les aides publiques ont une influence positive sur leurs activités d'exportation.

Tableau N° 18: Degré d'appréciation des entreprises interrogées des politiques et organismes d'appui mis en place par le gouvernement

	Fréquence
Très contraignants	0 %
Contraignants	18,18 %
Sans influence	63,63 %
Encourageantes	18,18
Très encourageants	0 %

Source : Tableau établi à base des données de l'enquête

De ce fait, nous pouvons dire que les politiques d'accompagnement et de soutien ne sont pas adaptées aux attentes et aspirations des entreprises exportatrices.

Conclusion

Suite à deux décennies de réformes, l'Algérie n'a pas su encore instaurer une économie de marché performante. Les PME algériennes sont confrontées, par conséquent, à un environnement turbulent freinant leur développement. Cet environnement est caractérisé par la formation des prix hors du marché et les entraves à la concurrence et au libre entrepreneuriat.

Ces entreprises ont un double défi, celui d'évoluer dans un environnement local encore instable en raison de la transition

économique inachevée, et de devoir se faire une place dans un environnement désormais mondial. Les efforts consentis ne sont pas parvenus à dynamiser les PME exportatrices. En effet, La relance des exportations hors hydrocarbures par le biais des petites et moyennes entreprises nécessite un examen en profondeur des mesures prises. Tout en tenant compte des marchés d'exportation éventuels et des avantages comparatifs dont bénéficie l'économie nationale, ces mesures concourent à promouvoir les activités d'exportation, d'un côté, et à diversifier le tissu industriel, de l'autre.

Le but étant de diminuer la dépendance envers le secteur des hydrocarbures et d'intégrer particulièrement ce type d'entreprises d'une manière compétitive aux courants des échanges internationaux. Malheureusement, les PME en Algérie dissimulent une grande fragilité que nous pouvons expliquer par le fait qu'elles n'ont pas bénéficié d'une politique globale de développement et les mesures établies en leur faveur ne sont pas articulées à une vision de long terme. Notre enquête auprès d'un échantillon d'entreprises dans la wilaya de Béjaïa a révélé que la culture entrepreneuriale algérienne ne conduit pas ces entreprises à se tourner spontanément vers l'export. Le faible engagement de ces entreprises sur les marchés étrangers est dû à une multitude d'obstacles qui nuisent à leur développement international.

Il est tout de même remarquable que les institutions chargées d'accompagner ces entreprises se heurtent elles-mêmes à de nombreuses contraintes, qui limitent leur implication dans la promotion des exportations hors hydrocarbures. Les opinions des opérateurs que nous avons pu recueillir ont montré le faible caractère incitatif du dispositif d'appui à l'export, et souligné la nécessité du renforcement d'une panoplie de programmes capables de les accompagner lors de toutes les étapes de réflexion et action internationale. Les résultats auxquels nous avons abouti constituent une base non négligeable pour orienter les actions visant l'amélioration des conditions des PME en Algérie. Cependant, le travail demeure perfectible avec une plus grande mobilisation de données.

Références bibliographiques

AIANE H., 2008. *La question des zones de libre-échange : étude de cas de l'accord d'association Algérie- Union Européenne*, Thèse de Magister en Sciences Economiques, Université de Béjaïa.

ALGEX : Agence Nationale de la promotion du commerce extérieur. 2007. « Cadre incitatif à l'export ».

ALLALI B., 2003. *Vision des dirigeants et internationalisation des PME marocaines et canadiennes du secteur agro- alimentaire*, Thèse de Doctorat en Administration, Université HEC Montréal.

ARROUCHE N., 2014. *Essai d'analyse de la politique de soutien aux exportations hors hydrocarbures en Algérie : contraintes et résultats*, Mémoire de magister en Sciences Economiques, Université de Tizi Ouzou.

BECUWE S., 2006. Commerce international et politiques commerciales, Ed. Armand Colin, France.

BELZE L., et GAUTHIER O., 2002. Innovation et croissance économique : rôle et enjeux du financement des PME, *Papier de recherche*, Université de Bourgogne.

BEN HAMMOUDA H. and al., 2003. L'intégration régionale en Afrique central : bilan et perspectives, Ed. Kartala, Paris, 2003.

BENINI M., 2009. « Les plus grandes difficultés pour l'exportateur sont sur la chaine logistique », *In Revue actualité économique en Méditerranée*, *Econostrum.info*, 09 Juin 2009.

BEZTOUH D., 2013. « Les exportations hors hydrocarbures en Algérie : quelles contraintes et quelles stratégies pour leur développement ? », *In actes des journées organisées par le département des Sciences Commerciales en collaboration avec la chambre de commerce et d'industrie de la Soummam de Béjaia (CCISB) intitulée : Rôle de l'Etat dans la promotion et l'accompagnement des PME exportatrices en Algérie, les 24 et 25 juin 2013.*

BOUVERET R. et MERVERT S., 2010. PME : conquérir des parts de marché à l'international, Ed. Dunod. Paris.

BUGHIN C., et COLOT O., 2008. « La performance des PME familiales belges : Une étude empirique ». *In Revue française de gestion*, 2008/6 n° 186, pp. 1-17.

DAOUD S., 2009. « Les nouvelles stratégies d'intervention vis-à-vis de la PME au Maghreb : cas de l'Algérie », *Papier de recherche*, *In Actes de la 11ème journée scientifique de réseau entrepreneuriat*, Université des sciences

DECALUWE B. and al., 2001. « *Etude sur le système d'incitation et de protection effective de la production en Algérie* », *Rapport Développement Économique International (DEI)* ,16 octobre 2001.

DJMAI S., 2013. « *Les PME exportatrices : Croissance Economique hors hydrocarbures* », *In actes du colloque international sur le thème : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement, la croissance économique, Université de Sétif, les 11et 12 mars 2013.*

GEOGES M., 1964., « *Le commerce extérieur de l'Algérie en 1964* », *In Revue de géographie de Lyon, n°4.*

GODELUCK Y. et DARNEIX C., 2012. « *Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement* », *In Service économique régional d'Alger, Janvier 2012. Alger.*

HAMELIN A., 2010. *Contrôle, financement et croissance des petites et moyennes entreprises*, Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Strasbourg et Université Libre de Bruxelles.

HASSAINE K., 2011. *Accords d'association Algérie Union Européenne : Quelles perspectives pour l'économie algérienne ?* , Mémoire de Magister en Sciences Economiques, Université d'Oran.

HUGON P., 2003. *Les économies en développement à l'heure de la régionalisation*, Ed. Karthala, Paris.

KRUGMAN P. and al., 2006. *Économie internationale* ,7^{ème} édition, Ed. Pearson Education, Paris.

LACHMANN J., 1999. *Capital-risque et capital investissement*, Ed. Economica, Paris.

LEFILLEUR J., 2008. « *Comment améliorer l'accès au financement pour les PME d'Afrique subsaharienne ?* ». *In Afrique contemporaine*, 2008/3 n° 227, pp. 153-174.

LESCURE M., 2001 b. « *Histoire d'une redécouverte : les PME* », *In Entreprises et histoire*, 2001 /2 n° 28, p. 5-9.

LEVRATTO N., 2009. *Les PME*, 1ère édition, Ed. De Boeck, Paris.

M'HAMSADJI- BOUZIDI N., 1988. *Le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur (1974 - 1984)*, Ed. OPU, Alger.

MIMOUNE L., 2003. *Commerce extérieur et développement : quelle spécialisation pour l'Algérie dans le cadre de la mondialisation ?* Mémoire de magister en Sciences de gestion, Université de Béjaia, juin 2003.

Ministère du commerce., 2015. Le commerce en revue, Documents publiés à l'occasion de la Conférence Nationale sur le Commerce Extérieur, Palais des Nations, Alger 30 et 31 mai 2015.

Ministère du commerce, Direction de la promotion des exportations., 2007. « Recueil relatif aux avantages et facilitations accordées aux exportations, aux exportations hors hydrocarbure, Avril 2007.

OCDE., 2004. « Caractéristiques et importance des PME ». In *Revue de l'OCDE sur le développement*, 2004/2 no 5, pp. 37-46.

REDOUANE A., 2009. *Développement des PME et promotion des exportations : quelles perspectives pour l'Algérie ? Une étude de cas de la wilaya de Béjaia*, Mémoire de Magistère en Sciences Economiques, Université de Béjaia.

SAVIGNAC F., 2007. « Quel mode de financement pour les jeunes entreprises innovantes : Financement interne, prêt bancaire, ou capital-risque ? », In *Revue économique*, 2007 /4 Vol. 58, pp. 863-889.

TORRES O., 2011. « Proxémies financières des PME : Les effets collatéraux de la financiarisation des banques ». In *Revue française de gestion*, 2011/4 n° 213, pp. 189-204.

WRIGHT M., 2002. « Le capital-investissement », In *Revue française de gestion*, 2002/5 - no 141, pp. 283 - 302.

WITTERWULGHE R., 1998. *La PME une entreprise humaine*, Ed. Deboek Université, Bruxelles.

Sites internet

- Site de l'OMC sur <http://www.wto.org>.
- Site de ministère du commerce, www.mincommerce.gov.dz.
- Site web de l'Agence Nationale pour la Promotion du Commerce Extérieur : www.algex.dz.
- Site web de la Chambre Algérienne du Commerce et d'industrie : www.caci.dz.
- Site de la Compagnie Algérienne de Garantie des Exportations : www.cagex.dz.
- Site de La Société Algérienne des Foires et Expositions : www.safex-algerie.com
- site web: www.exportateur-algerie.org
- Site de Centre Algérien de Contrôle de Qualité et de l'emballage www.cacqe.org
- Site web : www.elmouwatine.dz

Potentiel des Echanges Intermaghrébins: Quels

Enseignements pour l'Algerie?

Potential of Inter-Maghrebin Exchanges : What are the

Lessons for Algeria?

Dr. TALEB Fatima,
fatimataleb2000@yahoo.com

Dr. HACHEMAOUI Kamel,
kamelhachmaoui@yahoo.fr

Université de Mascara

Received date: 16/10/2017 Revised Paper 13/11/2017 Accepted paper: 17/11/2017

Abstract :

This paper is interested in the regional economic integration in the Maghreb (Algeria, Tunisia and Morocco). Its objective is to determine the potential of the exchanges between the three Maghreb countries and to draw lessons for Algeria. Our study uses a model of gravity on panel data (27 countries between 1995 and 2010). The results show the absence of potential of exchange between Algeria and the two other countries from the Maghreb . It means that the economic integration from the Maghreb can't be useful for Algeria only if it works in the upgrade and the diversification of its economy.

Keywords: regional Integration, Arab Maghreb Union, Model of gravity, potential of exchange.

Résumé:

Ce papier s'intéresse à l'intégration économique régionale dans le Maghreb (Algérie, Tunisie et le Maroc). Son objectif est de déterminer le potentiel des échanges intermaghrébins et d'en tirer les enseignements pour l'Algérie. Notre étude a été menée en utilisant un modèle de gravité augmenté sur données de panel (27 pays entre 1995 et 2010). Les résultats montrent l'absence de potentiel d'échange entre l'Algérie et les deux autres pays maghrébins retenus dans l'étude. Cela veut dire que l'intégration économique maghrébine ne peut être utile pour l'Algérie que si elle œuvre à la mise à niveau et la diversification de son économie.

Mots clés: Intégration régionale, Union du Maghreb Arabe, Modèle de gravité, potentiel d'échange.

الملخص:

يعنى هذا العمل بالتكامل الاقتصادي الإقليمي المغربي (الجزائر و تونس و المغرب). ويهدف إلى قياس إمكانيات للتبادل التجاري البيني المغربي التي يمكن أن يخلقها التكامل الاقتصادي. الدراسة اعتمدت على نموذج الجاذبية المطور مطبق على بيانات البانل (27 بلد للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2010). بينت النتائج عدم وجود إمكانيات للتجارة بين الجزائر و البلدين الآخرين الذين شملتهما الدراسة . هذا يعني أن التكامل الاقتصادي الإقليمي المغربي لن يكون مفيداً للجزائر إلا إذا عملت على تقوية اقتصادها تنويعه.

الكلمات المفتاحية : التكامل الإقليمي، اتحاد المغرب العربي، نموذج الجاذبية، إمكانية التبادل.

1. INTRODUCTION

Impulsée par la réussite fulgurante l'Union Européenne, la tendance de regroupement économique ne cesse de prendre de l'ampleur dans la plupart des régions au monde. Elle s'étend même à des pays géographiquement éloignés. Pris probablement par l'enthousiasme, on oublie souvent que l'UE est le seul cas de réussite, tandis que la plupart des autres initiatives régionales demeurent en construction (Taleb, 2016).

Emporté par la vague du regain d'intérêt de l'intégration régionale, on a tendance à oublier que l'Union Européenne est le seul exemple de réussite. Les autres initiatives restent toujours en construction (Taleb, 2016). Le processus d'intégration régionale peut permettre aux pays engagés d'accélérer la croissance, de développer le tissu industriel,

d'intensifier les échanges commerciaux et de réduire les écarts de développement (Edwards, 19998).

Aussi, les effets positifs de l'intégration peuvent se manifester au niveau national par l'amélioration des cadres aussi bien politique qu'institutionnel et juridique (Hugon, 2003). Au niveau international, ces effets se révèlent dans les externalités induits par les investissements directs étrangers, le renforcement du pouvoir de négociation ainsi que l'apaisement des tensions pouvant exister entre les états membres (Nicolas, 2003).

Bien qu'on ne peut contester l'effet de l'intégration sur la croissance économique et le développement, ce dernier n'est pas distribué d'une manière égale entre les états membres. Cela, n'est pas en contradiction avec le cadre théorique qui stipule qu'aucun pays membre n'est perdant dans ce processus.

Le processus régional touche divers aspects: économiques, politiques...etc., et peut prendre différentes formes selon les expériences étudiées. Cet état de chose a fait apparaître plusieurs concepts qui se rapprochent les uns des autres et dont la différence n'est pas toujours évidente à saisir. Ainsi, il peut parfois s'agir de régionalisation, régionalisme et d'intégration régionale (Figuière, Guilhot, 2007).

Selon certains économistes comme Newfarmer (2005) et MashayekHi et Ito (2005), l'intégration régionale est un optimum de second rang et qui constitue une étape vers le multilatéralisme.

D'après Baldwin (1997), c'est à partir des régions que se construit la mondialisation.

Depuis sa création en 1989, L'Union du Maghreb Arabe (UMA)¹ est marquée par des niveaux très faibles d'échanges sous régionaux ne dépassant pas dans le meilleur des cas les 3% selon le rapport de la BAD en 2012. Ce papier tend à estimer le potentiel des échanges intermaghrébins en utilisant un modèle gravitationnel sur données de panel. Cette méthode permettra de tenir compte de la dimension temporelle et individuelle des échanges commerciaux et plus précisément les exportations.

2. REVUE DE LITTERATURE

Les premières analyses sur l'intégration régionale et plus précisément ceux de l'union douanière sont dus à Viner (1950). Il développe deux concepts fondamentaux : création et détournement de trafics sans avoir un a priori sur les unions douanières. Pour cela, il utilise un modèle ricardien qui s'intéresse aux effets sur le bien-être en cas de changement de localisation de production. Viner, montre que l'amélioration ou la détérioration du bien-être est d'autant plus importante que le trafic est plus au moins supérieur ou inférieur à la création ou le détournement de trafic. Il prévoit ainsi que le libre-échange contribue au bien-être en permettant aux citoyens de se procurer des biens et services à partir de la source la moins coûteuse,

¹ Lorsque la désignation des pays maghrébins ou même du sigle UMA sont utilisés c'est pour faire référence aux trois principaux pays de la région à savoir: l'Algérie, le Maroc et la Tunisie. Ce choix est dicté principalement par le poids de ces trois pays dans l'UMA, dans un sens où si une intégration régionale dans la région aboutira c'est entre ces pays que va commencer le processus.

ce qui conduit à une redistribution des ressources fondée sur les avantages comparatifs.

Plusieurs d'autres études se sont intéressées à l'impact du commerce dans un cadre d'intégration régionale. En effet, l'étude de Breuss et Egger (1999) sur l'impact de la construction de NAFTA a laissé apparaître des résultats satisfaisants quant à l'augmentation des flux commerciaux entre pays membres.

Hassan (2001), Micco et al.(2003) et Walsh (2006) ont utilisé le modèle de gravité pour examiner l'impact de l'UE et l'AELE sur le commerce bilatéral. Tous deux concluent que les accords préférentiels ont favorisé les flux commerciaux entre pays membres et les non membres. Cependant, ces accords peuvent créer une situation de détournement de trafic dans cette même région (Kien et Hashimoto, 2005 ; Westerlund et Wilhelmsson, 2006).

En 2004, Musila étudie l'impact du COMESA sur les exportations kényanes. Les résultats auxquels il aboutit laissent apparaître une amélioration des exportations du Kenya ce qui permettra l'achèvement de leur objectifs de développement. Dans le même ordre d'idée aucune situation de détournement de trafic n'est observée, bien au contraire, il y a eu une création de commerce.

Plusieurs travaux concernant d'autres régions dans le monde ont aboutit à des résultats à peu près similaires. Ainsi, ceux qui portaient sur l'impact de l'ASEAN et de l'AFTA sur les échanges dégageaient des résultats plutôt positifs quant à l'augmentation du commerce bilatéral (Lee et Park, 2005 ; Rahman, 2005 ; Pusterla, 2007).

Néanmoins, Gosh et Yamarik (2004) et Silverstovs et Schumacher (2006) remarquent que l'impact de l'ALENA sur le commerce était négatif dans la mesure où ils ont enregistré une baisse des flux commerciaux entre les pays membres.

Brenton et al. (2006) a mené une étude sur l'impact des politiques commerciales des pays maghrébins, en insistant sur l'aspect régional de ces dernières, sur la croissance et l'emploi. Ainsi, il est arrivé à une conclusion selon laquelle une accentuation de la coopération avec des partenaires de la région et de ceux de l'Union Européenne permettra au Maghreb de réaliser des gains significatifs sans pour autant négliger l'aspect multilatéral de la question.

Plusieurs travaux ont touché à cet aspect de notre étude et qui a concerné la région du Nord Afrique, le MENA et le Maghreb. Les résultats auxquels ils aboutissent sont plus ou moins divergents selon les variables considérées dans les modèles.

En effet, Al-Atrash et Youssef (2000), publie dans un document du FMI une étude sur le commerce bilatéral de 18 pays du MENA et de 43 autres en utilisant la méthode d'estimation Tobit avec des données agrégées d'une période de 3 ans (1995-1997) Ils concluent que le flux du commerce observé est en dessous de celui estimé.

Achy (2007), de son côté, applique le modèle de gravité augmenté de plusieurs variables culturelles et institutionnelles sur un échantillon composé de 146 pays. Pour cela, il utilise des sous périodes quinquennales allant de 1970 à 2000. Son analyse repose sur une estimation du modèle gravitationnel à l'aide de la méthode MCO sur

des données regroupées (pooled data). Les résultats obtenus montrent que le commerce entre les pays de l'Afrique du Nord est 10 fois plus faible que son potentiel

Une autre étude menée par Millogo et Oulmane (2012) afin d'estimer le potentiel du commerce entre les pays du Maghreb a été réalisée sur un échantillon de 191 sur une période de 25 ans allant de 1982 à 2006. Les résultats obtenus montrent qu'il existe un potentiel de commerce entre les pays de l'UMA notamment entre l'Algérie et le Maroc tandis que les autres pays semblent atteints leurs potentiels.

Cependant, un autre travail de la Banque Mondiale portant sur l'impact de l'UMA sur le commerce des biens entre les pays du Maghreb et qui utilise des données de panel sur un échantillon de 170 pays sur une période s'étalant de 1980-2004, ne prévoit pas d'impact positif sur les membres de la région.

3. METHODOLOGIE

3.1. Construction du modèle

Par un souci de rigueur économétrique, il a été judicieux d'introduire la forme logarithmique aux variables indicatrices de l'équation pour donner une forme linéaire à leur évolution dans le temps.

S'appuyant sur le modèle de Tinbergen (1962), notre modèle s'écrit sous la forme de l'équation suivante :

$$\ln X_{ijt} = \alpha_0 + \alpha_1 \ln Y_{it} + \alpha_2 \ln Y_{jt} + \alpha_3 \ln Dis_{ij} + \alpha_4 Contig_{ij} + \alpha_5 SFM_{ij} + \alpha_6 Colony_{ij} + \alpha_7 UMA + \alpha_8 Petrole + v_t + u_{ij} + \varepsilon_{ijt} \quad (1)$$

Avec :

α_0 : constante;

α_1, α_2 et $\alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$ et $\alpha_6, \alpha_7, \alpha_8$: les coefficients associés aux variables explicatives ;

i et j représentent respectivement les pays exportateur et importateur ;

$\ln X_{ijt}$: Le logarithme du volume des exportations du pays i vers le pays j ;

$\ln Y_{it}$: Le logarithme du Produit Intérieur Brut (PIB) du pays i ;

$\ln Y_{jt}$: Le logarithme du Produit Intérieur Brut (PIB) du pays j ;

$\ln Dij$: Le logarithme de la distance pondérée entre les pays i et j .

v_t : Les effets temporels

u_{ij} : Les effets individuels

ε_{ijt} : Les résidus

Et les variables muettes suivantes :

Contigij : La variable binaire pour l'effet d'une frontière commune prend la valeur 1 si i et j ont une frontière commune et 0 autrement.

SFM_{ij}: Cette variable binaire est égale à 2 si les deux n'ont pas de façade maritime, elle prend la valeur 1 si l'un n'en a pas et 0 si tous les deux en ont.

Colonyij: Variable binaire de lien colonial est égale à 1 si i et j ont des liens coloniaux et 0 sinon.

UMA : Cette variable prend la valeur 1 si i et j appartiennent à l'UMA et 0 autrement.

Petrole: est une variable muette qui tient en compte si le pays i est un exportateur de pétrole. Elle prend la valeur 1 si le pays en est un et 0 dans le cas contraire.

3.2. Echantillons et sources des données

Notre étude porte sur un échantillon de 27 pays sur la base de données disponibles pour une période allant de 1995 à 2010. Ces pays sont répartis sur les cinq continents et représentent, selon nos calcul à partir des données du commerce international fournies par le FMI, plus de 85% du commerce mondial à savoir l'Algérie, l'Allemagne, l'Arabie Saoudite, l'Argentine, le Bahreïn, la Belgique, le Brésil, la Chine, l'Egypte, les Emirats Arabes Unis, l'Espagne, les Etats Unis d'Amérique, la France, la Grande- Bretagne, l'Iran, l'Iran, l'Italie, la Jordanie, le Kuweit, la Libye, le Maroc, la Mauritanie, le Mexique, la Russie, la Syrie, la Tunisie et la Turquie.

Les données collectées proviennent essentiellement de la base de données « *IMF Direction of Trade Statistics (2011)* », du fichier de données actualisées sur les liens historiques et coloniaux « *Col-regfile* » et de la base de données « *Distance* » pour les données géographiques du CEPII².

Dans cette étude, il ne sera question de prendre que les observations qui ne présentent pas des données manquantes et ce dans un souci de rendre le modèle plus solide et les résultats escomptés plus significatifs.

L'utilisation de la méthode de panel permet de mener à la fois des estimations en coupe et en série et ce à partir des mêmes données et répond donc aux préoccupations des économistes. L'exigence de validité d'un modèle dans les dimensions individuelle et temporelle et

² Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales

la recherche d'une conciliation des résultats obtenus dans ces deux dimensions sont généralement à la source d'une amélioration de la spécification estimée ou d'un approfondissement de la compréhension du phénomène étudié (Sevestre, 2002). Rappelons que nous avons utilisé le logiciel STATA11.2 pour effectuer les analyses statistiques.

4. RESULTATS DE L'ESTIMATION

Avant de présenter les résultats de ce travail, il sera question de prime abord de vérifier la conformité des signes des coefficients obtenus avec ce qui a été présenté dans la théorie. Dans un second temps, nous effectuerons les estimations nécessaires dans un but de mieux répondre à notre problématique.

4.1. Validité du modèle

Avant de procéder à une estimation du modèle présenté plus haut, il a été question de s'assurer de la stationnarité des variables utilisées. Pour se faire, nous avons utilisé le test ADF qui montre que toutes les variables sont stationnaires au niveau (voir annexe) ce qui permet de continuer l'analyse.

En procédant à des régressions sur l'équation (1) en coupe instantanée, on a abouti à des résultats satisfaisants dans la mesure où ces derniers sont en concordance avec les signes attendus et qu'ils sont significatifs comme le montre le tableau suivant.

Tableau 1: Estimation par la méthode MCO

lnX	Coef.	Std. Err.	T	P> t 	[95% Conf. interval]	
lnY_i	.9249937	.0073161	126.43	0.000	.9106527	.9393346
lnY_j	.7456106	.0072364	103.04	0.000	.7314259	.7597953
Indis	-1.040189	.0187278	-55.54	0.000	-1.076899	-1.003479
Contig	.1171433	.0626602	1.87	0.062	-.0056823	.2399689
Sfm	-.1409903	.0565152	-2.49	0.013	-.2517706	-.03021
Colony	.3663969	.0592045	6.19	0.000	.2503451	.4824487
petrole_o	-.889932	.0313551	-28.38	0.000	-.9513939	-.8284701
Uma	.4729135	.0916489	-5.16	0.000	.2932647	.6525623
_cons	-6.228297	.1840673	-33.84	0.000	-6.589103	-5.86
Number of obs = 10748			R-squared = 0.7419			
F(10, 10737) = 3859.46			Adj R-squared = 0.7417			
Prob > F = 0.0000						

Avec un coefficient de détermination $R^2=0,74$ les variations des exportations sont expliquées à 74% par les variables explicatives du modèle et le signe des coefficients sont tous conformes à la théorie et sont en général statistiquement significatifs. Ces résultats nous permettent de poursuivre la régression en introduisant la dimension temporelle avec en utilisant en premier lieu l'estimateur des effets fixes (*fixed effects*). En second lieu nous procédons à une estimation par le modèle à effets aléatoires (*random effects*). Enfin, il sera question de choisir entre ces deux estimateurs.

4.2. Choix du modèle d'estimation

Afin de capter les effets individuels, on utilise l'estimateur «within». Cet estimateur mesure le rapport entre la variation de l'observation de l'individu et la moyenne. L'estimateur « within » des effets fixes calcule la matrice de variance-covariance en fixant les

erreurs de l'équation (1). Ainsi les effets individuels et temporels sont supposés constants et retenus dans la constante α_0 .

Cet estimateur donne des coefficients significatifs dans l'ensemble au seuil de 5%, et des signes attendus. Toutefois les coefficients associés aux PIB de i et j baissent considérablement notamment pour le pays d'origine i . Il est à noter que l'un des inconvénients de cet estimateur est qu'il ne prend pas en considération les variables invariantes dans le temps d'où la non prise en compte des autres variables de l'équation.

Les estimations réalisées affichent un signe négatif du coefficient de la variable relative à l'appartenance à la zone UMA contrairement à ce qui a été constaté avec la méthode des MCO. En effet ; avec cette méthode les pays appartenant à cette région tendent à commercer.

De ce fait, nous allons utiliser l'estimateur des effets aléatoires « between » puis nous allons faire le choix entre ces deux estimateurs. L'estimateur « between » avec l'utilisation des moindres carrés généralisés offre de meilleurs résultats qui vont dans la même tendance que ceux obtenus avec la méthode des moindres carrés ordinaires, avec $R^2_{\text{between}}=0,749$. Les autres coefficients sont tous significatifs à un seuil de 5% et conformes aux signes anticipés.

Les effets individuels peuvent être fixes ou aléatoires. A ce niveau, il est question de spécifier quel modèle adopter. Les modèles à effets fixes et à effets aléatoires permettent de prendre en compte l'hétérogénéité des données. Néanmoins, les hypothèses sur la nature des effets spécifiques diffèrent d'un modèle à l'autre.

Bien que le test d'Hausman soit fréquemment utilisé pour permettre de décider du choix entre effets fixes et effets aléatoires, certains auteurs comme Chamberlain contestent son efficacité (Diouf, 2008). En effet, dans son analyse sur données de panel, il trouve que même dans les cas où les variables exogènes étaient corrélées avec les effets individuels, les résultats obtenus avec effets fixes ont été semblables à ceux avec effets aléatoires. Dans ce cas le test de Hausman, même s'il permet de vérifier l'existence d'une corrélation, ne semble pas suffisant pour choisir entre les deux types d'estimation chose qui limite la portée du test.

En effet, selon Kpodar (2007) et Freudenberg et al. (1998), la spécification avec effets fixes ne semble pas être appropriée pour évaluer les effets des accords régionaux ou internationaux et donc l'utilisation du modèle à effets aléatoire semble plus pertinente, ce qui est le cas pour notre travail. Le même cas de figure a été rencontré dans un travail de Millogo (2012). Il y a également lieu de noter que lorsque l'échantillon n'est pas assez grand et par conséquent pas complet, il est préférable selon Cadoret (2004), dans ce cas d'opter pour un modèle à effets aléatoires.

A cela, il est à ajouter que le pouvoir explicatif du modèle à effets aléatoires dans notre étude est plus fort que celui du modèle à effets fixes. Avec un $R^2_{\text{between}} = 0.7499$ pour le premier modèle et $R^2_{\text{within}} = 0.2652$ pour le second chose qui renforce notre choix du modèle à effets aléatoires. On doit cependant vérifier s'il n'y a pas de corrélation entre les effets individuels et les variables explicatives.

4.3. Vérification de l'absence de corrélation

Pour s'assurer de l'absence de corrélation, on applique le test de Breusch-Pagan (1979) qui est généralement utilisé pour vérifier la présence de plus d'une source d'hétéroscédasticité. Pour cela deux hypothèses sont formulées :

$$\begin{cases} H_0 : V(\epsilon_j) = \sigma^2 \text{ (homoscédasticité)} \\ H_1 : V(\epsilon_j) \neq \sigma^2 \text{ (hétéroscédasticité)} \end{cases}$$

La statistique suit la loi de chi-deux avec K degré de liberté qui représente le nombre des variables explicatives utilisées dans le modèle. Par conséquent, si la p-value associée au test d'hétéroscédasticité se trouve généralement en dessous du seuil de 0,05, on pourra dire les données s'écartent significativement de l'homoscédasticité, donc on rejette l'hypothèse nulle.

Le test de Breusch-Pagan étant effectué révèle la présence d'effets individuels (voir annexe). En effet, le test de $\chi^2 = 32114.11$ avec p-value=0,0000 donc inférieure à 0,05 ce qui nous ramène à rejeter l'hypothèse nulle et admettre qu'il existe un effet d'hétéroscédasticité.

L'estimateur de Hausman-Taylor (1981) permet de corriger une éventuelle corrélation entre les effets individuels et les variables explicatives tout en testant la présence de variables explicatives endogènes. Pour se faire, nous fixons les variables Y_i et Y_j et D_{ij} parce qu'elles sont considérées comme étant susceptibles de générer des effets endogènes.

Le tableau qui suit nous fournit des résultats qui vont jusqu'à présent dans le même sens des résultats précédents. Il est également

essentiel que les coefficients des variables sont tous très significatifs et des signes conformes à la théorie. Toutefois, ces coefficients ont considérablement changé de valeur notamment pour le produit intérieur brut du pays exportateur et la contiguïté.

Après avoir effectué un test de vérification d'une probable endogénéité des variables explicatives et la variable expliquée, les résultats du test d'endogénéité nous permettent de rejeter l'hypothèse de la présence de variables endogènes.

A ce stade, on procède au test de l'hypothèse d'absence d'autocorrélation entre les variables explicatives et les erreurs ε_{ijt} . Pour ce faire, nous faisons appel aux variables instrumentales. Les résultats montrent des coefficients significatifs au seuil de 5%. Ce qui nous mène à la conclusion de l'absence de corrélation entre les variables explicatives et les erreurs. Il ya lieu de préciser que la validité des instruments utilisés est testée par la suite et les résultats auxquels on a abouti sont plutôt satisfaisants.

Le tableau ci-dessous résume les résultats enregistrés. Il est à noter que les coefficients relatifs aux variables Y_i et Y_j ont augmenté par rapport aux résultats obtenus avec la méthode de effets aléatoires ou encore ceux de l'estimateur Hausman-Taylor. Dans le même ordre d'idée, le signe de la variable UMA s'est vu changé en devenant positif ce qui implique que l'appartenance à cette zone affecte positivement les exportations. Dans ce cas de figure, faire partie de l'UMA augmente le commerce de 1.4 fois lorsqu'il se passe entre les pays de cette même région.

Tableau 2: Estimation avec les variables instrumentales (2 SLS)

lnX	Coef.	Std. Err.	Z	P> z 	[95% Conf. interval]	
lnY_i	.8939055	.0319084	28.01	0.000	.8313662	.9564448
lnY_j	.7433213	.0073048	101.76	0.000	.7290042	.7576384
Indis	-1.039955	.0237615	-43.77	0.000	-1.086526	-.9933828
Contig	.1458066	.0679226	2.15	0.032	.0126807	.2789326
petrole_o	-.9322647	.0373649	-24.95	0.000	-1.005499	-.8590308
Uma	.3578108	.1131739	3.16	0.002	.1359939	.5796276
_cons	-5.776567	.3354202	-17.22	0.000	-6.433978	-5.119155
Number of obs = 10744						
Wald chi2(6) =14776.45						
Prob > chi2 = 0.0000						
R-squared = 0.7405						

Dans la mesure où l'autocorrélation des résidus est fréquente dans les données de panel, nous faisons intervenir le modèle autorégressif de correction d'erreurs d'ordre 1.

On va utiliser le test de Durbin et Watson afin de détecter une autocorrélation des erreurs d'ordre un. Il repose sur l'estimation d'un modèle autorégressif de premier ordre pour les résidus estimés. Avec cet estimateur, nous obtenons des coefficients entièrement significatifs au seuil de 5%, avec R^2 between=0,75.

Tableau 3 : Estimation avec la méthode autorégressive

LnX	Coef.	Std. Err.	Z	P>z	[95% Conf. interval]	
lnY _i	.5895065	.0165928	35.53	0.000	.5569852	.6220279
lnY _j	.4981629	.0163899	30.39	0.000	.4660392	.5302866
Indis	-.7699768	.056233	-13.69	0.000	-.8801915	-.6597622
Contig	.5760175	.1959385	2.94	0.003	.1919851	.9600499
Sfm	-.6002708	.1724434	-3.48	0.000	-.9382536	-.262288
Colony	.337463	.1308864	2.58	0.010	.0809305	.5939956
petrole_o	-1.214475	.0982192	-12.36	0.000	-1.406981	-1.021969
Uma	-.6970462	.2653726	-2.63	0.009	-1.217167	-.1769255
_cons	-1.261611	.5111989	-2.47	0.014	-2.263542	-.259679
Number of obs = 10744 Wald chi2(9) = 3446.68 Prob > chi2 = 0.0000 R-sq: within = 0.2598 between = 0.7598 overall = 0.7161						

De ce fait, notre prédiction se fera sur la base du modèle autorégressif de correction d'erreur AR(1).

5. ANALYSE DU POTENTIEL DES ECHANGES

Afin de pouvoir se prononcer sur l'impact d'une éventuelle 'intégration maghrébine, il sera question avant tout de calculer le potentiel d'échange entre les pays du Maghreb.

5.1. Potentiel de l'intégration pour l'Algérie

A la lumière du tableau ci-dessous, nous constatons que la Tunisie est le premier partenaire commercial de l'Algérie dans la région Maghreb suivi par le Maroc avec respectivement 714,2 et 537.25 millions de dollars d'importations (réelles observées). Les simulations obtenues montrent pourtant que ces chiffres se situent au delà du niveau potentiel. Le tableau montre également que l'Algérie est

Potentiel des Echanges Intermaghrébins... Journal of Economic & Financial Research
nettement supérieure à son potentiel d'exportation qui est 5 fois plus grand que avec ses partenaires.

Tableau 4: Répartition du potentiel d'exportation de l'Algérie

	Maroc	Tunisie	Total
Exportations observées(millions\$)	537.25	714.20	1251,45
Exportations simulées(millions\$)	123.30	128.62	251,92
Pourcentage	435,7	555,2	496,7

Source : Calculs de l'auteure

5.2. Potentiel de l'intégration pour le Maroc

Les exportations marocaines représentent 57% de leur niveau potentiel qui est d'environ 494,77 millions de dollars. L'Algérie et la Tunisie sont les premières destinations pour les produits marocains au regard des flux d'exportation observées. Nonobstant ce constat, les prédictions donnent un potentiel existant uniquement avec le partenaire algérien.

Tableau 5 : Répartition du potentiel d'exportation du Maroc

	Algérie	Tunisie	Total
Exportations observées(millions\$)	139.13	144.51	283,64
Exportations simulées(millions\$)	411.11	83.66	494,77
Pourcentage	33,84	172,7	57,32

Source : Calculs de l'auteure

5.3 . Potentiel de l'intégration pour la Tunisie

La Tunisie présente un ratio de 158,3% pour les exportations observées sur le potentiel estimé. Ce qui laisse à conclure que les

échanges de la Tunisie avec les deux autres pays voisins a atteint ses limites. En effet, les exportations tunisiennes vers l'Algérie représentent 474,5 millions de dollars contre une valeur simulée de 369.21. Pour celles avec le Maroc, elles dépassent également leur potentiel avec 232.9 millions de dollars comme valeur réelle et 78.37 millions de dollars seulement comme valeur estimée.

Tableau 6 : Répartition du potentiel d'exportation de la Tunisie

	Algérie	Maroc	Total
Exportations observées(millions\$)	475.71	232.9	708,61
Exportations simulées(millions\$)	369.21	78.37	447,58
Pourcentage	128,8	297,1	158,3

Source : Calculs de l'auteur

6. DISCUSSION DES RESULTATS

Contrairement à la majorité des résultats obtenus jusque là, le potentiel pour le commerce intra-régional de marchandises au Maghreb semble limité . En effet, on a pu s'attendre à un potentiel relativement important compte tenu des faibles niveaux actuels du commerce intra-régional maghrébin. Cependant, les résultats empiriques obtenus à partir du modèle de gravitationnel appliqué aux échanges commerciaux sur données de panel suggèrent que les pays du Maghreb échangent beaucoup plus entre eux.

Autrement dit, le niveau actuel des échanges intra-régional de marchandises au Maghreb est plus important qu'anticipé après avoir tenu compte des principaux facteurs d'importance représentés par les différentes variables explicatives utilisées dans le modèle choisi . Les

Potentiel des Echanges Intermaghrébins... Journal of Economic & Financial Research
tableaux relatifs au potentiel de chacun des pays maghrébins présentés plus haut montre qu'il n'y a pas de potentiel à une amélioration des termes d'échange entre comme le prévoit la théorie de l'intégration régionale.

Ces résultats nous paraissant imprévus, nous avons analysé le modèle en se servant de données sur une période plus longue allant de 1980 à 2010, les résultats montrent toujours une absence d'un potentiel de commerce intra-régional de marchandises, à l'exception des exportations marocaines vers l'Algérie.

Il est impératif de souligné à ce stade que le fait d'être un pays producteur de pétrole affecte négativement le niveau des échanges bilatéraux notamment lorsque ces derniers impliquent des pays en voie de développement, ce qui le cas pour l'Algérie. Ceci nous ramène au principal frein à une intégration maghrébine efficace qui est la faiblesse de la diversification des exportations maghrébines. En effet, la faible diversification des produits exportés est un handicap non négligeable qui explique en partie cette situation.

Il ya lieu également de signaler que dans la plupart des études menées, il est fait référence au « phénomène de concentration », qui consiste essentiellement en une concentration des produits de base et des marchés, et qui est considéré comme le principal facteur de l'instabilité des recettes d'exportation. Pour les pays maghrébins, il y a une concentration des exportations vers les marchés européens accentuée par une faible complémentarité qui ne les permet pas d'entrer dans la catégorie des partenaires commerciaux naturels

avancée par Krugman et appuyée par la suite par plusieurs auteurs comme Yeats³.

Cette faible complémentarité du commerce intra-régional peut se traduire dans le cadre des pays maghrébins par les similarités dans les structures commerciales notamment pour le Maroc et la Tunisie ; des marchés restreints ; d'une faible diversification des exportations qui limite l'expansion des activités à forte valeur ajoutée.

7. CONCLUSION

Dans ce papier, il a été question de présenter un modèle gravitationnel en utilisant les données de panel afin de tenir compte des dimensions temporelle et individuelle. On a essayé d'estimer le potentiel des échanges commerciaux entre les pays partenaires afin de mettre en évidence les gains que peut en tirer l'Algérie. Les résultats auxquels nous avons abouti montrent l'inexistence de potentiel d'échange entre les pays maghrébins, exception faite pour le Maroc peut espérer des gains d'échange avec l'Algérie. Cela est dû au fait que les pays du Maghreb ne sont pas des "partenaires commerciaux naturels".

Enfin, nous sommes arrivés à la conclusion que l'Union du Maghreb Arabe telle est conçue actuellement ne peut apporter de bénéfices pour l'Algérie en termes d'échanges commerciaux du fait de sa structure économique et celle de ses échanges commerciaux. De ce

³ Yeats A.J. (1998), Does MERCOSUR's Trade Performance Raise Concerns about the Effects of Regional Trade Arrangements? *The World Bank Economic Review*, Vol. 12, N° 1, pp. 1-28.

fait, il faut penser d'abord à résoudre le problème de la faible diversification de sa production ainsi de sa dépendance envers les hydrocarbures. Sans une mise à niveau de la structure économique de

L'Algérie, il ne sera question d'une intégration régionale puisqu'elle ne pourra tirer les avantages prédits par la littérature.

BIBLIOGRAPHIE

Achy L. (2007), Le commerce intra-régional : l'Afrique du Nord est-elle une exception? Economies du Maghreb. Dossier: Justice, politique et société, pp. 501-520.

Al-Atrash H., Yousef T. (2000), Intra-Arab Trade: Is It Too Little?, IMF Working paper, International Monetary Fund.

Baldwin R.G. (1997), The Causes of Regionalism, *The World Economy*, Vol.24, Issue 7, pp. 865-887.

Banque Africaine de Développement (2010), Perspectives économiques pour l'Afrique. Juin.

Banque Mondiale (2006), Une nouvelle vision économique pour le Maghreb ?, vol. 1, n°38359.

Brenton P., Baroncelli E., Malouche M., (2006), Trade and Investment Integration of the Maghreb, middle east and North Africa Working paper series N44, The word Bank.

Breusch, T.S. and A.R. Pagan, (1979), A simple test for heteroscedasticity and random coefficient variation, *Econometrica* 47, 1287- 1294.

Cadoret I., Benjamin C., Martin F., Herrard N. (2009), *Econométrie appliquée : Méthodes, applications, corrigés*. Ed. De Boeck.

Diouf M. (2008), L'aide pour le commerce et l'insertion dans l'économie mondiale : le cas de la convention de Lomé. Thèse de doctorat en Sciences Economiques sous la direction de J-M Siröen. Université paris Dauphine.

Freudenderg M., Gaulier G. et Ual-Kesenci D. (1998), La régionalisation du commerce international: Une évaluation par les intensités relatives bilatérales. CEPII, Document de travail N° 98-05.

Figuière C., Guilhot L. (2007), Vers une typologie des "processus" régionaux. Le cas de l'Asie Orientale. *Revue Tiers-Monde*, n°192, pp. 895-917.

Ghosh S., Yamarik S., (2004), "Does trade creation measure up? A reexamination of the effects of regional trading arrangements, *Economics Letters*, vol. 82(2), pp. 213-219.

Hausman J. A. (1978), Specification Tests in Econometrics. *Econometrica*, Vol. 46, N°6 pp. 1251-1271.

Kpodar K. (2007), manuel d'initiation à stata (version 8), centre d'études et de recherches sur le développement international.

Mashayekhi M., Ito T., (2005), multilateralism and regionalisme: the new interface, United Nations New York and Geneva.

Millogo A. et Oulmane N. (2012), Potentiel de commerce dans l'espace maghrébin. *Mondes en développement* n°158, p. 115-126.

Newfarmer R., Hoekman B., (2005), Preferential Trade Agreements, Investment Disciplines and Investment Flows, 39 *Journal of World Trade*, Issue 5, pp. 949-973

Nicolas F., (2003), « A l'heure de la mondialisation : mondialisation et intégration régionale, des dynamiques complémentaires », *cahiers Français*, n°317, pp 59-63, Novembre-Décembre.

Schumacher D., Siliverstovs B., (2006), Home-Market and Factor-Endowment Effects in a Gravity Approach, *Review of World Economics*, vol. 142(2), pp.330-353.

Sevestre A. (2002), *Econométrie des données de panel*, Dunod Eds.

Taleb F. (2016), *Le Projet d'Intégration Régionale Maghrébine : Impact sur l'Algérie*, thèse de doctorat soutenue à l'Université de Tlemcen.

Yeats A.J. (1998), Does MERCOSUR's Trade Performance Raise Concerns about the Effects of Regional Trade Arrangements? *The World Bank Economic Review*, Vol. 12, N°. 1, pp. 1-28.

Annexe

test de stationnarité des variables du modèle

Fisher-type unit-root test for lngdp_o

Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots Number of panels = 702
Ha: At least one panel is stationary Avg. number of periods = 15.38

	Statistic	p-value
Inverse chi-squared(1404) P	3268.2250	0.0000
Inverse normal Z	-31.3995	0.0000
Inverse logit t(3514) L*	-30.9613	0.0000
Modified inv. chi-squared Pm	35.1803	0.0000

Fisher-type unit-root test for lngdp_d

Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots Number of panels = 702
Ha: At least one panel is stationary Avg. number of periods = 15.38

	Statistic	p-value
Inverse chi-squared(1404) P	3503.6795	0.0000
Inverse normal Z	-33.5099	0.0000
Inverse logit t(3514) L*	-33.6350	0.0000
Modified inv. chi-squared Pm	39.6236	0.0000

Fisher-type unit-root test for $\ln X$

Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots

Number of panels = 702

Ha: At least one panel is stationary

Avg. number of periods = 15.46

	Statistic	p-value
Inverse chi-squared(1404) P	3759.0895	0.0000
Inverse normal Z	-33.3646	0.0000
Inverse logit t(3514) L*	-34.7244	0.0000
Modified inv. chi-squared Pm	44.4436	0.0000

Test Breuch Pagan

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\text{lntrade}[\text{id}, t] = Xb + u[\text{id}] + e[\text{id}, t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
lntrade	8.334437	2.886942
e	.5776459	.7600302
u	1.564107	1.250643

Test: $\text{Var}(u) = 0$

$$\text{chibar2}(01) = 32114.11$$

$$\text{Prob} > \text{chibar2} = 0.0000$$